

شَيْخُ ابْنِ عَقِيلٍ

قَاضِيُ الْفُضَاةِ بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ

الْعَقِيلِيُّ ، الْمِصْرِيُّ ، الْحَمْدَانِي

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

« مات تحت أديم السماء »

« أنحى من ابن عقيل »

أبو حبان

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

بمحدثي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

وجميع حق الطبع محفوظ له

شَيْخُ ابْنِ عَقِيلَ

قَاضِيُ الْفُضَاةِ بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلَ

الْعَقِيلِيُّ ، الْمِصْرِيُّ ، الْحَمْدَانِي

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفتة

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

« مات تحت أديم السماء »

« أنحى من ابن عقيل »

أبو حبان

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

بمحدثي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الأول

الطبعة الشرعية الوحيدة

والتعاقد عليها

الطبعة المشرقة

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار التراث

القاهرة

دار مصر للطباعة

سعيد جودة السخار وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بِجَمِيلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات ،
المبعوث بالهدى ودين الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا
أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمته ، وجعله دينَهُ
المرضى ، وَطَرِيقَهُ المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب
الخلاصة (الألفية) الذى صَنَفَهُ إمامُ النجاة ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ
المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ،
وعلى شرحه الذى صَنَفَهُ قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل ، المصرى ،
الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعائة
من الهجرة ، ولم يكن يَدُورُ بِخَلْدِي — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ
القرأة ورضاهم ، وأنها ستَحُلُّ من أنفسهم الحُلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول
فى نفسى : « إنه أترى ذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح
فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَتِ الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروقُ قُرْأَهُ ، وبنال
منهم الإعجابُ كُلُّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلى فى إلحاح أن أعيد طبعه ،
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّى ، أو أتممتُ بحثاً ، أو أُبدِلَ
عبارةً بعبارة أسهلَ منها وَأَدْنَى إلى القَصْدِ . أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبَّطَهَا ، أو ما أشبه ذلك من وُجُوه التحسين التي أستطيع أن أكون بها هؤلاء الذين رَأَوْا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العَوَائِقُ تدفعني عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفة وَتَدُوْدُنِي عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ اللهُ تعالى ، فَسَنَحَتُ لِي الفرصة ، فلم أتاخر عن اهْتِبَالِهَا ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملتُ في تعلقاتي يَدَ الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما أعملت في أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقني إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين .

كتبه المعز بالله تعالى

بخدمتي الذين يجدونهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه .
اللهم إني أحمدك أَرْضَى الحمد لك ، وأحبّ الحمد إليك ، وأفضلَ الحمد عندك ،
حمدًا لا ينقطع عدده ، ولا يفنى مدده .

واسألك المزيّد من صلواتك وسلامك على مَصْدَرِ الفضائل ، الذى ظَلّ ماضياً على
نَقَازِ أمرِك ، حتّى أضاء الطريق للخابط ، وهَدَى الله به القلوب ، وأقام به مَوْصِحَاتِ
الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله ، وأكرمهم عليه ، وأعلام منزلة
عنده ، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار ، وآله الأبرار .

ثم أما بعد ، فلعلك لا تجد مؤلفاً - ممن صنفوا فى قواعد العربية - قد نال من
الخطوة عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءة ، وإقراء ، وشرحاً ، وتعليقاً ، مثل
أبى عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ، صاحب التآليف المفيدة ، والتصنيفات
المُسْتَعْتَبَةِ ، وأفضل مَنْ كتب فى علوم العربية من أهل طبقتة علماً ، وأوسعهم اطلاعاً ،
وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب ، مع تصوّن ، وعفة ، ودين ،
وكمال خلق .

فلا بن مالك مؤلفات فى العربية كثيرة : متعددة المشارب ، مختلفة المناحي ، وقلّ
أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زَمَنِهِ إلى اليوم : بالقراءة ، والبحث ،
وبيان معانيه : بوضع الشروح والتعليقات عليه .

ومن هذه المؤلفات كتابه « الْخُلَاصَةُ » الذى اشتهر بين الناس باسم « الألفية »^(١)

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله فى أولها :

وأستعين الله فى ألفيه مقاصد النحو بها محوية

وتسمية الخلاصة مأخوذة من قوله فى آخرها :

حوى من الكافية الخلاصة كما اقتضى رضا بلا خصاصة

والذى جمع فيه خلاصة على النحو والتصريف ، فى أرجوزة ظريفة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصَنَّفَاتُ أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعده بأن يحاكوه أو يدَّعُوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يُشِرْ فى خطبته إلى ألقية الإمام العلامة يحيى زين الدين ابن عبد النور الزَّوَاوَى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الاثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ ، والمعروف بابن مُعْطٍ — لما ذكره الناسُ ، ولا عَرَفُوهُ .

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تتسع هذه الكلمة الموجزة لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح منها ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزهم : كالإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليلة الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذى يقول عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالغرب نسمع أنه ظهر عالم بالعربية — يقال له ابن هشام — أنجى من سيبويه » اهـ .

وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين : إحداهما فى كتابه « أوضح المسالك » ، إلى ألقية ابن مالك^(١) ، والثانية فى كتاب سماه « دَفْعُ الْخُلَاصَةِ ، عن قُرَاءَةِ الْخُلَاصَةِ » ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » اهـ .

ومن شرح الخلاصة العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن النازم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب لإخراجاً جيداً ، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، وقد شرعنا فى إخراج زبدة البسيط ، الذى أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٥٨٤٩ هـ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني الحنفى المتوفى سنة ٥٨٤٩ هـ ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٥٨٠١ هـ ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر ، الهوآرى ، الأندلسى ، المرسى ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠ هـ^(١) .

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسى ، الشافعى ، المتوفى فى شهر الحرم من سنة ٥٨٠٢ هـ .

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السيوطى ، المتوفى سنة ٩١١ هـ ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الفزى ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى . ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجزرى ، المتوفى فى سنة ٥٨٣٣ هـ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل ، القرشى ، الهاشمى ، العقيلى — نسبة إلى عقيل بن أبى طالب — الهمدانى الأصل ، ثم البالىسى ، المصرى ، المولود فى يوم الجمعة ، التاسع من شهر الحرم من سنة ٦٩٨ هـ ، والمتوفى بالقاهرة فى ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ٧٦٩ هـ ، وشرحه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب لإخراجا دقيقاً ، وشرحناه شرحاً شاملاً جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسائله ، وظهر منه — منذ عهد بعيد — أربع مجلدات ضخام ، والله المستول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .

وقد شرح الكتاب — غير هؤلاء — الكثير من العلماء ، ولست تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكل ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسعة الباع .

* * *

وهذه الشروح مختلفة ؛ ففيها المختصر ، وفيها المطول ، فيها المتعقبُ صاحبه للناظم يتحامل عليه ، ويتلصص له الزائق ، وفيها التحيز له ، والمصحح لكل ما يجيء به ، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز .

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عَقِيل ؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جمع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف في نقد الناظم : بحق ، وبغير حق ، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل ما يجيء به : وافق الصواب ، أو لم يوافقه . ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة في الفن والبراعة فيه ، ومن البركة والإخلاص — مادفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

* * *

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت — في أول الأمر — أن أتمم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأزوار عنه ، ونحن في زمنٍ أقل ما فيه من عَابٍ أنك لا تجد راغباً في غلب العرب إلا في القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهب مدنيتهن ، ودالت دولتهن ، وأصبحت الغلبة لغيرهم . فاكتميت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفية ، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاختصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بته في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق ، والتذييل بخلاصة مختصرة في تصريف الأفعال ؛ فإن

ابن مالك قد أغفل ذلك في «ألفيته» ، ووضع له لامية خاصة ، سماها «لامية الأفعال» .

* * *

وأريد أن أنبهك إلى أنني وقفتُ في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً ؛ فإنَّ نُسْخَ الكتاب التي في أيدي الناس — رغم كثرتها ، وتمدد طبعها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفي عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضها الآخر ، وتجد بينها تفاوتاً في التعبير ، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة ، في زمان الطبع ، ومكانه ، ويسر لي — سبحانه ! — مُعَارَضَةً بعضها ببعض ، فاستخلصتُ لك من بينها أكلها بياناً ، وأصحها تعبيراً وأدناها إلى ما أحبُّ لك ، فجاءت — فيما أعتقد — خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب .

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [] .

والله — سبحانه ! — المستول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناية فيه ، وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعاليه التكلان ؟

محمد محيي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

غير المصادر لاستمراره

١ - قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ (١)

٢ - مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكَلِينَ الشَّرَفَاءَ (٢)

أضامهم اليك - وهو الإرفاع
أعرض النبأ - الخبر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه على من لا نبي بعده .

(١) « قال » فعل ماض « محمد » فاعل « هو » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « مالك » مضاف إليه ، وكان حق « ابن » أن يكون نعنا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتياعه لمنعوته في إعرابه ينظر في الداعي إليه ؛ فإن كان النعت لمُدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا للذم ، بل هي للبيان ، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لأجل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ربى » رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الله » عطف ببيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « خير » منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و « مالك » مضاف إليه ، والجملة من أحمد وفاعله وما يتعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به لقال ، ويقال لها : مقول القول ،

(٢) « مصلياً » حال مقدرة ، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصل على النبي صلوات الله عليه في وقت حده الله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في أحمد « على النبي » جار ومجرور متعلق بالحال « المصطفى » نعت للنبي ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وآله » الواو عاطفة ، آل : معطوف على النبي ، وآل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، مبنى على =

قيل أنه يعظم
في القرآن (٢٠٠)
مرة

٢- وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيهِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ (١)

٤- تُقَرَّبُ الْأَقْعَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَذَلُ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ (٢)

٥- وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مُعْطٍ (٣)

== الكسر في محل جر المستكلمين ، نعت لآل ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح البصر ما بعدها ، لأنه جمع مذ كرسالم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، الشرفاء ، بفتح الشين — مفعول المثلل به للمستكلمين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والالف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل مجرور بكسرة مقدرة على الالف ، إذ هو مقصور من الممدود — وأصله « الشرفاء » جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلباء وبخلاء ونجباء في جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب — وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكلمين محذوفاً ، وكأنه قد قال : مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكلمين أنواع الفضائل الشرفاء .

(١) « وأستعين ، الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، الله ، منصوب على التعظيم ، وجلة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لقال « في ألفيه » جار ومجرور متعلق بأستعين ، مقاصد ، مبتدأ ، ومقاصد مضاف و « النحو » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمحويه « محويه » خبر المبتدأ ، وجلة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لآلفية .

(٢) « تقرب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية « الأقعى » مفعول به لتقرب ، بلفظ ، جار ومجرور متعلق بتقرب « موجز » نعت للفظ « وتبسط ، الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية أيضاً « البذل » مفعول به لتبسط « بوعد » جار ومجرور متعلق بتبسط « منجز » نعت لوعد ، وجملة الفعلين المضارعين اللذين هما « تقرب » و « تبذل » مع فاعليهما الضميرين المستترين . وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لآلفية ، والجملة نعتان ثان وثالث لآلفية .

(٣) « وتقتضي ، الواو حرف عطف ، تقتضي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية « رضا » مفعول به لتقتضي « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، وغير مضاف و « سخط » مضاف إليه « فائقة » حال من الضمير =

- ٦ - وَهُوَ بِسَبْقِ حَازِرٍ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلُ^(١)
 ٧ - وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ^(٢)

= المستتر في تقتضى ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «ألفية» مفعول به لاسم الفاعل ، الذى هو فائقة وألفية مضاف و «ابن» مضاف إليه ، وابن مضاف و «معط» مضاف إليه ، وجملة «تقتضى» مع فاعله وما نعلق به من المعمولات فى محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية أيضاً .

(١) «وهو» الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «بسبق» جار ومجرور متعلق بحازر الآتى بعد ، والباء للسببية «حازر» خبر المبتدأ «تفضيلاً» مفعول به لحازر ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مستوجب» خبر ثان لهُو ، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائى» ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «الجميل» نعت لثناء ، والالف للإطلاق .

(٢) «والله» الواو للاستئناف ، ولفظ الجلالة مبتدأ «يقضى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله ، والجملة من الفعل الذى هو يقضى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «بهبات» جار ومجرور متعلق بيقضى «وافرة» نعت لبهبات «لى» وله ، فى درجات ، كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و «الآخرة» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكنه لاجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعظم بالدعاء ، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة .

تنبيه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى - نسبة إلى زاوة ، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية - الفقيه الحنفى .

ولد فى سنة ٥٦٤ هـ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولى ، وكان من المنفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة ، وقد طبعت ألفيته فى أوروبا ، وللعلماء عليها عدة شروح .

وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر . وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعاً (انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥ ، وفى بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٦/٢٧٨) .

الكلام وما يتألف منه^(١)

- ٨- كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقِمَ ، وَاسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ - الْكَلِمَ^(٢)
 ٩- وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ^(٣)

(١) «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام « هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه ، لحذف المبتدأ — وهو اسم الإشارة — ثم حذف الخبر — وهو الباب ، فأقيم «شرح» مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم حذف «شرح» أيضاً وأقيم «الكلام» مقامه ، فارتفع كما كان الذى قبله «وما» الواو عاطفة و «ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أى شرح ما يتألف ، و «يتألف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام ، و «منه» جار ومجرور متعلق بـ يتألف ، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) «كلامنا» كلام : مبتدأ ، وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت للفظ ، وليس خبراً ثانياً «كاستقم» إن كان مثلاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد «واسم» خبر مقدم «وفعل» ثم حرف «معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بـ ثم» «الكلم» مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المائل لتركيب استقم ، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف ، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بـ ثم لبعده رتبته .

(٣) «واحد» كلمة ، مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل — وأصله أعم — حذف هزته كما =

الكلامُ الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن « اللفظ المفيد فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها » فاللفظ : جنس يشمل الكلام ، والكلمة ، والكلم ، ويشمل المَهْمَلُ كـ « دَيْرٍ » والمستعمل كـ « مَمْرٍ » ، ومفيد : أخرج المَهْمَلُ ، و « فائدة يحسنُ السكوتُ عليها » أخرج الكلمة ، وبعضَ الكلم — وهو ما تركب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يحسنِ السكوتُ عليه — نحو « إِنْ قَامَ زَيْدٌ » .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قَامَ زَيْدٌ » وكقول المصنف « اسْتَقِمَ » فإنه كلام مركب من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثل عن أن يقول « فائدة يحسن السكوت عليها » فكانه قال : « الكلام هو اللفظ المفيد فائدةً كفائدة استقم » .

= حذف من خير وشر لكثرة استعمالها وأصلهما أخير وأشر ؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا ، كما في قول الراجز :

* بِإِلَالِ خَيْرِ النَّاسِ وَإِنْ الْأَخِيرِ *

وقد قرئ (سيعلمون غدا من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل د عم ، أعم كما قلنا ، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ « وكلمة ، مبتدأ أول د بها ، جار ومجرور متعلق بيوم الآتي د كلام ، مبتدأ ثان د قد ، حرف تقليل د يوم ، فعل مضارع مبني السجول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى د يوم ، يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها ، يعني أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا د كلمة الإخلاص ، وقالوا د كلمة التوحيد ، وأرادوا بهذين قولنا : لا إله إلا الله ، وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ، وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ؛ لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسم لكل ما يُتَكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

والكَلِمُ : اسمُ جنسٍ ^(١) واحده كلمةٌ ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دَلَّتْ على مَعْنَى فى نفسها غير مقترنة بزمان فهى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنى فى نفسها — بل فى غيرها — فهى الحرف .
والكَلِمُ : بما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إِنْ قَامَ زَيْدٌ .

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمعى فهو ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء ، ، والتاء غالباً تكون فى المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر ، ومنه كلم وكلمة ، وربما كانت زيادة التاء فى الدال على الجمع مثل كم للواحد وكداة للكثير ، وهو نادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء ، كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو ما يصدق على الكثير والليل واللفظ واحد ، كماء وذهب وخل وزيت .
فإن قلت : فإنى أجد كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردتها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعى وواحد ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مدية ، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟ .

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافاً من وجهين ؛ الوجه الاول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زئات الجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمعى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقراً وشجراً وشمراً لا يوافق زنة من زئات الجمع ؛ والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعى مذكراً كقول الله تعالى : (إن البقر تشابه علينا) وقوله جل شأنه : (إليه يصعد الكلم الطيب) فأما الجمع فإن الاستعمال العربى جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً ، كما تجد فى قوله تعالى : (لهم غرف من فوقها غرف مبنية) وقوله سبحانه : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبؤنهم من الجنة غرفاً تجري من تحتها الأنهار) ، وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْمَلِيَا الَّتِي وَجِبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسْعِي ، كَانَ ، مَشْكُورِ

والكلمة : هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ؛ فقولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المهملاً كدَيْرٍ ، وقولنا « مفرد » أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول يُعَمُّ الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكلام والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد .

انظر كلاماً نفيّاً
 لاسبئيه في التوسل والوسيلة
 ١٥٨ ص
 ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقصد بها الكلام ، كقولهم في « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » : كلمة الإخلاص .

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق ، وقد ينفرد أحدهما .
فمثال اجتماعهما « قد قام زيدٌ » فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ،
وكلم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثال انفرد الكلم « إِنْ قَامَ زَيْدٌ » ^(١) .

ومثال انفرد الكلام « زَيْدٌ قَائِمٌ » ^(٢) .

٨ - بِالْجَرِّ ، وَالتَّنْوِينِ ، وَالنَّدَا ، وَالْأَلِّ ، وَمُسْنَدٍ - لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ ^(٣) .
ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — في هذا البيت علامات الاسم .

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات .

(٣) د بالجر ، جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » ، الآتى آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تمييز » ، الآتى والتنوين ، والندا ، وأل ، ومسند ، كاهن معطوفات على قوله الجر « للاسم » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقاً بحصل ، فإن جعلت بالجر خبراً مقدماً — وهو الوجه الثاني — كان هذا الجار والمجرور متعلقاً بحصل « تمييز » ، مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره =

فنها الجر، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ، نحو «مَرَرْتُ بِقُلَامِ زَيْدٍ الْفَاضِلِ» فالقلام : مجرور بالحرف، وزَيْدٌ : مجرور بالإضافة، والفاضِلُ : مجرور بالتبعية، وهو أَشْمَلُ من قول غيره «بحرف الجر»؛ لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الجرَّ بالإضافة، ولا الجرَّ بالتبعية. ~~ويأتى معنا~~ ^{مكتوف} ~~والمعطوف~~ ^{مؤكِّد} (سبيل)

ومنها التنوين، وهو ^(١) على أربعة أقسام: ^(١) تنوينُ التَّكِينِ، وهو اللاحق للأسماء المَعْرَبَةِ، كزَيْدٍ، وَرَجُلٍ، إلَّا جَمَعَ المؤنث السالم، نحو «مُسْلِمَاتٍ» وإلا نحو «جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ» وسيأتى حكمهما. ^(٢) وتنوينُ التَّنْكِيرِ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين مَعْرِقِهَا ونَكَرَتِهَا، نحو: «مَرَرْتُ بِسَيَبُويَهْ وبِسَيَبُويَهْ آخَرَ». ^(٣) وتنوينُ الْمُقَابَلَةِ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: «مُسْلِمَاتٍ» فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ. ^(٤) وتنوينُ الْعُوضِ، وهو على ثلاثة أقسام: عِوَضٌ عَنْ جُمْلَةٍ، وهو الذى يلحق «إِذْ» عِوَضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) أى: حين إِذْ بَلَغَتْ الرُّوحُ الْحُلُقُومَ؛ فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه؛ وقسم يكون عوضاً عن اسم، وهو اللاحق لـ «كُلٌّ» عوضاً عما تضاف إليه، نحو: «كُلٌّ قَائِمٌ» أى: «كُلٌّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضاً عنه ^(١)،

= واحد من اثنين وحصل، فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تمييز، والجملة في محل رفع نعت تمييز، وتقدير البيت: التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد: أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

(١) في نسخة «وهو أقسام، بدون ذكر العدد، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام.

(٢) ومنه قول الله تعالى: (قل كل يعمل على شاكلته) وقوله جل شأنه: (كل له قانتون) وقوله تباركت كلماته: (كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك)، ومثل =

وقسم يكون عوضاً عن حرف ، وهو اللاحق لـ « جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ » ونحوها رفعاً وجرّاً ، نحو : « هُوَلَاءِ جَوَارٍ ، وسررت بِجَوَارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوينُ التّزيم^(١) ، وهو الذى يلحق القوافى المُطْلَقَةَ بحرفِ عِلَّةٍ ، كقوله :

١ - أَقِيلُ اللَّوْمَ - عَاذِلَ - وَالْعِتَابَنَ
وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ - : لَقَدْ أَصَابَنَ

= كل فى هذا الموضوع كلمة « بعض » ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق « بعض » أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضاً عنه قول ربيعة بن المجاج فى مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تيميا :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونَ تُقْضَى قَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

يريد : فطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر

(١) هذا النوع خامس ، ولا يختص بالاسم ، وقد ذكره وما بعده استطراداً .

١ - هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطية بن الخطفي ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثة ألقبت إليهم مقادة الشعراء فى عصر بني أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل . اللغة : « أقلى » أراد منه فى هذا البيت معنى اتركى ، والعرب تستعمل القلة فى معنى النفى بته ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً « اللوم » العذل والتعنيف « عاذل » اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للتخفيف ، وأصله عاذلة ، من العذل وهو اللوم فى تسخط ، و « العتاب » التقريع على فعل شئ أو تركه .

المعنى : اتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ؛ فإنى لن أستمع لما تطلبين : من الكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذن منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أعمل .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى مخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « اللوم » مفعول به لاقلى « عاذل » منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب ، وأصله يا عاذلة « والعتاب » الواو عاطفة ، العتابا : معطوف على اللوم « وقول » فعل أمر ، والياء فاعله « إن » حرف شرط « أصبت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء =

فجئ بالتونين بدلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :
 ٢ — أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْنُ

= المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها المتكلم ، وبكسرها على أنها للمخاطبة ، لقد أصابا ، جملة في محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولي لقد أصابا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : « والعابن ، وأصابن ، حيث دخلهما ، في الإنشاد ، تنوين الترنم ، وآخرهما حرف العلة ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة .
 ٢ — هذا البيت للناطقة الذبياني ، أحد خول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم في سوق عكاظ ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي مَجْلَانٌ ذَا زَادٍ وَغَيْرُ مُزَوَّدٍ ؟

اللغة : « رائح » اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار في وقت العشي « مغتدي » اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي ، إذا سار في وقت الغداة ، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد في قوله « مجلان ذا زاد » ما كان من تسليم مية عليه أو ردها تحيته « أرف » دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى « أرفد » وهو بوزنه ومعناه « الترحل » الارتحال « تزل » - مضموم الزاي - مضارع زال ، وأصله تزل ، لحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يقول في البيت الذي هو المطلع : أتمضي أيها العاشق مفارقاً أحبابك اليوم مع العشي أو غداً مع الغداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت مجلان ، تزودت منهم أو لم تزود ، ثم يقول في البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أرف » فعل ماض « الترحل » فاعل « غير » نصب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركبنا » ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه « لما » حرف نفي وجزم « تزل » فعل مضارع مجزوم بلما « برحالنا » برحال : جار ومجرور =

والتنوين الغالي — وأثبتته الأخفش — وهو الذى يلحق القوافي المقيدة ،
كقوله :

— ٣ — * وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِينَ * *

= متعلق بتزول ، ورجال مضاف و دنا ، مضاف إليه ، كأن ، حرف تشبيه ونصب .
واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها ، وكان قد زالت ، لحذف الفعل
وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذى هو قد .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولهما دخول التنوين الذى للترنم على الحرف ،
وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشيء إذا اختص بشيء
لم يجرى مع غيره ، والثانى فى تخفيف ، كأن ، التى للتشبيه ، وجرى اسمها ضمير الشأن ،
والفصل بينها وبين خبرها بقى ، لأن الكلام إثبات . ولو كان الكلام نفيًا لكان الفصل بلم ، كما
فى قوله تعالى : (كأن لم يغنوا فيها) ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لَا يَهُوُّ لَنِّكَ اصْطِلَاحَهُ لَطَى الْحَرْبِ ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وسياتى شرح ذلك فى باب إن وأخواتها .

٣ — هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيخ والقيصوم ،
والذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان فى عصر بنى أمية ، وبعده :

* مُشْتَبِهٍ الْأَعْلَامِ لَمَاعٍ الْخَفَقْنَ * *

اللغة : د القاتم ، كالأقم : الذى تعلوه القتمة ، وهى لون فيه غبرة وحررة ، و د أعماق ،
جمع عمق - بفتح العين ، وتضم - وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و د الخاوى ،
الخالى ، و د المحترق ، مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفازة واخترقها ،
إذا قطعها ومر فيها ، و د الأعلام ، علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتمام بها ،
واحدها علم بفتح العين واللام جميعا ، و د الخفق ، اضطراب السراب ، وهو الذى تراه
نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، فحركها بالفتحة ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد
أعملك فيها نفاق وسر فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة
بمسالك الصحراء .

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُله من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والِعِوضِ ، وأما تنوين الترتم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف^(١) .

ومن خواص الاسم : النداء ، نحو « يَا زَيْدُ » ، والألف واللام ، نحو « الرَّجُلُ » والإسناد إليه ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » . والباء حالة محل ~~أَعْوَضَ~~ سراً
فمعنى البيت : حَصَلَ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ عَنِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف « أَل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسْنَد » مكان « الإسناد له » .

* * *

= الإعراب : « وقائم ، الواو واو رب ، قائم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقائم مضاف و « الأعماق ، مضاف إليه « خاوى ، صفة لقائم ، وخاوى مضاف و « المحترق ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات :

* نَشَطَّتْهُ كُلُّ مِفْلَاةٍ الْوَهَقُ *

الشامد فيه : قوله « المحترق ، و « الخفقن ، حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين بما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل ، وإذا كان آخر الكلمة التى فى آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترتم والنون التى تلحق التوائى المطلقة تنويناً إنما هى تسمية مجازية ، وليست من الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم .

١١- بَتَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ ، وَيَا أَفْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبَلَنْ - فِعْلٌ يَنْجَلِي ^(١)
 ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتُ » والمراد بها
 تاء الفاعل ، وهي المضمومة للمتكلم ، نحو « فَعَلْتُ » والمفتوحة للمخاطب ، نحو
 « تَبَارَكْتَ » والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فَعَلْتَ » .

ويمتاز أيضاً بتاء « أَنْتَ » والمراد بها تاء التانيث الساكنة ، نحو « نِعْمَتْ »
 و « بِنِسْتِ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة بحركة
 الإعراب ، نحو « هذه مسلمة » ورأيت مسلمةً ، وصهرت بمسلمةً « ومن اللاحقة
 للحرف ، نحو « لَاتَ ، وَرُبَّتَ ، وَثُمَّتْ ^(٢) » وأما تسكينها مع ربٍّ وُثُمَّ فقليل ،
 نحو « رُبَّتَ ، وَثُمَّتْ » .

(١) « بتا » جار ومجرور متعلق بـ « ينجلي » الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل
 رفع خبراً عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز ،
 قلت : إن ضرورة الشعر هي التي ألجأتنا إلى ذلك ، وإن معمول لكونه جاراً ومجروراً
 يحتمل فيه ذلك للتقدم الذي لا يسوغ في غيره ، وتام مضاف و « فعلت » قصد لفظه : مضاف
 إليه « وأنت » الواو حرف عطف ، أنت : قصد لفظه أيضاً : معطوف على فعلت « ويا »
 معطوف على تاء ، ويا مضاف و « افعلي » مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضاً « ونون »
 الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و « أقبلن » قصد لفظه :
 مضاف إليه « فعل » مبتدأ « ينجلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
 هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على « لا » فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت « لات »
 حرف نفي بكثرة ، وورد استعماله في فصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى : (ولات حين
 مناص) وأما دخولها على رب ففي نحو قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر :

مَآوِيَّ يَا رُبَّتْمَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَاللَّدَعَةِ بِالْمَيْسَمِ =

ويمتاز أيضاً بياء « أَفْعَلِي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعل الأمر ، نحو « اضْرِبِي » والفعل المضارع ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق الماضي .
 وإنما قال المصنف « يا افعلى » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهى لا تختص بالفعل ، بل تكون فيه نحو « أَكْرَمَنِي » وفى الاسم نحو « غُلَامِي » وفى الحرف نحو « إِنِّي » ، بخلاف ياء « أَفْعَلِي » فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم ، وهى لا تكون إلا فى الفعل .

ومما يميز الفعل نُونُ « أَقْبَلَنْ » والمرادُ بها نُونُ التوكيد : خفيفةٌ كانت ، أو ثقيلةٌ ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) والثقيلة نحو قوله تعالى : (لَنَخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ) .

فمعنى البيت : ينجلى الفعلُ بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ^(١) ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد .

* * *

١٢- سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ ^(٢)

= وأما دخولها على ثم فى نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى الْأَشْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْزِينِي

(١) بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن ليس حرف ومذهب القائل بأن عسى حرف ، وبقبول تاء التأنيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن نعم وبئس اسمان (٢) « سواهما » سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « وذلك كهل » ، « وفى » ولم ، معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعت له « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجملة خبر المبتدأ « لم » مفعول به لىلى ، وقد قصد لفظه « كيشم » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفى ولم ، والفعل المضارع يلى لم ، وذلك كائن =

١٣- وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ ، وَسِمٍ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أُمِرَ فُهُمْ (١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بِخُلُوهُ عن علاماتِ الأسماء ، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مَثَلَب «هل وفي ولم» مُنْبَهًا على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعال . نحو « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » و « هَلْ قَامَ زَيْدٌ » ، وأشار بنى ولم إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كنى ، نحو « زيد فى الدار » ، ومختص بالأفعال كَلَمْ ، نحو « لَمْ يَقُمْ زيد » .

ثم شرع فى تبين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة

= كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه — من باب فرح — إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاهما الفراء .

(١) « وماضى ، الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله من الآتى ، وماضى مضاف و « الأفعال ، مضاف إليه « بالتاء ، جار ومجرور متعلق بمز « من ، فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وسم ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالنون ، جار ومجرور متعلق بسم « فعل ، مفعول به لسم ، وفعل مضاف و « الأمر ، مضاف إليه « إن ، حرف شرط « أمر ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إِنْ فُهُمْ أُمِرَ فُهُمْ . فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور ، وتقديره « إِنْ فُهُمْ أُمِرَ فُسِمَ بالنون إلخ . » . وتقدير البيت : ميز الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إِنْ فُهُمْ أُمِرَ فُهُمْ منه الطلب .

ومن : أمر من ماز الشيء يميزه ميّزاً — مثل باع يبيع بيعاً — إذا بيّزه ، وسم : أمر من وسم الشيء يسمه وسماً — مثل وصفا يصفه وصفاً — إذا جعل له علامة يعرفه بها ، والأمر فى قوله « إِنْ أُمِرَ فُهُمْ » هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .

المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك في يَشْمُ : « لَمْ يَشْمَ » وفي يضرب : « لَمْ يَضْرِبْ » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع يلى لم كيشم » .

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله : « وماضى الأفعال بالتأميز » أى : ميز ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تَبَارَكَتْ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » و « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هُنْدُ » و « بَنَسَتْ الْمَرْأَةُ دَعْدُ » .

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبْ » و « اخْرُجْ » .

فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهي أَسْمُ فِعْلٍ^(١) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

١٤- وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ أَسْمُ نَحْوِ صَهْ وَحَيْهَلٍ^(٢)

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته - وهى لم - فإنها تكون اسم فعل مضارع ، نحو أوه وأف ، بمعنى أتوجع وأضجر ، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمة ، كما فى فعل التعجب نحو : « ما أحسن السماء » ، وكما فى « حبذا الاجتهاد » ، فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً .

(٢) « والأمر ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » ، حرف شرط « لم » ، حرف نفي وجزم « يك » ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً « محل » اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يحىء بالفاء للضرورة ، والجملة من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله =

فَصَهْ وَحَيَّهْلَ : اسمان وإن دَلَّ على الأمر ؛ لعدم قبولهما نون التوكيد ؛ فلا تقول : صَهْنٌ وَلَا حَيَّهْلَنْ ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت ، وَحَيَّهْلَ بمعنى أَقْبِلْ ؛ فالفارق (١) بينهما قبول نون التوكيد وَعَدَمُهُ ، نحو « اسْكُتَنَّ ، وَأَقْبِلَنَّ » ، ولا يجوز ذلك في « صه ، وحيل » .

* * *

= الأمر في أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً ؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة ، نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف ووصه ، مضاف إليه ، وقد قصد لفظه ، وحيل ، معطوف على صه .

(١) أربع فوائد — الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها ، والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو نزال وتراك وباهما ، والثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو : صه ومه ؛ فانون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال في ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدى واللزوم غالباً ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن غير الغالب في التعدى نحو « آمين » ، فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديده لمفعول ، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » ، فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه — وهو زدني — متعد ، وتحالفها في سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول : « صه » ، بلفظ واحد للبفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف « اسكت » فإنك تقول : اسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثاني أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول : « زيداً عليك » ، كما تقول : « محمدأ الزم » ، والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ؛ واسكت اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب =

= المضارع في جوابه ، فنقول : انزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولها تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأْيُهَا الْمَسَاحُ دَلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

يقدر : خذ دلوي ، ولا يجوز أن يكون قوله : « دلوي ، معمول لدونكا الموجود ، ولا آخر مثله محذوف ، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبوت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة : اختلف النحاة في أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ وفاعلا ؛ وبهذا فارتقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهي كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هي نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاهما أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها وخالفه .

والفائدة الرابعة : ما ذكره الناظم - من أن الفعل ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر - هو مذهب البصريين من النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان : ماض ، ومضارع ، وأما مانسميه فعل الأمر فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه ، فأصل « اضرب » عندهم « لتضرب » ، بلام الأمر ، لحذف اللام ، ثم حذف حرف المضارعة ، ثم جرى بهمة الوصل توصلاً إلى النطق بالضاد الساكنة ، وهو تكلف لا داعي له .

المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ (١)

١٥ - وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ (٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : مَا سَلَّمَ مِنْ شَبِّهِ الْحُرُوفِ ، والثاني المبنى ، وهو : مَا أَشَبَّهُ الْحُرُوفِ ، وهو المعنى بقوله : « لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ » أى : لشبهه مُقَرَّبٍ مِنَ الْحُرُوفِ ؛ فَعَلَّةُ الْبِنَاءِ مَنْحَصَرَةٌ — عند المصنف رحمه الله تعالى ! — فى شَبِّهِ الْحَرْفِ ، ثم نَوَّعَ الْمَصْنَفُ وَجُوهَ الشَّبِّهِ فى الْبَيْتَيْنِ الَّذِينَ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ ، وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى حيث جعل البناء منحصرًا فى شَبِّهِ الْحَرْفِ أَوْ مَا تَضْمَنَ مَعْنَاهُ ، وقد نص سيبويه — رحمه الله ! — على أن علة البناء كُلِّهَا ترجع إلى شبه الحرف ،

(١) أى : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « والاسم ، الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معرب » مبتدأ مؤخر ، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، « ومبنى » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « ومنه مبنى » ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى فى آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة « لشبه » جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : « وبناءؤه ثابت لشبه » « من الحروف » جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدنى « مدنى » نعت لشبه ، وتقدير البيت : والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبه مدنى له من الحرف ، ومدنى : اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول : أدنيت الشيء من الشيء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائدة للشباع ، وليست لام الكلمة ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً .

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين : الأولى أن الاسم منحصر فى قسمين المعرب والمبنى ، والثانية أن سبب بناء المبنى منه منحصر فى شبه للحرف لا يتجاوزها .

ومن ذكره ابن أبي الربيع^(١).

(١) اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها ، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر ، وهكذا ؟ فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني ، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم « نزال وهيات » ، فإنهما لما أشبهتا « انزل وبعد » في المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو « سقيالك » و « ضربا زيدا » ، فإنهما بمعنى فعل الامر وهو مبني . وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التي من أجلها بنى ، نزال ، و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبني على الكسر لاجل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لافي لفظه ولا في عمله .

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أو آخر السمكيات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فالمراد بتركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وعلوه بأن السيين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرّة ، ومثلا لذلك بـ « حذام ، وقطام ، ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلية ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « آذريجان » ، فإن فيه العلية والتأنيث والمجعة والتركيب وزيادة الألف والنون ، =

١٦- كَالشَّبهِ الْوَضْعِيّ فِي أُسْمَى جِئْنَا وَالْمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا (١)

١٧- وَكِنْيَايَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْتِرُ ، وَكَافْتِقَارِ أَصْلًا (٢)

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع : الإفتقار لجمله بصله فلا

(فالأول) شبهه له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف

يكون متقدماً

= وليس بناء حذام ونحوه لما ذكره ، بل لمضارعه في الهيئة نزال ونحوه ، مما بني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لاعلة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأى الحذاق من النحويين ، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) كالشبه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كالشبه ، الوضعي ، نعت للشبه « في اسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي ، واسمي مضاف و « جئنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوي » معطوف على الوضعي « في متى » وفي هنا ، جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي ، وتقدير البيت : والشبه المدني من الحروف مثل الشبه الوضعي السكأن في الاسمين الموجودين في قولك « جئنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبه المعنوي السكأن في « متى » الاستفهامية والشرطية وفي « هنا » الإشارة .

(٢) « وكناية » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل » جار ومجرور متعلق بنياية « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله « وكافتقار » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور معطوف على كناية « أصلاً » فعل ماض مبني على الجحول ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار للآزم له الذي لا يفارقه في حالة من حاله .

[وَاحِدٍ] ، كالتاء في ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ «سنا» في «أَكْرَمْنَا» ، وإلى ذلك أشار بقوله : « فِي أُسْمَى جِئْتَنَا » فالتاء في جِئْتَنَا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبني ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك «نا» اسم ؛ لأنها مفعول ، وهو مبني ؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين^(١) .

(والثاني) شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسبان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود ؛ فمثال الأول «مَتَى» فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فمساعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كثناء الفاعل وفأ وأ كثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب ، لسببين ، أولهما : أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبه في شيء لا يخصه وحده ، فإن الأصل في وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبه في شيء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثاني : أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم تولد المعاني المختلفة عليه . وشرط تأثير المقتضى أن ينتفي المانع .

الْحَرْفَ ، في المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط ، نحو « مَتَى تَقُومُ أَقْبَمَ » وفي الحالتين هي مُشَبَّهة لِحَرْفٍ موجودٍ ؛ لأنها في الاستفهام كالمهمزة ، وفي الشرط كإِنْ ، ومثالُ الثاني « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يُوضَعَ فلم يُوضَعَ . وذلك لأن الإشارة مَعْنَى من المعاني ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفي « ما » وللنهي « لا » وللتعني « آيَتَ » وللترجى « لَعَلَّ » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً^(١) .

(والثالث) شبهة له في النِّيَابَةِ عن الفعل وعدم التأثير بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » فَدَرَاكَ : مَبْنِيٌّ ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعمَل ولا يَعمَلُ فيه غيره^(٢) كما أن الحرف كذلك .

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً ، وهو آل العهدية ؛ فإنها تشير إلى مهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة في هنا ونحوها حسية وفي آل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً .

ونظير هنا ، فيما ذكرناه ، لدى ، فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية ، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفاً ، وأيضاً ما ، التعجيبة ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفاً مقدراً ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً ، فضلاً عن أن يعمل فيه ، وعبرة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكتها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلاً » بدلاً من قوله « ولا يعمل فيه غيره » وقولنا « ما دام مقصوداً منه معناه » نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه — بأن يقصد لفظه مثلاً — فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما في قول زهير ابن أبي سلبى المزني :

واحتز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « ضَرَبًا زَيْدًا » فإنه نائب مَنَاب « أَضْرِبْ » وليس بمبني ؛ لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكَ » فإنه وإن كان نائباً عن « أَدْرِكْ » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتراكاً في النيابة مَنَابَ الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به .

وهذا الذي ذكره المصنف مبنيٌّ على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، والمسألة خلافية ^(١) ، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِعَمَ حَشُو الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدَّعْرِ

فنزال في هذا البيت مفعول به اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، فهي مرفوعة بضمه مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ومثله قول زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنَّ سَيِّفِي كَرِيهٌُ كُلَّمَا دُعِيتَ نَزَالٍ

ونظيرهما قول جريبة الفقعسي :

عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطْمٌ

(١) إذا قلت « هيات زيد ، مثلاً — فلامه في إعرابه ثلاثة آراء : الأول — وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النحو — أن هيات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمه ، وهذا الرأي هو الذي عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثاني — وهو رأي سيديه — أن هيات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، =

(والرابع) شبه الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتَقَارٍ أَصْلًا » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذي » فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ، فبنيت ^(١) .

وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

* * *

= والثالث — وهو رأى المازني — أن هيئات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لقطي محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثاني والثالث ، وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه — وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه — معنى لام الأمر ، وسائر محمول عليه ، لتعني أن اسم الفعل — على هذين الرأيين — أشبه الحرف شهاً منوياً ، لا نياً .

(١) زاد ابن مالك في شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالي ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً . ومثل له بأوائل السور نحو د ألم ، ق ، ص ، وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه ، وقيل : لأنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو في محل نصب ، بفعل مقدر كاقرأ ونحوه ، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظي ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني ، وذلك مثل د حاشاء الاسمية ؛ فإنها أشبهت د حاشاء الحرفية في اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوي ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقاري ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متصلاً إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعي ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وقد نص على ذلك ابن مالك في متن النسييل .

١٨- وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَنَسَمٍ^(١)

يريد أن المعرب خلافُ المَبْنِيّ ، وقد تقدّم أن المبنى ما أشبه الحرف ؛ فالمعرب ما لم يُشَبَّهِ الحَرْفَ ، وينقسم إلى صحيح - وهو : ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كَأَرْضٍ ، وإلى معتل - وهو : ما آخره حرف علة كَسَمٍّ - ونَسَمٍ : لفةٌ في الاسم ، وفيه ست لغات : اسم - بضم الهَمْزة وكسرها ، وَنَسَمٌ - بضم السين وكسرها ، وَنَسَمٌ - بضم السين وكسرها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمكن - وهو المنصرف - كزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وإلى متمكن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو : أَحَدٌ وَمَسَاجِدٌ وَمَصَابِيحٌ ؛

(١) « ومعرب ، مبتدأ ، ومعرب مضاف ودالاسماء ، مضاف إليه ، ما ، اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ « قد سَلِمَ ، قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ، وفاعلة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والالف في « سَلِمَ » للإطلاق « من شبه ، جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف ودالحرف ، مضاف إليه « كأَرْضٍ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأَرْضٍ « وسَمَ » الواو حرف عطف ، سَمَ : معطوف على أَرْضٍ ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو - بضم السين مقصوداً - لإحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى وضحا .

وهنا سؤال ، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبني فقال : « المعرب والمبني ، وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال « والاسم منه معرب ومبني ، ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وآخر المعرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني بسبب كونه هو الأصل في الأسماء ، وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصرأ ، والمعرب غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء ستة أبواب ليس غير ١٩ .

فغير المتمكن هو المبني ، والمتمكن : هو العرب ، وهو قسمان : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن (١) .

* * *

- ١٩ - وَفَعِلْ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بُنْيَا . وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا : إِنْ عَرِيًّا (٢)
 ٢٠ - مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونٍ إِنْثَاءٍ : كَثِيرٌ عَنْ مَنْ فُتِنَ (٣)

(١) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين . إذا خلا من أل ومن الإضافة ، ويحجر بالكسرة ، ويسمى المنصرف ، والممكن غير الأمكن هو الذي لا ينون ، ولا يحجر بالكسرة إلا إذا اقترن بآل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذي لا ينصرف .

(٢) « وفعل ، مبتدأ ، وفعل مضاف و « أمر ، مضاف إليه » ومضي ، يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر ، وبقراً بالرفع على أنه معطوف على فعل « بنيا ، فعل ماض مبني للجهول ، والالف التي فيه للتثنية . و « نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت « مض ، على « فعل ، فإن عطفته على « أمر ، فالالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا ، فعل وفاعل « مضارعاً ، منقول به « إن ، حرف شرط « عرياً ، فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وألفه للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام ، أي : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعري من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا - مثل سما يسمو سموا - إذا نزل به ، ومنه قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

(٣) « من نون ، جار ومجرور متعلق بعري ، ونون مضاف و « توكيد ، مضاف إليه ، « مباشر ، صفة لنون « ومن نون ، جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و « إناث ، مضاف إليه « كير عن ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وتقديره : وذلك كأن كير عن « من ، اسم موصول مفعول به لير عن ، باعتبارها فعلاً قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبني على السكون في محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها تحرف من حروف زبد مثلاً « فتن ، ماض مبني =

لما فَرَّغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شَرَعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال ، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلُ في الأسماء ، فَرَّغَ في الأفعال (١) ؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأول هو الصحيح ، وَنَقَلَ ضياء الدين بن العِلْج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فَرَّغَ في الأسماء .

= الجهمول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة ، وما جاء منها مبنيا يسأل عن علة بنائه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهة للحرف ؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضا البناء فإن ما جاء منها مبنيا لا يسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفي إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جرته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعا أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لاتعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منها عنه استقلالا ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعني بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي ، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنتك لو فعلت أيهما منفردا جاز .

والمبنى من الأفعال ضربان :

(أحدهما) ما اتَّفَقَ على بنائه ، وهو الماضي ، وهو مبنى على الفتح ^(١) نحو « ضَرَبَ »
وَإِنْ طَلَّقَ « ما لم يتصل به واوُ جمع فيضم ، أو ضميرُ رفع متحرك فيسكن .
(والثاني) ما اختلفَ في بنائه والراجحُ أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو « اضرب »
وهو مبنى عند البصريين ، ومُعَرَّب عند الكوفيين ^(٢) .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ
أو نونُ الإناثِ ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة « هَلْ تَضْرِبَنَّ » والفعلُ معها مبنى على
الفتح ، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة ^(٣) فإن لم تتصل به لم يُبْنَ ، وذلك كما إذا

(١) بنى الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان يناوئ على حركة - مع أن
الأصل في البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا وصفة وصلة
وحالا ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي
خصوص النتيجة لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون
معناه مركبا ، لثلاثي يجمع ثقلان في شيء واحد ، وتركيب معناه هو دلالة على الحدث
والزمان .

(٢) عندهم أن نحو « اضرب » مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وأصله اضرب ، فحذفت
اللام تخفيفا ، فصار « تضرب » ، ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هذا وبين
المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتج بحذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل
توصلا لأنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار « اضرب » ، وفي هذا من التكلف
ما ليس يخفى .

(٣) لافرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرها له بين أن تكون ملفوظا
بها كما في مثال الشارح ، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر ، وهو الأضبط بن قريع .
لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَمَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

فإن أصل قوله لاتهن لاتهن بنونين أولاها لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة ،
فحذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقي الفعل بعد حذفها مبنيًا على الفتح في محل جزم بلام النهي ،
ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن ، بحذف الياء =

فَصَلَ يَبْنِي وَيَبْنِيهَا أَلْفُ اثْنَيْنِ نَحْوُ « هَلْ تَضْرِبَانِ » ، وَأَصْلُهُ : هَلْ تَضْرِبَانِ ، فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ نَوَاتٍ ؛ فَحُذِفَتِ الْأُولَى — وَهِيَ نُونُ الرَّفْعِ — كَرَاهَةً تَوَالِي الْأَمْثَالِ ؛ فَصَارَ « هَلْ تَضْرِبَانِ » ^(١) .

وَكَذَلِكَ يَعْربُ الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نُونِ التَّوَكِيدِ وَأَوْجَعَ أَوْ يَأْخُطِبُهُ ، نَحْوُ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا زَيْدُونَ » وَ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا هِنْدُ » وَأَصْلُ « تَضْرِبُنْ » تَضْرِبُونَ ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَصَارَ تَضْرِبُنْ ، وَكَذَلِكَ « تَضْرِبُنْ » أَصْلُهُ تَضْرِبِينَ ؛ فَعَمِلَ بِهِ مَا فَعَلَ بِتَضْرِبُونَ .

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيا مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ » فَشَرَطَ فِي إِعْرَابِهِ أَنْ يَعْرِىَ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْرِ مِنْهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا .

فَقُلْنَا أَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ لَا يُبْنِي إِلَّا إِذَا بَاشَرَتْهُ نُونُ التَّوَكِيدِ ، نَحْوُ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا زَيْدُ » فَإِنْ لَمْ تَبَاشِرْهُ أَعْرَبَ ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ .

وَذَهَبَ الْأَخْضَشُ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ ، سِوَاءِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ أَوْ لَمْ تَتَّصِلْ ، وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مَعْربٌ وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ .

وَمِثَالُ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِثَاثِ « الْهِنْدَاتُ يُضْرِبُنْ » وَالْفَعْلُ مَعَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ، وَنَقَلَ الْمَصْنَفُ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ! — فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي

== الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفَعْلِ تَخْلُصًا مِنَ اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ — وَهِيَ الْيَاءُ وَآخِرُ الْفَعْلِ — ثُمَّ يَكْسَرُ آخِرُ الْفَعْلِ تَخْلُصًا مِنَ اتِّقَاءِ سَاكِنِي آخِرِينَ هِيَ آخِرُ الْفَعْلِ وَلَامُ التَّعْرِيفِ الَّتِي فِي أَوَّلِ النِّقْرِ ، لِأَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ لَا يَبْتَدِئُ بِهَا ، إِذْ هِيَ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهَا ، فَلَمَّا وَجَدْنَاهُ لَمْ يَحْذَفِ الْيَاءُ عَلَيْنَا أَنَّهُ قَدْ حُذِفَ نُونُ التَّوَكِيدِ وَهُوَ يَنْوَبُهَا .

(١) أَيْ : بَعْدَ أَنْ حَرَكَ نُونُ التَّوَكِيدِ بِالسَّكْرِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً ، فَرَقًا بَيْنَنَا وَبَيْنَ نُونِ التَّوَكِيدِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِالْفَعْلِ الْمُسْنَدِ لِلوَاحِدِ ، فِي الْفِطْرِ ، فَإِنَّ أَلْفَ الْإِثْنَيْنِ تَظْهَرُ فِي التَّحْقِيقِ كَحَرْكَةٍ مُشْبَعَةٍ ، فَلَمْ تَكْسَرْ النَّونُ فِي الْمُثْنِيِّ التَّجْسِيسِ الْمُسْنَدِ لِلْإِثْنَيْنِ فِي الْفِطْرِ بِالْمُسْنَدِ إِلَى الْفَرْدِ .

بناء الفعل المضارع مع نون الإناء ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، ومن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح (١) .

* * *

٢١- وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا (٢)
 <- وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمٌّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ كَمْ (٣)
 الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يعتورها ما تقتقر في دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو :

« أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » فالتبعية مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .
 والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ولا يُنحرَكُ المبنى إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كَأَيْنَ وَقَامَ وَإِنَّ ، وقد تكون كسرة ، كَأَمْسٍ وَجَيْرٍ ، وقد تكون ضمة ، كَحَيْثُ ، وهو اسم ، و« مُنْذُ » وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون فنحو « كَمْ » ، واضرب ، وَأَجَلٌ .

(١) ممن قال بإعرابه السهيلي وابن درستويه وابن طلحة . ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه ؛ فيقول في نحو (والوالدات يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه .

(٢) « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « حرف » مضاف إليه « مستحق » خبر المبتدأ « للبناء » جار ومجرور متعلق بمسحق « والأصل » مبتدأ « في المبنى » جار ومجرور متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يسكننا » فعل مضارع مبني للجهول منصوب بأن ، والألف للإطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبنى . وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل في المبنى تسكينه ، والمراد كونه ساكناً .

(٣) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذر » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « فتح » مضاف إليه « وذو » معطوف على ذو السابق « كسر » مضاف إليه « وضَمٌّ » معطوف على كسر بتقدير مضاف : أي وذو ضم « كَأَيْنَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « أَمْسٍ » حيث ، معطوفان على أين بحرف عطف محذوف « والساكِنُ » الواو عاطفة أو للاستئناف ، الساكن : مبتدأ « كَمْ » خبر المبتدأ ، وبجوز العكس .

وعُلم مما مثّلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل ، بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف (١) .

٣٣ - والرفع والنصب اجعلن إعراباً لاسم وفعل ، نحو : لن أهأباً (٢)
٣٤ - والاسم قد خُصص بالجر ، كما قد خُصص الفعل بأن ينجزماً (٣)

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث . واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف ، والحذف يقع في موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثاني : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، نحو اكتبوا واكتبوا واكتبي ، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيان : أولهما الكسر ، وذلك في جمع الماؤث السالم إذا وقع اسماً للنافية للجنس ، نحو لامسلات ، وثانيهما الياء ، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسماً للنافية للجنس أيضاً ، نحو : لامسلين ، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيان : أحدهما الألف ، وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً ، نحو : يا زيدون .

(٢) « والرفع ، مفعول به أول لا جعلن مقدم عليه » والنصب ، معطوف عليه واجعلن ، اجعل : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إعراباً » مفعول ثان لا جعلن « لاسم » جار ومجرور متعلق بإعراباً « وفعل » معطوف على اسم « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو « لن » حرف نفى ونصب واستقبال « أهأباً » فعل مضارع منصوب بلن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه ، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله ، والتقدير : نحو قولك لن أهأباً .

(٣) « والاسم ، مبتدأ « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض ، مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ »

يجب أن ذكر الله عبده يسر العبد

- ٢٥ - فَاَرْفَعْ بِضَمٍّ ، وَاَنْصِبَنَّ فَتَحًا ، وَجُرْ كَسْرًا ، كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسِرُّ (١)
 ٢٦ - وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنْوِبُ ، نَحْوُ : جَاءَ أَخُو بَنِي نَمِرٍ (٢)

== « بالجهر ، جار ومجرور متعلق بخصيص ، كما ، الكاف حرف جر ، وما : مصدرية ، قد ، حرف تحقيق ، خصص ، فعل ماض مبني للمجهول ، الفعل ، نائب فاعله ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أي ككون الفعل مخصصاً ، بأن ، الباء حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب ، ينجزما ، فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء : أي بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بخصيص .

(١) «أرفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بأرفع «وانصب» الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحذيفة ، وهو معطوف على أرفع «فتحا» منصوب على نزع الخافض أي بفتح «وجر» الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على أرفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كسرا» مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذكر .

(٢) «واجزم» الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على أرفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بتسكين» جار ومجرور متعلق باجزم «وغير» الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، ذكر ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ينوب» ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو «جا» فعل ماض قصر للضرورة «وأخو» فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و«بني» مضاف إليه ==

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو « زيدٌ يَقُومُ » ، وإنَّ زيداَ لن يَقُومَ » وأما الجر فيختص بالأسماء ؛ نحو « بزیدٍ » وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو « لمَ يَضْرِبْ » .

والرفع يكون بالضمة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمة في « أخو » والياء عن الكسرة في « بنى » من قوله : « جا أخو بنى نمر » وسيدكر بعد هذا مواضع النيابة .

* * *

٢٧ - وَأَرْفَعُ بَوَاوِ ، وَأَنْصِبُ بِالْأَلِفِ ،
وَأَجْرُ بِيَاءَ — مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ (١)

شَرَعَ في بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة عما سبق ذكره ، والمراد بالأسماء التي سيصفها

= مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف ، و « نمر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه ، أو في محل نصب مقول لقول محذوف يقع نحو مضافا له كما سبق .

(١) « وارفع » الواو للاستئناف ، ارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواو » متعلق بارتفاع « وانصب » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بالالف » جار ومجرور متعلق بانصب « واجرر » الواو عاطفة ، اجرر : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بياء » جار ومجرور متعلق باجرر « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بأصف الآتي ، أو بمحذوف حال من ما الموصولة « أصف » قبل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أي : الذي أصفه .

الأسماء الستة ، وهى أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، ودُو مالٍ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبوزيد » وتنصب بالالف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مررتُ بأبيه » والمشهور أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والالف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفَع بواو — إلى آخر البيت » ، والصحيح أنها معربة بحركاتٍ مُقدَّرة على الواو والالف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنْبُ شئٌ عن شئٍ مما سبق ذكره ^(١) .

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة . وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والالف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الانخفش فى أحد قوليه ، وهو الذى ذكره الناظم هنا وما لى إليه ، والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والالف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك » فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيويه . وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون لإعراباً لهذه الأسماء فى حال أفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك ، وقد رأيت أخاك ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافة « هذا أبوك » فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الأفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام » فإذا قلت « هذا غلامك » لم يتغير الحال ؟ فكذا هنا . وكذا الواو والالف والياء مع هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع =

٢٨- مِنْ ذَاكَ «ذُو» : إِنْ صُحْبَةً أَبَانًا وَالْقَمُ ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ يَأَنَّا (١)

أى : من الأسماء التى ترفع بالواو ، وتُنصَب بالألف ، وتجرُّ بالياء — ذُو ، وقَمٌ ، ولكن يشترط فى «ذُو» أن تكون بمعنى صاحب ، نحو «جاءنى ذُو مالٍ»
أى : صاحبُ مالٍ ، وهو المراد بقوله : «إِنْ صُحْبَةً أَبَانًا» أى : إِنْ أَفْهَمَ صُحْبَةً ، واحتترز بذلك عن «ذُو» الطائفة ؛ فإنها لا تُفْهِمُ صحبة ، بل هى بمعنى الذى ؛ فلا تكون مثل «ذى» بمعنى صاحب ، بل تكون مبنيةً ، وآخرها الواو رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، نحو «جاءنى ذُو قَامَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ ، وَمرَرْتُ بِذُو قَامَ» ؛ ومنه قوله :

٤- قَامًا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْهِمْ
فَحَسْبَى مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

== والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع ، والفتحة والألف جميعاً علامة للنصب ، والكسرة والياء جميعاً علامة للجر ، وإنما أُلْجَأَ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء ، فرفدوها فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم — بحروف زائفة ، تسكيناً لحروفها .

رفدوها

(١) «من ذاك» من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ذُو» مبتدأ مؤخر «إِنْ» حرف شرط «صُحْبَةً» مفعول به متقدم لأَبَانٍ «أَبَانٌ» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذُو ، وألفه للإطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إِنْ أَبَانُ ذُو صحبة فارفعه بالواو «والقَمُ» معطوف على ذُو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببيان الآتى «بَانًا» فعل ماضٍ بمعنى انفصل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه للإطلاق ، وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الميم ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة «حيث» إليها .

٤- هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسى ؛ وقد ==

== استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (ش ٧) في مبحث الأسماء الستة، وفي باب الموصول كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً . وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِيا
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَهُمْ فَخَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدِهِمْ . . . البيت
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرُهُمْ وَإِمَّا لِنَاثٍ فَادَّخَرْتُ حَيَاتِيَا
وَعِرْضِي أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أَطْوَبَهُ كَطْيِّ رِدَائِيَا

اللغة : هاج ، اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح ، تقول : هجاء يهجو هجوا وهجاء « القرى » — بكسر القاف مقصوراً — لإكرام الضيف ، و « في » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار في هرة ، أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعتها معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثاني كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيقاتهم ، والنوع الثالث لثام بهم شح وبخل وضئافة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له « كرام » جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللاثام « موسرون » ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيفان « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ؛ وتقدير الكلام : إما لقيني كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامه رفعه الضمة الظاهرة « موسرون » نعت للكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » لقي : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير المتكلم فاعل لقي ، مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون في محل نصب . وجملة الفعل الماضي وفاعله ==

= ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «لحسي» الفاء واقعة في جواب الشرط، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وحسب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، مبنى على الفتح في محل جر «من»، حرف جر مبنى على السكون لا محل له «ذو»، اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بمن، وإن رويت «ذى»، فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم»، عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول الذى هو ذو بمعنى الذى، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، مبنى على السكون في محل جر «ما»، اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر، مبنى على السكون في محل رفع «كفانيا»، كفى: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما، والتون للوقاية، وباء المتكلم مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب، والألف للاطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما.

الشاهد فيه: قوله «لحسي» من ذو عندهم، فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين؛ فمن العلماء من روى «لحسي» من ذى عندهم، بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة، فرفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء كفاً في هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب. ومن العلماء من روى «لحسي» من ذو عندهم، بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التى هى اسم موصول مبنية، وأنها تجيء بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول، وينبذ على الروايتين جميعاً، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء، ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فأعرف ذلك ولا تنس.

قال ابن منظور في لسان العرب: «وأما قول الشاعر:

=

* فَإِنَّ يَنْتَ تَمِيسَ ذُو سَمِيتَ بِهِ *

وكذلك يُشْتَرَطُ في إعراب النعم بهذه الأُحْرَفِ زَوَالُ الميم منه ، نحو « هذا فوه ، ورأيتُ فاه ، ونظرتُ إلى فيه » ؛ وإليه أشار بقوله : « والنعم حيثُ الميمُ مِنْهُ بَأَنَّا » أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تزلْ منه أعرب بالحركات ، نحو « هذا فم ، ورأيتُ فمًا ، ونظرتُ إلى فمٍ » .

* * *

٢٩- أب ، أخ ، حم - كَذَاكَ ، وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ^(١)

٣- وَفِي أَبٍ وَتَالِيِيهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصَيْنِ أَشْهَرُ^(٢)

يعنى أن « أبًا ، وأخًا ، وحمًا » تَجْرِي تَجْرَى « ذو ، وفم » اللّذين سبق ذكرهما ؛

== فإن « ذو ، هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلاً ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جامك ، وذو جاماك ، وذو جاموك ، وذو جامتك ، وذو جنتك ، بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أقى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى ، اه .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالأذى معنى على أن « ذو » التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جرّاً أو نصباً ؛ فإن قول الشاعر « ذو سمعت به » نعمت لبيت تميم المنسوب على أنه اسم إن ، ولو كانت « ذو » معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبنّاؤها كما علمت على السكون .

(١) « أب ، مبتدأ ، وأخ حم ، معطوفان على أب مع حذف حرف العطف » كذاك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خير تنازعه كل من أب وما عطف عليه « وهن ، الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخيره محذوف ، أى : وهن كذاك » والنقص « مبتدأ » فى هذا ، جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن « الأخير » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعمت له وأحسن « خبر المبتدأ الذى هو النقص .

(٢) « وفى أب ، جار ومجرور متعلق بـ يندر الآتى وتاليه ، معطوف على أب « يندر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص » و « مرها ، الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه « من نقصن » من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه « أشهر » خبر المبتدأ الذى هو « مرها » .

فَتَرَفَعَ بِالْوَاوِ ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ ، وَتَجْرُ بِالْيَاءِ ، نَحْوُ « هَذَا أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوها ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَمررتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِيهَا » وهذه هى اللغة المشهورة فى هذه الثلاثة ، وسيدكر المصنف فى هذه الثلاثة لفتين أُخَرَيْنِ .

وأما « هَنْ » فالفصيحُ فيه أن يُعَرَّبَ بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون فى آخره حرفُ علةٍ ، نَحْوُ « هَذَا هَنْ زَيْدٌ » ، وَرَأَيْتُ هَنْ زَيْدٌ ، وَمررتُ بِهِنِ زَيْدٌ ^(١) » وإليه أشار بقوله : « والنقصُ فى هذا الأخيرُ أَحْسَنُ » أى : النقصُ فى « هَنْ » أَحْسَنُ مِنَ الْإِتْمَامِ ، وَالْإِتْمَامُ جَائِزٌ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا ، نَحْوُ « هَذَا هَنْوُهُ » ، وَرَأَيْتُ هَنْأَهُ ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنْيِهِ » وَأَنكَرَ الْفَرَّاءُ جَوَازَ إِتْمَامِهِ ، وَهُوَ مُحْجُوجٌ بِمُحَاكَاةِ سَبْيُوهِهِ الْإِتْمَامَ عَنِ الْعَرَبِ ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ .

وأشار المصنف بقوله : « وفى أَبٍ وتالييه ينذر — إلى آخر البيت » إلى اللفتين الباقيتين فى « أَبٍ » وتالييه — وهما « أَخ ، وَحَمٌ » — فإحدى اللفتين النَّقْصُ ، وَهُوَ حَذْفُ الْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ ، وَالْإِعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْبَاءِ وَالخَاءِ وَالْمِيمِ ، نَحْوُ « هَذَا أَبُهُ وَأَخُهُ وَحَمُّهَا » ، وَرَأَيْتُ أَبُهُ وَأَخُهُ وَحَمُّهَا ، وَمررتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِيهَا » وعليه قوله :

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا ، وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعاتها فقال : يا لفلان ، ويا لفلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصية القبلية التى جهد النبي صلى الله عليه وسلم جهده فى محوها . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » قولوا له : عض أير أبيك ، ومعنى « ولا تكنوا » قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغة فى التشنيع عليه ، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : « بهن أبيه » حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة ، ومن ذلك قولهم فى المثل : « من يطل من أبيه ينتطق به » يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهروه وقوى بهم عزه (وانظره فى مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ فى ٢/٣٠٠ بتحقيقنا) .

٥ — بَابُهُ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ
وهذه اللغة نادرة في « أب » وتاليه ، ولهذا قال : « وفي أب وتاليه بندر »
أي : بندر النقص .

واللغة الأخرى في « أب » وتاليه أن يكون بالألف : رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، نحو
« هَذَا أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَمَرَرْتُ بِأَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا »
وعليه قول الشاعر :

٥ — ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم
الطائي ، وقوله قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُتَنَقِّمُ تَصَدَّعَ بِالْحَقِّ وَتَنَفَّى مِنْ ظُلْمٍ
اللغة : « عدى » ، أراد به عدى بن حاتم الطائي الجواد المشهور ، واقتدى ، يريد أنه
جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته « فظالم » يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال
أبيه الذي ينسب إليه ، وذلك لأنه لو جاء مخالفاً لما عليه أبوه من السمات أو الشبه أو من الخلق
والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر بجمع الأمثال
رقم ٤٠٢٠ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا) .

الإعراب : « بابه » الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه
« واقتدى عدى » فعل ماض وفاعله « في الكرم » جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى
أيضاً ، وسكن المجرور للوقف « ومن » اسم شرط مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط
مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « أبه » مفعول به
ليشابه ، ومضاف إليه « فإه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وما : نافية « ظلم » فعل ماض
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط
وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذي
نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه : قوله « بابه » — يشابه أبه ، حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصب
الثاني بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوماً من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات
الظاهرة على أواخره ولا يحتجبون لها حروف العلة لسكون علامة إعراب .

٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٦ — نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي ، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج ، وذكر العيني أن أبا زيد نسب في نوادره لبعض أهل اليمن وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت ، ولكنني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن :

أَيَّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِمْ فَشَلَّ عَلَاهَا
وَأَشْدُّ بِمَشْنَى حَقَبٍ حَقَوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفي هذه الآيات شاهد للسألة التي معنا ، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعيني ، فأما الشاهد في هذه الآيات ففي قوله : « وناجيا أباه ، فإن « أباه ، فاعل بقوله : « ناجيا ، وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة القعر ، ولو جاء به على لغة التمام لقال : « وناجيا أبوها .

الإعراب . « إن ، حرف تأكيد ونصب « أباه ، أبا : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور ، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه « وأبا ، معطوف على اسم إن ، وأبا مضاف وأبا من « أباه ، مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « قد ، حرف تحقيق « بلغا ، فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل رفع خبر إن « في المجد ، جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ « غايتها ، مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثني الألف ، أى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وهذا الضمير عائد على المجد ، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة ، والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية ، أو نهاية مجد الذنب ونهاية مجد الحسب ، وهذا الأخير أحسن .

الشاهد فيه : الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكره الشارح هو قوله : « أباه ، الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب ؛ فكأن نهما بالألف ، أما الثالثة في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك =

فعلامه الرفع والنصب والجر حركة مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور ، وهذه اللغة أشهر من النقص .

وحَاصِلُ ما ذكره أنَّ في « أب ، وأخ ، وحم » ثلاث لُغَاتٍ : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالالف مطلقاً^(١) ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في « هَي » لغتين ؛ إحداهما النقص ، وهو الأشهر ، والثانية الإتمام ، وهو قليل .

* * *

وَشَرَطَ ذَا الإِعْرَابِ : أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أُعْتِلَا^(٢)

== جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جداً أن يحى الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخشم وزبيد ، وكلهم ممن يلزمون المثني الألف في أحواله كلها ، وقد تكلم بها في الموضعين النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك في قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران في ليلة » ، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قيس ، وأبو قيس : جبل معروف .

(٢) « و شرط ، الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، و شرط مضاف و « ذا ، مضاف إليه » الإعراب ، بدل أو عطف بيان أو نعت لذا « أن ، حرف مصدري ونصب » يضفن ، فعل مضارع مبنى للجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا ، حرف عطف » ليا ، معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا ليا « كجا ، المكاف حرف جر ، و مجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وجا : أصله جاء : فعل ماض « أخو ، فاعل جاء مرفوع بالواو ، وأخو مضاف وأبى من « أبيك ، مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبى مضاف و ضمير المخاطب مضاف إليه « ذا ، حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا ، ==

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُرُوفِ شروطاً أربعة :

(أحدها) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هَذَا أَبٌ ، وَرَأَيْتُ أَبًا ، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ » .
 (الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : « هَذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَةٍ ، نحو : « هَذَا أَبِي ، وَرَأَيْتُ أَبِي ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي » ، ولم تعرب بهذه الحُرُوفِ ، وسيأتى ذكر ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَةً ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : « هَذَا أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيُّ مَالٍ ، وَرَأَيْتُ أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ » .

(الرابع) أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُشْتَنَاءَةً ؛ فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة^(١) ، نحو : « هَؤُلَاءِ آبَاءُ الزَّيْدِينَ ،

= مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطراب ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أى اسم من الأسماء لالياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيك : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا مثال للنصب بالألف ، وهو مضاف إلى «اعتلاء» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً ، وهي — حينئذ — تعرب لإعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْمَوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَيْبِنَا =

ورأيت آباءهم ، ومررت بآبائهم » ، وإن كانت مُثَنَّة أعربت إعراب المثنى ؛ بالألف رفعا ، وبالياء جرأ ونصباً ، نحو : « هذان أبوا زيدٍ ، ورأيت أبويه ، ومررتُ بأبويه » .

ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين ، ثم أشار إليهما بقوله : « وشرطُ ذا الإعراب أن يُضَفَّنَ لا لليا » أى : شرطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضَافَ إلى غير ياء المتكلم ؛ فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم .

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير فى قوله : « يُضَفَّنَ » راجعٌ إلى الأسماء التى سَبَقَ ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ؛ فكأنه قال : « وشرطُ ذا الإعراب أن يضاف أب وإخوته المذكورة إلى غير ياء المتكلم » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صفة ، نحو : « جاءنى ذُو مالٍ » ؛ فلا يجوز « جاءنى ذُو قائمٍ » ^(١)

* * *

= وأما « ذُو » ، فقد ورد جمعه مضافاً مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والآخرى إلى الضمير شذوذاً ، وذلك فى قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَقَاتٍ أَبَارَ ذَوَى أَرْوَمَتِهَا ذُرُوهَا

فى « ذُرُوهَا » ، شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم .

(١) اعلم أن الأصل فى وضع « ذُو » ، التى بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت

ما قبلها بما بعدها ، وذلك يستدعى شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها بما لا يمتنع أن يوصف به ، والثانى أن يكون ما بعدها بما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسع .

ثمى ، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُتَنَّى ، وَكَلَّا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِيلاً^(١)

= فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، ويكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول ، محمد فضل ، إلا بواسطة تأويل المصدر المشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة فأما الأسماء التي يمنع أن تكون نعتاً — وذلك الضمير والعلم — فلا يضاف « ذو » ، ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق لإنشاده :

صَبَحْنَا انْخِرَاجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَيْارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوُوهَا
كما شذ قول الآخر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه :

أَهْمًا الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ تُبْتَدَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ

إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَعْرُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء — وذلك الاسم المشتق والجملة — لم يصح إضافة « ذو » ، إليه ، وتدر نحو قولهم : اذهب بذى سلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذى سلامة .

فتختص أن « ذو » ، لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدرأ أم لم يكن .

(١) « بالالف » ، جار ومجرور متعلق بارتفاع التال « ارفع » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المتنى » ، مفعول به لارتفاع ، منصوب بفتحة مقدرة على الالف « وكلا » ، معطوف على المتنى « إذا » ، ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر » ، جار ومجرور متعلق بوصل الآتى « مضافاً » ، حال من الضمير المستتر في وصل « وصل » ، فعل ماض مبني للمجهول ، والالف تالٍ ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالالف .

كَلَّمَا كَذَاكَ ، اِثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ^(١)

وَتَخْلَفُ أَيْلَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ^(٢) - سَلَامَيْنِ

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء

الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثني ، وهو مما يعرب بالحروف .

تصرف المثنى وحده : « لفظ دالٌّ على اثنين ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعطف

مثله عليه » فيدخل في قولنا : « لفظ دال على اثنين » المثني نحو : « الزيدان »

والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو : « شفع » ، وخرج بقولنا^(٣) « بزيادة » نحو :

(١) « كلنا ، مبتدأ ، وكذلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والسكاف

حرف خطاب « اثنان ، مبتدأ » واثنتان ، معطوف عليه ، كابنين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله يجران الآتي . وابنتين ، معطوف على ابنين ، يجران ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « وتخلف ، فعل مضارع « أيا ، فاعله « في جميعها ، الجار والمجرور متعلق بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه « الألف ، مفعول به لتخلف « جرأ ، مفعول لأجله « ونصبا » معطوف عليه « بعد » ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ألف ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح .

(٣) وخرج بقوله « دال على اثنين » الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثني وهو

مع ذلك لا يدل على اثنين ، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً . فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فنأله من الصفات : رجлан ، وشبعان . وجوعان ، وسكران ، وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فنأله : صنوان ، وغلبان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون ، والألف ملازمة لها في كل حال ؛ لأنها نون الصيغة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .

« شَقَّع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو : « اثنان » فإنه لا يَصْلُحُ لِإِسْقَاطِ الزيادة منه ؛ فلا تقول « أَثْنٌ » وخرج بقولنا : « وَعَطَفَ مثله عليه » ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه ، كَالْقَمَرَيْنِ ؛ فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن يُعْطَفُ عليه مُغَايَرُهُ لأمثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْقَمَرَيْنِ » ^(١) .

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع المثنى وكلا » إلى أن المثنى يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ ، وكذلك شَبَهُ المثنى ، وهو : كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حَدُّ المثنى ، وأشار إليه المصنف بقوله : « وَكَلَّا » ؛ فما لا يصدق عليه حَدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَقٌ بِالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلْحَقَةٌ بِالمثنى ؛ لأنها لا يَصْدُقُ عليها حَدُّ المثنى ، ولكن لا يُلْحَقُ كلا وكلتا بِالمثنى إلا إذا أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ . نحو : « جَاءَنِي كِلَاهُمَا ، ورَأَيْتُ كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتني كِلْتَاهُمَا ، ورَأَيْتُ كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا » فإن أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ كَانَا بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَنَصَبًا وَجَرًّا ، نحو : « جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمُرَاتَيْنِ ، ورَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمُرَاتَيْنِ ، ومررت بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمُرَاتَيْنِ » ؛ فلهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وَصِلًا » ^(٢) .

(١) سر هذه المسألة أنه يشترط في المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناها فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق ، فمثال ما اختلف المفردان في الحروف شمس وقر فقد قالوا فيهما القمرين ، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العمرين ، والآب والام فقد قالوا فيهما الأبوين ، ومثال ما اختلفا في الحركات قوله عليه الصلاة والسلام « اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين » يريد عمر بن الخطاب وعمر بن هشام المكنى أبا جهل ، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم « القلم أحسن اللسانين » فهذا كله ملحق بِالمثنى عند الجمهور .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح تبعاً للناظم — من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ، فيكونان بالالف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا — هو مشهور لغة العرب ، والسرفيه — على ما ذهب إليه نحاة البصرة — أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناها معنى المثنى ، فكان لهما شبهان شبه =

ثم يبين أن اثنين واثنتين يحريان مجزئ ابنين وابنتين ؛ فائتان واثنان ملحقان بالثنى [كما تقدم] ، وابنان وابنتان مثنى حقيقة .

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - أن الياء تخلف الألف في الثنى والمحقق به في حالتى الجر والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، نحو : « رأيت الزيدَينِ كليهما » ، ومررت بالزيدَينِ كليهما » واحترز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، نحو : « مررتُ بالزيدَينِ » وسيأتى ذلك .

وحاصل ما ذكره أن الثنى وما ألحق به يُرفعُ بالألف ، ويُنصبُ ويُجرُّ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيح أن الإعراب في الثنى والمحقق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً .

وما ذكره المصنف من أن الثنى والمحقق به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً هو المشهور في لغة العرب ، ومن العرب^(١) من يجعل الثنى والمحقق به

= بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالثنى من جهة المعنى ، فأخذوا حكم المفرد تارة وحكم الثنى تارة أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ : في الإعراب . وفي إعادة الضمير عليهما أيضاً . ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في كل حال ، فيغلب جانب اللفظ ، وعليه جاء قول الشاعر :

نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطَيَّتِي فِي حِينٍ جَدَّ بَدَأَ الْمَسِيرُ كِلَانًا
ومحل الشاهد في قوله « كِلَانًا » ، فإنه توكيد للضمير المجرور محلاً بالياء في قوله « بنا » ، وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير ، وقد جاء به بالألف في حالة الجر .

وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي
فترادف « يوفى المخارم » ، بالافراد . ثم قال « يرقبان » ، بالثنية . فأما الإعراب في هذا البيت فإن جعلت « كلاهما » توكيداً كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلك ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون « كلاهما » مبتدأ خبره جملة المضارع بعده ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب الثنى جارياً على اللغة الفصحى .

(١) هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة =

بالألف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ؛ فيقول : « جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما » .

* * *

وَأَرْفَعُ بَوَاوِيَّ أَجْرُزَ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَمْعِ « عَامِرٍ ، وَمُذْنِبٍ »^(١)

= بكر بن وائل وزبيد وخشم وهمدان وعدرة . وخرج عليه قوله تعالى : (إن هذان ساحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » ، وجاء عليها قول الشاعر :

تَرْوَدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق هذان ، ووتران ، وأذناه ، — لهما جرّين على اللغة المشهورة — أن تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان ، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها ، وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجرّيها على المستعمل في لغة عامة العرب : منها أن « إن » حرف بمعنى « نعم » ، مثلها في قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْمَوَازِلُ فِي الصَّبْوِ حِ يَأْمَنَنِي وَأَلْمُوهَنَّهُ
وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَالَكَ وَقَدْ كَبِرْتَ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ

يريد فقلت نعم . والهاء على ذلك هي هاء السكت . وهذان ، في الآية الكريمة حينئذ مبتدأ ، واللام بعده زائدة ، وساحران ، خبر المبتدأ . ومنها أن « إن » مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف . وهذان ساحران ، مبتدأ وخبر كما في الوجه السابق . والجملة في محل رفع خبر إن . والتقدير : إنه (أي الحال والشأن) هذان لساحران .

(١) « وارفَعُ ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بَوَاوِيَّ ، جار ومجرور متعلق ب« وارفَعُ » ، وبِيا ، جار ومجرور متعلق ب« أجْرُزَ » ، ولقوله أنصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه ، أي : أجبِرْ بِيَاءَ . وأنصب بِيَاءَ « أجبِرْ » فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « و« أنصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وهو معطوف بالواو على « أجبِرْ » ، سالم ، مفعول به تنازعه كل من أرفع وأجبِرْ وأنصب =

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني المفتى ، وقد تقدّم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما حُجِّل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .
وأشار بقوله : « عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ » إلى ما يُجْمَع هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط في الجامد : أن يكون عَمَلًا ، لمذكر ، عاقل ، خاليًا من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن عَمَلًا لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال في « رجل » رَجُلُونَ ، نعم إذا صُغِرَ جاز ذلك نحو : « رَجُلٍ ، وَرَجُلُونَ » لأنه وَصِفَ^(١) ، وإن كان عَمَلًا لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في « زينب » زَيْنَبُونَ ، وكذا إن كان عَمَلًا لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في لَاحِقٍ — اسم فرس — لَاحِقُونَ ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال في « طَلْحَة » طَلْحُونَ ، وأجاز ذلك الكوفيون^(٢) ، وكذلك إذا كان مركبًا ؛ فلا يقال في « سيبويه » سَيْبَوِيهُونَ ، وأجازه بعضهم .

= وسالم مضاف و د جمع ، مضاف إليه ، و جمع مضاف ، و د عامر ، مضاف إليه ، و د مذنب ، معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زَعَمْتُ ثَمَاضًا أَنَّنِي إِمَامٌ يَسُدُّ أَيْبِنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَقِ

حل الشاهد في قوله « أَيْبِنُوهَا » فإنه جمع مصغر « ابن » ، جمع مذكر سالما ورفع بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، ولإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف ، ألا ترى أن رجلاً في قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبنينا في قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحزمة جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحزرون ، ورأيت الطلحين والحزرين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة ، الأول : أن هذا علم على =

ويشترط في الصفة : أن تكون صفة ، لذكر ، عاقل ، خالية من تاء التانيث ، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ، ولا من ^{باب} بَانَ فَعْلَانَفَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ فخرج بقولنا « صفة لذكر » ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال في حائض حائضون ، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في سابق — صفة فرس — سابقون ، وخرج بقولنا : « خالية من تاء التانيث » ما كان صفة لذكر عاقل ، ولكن فيه تاء التانيث ، نحو علامة ؛ فلا يقال فيه : علامون ، وخرج بقولنا : « ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ » ما كان كذلك ، نحو : « أحمَر » فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، وكذلك ما كان من باب فَعْلَانَفَعْلَى ، نحو : « سكران ، وسكرى » فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث ، نحو : « صبور ، وجريح » فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون . وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله : « عامر » فإنه علم لذكر عاقل خال من تاء التانيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

== مذكروا إن كان لفظه مؤنثاً ، والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثاني : أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم : طلحات ، وحزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التانيث جمع مذكر سالماً ، فلو سمينا رجلاً بجمراء أو حبلى جاز جمعه على حراوين وحبلين ، ولا شك أن الاسم المختوم بألف التانيث أشد تمكناً في التانيث من المختوم بتاء التانيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً في التانيث جمع مذكر سالماً فجواز جمع الاسم الأخف تمكناً في التانيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

واختلف النحاة في جمع العلم المركب تركيباً مزجياً ، هل يجمع جمع مذكر سالماً ؟ فقال الجمهور : لا ، وقال قوم : نعم ، ويجمع صدره فيقال في جمع سيديوه سييون ، وقال قوم : نعم ، وتجمع جلته فيقال : سيويهون . أما المركب تركيباً إسنادياً فقد أجمعوا على أنه لا يجمع بالواو والنون أو الياء والنون .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : « وَمَذْنِبٍ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءً ولا من باب فَعْلَانِ فَعْلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنِبُونَ .

* * *

وَشَبْهَ ذَيْنِ ، وَبِهِ عَشْرُونَ وَبَابُهُ الْحَقُّ ، وَالْأَهْلُونَ^(١)
أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلَيُّونَا وَأَرْضُونَ شَدَّ ، وَالسَّنُونَ^(٢)
وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابُ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ^(٣)

(١) « وشبه ، الواو حرف عطف . شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و ذين ، مضاف إليه مبنى على الياء في محل جر وبه ، جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتي عشرونا ، مبتدأ ، وبابه ، الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه ، ألحق ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، والاهلون ، معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو ، ود عالمون ، ود عليون ، ود أرضون ، : كلهن معطوف على قوله عشرون ، شد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ، لأنها استئنافية ، وقيل : بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون ، ود بابه ، معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « ومثل ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي ، ومثل مضاف ، ود حين ، مضاف إليه ، قد ، حرف تقليل يرد ، فعل مضارع ، ذا ، اسم لإشارة فاعل يرد ، الباب ، بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وهو ، مبتدأ ، عند ، ظرف متعلق بيطرد الآتي ، وعند مضاف ، وقوم ، مضاف إليه ، يطرد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير =

أشار المصنف - رحمه الله! - بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه عامر، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم؛ فتقول: محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه مُذَنَّب، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط، كالأَفْضَلِ والضَّرَّابِ ونحوها، فتقول: الْأَفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ، وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً.

وجمع المذكر السالم هو: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها؛ فعلاً واحداً من لفظه، أوله واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط؛ فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَقٌ به؛ فعشرون وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: عِشْرٌ، وكذلك «أَهْلُونَ» مُلْحَقٌ به؛ لأن مفرده - وهو أَهْلٌ - ليس فيه الشروط المذكورة^(١)؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل، وكذلك «أولو»؛ لأنه لا واحد له من لفظه، و«عالمون» جمع عالمٍ، وعالمٌ كرجل اسم جنس جامدٌ، وَعَالِيُونَ: اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة؛ لسكونه لما لا يعقل، وَأَرْضُونَ: جمعُ أَرْضٍ، وأَرْضٌ^(٢): اسم جنس جامد مؤنث؛ والسنون: جمع سَنَةٍ، والسنة: اسم جنس مؤنث؛ فهذه كلها مُلْحَقَةٌ بالجمع المذكر؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

= البيت: وقد يرد هذا الباب (وهو باب نين) ممرها بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب «حين»؛ بالضمّة رفعا، والفتحة نصبا، وللکسرة جرّاً، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

(١) وقد جمع لفظ «أهل»، جمع مذكر سالماً شذوذاً، وذلك كقول الشنفرى:

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ: سَيِّدُ عَمَلَسٍ، وَأَرْقَطُ ذُهْلُولٍ، وَعَرْفَاءُ جِيَالٍ

(٢) وقد جمع لفظ «أرض»، جمع مذكر سالماً ذلك الذي يقول:

لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سُدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ وَمِثَرٍ

وأشار بقوله « وَبَابُهُ » إلى باب سَنَ ، وهو : كل اسم ثلاثي ، حُذِفَتْ لامه ، وَعَوُضَ عنها هاء التانيث ، ولم يكسّر : كَاثَةٌ وَمِثْنٌ وَثُبَّةٌ وَثُبِينٌ . وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ؛ فإن كُسِّرَ كَشَفَةً وَشَفَاهُ لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً ، كطَبَّةٌ ؛ فإنهم كَسَرُوهُ على طَبَاةٍ وَجَمَعُوهُ أيضاً بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، فقالوا : طَبُونٌ ، وَطَبِينٌ .

وأشار بقوله : « وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرُدُّ ذَا الْبَابِ » إلى أَنَّ سِنِينَ^(١) ونحوه قد

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً هي أداة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين ، وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيين يوسف » وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف » ، فيما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرار المدعوبه ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً ، كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّ السَّنِينِ أَخَذَنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السَّرَّارُ مِنَ الْهَلَالِ
وقول الشاعر :

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ — سِلَى مَعَدًّا — سِينِيًّا مَا تُعَدُّ لَنَا حَسَابًا
وقول الآخر :

سِينِي كُلِّهَا لَا قَيْتُ حَرْبًا أُعَدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذِّكُورُ

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون في كل أحواله ، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما إعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذي =

تأزمه الياء وَيَجْمَلُ الإعرابُ على النون ؛ فتقول : هذه سِنِينٌ ، وَرَأَيْتُ سِنِينًا ، وَمررت بِسِنِينٍ ، وَإِنْ شئتُ حذفْتَ التَّنوينَ ، وَهو أَقْلٌ من إثباته ، وَاختلفَ في أطْراد هذا ، وَالصحيحُ أَنه لَا يَطْرُدُ ، وَأَنه مقصور على السماع ، وَمنه قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها عليهم سِنِينًا كَسِنِينِ يُوْسُفَ » في إحدى الروايتين ، وَمثله قولُ الشاعر :

٧ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ ؛ فَإِنَّ سِنِينَهُ كَعَيْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبُنَا مُرْدًا

= ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، لإجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغة قول ذى الإصبع العدواني :

إِنِّي أَبِيَّ أَبِي ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِيَّ أَبِيٍّ مِنْ أَبِيَّيْنِ

ويجوز في هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش ٩) الآتي قريباً ، فتلخص لك من هذا أن ما ذكرناه في سنين وبابه أربع لغات ، وأن ما ذكرناه في الجمع عامة لغتان .
٧ - البيت للصمة بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدولة الأموية ، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ريا ، فخطبها ، فرضى عنه أن يزوجه له على أن يمهرها خمسين من الإبل ، فذكر ذلك لأبيه ، فساق عنه تسعة وأربعين ، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمة بداً من فراقهما جميعاً ، فرحل إلى الشام ؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحياناً ويذمه أحياناً أخرى ، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك .

اللغة : « دعاني ، أى أتركاني ، ويروى في مكانه « ذرائى » وهما بمعنى واحد « نجد » بلاد بعينا ، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام ، و « الشيب » - بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذى وخط الشيب شعر رأسه ، و « المرء » - بضم فسكون - جمع أمرد ، وهو من لم يثبت بوجهه شعر .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، مبنى على الفتح في محل نصب « من نجد » جار ومجرور متعلق بدعاني « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « سنيه » سنين : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة - وهو محل الشاهد - وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد =

[الشاهد فيه إجراء السنين مُجرى الحين ، في الإعراب بالحركات ، وإلزام النون مع الإضافة] .
 لا نون أصلية

* * *

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحْ ، وَقُلْ مَنْ بَكَسْرِهِ نَطَقُ^(١)

مضاف إليه ، وجلة « لعين » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « بنا » جار ومجرور متعلق بلعين « شيئا » حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا ، وجلة « شيننا » من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعين « مردا » حال من المفعول به في قوله شيننا .

الشاهد فيه : قوله « فإن سنيه » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا مسكينا ، ووقعت عيني على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضاف ؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول « فإن سنيه » ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف » والآيات التي أنشدناها (في ص ٦٤) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) « ونون » مفعول مقدم لافتح ، ونون مضاف و « مجموع » مضاف إليه « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبني على السكون في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بالتحقق الآتي « التحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فافتح » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقُلْ » فعل ماض « من » اسم موصول في محل رفع فاعل بقل « بكسره » الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه « نطق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، =

وَنُونٌ مَا نُتِيَ وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِعَكْسٍ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَاَنْتَبِهْ (١)
 حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا الْحَقُّ بِهِ الْفَتْحُ ، وَقَدْ تُكْسَرُ شُدُودًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :
 ٨ — عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

= وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذي التحق به ، وقل من العرب من نطق بهذه النون مكسورة : أى فى حالتى النصب والجر ، أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم .

(١) « ونون » الواو عاطفة ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ثنى » فعل ماض مبنى للجمهور ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « والملحق » معطوف على ما « به » جار ومجرور متعلق بالملحق « بعكس » جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « استعملوه » فعل ماض ، والواو فاعل ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « نون » فى أول البيت « فانتبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة .
 ٨ — هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ ، لَيْسَ مِنَّا ، بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنٍ

المفردات : « جعفر » اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع « وبني أبيه » لإخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون بينهما عين مهملة ساكنة - وهم الأنباغ ، وفى القاموس « الزعنفة - بالكسر والفتح - القصير والقصيرة ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً » هـ . والزعانف أيضاً : أهذاب الثوب التى ننوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للثام الناس وردا لهم : الزعانف .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفر » مفعوله « وبني » معطوف على جعفر وبني مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل « زعانف » =

وقوله :

٩ - أَكَلَّ الدَّهْرُ حِلًّا وَارْتَحَالَ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي ؟
وَمَاذَا تَبْتَغِي الشَّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ ؟
وليس كسرهما لغةً ، خلافاً لمن زعم ذلك .

= مفعول به « آخري » ، صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ،
وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع في قوله « آخري » ، بدليل أن القصيدة مكسورة حرف
القافية ، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ ؟ كَذَبْتَ ؛ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي
٩ - هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض
فيها بالأيبرد الرياحي ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ أَبْنَى لَبُونٍ ؟
وبعدهما قوله :

أَخُو خَسِينٍ مُجْتَمِعٌ أَشْدَى وَنَجْدَنِي مُدَاوِرَةٌ الشُّوْنِ
المفردات : « يبتغي » ، معناه يطلب ، ويروى في مكانه « يدرى » ، بتشديد الدال المهملة ،
وهو مضارع ادراه ، إذا ختله وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة
والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم ؟ يريد أنه لا تجوز
عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : « أكل » ، الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف
خبر مقدم ، وكل مضاف و « الدهر » ، مضاف إليه « حل » مبتدأ مؤخر « وارتحال »
معطوف عليه « أما » أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح
« يبق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « على »
جار ومجرور متعلق بيبقى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « يقيني » ،
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول
به « وماذا » ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر =

وَحَقُّ نُونِ الثَّنَى وَالْمَاحِقِ بِهِ الْكَسْرُ ، وَفَتْحُهَا لَفَةً ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٠ - عَلَى أَحْوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيْبٌ

= « تبتغي ، فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق بـتبتغي ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب بـتبتغي ، وهو محذوف : أى تبتغيه « وقد ، الواو حالة ، قد : حرف تحقيق « جاوزت ، فعل وفاعل « حد ، مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين ، مضاف إليه ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرأ ، وقيل : مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ لأنه عومل معاملة حين فى جعل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « الأربعين » ، حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت فى أبيات القصيدة ؛ فن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة ، ولكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا . ونظيره بيت ذى الإصبع العدواني الذى رويناه لك (ص ٦٥) وقول الفرزدق :

مَاسِدٌ حَيٌّ وَلَا مَيِّتٌ مَسَدُهُمَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

١٠ - البيت لحيد بن ثور الهلالي الصحابي ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر فى وصف القطاة ، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة ، وأول الأبيات التى يصف فيها القطاة قوله :

كَمَا انْقَبَضَتْ كَدْرَاهُ تَسْقِي فِرَاحَهَا بِشَمْطَةِ رِفْهٍ وَالْمِيَاهُ شُعُوبُ
غَدَتْ لَمْ تُصْعِدْ فِي السَّمَاءِ وَتَحْتَهَا إِذَا نَظَرْتُ أَهْوِيَّةٌ وَلُحُوبُ
لِجَاءَتْ وَمَاجَأَ الْقَطَا ، ثُمَّ قَلَصَتْ بِمَفْحَصِهَا ، وَالْوَارِدَاتُ تَنْوُبُ

اللغة : « الأحوذيان ، مثنى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطاة ، يصفها بالسرعة والخفة ، و « استقلت ، ارتفعت وطار فى الهواء ، و « العشية ، ما بين الزوال إلى المغرب ، و « هى ، ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب .

وظاهرُ كلام المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ، بل ككسرها في الجمع شاذٌ وفتحها في التثنية لغة ، كما قدَّمناه ، وهل يختص الفتحُ بالياء أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثاني ^(١) .

== المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها ، يقصد أنها شديدة السرعة .

الإعراب : « على أحوذيين » جار ومجرور متعلق باستقلت ، استقلت ، استقل : فعل هاض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها « عشيّة » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت « فاء الفاء عاطفة ، ما : نافية ، هي : مبتدأ بتقدير مضافين ، والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لحظة وتغيب بعدها ، إلا ، أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ولحقة ، خبر المبتدأ « وتغيب ، الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة ، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثني من قوله « أحوذيين ، وهي لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثني وبيانه وبعد واو الجمع وبيانه ؛ واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه ، الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفعاً لتوهم الإضافة في « رأيت بنين كرماء » ، إذ لو قلت « رأيت بني كرماء » ، لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء ؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت « بني كرماء » ، فقد أردت وصف الآباء بالكرم ، وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت « بنين كرماء » ، فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم ، وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الإفراد في « هذين » ، ونحو « الخوزلان » ، و« المهتدين » ؛ إذ لولا النون لا لتبس الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً ولا لتبس المفرد بالمثني أو بالجمع ؛ الثاني أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وعليه ابن كيسان ، وهو الذي يجرى على ألسنة المعربين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولي ، =

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر :

١١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِدَّ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَنِّيَانَا

== والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفردة كـ محمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفردة كـ زينب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كالقاضي والفق ، وليست عوضاً عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفردة كالخبي ، وعليه ابن جني ، والسادس : أنها زيدت فرقاً بين نصب المفرد ورفع المثنى ، إذ لو حذف النون من قولك «عليان» لأشكلك عليك أمره ، فلم تدرك أنه مفرد منصوب أم مثنى مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حركاً للتخلص من التقاء الساكنين .

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثنى مفتوحة في الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلاجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلاميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها في الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف ، فقصدت المعادلة بينهما ، لئلا يجتمع ثقلان في كلمة ، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع ، ضرورة لا لغة ، ثم قيل : ذلك خاص بحالة الياء فيهما ، وقيل : لا ، بل مع الألف والواو أيضاً .

وذكر الشيباني وابن جني أن من العرب من يضم النون في المثنى ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَبَتَا أَرْقِي الْقِدَانُ فَالَنَوْمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

وهذا إنما يحى مع الألف ، لا مع الياء ، والقذان : البراغيث ، واحداً قذذ بوزن صرد . وسمع تشديد نون المثنى في ثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرئ بالتشديد في قوله تعالى : (فذانك برهاتان) وقوله : (واللذان يأتيناها) وقوله : (لأحدى ابنتي هاتين) وقوله سبحانه : (ربنا أرنا الذين) .

١١ — البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل ، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبة ، والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إِنَّ لِسَمَى عِنْدَنَا دِيَوَانَا يُخْزِي فَلَانَا وَأَبْنَهُ فَلَانَا
كَانَتْ عَجُوزًا عُمَرَتْ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانًا =

وقد قيل : إنه مصنوع ^(١) ؛ فلا يُحتج به

* * *

== اللغة : « الجيد » العنق « منخرين » مثني منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان النخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه ، واستعماله في الصوت من باب تسمية الحال في شيء باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظيان » اسم رجل ، وقيل : مثني ظبي ، وليس بشيء ، قال أبو زيد « ظيان : اسم رجل ، أراد أشبهها منخرى ظيان » ، لحذف ، كما قال الله عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية ، اه ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف « والعينانا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني « أشبا » أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظيانا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح فأما على أنه مثني فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله « والعينانا » السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثني الألف ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح نون المثني ، وقال جماعة منهم الهروي : الشاهد فيه في موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظيانا » ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين » مفتوحة ، وأن فيها شاهداً أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذيين » الذي تقدم (ش رقم ١٠) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهه هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثني بالآلاف في حالة النصب ، وذلك في قوله « والعينانا » وفي قوله « ظيانا » عند الهروي وجماعة ، ثم جاء به بالياء في قوله « منخرين » ، لجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لعربي ، ويرد هذا الكلام شيثان ؛ أولها : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الآيات ، ونسبها لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سيوفه رحمه الله كان يعبر ==

وَمَا بَتَا وَأَلَفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا^(١)

لما فرغ من الكلام على الذى تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمع المؤنث السالم ، نحو : مُسَالِمَاتٍ ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناء واحد ، نحو : هُنُودٌ ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى ! — بقوله : «وَمَا بَتَا وَأَلَفٍ قَدْ جُمِعَا» أى جمع بالألف والتاء الزيدتين ، فخرج نحو : قُضَاةً^(٢) ؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ، بل هى منقلبة عن أَصْلٍ وهو الياء ؛ لأن أصله

== عنه فى كتابه بقوله «حدثنى الثقة ، أو . أخبرنى الثقة ، ونحو ذلك ، وثانيتها : أن الرواية عند أبى زيد فى نواته :

* وَمَنْخَرَانٍ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا *

بالألف فى «منخرين» أيضاً ؛ فلا يتم ما ذكره من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) «وما» الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ «بتا» جار ومجرور متعلق بجمع الآتى «وألف» الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «يكسر» فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الجر» جار ومجرور متعلق بـ «فى النصب» الواو حرف عطف ، فى النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معا» ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضية فى ذلك : بناء ، وهداة ، ورماء ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساء ، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل فى غزاة ودعاة وكساء واو ، لا ياء كما هو أصل ألف بناء وهداة ورماء .

قُضِيَّةٌ ، ونحو أبيات^(١) فَإِنَّ تَاءَهُ أَصْلِيَّةٌ ، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً في دَلَالَتِهِ على الجمع ، نحو : « هِنْدَاتٍ » ؛ فاحترز بذلك عن نحو : « قُضَاةٍ » ، وأبياتٍ » ؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصِّيغَةِ ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل : « قُضَاةٍ » ، وأبياتٍ » وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء في قوله : « بتا » متعلقة بقوله : « جُمع » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جاءني هِنْدَاتٌ » ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ » فنابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبنيٌّ في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه^(٢) .

* * *

(١) ومثل أبيات في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأنبات ، وأحوات جمع حوت . وأنحات جمع سحت بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه ؛ فقيل : هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً : أى سواء أكان مفردة صحيح الآخر نحو زينات وطلحات في جمع زينب وطلحة ، أم كان معتلاً نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة ، وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفردة معتلاً ، وبالكسرة إذا كان مفردة صحيحاً . وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حملاً لنصبه على جره . كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذي هو أصل جمع المؤنث - على جره ، فجعلاً بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحها عندهم ، وهو الذي جرى عليه الناظم هنا .

ثم اعلم أن الجمع بالألف والتاء يتقاس في خمسة أشياء ، أولها ما كان مقترناً بالتاء سواء أكان علم مؤنث كفاطمة أم علم مذكر كطلحة أم غير علم كزفرة ، وثانيها ما كان آخره ألف التانيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبل . وثالثها ما كان علماً للمؤنث كزينب ودعد ، ورابعها مصغر ما لا يعقل كدريم ، وخامسها وصف ما لا يعقل كأيام معدودات وجبال راسيات .

كَذَا أُولَاتُ ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ — كَأُذْرِعَاتٍ — فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ^(١)

أشار بقوله : « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرى تجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي مُلَحَقَةٌ به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها .

ثم أشار بقوله : « والذي اسما قد جعل » إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملحق به ، نحو : « أُذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أُذْرِعَاتٌ ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِأُذْرِعَاتٍ » هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، وَيُزَالُ منه التنوين ، نحو : « هذه أُذْرِعَاتٌ ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِأُذْرِعَاتٍ » والثاني : أنه يرفع بالضمة ،

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر « والذي » الواو للاستئناف ، الذي : اسم موصول مبتدأ أول « اسما » مفعول ثان لجعل الآتي « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لأجل لها صلة الموصول « كأذرعَات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأذرعَات « فيه » جار ومجرور متعلق بقيل الآتي « ذا » مبتدأ ثان « أيضاً » مفعول مطلق حذف عامله « قبل » فعل ماض ، مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى ذا ، والجملة خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذي ، أى : وقد قبل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذرعَات ، والتقدير الإعرابى للبيت : وأولات كذلك : أى كالجمع بالالف والتاء ، والجمع الذي جعل اسماً - أى سمي به بحيث صار علماً ، ومثاله أذرعَات - هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً ، وأذرعَات في الأصل : جمع أذرة الذي هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات ويونات وجمالات ، وقد سمي بأذرعَات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢ .

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعات » ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات » ، ويزوى قوله :

١٢ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبَ ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

١٢ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة مطلعها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

اللغة : « تنورتها » نظرت إليها من بعيد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعيد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و « أذرعات » بلد في أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أذن » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعات » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال « أذن » مبتدأ ، وأذن مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

انشاهد فيه : قوله « أذرعات » فإن أصله جمع ، كما بينا في تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد ، فهو في اللفظ جمع ، وفي المعنى مفرد ، ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالآلف والتاء المزيدين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكن ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين - وهم جماعة منهم المبرد والزجاج - فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهة شبا ؛ فمن جهة كونه =

بكسر التاء منونة كالذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالذهب الثاني ، وبفتحتها بلا تنوين كالذهب الثالث .

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَل» رَدِفٌ (١)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضمّة ، نحو : « جَاءَ أَحْمَدُ » وينصب بالفتحة ، نحو : « رَأَيْتَ أَحْمَدَ » ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : « مررت بأحمد » ، فنابت الفتحة عن الكسرة . هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ، نحو : « مررت بأحمدِكم » وكذا إذا دخله الألف واللام ،

== جمعا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيديريه وابن جنى - فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط ، وهي أنه علم على مؤنث ، فقد اجتمع فيه العلية والتأنيث ، وكل اسم يجتمع فيه العلية مع التأنيث يكون ممنوعاً من الاعرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

(١) « وجر » الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالفتحة » جار ومجرور متعلق بجر « ما » اسم موصول مفعول به لجر ، مبني على السكون في محل نصب « لا » نافية « ينصرف » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يضاف » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صلة ما المصدرية « أو » عاطفة « يك » معطوف على يضاف ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و « أَل » مضاف إليه مقصوره لفظه « رَدِف » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . =

نحو : « مررت بالأحمد^(١) » ؛ فإنه يجر بالكسرة^(٢) .

الأفعال

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ « يَفْعَلَانِ » النُّونَا رَفْعًا ، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا^(٣)

= وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا يذمر مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد آل .

(١) قد دخلت آل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛
فن أمثلة دخول آل على العلم قول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
ومثل هذا قول جرير بن عطية :

أَوَاصِلٌ أَنْتَ أُمَّ الْعَمْرِو أُمَّ تَدْعُ أُمَّ تَقْطَعُ الْخَبْلَ مِنْهُمْ مِثْلَمَا قَطَعُوا
ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

(٢) سواء أكانت « آل » معرفة ، نحو « الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل »
وأ موصولة كالاعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ
فإن الاسم مع كل واحدة منها يجر بالكسرة .

(٣) « واجعل » الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « نحو » جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و « يفعلان » فاعله
مضاف إليه « النونا » مفعول به لا جعل « رفعا » مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع
الخاص « وتدعين » الواو عاطفة ، وتدعين معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً
« وتسألونا » الواو عاطفة ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد
من « نحو يفعلان » كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، ومن « نحو تدعين » كل فعل
مضارع اتصلت به ياء المثنى المخاطبة ، ومن نحو تسألون ، كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة .

وَحَذَفَهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً كَلِمَ تَكُونِي لِتُرَوِّي مَظْلَةً (١)

لما فرغ من الكلام على ما يُعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلة الخمسة ؛ فأشار بقوله : « يفعلان » إلى كل فعل [مضارع] اشتمل على ألف اثنين : سواء كان في أوله الياء ، نحو : « يَضْرِبَانِ » أو التاء ، نحو : « تَضْرِبَانِ » وأشار بقوله : « وتَدْعِيْنَ » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ، نحو : « أَنْتِ تَضْرِبِينَ » وأشار بقوله : « وَتَسْأَلُونَ » إلى كل فعل اتصل به واو الجمع ، نحو : « أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ » سواء كان في أوله التاء كما مثَّلَ ، أو الياء ، نحو : « الزَيْدُونَ يَضْرِبُونَ » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهى : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ — تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النون فيه عن الحركة التى هى الضمة ، نحو : « الزَيْدَانِ يَفْعَلَانِ » فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ، نحو : « الزَيْدَانِ لَنْ »

(١) وحذفها ، الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وما : مضاف إليه « للجزم ، جار ومجرور متعلق بسمة الآتى « والنصب ، معطوف على الجزم « سمة » ، خبر المبتدأ ، والسمة — بكسر السين المهملة — العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة ووسق يمسق مقة « كلم ، الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير . وذلك كائن كقولك ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب « تكونى » ، فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياؤه المؤنثة المخاطبة اسم تكون ، مبنى على السكون فى محل رفع « لتروى » ، اللام لام الجحود ، وتروى فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل « مظلته » ، مفعول به لتروى ؛ والمظلة — بفتح اللام — الظلم ، وأن المصدرية المضمره مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكونى ، وجلة تكون واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول الذى قدرناه .

يَقُومًا ، وَلَمْ يَخْرُجَا » فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النونِ من « يقوما ، ويخرجا »
ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْزَنُوا النَّارَ) .

* * *

وَسَمٌّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا^(١)
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَ^(٢)

(١) « وسم ، الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معتلا ، مفعول ثانٍ اسم مقدم على المفعول الأول « من الأسماء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما ، اسم موصول مفعول أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب « كالمصطفى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى ، معطوف على المصطفى « مكارما ، مفعول به المرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى — حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال — معتلا .

(٢) « فالأول ، مبتدأ أول « الإعراب ، مبتدأ ثانٍ « فيه ، جار ومجرور متعلق بقدر الآتي « قدرا ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب ، والالف للإطلاق « جميعه ، جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون « جميعه ، هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون في « قدر ، ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون « جميعه ، توكيدا للإعراب ويكون في « قدر ، ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضا « هو الذي ، مبتدأ وخبر « قد ، حرف تحقيق « قصرا ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي ، والالف للإطلاق ، والجملة لا محل لها صلة النون ، والمعنى : فالأول — وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى — الإعراب جميعه : أى الرفع والنصب والجر ، قدر على آخره الذى هو الالف ، وهذا النوع هو الذى قد قصرا : أى سمي مقصوراً ، من القصير بمعنى الحبس ، وإنما سمي بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة .

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ ، وَرَفَعُهُ يُنَوَى ، كَذَا أَيْضًا يُجْرَى (١)

شَرَعَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ :
« الْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَقَى » يُسَمَّى مُعْتَلًّا ، وَأَشَارَ « بِالْمُصْطَفَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ
لَازِمَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ ، مِثْلَ « عَصَا ، وَرَحَى » ، وَأَشَارَ « بِالْمُرْتَقَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ
مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ : « الْقَاضِي ، وَالِدَاعِي » .

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مُفْتَوِّحٌ مَا قَبْلَهَا يُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ :
الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْجَرُّ ، وَأَنَّهُ يُسَمَّى الْمَقْصُورَ ؛ فَالْمَقْصُورُ هُوَ : الْأِسْمُ الْمَعْرَبُ الَّذِي فِي
آخِرِهِ أَلْفٌ لَازِمَةٌ ، فَاحْتَرَزَ بِـ « الْأِسْمِ » مِنَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : يَرْضَى ، وَبِـ « الْمَعْرَبِ »
مِنَ الْمَبْنِيِّ ، نَحْوُ : إِذَا ، وَبِـ « الْأَلْفِ » مِنَ الْمَنْقُوصِ ، نَحْوُ : تَلْقَاضِي كَمَا سَيَأْتِي ،
وَبِـ « لَازِمَةٌ » مِنَ الْمُتَنِيِّ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، نَحْوُ : الزَّيْدَانِ ؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ لَا تَلْزِمُهُ ؛ إِذَا تَقَلَّبَ
يَاءٌ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، نَحْوُ : [رَأَيْتُ] الزَّيْدَيْنِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ » إِلَى الْمُرْتَقَى ؛ فَالْمَنْقُوصُ هُوَ : الْأِسْمُ الْمَعْرَبُ
الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، نَحْوُ : الْمُرْتَقَى ؛ فَاحْتَرَزَ بِـ « الْأِسْمِ » عَنِ الْفِعْلِ
نَحْوُ : يَرْضَى ، وَبِـ « الْمَعْرَبِ » عَنِ الْمَبْنِيِّ ، نَحْوُ : الَّذِي ، وَبَقَوْلِنَا « قَبْلَهَا كَسْرَةٌ » عَنِ

(١) « وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ ، مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَنَصْبُهُ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، نَصَبٌ : مُبْتَدَأٌ ،
وَنَصْبٌ مُضَافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ الْعَائِدِ عَلَى الثَّانِي مُضَافٌ إِلَيْهِ « ظَهَرَ ، فِعْلٌ مَاضٍ ،
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى نَصْبٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ
الَّذِي هُوَ نَصْبٌ « وَرَفَعَهُ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، وَرَفَعٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَرَفْعٌ مُضَافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ
مُضَافٌ إِلَيْهِ « يُنَوَى ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ
تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى رَفْعٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ رَفْعٌ « كَذَا ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ
مُتَعَلِّقٌ بِجَرٍّ « أَيْضًا ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ « يَجْرُ ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ،
وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمَنْقُوصِ .

التي قبلها سكون ، نحو : ظَبْيٌ وَرَمَى ؛ فهذا معتلٌ جارٍ مجزئ الصحيح : في رفعه بالضمّة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب ^(١) ، نحو : « رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ » ، وقال الله تعالى : (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) وَيُقَدَّرُ فيه الرفعُ والجَرُّ لثقلهما على الياء ^(٢)

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة له إياه في حالتي الرفع والجرح ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، لإجراء للنصب مجرى الرفع والجرح ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ
وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
وقول بشر بن أبي خازم ، وهو عربي جاهلي :

كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ
وَكَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَافِي
فأنت ترى المجنون قال ، أن واش ، فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشرأ قال ، كافي ، مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق .
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فقال المبرد : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه في سعة الكلام ؛ فقد قرئ (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجرح كما يعامله في حالة النصب ، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْمًا يُوَافِنَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ
وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ
وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌّ
وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ
وقول الشماخ بن ضراد الغطفاني :

كَأَنَّهَا وَقَدْ بَدَا عَوَارِضُ
وَقَاضٍ مِنْ أَبْدِيهِنَّ فَائِضُ
وقول جرير أيضا :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ
خَيْثُ النَّزَى كَابِي الْأَزْنَدِ =

نحو « جَاءَ الْقَاضِي ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي » ؛ علامة الرفع ضمة مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ ، وعلامة الجر كسرة مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ .

وَعِلِمٌ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْأِسْمَ لَا يَكُونُ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، نَعَمْ إِنْ كَانَ مُبْنِيًّا وَجَدَ ذَلِكَ فِيهِ ، نَحْوُ : هُوَ ، وَلَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ فِي الْمَعْرَبِ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ فِي حَالَةِ الِرْفَعِ نَحْوُ : « جَاءَ أَبُوهُ » وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ فِي مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : مَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : يَدْعُو ، وَيَغْزُو ، وَالثَّانِي : مَا كَانَ أَجْمِيًّا ، نَحْوُ سَمْنَدُو ، وَقَمْنَدُو .

* * *

— وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَآوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَتَمْتَلَأُ عُرْفُ (١) .

= وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ النُّحَاةِ فِي أَنَّ هَذَا ضَرُورَةٌ لَا تَجُوزُ فِي حَالَةِ السَّعَةِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ فِيمَا مَضَى حَمْلَ حَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى حَالَتَيْنِ ؛ ففِيهِ حَمْلُ النَّصْبِ عَلَى حَالَتِي الِرْفَعِ وَالْجَرِّ ؛ فَأَعْطَيْنَا الْأَقْلَ - وَهُوَ النَّصْبُ - حَكْمَ الْأَكْثَرِ ، وَلِهَذَا جَوِزَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ ، وَوَرَدَ فِي قِرَاءَةِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ) أَمَا هَذَا ففِيهِ حَمْلُ حَالَتَيْنِ — وَهُمَا حَالَةُ الِرْفَعِ وَحَالَةُ الْجَرِّ — عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ حَالَةُ النَّصْبِ ، وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْأَكْثَرِ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْأَقْلِ ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا اتَّفَقَتْ كُلُّةُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّهُ ضَرُورَةٌ يَغْتَفِرُ مِنْهَا مَا وَقَعَ فَمَلَا فِي الشَّعْرِ ، وَلَا يَنْقَاسُ عَلَيْهَا .

(١) « أَى » اسْمُ شَرْطٍ مُبْتَدَأٌ ، وَأَى مُضَافٌ وَ « فَعْل » مُضَافٌ إِلَيْهِ « آخِر » . مُبْتَدَأٌ « مِنْهُ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةً لِآخِرٍ ، وَهُوَ الَّذِي سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ « أَلِف » ، خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ آخِرُ ، وَالْجُمْلَةُ مَفْسُورَةٌ لِمُضْمِرٍ مُسْتَرٍ فِي كَانَ مَحْذُوفًا بَعْدَ أَى الشَّرْطِيَّةِ : أَى فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي عَمَلِ نَصْبِ خَبَرِ كَانَ الْمَحْذُوفَةِ مَعَ اسْمِهَا وَكَانَ هِيَ فَعْلُ الشَّرْطِ وَقِيلَ : آخِرُ اسْمٍ لِكَانَ الْمَحْذُوفَةِ ، وَأَلِفٌ خَبَرُهَا ، وَإِنَّمَا وَقَفَ عَلَيْهِ بِالسَّكُونِ — مَعَ أَنَّ الْمَنْصُوبَ الْمَنْوُونَ بِوَقْفٍ عَلَيْهِ بِالْأَلِفِ — عَلَى لُغَةِ رِيْعَةِ الَّتِي تَقِفُ عَلَى الْمَنْصُوبِ الْمَنْوُونَ بِالسَّكُونِ ، وَيَبْعُدُ هَذَا الْوَجْهَ كَوْنُ قَوْلِهِ « أَوْ وَآوٍ أَوْ يَاءٍ » مَرْفُوعَيْنِ ، وَإِنْ أُمَكِّنَ جَعْلُهُمَا خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَتَكُونُ « أَوْ » قَدْ عَطَفَتْ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، لَكِنْ ذَلِكَ تَكْلَافٌ « أَوْ وَآوٍ أَوْ يَاءٍ » مَعْطُوفَانِ عَلَى أَلِفٍ « فَعْتَلَا » الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَ « مَعْتَلَا » =

أشار إلى أن المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة ، نحو :
يَفْزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِي ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يَخْشَى .

قَالَ لَيْفَ أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كِيدَعُو يَرْمِي^(١)
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ، وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا^(٢)
ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ كَيْفِيَّةَ الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ ؛ فَذَكَرَ أَنَّ الْأَلْفَ يُقَدَّرُ
فِيهَا غَيْرُ الْجَزْمِ — وَهُوَ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ — نَحْوُ : « زَيْدٌ يَخْشَى » فَيَخْشَى : مَرْفُوعٌ

= حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه « عرف » فعل ماض مبني بالجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أي » هو مجموع
جملة الشرط والجواب على الذي تختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، والتقدير :
أي فعل مضارع كان هو — أي الحال والثأن — آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف
هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف
أو واو أو ياء .

(١) « فالألف » مفعول لفعل يفسره ما بعده ، وهو على حذف « في » توسعاً ، والتقدير :
ففي الألف أنو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فيه »
جار ومجرور متعلق بأنو « غير » مفعول به لأنو ، وغير مضاف و « الجزم » مضاف
إليه « وأبد » الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت « نصب » مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ،
مبني على السكون في محل جر « كيدعو » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما « يرمي »
معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره
ألف يقدر فيه الرفع والنصب للذات هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب ،
وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع » الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو أنو
الآتي « فيهما » جار ومجرور متعلق بأنو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت « واحذف » والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جازما »
حال من فاعل احذف المستتر فيه « ثلاثن » ثلاث : مفعول به لا حذف بتقدير مضاف ،
ومعمول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أو آخر ثلاثن حال كذاك جازما =

وعلاوة رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الألفِ ، وَ « لَنْ يَخْشَى » فَيَخْشَى : مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ النَّصْبِ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الألفِ ، وَأَمَّا الْجَزْمُ فَيُظْهِرُ ؛ لِأَنَّهُ يُحَذَفُ لَهُ الْحَرْفُ الْآخِرُ ، نَحْوُ : « لَمْ يَخْشَ » .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَأَبْدَى نَصْبَ مَا كَيَّدَعُو يَرْمِي » إِلَى أَنَّ النَّصْبَ يُظْهِرُ فِيهَا آخِرَهُ وَآوٍ أَوْ يَاءَ ، نَحْوُ : « لَنْ يَدْعُو ، وَلَنْ يَرْمِي » .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ » إِلَى أَنَّ الرَّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْوَائِ وَالْيَاءِ ، نَحْوُ : « يَدْعُو ، وَيَرْمِي » فَعَلَامَةُ الرَّفْعِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْوَائِ وَالْيَاءِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَأُحَذِفُ جَازِمًا ثَلَاثِينَ » إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ — وَهِيَ الألفُ ، وَالْوَائِ ، وَالْيَاءِ — تُحَذَفُ فِي الْجَزْمِ ، نَحْوُ : « لَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ » فَعَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفُ الألفِ وَالْوَائِ وَالْيَاءِ .

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ : أَنَّ الرَّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الألفِ وَالْوَائِ وَالْيَاءِ ، وَأَنَّ الْجَزْمَ يُظْهِرُ فِي الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِهَا ، وَأَنَّ النَّصْبَ يُظْهِرُ فِي الْيَاءِ وَالْوَائِ ، وَيُقَدَّرُ فِي الألفِ (١) .

* * *

== الأفعال ؛ أَوْ يَكُونُ « ثَلَاثِينَ » مَفْعُولًا لِحَازِمًا ، وَمَعْمُولٌ اِحْذَفُ هُوَ الْمَحْذُوفُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَاحْذَفْ أَحْرَفَ الْعِلَّةِ حَالِ كَوْنِكَ جَازِمًا ثَلَاثِينَ دَقِيقَ ، فَعَلْ مُضَارِعٌ بِجَزْمٍ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ اِحْذَفْ ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ وَالْكَسْرَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا ، وَالْفَاعِلُ ضَيْرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ دَحِكَا ، مَفْعُولٌ بِهِ لِنَقْضِ عَلَى تَضَامِينِهِ مَعْنَى تَوَدَّى دَلَاظِمًا ، نَعْتَ لِحِكَا .

(١) وَقَدْ وَرَدَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ نَصْبُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ بِالْوَائِ أَوْ بِالْيَاءِ بِفَتْحَةِ مُقَدَّرَةٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَتَمُو بَأَمٍّ وَلَا أَبِ
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ حَنْدَجِ بْنِ حَنْدَجٍ :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يَذِّنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارَهُ الْحَزَنُ مِمَّنْ دَارَهُ صَوْلُ
كَمَا وَرَدَ عَنْهُمْ جَزْمُ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ بِالسَّكُونِ وَبِقَاءِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ ، كَقَوْلِ عَبْدِ يَغُوثَ :
وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

النِّكَرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ (١)

نِكَرَةٌ : قَابِلٌ أَل ، مُؤَثَّرًا ، أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَ (٢)
 النكرة : ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع مَوْقِعٌ ما يقبل
 « أَل » (٣) فمثال ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف « رَجُلٌ » فتقول : الرجل ،
 واحترز بقوله : « وتؤثر فيه التعريف » مما يقبل « أَل » ولا تؤثر فيه التعريف ،
 كعَبَّاسٍ علماً ؛ فإنك تقول فيه : العَبَّاسُ ، فتَدْخُلُ عليه « أَل » لكنها لم تؤثر فيه
 التعريف ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [عليه] ومثال ما وقع موقع ما يقبل « أَل »
 ذُو : التي بمعنى صاحب ، نحو : « جَاءَنِي ذُو مَالٍ » أى : صاحبُ مالٍ ، فذُو : نكرة ،
 وهى لا تقبل « أَل » لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل « أَل » نحو صاحب .

* * *

(١) أصل النكرة مصدر « نكرت الرجل » ، بكسر الكاف — وفى القرآن الكريم
 (فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة) وأصل المعرفة مصدر « عرفت
 الرجل » ، من باب ضرب — أو يكون أصل النكرة اسم مصدر « نكرت » ، بتشديد الكاف ،
 والمعرفة اسم مصدر « عرفت » ، بتشديد الراء — ثم نقل كل منهما : الأول اسماً للاسم المنكر ،
 والثانى اسماً للاسم المعروف ، وهما حينئذ اسماً جنس ، وليس عليين ، وإلا لوجب منهما
 من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى كحمزة وطلحة .

(٢) « نكرة » ، مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها فى معرض التقسيم ، أو لكونها جارية
 على موصوف محذوف ، أى : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً « قابل » ،
 خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هى المحدث عنها
 وقابل مضاف ، و « أَل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » ، حال من أَل « أو »
 عاطفة « واقع » معطوف على قابل ، و « موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف
 و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ذكراً »
 فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل
 أَل ، والالف للاطلاق ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل
 أَل ولا تقع موقع ما يقبل أَل ، وذلك أربعة أشياء : الحال فى نحو « جاء زيد راكباً » والتمييز =

وَعَبْرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَهْمٌ ، وَذِي ، وَهِنْدٌ ، وَأَبْنَى ، وَالْغَلَامُ ، وَالَّذِي ^(١)

أى : غيرُ النَّكَرَةِ المَعْرِفَةُ ، وهى ستة أقسام : المضمَرُ كَهْمٌ ، واسم الإشارة كَذِي ، والعَلَمُ كَهِنْدٌ ، والمُحَلَّى بالآلف واللام كَالْغَلَامُ ، والمَوْصُولُ كَالَّذِي ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا كَأَبْنَى ، وسنتكلم على هذه الأقسام .

* * *

= فى نحو « اشتريت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لارجل عندنا » ومجرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا أو مجرور رب .

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمه ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا عليّن على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ، فلا يضر عندهم صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يملونه واقعاً موقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل كما قال تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه » معرفة ، خبر المبتدأ « كههم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كههم « وذى ، وهند ، وابن ، والغلام ، والذى » كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجح عند =

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ - كَأَنْتَ ، وَهُوَ - سَمٌّ بِالضَّمِيرِ ^(١)
يُشِيرُ إِلَى أَنْ الضَّمِيرَ : مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةِ كَهْوٍ ، أَوْ حُضُورٍ ، وَهُوَ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا
ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ أَنْتَ ، وَالثَّانِي ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، نَحْوُ أَنَا .

* * *

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ : مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا أَخْتِيَارًا أَبَدًا ^(٢)

= علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يقبل
أل كرجل وكریم ، والثاني : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم ،
والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما ،
وهذا الرأي ليس بسديد .

(١) « فَا » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب « لذي »
جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذو مضاف و « غيبة » مضاف إليه « أو »
عاطفة « حضور » معطوف على غيبة « كَأَنْتَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ
محذوف ؛ أو متعلق بمحذوف حال من ما « وهو » معطوف على أنت « سم » فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالضمير » جار ومجرور متعلق بسم ، وهو
المفعول الثاني لسم .

(٢) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « اتصال » مضاف إليه « منه » جار ومجرور
متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل
رفع « لا » نافية « يبتدأ » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد محذوف ، أي :
لا يبتدأ به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غاية العجب ، لأن نائب الفاعل إذا كان
راجعاً إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام ، ولزم
حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك غير جائز ،
والصواب أن في قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ، وأن أصل الكلام
ما لا يبتدأ به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، لحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر
فيه ، فتدبر ذلك وتفهمه « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « يلي » فعل مضارع ، وفاعله =

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ « أَبْنِي أَكْرَمَكَ »

وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكَ »^(١)

الضمير البارز ينقسم إلى : مُتَّصِل ، وَمُنْفَصِل ؛ فالمتصل هو : الذى لا يُبْتَدَأُ به كالـكاف من « أَكْرَمَكَ » ونحوه ، ولا يقع بعد «إِلَّا» فى الاختيار^(٢) ؛ فلا يقال : مَا أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ ، وقد جاء شدوذاً فى الشعر ، كقوله :

١٣ — أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَفَتْ

عَلَى ؛ فَمَا لِي عَوَّضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، إلا ، قصد لفظه : مفعول به ليلي ، اختياراً ، منصوب على نزع الخافض ، أى : فى الاختيار ، أبداً ، ظرف زمان متعلق بيلي .

(١) « كالياء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالياء ، والكاف ، معطوف على الياء ، من ، حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف « ابني ، مبتدأ ومضاف إليه « أكرمك ، أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني ، والكاف مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو ابني ، « والياء والها ، : معطوفان على الياء السابقة « من ، حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك — إلخ « سليه ، سلى : فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والهاء مفعول أول « ما ، اسم موصول مفعول ثان لسلى « ملك ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة ما ، والعائد إلى الموصول محذوف ، أى : سليه الذى ملكه .

(٢) أجاز جماعة — منهم ابن الأنبارى — وقوعه بعد إلا اختياراً ؛ وعلى هذا فلا شدوذ فى البيتين ونحوهما .

١٣ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف لها قائل .

اللغة : « أعوذ ، ألتجىء وأتحصن ، و « الفتنة ، الجماعة ، و « البغى ، العدوان والظلم ، و « عوض ، ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل « أبداً ، إلا أنه مختص بالنفى ، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد .

وقوله :

١٤ — وَمَا عَلَيْنَا — إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا —

أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

* * *

== المعنى : لاني ألتجئ إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود التصفة ؛ فليس لي معين ولا وزير سواه .

الإعراب : « أعود ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا » « رب ، جار ومجرور متعلق بأعود ، ورب مضاف و « العرش » مضاف إليه « من فئة ، جار ومجرور متعلق بأعود » « بغت ، بغى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى فئة ، والتأه للتأنيث ، والجملة في محل جر صفة لفئة « على ، جار ومجرور متعلق ببغى » « فإ ، نافية « لي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عوض ، ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي « إلاه ، إلا : حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى مبني على الضم في محل نصب « ناصر ، مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلاه ، حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضروره الشعر ، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم سائق جائز في سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله .

وقد هون هذا الشذوذ أن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً ، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به ، وشيء آخر يسهل هذا الشذوذ ، وهو أن إلا بمعنى غير ، وأنت لو جئت بغير هنا لوجب أن تقول « غيره » ، فتأتى بالضمير المتصل ، فقد حمل الشاعر إلا على غير لكونهما بمعنى واحد .

١٤ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « وما علينا ، يروى في مكانه « وما نبالي » من المبالاة بمعنى الاكتراث بالامر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما تستعمل هذه السكامة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد ، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية ، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظُنَّ أَمْ أَوْفَى وَلَسَكِنْ أَمْ أَوْفَى لَا نُبَالِي

و « ديار ، معناه أحد ، ولا يستعمل إلا في النفي العام ، تقول : ما في الدار من ديار ، =

= وما في النار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى : (وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) يريد لا تذر منهم أحداً ، بل استأصلهم وأفنهم جميعاً .
المعنى : إذا كنت جارتنا فنحن لا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك ، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له .

الإعراب : « وما » نافية « نبأ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وإذا ظرف متضمن معنى الشرط « ما » زائدة « كنت » كان الناقصة واسمها « جارتنا » جارة : خبر كان ؛ وجارة مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها « أن » مصدرية « لا » نافية « يجاورنا » يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليجاور « إلاك » إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى مبنى على الكسر في محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآتي « ديار » فاعل يجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبال : أي وما نبألى عدم مجاورة أحد سواك ، ومن رواه « وما علينا » تكون ما نافية أيضاً ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أي شيء كأن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً ، والتقدير على هذا : وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا .

الشاهد فيه : قوله : « إلاك » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً .
وقال المبرد : ليست الرواية كما أنشدها النحاة « إلاك » وإنما صحة الرواية :

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكَ دِيَارُ *

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكَ دِيَارُ *

فلا شاهد فيه على هاتين الروایتين ؛ فتفطن لذلك .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَحِبُّ ، وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ ^(١) .
المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ ؛ لشبهها بالحروف في الجود ^(٢) ، ولذلك لا تُصَغَّرُ

(١) « وكل ، مبتدأ أول ، وكل مضاف و « مضمر ، مضاف إليه « له ، جار ومجرور متعلق بيجب الآتي « البناء ، مبتدأ ثان « يجب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البناء ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « ولفظ ، مبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « جر ، فعل ماض مبنى للجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كلفظ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه « نصب ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلاً بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت — فيما مضى أول باب المعرب والمبنى — أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شهاً وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، محلاً للأقل على الأكثر .
وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه الجودي ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تثني ولا تصغر ولا تجمع ، وأما نحو : « هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن » ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث ، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء ، وهو المرجع في ضمير النائب ، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر .
وأشبهته في وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره ، وللنصب صيغة أخرى ، ولم يحيزوا إلا أن تستعمل فيه ، فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم يحتاج للإعراب لبيان موقعه ، فأشبهه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما (وانظر ص ٢٨ — ٣٢) .

وَلَا تُنْتَنَى وَلَا تُجْمَعُ ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ ، وهو : كل ضميرٍ نصبٍ أو جرٍّ مُتَّصِلٍ ، نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ ، وَإِنَّهُ وَلَهُ ؛ فالكافُ في « أَكْرَمْتُكَ » في موضع نصب ، وفي « بك » في موضع جر ، والهاء في « إِنَّهُ » في موضع نصب ، وفي « له » في موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « نا » ، وأشار إليه بقوله :

لِلرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « نَا » صَلَحَ كَأَعْرِفُ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ ^(١)

أى : صَلَحَ لَفْظُ « نَا » للرفع ، نحو : نِلْنَا ، وللنصب ، نحو : فَإِنَّا ، وللجر ، نحو : بِنَا .

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثالُ الرفع نحو : « أَضْرِبْنِي » ومثالُ النصب نحو : « أَكْرَمْنِي » ومثالُ الجر نحو : « مَرَّ بِي » .

ويستعمل في الثلاثة أيضاً « هُم » ؛ فمثالُ الرفع : « هُم قَائِمُونَ » ومثالُ النصب : « أَكْرَمْتُهُمْ » ومثالُ الجر : « لَهُمْ » .

وإنما لم يذكر المصنفُ الياءَ وهم لأنهما لا يُشْبِهَانِ « نا » من كل وجه ؛ لأن « نا » تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ ، وهى ضميرٌ مُتَّصِلٌ

(١) « للرفع ، جارٍ ومجرور متعلق بصلح » تأتي « والنصب وجر ، ممتطوفان على الرفع و « نا » مبتدأ ، وقد قعد لفظه « صلح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا ، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « كأعرف » ، الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقولك — إلخ ، وأعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » جارٍ ومجرور متعلق بأعرف « فَإِنَّا » الفاء تعليلية ، وإن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها نلنا ، فعل وفاعل ، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن « المنح » مفعول به نال ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنها في حال الرفع للمخاطب^(١) ، وفي حالتى النصب والجر للمتكلم ، وكذلك « هم » ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة — فليست مثل « نا » لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ، وفي حالتى النصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

* * *

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ، كَقَامَا وَعَلِمَا^(٢)

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب والمخاطب ؛ فمثالُ الغائب « الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالُ المخاطب « اعْلَمَا ، واعلموا ، واعلمن » ، ويدخل تحت قول المصنف « وغيره » المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا .

* * *

(١) كان على الشارح أن يقول « للمخاطبة » لأن الياء في نحو « اضربي » ضمير المؤنثة المخاطبة ، ويعتذر عنه بأنه أراد الجنس .

(٢) « ألف » مبتدأ — وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها « والواو ، والنون » معطوفان على ألف « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « غاب » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغيره » الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « كقاما » السكاف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كأن كقولك ، وقاما : فعل ماضٍ وفاعل « واعلما » الواو عاطفة ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْافِقٍ نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ^(١)

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز^(٢) ، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه ،

(١) «من ضمير، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف، و«الرفع، مضاف إليه» ما، اسم موصول مبتدأ مؤخر. مبني على السكون في محل رفع «يستتر، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما. والجملة لا محل لها صلة ما» كأفعل، الكاف جارة لقول محذوف. والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كأنك تقولك، وافعل: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق، فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا» نغبتط، بدل من أوافق «لذا» ظرف وضع للزمن الماضي؛ ويستعمل مجازاً في المستقبل، وهو متعلق بقوله: «نغبتط، مبني على السكون في محل نصب «تشكر، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٢) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز ماله صورة في اللفظ حقيقة نحو الناء والهاء في أكرمه، والياء في ابني، أو حكا كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً في نحو قولك: جاء الذي ضربت؛ فإن التقدير جاء الذي ضربته، فحذفت الهاء من اللفظ، وهي منوية؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يرتبطها بالموصول. ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين: الأول المذكور، والثاني المحذوف،

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين، الأول: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل — حين يقولون: مستتر جوازاً تقديره هو، أو يقولون: مستتر وجوباً تقديره أنا أو أنت — وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق، والوجه الثاني: أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف فكثيراً ما يقع في الفضلات، كما في المفعول به في المثال السابق. وقد يقع في العمدة في غير الفاعل كما في المبتدأ، وذلك كثير في العربية، ومنه قول سريد بن أبي كاهن ليذكرى، في وصف امرئ يضرر بغضه:

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ ، لَوْ يَفْقِدُنِي أَبَدًا مِنْهُ ذُبَابٌ فَتَبَعْ =

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يَحُلُّ محله الظاهرُ ، والمراد بجائز الاستتار : ما يَحُلُّ محله الظاهرُ .

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :
الأول : فعلُ الأمرِ للواحدِ المخاطبِ كَفَعَلَ ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازهُ ؛ لأنه لا يَحُلُّ محله الظاهر ؛ فلا تقول : أَفَعَلَ زَيْدٌ ، فأما « أَفَعَلَ أَنْتَ » فأنت تأكيده للضمير المستتر في « أَفَعَلَ » وليس بفاعل لَفَعَلَ ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : أَفَعَلَ ؛ فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : اضْرِبِي ، واضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، واضْرِبِي .

الثاني : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله الهمزة ، نحو : « أَوَاقِي » والتقدير أنا ، فإن قلت : « أَوَاقِي أنا » كان « أنا » تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله النون ، نحو : « تَعْتَبِطُ » أي نحن .
الرابع : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو : « تَشْكُرُ » أي أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : أَنْتِ تَفْعَلِينَ ، وَأَنْتُمَا تَفْعَلَانِ ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ ، وَأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ .

هذا^(١) ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير .

== يريد هو مستسر البغض ، لحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب .

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، ونزال ، ذكره في التسهيل ، والثاني : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمداً ، والرابع : أفعال التفضيل ، نحو محمد أفضل من علي ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا علياً ، أو ماعداً بكراً ، أو لا يكون محمداً . زادها ابن هشام في التوضيح تبعاً لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قول الله تعالى : (فضرب الرقاب) ==

ومثال جأز الاستتار : زَيْدٌ يَقُومُ ، أى هو ، وهذا الضمير جأز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهر ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كل فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمعناه ، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ ، أى هو .

* * *

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ : أَنَا ، هُوَ ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ (١)
تقدّم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام في المستتر ، والبارز ينقسم إلى : مُتَّصِلٌ ، ومنفصل ؛ فالتَّصَلُّ يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وسبق الكلام في ذلك ، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أَنَا » للمتكلم وَحْدَهُ ، و « نَحْنُ » للمتكلم المُشَارِكِ أو المُعْظَمِ نَفْسَهُ ، و « أَنْتَ » للمُخَاطَبِ ، و « أَنْتِ » للمخاطبة ، و « أَنْتُمَا » للمخاطبتين أو المخاطبتين ، و « أَنْتُمْ » للمخاطبتين ، و « أَنْتُنَّ » للمخاطبات ، و « هُوَ » للغائب ،

== وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له لجائز الاستتار قطعاً . وذلك نحو « زيد قائم » ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر « زيد قائم أبوه » وقد ذكره الشارح في جأز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو « نعم رجلاً أبو بكر » ، وبئست امرأة هند ، وذلك لأنك تقول في تركيب آخر « نعم الرجل زيد » ، وبئست المرأة هند .

(١) « وذو ، مبتدأ ، وذو مضاف و « ارتفاع ، مضاف إليه و « انفصال ، معطوف على ارتفاع » أنا ، خبر المبتدأ « هو ، وأنت ، معطوفان على أنا » والفروع ، مبتدأ « لا ، نافية » تشبهه ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع ، والجملة من الفعل المضارع المنفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، الذي هو قوله الفروع .

و « هِي » للغائبة ، و « هُمَا » للغائبتين أو الغائبتين ، و « هُمْ » للغائبتين ، و « هُنَّ » للغائبات .

وَذُ أُنتَصَبَ فِي أَنْفَصَالٍ جُمَلًا : إِيَّايَ ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكَلًا (١)
أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إِيَّايَ »
للمتكلم وَحْدَهُ ، و « إِيَّانَا » للمتكلم المشارِكِ أو المعظمِ نَفْسَهُ ، و « إِيَّاكَ »
للمخاطَبِ ، و « إِيَّاكَ » للمخاطبة ، و « إِيَّاكُمَا » للمخاطبتين أو المخاطبتين ، و « إِيَّاكُمْ »
للمخاطبتين ، و « إِيَّاكُنَّ » للمخاطباتِ ، و « إِيَّاهُ » للغائب ، و « إِيَّاهَا »
لِلْغَائِبَةِ ، و « إِيَّاهُمَا » للغائبتين ، و « إِيَّاهُمْ » للغائبتين ، و « إِيَّاهُنَّ »
لِلْغَائِبَاتِ (٢) .

(١) « وذو ، مبتدأ ، وذو مضاف و انتصاب ، مضاف إليه » في انفصال ، جار
ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في جعل الآتي « جملا ، جعل : فعل ماض ،
مبنى للمجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
إلى ذو » إِيَّايَ ، مفعول ثان لجعل ، والجملة من جعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ
« والتفريع ، مبتدأ ، ليس ، فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمها ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع « مشكلا ، خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها
وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله التفريع .

(٢) اختلف في هذه اللواحق التي بعد « إيا ، ففعل : هي حروف تبين الحال وتوضح
المراد من « إيا ، متكلا أو مخاطبا أو غائبا ، مفردا أو مثنى أو جموعا ، ومثلها مثل
الحروف التي في أنت وأنتما وأنن ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك
وأولئك ، وهذا مذهب سيويوه والفارسي والآخرش ، قال أبو حيان : وهو الذي صححه
أصحابنا وشيوخنا .

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ (١)
كل موضع أمكن أن يُؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ،
إلا فيما سيذكره المصنف ؛ فلا تقول في أكرمك « أكرمت إياك » لأنه يمكن الإتيان
بالم متصل ؛ فتقول : أكرمك .

= وذهب الخليل والمأزني ، واختاره ابن مالك ، إلى أن هذه اللواحق أسماء ، وأنها ضمائر
أضيفت إليها ، إيا ، زاعمين أن « إيا » أضيفت إلى غير هذه اللواحق في نحو : إذا بلغ
الرجل الستين فأياه وإيا الشواب ، فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء .
وذلك باطل لوجهين ؛ الأول : أن هذا الذي استشهدوا به شاذ ، ولم تعهد إضافة
الضمائر . والثاني أنه لو صح ما يقولون لكانت « إيا » ونحوها ملازمة للإضافة ، وقد
علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء الممرية ؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها
ممرية ، ألسنت ترى أنهم أعربوا « أي » الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها
من الإضافة ؟

وقال الفراء : إن « إيا » ليست ضميراً ، وإنما هي حرف عماد جيء به توصلاً
للضمير ، والضمير هو اللواحق ، وجيء بهذا العبارة ليكون دعامة يعتمد عليها ؛ ولتمييز
هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة .

وزعم الزجاج أن الضمائر هي اللواحق موافقاً في ذلك للفراء ، ثم خالفه في « إيا » فادعى
أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء .

وقال ابن درستويه : إن هذا اسم ليس ظاهراً ولا مضمراً ، وإنما هو بين بين .
وقال الكوفيون : المجموع من « إيا » ولواحقها ضمير واحد .

(١) وفي اختيار ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي « لا »
نافية « يجيء » فعل مضارع « المنفصل » فاعل يجيء « إذا » ظرف لما يستقبل
من الزمان « تأتي » فعل ماض « أن » حرف مصدرى ونصب « يجيء » فعل مضارع
منصوب بأن « المتصل » فاعل يجيء ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل
تأتي ، والتقدير : إذا تأتي بجيء المتصل ، والجملة من تأتي وفاعله في محل جر بإضافة إذا
إليها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : إذا تأتي بجيء المتصل فلا
يجيء المنفصل .

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل ، نحو إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ ^(١) ؛ وقد

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، في عشره مواضع :
الاول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه)
وكقول الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الْخَالِي الذَّمَّارِ ، وَإِنَّمَا يُدْفِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
إِذِ التَّقْدِيرِ : لَا يَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أَنَا أَوْ مِثْلِي
ومن هذا النوع قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي :

قَدْ عَلِمْتَ سَلْمَى وَجَارَتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا
الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو : عجبت من
ضربك هو ، وكقول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا
الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرًا ، نحو قول السموأل :

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ
وكقول لبيد بن ربيعة :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)
وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح .

الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو : اللهم
أنا عبد أئيم ، وأنت مولى كريم ، ومنه : أنا الذائد ، في بيت الفرزدق السابق .
السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفي ، كقوله تعالى : (وما أنتم بمعجزين)
(ما هن أمهاتهم) (وما أنا بطارد المؤمنين) (إن أنا إلا نذير مبين) وكقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْضَعِ الْمَجَانِينِ

السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : (يخرجون
الرسول وإياكم) وكقول الشاعر :

جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، كقوله :

١٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ

إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

= مُبْرَأً مِنْ عِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

فَأَكَيْتُ لَا أَنْفَكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

التاسع : أن يقع الضمير بعد «أما» نحو «أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو

فنحوى» .

العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاءِكَ ، فَعَرَفْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا

وسياتى موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح .

١٥ — البيت من قصيدة للفرزدق ، يفخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ،

وقبله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتٍ نَقُلُّ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ، فَنَاءُ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورٍ

اللغة : «الباعث» ، الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» ، هو الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت» — بكسر الميم مخففة — بمعنى تضمنت ، أى اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم «الدهارير» ، الزمن الماضى ، أو الشدائد ، وهو جمع لا واحد له من لفظه .

الإعراب : «بالباعث» جار ومجرور متعلق بقوله «حلقت» فى البيت الذى أنشدناه

قبل هذا البيت ، والأموات : يمجوز فيه وجهان ، أحدهما : جره بالنكرة الظاهرة على أنه

مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ =

وَصِلَ أَوْ أَفْصَلَ هَاءَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتَهُ أَخْلَفُ أَنْتَمَى ^(١)

= وقولهم « قطع الله يد ورجل من قالها » ، والوجه الثاني : نصب الاموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف خبره من الأول لكونه فضلة « ضمنت ، ضن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم » مفعول به تقدم على الفاعل « الأرض » فاعل ضن « في دهر » جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز في سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال « قد ضمنتهم الأرض » . ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد في وادي أشي — بزنة المصغر (وانظر ٦٥/١ من كتابنا هداية السالك إلى أوضح المسالك — ٩٠/١ من كتابنا عدة السالك) :

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ
فقد جاء بالضمير منفصلا — وهو قوله « هم » ، في آخر البيت — وكان من حقه أن يحى به متصلا بالعامل — وهو قوله « يزيد » — ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال « إلا يزيدونهم حبا إلي » .

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ، بَلْ صَرَمُوا
يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمْ

وكان من حقه أن يقول . « بل قطعوا الوصال » ، لكنه اضطر ففصل

(١) « وصل ، الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف دال على التخيير ، افعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة افصل معطوفة على جملة صل « هاء » مفعول به تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثاني ، وهاه مضاف و « سَلْنِيهِ » قصد لفظه : مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سَلْنِيهِ « أشبه » أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهاه مفعول به ، والجملة لا محل =

كَذَلِكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتَّصَالَأَ ، أُخْتَارُ ، غَيْرِي أُخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ (١)

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً .

فأشار بقوله : « سَلَنْيَهُ » إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل ، وهما ضميران ، نحو : « الدَّرْهُمْ سَلَنْيَهُ » فيجوز لك في هاء « سَلَنْيَهُ » الاتصال نحو : سَلَنْيَهُ ، والاتصال نحو : سَلَنْيَ إِيَّاهُ ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو : الدَّرْهُمْ أَعْطَيْتُكَه ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : « فِي كُنْتُهُ أَخْلَفُ انْتَمَى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها ضميراً ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختلِفَ في المختار منهما : فاختار المصنف

= لها من الإعراب صلة ما في كمنته ، جار ومجرور متعلق بانتمى الآتي والخلف مبتدأ وانتمى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وانتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافاً في هذه المسألة ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف النوبة إلى قائله .

(١) ، كذا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب ، خلتني ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر ، واتصالاً ، الواو عاطفة ، اتصالاً : مفعول مقدم لاختار ، اختار ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، غيري ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف والياء التي للتسكيم مضاف إليه ، اختار ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لغيري ، والجملة من اختار وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، الانفصالاً ، مفعول به لاختار ، والآلف للإطلاق .

الاتصال ، نحو : كُنْتُه ، واختار سيبويه الانفصال ، نحو : كنت إياه^(١) ، [تقول ؛ الصديق كُنْتُه ، وكنتُ إياه] .

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو : « خِلْتَنِيهِ »^(٢) وهو : كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال ، نحو : خِلْتَنِي إِيَّاهُ ، ومذهبُ سيبويه أَرْجَحُ ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِه لهم ، قال الشاعر :

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخرومي :

لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
وقول الآخر :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ ، وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلاماً له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد : « إن يسكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » ، ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص ١٠٩ .

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضاً ، فمن الاتصال قوله تعالى : (إذ يريكم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكم كثيراً) وقول الشاعر :

بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِي بَرًّا إِخَالَكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِأَكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

ومن الانفصال قول الشاعر :

أَخِي حَسْبُنْكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِثْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْعَانِ وَالْإِخْنِ

١٦ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

١٦ — هذا البيت قيل إنه لديم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بقوله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفي هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيويه هو الرجل الذى يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ، لأنه هو الذى شافه العرب ، وعنه أخذ ، ومن ألسنتهم استمد .

المفردات : « حذام » اسم امرأة ، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذى عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهى امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وهى التى يشير إليها النابغة الذبياني فى قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةٍ أَلْحَى إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ مِرَاعٍ وَارِدِ الشَّمَدِ
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر فى محل رفع « فصدقوها » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وها : مفعول به « فإن » الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون فى محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت ، والجملة من الفعل الذى هو قال والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد محذوف ، أى ما قالته حذام .

التثليل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيويه أرجح مما ذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيويه ، وهى فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح فى هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيويه والجمهور ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ، والرماني ، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى المفعول الثانى من مفعولى ظن وأخواتها ، وذلك =

وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنُ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ^(١)

ضميرُ المتكلم أخَصُّ من ضميرِ المخاطَبِ ، وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضميرِ الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخَصُّ من الآخر ، فإن كانا متصايين وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما ؛ فنقول : الدرهم أعطيتك وأعطينتني ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنهما أخَصُّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطَبِ ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتِّصالِ ؛ فلا نقول : أعطيتُوك ، ولا أعطيتُهُوني ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : « أَرَأَيْتَ الْبَاطِلُ شَيْطَانًا » ؛ فإن فَصَلَ أَحَدَهُمَا كُنْتَ بالخيار ؛ فإن شِئْتَ قَدَّمْتَ الْأَخَصَّ ، فقلت : الدرهم أعطيتُكَ إياه ، وأعطينتني إياه ، وإن شِئْتَ قَدَّمْتَ غَيْرَ الْأَخَصِّ ، فقلت : أعطيتُهُ إِيَّاكَ ، وأعطينتُهُ إِيَّايَ ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدَّمَنُ »

== من قبل أن الاتصال في البابين أكثر ورودا عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال في خبر « كان ، في الحديث الذي رويناك لك ، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلا ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.

(١) « وقدم » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للنخاض من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأخَص » مفعول به لقدم « في اتصال » جار ومجرور متعلق بقدم « وقدمن » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبني على السكون في محل نصب « شِئْتَ » فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لهما صلة ما الموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقدمن الذي شِئْتَ « في انفصال » جار ومجرور متعلق بقدمن

ما شئتَ في انفصال » وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس ، فإن خيف لبس لم يجوز ؛ فإن قلت : زيد أعطيتك إياه^(١) ، لم يجوز تقديم الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو أخذ .

* * *

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا^(٢)

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتحدا في الرتبة — كأن يكونا متكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين — فإنه يلزم الفصل في أحدهما ، فتقول : أعطيتني إياي ، وأعطيتك إياك ، وأعطيته إياه ، ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتني ، ولا أعطيتك ، ولا أعطيه ؛ نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان ، نحو : الزيدان الدرهم أعطيهما ، وإليه أشار بقوله في الكافية :

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى في مثال الشارح ، ألسنت ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذاً ، أما نحو : الدرهم أعطيه إياك ، أو : الدرهم أعطيتك إياه ، فلا لبس ؛ لأن المخاطب أخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر .

(٢) « وفي اتحاد ، الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى ، واتحاد مضاف و « الرتبة » مضاف إليه « الزم » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فصلا » مفعول به لازم ، وقد « الواو عاطفة قد : حرف دال على التقليل » يبيح ، فعل مضارع مرفوع بالضمزة الظاهرة « الغيب » فاعل يبيح « فيه » جار ومجرور متعلق بيبيح « وصلا : مفعول به ليبيح .

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا ، وَنَحْوَ « ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ » الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ؛ وليس منها ، وأشار بقوله :
« ونحو : ضمنت — إلى آخر البيت » إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب
فيه اتصاؤه ضرورة ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ

إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرٍ الدَّهَارِ (١) [١٥]

وقد تقدم ذكر ذلك .

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمِ نُونُ وَقَايَةٍ ، وَ « لَيْسِي » قَدْ نُظِمَ (٢)

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نون الوقاية ، وسميت بذلك
لأنها تبقى الفعل من الكسر ، وذلك نحو : « أَكْرَمَنِي ، وَيُكْرِمُنِي ، وَأَكْرَمَنِي »
وقد جاء حذفها مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

(١) مضى شرح هذا البيت قريباً (ص ١٠١) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم ١٥

(٢) وقبل ، الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي ، وقبل

مضاف و ، يا ، مضاف إليه ، ويا مضاف و ، النفس ، مضاف إليه ، مع ، ظرف متعلق
بمحذوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و ، الفعل ، مضاف إليه ، التزم ، فعل ماض
مبنى للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، نون ، نائب
فاعل لا التزم مرفوع بالضممة الظاهرة . ونون مضاف و ، وقاية ، مضاف إليه ، وليسي ، الواو
عاطفة ، ليسى : قصد لفظه مبتدأ ، قد ، حرف تحقيق ، نظم ، فعل ماض مبنى للمجهول ، مبني
على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكنه لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود على ليسى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

١٧ — عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

١٧ — هذا البيت نسبة جماعة من العلماء — ومنهم ابن منظور في لسان العرب (طى س) — لرؤبة بن العجاج ، وليس موجودا في ديوان رجزه ، ولكنه موجود في زيادات الديوان .

اللغة : « كعديد » العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و « الطيس » — بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفي آخره سين مهملة — الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : « واختلفوا في تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والحوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل ، اهـ » ليسى ، أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، هذا ويروى صدر الشاهد :

* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهى الرواية الصحيحة المعنى .

المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدم خلفاً عنهم .

الإعراب : « عددت » فعل وفاعل « قومى » قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه « إذ » ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق بمعددت « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة للقوم ، والجملة فى محل جر بإضافة الظرف إليها « ليسى » ليس ، فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ « ليسى » أما الأول فإنه أتى بخبره ضميرا متصلا ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلا ، فكان يجب عليه — على مذهبهم هذا — أن يقول : ذهب القوم الكرام ليس إياى . والثانى — وهو —

وَاخْتَلَفَ فِي أَفْعَلَ فِي التَّعَجُّبِ : هَلْ تَلْزِمُهُ نُونُ الْوَقَايَةِ أَمْ لَا ؟ فَتَقُولُ : مَا أَفْقَرَ نِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، وَمَا أَفْقَرِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، عِنْدَ مَنْ لَا يَلْزِمُهَا فِيهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَلْزِمُ ^(١) .

* * *

وَوَلَيْتَنِي « فَشَا » ، وَ « لَيْتَنِي » نَدَرَا وَمَعَ « لَعَلَّ » اءَكِسْ ، وَكُنْ مُحَبَّرًا ^(٢) فِي الْبَاقِيَاتِ ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَفَا مَنِي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا ^(٣)

== الذى جاء السارح بالبيت من أجله هنا — حيث حذف نون الوقاية من ليس مع انصالتها بياض المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن « ليس » فعل ، وانظر ما ذكرناه في ص ١٠٤

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبنى على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذى ليس منها فى شيء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب انصاله بنون الوقاية لتقيها الكسر .

(٢) « وليتنى ، الواو عاطفة ، ليتنى قصد لفظه : مبتدأ « فشأ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتنى ، والجملة من فشأ وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وليتنى ، الواو عاطفة ، ليتنى قصد لفظه : مبتدأ « ندرأ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة فى محل رفع خبر « ومع ، الواو عاطفة ، مع : ظرف متعلق بـ « اءكس الآتى ، ومع مضاف و « لعل » قصد لفظه : مضاف إليه « اءكس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : واءكس الحكم مع لعل « وكن ، الواو عاطفة ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بخيراً » خبره .

(٣) « فى الباقيات ، جار ومجرور متعلق بمخير فى البيت السابق « واضطراراً ، الواو عاطفة ، اضطراراً : مفعول لأجله « خففاً » فعل ماض ، والألف للاطلاق « منى ، قصد لفظه : مفعول به الخفف « وعنى » قصد لفظه أيضاً : معطوف على منى ==

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » وأن نون الوقاية لا تُحذفُ منها ، إلا ندوراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلِّي مَالِي

= « بعض ، فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و « من » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قد » حرف تحقيق « سلفاً ، سلف : فعل ماض ، والالف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « الموصولة » ، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من .

١٨ — هذا البيت لزيد الخير الطائي ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم ، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل ؛ لأنه كان فارساً .
اللاحة : « المنية » بضم فسكون — اسم للشيء الذي تتمناه ، وهي أيضاً اسم للنمن ، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك في قوله :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَانَتَهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ ، إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ جُلِّي مَالِي
تَلَاقَيْنَا ، فَمَا كُنَّا سَوَاءً وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالٍ
وَلَوْلَا قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْنِي ؛ لَقَدْ قَامَتْ نُؤِيرَةٌ بِأَلْيَالِي
شَكْتُ رِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا بِمَطَرِدِ الْمَهْرَةِ كَاغْلِلَالٍ

« مزيد » بفتح الميم وسكون الزاي : رجل من بني أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إن لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هارباً « أخانته » أى صاحب وثوق فى نفسه واصطبار على منازلة الأقران فى الحرب « العوالى » جمع عالية ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها فى جهة العدو وعودتها عند الطعن « جابر » رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه « وأتلف » يروى « وأفقد » .

الإعراب : كنية ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنياً مشابهاً لمنية جابر ، ومنية مضاف و « جابر » مضاف إليه « إذ » ظرف للماضى من الزمان « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

والكثيرُ في لسان العرب ثبوتها ، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ ، قال الله تعالى : (يَا كَيْتَيِ
كُنْتُ مَعَهُمْ) .

وأما « لَعَلَّ » فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالفصيحُ تجرئُها من النون كقوله
تعالى — حكاية عن فرعون — (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) ويقولُ ثبوتُ النونِ ،
كقول الشاعر :

= تقديره هو يعود إلى جابر ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها د ليتي ، ليت : حرف
تمن ونصب ، والياء اسم ، مبني على السكون في محل نصب « أصادفه » أصادف : فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ليت
« وأفقد » الواو حالية ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجملة المبتدأ وخبره في محل
نصب حال د جل ، مفعول به لأفقد ، وجل مضاف ومال من د مالى ، مضاف إليه ،
ومال مضاف ويا المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ليتي » حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم ،
وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا
الكلام على هذا الوجه هو مذهب القراء من النحاة ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون
الوقاية مع ليت ، بل يجوز لك في السعة أن تركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ، وعبرة
سبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال : « وقد قالت الشعراء د ليتي ، إذا اضطروا
كانهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضارب » ٥١ ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي .

ومثل هذا الشاهد - في حذف نون الوقاية مع ليت - قول ورقة بن نوفل الأسدي :

فَيَا كَيْتَيِ إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَاهُمْ وَلَوْ جَا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكرى أحد المعمرين في قوله :

أَلَا يَا كَيْتَيِ أَنْصَيْتُ عُمَرَى وَهَلْ يُجْدِي عَلَى الْيَوْمِ كَيْتِي ؟

١٩ — قُلْتُ : أَعِيرَانِي الْقُدُومَ ؛ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضَ مَاجِدٍ

١٩ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللفظة : « أعيراني » ، ويروى « أعيروني » ، وكلاهما أمر من العارية ، وهي أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك « القدوم » ، — بفتح القاف وضم الدال المخففة — الآلة التي ينجر بها الخشب « أخط بها » ، أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : خط بأصبعه في الرمل « قبرا » المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف « لأبيض ماجد » ، لسيف صقيل .

الإعراب : « قُلْتُ » فعل وفاعل « أعيراني » ، « أعيرا » : فعل أمر مبني على حذف النون ، والالف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « لأعيرا » « القدوم » مفعول ثان « لأعيرا » « لعلني » لعل ، هنا : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لعل « أخط » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل « بها » جار ومجرور متعلق بأخط « قبرا » مفعول به لأخط « لأبيض » اللام حرف جر ، وأبيض مجرور بها ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لعلني » ، حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل .

ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود :

أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ ، أَوْ بَحْيِلًا مُخْلَدًا

والكثير في الاستعمال حذف النون مع « لعل » ، وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : (لعل أبلغ الأسباب) وقوله سبحانه : (لعل أعمل صالحا) ، وانه قول الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي — وَإِنْ شَطَطَ نَوَاهَا — أَزُورُهَا

وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أى : فى باقى أخوات لَيْتَ وَلَعَلَّ — وهى :
إِنَّ ، وَأَنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنْ — فتقول : إِنَّ وَإِنِّى ، وَأَنْى وَأَنْنِى ، وَكَأَنَّى وَكَأَنَّى ،
وَلَكِنَّى وَلَكَنَّى .

ثم ذكر أن « مِنْ ، وَعَنْ » تلزمهما نون الوقاية ؛ فتقول : مَنِى وَعَنْى —
بالتشديد — ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : مَنِى وَعَنِى — بالتخفيف — وهو
شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مَنِى

٢٠ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناطم : لأنه من
وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه « وفى النفس من هذا البيت شيء ، ووجه تشكك
هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع فيه الحرفان « من ، و » ، وأتى بهما
على لغة غير مشهورة من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه .

اللغة : « قيس » هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر ، واسمه الناس — بهمزة وصل
ونون — ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس — بياء مثناة تحتية — وقيس هنا غير
منصرف للمعية والتأنيث المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيلة ، وبعضهم يقول قيس بن عيلان .

الإعراب : « أيها ، أى : منادى حذف منه حرف النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب ،
وها للتثنية « السائل » صفة لآى « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعنى » معطوف
على عنهم « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها « من قيس » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « قيس » مبتدأ « مَنِى »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس
واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » و « منى » حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذا للضرورة .

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ ، وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْنِي (١)
أشار بهذا إلى أن الفصحى في «لَدُنِّي» إثبات النون ، كقوله تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ
مِنَ لَدُنِّي عُذْرًا) ويقلُّ حذفها ، كقراءة مَنْ قَرَأَ (مِنْ لَدُنِّي) بالتخفيف .
والكثيرُ في « قَدْ ، وَقَطْ » ثبوت النون ، نحو : قَدْنِي وَقَطْنِي ، ويقلُّ الحذفُ
نحو : قَدِي وَقَطِي ، أي حَسْبِي ، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ في قوله :

٢١ - قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي
لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمُلْحِدِ

(١) « في لدني ، جار ومجرور متعلق بقل » لدني ، قعسد لفظه : مبتدأ « قل ، فعل
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدني المخففة ، والجملة من قل
وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وفي قدني ، جار ومجرور متعلق ببني الآتي « وقطني ،
معطوف على قدني ، الحذف ، مبتدأ ، أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « قد ، حرف
تقليل « دني ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحذف ،
والجملة من بني وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « الحذف ، والجملة من هذا المبتدأ
وخبره معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

٢١ - هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بني أمية ، من
أرجوزة له يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .

اللغة : أراد بالخبيدين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعباً أخاه ،
وغلبه لشهرته ، ويروي « الخبيدين » - بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى
« قدني ، حسي وكفاني » ليس الإمام إلخ ، أراد بهذه التعريض بعبد الله بن الزبير ؛ لأنه
كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان - مع ذلك - مبغضاً لا تبغض
يده بعتاء .

الإعراب : « قدني ، قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ،
والنون للوقاية ، وقد مضاف والياء التي للتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في

= محل جر د من نصر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف
 و الخبيين ، مضاف إليه د قدى ، يجوز هنا أن يكون قد هذا اسم فعل ، وقد جمعه ابن
 هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفينى ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفانى ، وجعله آخرون
 اسم فعل أمر بمعنى ليكفى ، وهذا الأخير رأى ضعيف جداً ، وباء المتكلم مضاف إليه ، والخبر
 مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسماً بمعنى حسب مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه ، والخبر
 محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة د ليس ، فعل ماض ناقص
 الإمام ، اسمها د بالشحيح ، الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة
 مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد د الملاحظ ،
 صفة للشحيح .

الشاهد فيه : قوله د قدنى ، و د قدى ، حيث أثبت النون فى الأولى وحذفها من الثانية
 وقد اضطربت عبارات النحويين فى ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ،
 وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيبويه : د وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام
 فلا بد فيه من النون ، وقد اضطرب الشاعر فقال قدنى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد ، اهـ .
 وقال الأعمى : د وإثباتها (النون) فى قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما فى البناء ومضارعة
 الحروف بمنزلة من وعن ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاثي يغير آخرهما
 عن السكون ، اهـ وقال الجوهري : د وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، وتقول :
 قدى ، وقدنى أيضاً بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزداد فى الأفعال وقاية لها ،
 مثل ضربنى وشتنى ، وقال ابن برى يرد على الجوهري د وعم الجوهري فى قوله إن النون
 فى قدنى زيدت على غير قياس ، وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير ، وليس كذلك ،
 وإنما تزداد وقاية لحركة أو سكون فى فعل أو حرف ، كقولك فى من وعن إذا أضفتما
 لنفسك : منى وعن ؛ أزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك فى قد
 وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها ، وكذلك
 زادوها فى ليت ، فقالوا : ليتنى ، لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا فى ضرب :
 ضربنى ، اتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا فى اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقاية لتبقى
 الباء على سكونها ، اهـ .

.

= ولا بن هشام هنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهي في معنى اللبيب ، وقد عطينا بذكرها والرد عليها في حواشينا المستفيضة على شرح الأشموني فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الآيات التي أنشدناها في شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة ، وهو رابع تلك الآيات) .

* * *

هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم .
واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا اتصل به نون الوقاية ، نحو ضاربي ومكرمي
وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله صلى الله عليه وسلم :
« فهل أنتم صادقوني ، وفي قول الشاعر :

وَلَيْسَ الْمُوَافِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا

وفي قول الآخر :

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي دُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ

وفي قول الآخر :

وَلَيْسَ بِمُعَيِّنِي فِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ

كما لحقت أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غير الدجال أخوفني عليكم ، لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب .

الْعَلَمُ^(١)

اسْمٌ يُعَيِّنُ اُسْمَى مُطْلَقًا عَلَيْهِ : كَجَعْفَرٍ ، وَخَرْنَقًا^(٢)
وَقَرْنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلاَحِقٍ ، وَشَذَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقٍ^(٣)

الْعَلَمُ هو : الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً ، أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو
الغيبية ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فَصْلُ أَخْرَجَ
النكرة ، و « بلا قيد » أَخْرَجَ بقية المعارف ، كالضمير ؛ فإنه يعين مسماه بقيد
التكلم كـ « أنا » أو الخطاب كـ « أنت » أو الغيبة كـ « هو » ، ثم مَثَلُ الشَّيْخِ
بِأَعْلَامِ الْإِنْسَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ ، تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ مُسَمَّيَاتِ الْأَعْلَامِ الْعُقُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ
لِلْأَلْوَقَاتِ ؛ فَجَعْفَرٌ : اسم رجل ، وَخَرْنَقٌ : اسم امرأة من شعراء العرب^(٤)

(١) لفظ العلم ، فى اللغة مشترك لفظى بين عدة معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى :
(وله الجوار المنشآت فى البحر كالأعلام) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترى أخاها صخرأ :

وَإِنَّ صَخْرَأً لَتَأْتِمُّ الْهْدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فى رَأْسِهِ نَارٌ

ومنها الراية التى تجمل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحي
مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم » ، لحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام
المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه .

(٢) « اسم » مبتدأ « يعين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى اسم « المسمى » مفعول به ليعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة
لاسم « مطلقاً » ، حال من الضمير المستتر فى يعين « عليه » علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف
والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ،
و « عليه » مبتدأ مؤخرأ « كجعفر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ،
وتقدير الكلام : وذلك كأنك تقولك جعفر — إلخ .

(٣) « وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، وواشق » كلهن
معطوفات على جعفر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب » .

وهي أخت طارقة بن العبد لأمه ، وقرن : اسم قبيلة ، وعدن : اسم مكان ،
ولاحق : اسم فرس ، وشذقم : اسم جبل ، وهيلة : اسم شاة ، وواشق :
اسم كلب .

وَأَسْمَاءُ أَتَى ، وَكُنْيَةٌ ، وَلَقَبًا وَأُخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا^(١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ ، والمراد بالاسم هنا
ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ ، كزيد وعمر ، وبالكُنْيَةِ : ما كان في أوله أب أو أم ،
كأبي عبد الله وأم الخير ، وباللَقَبِ : ما أشعرَ بمدح كزين العابدين ، أو ذمَّ
كأنف الناقة .

وأشار بقوله : « وَأُخْرَنَ ذَا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب
تأخيرُه ، كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زيد ،
إلا قليلا ؛ ومنه قوله :

(١) « وَاَسْمَاءُ ، حال من الضمير المستتر في أَتَى ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم ، وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبًا ، معطوفان على قوله اسما ، وَأُخْرَنَ ،
الواو حرف عطف ، آخر : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ذَا ، مفعول به لآخر ، وهو اسم إشارة
مبني على السكون في محل نصب ، إِنْ ، حرف شرط ، سِوَاهُ ، سوى : مفعول به مقدم
لصحب ، وسِوَى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه ، صحبا ،
صحب : فعل ماضٍ فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إِنْ صحب اللقب
سِوَاهُ فَأُخْرَهُ .

٢٢ — بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمراً خَيْرُهُمْ حَسَباً
بِطْنٍ شَرِيَّانَ يَعْوَى حَوْلَهُ الذِّيبُ

٢٢ — البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بني كاهل ، وهو من قصيدة لها ترثيه بها ، وأولها :

كُلُّ أَمْرٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبٌ
اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب — كيده أو مكروه ، وقيل : قوته
وشدته « شريان » — بكسر أوله وسكون ثانيه — موضع بعينه ، أو واد ، أو هو شجر
تعمل منه القسي « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن » متعلقة
بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلَغُ هَذَا وَأَبْلَغُ مَنْ يُبْلَغُهُمْ عَنِّي حَدِيثًا ، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ
الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف تأكيد ونصب « ذا » — بمعنى
صاحب — اسم أن ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف
و « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا « خیرهم » خير : صفة لعمراً ، وخير
مضاف والضمير مضاف إليه « حسباً » تمييز « بطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
أن ، وبتن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مفردة
على الياء للثقل « حوله » حول : ظرف متعلق بيمعوى ، وحول مضاف وضمير الغائب العائد
إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة من يعوى وفاعله في محل نصب حال من
عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « بطن » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو ،
وتكون جملة « يعوى إلخ » في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر
مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمراً » حيث قدمت اللقب — وهو قولها « ذا
الكلب » — على الاسم — وهو قولها « عمراً » — والقياس أن يكون الاسم مقدماً على
اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقلت « بأن عمراً ذا الكلب » .

ولأنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها
واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولاً لما كان =

وظاهرُ كلام المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صحبَ سواه ، ويدخل تحت قوله « سواه » الاسمُ والكنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيرُهُ مع الاسم ، فأما مع الكنية فانت باختيار^(١) بين أن تُقدِّم الكنيَّة على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

== لذكر الاسم بعده فائنة ، بخلاف ذكر الاسم أولاً ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة .

ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصارى الخزرجى :

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءَ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله « مزيقيا عمرو ، فإن « مزيقيا ، لقب ، و « عمرو ، اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله « عامر ماء السماء ، فقد جاء على الأصل ؛ لأن عامرا اسم ، وماء السماء لقب ، وقد قدم الاسم وآخر اللقب .

(١) هذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذى نريد أن نبه عليه أن الشارح وغيره — كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى — ذكروا أن قول ابن مالك * وأخرن ذا إن سواه صحبا * موهم لخلاف المراد ، معتمدين في ذلك على مذهب جبهة النحاة ، لكن قال السيوطى في ميمه : إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذى ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذى يوجهه كلام المصنف مقصوده ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عده ، سواء أكان ما عده اسماً أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختي تصحيحاً لبيت المصنف هذا نصه : « وأخرن هذا إن اسماً صحبا ، ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشئ بما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام فى أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح فى نظر الجمهور . قال ابن هشام : « وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيرهُ عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة ، وليس كذلك » . ومعنى ذلك أنه قد وردت فى النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح فى نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ؛ فتقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : * « وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحْبًا » * : « وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحْبًا » * وهو أَحْسَنُ منه ؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا ، فإنه نصٌّ في أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحب الأسمَ ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحْبًا » لَمَا وَرَدَ عليه شيء ، إذ يصير التقدير : وَأَخْرَ اللَّقْبَ إِذَا صَحِبَ سِوَى الكنية ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وآخر اللقب إذا صحب الاسم .

* * *

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدَفَ (١)
إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسمُ
مركبًا واللقب مفردًا ، أو الاسم مفردًا واللقب مركبًا .

(١) « إن ، حرف شرط ، يكونا ، فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والالف اسمها مبنى على السكون في محل رفع مفردين ، خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثني « فأضف ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط حتماً مفعول مطلق عامله محذوف « وإلا ، الواو عاطفة ، إلا : هو عبارة عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا . فأدغمت النون في اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين « أتبع ، فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع « الذى ، اسم موصول مفعول به لاتبع ، مبنى على السكون في محل نصب « ردف ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو « الذى » .

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإِضَافَةُ^(١) ، نحو : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ ؛ وأجاز الكوفيون الإِتِّبَاعَ ؛ فتقول : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، ورأيت سعيداً كُرْزاً ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .

وإن لم يكونا مفردين — بأن كانا مركبين ، نحو عبد الله أنفُ الناقةِ ، أو مركباً ومفرداً ، نحو عبد الله كُرْزٌ ، وسعيد أنفُ الناقةِ — وجب الإِتِّبَاعُ ؛ فَمُتَّبِعُ الثَّانِي الْأَوَّلُ في إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزَيْدٍ أنفُ الناقةِ ، وأنفَ الناقةِ ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ الناقةِ ، والنصب على إضمار فعلٍ ، والتقدير : أعنى أنفَ الناقةِ ؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو هذا زَيْدٌ أنفَ الناقةِ ، ورأيت زَيْدًا أنفُ الناقةِ ، ومررت بزَيْدٍ أنفَ الناقةِ ، وأنفُ الناقةِ .

(١) وجوب الإِضَافَةُ عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم مقترناً بآل ، فإنه لا يجوز فيه الإِضَافَةُ ، فتقول : جاءني الحارث كُرْزٌ ، ياتباع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان ، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بآل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإِضَافَةُ إلى المقترن بها ، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : بقي أن يقال : كيف أوجب البصريون هنا إِضَافَةَ الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع ، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإِضَافَةُ ؟

ويمكن أن يحجب عن هذا بأن امتناع إِضَافَةِ الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإِضَافَةُ الحقيقية التي يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ، وإِضَافَةُ الاسم إلى اللقب من قبيل الإِضَافَةِ اللفظية على ما اختاره الزجاجي .

وَمِنْهُ مَنقُولٌ : كَفَضَلٍ وَأَسَدٌ وَذُو أَرْتَجَالٍ : كَسَعَادَ ، وَأَدَدٌ (١)
 وَجُمْلَةٌ ، وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا ، ذَا إِنْ يَبْغِي « وَيَهُ » تَمَّ أُعْرِبَا (٢)
 وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةٍ (٣)

(١) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منقول » مبتدأ مؤخر « كفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كفضل « وأسَد » معطوف على فضل « وذو » الواو عاطفة ، وذو : معطوف على قوله منقول وذو مضاف و « ارتجال » مضاف إليه « كسعاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كسعاد « وأدد » معطوف على سعاد .

(٢) « وجملة » مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة « ومنه منقول » في البيت السابق ، « وما » الواو عاطفة ، وما اسم موصول معطوف على جملة ، مبنى على السكون في محل رفع « يمزج » جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتى « ركباً » ركب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والآلف للإطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط « بغير » جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتى ، وغير مضاف و « ويه » قصد لفظه : مضاف إليه « تم » فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم فعل الشرط « أعرب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا ، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ وبه أعرب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « في الأعلام » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « ذو » فاعل شاع ، وذو مضاف ، و « الإضافة » مضاف إليه « كعبد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كعبد ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه « وأبى » الواو عاطفة ، وأبى : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لانه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « قحافة » مضاف إليه .

ينقسم العلم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ؛ فالمرتجل هو : ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، كسُعاد ، وأدَد ، والمنقول : ما سبق له استعمال في غير العلمية ، والنقل إما من صفة كحَارِثٍ ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسدٍ ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كقام زيدٌ ، وزيد قائمٌ ^(١) ، وحكمهم أنها تُحْكَمُ ؛ فتقول : جاءني زيدٌ قائمٌ ، ورأيتُ زيدٌ قائمٌ ، ومررتُ بزيدٍ قائمٌ ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ماركب تركيب مزج ، كبعلبك ، ومعدي كرب ، وسيبويه . وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج : إن ختم بغير « ويه » أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم بـ « ويه » لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جاءني بعلبك ، ورأيتُ بعلبك ، ومررتُ ببعلبك ؛ فتعربه إعراب ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ؛ فتقول : جاءني بعلبك ، ورأيتُ بعلبك ، ومررتُ ببعلبك ، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً إعراب المتضايين ؛ فتقول : جاءني حضر موت ، ورأيتُ حضر موت ، ومررتُ بحضر موت .

وتقول [فيما ختم بويه] : جاءني سيبويه ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه ؛ فتبنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو : جاءني سيبويه ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه .

(١) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سموا « تأبط شراً » وسموا « شاب قرناها » ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه :

كَذَبْتُمْ وَبَيَّنْتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُخَلَّبُ
وسموا « ذرى حبا » ويشكر ، وي زيد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموها بها ، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية .

ومنها : ماركب تركيب إضافة : كعبد شمس ، وأبى قحافة ، وهو معرب ؛
فتقول : جاءني عبد شمس وأبو قحافة ، ورأيت عبد شمس وأبا قحافة ، ومررت
بعبد شمس وأبى قحافة .

ونبة بالمثاليين على أن الجزء الأول ؛ يكون معرباً بالحركات ، كـ « عبد » ،
وبالحروف ، كـ « أبي » وأن الجزء الثاني يكون منصرفاً ، كـ « شمس » ، وغير
منصرف ، كـ « قحافة » .

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمَ كَعَلَّمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا ، وَهُوَ عَمٌ ^(١)
مِنْ ذَلِكَ : أُمٌّ عَرِيطٌ لِلْعَقْرَبِ ، وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثُّغْلَبِ ^(٢)

(١) « ووضعوا ، الواو عاطفة ، ووضع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعة فاعل
مبنى على السكون في محل رفع « لبعض » جار ومجرور متعلق بوضعوا ، وبعض مضاف ،
و « الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضعوا ، وأصله منصوب منون فوقف
عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس حالا
منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة ، وعلم مضاف ، و « الأشخاص »
مضاف إليه « لفظاً » تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهة اللفظ « وهو » ضمير منفصل
مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود
إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع
خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال
كما سقطت من خير وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وهو خبر عن الضمير
الواقع مبتدأ .

(٢) « من » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون في محل جر بمن ،
والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أم » مبتدأ مؤخر ،
وأم مضاف و « عريط » مضاف إليه « للعقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال
من الضمير المستكن في الخبر ، والتقدير : أم عريط كائن من ذلك حال كونه علماً للعقرب
« وهكذا » الواو عاطفة ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ الْمَبْرَةُ ، كَذَا لِحَارِ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ (١)

العلم على قسمين : علم شخص ، وعلم جنس .

فَعَلَّمَ الشَّخْصَ لَهُ حَكْمَانٌ : مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ : أَنْ يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ بَعِيْنُهُ : كَزَيْدٍ ، وَأَحْمَدَ وَلَفْظِيٌّ ، وَهُوَ صَحَّةٌ مَحْيَى الْحَالِ مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ ، نَحْوُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا » وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ ، نَحْوُ : « هَذَا أَحْمَدُ » وَمَنْعُ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ، فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ الْعَمْرُو » (٢) .

= مَبْنَى عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِالْكَافِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ خَبَرٍ مُقَدِّمٍ « ثَعَالَةَ ، مُبْتَدَأُ مُؤَخَّرٍ « لِلثَّغْلَبِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ حَالٍ مِنْ ضَمِيرِ الْخَبَرِ كَمَا تَقْدِمُ فِيمَا قَبْلَهُ .

(١) « وَمِثْلُهُ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، مِثْلُ : خَبَرٍ مُقَدِّمٍ ، وَمِثْلُ مُضَافٍ وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ غَائِبٌ عَائِدٌ عَلَى الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مَبْنَى عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ جَرِّ « بَرَّةٌ ، مُبْتَدَأُ مُؤَخَّرٍ « لِلْبَرَّةِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرٍ مُشْتَقٍّ « كَذَا ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ خَبَرٍ مُقَدِّمٍ « لِحَارِ ، مُبْتَدَأُ مُؤَخَّرٍ ، مَبْنَى عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « عِلْمٌ ، مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مُحْذَوْفٌ « لِلْفَجْرَةِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِذَلِكَ الْخَبَرِ الْمُحْذَوْفِ ، وَالتَّقْدِيرُ : لِحَارِ كَذَا عِلْمٌ مُوَضَّوعٌ لِلْفَجْرَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ « لِلْفَجْرَةِ ، جَارًا وَمَجْرُورًا فِي مَحَلِّ الْوَصْفِ لِعِلْمٍ ، وَيَجُوزُ غَيْرُ هَذَيْنِ الْإِعْرَابَيْنِ لِعِلْمٍ أَيْضًا ، فَتَأَمَّلْ .

(٢) اعْلَمْ أَنَّ الْعِلْمَ بِحَسَبِ الْأَصْلِ لَا تَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَلَا يُضَافُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِالْعِلْمِيَّةِ ، وَالْإِضَافَةُ وَسِيلَتَانِ لِلتَّعْرِيفِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمَعَ عَلَى الْأِسْمِ الْوَاحِدِ مَعْرِفَانِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ الْإِتْفَاقُ فِي الْأِسْمِ الْعِلْمِ ؛ فَيَكُونُ لَكَ صَدَقَانِ اسْمٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، مِثْلًا . وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُشَبِّهُ الْعِلْمُ اسْمَ الْجِنْسِ ؛ فَتَصِلُ بِهِ أَلٌ ، وَتَضْيِفُهُ ، كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِرَجُلٍ وَغُلَامٍ ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ؛ فَنُ دُخُولُ « أَلٌ ، عَلَى عِلْمِ الشَّخْصِ قَوْلُ أَبِي النَّجْمِ الْعَجَلِي :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا =

وَعَلَّمَ الْجِنْسَ كَلِمَ الشَّخْصِ فِي حَكْمِهِ [اللَّفْظِيُّ] ، فَيَقُولُ : « هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا »
فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَتَأْتِي بِالْحَالِ بَعْدَهُ ، وَلَا تُدْخِلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، فَلَا تَقُولُ :
« هَذَا الْأُسَامَةُ » (١) .

= وَقَوْلُ الْأَخْطَلِ التَّغْلِي :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَأَبْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ
وَفِي هَذَا الْبَيْتِ اقْتِرَانُ الْعِلْمِ بِالْأَلْفِ ، وَإِضَافَتُهُ .
وَمِنْ مَجْئِءِ الْعِلْمِ مِثْلًا قَوْلُهُمْ : رِبْعَةُ الْفَرَسِ ، وَأَنْمَارُ الشَّاةِ ، وَمَضَرُ الْحِمَاءِ ؛ وَقَالَ
رَجُلٌ مِنْ طَبِيعَةِ :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِاسِ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضِ مَا ضَى الشَّمْرَتَيْنِ يَمَانِ
وَقَالَ رِبْعَةُ الرِّقِّ :

لَشَتَّانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرُ بْنُ حَاتِمِ
وَقَالَ الرَّاجِزُ يَخَاطِبُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

يَا عُمَرُ الْخَيْرِ جُرَيْتَ الْجَنَّةِ أَكْسُ بُدْيَايَ وَأُمِّهِنَّه
* أَفْسَمْتُ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّهُ *

وَالشُّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، وَانْظُرْ ص ٨٧ السَّابِقَةَ .

(١) ذَكَرَ الشَّارِحُ مِنْ أَحْكَامِ الْعِلْمِ الْإِنْفِظِيَّةِ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا النَّوْعَانِ ، وَتُرِكَ
ثَلَاثَةٌ أُخْرَى :

(الْأَوَّلُ) أَنَّهُ يُبْتَدَأُ بِهِ بِلاَ اِحْتِيَاجٍ إِلَى مَسْوُوعٍ ، تَقُولُ : أُسَامَةُ مُقْبِلٌ ، وَثَعَالَةُ هَارِبٌ ،
كَأَنَّكَ تَقُولُ : عَلَى حَاضِرٍ ، وَخَالِدٌ مُسَافِرٌ .

(الثَّانِي) أَنَّهُ لَا يُضَافُ بِحَسَبِ أَصْلِ وَضْعِهِ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أُسَامَتُنَا ؛ كَمَا يَمْتَنَعُ
أَنْ تَقُولَ : مُحَمَّدُنَا ، فَإِنْ حَصَلَ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ الْإِنْفِظِي صَحَّتْ إِضَافَتُهُ عَلَى مَا عَلِمْتَ فِي عِلْمِ
الشَّخْصِ .

(الثَّالِثُ) أَنَّهُ لَا يَنْعَتُ بِالنِّكَرَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ ، وَمِنْ شَرَطِ النِّعْتِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ
الْمَنْعُوتِ فِي تَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ .

وحكم عَلم الجنس في المعنى كحكم النكرة : من جهة أنه لا يَحْصُ واحدٌ بيمينه ، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أَسَامَةٌ ، وكلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عليها أُمٌّ عَرِيطٌ ، وكلُّ ثَعْلَبٍ يَصْدُقُ عليه ثُعَالَةٌ^(١) .

وعَلم الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثَّلَ بقوله : « بَرَّةٌ للمَبْرَةِ ، وفَجَّارٌ للفَجْرَةِ » .

* * *

(١) وهنا أربعة أشياء أريد أن أبين لك حقيقة كل واحد منها بياناً قريب الفهم ، وأفرق لك بين كل منها والآخرين ، وهى : علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس ، والنكرة . أما علم الشخص فهو اللفظ الذى وضع للذات مع جميع مشخصاتها التى تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات ، نحو محمد وعلى وأبى بكر وأم كلثوم ، فإن كل واحد من هذه الالفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التى تتميز بها هذه الذات : من طول أو قصر ، ورياض أو سمر ، وعبالة أو نخافة ، وسلامة أو غيرها ، وإذا أطلق فهم منه هذه الذات الموجودة في الخارج مع كل الشخصات ما ذكرناه منها وما لم نذكره ، وهو يشبه الاسم المقترن بال التى للعهد في الدلالة على فرد معين ، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب آل العهدية على تعيين المراد حاصل بواسطة آل ، أما دلالة علم الشخص على تعيين مسماه فن جوهر اللفظ ، وهذا يفهم من قول الناظم

* اسم يعين المسمى مطلقاً *

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة فإن لكل واحد منها حقيقة — وهى في أسامة مثلاً وفي أسد أيضاً : الحيوان المفترس ذو الاظفار التى يقتال بها — ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها ، والفرق بين هذه الثلاثة اعتبارى ، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة في ذهن في حين الوضع ، فلفظ « أسامة » موضوع للحقيقة — وهى الحيوان المفترس المتصف بما عرف عنه من الصفات — بشرط حضور هذه الحقيقة في ذهن الواضع ، ويقدر اسم الجنس موضوعاً لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها في ذهن الواضع ، ولما كانت الحقيقة متحققة في كل فرد صالح للواحد وللکثیر ، والنكرة لم توضع للحقيقة أصلاً ، وإنما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التى تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة .

اسْمُ الإِشَارَةِ

بِذَا لِلْمُفْرَدِ مُذَكَّرٍ أَشِرٌ بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَذَكَّرِ : « ذَا » ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة ،
وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة^(٢) .

(١) « بِذَا » جار ومجرور متعلق بقوله « أَشِر » ، الآتي « لمفرد » جار ومجرور متعلق
بأشِر كذلك ، مذكر ، نعت لمفرد « أَشِر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « بِذِي » جار ومجرور متعلق بقوله اقْتَصِرَ الآتي « وَذِهِ » الواو عاطفة ،
وذه : معطوف على ذِي « تِي تَا » معطوفان على ذِي بإسقاط حرف العطف « على الأنثى »
جار ومجرور متعلق بقوله اقْتَصِرَ الآتي أيضاً « اقْتَصِر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اقْتَصِر » معطوفة على جملة « أَشِر » بإسقاط العاطف .

(٢) ههنا ثلاثة أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعاً للمصنف - في هذا الكتاب
من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى « ذَا » ، وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى :
الأول « ذاء » ، بهمة مكسورة بعد الألف ، والثاني « ذائه » ، بهاء مكسورة بعد الهمزة
المكسورة ، والثالث « ذاوّه » ، بهمة مضمومة وبعدها هاء مضمومة ، الرابع « آلك »
بهمة مدودة بعدها لام ثم كاف ، ومن ذكر آلك الناظم في كتابه التسهيل .

الأمر الثاني : أن « ذَا » إشارة للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة
أو حكماً ، فالمفرد الحقيقي نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكماً
نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : (عوان بين ذلك) أي بين
المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل « ذَا » في الإشارة إلى الجمع ، كما في قول
ليد بن ربيعة العامري :

وَلَقَدْ سَمِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ ؟

الأمر الثالث : أن الأصل في « ذَا » أن يشار به إلى المذكر حقيقة ، كما في الأمثلة
التي ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر ، كما في قول الله تعالى : ==

وَيُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بـ « ذِي » ، و « ذِهْ » بسكون الهاء ، و « تِي » ، و « تَا » ،
و « ذِهْ » بكسر الهاء : باختلاس ، وإشباع ، و « تِهْ » بسكون الهاء ، وبكسر ها ،
باختلاس ، وإشباع ، و « ذَاتْ » .

* * *

وَذَانِ تَانٍ لِلْمُنْثَى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ إِذَا كُرُّهُ تَطِعُ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْمُنْثَى الْمَذْكُورِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بـ « ذَانِ » وفي حالة النصب والجر بـ « ذَيْنِ »
وإلى المؤنثتين بـ « تَانِ » في الرفع ، و « تَيْنِ » في النصب والجر .

* * *

وَبِأُولَى أَشْرٍ لِّجَمْعٍ مُّطْلَقًا ، وَلِأُولَى أُولَى ، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا^(٢)

= (فلما رأى الشمس بازغة قال : هذا ربي) أشار إلى الشمس - وهي مؤنثة بدليل قوله
(بازغة) - بقوله : (هذا ربي) لانه نزّلها منزلة المذكر ، ويقال : بل لانه أخبر عنها
بمذكر ، ويقال : بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام ! - الذي ذكر هذا الكلام على لسانه
لا تفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) « وذان ، الواو عاطفة ، ذان : مبتدأ ، تان ، معطوف عليه بإسقاط حرف
المعطف « للتني » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « المرتفع » ، نعت للتني ،
وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها « وفي سواه » ، الجار والمجرور متعلق بقوله
« اذكر » ، الآتي ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنثى المرتفع مضاف
إليه ، وقد أعمل الحرف في « سوى » لأنها عنده متصرفة وليست ظرفا ليس غير « ذين » ،
مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « اذكر » ، الآتي « تين » معطوف على ذين بإسقاط حرف
المعطف « اذكر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله « اذكر » ،
معطوفة بالواو على ما قبلها .

(٢) « وبأولى ، الواو عاطفة ، والباء حرف جر ، و « أولى » مجرور المحل بالباء ،
والجار والمجرور متعلق بقوله « أشر » ، الآتي « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « لجمع » جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » ، السابق « مطلقا » ، حال من
قوله « جمع » ، « والمد » مبتدأ ، « أولى » خبره « ولدى » الواو عاطفة ، لدى : ظرف =

بِالْكَافِ حَرْفًا : دُونَ لَامٍ ، أَوْ مَعَهُ ،

وَاللَّامُ — إِنْ قَدَّمْتَ هَا — مُتَمَنِّعَةٌ^(١)

يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ — مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا — بِـ «أَوَّلَى» وَلِهَذَا قَالَ الْمَصْنِفُ :
« أَشِيرُ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا » ، وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ يُشَارُ بِهَا إِلَى الْعُقَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ،
وَلَكِنْ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْعَاقِلِ ، وَمِنْ وَرُودِهَا فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ قَوْلُهُ :

٢٣ — دُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

= بِمَعْنَى عِنْدَ مُتَعَلِّقٍ بِقَوْلِهِ انْطَقَ الْآتِي ، وَلَدَى مُضَافٍ وَ «الْبَعْدُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «انْطَقَ»
فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ ، وَيَجُوزُ أَنْ
تَكُونَ الْأَلْفُ مَبْدَلَةً مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ لِلْوَقْفِ ، وَهَذَا أَوْلَى وَأَقْرَبُ .

(١) «بِالْكَافِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ انْطَقَ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ وَحَرْفًا ، حَالٌ مِنْ
«الْكَافِ» ، «دُونَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ ثَانٍ مِنْ «الْكَافِ» ، وَدُونَ مُضَافٌ
و «لَامٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَوْ» حَرْفٌ غُطِفَ دُمَّ مَعَهُ ، مَعِ : ظَرْفٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الظَّرْفِ
الْوَاقِعِ مُتَعَلِّقُهُ حَالًا وَهُوَ دُونَ ، وَمَعِ مُضَافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ الْغَائِبُ مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَاللَّامُ»
مَبْتَدَأٌ وَإِنْ ، حَرْفٌ شَرْطٌ قَدِمْتُ ، قَدَمَ : فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفَتْحِ الْمَقْدَرُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ
عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ الشَّرْطِ ، وَتَاءُ الْمُخَاطَبِ فَاعِلُهُ ، وَ «هَا» مَفْعُولٌ بِهِ لِقَدَمَ دُمَّ مَتَمَنِّعُهُ ، خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ،
وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ الْمَبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَاللَّامُ مُتَمَنِّعَةٌ إِنْ قَدِمْتَ هَا
فَاللَّامُ مُتَمَنِّعَةٌ ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا ، لِأَنَّهَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ .

٢٣ — الْبَيْتُ لَجَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةِ بْنِ الْخَطَّافِ ، مِنْ كَلِمَةٍ لَهُ يَهْجُو فِيهَا الْفَرَزْدَقَ ، وَقَبْلَهُ —
وَهُوَ الْمَطْلَعُ — قَوْلُهُ :

سَرَّتِ الْهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ

اللُّغَةُ : «دُمَ» فَعَلَ أَمْرٌ مِنَ الذَّمِّ ، وَيَجُوزُ لَكَ فِي الْمِيمِ تَحْرِيكُهَا بِأَحَدِ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ :
الْكَسْرِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي التَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ ؛ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ وَحَرَكِ
بِالْكَسْرِ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ ، وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ أَخْفَ الْحَرَكَاتِ ، =

وفيها لغتان : المدُّ ، وهي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ،
والقصرُ ، وهي لغة بني تميم .

وأشار بقوله : « وَلَدَى الْبَعْدِ انْطَقَا بِالْكَافِ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » إلى أن
المُشَارَ إليه له رُتبتان : القُربُ ، والبعدُ ؛ فجميعُ ما تقدم يُشارُ به إلى القريب ،

وهذه لغة بني أسد ، والضم ؛ لإتباع حركة الدال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة
والمنازل ، جمع منزل ، أو منزلة ، وهو محل النزول ، وكونه هنا جمع منزلة أولى ؛ لأنه
يقول فيما بعد « منزلة اللوى » — واللوى — بكسر اللام مقصوراً — موضع بعينه « العيش » ،
أراد به الحياة .

المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة ، وذم
أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناء وغبطة .

الإعراب : « ذم » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب . وهو مفتوح
الآخر للخفض أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المنازل » مفعول به لزم « بعد » ظرف متعلق
بمحذوف حال من المنازل . وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه ، ومنزلة مضاف ،
و « اللوى » مضاف إليه « والعيش » الواو عاطفة ، العيش : معطوف على المنازل
« بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من « أولئك »
مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف
بيان عليه .

الشاهد فيه : قوله « أولئك » حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهي « الأيام » ومثله فى
ذلك قول الله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مشغولاً) وقد ذكر
ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد « والعيش بعد أولئك الأقوام »
وهذه هى رواية النقائض بين جرير والفرزدق ، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ؛ لأن
الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى تلونها كافية أعظم الكفاية
للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء .

فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتى بالكاف وحدها ؛ فتقول : « ذاك » أو الكاف واللام نحو « ذاك » .

وهذه الكاف حرف خطاب ؛ فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه .
فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو « ها » على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها ؛ فتقول « هَذَا » ^(١) وعليه قوله :

٢٤ — رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي

وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ

(١) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو جمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يوقى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا يمتنع ، وما ورد منه قول العرجي ، وقيل : قائله كامل الثقي :

يَا مَأْمُتِلِحَ غَزَلَانَا شَدَنَّ لَنَا

مِنْ هَوْلِيَّا نَكُنَّ الصَّالِّ وَالسَّعِيرِ

الشاهد فيه هنا : قوله « هَوْلِيَّا نَكُن » فإنه تصغير « أولاء » الذي هو اسم إشارة إلى الجمع ، وقد اتصلت به « ها » التنبيه في أوله ، وكاف الخطاب في آخره .

٢٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها :

لِخَوْلَةٍ أَطْلَلْتُ بِرُقَّةٍ شَهْمِدِ تَلُوْحُ كِبَا فِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَدَّتِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتَلَدِي

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَسِيرَةُ كُلُّهَا وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعْبَدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بزنة جبل وأجبال ، والطلل :

ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كاللثاني « برقة » بضم فسكون — هي كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة ، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس ، =

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول « هَذَاكَ » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه ليس له شار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى ، وَبُعْدَى ،
كَاقَرَزْنَاهُ ؛ والجمهورُ على أن له ثلاث مراتب : قُرْبَى ، وَوُسْطَى ، وَبُعْدَى ؛
فَيَشَارُ إِلَى مَنْ فِي الْقُرْبَى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ : كَذَا ، وَذَى ، وَإِلَى مَنْ

== وألف فيها غير واحد من علماء اللغة ، ومنها برقة ثممد «تلوح، تظهر» الوشم ، أن
يغرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً والبعير المعبد،
الاجرب « بنى غبراء ، الغبراء هي الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد بنى الغبراء الفقراء
الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم ، أو الأضياف ، أو الأصوص « الطرف » بكسر الطاء
بزنة الكتاب — البيت من الجلد ، وأهل الطرف الممدد : الأغنياء .

المعنى : يريد أن جميع الناس — من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم — يعرفونه ،
ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء، وكأنه
يتألم من صنيع قومه معه .

الإعراب : « رأيت ، فعل وفاعل « بنى ، مفعول به ، وبنى مضاف ، و« غبراء ، مضاف
إليه ، ثم إذا كانت رأى بصربة لجملة « لا ينكروننى ، من الفعل وفاعله ومفعوله في محل
نصب حال من بنى غبراء ، وإذا كانت رأى علىية — وهو أولى — فالجملة في محل نصب
مفعول ثان لرأى « ولا ، الواو عاطفة ، ولا : زائدة لأنأ كيد الننى « أهل ، معطوف على
الواو الذى هو ضمير الجماعة في قوله « لا ينكروننى ، وأهل مضاف واسم الإشارة من « هذاك ،
مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الطرف ، بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان
عليه « الممدد ، نعت للطراف .

الشاهد فيه : قوله « هذاك ، حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يحجى باللام ،
ولم يقع لى — مع طویل البحث وكثرة الممارسة — نظير لهذا اليت بما اجتمعت فيه « ها ،
التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا هذه القواعد
قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا ، أو لعل قداماهم الذين شافوها العرب قد
سمعوا عن يوثق بعريته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج
إليه ، فلهذا جعلوه قاعدة ،

في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك ، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولاَمْ ،
نحو « ذَلِك » .

* * *

وَهِنَا أَوْ هُنَا أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً^(١)
فِي الْبُعْدِ ، أَوْ بِثَمَّ فَهُ ، أَوْ هُنَا أَوْ هِنَا لِكَ انْطَقَنَ ، أَوْ هِنَا^(٢)
يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِـ « هُنَا » وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ ؛ فَيَقَالُ « هِنَا » ؛
وَيُشَارُ إِلَى الْبَعِيدِ عَلَى رَأْيِ الْمَصْنَفِ بِـ « هُنَا » ، وَهِنَا لِكَ ، وَهِنَا « بفتح الهاء وكسرها
مع تشديد النون ، وبـ « ثَمَّ » و « هِنَتْ » ، وعلى مذهب غيره « هُنَا » للمتوسط ،
وما بعده للبعيد .

* * *

(١) « وَهِنَا ، الواو عاطفة ، هِنَا : جار ومجرور متعلق بقوله : « أَشْرُ ، الآتي ، «أَوْ»
حرف عطف «هِنَا» معطوف على هِنَا أَشْرُ ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت «إلى» حرف جر يتعلق بأشْرُ «دَانِي» مجرور بإلِى ، وعلامة جره كسرة مقدرة
على الياء للثقل ، ودَانِي مضاف و «المكان» مضاف إليه «وبه» الواو عاطفة ، به : جار
ومجرور متعلق بقوله صِلَاً الْآتَى «الكاف» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله صِلَاً الْآتَى
«صِلَاً» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والالف للاطلاق ، ويجوز
أن تكون هذه الالف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف .

(٢) « فِي الْبَعْدِ ، جار ومجرور متعلق بقوله «صِلَاً» في البيت السابق «أَوْ» حرف عطف
معناه هِنَا التَّخْيِيرِ «بِثَمَّ» جار ومجرور متعلق بقوله «فَهُ» الْآتَى «فَهُ» فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أَوْ» حرف عطف «هِنَا» معطوف على قوله «ثَمَّ» السابق
«أَوْ» حرف عطف «هِنَا لِكَ» جار ومجرور متعلق بقوله انْطَقَ الْآتَى «انطقن» انطق : فعل
أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت ، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب «أَوْ» حرف عطف «هِنَا»
معطوف على قوله «هِنَا لِكَ» .

المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي، الْأَنْثَى الَّتِي، وَالْيَا إِذَا مَا مُنْيًا لَا تُثْبِتُ^(١)
بَلْ مَا تَلِيهِ أُولُهُ الْعَلَامَةُ، وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةٌ^(٢)

(١) «موصول» مبتدأ أول. وموصول مضاف و «الاسماء» مضاف إليه «الذي» مبتدأ ثان. وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره: منه. والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «الانثى» مبتدأ «التي» خبره، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة — وهى جملة المبتدأ الثاني وخبره — بحرف عطف مقدر، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر، وكان أصل الكلام: موصول الاسماء أنثاء التي، ويجوز أن يكون قوله «الانثى» مبتدأ وخبره محذوف: والتقدير: كاتنة منه، فيكون على هذا قوله «التي» بدلا من الانثى «واليا» مفعول مقدم لقوله «لا تثبت» الآتى «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط «ما» زائدة «نثيا» ثنى: فعل ماض مبنى للجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهى جملة الشرط «لا» نافية «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى والوزن، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: ولا تثبت الياء، إذا تثبتا — أى الذى والى — فلا تثبتا،

(٢) «بل» حرف عطف معناه الانتقال «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: بل أول ما — إلخ، فهو مبنى على السكون في محل نصب «تليه» تلى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الياء، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبنى على الكسر في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله» أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير الذى للغائب مفعول أول «العلامة» مفعول ثان لأول «والنون» مبتدأ «إن» شرطية «تشدد» فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ الذى هو النون «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب، ولا: نافية للجنس «ملامه» اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب، وسكونه للوقف، وخبر «لا» محذوف، وتقديره: فلا ملامة عليك، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

وَالثُّنُونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنٍ شُدْدًا أَيْضًا ، وَتَعْوِيزٌ بِذَلِكَ قَصْدًا^(١)

ينقسم الموصول إلى اسمي ، وحرفي

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : « أن » المصدرية ، وتوصلُ بالفعل المنصرف : ماضياً ، مثل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » ومضارعاً ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » وأمرأ ، نحو : « أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ »^(٢) ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف — نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) — فهي مُحَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

ومنها : « أن » وتوصلُ باسمها وخبرها ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : (أَوْ لَمْ يَكُنْهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا) وأن المحففة كالْمُثَقَّلَةِ ، وتوصلُ باسمها وخبرها ، لكن أَسْمَهَا يَكُونُ مَحذُوفًا ، واسم المَثَقَلَةِ مذكوراً .

ومنها : « كَيْ » وتوصلُ بفعلٍ مضارعٍ فقط ، مثل « جِئْتُ لِكَيْ تُسَكِّرَ زَيْدًا » .

(١) « والنون » مبتدأ « من ذين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في « شُدْدًا » الآتي « وتين » معطوف على « ذين » « شُدْدًا » شدد : فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أَيْضًا » مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه « وتعويض » مبتدأ « بذلك » جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتي « قصداً » قصد : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض .

(٢) اختلف العلماء في « أن » ، الداخلة على فعل الأمر في نحو هذا المثال ، فقال قوم منهم سيويو : هي مصدرية مؤولة لما بعدها باسم يكون مجروراً بالباء المذكورة . لأن حرف الجر يتطلب الاسم ، فإن لم توجد الباء في اللفظ فهي مقدرة ، وقال قوم منهم الزمخشري : إن لم تذكر الباء فهي مفسرة نظيرها في قوله تعالى (وانطلق الملائكة منهم أن أمشوا) فإن تقدم عليها حرف الجر فهي مصدرية ، وقال قوم : هي زائدة ومعنى « بأن قم » بلفظ قم .

ومنها : « ما » وتكون مصدرية ظرفية ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا » [أى : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا] وغير ظرفية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا » وتوصل بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » وعجت مما تَضْرِبُ زَيْدًا » ومنه ^(١) : (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) وبالجملة الاسمية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ » ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وهو قليل ^(٢) ، وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا » وَيَقِلُّ وَصْلُهَا - أعنى المصدرية - بالفعل المضارع الذى ليس منفيًا بلم ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٢٥ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعٍ

(١) أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضياً أو مضارعاً .

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد « ما » هذه جملة اسمية مصدرية بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجماً ، ولا أكله ما أن حراء مكانه ؛ فقال جمهور البصريين : « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكله ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل « ما » المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية ، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال ، والحل على الأكثر أولى ، وذهب للكوفيون إلى أن « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضاً ، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ما كون حراء فى مكانه ثابت ، وما كون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل « ما » بالجملة الاسمية ؛ لأن ذلك أقل تقديراً .

٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للحطيثة - واسمه جروال - بهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسبته ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) - وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه - إلى أبى غربب النصرى .

اللغة : « أطوف » أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى « أطود » =

ومنها : «لَوْ» وتوصل بالماضي ، نحو : «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» والمضارع ،
نحو : «وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ» .

فقول المصنف « موصولُ الأسماء » احترازٌ من الموصول الحرفي — وهو

= بالدال المهملة مكان القاء — والمعنى واحد ، آوى ، مضارع آوى — من باب ضرب —
إلى منزله ، إذا رجع إليه وأقام به ، «قعيدته» ، قعيدة البيت : هي المرأة . وقيل لها ذلك لأنها
تطيل القعود فيه ، لكاع ، يريد أنها متناهية في الحبث ،
المعنى : أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل
القوت ، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه ، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الحبث متناهية
في الدناءة واللؤم .

الإعراب : «أطوف» ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و«ما»
مصدرية «أطوف» ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و«ما» مع
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله «أطوف» ، الأول «ثم» ، حرف
عطف ، آوى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، إلى بيت ، جار
ومجرور متعلق بقوله «آوى» ، «قعيدته» ، قعيدة : مبتدأ . وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه
«لكاع» ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله «بيت» ، وهذا إعراب
على حسب الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً ، ويكون قوله «لكاع»
منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على
هذا الوجه : قعيدته مقول لها : بالسكاع .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ، أولهما في قوله «ما أطوف» ، حيث أدخل
«ما» المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه
بهذا البيت هنا ، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة للنداء ،
وهو في قوله «لكاع» ، حيث بدل ظاهره على أنه استعمله خبراً للمبتدأ فجاء به في غير النداء
ضرورة ، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنة فعال — بفتح القاء والعين —
بما كان سبباً للأنات لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول :
يا لكاع ويادفار ، ولا يجوز أن تقول : هذه لكاع ، ولا أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن
تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله «لسكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل
«لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت .

« أَنْ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَمَا وَلَوْ » — وعلامته صحة وقوع المصدر مَوْفَعُهُ ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ » أَيْ قِيَامَكَ ، وَ « عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ ، وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ ، وَيُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ » وقد سبق ذكره .

وأما الموصول الاسمي فـ « الذي » للمفرد المذكور ^(١) ، و « التي » للمفردة المؤنثة .

فإن ثَنِيَّتَ اسْقَطَتِ الياء وأُتِيتْ مكانها : بالألف في حالة الرفع ، نحو : « اللَّذَانِ ، وَالتَّانِ » وبالياء في حالتي الجر والنصب ؛ فتقول : « الَّذِينَ ، وَالتَّيْنِ » .

وإن شئت شَدَدْتَ النون — عوضاً عن الياء المحذوفة — فقلت : « اللَّذَانِ وَالتَّانِ » وقد قرئ : (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : « الَّذِينَ ، وَالتَّيْنِ » وقد قرئ : (رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ) — بتشديد النون —

وهذا التشديد يجوز أيضاً في ثنية « ذَا ، وَتَا » اسمي الإشارة ؛ فتقول : « ذَانِ ، وَتَانِ » وكذلك مع الياء ؛ فتقول : « ذَيْنَ وَتَيْنَ » وهو مذهب الكوفيين — والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في « الذي ، والتي » .

جَمْعُ الَّذِي الْأُولَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا ^(٢)

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة ، كما تقول : زيد الذي يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول : الفريق الذي أكون فيه فريق مخاص نافع ، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلاً كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذي سافرت فيه كان يوماً ممطراً .

(٢) « جمع ، مبتدأ ، وجمع مضاف ودالذي ، مضاف إليه « الأولى ، خبر المبتدأ « الذين ، معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف « مطلقاً ، حال من الذين « وبعضهم ، الواو عاطفة ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه « بالواو ، جار ومجرور =

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعًا^(١)
يُقَالُ فِي جَمْعِ الْمَذَكِرِ «الْأُلَى» مطلقاً : عاقلاً كان ، أو غيره ، نحو : « جاءني
الْأُلَى فَعَلُوا » وقد يستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران في قوله :
٢٦ - وَتُبْلَى الْأُلَى يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأُلَى
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدَا الْقُبْلِ

= متعلق بقوله نطق الآتي ، رفعاً ، يجوز أن يكون حالا ، وأن يكون منصوباً بنزع
الخافض ، وأن يكون مفعولاً لأجله ، نطقاً ، نطق : فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود على « بعضهم » ، والآلف للاطلاق ، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر
المبتدأ الذي هو بعضهم .

(١) « باللات ، جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتي ، واللام ، معطوف على اللات ، التي ،
مبتدأ ، قد ، حرف تحقيق « جمعا ، جمع : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ « واللام ، الواو حرف عطف ، اللام : مبتدأ « كالذين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
حال صاحبه الضمير المستتر في « وقع ، الآتي « نزراً ، حال ثانية من الضمير المستتر في « وقع
« وقعا ، وقع : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « اللام ،
والآلف للاطلاق ، والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللام .
٢٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خويلد بن خالد - الهذلي ، وقبلة :

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا

قَدِيمًا ، فَتُبْلِينَا الْمُنُونُ ، وَمَا نُبْلَى

اللغة : « خطوب ، جمع خطب ، وهو الأمر العظيم « تملت شبابنا ، استمتعت بهم « تبلىنا
تفنىنا « المنون ، المنية والموت « يستلثمون ، يلبسون اللأمة ، وهي الدرع ، و « يوم الروع ،
يوم الخوف والفرع ، وأراد به يوم الحرب « الحدأ ، جمع حدأة ، وهو طائر معروف ،
وزنه غبة وغنب ، وأراد بها الخيل على التشبيه « القبل ، جمع قبلاء ، وهي التي في عينها القبل
- بفتح القاف والباء جميعاً - وهو الحور .

المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً ، فتبلىنا المنون وما تبلىها =

== وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحداء في سرعتها وخفتها .

الإعراب : « وتبلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت « الآلى » مفعول به لتبلى « يستلمون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول . « على » حرف جر « الآلى » اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه « الآلى » الواقع مفعولاً به لتبلى « تراهن » ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، ويوم مضاف و « الروح » مضاف إليه « كالحداء » جار ومجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثاني والقبل ، صفة للحداء ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « الأولى يستلمون » ، وقوله « الآلى تراهن » ، حيث استعمل لفظ الأولى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن إلخ الخيل كما بينا في لغة البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في « يستلمون » ، وهو الواو ، وضمير جماعة الإناث في « تراهن » ، وهو « هن » .

ومن استعمال « الآلى » في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بني عامر :

مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ
وقول الآخر :

فَأَمَّا الْأُلَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فِتَاةٍ تَنَزُّكُ الْحِجْلَ أَفْصَمًا
وهذا البيت يقع في بعض نسخ الشرح ، ولا يقع في أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه ، ومن استعماله في جمع الذكور العقلاء قول الشاعر :

فَإِنَّ الْأُلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَنَاسَوْا فَسَنُوا لِلْكَرَامِ التَّنَاسِيَا
ومن استعماله في الذكور غير العقلاء — وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات — قول الآخر :

تَهَيَّجَنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الْأُلَى مَرَزَنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

فقال : « يَسْتَلْتُمُون » ثم قال : « تَراهنَّ » .

ويقال للمذكر العاقل في الجمع « الَّذِينَ » مطلقاً - أى : رفماً ، ونصباً ، وجراً -
فتقول : « جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا ، ورَأَيْتُ الَّذِينَ أَكْرَمُوهُ ، ومررت بالذين
أَكْرَمُوهُ » .

وبعضُ العرب يقولُ : « الدُّونَ » في الرفع ، و « الَّذِينَ » في النصب والجر ؛
وهم بنو هذيل ، ومنه قوله :

٢٧ — نَحْنُ الدُّونُ صَبَحُوا الصَّبَاحَ يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحًا

٢٧ — اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً ، فنسبه أبو زيد (النوادر
٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعمى ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى
ليلي الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى رثبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه ، وبعد
الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَحَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحٍ مُرَاحَا
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دِمًا مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا
* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحَا *

اللغة : نحن الذون ، هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة
أبو زيد في نوادره نحن الذين ، على الوجه المشهور في لغة عامة العرب ، وقوله « صبحوا »
معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله
تعالى : (فأخذتهم الصبيحة مصبحين) « النخيل » - بضم النون وفتح الخاء - اسم مكان بعينه
« غارة » ، اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » ، هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » ، إذا دام ،
وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً « مفاحا » ، بضم الميم - مرافقا حتى يسيل « صراحا » ، يريد
أن نسبهم إليهم صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة ، وهو بزنة غراب ، وجعله العيني - وتبعه
البغدادى - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام .

الإعراب : نحن ، ضمير منفصل مبتدأ ، الذون ، اسم موصول خبر المبتدأ
« صبحوا » ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « الصباحا » ، يوم ، ظرفان =

وَيُقَالُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ : « اللَّاتِ ، وَاللَّاءِ » بِحَذْفِ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « جَاءَنِي اللَّاتِ فَعَلَنَ ، وَاللَّاءُ فَعَلَنَ » وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « اللَّاتِي ، وَاللَّائِي » .

وقد وَرَدَ « اللَّاء » بِمَعْنَى الَّذِينَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٨ — فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

[كَمَا قَدْ تَجَمَّعَ « الْأُولَى » بِمَعْنَى « اللَّاء » كَقَوْلِهِ :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحَجْلَ أَقْصَمًا]

== يتعلّقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف و«النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق — أى مغيرين — وقوله «ملاحا» نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله «الذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجيء «الذون» في حالة الرفع وبجيء «الذين» في حالتي النصب والجر ؛ فزعم أن هذه السكامة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمنزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبني على الواو إن كان بالواو وعلى الياء إن كان بالياء .

٢٨ — البيت لرجل من بني سليم ، ولم يعينه أحد من اطلعنا على كلامهم من العلماء .

اللغة : «أمن» أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه «مهدوا» بفتح الهاء مخففة من قولك : مهدت الفراش مهدآ ، إذا بسطته ووطأته وهبأته ، ومن هنا سمي الفراش مهدا لوثارته ، وقال الله تعالى : (فَلَا تَنْفُسُهُمْ يَمْهَدُونَ) أى : يوطئون ، ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر — بفتح الجاء أو كسرهما أو ضمها — وهو حوض الإنسان ، ويقال : نشأ فلان في حجر فلان — بكسر الحاء أو فتحها — يريدون في حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا — وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم كالهد — بأ كبير نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : «ما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة ، وأمن : خبر ما «منه» علينا ، كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن ، وقوله «اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق =

وَمَنْ، وَمَا، وَالْ — تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٌ^(١)
وَكَالْتِي — أَيْضًا — لَدَيْهِمْ ذَاتُ ، وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أُنَى ذَوَاتُ^(٢)

= «مهدوا، مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله والحجوراء مفعول به لمهد، والالاف للاطلاق، وجملة الفعل الماضي — الذي هو مهد — وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «اللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور ؛ فجاء به وصفاً لآباء .
وقد استعملوا «اللاء» اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة ، وأطلقوه على جمع الذكور كما في قول خلف بن حازم :

إِلَى النَّفَرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ صَفَاحُ يَوْمِ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :

أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَاَهَا

(١) «ومن» مبتدأ «وما، وأل» معطوفان على من «تساوى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الالفاظ الثلاثة من وما وأل ، والجملة من تساوى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوى» وقوله «ذكر» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولاً به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها : حرف تنبيه، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير في قوله «شهر» الآتي ، ذو، مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» الآتي ، وعند مضاف و «طيء» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ذو» والجملة من شهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذو .

(٢) «كالتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضاً» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لدى : ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفية المسكانية ناصبه قوله «أنى» الآتى ، وموضع مضاف و «اللاتى» مضاف إليه «أنى ذوات» فعل ماض وفاعله .

أشار بقوله : « تُسَاوِي مَا ذَكَرَ » إِلَى أَنَّ « مَنْ » ، وَمَا « وَالْأَلْفَ وَاللَّامَ » ،
تَكُونُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ : لِلذِّكْرِ ، وَالْمَوْثُ — [الْمَفْرَدُ] وَالْمَثْنِ ، وَالْجُمُوعِ — فَتَقُولُ :
جَاءَنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ ؛
وَأَعْجَبَنِي مَا رُكِبَ ، وَمَا رُكِبَتْ ، وَمَا رُكِبَا ، وَمَا رُكِبَتَا ، وَمَا رُكِبُوا ،
وَمَا رُكِبْنَ ؛ وَجَاءَنِي الْقَائِمُ ، وَالْقَائِمَةُ ، وَالْقَائِمَانِ ، وَالْقَائِمَتَانِ ، وَالْقَائِمُونَ ،
وَالْقَائِمَاتُ .

وَأَكْثَرُ مَا تَسْتَعْمَلُ « مَا » فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي الْعَاقِلِ ^(١) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً) وَقَوْلُهُمْ : « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا
لَنَا » وَ « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » .

و « مَنْ » بِالْعَكْسِ ؛ فَأَكْثَرُ مَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْعَاقِلِ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ ^(٢) ،

(١) تَسْتَعْمَلُ « مَا » فِي الْعَاقِلِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ الْأَوَّلُ : أَنْ يَخْتَلِطَ الْعَاقِلُ مَعَ غَيْرِ الْعَاقِلِ
نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَسْبِغُ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) فَإِنْ مَا يَتَنَاوَلُ مَا فِيهِمَا مِنْ إِنْسٍ
وَمَلِكٍ وَجَنٍّ وَحَيَوَانٍ وَجَمَادٍ . بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِغُ بِحَمْدِهِ) وَالْمَوْضِعُ
الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ مَبْهُمًا عَلَى الْمُتَكَلِّمِ ، كَقَوْلِكَ — وَقَدْ رَأَيْتُ شَجَرًا مِنْ بَعِيدٍ — : انْظُرْ
مَا ظَهَرَ لِي ، وَلَيْسَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي
مَحْرُورًا) لِأَنَّ إِبْهَامَ ذِكْرِهِ وَأَنَوَثَتِهِ لَا يَخْرِجُهُ عَنِ الْعَقْلِ ، بَلِ اسْتِعْمَالُ « مَا » هُنَا فِي مَا لَا يَعْقِلُ
لِأَنَّ الْحُلَّ مُلْحَقٌ بِالْجَمَادِ ، وَالْمَوْضِعُ الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ صِفَاتٍ مِنْ يَعْقِلُ ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ) وَهَذَا الْمَوْضِعُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِالْمَثَالِ الْأَوَّلِ مِنْ
غَيْرِ بَيَانٍ ،

(٢) تَسْتَعْمَلُ « مَنْ » فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ الْأَوَّلُ : أَنْ يَقْتَرِنَ غَيْرُ الْعَاقِلِ مَعَ
مَنْ يَعْقِلُ فِي عُمُومِ فَصْلِ بَيْنِ الْجَارَةِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَهُمْ مِنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ
مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) وَمَنْ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِيمَا لَا يَعْقِلُ بِجَازٍ مَرْسَلٍ
عِلَاقَتُهُ الْمَجَاوِرَةُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي : أَنْ يُشَبَّهَ غَيْرُ الْعَاقِلِ بِالْعَاقِلِ فَيُسْتَعَارُ لَهُ
لَفْظُهُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

* أَسْرَبَ الْقَطَاطِلُ مِنْ يَبْعِرُ جَنَاحَهُ *

وهو الذي استشهد به المؤلف فيما يلي ، وسنذكر معه نظائره ، واستعمال من فيما =

كقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) ومنه قول الشاعر :

٢٩ - بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِهِ قَقْلْتُ وَمِنْنِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبِ الْقَطَا، هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ ؟

= لا يعقل حينئذ استعارة ؛ لأن العلاقة المشابهة ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : (والله يسجد من في السموات ومن في الأرض) واستعمال من فيما لا يعقل — في هذا الموضع — من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ انكسنة ، وهذه النكسة تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

٢٩ — هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشاعر تمثيلاً لاستشهاداً ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً ؛ يمثل بشعر المتنبي والبحرّى وأبى تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو من يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاعر ثابتاً في كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : «السرب» جماعة الطباء والقطا ونحوهما ، و«القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو — أى أحببت .

الإعراب : «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت ، و«سرب» مضاف و«القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت ، مبنى على السكون في محل نصب «مررت» فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن في «بي» جار ومجرور متعلق بمر «ققلت» فعل وفاعل «ومثلي» الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتي «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و«القطا» مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : =

وأما الألف واللام فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو : « جَاءَنِي الْقَائِمُ ، وَالْمَرْكُوبُ » وَأَخْتَلَفَ فِيهَا ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ، وقيل : إنها حرف موصول ، وقيل : إنها حرف تعريف ، وليست من الموصولية في شيء .

وأما مَنْ وما غير المصدرية فإتّمان اتفاقاً ، وأما « ما » المصدرية فالصحيح أنها حرف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغة طيء استعمال « ذو » موصولة ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشهر لفاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد : للذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجوعاً^(٢) ؛

= هل الذي يعبر جناحه موجود «جناحه» ، جناح : مفعول به ليعبر ، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه ، لعل ، لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها إلى ، حرف جر « من » ، اسم موصول مبنى على السكون في محل جر يالي ، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتي قد ، حرف تحقيق « هويت » ، فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : إلى الذي قد هويته «أطير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أطير وفاعله في محل رفع خبر «لعل» .

الشاهد فيه : قوله «أسرب القطا» وقوله « من يعبر جناحه » ، والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، أو الذي يجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بنداؤه استساع أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل بحسب وضعه إلا في العقلاء ، وقد تبادى في معاملته معاملة ذوى العقل ، فاستفهم منه طالباً أن يعبره جناحه ، والاستفهام وطلب الإشارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء .

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمُّ مَنْ كَانَ فِي الضُّرِّ الْخَالِي
(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه « ذو » الموصولة عاقلاً أو غير عاقل ؛ =

فتقول : « جاءني ذُو قَامَ ، وَذُو قَامَتْ ، وَذُو قَامَا ، وَذُو قَامَتَا ، وَذُو قَامُوا ، وَذُو قُمَنْ » ،
ومتهم من يقول في المفرد المؤنث : « جاءني ذَاتُ قَامَتْ » ، وفي جمع المؤنث :
« جاءني ذَوَاتُ قُمَنْ » وهو المُشَارُ إليه بقوله : « وكالتي أيضاً — البيت » ومنهم
من يُثَنِّيها ويجمعها فيقول : « ذَوَا ، وَذَوُو » في الرفع و « ذَوَى ، وَذَوَى » في النصب
والجر ، و « ذَوَاتَا » في الرفع ، و « ذَوَاتَى » في الجر والنصب ، و « ذَوَاتُ »
في الجمع ، وهي مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها
كإعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر في « ذُو » هذه — أعنى الموصولة — أن تكون مبنية ، ومنهم من
يُعرِّبها : بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ فيقول : « جاءني ذُو قَامَ ،
ورأيت ذَا قَامَ ، ومررت بِذِي قَامَ » فتكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، وقد
روى قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ
فَجَسَّيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤] (١)

= فمن استعمالها في المفرد المذكور العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به .
وقول قوال الطائي :

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا : هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَائِضُ
يريد فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً ،

ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير قول العاقل قول سنان بن الفحل الطائي :
فَإِنَّ الْمَاءَ مَا أَيْ وَجَدْتِي وَبَرَى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ
يريد : وبَرَى التي حفرتها والتي طويتها ؛ لأن البر مؤنثة بدون علامة تأنيث .
ومن استعمالها في المفرد المذكور غير العاقل قول قوال الطائي أيضاً :

أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبَا سَتَلْقَاكَ بَيْضُ لِلنَّفُوسِ قَوَايِضُ
(١) ق. مضى شرح هذا البيت في باب « المعرب والمبني » (ش رقم ٤) شرحاً =

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء .

وأما « ذَاتُ » فالفصح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصباً وجراً ، مثل « ذَوَاتُ » ، ومنهم من يُعَرِّبُهَا إِعْرَابَ مُسَلَّمَاتٍ : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالكسرة^(١) .

ومِثْلُ مَا « ذَا » بَمَدٍّ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ ، إِذَا لَمْ تُنْغَ فِي الْكَلَامِ^(٢)

= وافياً لاحتجاج معه إلى إعادة شيء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمة تخریج كل واحدة منهما ، ووجه الاستدلال بهما .

(١) قال ابن منظور : قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابياً يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بها ، فيجعلون مكان الذي ذو ، ومكان التي ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون في الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفي التثنية : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء .

• ويثري ذو حفرت وذو طويت • ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالوا ، وهؤلاء ذوا قالوا . وهذه ذات قالت ، وأنشد :

جَمَعَتْهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

أه كلام ابن منظور ، وهو في الأصل كلام الفراء .

(٢) « ومثل ، خبر مقدم ، ومثل مضاف و « ما » مضاف إليه « ذا » مبتدأ مؤخر « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام » مضاف إليه « أو » حرف عطف « من » معطوف على ما « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تلغ » فعل مضارع مبني للجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذا ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك ؛ وقوله « في الكلام » جار ومجرور متعلق بقوله تلغ .

يعنى أن « ذا » اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً ،
وتكون مثل « ما » فى أنها تستعمل بلفظٍ [وَاحِدٍ] : للمذكر ، والمؤنث — مفرداً
كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فنقول : « مَنْ ذَا عِنْدَكَ » و « مَاذَا عِنْدَكَ » سواء
كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشرط استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ « مَا » أو « مَنْ »
الاستفهاميتين ، نحو « مَنْ ذَا جَاءكَ ، وَمَاذَا فَعَلْتَ » فمن : اسمُ استفهامٍ ، وهو مبتدأ ،
و « ذا » موصولةٌ بمعنى الذى ، وهو خبرٌ مَنْ ، و « جَاءكَ » صلة الموصول ، والتقدير
« من الذى جاءك » ؟ وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصولٌ [بمعنى الذى] ،
وهو خبر ما ، و « فَعَلْتَ » صلته ، والعائد محذوف ، وتقديره « ماذا فعلته » ؟ أى :
ما الذى فعلته .

واحتز بقوله : « إِذَا لَمْ تُلْغَ فى الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا » أو « مَنْ »
مع « ذا » كلمةً واحدةً للاستفهام ، نحو : « مَاذَا عِنْدَكَ ؟ » أى : أى شئ عندك ؟
وكذلك « مَنْ ذَا عِنْدَكَ ؟ » فإذا : مبتدأ ، و « عندك » خبره [وكذلك : « مَنْ ذَا »
مبتدأ ، و « عندك » خبره] فإذا فى هذين الموضعين مُلغاة ؛ لأنها جزء كلمة ؛ لأن
المجموع استفهام . (١)

وَكَلَّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهُ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِنٍ مُشْتَمِلَةٍ (٢)

(١) إذا جعلت « ماذا ، و « من ذا » كلمتين فهما مبتدأ وخبر ، والجملة التى بعدهما لا محل
لها صلة ، وإذا جعلتهما كلمة واحدة — بأن تجعل ذا زائدة أو تجعلها مركبة مع ما أو مع
من — فإذا قلت « ماذا فعلت » ، فإذا : اسم استفهام مفعول مقدم ، وإذا قلت « ماذا عندك »
فإذا : اسم استفهام مبتدأ ، وعندك ظرف متعلق بمحذوف خبر .

(٢) « وكلها » الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه
ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها ، خلافاً لتعميم الشارح ؛ لأن الناظم نعت الصلة بكونها
مشتمة على عائد ، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى ؛ ولأن الناظم لم يتعرض للموصول
الحرفى هنا أصلاً ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله « موصول »

الموصلاتُ كُلُّهَا — حرفيةٌ كانت ، أو أسميةً — يلزم أن يقع بعدها صلةٌ تبين معناها .

ويشترط في صلة الموصول ألا تسمى أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفرداً مفرداً ، وإن كان مذكراً فذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو : « جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ » وكذلك المثنى والمجموع ، نحو : « جَاءَنِي اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَالَّذِينَ ضَرَبْتَهُمْ » وكذلك المؤنث ، تقول : « جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتَهَا ، وَالَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَاللَّاتِي ضَرَبْتُهُنَّ » .

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما ، وذلك نحو : « مَنْ ، وَمَا » إذا قصدتَ بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فنقول : « أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ » على حسب ما يُفنى بهما .

* * *

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَتْهُ كِفْلٌ^(١)

= الاسماء ، ؟ وه يلزم ، فعل مضارع «بعد» بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشملة» الآتي «لائق» نعت لضمير «مشملة» نعت لصلة .

(١) «وجملة» خبر مقدم «أو شبهها» أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله «جملة» مبتدأ ، وقوله «الذي» خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً ، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله «به» وليس هذا الإعراب بحيد «كن» السكاف جارة لمحذوف تقديره : =

صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ، ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور ، وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسيأتي حكمها .

ويُشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون خبرية ^(١) ، الثاني : كونها خالية من معنى التعجب ^(٢) ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلام

= كقولك ، ومن : اسم موصول مبتدأ ، عندى ، عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه ، الذى ، خبر المبتدأ ، ابنه ، ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه ، كفل ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ابن » ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذى .

(١) ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على ذلك بالسماع ، فن ذلك قول الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ السَّيِّ لَعْلِيَّ — وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا — أَزُورُهَا
وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينة :

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكَ عَاشِقُ
وزعم الكسائى أن جملة « لعلى أزورها » من لعل واسمها وخبرها صلة التى ، كما زعم أن « ما » فى قول جميل « وماذا » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، وجملة « عسى واسمها وخبرها صلة » .

والجواب أن صلة التى فى البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قبل التى أقول فيها لعلى إلخ ، أو الصلة هى جملة « أزورها » ، وخبر لعل محذوف ، وماذا كلها فى البيت الثانى اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً .

(٢) اختلف العلماء فى جملة التعجب : أخبرية هى أم إنشائية ؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية ، وهؤلاء جميعاً قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى أنها خبرية ، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لا يجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب =

قبلها ، واحترز بـ «الخبرية» من غيرها ، وهى الطلّبية والإنشائية ؛ فلا يجوز :
 «جاءني الذي أضربه» خلافاً للكسائي ، ولا : «جاءني الذي ليته قائم» خلافاً
 لهشام ، واحترز بـ «خالية من معنى التعجب» من جملة التعجب ؛ فلا يجوز : «جاءني
 الذي ما أحسنه» وإن قلنا إنها خبرية ، واحترز «بغير مفتوحة إلى كلام قبلها» من
 نحو : «جاءني الذي لكنته قائم» فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى ، نحو :
 «ما قد زيد لكنته قائم» .

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامّين ، والمعنى بالتام : أن يكون
 في الوصل به قائدة ، نحو : «جاء الذي عندك ، والذي في الدار» والعاملُ فيها
 فعلٌ محذوف وجوباً ، والتقدير : «جاء الذي استقرّ عندك» أو «الذي استقرّ
 في الدار» فإن لم يكونا تامّين لم يجز الوصلُ بهما ؛ فلا قول : «جاء الذي بك»
 ولا «جاء الذي اليوم» .



وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ^(١)

= منه ؛ فإن ظهر السبب بطل التعجب ، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول
 وبيانها ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان ؛ هو غير ظاهر في نفسه ؛ فلما تنافيا لم يصح ربط
 أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : «فلا يجوز جاءني الذي ما أحسنه
 وإن قلنا إنها خبرية ، فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا
 إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية ؛ فلا تلتفت لما قاله الكتّابون في هذا المقام بما يخالف
 هذا التحقيق .

(١) «وصفة ، الواو للاستئناف ، صفة : خبر مقدم ، صريحة ، نعمت لصفة
 «صلة ، مبتدأ مؤخر ، وصلة مضاف ودال ، مضاف إليه ، وكونها ، كون : مبتدأ ، وهو
 من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم
 وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و «معرب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من
 حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، ودال الأفعال ، مضاف إليه ، قل ، فعل ماض ، وقاعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الألف واللام لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف في بعض كتبه : وأعنى بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو : « الضارب » واسم المفعول نحو : « المضروب » والصفة المشبهة نحو : « الحَسَنُ الوَجْهَ » فخرج نحو : « الْقَرَشِيُّ ، وَالْأَفْضَلُ » ^(١) وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلاف ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ؛ فمرة قال : إنها موصولة ، ومرة منع ذلك ^(٢) .

وقد شذَّ وَصَلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها بمعرب الأفعال قل » ومنه قوله :

(١) أما خروج نحو « القرشي » ، فلأنه ليس وصفاً ، وإنما هو مؤول بالوصف فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصححوا وقوعه نعتاً ، وأما خروج نحو « الأفضل » ، فلعدم مشابهته للفعل ، وسنوضحه ، وخرج أيضاً ماسمى به من الصفات كالصاحب والابطح والاجرع .

(٢) للعلماء خلاف طويل في جواز وصل أل بالصفة المشبهة ؛ فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لآل ؛ فالداخل على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة . والسر في ذلك أن الأصل في الصلوات للأفعال ، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشبهة لا تدل عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لآل أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث ، ولودل أحدهما على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لآل ، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة ، وذلك كماؤمن والفاسق والكافر والمناق ، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لآل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل — وإن خالفته في المعنى — أفلمست ترى أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعاً ؟ وأجمعوا على أن أفعال التفضيل لا يكون صلة لآل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلأنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعال التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكحل .

٣٠ — ما أنتَ بِالْحَكَمِ التَّضَى حُكُومَتُهُ
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

٣٠ — هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بني عذرة ، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والاختل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ، فاعتم العذري أن قال :

فَحَيَّا إِلَهُ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أُخْطَلُ
وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتَعَسُ بِهِ وَدَقَّ حَيَاشِيمُهُ الْجَنْدَلُ

و «أبو حزر» : كنية جرير ، و «أرغم أنفك» : يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلصق أنفه بالرغام — وهو التراب — و «الجد» الحظ والبخت ، وفي قوله «وجد الفرزدق أتعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنباري ، وسنذكر في ذلك بحثاً في باب المبتدأ والخبر ، فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذي قبله قوله :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة : «الخنَى» — بزنة الفتى — هو الفحش ، و «الخطل» — بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة — هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه «الحكم» — بالتحريك — الذي يحكمه الخصمان كي يقضى بينهما ، ويفعل في خصوصتهما «الأصيل» ذر الخشب ، و «الجدل» شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أفضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف نرضاك حكماً ؟ .

الإعراب : «وما» نافية ، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة الحكم : خبر ما النافية «والتضى» أل : موصول اسمي نعت للحكم ، مبني على السكون في محل جر «تضى» فعل مضارع مبني للجهول «حكومته» حكومة : نائب فاعل لتضى ، و «حكومة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر ، وزعم المصنف — في غير هذا الكتاب — أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ؛ فمن الأول قوله :

٣١ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

= مثل السابق « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وذى مضاف و « رأى » مضاف إليه ، « والجدل » معطوف على رأى .

الشاهد فيه : قوله « الترضى حكمته » حيث أتى بصلة « أل » جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ أَخْنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَاقِمَاتِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصُّعِ

٣١ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » اهـ ، وروى البغدادى بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضاً إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمْ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قَصَى

اللغة : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدتان ، وبنو قصي هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم

الإعراب : « من القوم الرسول الله » : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والالف واللام في كلمة « الرسول » موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبنى على السكون في محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى « دانت ، دان : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « رقاب ، فاعل دان ، ورقاب مضاف و « دني ، مضاف إليه ، و « بني مضاف و « معد ، مضاف إليه .

== الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل أل بالجملة الاسمية ، وهى جملة المبتدأ والخبر ، وذلك شاذ .

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن « أل » إنما هى هنا بمعنى كلمة . وأصلها « الذين » لحذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بمعجب فى العربية ، وهذا ليدبر ربيعه العامرى يقول :

* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِيعِ فَأَبَانَ *

أراد « المنازل » لحذف حرفين لغير ترخيم . وهذا رثبة بقول :

* أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمَى *

أراد « الحمام » لحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألف ياء ، وقد قال الشاعر ، وهو أقرب شئ إلى ما نحن بصدده :

وَإِنَّ الَّذِي حَآنَتْ بِقَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
أراد « وإن الذين » بدليل ضمير جماعة الذكور فى قوله « دماؤهم » وقوله فيما بعد « هم القوم » وعليه خرجوا قول الله تعالى : (وخضتم كالذى خاضوا) أى كالذين خاضوا — وفى الآية تخريجان آخران ، أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم كخوضهم ، وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفة لموصوف محذوف ، والعائد إليه من الصلة محذوف أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه — قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمة كلها ، فلم يبق منها إلا حرفاً واحداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَادَوْهُمْ : أَنْ أَجْلِبُوا ، أَلَانَا ، قَالُوا جَمِيعًا كُتْلُهُمْ : أَلَا فَا

فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول « ألا تركبون » لحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف ، وأصله « ألا فاركبوا » . وبمعنى العلماء يحمل الحروف التى تفتح بها بعض سور القرآن — نحو ألم ، حم ، ص — من هذا القبيل ؛ فيقولون : ألم أصله : أنا الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى فى باب الترقيم .

قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس إلا قياماً من ورطة للورقة فى ورطة أخرى أشد =

ومن الثانى قوله :

٣٢ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ
فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ

* * *

= منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاء . ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التى ذكروها من الضرورات التى لا يسوغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التى تلونها أولاً على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن « الذى » موصول حرفى .

٣٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التى لم ينسبها إلى قائل معين .
اللغة : « المعه » يريد الذى معه « حر » حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق « سعة » بفتح السين ، وقد تسكر — اتساع ورفاهية ورغد .
المعنى : من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : (لئن شكرتم لازيدنكم) .

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ « شاكراً » خبر لا يزال ، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « على » حرف جر « المعه » هو عبارة عن « أل » الموصولة بمعنى الذى ، وهى مجرورة المحل بعلى ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ، ومع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لال ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فهو حر » الفاء زائدة ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ ، و « حر » خبره ، والجملة منهما فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « من » فى أول البيت ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بقوله « حر » الواقع خبراً لهو « ذات » صفة لعيشة ، وذات مضاف و « سعة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولكنه سكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « المعه » ، حيث جاء بصلة « أل » ظرفاً ، وهو شاذ على خلاف القياس .

= ومثل هذا البيت — فى وصل أل بالظرف شذوذاً — قول الآخر :

أَيُّ كَا ، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرُ انْحَذَفْ^(١)

يعنى أن «أيا» مثل «ما» فى أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث — مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — نحوه «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» .

ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال : أحدها : أن تضاف ويُذكر صدرُ صلتهَا ، نحو : «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» الثانى : أن لا تضاف ولا يذكر صدرُ صلتهَا ، نحو : «يُعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٍ» الثالث : أن لا تضاف وبذكر صدرُ صلتهَا ، نحو : «يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ» وفى هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث ، نحو : «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ ، ورأيت أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ ، ومررت بأَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» وكذلك : «أَيُّ قَائِمٍ ، وأَيَّا قَائِمٍ ، وأَيَّ قَائِمٍ» وكذا ، «أَيُّ هُوَ قَائِمٌ ، وأيا هُوَ قَائِمٌ ، وأىَّ هُوَ قَائِمٌ»

= وَغَيْرِنِي مَا غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَعَمْرًا وَحُجْرًا بِالمُشَقَّرِ أَلَمَّا

يريد : الذين معه ، فاستعمل آل موصولة بمعنى الذين ، وهو أمر لا شىء فيه ، وأنى بصلتهَا ظرفاً ، وهو شاذ ، فإن آل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء ؛ وقال الكسائى فى هذا البيت : إن الشاعر يريد دمعاً ، فزاد آل

(١) «أى» مبتدأ «كا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفة ، أعرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأكيد ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على «أى» ، «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم «تضف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على «أى» ، «وصدر» الواو واو الحال ، صدر : مبتدأ ، وصدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه ضمير ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تضف العائد على «أى» انحدف ، فمل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير : أى مثل ما — فى كونها موصولاً صالحاً لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً — وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها فى حال كون صدر وصلها ضميراً محذوفاً .

الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصلة ، نحو : « يعجبني أيهم قائم » ففي هذه الحالة تُبنى على الضم ؛ فتقول : « يعجبني أيهم قائم » ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم » وعليه قوله تعالى : (ثُمَّ كَذَّبَ عَنْ مِّنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) وقول الشاعر :

٣٣ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ
فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

٣٣ — هذا البيت ينسب لغسان بن ولة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتاب الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان — وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب — أنه أنشد ، وذكر البيت .

الإعراب : « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « ما ، زائدة « لقيت ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا ، لإيها ، وهي جملة الشرط « بنى ، مفعول به للنى ، وبنى مضاف و « مالك ، مضاف إليه « فسلم ، الفاء داخلة في جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على ، حرف جر « أيهم ، يروى بضم « أى ، وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه « أفضل ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير ، هو أفضل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو أى .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى بأى مبنياً على الضم - على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة - لكونه مضافا ، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذى قدرناه فى إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيدييه وجماعة من البصريين فى هذه الكلمة : يذهبون إلى أنها تأتى موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظا ، والثانى : أن يكون صدر صلتها محذوفا ، فإذا لم تكن مضافة أصلا ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها ؛ فإنها تكون معربة ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيدييه - إلى أن أيا لا تجى ، موصولة ، بل هى لامثريية =

وهذا مستفاد من قوله : « وأُعْرِبْتَ ما لم تُضَفْ — إلى آخر البيت » أى : وأُعْرِبْتَ أى إذا لم تُضَفْ فى حالة حذف صَدْرِ الصلة ؛ فدَخَلَ فى هذه الأحوال الثلاثة السابقة ، وهى ما إذا أُضِيفَتْ وَذُكِرَ صَدْرُ الصلة ، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة ، أو لم تُضَفْ وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالة الرابعة ، وهى : ما إذا أُضِيفَتْ وحذف صدر الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذ .

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وفى ذَا الْحَذَفِ أَيًّا غَيْرَ أَيْ يَقْتَنِى ^(١)
 إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذَفُ نَزْرٌ ، وَأَبْوَأُ أَنْ يُخْتَزَلَ ^(٢)

= ولما استفهامية ، لاتخرج عن هذين الوجهين ، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة ، ولكنها معربة فى الأحوال كلها ؛ أُضِيفَتْ أو لم تُضَفْ . حذف صدر صلتها أو ذكر .

(١) « وبعضهم » الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « أعرب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ، والجملة من أعرب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم « مطلقاً » حال من مفعول به لأعرب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرب أياً مطلقاً « وفى ذا » جار ومجرور متعلق بقوله « يقتنى » ، الآتى « الحذف » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « أياً » مفعول به لقوله « يقتنى » الآتى « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « أى » مضاف إليه « يقتنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاة حكم بإعراب أى الموصولة فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتنى ويتبع أياً فى جواز حذف صدر الصلة ، إذا كانت الصلة طويلة

(٢) « إن » شرطية « يستطل » فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط « وصل » نائب فاعل ليستطل ، وجواب الشرط محذوف بدل عليه ما قبله ، وتقديره : إن يستطل وصل =

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمَلٍ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلٍ (١)

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ بِفِعْلٍ ، أَوْ وَصَفٍ : كَمَنْ زَجَّوْهُ بِ (٢)

يعنى أن بعض العرب أعرب « أيا » مطاقاً ، أى : وإِن أضيفت وحذف

= فغير أى يقتنى أياً « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يستطاع » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، وجملة فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » « فالحذف » الفاء واقعة في جواب الشرط والحذف : مبتدأ « نزر » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن » مصدرية « يَحْزَل » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا .

(١) « إن » شرطية « صلح » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف « الباقي » فاعل صلح « لوصل » جار ومجرور متعلق بصلح « مكمل » نعت لوصل « والحذف » مبتدأ « عندهم » عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه « كثير » خبر المبتدأ « منجلى » خبر ثان ، أو نعت للخبر ،

(٢) « في عائد » جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل في البيت السابق « متصل » نعت لعائد « إن » شرطية « انتصب » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد « بفعل » جار ومجرور متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كمن » السكاف جارة ، ومجرورها محذوف ، ومن . اسم موصول مبتدأ « زجوا » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ، والتقدير : كمن زجوه ، والجملة لا محل لها صلة « يب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

صَدْرُ صَلَاتِهَا ؛ فيقول : « يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ورَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، وهررت بأيُّهُمْ قَائِمٌ »
وقد قُرِئَ . (ثم لنزعن من كل شِئمة أَيُّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب ، وروى * فَسَلَّمَ عَلَى أَيُّهُمْ
أَفْضَلُ * [٣٣] بالجر .

وأشار بقوله : « وفي ذا الحذف — إلى آخره » إلى المواضع التي يُحذف فيها العائدُ
على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعاً ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعاً لم يحذف ،
إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو : (وهو الذي في السماء إِلَهٌ) وَأَيُّهُمْ أَشَدُّ] ؛
فلا تقول : « جاءني اللذان قَامَ » ولا « اللذان ضَرَبَ » ؛ لرفع الأول بالفاعليةِ
والثاني بالنيابة ، بل يقال : « قَامَا ، وَضَرَبَا » وأما المبتدأ فيحذف مع « أي » وإن
لم تَطُلِ الصلة ، كما تقدم من قولك : « يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ » ونحوه ، ولا يُحذفُ
صدرُ الصلة مع غير « أي » إلا إذا طالت الصلة ، نحو : « جاء الذي هُوَ ضاربٌ
زيداً » فيجوز حذف « هو » فتقول « جاء الذي ضارب زيداً » ومنه قولهم « ما أنا
بالذي قائلٌ لك سُوءاً » التقديرُ « بل الذي هو قائلٌ لك سُوءاً » فإن لم تَطُلِ الصلة
فالحذف قليل ، وأجازه الكوفيون قياساً ، نحو : « جاء الذي قَائِمٌ » التقدير « جاء
الذي هو قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : (تماماً على الذي أحسنُ) في قراءة الرفع ، والتقدير
« هو أحسنُ » (١) .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أي سواء
أكان الموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهب البصريون إلى جواز
حذف هذا العائد إذا كان الموصول أياً مطلقاً ، فإن كان الموصول غير أي لم يجوزوا الحذف
إلا بشرط طول الصلة ؛ فالحلاف بين الفريقين منجمر قيمياً إذا لم تطل الصلة وكان الموصول
غير أي ، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : (تماماً على
الذي أحسن) قالوا : التقدير على الذي هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن
السماك : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها) قالوا : التقدير : مثلاً
الذي هو بعوضة فما فوقها ، ومن ذلك قول الشاعر :

وقد جوزوا في « لا سِيَمًا زَيْدٌ » إذا رُفِعَ زَيْدٌ : أن تكون « ما » موصولةً ، وزيد : خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « لاسِيَّ الذي هُوَ زَيْدٌ » محذوف المائد الذي هو المبتدأ — وهو قولك هو — وجوباً ؛ فهذا موضع حَذَفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير « أَى » وجوباً ولم تَطُلِ الصلة ، وهو مَقِيسٌ وليس بشاذ^(١) .

= لا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ ؛ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نُفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَ
قالوا : التقدير لا تنو إلا الذي هو خير ، ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
قالوا : تقدير هذا البيت : من يعن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه ، ومن ذلك قول عدى ابن زيد العبادى :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَسَنِ الْأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا
قالوا : ماموصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكره ، فن ذلك أن « ما » فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعبوة خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلك أن « ما » فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، وما بعدها خبر ؛ والجملة فى محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام ، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجزئ لك هنا بالإشارة .

(١) الاسم الواقع بعد « لاسيما » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسيما الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما فى قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَمًا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

فإن كان الاسم الواقع بعد « لاسيما » نكره جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة .

فأما الجر فتخريجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس و « سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « ما » زائدة ، وسى مضاف ، و « يوم » مضاف =

= إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، و « يوم » بدل من ما .

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً و « سى » اسمها ، و « ما » نكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني ، أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها ، و « ما » موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليه . و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود . وهذا الوجه هو الذى أشار إليه الشارح ،

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوم » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوماً بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « و » يوماً ، تمييز لها .

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا في جواز النصب ؛ فن جعل النصب على المفعولية أجازة كما أجاز في النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة ؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « سى » .

والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لا سى » لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزاً ، والتزام كون التمييز نكرة .

وأشار بقوله : « وَأَبَوْا أَنْ يُخَيَّرُوا » * إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لَوْ صَلَّيْ مُكْمِلٍ » إِلَى أَنَّ شَرْطَ حَذْفِ صَدْرِ الصَّلَاةِ أَنْ لَا يَكُونَ مَا بَعْدَهُ صَالِحًا لِأَنْ يَكُونَ صَلَةً ، كَمَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » أَوْ « هُوَ يَنْطَلِقُ » أَوْ ظَرْفٌ ، أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، تَأْمَانٌ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ » أَوْ « هُوَ فِي الدَّارِ » ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَاةِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » تَعْنِي : « الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَتِمُّ دُونَهُ ، فَلَا يُدْرَى أَحْذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ « أَيْ » وَغَيْرِهَا ؛ فَلَا تَقُولُ فِي : « يَعْجَبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ يَقُومُ » : « يَعْجَبُنِي أَيُّهُمْ يَقُومُ » لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْحَذْفُ ، وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالضَّمِيرِ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً ، يَلِ الضَّابِطُ أَنَّهُ مَتَى احْتَمَلَ الْكَلَامُ الْحَذْفَ وَعَدَمَهُ لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْعَائِدِ ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ ضَمِيرٌ — غَيْرَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الْحَذُوفِ — صَالِحٌ لِعَوْدِهِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي ضَرَبَتْهُ فِي دَارِهِ » ؛ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْهَاءِ مِنْ ضَرَبَتْهُ ؛ فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ فِي دَارِهِ » لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْحَذُوفُ .

وَبِهَذَا يَظْهَرُ لَكَ مَا فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ مِنَ الْإِبْهَامِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ مَتَى صَلَّحَ مَا بَعْدَ الضَّمِيرِ لِأَنْ يَكُونَ صَلَةً لَا يَحْذَفُ ، سِوَاءَ أَكَانَ الضَّمِيرُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا ، وَسِوَاءَ أَكَانَ الْمَوْصُولُ أَيْثًا أَمْ غَيْرَهَا ، بَلْ رُبَّمَا يَشْعُرُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ بِأَنَّ الْحُكْمَ مُخْصِصًا بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ ، وَبِفَرَقِ أَيْ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي ذَلِكَ ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ لَا يُحْذَفُ مَعَ « أَيْ » وَلَا مَعَ غَيْرِهَا مَتَى صَلَّحَ مَا بَعْدَهَا لِأَنْ يَكُونَ صَلَةً كَمَا تَقْدَمُ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وَيَعْجَبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » وَكَذَلِكَ الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي ضَرَبَتْهُ فِي دَارِهِ ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ » ، وَ « يَعْجَبُنِي أَيُّهُمْ ضَرَبَتْهُ فِي دَارِهِ ، وَمَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ » .

وأشار بقوله : « والحذف عندهم كثير منجلى — إلى آخره » إلى العائد المنصوب .
وشرطُ جواز حذفه أن يكون : متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ، نحو :
« جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ ، وَالَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ » .

فيجوز حذفُ الماء من « ضربه » فتقول « جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ » ومنه قوله تعالى : (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقوله تعالى : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً)
التقدير « خَلَقْتُهُ ، وَبَعَثْتُهُ » (١) .

وكذلك يجوز حذفُ الماء من « مُعْطِيكَهُ » ؛ فتقول « الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ »
ومنه قوله :

٣٤ — مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَأَحْمَدُهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ
تقديره : الذي الله مُوَلِّيكُهُ فَضْلٌ ، فحذفت الماء .

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب
بالفعل المتصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين ؛ لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة
استعماله في الفصح ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأَبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وَأَصْرَفَ عَنْ وَجْهِ الَّذِي كُنْتُ أُرْتِي
وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول : أصرف عن وجهي الذي كنت أرتيه ، وأنسى الذي أعددت ، فحذف
العائد المنصوب بأرْتِي وبأعددت . وكل منهما فعل تام متصرف .

٣٤ — هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين ،

اللغة : « مولىك » اسم فاعل من أولاه النعمة ، إذا أعطاه إياه وفضل ، إحسان .

المعنى : الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنه جاءتك من عنده من غير =

= أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول للمولى ، وله مفعول ثانى محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليسك ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خير » خبر عن « ما » الموصولة « فاحمدنه » الفاء عاطفة ، احمد : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، والضمير البارز المتصل مفعول به « به » جار ومجرور متعلق باحد « فإ » الفاء للتعليل ، وما : نافية تعمل عمل ليس « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر « ما » مقدم على اسمها ، وجاز تقديره لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد على الله سبحانه مضاف إليه « نفع » اسم « ما » مؤخر « ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية « ضرر » معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون « ما » نافية مبهمة ، و « لدى » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « نفع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله : « ما الله موليك » حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليسك ، أى : الشيء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك ،

واعلم أنه يشترط فى حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لآل فإن كان الوصف صلة لآل كان الحذف شاذاً ، كما فى قول الشاعر :

مَا الْمُسْتَفْزُ الْهُوَى مُحَمَّدَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ

كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، لحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه صلة لآل ، ومثله قول الآخر :

فِي الْمَقْبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أُمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له الكلام .

ولأنما يمتنع حذف المنصوب بصلة آل إذا كان هذا المنصوب عائداً على آل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسمية آل ؛ فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

وكلامُ المصنفِ يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حذفُهُ من الفعل المذكور ، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضمير منفصلاً^(١) لم يحذف الحذف ، نحو « جاء الذى إِيَّاهُ ضَرَبْتُ » فلا يجوز حذفُ « إِيَّاهُ » وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ — وهو الحرف — نحو : « جاء الذى إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ » فلا يجوز حذف

(١) الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصوراً عليه كقولك : جاء الذى ما ضربت إلا إِيَّاهُ ، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه . ألا ترى أنك إذا قلت « جاء الذى إِيَّاهُ ضَرَبْتُ » كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت « جاء الذى ضربت » صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك « جاء الذى ما ضربت إلا إِيَّاهُ » فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائى ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : « جاء الذى ما ضربت » دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائى لحسب ، فانعكس المعنى بالنسبة للجائى ، ولم يدل شئ بالنظر لغير الجائى .

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

* مَا اللهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَأُحْمَدُهُ بِهِ *

فأى التقدير يجوز أن يكون « ما الله مولى لك » ويجوز أن يكون « ما الله مولى لك إِيَّاهُ » وقد عرفت فيما سبق (فى مباحث الضمير) السر فى جواز الوجهين ، وما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : (فاكبين بما آتاهم ربهم) فإنه يجوز أن يكون التقدير « بالذى آتاهم ربهم » وأن يكون التقدير « بالذى آتاهم إِيَّاهُ ربهم » ، والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى ، (وما رزقناهم ينفقون) فإنه يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم » كما يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم إِيَّاهُ » .

الهاء ^(١) ، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً [متصلاً] بفعل ناقص ، نحو :
«جاء الذي كأنه زيد» .

* * *

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى ^(٢)
كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ كَ «مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ» ^(٣)

(١) إنما قال الشارح «فلا يجوز حذف الهاء» إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى (أين شركائي الذين كنتم تزعمون) هذا إذا قدرت أصل الكلام : أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي ، على حذف قول كثير :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْعَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل «الذين كنتم تزعمونهم شركائي» لم يكن من هذا النوع .

(٢) «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «بوصف» جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتي «خفضاً» خفض : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف : أي كقولك ، أنت : مبتدأ «قاض» خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجروراً بالكاف ، وبعد مضاف و «أمر» مضاف إليه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أي : بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى ، يشير إلى قوله تعالى .
(فاقض ما أنت قاض) كما قال الشارح .

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «جر» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «الذي» والجملة لا محل لها صلة «بما» جار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبله =

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : « جاء الذي أنا ضاربُهُ : الآن ، أو غداً » ؛ فتقول : جاء الذي أنا ضاربُهُ ، يُحذفِ الماء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذف ، نحو : « جاء الذي أنا غلامُهُ ، أو أنا مضروبُهُ ، أو أنا ضاربُهُ أمس » وأشار بقوله : « كَأَنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) التقدير « ما أنت قاضِيهِ » فحذف الماء ، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثل عن أن يُقَيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إنْ دَخَلَ على الموصول حرفٌ مثله : لَفْظًا ومعنى ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحو : « مررتُ بالذي مررتَ به ، أو أَنْتَ مارٌّ به » فيجوز حذف الماء ؛ فتقول : « مررتُ بالذي مررتَ » قال الله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى : منه ، وتقول : « مررت بالذي أَنْتَ مارٌّ » أى به ، ومنه قوله :

== الموصول ، مفعول مقدم لجر الآتي « جر » ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود على « ما » ، والجملة لا محل لها صلة « كَر » ، الكاف جارة لقول محذوف ، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أَنْتَ « بالذي » جار ومجرور متعلق بمر السابق « مررت » ، فعل ماضٍ وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف تقديره « به » ، وقوله : « فهو بر » الفاء واقعة في جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف .

٣٥ - وَقَدْ كُنْتَ تُحْسِنِي حُبَّ سَمَاءٍ حَقِيقَةً
فَبُحَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَاحٌ

أى : أنت باح به .

٣٥ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ، من

كلية مطلقها :

طَرِبْتَ وَهَاجَتَكَ الطَّبَاءَ السَّوَاحِجُ غَدَاةَ غَدَتٍ مِنْهَا سَنِيجٌ وَبَارِحُ
تَفَاكَتُ بِي الْأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا يَزْنِدِينَ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ
اللغة : « طربت ، الطرب : خفة تعريك من سرور أو حزن » هاجتك ، أثارت همك ؛
وبشت شوقك ، الطباء « جمع ظبي » السوايح « جمع سائح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك
ميساره من ظبي أو طير أو غيرهما ، ويقال له : سنيح » بارح « هو ضد السائح ، وهو
ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه » قادح « اسم فاعل من قدح الزند قدحا ، إذا ضربه
لتخرج منه النار » حقبة ، - بكسر فسكون - في الأصل تطلق على ثمانين عاما ، وقد أراد
بها المدة الطويلة « فبح ، أمر من « باح بالامر يباح به ، : أى أعلنه وأظهره » لان ، أى
الآن ، لحذف همزة الوصل والهمزة التي بعدم اللام ، ثم فتح اللام لمناسبة الألف ، وقيل :
بل هى لغة فى الآن ، ومثله قول جرير بن عطية :

الآنَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى تُمَيْرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَدَابًا
وقول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي عُمَيْرٍ أَرِثُ لَانَ وَصْنَاكَ أُمُّ جَدِيدُ ؟
وقول أشجع السلى :

الآنَ اسْتَرْحَنَّا وَاسْتَرَاخَتْ رِكَابُنَا وَأَمْسَكَكَ مَنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يَحْتَدِي
وروى الأعمى بيت الشاهد هكذا :

نَعَزَيْتَ عَنْ ذِكْرِى سُمِيَّةَ حَقِيقَةً فَبُحَّ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَاحٌ

وأنشده الأخفش كما فى الشرح ، وهو كذلك فى المشهور من شعر عنترة .

الإعراب : « قد ، حرف تحقيق ، كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، وتاء =

فإن اختلفت الحرفان لم يحز الحذف ، نحو : « مَرَرْتُ بِالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ »
 فلا يجوز حذف « عليه » وكذلك « مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ » فلا يجوز
 حَذْفُ « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالتصاق
 والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلفت العاملان لم يحز الحذف أيضاً ، نحو :
 « مَرَرْتُ بِالَّذِي فَرَحْتُ بِهِ » فلا يجوز حذف « به » .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذي جرَّ بما الموصول جرَّ » أى
 كذلك يُحذف الضميرُ الذي جرَّ مثل ما جرَّ الموصولُ به ^(١) ، نحو : « مَرَرْتُ

== المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « تخفى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت ، والجملة من تخفى وفاعله خبر « كان ، في محل نصب « حب ، مفعول به
 لتخفى ، وحب مضاف و « سمراء » مضاف إليه « حقبة ، ظرف زمان متعلق بتخفى « فبح ،
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لان ، ظرف زمان متعلق ببح
 « بالذي ، جار ومجرور متعلق ببح أيضاً « أنت بائع ، مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها
 صلة الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد محذوف ؛ وتقدير الكلام : قبج الآن بالذي أنت
 بائع به .

الشاهد فيه : قوله « بالذي أنت بائع » حيث استساغ الشاعر حذف العائد على
 الموصول من جملة الصلة ، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول — وهو الباء —
 والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة : الأول « بح » ، والثاني « بائع » ، ومعنى :
 لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان .

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذي
 جر العائد ، ومنه قول كعب بن زهير :

إِنْ تُفْنِ نَفْسَكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفْسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَطْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا
 لَا تَرَوْكَ كَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءَ يَعْصِرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ =

بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهَوَّ بِرْ أَيْ : «الذي مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها^(١).

== فني كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه .

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله « بالامر الذي عنيت » فإن التقدير فيه : بالامر الذي عنيت به ، حذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذي جر ذلك العائد .

وأما البيت الثاني فالشاهد فيه قوله « إلى الامر الذي ركنت » فإن تقدير الكلام : إلى الامر الذي ركنت إليه ، حذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف — وهو الامر — مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذي جربه ذلك العائد .

(١) من أحكام صلة الموصول أنه يجب تأخرها عن الموصول ، وأن تتصل به . أما تأخرها عنه فلائها كالجزم المتم له ، ومن شأنه الجزم المتم أن يقع بعد ما له التمام ، وعلى ذلك يجب ألا يتقدم على الموصول ، لاهى ولا شيء من متعلقاتها ، ولهذا قدر النجاة في قوله تعالى (وكانوا فيه من الزاهدين) أن « فيه » متعلق بمحذوف تدل عليه صلة ال ، وتقدير الكلام : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، لئلا يتقدم معمول صلة آل عليها . وأما اتصالها به فقد خالفوا هذا فأجازوا أن يفصل بين الموصول وصلته : جملة القسم ، وجملة النداء ، والجملة الاعتراضية ، فنال الأولى قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي وَأَيِّكَ - يَعْرِفُ مَالِكَ وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ
ومثال الثانية قول الفرزدق :

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَأْذِئُ بِصُطْحَبَانِ
ومثال الثالثة قول الشاعر :

وَأَمَّا لِرَاجِ نَظْرَةٍ قَبْلَ الَّتِي أَعْلَى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

إذا جعلت جملة « أرورها » صلة التي ، وجملة « لعل » ومعمولها لا محل لها معترضة بين الموصول والصلة .

المَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَنَّ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ ،

فَنَمَطٌ عَرَفْتَ قُلُ فِيهِ : « النَّمَطُ » (١)

اختلاف النحويون في حرف التعريف في « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل : المَعْرِفُ هو « أَل » ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها ؛ فالهمزة عند الخليل همزة قَطْع ، وعند سيبويه همزة وَضَلٍ اجْتَلَبَتْ للنطق بالساكن (٢) .

(١) « أَل » مبتدأ ، حرف ، خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و « تعريف » مضاف إليه ، « أَوِ » عاطفة « اللام » مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو اللام حرف تعريف فقط ، الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب — أى كاف — حال من « اللام » ، وتقدير الكلام : أو اللام حال كونه كافيك ، أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف ود فقط ، على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انته ، وتقدير الكلام : إذا عرفت ذلك فاتته ، وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله « نمط » مبتدأ ، عرفت ، فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع نعت لنمط . قل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقل « النمط » مفعول به لقل ، لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن « عرفت » فعل شرط حذف أداته ، وجملة « قل » جواب الشرط حذف منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفته فقل فيه النمط ، أى إن أردت تعريفه ، وجملة الشرط وجوابه — على هذا — خبر المبتدأ ، وهو تسكف لا داعي له .

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي « أَل » ، برمتها ، وأن الهمزة همزة أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقي عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل ، والجواب عنده =

والألِف واللام المَعْرِفَةُ تكون للعهد ^(١) ، كقولك : « لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ » وقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ولاسْتَفْرَاقِ الْجِنْسِ ^(٢) ، نحو : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِكَفٍ خُسْرٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها « كُلُّ » ولتعريف الحقيقة ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

و « النمط » ضرب من البُسط ، والجمع أنمَاطٌ — مثل سَبَب وأسباب — والنمط — أيضاً — الجماعة من الناس الذين أمرهم واحدٌ ، كذا قاله الجوهري .

* * *

وَقَدْ تَرَادُ لَازِمًا : كَاللَّاتِ ، وَالْآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللَّاتِ ^(١)
وَلَاضْطِرَارٍ : كَكِبَنَاتِ الْأَوْبَرِ ،
كَذَا « وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ » التَّسْرِى ^(٢)

== أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذى اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ . وذهب سيويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هى اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها توصلًا إلى النطق بالساكن ، فإن قيل : فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تتحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون بما لا نظير له في العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها . وجيء بهمزة الوصل قبلها .

(١) « قد » حرف تقليل « تزداد » فعل مضارع مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى « آل » ، « لازماً » حال من مصدر الفعل السابق . وتقديره : تزداد حال كون الزيد لازماً ، وقيل : هو مفعول مطلق ، وهو وصف لمصدر محذوف : أى زيداً لازماً ، وانكر هذا ابن هشام على المعربين « كالات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كان كالات « والآن » ، والذين ، ثم اللات ، معطوفات على اللات .
(٢) « لا اضطرار » جار ومجرور متعلق بـ « كبنات » الكاف جارة لقول محذوف ==

(١٥)

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهي — في زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مثَّلَ الزائدة اللازمة بـ « اللات » ^(١) وهو اسم صَمٌّ كان بمكة ، وبـ « الآن » وهو ظرف زمان مبني على الفتح ^(٢) ، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه ؛

— وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر ، أي : وذلك كائن كقولك إلخ ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً ، طبت ، فعل وفاعل ، النفس ، تمييز ، يا ، حرف نداء ، قيس ، منادى مبني على الضم في محل نصب ، السرى ، نعت له ، وتقدير الكلام : وقولك : طبت النفس يا قيس ، كذلك .

(١) مثل اللات كل علم قارنت دأل ، وضحه لمناه العلي ، سواء أ كان مرتجلاً أم كان منقولاً ؛ فثال المرتجل من الأعلام التي فيها دأل ، وقد قارنت وضعه : السموأل ، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يضرب به المثل في الوفاء ، ومثال المنقول من الأعلام التي فيها دأل ، وقد قارنت وضعه للعالية أيضاً : العزى ، وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ، ثم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفاً تعبدها ، ومنه اللات ؛ وهو في الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته ؛ ثم سمي به صنم ؛ وأصله بتشديد التاء ؛ فلما سمي به خففت تاؤه ؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير فيها ، ومنه اليسع ، فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمي به .

(٢) أكثر النحاة على أن دال الآن ، مبني على الفتح ؛ ثم اختلفوا في سبب بناءه ، فذهب قوم إلى أن علة بناءه تضمنه معنى دأل ، الحضورية ؛ وهذا الرأي هو الذي نقله الشارح عن المصنف وجماعة ؛ وهؤلاء يقولون : إن دأل ، الموجودة فيه زائدة ؛ وبناءؤه لتضمنه معنى دأل ، أخرى غير موجودة ؛ ويظير ذلك بناء دالأس ، في قول نصيب بن رباح ،

وإني وَقَفْتُ اليَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ

يَبَايِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَقْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه في هذا وما أشبهه لتضمنه معنى دأل . غير الموجودة فيه ، وهذا =

فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك : « مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ » ؛ لأن قولك : « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنها زائدة ، وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومثّل — أيضاً — بـ « الذين » ، و « اللات » والمراد بهما ما دَخَلَ عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبنى على أنَّ تعريف الموصول بالصلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : « الذى » فإن لم تكن فيه فَبَيِّنَتِهَا نَحْوُ : « مَنْ ، وَمَا » إلا « أَيْبَا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فلا يدلُّ على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُذِفَتْ شذوذاً وإن كانت مُعَرَّفَةً ، كما حذفت من قولهم : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » من غير تنوين — يريدون « السَّلام عليكم » .

(١)

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة — اضطراراً — على العلم ، كقولهم في : « بَنَاتِ أَوْبَرَ » علم لضرب من السكَّامَةِ « بنات الأوبر » ومثله قوله :

== عجيب منهم ؛ لأنهم ألفوا الموجود ، واعتبروا المعدم ، وقال قوم : بنى « الآن » لتضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى « الآن » لئيبه بالحرف شهاً بجودياً ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشارة إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان ؛ فنأوه على هذا لتضمنه معنى كان حته أن يؤدى بالحرف ، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : « وهذا قول لا يمكن القدر فيه ، وهو الراجح عندى ، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة » اهـ .

٣٦ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

٣٦ - هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوها لها قائلًا ، ومن استشهد به أبو زيد في النوادر .

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ؛ ومثله - في حذف اللام ولا يصل الفعل إلى ما كان مجروراً - قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (ييغونها عوجا) و (القمر قدرناه منازل) « أكموا » جمع كم - بزنه فلس - ويجمع السكم على كمأة ، أيضاً ، فيكون المفرد خالياً من الماء وهي في جمعه ؛ على عكس تمرة وتمر ، وهذا من نوادر اللغة ، « وعساقلا » جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساقيل ، لحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى : (وعنده مفاتح الغيب) فإنه جمع مفاتيح ، وكان قياسه مفاتيح ، لحذفت الياء ، ويقال : المفاتيح جمع مفتاح ، وليس جمع مفاتيح ، فلا حذف ، وكذا يقال : العساقيل جمع عسقل - بزنة جعفر - و « بنات الأوبن » كمأة صغار مزغبة تكون التراب ، وقال أبو حنيفة الدينوري : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار ، وهي رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومنفعل أول « أكموا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف على قوله « أكموا » « ولقد » الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسمة ، و « قد » حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومنفعل « عن » حرف جر « بنات » مجرور بمن ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطراً ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة رديء ، والعلم لا تدخله « أل » ، فراراً من اجتماع معرفين ، وهما حينئذ العلية وأل ، فزادها هنا ضرورة ، قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر » :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، وكقول الرازي :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل « بنات أوبر » فريدت الألف واللام ، وزعم الميرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ؛ فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :
(٢)

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا
صَدَدْتَ ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

حيث دخلت أن مع يميز
اضطراراً وهو زائد
غير لازمة

= (وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم ، ونسبناه هناك لأبي النجم العجلي)
وقول آخر :

يَا كَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَأَنْتَ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشَقَى عَلَى الرَّكَّابِ
قال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فمره باللام ، كما حكى سيويه أن عرساً من ابن عرس
قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل ، اه كلام الأصمعي .

٣٧ — البيت لرشيد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي — نقلاً عن بعضهم — أنه
مصنوع لا يحتاج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه .

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن فيس بن خالد اليشكري . وهو المذكور
في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلا دنا » أي : ثباتنا
في الحرب وشدة وقع سيفونا « صددت » أعرضت ونأيت « طبت النفس » يريد أنك رصيت
« عمرو » كان صديقاً حميماً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيا فهم ، ورضى من الغنيمة
بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بشأه بعد أن قتل ،

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان ؛ لأن « رأى »
هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل
« وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ورجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صددت »
فعل وفاعل ، وهو جواب « لما » و « طبت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة « صددت »
« النفس » تمييز نسبة « يا قيس » يا : حرف نداء ، و « قيس » منادى ، وجملة النداء لا محل
لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » جار ومجرور متعلق ب « صددت » ، أو بطبت على
أنه ضمته معنى تسليت .

والأصل « وطبت نفساً » فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ؛ فالألف واللام عندهم غير زائدة .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كَبَنَاتِ الْأَوْزَرِ » ، وقوله : « وطبت النفس يا قيس السرى » .

* * *

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِمَحْ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا^(١)

= الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز — الذى يجب له التنكير — ضرورة ، وذلك التخریج جار على مذهب البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ؛ وعلى ذلك لا تكون « أل » زائدة ، بل تكون معرفة .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتميز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون فى البيت شاهد ، ولكن فى هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى .

ومن هذا النوع ال الداخلة على الحال ، كما فى قولهم « ادخلوا الأول فالأول » ، فإن « ال » فيه زائدة ، لأن الحال يجب أن يكون نكرة .

(١) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « الأعلام » مضاف إليه « عليه » جار ومجرور متعلق بدخل الآتى « دخلاً » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أل ، والألف للإطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « للمح » جار ومجرور متعلق بدخل ، ولح مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتى « نقلاً » نقل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للإطلاق ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعموليهما لا محل لها صلة الموصول ،

كَالْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالتُّعْمَانِ؛ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَانٌ^(١)

ذكر المصنف — فيما تقدم — أن الألف واللام تكون مُعَرَّفَةً، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للبح الصفة، والمراد بها الداخلة على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة، مما يَصْلُحُ دخول «أل» عليه، كقولك في «حَسَنٍ»: «أَلْحَسَنُ» وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حارث»: «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مصدر، كقولك في «فَضْلٍ»: «الْفَضْلُ» وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر، كقولك في «نُعمان»: «التُّعْمَانُ» وهو في الأصل من أسماء الدم^(٢)؛ فيجوز دخول «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفها نظراً إلى الحال.

وأشار بقوله «للح ما قد كان عنة نُقْلًا» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلَت عنه من صفة، أو ما في معناها.

(١) «كالفضل، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالفضل» والحارث والنعمان، معطوفان على الفضل «فذكر، مبتدأ، وذكر مضاف و «ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه، الواو حرف عطف، حذف: معطوف على المبتدأ. وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان، خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(٢) هنا شيان: الأول أن الذي تلحقه حين تدخل «أل»، على نعمان هو وصف الحرمة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً؛ لأن الحرمة لازمة للدم «والثاني، أن الناظم في كتاب التسهيل جعل «نعمان» من أمثلة الاسم الذي قارنت «أل»، وضعه كالكلمات والعزى والسموأل، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك «وقد تزايد لازماً»، وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل»، بعد وضعه للبح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان»، والخطب في هذا سهل؛ لأنه يحمل على أن العرب سميت «النعمان»، أحياناً مقروناً بآل، فيكون من النوع الأول، وسميت أحياناً أخرى «نعمان» بدون آل، فيكون من النوع الثاني.

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة^(١) ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلا بمعناه
أثبتت بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : « الحارث » نظراً إلى أنه إنما سمي
به للتفاؤل ، وهو أنه يعيش ويحترث ، وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف
به في الجملة ، كفضل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علماً لم تدخل
الألف واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخل الألف واللام أفاد
معنى لا يستفاد بدونهما ؛ فايستا بزائدتين ، خلافاً لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضاً ليس
حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذف والإثبات ينزل
على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا أُمحِ الأصل جيء بالألف واللام ، وإن
لم يُلحَ لم يؤت بهما .

* * *

وقد يصيرُ علماً بالغلبة مضافاً أو مصحوباً أل كالعقبة^(٢)
وحذف أل ذي — إن تنادٍ أو تُصف —
أوجب ، وفي غـيرهما قد تـحذف^(٣)

(١) الأمثلة التي ذكرها الناظم ثلاثة ، أحدها يدل على الوصف المقصود بدلالة المطابقة
وهو « الفضل » ، لأنه في الأصل مصدر ، ولا دلالة له إلا على الحدث ، وهو الوصف ، والثاني
يدل عليه بدلالة التضمن وهو « الحارث » ، لأنه اسم فاعل يدل على الذات والوصف ،
وثالثها يدل على الوصف بدلالة الالتزام وهو « النعمان » ، فإنه موضوع للدم والجرة لازمة له .
(٢) « وقد ، الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل ، يصير ، فعل مضارع ناقص
« علما ، خبر يصير مقدم على اسمه « بالغلبة ، جار ومجرور متعلق بـيصير ، مضاف ، اسم يصير
مؤخر عن خبره « أو مصحوب ، أو : حرف عطف ، مصحوب : معطوف على مضاف ،
ومصحوب مضاف ، و « أل ، قصد لفظه : مضاف إليه « كالعقبة ، جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كالعقبة .

(٣) « وحذف ، الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو « أوجب ،
الآتي ، وحذف مضاف ، و « أل ، قصد لفظه : مضاف إليه « ذي ، اسم إشارة نعت لـأل
« إن ، شرطية « تناد ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت « أو ، عاطفة « تضاف ، معطوف على « تناد ، مجزوم بالسكون ، =

من أقسام الألف واللام أنها تكون للعَلَبَة ، نحو : « الْمَدِينَةُ » ، و « الْكِتَابُ »
فإنَّ حَقَّهُمَا الصَّدَقُ على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « الْمَدِينَةُ » على مدينة
الرسول صلى الله عليه وسلم ، و « الْكِتَابُ » على كتاب سيويه رحمه الله تعالى ، حتى
إنهما إذا أُطِيقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو : « ياصعِقُ »
في الصَّعِقِ ^(١) ، و « هذه مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقد تُحذف في غيرها شذوذاً ، سَمِعَ من كلامهم : « هَذَا عَيْتُوقُ طَالِمَا » ^(٢) ،
والأصل الْعَيْتُوقُ ^(٢) ، وهو أَسْمُ نَجْمٍ .

وقد يكون العلم بالعَلَبَة أيضاً مضافاً : كَابْنِ عُمَرَ ، وابنِ عَبَّاسٍ ، وابنِ مَسْعُودٍ ؛

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أوجب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقدير أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة أوجب وفاعله
في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها — مع أنها جملة طلبية — ضرورة « وفي »
الواو حرف عطف ، في : حرف جر « غيرهما » غير : مجرور بني ، وغير مضاف
والضمير — الذي يعود على النداء والإضافة — مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق
بتنحذف الآتي « قد » حرف تقليل « تنحذف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي يعود على « أل » وتقدير البيت : إن تناد أو تضيف فأوجب حذف أل
هذه ، وقد تنحذف أل في غير النداء والإضافة .

(١) الصعق — في أصل اللغة — اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم اختص
بعد ذلك بخويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة ، فعصفت الريح التراب
في جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : الصعق .

(٢) العيتوق — في أصل الوضع — كله على زنة فيعول من قولهم : عاق فلان فلانا
يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق
لغيره ، وخمسوا به نجماً كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم سموه بذلك
لأن الدبران يطلد . الثريا والعيتوق يحول بينه وبين إدراكها ،

فإنه غائب على العبادلة^(١) دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حقه الصديق عليهم ، لكن غاب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أطلق « ابن عمر » لا يفهم منه غير عبد الله ، وكذا « ابن عباس » و « ابن مسعود » رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة لا تفارقه ؛ لا في نداء ، ولا في غيره ، نحو : « يا ابن عمر » .

* * *

(١) العبادلة : جمع عبدل ، بزنة جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون أصله « عبد » فزيدت لام في آخره ، كما زيدت في « زيد » ، حتى صار زيدلا ، والثاني أن يكونوا قد نحتوه من « عبد الله » فاللام هي لام لفظ الجلالة ، والنحت باب واسع ؛ فقد قالوا : عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرئ القيس ، وقالوا : حمدلة ، من الحمد لله ، وسبجله ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداك ، وطلبة ، من قولهم : أطال الله بقاءك — وأشباه لهذا كثيرة .

وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبي ربيعة ، لجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت :
لَقَدْ بَسَلْتُ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيمِهَا فَيَا حَبْدَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبْسَلُ
ولكثر ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فتقول « مشأل » ، إذا قال : ما شاء الله ، وتقول « سبجر سبجرة » ، إذا قال : سبحان ربى ، وتقول « نعمص نعمصة » ، إذا قال : نعم صباحك ، وتقول « نعمس نعمسة » ، إذا قال : نعم مساؤك ، وهكذا .

وقد ائى العلماء يرون باب النحت مقصوراً على ما سمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس التعريف (ص ٢٢ طبعة ثانية)

وقد قال ابن مالك فى التسهيل (ص ٧٠) « وقد بنى من جزءى المركب فعل (يريد اسماً على مثال جعفر) بقاء كل منهما وعينه ، فإن اعتلت عين الثانى كل البناء بلامه أو بلام الأول ، ونسب إليه ، اه ، فظاهر كلامه هذا يدل على أنه قياسى عنده .

ومن منع القياس على هذا أبو حيان حيث يقول « وهذا الحكم لا يطرد ، وإنما يقال منه ما قاله العرب ، اه ، ونرى لك ألا تأخذ بهذا الرأى .

الابتداء

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَبْرٌ ، إِنَّ قُلْتَ « زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ » (١)
 وَأَوَّلٌ مُّبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي « أَسَارٍ ذَانِ » (٢)
 وَقِسْ ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّبِيِّ ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ « فَأَنْزِ أُولُو الرِّشْدِ » (٣)

(١) « مبتدأ ، خبر مقدم ، زيد ، مبتدأ مؤخر ، وعاذر ، الواو عاطفة ، وعاذر : مبتدأ « خبر » خبر المبتدأ ، إن ، شرطية ، قلت ، قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل ، زيد ، مبتدأ ، عاذر ، خبره ، وفاعله — من جهة كونه اسم فاعل — ضمير مستتر فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول ، من ، اسم موصول مفعول به لعاذر ، « اعتذر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره .

(٢) « وأول ، مبتدأ ، خبره ، والثاني ، مبتدأ ، فاعل ، خبر ، أغنى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجملة في محل رفع صفة لفاعل ، في ، حرف جر ، ويجروره قول محذوف « أسار ، الهمزة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و ، ذان ، فاعل سد مسد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك : أسار ذان .

(٣) « وقس ، الواو عاطفة ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله ومتعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه « وكاستفهام ، الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، النبي ، مبتدأ مؤخر « وقد ، الواو حرف عطف ، قد : حرف تقليل « يجوز ، فعل مضارع « نحو ، فاعل يجوز ، فأنز ، مبتدأ ، أولو ، فاعل بفأنز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و « الرشد ، مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فأنز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي .

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سدّ مسدّد الخبر ؛ فمثال الأوّل « زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَدَرَ » والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُدْكَر في القسم الثاني ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومن اعتذر : مفعول لعاذر ، ومثال الثاني « أَسَارِ ذَانِ » فلهزمة : للاستفهام ، وسَارِ : مبتدأ ، وذان : فاعل سدّ مسدّد الخبر ، ويُقاس على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وصفٍ اعتمد على استفهام ، أو نفي — نحو : أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَاتِمُ الزَّيْدَانِ — فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش — ورفع^(١) فاعلاً ظاهراً ، كما مثل ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : « أَقَاتِمُ أَنْتَمَا » وتم الكلام به^(٢) ؛ فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتدأ ، نحو : « أَقَاتِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقَاتِمُ : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقايم ، ولا يجوز أن يكون « قَاتِمُ » مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال « أَقَاتِمُ أَبَوَاهُ » فتمّ الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً ؛ فلا يقال في « مَا زَيْدٌ قَاتِمٌ وَلَا قَاعِدٌ » : إن « قَاعِدًا » مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافاً^(٣) ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ، أو بالاسم كقولك : كَيْفَ جَالِسٌ

(١) « ورفع ، هذا الفعل معطوف بالواو على « اعتمد ، في قوله « وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي ، وكذلك قوله « وتم الكلام به ، ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً بغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي — عند البصريين — والثاني أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، وفي الضمير المنفصل خلاف سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور .

(٢) سنبسّط القول في هذه المسألة قريباً (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

العمران^(١) ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مثل ، أو بالفعل كقولك : « لَيْسَ قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فليس : فعل ماضٍ ناقص ، وقائم : اسم ، والزيدان : فاعل سَدَّ مَسَدٌ خبر ليس ، وتقول : « غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ » فغيرُ : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بقائم سَدَّ مَسَدٌ خبر غير ؛ لأن المعنى « مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فعول « غَيْرُ قَائِمِ » مُعاملة « مَا قَائِمِ » ومنه قوله :

٣٨ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ ؛ فَاطْرِحْ

اللَّهُمَّ ، وَلَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضٍ سَلَمَ

(١) كيف ، اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من « العمران » ، الآتي و « جالس » ، مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « العمران » ، فاعل يجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه مشئ .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « لاه » ، اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفلة « اطرح » ، — بتشديد الطاء — أى : اترك « سلم » بكسر السين أو فتحها — أى صلاح وموادة ، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن أعداءك ليسوا عاقلين عنك ، بل يترصون بك اندرائاً ؛ فلا تركز إلى الغفلة ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة ، وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد .

الإعراب : « غير » ، مبتدأ ، وغير مضاف و « لاه » ، مضاف إليه « عداك » ، عدى : فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « فاطرح » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اللهم » ، مفعول به لا طرح « ولا الواو عاطفة ، لا : ناهية « وتغترز » ، فعل مضارع =

فغيرُ : مبتدأ ؛ ولاه : مخفوض بالإضافة ، وعداك : فاعل بلاه سد مسد خبر
غير ؛ ومثله قوله :

٣٩ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

= مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت
« بعارض » جار ومجرور متعلق بتغترر ، وعارض مضاف ، و « سلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير لاه عداك » حيث استغنى بفاعل « لاه » عن خبر المبتدأ وهو
غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل اسم دال على النفي ؛ فكأنه « ما » في قولك « ما قائم محمد »
فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء ، ولل كلام بقية
نأتى في شرح الشاهد التالى لهذا الشاهد .

٣٩ — البيت لأبي نواس — الحسن بن هانئ بن عبد الأول ، الحكيم — وهو ليس
من يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثالا للسألة ، ولهذا قال « ومثله قوله » وبعد هذا
البيت الممثل به بيت آخر ، وهو :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ قَتَّى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

اللغة : « مأسوف » اسم مفعول من الأسف وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ،
وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول — مثل الميسور ، والمعسور ، والمجلود ،
والمخوف ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والخلف — ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف في بيان
الاستشهاد ما ألجأ إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه .

المعنى : إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان
تأتى من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار
ومجرور متعلق بـ « مأسوف » ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ « ينقضى » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « زمن » ، والجملة من ينقضى وفاعله في محل
جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقضى
« والحزن » الواو حرف عطف ، الحزن : معطوف على الهم . =

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخنوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابة مناب الفاعل ، وقد سدَّ مسدَّ خبر غير .

وقد سأل أبو الفتح بن جني ولده عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك في إعرابه .

ومذهبُ البصريين — إلا الأخفش — أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام^(١) ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

= التمثيل به : في قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى قوله « على زمن » النائب عن الفاعل مجرى الزيد بن قولك « ما مضروب الزيدان » في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضايقين بمنزلة الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً ، وكأنه قال « ما مأسوف على زمن » على ما بيناه في الشاهد السابق .

هذا أحد توجيهات ثلاثة في ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه .

والتوجيه الثاني لابن جني وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مقدم ، وأصل الكلام : « زمن ينقض بالهم غير مأسوف عليه » وهو توجيه ليس بشيء ؟ لما يلزم عليه من التكاليف البعيدة ؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير .

والتوجيه الثالث لابن الخشاب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مبتدأ محذوف تقديره « أنا غير — إلخ » ، وقوله « مأسوف » ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل « الميسور » والميسور ، والمجلود ، والمحلوف » وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال « أنا غير آسف » — إلخ ، وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقًا غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

فغير : مبتدأ ، وهو مضاف إلى مدفوع ، والعراب : نائب فاعل لمدفوع سد مسد

خبر غير .

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً ، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت « أمسافر » =

ذلك ؛ فأجازوا : « قَامَ الزَّيْدَانِ » فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فاعل سد مسد الخبر .

= أنت ، صح هذا الكلام عربية ، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبراً مقدماً ، و«أنت» مبتدأ مؤخرًا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغنى عن الخبر ضميراً بارزاً كما يكون اسماً ظاهراً ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح ، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فن ذلك قوله تعالى : (أرأب أنت عن آلهتى يا إبراهيم) إذ لو جعلت «رأب» خبراً مقدماً و«أنت» مبتدأ مؤخرًا للزم عليه الفصل بين «رأب» وما يتعلق به وهو قوله «عن آلهتى» بأجنبي وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت «أنت» فاعلاً ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ، ونظير الآية الكريمة في هذا وفي عدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر «غير نحن» في الشاهد رقم ٤ ، الآتى .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَمْجَزْ أَنْتُمْ وَعَدًا وَتَقْتُ بِهِ أَمْ أَقْفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرُقُوبٍ ؟

ومثله قول الآخر :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

وقول الآخر :

فَمَا بِأَسِطُ خَيْرًا وَلَا دَافِعٌ أَدَى

عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا ، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتى على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للشيء أو للمجموع ، أما جعل الضمير فاعلاً فلا محذور فيه ، لأن الفاعل يجب إفراد مامله .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أولو الرشد » أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام .

وزعم المصنف أن سيوبه يُحيز ذلك على ضعف ، وما ورد منه قوله :

٤٠ — فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال : يالا

٤٠ — هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي .

اللغة : « الناس » هكذا هو بالنون في كافة النسخ ، ويروى « البأس » بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت « المثوب » من الثوب ، وأصله : أن يسمي الرجل مستصرخاً فيلوح بشوبه ليرى ويشتر ، ثم سمي الدعاء ثوبياً لذلك « قال يالا » أى : قال يا فلان ، حذف فلانا وأبقى اللام ، وانظر ص ١٥٩ السابقة .

الإعراب : « خير » مبتدأ « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف متعلق بخير ، وعند مضاف « الناس » أو « البأس » مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بخير أيضاً « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « الداعي » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعي ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « المثوب » نعت للداعي « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الداعي ، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يالا » مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يا فلان .

الشاهد فيه : في البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما في قوله « خير نحن » .

أما الأول فإن « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف — وهو « خير » — نفي ولا استفهام ، وزعم جماعة من النحاة — منهم أبو علي وابن خروف — أنه لا شاهد في هذا البيت ، لأن قوله « خير » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « نحن خير » — إلخ ، وقوله « نحن » المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير ، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يفنى عنه ؟

وأما الشاهد الثاني فإن « نحن » الذي وقع فاعلاً أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغنى عن الخبر ضميراً منفصلاً ، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله « نحن » مبتدأ مؤخرًا ويكون « خير » خبراً مقدماً ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين « خير » وما يتعلق به — وهو قوله « عند الناس » ، وقوله « منكم » — بأجنبي ، على نحو ما قررناه في قوله تعالى : (أرأغب =

نغير : مبتدأ ، ونحن : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ ، ولم يَسْبِق «خير» نفيٌ ولا استفهامٌ ،
وَجُعِلَ من هذا قوله :

٤١ — خَيْرُ بَنُو لَهْبٍ ؛ فَلَا تَكُ مُلَغِيًّا

مَقَالَةٌ لِهَيْ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

نغير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ .

= أنت عن آلهي (في ص ١٩٣) .

فهذا يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميرا بارزاً .

٤١ — هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعينه أحد فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : «خير» من الخبرة ، وهى العلم بالشيء «بنو لهب» جماعة من بنى نصر ابن الأزد ، يقال : لأنهم أزر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة :
تَيَمَّمْتُ لَهْبًا أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَافِينَ إِلَى لَهْبٍ
المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : «خير» مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء به — مع كونه نكرة — أنه عامل فيما بعده «بنو» فاعل بخير سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و لهب ، مضاف إليه «فلا» الفاء عاطفة ، لا : ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ملغيا» خبرتك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به للغ . ومقالة مضاف ولهبي ، مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وهى جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلانك ملغيا .. إلخ «مرت» مر : فعل ماضٍ ، =

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ

إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا أُسْتَقَرَّ (١)

= والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الطير ، والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خير بنو لُهب » حيث استغنى بفعل خير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون — ما عدا الأخفش — أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الإعراب الراجح الذي نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محذور — وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفراداً وتثنية وجمعاً ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن « خير » مفرد ، و « بنو لُهب » جمع ؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد — فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن « خير » في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئاً بعض أحكام ذلك الشيء ؛ تحقيقاً لمقتضى المشابهة ، وقد وردت صيغة فاعل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه ورود خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

(١) « والثان ، مبتدأ » مبتدأ ، خبر « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « الوصف » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « خير » ، خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة « إن » شرطية « في سوى » جار ومجرور متعلق باستقر الآتي ، وسوى مضاف ، و « الإفراده » مضاف إليه « طبقاً » حال من الضمير المستتر في « استقر » الآتي ، وقيل : هو تمييز محول عن الفاعل « استقر » فعل ماضٍ فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام « إن في سوى الإفراده طبقاً استقر فالثان مبتدأ — إلخ » .

الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو ثنائية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً — نحو : « أقام زيد » — جاز فيه وجهان ^(١) ؛ أحدهما : أن

(١) هنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها :

الأول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحداً منها ، نحو أفتيل زيد ، ونحو أجريح الزيدان ، ونحو أصدق المحمدون ؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً ، وذلك نحو : أقيام أخواك ؟ ونحو أقيام إخوانك ؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعاً ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في صورتين الأخيرتين كون الوصف خبراً مقدماً ، فتبقى الصور الأربعة جائزة الوجهين .

والأمر الثاني : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبراً مقدماً ، وذلك لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففي قوله تعالى (أرأيت أن أنت عن آلهتي) وفي قولك « أحاضر اليوم أختك » ، يمنع جعل الوصف خبراً مقدماً ، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها وقد بيناه فيما مضى ، وإن يكن الشارح قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبراً مقدماً الإخبار بالمذكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلاً ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثاً ، وفي قولك « أفي داره أبوك » ، يمنع جعل « أبوك » فاعلاً ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من « في داره » ، على المتأخر لفظاً وربة . وهو ممتنع .

يكون الوَصْفُ مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ ، والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا ، ويكون الوَصْفُ خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى ^(١) : (أُرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) فيجوز أن يكون «أُرَاغِبُ» مبتدأ ، و «أنت» فاعل سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ ، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخرًا ، و «أُرَاغِبُ» خبراً مقدماً .

والأول — في هذه الآية — أولى ؛ لأن قوله : «عن آلِهَتِي» معمول لـ «أُرَاغِبُ» ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ «رَاغِبٌ» ؛ فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن «أنت» أجنبي من «أُرَاغِبُ» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ «أُرَاغِبُ» عملٌ فيه ، لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تَطَابَقًا ثنيتي نحو : «أَقَامَانِ الزيدان» أو جمعاً نحو «أَقَامُونِ الزيدون» فما بَعْدَ الوَصْفِ مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «وَالثَّانِي مُبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبَرٌ — إلى آخر البيت » أي : والثاني — وهو ما بعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تَطَابَقًا في غير الأفراد — وهو التثنية والجمع —

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني ، وعلى هذا فراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إل ذلك المانع لم يَجْزِ إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد : «والأول في هذه الآية أولى ، ليس دقيقاً ، والصواب أن يقول : «والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره» .

هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا — وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم — فنال الممتنع « أَقَامَنَ زَيْدٌ » و « أَقَامُونُ زَيْدٌ » فهذا التركيب غير صحيح ، ومثال الجائز « أَقَامَ الزَيْدَانِ » و « أَقَامَ الزَيْدُونَ » وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ سَدَّ الْخَبْرُ^(١) .

* * *

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يبقى معه لبس عليك في صورة من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى التقديم قبله بشرح أمرين ، الأول : لم جاز في الوصف الذى يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبراً مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ والثاني : على أى شيء يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟ .

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت بالفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدلالاتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتزداد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالاتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثانى هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل في النفي وفى الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات ، لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة هى أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه ، ومن هنا نفهم السر في اشتراط البصريين - في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر - تقدم النفي والاستفهام عليه ،

وأما عن الأمر الثانى فإننا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول ، فالفاعل يجب =

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَا كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا^(١)

مَذْهَبُ سَيَبَوِيه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ .

= أن يكون عامله مجرداً من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ؛ فتي كان الوصف مثنى أو مجموعاً لم يحز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً في الفصحى .

والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتها في الإفراد والتثنية والجمع ؛ فتي كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً لم يحز أن تجعل الوصف خبراً والمرفوع بعده مبتدأ .

وإذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مفرداً مثله فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان ،

ثم إن كان الوصف مفرداً مذكراً والمرفوع مفرداً مؤنثاً ، فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه في التأنيث واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلاً ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلاً ؛ لأن الفصل يبيح قوات المطابقة في التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلاً ولم يحز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي .

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعاً والمرفوع مفرداً لم يصح الكلام بته ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع - غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحق علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل المفرد ،

(١) « ورفعوا ، الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل « مبتدأ ، مفعول به لرفعوا « بالابتداء » جار ومجرور متعلق برفعوا « كذلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والسكاف حرف خطاب « رفع ، مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و « خبر » مضاف إليه « بالمبتدأ ، جار ومجرور متعلق برفع ،

فالعامل في المبتدأ معنوي^(١) — وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فبحسبك : مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ؛ واحترز « بشبهها » من مثل : « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ، وقائم : خبره ؛ ويدلُّ على ذلك رَفَعُ المعطوف عليه، نحو : « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأَمْرَأَةٌ » .

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ! .
 وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي^(٢) .
 وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .
 وقيل : تَرَفَّعاً، ومعناه أَنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .
 وأعدلُّ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [وهو الأول]، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه .

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ ، كَاللَّهِ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ^(٣)
 عَرَّفَ المصنفُ الخَبرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة، ويردُّ عليه الفاعلُ، نحو :
 « قَامَ زَيْدٌ » فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء المُتِمُّ للفائدة، وقيل في تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةً، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ
 (١) ضعفوا هذا الرأي بأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف، والعامل

الضعيف لا يقوى على العمل في معمولين .
 (٢) « والخبر، الواو للاستئناف، الخبر : مبتدأ، الجزء، خبر المبتدأ « المتِم »، نعت له، والمتِم مضاف و « الفائدة، مضاف إليه « كالله، الكاف جارة لقول محذوف، ولفظ الجلالة مبتدأ « بر، خبر المبتدأ « والأَيَادِي شاهد » الواو عاطفة، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة ، وخلاصة هذا أنه عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره ، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرّف دون غيره .

* * *

وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُلُهُ (١)
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا : كَسُنْطِقِ اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى (٢)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتي الكلام على المفرد .

فإنّ الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا .

(١) « ومفردا ، حال من الضمير المستتر في « يأتي ، الأول « يأتي ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر « ويأتي ، الواو عاطفة ، ويأتي فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضاً ، والجملة معطوفة على جملة « يأتي ، وفاعله السابقة جملة ، حال من الضمير المستتر في « يأتي ، الثاني ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « حاوية ، نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل « معنى ، مفعول به لحاوية ، ومعنى مضاف و « الذي ، مضاف إليه « سيق ، سيق : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للأنثى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « له ، جار ومجرور متعلق بسبق .

(٢) « وإن ، شرطية « تكن ، فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله جملة « إياه ، خبر تكن « معنى ، منصوب بنزع الخافض أو تمييز « اكنى ، فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « بها ، جار ومجرور متعلق باكنى ، كنطقي ، الكاف جارة لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الله ، مبتدأ ثان « حسي ، خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وكفى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأصله وكفى به ، لحذف حرف الجر ، فاقصل الضمير واستتر .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رابطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ^(١) ، وهذا معنى قوله : « حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَمَّيْتُ لَهُ » والرابطُ : (١) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » وقد يكون الضمير مُقَدَّرًا ، نحو : « السَّمْنُ مَنَوَانٍ يَدْرَهُم » التقدير : مَنَوَانٍ مِنْهُ بَدْرُهُم (٢) أو إشارة إلى المبتدأ

(١) يشترط في الجملة التي تقع خبراً ثلاثة شروط ؛ الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفصل القول فيه ، والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة « يا أعدل الناس » خبراً عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تكون جملة الخبر مصدرية بأحد الحروف : لكن ، وبل ، وحتى .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة ، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون لإنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ؛ كأن تقول : زيد والله إن قصده لم يعطيك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعت ؛ وهو غير لازم في الخبر عند الجمهور مع أنه يلزم عندهم في النعت ، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه ، فيجب أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم . وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذري (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠) .

وَجَدْتُ الْفَرَزْدَقَ أَتْعَسُ بِهِ وَدَقَّ خِيَاشِمُهُ الْجَنْدَلَ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب ، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وهي إنشائية ، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه ، فاحفظ ذلك كله ، وكن منه على ثبوت .

كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(١) في قراءة مَنْ رفع اللباس (٣) أو تَكَرَّرَ المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التفعيم كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) و (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) ، وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : « زَيْدٌ مَا زَيْدٌ » (٤) أو عُمُومٌ يَدْخُلُ تحته المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتجْ إلى رَابِطٍ ، وهذا معنى قوله : « وإن تكن — إلى آخر البيت » أى : وإن تكن الجملة إياه — أى المبتدأ — في المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقوله : « نَطَقَ اللهُ حَسْبِي » ، فنطقي : مبتدأ [أَوَّلُ] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثانٍ ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرَّابِطِ ، لأن قولك « اللهُ حَسْبِي » هو معنى « نَطَقِي » وكذلك « قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » .

* * *

(١) هذه الآية الكريمة أولها : (يابني آدم قد أنزلنا عليك لباساً يوارى سواك ثم وريشاً ولباس التقوى ذلك خير) وقد قرئ فيها في السبعة بنصب « لباس التقوى » و برفعه ، فأما قراءة النصب فعلى العطف على « لباساً يوارى » ولا كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب : الأول : أن يكون « لباس التقوى » مبتدأ أول ، و « ذلك » مبتدأ ثانياً ، و « خير » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذي خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه ، والوجه الثاني : أن يكون « ذلك » بدلا من « لباس التقوى » ، والثالث : أن يكون « ذلك » نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و « خير » خبر المبتدأ الذي هو « لباس التقوى » الوجهين الثاني والثالث لا شاهد في الآية لما نحن بصددده ، لأن الخبر في هذين الوجهين مفرد لاجملة .

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ ^(١)
تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد : فإما أن يكون جامداً ،
أو مشتقاً .

فإن كان جامداً فَذَكَرَ المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ »
وذهب الكسائيُّ والرَّمَانِيُّ وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : « زيد
أخوك هو » وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أو لا ،
فإن تَضَمَّنَ معناه نحو : « زَيْدٌ أَسَدٌ » — أى شجاع — تَحَمَّلَ الضمير ، وإن لم
يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ .

وإن كان مشتقاً فَذَكَرَ المصنف أنه يتحمل الضمير ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » أى :
هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

(١) « والمفرد ، مبتدأ ، الجامد ، نعت له « فارغ » خبر المبتدأ « وإن ، شرطية « يشق » ،
فعل مضارع فعل الشرط مبنى للجهول ، مجزوم بإن الشرطية ، وعلاوة جزمه السكون ،
وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلباً للخفة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود على قوله المفرد « فهو » ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، والضمير المنفصل
مبتدأ « ذو » اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ ، وذو مضاف و « ضمير » مضاف إليه « مستكن »
نعت للضمير ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله
« المفرد » مبتدأ أول ، وقوله « الجامد » مبتدأ ثانياً ، وقوله « فارغ » خبر المبتدأ الثاني ،
وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ
الأول محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطي يوجب
هذا الوجه من الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر في قوله « يشق » في الوجه الأول عاد على
« المفرد » الموصوف بقوله « الجامد » بدون صفته ، إذ لو عاد على الموصوف وصفته
لسكان المعنى : إن يكن المفرد الجامد مشتقاً ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير
على الموصوف وحده دون صفته خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوزنا الوجهين
في إعراب هذه العبارة .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجرّى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المُنشئة ، واسم التفضيل ، فأما ما ليس جارياً مجرّى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآلة ، نحو : « مِفْتَاح » فإنه مشتق من « الفَتَح » ولا يتحمّل ضميراً ، فإذا قلت : « هذا مِفْتَاحٌ » لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَلٍ وَقُصِدَ به الزمان أو المكان كـ « مَرَمَى » فإنه مشتق من « الرَّمَى » ولا يتحمّل ضميراً ، فإذا قلت : « هَذَا مَرَمَى زَيْدٍ » تريد مكانَ رَمِيهِ أو زمانَ رَمِيهِ كان الخبرُ مشتقاً ولا ضميرَ فيه .

وإنما يتحمل المشتق الجارى مجرّى الفعل الضميرَ إذا لم يرفع ظاهراً ، فإن رَفَعَهُ لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ » فغلاماه : مرفوع بقائمه ، فلا يتحمل ضميراً .

وحاصلُ ما ذكر : أن الجامد يتحمّل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين ، إلا إنْ أَوَّلَ بِمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجرّى الفعل ، نحو : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » أى : هو ، فإن لم يكن جارياً مجرّى الفعل لم يتحمّل شيئاً ، نحو : « هَذَا مِفْتَاحٌ » ، و « هَذَا مَرَمَى زَيْدٍ » .

* * *

وَأَبْرَزَنُهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا^(١)

(١) « وأبرزنه ، الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقدر أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز » مطلقاً ، حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه « حيث » =

إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَنْ هو له اسْتَتَرَ الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائم »
 أى هو ، فلو أُتِيَتْ بعد المشتق بـ « هو » ونحوه وأبرزته فقلت : « زيد قائم هو »
 فقد جَوَزَ سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » تأكيداً للضمير المستتر
 فى « قائم » والثانى أن يكون فاعلاً بـ « قائم » . هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له .

فإن جَرَى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبراز الضمير ،
 سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمَنَ ؛ فمثال ما أُمِنَ فيه اللبس : « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ »
 ومثال ما لم يُؤْمَنَ فيه اللبسُ لولا الضمير « زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ » فيجب إبراز الضمير
 فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا » أى سواء أُمِنَ
 اللبس ، أو لم يُؤْمَنَ .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول — وهو :

= ظرف مكان متعلق بأبرز ، تلا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها ، ما ، اسم
 موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون فى محل نصب ، ليس ، فعل ماض ناقص ومعناه
 معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه ، له ، جار ومجرور متعلق بقوله
 « محصلاً » الآتى « محصلاً ، خبر ليس ، والجملة من ليس ومعموليه لا محل لها من الإعراب
 صلة الموصول الذى هو « ما » وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر
 مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ ، وقد عبر الناظم فى الكافية عن هذا المعنى
 بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق ، وذلك قوله :

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا
 فى المَذْهَبِ الكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ، وَرَأَيْهُمْ حَسَنُ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الآلفية من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه
 المسألة ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأيهم حسن » .

« زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » — فإن شئت أتيتَ بـ « هو » وإن شئت لم تأتِ به ،
وإن خيفَ اللبس وجبَ الإبراز كالمثال الثاني ؛ فإنك لو لم تأتِ بالضمير فقلت : « زَيْدٌ
عَمَرُو ضَارِبُهُ » لاحتمل أن يكونَ فاعلُ الضرب زيدا ، وأن يكونَ عمرا ،
فلما أتيتَ بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ » تعين أن يكونَ « زَيْدٌ »
هو الفاعل .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهبَ البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرَزْنَهُ
مطلقاً » يعني سواء خيفَ اللبس ، أو لم يُخَفْ ، واختار في غير هذا الكتاب مذهبَ
الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن هذا قولُ الشاعر :

٤٢ — قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ

التقدير بَانُوها هُم ؛ فحذف الضمير لأمن اللبس .

٥٢ — هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .
اللغة : « ذرا ، بضم الذال - جمع ذروة - وهي من كل شيء أعلاه ، المجد ، الكرم
« بانوها ، جملة العيني فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكون جمع « بان ،
جما سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون
في قولك « قاضو المدينة ومفتوها » وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني « كنه ، كنه
كل شيء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومي ، قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه
« ذرا ، مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد ، مضاف إليه « بانوها ، بانو : خبر
المبتدأ الثاني ، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجملة
المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد ، الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق
« علمت ، علم : فعل ماض ، والتاء لتأكيد « بكنه ، جاز ومجرور متعلق بعلمت ، =

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ

نَاوِينَ مَعْنَى «كَائِنْ» أَوْ «أُسْتَقَرَّ» (١)

= وكنه مضاف واسم الإشارة في ذلك ، مضاف إليه ، واللام للبعد - والسكاف حرف خطاب ، عدنان ، فاعل علمت ، وقحطان ، معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومي ذرا المجد بانوها » ، حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : « قومي ذرا المجد بانوهاهم » ، وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « بانوها » ، هو في المعنى وصف للمبتدأ الثاني الذي هو « ذرا المجد » ، لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية ؛ وإنما الباني هو القوم .

وهذا الذي يدل عليه هذا البيت — من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس — هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصلة ، قالوا في جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريا على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجة لهم في ذلك .

والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ .

وممن من زعم أن « ذرا المجد » ليس مبتدأ ثانيا كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : « قومي بانون ذرا المجد بانوها » ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفي هذا من الثكلف ما ليس يخفى .

(١) « وأخبروا » الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل « بظرف » جار ومجرور متعلق بأخبروا « أو » عاطفة « بحرف » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و « جر » مضاف إليه « ناوين » حال من الواو في قوله « أخبروا » =

تقدّم أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو [جاراؤ] مجروراً ^(١) ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، و « زَيْدٌ فِي الدَّارِ » فكل منهما متعلقٌ بمحذوفٍ واجب الحذف ^(٢) ، وأجاز قوم — منهم

= منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « معنى » مفعول به لناوين ، ومعنى مضاف ، و « كائن » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » قصد لفظه ، وهو معطوف على كائن .

(١) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاما ، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين :

أولاهما : أن يكون المتعلق عاما ، نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار .

وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصا وقد قامت القرينة الدالة عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غداً ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غداً ، وجعل ابن هشام في المعنى من هذا الأخير قوله تعالى : (الحر بالحر والعبد بالعبد) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد .

(٢) ههنا أمران : الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاما ، فأما إذا كان خاصا ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع ، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٣ ، الآتي قريبا ، وذهب ابن جنى إلى جواز ذكر المتعلق إذا كان كونا عاما .

الأمر الثاني : اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ، لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذي نرجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكورا أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طردا للبَابِ عل وتيرة واحدة .

المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو : « كَأَنَّ ، أو « اسْتَقَرَّ »
فإن قدرت « كَأَنَّ » كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت « استقرَّ » كان من قبيل
الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا ؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن
كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسمُ فاعِلٍ ، التقدير « زَيْدٌ كَأَنَّ
عندك ، أو مستقر عندك ، أو في الدار » وقد نُسِبَ هذا لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فِعْلٌ ، والتقدير
« زَيْدٌ اسْتَقَرَّ — أو يَسْتَقِرُّ — عِنْدَكَ ، أو في الدار » ونُسِبَ هذا إلى جمهور
البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجْعَلَ من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقراً ونحوه ، وأن يُجْعَلَ
من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير « اسْتَقَرَّ » ونحوه ، وهذا ظاهر قول المصنف « ناوين
معنى كَأَنَّ أو استقر » .

وذهب أبو بكر بن السَّرَّاج إلى أن كَلَاماً من الظرف والجرور قِسْمٌ برأسه ،
وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نَقَلَ عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي
في الشيرازيات .

والحقُّ خلافُ هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب
الحذف ، وقد صُرِّحَ به شذوذاً كقوله :

٤٣ — لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ ، وَإِنْ يَهْنُ

فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَأَنَّ

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها نسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « مولاك ، يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والحليف ،
والمعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحِب ، والجار ، والصهر » بهن ، يروى بالبناء =

== للجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي ، ولا مانع من بئانه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثي لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجذور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يحى ما ذكره العيني ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو عما يدعوا إليه المعنى ، بل الذى اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله : « عز » الثلاثي اللازم ، وقوله « بجبوحه » هو بضم فسكون ، وبجبوحه كل شيء : وسطه . الهون ، الذل والهوان .

الإعراب : « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « العز » مبتدأ مؤخر « وإن » شرطية « مولاك » مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور بعد أداة الشرط فى محل جزم فعل الشرط ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه « عز » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجملة لا محل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أى : إن عز مولاك فلك العز « وإن » الواو عاطفة ، وإن : شرطية « بهن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك « فأنت » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « لدى » ظرف متعلق بكان الآتى ، ولدى مضاف و « بجبوحه » مضاف إليه ، وبجبوحه مضاف و « الهون » مضاف إليه « كأن » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « كأن » حيث صرح به — وهو متعلق الظرف الواقع خبراً — شذوذاً ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر — إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجزوراً — أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام ، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامة ، فإن كان متعلقهما كونا خاصاً وجب ذكره ، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه ، وذهب ابن جنى إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام ليكون الذكر هو الأصل ، وعلى هذا يكون ذكره فى هذا البيت ونحوه ليس شاذاً ، كذلك قالوا .

والذى يتجه للعبد الضعيف — عفا الله تعالى عنه ! — وذكره كثير من أكابر =

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور — إذا وقعا خبراً — كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفةً ، نحو : « مررت برجل عندك ، أو في الدار » أو حالاً ، نحو : « مررت بزيد عندك ، أو في الدار » أو صلةً ، نحو : « جاء الذي عندك ، أو في الدار » لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً ، والتقدير : « جاء الذي استقرَّ عندك ، أو في الدار » وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم .

وَلَا يَكُونُ أَسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ مُفِذٌ فَأَخْبَرًا^(١)

== العلماء أن دكائنا ، واستقر ، قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كوناً عاماً واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصاً ، وحينئذ يجوز ذكره ، و ثابت ، و ثبت ، بهذه المنزلة ؛ فقد يراد بها الوجود المطلق الذي هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً ، وحينئذ يكونان خاصين ، وهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وهذا — أيضاً — يتجه ذكر دكائن ، في هذا البيت وذكر مستقر ، في نحو قوله تعالى : (فلما وآه مستقرا عنده) ؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتاً كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر .

(١) « ولا ، الواو للاستئناف ، ولا : نافية ، يكون ، فعل مضارع ناقص ، اسم ، هو اسم يكون ، واسم مضاف و « زمان » مضاف إليه ، خبرا ، خبر يكون ، عن جثة ، جار ومجرور متعلق بقوله خبرا ، أو بمحذوف صفة لخبر د وإن ، الواو للاستئناف ، إن : شرطية ، يفد ، فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان ، فأخبرا ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، أخبر : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيْدٌ عندك » وعن المعنى نحو : « القتالُ عندك » وأما ظرفُ الزمانِ فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ «
 نحو : « القتالُ يَوْمَ الجمعة » ، أو في يوم الجمعة » ولا يقع خبراً عن الجثة ، قال
 المصنف : إلا إذا أفادَ نحو : « الليلةَ الهلالَ » ، والرُّطْبُ شَهْرِي ربيع » فإن لم
 يُفدَ لم يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيْدٌ اليَوْمَ » وإلى هذا ذهب قوم منهم
 المصنف ، وذهب غير هؤلاء إلى النفع مطلقاً ؛ فإن جاء شيء من ذلك يُؤوّل ،
 نحو قولهم : اللَّيْلَةُ الهلالَ ، والرُّطْبُ شَهْرِي ربيع ؛ التقدير : طلوعُ الهلالِ
 الليلةَ ، ووُجُودُ الرُّطْبِ شَهْرِي ربيع ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ،
 وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شنوذ [لكن]
 بشرط أن يفيد^(١) ، كقولك : « نحن في يَوْمٍ طَيِّبٍ » ، وفي شهر كذا » ،

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك بيانا واضحاً ؛ الأول : أن الاسم الذي يقع
 مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والاكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جثة ، والمراد
 بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلل والورد ، والظرف الذي يصح أن يقع
 خبراً ، إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو
 عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه
 اسم جثة أم كان المخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر
 عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب في هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار
 بظرف المكان مطلقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب
 الأكثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقاً وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالباً
 لا دائماً ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب في الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك
 استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً ، فلو لم تحصل
 الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو القتال زماناً ، أو لم تحصل من الإخبار
 باسم المكان نحو زيد مكاناً ، ونحو القتال مكاناً ، لم يجر الإخبار ، وإذن فالمدار عند
 هذا الفريق من العلماء على حصول الفائدة في الجميع ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة
 لا يفيد ، وهذا هو السر في تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا » فَإِنْ لَمْ يَفِدْ امْتَنِعْ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفِدْ : كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ^(١)
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلَ لَنَا ، وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا^(٢)

= الامر الثانى : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛ أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجرداً ، نَحْوُ قولك : « نحن في يوم قاتظ ، ونحن في زمن كاه خير وبركة » ، ولا يجوز في هذا إلا الجربى ، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير في .

وثانيها : أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نَحْوُ قولهم : الليلة الهلال ، فَإِنْ تقديره : الليلة طلوع الهلال ، ونَحْوُ قول امرئ القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه : اليوم خمر ، وغداً أمر ؛ فَإِنْ التقدير عند الحاجة في هذا المثل : اليوم شرب خمر .

وثالثها : أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت ، نَحْوُ قولهم : الرطب شهرى ربيع ، والورد أيار ، ونَحْوُ قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز في هذا النوع أن تجر به بنى ، فنقول : الرطب في شهرى ربيع ، والورد في أيار — وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع .

(١) « لا ، نافية ، يجوز ، فعل مضارع ، الابتداء ، اعل يجوز ، بالنكرة ، جار ومجرور متعلق بالابتداء ، ما ، مصدرية ظرفية ، لم ، حرف نفي وجزم وقلب ، تفد ، فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النكرة ، كعند ، الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و ، زيد ، مضاف إليه ، نمرة ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأنك قولك عند زيد نمرة .

(٢) « هل ، حرف استفهام ، فتى ، مبتدأ ، فيكم ، جار ومجرور متعلق =

وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ ، وَلَيْقَسُ مَا لَمْ يُقَلْ^(١)
الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفة^(٢) وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تُفِيدَ ،
وَتَحْصُلُ الفائدةُ بأحد أمور ذَكَرَ المصنفُ منها ستة :

— أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور^(٣) ، نحو : « في

= بمحذوف خبر المبتدأ « فها ، نافية ، دخل ، مبتدأ ، لنا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
« ورجل ، مبتدأ ، من الكرام ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل « عندنا ، عند :
ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه .

(١) « رغبة ، مبتدأ ، في الخير ، جار ومجرور متعلق به « خير ، خبر المبتدأ « وعمل ،
مبتدأ ، وعمل مضاف و « بر ، مضاف إليه « يزين ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود على عمل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وليقس ، الواو
عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وهو
مبنى للمجهول « ما ، اسم موصول نائب فاعل يقس « لم ، حرف نفى وجزم وقلب
« يقل ، فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود على ما ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من
الإعراب صلة .

(٢) المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، والحكم
على المجهول لا يفيد ، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة ؛ فتيقنه على عدم
الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معيناً ،
أو نكرة مخصوصة . ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصوصة ؛ لأن حكمه —
وهو المعبر عنه بالفعل — متقدم عليه البتة ؛ فيتقرر الحكم أولاً في ذهن السامع ، ثم
يطلب له محكوماً عليه أياً كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل ، مع أن كل واحد
منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن هنا تعرف أيضاً السر في جواز أن
يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه .

(٣) مثل الظرف والجار والمجرور الجملة . نحو قولهم : قصدك غلامه رجل ،
نمرجل مبتدأ مؤخر ، وجملة « قصدك غلامه » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم ،
والمسوخ للابتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جملة ، واعلم أنه لا بد — مع تقديم =

الدَّارِ رَجُلٌ» ، و «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ» ^(١) ؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يميز ، نحو : «قَائِمٌ رَجُلٌ» .

الثاني : أن يتقدّم على النكرة استفهام ^(٢) ، نحو : «هَلْ قَتَى فِيكُمْ ؟» .

الثالث : أن يتقدّم عليها نفي ^(٣) ، نحو : «مَا خِلَّ لَنَا» .

== الخبر وكونه أحد الثلاثة : الجملة ، والظرف ، والجار والمجرور — من أن يكون مختصاً ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمسند إليه في الجملة مما يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : في دار رجل رجل ، أو قلت : عند رجل رجل ، أو قلت : ولد له ولد رجل — لم يصح .

(١) النكرة — بفتح النون وكسر الميم — كساء مخفّط تلبسه الأعراب ، وجمعه نمار .

(٢) اشترط جماعة من النحويين — منهم ابن الحاجب — لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الهمزة ، والثاني : أن يكون بعده «أم» ، نحو أن تقول : أرجل عندك أم امرأة ؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ، فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذي ذكره ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغاً للابتداء بها ؟ فالجواب : أن تذكر بأن الاستفهام إما إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفي ، وتقدم حرف النفي على النكرة يجعلها عامة ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ، إذ الممنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه التحقيق أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين يطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد ، فكأن السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلهم ، فأشبه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما العموم الشبيه به .

(٣) قد عرفت بما ذكرناه في وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفي ؛ لأن النفي هو الذى يجعل النكرة عامة متناولة جميع الأفراد ، وحل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفي ، فالوجه في النفي هو صيرورة النكرة عامة .

— الرابع : أن تُوصَفَ^(١) ، نحو : « رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا » .

الخامس : أن تكون عاملة^(٢) ، نحو : « رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ » .

السادس : أن تكون مُضَافَةً ، نحو : « عَمَلُ بَرٍّ يَزِينُ » .

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أنهاها غيرُ المصنفِ إلى نيفٍ وثلاثين موضعاً [وأَكْثَرَ من ذلك^(٣)] ، فذكر [هذه] السَّتَّةَ المذكورة .

(١) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة : أن يكون مخصصاً للنكرة ، فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة — نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا — لم يصح الابتداء بالنكرة ، والوصف على ثلاثة أنواع : النوع الأول : الوصف اللفظي ، كمثال الناظم والشارح ، والنوع الثاني : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفاً من السلام لكنه على تقدير ذكره فى الكلام ، كقوله تعالى (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فإن تقدير الكلام : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى (يغشى طائفة منكم) والنوع الثالث : الوصف المعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكوراً فى الكلام ولا محذوفاً على نية الذكر ، ولكن صيغة النكرة تدل عليه . ولذلك موضعان : الموضع الأول : أن تكون النكرة على صيغة التصغير ، نحو قولك : رجيل عندنا ؛ فإن المعنى رجل صغير عندنا ، والموضع الثانى : أن تكون النكرة دالة على التعجب ، نحو : ما ، العجيبة فى قولك : ما أحسن زيدا ، فإن الذى يسوغ الابتداء بما التعجبية وهى نكرة كون المعنى : شئ عظيم حسن زيدا ، فهذا الأمر الواحد — وهو كون النكرة موصوفة — يشتمل على أربعة أنواع .

(٢) قد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن — بتنوين ضرب ؛ لأنه مصدر — وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد تكون عاملة النصب كما فى مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به المصدر ، وقد تكون عاملة الجر ، كما فى قوله عليه الصلاة والسلام « خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة » ، ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يغنى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه .

(٣) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين ==

والسابع : أن تكون شرطاً ، نحو : « مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ » (١) .

الثامن : أن تكون جواباً ، نحو أن يقال : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فتقول : « رَجُلٌ » ،
التقدير « رَجُلٌ عِنْدِي » .

التاسع : أن تكون عامّةً ، نحو : « كُلُّ يَمُوتُ » .

العاشر : أن يُقصدَ بها التَّنْوِيعُ ، كقوله :

٤٤ — فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِستُ ، وَثَوْبٌ أُجِرُ

[فقوله « ثوب » مبتدأ ، و « لبست » خبره ، وكذلك « ثوب أُجِرُ »] .

= عدوا أموراً كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة ، وإنما فصلوها تفصيلاً لثلاثاً يوجبوا المبتدئ إلى إجهاد ذهنه ، وسترى في بعض ما يذكره الشارح زيادة على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره كالسابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر وسنبين ذلك .
(١) كان يغني عن هذا السابع ذكر التاسع ، لأن الابتداء بالشرط إنما ساغ لكونه عاماً .

٤٤ — هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني ، والمفضل الضبي ، وغيرهما ، وأول هذه القصيدة قوله :

لَا ، وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِ يَ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ

وزعم الأصمعي — في روايته عن أبي عمرو بن العلاء — أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم ، وأولها عنده :

أَحَارِ ابْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي حَرٌّ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِيرُ

ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

* فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا *

اللغة : تسديتها ، تحطيت إليها ، أو علوتها ، والباقي ظاهر المعنى ؛ ويروى « ثوب نسيت » .

الإعراب : « فأقبلت » ، الفاء عاطفة ، أقبلت : فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر

وفاعل « زحفاً » ، يجوز أن يكون مصدرًا في تأويل اسم الفاعل فيكون حالاً من

الناء في « أقبلت » ، ويجوز بقاءه على مصدريته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، =

الحادى عشر : أن تكون دُعاءً ، نحو : (سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ) .
 الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التمجيد ^(١) ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » .

== تقديره : أزحف زحفاً على الركبتين ، جار ومجرور متعلق بقوله « زحفاً » ، « فثوب » مبتدأ « نسيت » أو « لبست » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف ، والتقدير نسيت ، أو لبسته « وثوب » الوار عاطفة ، ثوب : مبتدأ « أجر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجره ، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ثوب » فى الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ — مع كونه نكرة — لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعاً ، فنها نوع أذهله حبا ففسيه ، ومنها نوع قصد أن يحجره على آثار سيرهما ليحفها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح .

وفى البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم ، أحدهما : أن جملتى « نسيت ، وأجر » ليستا خبرين ، بل هما نعتان للبتدئين ، وخبراهما محذوفان ، والتقدير : من أثوابى ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثانى : أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان ، والتقدير : فثوب لى نسيت وثوب لى أجره ، وعلى هذين التوجيهين فالمسوخ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة ، وفى البيت رواية أخرى ، وهى « فثوباً نسيت وثوباً أجره » بالنصب فيهما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذى بعده ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية ، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر بما لا يجيزه جماعة من النحاة منهم سيويه إلا لضرورة الشعر .

(١) قد عرفت أن هذا الموضع والذى بعده داخلان فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع عشر ، وكذلك فى الموضع الخامس عشر على ثانى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ، تيسيراً للأمر على الناشئين ، وقد سار ابن هشام فى أوضحه على ذكر الأجناس العامة ، وبيان أنواع بعضها .

الثالث عشر: أن تكون خلفاً من موصوف، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ». —
الرابع عشر: أن تكون مُصَفَّرَةً، نحو: «رُجَيْلٌ عِنْدَنَا»؛ لأن التصغير فيه
فائدة معنى الوصف، تقديره «رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور، نحو: «شَرٌّ أَهَرٌّ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ
جَاءَ بِكَ» التقديرُ «مَا أَهَرٌّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ» على أحد
الْقَوْلَيْنِ، والقول الثاني [أن التقدير] «شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرٌّ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ عَظِيمٌ جَاءَ
بِكَ»؛ فيكون داخلًا في قِسمٍ ما جاز الابتداء به لكونه موصوفًا؛ لأن الوصف أعم
من أن يكون ظاهرًا أو مقدرًا، وهو ها هنا مُقَدَّرٌ.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال، كقوله:

٤٥ — سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ؛ فَمَذْ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللمعة: «سرينا، من السرى — بضم السين — وهو السير ليلاً أضواء، أنار د بدا،
ظهر د محياك، وجهك».

المعنى: شبه الممدوح بالبدر تشبيهاً ضمناً، ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد
من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة.

الإعراب: «سرينا، فعل وفاعل د ونجم، الواو للحال، نجم: مبتدأ د قد، حرف
تحقيق د أضواء، فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ د قد، اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ د بدا، فعل ماض
د محياك، محيا: فاعل بدا، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة في محل جر
بإضافة مذ إليها، وقيل: مذ مضاف إلى زمن محذوف، والزمن مضاف إلى الجملة د أخفى،
فعل ماض د ضَوْؤُهُ، ضوء: فاعل أخفى، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه د كل، مفعول
به لأخفى، وكل مضاف و د شارق، مضاف إليه، والجملة من الفعل — الذي هو أخفى —
والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ.

الشاهد فيه: قوله د ونجم قد أضواء، حيث أتى بنجم مبتدأ — مع كونه نكرة — =

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : « زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ » .
 الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : « تَمِيمٌ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ » .

التاسع عشر : أن يُعْطَفَ عليها موصوفٌ ، نحو : « رَجُلٌ وَأُمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ » .

العشرون : أن تكون مُبْهَمَةً ، كقول امرئ القيس :

٤٦ — مُرْسَمَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَنِي أَرْنبًا

= لسبقه بواو الحال ، والذي نريد أن ننفيك إليه ها هنا أن المدار في التسوية على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية ، سواء أكانت مسبقة بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن مسبقة به ، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ١٣٠/٤ بتحقيقنا) :

تَرَكَتُ ضَانِي تَوَدُّ الذَّنْبَ رَاعِيَهَا وَأَنْهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ
 الذَّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي
 الشاهد فيهما قوله « مدية » ، فإنه مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ الابتداء به وقوعه في صدر جملة الحال ؛ لأن جملة « مدية بيدي » في محل نصب حال من ياء المتكلم في قوله : « تَرَانِي » .

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاثِنَتِي

فَقُلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ سَمِعَا ؟

فإن الواو في قوله « وشكوى عند فاثنتي » ، يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ وهو نكرة ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماماً .

٤٦ — انفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله الشارح العلامة ، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ ففيل : لامرئ القيس بن حجر السكندی الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم السكندی : ليس ذلك بصحيح ، بل هو لامرئ القيس =

= ابن مالك الحميري ، لكن الثابت في نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي —
برواية أبي عبيدة والأصمعي وأبي حاتم والزيادي ، وفيما رواه الأعمش الشافعي من
القصاصد المختارة - نسبة هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وقال السيد المرتضى في
شرح القاموس ، نقلا عن العباب ، مانصه : « هو لامرئ القيس بن مالك الحميري ، كما قاله
الأمدي ، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعراء ، وهو موجود في أشعار حمير ، اهـ ،
ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله :

أَيَا هِنْدُ لَا تَنكِحِي بُوْهَ عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة : « بوهة » هو بهضم الباء - الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : هو الآخر « عقيقة »
العقيقة : الشعر الذي يولد به الطفل « أحسبا » الأحسب من الرجال : الرجل الذي ابيضت
جلده . وقال القتيبي : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لا يتنظف ، وقال أبو علي : معناه
أنه لم يعق عنه في صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته « مرسعة » هي التيمة يعلقها
مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هي مثل المعاذة ،
وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله حرزاً لدفع العين أو مخافة أن يموت
أو يصيبه بلاء « بين أرساغه » الأرساغ : جمع رسخ - بوزن قفل - يعني أنه يجعلها
في هذا المكان ، ويروى « بين أرباقه » والأرباق : جمع ربق - بكسر فسكون -
وهو الحبل فيه عدة عرى ، ومعناه أنه يجعل تيممته في حبال « عسم » اعوجاج في الرسخ
ويبس « أرنباً » حيوان معروف ، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه
العرب من أن الجن تجتنبها ؛ فن اتخذ كمها تيمة لم يقربه جن ، ولم يؤذ به سحر ، كذا كانوا
يزعمون ، وأراد أنه جبان شديد الخوف .

المعنى : يخاطب هنداً أخته - فيما ذكر الرواة - ويقول لها : لا تزوجي رجلاً من
جهلة العرب : بضع التمام ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفي رسخه اعوجاج ويبس ،
لا يبحث إلا عن الأرانب ليتخذ كعوبها تمام جبنًا وفرقا .

الإعراب : « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف
خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من « أرساغه » مضاف إليه ، وأرساغ مضاف
والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعمت لبوهة في البيت السابق =

— الحادى والعشرون : أن تقع بعد « لولا » ، كقوله :

٤٧ — لَوْلَا اضْطِبَّارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَةٍ
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّنِّ

= والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله أرساغه « به » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عسم » ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة « يبتغى » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضاً « أرنبا » ، مفعول به ليبتغى ، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله « عليه عقيقه » ، والثانية قوله « أحسبا » ، والثالثة جملة « مرسعة بين أرساغه » ، والرابعة جملة « به عسم » ، والخامسة جملة « يبتغى أرنبا » .

الشاهد فيه : قوله « مرسعة » ، فإنها نكرة وقعت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها لإبهامها ، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة ، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوخ ، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ، ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح .

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة ، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسورة ، ومعناها الرجل الذى فسد موق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسعة ، أى البوهة السابق مرسعة ، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين .

٤٧ — لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة . « أودى » ، فعل لازم معناه هلك « مقة » ، حب ، وفعله ومقه يمقه مقة — كوعده يعده عدة — والتاء في مقة عوض عن فاء الكلمة — وهى الواو — كعدة وزنة ونحوهما « استقلت » ، نهضت وهمت بالمسير « الظن » ، الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعترموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويمطف عليه =

الثاني والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرَّبَّاطِ »^(١) .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لأم الابتداء ، نحو : « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .

= الإعراب : « لولا ، حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط » اصطبار ، مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : موجود . وقوله « لاودى » اللام واقعة في جواب لولا ، وأودى : فعل ماض « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى « استقلت » استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقل . ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من استقل وفاعله في محل جر بإضافة لما إليها « للظن » جارو مجرور يتعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد « لولا » .

ولأنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغاً للابتداء بها لأن « لولا » تستدعى جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة .

(١) هذا من أمثال العرب ، والعير — بفتح فسكون — هو الحمار ، والرباط — بزنة كتاب — ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبي رباطه ، ويريدون قطع جبالته ، يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به في قوله « فمير » حيث وقع مبتدأ — مع كونه نكرة — لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للبيداني (٢١/١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ في ٢٥/١ بتحقيقنا) وانظره في جهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (٨١/١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية) ورواه هناك « إن هلك عير فعير في الرباط » وقال بعد روايته : يضرب مثلاً للشيء يقدر على العوض منه فيستخف بفقدته ، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزة :

هَلْ وَصَلُ عَزَّةٌ إِلَّا وَصَلُ غَاثِيَةٍ فِي وَصَلٍ غَاثِيَةٍ مِنْ وَصَلِهَا بَدَلٌ؟

الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كم » الخبرية ، نحو قوله :
 ٤٨ — كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ قَدْ دَعَاكَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

٤٨ — البيت للفرزدق من كلمة بهجو فيها جريراً ، وقبلة :

كَمْ مِنْ أَبٍ لِي يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ الْمَجَرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارٍ
 وَرِثَ الْمَكَارِمَ كَبَرًا عَنْ كَبَرِ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ كُلِّ يَوْمٍ فَخَارٍ

اللغة : « المجرة » باب السماء ، وقيل : هي الطريق التي تسير منها الكواكب « الدسيعة » الجفنة ، أو المائدة الكبيرة . وضخامتها : كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها « فدعاء » هي المرأة التي اعوجت لإصبعها من كثرة حلبها ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : زيف في القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها « عشاري » العشار : جمع عشاء — بضم العين المهملة وفتح الشين — وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وفي التنزيل الكريم : (وإذا العشار عطلت) .

الإعراب : « كم » يجوز أن تكون استفهامية ، وأن تكون خبرية « عمة » يجوز فيها وفي « خالة » المعطوفة عليها الحركات الثلاث : أما الجر فعلى أن « كم » خبرية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » وعمة : تمييز لها ، وتمييز كم الخبرية بمرور كما هو معلوم ، و« خالة » معطوف عليها ، وأما النصب فعلى أن « كم » استفهامية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » أيضاً ، وعمة : تمييز لها ، وتمييز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم ، و« خالة » معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بجملة أو مفعول مطلق عامله « حلب » الآتي ، وعلى هذين يكون قوله « عمة » مبتدأ ، وقوله « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعمت له ، وجملة « قد حلبت » في محل رفع خبره ، وتمييز « كم » على هذا الوجه محذوف ، وهي — على ما عرفت — يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها بمروراً ، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوباً ، و« فدعاء » صفة لحالة ، وقد حذف صفة لعمة بمائلة لها كما حذف صفة لحالة بمائلة لصفة عمة ، وأصل الكلام قبل الحذفين « كم عمة لك فدعاء ، وكم خالة لك فدعاء » ، لحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني ، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول ، لحذف من كل مثل الذي =

وقد أنهى بعضُ المتأخرين ذلك إلى تَيْفٍ وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها
أسقطته ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَاضَرَّرَا^(١)
الأصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ ، وذلك لأن الخبرَ وَصَفٌ في المعنى
للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك كَبْسٌ
أو نحوه ، على ما سَيَبِينُ ؛ فنقول : « قَامَ زَيْدٌ ، وَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَأَبُوهُ
مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَفِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَعِنْدَكَ عَمْرُو » وقد وقع في كلام بعضهم أن

= أثبتته في الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة « الاحتباك » .

الشاهد فيه : قوله « عمة » ، على روايه الرفع حيث وقعت مبتدأ — مع كونها نكرة -
لوقوعها بعد « كم » ، الخبرية ، كذا قال الشارح العلامة ، وأنت خير بعد ما ذكرناه لك في
الإعراب أن « عمة » ، على أى الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله « لك » ،
وبعداء المحذوف الذى يرشد إليه وصف حالة به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت
وقوع النكرة بعد « كم » ، الخبرية ، وإنما هو وصف النكرة ، وبحث عن شاهد فيه الابتداء
بالنكرة بعد كم الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه .

(١) « والأصل ، مبتدأ ، في الأخبار ، جار ومجرور متعلق به « أن » ، مصدرية
« تؤخرا » ، فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي يعود إلى الأخبار ، والآلف للاطلاق ، و « أن » ، وما دخلت عليه في تأويل
مصدر خبر المبتدأ « وجوزوا » ، فعل وفاعل « التقديم » ، مفعول به لجوزوا « إذ » ، ظرف
زمان متعلق بجوزوا « لا » ، نافية للجنس « ضررا » ، اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ،
والآلف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لا ضرر موجود ، والجملة من لا واسمها وخبرها
في محل جر بإضافة إذ إليها

مذهب الكوفيين مَنعُ تَقَدُّمِ الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر^(١) ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين ، والكوفيين — على جواز « في دَارِهِ زَيْدٌ » فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث^(٢) ، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل : « زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ،

(١) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لا تسكاد تبين منهما غرضه واضحاً فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ . ثم يعترض على هذا النقل بقوله « وفيه نظر » ، وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلاً ، وكان ينبغي — على ذلك — تخصيصه بما عدا هذه الصورة .

ثم يعترض على النقل الثاني بقوله : « وفيه بحث » ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون « زيد » من قوله « في دَارِهِ زَيْدٌ » فاعلاً بالجار والمجرور ، ولولم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطاً عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلاً على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور ؛ فقد رجح الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره .

فأما من حيث الموضوع في ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه « الإنصاف » ، في مسائل الخلاف » (ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وعقد في ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك « في الدار زيد » - إن صح عندهم هذا التعبير من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم .

فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .

فالجواب أن الجار والمجرور — عند الجمهور — خلافاً لابن السراج الذي جعله قسمياً برأسه — لا يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد ، أو في تقدير الجملة ، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقة اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً .

وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ « والحق الجواز ، إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله :
« وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ » فتقول : « قَامَ زَيْدٌ » ومنه قولهم : « مَشْنُوهُ
مَنْ يَشْنُوكَ » فمن : مبتدأ ، ومَشْنُوهُ : خبر مقدم ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ »
ومنه قوله :

٤٩ — قَدْ ثَكَلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ

وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْثَنِ الْأَسَدِ

ف « مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ » مبتدأ مؤخر ، و « قَدْ ثَكَلَتْ أُمُّهُ » : خبر مقدم ،
و « أَبُوهُ مُنْطَلِقُ زَيْدٌ » ؛ ومنه قوله :

٤٩ — البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت الانصارى
اللغة : « ثكلت أمه ، هو من الثكل » وهو فقد المرأة ولدها ، منتشبا ، عالقا داخل
« برثن الأسد ، مخله ، وجمعه برائن ، مثل برقع وبراقع ، والبرائن للسباع بمنزلة الأصابع
للإنسان ، وقال ابن الأعرابي : البرثن : الكف بكاملها مع الأصابع .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « ثكلت » ثكل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث
« أمه » أم : فاعل ثكلت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله
في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ،
والتاء ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « واحد » واحد : خبر كان ، وواحد
مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول
الذى هو من « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منتشبا » خبر بات « في برثن » جار ومجرور متعلق بمنتشبا ،
وبرثن مضاف و « الأسد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قد ثكلت أمه من كنت واحد » حيث قدم الخبر ، وهو جملة
« ثكلت أمه » على المبتدأ وهو « من كنت واحد » ، وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على
المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ — وإن وقع متأخراً — بمنزلة المتقدم في اللفظ ، فإن
رتبته التقدم على الخبر كما نص عليه في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع .

٥٠ - إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبٌ تُصَاهِرُهُ
فـ « أَبُوهُ » : مبتدأ [مؤخر] ، و « مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ » : خبر مقدم .

٥٠ - هذا البيت من كلبه للفرزدق بمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان
اللغة : « محارب » ، ورد في عدة قبائل ، أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر بن مالك
بن النضر ، والثاني من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان ، والثالث من
عبد القيس ، وهو محارب بن عمرو بن وديعة بن لسيك بن أفضى بن عبد القيس « كليب » ، بزنة
التصغير - اسم ورد في عدة قبائل أيضاً : أحدها في خزاعة ، وهو كليب بن حبشية بن
سلول ، والثاني في تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير ، والثالث
في تميم ، وهو كليب بن بربوع بن حنظلة بن مالك ، والرابع في النخع ، وهو كليب بن ربيعة
بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس في هوازن ، وهو كليب بن ربيعة
ابن صمصمة .

الإعراب : « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بقوله « أسوق مطيتي » ، في بيت سابق على
بيت الشاهد ، وهو قوله :

رَأُونِي ، فَنَادَوْنِي ، أَسُوقُ مَطِيَّتِي

بِأَصْوَاتٍ هَلَالٍ صِعَابٍ جَرَّارَةٍ

« ما » نافية مبهمة ، أو تعمل عمل ليس « أمه » ، أم : مبتدأ أو اسم ما ، وأم مضاف
والضمير مضاف إليه « من محارب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر « ما » ،
وجملة « ما » ومعمولها في محل رفع خبر مقدم « أبوه » ، أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف
والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة للملك « ولا » الواو عاطفة ،
لا نافية وكانت ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « كليب » ، اسم كان « تصاهره »
تصاهر : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي
يعود إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر
« كان » ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة ، فأما النحاة فيستشهدون
به على تقديم الخبر - وهو جملة « ما أمه من محارب » على المبتدأ - وهو قوله « أبوه » -
والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على =

ونَقَلَ الشريفُ أبو السَّعَادَاتِ هَبَةُ اللَّهِ بنِ الشَّجَرِيِّ الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقلَ الخلاف في ذلك عن الكوفيين .

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ : عُرْفًا ، وَنُكْرًا ، عَادِيٍّ بَيَانٍ^(١)
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا ، أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَصِرًا^(٢)

= التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير ، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضاً يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل الخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان :
وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
التقدير : وما مثله في الناس حي بقاربه إلا لملكاً أبو أمه أبوه .

(١) « فامنع ، امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز - العائد على تقديم الخبر - مفعول به لامنع « حين » ظرف زمان متعلق بامنع « يستوى » فعل مضارع « الجزآن ، فاعل يستوى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « حين » إليها « عرفاً ، تمييز ، ونكراً ، معطوف عليه « عادى » ، حال من « الجزآن » وعادى مضاف و « بيان ، مضاف إليه ، والتقدير : فامنع تقديم الخبر في وقت استواء جزئى الجملة - وهما المبتدأ والخبر - من جهة التعريف والتنكير ، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها ، حال كونهما عادى بيان ، أى لا قرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بامنع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل ، اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها . والخبر محذوف أيضاً ، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « الخبر ، الخبر : خبر « كان ، والآلف للاطلاق ، والجملة لا محل لها مفسرة « أو ، عاطفة « قصد » فعل ماض مبنى للجهول « استعماله ، استعمال : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « منحصرأ » حال من المضاف إليه ، وجاز ذلك لأن المضاف عامل فيه .

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا : لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً ، أَوْ لَازِمٍ الصَّدْرِ ، كَمَنْ لِي مُنْجِدًا^(١)

ينقسم الخبر — بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه — ثلاثة أقسام ؛ قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم يجب فيه تقديم الخبر .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :

الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً سالحةً لجعلها مبتدأ ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدَّمته قللت « أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد » لَكَانَ الْمَقْدَّمُ مَبْتَدَأً^(٢) ، وأنت

(١) « أو » عاطفة ، كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « مسنداً ، خبر كان » لذى ، جار ومجرور متعلق بمسند ، وذى مضاف ، و « لام » مضاف إليه ، و « لام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « أو » عاطفة « لازم » معطوف على ذى ، و « لازم مضاف ، و « الصدر » مضاف إليه « كمن » السكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً « من » اسم استفهام مبتدأ « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منجداً » حال من الضمير المستتر في الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

(٢) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعاً معرفتين ؛ فللنحاة في إعرابها أربعة أقوال ، أولها : أن المتقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح ، وثانيها : أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان أحدهما مشتقاً والآخر جامداً فالاشتقاق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا — بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقاً — فالمتقدم مبتدأ ، والرابع : أن المبتدأ هو الأعراف عند المخاطب ، سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالمتقدم هو المبتدأ .

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدل عليه ؛ فإن وُجِدَ دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك : «أَبُو يَوْسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ» فيجوز تقدم الخبر — وهو أبو حنيفة — لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

٥١ — بَنُونًا نُنُو أَبْنَانًا ، وَبَنَاتِنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

٥١ — نسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر وهو « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم — وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين عند السامع المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو عط الفائسة ؛ فإياكون فيه أساس التشبيه — وهو الذي تذكر الجملة لأجله — فهو الخبر ؛ فإذا سمع أحد هذا البيت تبادر إلى ذهنه أن المتكلم به يريد تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم ، دون للعكس

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناجم استشهاد بهذا البيت : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنما جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذى الرمة :

* وَرَمَلِ كَأَوْزَاكِ الْمَذَارِي قَطَعْتُهُ *

فقوله : « بَنُونًا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنى أبنائهم .

والثاني : أن يكون الْخَبْرُ فِعْلًا رافعًا لضمير المبتدأ مستترًا ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » فقام وفاعله المقدر ^(١) : خبرٌ عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ » على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخرًا ، والفعل خبرًا مقدمًا ، بل يكون « زيد » فاعلاً لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافعًا لظاهرٍ — نحو : « زيد قَامَ أبوه » — جاز التقديم ؛ فتقول :

= فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا
إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أعدر الناس ، لا العكس اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء ، وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أعدر الأحياء ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيتهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد .

ومثل بيت الشاهد قول الكميث بن زيد الأسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) أراد بالمقدر منها المستتر فيه .

« قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك^(١) ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو : « الزَّيْدَانِ قَامَا » فيجوز أن تُقَدَّمَ الخبر فتقول « قَامَا الزَّيْدَانِ » ويكون « الزيدان » مبتدأ مؤخرًا ، و « قاما » خبراً مقدماً ، ومنع ذلك قوم .

وإذا عرفت هذا فقول المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبر » يقتضى [وَجُوبَ] تأخير الخبر الفعلى مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً يائماً ، نحو : « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » أو بإيالا ، نحو : « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ » وهو المراد بقوله : « أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مَنْحَصِراً » ؛ فلا يجوز تقديم « قائم » على « زيد » في المثالين ، وقد جاء التقديم مع « إلا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٢ - فَيَارَبَّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى

عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟

(١) يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم ، ومنعه الكوفيون (واقرا الهامشة رقم ١ في ص ٢٢٨) .

٥٢ - البيت للكميت بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الخبير بآيائها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟

اللغة : « عم » ، العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال عمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأة عيياء وعمية « مدبر » ، هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذى يعرض عنك ولا يباليك « المعول » ، تقول : عولت على فلان ؛ إذا جعلته سندك الذى تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الأصل « وهَلِ الْمَعُولُ إِلَّا عَلَيْكَ » فَقَدَّمَ الْخَبَرَ .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لامُ الابتداء ، نحو : « لَزِيدٌ قَائِمٌ » وهو المشار إليه بقوله : « أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لَدَى لَامِ ابْتِدَاءٍ » فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ؛

= الإعراب : « يارب ، يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل ، حرف استفهام لإنكارى دال على النفي « إلا ، أداة استثناء ملغاة « بك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر ، مبتدأ مؤخر « يرتجى ، فعل مضارع مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « النصر » ، ويجوز أن يكون « بك » متعلقا بقوله يرتجى ، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « عليهم ، جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لهذا يجعل متعلقاً بـ يرتجى « وهل ، حرف استفهام تضمن معنى النفي « إلا ، أداة استثناء ملغاة « عليك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول ، مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر ، و « عليك المعول ، حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضوعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ، وهل المعول إلا عليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله : « بك النصر ، لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة « يرتجى ، فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها . وعبرة الشارح تفيد ذلك ، فإنه ترك ذكر الـ ٧ تشهد بالجملة الأولى لاحتمالها وجهاً آخر ، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهاً آخر سقط الاستدلال به .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما ذكره الشارح — هو رأى جماعة النحاة ؛ فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما ، لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا ، فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيغ ؛ إذ تقديم « إلا ، معه بين المراد .

وأنت لو جعلت الخبر في صدر البيت هو جملة « يرتجى ، وجعلت الجار والمجرور متعلقاً به كان في هذه العبارة تقديم معمول الخبر على المبتدأ ، وهم يستدلون بتقدم المعول على جوائز تقدم العامل .

فلا تقول : « قائمٌ زَيْدٌ » لأن لام الابتداء لها صَدْرُ الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ يَنْتَلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ
فَ «لَأَنْتَ» مبتدأ [مؤخر] و « خالِي » خبر مقدم .

٥٣ — البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها :

اللغة : « جرير » يروى في مكانه « تميم » ، ويروى أيضاً عوف « العلاء » بفتح العين المهملة ممدوداً — الشرف والرفعة ، وقيل : هو مصدر على في المكان يعلى ، على وزن رضى يرضى ، وأما في المرتبة فيقال : علا يعلو علواً ، مثل سما يسمو سمواً .

الإعراب : « خالِي لَأَنْتَ » يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون « خال » مبتدأ ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و « أَنْتَ » خبر المبتدأ ، وفيه — على هذا الوجه من الإعراب — شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون « خالِي » خبراً مقدماً ، و « لَأَنْتَ » مبتدأ مؤخر ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبيته عند الكلام على الاستشهاد « ومن ، الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع جزم تشبيهاً للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « العلاء » مفعول به لينل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من « ويكرم » الواو عاطفة ، يكرم : فعل مضارع معطوف على « ينل » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الأخوالا » قال العيني : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للجهول ، والاولى أن يكون قوله : « يكرم » مضارع كرم ويكون قوله « الأخوالا » تمييزاً : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول « ال » المعرفة على التمييز ، وإما على أن تكون ال زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر :

* وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَأْقِيسُ عَنْ عَمْرٍو *

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدرُ الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو : « مَنْ لِي مُنْجِداً ؟ » فمن : مبتدأ ، ولي : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على « مَنْ » ؛ فلا تقول « لِي مَنْ [منجداً] » .

* * *

== الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة :

الأول : في قوله « ينل العلاء » فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يحى به الشاعر مرفوعاً فيقول « ينال العلاء » ولكنه جاء به مجزوماً ؛ لحذف عين الفعل كما يحذفها في « لم يخف » ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبه الشاعر به حيث يقول :

كَذَلِكَ الَّذِي يَنْبَغِي عَلَى النَّاسِ ظُلماً تُصْنِئُهُ عَلَى رَغْمِ عَوَاقِبِ مَا صَنَعَ
وليس لك أن تزعم أن من في قوله « من جرير خاله » شرطية ؛ فلذلك جزم المضارع جوابها ؛ لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة « جرير خاله » شرطاً ، وهو غير جائز عند أحد من النحاة ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً (وانظر — مع ذلك — شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي) .

والشاهد الثاني : في قوله « ويكرّم الأخوالا » فإنه تمييز على ما احترناه ، وقد جاء به معرفة ، وهذا يدل للكوفيين اللذين يرون جواز يحى التمييز معرفة ، والبصريون يقولون : أل في هذا زائدة لا معرفة .

والشاهد الثالث : — وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا — في قوله : « خالى لأنت » حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذاً ، وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب ، والثاني : أنه أراد « لخالى أنت » فأخر اللام إلى الخبر ضرورة ، والثالث : أن يكون أصل الكلام « خالى هو أنت » فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثاني ، لحذف الضمير ، فانصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها .

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز :

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزُ شَهْرَبَةُ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرٌ ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ (١)
 كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبِينًا يُخْبِرُ (٢)
 كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ : كَأَنَّ مِنْ عِلْمَتِهِ نَصِيرًا (٣)

(١) « ونحو ، مبتدأ ، عندى ، عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه » درهم ، مبتدأ مؤخر « ولي ، الواو عاطفة ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وطر ، مبتدأ مؤخر « ملتزم ، اسم مفعول : خبر المبتدأ الذى هو قوله « نحو ، فى أول البيت « فيه ، جار ومجرور متعلق بملتزم « تقدم ، نائب فاعل لقوله « ملتزم ، وتقدم مضاف و « الخبر ، مضاف إليه .

(٢) « كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كهذا الالتزام « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « عاد ، فعل ماض « عليه ، جار ومجرور متعلق بعاد « مضمر ، فاعل عاد « بما » جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً ، وما اسم موصول « به ، عنه ، متعلقان بيخبر الآتى « مينا » حال من المجرور فى « به ، « يخبر ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » وجملة « عاد عليه مضمر » فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيناً - أى مفسراً - لذلك الضمير .

قال ابن غازى : وهذا البيت مع تعقده وتشبث ضمائره كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ ، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

(٣) « كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه فى أول البيت السابق « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يستوجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « التصديراً » مفعول به ليستوجب ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا ، إليها » الكاف جارة لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر « علمته ، فعل وفاعل مفعول أول « نصيراً ، مفعول ثانٍ لعلم ، والجملة لا محل لها صلة .

وَحَبَرَ الْحَصُورَ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا أَنْبَاغُ أَحْمَدَ (١)
أشار في هذه الآيات إلى القسم الثالث . وهو وجوب تقديم الخبر ؛ فذكر أنه
يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مُسَوِّغٌ إِلَّا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ ، والخبر
ظرف أو جار ومجرور ، نحو : « عندك رجل ، وفي الدار امرأة » ؛ فيجب تقديم
الخبر هنا ؛ فلا تقول : « رَجُلٌ عِنْدَكَ » ، ولا « امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ » وأجمع النحاة
والعرب على منع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندي درهم ، ولي وطَرٌّ —
البيت » ؛ فإن كان للنكرة مُسَوِّغٌ جاز الأمران ، نحو : « رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدِي » ،
و « عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : « فِي الدَّارِ
صَاحِبُهَا » فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجعٌ إلى الدار ، وهو جزء من
الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو : « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ؛ لثلاث يعود الضمير على متأخر
لفظاً ورتبةً .

وهذا مراد المصنف بقوله : « كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضَمَّرٌ — البيت » أى :
كذا يجب تقديم الخبر إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مضمراً مما ينجر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ،
فكانه قال : يجب تقديم الخبر إِذَا عَادَ عَلَيْهِ ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة
ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير في قولك « فِي الدَّارِ

(١) « وخبر ، مفعول مقدم لقدم الآتى ، وخبر مضاف و « المحصور ، مضاف إليه
« قدم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبداً » منصوب على الظرفية
متعلق بقدم « كما ، الكاف جارة لقول محذوف ، « ما ، نافية » لنا ، جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم « إلا ، أداة استثناء ملغاة » اتباع ، مبتدأ مؤخر ، واتباع مضاف
و « أحداً » مضاف إليه . مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية
ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

صَاحِبُهَا « إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف « عاد عليه » التقدير « كذا إذا عاد على مُلَابِسِهِ » ثم حُذِفَ المضاف — الذى هو مُلَابِس — وأقيم المضاف إليه — وهو الهاء — مُقَامَهُ ؛ فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » .

ومثل قولك « فى الدار صاحبها » قولهم : « عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :

٥٤ — أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَى ، وَلَكِنْ مِنْ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا

٥٤ — هذا البيت قد نُسبَ قوم - منهم أبو عبيد البكري فى شرحه على الأمامى (ص ٤٠١) - لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسب آخرون - ومنهم ابن نباتة المصرى فى كتابه « سرح العيون » (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بن عامر من أبيات أولها قوله :

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلَاتِي لِنَفْسِي كَلِيلِي ، ثُمَّ أَنْتَ حَسْبُهَا
دَعَا الْمُخْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمْحَى ذُنُوبُهَا
اللغة : « أهابك ، من الهيبة ، وهى المخافة » « إجلالا ، إعظاما لقدرك .

المعنى : لانى لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابة ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر إلى قول ابن الدمينه :

وَإِنِّي لَأَسْتَحْيِيكَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى بَظْهِرِ الْغَيْبِ مِنْكَ رَقِيبٌ

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبنى على الكسر فى محل نصب « إجلالا ، مفعول لأجله » وما « الواو واو الحال ، وما : نافية » بك « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم » قدرة ، مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف و « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه . =

حبيبتها : مبتدأ [مؤخر] وملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيرها ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عَيْن » وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت « حبيبها ملء عين » عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

وقد جرى الخلاف في جواز « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا ^(١) » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة ، ولم يجرِ خلاف — فيما أعلم — في منع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرق [بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا » بخلاف مسألة « في الدار صاحبها » فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف ^(٢) .

= الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبا » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ - وهو قوله « حبيبا » - لانصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكنك بتقدير أنك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، ولا إشكال فيه .

(١) مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الالفية « زان نوره الشجر ، - برفع « نوره » ، على أنه فاعل زان ، ونصب « الشجر » ، على أنه مفعوله - ونحو قول الشاعر :
جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْفَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ
ونحو قول الشاعر الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ
وسياتي بيان ذلك وإيضاحه في باب الفاعل .

(٢) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سعة الكلام . - نحو « ضرب عمرأ زيد » - حتى ليظن أن رتبته قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحياناً - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكماً ، والحكم في مرتبة التأخر =

الثالث : أن يكون الخبر له صدرُ الكلام ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا يستوجب التصديراً » نحو : « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ فزيد : مبتدأ [مؤخر] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يؤخرُ ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ أَيْنَ » ؛ لأن الاستفهام له صدرُ الكلام ، وكذلك « أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيراً » ؟ فأين : خبر مقدم ، وَمَنْ : مبتدأ مؤخر ، و « علمته نصيراً » صلة مَنْ .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : « إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ » ، وما في الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ » ومثله « مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ » .

* * *

وَحَذَفُ مَا يُقْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا
تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَ كَمَا » (١)

= عن المحكوم عليه البتة ، وأيضاً ، فإن الفاعل والفعل المتعدى جميعاً يشعران بالمفعول ؛ فكان المفعول كالمقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلبس الخبر الذي هو مرجع الضمير .

(١) « وحذف ، مبتدأ ، وحذف مضاف ، وما ، اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر يعلم ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما » جازز ، خبر المبتدأ « كما ، الكاف جارة ، وما مصدرية » تقول ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، و « زيد ، مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا » بعد ، منصوب على الظرفية متعلق بقول « من ، اسم استفهام مبتدأ » عندك ، عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذي للنخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والآلف حرف دال على التثنية ، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها .

وَفِي جَوَابٍ « كَيْفَ زَيْدٌ » قُلْ « دَنَفٌ »

فَزَيْدٌ أَسْتَغْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ^(١)

يُحَذَفُ كُلُّ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ : جَوَازاً ، أَوْ وَجوباً ، فَذَكَرَ
فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْحَذْفَ جَوَازاً ؛ فَشَأَلْ حَذْفَ الْخَبَرِ أَنْ يَقَالَ : « مَنْ عِنْدَكَ » ؟
فَتَقُولُ « زَيْدٌ » التَّقْدِيرُ « زَيْدٌ عِنْدَنَا » وَمِثْلُهُ — فِي رَأْيٍ — « خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ »
التَّقْدِيرُ^(٢) « فَإِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ » قَالَ الشَّاعِرُ :

٥٥ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
التَّقْدِيرُ « نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ » .

(١) « وَفِي جَوَابٍ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقُلْ « كَيْفَ » اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ
« زَيْدٌ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَجُمْلَةُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَقْصُودٌ لِقِظْهَا فِيهِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ « جَوَابٍ »
إِلَيْهَا « قُلْ » فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ وَجوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « دَنَفٌ » خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ
مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ دَنَفٌ « فَزَيْدٌ » الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ ، زَيْدٌ : مَبْتَدَأٌ « اسْتَغْنِي » فَعَلٌ مَاضٍ
مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « عَنْهُ » نَائِبٌ فَاعِلٌ لَاسْتَغْنِي ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ « إِذْ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِاسْتَغْنِي ، أَوْ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى التَّعْلِيلِ « عُرِفَ » فَعَلٌ مَاضٍ
مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى زَيْدِ الْمُسْتَغْنِي عَنْهُ
فِي الْجَوَابِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ إِذْ إِلَيْهَا .

(٢) « إِذَا » فِي هَذَا الْمَثَالِ وَنَحْوِهِ تَسْمَى « إِذَا الْفَجَائِيَّةُ » وَلِلْعَلَاءِ فِيهَا خِلَافٌ : أَهِيَ
حَرْفٌ أَمْ ظَرْفٌ ؟ وَالَّذِينَ قَالُوا هِيَ ظَرْفٌ اخْتَلَفُوا : أَهِيَ ظَرْفٌ زَمَانٌ أَمْ ظَرْفٌ مَكَانٌ ؟
فَمَنْ قَالَ هِيَ ظَرْفٌ جَعَلَهَا خَبَرًا مُقَدِّمًا ، وَجَعَلَ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا مَبْتَدَأً مُؤَخَّرًا ، وَكَانَ
الْقَائِلُ قَدْ قَالَ — عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا ظَرْفٌ زَمَانٌ — خَرَجْتُ فِي وَقْتِ خُرُوجِي الْأَسَدِ ، أَوْ قَالَ —
عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا ظَرْفٌ مَكَانٌ — خَرَجْتُ فِي مَكَانِ خُرُوجِي الْأَسَدِ ، وَلَا حَذْفَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
بِشَقِيهِ ، وَمَنْ قَالَ : هِيَ حَرْفٌ جَعَلَ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا مَبْتَدَأً خَبَرَهُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :
خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ مُوجُودٌ ، أَوْ حَاضِرٌ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ . وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الَّذِي عَنْهُ
الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ : « فِي رَأْيٍ » .

٥٥ — هَذَا الْبَيْتُ نِسْبُهُ ابْنُ هِشَامٍ لِلخَمِيِّ وَابْنُ بَرٍّ إِلَى عَمْرِو بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ =

= الأنصارى ، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسى فى معاهد التنصيص (ص ٩٩ بولاق) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء فى الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيدة له ، أولها قوله :

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجَمَالَ فَأَنْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا ؟

وقيس بن الخطيم — بالخاء المعجمة — هو صاحب القصيدة التى أولها قوله :

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعِمْرَةٍ وَحُشًّا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبٍ ؟

اللغة : « رأى » ، أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه آراء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا فى جمع بئر آبار وفى جمع رسم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « وأنت » مبتدأ « بما » جار ومجرور متعلق بقوله « راض » ، والآتى « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « راض » خبر المبتدأ الذى هو « أنت » ، و « رأى » مختلف ، مبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « نحن بما عندنا » حيث حذف الخبر - احترازاً عن العبث وقصداً للاختصار مع ضيق المقام - من قوله « نحن بما عندنا » ، والذى جعل حذفه سائفاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثانى عليه .

واعلم أولاً أن الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

واعلم ثانياً أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جارياً على الأصل المذكور ؛ فزعم أن « راض » فى الشطر الثانى من البيت ليس خبراً عن « أنت » ، بل هو خبر عن « نحن » الذى فى أول البيت ، وذلك بناء على أن « نحن » للتسكلم المعظم نفسه =

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : « كيف زيد » ؟ فتقول « صحيح » أى : « هو صحيح » .

وإن شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت : « زيد عندنا ، وهو صحيح » .

ومثله قوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أى : « من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها » .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبر — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِي يَتُسَّنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِئْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) أى : « فعدتهن ثلاثة أشهر » حذف المبتدأ والخبر — وهو « فعدتهن ثلاثة أشهر » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذف لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : « واللأى لم يحضن كذلك » وقوله : (واللأى لَمْ يَحِضْنَ) معطوف على (واللأى يتسن) والأولى أن يمثل بنحو قولك : « نعم » فى جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير « نعم زيد قائم » .

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ ، وَفِي نَصِّ يَيْنِ ذَا اسْتَقَرَّ (١)

= وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن — وإن كانت كما زعم المتمحل للتسكلم المعظم لنفسه فعناها حينئذ مفرد — تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ؛ فيخبر عنها بالجمع ، كما فى قوله تعالى : (ونحن الوارثون) وما أشبهه .

(١) د بعد ، ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و د لولا ، مضاف إليه ، مقصود لفظه د غالبا ، منصوب على نزع الخافض د حذف ، مبتدأ ، وحذف مضاف و د الخبر ، مضاف إليه د حتم ، خبر المبتدأ د وفى نص ، الواو عاطفة ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و د يين مضاف إليه د ذا ، اسم إشارة ، =

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعَ كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ» ^(١)
 وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ ^(٢)
 كَضَرَبِي الْعَبْدَ مُسَيَّنًا، وَأَتَمُّ تَبْيِيحِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكْمِ ^(٣)

= مبتدأ «استقر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين : أى إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصاً ، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قربنة .

(١) «وبعد» الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق باستقر في البيت السابق ، وبعد مضاف و «واو» مضاف إليه «عينت» عين : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو ، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لواو «مفهوم» مفعول به لعين ، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه ، مقصود لفظه «كثل» السكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل «كل» مبتدأ ، وكل مضاف و «صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما» يجوز أن تكون موصولاً اسماً معطوفاً على كل ، ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل ، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا .

(٢) «وقبل» الواو عاطفة ، وقبل : ظرف متعلق باستقر في البيت الأول ، وقبل مضاف و «حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال «خبراً» خبر «تكون» والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر : مبتدأ ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمر» أضمر : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر ، والالف للاطلاق ، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذى .

(٣) «كضربى» السكاف جارة لقول محذوف ، ضرب : مبتدأ ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر «مسيئاً» حال =

حاصل ما في هذه الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لَوْلَا» ، نحو : «لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَيْتُكَ»
التقدير «لَوْلَا زَيْدٌ موجود لأتيتك» واحترز بقوله : «غالباً» عما ورد ذكره فيه
شذوذاً ، كقوله :

٥٦ — لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَتَيْتُكَ مَعْدً بِالْمَقَالِيدِ

فـ «عمر» مبتدأ ، و «قَبْلَهُ» خبر .

= من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جملة محذوفة ، والتقدير : إذا كان
(أى وجد ، هو : أى العبد) مسلياً «وأتم» ، الواو عاطفة ، أتم : مبتدأ ، وأتم مضاف
وتبيين من «تبييني» ، مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، وباء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل
له «الحق» مفعول به لتبيين «منوطاً» حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق ، على
غرار ما قدرناه في العبارة الأولى «بالحكم» جار ومجرور متعلق بقوله منوطاً ، والتقدير :
أتم تبييني الحق إذا كان (أى وجد ، هو : أى الحق) حال كونه منوطاً بالحكم .

٥٦ — البيت لأبي عطاء السندی - واسمه مرزوق (وقيل : أفلح) بن يسار - مولى
بني أسد ، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن
عمر بن هبيرة ، وانظر قصة ذلك في الأغاني (٨٤/١٦ بولاق) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الْجُودِ نَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجُودِ

ويروى صدر البيت «لولا يزيد ولولا - إلخ» ، وي زيد أبو الممدوح ، وبعد الشاهد قوله :

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إِلَّا فِي أَرْوَمَتِهِ وَلَا يَكُونُ الْجَنَى إِلَّا مِنَ الْعُودِ

اللغة : «معد» هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه يقول : إن الميم
من أصل الكلمة ؛ لقولهم «تمعد» بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ، أو بمعنى
قوى وكل ، قال الراجز :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا

لغة تمفعل في الكلام ، ولكن المباء خالفوه في ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم في =

== معد زائدة ، بدليل إدغام الدال في الدال ، والتزموا أن يكون تعدد على زنة تمفعل مع قلته . وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف « المقاليد » : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقبل : مفرده لإقيد - على غير قياس - وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامثال أمر الممدوح .

المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنومعد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك ، وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أهلك ووجود جدك من قبل أهلك .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أبوك » أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا « ولولا » الواو عاطفة كالأول ، لولا : حرف امتناع لوجود « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه « عمر » مبتدأ مؤخر « ألفت » ألقي : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « إليك » جار ومجرور متعلق بألفت « معد » فاعل ألفت ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها جواب لولا « بالمقاليد » جار ومجرور متعلق بألفت .

الشاهد فيه : قوله « ولولا قبله عمر » حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله « قبله » - مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه .

وفي البيت توجيه آخر ؛ وهو أن « قبله » ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله .

ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضي الله عنه :

وَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا تَحَبُّطُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَفْشَمَ

فإن « لولا » حرف امتناع لوجود ، و « بنوها » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و « حول » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح بيته أبي عطاء من أجله ، ويموز أن يكون « حول » متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهدا لما ذكره الشارح .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب — من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلا — هو طريقة لبعض النحويين ، والطريقة الثانية : أن الحذف واجب دائما^(١) [وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤول ، والطريقة الثالثة : أن الخبر : إما أن يكون كونا مطلقا ، أو كونا مقيدا ؛ فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه ، نحو : «لولا زيد لكان كذا» أى : لولا زيد موجود ، وإن كان كونا مقيدا ؛ فلما أن يدل عليه دليل ، أولا ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو : «لولا زيد مُحسنٌ إلى ما أتيتُ» وإن دل عليه [دليل] جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل زيد مُحسنٌ إليك ؟ فتقول : «لولا زيد هلكت» أى : «لولا زيد مُحسنٌ إلى» ، فإن شئت حذف الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه قول أبي العلاء المعريّ .

(١) ههنا شيان نحب أن نذهب إليهما ، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقة جمهور النحاة ، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» قليل ، وليس شاذ ، وذلك بخلاف طريقة الجمهور ، فإن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» ، إن كان صادرا عن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعري الآتى فهو لحن ، وإن كان صادرا عن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ .

والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى ، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشروح فإنهم جميعا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله «غالبا» على حالات «لولا» وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله «حتم» على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا عاما وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا — كما ذكرنا — هو الطريقة الثالثة ، فتدبر .

٥٧ - يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان ، فادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية ؛ فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به .

اللغة : « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « الغمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الرعب » فاعل يذيب « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يذيب « كل » مفعول به ليذيب وكل مضاف و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسه » بمسك : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء - التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف مافى هذا الإعراب من المقال وتوجيهه فى بيان الاستشهاد « لسالا » اللام واقعة فى جواب « لولا » وسال : فعل ماض ، والآلف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف ، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

التمثيل به : فى قوله « فلولا الغمد يمسه » حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - وهو جملة « يمسه » ، وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كونا عاماً ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولاً ، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا ومجئته به كونا خاصاً .

وفى البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور ، وهو أن يكون قوله « يمسه » =

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين ^(١) ، نحو : « لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ »
التقدير « لَعَمْرُكَ قَسَمِي » فعمرك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به .

قيل : ومثله : « يَمِينُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ » التقدير : « يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي » وهذا لا يتعين
أن يكون المحذوف فيه خبراً ^(٢) ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير : « قَسَمِي يَمِينُ

= في تأويل مصدر بدل اشتغال من الغمد ، وأصله « أن يمسه » فلما حذف « أن » ارتفع
الفعل كقولهم « تسمع بالمعدي خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من غير « أن » .
وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا ، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد
لولا كونا خاصاً أولاً ؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصاً ألبتة ، بل يجب كونه كوناً
عاماً ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر بعد لولا كونا خاصاً في كلام ما فهو لحن أو
مؤول ، وقال غيرهم : يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصاً ، لكن الأكثر أن يكون
كوناً عاماً ، فإن كان الخبر كونا عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا
خاصاً : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه .
فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور ، وهي وجوب الحذف ، وثلاثة
أحوال عند غيرهم وهي : وجوب الحذف ، وجوب الذكر ، وجواز الأمرين ، وقد
قدمنا لك أن الواجب حل كلام الناظم على هذا ، لأنه صرح باختياره في غير هذا الكتاب ،
وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف .

(١) المراد بكون المبتدأ نصاً في اليمين : أن يغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل في غيره
إلا مع قرينة ، ومقابل هذا ما ليس نصاً في اليمين - وهو : الذي يكثر استعماله في غير القسم
حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله
في غير القسم - نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهدي الله) وقولهم : عهد الله يجب الوفاء به ،
ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد الله لأفعلن كذا ؛ لذكر المقسم عليه .

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر
وجوباً لكون المبتدأ نصاً في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون =

الله « بخلاف « لعمرك » فإن المحذوف معه يتمين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحققها الدخولُ على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو : « عَهْدُ اللَّهِ لِأَقْلَنَ » التقدير : « عَهْدُ اللَّهِ عَلَى » فعهْدُ اللَّهِ : مبتدأ ، وَعَلَى : خبره ، وَلَكِ إثباته وحذفه .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصٌّ في المعية ، نحو : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » فكلُّ : مبتدأ ، وقوله : « وَضِيعَتُهُ » معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مُقْتَرِنَانِ » ويُقدَّرُ الخبر بعد واو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً^(١) ، نحو : « زيد وعمر قاتمان » .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدرأ ، وبعده حالٌ سدّ [ت] مسدّد الخبر ، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسدّ الحال مسدّه ، وذلك نحو : « ضَرَبَ الْعَبْدَ مُسَيِّئًا » فضربى : مبتدأ ، والعبد : معمولٌ

== المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ، أولهما : أن المثال يكنى فيه صحة الاحتمال الذي جرى به من أجله ، ولم يقل أحداً لأنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جرى به له ، فإن ذلك خاص بالدليل ، فإن الدليل هو الذي يجب فيه ألاّ يحتمل وجهاً آخر ، وشتان ما بين المثال والدليل ، وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفاً وجوباً ، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصّاً في اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره .

له ، ومُسَيِّئًا : حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ الخبر ، والخبرُ محذوف وجوبًا ، والتقدير « ضربي العبد إذا كان مسيئًا » إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت الماضي فالتقدير « ضربي العبد إذا كان مُسَيِّئًا » فمسيئًا : حال من الضمير المستتر في « كان » المفسر بالعبد [و« إذا كان » أو « إذا كان » ظرف زمان نائب عن الخبر] .

ونبه المصنف بقوله : « وقبل حال » على أن الخبرَ المحذوف مُقَدَّرٌ قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله : « لا يكون خبراً » عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حكى الأخفش — رحمه الله — من قولهم : « زَيْدٌ قَاتِمًا » فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : « ثَبَتَ قَاتِمًا » وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ؛ فتقول : « زيد قائم » فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف : « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا » فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها ؛ فلا تقول : « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا » ، لأن الضرب لا يُوصَفُ بأنه مُسَيِّئٌ .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه حكم المصدر ، نحو : « أَتَمُّ تَبْيِينِي الْحَقِّ مَنْوُطًا بِالْحَكْمِ » فأتَمُّ : مبتدأ ، وتبييني : مضاف إليه ، والحقُّ : مفعول لتبييني ، ومَنْوُطًا : حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ خبرِ أتم ، والتقدير : « أتم تبيني الحق إذا كان — أو إذا كان — مَنْوُطًا بِالْحَكْمِ » .

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ ، وجوبًا ، وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة^(١)

(١) بقي عليه موضعان آخران بما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم =

الأول : النعتُ المقطوعُ إلى الرفع : في مَدَح ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ »
 أو ذم ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثِ » أو تَرَحُّم ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمُسْكِينِ »
 فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوبا ، والتقدير : « هو الكريم ، وهو الخبيث ،
 وهو المسكين » .

الموضع الثاني : أن يكون الخبرُ مخصوصَ « نعم » أو « بئس » نحو : « نِعَمٌ

= المرفوع بعد « لا سيما ، سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما في قول امرئ
 القيس بن حجر الكندي الذي أنشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص ١٦٦) ،
 وهو :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيِّمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

أم كان معرفة كما في قولك : أحب الناهين لا سيما على ، فإن هذا الاسم المرفوع خبر
 لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل ، ولا مثل الذي هو
 على ، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد « لا سيما » فأما على
 جره أو نصبه فلا (الثاني) بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف
 جر ، فثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك : سحقت لك . وتعسا لك ، وبؤسا لك .
 التقدير : سحقت وتعست وبؤست . هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لأن التعدى
 باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله .
 ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، والتقدير : اسق اللهم
 سقيا وارع اللهم رعيا ، هذا الدعاء لك يا زيد ، مثالا ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر في هذا لئلا يلزم عليه
 وجود خطابين لانهن مختلفين في جملة واحدة ، ولهذا لو كان المصدر نائبا عن فعل غير
 الأمر ، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب ، نحو « شكراً لك » : أى شكرت لك
 شكراً ، ونحو « سقيا لزيد » : أى اسق اللهم زيدا - لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقا
 بالمصدر ، وبصير السلام جملة واحدة حينئذ ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضا
 ليتصل العامل بمفعوله .

الرَّجُلُ زَيْدٌ . وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو « فزيد وعمرؤ : خَبَرَاتٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالتَّقْدِيرُ « هُوَ زَيْدٌ » أَيْ الْمَدْحُوحُ زَيْدٌ « وَهُوَ عَمْرُو » أَيْ الْمَذْمُومُ عَمْرُو .

الموضع الثالث : مَا حَكَى الْفَارَسِيُّ مِنْ كَلَامِهِمْ « فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ » فِي ذِمَّتِي : خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَاجِبِ الْحَذْفِ ، وَالتَّقْدِيرُ « فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ » وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ، وَهُوَ مَا كَانَ الْخَبَرُ فِيهِ صَرِيحًا فِي الْقَسَمِ .

الموضع الرابع : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُصَدَّرًا نَائِبًا مَنَابَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : « صَبْرٌ جَمِيلٌ » التَّقْدِيرُ « صَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ » فَصَبْرِي : مُبْتَدَأٌ ، وَصَبْرٌ جَمِيلٌ : خَبَرُهُ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ — الَّذِي هُوَ « صَبْرِي » — وَجُوبًا^(١) .

* * *

وَأَخْبَرُوا بِأَنْثَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شُعْرًا^(٢)

(١) وَقَدْ وَرَدَ مِنْ هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

عَجَبٌ لِنَلِّكَ قَضِيَّةً ، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ
وَقَوْلُ الرَّاجِزِ :

شَكَأَ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانًا مُبْتَلًى
لَكِنْ كَوْنُ هَذَا مَا حُذِفَ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ فِيهِ الْخَبَرُ ، وَكَوْنُ الْحَذْفِ وَاجِبًا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ أَيْضًا ، فَقَدْ جُودُوا أَنْ يَكُونَ « عَجَبٌ ، مُبْتَدَأٌ وَ « لِنَلِّكَ » ، خَبَرُهُ .

(٢) « وَأَخْبَرُوا » ، فَعَلَ مَاضٍ وَفَاعِلُهُ « بَاثْنَيْنِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَخْبَرِ « أَوْ » حَرْفٌ عَظْفٌ « بِأَكْثَرَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَعْطُوفٌ بِأَوْ عَلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ السَّابِقِ « عَنْ وَاحِدٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَخْبَرِ « كَهُمْ » السَّكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلٍ مَحذُوفٍ ، وَهِيَ وَمَجْرُورُهَا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، وَهُمْ : مُبْتَدَأُ « سَرَاةً » ، خَبَرُ أَوَّلِ « شُعْرًا » ، أَصْلُهُ شُعْرَاءُ فَقَصَرَهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَهُوَ خَبَرُ ثَانٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَقُولُ الْقَوْلِ الْمَقْدَرِ .

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » .

فذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ، سواء^(١) كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ ، نحو : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » أى مُرٌّ ، أم لم يكونا في معنى خبرٍ واحدٍ ؛ كالمثال الأول .

وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف ؛ فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدّر له مبتدأ آخر ، كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر :

٥٨ — مَنْ يَكُ ذَابَتْ فَهَذَا بَتَّى مَقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشَتَّى

(١) الذى يستفاد من كلام الشارح — وهو تابع فيه للناظم في شرح الكافية — أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً ، وضابطه : أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، كآلية القرآنية التى تلاها ، وكمثال النظم ، وكاليتين اللذين أنشدتهما . وحكم هذا النوع — عند من أجاز التعدد — أنه يجوز فيه العطف وتركه ، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها . فأما عند من لم يحز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثانى) التعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه : ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، نحو قولهم : الرمان حلو حامض ، وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أى يعمل بكلتا يديه ، ولهذا النوع أحكام : منها أنه يتمتع عطف أحد الأخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها ، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ ؛ فلا بد في المثالين من تقدم المبتدأ عليهما ، والإتيان بهما بغير عطف ؛ لأنما عند التحقيق كشيء واحد ؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمة .

٥٨ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن المعجاج ، وهو من شواهد سيلويه (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام ، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه في إحداها ، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله :

* أَخَذَتْهُ مِنْ نَعِجَاتٍ سِتٍّ *

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله :

* سُودٍ نِعَاجٍ كَنَعِجَاجٍ الدَّشْتِ *

اللغة : د بت ، قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوث ، وقوله « مقيظ ، مصيف ، مشقى ، أى : يكفينى للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفينى للصيف ، وللشتاء » الدشت ، الصحراء ، وأصله فارسى ، وقد وقع فى شعر الأعرشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله :

قَدْ عَلِمْتُ فَارِسٌ وَحَمِيرٌ وَالْأَعْرَابُ بِالْدَّشْتِ أَيْكُمُ نَزَلَا

قال أهل اللغة : « وهو فارسى معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب

ولغة الفرس » .

المعنى : هذا البيت فى وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به فى زمان حرارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعايج الصحراء .

الإعراب : « من » يجوز أن يكون اسماً موصولاً ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع أيضاً « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، فإن قدرت « من » شرطية فهذا فعل الشرط . واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » ، ولا إشكال فى جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم - كما أدخل الفاء فى « فهذا بى » - لشبه الموصول بالشرط « ذا » خبر يك ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و د بت ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من « يك » واسمها وخبرها لا عمل لها صلة الموصول إذا قدرت « من » موصولة « فهذا » الفاء واقعة فى جواب الشرط إذا قدرت « من » اسم شرط ، وإن قدرتها موصولة فالغامزائدة فى خبر المبتدأ لشبهه بالشرط فى عمومها ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة =

وقوله :

٥٩ — يَنَامُ بِإِحْدَى مَقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا ؛ فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

== مبتدأ «بقي» بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مقيظ ، مصيف ، مشتي» ، أخبار متعددة لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «من ، إن قدرت «من ، موصولة ، وفي محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية ، وجملة الشرط وجوابه جميعاً في محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية .

الشاهد فيه : قوله «فهذا بني ، مقيظ ، مصيف ، مشتي» فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف . ولا يمكن أن يكون الثاني نعتاً للأول ؛ لاختلافهما تعريفاً وتذكيراً ، وتقدير كل واحد بما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

٥٩ — البيت لحيد بن ثور الهلالي ، من كلمة يصف فيها الذئب .

اللغة : «مقْلَتَيْهِ» عينيه «المنايا» جمع منية ، وهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشيء يمني به — على وزن رمى يرمى — بمعنى قدره ، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع في أكثر كتب النحاة . والصواب في إنشاء هذا البيت «فهو يقظان هاجع» ؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحيد بن ثور ، وقوله قوله :

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ

وَإِنْ بَاتَ وَحْشًا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا ، وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ

الإعراب : «د ينام» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب «بإحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف : ومقْلَتَيْ من «مقْلَتَيْهِ» مضاف إليه ، ومقْلَتَيْ مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقى» الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفة على جملة «د ينام» السابقة «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقى «المنايا» مفعول به ليتقى «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «د نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر .

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ ، كأن يكون
الخبران مثلاً مفردين ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » أو جملتين نحو : « زَيْدٌ قَامَ ضَحِكَ »
فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخرُ جملةً فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكَ »
هكذا زعم هذا القائلُ ، ويقع في كلام المُعَرِّين للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك
كثيراً ، ومنه قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) جَوَزُوا كَوْنَ « تَسْعَى » خبراً
ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالاً^(١) .

* * *

= الشاهد فيه : قوله : « فهو يقظال نائم » أو قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن
مبتدأ واحد — وهو قوله « هو » — بخبرين وهما قوله « يقظان هاجع » أو قوله « يقظان
نائم » من غير عطف الثاني منهما على الأول .

والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتاج بكلامه شعره ونثره ، فلا معنى لجمده
ونكرانه .

وما استشهد به المجيز قوله تعالى : (كلا إنها لظى نزاعة للشوى) وقوله سبحانه في قراءة
ابن مسعود : (وهذا بعلى شيخ) ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين :

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةَ كَلَيْثٍ غَابَاتٍ غَلِيظِ الْقَصَرَةِ
* أَكَيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّفْدَرَةِ *

فإن قوله « أنا » مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون (كليت)
جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله « أكيلكم » جملة فعلية في محل رفع خبر
ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه .

(١) إذا لم تحمل جملة (تسعى) خبراً ثانياً كما يقول العربون فهي في محل رفع صفة
لحية ، وليست في محل نصب حالاً من حية كما زعم الشارح ، وذلك لأن (حية) نكرة
لا مسوغ ليجيء الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة معها مسوغ ،
اللهم إلا أن تتمحل للشارح فتزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيويه
الذى يميز مجيء الحال من المبتدأ .

كان وأخواتها

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا ، وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ (١)
 كَكَانَ ظَلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحًا أُمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحَا (٢)
 فِتْنَى ، وَأَنْفَكَ ، وَهَذَى الْأَرْبَعَةُ لِشِبْهِ نَنَى ، أَوْ لِنَنَى ، مُتَبَعَةً (٣)
 وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ « مَا » كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دَرَمَا (٤)

(١) « ترفع » فعل مضارع « كان » ، قصد لفظه : فاعل ترفع « المبتدأ » ، مفعول به لترفع « اسما » ، حال من قوله المبتدأ « والخبر » ، الواو عاطفة ، الخبر : مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر « تنصبه » ، تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « كان » ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية « ككان » السكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، كان : فعل ماض ناقص « سيدا » ، خبر كان مقدم « عمر » ، اسمها مؤخر ، مرفوع بالضمة الطاهرة ، وسكن للوقف .

(٢) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كان » ، هنا قصد لفظه « ظل » ، قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « بات » ، أضْحَى ، أَصْبَحَا ، أُمْسَى ، وَصَارَ ، لَيْسَ ، زَالَ ، بَرِحَا ، كَلِمَن مَعطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف بما عدا الخامس .

(٣) « فتنى » ، وَأَنْفَكَ ، مَعطوفان أيضاً على « ظل » ، بإسقاط حرف العطف فى الأول « وهذى » ، الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى : اسم إشارة مبتدأ « الأربعة » ، بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، « لشبه » ، جار ومجرور متعلق بقوله « متبعة » الآتى ، وشبه مضاف ، و « ننى » مضاف إليه « أو » ، حرف عطف « لننى » ، جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « متبعة » ، خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

(٤) « ومثل » ، خبر مقدم ، ومثل مضاف و « كان » ، قصد لفظه : مضاف إليه « دام » ، قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « مسبوqa » ، حال من دام « بما » ، الباء حرف جر ، وما =

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، وإن وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقاً ، إلا « ليس » ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي — في أحد قوليّه — وأبو بكر بن شقير — في أحد قوليّه — إلى أنها حرف ^(١) .

== قصد لفظة : مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بسبوقا « كأعط » ، السكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواً تقديره أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير « أعط المحتاج » ، مثلاً « ما » مصدرية ظرفية « دمت ، دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام « مصيباً ، خبر دام « درهما ، مفعول ثان لأعط ، والمخيص البيت : ودام مثل كان — في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر — لكن في حالة معينة ، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك « أعط المحتاج درهما ما دمت مصيباً » أي مدة دوامك مصيباً ، والمراد ما دمت تحب أن تكون مصيباً .

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج ، وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في « الحلييات » ، وأبو بكر بن شقير ، وجماعة . واستدلوا على ذلك بدليلين :

الدليل الأول : أن « ليس » أشبه الحرف من وجهين :

الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه « ما » وغيرها من حروف النفي .

الوجه الثاني : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف .

والدليل الثاني : أنه خالف سنن الأفعال عامة ، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلاً ، وما فيها من الدلالة على الزمان يخالف لما في عامة الأفعال ؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى ، وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل ==

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوعُ بها اسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعالُ قسمان : منها ما يعمل هذا العملَ بلا شرط ، وهي : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العملَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمان : أحدهما ما يُشترطُ في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديرًا ، أَوْشِبُهُ نَفْيٌ ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفتى ، وانفكَّ ؛ فمثالُ النفي لفظاً « ما زال زيد قائماً » ومثاله تقديرًا قوله تعالى : (قَالُوا تَاللَّهِ تَفَقُّوْا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ) أى : لا تفقُّوا ، ولا يُحذفُ النافي معها إلا بعد القسم كآلية الكريمة ، وقد شدَّ الحذف بدون القسم ، كقول الشاعر :

= عليه خبرها في الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل ، فإذا قلت : ليس خلق الله مثله ، فليس أداة نفي واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل الماضي — وهو خلق — وفاعله في محل نصب خبرها . وفي هذا المثال قرينة — وهي كون الخبر ماضياً — على أن المراد نفي الخلق في الماضي ، وقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس بمصروفا عنهم) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ؛ ومن أجل ذلك كله قالوا : هي حرف .

ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها ؛ فتقول : ليست هند مفلحة ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؛ فنقول : لست ، ولست ، ولستما ولستم ، ولستن .

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن « ليس » دالة على حدث — وهو الانتفاء — ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث — كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور — فإننا نقول : إن عدم دلالتها على حدث — ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي ، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة ، وهي من هذه الجهة دالة عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها .

٦٠ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَظِقًا بِحَيْدًا

٦٠ - البيت لخداش بن زهير .

اللغة : « منتظقا » قد فسره الشارح العلامة تفسيراً ، ويقال : جاء فلان منتظقا فرسه ؛ إذا جنبه — أى جعله إلى جانبه ولم يركبه — وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال بجانب فرساً جواداً ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاداً فى الثناء على قومه ، أى : ناطقاً « بحيدا » بضم الميم : يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما فى قوله « منتظقا » ، وهو وصف للفرس على الأول ، ووصف لنفسه على الثانى .

المعنى : يريد أنه سيقى مدى حياته فارساً ، أو ناطقاً بما أثر قومه ذا كرامادهم ؛ لأنها كثيرة لا تنفى . وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الثناء عليهم ؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق باللسنة بذكرهم .

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه خير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل « أدام » قومى ، قوم : مفعول به لأدام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور متعلق بقوله « أبرح » ، وأهو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير « أحد بحمد » وحد مضاف ، و « الله » مضاف إليه « منتظقا » اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر « أبرح » السابق ، وفاعله خير مستتر فيه « بحيدا » مفعول به لمنتطق على المعنى الأول ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرساً بحيداً ، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى ، وكأنه قال : لا أبرح ناطقاً بحامد قومى بحيداً فى ذلك ؛ لأن حامدهم تنطق باللسنة بحيد المدح .

الشاهد فيه : قوله « أبرح » حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي ، مع كونه غير مسبوق بالقسم ؛ قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين ، فهم من قال : إن أداة النفي مرادة ، فكأنه قال « لا أبرح » ومنهم من قال : إن « أبرح » غير منفي ، لافى اللفظ ولا فى التقدير ، والمعنى عنده : أزول بحمد الله عن أن أكون منتظقا بحيداً ، أى : صاحب نطق وجواد — لأن قدى يكفونى هذا ؛ فعلى هذا الوجه الأخير فى كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :

أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أى : صاحب نطاق وجواد ، ما أدام الله قومي ، وعنى بذلك أنه لا يزال مُستغنياً ما بقي له قومه ، وهذا أحسن ما حُلَّ عليه البيت .

ومثال شبه النفي — والمرادُ به النهي — كقولك : « لا تَزَلْ قائماً » ومنه قوله :

٦١ — صاحِ شمرٌ ولا تَزَلْ ذا كِرَ الموتِ ؛ فَنِسيانُهُ ضَلالٌ مُبينٌ

والدعاء ، كقولك : « لا يَزَالُ اللهُ مُحْسِناً إِلَيْكَ » وقول الشاعر :

= تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف ، لا ، دون سائر أخوانه من حروف النفي .

الثاني : أن يكون المنفي به مضارعاً كما في الآية ، وكما في قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللهِ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةِ أَهْدَى الْجِيُوشِ عَلَى شِكَّتِيَةٍ

حَتَّى أَفْجَمَهُمْ بِإِخْوَتِهِمْ وَأَسُوقَ نِسْوَتِهِمْ بِنِسْوَتِيَةٍ

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

تَاللهِ أَنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أَقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان :

تَاللهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أَبَدًا مَا أَسْمَعْتَنِي حَنِينَهَا الْإِبِلُ

الثالث : أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف ، وبيت امرئ

القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وشذ الحذف بدون

القسم كما في بيت خدّاش ، وبيت خليفة بن براز .

٦١ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

٦٢ — أَلَا يَا أَسْلَمِي ، يَا ذَارِمِي ، عَلَى الْبَلِي ،

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَاتِكَ الْقَطْرِ

= المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن لسيانه ضلال ظاهر .
الإعراب : « صاح » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيما غير قياسي ؛
لأنه نكرة ، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص
محزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ،
وذاكر مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » الفاء حرف دال على التعليل ،
نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ
« مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى
« كان » في العمل ؛ لكونها مسبوقه بحرف النهي ، والنهي شبيه بالنفي .

٦٢ — البيت لذى الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبه مية .

اللغة : « البلى » من بلى الثوب بيل - على وزن رضى يرضى - أى : خلق ووث « منهلا »
منسكبا منصبا « جرعاتك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحداث
وأن يدوم زول الأمطار بساحتها ، وكفى بنزول الأمطار عن الحصب والتماء بما يستتبع
من رفاهية أهلها ، وإقامتهم في ربوعها ، وعدم المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ،
والتقدير « يا دارمية » « أسلمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل
« يادار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ،
و « دى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق بأسلمى « ولا » الواو حرف عطف ،
لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدم « بجرعاتك » الجار
والمجرور متعلق بقوله « منهلا » « جرعاء » مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « القطر » اسم
زال مؤخر .

وهذا [هو] الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » .

القسم الثانى : ما يَشْتَرِطُ فى عمله أن يسبقه « ما » المَصْدَرِيَّةُ الظرفية ، وهو « دام » كقولك : « أُعْطِيَ مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا » أى : أعط مدة دَوَامِكَ مُصِيبًا درهما ؛ ومنه قوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أى : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا .

= الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان ، الأول : فى قوله « يَا اسْلُمَى » حيث حذف المنادى قبل فعل الامر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً . ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ؛ لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ما ذكرنا قول الشماخ .

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفْ ، وَلَسْتُ بِمُحَالِفٍ أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَا لَهَا
فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا اسْلُمَى يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرٍ وَلَا زَالَ حَيَّانَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ
أراد : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا اسْلُمَى ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعَقْدِ وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْفَرَّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ
أراد : ألا يا ذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج — لمخ ، ومثل الامر الدعاء كما فى قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَاذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ
يريد : يا هذا أرغم الله أنفًا — لمخ ، ومثله قول الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ
فيمن رواه برفع « لعنة الله » ،

والشاهد الثانى فى قوله « ولا زال لمخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » فى رفعها الاسم ولصب الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي .

ومعنى ظَلَّ : اتَّصَفَ الْمُخْبِرُ عنه بالخبر نهاراً ، ومعنى بَاتَ : اتَّصَفَ به ليلاً ، وأضحى :
 اتَّصَفَ به في الضحى ، وأصبح : اتَّصَفَ به في الصباح ، وأمسى : اتَّصَفَ به في المساء ،
 ومعنى صارَ التَّحَوُّلُ من صِفَةٍ إلى [صفة] أخرى ، ومعنى ليس : النفي ، وهى عند
 الإطلاق لنفى الحال ، نحو : « ليس زيد قائماً » أى : الآن ، وعند التقييد بزمن على
 حسبه ، نحو : « ليس زيد قائماً غداً » ومعنى زال وأخواتها : مُلَازِمَةُ الْمُخْبِرِ الْمُخْبِرِ عنه
 على حَسَبِ ما يقتضيه الحال نحو : « ما زال زيد ضاحكاً ، وما زال عمرو أزرق العينين »
 ومعنى دام : بقي واستمرَّ .

* * *

وغير ماضٍ مثله قد عملاً (١) إن كان غير الماض منه استعملاً (٢)
 هذه الأفعال على قسمين (٢) : أحدهما ما يتصرف ، وهو ما عدا ليس ودام .

(١) « د و غير » مبتدأ ، « و غير مضاف » ، و « ماض » مضاف إليه « مثله » مثل : حال
 مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل « عمل » الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه ،
 ومثل من الألفاظ المتوغلة فى الإيهام فلا تفيدها الإضافة تعريفاً ؛ فلهذا وقعت حالا « قد » ،
 حرف تحقيق « عملاً » ، عمل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 غير الماضى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » ، شرطية « كان » ، فعل ماض ناقص ، فعل
 الشرط « و غير » اسم كان ، و غير مضاف ، و « الماض » مضاف إليه « منه » جار ومجرور
 متعلق باستعمل « استعمل » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف
 يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير الماضى مستعملاً فإنه يعمل مشابها الماضى .

(٢) هى على قسمين إجمالاً ، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً (الاول) ما لا يتصرف
 أصلاً فلم يأت منه إلا الماضى ، وهو فعلا ن : ليس ، ودام ، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدوم ،
 ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامة التى ترفع فاعلاً فقط ، والكلام =

والثاني ما لا يتصَرَّفُ ، وهو ليس ودام ، فَنَبَّهَ المصنِفُ بهذا البيتِ على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَمَعَّلُ غيرُ الماضي منه عملَ الماضي ، وذلك هو المضارعُ ، نحو : « يكون زيد قائماً » قال الله تعالى : (وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمرُ ، نحو : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) وقال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً) ، واسمُ الفاعل ، نحو : « زَيْدٌ كَانَ أَخَاكَ » وقال الشاعر :

٦٣ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَأَنَّ

أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تَلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً

= إنما هو في دام النافعة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثاني) ما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفقى ، وبرح ، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن يتجىء منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، ويتجىء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقي ، وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنه قوم منهم أبو علي الفارسي ؛ فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيويوه « يكون فيه » فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب ا . وأجازه غير أبي علي ، فاحفظ ذلك .

٦٣ — البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدى ، يظهر » « البشاشة » طلاقة الوجه « تلفه » تجده « منجداً » مساعداً .

المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركز إليه ، وتعتمد في حاجتك عليه ، وإنما أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة .

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة لا محل لها صلة الموصول « البشاشة » مفعول به ليبدى « كانتا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل « أخاك » أخا : خبر كان منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخاه مضاف والكاف مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفي وجزم « تلفه » تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، =

والمصدر كذلك ، واختلف الناس في « كان » الناقصة : هل لها مصدر أم لا ؟
والصحيح أن لها مصدراً ، ومنه قوله :

٦٤ — بِيْذَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى

وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

محمد بن أسد - كانه عطف على المصدر

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلني ذلك ، جار ومجرور متعلق بقوله « منجداً ، الآتي « منجداً » مفعول ثان لتلني ، وقال العيني : هو حال ، وذلك مبنى على أن « ظن » وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاة .
الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » ، فإن « كائناً » اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها ، فرفع اسماً ونصب خبراً : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله « أخاك » ، على ما بيناه في إعراب البيت .

٦٤ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل .

الإعراب : « ببذل » جار ومجرور متعلق ب« ساد » ، و « حلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماضٍ « في قومه » الجار والمجرور متعلق أيضاً ب« ساد » ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله « يسير » ، الآتي ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المتصلة به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله « إياه » وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق ب« يسير » . وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » ، حيث استعمل مصدر كان الناقصة ، وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر . وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت .

وما لا يتصرفُ منها — وهو دَام ، وليس^(١) — وما كان النقيُّ أو شبههُ شرطاً فيه — وهو زال وأخواتها — لا يُستعملُ منه أمرٌ ولا مصدر .

وفي جميعها تَوَسَّطَ الخبرُ

أجزء ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ^(٢)

= فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن « كان » الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها ، وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال — سواء أكان اسماً ، أم كان فعلاً غير ماض — يعمل العمل الذي يعملها الفعل الماضي ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر .

(١) رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيان : الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعملهم هذا الفعل بعد « ما » ، يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً ، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : (ما دمت حياً) بقولهم : مدة دوامي حياً ، ولو أننا ألزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جازين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة ، فإزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة ، فتم الدعوى .

(٢) « وفي جميعها » الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه « توسط » مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وكل ، مبتدأ « سبقه » سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « دام » قصد لفظه : مفعول به لسبق « حظر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ، والجملة من حظر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل .

مُرَّاه أن أخبار هذه الأفعال — إن لم يجب تقديمها على الاسم ، ولا تأخيرها عنه — يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والاسم ^(١) ؛ فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك : « كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر ، لثلاث يعود الضميرُ على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ، ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم

(١) حاصل القول في هذا الموضوع أن الخبر كان وأخواتها ستة أحوال :
الاول : وجوب التأخير ، وذلك في مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر ، نحو : كان صديقٌ عدوى ، وثانيتهما : أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى : (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديّة) والمكاء : التصفير ، والتصديّة : التصفيق .

الثاني : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك في نحو قولك : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ؛ فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لثلاث يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لثلاث يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول ، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرناه .

الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو : أين كان زيد ، ؟

الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يمود على بعض الخبر ، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو : كان في الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلمها ، يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : « في الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلمها » — بنصب غلام — ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم .

الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً ، نحو : « هل كان زيد صديقك » ؟ ففي هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز « هل كان صديقك زيد » ، ولا يجوز تقديم الخبر على « هل » ؛ لأن « هل » لها صدر الكلام ، ولا توسطه بين « هل » والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز .

السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو : كان محمد صديقك ، يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد ، بنصب الصديق .

قولك : « كان أخى رفيقى » فلا يجوز تقديم رفيقى — على أنه خبر — لأنه لا يُعلم ذلك ؛ لعدم ظهور الإعراب ، ومثال ما توسط فيه الخبر قولك : « كان قائماً زيدٌ » قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المتصرف ، وغيره — يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً فى جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصواب جوازه ، قال الشاعر :

٦٥ — سَلَى — إِنْ جَهِلْتَ — النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلُولٌ

٦٥ — البيت من قصيدة للسموأل بن عادياء الغساني ، المضروب به المثل فى الوفاء ، ومطلع قصيدته التى منها بيت الشاهد قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

اللغة : « دئس ، الدئس — بفتح الدال المهملة والنون — هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون فى الأمور الحسية ، والمراد ههنا الدئس المدعوى « اللؤم ، اسم جامع للخصال الدنيئة ومقايص الصفات « رداء ، هو فى هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من المحارم وخصال البر الخصلة التى يرغبها « ضيمها ، الضيم : الظلم .

المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعن تقارنينهم بنا — إن لم تكونى عالمة بحالنا ، مدركة للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم — لىكى بتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

الإعراب : « سلى ، فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعله « إن » شرطية « جهلت ، جهل : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطبة فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « عنا ، جار ومجرور متعلق بقوله سلى ، وعنه » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله « فليس ، انفاء حرف دال على التعليل ، وليس : فعل ماض نافى « سواء ، خبر ليس مقدم « عالم ، اسم ليس مؤخر ، وجهول ، معطوف على عالم . =

وذكر ابن مُعْطٍ أن خبر «دام» لا يَتَقَدَّمُ على اسمها ؛ فلا تقول : « لا أ صاحبك ما دام قائماً زيد » والصواب جَوَّازُهُ ، قال الشاعر :

٦٦ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ
لذَّاتُهُ بَادٍ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

== الشاهد فيه : قوله « فليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو « سواء » على اسمها وهو « عالم » وذلك جائز سائق في الشعر وغيره ، خلافا لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد ، وقد نسب ابن هشام القول بالمنع إلى ابن درستويه .

٦٦ — البيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد من اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من النغيص وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت الال دالا ، ثم أدغمت الال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة ، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذتكر فقلبت التاء دالا ثم الال دالا أيضا ثم أدغمنا على ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع العيش ما دام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، أو متعلق بمحذوف صفة لطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأكيد « منغصة » خبر دام مقدم على اسمها « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف بالواو على الموت .

الشاهد فيه : قوله « ما دامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام وهو قوله « منغصة » على اسمها وهو قوله « لذاته » .

وأشار بقوله : « وكلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرٌ » إلى أن كلَّ العرب — أو كلَّ النحاة — مَنَعَ سَبَقَ خَبَرٍ « دَامَ » عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دَامَ على « ما » المتصلة بها ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ قَائِماً ما دَامَ زَيْدٌ » فسلم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على « دَامَ » وَحْدَهَا ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ ما قَائِماً دَامَ زَيْدٌ » — وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ في شَرْحِهِ — ففيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر

== هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ، ردّاً على ابن معط . وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منفعة » ومتعلقه — وهو قوله : « بادكار » — بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دَامَ » ضميراً مستتراً ، وقوله « منفعة » خبرها ، وقوله « لذاته » ، نائب فاعل لقوله « منفعة » ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون ردّاً على ابن معط ومن يرى رأيه .

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظٌ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِئاً أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دَامَ ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دَامَ ضميراً مستتراً يعود إلى « من وثقت به » ، ويكون خبرها هو « حافظ سري » ، ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ ، لأنه اسم فاعل .

فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر .

قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر هنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقديم عاملين — وهما : دَامَ ، وحافظ سري — وتأخر معمول واحد — وهو « من وثقت به » — فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع ، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال ، إن شاء الله .

دام على دَامَ وحدها ؛ فتقول : «لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ» كما تقول : «لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَلِمَتَ» .

كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوَةً ، لَا تَالِيَةَ^(١) .

يعنى أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الْخَيْرُ على ما النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛ أحدهما : ما كان النفي شرطاً في عمله ، نحو : «ما زال» وأخواتها ؛ فلا تقول : «قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ» وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس ، والثاني : ما لم يكن النفي شرطاً في عمله ، نحو : «مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» فلا تقول : «قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ» ، وأجازهُ بعضهم^(٢) .

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديم ؛ فتقول : «قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ» ، ومنطلقاً لَمْ يَكُنْ عَمْرُوٌ» ومنعهما بعضهم^(٣) .

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر ، وسبق مضاف ، و «خبر» مضاف إليه ، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافية» صفة لما دلجىء ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بجيء «متلوة» حال من الضمير المجرور محلاً بالباء «لا» عاطفة «تالية» معطوف على متلوة .

(٢) أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب «ما» النافية أن تكون في صدر الكلام ؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ؛ وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى بها عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي ؛ لأن نفيها حينئذٍ لا يحجب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثاني .

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذى منع ذلك هو الفراء ، وهذا المنع مردود

بقول الشاعر :

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديمِ الخبرِ على الفعلِ وَحْدَهُ إذا كان النفي بما ،
نحو : « مَا قَائِماً زَالَ زَيْدٌ » و « مَا قَائِماً كَانَ زَيْدٌ » ومنعه بعضهم .

* * *

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ أَصْطَقِي ، وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَنِي ^(١)
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي فِتْيَةٍ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي ^(٢)
اختلف النحويون في جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فذهب الكوفيون

= مَهْ عَادِلِي فَهَائِماً لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

(١) « ومنع، مبتدأ ، ومنع مضاف ، و سبق ، مضاف إليه ، وسبق مضاف و خبر ، مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ليس ، قصد انطه : مفعول به لسبق « اصطقي ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وذو ، الواو للاستئناف ، ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و « تمام ، مضاف إليه « ما ، اسم موصول خبر المبتدأ « برفع ، جار ومجرور متعلق ببيكتني الآتي « يكتني ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة وجملة يكتني وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « وما ، اسم موصول مبتدأ « سواء ، سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « ناقص ، خبر المبتدأ « والنقص ، مبتدأ « في فتى ، جار ومجرور متعلق بقوله « قتي ، الآتي « ليس ، زال ، معطوفان على « فتى ، بإسقاط حرف العطف « دائماً ، حال من الضمير المستتر في قوله « قتي ، الآتي « قتي ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص ، والجملة من قتي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « النقص » .

وتقدير البيت : وما سوى ذي التمام ناقص ، والنقص قتي — أي اتبع — حال كونه مستمراً في فتى . وليس وزال .

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ،
 وذهب أبو علي [الفارسي] وابن برهان إلى الجواز ؛ فنقول : « قائماً ليس زيد »
 واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرد من
 لسان العرب تقدم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول
 خبرها عليها ، كقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وبهذا
 استدلل من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن « يوم يأتيهم » معمول الخبر الذي
 هو « مصروفا » وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يتقدم معمول إلا حيث
 يتقدم العامل ^(١) .

* * *

(١) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في
 كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقص ، ونحن نذكر لك
 عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل :

الموضع الأول : إذا كال خبر المبتدأ فعلاً ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا
 يلبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون : ضرب زيد ، على أن يكون في ضرب ضمير مستتر ، وجملته
 خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو : عمرو ضرب زيدا ،
 فيقولون : زيداً عمرو ضرب ، .

الموضع الثاني : خبر إن — إن لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً — لم يجزوا تقديمه على
 اسمها ؛ فلا يقولون : « إن جالس زيدا » ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون :
 « إن عندك زيدا جالس » .

الموضع الثالث : الفعل المنفي بلم أو لن — نحو : لم أضرب . ولن أضرب ، —
 لم يجزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو : زيدا لن أضرب ، وعمراً
 لم أصاحب ، .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يجزوا لإبلاؤه لإما ، وأجازوا لإبلاؤه
 معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) .

وقوله : « وذو تمام — إلى آخره » معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تاماً وناقصاً ، والثاني : ما لا يكون إلا ناقصاً ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامةً ، إلا « فتى » ، و « زال » التي مضارعها يَزَالُ ، لا التي مضارعها يَزُولُ فإنها تامة ، نحو : « زالت الشمس » و « ليس » فإنها لا تستعمل إلا ناقصة .

ومثال التام قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) أى : إن وجد ذو عُسْرَةٍ ، وقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ) وقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) .

* * *

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولٌ الْخَبَرُ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ^(١)

= والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والاصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه المجالة لشرحها .

(١) « ولا » نافية « يلي » فعل مضارع « العامل » مفعول به ليلي مقدم على الفاعل « معمول » فاعل يلي ، ومعمول مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ظرفاً » حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في أتى « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « معمول الخبر » السابق « أو » حرف عطف « حرف » معطوف على قوله « ظرفاً » وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه ، وجملة « أتى » وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى =

يعنى أنه لا يجوز أن يلى « كان » وأخواتها معمولٌ خبرها الذى ليس بظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمولُ الخبرِ [وَحْدَهُ عَلَى الْاسْمِ] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم ، نحو : « كان طعامك زيدٌ آكلًا » وهذه ممتنعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم معمولُ والخبرُ على الاسم ، ويتقدم معمولُ على الخبر ، نحو : « كان طعامك آكلًا زيدٌ » وهى ممتنعة عند سيبويه ، وأجازها بعضُ البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم ، وقُدّم الخبرُ على المعمولِ جازت المسألة ؛ لأنه لم يلى « كان » معمولُ خبرها ؛ فتقول : « كان آكلًا طعامك زيدٌ » ولا يمتنع البصريون .

فإن كان المعمولُ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز إبلاؤه « كان » عند البصريين والكوفيين ، نحو : « كان عندك زيدٌ مقيمًا ، وكان فيك زيدٌ راغبًا » .

وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أُنْوِ إِنْ وَقَعَ مُوْهُمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أُمْتَنَعَ (١)

= فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يليه ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمولُ الخبرِ العاملِ فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت يجيئه ظرفًا أو حرف جر .

(١) « مضمر ، مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « انو » ، الآتى ، ومضمر مضاف و الشان ، مضاف إليه « اسما » ، حال من مضمر « انو » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « وقع » فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل =

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ « كان » وأخواتها معمول خبرها فأولُه على أَنَّ في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧ — قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدًا

== جزم ، وسكن للوقف « موهم » ، فاعل وقع ، وموهم مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على الـيكون في محل جر « استبان » فعل ماضٍ ، وأنه ، أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم في محل نصب « امتنع » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر فاعل لاستبان ، وتقديره : استبان امتناعه ؛ وجملة « استبان » وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

ونقدير البيت : وانو مضر الشأن حال كونه اسماً لسكان إن وقع في بعض الكلام ما يوهم الأمر الذي تبين امتناعه ، وهو لإبلاء كان معمول خبرها .

٦٧ — البيت للفرزدق ، من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهى من النقائض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْهَا يَدَا قَاسٍ أَلْوَىٰ بِهَا ثُمَّ أَخْجَدَا

اللغة . « قنَافِذُ » جمع قنفذ ، وهو — بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو ذال مهملة — حيوان يضرب به المثل في السرى ، فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقذ » ، وأنقذ : اسم للقنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامة ، وللذئب : ذؤالة ، قاله الميداني (١/ ٢٣٩ الخبيرة) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يحول ليله أجمع ، اه ، ويقال في مثل آخر « بات فلان بليل أنقذ » وفي مثل آخر « اجعلوا ليلكم ليل أنقذ » وذكر مثله العسكري في جهرة الأمثال (بهاشم الميداني ٢/ ٧) « هداجون » جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان — بفتحات — ومثله الهدج — بفتح فسكون — مشية الشيخ « أو مشية فيها ارتعاش » وباب فعله ضرب ، ويروى « قنَافِذُ دراجون » =

= والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من « درج الصبي والشيخ » — من باب دخل — إذا سار سيرا متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير .

المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونة لجار . يشبهون القنافذ حيث يسرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء ، وإنما السبب عنده في ذلك تعويد أبيهم لإياهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ ؛ لحذف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالوار تباينة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « حول » ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، ويوت من « بيوتهم » مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولة اسماً ، والاحسن أن تكون موصولة حرفياً « كان » فعل ماض ناقص « لإياهم » إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان « عودا » : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر « كان » .

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذي يرمب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحويين من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « بما كان لإياهم عطية عودا » حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو « لإياهم » على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عودا » عن الاسم أيضاً ؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو ظاهر البيت .

والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين . وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت ثلاثة توجيهات :

أحدها : وهو الذي ذكره الشارح الدلالة تبعاً للمصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ ، وجملة « عودا » في محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم مفعول به لعود ، =

فهذا ظاهره أنه مثل « كان طعامك زيداً آكلًا » ويتخرج على أن في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [وهو أسمٌ كان] .

= وجملته المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضر عقب « كان » نفسها ، فهو الذي وإياها ، و « إياهم » معمول لخبر مبتدأ ، وعلى هذا ليس في البيت معمول لخبر كان .

والتوجيه الثاني : أن « كان » في البيت زائدة ، و « عطية عود » مبتدأ وخبر ، وجملته المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « ما » أى بالذى عطية عودهموه والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملته عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملته كان ومعمولها لا محل له من الإعراب صلة الموصول .

والعائد — على هذا التوجيه ولذى قبله — محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول . هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها .

قال المحققون من العلماء : والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر ، ولم نفق على اسمه :
بَآتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنِ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ
فذاات الخال : اسم بات . وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله الذى هو قوله سالبة ، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَنْ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالْصَّدِّ مُغْرِيَا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب : اسم كان ، ومغريا : خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله ، وسلمى مفعول به لمغريا تقدم على اسم كان ، ولا تتأني فيه التوجيهات السابقة .

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجاً عجيباً ؛ فزعم أن « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلك « سلمى » ، وكأن الشاعر قد قال : بآت يا فؤادى ذات الخال سالبة إياك ، ولئن كان يا سلمى الشيب مغريا إياك بالصد ، وجملته النداء في البيتين لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل ومعموله .

ومما ظاهره أنه مثل « كان طعامك آكلًا زَيْدٌ » قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ

وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

٦٨ — البيت لحيد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت من شواهد كتاب سيويه (ج ١ ص ٣٥) وقبله قوله :

بَاتُوا وَجُلْتَنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمْ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة : « جلطنا ، بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكثر فيه ، وجمعه جمل - بوزن غرفة وغرف - ويجمع أيضا على جلال ، وهي عربية معروفة ، الصهباء ، يريد أن لونها الصهباء ، قال الأعم في شرح شواهد سيويه ، الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصهباء ، اه ، فأصبحوا ، دخلوا في الصباح ، معمرهم ، اسم مكان من ، عرس بالمكان ، - بتشديد الراء مفتوحة - أى نزل به ليلا .

المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقرأهم تمرا ، يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ؛ بل كانوا يلقون بعض النوى ويلعبون بعضا ، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه ، وكثرة ما أكلوا ، ووصفهم بالشرة .

الإعراب : « فأصبحوا ، فعل وفاعل « و » حالية « النوى » مبتدأ « عالى ، خبر ، وعالى مضاف ومعرس من « معمرهم » مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا « ليس ، فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « كل ، مفعول به مقدم لقوله « تلقى ، وكل مضاف ، و « النوى ، مضاف إليه « تلقى ، فعل مضارع ، المساكين ، فاعل تلقى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى اختاره العلماء كما ستعرف .

الشاهد فيه : قوله « وليس كل النوى تلقى المساكين ، ولكى يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الانضاح نبين لك أولا أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى « تلقى المساكين ، بياء المضارعة ، كما يروى « تلقى المساكين ، بالتاء ؛ فهذه أربع روايات .

= أما رواية رفع د كل ، - سواء أكانت د وليس كل النوى يلقى المساكين ، بياء المضارعة أم كانت د وليس كل للنوى تلقى المساكين ، بالتاء - فليس فعل ماض ناقص ، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروايتين لما نحن فيه ، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى بلقيه المساكين ، أو تلقيه المساكين .

فإن قلت : كيف جاز أن يروى د تلقيه المساكين ، بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذ المساكين جمع مسكين .

فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريحهم وكوفيهم ، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفردة مؤنثاً ، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أن مفردة مذكر - قول الله تعالى : (قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا) فإن مفرد الأعراب أعرابي .

وأما رواية نصب كل والفعل د يلقى ، بياء المضارعة ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم يلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب ، نعتي أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخراً ، ويلقى فعلاً مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجملة يلقى وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها ، لا يجوز ذلك بته .

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت د وليس كل النوى يلقى المساكين ، بنصب كل ؟

فالجواب أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكور ، فأنت لا تقول : الأعراب قان ، ولا تقول : المساكين يلقى ، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة : فتقول : الأعراب قالوا ، وتقول =

= المساكين يلقون ، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث ، فتقول : الأعراب قالت ، أو تقول : المساكين ألفت أو تلقى ، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التذكير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو تقول : تلقى المساكين ، فلما لم يقل شيئاً من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده .

وأما رواية نصب « كل » والفعل « تلقى » بالناء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى المساكين ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه . والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت — على هذا الإعراب — على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدما على اسمها ، كما في البيت .

والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت ، وعلى هذا لا يكون البيت دليلاً على ما زعمتم ، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ماضياً ناقصاً ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس (هو : أى الحال والشأن) كل النوى تلقى المساكين ؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها .

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناطم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنكر العين عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدما مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرو إلا « تلقى المساكين ، بالياء التحتية . واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اهـ كلامه بحروفه .

والعبد الضعيف — غفر الله له ولوالديه ! — يرى أن في كلام العين هذا تحاملاً على ابن الناطم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خلافاً من عدة وجوه :

— إذا قرئ بالتاء المثناة من فوق — فَيُخْرِجُ البيتَ على إضممار الشأن :

والتقدير في الأول « بما كان هو » أى الشأن ؛ فضمير الشأن اسم كان ،

= الأول : أن قوله « والبيت لم يرو إلا يلقى المساكين بالياء التحتية » غير صحيح ؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية ، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادى بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تخطئته في الرواية ، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل ، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شوااعده ،

الثاني : في قوله « ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين » ليس بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ، بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لك ، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء ،

الثالث : أن تنظيره بقوله « كما تقول قاموا الزيدون » على أن الجملة خير مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، ليس تنظيراً صحيحاً ، لأن الاسم في الكلام الذى نظر به جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فى فعله إلا التذكير ، فلم يتم له التنظير ، والله يغفر لنا وله ١١ ،

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تبين لك خمسة أمور :

الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها فى البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب .

الثانى : أنه لا شاهد فى البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث .

الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة ، وهى « وليس كل النوى تلقى المساكين » .

الرابع : أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون .

الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل .

وعطية : مبتدأ ، وعود : خبر ، وإيأهم : مفعول عود ، والجملة من المبتدأ وخبره خبر
كان ؛ فلم يفصل بين « كان » واسمها معمول الخبر ؛ لأن اسمها مضمَر قبل المفعول .

والتقدير في البيت الثاني « وليس هو » أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ،
وكل [النوى] منصوب بـتلقى ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل [والمجموع] خبر
ليس ، هذا بعض ما قيل في البيتين .

* * *

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ : كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ^(١)

كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، وقد تقدم ذكرها
والثالث : الزائدة ، وهى المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد
بين الشئيين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو : « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ » والفعل ومرفوعه ؛
نحو : « لَمْ يُوَجَدْ كَانَ مِثْلُكَ » والصلة والموصول ، نحو : « جَاءَ الَّذِى كَانَ
أَكْرَمْتُهُ » والصفة والموصوف ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٌ » وهذا يفهم أيضاً
من إطلاق قول المصنف « وقد تزداد كان فى حشو » وإنما تنقاس زيادتها بين « ما »

(١) « وقد » حرف تقليل ، « تزداد » فعل مضارع مبنى المجهول « كان » قصد
لفظه : نائب فاعل تزداد « فى حشو » جار ومجرور متعلق بـتزداد « كما » الكاف جارة لقول
محذوف « ما » تعجيية ، وهى نكرة تامة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب
« كان » زائدة « أصح » فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو
يعود على ما التعجيية « علم » مفعول به لأصح ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع
خبر المبتدأ ، « علم مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تقدما » تقدم : فعل ماض ،
والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة
من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وفعل التعجب ، نحو : « ما كان أصحَّ عِلْمٍ مَنْ تَقَدَّمَ^(١) » ولا تُزاد في غيره إلا سماعاً .

وقد سُمِعَت زيادتها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم^(٢) : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَلَمَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ .

و [قد] سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله :

٦٩ — فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

(١) مما ورد من زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر :

لِلَّهِ دَرٌّ أَنْوَشَرَوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَقَهُ بِالْذُّونِ وَالسَّفِلِ

ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٢٢/٣ بتحقيقنا) :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيًا

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا الكتاب) :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، ونول عروة ابن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفًا غَضًّا ، وَأَطْيَبَ فِي أَصَالِكَ الْأَصْلَا

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، في فاطمة بنت الخرشب ، من بني أنمار

ابن بغيض بن ربث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسي ، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

٦٩ — البيت للفرزدق ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك — وقيل : يمدح

سليمان بن عبد الملك — وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبني على الفتح في =

== محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » ظarf لما يستقبل من الزمان « مررت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على دار قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران « كانوا » زائدة — وستعرف ما فيه — « كرام » صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت « كانوا » بين الصفة وهي قوله « كرام » والموصوف وهو قوله « جيران » وتقدير الكلام : وجيران كرام لنا .
هذا مقتضى كلام الشارح العلامة ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيويوه ، لكن قال ابن هشام في توضيحه : إن شرط زيادة « كان » أن تكون وحدها ؛ فلا تزداد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت ، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة « كان » في هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزداد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، وواو الجماعة المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام — على هذا — وجيران كرام كانوا لنا .

والذي ذهب إليه سيويوه أولى بالرعاية ؛ لأن انصافها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون « ظننت » متأخرة ومتوسطة ، ولا يمنهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر « كان » عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غيره .

قال سيويوه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا » ، على إلغاء « كان » ، وشبهه بقوله الشاعر :

« وجيران لنا كانوا كرام » ، اهـ

وقال الأعمى : « الشاهد فيه إلغاء « كان » وزيادتها تأكيداً وتبييناً لمعنى المضى . والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك » ، اهـ .

وَشَدَّ زِيَادُهَا بَيْنَ حَرْفِ الْجُرِّ وَمَجْرُورِهِ ، كَقَوْلِهِ :

٧٠ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

= هذا ، ومن شواهد زيادة «كان» ، بين الصفة وموصوفها — من غير أن تكون متصلة باسمها — قول جابر الكلبي (وانظر معجم البلدان مادة كتيقة) :

وَمَاؤُكُمْ كَمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتُهُ شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَتْ طَالًا اعْتِلَالُهَا

فإن جملة « طال اعتلالها » في محل جر صفة لنفس « وقد زاد بينهما «كان» .

٧٠ - أنشد الفراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلًا ، ويروى

المصراع الأول منه :

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي *

اللغة : «سراة» جمع سري ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فصيل على فعلة ، والجياد : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس «تسامي» أصله تتسامى - بتاءين - فحذف إحداهما تخفيفاً ، المسومة ، الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى «العرب» هي خلاف البراذن والبخاتي ، ويروى :

* عَلَى كَانِ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ *

والمطهمة : البارة التامة في كل شيء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .
المعنى : من رواء «سراة بني أبي بكر» - إلخ ، فعناه : إن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول .

ومن رواء «جياذ بني أبي بكر» - إلخ ، فعناه : إن خيول بني أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جياذهم أفضل الجياذ وأعلاها .

الإعراب : «جياذ» مبتدأ ، وجياذ مضاف ، و«بني» مضاف إليه . و«بني مضاف و«أبي» مضاف إليه . و«أبي بكر» مضاف إليه «تسامي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جياذ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «على» حرف جر «كان» زائدة : المسومة ، مجرور ب«على» «العرب» نعت للمسومة ، والجار

والمجرور متعلق بقوله تسامي

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضي ، وقد شَدَّتْ زيادتها بلفظ المضارع في قول أمِّ عَقِيلِ
ابن أبي طالب :

٧١ - أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

= الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٧١ - هذا البيت - كما قال الشارح - لام عقيل بن أبي طالب ، وهى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهى زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين هلى بن أبي طالب رضى الله عنه ، تقوله وهى ترقص ابنا عقيل ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَأَسْمِهِ عَقِيلٌ وَبِيَدِي الْمَلَفُّ الْمَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ

* يُعْطِي رِجَالَ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ *

اللغة : « ماجد ، كريم ، نبيل ، فاضل شريف ، تهب ، مضارع هبت الريح هبوباً وهيباً ، إذا هاجت « شمال ، هى ريح تهب من ناحية القطب « بليل ، رطبة ندية .

الإعراب : « أنت ، ضمير منفصل مبتدأ « تكون ، زائدة « ماجد ، خبر المبتدأ « نبيل ، صفة لماجد « إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب ، فعل مضارع « شمال ، فاعل تهب « بليل ، نعت لشمال ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة « إذا ، إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمال بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد ، حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضى دون المضارع ؛ لأن الماضى لما كان مبنياً أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء ، وقد زيدت الباء فى المبتدأ فى نحو « بحسبك درهم ، وزيدت فى خبر ليس فى نحو قوله تعالى (أليس الله =

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرَ^(١)

تُحَذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إِنْ ، كقوله :

== بكاف عبده) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛ فتحصن بذلك الشبه عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخرج كلامه وتعليقه .

والقول بزيادة «تكون» شذوذاً في هذا البيت قول ابن الناطم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء .
وعما استدل به على زيادة «تكون» بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع «مزاجها عسل وماء» ، على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة ، وزعم أن «يكون» زائدة .

والرد على ذلك أن الرواية بنصب «مزاجها» ، على أنه خبر يكون مقدما ، ورفع «عسل وماء» ، على أنه اسم يكون مؤخر ، وإثني سلنا رواية رفهما فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله «مزاجها عسل وماء» جملة من مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر يكون .

وكذلك بيت الشاهد ، ليست «تكون» فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه .

(١) «يحذفونها» فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، وها العائد على كان : مفعول به «ويبقون» الواو عرف عطف ، يبقون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله «الخبر» مفعول به ليبقون «وبعد» ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي ، وبعد مضاف و «إِنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «ولو» معطوف على إِنْ «كثيرا» حال من الضمير المستتر في اشتهر «ذا» اسم إشارة مبتدأ «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذا» الواقع مبتدأ ، والجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٧٢ — قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنَّ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا
فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا ؟

٧٢ — البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العيسى ، وهو من شواهد سيويه (١ / ١٣١) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعلام في شرح شواهد إلى نسبته بشيء ، والمشهور ما ذكرنا أولا من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار ليث بن ربيعة .

الإعراب : « قد ، حرف تحقيق » قيل ، فعل ماض مبني للمجهول « ما ، اسم موصول نائب فاعل » قيل ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول » « إن ، شرطية » « صدقا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « إن كان المقول صدقا ، « وإن كذبا ، مثل قوله : « إن صدقا ، وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه « فما ، اسم الاستفهام مبتدأ » اعتذارك ، اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « من قول ، جار ومجرور متعلق باعتذار » إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « قِيلَا ، قيل : فعل ماض مبني للمجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب » إذا ، محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا ، حيث حذف « كان ، مع اسمها وأبقى خبرها بعد « إن ، الشرطية ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلي الأخيلية (انظره في أمالي القتالي ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضاً عليه في التنبيه ٨٨) :

لَا تَقَرَّبَنَّ الدَّهْرُ آلَ مُطَرِّفٍ إِنَّ ظَالِمًا — أَبَدًا — وَإِنْ مَظْلُومًا
وقول النابغة الذبياني :

حَدِثْ عَلَى بُطُونِ ضِنَّةٍ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا
وقول ابن همام السلولي :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنَّ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارَكَا =

التقدير : « إن كان المَقُولُ صدقاً ، وإن كان المَقُولُ كذباً » .

وبعد لو^(١) كقولك : « أَتَدْنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا » أى : « ولو كان المَاتِي بِهِ حِمَارًا » .

وقد شَذَّ حَذْفُهَا بعد لَدُنْ ، كقوله :

— ٧٣ * مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَافِهَا *

[التقدير : مِنْ لَدُنْ كَانَتْ شَوْلًا] .

= وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد « لو » ، كما قرره الشارح العلامة ، وعليه قول الشاعر :

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أصل الكلام : ولو كان الباغي ملكاً ، لحذف كان واسمها ، وأبقى خبرها .

(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « التمس ولو خاتماً من حديد » التقدير : ولو كان ملتمسك خاتماً من حديد ، والبيت الذى أنشدناه فى آخر شرح الشاهد رقم ٧٢ .

٧٣ — هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيننا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيويوه (١٣٤/١) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء .

اللغة : « شولا ، قيل : هو مصدر « شالت الناقة بذنبا ، أى رفعته للضرب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها ، وإتلافها مصدر « أتلت الناقة ، إذا تبعها ولدها .

الإعراب : « من لد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد - مثلاً ، شولا ، خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا ، « وإلى ، الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر « إتلافها ، إتلاء : مجرور بإلى ، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر ذلك إلى إتلافها .

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِضُ « مَا » عَنْهَا أُرْتُكِبَ

كَيْفَ لـ « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبَ »^(١)

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ « كَانَ » تُحْذَفُ بَعْدَ « أَنْ » الْمَصْدَرِيَّةِ وَيُعْوَضُ عَنْهَا « مَا » وَيَبْقَى اسْمُهَا وَخَبَرُهَا ، نَحْوُ : « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبَ » وَالْأَصْلُ « أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبَ » فَحُذِفَتْ « كَانَ » فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهَا وَهُوَ التَّاءُ ، فَصَارَ « أَنْ أَنْتَ بَرًّا » ثُمَّ أَتَى بِـ « مَا » عِوَضًا عَنْ « كَانَ » ، فَصَارَ

== الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها وأبقى خبرها وهو « شولا » بعد لد ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد « إن » ولو ، كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويه .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثا وهو أن يكون نصب « شولا » على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسألة وشرح هذا الشاهد في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تطفر يبحث ضاف واف .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ارتكب » الآتي ، وبعد مضاف ، و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « تعويض » مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « عنها » جار ومجرور متعلق بتعويض « ارتكب » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من ارتكب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، « كشل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف « أما » هي أن المصدرية المدغمة في ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة « أنت » اسم كان المحذوفة « برا » خبر كان المحذوفة « فاقترَب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

« أَنْ مَا أَنْتَ بَرَّاءٌ » [ثم أدغمت النون في الميم ، فصار « أَمَّا أَنْتَ بَرَّاءٌ »] ، ومثله قول الشاعر :

٧٤ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

٧٤ — البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور ، وقارس مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة ، وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللغة : « ذَا نَفَرٍ » يريد ذا قوم تغتر بهم وجماعة تمتلئ بهم نفرا ، الضبع ، أصله الخيوان المعروف ، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدة ، قال حمزة الأصماني : إن الضبع إذا وقعت في غنم عاثت ، ولم تسكف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدة ، فقالوا : أكلتنا الضبيع .

المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تغتر بجاعتك فإن قومي موفورون كثير والعدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدة ، ولم يضعفهم الحرب ، ولم تل منهم الأثومات . الإعراب : « أبا » منادى حذف منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه ، أما ، هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في « ما » الزائدة النائية عن « كان » المحذوفة ، أنت ، اسم لكان المحذوفة ، ذَا ، خبر كان المحذوفة ، وذَا مضاف و « نفر » مضاف إليه ، فإن ، الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب وقوم ، قوم : اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه ، لم ، حرف نفي وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به لتأكل « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذَا نفر » حيث حذف « كان » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها في نون أن المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله « ذَا نفر » . وأصل الكلام عند البصريين : غفرت على لأن كنت ذَا نفر ، لحذفت لام التعليل ومعلقها ؛ فصار الكلام : أن كنت ذَا نفر ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف ، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هبة الضمير ، ثم عوض من كان بما الزائدة ؛ =

فَأَنْ : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن « كان » ، وَأَنْتَ : اسمُ كان المحذوفة ،
وَذَا نَفَرٍ : خبرُهَا ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون « ما » عِوَضاً عنها ،
ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض ، وأجاز ذلك المبرد ، فيقول « أَمَّا كُنْتُ
منطلقاً انطلقت ^(١) » .

ولم يُسَمَّع من لسان العرب حَذَفُ « كان » وتعويضُ « ما » عنها وإبقاء اسمها
وخبرها إلا إذا كان اسمها ضميرَ مخاطَبٍ كما مثَّلَ به المصنفُ ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ،
نحو : « أَمَّا أَنَا منطلقاً انطلقت » والأصل « أَنْ كُنْتُ منطلقاً » ولا مع الظاهر ،
نحو : « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقت » والقياسُ جَوَازُهَا كما جاز مع المخاطب ، والأصلُ
« أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقت » وقد مثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه بـ « أَمَّا
زَيْدٌ ذَاهِباً » .

* * *

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحَذَفُ نُونُ ، وَهُوَ حَذَفُ مَا أَلْتَزِمَ ^(٢)

= فالتى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فأدغمها ؛ فصار
الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن حديد وأبو حنيفة الدينورى فى مكان هذه العبارة ؛ إما كنت
ذا نفر ، وعلى روايتهما لا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه الآن .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ بِكُلِّ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعا
بينهما فى بعض الأحايين ؛ فهذا الحكم أغلبي ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال ؛ إما كنت منطلقاً
انطلقت .

(٢) « ومن مضارع ، جار ومجرور متعلق بقوله « تحذف ، الآتى « لكان » ، =

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من « كان » قيل : لم يَكُنْ ، والأصلُ يَكُونُ ،
فَحَذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف
الواو لالتقاء الساكنين^(١) ؛ فصار اللفظ « لم يَكُنْ » والقياسُ يقتضي أن لا يُحذفَ منه
بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال^(٢) ؛
فقالوا : « لم يَكْ » وهو حَذَفٌ جائزٌ ، لا لازم ، ومذهبُ سيبويه ومن تابعه أن هذه

== جار ومجرور متعلق بحذوف صفة لمضارع منجزم ، صفة ثانية لمضارع « تحذف ،
فعل مضارع مبنى للجهول « نون ، نائب فاعل تحذف « وهو ، مبتدأ « حذف ، خبر
المبتدأ « ما ، نافية « التزم ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من التزم المنفي ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف ،
وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان ، وهو حذف لم
تلتزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب .

(١) لو قال « لتخلص من التقاء الساكنين ، لكان أحسن .

(٢) قد جاء هذا الحذف كثيراً جداً في كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن ذلك قولهم في المثل
« إن لم يَكْ لحم فنفش ، والنفس : الصوف ، ويروى « إن لم يكن ، وهذه الرواية تدل على
أن الحذف جائز لا واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ
وقول عروة بن الورد العبسي :

وَمَنْ يَكْ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتَرًا يُغَرِّزُ وَيَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلُّ مَطْرَحٍ
وقول مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة :

فَإِنْ يَكْ بِالْأَكْثَبِ طَالَ كَيْلِي فَقَدْ أَبْكَى مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ
وقول عميرة بن طارق اليربوعي :

وَإِنْ أَكْ فِي نَجْدٍ — سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ بِمَنَانَةٍ مِنْهُ ! — فَقَلْبِي عَلَى قُرْبٍ
وقول الحطيئة العبسي :

أَلَمْ أَكْ جَارَكُمْ وَيَكُونْ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

النون لا تُحذفُ عند ملاقة ساكنٍ ؛ فلا تقول : « لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا » وأجاز ذلك يونس^(١) ، وقد قرئ شاذًا (لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وأما إذا لاقَت متحركًا فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرًا متصلًا ، أولاً ، فإن كان ضميرًا متصلًا لم تحذف النون اتفاقًا ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه في ابن صياد : « إِنْ يَكُنُّهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَبْنُ مِنْهُ فَلَاحِظٌ لَكَ فِي قَتْلِهِ »^(٢) ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : « إِنْ يَكُهُ ، وَإِلَّا يَكُهُ » ، وإن كان غيرَ [ضمير] متصلٍ جاز الحذف والإثبات ، نحو : « لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين « كان » الناقصة والتامة ، وقد قرئ : (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذف النون ، وهذه هي التامة .

* * *

(١) قد وردت عدة آيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حبيب من جواز حذف نون « يكن » ولو كان بعدها ساكن ، فمن ذلك قول الحسيل بن عرفة :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَقَّى بِالسَّرَرِ

ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

(٢) روى هذا الحديث بهذه الالفاظ الإمام مسلم بن الحجاج في باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأثرها الساعة من صحيحه ، ورواه الإمام البخارى في باب كيف يعرض الإسلام على الصبي من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (رقم ٦٣٦) يلفظ « إِنْ يَكُنْ هُوَ ، وَإِنْ لَا يَكُنْ هُوَ » .

فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنْ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

إِعْمَالِ «لَيْسَ» أَعْمَلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبِ زُكْنِ (١)
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَرٍّ «مَا» بِي أَنْتَ مَعْنِيًا «أَجَازَ الْعُلَمَاءُ» (٢)

تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ بَابِ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا أَنْ نَوَاسِخَ الْإِبْتِدَاءِ تَنْقَسِمَ إِلَى أَفْعَالٍ

(١) دِإِعْمَالِ ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بِقَوْلِهِ دِأَعْمَلَتْ ، الْآتِي ، وَإِعْمَالِ مَضَافٍ
وَدَلَيْسَ ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مَضَافٌ إِلَيْهِ دِأَعْمَلَتْ ، أَعْمَلُ : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَالتَّاءُ
تَاءُ التَّأْنِيثِ دِمَا ، قَصْدُ لَفْظِهِ : نَائِبٌ فَاعِلٌ أَعْمَلَتْ دِدُونَ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَالٍ
مِنْ دِمَا ، وَدُونَ مَضَافٍ ، وَقَوْلُهُ دِإِنْ ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مَضَافٌ إِلَيْهِ دِمَعَ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ
بِمَحْذُوفٍ خَالٍ مِنْ دِمَا ، أَيْضًا ، وَمَعَ مَضَافٍ ، وَدَبَقَا ، مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ لِلضَّرُورَةِ :
مَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَبَقَا مَضَافٍ ، وَدِالنَّيْ ، مَضَافٌ إِلَيْهِ دِوَتَرْتِيبِ ، مَعْطُوفٌ عَلَى دَبَقَا ،
السَّابِقِ دِزُكْنِ ، فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبٌ فَاعِلٌ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ
هُوَ يَعُودُ إِلَى تَرْتِيبِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ زُكْنِ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةِ التَّرْتِيبِ .
وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : أَعْمَلَتْ مَا النَّافِيَةُ لِإِعْمَالِ لَيْسَ ، حَالُ كَوْنِهَا غَيْرَ مُقْتَرَنَةٍ بِإِنْ الزَّائِدَةِ ،
وَحَالُ كَوْنِ نَفْيِهَا بَاقِيًا ، وَكَوْنُ اسْمِهَا مُقَدِّمًا عَلَى خَبَرِهَا .

(٢) دِوَسَبْقِ ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ دِأَجَازَ ، الْآتِي ، وَسَبْقِ مَضَافٍ ،
وَدِحَرْفِ ، مَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَحَرْفٌ مَضَافٍ ، وَدِجَرٍّ ، مَضَافٌ إِلَيْهِ دِأَوْظَرْفِ ،
مَعْطُوفٌ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ دِكَمَا ، الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ ، مَا : نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ دِبِي ،
جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَعْنِيَا الْآتِي دِأَنْتَ ، اسْمٌ مَا دِمَعْنِيَا ، خَبَرٌ مَا مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ
الظَّاهِرَةِ دِأَجَازَ ، فَعْلٌ مَاضٍ دِالْعُلَمَاءِ ، مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ ضَرُورَةً : فَاعِلٌ أَجَازَ .

وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : وَأَجَازَ النِّحَاةَ الْعَالِمُونَ بِمَا يَتَكَلَّمُ الْعَرَبُ بِهِ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِ
مَا ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ جَارًا وَمَجْرُورًا أَوْ ظَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَسَّعُ فِيهِمَا مَا لَا يَتَوَسَّعُ
فِي غَيْرِهِمَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ دِمَابِي أَنْتَ مَعْنِيَا ، أَصْلُهُ مَا أَنْتَ مَعْنِيًا بِي ، تَقَدَّمَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ
عَلَى الْإِسْمِ مَعَ بَقَا الْخَبَرِ مُؤَخَّرًا عَنِ الْإِسْمِ ، وَمَعْنَى : هُوَ الْوَصْفُ مِنْ دِعْنَى فُلَانٍ بِفُلَانٍ ،
— بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ — إِذَا أَهْتَمَّ بِأَمْرِهِ .

وَحُرُوفٍ ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى « كَان » وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْبَاقِي ، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْحُرُوفِ [النَّاسِخَةِ] قِسْمًا بِعَمَلِ عَمَلِ « كَان » وَهُوَ : مَا ، وَلَا ، وَلَآتَ ، وَإِنْ .

أما « ما » فلغة بنى تميم أنها لا تعمل شيئاً ؛ فنقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » فزيد : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، وَلَا عَمَلَ لِمَا فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ « مَا » حَرْفٌ لَا يَخْتَصُّ ؛ لَدُخُولِهِ عَلَى الْإِسْمِ نَحْوُ : « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وَعَلَى الْفِعْلِ نَحْوُ : « مَا يَقُومُ زَيْدٌ » وَمَا لَا يَخْتَصُّ فَحَقُّهُ إِلَّا بِعَمَلٍ .

ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل « ليس » لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ؛ فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر ، نَحْوُ : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا » قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (مَا هَذَا بَشَرًا) وَقَالَ تَعَالَى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وَقَالَ الشَّاعِرُ :

٧٥ — أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُوا الصُّدُورَ ، وَمَا تُمْ أَوْلَادُهَا

٧٥ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ؛ وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه ، وقبله قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا

اللغة : « النذير » المعلم الذي يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه « بحرة » أصله الأرض ذات الحجارة السود ، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد « أقوادها » جمع قود ، وهي الجماعة من الخيل « أبناؤها » أي أبناء هذه الكتيبة التي ينذرهم بها ، وأراد رجالها ، وأباهم : القائد « متكفون » أي : قد احتاطوا به ، والتفوا حوله ، ويروى « متكفوا آبائهم » بالإضافة .

الإعراب : « أبناؤها » أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه « متكفون » خبر المبتدأ « أباهم » أبا : مفعول به لقوله « متكفون » ، لأنه جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « حنقوا » خبر ثان ، وحنقوا مضاف ، و« الصدور » مضاف إليه « وما » نافية حجازية « هم » اسم ما مبني على الظم =

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :

الأول : **الْأَيُّزَادُ بَعْدَهَا «إِنْ» فَإِنْ زِيدَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا** ، نحو : **«مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ»** برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم ^(١) .

الثاني : **أَلَا يَنْتَقِضُ النَّفْيُ بِإِلَّا** ، نحو : **«مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ»** ؛ فلا يجوز نصب **«قَائِمٌ»** و [كقوله تعالى : (مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا) وقوله : (وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ)] خلافاً لمن أجازوه ^(٢) .

= في محل رفع أولادها ، أولاد : خبر «ما» منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأولاد مضاف وما ضمير الحرة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله **«وما هم أولادها»** حيث أعمل «ما» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم محلاً ، ونصب خبرها لفظاً ، وذلك لغة أهل الحجاز .

(١) أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال «ما» عمل ليس مع زيادة «إن» بعدها ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيْقًا ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن «ما» نافية ، و «أنتم» اسمها ، و «ذهباً» خبرها ، وجمهور العلماء يروونه «ما إن أنتم ذهب» بالرفع على إعمال «ما» ، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإننا لا نسلم أن «إن» زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما .

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه — وتبعه الثلوبين — إلى أنه يجوز إعمال «ما» عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا ، وقد اسندل على ذلك بقول الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فرعم أن «ما» نافية ، و «الدهر» اسمها ، و «منجنونا» خبرها ، وأن «ما» في الشطر الثاني نافية كذلك ، و صاحب الحاجات ، اسمها ، و «معذباً» خبرها ، وبقول الشاعر :

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَمْنُسُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْسَلُهُ إِلَّا نَسْكَالًا =

الثالث : ألا يتقدّم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدّم وَجَبَ رَفْعُهُ ، نحو : « ما قائمٌ زَيْدٌ » ؛ فلا تقول : « ما قائماً زيد » وفي ذلك خلاف (١) .

== فا : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوباً مع كونه مسبقاً يالاً .

وجهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها .

فما أولوا به البيت الأول أن « منجنونا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله « معذبا » في الشطر الثاني : أي وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، وبمضهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا في البيت الثاني اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أي تعذبا ، وما حق الذي يفسد إلا ينكل به نكالا أي تنكيلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للبستات الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاثة .

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما لإعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .

والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ، ==

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمته قلت : « ما في الدار زيد » ، و « ما عندك عمرو » فاختلف الناس في « ما » حينئذٍ : هل هي عاملة أم لا ؟ فمن جعلها عاملة قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصبٍ بها ، ومن لم يجعلها عاملة قال : إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما ، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد « ما » على الترتيب الذي زكّن ، وهذا هو المراد بقوله : « وترتيب زكّن » أي : عِلْمٌ ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مُقدِّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدّم الخبر لا تعمل « ما » شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صرّح بهذا في غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألا يتقدّم معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدّم بطل عملها ، نحو : « ما طعامك زيدٌ آكلٌ » فلا يجوز نصب « آكل » ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيزُ بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما في

= والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الججاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون « ما » ، إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على اسمها ، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى لبس - تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن « ما » فرع عن ليس في العمل ، وأن الفرع ليس في قوة الأصل .

والثالث : سلبنا أن الرواية كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطئ ، ولكنا لا نسلم أن « مثل » منصوب ، بل هو مبنى على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة ، منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فتل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع .

الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر .

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يُبطل عملها ، نحو : « ما عندك زيد مقياً ، وما بي أنت معنياً » ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتوسّع فيها ما لا يتوسّع في غيرها .

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألا تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بطل عملها ، نحو : « ما ما زيد قائم » [فالأولى نافية ، والثانية نفّت النفي ؛ فبقى إثباتاً] فلا يجوز نصب « قائم » وأجازه بعضهم ^(١) .

الشرط السادس : ألا يُبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيء إلا شيء لا يعأ به » فبشيء : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي

(١) إذا رأيت « ما » متكررة في كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام لإثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل « ما » ، إذا اقترنت بها « إن » ، الزائدة ، وإن كانت « ما » الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الرازي :

لا يُنْسِكَ الْأُسَى نَاسِيًا ، فَا مَ مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعَصِمًا
 فالأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكدة لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصم : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فَا أَحَدٌ مُسْتَعَصِمًا مِنْ حِمَامٍ .
 وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز لإعمال « ما » عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى ، وكلام من أبطل العمل عند تكرار « ما » على أن الثانية نافية لنفي الأولى ، كما قال الشارح ، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيق .

هو « زيد » ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن « ما » وأجازه قوم ،
وكلامُ سيبويه — رحمه الله تعالى ! — في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين —
أعنى القولَ باشتراط ألا يُبدَل من خبرها مُوجِب ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك —
فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو « ما زيد بشيء ، إلى آخره » — :
استَوَتْ اللغتان ، يعنى لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع
إليه قوله : « استوت اللغتان » فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلا »
والمرادُ أنه لا عَمَل لـ « ما » فيه ، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين
شَرَطُوا في إعمال « ما » ألا يُبدَل من خبرها مُوجِب ، وقال قوم : هو راجع إلى
الاسم الواقع بعد « إلا » ، والمراد أنه يكون مرفوعاً^(١) سواء جعلت « ما »
حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال « ما » ألا يُبدَل من خبرها
مُوجِب ، وتوجيه كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثاني — لا يليق
بهذا المختصر .



وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بَلَّيْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أَلْزَمَ حَيْثُ حَلَّ^(٢)

(١) ظاهر هذا الكلام ليس بسديد ، بل يجوز في شيء ، الواقع بعد « إلا » الرفع
والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين ، الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أهملتها ،
الثاني على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة ، وأما الرفع
فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شيء لا يعبأ به ،
ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة ، أو مهيمة ، والثاني أن يكون بدلاً من
شيء الأول بشرط أن تكون ما مهيمة .

(٢) « ورفع » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله « الزم » الآتى ، ورفع مضاف
و « معطوف » مضاف إليه « ولكن » جار ومجرور متعلق بمعطوف « أو يبل » =

إذا وقع بعد خبر « ما » عَاطِفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مُقْتَضِيًا لِلإِيجَاب ،
أولاً .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ الْأَسْمِ الواقع بعده — وذلك نحو :
« بل ، ولكن » — فتقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِن قَاعِدٌ » أو « بَل قَاعِدٌ » ؛
فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « لكن هو قاعد ،
وبل هو قاعد » ولا يجوز نَصْبُ « قاعد » عطفاً على خبر « ما » ؛ لأن « ما » لاتعمل
في المَوْجَب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ لِلإِيجَاب — كالواو ونحوها —
جاز النصبُ والرفعُ ، والمختارُ النصبُ ، نحو : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا » ويجوز
الرفع ؛ فتقول : « وَلَا قَاعِدٌ » وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « ولا
هو قاعد » .

ففهم من تخصيص المصنف وجوبَ الرفع بما إذا وقع الاسم بعد « بل ، ولكن »
أنه لا يجب الرفع بعد غيرها .

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ لَا وَتَقَى كَانَ قَدْ يُجَرُّ (١)

= معطوف على قوله « ولكن » السابق « من بعد » جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد
مضاف و « منصوب » مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بمنصوب « الزم » فعل أمر
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حيث » ظرف متعلق بالزم ، مبني على الضم
في محل نصب « حل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من
حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « جر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد
لفظه : مضاف إليه « وليس » قصد لفظه أيضاً : معطوف على ما « جر » فعل =

تُرَادُ الْبَاءُ كَثِيرًا فِي الْخَبَرِ بَعْدَ «لَيْسَ، وَمَا» نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) و (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ) و (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) ، و (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) وَلَا تَخْتَصُ زِيَادَةُ الْبَاءِ بَعْدَ «مَا» بِكُونِهَا حِجَازِيَّةً ، خِلَافًا لِقَوْمٍ ، بَلْ تَزَادُ بَعْدَهَا وَبَعْدَ التَّمِيمَةِ ، وَقَدْ نَقَلَ سَيَبُويه وَالْفَرَّاءُ — رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ! — زِيَادَةَ الْبَاءِ بَعْدَ «مَا» عَنْ بَنِي تَمِيمٍ ؛ فَلَا التَّفَاتِ إِلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي أَشْعَارِهِمْ ^(١) .

وَقَدْ اضْطَرَبَ رَأْيُ الْفَارِسِيِّ فِي ذَلِكَ ؛ فَمَرَّةً قَالَ : لَا تُزَادُ الْبَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْحِجَازِيَّةِ ، وَمَرَّةً قَالَ : تُزَادُ فِي الْخَبَرِ الْمُنْفِيِّ .

وَقَدْ وَرَدَتْ زِيَادَةُ الْبَاءِ قَلِيلًا فِي خَبَرٍ «لَا» كَقَوْلِهِ :

== ماضٍ ، الْبَاءُ ، قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : فَاعِلٌ جَرَّ الْخَبَرَ ، مَفْعُولٌ بِهِ جَرَّ وَبَعْدَ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «يَجْرُ» ، الْآتِي ، وَبَعْدَ مِضَافٍ ، وَ «لَا» قَصْدُ لَفْظِهِ : مِضَافٌ إِلَيْهِ «وَنَفِي» ، مَعْطُوفٌ عَلَى «لَا» ، وَنَفِيٌّ مِضَافٌ ، وَ «كَانَ» قَصْدُ لَفْظِهِ : مِضَافٌ إِلَيْهِ «قَدْ» ، حَرْفٌ تَقْلِيلٌ «يَجْرُ» ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَعْنَى لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ آتَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْخَبَرِ .

(١) مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ : يَمْدَحُ مَعْنُ بْنُ أَوْسٍ ، وَالْفَرَزْدَقُ تَمِيمِيٌّ كَمَا قُلْنَا لَكَ آنِفًا (٣٠٥) :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَفِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٌ وَلَا مُتَبَسِّرٍ

ثُمَّ إِنْ الْبَاءُ قَدْ دَخَلَتْ فِي خَبَرٍ ، مَا ، غَيْرِ الْعَامِلَةِ بِسَبَبِ فَقْدَانِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ عَمَلِهَا ، وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِ الْمُتَخَلِّ الْهَذَلِيِّ :

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهُ ، وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

فَأَبُو مَالِكٍ : مُبْتَدَأٌ ، وَلَا عَمَلٌ لِمَا فِيهِ ؛ لِكَوْنِهِ قَدْ جَاءَ مُسَبِّقًا بِإِنْ الزَائِدَةِ بَعْدَ مَا ؟ وَقَدْ أَدْخَلَ الْبَاءُ فِي خَبَرٍ هَذَا الْمُبْتَدَأَ — وَهُوَ قَوْلُهُ «بَوَاهُ» — فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كَوْنَ «مَا» عَامِلَةً أَوْ حِجَازِيَّةً لَيْسَ بِشَرْطٍ لِدُخُولِ الْبَاءِ عَلَى خَبَرِهَا .

٧٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وفي خبر [مضارع] « كان » المنفية بـ « لم » كقوله :

٧٧ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَجْعَلُ

٧٦ - البيت لسواد بن قارب الاسدي الدوسي - يخاطب فيه رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنْتَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ

وَأَنْتَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسَيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطَايِبِ

فَمَرُّنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة : « فتيلًا » هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أنت » ،

جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعا » ، الآتي « شفيعا » خبر كان « يوم » منصوب على

الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » اسمها مرفوع بالواو

نيابة عن الضمة ، وذو مضاف ، و « شفاعة » مضاف إليه « بمغن » الباء زائدة ، مغن :

خبر لا ، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر

فيه ، و « فتيلًا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمغن « ابن » صفة لسواد ، وابن

مضاف ، و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمغن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على

خبر ليس وعلى خبر ما .

٧٧ - البيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من

قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطْيِسِكُمْ فَأَيُّ إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَأُمَيْلُ =

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لَا»
وَقَدْ تَلَّى «لَاتَ» وَ «إِنْ» ذَا الْعَمَلِ (١)

== اللغة : « أقيموا صدور مطيكم ، هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانقبهوا من رقدتكم « فإنني إلى قوم سواكم إلخ ، يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعين من تراخيكم وإقراركم بالضم لخلق بأن يزهدي في البقاء بينكم « أجشع القوم » الجشع — بالتحريك — أشد الطمع « أعجل » هو صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس أفعل تفضيل ، لأن المعنى يأباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك .

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » مد : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى للجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء تاء التأكيد « الأيدي » نائب فاعل لمد « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بقوله « مدت » السابق « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه « إذ » كلة دالة على التعليل — قيل : هي حينئذ حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله « أعجل » السابق ، و « أجشع » مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و « القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنقى بلم . واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله « نفي كان » نفي هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه التسهيل « وبعد نفي فعل ناسخ » ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأى صيغة كانت هذه الأفعال .

(١) « في النكرات ، جار ومجرور متعلق بقوله « أعملت » ، الآتي « أعملت » ، أهمل : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للتأكيد « كليس » جار ومجرور متعلق بمحذوف ==

وَمَا إِذْ لَاتَ فِي سَوَى حِينٍ عَمَلٌ

وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشًا ، وَالْعَكْسُ قَلٌ (١)

تقدّم أن الحروف العاملة عمل « ليس » أربعة ، وقد تقدّم الكلام على « ما »
وَذَكَرْنَا هُنَا « لا » و « لَات » و « إِنَّ » .

أَمَّا « لا » فذهب الحجازيون إعمالها عمل « ليس » ، ومذهبُ تميم إعمالها (٢)

== حال من « لا » أوصفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا مائلا لإعمال ليس « لا »
قصد لفصد لفظه : نائب فاعل أعملت « وقد » حرف تقليل « نلى » فعل مضارع « لات »
فاعل تلى « وإن » معطوف على لات « ذا » اسم إشارة مفعول به لتلى « العملا » بدل
أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة .
وتقدير البيت : أعملت في النكرات « لا » إعمالا مائلا لإعمال ليس ، وقد تلى لات
وإن هذا العمل .

(١) « ما » نافية « لات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « في سوى » جار
ومجرور متعلق بقوله عمل الآتى ، و « سوى » مضاف ، و « حين » مضاف إليه « عمل »
مبتدأ مؤخر « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ،
و « ذى مضاف » و « الرفع » مضاف إليه « فشًا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والعكس » مبتدأ
« قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس .

وتقدير البيت : وما لات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب
الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس — وهو حذف المنصوب
ولبقاء المرفوع — قليل .

(٢) قال أبو حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة
إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم يميلونها ، وغيرهم يعملها ،
وفى كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفى البسيط : القياس عند
تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها ، وانظر هذا مع
كلام الشارح .

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة^(١) :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نَكْرَتَيْن ، نحو : « لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » ،
ومنه قوله :

٧٨ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

(١) ويبقى من شروط إعمال « لا » ، عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لني الجنس نصاً ؛ فإن كانت لني الجنس نصاً عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به ، والشرط الثاني : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو « لا عندك رجل مقيم ولا امرأة » ، أهملت .

٧٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً ،

اللغة : « تعز » أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ « واقياً » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقياً » الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء « باقياً » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقياً » الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : بما قضاه الله ، و « واقياً » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقياً » ، ولا وزر واقياً ، حيث أعمل « لا » فى الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان .

هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن « لا » ليس لها عمل أصلاً ، لا فى =

وقوله :

٧٩ - نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَاذِلٍ

فَبَوَّتَ حِصْنًا بِالْكِمَاةِ حَصِينًا

= الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع في الاسم ، ولا تعمل شيئاً في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً ، وكلا المذهبين فاسد ، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره ردّاً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه ردّاً لما زعمه الاخفش .

٧٩ - هذا الشاهد قد أشده أبو الفتح بن جني ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت من جاء بعد أبي الفتح .

اللغة : « بَوَّتَ » فعل ماض مبني للجهول ، من قولهم : بَوَّاهُ الله منزلاً ، أى أسكنه إياه « الكِمَاة » جمع كَمَى ، وهو الشجاع المتسكى في سلاحه ، أى : المستتر فيه المتغنى به ، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثرُوا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثاني . لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غرة .

الإعراب : « نَصَرْتُكَ » فعل وفاعل ومفعول به « إِذْ » ظرف للباضي من الزمان متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صَاحِبَ » اسمها « غَيْرِ » خبر لا ، وغير مضاف ، و« خَاذِلٍ » مضاف إليه « فَبَوَّتَ » الفاء عاطفة ، بَوَّاهُ : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبوَّاهُ « حِصْنًا » مفعول ثانٍ « بِالْكِمَاةِ » جار ومجرور جعله العيني متعلقاً بقوله « نَصَرْتُكَ » في أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله « حَصِينًا » الذي بعده ، بل هو أولى وأحسن « حَصِينًا » نعت لقوله حِصْنًا السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا صاحب غير خاذل » حيث أعمل لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الاخفش والزجاج .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للناطقة :

٨٠ — بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ ، وَبَقْتُ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا

٨٠ — البيتان للناطقة الجعدى ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنشده من شعره ، فدعا له ، والبيتان من مختار أبي تمام .

اللغة : فعل ذى ود ، أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة ، لحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود — بثلاث الواو — المحبة ، ومثله الوداد ، تولت ، أعرضت ورجعت ، بقت حاجتى ، بتشديد القاف — تركتها باقية ، سواد القلب ، سويداؤه وهى حبه السوداء ، باغياً ، طالباً ، متراحياً ، متهاوناً فيه .

الإعراب : « بدت » بدا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « فعل » ، قال العيني : منصوب بنزع الخافض ، أى : كفعل . وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل لمخ ؛ وفعل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، و « ذى مضاف ، و « ود » مضاف إليه « فلما » ظرف بمعنى حين ناصبه قوله « تولت » الذى هو جوابه « تبعتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « تولت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « وبقت » مثله « حاجتى » حاجة : مفعول به لبقت ، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى فؤاديا » الجار والمجرور متعلق بقوله « بقت » السابق « وحلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « سواد » مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل « ليس » « أنا » اسمها « باغياً » خبرها ، وفاعل ضمير مستتر فيه « سواها » سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « عن حبا » الجار والمجرور متعلق بقوله « متراحيا الآتى » ، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « متراحياً » مطلق على قوله « باغياً السابق » .

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغياً » حيث أعمل « لا » النافية عمل « ليس » مع أن اسمها معرفة ، وهو « أنا » ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه — كما =

واختلف كلام المصنف في [هذا] البيت ؛ فرة قال : إنه مؤوّل ، ومرة قال : إن القياس عليه سائغ ^(١) .

الشرط الثاني : ألا يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول : « لا قائماً رجُلٌ » .

الشرط الثالث : ألا ينتقض النفي بإلّا ؛ فلا تقول : « لا رجُلٌ إلا أفضل من زيدٍ » ينصب « أفضل » ، بل يجب رفعه .

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

= أشار إليه الشارح العلامة ، نقلاً عن المصنف — بتأويلات كثيرة ؛ أحدها : أن قوله « أنا ، ليس اسماً للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام — على هذا — لا أرى باغياً ، فلما حذف الفعل ، وهو « أرى » ، برز الضمير المستتر ، وانفصل ، أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله « باغياً » ، حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير « لا أنا أرى باغياً » ، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالمعمول — وهو الحال الذي هو قوله « باغياً » — عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير ؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه ، كما انضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك .

(١) للذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التيسيل ، لا ابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال في التسهيل ، « ورفمها معرفة نادر ، فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة ما نصه : « قال المصنف في الشرح (يريد ابن مالك) : وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي * وحلت سواد القلب لا أنا باغياً * البيت اه ، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا

والقياس على هذا سائغ عندي (والمتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جني لإعمال لا في المعرفة ، وذكر ذلك في كتاب التمام ، اه كلام أبي حيان بحروفه .

وأما «إن» النافية فذهب أكثر البصريين والفرّاء أنها لا تعمل شيئاً ، ومذهب الكوفيين — خلاّ الفرّاء — أنها تعمل عمل «ليس» ، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السّراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه — رحمه الله تعالى ! — إشارة إلى ذلك ، وقد ورد السماع به ؛ قال الشاعر :

٨١ — إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

٨١ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين .

اللغة والرواية : يروى عجر هذا البيت في صور مختلفة :

إحداها : الرواية التي رواها الشارح .

والثانية :

* إلا على حزبه للملاعين *

والثالثة :

* إلا على حزبه المناحيس *

«مستولياً» هو اسم فاعل فعله الماضي استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله . وأصله عند العرب من خبله الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين . الإعراب : «إن» نافية تعمل عمل «ليس» هو ، اسماً «مستولياً» خبرها «على» أحد ، جار ومجرور متعلق بقوله «مستولياً» السابق «إلا» أداة استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و «المجانين» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إن هو مستولياً» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» ، فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله «مستولياً» . =

وقال آخر :

٨٢ — إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

== وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن « إن » النافية لا تعمل شيئاً ، لا في المبتدأ ولا في الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، ولا ناصب له في الكلام إلا « إن » ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ، لوروده في الشعر كثيراً ، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية « إن أحد خيراً من أحد إلا بالمافية » ، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير — رضى الله عنه ١ — في الآية الكريمة التي تلاها الشارح .

ويؤخذ من هذا الشاهد — زيادة على ذلك — أن « إن » النافية مثل « ما » في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » : فإن الاسم في البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له .

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدح في العمل ؛ لأنه استثنى بقوله « إلا على أضعف . . إلخ » .

٨٢ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

المنعى : ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجدعونا له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، ويتنصف له من ظله ، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي .

الإعراب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ميتا » وانقضاء مضاف ، وحياة من « حياته » مضاف إليه ، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه « ولكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، وأن مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عليه » جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبغى عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير « ولكن يموت بالبغى عليه » وقوله « فيخذل » الفاء ==

وذكر ابن جنى - في المحتسب - ان سعيد بن جبير - رضى الله عنه ! - قرأ
(إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ) بنصب العباد .

ولا يشتط في اسمها وخبرها أن يكونتا نكرتين ، بل تعمل في النكرة والمعرفة ،
فتقول : « إِنَّ رَجُلًا قَائِمًا ، [وَإِنْ زَيْدٌ الْقَائِمُ] ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمًا » .

* * *

وأما « لَات » فهي « لا » النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ؛ ومذهب
الجمهور أنها تعمل عمل « ليس » ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، لكن اختلفت بأنها
لا يُدْكَرُ معها الاسم والخبر معاً ، بل [إنما] يذكر معها أحدهما ، والكثير في
لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)
بنصب الحين ؛ فحذف الاسم وبقي الخبر ، والتقدير « وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ »
فالحين : اسمها ، وحين مناص : خبرها ، وقد قرئ شذوذاً (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)
برفع الحين على أنه اسم « لات » والخبر محذوف ، والتقدير « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ
لَهُمْ » أى : ولات حين مناص كائنات لهم ، وهذا هو المراد بقوله : « وَحَذَفُ ذِي
الرَّفْعِ - إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما للات في سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيديويه من أن

عاطفة ، ويخذل : فعل مضارع مبنى للجهول ، معطوف على يبغي ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء ، والالف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله ، إن المرء ميتا ، حيث أعمل ، إن ، النافية عمل ، ليس ، فرفع بها
ونصب ، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها هناك .

« لات » لا تعمل إلا في الحين ، واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم : [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رآدفة كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ؛ فتعمل في لفظ الحين وفيما رآدفة من أسماء الزمان ، ومن عملها فيما رآدفة قول الشاعر :

٨٣ — نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنْدَمَ
وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِمٌ

٨٣ — قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العيني : قاله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي . ويقال : مهمل بن مالك الكنانى ، واستشهد القراء بقوله « ولات ساعة مندم » ثم قال : ولا أحفظ صدره .
اللغة : « البغاة » جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة ، والباغى : الذى يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمي بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من قولهم : رتع فلان فى المكان يرتع — من باب فتح — إذا جملة ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى (يرتع ويلعب) « وخيم » أصله أن يقال : وخم المكان ، إذا لم ينجم كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه .

الإعراب : « ندم » فعل ماض « البغاة » فاعل ندم « ولات » الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها ، والجملة فى محل نصب حال ، أى : ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم ، لأن وقته قد فات ، وساعة مضاف و « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة « مرتع » مبتدأ ثان مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومرتع مضاف ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أحمل « لات » فى لفظ « ساعة » وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب القراء — فيما نقله عه جماعة منهم الرضى — إذ ذهب إلى أن « لات » لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل =

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين^(١)، وَجَزَمَ بالثاني في التسهيل^(٢)، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا، وَأَنَّهُ إِنْ وُجِدَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا فَنَاصِبُهُ فَعْلٌ مُضْمَرٌ، وَالتَّقْدِيرُ «لَا تَأْتِي حِينَ مَنَاصٍ» وَإِنْ وُجِدَ مَرْفُوعًا فَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ «لَا تَأْتِي حِينَ مَنَاصٍ كَأَنَّ لَهُمْ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

== على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك ، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة .

ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد ، وهو :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَائِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَا تَسَاعَةً مَنْدَمٌ

(١) القولان أولهما أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، وثانيهما أنها لا تعمل إلا في اسم دال على الحين أى الزمان ، سواء أكان من لفظ الحين أم لم يكن ، وقوله الناظم « وما للات في سوى حين عمل » يجوز أن يكون معناه « وما للات عمل في سوى لفظ حين » فيكون جارياً على القول الأول ، ويحتمل أن يكون معناه « وما للات عمل في سوى اسم دال على الحين » فيكون جارياً على القول الثاني .

(٢) قال الناظم في كتاب التسهيل (ص ٢٠) ما نصه « ولات - بالتاء - فتختص بالحين ، أو مرادفه ، مقتصرأ على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلة ، اهـ ، فتجده صرح باختصاصها بالعمل في الحين أو في مرادف الحين ، ومرادف الحين هو كل اسم دل على زمان ، نحو ساعة ، ووقت ، وأوان ، وزمان ، وغداة ، ولحظة ، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا جرياً على القول الثاني ، فهذا مراد الشارح بأنه جزم به في التسهيل .

أفعال المقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ، لَكِنْ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لَهُذَيْنِ خَبَرَ^(١)

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [للابتداء] ، وهو « كاد » وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلاً ، ولا خلاف في أنها أفعالٌ ، إلا عسى ؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرفٌ ، ونسب أيضاً إلى ابن السراج^(٢) ، والصحيح أنها فعلٌ ؛

(١) « ككان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كاد » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « لكن » حرف استدراك « ندر » فعل ماضٍ « غير » فاعل ندر ، وغير مضاف و « مضارع » مضاف إليه « لهذين » جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتي « خبر » حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين .

(٢) نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول الكوفيين ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها ، لقوة التشابه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين (انظر ص ٣٤٥ الآتية) : الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهدنا قول صخر بن العود الحضرمي :

قُلْتُ : عَسَاها نَارُ كَاسٍ ، وَعَلَّها تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

والضرب الثاني : يرفع المبتدأ وينصب الخبر — وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب ؛ وهو من أفعال المقاربة — وهذا فعل ماضٍ ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتمام الفاعل في نحو قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض) .

وأما جودها ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكمن فعل يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرج ذلك عن فعلية ، أليست =

بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو : « عَسَيْتُ ، وَعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتَيْنِ » .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلَّ على المقاربة ، وهي : كَادَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

والثاني : ما دلَّ على الرجاء ، وهي : عَسَى ، وَحَرَى ، وَأَخْلَوْقَ .

والثالث : ما دلَّ على الإنشاء ، وهي : جَعَلَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ، وَأَنْشَأَ .

فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

وكلها تدخلُ على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ أسما لها ، ويكون خبره خبراً لها

في موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « ككان كاد وعسى » لكن الخبر في

= حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بالفاظها ومعانيها ؛ فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها ؟

وهذا الذي ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منهما فعل ، وفي الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيديوه (وانظر كتابتنا على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) .

ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة ، الأول ؛ أنها فعل في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه المتأخرون ، والثاني أنها حرف في جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب ، وابن السراج . والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في البيت الذي أنشدناه ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيديوه شيخ النحاة ، ولا تنسع هذه المجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأى ، وإلى تخرج الشواهد على كل مذهب .

هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً ، نحو : « كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ »
ونَدَّرَ بجيئة اسماء بعد « عسى ، وكاد » كقوله :

٨٤ - أَكْثَرْتَ فِي الْمَذَلِّ مُلِحًا دَائِمًا
لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

٨٤ - قال أبو حيان : « هذا البيت مجحول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد » اه ؛
قال ابن هشام : « طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بغية الآمل ومنية السائل ، فقال :
هو بيت مجحول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط
الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتاً
مجهولة القائلين » اه ، وقيل : إنه لرؤبة بن العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة فلم
أجدّه في أصل الديوان ، وهو بما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلاً لهذا الديوان بما وجدّه
في بعض كتب الأدب منسوباً إليه ، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه
عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه .

اللمعة : « العذل ، الملامة » ملحاً » اسم فاعل من « ألح يلح إلحاحاً » أى أكثر .

الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « في العذل » جار ومجرور متعلق بأكثر « ملحاً »
حال من التاء في أكثرت مؤكدة لعاملها « دائماً » صفة للحال « لا تكثرن » لا : ناهية ،
والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا ، ونون التوكيد
حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إني »
إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « عسيت » عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم
اسمه « صائماً » خبره ، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائماً » حيث أجرى « عسى » مجرى « كان » فرفع بها
الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسماً مفرداً ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها
مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم في المثل « عسى الغرير أبوسا » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن « عسى » هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا =

وقوله :

٨٥ — فَأَبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ ، وَمَا كَذْتُ آبِيًّا

وَكَمْ مِثْلَهَا فَأَرَقْتُهَا وَفِي تَصْفِيرٍ

== تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبراً لإن الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وذلك لأن معنى عسى للترجى ، والترجى إنشاء ، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها لإنشائية ، والجملة الإنشائية لا تقع خبراً لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للبتداء غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية ، فلا تكون « عسى » ناقصة ، وأما قوله « صائماً » على هذا فهو خبر « لكان » محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إني رجعت أن أكون صائماً ،

٨٥ — هذا البيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلبة مختارة ، اختارها

أبو تمام في حماسه (انظر شرح التبريزي ٨٥/١ بتحقيقنا) وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَىٰ أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرٌ

اللغة : « أبت ، رجعت » فهم ، اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد أنها تتأسف وتتحزن على إفلاق منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصة ذلك أن قوماً من بني لحيان — وهم حى من هذيل — وجدوا تأبط شراً يشتار عسلاً من فوق جبل ، ورأهم يقرصونه ، فخشي أن يقع في أيديهم ، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الحجر ، ثم انزل على حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن غز الرجوع إليهم ، وكَمْ مثل هذه الخطة فارقتها ، وهى تتأسف وتتعجب من كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » الواو حالية ، ما : نافية « كذت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء « آتياً » خبر كاد ، والجملة في محل نصب حال « وكَمْ » الواو حالية ، كم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « مثلها » مثل : تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة ومثل مضاف وخمير الغائبة مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول به « وهى » الواو ==

وهذا هو مُراد المصنف بقوله : « لكن نَدَر — إلى آخره » لكن في قوله « غير مضارع » إيهاً ؛ فإنه يدخل تحته : الاسم ، والظرف ، والجار والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن « عسى ، وكاد » بل الذي نَدَر مجيء الخبر اسماً^(١) ، وأما هذه فلم يُسمع مجيئها خبراً عن هذين .

وَكُونُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ عَسَى نَزَرٌ ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا^(٢)

== للحال ، هي : مبتدأ « تصغر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في حل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتياً » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » ، فرفع الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً ، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة هي « وما كنت آتياً » ،

(١) يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن في كلام الناظم حذف الواو وما عطفته ، وأصل الكلام « لكن ندر غير مضارع لهذين وأخواتهما خبر ، وقد ندر مجيء خبر جمل جملة فعلية فعلها ماض في قول ابن عباس « لجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً ، على أن صدق قوله » غير مضارع ، يكفي فيه صورة واحدة ، وهي الاسم المفرد .

(٢) « وكونه » الواو عاطفة ، وكون : مبتدأ — وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء — وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أى : وكونه وارداً « بدون » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه : مضاف إليه « نذر » خبر المبتدأ الذي هو قوله كونه « وكاد » الواو عاطفة ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « عكس » الآتى « عكسا » فعل ماض مبنى للجهول ، ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تفديره هو يعود إلى الأمر ، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

أى : اقتران خبر « عسى » بـ « أن » كثير^(١) ؛ وتجريده من « أن » قليل ، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من « أن » إلا فى الشعر ، ولم يرّد فى القرآن إلا مقترناً بـ « أن » قال الله تعالى : (فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) ، وقال عز وجل : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) .
ومن وروده بدون « أن » قوله :

٨٦ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(١) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » ، فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب فى كلام العرب .
وللعلماء فى الجواب عن ذلك أربعة وجوه :

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثانى تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التى وقع منها الحدث أو قام بها .

وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .
وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام .
وهذه الوجوه الثلاثة جارية فى كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتاً لاسم ذات ، أو يحىء حالاً من اسم الذات .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائدة ؛ فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام فى السعة أحياناً ، وهى لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر .

٨٦ — البيت لهذبة بن خشرم العذرى ، من قصيدة قالها وهو فى الحبس ، وقد =

== روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالى فى أماليه ، وروى أبو السعاهات ابن الشجرى فى حماسه منها أكثر مما رواه أبو علي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ ، وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعْلَاكَ الْمَشِيبُ ؟
يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ
يُورِقُنِي أَكْثَابُ أَبِي مُنْمِرٍ فَقَلْبِي مِنْ كِتَابَتِهِ كَثِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ : هَذَاكَ اللَّهُ ! مَهْلًا وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمُصِيبُ
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللغة : « طربت ، الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن » النأى ، البعد والكرب ، الهم والغم « أمسيت ، قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبي حنيفة أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الآيات التى رويتها ، وكان أبو نمير معه فى السجن .

الإعراب : « عسى ، فعل ماض ناقص « الكرب ، اسم عسى مرفوع به « الذى » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت ، أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون ، فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراه » وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه « فرج ، مبتدأ مؤخر « قريب صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر « يكون ، والجملة من « يكون » واسمها وخبرها فى محل نصب خبر « عسى » .

الشاهد فيه : قوله « يكون وراه - إلخ ، حيث وقع خبر « عسى ، فعلا مضارعا مجردا من « أن ، المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذى بعده (ش ٨٧) وقول الآخر :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْمَرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ
(المنهمر : أراد به المطر الكثير ، والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الآيات قول الآخر .

فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَنَجَا ، وَلَكِنْ عَسَى يَفْتَرُّ بِي حِمَقٌ لَيْثِي

وقوله :

٨٧ — عَسَى فَرَجَ يَأْتِي بِهِ اللهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

وأما « كَادَ » فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهَا عَكْسُ « عَسَى » ؛ فَيَكُونُ الْكَثِيرُ فِي

٨٧ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسمه « يأتى » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بـ « يأتى » « الله » فاعل يأتى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر عسى « لانه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « فى خليقته » الجار والمجرور يتعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، وخليقة مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله : « يأتى به الله » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وهذا قليل ، ومثله - سوى ما ذكرناه مع الشاهد ٨٦ - قول الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ ؟

وفى بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أن يجوز فى الفعل المضارع الذى يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى .

فأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فلا يجوز فى الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً لضمير مستتر يعود على الاسم ، وأما قول ذى الرمة :

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ بِمَا أَثْبَتُهُ تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعْبُهُ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو « تكلمنى » رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو « أحجاره » فهذا ونحوه شاذ أو مؤول .

أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى ، فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضاً .

خبرها أن يتجرد^(١) من « أن » وَيَقِلُّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ « أن » مخصوصٌ بالشعر ؛ فمن تجريده من « أن » قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقال : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)^(٢) ومن اقترانه بـ « أن » قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا كِدْتُ أَنْ أَصِلَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَقْرُبَ » وقوله :

٨٨ — كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِيطَةً وَبُرُودَ

(١) ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتي في باب الفاعل :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ — لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ — يَنْتَصِرُ
الشاهد فيه : قوله « كَادَ يَنْتَصِرُ » ، فإن الفعل المضارع الواقع خبراً لكاد لم يقترن بأن
٨٨ — هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة
إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طویل البحث على أنه من كلبه لمحمد بن منذر ، أحد شعراء
البصرة يرثي فيها رجلاً اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي ، وقبلة :

إِنَّ عَبْدَ الْجَبِيدِ يَوْمَ تُوْفِي هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ
لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهَ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَقَافٍ وَجُودٍ ؟
اللغة : « تَفِيضُ » من قولهم « فاضت نفس فلان » ويروى في مكانه « تَفِيظُ » وكل
الرواة يميزون أن تقول « فاضت نفس فلان » إلا الأصمعي فإنه أبي إلا أن تقول
« فاضت نفس فلان » بالطاء ، وكلام غير الأصمعي أسد ؛ فهذا البيت الذي نشره دليل
على صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظَمًا ، وَتَحْشَى حَامًا ؛ فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ
وقول الراجز :

تَجَمَّعَ النَّاسُ ، وَقَالُوا : عُرْسُ فَفُقِشَتْ عَيْنٌ ، وَفَاضَتْ نَفْسُ =

وَكَعَسَى حَرَى ، وَلَكِنْ جُعِلَا

خَبَرُهَا حَتْمًا بِ «أَنْ» مُتَّصِلًا^(١)

= وقول الشاعر في بيت الشاهد «ريطة» بفتح الراء وسكون الياء المثناة - الملادة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت .

الإعراب : «كادت» كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث «النفس» اسم كاد «أن» مصدرية «تفيض» فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس . وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع خبراً لكاد ، عليه جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق «إذ» ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله «تفيض» أيضاً «غدا» فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد الحميد المرثى «حشو» خبر غداً ، وحشو مضاف و «ريطة» مضاف إليه «وبرود» معطوف على ريطة .

الشاهد فيه : قوله «أن تفيض» حيث أتى بخبر «كاد» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا ؛ فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ
وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعُ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَا مَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم - رضي الله تعالى عنه ١ - «كاد قلبي أن يطير» .

ومع ورود المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن - في الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين : إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم - من أن تجرد خبر كاد من أن المصدرية كثير في كلام العرب ، واقترانه بأن قليل ، لكنه ليس شاذاً - وهو في هذا تابع لسيبويه .

(١) «كسى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حرى» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولكن» حرف استدراك «جملًا» جمل : فعل ماض مبني للجهول ، والالف للإطلاق «خيرها» خبر : نائب فاعل جمل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه «حتما» صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أى : اتصالاً حتماً «بأن» جار ومجرور متعلق بقوله متصلاً بالآتي «متصلاً» مفعول ثان لجمل .

وَأَلْزَمُوا أَخْلَوْقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا «أَنْ» نَزْرًا^(١)
يعنى أن «حَرَى» مثلُ «عَسَى» فى الدلالة على رَجَاءِ الفعل ، لكن يجب
اقترانُ خبرها بـ «أَنْ» ، نحو : «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ولم يُجْرَد خبرها من
«أَنْ» لافى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك «أَخْلَوْقَ» تلزم «أَنْ» خبرها
نحو : «أَخْلَوْقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُنْمَطَرَ» وهو من أمثلة سيبويه ، وأما «أَوْشَكَ»
فالكثير اقترانُ خبرها بـ «أَنْ» ويقلُّ حذفُها منه ؛ فمن اقتترانه بها قوله :

٨٩ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا

— إِذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

(١) «وَأَلْزَمُوا» فعل وفاعل «أَخْلَوْقَ» قصد لفظه : مفعول أول لازم «أَنْ»
قصد لفظه أيضاً : مفعول ثان لازم «مِثْلَ» حال صاحبه قوله «أَخْلَوْقَ» السابق ،
ومثل مضاف و«حَرَى» قصد لفظه : مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا»
الآتى ، وبعد مضاف ، و«أَوْشَكَ» قصد لفظه : مضاف إليه «انتفا» قصر للضرورة :
مبتدأ ، وانتفا مضاف و«أَنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «نَزْرًا» فعل ماض ، والالف
للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجملة فى محل رفع
خبر المبتدأ الذى هو انتفا .

وتقدير البيت : وألزم العرب أخلاق أن حال كونه مشبهاً فى ذلك حَرَى ، وانتفاء
أن بعد أَوْشَكَ قد قل .

٨٩ — هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه
إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقبلة :

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَالتَّمَسْ بِكَفِّكَ فَضْلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَوْسَعُ
المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أنفسه الأشياء ، وأهونها خطراً ،
وأقلها قيمة — لما أجابوا ، بل لأنهم لينمون السائل ويملون السؤال .

الإعراب : «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماض مبنى للجهول فعل
الشرط «الناس» نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثان
لسئل «لأوشكوا» اللام واقعة فى جواب «لو» وأوشك : فعل ماض ناقص ، =

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٩٠ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

فِي بَعْضِ غُرَاتِهِ يُؤَافِقُهَا

== وواو الجماعة اسمه ، إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان ، قيل ، فعل ماض مبني للجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، وجملة في محل رفع نائب فاعل لـ قيل ، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها « أن » ، مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة في محل نصب خبر أوشك « وبنعوا » معطوف على يملوا .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : في قوله « لاوشكوا » حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضي ، وهو يرد على الأصمعي وأبي على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع ، وسيأتي للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨) ، والأمر الثاني : في قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جِهَلَ الشَّقِيقُ وَلَمْ يُقَدَّرْ بِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلجة البربرعي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَفْشِ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ جِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠ - البيت لامية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت

لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيويه (ج ٢ ص ٤٧٩) .

اللغة : ومنيته ، المنية : الموت ، غراته ، جمع غرة - بكسر الغين - وهي الغفلة « يوافقها »

يصيها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته ، ==

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا وَتَرَكَ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرْعِ وَجَبًا (١)
كَأَنَّمَا السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَنِيَّ ، كَذَا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقَ (٢)

= والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت — ولا بد — نازل بكل أحد .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة « من » منيته ، الجار والمجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « في بعض » الجار والمجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض مضاف وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به ، وجملة يوافقها في محل نصب خبر « يوشك » .

الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا قليل .

(١) « مثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف ، و « كاد » قصد لفظه : مضاف إليه « في الأصح » جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق « كرباً » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بترك ، ومع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الشرع » مضاف إليه « وجباً » فعل ماض ، والآلف الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كأنشأ » الكاف جارة لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص « السائق » اسمه « يحدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر أنشأ « وطقن » معطوف على أنشأ « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جعلت » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وأخذت » وعلق « معطوفان على جعلت » .

لم يذكر سيبويه في « كَرَب » إلا تَجَرَّدَ خَبَرَهَا من « أَنْ » ، وَزَعَمَ المصنفُ أن الأصحَّ خلافُهُ ، وهو أنها مثلُ « كَاد » ؛ فيكون الكثيرُ تجريدَ خبرها من « أَنْ » ويقلُّ اقترانه بها ؛ فمن تجريده قوله :

٩١ — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبٌ

وُسِمِعَ من اقترانه بها قوله

٩٢ — سَقَاهَا ذَوْوُ الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا

وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْقَابُهَا أَنْ تَقْطَعَا

٩١ — قيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الاخفش : لأنه للكلابية اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعراتهم المجيدين ،

اللغة : « جواه ، الجوى : شد الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو النقام الساعى بالإفساد بين المتوادين ، والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى « حين قال العذول » وهو اللائم « غضوب ، صفة من الغضب يستوى فيها المذكر المؤنث كصبور .

المعنى : لقد قرب قلبى أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن ، حين أبلغنى الوشاة الذين يسمون بالإفساد بينى وبين من أحبا أنها غاضبة على .

الإعراب : « كرب ، فعل ماض ناقص « القلب ، اسمه « من جواه ، الجار والمجرور متعلق بقوله « يذوب ، الآتى ، أو بقوله « كرب ، السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب خبر كرب « حين ، منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق « قال ، فعل ماض « الوشاة ، فاعل قال « هند ، مبتدأ « غضوب ، خبره ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول القول ، وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة « حين ، إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب ، حيث أتى بخبر « كرب ، فعلا مضارعا مجرداً من أن .

٩٢ — البيت لآبى يزيد الأسلى ، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل =

= ابن هشام بن المغيرة ، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتف بالحرمان ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلدَّيْ مَصَّتِ الثَّرَى
حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعَّرَا
نَقَائِدَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْفَنَى
وَحَلَبَتِ الْأَيَّامَ وَالْدَّهْرَ أَضْرُعَا

اللغة : « مصت الثرى حديثاً » أراد أنهم حديثو عهد بنعمة ، فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولاً بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام « بأن تترعرا » يروى براين مهملتين بينهما عين مهملة ، ويروى « تترعرا » بزامين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم في الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء « نقائد » جمع نقيذ ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجالا » — بفتح فسكون — الدلو ما دام فيها ماء ، قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً فهي دلو لا غير . ولا يقال حينئذ سجل ، والغرب — بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ، وكذلك الذنوب — بفتح الدال المعجمة — مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعاً لو سمعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثره وأنانية ؛ فلا يهودون وإن كثروا ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتني إنما هى عروق ظلمت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامها
=

والمشهورُ في «كَرْب» فتحُ الراء، وُنُقِلَ كسرُها أيضاً .

ومعنى قوله : « وَتَرَكْ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرْعِ وَجَبَا » أن مادلً على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ « أَنْ » لما بينَهُ وبين « أَنْ » من المناقاة ؛ لأن المقصود به الحال ، و « أَنْ » للاستقبال ، وذلك نحو : « أَشْأُ السَّائِقَ يَحْدُو ، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَدْعُو ، وَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ ، وَأَخَذَ يَنْظُمُ ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا » .

* * *

وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ ، وَزَادُوا مُوْشَكَا^(١)

= الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظا » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والباء تاء التأكيد « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه « أَنْ » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذف منه إحدى التامين — وأصله تتقطعا — منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجملة في محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أَنْ تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وهو قليل ، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من « أَنْ » ، وفي مثل هذا البيت رد عليه . ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن روبة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَنْهَسَا مَثْبُورَا

ومن ورود خبر « كرب » مضارعا غير مقترن بأن — سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

فَلَا تَحْزِمِي نَفْسًا عَلَيْكَ مَضِيقَةً وَقَدْ كَرَبْتَ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) « واستعملوا » فعل و « تَطْلُعُ » مضارعا ، مفعول به لاستعمل « لأوشكا » جار =

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصَرَّفُ ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارعُ ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) وقول الشاعر :

* يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ ^(١) * [٩٠]

وَزَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ « يُوْشِكُ » إِلَّا بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ [ولم يستعمل « أوشك » بافـظ الماضي] وليس بجيِّدٍ ، بل قد حكى الخليلُ استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا ^(٢) [٨٩]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارعِ [وَقَلَّ استعمالُ الماضي] .
وقول المصنف : « وزادوا موشكا » معناه أَنَّهُ قد وَرَدَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعلِ من « أوشك » كقوله :

٩٣ — فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا

= وجرور متعلق بقوله استعملوا « وكاد » معطوف على أوشك ، لا ، عاطفة « غير ، معطوف أوشك ، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر ، وزادوا ، فعل وفاعل « موشكا ، مفعول به لزاد .

(١) هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره (ص ٣٢٣) ومحل الشاهد فيه هنا قوله « يوشك » ، حيث استعمل فعلاً مضارعاً لأوشك ، كما بيناه في الموضع الذي أحلناك عليه .

(٢) هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره في (ص ٢٢٢) والاستشهاد به هنا بقوله « وأوشكوا » ، حيث استعمل الفعل الماضي ، وفيه رد على الأصمعي وأبي علي حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للمجهول ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك في الموضع الذي أحلناك عليه .

٩٣ — هذا البيت لأبي سهم الهذلي ، وبعده قوله :

وقد يُشعرُ تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لم يستعمل اسمُ الفاعلِ من «كاد»،
وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

٩٤ — أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ، وَإِنِّي
يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَايِدُ

وقد ذَكَرَ المصنفُ هذا في غير هذا الكتاب.

= وَتَوْحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كَلَابًا

اللغة: «خلاف الأنيس، أي بعد الموانس ووحوشا، ففرا خاليا، وقد ضبطه بعض
العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش، والوحش: صفة مشبهة، تقول: أرض وحش،
تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور، يبابا، قال ابن منظور في
اللسان: «الياب عند العرب: الذي ليس فيه أحد، قال عمر بن أبي ربيعة:

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبُلَيْيْنِ لَوْ بَسَّيْنِ رَجَعَ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا؟

فإلى قصر ذي العشرة فالصا لف أمسى من الأنيس يبابا

معناه خاليا لأحد به» ٥١.

الإعراب: «فوشكة، خبر مقدم — وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم
وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه — «أرضناه أرض: مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف والضمير
مضاف إليه، أن، مصدرية «تعود، فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هي يعود إلى أرض «خلاف، منصوب على الظرفية، وناصبه «تعود،
وخلاف مضاف، و«الأنيس، مضاف إليه «وحوشا، حال من الضمير المستتر في تعود،
وقوله «يبابا، حال ثانية، وقيل: تأكيد لأنه بمعناه، وقيل: معطوف عليه بحرف عطف
مقدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من حيث نقصانه.

الشاهد فيه: قوله «فوشكة، حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك.

وهله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة:

فإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَايِرَةِ الْعَوَادِي

٩٤ — هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وهو من قصيدة له =

وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمَصْنِفِ أَنَّ غَيْرَ « كَادَ ، وَأَوْشَكَ » مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ الْمُضَارِعُ وَلَا اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَحِكْيُ غَيْرِهِ خِلَافَ ذَلِكَ ؛ فَحِكْيُ صَاحِبِ

== طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً سَهَا عَائِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَائِدٌ
قَذَيْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعَوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدٌ
فَإِنْ تَرَكْتُ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبَكِي وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشَحَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة : « سَهَا عَائِدٌ ، يقال : عرق عائد ، إذا سال فلم يكدر قراً ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إنه عرق عائد » قذيت بها ، أصابني الفدى بسببها ، سهو دموعها ، ساكنة لينة ، عوارها ، قذاها ، تشرى ، تلح ، حشحتها ، حركتها ، المراود ، جمع مروود — بزنة منبر — وهو ما يحمل به الكحل إلى العين ، أسمى ، حزنا وشدة لوعة ، الرجام ، بالراء المهملة المكسورة والجيم — موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، أسمى » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أى حزينا « يوم ، منصوب على الظرفية الزمانية ، وناصبه « أموت » ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « ولأني ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها » يقينا ، مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : أوقن يقينا « لرهن ، اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا ، مبتدأ « كائد ، خبره ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جلته في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله ، كائد ، بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من « كاد » هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وقد تباع فيه قوماً من النحاة . وقيل : إن الصواب في الرواية « كابد » بالباء الموحدة من المسكوبة ، فلا شاهد فيه .

الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » قال : عَسَى يَعْصِيْهُ فَهُوَ عَاسٍ ، وحكى الجوهريُّ مضارعَ « طَفِقَ » ، وحكى الكسائيُّ مضارعَ « جَعَلَ » .

* * *

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَى أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ

غَنَى بِ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فَقَدْ^(١)

اختَصَّتْ « عسى ، واخْلَوْلَى ، وأوشك » بأنها تستعمل ناقصةً وتامة .

فأما الناقصة فقد سبق ذكرها .

وأما التامة فهي المسندة إلى « أَنْ » والفعل ، نحو : « عَسَى أَنْ يَقُومَ » ، واخْلَوْلَى أَنْ يَأْتِيَ ، وأوشك أَنْ يَفْعَلَ » فـ « أَنْ » والفعلُ في موضع رفع فاعل « عسى ، واخْلَوْلَى ، وأوشك » واستغنَتْ به عن المنصوب الذي هو خبرها .

وهذا إذا لم يَلِ الفعل الذي بعد « أَنْ » اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به ؛ فَإِنْ وَلِيَهُ نَحْوُ « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الأستاذ أبو علي الشَّوْزِينِ إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد « أَنْ » فـ « أَنْ » وما بعدها فاعل لعسى ، وهي تامة ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافيُّ والفارسيُّ إلى تجويز ما ذكره الشَّوْزِينِ وتجويز

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله يرد الآتي ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظة مضاف إليه « اخلولَى ، أوشك » معطوفان على « عسى » بماطف مقدر « قد » حرف تحقيق « يرد » فعل مضارع « غنى » فاعل يرد « بَأَنْ يَفْعَلَ » جار ومجرور متعلق بقوله « غنى » ومثله قوله « عن ثانٍ » وقوله « فقد » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الماعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانٍ ، والجملة من فقد ونائب فاعله في محل جر صفة لثان .

وَجْهٍ آخَرَ ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد « أن » مرفوعاً بعسى اسماً لها ، و « أن » والفعل في موضع نصب بعسى ، وتقدّم على الاسم ، والفعل الذي بعد « أن » فاعله ضمير يعود على فاعل « عسى » وجاز عَوْدُهُ عليه — وإن تأخر — لأنه مُقَدَّم في النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث .

فتقول — على مذهب غير الشاويين — « عسى أن يقوموا الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن الهندات » فتأتي بضمير في الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ « عسى » .

وعلى رأى الشاويين يجب أن تقول : « عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات » فلا تأتي في الفعل بضمير ؛ لأنه رَفَعَ الظاهر الذي بعده .

وَجَرَّدَنَ عَسَى ، أَوْ اِزْفَعَ مُضْمَرًا

يَهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ (١)

(١) « وجرّدن ، جرد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عسى ، قصد لفظه : مفعول به لجرد « أو ، حرف عطف معناه التخيير « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مضمرأ ، مفعول به لا رفع « بها ، جار ومجرور متعلق بارفع « إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « اسم ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم « قبلها ، قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « قد ، حرف دال على التحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذكرا ، ذكر : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية .

اِخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدّم عليها اسمٌ جاز أن يضمّر فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لغة تميم ، وجاز تجرّيدها عن الضمير ، وهذه لغة الحجاز ، وذلك نحو : « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » فعلى لغة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و «أن يقوم» في موضع نصب بعسى ، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في «عسى» و «أن يقوم» في موضع رفع بعسى .

ونظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ؟

فتقول — على لغة تميم — : « هِنْدَعَسَتْ أَنْ تَقُومَ » ، والزيدان عَسِيًّا أَنْ يَقُومَا ، والزيدون عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا ، والهندان عَسَتَا أَنْ تَقُومَا ، والهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ .
وتقول — على لغة الحجاز — : « هِنْد عَسَى أَنْ تَقُومَ » ، والزيدان عسى أَنْ يَقُومَا ، والزيدون عسى أَنْ يَقُومُوا ، والهندان عَسَى أَنْ تَقُومَا ، والهنداتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ .
وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : « الزيدان جَعَلَا يَنْظِمَانِ » ولا يجوز تركُ الإضمار ؛ فلا تقول : « الزيدان جَعَلَ يَنْظِمَانِ » كما تقول : « الزيدان عَسَى أَنْ يَقُومَا » .

وَالْفَتْحَ وَالْكَسَرَ أَجَزُ فِي السَّيْنِ مِنْ

نَحْوِ «عَسَيْتُ» ، وَانْتَقَا الْفَتْحَ زُكِنَ^(١)

(١) «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» ، الآتي «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في السين» جار ومجرور متعلق بأجز «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين ، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه : مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفة أو للاستئناف ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و «الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

إذا اتصلَ بـ « عَسَى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لتكلم ، نحو : « عَسَيْتُ »
أو لمخاطب ، نحو : « عَسَيْتَ ، وَعَسَيْتِ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ »
أو لغائبات ، نحو : « عَسَيْنَ » جاز كَسَرُ سِينِهَا وَفَتْحُهَا ، والفتحُ أَشْهُرُ ، وقرأ نافع :
(فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) بكسر السين ، وقرأ الباقر بفتحها . (*)

* * *

* خاتمة : قد ورد في القرآن الكريم آيتان ما يرتبط بهذا الباب أحب أن أبين لك شأنهما .
ليكون ذلك تدريبا لك :

أما الآية الأولى فقوله سبحانه (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم
ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن) وهذا السياق مطابق للغة أهل الحجاز ، لأن
« عسى » مجردة من ضمير القوم في الجملة الأولى ومن ضمير النساء في الجملة الثانية ، فهي تامة
مسندة إلى أن والفعل ، ولو أجريت على النقصان ل قيل : عسوا أن يكونوا خيرا منهم ،
وعسين أن يكن خيرا منهن .

وأما الآية الثانية فهي قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) فعسى هذه تامة
وفاعلها أن والفعل المضارع بعدها ، و « ربك » فاعل يبعثك ، ولا يجوز أن تجعل « عسى »
ناقصة و « ربك » اسمها ، و « أن يبعثك » خبرها لأنك لو أعربت الآية على هذا الوجه كنت
قد فصلت بين صلة أن ومعمولها بأجنبي ، أما صلة أن فهي يبعثك ، وأما معمولها فهو مقاما
محمودا — سواء جعلته منصوبا على الظرفية أو غيرها — وأما الفاصل فهو لفظ ربك فإنه
ليس معمولاً ليعثك ؛ لأن الفرض أنه اسم عسى .

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِإِنَّ ، أَنْ ، لَيْتَ ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ، كَانَ - عَكْسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ^(١)
 كَيَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفٌّ ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ^(٢)
 هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي ستة أحرف^(٣) :

(١) «لِإِنَّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أَنْ» ، لَيْتَ ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ، كَانَ ، كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عَكْس» مبتدأ مؤخر ، وعكس مضاف و «مَا» اسم موصول مضاف إليه ، لَكَانَ ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة الموصول : أَى عَكْس الذى استقر لَكَانَ «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول .

(٢) «كَيَانَ» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، إِنَّ : حرف توكيد ونصب «زَيْدًا» اسمها «عَالِمٌ» خبرها «بِأَنِّي» الباء جارة ، وَأَنْ : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «كُفٌّ» خبرها ، وَأَنْ ومعمولها في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «عَالِمٌ» السابق «ولكن» حرف استدراك ونصب «ابنه» ابن : اسم لكن ، وابن مضاف والماء مضاف إليه «ذُو» خبر لكن ، وذو مضاف و «ضِغْنٍ» مضاف إليه .

(٣) قد عرفت بما قدمنا لك ذكره في أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٣٢٢) أن سييويه رحمه الله يرى أن «عَى» قد تكون حرفا دالا على الترجى مثل لعل ، وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إِنَّ ، فت نصب الاسم ، وترفع الخبر ، وذلك في حالة واحدة ، وبمى أن يتصل بها ضمير نصب ، نحو قول الشاعر :

* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا *

وقد تقدم لإنشاده كاملا في الموضع الذى أحطناك عليه ، ومثله قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا ، يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

ومثله قول عمران بن حطان الخارجي :

إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّهَا سِيدُوِيَه خَمْسَةً ؛ فَاسْقُطْ « أَنَّ » الْمَفْتُوحَةَ لِأَنَّ أَصْلَهَا « إِنَّ » الْمَكْسُورَةَ ، كَمَا سَيَأْتِي .

ومعنى « إِنَّ ، وَأَنَّ » التوكيد ، ومعنى « كَأَنَّ » التشبيه ، وَ « لَكِنَّ » للاستدراك ، وَ « لَيْتَ » لِلتَّمَنِّي ، وَ « لَعَلَّ » لِلتَّرَجُّي وَالْإِشْفَاق ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّرَجُّي وَالتَّمَنِّي أَنَّ التَّمَنِّي يَكُونُ فِي الْمُمْكِن ، نَحْوُ : « لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا » وَفِي غَيْرِ الْمُمْكِن ، نَحْوُ : « لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا » ^(١) ، وَأَنَّ التَّرَجُّي لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمُمْكِن ؛ فَلَا تَقُولُ : « لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ » وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّرَجُّي وَالْإِشْفَاق أَنَّ التَّرَجُّيَ يَكُونُ فِي الْمَحْبُوب ، نَحْوُ : « لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحَمُنَا » وَالْإِشْفَاقُ فِي الْمَكْرُوهِ نَحْوُ : « لَعَلَّ الْعَدُوَّ يَقْدُمُ » .

وهذه الحروفُ تعملُ عَكْسَ عَمَلِ « كَأَنَّ » فَتَنْصِبُ الْأِسْمَ ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ^(٢)

= وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التي عدّها الناظم والشارح ، والسابع عسى ، عند سِيدُوِيَه وجماعه من النحاة ، فأعرف ذلك .
(١) قد وردت هذه الجملة في بيت لأبي العتاهية ، وهو قوله :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا قَعَلَ الشَّيْبُ
(٢) ههنا أمران يجب أن تنتبه لهما :

الأول : أَنَّ هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية ، مثل « ما ، التعجبية » ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير — أى الوقوع في صدر الجملة — كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه بما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن في قول الأخطل التغلبي :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءً

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسماً لإن ، لكونه بما يجب له التصدير ، وقد حمل على =

= ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون »
 فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق
 بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر
 إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من
 في قوله « من أشد » زائدة على مذهب الكسائي الذي يميز زيادة من الجارة في الإيجاب ،
 ويجعل « أشد » اسم إن ، و « المصورون » خبرها ، وهو مبنى على رأى ضعيف ،

ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبياً أو إنشائياً ، فأما قوله تعالى
 (لأنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه (إن الله نعماً يعظمكم به) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فإنها على تقديره قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له ؛
 فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم
 مقول في شأنهم لا تحسبوا — إلخ ، وكذلك الباقي ، هكذا قالوا ، وهو عندى تكلف
 والتزام مالا لزوم له .

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة ، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ،
 وهو مقيس فيما إذا خففت نحو قوله تعالى (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلمهم) وقوله
 جل شأنه : (والخامسة أن غضب الله عليها) د

الأمر الثاني : أن جماعة من العلماء — منهم ابن سيد — قد حكوا أن قوماً من العرب
 ينصبون يان وأخوانها الاسم والخبر جميعاً ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (وينسب
 إلى عمر بن أبي ويعة ، ولم أجده في ديوانه) :

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدَا

وبقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرساً :

كَأَنَّ أذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقول ذى الرمة :

= كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مَمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالًا

نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ » ؛ فهي عاملة في الجزئين ، وهذا مذهب البصريين .
 وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رَفْعِهِ الذي
 كان له قبل دخول « إِنَّ » وهو خبر المبتدأ .

* * *

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبَ ، إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ الْبَدْيِ^(١)
 أى : يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر ، إلا إذا كان الخبر ظرفاً ،
 أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه لا يلزم تأخيره ، وتحت هذا قسمان :
 أحدهما : أنه يجوز تقديمه وتأخيره ، وذلك نحو : « لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدْيِ »

= وبقول الراجز :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا *

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم — هم قوم ربيعة بن العجاج — نصب الجزأين
 يان وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامة .
 وجهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل
 محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسداً ،
 باليت أيام الصبا تكون رواجع .

(١) « وراع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » اسم
 إشارة مفعول به لراع « الترتيب » بدل ، أو عطف بيان ، أو نعت لاسم الإشارة « إلا »
 أداة استثناء « فى الذى » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف . والتقدير : راع هذا
 الترتيب فى كل تركيب إلا فى التركيب الذى — إلخ « كليت » الكاف جارة لمحذوف ،
 وليت : حرف تمن ونصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على
 اسمها « أو » عاطفة ، معناها التخيير « هنا » ظرف مكان معطوف على قوله « فيها »
 « غير » اسم « ليت » مؤخر ، وغير مضاف ، و « البدى » مضاف إليه ، والمراد
 بالتركيب الذى كليت فيها — إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً

أو « لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَذَى » أى الْوَقْصَحِ ؛ فيجوزُ تقديمُ « فيها ، وهنا » على « غير » وتأخيرُهما عنها .

والثانى : أنه يجب تقديمه ، نحو : « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » فلا يجوز تأخير « فى الدار » لثلاث يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبرِ على الاسمِ إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا آكَلَ طَعَامَكَ » فلا يجوزُ « إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا آكَلَ » وكذا إن كان الم معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا وَائِقٌ بِكَ » أو « جَالِسٌ عِنْدَكَ » فلا يجوزُ تقديمُ الم معمولٍ على الاسمِ ؛ فلا تقول : « إِنَّ بِكَ زَيْدًا وَائِقٌ » أو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ » وأجازهُ بمضهم ، وجعل منه قوله :

٩٥ — فَلَا تَلْحَنِ فِيهَا ؛ فَإِنَّ مُحِبَّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلَةٍ

٩٥ — هذا البيت من شواهد سيويه الحسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين (انظر كتاب سيويه ١ / ٢٨٠) .

اللغة : « لا تلحنى ، — من باب فتح — أى : لا تلتنى ولا تعذلنى » جم ، كثير ، عظيم « بِلَابِلَةٍ ، أى وسأوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال .

المعنى : قال الأعلم فى شرح شواهد سيويه « يقول لا تلتنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ، فالعذل لا يصرفنى عنها ، اهـ .

الإعراب : « فلا ، ناهية » تلحنى ، تلح : فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، فيها ، جار ومجرور متعلق بـ تلحنى « فإن ، الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب ، بحبها ، الجار والمجرور متعلق بقوله « مصاب ، الآتى ، وحب مضاف ، وها : ضمير الغائبة مضاف إليه ، أخاك : اسم إن ، وأخا مضاف والسكاف مضاف إليه ، « مصاب ، خبر إن ، ومصاب مضاف و « القلب ، مضاف إليه « جم » خبر ثان لأن « بِلَابِلَةٍ ، بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى « أخاك » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . =

وَهَمَزَ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا ، وَفِي سِوَى ذَلِكَ أُكْسِرَ^(١)
 « إِنْ » لها ثلاثة أحوال : وَجُوبُ الفتح ، وَوَجُوبُ الكسر ، وَجَوَازُ
 الأمرين :

فيجب فتحها إذا قُدِّرَتْ بِمَصْدَرٍ ، كما إذا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مرفوعٍ فِعْلٍ^(٢) ،

= الشاهد فيه : تقديم معمول خبر « إِنْ » وهو قوله « بحبها » على اسمها وهو قوله « أخاك »
 وخبرها وهو قوله « مصاب القلب » وأصل الكلام « إِنْ أَخَاكَ مصاب القلب بحبها »
 فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين « إِنْ » واسمها ، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر ،
 وإجازة هذا هو ما رآه سييويه شيخ النحاة (انظر الكتاب ١ / ٢٨٠) .

(١) « وهمز » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « افتح » الآتي ، وهمز مضاف
 و « إِنْ » قعد لفظه : مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
 تقديره أنت « لسد » جار ومجرور متعلق ب« افتح » وسد مضاف و « مصدر » مضاف
 إليه « مسدها » مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه « وفي سوى »
 جار ومجرور متعلق بقوله « اكسر » الآتي ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذاك »
 مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
 تقديره أنت ،

(٢) شمل قول الشارح « مرفوع فعل » ما إذا وقعت أَنْ في موضع الفاعل كالمثال
 الذي ذكره . ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا) أَيْ : أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ إِنْزَالُنَا ، وما
 إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أَوْحَى إِلَى أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ
 مِنَ الْجِنِّ) أَيْ : قُلْ أَوْحَى إِلَى اسْتِمَاعِ نَفَرٍ مِنَ الْجِنِّ ، ولا فرق بين أَنْ يكون الفعل ظاهراً
 كما في هذه الأمثلة ، وبين أَنْ يكون الفعل مقدرًا ، وذلك بعد « ما » المصدرية نحو قولهم :
 « لَا أَكْلَهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » وقولهم : « لَا أَفْعَلُ هَذَا مَا أَنْ حَرَامٌ مَكَانُهُ » التقدير :
 لَا أَكْلُهُ مَا ثَبَتَ كَوْنُ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ ، وَلَا أَفْعَلُهُ مَا ثَبَتَ كَوْنُ حَرَامٍ فِي مَكَانِهِ ، وبعد « لو »
 الشرطية في مذهب الكوفيين ، وذلك كما في نحو قول تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ
 إِلَيْهِمْ) أَيْ لَوْ ثَبَتَ صَبْرُهُمْ .

نحو : « بمجئى أنك قائمٌ » أى : قيامك ، أو منصوبه ، نحو : « عرفتُ أنك قائمٌ »
 أى : قيامك ، أو فى موضع مجرور حرفٍ ، نحو : « عجبت من أنك قائمٌ » أى : من
 قيامك^(١) ، وإنما قال : « لَسَدَّ مُصْدَرٍ مَسَدَّهَا » ولم يَقُلْ : « لسد مفرد مسدها »
 لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسَدَّهَا ويجب كسرها ، نحو : « ظننت زيدا إنه قائمٌ » ؛ فهذه
 يجب كسرها وإن سَدَّ مَسَدَّهَا مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولكن لا تُقَدَّرُ
 بالمصدر ؛ إذ لا يصح « ظننت زيدا قيامه »^(٢) .

فإن لم يجب تقديرها بمصدرٍ لم يجب فتحها ، بل تُكسَرُ : وجوبا ، أو جوازا ،
 على ما سنبين ، وتحت هذا قسمان ؛ أحدهما : وجوبُ الكسر ، والثانى : جَوَازُ الفتح
 والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

(١) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للمواضع التى يجب فيها فتح همزة « إن » - وهو أن يسد
 المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثة منها « وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى :
 الأول : أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى
 الأرض) أى ومن آياته رؤيتك الأرض .

الثانى : أن تقع فى موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون المبتدأ غير قول ، وبشرط
 أن لا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ ، نحو قولك : ظنى أنك مقيم معنا اليوم ،
 أى ظنى لإقامتك معنا اليوم .

الثالث : أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم
 تنطقون) أى مثل نطقكم ؛ فإ : صلة ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل
 مصدر مجرور بالإضافة .

الرابع : أن تقع فى موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (اذكروا
 نعمتى التى أنعمت عليكم ، وأنى فضلتكم على العالمين) أى : اذكروا نعمتى وتفضيلى لإياكم .

الخامس : أن تقع فى موضع البدل من شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (وإذ يعدكم
 الله إحدى الطائفتين أنها لكم) أى : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدلا
 اشتغال من المفعول به .

(٢) أصله أن اسم الذات لا يخبر عنه بالمصدر إلا بتأويل ، والمفعول الثانى لظن أصله خبر .

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَحَيْثُ « إِنْ » لِيَمِينٍ مُكْمِلَةٍ (١)
أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ (٢)
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلُقًا بِاللَّامِ ، كَاعَلِمَ إِنَّهُ لَذُو نَتَقٍ (٣)

(١) « فاكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الابتداء » في الجار والمجرور « وفي بدء » وفي بدء « جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و « صلة » مضاف إليه « وحيث » الواو عاطفة ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور « إن » قصد لفظه : مبتدأ « ليمين » جار ومجرور متعلق بقوله « مكمله » الآتي « مكمله » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة « حيث » إليها .

(٢) « أو » حرف عطف « حكيت » حكى : فعل ماض مبني للجهول ، والثاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة « بالقول » جار ومجرور متعلق بحكيت « أو » حرف عطف « حلت » حل : فعل ماض ، والثاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن « محل » مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و « حال » مضاف إليه « كزرت » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، زرت : فعل وفاعل ومفعول « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « ذو » خبرها ، وذو مضاف ، و « أمل » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه ناه المتكلم في « زرت » .

(٣) « وكسروا » الواو عاطفة ، وكسروا : فعل وفاعل « من بعد » جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « علّق » علّق : فعل ماض مبني للجهول ، والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل جر نعت لفعل « باللام » جار ومجرور متعلق بعلّق « كاعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها « لذو » اللام هي لام الابتداء ، وهي المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و « نقي » مضاف إليه ،

[فذكر أنه] يجبُ الكسرُ في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت « إِنَّ » ابتداءً ، أى : في أول الكلام ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » ولا يجوز وقوعُ المفتوحة ابتداءً ؛ فلا تقول : « أَنْكَ فَاضِلٌ عِنْدِي » بل يجب التأخير ؛ فتقول : « عِنْدِي أَنْكَ فَاضِلٌ » وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثاني : أن تقع « إِنَّ » صَدْرَ صِلَةٍ ، نحو : « جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ » ، ومنه قوله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام ، نحو : « والله إن زَيْدًا لَقَائِمٌ » وسيأتي الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع في جملة مُحْكِيَةٍ بالقول ، نحو : « قُلْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » [قال تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)] ؛ فإن لم تُحْكَمْ به — بل أجرى القول مجرى الظن — فتحت ، نحو : « أَتَقُولُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ؟ » أى : أنتظن .

الخامس : أن تقع في جملة في موضع الحال ، كقوله : « زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ » ومنه قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر :

٩٦ — مَا أُعْطِيَاني وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِرِي كَرِيمِي

٩٦ — البيت لكثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك ابن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

دَعَّ عَنْكَ سَلَمَى إِذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا وَاذْ كُرَّ خَلِيلُكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ

اللغة : « مطلبها » ، يجوز أن يكون ههنا مصدرًا ميميًا بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثاني أقرب ؛ إلا ، رواية سيويه — رحمه الله — على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح ، ورواية سيويه أعرف وأشهر وأصلح للدلالة على ما يراد من =

السادس : أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب وقد علّق عنها باللام ، نحو :
« علمت إن زيداً قائم » وسنبين هذا في باب « ظن » فإن لم يكن في خبرها اللام
فُتِحَتْ ، نحو : « علمت أن زيداً قائم » .

هذا ما ذكره المصنف ، وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر
« إن » فيها :

الأول : إذا وقعت بعد « ألا » الاستفتاحية ، نحو : « ألا إن زيداً قائم » ،
ومنه قوله تعالى : (ألا إنهم هم السفهاء) .

= المعنى : حاجزى ، أى مانع ، وتقول : حجزه يحجزه — من باب ضرب — إذا
منعه وكفه .

الإعراب : دما ، نافية ، أعطيانى ، أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ،
والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطيانى
شيئاً « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سألتها » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول
الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق « إلا » أداة استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى :
ما أعطيانى ولا سألتها فى حالة من الأحوال « ولانى » الواو واو الحال ، إن : حرف
توكيد ونصب ، والياء اسمها « لحاجزى » اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « كرمى » كرم :
فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجلة إن واسمها وخبرها فى محل
نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطيانى
ولا سألتها فى حالة من الأحوال إلا فى هذه الحالة .

الشاهد فيه : قوله « إلا ولانى - إلخ » حيث جاءت همزة « إن » مكسورة لأنها وقعت
موقع الحال ، وثبت سبب آخر فى هذه العبارة يوجب كسر همزة « إن » وهو اقتران خبرها
باللام ، وقال الأعم (ج ١ ص ٤٧٢) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول اللام فى
خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا
مكسورة لذلك ، اهـ .

ومثل هذا البيت قول الله تعالى : (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا لأنهم لياكلون
الطعام ويمشون فى الأسواق) فإن فى هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسبيين
كل واحد منهما يقتضى ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام .

- الثاني : إن وقعت بعد « حيث » ، نحو : « أَجْلِسُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » .
- الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين ، نحو : « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » .
- ولا يَرُدُّ عليه شيء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر في الابتداء » لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها .

* * *

بَعْدَ إِذَا جُجَاءٌ أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بَوَجْهَيْنِ نَمَى^(١)
مَعَ تَلَوٍ فَالْجَزَا ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ »^(٢)

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « نَمَى » في آخر البيت ، وبعد مضاف ، و « إذا » مضاف إليه ، وإذا مضاف و « جَاءَ » مضاف إليه ، وهي من إضافة الدال إلى المدلول « أو » حرف عطف و قسم ، معطوف على إذا « لا » نافية للجنس « لام » اسمها « بعده » بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم « بوجهين » جار ومجرور متعلق بقوله « نَمَى » الآتي « نَمَى » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن .

(٢) « مع » ظرف معطوف على قوله « بعد » السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « فا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و « الجزا » قصر للضرورة أيضاً : مضاف إليه « ذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في نحو » جار ومجرور متعلق بيطرد « خير » مبتدأ ، وخير مضاف و « القول » مضاف إليه « إني » إن : حرف تأكيد ونصب ، والياء اسمها « أحد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومعمولها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة « نحو » إليه .

يعنى أنه يجوز فتح « إن » وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية ، نحو :
 « خرجت فإذا إن زيدا قائم » فمن كسرها جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فإذا
 زيد قائم ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً ، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية ،
 والتقدير « فإذا قيام زيد » أى فى الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ،
 والتقدير « خرجت فإذا قيام زيد موجود »^(١) ، ومما جاء بالوجهين قوله :

٩٧ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا — كَمَا قِيلَ — سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عِنْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية
 مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية : أى حرف أم ظرف ؟ (انظر ص ٢٤٤ وما بعدها)
 فمن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هى حرف أجاز
 جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبراً
 لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وإن
 جعلتها مفرداً فتحت الهمزة .

والحاصل أن من قال « إذا حرف مفاجأة » وهو ابن مالك - جاز عنده كسر همزة
 إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة ، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير
 أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل
 إذا ظرفاً زمانياً أو مكانياً فقد أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره
 الظرف قبله ،

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله « إن » بعد « إذا » ذات وجهين لا يتم إلا
 على مذهبه وهو أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلقيق من المذهبيين : بأن يكون الفتح على
 مذهب من قالى بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها
 يجوز فيها الفتح أيضاً .

٩٧ — هذا البيت من شواهد سيويوه التى لم ينسبوها ، وقال سيويوه قبل أن ينشده
 (١ - ٤٧٢) : « وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ .

اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة — بكسر اللام والزاي — وهى طرف الحلقوم ، ويقال :
 هى عظم ناتيء تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والدناءة والذلّة ،
 وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، فأنت إذا تأملت فيه =

= ونظرت إلى هذين الموضوعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيدا سيّداً كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أرى » ، بزنة المبني للجهول ومعناه أظن - فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيدا » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبني للجهول ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيّداً » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « عبد » خبر إن ، وعبد مضاف « القفا » مضاف إليه « واللاهزم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث جاز في همزة « إن » الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معمولها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتمامهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فتقديرها مع معمولها جملة ، وهى في ابتدائها ، قال سيبويه : « لخال إذا ههنا كحاله إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم » ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز ، اه ، وقال الأعلام : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع المبتدأ ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً على تقدير : فإذا العبودية شأنه ، اه .

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك :

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن ، وجعل أن وما دخلت =

روى بفتح «أن» وكسرهما؛ فمن كسرها جعلها جملة [مستأنفة] ، والتقدير : «إذا هو عبدُ القفا والآهزم» ومن فتحها جعلها مصدراً مبتدأ ، وفي خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول «فإذا عبوديته» أي : ففي الحضرة عبوديته ، وعلى الثاني : «فإذا عبوديته موجودة» .

وكذا يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت جواب قسم ، وليس في خبرها اللام ، نحو : «حلفت أن زيدا قائم» بالفتح والكسر ؛ وقد روي بالفتح والكسر قوله :

٩٨ - لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصَى مَنَى ذِي الْقَادُورَةِ الْمُتَقَلِّبِ
أَوْ تَحْلِيَنِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أُنَى أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

= عليه في تأويل مصدر ، ويجوز لك - حينئذ - ثلاثة أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثاني أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أي فإذا العبودية شأنه ، أو فإذا العبودية موجودة ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ؛ والتقدير : فإذا شأنه العبودية ، وهذا تقدير سيويه كما سمعت في عبارته .

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرهما ، فإن فتحها فهي ومدخولها في تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثاني : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك - على هذا - أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفاً ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس في الكلام تقدير ، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك .

٩٨ - البیتان ینسبان إلى رؤیة بن العجاج ، وقال ابن بری : «هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره» .

اللغة : «القصى» البعيد النائي «دى القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ؛ إذا كان الناس =

= يتحامون صحبته لسوء أخلاقه وذى طباعه ، المقل ، المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأتى وارى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذاً من الياثى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغرا يغزو .

الإعراب : « لتقعن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تقعن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدين » ، لحذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التثنية ساكنان ، لحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما وهى كالثابتة ، لكون حذفها لعل تصريفية ، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وذى مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقل » نعت ثان للقصى « أو » حرف عطف بمعنى « إلا » تحلقى ، فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلقى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من « ذبالك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبي » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده .

أما الفتح فعلى تأويل أن واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلقى على كونى أبا لهذا الصبي .

وأما الكسر فعلى اعتبار أن واسمها خبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم .
= ووجه جواز هذين الوجهين فى هذا الموضع أن القسم يستدعى جوابا لا بد أن =

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح « إن » وكسرُها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام ، سواء كانت الجملة المقسمُ بها فعليةً ، والفعلُ فيها ملفوظٌ به ، نحو : « حَلَفْتُ إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » أو غيرُ ملفوظٍ به ، نحو : « والله إنَّ زَيْدًا قائمٌ » أو اسمية ، نحو : « لَعَمْرُكَ إنَّ زَيْدًا قائمٌ » (١) .

= يكون جملة ، ويستدعى محلوفاً عليه يكون مفرداً ويتهدى له فعل القسم بعلى ؛ فإن قدرت « أن » بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجروراً بعلى محذوفة ، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام .

(١) اعلم أن ههنا أربع صور :

الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام في خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعم) .

والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضاً في خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (والعصر إن الإنسان لفي خسر) .

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما في البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨) .

ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على الأولين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما لك مع بيان وجه كل واحد منهما في شرح الشاهد السابق . والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك ، والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) .

وفي هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح همزة ، ويوجبون كسرها ؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام لإجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع » . وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « إنَّ » بعد فاء الجزاء ، نحو :
 « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ » فالكسرُ على جَعَلٍ « إنَّ » ومعمولها جملةٌ
 أُجيب بها الشرطُ ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ ، والفتحُ على جَعَلٍ
 « أنَّ » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف^(١) ، والتقدير : « مَنْ يَأْتِنِي
 فَإِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير :
 « فجزاؤه الإكرام » .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ
 مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)
 قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر ؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً
 لِمَنْ ، والفتحُ] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :
 « فَالْغُفْرَانُ جزاؤه » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير :
 « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « أنَّ » بعد مبتدأ هو في المعنى قولُ
 وَخَبَرُ « إنَّ » قولٌ ، والقائلُ واحدٌ ، نحو : « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْ أَحَدٌ [الله] » فمَنْ فتح
 جعل « أنَّ » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير : « خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدُ اللَّهِ »
 ف « خير » : مبتدأ ، و « حَمْدُ اللَّهِ » : خبره ، وَمَنْ كَسَرَ جعلها جملة خبراً عن « خير »
 كما تقول : « أولُ قراءتي : (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) » فأولُ : مبتدأ ، و « سَبِّحْ
 اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « إِنْ أَحَدٌ
 الله » خبره ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابطٍ ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى ؛

(١) نص ابن مالك على أن الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس ؛ لأنه لا يحتاج
 إلى تقدير محذوف ، ولم يقرأ في القرآن الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تقدم فيه أن مفعولة
 نحو (كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله ويهديه إلى عذاب السعير) وكالآية التي تلاها الشارح .

فهي مثل « نَطَقَ اللهُ حَسْبِي » وَمَثَلُ سَبْيُوهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِقَوْلِهِ : « أَوَّلُ مَا أَقُولُ أُتَى أَحْمَدُ اللهُ » وَخَرَجَ الْكُسْرُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْجَلِّ ، وَعَلَيْهِ جَرَى جَمَاعَةُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ : كَالْمَبْرَدِ ، وَالزَّجَاجِ ، وَالسَّيْرَانِي ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ طَاهِرٍ ؛ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ .

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ

لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَرٌ^(١)

يَجُوزُ دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى خَبَرٍ « إِنْ » الْكُسُورَةِ^(٢) ، نَحْوُ : « إِنْ زَيْدًا لِقَائِي » .

(١) د بعد ، ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي ، وبعد مضاف ، وذات مضاف إليه ، وذات مضاف ، و الكسر ، مضاف إليه ، تصحب ، فعل مضارع ، الخبر ، مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل ، لام ، فاعل مؤخر عن المفعول ، ولام مضاف و ابتداء ، مضاف إليه ، نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها ، لوزر ، اللام لام الابتداء ، وهي للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذي يعتمد عليه ويستعان به .

(٢) يشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط ، ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتي (وانظر ص ٣٦٨) :

الأول : أن يكون مؤخرًا عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجوز دخول اللام عليه نحو قولك : إن في الدار زيدًا ، ولا فرق في حالة تأخره عن الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناطم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما ، بهم ، و يومئذ .

الثاني : أن يكون الخبر مثبتًا غير منفي ، فإن كان منفيًا امتنع دخول اللام عليه .

الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف غير مقترن بقصد ، =

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنَّ لها صَدَرَ الكلام ؛
حَقُّها أن تدخل على « إنَّ » نحو : « لِإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » لكن لما كانت اللام
للتأكيـد ، وإن للتأكيد ؛ كَرِهُوا الْجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ ، فَأَخْرَجُوا
اللام إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات « إنَّ » ؛ فلا تقول « لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ »
وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر « لكن » ، وأنشدوا :

٩٩ — يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

= وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء ، أولها : المفرد نحو « إن زيدا قائم » ،
وثانيها : الجملة الاسمية نحو « إن أخاك لوجه حسن » ، والثالث : الجملة الفعلية التى فعلها
مضارع نحو « إن زيدا يقوم » ، والرابع : الجملة الفعلية التى فعلها ماض جامد نحو « إن
زيداً لعسى أن يزورنا » ، والخامس : الجملة الفعلية التى فعلها ماض متصرف مقترن بقـد ،
نحو « إن زيدا لقد قام » .

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أون جزئها نحو « إن زيدا لوجه
حسن » ، وعلى الثانى منهما نحو « إن زيدا وجهه لحسن » ، ودخولها على أول الجزئين أولى ؛
بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ .

٩٩ — هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحداً ذكر صدره
قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : « ذهب الكوفيون إلى جواز دخول
اللام فى خبر لكن » ، واستدلوا بقوله :

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم يشده أحد
من وثق فى العربية ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان ، أه كلامه ، ومثله للأنبارى
فى الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام فى معنى اللبيب : « ولا يعرف له قائل ؛ ولا تـمة ،
ولا نظير ، أه .

ولا تدرى أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند =

= نفسه أم بما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يحجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذى رواه فن أى المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يعرف أوله .

اللغة : « عميد ، من قولهم : عمده العشق ، إذا هده ، وقيل : إذا انكسر قلبه من المودة . الإعراب : « يلوموننى ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وهذه لغة « أكلونى البراغيث ، وقوله « فى حب ، جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و « ليلى ، مضاف إليه « عواذلى ، مبتدأ مؤخر على الفصحى « ولكننى ، لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمه ، من حبا ، الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وما : مضاف إليه « لعميد ، اللام لام الابتداء ، أو هى زائدة على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله « لعميد ، حيث دخلت لام الابتداء — فى الظاهر — على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين .

والبصريون يابون هذا وينكرونه ، ويحييون عن هذا البيت بأربعة أجوبة : أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات ، فلا تثبت به حجة .

الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

الثالث : سلمنا صحة البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخلة على خبر « لكن ، وإنما هى داخلة على خبر « إن ، المكسورة الهمة المشددة النون ، وأصل الكلام « ولكن إننى من حبا لعميد ، فحذفت همزة « إن ، تخفيفاً ، فاجتمع أربع نونات لإحداهن نون « ولكن ، واثنان نونا « إن ، والرابعة نون الوقاية ؛ فحذفت واحدة منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت .

الرابع : سلمنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لام الابتداء ، وأنها داخلة على خبر لكن ، ولكنها لا سلم أن هذا بما يجوز القياس عليه ، بل هو ضرورة وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تنبنى عليهما قاعدة .

وُخْرِجَ عَلَى أَنَّ اللام زائدة ، كما شذَّ زيادتها في خبر « أَمْسَى » نحو قوله :

١٠٠ — مَرُّوا عَجَالِي ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمَجْهُودًا

= والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠ ، ١٠١) وما نذكره من قول كثير في شرح الشاهد الآتي ، وكذلك في قول الآخر :

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَكِنْ أَعْلَاجَ سُودَانَ

١٠٠ — حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان في التذكرة مهملاً أيضاً ، وأنشده ثعلب في أماليه ، وأنشده أبو على الفارسي ، وأنشده أبو الفتح ابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيويه لأحق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه .

اللغة : « عجالى ، جمع عجلائن — كسكران وسكارى — ومن العلماء من يرويه « عجالا ، بكسر العين على أنه جمع عجل — بفتح فضم مثل رجل ورجال — ومنهم يرويه « سراجا ، على أنه جمع سريج « كيف سيدكم ، روى في مكانه « كيف صاحبكم ، وقوله « من سألوا ، يروى هذا الفعل بالبناء للعلوم ، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذى سأله ، ويروى ببناء الفعل للجهول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعة ، وكأنه قال : فقال الذين سئلوا « مجهوداً ، نال منه المرض والعشق حتى أجهدها وأتعبها .

الإعراب : « مروا ، فعل وفاعل « عجالى ، حال « فقالوا ، فعل وفاعل « كيف ، اسم استفهام خبر مقدم « سيدكم ، سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول « قال ، فعل ماضى « من ، اسم موصول فاعل قال « سألوا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى سأله ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للجهول ، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التى هى نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من « أمسى ، فعل ماضى =

أى : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت فى خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

١٠١ — أمَّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

= ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سيدكم « لمجهوداً » اللام زائدة ، مجهوداً : خبر أمسى ، وجملة أمسى ومعمولها « قول القول فى محل نصب » .
الشاهد فيه : قوله « لمجهوداً » حيث زيدت اللام فى خبر « أمسى » ، وهى زيادة شاذة ، ومثل هذا قول كثير عزة :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

حيث زاد اللام فى خبر « زال » ، وهو قوله لكالهائم — زيادة شاذة .
وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة فى خبر لكن فى قول الشاعر :

• ولكننى من حبها لعنيد •

هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التى فى خبر لكن هى — كما زعمتم — لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال فى البيتين .

١٠١ — نسب جماعة هذا البيت — ومنهم الصاغاني — إلى عنبرة بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى روبة بن العجاج ، والاول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري .

اللغة : « الحليس » ، هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وهذه السكنية فى الأصل كنية الانان — وهى أنثى الحمار — أطلقها الراجز على امرأة تشبهاً لها بالانان « شهربة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة ، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البذل مثلها فى قوله تعالى : (لعلنا منكم ملائكة) أى بدلكم ، وإذا قلت مضافاً تجره بالياء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلجم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبعيض .

وأجاز البرّد دخولها في خبر أن المفتوحة ، وقد قرئ شاذاً : (إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح « أن » ، ويتخرّج أيضاً على زيادة اللام .

* * *

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيََا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا^(١)

= الإعراب : د أم ، مبتدأ ، وأم مضاف ، والخليل مضاف إليه ، لعجوز ، خبر المبتدأ ، شربه ، صفة لعجوز ، ترضى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الخليل ، والجملة صفة ثانية لعجوز من اللحم ، جار ومجرور متعلق بترضى ، بعظم ، مثله ، وعظم مضاف و الرقة ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله ، لعجوز ، حيث زاد اللام في خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في هذا البيت ، ومنها أن ، عجوز ، خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به — وأصل الكلام على هذا : أم الخليل هي عجوز — إلخ . لحذف المبتدأ ، فاتصلت اللام بخبره ، وهي في صدر المذکور من جملتها — وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣) .

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد آمن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لِمُحَارَبٍ شَقِيٍّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٍ

الشاهد في قوله : « من حاربه لمحارب » ، وفي قوله « من سألته لسعيد » ، فإن « من ،

اسم موصول مبتدأ في الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما .

(١) « ولا » نافية « يلي » فعل مضارع « ذي » اسم إشارة مفعول به ليلي مقدم

على الفاعل « اللام » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، أو نعت له « ما » اسم

موصول فاعل يلي « قد » حرف تحقيق « نفياً » نفي : فعل ماض مبني للجهول ، والالف

للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،

والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « من الأفعال » جار

ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية « ما » اسم موصول معطوف على « ما » =

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَيْانٌ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا^(١)
 إذا كانَ خَبَرُ « إِنْ » مَنفِيًّا لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول : « إِنْ زَيْدًا
 لَمْ يَقُمْ » وقد ورد في الشعر ، كقوله :
 ١٠٢ — وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِيمًا وَتَرْكًَا لِلَّامُ مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاهُ

= الأولى ذكر ضياء قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملة صلة « ما » الثانية .
 وتقدير البيت ؛ ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفي ، ولا الماضي الذي
 يشبهه رضى حال كونه من الأفعال (وانظر ما ذكرناه في ص ٣٦٢) .

(١) « قد » حرف تقييد يليها ، يلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله « ما كرسى » ، وها : ضمير عائد إلى اللام
 مفعول به ليلي « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي ، ومع مضاف و « قد »
 قصد لفظه : مضاف إليه « كيان » الكاف جارة لقول محذوف ، إِنْ : حرف تأكيد
 ونصب « ذا » اسم لإشارة : اسم إِنْ « لقد » اللام لام التأكيد ، وقد : حرف تحقيق
 « سَمَا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة
 خبر إِنْ في محل رفع « على العدا » جار ومجرور متعلق بـ « مستحوذا » حال من الضمير
 المستتر في « سَمَا » ،

١٠٢ — البيت لأبي حزام — غالب بن الحارث — العكلى .

اللغة : « إِنْ » ، إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ؛ لأن اللام في خبرها ،
 وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذى يعلق « أعلم » عن العمل
 هو لام الابتداء ، لا الزائدة « تسلية » ، أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها
 وعدم الدخول فيما لا يعنى « تركا » ، أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم :

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إِنْ » ،
 حرف تأكيد ونصب « تسلية » ، اسم « وتركاً » معطوف عليه « للامتشابهان » ، اللام لام
 الابتداء أو زائدة على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إِنْ « ولا » الواو عاطفة ،
 لا : زائدة لتأكيد النفي « سواء » معطوف على خبر إِنْ .

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كرضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ » وأجاز ذلك الكسائي ، وهشام ؛ فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه ، ولا فرق

= الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا ، وهو شاذ . وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى — وهو صريح كلام ابن هشام — أن همزة إن مكسورة ؛ لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام على الخبر ، اه ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور — تبعاً للفرأ — إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة — على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح هنا — كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى . وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان ، أحدهما : دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما : دخولها على خبر أن المنفى ،

ويخلص من هذا كله أن تعتبر اللام زائدة ، كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة . وقال ابن جنى : « إنما أدخل اللام — وهى للإيجاب — على لا وهى للنفي من قبل أنه شبه لا بغير ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفي بما التى بمعنى الذى فى قوله :

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي ؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه ، انتهى كلامه .

بين المتصرف نحو : « إِنْ زَيْدًا لَيَرْضَى » وغير المتصرف ، نحو : « إِنْ زَيْدًا لَيَذَرُ الشرَّ » هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ؛ فإن اقترنت [به] ، نحو : « إِنْ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ » أو « سَيَقُومُ » ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ؛ [فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ، وأما إذا كان السين قليلاً] .

وإذا كان ماضياً غير متصرف فظاهرُ كلام المصنف [جواز] دخول اللام عليه ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، وَإِنَّ عَمْرَأً لَبِئْسَ الرَّجُلُ » وهذا مذهب الأخفش والقراء ، والمنقول أن سيبويه لا يُجيز ذلك .

فإن قرِنَ الماضى المتصرف بـ « قَدْ » جاز دخول اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قَدْ » نحو : « إِنْ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » .

* * *

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَضْلَ ، وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ^(١)
تدخل لامُ الابتداء على معمول الخبر إذا توسَّط بين اسم إن والخبر ، نحو :
« إِنْ زَيْدًا لَطَعَامُكَ آكَلٌ » وينبغي أن يكون الخبر حينئذٍ مما يصح دخول اللام عليه كما مثَّلنا^(٢) فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها

(١) « وتصحب ، الواو عاطفة ، تصحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام ، الواسط ، مفعول به لتصحب ، معمول ، بدل منه ، أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « والوصل » معطوف على الواسط واسما ، معطوف على الواسط أيضاً « حل » فعل ماضٍ قبله ، قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذى للغائب العائد إلى قوله « اسما » مضاف إليه « الخبر » فاعل الحل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت لقوله « اسما » .

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط :

الاول : أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن ، سواء أكان التالى لإن هو =

على المعمول ، كما إذا كان [الخبر] فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ « قد » لم يصح دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ » وأجاز ذلك بعضهم ، وإنما قال المصنف : « وتصحب الواسط » — أى : المتوسط — تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا آكَلٌ لَطَعَامَكَ » .

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر ، فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَا كَلٌ » ، وذلك من جهة أنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلاً ، وحكى من كلامهم « إِنِّي لِبِحْمَدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ » .

== اسمها كما في مثال الشارح ، أم كان التالى لأن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ، نحو « إن عندى لى الدار زيدا ، أم كان التالى لها معمولاً آخر للخبر المؤخر ، نحو « إن عندى لى الدار زيدا جالس ، ويشمل كل هذه الصور قول الناظم « الواسط معمول الخبر ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها .

الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول الناظم « معمول الخبر ، فإن أل فى الخبر للعهد الذكري ، والمعهود هو الخبر الذى تدخل اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك .

الشرط الثالث : أن لا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهذا الشرط الذى بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به .

الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزاً ، فلا يصح أن تقول « إن زيدا لرا كبا حاضر ، ولا تقول « إن زيدا لعرقا يتصبب ، وقد نص الشارح على الحال ، ونص غيره على التمييز ، وزاد أبو حيان أن لا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ولا مفعولاً لأجله ؛ فمنه لا يجوز أن تقول « إن زيدا لركوب الأمير راكب ، ولا أن تقول « إن زيدا لتأديباً ضارب ابته ، واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على ذلك .

وأشار بقوله : « والفصل ^(١) » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ،
نحو : « إن زيدا لهو القائم » وقال الله تعالى : (إن هذا لهو القصص الحق)
فـ « هذا » اسم « إن » ، و « هو » ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، و « القصص »
خبر « إن » .

وسمى ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت « زيد هو القائم »
فلو لم تأت بـ « هو » لاحتمل أن يكون « القائم » صفة زيدا ، وأن يكون خبراً عنه ،
فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « القائم » خبراً عن زيد .

وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ^(٢) ، نحو : « زيد هو القائم »
أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو : « إن زيدا لهو القائم » .

(١) البصريون يسمونه « ضمير الفصل » ، ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن
العلماء من يسميه « الفصل » ، كما قال الناطم « والفصل » ، والكوفيون يسمونه « عمادا » ، ووجه
تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم
اسم ؟ وإذا كان اسماً فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب ؟ وإذا كان له
محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده ؟ فالأكثر
على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمى « ضمير الفصل » ، ومن النحاة من قال ، هو
اسم لا محل له من الإعراب ، ومتمهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو
في محل رفع إذا قلت « زيد هو القائم » ، أو قلت « كان زيد هو القائم » . وفي محل نصب
إذا قلت « إن زيدا هو القائم » ، ومنهم من قل : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ،
فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : (كنت أنت
الرقيب عليهم) .

(٢) يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط ؛
الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح
هذا الشرط .

وأشار بقوله : « وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو : « إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا » قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ) .

وكَلَامُهُ يُشْعِرُ [أَيْضًا] بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : « إِنَّ زَيْدًا لَهُوَ لَقَائِمٌ » ، ولا « إِنَّ لِي الدَّارَ لَزَيْدًا » .

وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ — في قوله : إن لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسّط بين الاسم والخبر — أن كلَّ مفعولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخول اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : « إِنَّ زَيْدًا لَصَاحِبًا رَاكِبٌ » .

* * *

وَوَصْلُ « مَا » بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ
إِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَيِّقُ الْعَمَلُ (١)

= الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو « إن محمدا هو المنطلق ، أو أولهما معرفة حقيقية وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو « محمد أفضل من عمرو » .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة ، الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ، نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) فأنت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله ، ونحو (ولما نحن الصافون) فنحن للتكلم كما قبله .

(١) « ووصل » مبتدأ ، ووصل مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « يذى » جار ومجرور متعلق بوصل « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى أو نعت له « مبطل » خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إعمالها » إعمال : مفعول به لمبطل ، وإعمال مضاف وها مضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يبق » فعل مضارع مبنى للجهول « العمل » نائب فاعل يبق .

إذا اتَّصَلَتْ « ما » غيرُ الموصولة بِإِنْ وأخواتها كَقَفَّتْهَا عن العمل ، إلا « لَيْتَ » فإنه يجوز فيها الإِعْمَالُ [والإِهْمَالُ] فتقول : « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » ولا يجوز نَصْبُ « زَيْدٌ » وكذلك أَنْ [وَكَأَنَّ] وَلَكِنَّ وَلَعَلَّ ، وتقول : « لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وَإِنْ شئتَ نصبت « زَيْدًا » قلت : « لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمًا » وظاهرُ كلامِ المصنف — رحمه الله تعالى ! — أَنَّ « ما » إِنْ اتَّصَلَتْ بهذه الأحرُفِ كَقَفَّتْهَا عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهذا مذهبُ جماعةٍ من النحويين ^(١) [كالزجاجي ، وابن السراج] ، وحكى الأَخْفَشُ

(١) ذهب سيبويه إلى أَنَّ « ما » غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها ، إلا لَيْتَ ؛ فإن إعمالها مع ما جاز ، وعملوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالاسماء ، ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ، وبهيتها للدخول على جمل الأفعال ، نحو قوله تعالى : (قل إِنَّمَا يُوحِي إِلَيْنَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ) وقوله سبحانه : (كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) ونحو قول امرئ القيس :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أُمْتَالِي

ومثل قول الفرزدق :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ كَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقْتَدَا

وتسمى « ما » هذه ما الكافة ، أو ما المهيئة ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذى ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضاً ما الزائدة ، ولكون « ما » هذه لا تزيل اختصاص « لَيْتَ » بالجلل الاسمية ، بل هى باقية معها على اختصاصها بالاسماء ، لم تبطل عملها ، فعلقة إبطالها لإعمال غير لَيْتَ أنها أزالَت السبب الذى من أجله عملت ، وعلقة بقاء لَيْتَ على الإعمال أَنَّ « ما » لم تزل السبب الذى من أجله عملت ، وقد جاء السماع معضداً لذلك ، كما فى قول النابغة الذبياني :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحِمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدَ

فإنه يروى بنصب « الحمام » ورفع ، فأما النصب فعلى إعمال لَيْتَ فى اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له ، وأما الرفع فعلى إهمال لَيْتَ .

وذهب الزجاج فى كتابه « الجمل » ، إلى أَنَّ جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة ، وأنها إذا اقترنت بها « ما » لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أَنَّ الإهمال أكثر فى =

والكسائي «إنما زيداً قائمٌ» والصحيحُ المذهبُ الأولُ ، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلّا «ليت» ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذاً ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة ؛ فإنها لا تنكفها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من الموصولة التي بمعنى «الذي» ، نحو : «إِنَّ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ» [أى : إن الذي عندك حسنٌ] ، والتي هي مُقدِّرة بالمصدر ، نحو : «إِنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ» أى : إنَّ فَعَلْتَ حَسَنٌ .

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى

مَنْصُوبٍ «إِنَّ» ، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ^(١)

أى : إذا أتى بعد اسم «إِنَّ» وخبرها بعاطفٍ جاز في الاسم الذي بعده وَجْهَانِ ؛ أحدهما : النصبُ عطفاً على اسم «إِنَّ» نحو : «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرَأٌ»

= الجميع ، أما الإعمالُ فملى اختصاصها الاصلى ، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص ، وذكر الزجاج أن ذلك مسموع في الجميع ، قال : «من العرب من يقول : إنما زيداً قائمٌ ، ولعلما بكرراً جالس ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما ، اهـ ، وتبعه على ذلك تليذه الزجاجي ، وابن السراج ، وهو الذى يفيد ظاهراً كلام الناظم .

(١) «وجائز» خبر مقدم «رفعك» رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «معطوفاً» مفعول به للبصر «على منصوب» جار ومجرور متعلق بمعطوف ، وه منسوب مضاف وقوله «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق برفع «أن» مصدرية «تستكمل» فعل مضارع منصوب بأن ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «إن» ، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه ، وثمة مفعول لتستكمل محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها .

والثاني : الرفع نحو : « إن زيدا قائم وعمرؤ » واختلَفَ فيه ^(١) ؛ فالشهور أنه معطوف على محلِّ اسم « إن » فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وهذا يشعر به [ظاهر] كلام المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : وعمرؤ كذلك ، وهو الصحيح .

فإن كان العطف قبل أن تستكمل « إن » — أى قبل أن تأخذ خبرها — تعيّن النصب عند جمهور النحويين ؛ فتقول : إن زيدا وعمرأ قائمان ، وإنك وزيدا ذاهبان ، وأجاز بعضهم الرفع .

(١) مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب — في جملة صالحة من الشعر ، وفي بعض النثر — وقوع الاسم المرفوع مسبوqa بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابي بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَّيَّرْتُ بِهَا لَغَرِيبُ

ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - دَنِفَانِ !

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ؛ الأولى قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) والثانية قراءة بعضهم : (إن الله وملائكته يصلون) برفع « ملائكته » .

وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك ؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو التقدير عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها .

وَأُلْحَقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ^(١)

حُكْمُ «أَنَّ» المفتوحة و «لَكِنَّ» في العطف على اسميهما حكم «إِنَّ» المكسورة؛ فتقول: «علت أن زيدا قائم وعمرو» برفع «عمرو» ونصبه، وتقول: «علت أن زيدا وعمراً قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: «ما زيد قائماً، لكنَّ عمرًا منطلقاً وخالداً» بنصب خالد ورفع، و «ما زيد قائماً لكنَّ عمرًا وخالداً منطلقان» بالنصب فقط.

وأما «لَيْتَ»، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ» فلا يجوز معها إلا النصب. [سواء تقدم المعطوف، أو تأخر؛ فتقول: «لَيْتَ زيدا وعمراً قائمان، ولَيْتَ زيدا قائم وعمراً» بنصب «عمرو» في المثالين، ولا يجوز رفعه، وكذلك «كَأَنَّ»؛ وَلَعَلَّ؛ وأجاز الفراء الرفع فيه — متقدماً ومتأخراً — مع الأحرuf الثلاثة.

وَخَفَّتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ^(٢)

(١) «وَأُلْحَقَتْ» الواو عاطفة، ألحق: فعل ماضٍ مبنى للجهول، والتاء للتأنيث «بَيَانٌ، جار ومجرور متعلق بالحق لكن، قصد لفظه: نائب فاعل لالحق «وَأَنَّ، معطوف على لكن «من دون، جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً، ودون مضاف و «لَيْتَ، قصد لفظه: مضاف إليه «وَلَعَلَّ، وكان، معطوفان على لَيْتَ،

(٢) «وَخَفَّتْ» الواو عاطفة، خفف: فعل ماضٍ مبنى للجهول، والتاء للتأنيث «إِنَّ، نائب فاعل خفف «فَقَلَّ، الفاء عاطفة، قل: فعل ماضٍ معطوف بالفاء على خفف «العمل، فاعل لقل «وتلزم، فعل مضارع «للام، فاعل تلزم «إذا، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما، زائدة «تهمل، فعل مضارع مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تصديره هي يعود إلى أن الخففة، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا ما تهمل إن التي خففت لزمها اللام،

وَرُبَّمَا اسْتُعْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا^(١)

إذا خُفِّت « إِنْ » فالأكثر في لسان العرب إهمالها ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ » وإذا أهملت لزمتها اللام فارقةً بينها وبين « إِنْ » النافية ، ويقلُّ إعمالها فتقول : « إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » وَحَكَّى الإعمال سيبويه ، والأخفش ، رحمهما الله تعالى^(٢) ؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللام ؛ [لأنها لا تلتبس — والحالة هذه —

(١) « وربما ، الواو عاطفة ، رب : حرف تقليل ، وما : كافة « استعنى ، فعل ماض مبنى للجهول « عنها ، جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستعنى ، والضمير المجرور محلا عائداً على اللام المحدث عنها بأنها ألزم عند تخفيف إِنْ في حالة إهمالها « إِنْ ، شرطية « بدأ ، فعل ماض فعل الشرط « ما ، اسم موصول فاعل بدأ « ناطق ، مبتدأ ، وهو فاعل في المعنى ؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة « أَرَادَهُ ، أراد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجملة من أراد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول ، معتمداً ، حال من الضمير المستتر في « أراد » .

(٢) على الإعمال في حال التخفيف ورد قوله تعالى : (وإن كلا لما ليوفيهم ربك أعمالهم) في قراءة من قرأ بسكون نون « إِنْ » وتخفيف ميم « لما » ، وفي هذه الآية — على هذه القراءة — إعرابان : أولها أن « إِنْ » مؤكدة مخففة من الثقيلة « كلا » اسم إن المخففة « لما » اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة « ليوفيهم » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول ، و « ربك » رب فاعل يوفى ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثان ليوفى ، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليها لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : وإن كلا للذين والله ليوفيهم ربك أعمالهم ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم لإنشائية ، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة ، وقد أجاب =

بالنافية [لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود [بها] فإن ظهر المقصود [بها] فقد يُستغنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ — وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

= ابن هشام عن هذا في كتابه المغنى بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم ؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية ، والإعراب الثانى أن « إن » مؤكدة مخففة ، كلا ، اسم إن « لما » اللام لام الابتداء ، وما زائدة « ليوفينهم » اللام مؤكدة للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول « ربك » فاعل ، ومضاف إليه ، و « أعمالهم » مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة .

١٠٣ — البيت للطرماح — الحكم بن حكيم — وكنيته « أبو نفر » ، وهو شاعر طائى ، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت .

اللغة : « ونحن أباء الضيم » ، يروى في مكانه « أنا ابن أباء الضيم » ، وأبأ : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى — أى امتنع — تقول : أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضيم : الظلم « مالك » هو اسم قبيلة الشاعر ، فإن الطرماح هو الحكم ابن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جروول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء « كرام المعادن » طيبة الأصول شريفة المحدث .

الإعراب : « ونحن » مبتدأ « أباء » خبر المبتدأ ، وأبأ مضاف ، و « الضيم » مضاف إليه « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان . أو حال من الخبر . وآل مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإن » مخففة من الثقيلة مهملة « مالك » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء تاء التأنيث « كرام » خبر كان ، وكرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك الذى تقدمت عليه « إن » المخففة وأهملت .

التقدير : وإن مالك لكانت ، فحذفت اللام ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : « وربما استغنى عنها إن بدا — إلى آخر البيت » .

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين « إن » النافية و « إن » المحففة من الثقيلة ، أم هي لام أخرى اجْتُلبت للفرق ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جَرَتْ بين ابن أبي العافية وابن الأَخْضَر ؛ وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » فمن جعلها لامَ الابتداء أَوْجَبَ كَسَرَ « إن » ومن جعلها لاماً أخرى — اجْتُلبت للفرق — فَتَحَ أَنْ ، وجرى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأَخْفَش الصَّغِير ، وبين أبي علي الفارسي ؛ فقال الفارسي : هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداء اجْتُلبت للفرق ،

= الشاهد فيه : قوله « وإن مالك كانت — إلخ ، حيث ترك لامَ الابتداء التي تجتلب في خبر « إن » المكسورة الهزئة المحففة من الثقيلة عند إهمالها ، فرقاناً بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والذي يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى فهي قبيلة دينئة الأصول ؛ فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصددده ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ يَبِينُكُمْ لَوْ لَمْ تَمْتَنُوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبٍ
ألا ترى أنه في مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ؟ فلو حملت « إن » في صدر البيت على النفي فسد المعنى ، ولم يستقم الكلام .

وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق ،
وبه قال ابن الأخضر (١) .

* * *

وَالْفِعْلُ إِن لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا يَأْنِ ذِي مُوَصَّلًا (٢)

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ،
وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل
على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماضٍ متصرف خال من قد ، ولو أنك نظرت في
شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين إن ، النافية والمخففة من الثقيلة تدخل
على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما في قول عائكة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتى
شرحه :

شَلَتْ يَمِينَكَ إِن قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتى قريباً جداً :

وتدخل على الماضى المتصرف الذى لم يسبقه قد ، نحو قولك : إن زيد لقام ،
وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ،
فلما كان شأن اللام التى تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء
كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصح نظراً وأقوم حجة ، فذهب أبى على الفارسى
الذى أخذ به ابن أبى العافية مذهب مستقيم فى غاية الاستقامة .

(٢) « والفعل ، مبتدأ ، إن ، شرطية ، لم ، حرف نفي وجزم وقلب ، يك ، فعل
مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى الفعل « ناسخاً ، خبر يك « فلا ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافية
« تلفيه ، تلى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول
أول لتلنى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت
لا تلفيه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط « غالباً ، حال من الهاء فى « تلفيه ،
السابق « يأن « جار ومجرور متعلق بقوله « موصلاً ، الآتى « ذى ، نعت لإن « موصلاً ،
مفعول ثان لتلنى .

إِذَا خُفِّتَ « إِنْ » فلا يليها من الأفعال إلا الأفعالُ الناسخةُ للابتداء ، نحو :
 كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَظَنَ وَأَخَوَاتُهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى
 الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ
 بِأَبْصَارِهِمْ) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) وَيَقُلُّ أَنْ يَلِيهَا
 غَيْرُ النَّاسِخِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « غَالِبًا » وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : « إِنْ يَزِيْنُكَ
 لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهُيْهِ » وَقَوْلُهُمْ : « إِنْ قَنَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا » وَأَجَازُ
 الْأَخْفَشِ « إِنْ قَامَ لَأَنَا ^(١) » .

ومنه قول الشاعر :

٢٠٤ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ كُفْلًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(١) ههنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو (وإن كانت
 لكبيرة) ونحو (إن كدت لتردين) والثانية : أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً ، نحو
 (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) ، ونحو (وإن نظنك لمن الكاذبين) والثالثة : أن
 يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عائشة « إن قتلت مسلماً » والرابعة : أن يكون الفعل
 مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب « إن يزيناك لنفسك ، وإن يشينك لهيه » ،
 وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند
 الأخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة .

١٠٤ — البيت لعائشة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرظية العدوية ، ثرثى زوجها
 الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللمعة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شلت — بكسر الميم التي هي
 الأولى — والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للمجهول ؛ وذلك خطأ .
 أى نزلت ، ويروى مكانه « وجبت عليك » .

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَأَسْمَهَا أُسْتَكَنَّ^(١) وَالْخَبَرُ أَجْعَلُ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ^(٢)
إِذَا خُفِّتْ أَنْ [الفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها
إلا ضمير الشأن محذوفاً^(٣) ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو : « عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ
قَائِمٌ » فـ « أَنْ » مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير :
[« أَنَّهُ » ، و « زَيْدٌ قَائِمٌ » جملة في موضع رفع خبر « أَنْ » والتقدير [« عَلِمْتُ
أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ » وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

= الإعراب : « شلت ، شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك ، يمين : فاعل شل ؛ ويمين
مضاف والكاف مضاف إليه « إن ، مخففة من الثقيلة « قتلت ، فعل وفاعل « لمسلماً »
اللام فارقة ، مسلماً : مفعول به لقتل « حلت ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عليك ،
جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة ، فاعل لحل ، وعقوبة مضاف و « المتعمد ، مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « إن قتلت لمسلماً » حيث ولي « إن ، المخففة من الثقيلة فعل ماض
غير ناسخ وهو « قتلت ، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش ،

(١) « وإن ، شرطية « تخفف ، فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط « أن ، قصد
لفظه : نائب فاعل لتخفف ، فاسمها ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم : مبتدأ ، واسم
مضاف والضمير مضاف إليه « استكن ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة
المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « والخبر ، مفعول مقدم على عامله وهو قوله
« اجعل ، الآتي « اجعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جملة ،
مفعول ثانی لاجعل « من بعد ، جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و « أن ،
قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) الذي اشترط في أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من التحاة هو ابن
الحاجب ، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج
عن القياس ، فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك قدر سيويه —
رحمه الله — في قوله تعالى : (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) أنك يا إبراهيم قد صدقت
الرؤيا .

١٠٥ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

* * *

١٠٥ — البيت مما أنشدته الفراء ، ولم يعزه إلى قائل معين .

اللغة : « أنك » بكسر كاف الخطاب — لأن المخاطب أنثى ، بدليل ما بعده ، والتاء في « سألتني » مكسورة أيضاً لذلك « صديق » يجوز أن يكون فعילה بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً ؛ لأن فعילה بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالباً كجرّيج وقنيل ، ويجوز أن يكون فعילה بمعنى فاعل ويكون تذكيره مع المؤنث جارياً على غير القياس ؛ والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعילה بمعنى مفعول ، أو أنهم حلوه على « عدو » الذي هو ضده في المعنى ؛ لأن من سننهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشديده .

المعنى : لو أنك سألتني لإخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بينما لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة .

الإعراب : « فلو » لو : شرطية غير جازمة « أنك » أن : مخففة من الثقيلة ، والكاف اسمها في يوم ، جار ومجرور متعلق بقوله « سألتني » ، الآتي ، ويوم مضاف و « الرخاء » مضاف إليه « سألتني » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « فراقك » فراق : مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أبخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « أنك » حيث خففت « أن » المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب — الذي جرى الشارح على رأيه — أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستدراك ، وأن يكون خبرها جملة ،

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَمَتِّعاً^(١)
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَقْدَ ، أَوْ تَنِي ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ لَوْ ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ^(٢)

= واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جملة .

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد ، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة ، بل قد يكون جملة كما في البيت ، وقد يكون مفرداً ، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفرداً وكونه جملة ، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثي فيها أخاها عمرو ابن العجلان :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالاً
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالاً

الآ ترى أنه خفف « أن » وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها في المرة الأولى مفرد ، وذلك قوله « بأنك ربيع » ، وخبرها في المرة الثانية جملة ، وذلك قوله « وأنتك تكون الشمال » .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « فعلاً » خبر يكن « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر « دعا » قصر للضرورة : خبر يكن المنفى بلم ، والجملة من يكن المنفى بلم واسمه وخبره في محل نصب حال « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « تصريفه » تصريف : اسم يكن ، وتصريف مضاف ، والهاء مضاف إليه « متمتعاً » خبر يكن الآخر .

(٢) « فالأحسن » الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق ، الأحسن : مبتدأ « الفصل » خبر المبتدأ « بقد » جار ومجرور متعلق بقوله « الفصل » « أَوْ تَنِي ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ لَوْ » كل واحد منها معطوف على « قد » « وقليل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وقليل : خبر مقدم « ذكر » مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و « لَوْ » قصد لفظه : مضاف إليه .

إذا وقع خبر « أن » المخففة جملة اسمية لم يحتاج إلى فاصل ؛ فتقول : « علمتُ أن زيداً قائم » من غير حرف فاصل بين « أن » وخبرها ، إلا إذا قصد النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي] كقوله تعالى : (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَهْلَ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

وإن وقع خبرها جملة فعلية ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرفاً ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاء ، أو لا ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : (وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) في قراءة من قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلا ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه^(١) والأحسن الفصل ، والفاصل أحد أربعة أشياء :

(١) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل — سوى ما سينشده الشارح — قول النابغة الذبياني :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهُ مَالَهُ وَأَثَلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَقَاقِرَهُ
أَكْبَّ عَلَى فَأْسٍ يُحْدِثُ غُرَابَهَا مُذْكَرَةً مِنَ الْمَعَاوِلِ بَاتِرَةً

فإن : مخففة من الثقل ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ثمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به ثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض ، غير دعاء ، ولم يفصل .

ومن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنباري .

وقد اختلف العلماء في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للفرقة بين أن المخففة من الثقل وأن المصدرية .

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، فيجب إذا كان الموضع يحتملها ، ولا يجب إذا كان مما تنعين فيه إحداها كما فيها بعد العلم غير المؤول =

الأول : « قَدْ » كقوله تعالى : (وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا) .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثال السين قوله تعالى :
(عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى) ومثال « سَوْفَ » قول الشاعر :
١٠٦ — وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنَّ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

= بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري ؛
فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء
للتفرقة دائماً .

وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها .
ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد
أو دعاء ، فلماذا لم يحجر الوهن مع شيء من ذلك ؟

١٠٦ — هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ،
والبيت من الكامل ، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس .

الإعراب : « واعلم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعل ،
مبتدأ ، وعلم مضاف ، و « المرء ، مضاف إليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « علم » والهاء مفعول به لينفع ، والجملة من
ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف
وجوباً « سوف » حرف تنفيس « يأتي » فعل مضارع « كل » فاعل يأتي ، والجملة من
الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و « ما ، اسم موصول مضاف إليه
« قدرا ، قدر : فعل ماض مبني للجهول ، والالاف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما ، والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أن سوف يأتي » حيث أتى بخبر « أن » المخففة من الثقيلة جملة فعلية ،
وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين « أن » وخبرها بحرف التنفيس ، وهو « سوف » .

ومثل هذا البيت قول الفرزدق :

أَيُّتُ أَمَتِي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) .
وقوله تعالى : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) وقوله تعالى : (أَيْحَسِبُ أَنْ
لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) .

الرابع : « لو » — وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةً مِنَ النَحْوِيِّينَ — ومنه قوله
[تعالى : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) وقوله : (أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ
مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَّاكُمْ ذُئُوبَهُمْ) (١)] .
ومما جاء بدون فَاصِلٍ قوله :

١٠٧ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) هذه الفواصل الأربعة منها ما يختص بالفعل الماضي ، وهو قد ، ومنها ما يختص
بالمضارع ، وهو لم ولن والتنفيس ، ومنها ما هو مشترك بينهما وهو لو .
١٠٧ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علوا ، فعل وفاعل « أن ، مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف « يؤملون ،
فعل مضارع مبنى للجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن ،
المخففة « فجادوا ، الفاء عاطفة ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علوا
« قبل ، ظرف متعلق بجاد « أن ، مصدرية « يسألوا ، فعل مضارع مبنى للجهول منصوب
بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وقبل مضاف و « أن ، وما دخلت عليه
في تأويل مصدر مضاف إليه « بأعظم ، جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و « سؤل ،
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون ، حيث استعمل فيه « أن ، المخففة من الثقيلة ، وأعملها
في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون ، ومع أن جملة
الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفواصل بين « أن ، وجملة الخبر .

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن ،
الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب
الفراء وابن الأبارى الذين لا يريان المخففة موصفاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من
الأمور التي ذكرها الشارح للفرقة ؛ فإنهما ينكران أن تكون « أن ، في هذا البيت =

وقوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قول ،
والقول الثاني : أن « أن » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ،
وارتفع (يتم) بعده شذوذاً^(١) .

* * *

وَحُفِّفَتْ كَانَ أَيْضاً فَنَوَى مَنصُوبُهَا ، وَثَابِتاً أَيْضاً رَوَى^(٢)

= مخففة من الثقيلة ، ويزعم أنهما هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصب في
هذا البيت كما لم تنصب في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكُمَا مِثِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وكالم تنصبه في قوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ) في قراءة من قرأ برقع
" يتم ، وكالم تنصبه في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى : (١٢٠ / ٦) الطبعة
السلطانية) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وما منعك أن تأذنين له ؟ عمك ، .
إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون ، أن ، في البيت الشاهد
مصدرية مهملية ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا ، فنصب الفعل
بحذف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا
قرينة على أن ، أن ، الأولى مخففة من الثقيلة ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين
في بيت واحد .

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب ؛ يهملون ، أن ، المصدرية كما
أن عامة العرب يهملون « ما ، المصدرية فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلك شواهد
كثيرة ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل بما لا تتسع له هذه العجالة ، ولـكننا قد
ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح
ومن الشعر .

(٢) « وخففت ، الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء تاء
التأنيث ، كان ، قصد لفظه : نائب فاعل لخفف « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف
« فنوى ، الفاء عاطفة ، نوى : فعل ماض مبني للمجهول « منصوبها ، منصوب : نائب فاعل
نوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه « وثابتاً ، الواو عاطفة ، وثابتاً : حال مقدم =

إِذَا تَنَقَّتْ «كَأَنَّ» نُؤَيِّ أَسْمَهَا ، وَأَخْبَرَ عَنْهَا بِجُمْلَةٍ أُسْمِيَّةٍ ^(١) ، نَحْوُ : «كَأَنَّ زَيْدٌ قَاتِمٌ» أَوْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ مُصَدَّرَةٍ بِـ «لَمْ» ^(٢) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَأَنَّ لَمْ تَقَنَّ بِالْأَمْسِ) أَوْ مُصَدَّرَةٍ بِـ «قَدْ» كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ [٢] ^(٣)

== على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله «روى» ، الآتى ، و«أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «روى» ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها .

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر «كأن» جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد :

وَصَدْرٌ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَاقٍ

فكأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و«ثدياه» مبتدأ ومضاف إليه ، و«حقان» خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كأن .

(٢) إذا كانت جملة خبر «كأن» المخففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتماً بقد كبيت النابغة الذي أنشده الشارح (رقم ٢) ، وكقول الآخر :

لَا يَهُولَنَّكَ أَصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرِّ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا
وإن قصد بها النفي اقترنت بلم كما في الآية الكريمة ، وكما في قول الخنساء :

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا حَتَّى يُتَقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَبَراً
وكقول شاعر من غطفان (انظره في معجم البلدان ١٨/٦) .

كأن لم يُدْمَنَها أُنَيْسٌ ، ولم يكن لها بعد أيام الهدملة عامرٌ
(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب ، فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا في قوله «وكأن قد» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بقد ، والتقدير : وكأنه (أى الحال والشأن) قد زالت ، ثم حذفت جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله «لما تزل برحالنا» .

أى : « وَكَأَنُ قَدْ زَالَتْ » فَأَسْمُ « كَأَنُ » فى هذه الأمثلة محذوفٌ ، وهو ضميرُ الشأنِ ، والتقدير « كَأَنَّهُ زَائِلٌ قَائِمٌ » ، وكَأَنَّهُ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ، وكَأَنَّهُ قَدْ زَالَتْ . والجملة التى بعدها خبرٌ عنها ، وهذا معنى قوله : « فَنَوَى مَضُوبَهَا » وأشار بقوله : « وَثَابَتَا أَيْضاً رَوَى » إلى أنه قد رَوَى إثباتَ مَضُوبِهَا ، ولكنه قليل ، ومنه قوله :

١٠٨ — وَصَدْرٍ مُّشْرِقٍ التَّحْرِ كَأَنُ ثَدْيِيهِ حُقَّانِ

١٠٨ — هذا الشاهد أحد الايات التى استشهد بها سيويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسوها .

اللغة : « وصدر ، قد روى سيويه فى مكان هذه الكلمة « ووجه » ، وروى غيره فى مكانها « ونجر » ، وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله « ثدييه » عائدة إلى « وجه » ، أو « نجر » بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كَأَنُ ثَدْيِي صَاحِبِهِ ، لحذف المضاف — وهو صاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » مضى لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى « حقان » ، ثنية حقة ، وحذفت التاء التى فى المفرد من الثنية كما حذفت فى ثنية « خصية » ، وألية ، فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا . وليس هذا الكلام بشئ ، بل حقان ثنية حق — بضم الحاء وبدون تاء — وقد ورد فى فصح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

وَصَدْرًا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفٍ اللَّامِسِينَا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما فى بيت الشاهد وكما فى بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان تامهتان .

الإعراب : « وصدر » ، بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والا كثرون على روايته بالجر ؛ فالواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مشرق » ، صفة لصدر ، ومشرق مضاف و « اللون » ، مضاف إليه « كَأَنُ » مخففة من الثقيلة « ثدييه » ، ثديي : اسمها ، و« ثديي مضاف والضمير مضاف إليه »

فـ « تَدْيَاهُ » اسمُ كَانْ ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، و « حُقَّانِ » خبر كَانْ ، وروى « كَانْ تَدْيَاهُ حُقَّانِ » فيكون اسم « كَانْ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كأنه تَدْيَاهُ حُقَّانِ » و « تَدْيَاهُ حُقَّانِ » : مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كَانْ ، ويحتمل أن يكون « تَدْيَاهُ » اسم « كَانْ » وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها .

* * *

== « حقان » خبر كَانْ ، ومن روى « تَدْيَاهُ حقان » ، وهى الرواية التى أنشدنا البيت عليها فى تعليقة سبقت قريباً (ص ٣٩٠) فهى جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كَانْ ، واسمها محذوف ، والتقدير : كأنه — أى الحال والشأن — تَدْيَاهُ حقان ، وجملة كَانْ واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله « صدر » ، وقد ذكر الشارح — رحمه الله ! — الروایتين جميعاً ، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه .

الشاهد فيه : قوله « كَانْ تَدْيَاهُ حقان » ، حيث روى بنصب « تَدْيَاهُ » بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم « كَانْ » ، المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها وبجىء خبرها جملة ، ولهذا يروى برفع تَدْيَاهُ على ما ذكرناه فى إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعى لما أجازه الشارح على رواية « كَانْ تَدْيَاهُ » من أن يكون « تَدْيَاهُ » اسم كَانْ أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ، فإن فى ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن بجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر — وهو ذكر اسم كَانْ — مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذى يتعين على المرءين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح .

قد تم — بحمد الله تعالى وحسن توفيقه — الجزء الاول من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مع حواشينا عليه التى بذلنا فى تمحيصها وتحقيقها الجهد الجاهد ، والله تعالى المسؤول أن يوفق لإتمامها على الوجه الذى يجعل النفع بها داتى الثمرات قريب الجنى ، إنه ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الأول من « شرح ابن عقيل » على ألفية ابن مالك
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » ، بتحقيق شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	مقدمة الطبعة الثانية	٣٥	المعرب ، وانقسامه إلى صحيح ومعتل
٥	مقدمة الطبعة الأولى	٣٦	المعرب والمبني من الأفعال
١٠	خطبة الناظم ، وإعرابها	٤٠	الحروف كلها مبنية
	الكلام وما يتألف منه	—	الأصل في البناء السكون ، ومن المبني
١٤	تعريف الكلام اصطلاحاً		ما هو غير ساكن
—	ما يصح أن يتركب الكلام منه	٤١	أنواع الإعراب ، وما يختص بنوع
١٥	الكلم وأنواعه		منها ، وما يشترك فيه التوعان
١٦	القول ، والنسبة بينه وبين غيره	٤٣	إعراب الأسماء الستة ، وما فيها
—	قد يقصد بالكلمة الكلام		من اللغات
—	علامات الاسم	٥٢	شروط إعراب الأسماء الستة
٢٢	علامات الفعل		بالحروف
٢٣	يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات	٥٥	إعراب المثني ، وما يلحق به
	النوعين	٥٩	إعراب جمع المذكر السالم ، وما
٢٤	الفعل ثلاثة أنواع ، وعلامة كل نوع		يلحق به
٢٥	إن دلت كلمة على معنى الفعل ولم تقبل	٦٦	لغات العرب في نون جمع المذكر
	علامته فهي اسم فعل		السالم ، ونون المثني
	المبني والمعرب	٧٣	إعراب جمع المؤنث السالم ، وما
٢٨	الاسم ضربان : معرب ، ومبني ،		يلحق به
	وبيان كل منهما	٧٧	إعراب الاسم الذي لا ينصرف
٣٠	أنواع شبه الحرف أربعة	٧٨	إعراب الأفعال الخمسة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٠	إعراب المعتل من الأسماء	١١٩	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب
٨٣	بيان المعتل من الأفعال	—	إذا اجتمع الاسم واللقب فما
٨٤	إعراب المعتل من الأفعال		وجوه الإعراب التي تجوز فيهما ؟
	النكرة والمعرفة	١٢٤	ينقسم العلم إلى منقول ومرتبجل
٨٦	معنى النكرة	١٢٦	ينقسم العلم إلى علم شخصي ، وعلم جنسي
٨٧	معنى المعرفة ، وأنواعها	١٢٧	علم الجنس ، والفرق بينه وبين علم الشخص
٨٨	الضمير ، ومعناه		اسم الإشارة
٨٩	ينقسم الضمير البارز إلى متصل ومنفصل	١٣٠	ما يشار به إلى المفرد مذكراً ومؤنثاً
٩٢	المضمرات كلها مبنية	١٣١	ما يشار به إلى المثنى
٩٤	ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع	—	ما يشار به إلى الجمع
٩٥	ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز	١٣٣	مراتب المشار إليه ، وما يستعمل لكل مرتبة
٩٧	ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع ومنصوب	١٣٦	الإشارة إلى المسكان
٩٩	لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل		الموصول
١٠٢	المواضع التي يجوز فيها وصل الضمير وفصله	١٣٩	الموصول قسمان : اسمي ، وحرفي
١٠٨	تلزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الفعل	—	الموصلات الحرفية ، وما يوصل به كل منها
١١٠	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الحرف	١٤٦	الموصول الاسمي العام
١١٥	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع لئن وقد	١٥٢	كل الموصلات الاسمية تحتاج إلى صلة وعائد
	المعلم	١٥٣	لا تكون صلة الموصول إلا جملة أو شبهها
١١٨	معنى العلم	١٥٤	شروط الجملة التي تقع صلة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٥	ما يشترط في شبه الجملة الذي يقع صلة	١٨٥	قد يصير الاسم المقترن يأل أو المضاف علماً بالغلبة
—	يشترط في صلة «أل» أن تكون صفة صريحة	الابتداء	
١٦٠	«أى» الموصولة ، ومتى تبنى ؟ ومتى تعرب ؟	١٨٨	المبتدأ قسماً : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر
١٦٣	بعض العرب يعرب «أيا» الموصولة في كل حال	١٩٦	أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه ، وما يجوز من وجوه الإعراب في كل حال
١٦٥	تفصيل الموضع الذي يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعاً	٢٠٠	الرافع للمبتدأ ، وللخبر ، واختلاف العلماء في ذلك
١٦٦	هقف على ما يجوز من وجوه الإعراب في الاسم الواقع بعد «لاسيما»	٢٠١	تعريف الخبر
١٦٩	الكلام على حذف العائد المنصوب	٢٠٢	الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، والجملة على ضربين
١٧٢	الكلام على حذف العائد المخفوض وشروطه	٢٠٥	الخبر المفرد على ضربين : جامد ، ومشتق
	المعرف بأداة التعريف	٢٠٦	إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوباً
١٧٧	حرف التعريف هو «أل» برمتها ، أو اللام وحدها ؟	٢٠٩	يجى الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
١٧٨	المعاني التي ترد لها «أل» ثلاثة	٢١٣	ظرف الزمان لا يقع خبراً عن اسم دال على جنة إلا إن أفاد
—	تزداد «أل» زيادة لازمة ، أو اضطراباً	٢١٥	لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ
١٨٣	تدخل «أل» على بعض الأعلام للتحصيل	٢٢٧	الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد يتقدم عليه
		٢٢٨	هقف على خلاف الكوفيين في جواز تقديم خبر المبتدأ وسندهم في ذلك

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٣١	المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر	٢٧٩	من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصاً ، ومنها ما يكون تاماً ويكون ناقصاً
٢٣٩	المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر	٢٧٩	لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره ، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٢٤٣	يجوز حذف المبتدأ أو الخبر ، إن دل على المحذوف دليل	٢٨٠	إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره لإيلاء العامل معمول خبره وجب تأويله
٢٤٨	المواضع التي يجب فيها حذف الخبر	٢٨٨	تأتي «كان» زائدة ، وبيان مواضع زيادتها ، وشروطها
٢٥٤	المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ	٢٩٣	ت حذف «كان» ، إما وحدها ، وإما مع اسمها ، وإما مع خبرها
٢٥٦	قد يكون الخبر متعدداً لمبتدأ واحد كان وأخواتها	٢٩٨	قد يخفف المضارع المجزوم من كان بحذف نونه ، وشروط جواز ذلك
٢٦١	عمل هذه الأفعال ، وألفاظها		الحروف المشبهة بليس
٢٦٢	ه قف على اختلاف العلماء في «ليس» أحرف هو أم فعل ؟	٣٠١	الحرف الأول «ما» ، وشروط إعماله عمل ليس ستة
٢٦٣	بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط ، وبعضها لا يعمل إلا بشرط	٣٠٧	حكم المعطوف على خبر «ما» النافية
٢٦٨	معاني هذه الألفاظ	٣٠٨	زيادة الباء في خبر «ما» ، و«ليس» وغيرها
٢٦٨	غير الماضي منها يعمل عمل الماضي ، وبيان ما يتصرف منها وما لا يتصرف	٣١١	الحرف الثاني «لا» ، وشروط إعماله عمل ليس ثلاثة
٣٧١	يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها ، خلافاً لبعضهم في ليس ، ولابن معط في دام	٣١٧	الحرف الثالث «إن» ، وبيان اختلاف النحاة في إعماله
٢٧٥	تقديم الخبر على دام وحدها ، أو عليها وعلى «ما» المصدرية الظرفية		
٢٧٦	تقديم الخبر على الفعل المنق بـ «أو» غيرها من أدوات النفي		
٢٧٧	يختار امتناع تقديم الخبر على ليس		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٩	الحرف الرابع «لات» وإعماله هو مذهب الجمهور	٣٤٢	إذا ذكر اسم قبل عسى جاز أن تتحمل «عسى» ضمير ذلك الاسم
٣٢٢	أفعال المقاربة أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال إلا «عسى» فقيل : فعل ، وقيل : حرف	٣٤٣	إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح والكسر
٣٢٣	أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام — عملها ، وبيان ما يشترط في خبرها	٣٤٥	إن وأخواتها هذه الأدوات كلها حروف وعدها ستة
٣٢٦	الاكثر في خبر «عسى» أن يقترن بأن المصدرية ، ويقبل تجرده منها	٣٤٦	معاني هذه الأحرف — عمل هذه الأحرف ، واختلاف النحاة في عملها في الخبر
٣٢٩	و «كاد» على عكس ذلك	٣٤٨	لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٣١	يجب اقتران خبر حرى واخلوق بأن	٣٤٩	لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم ، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٣٢	يكثر اقتران خبر «أوشك» بأن	٣٥٠	همزة «إن» لها ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ، وجوب الكسر ، وجوازهما
٣٣٤	كما يكثر تجرد خبره من أن «كرب»	٣٥٠	المواضع التي يجب فيها فتح همز إن
٣٣٧	يتمتع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن	٣٥٢	المواضع التي يجب فيها كسر همزة إن
٣٣٨	أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها أوشك وكاد		
٣٤٠	حكى بعض العلماء مجيء المضارع من عسى ، ومن طفق ، ومن جعل		
٣٤١	اختصت عسى وأوشك واخلوق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامّة ، كما جاز استعمالها ناقصة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥٥	المواضع التي يجوز فيها كسر همز إن وفتحها	٣٧٥	العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها ، وقبل استيفائه
٣٦٢	متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن ؟	٣٧٧	تخفف « إن » المكسورة فيقل عملها ، وإذا أهملت وجب اقتران خبرها باللام
٣٧٠	تدخل لام الابتداء أيضاً على معمول الخبر ، وعلى ضمير الفصل ، وعلى اسم « إن » ، ولكل واحد من ذلك شروط	٣٨٣	تخفف أن المفتوحة فيحذف اسمها ، ويجب أن يكون خبرها جملة
٣٧٣	تقترن « ما » بهذه الحروف فيبطل عملها ، وربما بقي معها العمل	٣٨٩	تخفف « كأن » ، فيحذف اسمها ، وربما ذكر

تم فهرس الجزء الأول ، والحمد لله أولاً وآخراً
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه

دار مصر للطباعة
سعيد جودة السحار وشركاه

شرح ابن عقيل

قاضي الفضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل

العقيلي، المصري، الهمداني

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

، مات تحت أديم السماء ،

، أنحى من ابن عقيل ،

أبو حبان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

بمحمد يحيى الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الثاني

الطبعة الشرعية الوحيدة

والتعاقد عليها

الطبعة المشرونة

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار التراث

القاهرة

دار مصر للطباعة

سميد جودة السحار وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بِجَمِيلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات ،
المبعوث بالهدى ودين الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا
أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمته ، وجعله دِينَهُ
لِلرَّضَى ، وَطَرِيقَهُ الْمُسْتَقِيمَ

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أني كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب
الْخُلَاصَةِ (الألفية) الذي صَنَّفَهُ إمامُ النجاةِ ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ
المولودُ بِجَيَّانَ سَنَةَ سِتْمِائَةٍ من الهجرة ، والمتوفى في دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمئة ،
وعلى شرحه الذي صَنَّفَهُ قاضي القضاء بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيلٍ ، المصري ،
الهاشمي ، المولود في سنة ثمان وتسعين وستمئة ، والمتوفى في سنة تسع وستين وسبعمئة
من الهجرة ، ولم يكن يَدُورُ بِخَلْدِي — علم الله — أن تعليقاتي هذه ستحوز قبولَ
الْقَرَاءَةِ ورضاهم ، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم الحُلَّ الذي حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول
في نفسي : « إنه أثر يذكركني به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لي دعوة رجل صالح
فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَتِ الأيامُ بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروقُ قُرْأَهُ ، وينال
منهم الإعجابُ كُلُّ الإعجابِ ، وإذا هم يطلبون إليَّ في إلحاح أن أعيد طبعه ،
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّي ، أو أُنِمْ بِحُثَا ، أو أَبْدَلَ
عبارةً بعبارة أسَهَلَ منها وَأَدْنَى إلى الْقَصْدِ ، أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبَّطَهَا ، أو ما أشبه ذلك من وُجُوهِ التحسين التي أستطيع أن أكفيء بها هؤلاء الذين رَأَوْا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العَوَائِقُ تدفعني عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفةِ وَتَدُوْدُنِي عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ اللهُ تعالى ، فَسَنَحَتُ لِي الفرصة ، فلم أَتَأَخَّرْ عن اهْتِبَالِهَا ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملتُ في تعليقاتي يَدَ الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما أعملت في أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقني إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين .

كتبه المعز بالله تعالى

بمحمد يحيى الذين بمكة المحمدية

لا التي لنفى الجنس

١- إسمر

٢- شروط

٣- عمل

٤- شروط

٥- حكم خبر

٦- حكم خبر

٧- حكم خبر

٨- حكم خبر

٩- حكم خبر

١٠- حكم خبر

١١- حكم خبر

١٢- حكم خبر

١٣- حكم خبر

١٤- حكم خبر

١٥- حكم خبر

١٦- حكم خبر

١٧- حكم خبر

١٨- حكم خبر

١٩- حكم خبر

٢٠- حكم خبر

٢١- حكم خبر

٢٢- حكم خبر

٢٣- حكم خبر

٢٤- حكم خبر

٢٥- حكم خبر

٢٦- حكم خبر

٢٧- حكم خبر

٢٨- حكم خبر

٢٩- حكم خبر

٣٠- حكم خبر

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِلآ فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً (١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي « لا » التي لنفى الجنس ، والمراد بها « لا » التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله .

وإنما قلتُ « التنصيص » احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً ، نحو : « لَا رَجُلٌ قَائِمًا » ؛ فإنها ليست نصّاً في نفي الجنس ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس ، فيتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بل رجلان » وبتقدير إرادة ٨- ١١ // الطاء نفي الواحد يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بل رجلان » ، وأما « لا » هذه فهي لنفي الجنس ليس ٩- حكم خبر إلا ؛ فلا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بل رجلان » .

وهي تعمل عمل « إِنْ » ؛ فت نصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة — وهي التي لم تتكرر — نحو : « لَا غُلَامٌ رَجُلٍ قَائِمٌ » وبين المكررة ، نحو : « لَا جَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » (٢) .

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتي ، « وعمل مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » جار ومجرور متعلق باجمل ، وهو المفعول الثاني لاجعل « في نكره » جار ومجرور متعلق باجمل « مفردة » حال من الضمير المستتر في « جاءتك » الآتي « جاءتك » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » والبناء للتأنيث ، والكاف مفعول به لجاء « أو » عاطفة « مكرره » معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعلمها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب ، وعلمها مكررة جائز .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة^(١) ؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مؤوّل بنكرة ، كقولهم « قَصِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » فالتقدير : ولا مُسَمًّى بهذا الاسم لها^(٢) ويدلّ على أنه مُعامل مُعاملة النكرة وَضْفُهُ بالنكرة كقولك : « لا أبا حَسَنٍ حَلَالًا لها » ولا يُفَصَّلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فُصِّلَ بينهما أُلغيت ، كقوله تعالى : (لا فيها غَوْلٌ) .

فَانْصَبَ بِهَا مُضَافًا ، أَوْ مُضَارِعَةً
وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ أَذْكَرُ رَافِعَةً^(٣)

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال « لا » عمل إن سته ، وهي : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفي بها الجنس ، وأن يكون النفي نصّاً في ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لاشيء ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أى فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشارح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفي غير صادق .
وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين .

أحدهما : أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبي حسن لها . ومثل كلمة متوغلة في الإيهام لاتتعرف بالإضافة ، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه .
والثاني : أن يجعل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا فيصل لها ، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو « حاتم » بالمتناهي في الجود ، ونحو « مادر » بالمتناهي في البخل ، ونحو « يوسف » بالمتناهي في الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب « مضافاً » مفعول به لا نصب « أو » عاطفة « مضارعه » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافاً » ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله « مضافاً » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتي ، وبعد مضاف ، =

وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا : كَلَا
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِي أَجْمَلًا^(١)
 مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مُرَكَّبًا ،
 وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبُ^(٢)

= و « ذا ، من ، ذاك ، اسم إشارة : مضاف إليه : والكاف حرف خطاب ، الخبر ، مفعول به لا ذكر الآتي « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رافعه ، رافع : حال من الضمير المستتر في « اذكر » ، ورافع مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة الصفة لمعمولها ، وهي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصاً ، ولذلك وقع هذا المضاف حالا .

(١) « وركب ، الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المفرد » مفعول به لركب « فاتحا ، حال من الضمير المستتر في « ركب » ، ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحا له « كلا ، الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة ، ولا : نافية للجنس « حول ، اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا حول موجود ، ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً « قوة ، اسمها ، وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة « والثاني ، مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجملا الآتي « اجملا ، اجعل : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعا ، مفعول ثان لا جعل في البيت السابق « أو منصوبا ، أو : حرف عطف ، منصوبا : معطوف على مرفوع « أو مركباً ، معطوف على قوله « مرفوعا » السابق « وإن ، الواو عاطفة ، إن : شرطية « رفعت ، رفع : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدّر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولاً ، مفعول به لرفعت « لا ، ناهية « تنصبا » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل =

لا يخلو اسمُ « لا » [هذه] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأولُ : أن يكون مضافاً [نحو : « لا غلامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ »] . الحال الثاني : أن يكون مُضَارِعاً للمضاف ، أى مُشَابِهاً له ، والمراد به : كل اسم له تَعَلُّقٌ بما بعده : إمَّا بفعلٍ ، نحو : « لا طَالِمًا جَبَلًا ظاهراً ، ولا خَيْرًا من زَيْدٍ رَاكِبٌ » ، وإمَّا بِعَطْفٍ نحو : « لا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا » ويسمى المُشَبَّهُ بالمضاف : مُطَوَّلًا ، وَمَقْطُوعًا ، أى : ممدوداً ، وَحُكْمُ المضافِ والمُشَبَّهِ به النصبُ لفظاً ، كما مُثِّلَ ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف ؛ فيدخل فيه الثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان يُنْصَبُ به ؛ لتركيبه مع « لا » وصيرورته معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها كخَمْسَةِ عَشَرَ ، ولكن محلَّه النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالفردُ الذى لبس بثنى ولا مجموع يُبْنَى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » والثنى وجمع المذكر السالم يُبْنَيَانِ على ما كانا يُنْصَبَانِ به — وهو الياء — نحو : « لا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ، ولا مُسْلِمِينَ » فَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ مَبْنِيَانِ ؛ لتركيبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [لتركيبه] معها .

وذهب الكوفيون والزجاجُ إلى أنَّ « رجل » فى قولك : « لا رَجُلَ » معرب ، وأن فتحته فتحة إعرابٍ ، لافتحة بناء ، وذهب البرد إلى أن « مُسْلِمَيْنِ » و « مُسْلِمِينَ » معربان ^(١) .

= الوقف فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقه أن يقول : وإن رفعت أولاً فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » ، إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيًا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه =

وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم: مبنى على ما كان ينصب به - وهو الكسر - فتقول: « لا مُسَلِّمَاتِ لَكَ » بكسر التاء، ومنه قوله:

١٠٩ - إِنْ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ
فِيهِ نَلَدَ ، وَلَا لَذَاتِ لِلشَّيْبِ

= بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الاسماء .

والجواب على هذه الشبهة من وجهين : أولها - وهو وجه عقلي - أن ما كان من خصائص الاسماء إنما يقدر في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الاسماء موجوداً في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم ، الثاني - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير، ولم يعبا معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ؛ كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبا بما هو من خصائص الاسماء .

١٠٩ - البيت لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأَوْ غَيْرُ مَطْلُوبِ
وَلَّى حَيْثُنَا ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَتَّبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ

اللغة : « أودى ، ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه « حميداً » محموداً « التعاجيب » جمع العجب ، وهو جمع لمفرد غير مفردة المستعمل ، وهو المعير عنه بأنه لا واحد له من لفظه ، ويروى في مكانه « الاعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهي الأمر الذي يتعجب منه « شأوه » هو الشوط « حثينا » سريعا « يعاقب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين - جمع أشيب - وهو الذي ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا :

• أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ ... إلخ •

وأجاز بعضهم الفتح ، نحو : « لا مسلمات لك » ^(١) .

= الإعراب : « إن ، حرف توكيد ونصب ، الشباب ، اسم إن ، الذى ، اسم موصول : نعت للشباب ، مجد ، يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه — على هذا — نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون مجد ، خبراً مقدماً ، ود عواقبه ، مبتدأ مؤخر ، وجاز الإخبار بالمفرد — وهو مجد — عن الجمع — وهو عواقب — لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال جملة « مجد عواقبه » — سواء أفردت مبتدأ أم لم تقدر — لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذى « فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتى « نلذ ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا ، نافية للجنس « لذات ، اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب ، للشيب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا ، الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب ، حيث جاء اسم لا — وهو لذات — جمع مؤنث سالماً ، ووردت الرواية ببناؤه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن للعلماء فى اسم « لا ، إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب :

الاول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة .

الثانى : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صحبه ابن مالك صاحب الالفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجته فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء ، فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المغنى والمحقق الرضى فى شرح الكافية وابن مالك فى بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح . وزعم كل شراح الالفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه رجيح ، ويؤخذ =

وقول المصنف : « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ إِذَا كُرِّرَ رَافِعَةً » معناه أنه يذكر الخبر بعد

اسم « لا » مرفوعاً ، والرافع له « لا » عند المصنف وجماعة [وعند سيبويه الرافع له لا] ^{لأى} ^{المصنف} إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر ؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده في هذه الصورة إلا في الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به .

وأشار بقوله : « والثاني أجملاً » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسم الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » يجوز فيهما خمسة أوجه ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبنى مع « لا » على الفتح ، أو يُنصب ، أو يُرفع .

فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركيبه مع « لا » الثانية ، وتكون [لا] الثانية عاملة عملَ إنَّ ، نحو : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ^(١) .

من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه ؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها .

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه : (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاع) بفتح يبيع وخلة وشفاعة ، و « لا » في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح في عمل نصب ، وخبرها — فيما عدا الأول — محذوف لدلالة ما قبله عليه .

ومن شواهد ذلك قول الرازي (وقد أوردناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) :

نَحْنُ بَنُو خُثَيْلٍ صُرَاحًا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُرَاحًا

الثانى : النصبُ عطفاً على محلِّ اسم « لا » وتكون « لا » الثانية زائدة بين
الماطف والمطوف ، نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١٠ — لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

١١٠ — البيت لأنس بن العباس بن مرداس « وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس
ابن مرداس ، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية ، وبعده :

كَاتُوبٍ إِذْ أَتَاهُ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ
وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ *

من كلمة قافية ، وقبله :

لَا صُلَحَ بَيْنِي — فَأَغْلَاهُ — وَلَا يَبْنِيكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَانِي
سَنِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَقَرُ الْقُرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللفظة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام — هى الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق
نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلَا أَبْلَغَا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنُوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ

« الراقع » ومثله « الراق » الذى يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ فى البلى
« أعيا » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنكب « قرقر قر » قرقر :
صوت ، وصاح ، و « قر » يجوز أن يكون جمع أقر : فوزانه وزان أحمر وحمى وأصفر
وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم فى جمع رومى « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « اليوم »
ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، ولا ، زائدة لتأكيد النفي « خلة »
مطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » الذى هو النصب « اتسع » فعل ماض
« الخرق » فاعل لاتسع « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » .

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيديويه ، وحينئذ تكون « لا » زائدة ، الثاني : أن تكون « لا » الثانية عملت عمل « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، وليس للعمل فيه ، وذلك نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١١ — هَذَا — لَعَمْرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لِي — إِنْ كَانَ ذَاكَ — وَلَا أَبُ

= الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » ، حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » ، وهو قوله « نسب » — عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى حمله الشارح — تبعاً لجمهور النحاة — عليه .

وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » مبنى على الفتح فى محل نصب ، وذكر أنه نونه للضرورة ، وبناءؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » ، مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » ، والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة « لا الأولى واسمها وخبرها » ، وهو كلام لا متمسكه ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائق لا ضرورة معه ، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة .

وقال الزمخشري فى مفضله : إن « خلة » منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على لفظ اسم « لا » ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة .

وهو تكلف لا مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل فى العطف توافق الجملة المبطونة مع الجملة الماطوفة عليها فى الفعلية والاسمية ونحوهما .

١١١ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت اختلافاً كثيراً ، فقيل : هو لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه فى كتاب سيديويه ، وقال أبو رياش : هو لهام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناف ، وقال الحاتمي : هو لابن أحر ، وقال الأصمعي : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ، ولا يعرف له قائل .

== اللغة : « هذا لعمركم » العمر — بفتح فسكون — الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره ، بجملة القسم — وهى قوله « لعمركم » مع خبره المحذوف — ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » بزة صحاب — الذل ، والمهانة . والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعى لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمركم قسمى ، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله عين تأكيداً للصغار ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسم لامبنى على الفتح فى محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محموداً ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها ، فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيويوه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه فى الإعراب ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، فالاسم المرفوع بعدها هو اسمها وخبرها محذوف ، وإما على أن « لا » الثانية ليست عاملة أصلاً ، بل هى زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بأىِّ بلاءٍ يا نُسَيْرُ بنَ عَامِرٍ وَأَتَمُّ ذَنْبَانِي ، لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ ؟

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ فَلْيُسْعِدِ الثُّطُقُ إِن كَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

وإن نُصِبَ المَطُوفُ عليه جاز في المَطُوفِ الأَوْجُهُ الثلاثة المذكورة — أغنى البناء ، والرفع ، والنصب — نحو : لا غَلامَ رَجُلٍ ولا امرأة ، ولا امرأة ، ولا امرأة .

وإن رُفِعَ المَطُوفُ عليه جاز في الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأة ، ولا غَلامَ رَجُلٍ ولا امرأة » ومنه قوله :

١١٢ — فَلَا لَفَوْ ولا تَأْتِيَمَ فِيها وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

١١٢ — البيت لامية بن أبى الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا لَفَوْ ولا تَأْتِيَمَ فِيها وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيها مُلِيَمٌ
وَفِيها لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَجَرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

اللغة : « لفو » أى : قول باطل ، ومالا يمتد به من الكلام « تأثم » هو مصدر أثمته — بتشديد الثاء — بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « ملیم » بضم الميم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لفو » مبتدأ ، مرفوع بالضمزة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأثم » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ، وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه ، فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول « به » جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبدأ » منصوب على الظرفية ، ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر المبتدأ .

ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولفو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر لا الأولى هو المذكور به .

والثاني : الرفع ، نحو : « لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا غُلَامٌ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٌ »^(١) .
ولا يجوز النصب للثاني ؛ لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على [محل] اسم « لا »
و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقط النصب ، ولهذا قال المصنف : « وَإِنْ رَفَعْتَ
أَوَّلًا لَا تَنْصِبُ » .

* * *

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَعْنَى يَلِي فَأَفْتَحْ ، أَوْ انْصِبْ ، أَوْ أَرْفَعْ ، تَعْدِلُ^(٢)

= الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة
عمل إن على جملة الأولى العاملة عمل ليس ، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف ؛
لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه .
الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » ، حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها عمل ليس ،
فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » ، الثانية عمل « إن » ، على ما بيناه في إعراب البيت .
ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي
في باب الفاعل :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع « مزنة » ، بالضممة الظاهرة وفتح « أرض » ، والقول فيهما كالقول
في « لا لغو ولا تأثيم » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شناعة) برفع
الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعي :

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُقْلَنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلُ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبي في قوله :

يَمْ تَتَمَلَّلُ لَا أَهْلٌ وَلَا وَطَنٌ وَلَا نَدِيمٌ وَلَا كَأْسٌ وَلَا سَكَنٌ ؟

(٢) « مفرداً نعتاً » يجوز أن يكون مفرداً مفعولاً مقديماً تنازعه العوامل الثلاثة =

إذا كان اسم « لا » مبنياً ، ونعت بمفرد يليه — أى لم يفصل بينه وبينه بفواصل — جاز في النعت ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركيبه مع اسم « لا » ، نحو : « لا رجل ظريف » .

الثاني : النصب ، مراعاةً لحل اسم « لا » نحو : « لا رجل ظريفاً » .

الثالث : الرفع ، مراعاةً لحل « لا » واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع عند سيديويه كما تقدم ، نحو : « لا رجل ظريف » .

* * *

وغير ما يلي ، و غير المفرد

لا تبين ، وانصبه ، أو الرفع اقصد^(١)

= الآتية ، ويكون نعتاً بدلا منه ، ويجوز أن يكون مفرداً ، حالا من نعتاً ، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتاً مفعولاً تنازعه العوامل الثلاثة « لمبنى » جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له « يلي » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة في محل نصب صفة لقوله نعتاً ، فافتح ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، « أو » عاطفة « انصب » ، فعل أمر مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « أو » ، حرف عطف « ارفع » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تعدل » ، فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لاجل الروي .

(١) « وغير » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « لا تبين » ، الآتي ، وغير مضاف و « ما » ، اسم موصول : مضاف إليه « يلي » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغير » ، الواو عاطفة ، غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و « المفرد » مضاف إليه « لا » ، =

تَقَدَّمَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ النِّعْتُ مَفْرُودًا ، وَالْمَنْعُوتُ مَفْرُودًا ، وَوَلِيَّهُ النِّعْتُ ، جَازَ فِي النِّعْتِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَلِ النِّعْتُ الْمَفْرُودُ الْمَنْعُوتَ الْمَفْرُودَ ، بَلْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ ، لَمْ يَجْزِ بِنَاءُ النِّعْتِ ؛ فَلَا تَقُولُ « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ » بِنَاءِ ظَرِيفٍ ، بَلْ يَتَعَيَّنُ رَفْعُهُ ، نَحْوُ : « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ » أَوْ نَصْبِهِ ، نَحْوُ : « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفًا » وَإِنَّمَا سَقَطَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازٌ — عِنْدَ عَدَمِ الْفَصْلِ — لَتَرْكِبِ النِّعْتِ مَعَ الْأَسْمِ ، وَمَعَ الْفَصْلِ لَا يُمْكِنُ التَّرْكِيبُ ، كَمَا لَا يُمْكِنُ التَّرْكِيبُ إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ غَيْرَ مَفْرُودٍ ، نَحْوُ : « لَا طَالِمًا جَبَلًا ظَرِيفًا » وَلَا فَرْقَ — فِي امْتِنَاعِ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ فِي النِّعْتِ عِنْدَ الْفَصْلِ — بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُوتُ مَفْرُودًا ، كَمَا مَثَلٌ ، أَوْ غَيْرَ مَفْرُودٍ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَغَيْرِ الْمَفْرُودِ » إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ النِّعْتُ غَيْرَ مَفْرُودٍ — كَالْمُضَافِ وَالْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ — تَعَيَّنَ رَفْعُهُ أَوْ نَصْبُهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُوتُ مَفْرُودًا أَوْ غَيْرَ مَفْرُودٍ ، وَلَا بَيْنَ أَنْ يُفَصَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النِّعْتِ أَوْ لَا يَفْصَلَ ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ : « لَا رَجُلٌ صَاحِبَ بَرٍّ فِيهَا » وَلَا غُلَامَ رَجُلٍ فِيهَا صَاحِبَ بَرٍّ .

وَحَاصِلُ مَا فِي الْبَيْتَيْنِ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ النِّعْتُ مَفْرُودًا ، وَالْمَنْعُوتُ مَفْرُودًا ، وَلَمْ يُفَصَّلْ بَيْنَهُمَا ؛ جَازَ فِي النِّعْتِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ، نَحْوُ : « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ ، وَظَرِيفًا ، وَظَرِيفٌ » وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ الرِّفْعُ أَوْ النَّصْبُ ، وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ .

= نَاهِيَةٌ ، تَبْنِي ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَا النَّاهِيَةِ وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ وَالْكَسْرَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ دَوَانِصُهُ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، انْصَبَ : فَعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لِأَحْلُلَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ لَا نَصْبَ ، أَوْ ، عَاطِفَةٌ ، الرِّفْعُ ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ لَا قَصْدَ « اقْصِدْ ، فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ .

وَالْعُطْفُ إِن لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَحْكَمًا

لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى^(١)

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمِ «لَا» نَكْرَةً مُفْرَدَةً ، وَتَكَرَّرَتْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةٌ أَوْ جِدْ : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو : «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ» ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ مَا جَازَ فِي النَّعْتِ الْفُصُولُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ [فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ] أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ : الرفع ، والنصب^(٢) ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ؛ فَتَقُولُ : «لَا رَجُلٌ

(١) د والعطف ، مبتدأ ، إن ، شرطية ، لم ، حرف نفي وجزم وقلب ، تتكرر ، فعل مضارع مجزوم بلم ، لا ، قصد لفظه : فاعل تتكرر ، والجملة فعل الشرط ، احكم ، فعل أمر مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ونون التوكيد المنقلبة أنما حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضرورة ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ ، له ، بما ، جاران ومجروران يتعلقان باحكم ، وما : اسم موصول ، للنعت ، جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتي ، ذى ، نعت للنعت ، وذى مضاف ، و ، الفصل ، مضاف إليه ، انتمى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذى انتمى للنعت صاحب الفصل من منوعته ، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب .

(٢) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وَايَهُ عَبْدَ الْمَلِكِ :

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءَ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَّى وَتَأَزَّرَا

فَأَنْتَ تَرَاهُ قَدْ عُطِفَ «ابناء» عَلَى اسْمِ لَا الَّذِي هُوَ «أب» ، وَأَتَى بِالْمَعْطُوفِ =

وامرأة ، وامرأة . ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأخفش « لا رجل وامرأة »
 بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرار « لا » فكأنه قال : « لا رجل ولا امرأة »
 ثم حذفت « لا » .

وكذلك إذا كان المطفوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب ، سواء
 تكررت « لا » نحو : « لا رجل ولا غلام امرأة » أو لم تتكرر ، نحو : « لا رجل
 وغلام امرأة »^(١) .

هذا كله إذا كان المطفوف نكرة ؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع ،
 على كل حال ، نحو : « لا رجل ولا زيد فيها » ، أو « لا رجل وزيد فيها » .

* * *

وَأَعْطِ « لا » مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْأِسْتِفْهَامِ^(٢)

= منصوباً ، وقد كان يجوز له أن يأتي به مرفوعاً بالمطف على محل « لا » مع اسمها ؛
 فإن محلها رفع بالابتداء عند سيويه ، كما تقدم ذكره مراراً .

(١) ذكر الناظم والشارح حكم المطف على اسم لا ، وحكم نعته ، ولم يذكر واحد
 منهما حكم البدل منه . وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون
 معرفة ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فتقول : لا أحد رجلاً وامرأة فيها ،
 وتقول : لا أحد رجل وامرأة فيها ، وإن كان البدل معرفة لم يحز فيه إلا الرفع ، فتقول :
 لا أحد زيد وعمرو فيها .

وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي ، لأن ألفاظه معارف ، واسم « لا » نكرة ، ولا تؤكد
 النكرة توكيداً معنوياً على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله .

(٢) « وأعط ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » ،
 قصد لفظه : مفعول أول لأعط « مع » ظرف متعلق بمحذوف جال من « لا » ومع
 مضاف ، و « همزة » مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و « استفهام » مضاف إليه « ما » =

إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها؛ فنقول: « أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ، وَأَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَأَلَا طَالِمًا جَبَلًا ظَاهِرٌ » وَحُكْمُ المَعْطُوفِ والصفة — بعد دخول همزة الاستفهام — كحكمها قبل دخولها.

هكذا أطلق المصنف — رحمه الله تعالى! — هنا، وفي كل ذلك تفصيل. رأى
وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفي؛ فالحكم صالح
كما ذكر، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف، والصفة، وجواز الإلقاء.

فقال التوبيخ قولك: « أَلَا رُجُوعٌ وَقَدْ شَبِتَ؟ » ومنه قوله:

١١٣ — أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَتْ شَبِيبَتُهُ

وَأَذَنْتُ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ؟

= اسم موصول: مفعول ثانٍ لأعط، تستحق، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا »، ومفعوله ضمير محذوف يعود على « ما »، الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون »، ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا »، ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه.

وحاصل البيت: وأعط « لا »، النافية حال كونها مصاحبة الهمزة النالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت « لا »، هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام.

١٣ — هذا البيت لم ينسبه أحد من استشهد به — فيما بين أيدينا من المراجع — إلى قائل معين.

اللغة: « ارعواء، أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوى: أي كف عن الأمر وتركه، أذنت، أعلنت، ولت، أدبرت، مشيب، شيخوخة وكبر هرم، فناء القوة وذهاب للفناء ودواعي الصبوة. »

ومثال الاستفهام عن النفي قولك : « ألا رجل قائم ؟ » ومنه قوله :

١١٤ — ألا اضطبارَ لِسَمَى أم لها جلد ؟

إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لاقاه أمثالي

= المعنى : أفا يكف عن المقابح ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلنته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟

الإعراب : « ألا ، الهزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار ، ارعوا ، اسم لا دمان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، لا ، ومن : اسم موصول ، ولت ، ولي : فعله ماض ، والتاء تاء التانيث ، شيبته ، شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، وآذنت ، الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شيبية ، بمشيب ، جار ومجرور متعلق بأذنت ، بعده ، بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه ، هزم ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعوا ، حيث أبقي للا نافية عليها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ، لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

١١٤ — نسب هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح ، ويروى في صدره اسمها هكذا :

* ألا اضطبارَ لَلَيْلَى أم لها جلد *

اللغة : « اضطبار ، صبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمل ، لاقاه أمثالي ، كناية عن الموت .

المعنى : ليت شعري — إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت — أيتنص الصبر على سلمي أم يبق لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا ، الهزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، اضطبار ، اسم لا ، لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، لسلي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، لا ، =

وإذا قُصِدَ بـ «لَا» النفي : فذهبُ النازيُّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ،
وعليه يَتَمَسَّيْ إطلاقُ المصنف ، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عملُها في الاسم ، ولا يجوز
إلغاؤها ، ولا الوصفُ أو العطفُ بالرفعُ مراعاةً للابتداء .

ومن استعمالها للتميُّي قولُهم : « أَلَا ماءٌ ماءً بارداً » وقولُ الشاعر :

١١٥ — أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعَ رُجُوءُهُ

فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَاتُ يَدُ الْغَفَلَاتِ

= « أم ، عاطفة » لها ، جار ومجرور متعلق بحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر .
والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « أَلَاقي » فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذي » اسم
موصول : مفعول به « لَأَلَاقي » لاقاه ، لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به « لَأَلَاقي » تقدم على
فاعله « أمثالي » أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من
الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أَلَا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام
مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن « لا » النفي ؛
فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين
من أن الاستفهام عن النفي لا يقع ، وكون الحرفين معاً دالين على الاستفهام عن النفي
في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أبتنى عن محبته الصبر
إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحد منهم — فيما نعلم —

إلى قاتل معين ،

الغزة : « ولي ، أدبر ، وذهب » فَيَرَأَبَ ، بجبر ويصلح « أثْنَاتُ » فتقت ، وصدعت =

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ^(١)

= وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

يَرَأْبُ الصَّدْعَ وَالنَّأْيَ بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ
(يغير — بفتح باء المضارعة — بمعنى يميز : أى يمون الناس) .

الإعراب : « ألا ، كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها التثني ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديرأ « عمر ، اسمها « ولى ، فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العمر « مستطاع ، خبر مقدم « رجوعه ، رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب ، الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد فاء السببية فى جواب التثني ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر « ما ، اسم موصول : مفعول به ليرأب « أنأت ، أنأى : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث « يد ، فاعل أنأت ، ويد مضاف و « الغفلات ، مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أنأته » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر ، حيث أريد بالاستفهام مع « لا ، مجرد التثني ، وهذا كثير فى كلام العرب ، وبما يدل على كون « ألا ، للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه .

(١) « وشاع ، فعل ماض « فى ، حرف جر « ذا ، اسم لإشارة « بنى على السكون فى محل جر بنى ، والجار والمجرور متعلق بشاع « الباب ، بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط ، فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و « الخبر ، مضاف إليه « إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « المراد ، فاعل لفعل محذوف بفسره المذكور بعده ، وتقديره إذا ظهر المراد « مع ، ظرف متعلق بقوله « ظهر ، الآتى ، ومع مضاف وسقوط من « سقوطه ، مضاف إليه ، وسقوط مضاف والهاء متضاف إليه « ظهر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خَيْرِ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ وَجَبَ حَذْفُهُ عِنْدَ التَّمْيِينِ وَالطَّائِفِينَ ،
وَكَثُرَ حَذْفُهُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، وَمِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ ؟ فَتَقُولُ : «لَا رَجُلَ»
وَتَحَذِفُ الْخَبَرَ — وَهُوَ قَائِمٌ — وَجَوَابًا عِنْدَ التَّمْيِينِ وَالطَّائِفِينَ ، وَجَوَازًا عِنْدَ
الْحِجَازِيِّينَ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ غَيْرَ ظَرْفٍ وَلَا جَارٍ وَمَجْرُورٍ ، كَمَا
مُثَلَّ ، أَوْ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : هَلْ عِنْدَكَ رَجُلٌ ؟ أَوْ هَلْ فِي الدَّارِ
رَجُلٌ ؟ فَتَقُولُ : «لَا رَجُلَ» .

فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْخَبَرِ دَلِيلٌ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
«لَا أَحَدٌ غَيْرُ اللَّهِ» وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

— ١١٦ — * وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

١١٦ — نَسَبُ الزُّخْرَى فِي الْمَفْصَلِ (٨٩/١) بِتَحْقِيقِنَا هَذَا الشَّاهِدَ لِحَاتِمِ الطَّائِفِ ،
وَنَسَبَهُ الْجَرْمِي — مَعَ صَدْرِهِ — لِأَبِي ذَوَيْبِ الْهَذَلِيِّ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ — كَمَا قَالَ الْأَعْلَمُ —
لِرَجُلٍ جَاهِلِيٍّ مِنْ بَنِي النَّبِيِّتِ بْنِ قَاسِطٍ (وَصَوَابُهُ ابْنُ مَالِكٍ) — وَهُوَ حَيٌّ مِنَ الْيَمَنِ —
وَكَانَ قَدْ اجْتَمَعَ هُوَ وَحَاتِمُ وَالنَّابِغَةُ عِنْدَ امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا مَاوِيَةُ بِنْتُ عَفْرَزٍ يَخْطُبُونَهَا ،
فَأَثَرَتْ حَاتِمًا عَلَيْهِمَا ، وَصَدَرَ هَذَا الشَّاهِدُ :

* إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصْرَتْهَا *

وَبَعْضُ النِّحَاةِ — كَسِيُوبِهِ ، وَالْأَعْلَمُ ، وَبَعْضُهُمُ الْأَشْمُونِيُّ — يَجْعَلُ صَدْرَ هَذَا الشَّاهِدِ
قَوْلَهُ :

* وَرَدَّ جَاذِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً *

وَهَذَا مِنْ تَرْكِيبِ صَدْرِ بَيْتٍ عَلَى عَجْزِ بَيْتٍ آخَرَ ، وَهَآكَ ثَلَاثَةُ آيَاتٍ مِنْهَا الْبَيْتُ الشَّاهِدُ
لَتَعْلَمُ صِحَّةَ الْإِنْشَادِ :

هَلَّا سَأَلْتُ النَّبِيِّينَ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشُّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَاذِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المرادُ مع سُقُوطِهِ ظَهَرَ » واحتترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم .

* * *

= إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلَقًى أَصْرَتُهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

اللغة : « اللقاح ، جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب ، أصرتها ، جمع صرار ، وهو خيط يشده رأس الضرع لثلا يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در ، وذلك فى زمن القحط ، فالكلام كناية عن الجذب والقحط ، وكأنه قال : إذا اشتد الزمان ، مصبوح ، اسم مفعول من صبحته — بتخفيف الباء — إذا سقيته الصبوح ، وهو — بفتح الصاد وضم الباء الموحدة — الشرب بالغداة ، والغداة : الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا ، ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط ، اللقاح ، اسم لغدا محذوفا يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها ، غدت ، غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والباء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اللقاح ، ملقى ، خبر غدا ، وهو اسم مفعول « أصرتها ، أصرة : نائب فاعل للملقى ، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه ، ولا ، نافية للجنس ، كريم ، اسمها ، من الولدان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم ، مصبوح ، خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصبوح ، حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله : « مصبوح ، لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من الولدان ، لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف — عند عدم قيام قرينة — هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا تفريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيويوه شيخ النحاة .

وقد أجاز الأعلام الشنتمرى وأبو على الفارمى وجار الله الزخشى أن يكون الخبر محذوفاً ، وعليه يكون قوله : « مصبوح ، نعتاً لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيويوه ، كما تقدم بنبأته .

قال الاعلم : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه ، اهـ .

وقال الزحشرى : « وقول حاتم * ولا كريم الخ * يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك فيه طائئته إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يحتمل مصبوح خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل لامع المنفى ، اهـ ،

ويريد بترك طائئته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً ، أعنى سواء أكان ظارفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه قرينة ، أو كان كوناً مطلقاً . ويكون حاتم قد تكلم فى هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعى ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا يستطيع أن يتكلم بنبر لغته التى درب عليها لسانه ، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر — وهو أن نقدر قوله : « مصبوح ، نعتاً لقوله « لا كريم ، أى نعتاً على محل لامع اسمها وهو الرفع — حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه ، فاعرف هذا ، والله يرشدك ويبصرك .

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

أَنْصَبَ بِفَعْلِ الْقَلْبِ جُزْءٌ أَيْ : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدْتُ (١)
ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدُوٍّ حَجًّا ، دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذِّ كَأَعْتَقَدَ (٢)
وَهَبَ ، تَعَلَّمَ ، وَالَّتِي كَصَيَّرَ أَيْضًا بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا (٣)

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا .

وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب فتقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يدلُّ على اليقين ، وذكر المصنف منها خمسة : رَأَى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمَ ، والثاني منهما :

(١) « انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفعل ، جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب ، مضاف إليه « جزءى ، مفعول به لا نصب ، وجزءى مضاف ، و « ابتداء ، مضاف إليه « أعنى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « رأى ، قصد لفظه : مفعول به لأعنى « خال ، علمت ، وجد ، كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر .

(٢) « ظن ، حسب ، وزعمت ، كلهن معطوفات على « رأى ، المذكور في البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « مع ، ظرف متعلق بأعنى ، ومع مضاف ، و « عد ، قصد لفظه : مضاف إليه « درى ، وجعل ، معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « اللذ ، اسم موصول — وهو لغة فى الذى — صفة لجعل « كاعتقد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول .

(٣) « وهب ، تعلم ، معطوفان على « عد ، بعاطف محذوف من الثانى « والى ، اسم موصول : مبتدأ « كصيرا ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة التى « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « بها ، جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتى « انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مبتدا ، مفعول به لا نصب « وخيراً ، معطوف على مبتدا ، وجملة انصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدا .

ما يدلُّ على الرُّجْحَانِ ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَجَا ، وَجَعَلَ ، وَهَبَ .

فمثالُ رأى قولُ الشاعر :

١١٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

فاستعمل «رأى» فيه لليقين ، وقد تستعمل «رأى» بمعنى «ظنَّ» ^(١) .

كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا) أى : يَظُنُّونَهُ .

١١٧ - البيت لخدش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن .

اللغة : «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء بحيلة ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنودا» قد لفق الشارح العلامة - تبعاً لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهى «وأكثرها عديدا» والثانية رواها أبو حاتم . وهى «وأكثره جنودا» .

الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الاول «أكبر» مفعول ثان لرأى ، وأكبر مضاف ، و«كل» مضاف إليه ، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على «أكبر» ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه «جنودا» تمييز أيضاً .

الشاهد فيه : قوله «رأيت الله أكبر... إلخ» فإن رأى فيه دالة على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله «أكبر» على ما بيناه فى الإعراب .

(١) تأتى رأى بمعنى غلم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه - وتسمى الحلية - وسيدكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو : «رأيت السكواكب» ، وبمعنى اعتقد نحو «رأى أبو حنيفة حل كذا» وتأتى بمعنى أصاب رثته ، تقول «رأيت محمداً» =

ومثال « علم » « عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ ؛ فَأَنْبَعَثَ

إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

== تريد ضربته فأصبت رثته ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعول واحد ، وقد تتعدى التى بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ — إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ — خَوَارِجَ تَرَاكِينِ قَصْدَ الْمَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر فى هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنتين ، فأما تعديتها لواحد فى قوله « رأى مثل رأيه » ، وأما تعديتها لاثنتين فى قوله « رأى الناس خوارج » ، هكذا قبل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .

١١٨ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين .

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة ، وفى الحديث « صنائع المعروف تقي مصارع السوء » ، « فانبعث » ثارت ومضت ذاهبة فى طريقها « واجفات » أراد بها دواعى الشوق وأسبابه التى بعثته على الذهاب إليه ، وهى جمع واجفة ، وهى مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يحف وجفاً - بوزن وعد يعد وعداً - ووجيفاً ، إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفى الكتاب العزيز : (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) .

الإعراب : « علمتك » فعل وفاعل ومفعول أول « الباذل » مفعول ثان لعلم « المعروف » يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل « فانبعث » الفاء عاطفة ، وانبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إليك » بى ، كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق .

الشاهد فيه : قوله « علمتك الباذل » ... إلخ ، فإن علم فى هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما السكاف ، والثانى قوله « الباذل » ، على ما بيناه فى الإعراب .

ومثال « وَجَدَ » قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) .

ومثال « دَرَى » قوله :

١١٩ — دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَا عَرَوْ فَاعْتَبِطْ

فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

= والذى يدل على أن « علم » في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إني أيقنت بأنك جواد كريم تعطى من سألك ؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملاً جدواك .

وقد تأتى « علم » بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَ مُؤْمِنَاتٌ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) .

وهى - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين .

وقد تأتى بمعنى عرف فتتعدى لواحد .

وقد تأتى بمعنى صار أعلم - أى مشقوق الشفة العليا - فلا تتعدى أصلاً .

١١٩ — وهذا الشاهد - أيضاً - لم ينسبوه إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » ، بالبناء للجهول - من درى - إذا علم « فاعتبط » ، أمر من الغبطة ، وهى : أن تمنى مثل حال الغير من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يبق إذا عاهد ؛ فيلزمك أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به .

الإعراب : « دريت » ، درى : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » ، يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفع على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفى » ، صفة مشبهة ، والصفة المشبهة يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة « يا عرو » ، يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرفوع بحذف التاء ، وأصله عروة « فاعتبط » ، الفاء عاطفة ، اعتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى =

ومثالُ « تَعَلَّمَ » — وهى التى بمعنى اَعْلَمَ^(١) — قوله :

١٢٠ — تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالِغٍ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

== تقديره أنت « فإن ، الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، اغتباطا ، اسم إن ، بالوفاء ، جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفة لاغتباط ، حميد ، خبر ، إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد ، فإن « درى ، فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله « الوفى ، على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى ، يستعمل على طريقين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : (ولا أدراك به) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) احرص بقوله « وهى التى بمعنى اعلم ، عن التى فى نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدهما : أن قولك « تعلم النحو ، أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك « تعلم أنك ناجح ، فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيها : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والآخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامدة غير متعرفة ، وتلك متعرفة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .

١٢٠ — البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم ، اعلم واستيقن « شفاء النفس ، قضاء مآربها ، لطف ، رفق ، التحيل ، أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشقى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبلغ فى الاحتيال لذلك ؛ لىكى تبلغ ما تريد .

الإعراب : « تعلم ، فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنت « شفاء ، مفعول أول لنظم ، وشفاء مضاف ، و « النفس ، مضاف إليه « قهر ، مفعول ثان لنظم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها ، مضاف إليه ، وعدو ==

وهذه مثلُ الأفعال الدالة على اليقين .

(٧)

ومثالُ الدالة على الرُّجْحَانِ قولُكَ : « خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقد تستعمل « خَالَ »

لليقين ، كقوله :

حَال

١٢١ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهْنِ ، وَخِلْتُنِي
لِي أَسْمٌ ؛ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

= مضاف ، وها مضاف إليه ، فبالغ ، الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، بلطف ، جار ومجرور متعلق ببالغ ، جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له ، والمكر ، معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها ، حيث ورد فيه « تعلم ، بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن ، المؤكدة ومعمولها ، كما في قول النابغة الذبياني :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيَّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ
وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعْلَمُ — أَيْتَ اللَّعْنِ ! — أُنَى فَاتِكَ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرٍ
وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمر بن معد يكرب :

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ
ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد .

١٢١ — هذا البيت للنمر بن بن توبل العكلى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأْبَدَ مِنْ أَطْلَالِ بَحْرَةِ مَاسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاهُ فَيَذْبُلُ

اللغة : « دعاني الغواني ، الغواني : جمع غانية ، وهى التى استغنت بحالها عن الزينة أو هى

التي استغنت بيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج ، أو هى اسم فاعل من « غنى بالمسكن ،

أى أقام به ، ويروى : « دعاني العذارى ، والعذارى : جمع عذراء ، وهى الجارية البكر ،

ويروى : « دعاء العذارى ، ودعاء — فى هذه الرواية — مصدر دعا مضاف إلى فاعله ،

وعمن : مفعوله .

و « ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : (وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) و « حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا

= الإعراب : « دعائي ، دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول والغواني ، فاعل دعا « عمن » عم : مفعول ثانٍ لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وخطتي » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد — وهو المتكلم — وذلك من خصائص أفعال القلوب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لخال « فلا » نافية « أدعى » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وهو » الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول » خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وخطتي لى اسم » فإن « خال » فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولها ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة « لى اسم » من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه في الإعراب

١٢٢ — هذا البيت لليد بن ربيعة العامري ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون

بيتاً ، وأولها قوله :

كَبِيشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ خَبَلًا عَلَى النَّأْيِ خَائِلًا
تَرَبَّتْ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءُ الْبَطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلَا

اللغة : « كبيشة » على زنة التصغير — اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قيلت فيه بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوباً إلى الجبل ، لكونه من =

(ع)
ومثال « زعم » قوله :

زعم

١٢٣ — فَإِنْ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
فإني شريت الحلم بمذك بالجهل

= لحقه ، اهـ ، خبلا ، الخبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا ، وقوله « تربصت الأشراف » معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، وهم العبي في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء — الريح « ثاقلا » ميتا ؛ لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقتة ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده .
الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والجود » مفعول على التقي « خير » مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضا ، والتقدير : إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خبر تجارة — لمخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولها قوله « التقي » وثانيها قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي

اللغة : « أجهل » الجهل هو الخفة والسفه « الحلم » التؤدة والرزانة .

المعنى : لئن كان يترجح لديك أني كنت موصوفا بالنزق والطيش أيام كنت أقم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريماً .

= الإعراب : « إن ، شرطية » تزعميني ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، ويا المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، ويا المتكلم مفعول أول « كنت ، كان ، فعل ماض ناقص ، والتاء اسم » أجهل ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان ، واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثانٍ لتزعم » فيكم ، جار ومجرور متعلق بأجهل « فإني ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها » شربت ، فعل وفاعل ، والجملة من شرب وفاعله في محل رفع خبر « إن ، والجملة من إن ومعمولها في محل جزم جواب الشرط « الحلم ، مفعول به لشربت « بعدك ، بعد : ظرف متعلق بشربت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل ، جار ومجروره متعلق بشربت .

الشاهد فيه : قوله « تزعميني كنت أجهل ، حيث استعمل المضارع من « زعم ، بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثاني جملة « كان ، ومعمولها : على ما ذكرناه في إعراب البيت

واعلم أن الأكثر في « زعم ، أن تتعدى إلى معمولها بواسطة « أن ، المؤكدة . سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) . وقوله سبحانه : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً) أم كانت مشددة ، كما في قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هَجْرَهَا ؛ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَارُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ
وكما في قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِمَدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازماً ، بل قد تتعدى « زعم ، إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ؛ فن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصددده ، ومنه قول أبي أمية الحنفى ، واسمه أوس :

زَعَمَنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا =

عَدَّ ومثال «عَدَّ» قوله :

١٢٤ - فَلَا تَعْدِدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى

وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدَمِ

= وزعم الأزهرى أن «زعم» لا تعتمد إلى مفعولها بغير توسط «أن» ، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو محجوج بما رويناه من الشواهد ، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل .

١٢٤ - هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصاري ، الخزرجي .

اللغة : «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق - في الأصل - على عدة معان سبق بيانها (٢١١ / ١) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل بعدم - بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر .
المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ؛ فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك .

الإعراب : «فلا» ناهية «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المولى» مفعول أول لتعدد «شريكك» شريك : مفعول ثانٍ لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه «فى الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك «ولكنما» الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك ، وما : كافة «المولى» مبتدأ «شريكك» شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه «فى العدم» جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله «المولى» والثانى قوله «شريك» على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دؤاد جارية بن الحجاج :

لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ

فقوله «أعد» بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقر الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى ، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

ومثال « حَجَا » قوله :

حجا

١٢٥ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثَقَّةٍ

حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ

= تَمُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى ، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا
 فتعدون : بمعنى تظنون ؛ وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثاني
 ١٢٥ - هذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم (بن أبي) بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم
 إلى أبي شنبلة الأعرابي ، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان ، ورواه ياقوت
 في معجم البلدان (١٦٥/٧) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :
 قَلْتُ ، وَالْمَرَّةُ تُحْطِئُهُ عَطِيَّتُهُ : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِثْلَاتُ
 اللغة : « أحجو ، أظن ، ألت ، نزلت ، والملمات : جمع ملية وهي النازلة من نوازل
 الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل ، ولكني قد عرفت
 مقدار مودته ؛ إذ نزلت في نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ
 يدي فيها .

الإعراب : « قد ، حرف تحقيق « كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه
 « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أبا ، مفعول أول
 لأحجو ، وأبا مضاف و « عمرو ، مضاف إليه « أخا ، مفعول ثان لأحجو ، وجلة
 أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان « ثقة » يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو
 حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً ، فأخا - حيثئذ - مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه ،
 وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط
 الإعراب بها « حتى ، حرف غاية « ألت ، ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيك « بنا ، جار
 وجرور متعلق بآلم « يوماً ، ظرف زمان متعلق بآلم « ملات ، فاعل ألم .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا ، حيث استعمل المضارع من « حجا ، بمعنى
 ظن ، ونسب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو ، والثاني « أخا ثقة » .

هذا ، واعلم أن المعنى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو ، ينصب
 مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

(٧)

ومثال « جَعَلَ » قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا) .
تأني بمعنى صير وتأني بمعنى اعتقد

وقيد المصنف « جَعَلَ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جعل » التي بمعنى « صَيَّر » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

(٨)

ومثال « هَبَّ » قوله :

١٢٦ - قُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ، وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتي بمعنى غلب في الحاجة ، وهي : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية ، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي الثُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبِلَ بَنِي الثُّعْمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو
 (عص ملكتهم : أى صلب واشتد) وتأتي أيضاً بمعنى أقام ، ومنه قول عماره
 ابن أيمن :

* حَيْثُ تَحْجَى مُطَرِّقٌ بِالْفَالِقِ *

وقول المجاج :

فَهْنٌ يَفْكُنُ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَرْجَا
 والتي بمعنى غلب في الحاجة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت في الشواهد .

١٢٦ - البيت لابن همام السلولي .

اللفظ : « أجرني » اتخذني لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحماية ، فعني « أجرني » حينئذ أغثنى وادفع عني « أبا مالك » ، يروى في مكانه « أبا خالد » ، « هبني » أى عدني واحسبني .

المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أني رجل من المالكين .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أجرني » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لاجر « أبا » منادى =

جصل

هَبَّ

ونَبَّه المصنفُ بقوله : « أعني رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رأى » وما بعده مما ذكره المصنفُ في هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو : « جَبَنَ زيد » ومُتَمَدِّ إلى واحد ، نحو : « كَرِهْتُ زيداً » .

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب .

وأما أفعال التَّحْوِيلِ — وهي المرادة بقوله : « والتي كصيرا — إلى آخره » — فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعدّها بعضهم سبعة : « صَيَّرَ » نحو : « صَيَّرْتُ الطَّيْنَ خَزَافاً » و « جَعَلَ » نحو قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً » و « وَهَبَ » كقولهم : « وَهَبَنِي الله

= بحرف نداء محذوف ، وأباً مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا ، هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلاً « فهني ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » بمفعول ثان لهب « هالكا » نعت لامرئ .

الشاهد فيه : قوله « فهني امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه في الإعراب .

واعلم أن « هب » — بهذا المعنى — فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة — وهي التفضل بما ينفع الموهوب له — كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثاً) وقال : (هب لي حكماً) .

واعلم أيضاً أن الغالب على « هب » أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد ، وقد يدخل على « أن » المؤكدة ومعمولها : فزعم ابن سيده والجري أنه لحن ، وقال الأتبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع في فصيح العربية . وقد روى من حديث عمر « هب أن إناثاً كان حماراً » ، وهو — مع فصاحته — قليل .

فَدَاكَ « أَيْ صَيَّرَنِي ، وَ « تَخَذَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (لَتَخِذَنَّ عَالِيَهُ أَجْرًا) وَ « اتَّخَذَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) وَ « تَرَكَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَفَنِي عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

١٢٧ — البيت لفرعان بن الأعراف — ويقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعراف — أحد بني مرة ، ثم أحد بني نزار بن مرة ، من كلمة له يقولها في ابنه منازل ، وكان له عاقاً ، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي : ٤ — ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاءُ كَمَا يَسْتَقْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهُ
لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا أَضَ شَيْظَمًا يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
فَلَمَّا رَأَى أَبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخَصًا قَرِيْبًا ، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ
تَقَطَّ حَقٌّ بَاطِلًا ، وَلَوَى يَدِي ، لَوَى يَدُهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

اللغة : « واستفني عن المسح شاربه ، كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « ربَّيته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أخا » مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و « القوم » مضاف إليه « واستفني » فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستفني « شاربه » شارب : فاعل استفني ، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » حيث نصب فيه « ترك » مفعولين ؛ لأنه في معنى فعل التصيير ، أحدهما الهاء التي هي ضمير الغائب ، وثانيهما قوله « أخا القوم » ، وقد أوضحناهما في الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة : إن « أخا القوم » حال من الهاء في « تركته » وساغ وقوعه حالا — مع كونه معرفة ؛ لأنه مضاف إلى المحل بال — والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعني قوماً بأعيانهم ، =

و «رَدَّ» كقولہ :

١٢٨ - رَمَى الْحَدَّثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنَ لَهُ سُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بَيَضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيضَ سُودَا

* * *

= ولا يخص قوماً دون قوم ، وإنما عنى أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال ، اه
بإيضاح ، وعليه لا استشهاد في البيت ، ولكن الذى عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار .
لأن «أخا القوم» معرفة . والمعرفة لا تقع حالا إلا بتأويل ، وما لا يحوج إلى تأويل
أولى مما يحوج إليه .

١٢٨ - البيتان لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاى وكسر الباء - الاسدى ، وهما
مطلع كلبة له اختارها أبو تمام في ديوان الحامسة ، وقد رواها أبو على القالى في ذيل
أماله (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكيت بن معروف الاسدى ، وروى ابن قتيبة
في عيون الاخبار (٦٧٦/٢) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة
ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزى ٤٩٤/٢) وبعد
البيتين قوله :

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بَكَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةَ إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودَا
سَمِعْتَ بُبْكَاءَ بَاكِئَةٍ وَبَاكِ أَبَانَ الدَّهْرِ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

اللغة : «الحدثان» جعله العيني عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه مثنى ، وإنما
الحدثان - بكسر فسكون - نوازل الدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد - أى حزن
وأقن متحيرات ، وتوهمه العيني مبنيّاً للجهول «فرد وجوههن» - إلخ ، يريد أنه قد صير
شعورهن بيضا من شدة الحزن وجوههن سوداً من شدة اللطم ، ويشبه هذا ما روى أن
الريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : أبيض منى ما كنت
أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض . يريد أبيض شعره وكبرت سنه
ودهمت نضارة وجهه وروثق شبابه ؛ فصار أسود كاليا .

الإعراب : «رمى» فعل ماض «الحدثان» فاعل «رمى» نسوة ، مفعول به
لرمى ، ونسوة مضاف و «آل» مضاف إليه ، و «آل مضاف» ، و «حرب» مضاف إليه
«بمقدار» جار ومجرور متعلق برمى «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور =

وَحُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ الزَّمَا
كَذَا تَعْلَمْ ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا أَجْمَلٌ كُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ

= متعلق بسمد ، مفعول مطلق مؤكد لعامله ، فرد ، الفاء عاطفة ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثنان ، شعورهن ، شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه ، السود ، صفة للشعور ، بيضا ، مفعول ثان لرد ، ورد وجوههن البيتض سودا ، مثل الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « فرد شعورهن — إلخ » ، وقوله : « ورد وجوههن — إلخ » ، حيث استعمل « رد » في معنى التصيير والتحويل . ونصب به — في كل واحد من الموضعين — مفعولين .

(١) « وخص ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » بالتعليق ، جار ومجرور متعلق بخص « والإلغاء ، معطوف على التعليق ، ما ، اسم موصول : مفعول به لخص ، مبني على السكون في محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلاً ماضياً مبنياً للجهول ، وعليه يكون « ما ، اسماً موصولاً مبنياً على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المحذوفة على هذه الجملة خبرية » من قبل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف وذهب ، قصد لفظه : مضاف إليه « والأمر ، الواو حرف عطف ، الأمر — بالنصب — مفعول ثان مقدم على عامله . وهو « ألزم ، الآتي » هب ، قصد لفظه : مبتدأ « قد ، حرف تحقيق » ألزما ، ألزم : فعل ماض مبني للجهول . والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب ، والجملة من ألزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تعلم ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر » ولغير ، الواو عاطفة ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله « اجمل ، الآتي ، وغير مضاف ، و « الماض » : مضاف إليه « من سواهما ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه « اجمل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل ، مفعول به لاجمل ، وكل مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه ، له ، جار ومجرور متعلق بذكر الآتي ، ذكرن ، فعل ماض مبني =

تقدّم أن هذه الأفعال قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل
فأما أفعال القلوب فتقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالمتصرفة : ما عدا « هَبْ ، وَتَعَلَّمْ » فيستعمل منها الماضي ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » وغيرُ الماضي — وهو المضارع ، نحو : « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » والأمرُ ، نحو : « ظُنَّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ الفاعل ، نحو : « أَنَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ المفعول ، نحو : « زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا » فأبوه : هو المفعول الأول ، وارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و « قَائِمًا » المفعول الثاني ، والمصدرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا » — وَثَبَّتْ لَهَا كُلُّهَا مِنَ الْعَمَلِ وَغَيْرِهِ مَا ثَبَتَ لِلْمَاضِي .

وغيرُ المتصرف اثنان — وهما : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ ، بمعنى اعْلَمْ — فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا
فَبَالَغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْكَرِّ [١٢٠] (١)

وقوله :

قَقُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا [١٢٦] (٢)
وَاخْتَصَّتِ الْقَابِيَةُ الْمَتَصَرِّفَةُ بِالتَّحْلِيلِ وَالْإِلْفَاءِ (٣) ؛ فَالتَّحْلِيلُ هُوَ : تَرْكُ الْعَمَلِ

= للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،
والجمله من زكن و نائب فاعله لا عمل لها صلة الموصول .

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت فيما مضى أول الباب وهو الشاهد ١٢٠ .

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه ، وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة ، أن التحليل والإلفاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناء ، وليس كذلك ، بل يجري التحليل في أنواع من الأفعال سندكرها لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلفاء والتحليل معاً عا =

لفظاً دون مَعْنَى مانع ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فقولك « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو الالام ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل أنك لو عَطَفْتَ عليه لنصبت ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمراً مُنْطَلِقاً » ؛ فهي عاملة في « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » في المعنى دون اللفظ (١) .

والإلغاء هو : ترك العمل لفظاً ومعنى ، لا لمانع ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » فليس لـ « ظننت » عمل في « زيد قائم » : لا في المعنى ، ولا في اللفظ .

ويثبت المضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي ، نحو : « أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ » وأخواتها .

= يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافي أن واحداً منهما بمفرده قد يجرى في غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .

ثم إن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل : (الاول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ولسيت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن (والثاني) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، وانضح لي أجهتد أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أيصبر أم يهزغ ، وبلوت لإبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيِ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى نَوَلْتِ

فأنت ترى أنه عطف « موجعات القلب » بالواو على جملة « ما البكي » التي علق عنها « أذرى » بسبب « ما » الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغير المتصرفة لا يكون فيها تعاقب ولا إلغاء ، وكذلك أفعال التَّخْوِيلِ ، نحو :
« صَيَّرَ » وأخواتها .

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنُو صَيَّرَ الشَّانَ ، أَوْ لَامَ أُبْتَدَأَ^(١)
فِي مُوْهِمٍ الْإِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَ وَالْإِزْمَ التَّغْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »^(٢)
وَ « إِنْ » وَ « لَا » ؛ لَامَ أُبْتَدَأَ ، أَوْ قَسَمَ ،
كَذَا ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ^(٣)

(١) « وجوز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، الإلغاء ،
مفعول به لجوز ، لا ، حرف عطف ، في الابتداء ، جار ومجرور معطوف على محذوف ،
والتقدير : جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء ، وانو ، الواو حرف عطف ،
انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ضمير ، مفعول به لانو ،
و ضمير مضاف ، و ، الشأن ، مضاف إليه ، أو ، عاطفة ، لام ، معطوف على ضمير ، ولام
مضاف ، و ، ابتداء ، مضاف إليه ، وقد قصره للضرورة .

(٢) « في موهم ، جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق ، وفاعل موهم ضمير
مستتر فيه ، إلغاء ، مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما : اسم موصول مضاف إليه
« تقدما ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة
والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « والزم ، فعل ماض مبني للمجهول
« التعليق ، نائب فاعل لا لزم « قبل ، ظرف متعلق بالآزم ، وقبل مضاف و « نفي ، مضاف
إليه ، ونفي مضاف ، و « ما ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « وإن ، ولا ، معطوفان على « ما ، في البيت السابق « لام ، مبتدأ ، ولام
مضاف و « ابتداء ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « قسم ، معطوف على ابتداء « كذا ،
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام ، مبتدأ أول « ذا ، اسم إشارة :
مبتدأ ثان « له ، جار ومجرور متعلق بالآتي « انحتم ، فعل ماض ، وفاعله ضمير =

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفّة إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطاً ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » أو آخراً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » ^(١) ، وإذا تَوَسَّطَتْ ، فقيل : الإعمالُ والإلغاءُ سِيَّانٍ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء ، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاءُ أحسنُ ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » فإن جاء من لسان العرب ما يُؤمُّه إلغاءها مُتَقَدِّمَةً أَوَّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩ — أَرْجُو وَأَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

== مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من انحنم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال ، ما دام متوسطاً أو متأخراً ، وليس كذلك ، بل للإلغاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدرأ متأخراً ، نحو قولك : عمرو مسافر ظني ، فلا يجوز الإعمال هنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً ، وثانيهما : أن يتقدم المعمول وتقترب به أداة تستوجب التصدير ، نحو قولك : زيدا قائم ظننت ، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفيأ ، نحو قولك : زيدا قائماً لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لثلاث يتوهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك .

١٢٩ — هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتي مطلعها :

بَانتْ سَعَادُ قَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ ، مُتِمَّ لِرَّهَآ ، كَمْ يُفَدَ ، مَكْبُولُ
وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَعْنُ غَضِيضِ الطَّرْفِ مَكْحُولُ =

فالتقدير : « وما إخاله لدينا منك تنويل » فالهاء ضمير الشأن ؛ وهى المفعول الأول ، و « لدينا منك تنويل » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحينئذ فلا إلغاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ؛ كقوله :

= اللغة : « بانت ، بدت ، وفارقت » متبول ، اسم مفعول من تبلة الحب : أى أضناه وأسقمه « مقيم ، اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبدته « إثرها ، بعدها ، وهو ظرف متعلق بتميم « يفد ، أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد « تدنو ، تقرب « تنويل ، عطاء .

الإعراب : « أَرَجَوْ ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وَاَمَلْ ، مثله « أَنْ ، مصدرية « تدنو ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة « مودتها ، مودة : قاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه « وما ، نافية « إخال ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لدينا ، لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف ونا : مضاف إليه « منك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألغى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلماً ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ، ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك » كما قررناه فى إعراب البيت .

هذا أحد توجيهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما » وثانيهما متعلق بقوله « لدينا » والتقدير : والذى إخاله كائناً لدينا منك هو تنويل .

وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه المقالة .

١٣٠ — كَذَلِكَ أَدَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي ^{قدروا الكلام هنا في الحركات}
أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبِ

التقدير : « أَنِّي وَجَدْتُ لَمَلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبِ » فهو من باب التعاليق ، وليس من باب الإلغاء في شيء .

١٣٠ — هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسه ، ونسبه إلى بعض الفراريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ١٤٧٣ بتحقيقنا) .

اللغة : « كَذَلِكَ أَدَبْتُ » الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : تأديباً مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه ، وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيَهُ ، وَالسَّوَاءُ اللَّقَبُ
« ملاك » بزنة كتاب — قوام الشيء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم كقيمة وقيم .

الإعراب : « كَذَلِكَ » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشارة مضاف إليه . أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديباً مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « من خلقي » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « أَنِّي » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاهما في تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ ، وملاك مضاف و « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولى وجد ، على تقدير لام ابتداء علقته هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعول وجد الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب .

وذهب الكوفيون — وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَيْدِيُّ وَغَيْرُهُ — إِلَى جَوَازِ الْإِلْغَاءِ
الْمُتَقَدِّمِ ؛ فَلَا يَحْتَاجُونَ إِلَى تَأْوِيلِ الْبَيْتَيْنِ .

وَلَمَّا قَالَ الْمَصْنَفُ : « وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ » لِيُذَبَّ عَلَى أَنَّ الْإِلْغَاءَ لَيْسَ بِلَازِمٍ ، بَلْ هُوَ
جَائِزٌ ؛ فَحَيْثُ جَازَ الْإِلْغَاءُ جَازَ الْأَعْمَالُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَهَذَا بِخِلَافِ التَّعْلِيقِ [فَإِنَّهُ لَازِمٌ ،
وَلِهَذَا قَالَ : وَالتَّزِمَ التَّعْلِيقُ] .

فَيَجِبُ التَّعْلِيقُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْفِعْلِ « مَا » النَّافِيَةُ ، نَحْوُ : « ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » .

أَوْ « إِنْ » النَّافِيَةُ ، نَحْوُ : « عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » وَمَثَلُوا لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَتَظُنُّونَ
إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) ، [وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْلِيقِ فِي شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ
التَّعْلِيقِ أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْمُعَلَّقُ تَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ فَيَنْصَبُ مَفْعُولِينَ ، نَحْوُ :
« ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » ؛ فَلَوْ حُذِفَتْ « مَا » لَقُلْتُ : « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » وَالْآيَةُ
الْكُرَيْمَةُ لَا يَتَأْتِي فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حُذِفَتْ الْمُعَلَّقُ — وَهُوَ « إِنْ » — لَمْ يَتَسَلَّطْ
« تَظُنُّونَ » عَلَى « لَبِثْتُمْ » ؛ إِذْ لَا يُقَالُ : وَتَظُنُّونَ لَبِثْتُمْ ، هَكَذَا زَعَمَ هَذَا الْقَائِلُ ، وَلَعَلَّهُ
مُخَالَفٌ لِمَا هُوَ كَالْجَمْعِ عَلَيْهِ — مِنْ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي التَّعْلِيقِ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَهُ —
وَتُمَثِيلُ النُّحَوِيِّينَ لِلتَّعْلِيقِ بِالْآيَةِ الْكُرَيْمَةِ وَشَبِّهَهَا بِشَهْدِ لَذَلِكَ .] عَرَفْنَا

== الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « وَجَدْتَ مَلَكَ الشَّيْئَةِ الْأَدَبِ » ، فَإِنْ ظَاهَرَهُ أَنَّهُ أُلْغِيَ « وَجَدْتَ »
مَعَ تَقْدِمِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَعْمَلَهُ لَقَالَ « وَجَدْتَ مَلَكَ الشَّيْئَةِ الْأَدَبِ » ، بِنَصْبِ « مَلَكَ » ،
وَالْأَدَبِ ، عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ ؛ وَلَكِنَّهُ رَفَعَهُمَا ، فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ مِنْ بَابِ الْإِلْغَاءِ
وَالْإِلْغَاءُ جَائِزٌ مَعَ التَّقْدِيمِ مِثْلَ جَوَازِهِ مَعَ التَّوَسُّطِ وَالتَّأَخُّرِ ، وَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ : لَيْسَ كَذَلِكَ ،
بَلْ هُوَ إِمَّا مِنْ بَابِ التَّعْلِيقِ ، وَلَامِ الْإِبْتِدَاءِ مُقَدَّرَةُ النُّحُولِ عَلَى « مَلَكَ » ، وَإِمَّا مِنْ بَابِ
الْإِعْمَالِ ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ضَمِيرُ شَأْنٍ مَحْذُوفٍ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرُهُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ
ثَانٍ ؛ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ ، وَالْمَنْصَفُ الَّذِي يَعْرِفُ مَوَاطِنَ الْحَقِّ يَدْرِكُ مَا فِي هَذَيْنِ
التَّأْوِيلَيْنِ مِنَ التَّكَلُّفِ :

وكذلك يُعَلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعده « لا » النافية ، نحو : « ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو » أو لَامُ الابتداء ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » أو لَامُ القسم ، نحو : « عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » ولم يَعْدَهَا أَحَدٌ مِنَ الذخويين من المعلقات ^(١) ، أو الاستفهام ، وله صُورٌ ثَلَاثٌ ؛ أن يكون أَحَدُ المفعولين اسمَ استفهام ، نحو : « عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهام ، نحو : « عَلِمْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : « عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ » و « عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو ؟ » .

* * *

(١) قد ذهب إلى أن لَامَ القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة — مع بقاء الفعل على معناه — قوم : منهم الأعلم الشتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الانصارى في أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) ويقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمٌ

وبقول ليد بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطْلِشُ سِبَاهَهَا

وذهب سيبويه - رحمه الله - وتبعه المحقق الرضى ، وجمهرة النحاة ، إلى أن « علم » في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلى ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بصددده ؛ فلا تقتضى معمولاً ، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦) « هذا باب الأفعال فى القسم . . . وقال ليد : ولقد علمت لتأتين . كأنه قال : والله لتأتين منيتي ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك » ١٥ . وقال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٢٦١) : « وأما قوله : ولقد علمت لتأتين » فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق ، ١٥ .

لَعِلَّ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تُهُمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُدْتَزَمَةٍ (١)

إذا كانت « عِلْمٌ » بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « علمت زيدا » أى : عَرَفْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) .

وكذلك إذا كانت « ظَنَّ » بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « ظننتُ زيدا » أى : اتَّهَمْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ) أى : بِمُتَّهَمٍ .

وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنَّهُمْ مَا لِعِلْمٍ طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى (٢)
إذا كانت رَأَى حُلِيَّةً (٣) — أى : للرُّؤْيَا فى النام — تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما « عِلْمٌ » المذكورة من قبل ، وإلى هذا أشار بقوله : « ولرأى

(١) « لعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و « عرفان » مضاف إليه « وظن » معطوف على علم ، وظن مضاف و « تهمة » مضاف إليه « تعدية » مبتدأ مؤخر « لواحد » جار ومجرور متعلق بتعدية « ملزمة » نعت لتعدية .

(٢) « لرأى » جار ومجرور متعلق بأنهم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و « الرؤيا » مضاف إليه « أنهم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول « لانهم » لعلم ، جار ومجرور متعلق بأنتمى « طالب » حال من علم ، وطالب مضاف و « مفعولين » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بأنتمى « أنتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أنتمى وفاعله ومتعلقاته لاجل لها صلة الموصول : أى انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين .

(٣) « حلية » هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحلم - بوزان قفل أو علق - وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل - إذا رأى فى منامه شيئا .

الرؤيا أنتم ، أى أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم التنجيدية إلى اثنين ؛ فعبّر عن الحلية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدراً لغير « رأى » الحلية ، فالشهور كونها مصدراً لها ^(١) .

ومثال استعمال « رأى » الحلية متمدية إلى اثنين قوله تعالى : (إِنِّى أَرَانِىٓ أَعْصِرُ خَمْراً) ؛ فالياء مفعول أول ، و « أعصر خمرأ » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :
 ١٣١ — أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِى ، وَطَلَقَ ، وَغَمَّارٌ ، وَآوَنَةٌ أَنَا لَا
 أَرَاهُمْ رُفْقَتِى ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِرَالاً
 إِذَا أَنَا كَالَّذِى يَجْرِى لَوْرِى إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يَدْرِكْ بِلَا لَه
 فاهاء والميم فى « أَرَاهُمْ » : المفعول الأول ، و « رِفْقَتِى » هو المفعول الثانى .

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا صالحة ، إذا كنت تريد أنك رأيت فى منامك ، وتقول : « رأيت رؤية » ، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يميزون خلافه ، وبعضهم يميز أن تقول : رأيت رؤيا - بالالف - وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ، ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعى يصف صياداً أبصر الصيد فسرّه ذلك :

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فَوَّادُهُ وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بِلَا بَلَه

ويروى : وبشر نفساً كان قبل يلومها .

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكتهم أن يدعوا كثرة ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولاً ؛ ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا » إشارة إلى رأى الجلية .

١٣١ — هذه الايات لعمر بن أحرر الباهلى ، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبيكهم ،

وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالَا بِمَا بِهِمَا احْتِيَالَا

كَأَنَّهُمَا سُعِينَا مُسْتَفِيشٌ يُرْجَى طَالِمَا بِهِمَا ثِقَالَا

وَقَى خَرَزَاهُمَا ؛ فَالْمَاءُ يَجْرِى خِلَالَهُمَا ، وَيَنْسَلُّ انْسِلَالَا =

= عَلَى حَيِّينَ فِي عَامَيْنِ شَتَّى قَدَّ عَنِّي طِلَابُهُمَا وَطَالَا
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُضَيِّحَ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالًا

والبيت الأول من ثلاثة الآيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيويه (ج ١ ص ٢٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، واستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب .

اللغة : « تلحا ، من قولهم « ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعيينا مستغيث » سعيينا : مثني سعين ، وهو تصغير سعن - بوزي قفل - وهي القرية تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقي بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر « على حين ، متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حين « وهي « ضعف أو انشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا ، أعلام رجال « تجافى الليل وانخزل انخوالا ، كناية عن الظهور ، ويان ما كان منهما من أمر هؤلاء « آل ، هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » - بزنة - كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره « آونة ، جمع أوان ، مثل زمان وأزمة ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى واحد « رفقتي ، بضم الراء أو كسرهما - جمع رفيق « لورده بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش ، مبتدأ ، وجمله « يورفتي ، في محل رفع خبر المبتدأ « وعمار ، وسائر الأعلام معطوفات على « أبو حنش » . وقد رخم « أثال ، في غير النداء ضرورة . وأصله أثالة ولم يكتب بترخيمه بحذف آخره ، بل جعل لإعرابه على الحرف المحذوف ، وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه ، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للتخيم « أراهم ، أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول « رفقتي ، رفقة : مفعول ثان لأرى ، ورفقة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقتي ، حيث أعمل « أرى » في مفعولين ، أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثاني قوله « رفقتي ، ورأى بمعنى حلم : أى رأى في منامه ، وقد أجمريت مجرى « علم ، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا إدراك بالعين الباطن ؛ فلهذا أجمريت مجراء ،

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ^(١)
لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين ، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا ، إلا إذا دَلَّ دليلٌ
على ذلك .

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » ؟ فتقول :
« ظَنَنْتُ » ، التقدير : « ظننت زيدا قائما » فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ،
ومنه قوله :

١٣٢ — بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى جُبَّهْمُ عَارًا عَلَى وَتَحْسَبُ ؟
أى : « وَتَحْسَبُ جُبَّهْمُ عَارًا عَلَى » فحذف المفعولين — وهما : « جُبَّهْمُ » ،
و « عَارًا عَلَى » — لدلالة ما قبلهما عليهما .

(١) « ولا ، ناهية ، تجز ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت ، هنا ، ظرف مكان متعلق بتجز ، بلا دليل ، الباء حرف جر ، ولا : اسم
بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده ، بطريق العارية ، وهو مجرور محلا بالباء ، والجار
والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و دليل ، مضاف إليه ، سقوط ، مفعول به لتجز ،
وسقوط مضاف و « مفعولين ، مضاف إليه ، أو مفعول ، معطوف على مفعولين :

١٣٢ — البيت للكميت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول
صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ ، وَلَا لَعِبًا مَنَى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟
وَلَمْ يُبْلِهْنِي دَارٌ وَلَا رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُحَضَّبُ

اللغة : « ترى جبههم ، رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى
أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلية بشيء من التكاف « عارًا ، العار :
كل خلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ؛ وتقول : عبرته كذا ، ولا تقل : عبرته بكذا ،
فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه ، وفي لامية السؤال قوله ، وفيه دلالة غير قاطعة : =

ومثالُ حَذْفِ أَحَدِهِمَا للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا » ؟ فتقول :
« ظَنَنْتُ زَيْدًا » أى : ظننت زيدا قائما ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قوله :

١٢٣ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ - فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ -

مِثْنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ

أى : « فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا » ف « غَيْرُهُ » هو المفعول الأول ، و « وَاقِعًا »
هو المفعول الثانى .

= تُسَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ
ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول : غيرته بكذا ، ولكنه قليل (وانظر شرح
الحماسة ١ - ٢٣٢ بتحقيقنا) و تحسب ، أى تظن ، من الحساب .

الإعراب : « بآى ، جار ومجرور متعلق بقوله « ترى ، الآتى ، وأى مضاف
و « كتاب ، مضاف إليه « أم ، عاطفة « بآية ، جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور
الأول ، وآية مضاف ، و « سنة ، مضاف إليه « ترى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت « حُبهم ، حب : مفعول أول ل ترى ، وحب مضاف وهم :
مضاف إليه « عاراً ، مفعول ثان ل ترى ، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها عليية ،
ويجوز على الأول جعله حالا « على ، جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له
« وتحسب ، الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حُبهم
عاراً على » .

الشاهد فيه : قوله « وتحسب ، حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما
كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح .

١٣٣ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ ؟

اللغة : « غادر ، ترك « متردم ، بزنة اسم المفعول - وهو فى الأصل اسم مكان =

وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين .

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجوز : لا فيهما ، ولا فى أحدهما ؛ فلا تقول :
« ظننت » ، ولا « ظننت زيداً » ، ولا « ظننت قائماً » تريد « ظننت زيداً قائماً » .

(٢)

وهو يدير المذهب

وَكَتَظُنُّ أَجْعَلُ « تقول » إن ولي ^(١) مُسْتَفْهِمًا ^(٢) بِهِ ، ^(٣) وَلَمْ يَنْفَصِلْ ^(٤) ^(٥)

= من قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترنم » بالنون — وهو صوت خفى ترجمه بينك وبين نفسك ، يربدهل ابني الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ١٢ وهل يتهاى لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد ؟ « المحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى . وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة المحب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلك حاصلًا .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المخاطبة فاعل « غيره » غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله نزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للمحب .

✓ الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة ، خلافاً لابن مسكون .

(١) « دكتظن » جار ومجرور متعلق بأجعل الآتى « أجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لأجعل « إن » شرطية « ولي » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

بَغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ ،
وَأِنْ يَبْغِضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ^(١)

القولُ شأنه إذا وَقَعَتْ بعدهُ جُمْلَةٌ أَنْ تُحْكَمَ ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ » ،
و « تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » لكن الجملة بعدهُ في موضع نصبٍ على المفعولية .

ويجوز إيجراؤه مُجَرَّي الظان ؛ فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما « ظَنَّ » .
والشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين ؛ أحدهما — وهو مذهب عامة العرب — أنه
لا يُجَرِّى القولُ مُجَرَّي الظان إلا بِشُرُوطٍ — ذكرها المصنف — أَرْبَعَةٌ ، وهي التي
ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ الثاني : أن يكون للمخاطب ،
وإليهما أشار بقوله : « أَجْعَلْ تَقُولُ » فَإِنَّ « تَقُولُ » مضارع ، وهو للمخاطب ؛
الشرط الثالث : أن يكون مسبوqاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : « إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهِمًا بِهِ » ؛

= تقول « مستفهماً ، مفعول به لولى د به ، جار ومجرور في موضع نائب فاعل لمستفهم ؛
لأنه اسم مفعول د ولم ينفصل ، الواو للحال ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، ينفصل :
فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكون لأجل الروى . وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول ، وجمله لم ينفصل وفاعله في محل
نصب حال

(١) د بغير ، جار ومجرور متعلق بينفصل في اليت السابق . وغير مضاف
و د ظرف ، مضاف إليه د أو ، عاطفة د كظرف ، الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على
غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه « أو » عاطفة د عمل ، معطوف على غير
د وإن ، شرطية د ببعض ، جار ومجرور متعلق بفصلت الآتى : وبعض مضاف ،
و د ذى ، مضاف إليه د فصلت فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب
فاعل د يحتمل ، فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت .

الشرط الرابع : أن لا يُفصلَ بينهما — أى بين الاستفهام والفعل — بنير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فصلَ بأحدهما لم يضر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل بنير ظرف — إلى آخره » .

فثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قولك : « أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ؛ فعمراً : مفعول أول ، ومنطلقاً : مفعول ثان ، ومنه قوله :
^{استفهام}
^{وهو المضاف}

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

١٣٤ — البيت لمدينة بن خشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة (٤٦/٢) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته هكذا :

لَقَدْ أَرَانِي وَالْغُلَامَ الْحَازِمَا نَزَجِي الْمَطِيَّ ضُمَرًا سَوَاهِمَا
 مَتَى يَقُودُ الذُّبْلَ الرَّوَاسِمَا وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْقَوَاهِمَا

اللغة : « القلوص » بزنة كتب وسرد - جمع قلووص ، وهى الشابة الفتية من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم » ، المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع « يحملن » ، يروى فى مكانه « يدنين » ، ومعناه يقربن « أم قاسم » ، هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

المعنى : متى تظن النوق المسرعات يقربن منى من أحب أن يحملنه إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلوص » مفعول به أول لتقول « الرواسم » نعت للقلوص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسم » معطوف على أم قاسم .

الشاهد فيه : قوله « تقول القلوص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين ، الأول قوله « القلوص » والثانى جملة « يحملن » من الفعل وفاعله كما قررناه لك =

فلو كان الفعل غير مضارع ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ » لم يَنْصِبِ القولُ
مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو : « يَقُولُ زَيْدٌ عَمْرُو
مُنْطَلِقٌ » أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو : « أَنْتَ تَقُولُ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ » أو سُبِقَ
بـ « أَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فإن فصل بأحدهما لم يَضُرَّ ، نحو : « أَعِنْدَكَ تَقُولُ
زَيْدٌ مُنْطَلِقاً » ، و « أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً » ، و « أَعْمَرًا تَقُولُ مُنْطَلِقاً » ،
ومنه قوله : نعمه تعالى في دعاءه على عمل كل من

١٣٥ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ
قَبْنِي [لُؤَيٍّ] : مفعول أول ، وجُهِالًا : مفعول ثان .

= في الإعراب ، وذلك لاستيفائه الشروط ، ويرويه بعضهم * متى تظن ... إلخ * فلا
شاهد فيه ، ولكنه دليل على أن « تقول » يجرى مجرى تظن ؛ لأنه إذا وردت روايتان
في بيت واحد ، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى ؛ دل ذلك
على أن الكلمتين بمعنى واحد ؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو أو لشاعر آخر أن يضع
أحدهما مكان الأخرى ؛ لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت ؛ لأن شرط الرواية
أن عمل معلمي المعنى ألا تغير المراد .

١٣٥ - هذا البيت للكثير بن زيد الأسدي .

الآفة : « أجهالاً ، الجهال : جمع جاهل ، ويروى في مكانه « أنواما » وهو جمع ناظم
« بنو لؤي » أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبته إلى لؤي بن غالب
ابن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلين » المتجاهل : الذي يتصنع
الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رويوا في صدر البيت « أنواما » يروون هنا
« متناومينا » والمتناوم : الذي يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفلة عما يجري حولهم من
الاحداث .

المعنى : أظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضربين
أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به . ولكنهم
يتصنعون الجهل ويتكفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم ؟ ؟ =

وإذا اجتمعتِ الشُّرُوطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ ،
نحو : « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » وجازَ رَفْعُهُمَا على الحِكَايةِ ، نحو : « أَتَقُولُ
زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُشْفِقًا » (١)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القولِ ، وهو مذهب سُلَيْمٍ ؛ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ
مُجْرَى الظن في نَصْبِ المفعولين ، مطلقًا ، أى : سواء كان مضارعًا ، أم غير مضارع ،
وَجِدَتْ فيه الشروط المذكورة ، أم لم توجد ، وذلك نحو : « قُلْ ذَا مُشْفِقًا »

= الإعراب « أجهالا ، الهمة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى
المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى ،
مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر ، اللام لام الابتداء ،
عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من « أيك » مضاف إليه ،
وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا ، معطوف
على قوله « جهالا ،

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن »
فتنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثاني قوله « بنى لؤى » ، مع أنه فصل بين أداة
الاستفهام - وهى الهمة - والفعل . بفصل - وهو قوله « جهالا » - وهذا الفصل لا يمنع
الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له .

(١) « أجرى » فعل ماض مبني للمجهول « القول » نائب فاعل لأجرى « كظن »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « مطلقا ، حال ثان من القول « عند » ظرف
متعلق بأجرى ، وعند مضاف و « سليم » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « قل »
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » مفعول أول لقل « مشفقا »
مفعول ثان .

ف « هذا » مفعول أول ، و « مشفقاً » مفعول ثان ، ومن ذلك قوله :
 مفعول أول مفعول ثان
 ١٢٦ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلًا
 حاله
 ف « هذا » : مفعول أول لقالت ، و « إسرائيلنا » : مفعول ثان .

* * *

١٢٦ - البيت لأعرابي صاد ضبا فأتى به أهله ، فقالت له امرأته « هذا لعمر الله إسرائيل ، أى هو ما مسخ من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقي في كتابه « العرب ، هكذا :
 وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلًا
 اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل فطن - بوزان علم يعلم .
 فطنة - بكسر فسكون - وفطانة وفطانية - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضا : فطن فطن
 بوزن قعد يقعد . والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فكسر -
 « جينا » أصله جئنا - بالهمزة - فليته بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة
 ما قبلها « إسرائيل » لغة في إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ؛ وإسماعين . يريدون : جبريل ،
 وإسماعيل .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هي « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص . والتاء اسم
 « رجلا » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال
 « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقالت ، بمعنى ظنت « لعمر »
 اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يميني ، وعمر
 مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين
 المفعول الأول والمفعول الثاني « إسرائيلنا » مفعول ثان لقالت .

الشاهد فيه : قوله « قالت » . . . هذا . . . إسرائيلنا ، حيث أعمل « قال » عمل « ظن » ،
 والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين أحدهما ، اسم الإشارة - وهو « ذا » ، من « هذا » =

والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا . والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوباً . وأنت لو تأملت تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ ، و«إسرائيلينا» مضاف إلى محذوف يقع خبراً ، وتقدير الكلام «هذا مسموح إسرائيلينا» لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن السكسة ، لأنه لا ينصرف للمعية والعجمة .

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلاً في مثل ذلك ، وقد قرئ في قوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولاً به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخرة : وهكذا خرج ابن عصفور ، وتخرج الجماعة أولى ، لأن الأصل عدم الحذف ، ولأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة ، ولأن نصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح ؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا البيت واحداً من هذه لغتهم .

بقي شيء ، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين القول معنى الظن ، ولكنه على الحكاية ؛ وذلك يقتضى أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر ، فيكون اسم الإشارة مبتدأ ، وقوله «إسرائيلينا» مضافاً إلى الخبر المحذوف ، وقد أبقى على حاله التي كان عليها قبل حذف المضاف ، وأصله : هذا مسموح بني إسرائيلين ، وذلك لأن الرجل كان في يده ضب ؛ فلما رآته امرأته - أو لما رآه أهل السوق - نطقوا بهذه العبارة ، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك ؛ فهذا يؤيد صحة تخرج ابن عصفور ، وإن كان الوجه الصناعي الذي خرج عليه ضعيفاً .

أَعْلَمَ وَارَى

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوَا ، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا^(١)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدَّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعة أفعال : منها « أَعْلَمَ » ، و« أَرَى » فذكر أن أصلهما « عَلِمَ » ، و« رَأَى » ، وأنهما بالهمزة يتعدَّيانِ إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعدَّيانِ إلى مفعولين ، نحو : « علم زيدٌ عمرًا منطلقًا » ، و« رأى خالدٌ بكرًا أخاك » فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتاهما مفعولًا ثالثًا ، وهو الذي كان فاعلًا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : « أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا » و« أَرَيْتُ خالدًا بكرًا أخاك » ؛ فزيدًا ، وخالدًا : مفعول أول ، وهو الذي كان فاعلًا حين قلت : « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلًا مفعولًا ، فإن كان الفعلُ قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديًا إلى واحدٍ ، نحو : « خرج زيد ، وأخرجت زيدًا » وإن كان متعديًا إلى واحد صار بعد دخولها متعديًا إلى اثنين ، نحو : « لبسَ زيدٌ جبَّةً » فتقول : « أَلْبَسْتُ زيدًا جبَّةً » وسيأتي الكلام عليه ، وإن كان متعديًا إلى اثنين صار متعديًا إلى ثلاثة ، كما تقدم في « أَعْلَمَ » ، و« أَرَى » .

(١) « إلى ثلاثة » جار ومجرور متعلق ب« عدوا » رأى « مفعول به مقدم لعدوا » و« علما » معطوف على رأى « عدوا » فعل وفاعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صار » : فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه « رأى » قصد لفظه : خبر صار « وأعلما » معطوف على أرى ، والجملة في محل جر بإضافته إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوها إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِمَفْعُوْنِيْ عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِي وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا^(١)

أى : يَثْبُتُ للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » ما ثَبَتَ لمفعولَي « علم ، ورأى » : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل . ومثال ذلك « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أَضْلُهُمَا المبتدأ والخبر — وهما « عمرو قائم » — ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمَرُوْهُ أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمٌ » ومنه قولهم : « الْبَرَكَهُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الْأَكْبَرِ » فـ « لنا » : مفعولٌ أول ، و « الْبَرَكَهُ » : مبتدأ ، و « مع الْأَكْبَرِ » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : « أَعْلَمَنَا اللهُ الْبَرَكَهَ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، ويجوز التعليقُ عنهما ؛ فنقول : « أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُؤِ قَائِمٌ » .

ومثال حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحداً عَمْرًا قَائِمًا ؟ فنقول : أعلمت زَيْدًا . ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : « أعلمت زَيْدًا عَمْرًا » أى : قَائِمًا ، أو « أعلمت زَيْدًا قَائِمًا » أى : عَمْرًا قَائِمًا .

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا^(٢)

(١) « وما ، اسم موصول مبتدأ ، لمفعولى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومفعولكى مضاف و « علمت ، قصد لفظه : مضاف إليه ، مطلقاً ، حال من الضمير المستتر فى الصلة ، والثانى ، جار ومجرور متعلق بحقق الآتى ، والثالث ، معطوف على الثانى « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « حققت ، حقيق : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) و « وإن ، شرطية ، تعديا ، فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَتْنَى كَسَا
فَهَوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَسَا^(١)

تقدّم أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزة النّقل تعدّيان إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أبصرَ ، نحو : « رأى زيد عمرًا » و « علِمَ » بمعنى عرّفَ نحو : « علِمَ زيدُ الحقَّ » — فإنهما يتعدّيان بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : « أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » و « أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْحَقَّ » والثاني من هذين المفعولين كالفعول الثاني من مفعولَي « كَسَا » و « أُعْطِيَ » نحو : « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً » و « أُعْطِيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » :

= « لواحد ، جار ومجرور متعلق بقوله تعدّيا ، بلا همز ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعدّيا أيضاً ، ولا مضاف و د همز ، مضاف إليه « فلاتين ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، لاتين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلًا الآتي د به ، جار ومجرور متعلق بتوصلًا أيضاً د توصلًا ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والالف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصلًا فعلاً ماضياً مبنيّاً للعلوم ، والالف ضمير الاثنتين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثان ، مبتدأ ، منهما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي د كثنائي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثاني مضاف و د اثني ، مضاف إليه ، واثنى مضاف ، و د كسا ، قصد لفظه : مضاف إليه د فهو ، مبتدأ د به ، جار ومجرور متعلق بـ اثنسا الآتي د في كل ، جار ومجرور متعلق بـ اثنسا أيضاً ، وكل مضاف و د حكم ، مضاف إليه د ذو ، خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و د اثنسا ، مضاف إليه ، وأصله محدود فقصره للضرورة ، والاثنسا : أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم .

في كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول : [زيدٌ الحقُّ ، كما لا تقول [« زيدٌ درهم » ، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذفُ الثاني وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثاني ، وإن لم يبدل على ذلك دليل ؛ فثالثُ حذفهما : أَعْلَمْتُ ، وَأَعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى) ومثالثُ حذف الثاني وإبقاء الأول « أَعْلَمْتُ زَيْدًا ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا » ومنه قوله تعالى : (وَاسْأَلْ يُعْطِكَ رَبُّكَ قَتَرَضَى) ومثالثُ حذف الأول وإبقاء الثاني نحو : « أَعْلَمْتُ الحقَّ ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا » ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله : « والثاني منهما — إلى آخر البيت ^(١) » .

* * *

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَأًا ، أَخْبَرَا حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَلِكَ خَبَرَا ^(٢)

(١) عبارة الناظم - وهي قوله « فهو به في كل حكم ذواتنا » - عامة . ولم يتعرض الشارح - رحمه الله - في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين . فثالثُ مفعولها الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثاني من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : (رب أرني كيف تحيي الموتى) فأرني هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى . ومفعولها الأول ياء المتكلم ، ومفعولها الثاني جملة (كيف تحيي الموتى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق أيضا قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟) .

(٢) « وكأرى ، الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق » نعمت لأرى « نبأ » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « أخبرا ، حدث ، أنبا » هذه الثلاثة =

تقدّم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة ، وسبق ذكر :
« أَعْلَمَ ، وَأَرَى » وذكر في هذا البيت الحصة الباقية ، وهي : « نَبَأَ ، كَقَوْلِكَ :
« نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » ومنه قوله :

١٣٧ — نَبْتُ زُرْعَةً — وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمَاءَ —

يُهْدَى إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

== معطوفات على نَبَأَ بحرف عطف مقدّر ، كذا ، الكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة
مبنى على السكون في محل جر بالكاف ، والكاف بعده حرف خطاب ، والجار والمجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم ، خبرا ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر .

١٣٧ — هذا البيت للناطقة الذبياني . من كلمة له يهجو فيها زُرْعَةَ بن عمرو بن
خويلد ، وكان قد لقيه في سوق عكاظ ، فأشار زُرْعَةَ على الناطقة الذبياني بأن يحمل قومه
على محادة بني أسد وترك محالفتهم ، فأبى الناطقة ذلك : لما فيه من الغدر . فتركه
زُرْعَةَ ومضى ، ثم بلغ الناطقة أن زُرْعَةَ يتوعدده . فقال أبيتاً يهجو فيها . وهذا البيت
الشاهد أولها .

اللغة : « نَبْتُ ، أَخْبَرْتُ ، والنَّبَأُ كالخبر وزناً ومعنى . ويقال : النَبَأُ أَخْصَنُ مِنَ الْخَبَرِ ؛
لأن النَبَأَ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار » والسَّفَاهَةُ كَأَسْمَاءَ ، السَّفَاهَةُ :
الطيش وخفة الأحلام ، وأراد أن السَّفَاهَةَ في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح . « غَرَائِبِ
الْأَشْعَارِ ، الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى مكانه : أولاد
الاشعار ، والأوابد : جمع آبدة ، وأصلها اسم فاعل من « أبدت الوحوش » ، إذا
نفرت ولم تأنس .

الإعراب : « نَبْتُ » نَبِيءٌ : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل ،
وهو المفعول الأول « زُرْعَةَ » مفعول ثانٍ « والسَّفَاهَةَ كَأَسْمَاءَ » الواو واو الحال ، وما
بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال « يَهْدَى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زُرْعَةَ ، والجملة من يَهْدَى وفاعله في محل نصب مفعول ثالث
لنبيء « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدي « غَرَائِبِ » مفعول به ليهدي ، وغرائب مضاف
و « الأشعار » مضاف إليه .

و « أَخْبَرَ » كقولك : « أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا ،

وَغَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا — أَنْ تَعُودِنِي ؟ !

= الشاهد فيه : قوله « نبئت زرة » . . . يهدى ، حيث أعمل « نأ » في مفاعيل ثلاثة . أحدها النائب عن الفاعل وهو الزاء . والثاني قوله « زرة » ، والثالث جملة « يهدى » مع فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بني كلاب . وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة . ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا رَهْنَ الْمَنِيَّةِ ، يَوْمًا — أَنْ تَعُودِنَا

أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِي فَالِكَ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ — ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللغة : « دنف » ، بزنة كسف — هو الذي لازمه مرض العشق . وهو وصف من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وأصله المرض الملازم الذي ينهك القوى « وغاب بعلك » بمل المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة « رهن المنية » ، والمنية : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت ، وقوله « أن تعوديني » ، العيادة : زيارة المريض خاصة . ولا يقال في زيارة غيره .

الإعراب : « وما » اسم استفهام مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للجهول . والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ثانٍ لآخر « دنفًا » مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة في محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب بعلك » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال ، وهى — عند أبي العباس المبرد — على تقدير « قد » أى : وقد غاب بعلك ، ويجوز أن تكون الواو للمعطف ، والجملة في محل جر بالمعطف على جملة « أخبرتنى دنفًا » =

و « حَدَّثَ » كقولك « حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا » ومنه قوله :

١٣٩ - أَوْ مَنْعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَفَنَ حَدُّ

تُثْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

= المجرورة محلا بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا الشرطية محذوف ، والتقدير : إذا أخبرتني دنفا فإعليك ، أن تعوديني ، في تأويل مصدر مجرور بنى محذوفة ، والتقدير : في عيادتي ، وحذف حرف الجر هنا قياس ، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرا .

الشاهد فيه : قوله ، أخبرتني دنفا ، حيث أعمل ، أخبر ، في ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثاني ياء المتكلم ، والثالث قوله ، دنفا ، .

١٣٩ - البيت للحرث بن حنظلة الشكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها :

أَذَنْتَنَا بَيْنَهُمَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَاوِيْمَلِّ مِنْهُ النَّوَاءُ

اللغة : « مَنْعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ » ، معناه : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصف والإيلاء والمساواة فلأى شيء كان ذلك منكم مع ما تملكون من عزنا ومنعتنا ؟ « فَنَ حَدُّ تُثْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ » ، يقول : من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى النفي ، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا ، ويروى : له علينا العلاء ، بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفعة ، ويروى : « العلاء » ، بالعين المعجمة ، وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « مَنْعْتُمْ » فعل وفاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لمنع « تُسْأَلُونَ » جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى تسألونه « فَنَ » اسم استفهام مبتدأ « حَدُّ تُثْمُوهُ » حدث : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهما الغائب مفعول ثان ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « له » ، علينا ، يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « الْوَلَاءُ » مبتدأ مؤخر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث للحدث .

الشاهد : قوله « حَدُّ تُثْمُوهُ » . . . له علينا الولاء ، حيث أعمل « حدث » في ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثاني هاء الغائب ، والثالث جملة « له علينا الولاء » ، كما أوضحناه في الإعراب .

و « أَنْبَأَ » كقولك : « أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا » ومنه قوله :
 ١٤٠ — وَأَنْبِئْتُ قَبْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
 وَ « خَيْرَ » كقولك : « خَيْرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا » ومنه قوله :

١٤١ — وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً
 فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْصَرَ أَعُودُ مَا

١٤٠ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب ،
 وأولها قوله :

لَقَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنِ عَلَى الْلَرَاءِ إِلَّا عَنَاءٌ مَعْنُ

اللغة : « معن » ، هو اسم فاعل من عناء — بتشديد النون — إذا أورثه العناء والمشقة
 « ولم أبله » ، تقول : بلوته أبلوه ، إذا اخترته ، ويروى في مكانه « ولم آته » ، ويذكر الرواة
 أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أوشك ؟ ثم أمر بحبسه .

الإعراب : « وَأَنْبِئْتُ » أنبئ : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب
 فاعل وهو المفعول الأول « قيسا » مفعول ثان « ولم أبله » الواو واو الحال ، وما بعده جملة
 من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، في محل نصب حال
 « كما » الكاف جارة ، وما : يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف ، وأن
 تكون مصدرية ، وعلى الأول الجملة « زعموا » لا محل لها صلة ، وعلى الثاني تكون « ما »
 وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى كزعمهم « خير » مفعول ثالث لأنبئت ،
 وخير مضاف و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور
 بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وَأَنْبِئْتُ قيسا . . » خير أهل اليمن ، حيث أعمل أنبأ في مفاعيل
 ثلاثة ، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير
 أهل اليمن » .

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأة من
 بني عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجذب به أيضاً ، فخرج إلى مصر في ميرة ، =

= فبإخه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعاً ، وهو يقول أحياناً أولها بيت
الشاهد ، وبعده قوله :

فِيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَعَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَا حُهُ عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِيدُهَا ؟
وَهَلْ أَخْلَقْتَ أَثْوَابَهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبْدًا أَخْلَقَهَا وَجَدِيدُهَا ؟
وَلَمْ يَبْقَ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أَحْبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا ؟
(وانظر شرح التبريري على الحماسة ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا) .

اللغة : « الغميم » بفتح الغين المعجمة وكسر الميم - اسم موضع في بلاد الحجاز ،
ويقال : هو بضم الغين على زنة التصغير ، ويروى « ونبتت سوداء الغميم » ، ويروى
أيضاً « ونبتت سوداء القلوب » ، فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن
الدمينة في قوله في محبوبته واسمها أميمة :

قَفِي يَا أُمِّمِ الْقَلْبِ نَقْضَ لُبَانَةٍ وَنَشْكُ الْهَوَى ثُمَّ أَفْعَلِي مَا بَدَا لَكَ
ويجوز أن يكون أراد أنها تحمل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد
أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل محب
قلبا ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .

الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المستكلم نائب فاعل
وهو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « الغميم » أو « القلوب »
مضاف إليه « مريضة » مفعول ثالث لخبر « فأقبلت » فاعل « من أهل » الجار
والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء المستكلم مضاف إليه « بمصر » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم « أعودها » أعود : فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وها : مفعول به ، والجملة في محل نصب حال
من التاء في « فأقبلت » .

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل « خبر » في ثلاثة
منافع ، أحدها تاء المستكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « سوداء الغميم » ، والثالث
قوله « مريضة » ، كما انضح لك في إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » لأنه تقدم في هذا الباب أن « أرى » تارة تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدّى إلى اثنين ، وكان قد ذكّر أولاً [أرى] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فنبّه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل « أرى » السابقة ، وهي المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل « أرى » المتأخّرة ، وهي المتعدية إلى اثنين .

* * *

== لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للجهول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل وبعضها تجد المفعول الثانى والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كييت الحارث بن حنظلة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : « ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة ، ٥١ . »

الفاعلُ

لا تدرك إذا شرط مع الفعل

الْفَاعِلُ الَّذِي كَرَفُوعِي « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيرًا وَجْهَهُ » « نِعْمَ الْفَتَى » (١)
 لما فَرَّغَ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ في ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ
 من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبُهُ — وسيأتى الكلام على نائبه في الباب الذي
 يلي هذا الباب .

أوشبه النفل

فأمَّا الفاعلُ فهو : الاسمُ ، المسندُ إليه فعلٌ ، على طريقة فعلٍ ، أو شبههُ ، وحكمه
 الرفعُ (٢) والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤوَّل به ، نحو :
 « بَعْجَيْنِي أَنْ تَقُومَ » أى : قِيَامُكَ .

(١) « الفاعل ، مبتدأ ، الذى ، اسم موصول : خبر المبتدأ ، كرفوعى ، جار
 ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، أتى زيد ، فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ،
 وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه ، منيراً ، حال ، وهو اسم
 فاعل ، وجهه ، وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه ، نعم الفتى ،
 فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم
 خرق الثوب السمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأختل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَفْتُ نَجْرَانُ أَوْ بَلَفْتُ سَوَآتِهِمْ هَجَرُ
 وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمَتَرَبَّعَا بِيَطْنِ حُلَيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
 إِلَى الشَّرْمَى مِنْ وَادِىِ الْمَقَسِّ بَدَّاتِ مَعَالِيهِ وَبَلَا وَنَكْبَاءَ زَعَزَعَا
 وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْؤَانِ وَالشَّجَاعَ الشَّجَمَا
 وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنْ مَنْ صَادَ عَقَقَا لَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَبُومُ =

نخرج بـ « المسند إليه فعلٌ » ما أسند إليه غيره ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ »
أو جملة ، نحو : « زيد قام أبوه » أو « زيد قام » أو ما هو في قوة الجملة ، نحو :
« زَيْدٌ قائمٌ غلامُهُ » أو « زَيْدٌ قائمٌ » أى : هو .
وخرج بقولنا « على طريقة فَعَل » ما أسند إليه فعل على طريقة فُصِّل ، وهو
النائب عن الفاعل ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ » .

= وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة ، وتعرض هناك للكلام عليها
مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى ،
والمسيح لذلك كله اعتمادهم على انفعال المعنى ، وهم لا يعملون ذلك قياساً ، ولا يطردونه
في كلامهم ، ولا يستسيحونه في حال السعة والتمكن من القول .
وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله
الناس) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبله الرجل امرأته
الوضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة ، وذلك على ثلاثة أنواع :
الأول واجب ، وذلك في أفعل الذى على صورة فعل الأمر في باب التعجب ، نحو قوله
تعالى : (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :
أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنَ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ
الثانى كثير غالب ، وهو في فاعل كفى ، نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) ومن القليل
في فاعل كفى تجرده من الباء ، كما في قول سحيم بن وثيل الرياحى :

عُصْبَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزَتْ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل كفى ، وهو قوله « الشيب » ، غير مجرور بالباء .

والثالث شاذ ، وذلك فيما عدا أفعل في التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

فالباء في « بما » زائدة ، وما : موصول اسمي فاعل يأتى ، وهذا بعض تخريجات هذا البيت .
وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه ، نحو قوله تعالى :
(ما جاءنا من بشير) والفاعل حينئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجع ، فاحفظ ذلك كله ،

(١٧) والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، والصفة (١٨) المشبهة ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » والمصدر ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » واسمُ الفعل ، نحو : « هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ » والظرفُ والجارُ والمجرور ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ » أو « فِي الدَّارِ غُلَامَاهُ » وأفعُلُ التَّفْضِيلِ ، نحو : « مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ أَبُوهُ » فأبوهُ : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كَرَفُوعَى أُنَى - إلخ » .

الظاهر
↑

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يُشَبِّهُ الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثَّلَ للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أُنَى زَيْدٍ » والثانى ما رفع بفعلٍ غير متصرفٍ ، نحو : « نَعِمَ الْفَتَى » ومثَّلَ للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « مِنْبَرًا وَجْهَهُ » .

* * *

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أَسْتَتَرَ (١٩)

(١) « وبعد ، ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و فعل ، مضاف إليه » فاعل ، مبتدأ مؤخر « فإن ، شرطية « ظهر ، فعل ماض ، فعل الشرط ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فهو ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فإن ظهر فهو المطلوب ، مثلاً ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « وإلا ، الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : « وإلا يظهر » فضمير ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة « استتر » مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لضمير .

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وفى هذا الحكم خالف الكوفيون ، وهذا هو الذى ذكره =

حُكْمُ الْفَاعِلِ الْتَأْخُرُ عَنْ رَافِعِهِ — وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ — نَحْوُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غَلَامَاهُ ، وَقَامَ زَيْدٌ » وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « الزَّيْدَانِ قَامَ » ، وَلَا « زَيْدٌ غَلَامَاهُ قَائِمٌ » ، وَلَا « زَيْدٌ قَامَ » عَلَى أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » فَاعِلًا مُقَدِّمًا ، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ رَافِعٌ لَضَمِيرٍ مُسْتَتَرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ كَلَامَهُ (١) .

== الشارح بقوله : « حُكْمُ الْفَاعِلِ الْتَأْخُرُ عَنْ رَافِعِهِ — لِمَخ » وَثَانِي الْحَكَمَيْنِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ ، بَلْ لِمَا أَنْ يَكُونَ مَلْفُوظًا بِهِ ، وَلِمَا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُسْتَتَرًا ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ : « وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ ظَهَرَ — لِمَخ ، إِلَى أَنْ الْفِعْلُ وَشِبْهُهُ لَا يَدُلُّهُ مِنْ مَرْفُوعٍ » ، وَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مَطْرُودًا ، بَلْ لَهُ اسْتِثْنَاءٌ سَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدَ (اقْرَأُ الْهَامِشَةَ ١ ص ٧٨) .

(١) اسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى رَافِعِهِ ، بِوُرُودِهِ عَنِ الْعَرَبِ فِي نَحْوِ قَوْلِ الزُّبَادِ :

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَثِيداً أَجْنَدَلاً يَحْمِلُنَ أَمْ حَدِيداً

فِي رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى « مَشِيهَاً » مَرْفُوعًا ، قَالُوا : مَا : اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مُبْتَدَأٌ ، وَلِلْجَمَالِ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، مَشَى : فَاعِلٌ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ وَثِيداً الْآتِي — وَمَشَى مُضَافٌ وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الْجَمَالِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَوَثِيداً : حَالٌ مِنَ الْجَمَالِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : أَيْ شَيْءٌ ثَابِتٌ لِلْجَمَالِ حَالُ كَوْنِهَا وَثِيداً مَشِيهَاً .

وَاسْتَدَلَّ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ بِوُجْهِينَ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْفِعْلَ وَفَاعِلَهُ كَجَوَازَيْنِ لِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مُتَقَدِّمَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَضَعًا ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ عِجْزِ الْكَلِمَةِ عَلَى صَدْرِهَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ ، وَثَانِيهِمَا : أَنَّ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ يَوْقَعُ فِي اللَّبْسِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ « زَيْدٌ قَامَ » — وَكَانَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ جَائِزًا — لَمْ يَدْرِ السَّامِعُ أَرَدْتَ الْإِبْتِدَاءَ بِزَيْدٍ وَالْإِخْبَارَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ قَامَ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَتَرُ ، أَمْ أَرَدْتَ إِسْنَادَ قَامَ الْمَذْكُورِ إِلَى زَيْدٍ الْمَذْكُورِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَقَامَ حِينَئِذٍ خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ ؟ ==

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة — وهي صورة الإفراد — نحو :
 « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدون قَامَ »
 وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدون قَامُوا » ، فتأتي
 بِالْفِ وَوَاوٍ في الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ
 فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدَّ له من مرفوع^(١) ،
 فإن ظهرَ فلا إضمار ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : « زَيْدٌ
 قَامَ » أى : هو .

= ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم
 يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز
 إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة
 وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير
 المعاني الأولية التي تدل عليها الالفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب ،
 إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « زيداً » حال من فاعل
 فعل محذوف ، والتقدير : مشياً يظهر وثيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع
 خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملاً لوجه آخر لم يصلح دليلاً .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا
 العموم ، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القبيل :

(الأول) الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر :

= * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ *

(الثاني) الفعل المبني للجهول ، في نحو قوله تعالى (وقضى الأمر) وفي نحو قول الشاعر :

كَذَلِكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشَّيْمَةِ الْآدَبُ

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأَثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ «فَازَ الشَّهَدَا» (١)
وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ (٢)

مَذْهَبُ جَهْمِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مثنًى ، أو مجموع -
وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أُسْنِدَ
إِلَى مُفْرَدٍ ؛ فَنَقُولُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ،
كَمَا نَقُولُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَلَا نَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ،

(الثالث) « كان » الزائدة في نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان
وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها :

لِلَّهِ دَرٌّ أَنُو شَرُّوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفُهُ بِالذُّونِ وَالسَّفِلِ
بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الرابع) الفعل المكشوف بما ، نحو قلما ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب
إليه سيويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » في نحو « طالما نهيتك » مصدرية سابقة لما بعدها
بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهي إياك .

(١) « وجرَّد » الواو عاطفة ، جَرَّدَ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « الفعل » مفعول به لجرَّد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة
« أسندا » أسند : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى الفعل ، والآلف للإطلاق . والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة
« إذا » إليها « لاثنين » جار ومجرور متعلق بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز
الشهدة » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور
المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كأن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يقال » فعل مضارع مبني للجهول « سعدا وسعدوا »
قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال . والفعل : مبتدأ
« للظاهر » بعد « متعلقان بمسند الآتي » مسند « خبر المبتدأ » والجملة من المبتدأ وخبره في
محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قَمَنَّ المندات » فتأتى بعلامة فى الفعل الرفع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على ثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخرًا ، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً فى موضع رفع به ، والجملة فى موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو : أن يكون ما اتَّصَلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّم ، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمره — أعنى الألف ، والواو ، والنون — .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفار فى شرح الكتاب — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتى فيه بعلامةٍ تدلُّ على الثنية أو الجمع ^(١) ؛ فتقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقَمَنَّ المندات » فتكون الألف والواو والنون حُرُوفًا تدلُّ على الثنية والجمع ، كما كانت التاء فى « قامت هندٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب ^(٢) ، والاسم الذى بعد المذكور مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قامت » ، ومن ذلك قوله :

(١) وليس الإتيان بعلامة الثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً واجباً عند هؤلاء ، بل لأنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .
(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة الثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الاول : أن لحاق علامة الثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزدشومة — وأما إلحاق تاء التأنيث فلعنة جميع العرب .

الثانى : أن إلحاق علامة الثنية والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل =

١٤٢ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

== ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التأنيث ، على ما سيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التأنيث والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركا بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ، فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فهما احتمال المفرد .

١٤٢ — أَلَيْتَ لَعَبِيدَ اللَّهِ بِنَ قَيْسِ الرِّقَايَاتِ ، يَرِثُ مَصْعَبَ بَنِ الزُّبَيْرِ بَنِ الْعَوَامِ رَضَى اللَّهُ عَنْهَا ، وَكَانَ عَمِيدَ اللَّهِ بِنَ قَيْسِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ الزُّبَيْرِيِّينَ ، وَكَانَ مَصْعَبٌ قَدْ خَرَجَ عَلَى الْخُلَافَةِ الْأُمَوِيَّةِ مَعَ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بَنِ الزُّبَيْرِ ، وَعَبِيدَ اللَّهِ بِنَ قَيْسِ الرِّقَايَاتِ هُوَ الَّذِي يَقُولُ :

كَيْفَ نَوَمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامُ غَارَةً شَفَوَاهُ ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْذِي عَنْ بَرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمُضَرِّينَ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَانَلِيْقِ مُقِيمٌ
اللقية : « المارقين ، الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية » مبعد ، أراد به الأجنبى « وحيم ، الصديق الذى يهتم لأمر صديقه » أسلماه « خذلاه ، ولم يميناه .

الإعراب : « تولى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب ، قتال ، مفعول به لتولى ، و « المارقين ، مضاف إليه » بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد ، الواو للحال ، قد : حرف تحقيق » أسلماه ، أسلم : فعل ماض ، والآلف حرف دال على التأنيث ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعد ، فاعل أسلم » وحيم ، الواو حرف عطف حيم : معطوف على مبعد .

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونِي فِي أُشْتَرَاءِ النَّخِي لِي أَهْلِي ؛ فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

= الشاهد فيه : قوله « وقد أسلباه مبعد وحيم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلبه مبعد وحيم » . وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلوموني ، تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما — بوزان قال يقول قولاً — ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومة — بتشديد الواو — « يعذل ، العذل — بفتح فسكون — هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » ، تقول : لحا فلان فلانا يلحوه — مثل دعاه يدعو — ولحاه يلحاه — مثل نهاه ينهاه — إذا لامه وعذله : الإعراب : « يلوموني » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليوم « في اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخل » مضاف إليه « أهلي » ، أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلمهم » كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلوموني . . . أهلي » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : لغة أزدشنومة .

وبذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني) :

نَتَجَ الرَّيِّعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبِ

ومثله قول « دميم » وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهُوَ مُقَرَّبٌ وَأُقْبِلُنْ رَابَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده =

وقوله :

١٤٤ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي

فَأَعْرَضَ عَنِّي بِالنُّحُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله ، د غر السحاب ، في الأول ، و د رايات الصباح ، في الثاني ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله ، د ألفيتا ، مع كونه مسنداً إلى المثني الذي هو قوله ، د عيناك ، وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَاهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرُ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله ، د كانا ، مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله ، د نسب وخير ، ومثله قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ ضَتَّ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله ، د نسيا حاتم وأوس ، وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو ابن ملقط - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي .

١٤٤ — البيت لابن عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتيبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان .

اللغة : د الغواني ، جمع غانية ، وهي هنا التي استغنت بجهاها عن الزينة ، د لاح ، ظهر ، د النواضر ، الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهي الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : د رأين ، رأى : فعل ماض ، وهي هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعه الإناث ، د الغواني ، فاعل رأى ، د الشيب ، مفعول به لرأى ، د لاح ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب ، د بعارضي ، الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلقان بلاح ، وعارض مضاف ، وياه =

فـ « مُبْعَدٌ وَحِيمٌ » مرفوعان بقوله : « أسلماه » والألف في « أسلمَاهُ » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ « يَلُومُونَنِي » والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغواني » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقوله : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشعرَ قوله « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : « والفعل للظاهر بعد مسندٌ » لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون

= المتكلم مضاف إليه ، فأعرض ، فقل وفاعل ، غنى ، بالحدود ، جاران ومجروران متعلقان بأعرض ، النواضر ، صفة للحدود .

الشاهد فيه : قوله « رأين الغواني » ، فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « الغواني » ، كما أوضحناه في الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَادْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي ؛ فَأَعْتَزَلْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهي الواو - بالفعل في قوله « نصروك » ، مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومي » .

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر « ووقفنا ركبناه قبل أن تقعا كفاه » ، وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدور » ، وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، وسنفتكم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ في ص ٨٥) ؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » ، كما سيقول الشارح .

قليلا إذا جعلت الفعل مسنداً إلى الظاهر الذي بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وَيُعَبِّرُ عَنْهَا الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِهِ بِلُغَةٍ « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ^(١) ، فـ « الْبَرَاغِيثُ » فاعل « أَكَلُونِي » و « مَلَائِكَةٌ »

فاعل « يَتَعَاقِبُونَ » هَكَذَا زَعَمَ الْمُصَنِّفُ .
 احكام (فاعل) الرفع لا يستغنى عنه (١) نأخذه عنه رافع (٢) مجرد لفظ
 حذف الفعل - (٣) تأخر وتأنيث الكلمة (٤) الاعتدال
 * * * بالفعل .

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمِرًا

كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَأَ » ؟

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو في « يَتَعَاقِبُونَ » علامة جمع الذكور ، و « مَلَائِكَةٌ » وهو الفاعل المذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضي الله عنه في الموطأ ، وأصله « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ : مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في « يَتَعَاقِبُونَ » ليست علامة على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهي فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة للملائكة الواقعة اسم إن ، و « مَلَائِكَةٌ » المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولأنه قد ورد هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الصراح يقول في آخر تقريره : « هَكَذَا زَعَمَ الْمُصَنِّفُ » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : « إِنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْقِطْعَةِ الَّتِي رَوَاهَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي الْمَوْطَأِ ، بِدُونِ التَّفَاتِ إِلَى الْحَدِيثِ الْمَطْوُولِ الْمُرْوِيِّ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى .

(٢) ويرفع ، فعل مضارع ، الفاعل ، مفعول به ليرفع ، فعل ، فاعل يرفع « أَضْمِرًا » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضمير ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل « كِثْلُ » ، السكاف زائدة ، =

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ ، وإبقاء فاعله ، كما إذا قيل لك : « مَنْ قَرَأَ ؟ »

فتقول : « زَيْدٌ » التقدير : « قرأ زيد »

وقد يُحذفُ الفعل وجوباً ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)

فـ « أَحَدٌ » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « وَإِنْ اسْتَجَارَكَ [أَحَدٌ

اسْتَجَارَكَ] » ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إِنْ » أو « إِذَا » فإنه مرفوعٌ

بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك فى « إِذَا » قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)

فـ « السَّمَاءُ » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : « إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ » وهذا

مذهبُ جمهور النحويين ^(١) ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة فى باب الاشتغال ، إن

شاء الله تعالى .

مثل : خبر لمبتدأ محذوف « زيد » ، فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد « فى جواب ،
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « من » ، اسم استفهام مبتدأ « قرأ » ، فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، والجملة
فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) خلاصة القول فى هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين
فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذى قرره الشارح .

والمذهب الثانى : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد
إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس فى الكلام محذوف يفسره .

والمذهب الثالث : مذهب أبى الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن
وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ،
والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمرة فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم
ولا تأخير .

وَتَاء تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي ، إِذَا
كَانَ لِأُنْثَى ، كَ « أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى » (١)

== فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك ، ولو وقع في الكلام مظهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في إن وإذا خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجمل الاسمية ، وعلى هذا أسنا في حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير :

والأمر الثاني : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلاً بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلاً كان هذا الرفع أو غير فعل - فلماذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ويرتفع به ذلك الاسم .

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين - كالعلامة الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين . والصواب ما قدمنا ذكره .

وبعد ، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد ١٥٧ الآتي :

(١) « وتاء ، مبتدأ ، وتاء مضاف ، و « تأنيث ، مضاف إليه « تلي ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الماضي ، مفعول به لتلي « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « كان ، فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي ، وخبره محذوف « لآني ، جار ومجرور متعلق بخبر « كان ، المحذوف ، أي إذا كان مسنداً لآني « كآبت هند الأذى ، السكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أي وذلك كان كقولك ؛ وما بعد السكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل نصب بذلك القول المحذوف .

إذا أسند الفعل الماضي إلى مُؤَنَّثٍ لِحَقَّتْهُ تَاءٌ سَاكِنَةٌ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ
الْفَاعِلِ مَوْثِقًا ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْجَزَائِيِّ ، نَحْوُ : « قَامَتْ هِنْدٌ ،
وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، لَكِنْ لَهَا حَالَتَانِ : حَالَةُ لَزُومٍ ، وَحَالَةُ جَوَازٍ ، وَسَيَأْتِي
السَّكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ .

وَإِنَّمَا تَلْزِمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍّ ^(١)

تَلْزِمُ تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى ضَمِيرٍ مَوْثِقٍ مُتَّصِلٍ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ
الْمَوْثِقِ الْحَقِيقِيِّ وَالْجَزَائِيِّ ؛ فَتَقُولُ : « هِنْدٌ قَامَتْ ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ » ،
وَلَا تَقُولُ : « قَامَ » وَلَا « طَلَعَ » فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُفْصَلًا لَمْ يُؤْتِ بِالتَّاءِ ، نَحْوُ :
« هِنْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ » .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ظَاهِرًا حَقِيقِي التَّأْنِيثِ ، نَحْوُ : « قَامَتْ هِنْدٌ »
وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍّ » وَأَضْلُ حِرٍّ حِرْحٌ ، فَحُذِفَتْ
لَامُ الْكَلِمَةِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ كَلَّاهُ أَنْ التَّاءَ لَا تَلْزِمُ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ ؛ فَلَا تَلْزِمُ فِي الْمَوْثِقِ

(١) « وَإِنَّمَا ، حُرْفٌ دَالٌ عَلَى الْحَصْرِ ، تَلْزِمُ ، فِعْلَ مُضَارِعٍ ، وَفَاعِلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ
جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ عَلَى تَاءِ التَّأْنِيثِ ، فِعْلٌ ، مَفْعُولٌ بِهِ لَتَلْزِمُ ، وَفِعْلٌ مُضَافٌ ،
و « مُضْمَرٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مُتَّصِلٌ ، نَمَتْ لِلْمُضْمَرِ ، أَوْ مُفْهِمٍ ، مَطْلُوفٌ عَلَى مُضْمَرٍ ،
وَفَاعِلٌ مُفْهِمٌ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ ذَاتِ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِمُفْهِمٍ ، وَذَاتٌ مُضَافٌ ،
و « حِرْ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ .

المجازي الظاهر ؛ فتقول : « طَلَعَ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ » ولا في الجمع ، على ما سيأتي تفصيله .

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرَكَ النَّاءِ ، فِي نَحْوِ « أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ »^(١) ،
إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بِغَيْرِ « إِلَّا » جاز إثبات الناء وحذفها ،
وَالْأَجُودُ الْإِثْبَاتُ ؛ فَتَقُولُ : « أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ » وَالْأَجُودُ « أَتَتْ » وَتَقُولُ :
« قَامَ الْيَوْمَ هِنْدٌ » وَالْأَجُودُ « قَامَتْ » .

وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا ، كَـ « مَا زَكَ إِلَّا فِتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ »^(٢) ،
وِإِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ بـ « إِلَّا » لم يجوز إثبات الناء عند
الجمهور ، فتقول : « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » ، وَمَا طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ » ولا يجوز

(١) « وقد » حرف تقييد ، يبيح ، فعل مضارع ، الفصل ، فاعل يبيح « ترك » مفعول
به ليبيح ، وترك مضاف ، و « الناء » مضاف إليه « في نحو » جار ومجرور متعلق بيبيح ،
« أتى » فعل ماضٍ « القاضي » مفعول به مقدم على الفاعل « بنت » فاعل أتى مؤخر عن
المفعول ، وبنت مضاف ، و « الواقف » مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل
جر بإضافة نحو إليها ،

(٢) « والحذف » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بحذف حال من الضمير المستتر في
« فضلا » الآتي ، ومع مضاف ، و « فصل » مضاف إليه « بإلا » جار ومجرور متعلق
بفصل « فضلا » فضل : فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة لقول
محذوف ، وما : نافية « زكا » فعل ماضٍ « إلا » أداة استثناء ملغاة « فتاة » فاعل زكا ، وفتاة
مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « العلاء » مضاف إليه .

« مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ » ، ولا « مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ » ، وقد جاء فى الشعر كقوله :

— ١٤٥ — * وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ *

١٤٥ — هذا عجز بيت لذى الرمة - غيلان بن عقبة - وصدره :

* طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة طويلة ، أولها قوله :

أَمَزِ لَتَى مَيَّ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الْأَرْضُ الْلَايِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ؟
وَهَلِ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَنَافِي وَالِدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ؟

اللغة : « النحر » - بفتح فسكون - الدفع ، والنخس ، والسوق الشديدة والاجراز ، جمع : جرز - بزة سبب أو عنق - وهى الارض اليابسة لا نبات فيها ، غروضا ، جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرحل بمنزلة الحزام للسر ، وللبطان للقت ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقة وما حوله ، بعلاقة المجاورة « الجراشع » ، جمع جرشع - بزة قنفذ - وهو المنتفخ ،

المعنى : يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالى السوق ، والسير فى الارض الصلبة ، حتى دق ما تحته غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولها استحاثى لها على السير بدفعها ونخسها ، والثانى أنها تركض فى أرض يابسة صلبة ليس بها نبات ، وهى مما يشق السير فيه ،

الإعراب : « طوى » فعل ماض « النحر » فاعل « والاجراز » معطوف على الفاعل « ما » اسم موصول : مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به ل« طوى » فى غروضا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه « فها » نافية « بقيت » بقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء ملهاة « الضلوع » فاعل بقيت « الجراشع » صفة للضلوع .

الشاهد فيه : قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل : ==

فقول المصنف : « إن الحذف مُفَضَّلٌ عَلَى الإِثْبَاتِ » يُشِيرُ بَأَن الإِثْبَاتِ — أَيْضاً — جَائِزٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ مُفَضَّلٌ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي النَثْرِ وَالنَّظْمِ ، وَأَنَّ الإِثْبَاتِ إِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ ؛ فَصَحِيحٌ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الحذف أكثر من الإِثْبَاتِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الإِثْبَاتِ قَلِيلٌ جَدًّا .

* * *

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَافٍ ، وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ ^(٢)

= لِأَنَّ فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا ، وذلك - عند الجمهور - بما لا يجوز في غير الشعر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

مَا بَرَّتَ مِنْ رَبِّيَّةٍ وَذَمٌّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

(١) إِنْ الذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ تَجَنُّ عَلَى النَّاطِمِ ، وَإِلْزَامُ بِمَذْهَبٍ مَعِينٍ قَدْ لَا يَكُونُ ذَهَبٌ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، وَذَلِكَ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ النَّحْوِ ، فَتَنَّهُمْ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى أَنَّ لِحَاقِ تَاءِ التَّأْنِيثِ وَعَدَمِ لِحَاقِهَا جَائِزَانِ إِذَا فَصَلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثُ بِإِلَا ، وَمَعَ جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ حَذْفُ التَّاءِ أَفْضَلُ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ النَّاطِمِ ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ . وَمَنْ الْعُلَمَاءُ مِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ حَذْفَ التَّاءِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَمْرٌ وَاجِبٌ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْفَاعِلَ عَلَى التَّحْقِيقِ لَيْسَ هُوَ الْأِسْمُ الْمَوْقُوعُ بَعْدَ إِلَّا ، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ مَذْكُورٌ مَحْذُوفٌ ، وَهُوَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ؛ فَإِذَا قُلْتَ : لَمْ يَزْنِ إِلَّا هُنْدُ ، فَإِنْ أَصْلُ الْكَلَامِ : لَمْ يَزْنِ أَحَدٌ إِلَّا هُنْدُ ، وَأَنْتَ لَوْ صَرَحْتَ بِهَذَا الْمَحْذُوفِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَمْ يَكُنْ لَكَ إِلَّا حَذْفُ التَّاءِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مَذْكُورٌ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَرِيدُ الشَّارِحُ أَنْ يُلْزِمَ بِهِ النَّاطِمَ ؛ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ، وَهُوَ إِلْزَامُ مَا لَا يُلْزَمُ ، عَلَى أَنَّ لَنَا فِي هَذَا التَّحْلِيلِ وَفِي تَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ كَلَاماً لَا تَتَّسِعُ لَهُ هَذِهِ الْعِجَالَةُ .

(٢) (وَالْحَذْفُ ، مُبْتَدَأٌ ، وَجُمْلَةٌ قَدْ يَأْتِي ، وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَى فِي عَمَلِ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، بِإِلَا فَصْلٌ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَأْتِي ، وَمَعَ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ أَوْ لِلِاسْتِثْنَاءِ ، مَعَ : ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَقْعِ الْآتِي ، وَمَعَ مِضَافٍ ، وَذَمِيرٌ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَضَمِيرٌ مِضَافٌ وَذِي ، بِمَعْنَى صَاحِبٍ : مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَذِي مِضَافٌ ، وَدِ الْمَجَازِ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ فِي شِعْرِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَقْعِ الْآتِي ، وَقَعَ ، فَعْلٌ مَاضٍ ، وَقَاعُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ أَتَّقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ =

قد تحذفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصلٍ ، وهو قليل جداً ، حكى سيويوه : « قَالَ فَلَانَةٌ » ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ — فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

= إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يحىء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلك الحذف في الشعر مع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازي التأنيث .

١٤٦ — البيت لعامر بن جوين الطائي ، كما نسب في كتاب سيويوه (١ - ٢٤٠) وفي شرح شواهد الأعلام الشنتمري .

اللغة : « المزنة » ، السحابة المثقلة بالماء ، الودق ، المطر ، وفي القرآن الكريم (فترى الودق يخرج من خلاله) ، أبقل ، أنبت البقل ، وهو النبات .

الإعراب : « فلا » ، نافية تعمل عمل ليس « مزنة » ، اسماً ، وجملة « ودقت » ، وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة في محل نصب خبر لا « ودقها » ، ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وودق مضاف وها : مضاف إليه « ولا » ، الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » ، اسم لا ، وجملة « أبقل » ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها « إبقالها » ، إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » ، حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » ، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى « أرض » ، وهي مؤنثة مجازية التأنيث . ويروي :

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا *

بنقل حركة الهمزة من « إبقالها » ، إلى التاء في « أبقلت » ، وحينئذ لا شاهد فيه . ومثل هذا البيت — في الاستشهاد به — قول الأعشى ميمون بن قيس :

فَإِنَّمَا تَرَبَّنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَايِثَ أَوْدَى بِهَا =

وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ - كَالْتَاءٍ مَعَ إِخْدَى اللَّيْنِ^(١)
وَالْحَذَفُ فِي « نَعَمْ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ يَبِينُ^(٢)

= وعمل الاستشهاد منه قوله « أودى بها ، حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى ، مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذى هو جمع حادثة ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترك التاء حينئذ بما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى - على الرواية المشهورة - حذف علامة التأنيث من الفعل .

(١) « والتاء ، مبتدأ مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و جمع ، مضاف إليه ، سوى ، نعت لجمع ، وسوى مضاف و « السالم ، مضاف إليه » من مذكر ، جار ومجرور متعلق بالسالم « كالتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف ومع مضاف و « إحدى ، مضاف إليه ، وإحدى مضاف و « اللين » مضاف إليه .

(٢) « والحذف ، بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا « فى نعم الفتاة ، جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا « استحسنوا ، فعل وفاعل « لأن « اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « قصد ، اسم أن ، وقصد مضاف و « الجنس ، مضاف إليه « فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى « بين ، خبر « أن « وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى « نعم الفتاة » لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجملة « استحسنوا ، خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه أبى مثله .

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أولاً ؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجوز اقتران الفعل بالتاء ؛ فتقول : « قَامَ الزيدون » ، ولا يجوز : « قَامَتِ الزيدون » ^(١) ، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ لمذكر — بأن كان

(١) الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ولسوة ، والثاني : اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيدون . والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو الزيدون والمؤمنين والبنين . والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب ؛

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز في كل فعل أُسْنِدَ إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً ، والسرف في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث ؛ فنقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوة في المدينة) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفي الكتاب الكريم : (غلبت الروم) وتقول : جاء الرجال ، وجاءت الرجال ، وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول : جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفي التنزيل . (إذا جاءك المؤمنات) وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له :

فَبِكِي بِنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالطَّاعِنُونَ إِلَيَّ ، ثُمَّ نَصَدَّعُوا
وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفي التنزيل . (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريظ بن أنيف أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِلَيَّ بَنُو اللَّيْقِطَةِ مِنْ ذُهْلٍ بَنِي شَيْبَانَ
والمذهب الثاني : مذهب أبي على الفارسي ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يستند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقاً لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر .

جَمَعَ تَكْسِيرَ لَمَذَكْرٍ كَالرَّجَالِ ، أَوْ لَمْؤُوثٍ كَالْمُنُودِ ، أَوْ جَمَعَ سَلَامَةً لَمْؤُوثٍ كَالْمُهَنْدَاتِ —
جَازَ إِثْبَاتُ التَّاءِ وَحَذْفُهَا ؛ فَتَقُولُ : « قَامَ الرِّجَالُ » ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الْهَنُودُ ،
وَقَامَتِ الْهَنُودُ ، وَقَامَ الْمُهَنْدَاتُ ، وَقَامَتِ الْمُهَنْدَاتُ ؛ فَإِثْبَاتُ التَّاءِ لِتَأْوِيلِهِ بِالْجَمَاعَةِ ،
وَحَذْفُهَا لِتَأْوِيلِهِ بِالْجَمْعِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « كَالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ » إِلَى أَنَّ التَّاءَ مَعَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ،
وَجَمْعِ السَّلَامَةِ لَمْؤُوثٍ ، كَالتَّاءِ مَعَ [الظَّاهِرِ] الْمَجَازِيِّ التَّائِيثِ كَلَيْبَنَةٍ ؛ فَكَمَا تَقُولُ :
« كَسِرَتِ اللَّيْنَةُ » ، وَكَسِرَ اللَّيْنَةُ « تَقُولُ : « قَامَ الرِّجَالُ » ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ »
وَكَذَلِكَ بَاقِي مَا تَقْدُمُ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالْحَذْفُ فِي نَعْمِ الْفَتَاةِ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ
فِي « نَعْمِ » وَأَخَوَاتِهَا — إِذَا كَانَ فَاعِلُهَا مُؤْتَاً — إِثْبَاتُ التَّاءِ وَحَذْفُهَا ، وَإِنْ
كَانَ مُفْرَداً مُؤْتَاً حَقِيقِيًّا ؛ فَتَقُولُ : « نَعِمُ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » ، وَنَعِمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ
وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ فَاعِلُهَا مَقْصُودٌ بِهِ اسْتِفْرَاقُ الْجِنْسِ ، فَعُقُومِلَ مُعَامَلَةٌ جَمْعِ
التَّكْسِيرِ فِي جَوَازِ إِثْبَاتِ التَّاءِ وَحَذْفِهَا ، لِشَبْهِهِ بِهِ فِي أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ مَتَمِّدٌ ،

== والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة
أنواع ، وهي اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير
لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم
فلا يجوز في فعله إلا التأنيث ، وقد حارل جماعة من الشراح كالآشْمُونِي أَنْ يَحْمِلُوا كَلَامَ
النَّاظِمِ عَلَيْهِ ؛ فَرَعَوْا أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى نِيَّةِ حَذْفِ الْوَاوِ وَالْمَعْطُوفِ بِهَا ، وَأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ
« سَوَى السَّالِمِ مِنْ جَمْعِ مَذْكَرٍ وَمِنْ جَمْعِ مُؤْنَثٍ » وَلَكِنْ شَارَحْنَا رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَتَكَلَّفْ هَذَا
التَّكَلُّفَ ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ لُظَاهِرَ الْكَلَامِ مَحْمَلًا حَسَنًا ، وَهُوَ أَنَّ يُوَافِقُ مَذْهَبَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ
فَاحْفَظْ هَذَا التَّحْقِيقَ وَاحْرَصْ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ دَقِيقٌ فَلَمَّا تَعَرَّضَ عَلَيْهِ مِمْرُوحًا مَسْتَدِلًّا لَهُ فِي
يَسْرٍ وَسَهُولَةٍ .

ومعنى قوله : « استحسنوا » أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، ولكن الإثبات أحسن منه .

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ ^(١)
وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ ^(٢)
الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصلاً ؛ لأنه
كالجزء منه ، ولذلك يسكن له آخر الفعل : إن كان ضمير متكلم ، أو مخاطب ،
نحو : « ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتُ » وإنما سكونه كراهة توالي أربع متحركات ،
وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدل ذلك على أن الفاعل مع فله
كالكلمة الواحدة .

وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصَلَ مِنَ الْفِعْلِ : بَأَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَيَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ إِنْ خَلَا مِمَّا سِوَاهُ ؛ فَتَقُولُ : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرُو » ، وَهَذَا
معنى قوله : « وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ » .

(١) « وَالأصل ، مبتدأ ، في الفاعل ، جار ومجرور متعلق بالأصل ، أن ، مصدرية
يتصلا ، فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود على الفاعل ، و « أن ، ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ
« وَالأصل في المفعول أن يتفصل » ، مثل الشعر السابق تماما ، وتقدير الكلام : « وَالأصل في
الفاعل اتصاله بالفعل ، وَالأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل » .

(٢) « وَقَدْ ، حرف تقييد ، يَجَاءُ ، فعل مضارع مبني للمجهول ، بخلاف ، جار ومجرور
في موضع نائب فاعل ليجاء ، وخلاف مضاف ، و « الأصل ، مضاف إليه ، وَقَدْ ، حرف
تقييد ، يَجِي ، فعل مضارع ، المفعول ، فاعل يَجِي ، قبل - ظرف متعلق بمحذوف حال
من المفعول ، وقبل مضاف ، و « الفعل ، مضاف إليه .

وأشار بقوله : « وقد يحى المفعول قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمه ، وذلك ^(١) كما إذا كان المفعول اسم شرط ، نحو : « أَيَّا تَضْرِبَ [أَضْرِبْ] » أو اسم استفهام ، نحو : « أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ ؟ » أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله ، نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أخر المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديم ، بخلاف قولك « الدَّرْهَمُ إِيَّاہُ أَعْطَيْتَكَ » فإنه لا يجب تقديم « إِيَّاہُ » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم في باب المضمرات ؛ فكنت تقول : « الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتَكَ ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاہُ » .

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط .

الموضع الأول : أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها النصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام . أو يكون المفعول دكم ، الخبرية ، نحو : كم عبيد ملكك . أو مضافاً إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب تضرب . ونحو غلام من ضربت ؟ ونحو مال كم رجل غضبت .

الموضع الثاني : أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً في غير باب وسلية ، و دخلتني ، اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر . نحو قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) .

الموضع الثالث : أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب دأما ، وليس معنا ما يفصل بين دأما ، والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت دأما ، المذكورة في الكلام نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه (وَرَبِّكَ فَكْبِرْ) فإن وجد ما يكون فاصلاً بين دأما ، والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك .

والسر في ذلك أن دأما يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد ، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بحملة ، كما سيأتي بيانه في بابها .

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ؛ فنقول : « عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ » ^(١) .

وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ ، أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصَرٍ ^(٢)

(١) بقت صورة أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع :

الاول : أن يكون المفعول مصدرأ مؤولا من أن المؤكدة ومعمولها مخففة كانت « أن ، أو مشددة ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (علم أن لن تحصوه) إلا أن تقدم عليه ، أما ، نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت .

الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أكرم خالداً .

الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب - وذلك أن وكى - نحو قولك : يعجبني أن تضرب زيدا . ونحو قولك : جئت كي أضرب زيدا . فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيدا ، يجوز أن تقول : وددت لو زيدا تضرب ، ونحو قولك : يعجبني ما تضرب زيدا ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيدا تضرب .

الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزوماً بمازماً ما ، وذلك كقولك : لم تضرب زيدا ؛ لا يجوز أن تقول : لم زيدا تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم - فقلت : زيدا لم تضرب - جاز ،

الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوباً بـ « أن » عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائي ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول : لن زيدا أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائي أن تقول : إذا المجتهد أكرم .

(٢) « وأخر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » المفعول ، =

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباسُ أحدهما بالآخر ، كما إذا خفي الإعرابُ فيهما ، ولم توجدْ قرينةٌ تُبينُ الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فيجب كون « موسى » فاعلا ، و « عيسى » مفعولا وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضهم تقديمَ المفعولِ في هذا ونحوه ، قال : لأن العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرضٌ في التبيين ^(١) .

= مفعول به لآخر « إن ، شرطية » لبس ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جزم فعل الشرط « حذر ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لاجل لها تفسيرية « أو ، عاطفة » وأخر ، فعل ماض مبني للجهول « الفاعل ، نائب فاعل أخر « غير ، حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و « منحصر ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . وسكن لاجل الوقف .

(١) الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج ؛ وقد أخطأ الجادة ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام . وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته بما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة « غير ، - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادل غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما في المثال الذي ذكره الشارح ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى ، لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى - ضروبا ، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره .

فإذا وُجِدَتْ قَرِينَةُ تَبَيَّنَ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ جاز تقديمُ المفعول وتأخيرُهُ ؛
فتقول : « أَكَلَ مُوسَى الْكَبْشَ ، وَأَكَلَ الْكَبْشُ مُوسَى ^(١) » وهذا معنى قوله :
« وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حَذِرٌ » .

ومعنى قوله : « أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مَنْحَصَرٍ » أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعل
وتأخيرُ المفعول إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصور ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا »
فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرُهُ ، نحو : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا » ^(٢) .

* * *

وَمَا يِلَّا أَوْ يَانِمَا أَنْحَصَرَ آخِرُهُ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرُ ^(٣)

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية ، وقد تكون لفظية ، فالقرينة
المعنوية كما في مثال الشارح ، وكما في قولك : أرضعت الصغرى الكبرى ، إذ لا يجوز أن يكون
الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى ما كولا والكبرى
هى الآكل ، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع :

الاول : أن يكون لاحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف
عيسى ، فإن « الظريف » تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً ، ولو نصب كان موسى
منصوباً كذلك .

الثانى : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ،
فهنا يتعين أن يكون « فتاه » مفعولاً ، إذ لو جعلته فاعلاً وموسى مفعولاً لعاد الضمير على
متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإن الضمير حينئذ عائد على
متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز .

الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، وذلك كقولك :
ضربت موسى سلمى ، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ، فتأخره حينئذ عن
المفعول لا يضر .

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأشدناه في مباحث الضمير :

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

(٣) وما ، اسم موصول : مفعول مقدم لآخر « يِلَّا ، جار ومجرور متعلق =

يقول : إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ «إِلَّا» أو بـ «إِنَّمَا» وجب تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان المحصر بـ «إِلَّا» فَمَا إذا كان المحصر بـ «إِنَّمَا» فإنه لا يجوز تقديم المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور بـ «إِلَّا» فإنه يُعرَف بكونه واقعاً بعد «إِلَّا» ؛ فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثالُ الفاعلِ المحصور بـ «إِنَّمَا» قولك : «إِنَّمَا ضَرَبَ عُمَرُ زَيْدًا» ومثالُ المفعول المحصور بِإِنَّمَا «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عُمَرَ» ومثالُ الفاعلِ المحصور بـ «إِلَّا» «مَا ضَرَبَ عُمَرُ إِلَّا زَيْدًا» ومثالُ المفعولِ المحصور بِإِلَّا «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عُمَرَ» ومثالُ تقدمِ الفاعلِ المحصور بـ «إِلَّا» قولك : «مَا ضَرَبَ إِلَّا عُمَرُ وَزَيْدًا» ومنه قوله :

١٤٧ — قَلَمٌ يَدْرِي إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

عَشِيَّةً أَنَا الدِّيَارِ وَشَامِيَا

= بانحصر الآتي «أو» ، عاطفة «إِنَّمَا» جار ومجرور معطوف على «إِلَّا» ، انحصر ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة في الجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «آخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وقد ، حرف دال على التقليل «يسبق» ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، إن ، شرطية ، قصد ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط وظهر ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

١٤٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ — ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لدى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

= مَرَزْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَغْفُو مُقَامَهَا

وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عَلَاقَاتِ حَاجَاتِ طَوِيلِ سَقَامِهَا

فَأَصْبَحَتْ كَالْهَيْمَاءِ : لَا لَالَهُ مُبَرِّدٌ صَدَاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللغة : « آناه » ، من الناس من يرويه بهمزة مدودة كآ بار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير مدودة ' وهمزة بعد النون مدودة بوزن أعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى — بفتح النون — ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نوى — بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب — وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر . ويجوز أن تكون الهمزة في أوله مدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآ بار وآرام جمع بثور ثم . كما يجوز أن تكون المدة في الهمزة الثانية على الأصل . وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه ، وشامها ، ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما يجعله المرأة على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم . وليس ذلك بصواب أصلا . وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة ، وهى واو العطف ، والشام : جمع شامة ، وهى العلامة ، وشام : معطوف إما على آناه وإما على عشية على ما سنبينه لك فى الإعراب . هذا ، ورواية الديوان هكذا :

قَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجهت فينا من كوامن الشوق هذه العشية التى قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة ، وعلامات هذه الدار .

الإعراب : « فلم » ، الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، يذر ، فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء « إلا » ، أداة استثناء ملغاة « الله » ، فاعل يذرى « ما » ، اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة =

ومثال تقديم المفعول المحصور بإلاً قولك : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرَأَ زَيْدٍ » ، ومنه قوله :

١٤٨ — تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ

فَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

= الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » يجوز أن يكون فاعل لهيجت ، وعشية مضاف و « آناه » مضاف إليه ، و « آناه » مضاف ، و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت ، وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه . ولا تلتفت لغير هذا من أعراب . ويجوز نصب عشية على الظرفية ، ويكون « آناه » فاعل لهيجت ، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألتي حركة الهمزة من آناه على تنوين عشية ثم حذف الهمزة . ويكون « شامها » معطوفاً على آناه الديار .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما — إلخ » ، حيث قدم الفاعل المحصور بإلاً ، على المفعول . وقد ذهب الكسائي إلى تجوير ذلك استشهاده بمثل هذا البيت . والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا ، وسيذكر ذلك الشايع .

١٤٨ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل ماض وفاعل « من ليلي » بتكليم ، متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف ، و « ساعة » مضاف إليه « فا » نافية . زاد ، فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة ، ضعف ، مفعول به لزاد ، وضعف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فا زاد إلا ضعف ما بي كلامها » ، حيث قدم المفعول به ، وهو قوله « ضعف » على الفاعل ، وهو قوله « كلامها » ، مع كون المفعول منحصراً « بإلاً » وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين ، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت =

هذا معنى كلام المصنف .

واعلم أن المحصور بـ « إِنَّمَا » لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المحصور
بإلا ففقيه ثلاثة مذاهب :

أحدها — وهو مذهب أكثر البصريين ، والقراء ، وابن الأنباري — أنه لا يخلو :
إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا ، فإن كان فاعلا امتنع تقديمه : فلا يجوز :
« مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا » فأما قوله : * فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ^(١) * [١٤٧]
فأول على أن « ما هيجت » مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا »
فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور . وإن كان
المحصور مفعولا جاز تقديمه ؛ نحو : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ » .

الثاني — وهو مذهب الكسائي — أنه يجوز تقديم المحصور بـ « إِلَّا » : فاعلا
كان ، أو مفعولا .

الثالث — وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي ، والشَّوَيْبِيُّ —
أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ « إِلَّا » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ » وَشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ » ^(٢)

= ونحوه بأن في « زاد » ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله ، وقوله « كلامها »
فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ، ولا مقتضى له .

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧

(٢) « وشاع » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شاع « خاف » فعل ماضٍ « ربه » رب :
منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف
إليه « عمر » فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها
« وشذ » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شذ « زان » فعل ماضٍ « نوره » نور : فاعل زان ،
ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه « الشجر »
مفعول به « زان » ، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها ، والمراد =

أى : شاع في لسان العرب تقديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر^(١) ، وذلك نحو : « خَافَ رَبَّهُ عُمرُ » فـ « رَبَّهُ » مفعول ، وقد اشتمل على ضميرٍ يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك — وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً — لأن الفاعل مَنَوَى التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل في الفاعل أن يَتَّصِلَ بالفعل ؛ فهو متقدم رتبةً ، وإن تأخر لفظاً .

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما انصَلَّ بالفاعل ، فهل يجوز تقديمُ المفعول على الفاعل ؟ في ذلك خلافٌ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ غَلامَهَا جَارُ هِنْدٍ » فمن أجازها — وهو الصحيح — وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كَعَوْدِهِ على ما رتبته التقديم ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدم .

وقوله : « وشذ — إلى آخره » أى شذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ » فالهاء المتصلة بنور — الذى هو الفاعل — عائدة على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ؛ لأن « الشجر » مفعول ، وهو متأخرٌ لفظاً ، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبةً .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوُّلوه ، وأجازها أبو عبد الله الطَّوَالُ من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جنى ، وتابعهما المصنف^(٢) ، وما ورد من ذلك قوله :

== بنحو « خاف ربه عمر » : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو « زان نوره الشجر » : كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم .

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون :

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضْرِبْهَا ، وَأَوَّلَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(٢) ذهب إلى هذا الانخش أيضاً ، وابن جنى تابع فيه له . وقد أيدهما في ذلك ==

١٤٩ - لَمَّا رَأَى طَالِبُوهَ مُضْعَبًا ذُعِرُوا

وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ الْمُقْدُورُ ، يَنْتَصِرُ

= المحقق الرضى ، قال : والاولى تجويز ماذهبنا اليه ، ولكن على قلة ، وليس البصرية منه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا ، ا هـ ، وهو يشير الى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم لإعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر .

١٤٩ - البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضى الله عنهما ١ - يرثيه .

اللغة : « طالبوه » الذين قصدوا قتاله « ذعروا » أخذهم الخوف « كاد ينتصر » لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم ، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « نصرت بالرعب » .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى « رأى » فعل ماض « طالبوه » طالبو : فاعل رأى ، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجملة من رأى وفاعله فى محل جر بإضافة لما الظرفية إليها « مضعبا » مفعول به لرأى « ذعروا » فعل ماض مبنى للجهول ونائب فاعل « وكاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب « لو » شرطية غير جازمة « ساعد المقدور » فعل وفاعل ، وهو شرط لو « ينتصر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب . والجملة من ينتصر وفاعله فى محل نصب خبر « كاد » وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجملة الشرط والجواب لاجل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها .

الشاهد فيه : قوله « رأى طالبوه مضعبا » حيث آخر المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضمير يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومن شواهد هذه المسألة - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ =

وقوله :

١٥٠ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابُ سُودِدٍ

وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذَرَى الْمَجْدِ

== وسنشد في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعض شواهد لهذه المسألة . ونذكر لك ما ترجمه من أقوال العلماء .

١٥٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « كسا ، فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . تقول : كسوت محمداً حبة . كما تقول : ألبست علياً قميصاً » حله « الحلم : الأناة والعقل ، وهو أيضاً تأخير العتوبة وعدم المعالجة فيها ، سودد ، هو السيادة ، ورقى ، بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد . والمرقاة : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه ، الندى ، المراد به الجود والكرم ، ذرى ، بضم الذال - جمع ذروة ، وهى أعلى الشيء .

الإعراب : « كسا ، فعل ماضٍ ، حله ، حلم : فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه » ذَا الْحِلْمِ « ذا : مفعول أول لكسا . وذَا مضاف والحلم مضاف إليه ، أَثْوَابُ سُودِدٍ ، أَثْوَابُ : مفعول ثانٍ لكسا . وَأَثْوَابُ مضاف وسُودِدُ مضاف إليه ، ورقى ، فعل ماضٍ ، نَدَاهُ ، فاعل ومضاف إليه ، ذَا النَّدَى ، مفعول به ومضاف إليه ، ذَى ذَرَى ، جار ومجرور متعلق برقى . وذرى مضاف ، و « المجد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله ، « كسا حله ذَا الْحِلْمِ » ، ورقى نداء ذَا النَّدَى ، فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والترتبة جميعاً . وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين . خلافاً لابن جنى - تبعاً للأخفش ، وللرضى ، وابن مالك في بعض كتبه .

كذا قالوا . ونحن نرى أنه لا يبعد - في هذا البيت - أن يكون الضمير في « حله ، ونداه ، عائداً على المدحوك ذكر في أبيات تقدمت البيت الشاهد : فيكون المعنى أن حلم هذا المدحوك هو الذى أثر فيمن تراءى من أصحاب الحلم : إذ اتسوا به وجعلوه قدوة لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا النهاية من هذه الصفة . وأن ندى هذا المدحوك أثر كذلك فيمن تراءى من أصحاب الجود : فافهم وأنصف .

وشواهد المسألة كثيرة . فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها .

وقوله :

١٥١ - وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

١٥٢ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ قَعَلَ

١٥١ - البيت لشاعر الانصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثي مطعم بن عدى بن نوفل ابن عبد مناف بن قصي ، أحد أجواد مكة ، وأول هذه القصيدة قوله :
أَعَيْنُ الْأَبْنَى سَيِّدَ النَّاسِ ، وَاسْفَحِي بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أُنْزِفَتْ فَاسْكَبِي الدَّمَ
اللغة : « أعين ، أراد ياعيني ، لحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها ، واسفحي ، أسيلي وصبي ، أنزفته ، أنفدت دمعك فلم يبق منه شيء ، أخلد ، كتب له الخلود ، ودوام البقاء .

المعنى : يريد أنه لا بقاء لاحد في هذه الحياة مهما يكن نافعا لمجموع البشر .
الإعراب : « لو » ، شرطية غير جازمة « أن » ، حرف توكيد ونصب « مجداً » اسم أن ، وجملة « أخلد » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت إخلاد مجد صاحبه ، وهذا الفعل هو فعل الشرط « الدهر » منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله أخلد « واحداً » مفعول به لأخلد « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف بصفة لواحد « أبقي » فعل ماض « مجده » مجد : فاعل أبقي ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه ، والجملة من أبقي وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب جواب « لو » « مطعماً » مفعول به لأبقي .

الشاهد فيه : قوله « أبقي مجده مطعماً » حيث آخر المفعول - وهو قوله مطعماً - عن الفاعل ، وهو قوله « مجده » مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

١٥٢ - البيت لأبي الاسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسبته ابن

وقوله :

١٥٣ - جَزَى بَنُو أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٌ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارٌ

= جنى إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن النابغة الذبياني قصيدة على هذا الروي .

اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » ، هذا مصدر تشبهي ، والمعنى : جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، ويروي « الكلاب العاويات » - بالبدال بدل الواو - وهو جمع عاد ، والعاوي : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره ، وقد فعل ، يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه .

المعنى : يدعو على عدى بن حاتم بأن يحزبه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس وينذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » ، فاعل ، ومضاف إليه « عدى » ، جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وابن مضاف و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » ، صفة للكلاب « وقد » الواو لاحال ، قد : حرف تحقيق وفعل ، فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لا أجل الوقف . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه .. عدى » ، حيث أخر المفعول ، وهو قوله « عدى » وقدم الفاعل ، وهو قوله « ربه » ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

١٥٣ - نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أبا الغيلان » ، كنية لرجل لم أقف على تعريف له « سنار » بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - اسم رجل رومي ، يقال : إنه الذي بنى الخورنق - وهو القصر الذي كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بناءه ألقاه النعمان من أعلى القصر ؛ لثلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتاً ، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة ، يقولون : « جزاني جزاء سنار » ، قال الشاعر :

جَزَنَّا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنٍ فِعَالِنَا جَزَاءَ سِنِمَارٍ ، وَمَا كَانَ ذَانِبٍ

= (انظر المثل رقم ٨٢٨ في مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا) :

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائداً على ما اتصل بالفعل المتأخر امتنعت المسألة ، وذلك نحو : « شَرَبَ بَعْلَهَا صَاحِبَ هِنْدٍ » ، وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحق فيها المنع .

* * *

= الإعراب : « جزی » فعل ماض « بنوه » فاعل ، ومضاف إليه « أبا الغيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » جار ومجرور متعلق بـ « جزی » وحسن فعل ، الواو عاطفة ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل : مضاف إليه « كبر » ، الكاف للتشبيه ، و « ما » مصدرية « يجزی » فعل مضارع مبنى للجهول « سنار » نائب فاعل يجزی . و « ما » ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يرفع مفعولاً مطلقاً مبنياً لنوع « جزی » ، وتقدير الكلام : جزی بنوه أبا الغيلان جزاء مشابها لجزاء سنار .

الشاهد فيه : قوله « جزی بنوه أبا الغيلان » ، حيث آخر المفعول ، وهو قوله « أبا الغيلان » عن الفاعل ، وهو قوله « بنوه » ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة ما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ١٤٩ - قول الشاعر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِئاً جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ
حيث قدم الفاعل - وهو قوله « أعماله » - على المفعول - وهو قوله « المرء » ، مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ لجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد .

ولكن شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الاخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جني ، والإمام عبد القاهر الجرجاني ، وأبو عبد الله الطوال . وابن مالك ، والحق الرضي - من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخلق بأن تأخذ به وتعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها .

النائبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يُنَوَّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ ، كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ^(١)

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ وَيُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ ، فَيُعْطَى مَا كَانَ لِلْفَاعِلِ : من لزوم الرفع ، ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه^(٢) ، وذلك نحو : « نَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ »

(١) « ينوب ، فعل مضارع ، مفعول ، فاعل ينوب به ، جار ومجرور متعلق بمفعول عن فاعل ، جار ومجرور متعلق بينوب أيضا ، فيما ، مثله ، وما اسم موصول ، له ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، كنيل ، الكاف جارة لقول محذوف ، نيل : فعل ماض مبني للجهول ، خبر نائل ، نائب فاعل ، ومضاف إليه .

(٢) (الاعراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً . ولكنها - على كثرتها - لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً .

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى : (فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) ومنها المحافظة على السجع في الكلام المشور نحو قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل : حمد الناس سيرته ، لاختلف إعراب الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم ، كما في قول الأعشى ميمون ابن قيس :

عُلِّقَتْهَا عَرَضًا ، وَعُلِّقَتْ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بني « علق » في هذا البيت ثلاث مرات للجهول ؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق هنا : المحبة ، وعرضاً : أى من غير قصد منى ، ولكن عرضت لى فهويتها .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة : منها كون الفاعل معلوماً للخطاب حتى لا يحتاج إلى ذكره له ، وذلك نحو قوله تعالى : (خلق الإنسان من عجل) ومنها كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للخطاب ، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة وذلك كما تقول : سرق متاعى ؛ لأنك لا تعرف ذات السارق ، وليس في قولك : سرق اللص متاعى ، فائدة زائدة في الإفهام على قولك : سرق متاعى ، ومنها رغبة المتكلم =

نخير نائل : مفعول قائم مقام الفاعل ، والأصل : « نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ » لحذف الفاعل — وهو « زيد » — وأقيم المفعولُ به مَقَامَهُ — وهو « خير نائل » — ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول : « خَيْرَ نَائِلٍ نَيْلَ » على أن يكون مفعولا مقدما ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التي بعده — وهي « نَيْلَ » ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر — والتقدير : « [نيل] هو » ، وكذلك لا يجوز حذف « خير نائل » فتقول : « نيل » .

* * *

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اِضْمَنْ ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ أَكْسَرَ فِي مُضَى كَوْصِلَ^(١)

= في الإيهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجري على لسانه ، أو بصونه عن أن يقرن بالمفعول به في الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسّه أحد بمكروه .

(١) « فأول » مفعول مقدم ، والعامل فيه « اِضْمَنْ » الآتي ، وأول مضاف و الفعل ، مضاف إليه « اِضْمَنْ » اِضْمَنْ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « والمتصل » الواو حرف عطف ، المتصل : مفعول مقدم ، والعامل فيه « اكسر » الآتي « بالآخر » جار ومجرور متعلق بالمتصل « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في مضى » جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال « كوصل » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك — إلخ ، وصل : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة مقول القول المحذوف .

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيَنْتَحِيَ الْقَوْلُ فِيهِ : يُنْتَحَى^(١)
يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعله مطلقاً ، أى : سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ،
وَيُكْسَرُ ما قبل آخر الماضي ، وَيُفْتَحُ ما قبل آخر المضارع .
ومثال ذلك فى الماضى قولك فى وَصَلَ : « وَصَلَ » وفى المضارع قولك فى
« يَنْتَحَى » : « يُنْتَحَى » .

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمَطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَةٍ^(٢)
وَتَالِكَ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَسْتَحْضِلِ^(٣)

(١) « واجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
والهاء مفعول أول « من مضارع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء « منفتحاً »
مفعول ثانٍ لاجعل « كينتحي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « المقول »
نعت لينتحي الذى قصد لفظه « فيه » جار ومجرور متعلق بالمقول « ينتحي » قصد لفظه :
محكى بالقول ، فهو نائب فاعل للمقول .

(٢) « والثانى » مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : واجعل
الثانى « التالى » نعت للثانى « تا » قصر للضرورة مفعول به لثانى ، وفاعله ضمير مستتر فيه ،
وتا مضاف ، و « المطاوعة » مضاف إليه « كالأول » جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى
لاجعل الآتى « اجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
والهاء مفعول أول « بلا منازعة » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء
وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق باجعل ، ولا مضاف
ومنازعة : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة العارية ، وسكن لأجل الوقف .

(٣) « وثالث » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وثالث مضاف و « الذى »
مضاف إليه « يهزم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذى ، وهمز مضاف ، =
(٨ — شرح ابن عقيل ٢)

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول مُفْتَتَحًا ببناء المطاوعة ضُمَّ أولُهُ وثانيه ، وذلك كقولك في « تَدْخُرَجَ » : « تَدْخُرَجَ » وفي « تَكْسِرَ » ؛ « تُكْسِرَ » وفي « تَغَافَلَ » : « تُغَوِّفَلَ » .

وإن كان مفتتحاً بهزمة وصلَّ ضُمَّ أولُهُ وثالثه ، وذلك كقولك في « اسْتَحْلَى » : « اسْتَحْلَى » وفي « اقْتَدَرَ » : « اقْتَدَرَ » وفي « انْطَلَقَ » : « انْطَلَقَ » .

* * *

واكْسِرْ أَوْاشِمِمْ فَأَثَلَانِيَّ أَعْلَ عَيْنًا ، وَضَمَّ جَاكَ « بُوعَ » فَاحْتَمِلْ^(١) إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العينِ سُمِعَ في فائه ثلاثة أوجه :
(١) إخلاص الكسر ، نحو : « قِيلَ ، وَبِيعَ » ومنه قوله :

١٥٤ — حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشُّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

= وهـ الوصل ، مضاف إليه د كالاول ، جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدما عليه د اجعلنه ، اجعل : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول د كاستحلى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراراً .

(١) د واكسر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت د أو اشمم ، مثله ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة د فا ، مفعول به تنازعه العاملان ، وفامضاف ، و د ثلاثي ، مضاف إليه د أعل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثي ، والجملة في محل جر نعت لثلاثي د عينا ، تمييز د وضم ، مبتدأ د جا ، أصله جاء ، وقصره للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ د كبوع ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال د فاحتمل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على د ضم .

١٥٤ — البيت لراجع لم يعينوه .

اللمة : د حيكمت ، نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكة حوكا وحياكة د نيرين ، =

(٢) وإخلاصُ الضم ، نحو : « قُولَ ، وَبُوعَ » ومنه قوله :

١٥٥ — لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهي لغة بني دَيْرٍ وبني فَمَقَسٍ [وهما من فَصَحَاءِ بني أُسَد] .

= تنزية نير - بكسر النون بعدها ياء مشناة - وهو علم الثوب أو لحته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوباً بالمتانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضاً : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجاً على نيرين ، وقد روى في موضع هذه العبارة « حوكت على نولين ، ونولين : مثني نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها ، تختبط الشوك » تعربه بعنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .

المعنى : وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسيج ، تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حيكت ، حيك : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « على نيرين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكت » إذ ، ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك ، وجملة « تحاك » ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة « إذ » إليها « تختبط ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « الشوك » مفعول به لتختبط « ولا ، نافية « تشاك » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي .

الشاهد فيه : قوله « حيكت ، حيك » حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناء للجهول أخلاص كسر فائه ، وروى « حوكت على نيرين ، بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثاني ، وهو إخلاص ضم الفاء .

١٥٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن المعجاج ، وقد راجفت ديوان أراجيزه فوجدت

= يَا قَوْمَ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْذَبَهَا صَايْتُ أَكْبَرَ قَدْ عَالَنِي أُمُّ يَيْتُ
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا

وقد روى أبو على القالى فى أماليه (١ - ٢٠ طبع الدار) اليتين السابقين على بيت
الشاهد ، ولم ينسهما ، وقال أبو عبيد البكرى فى التنبيه (٩٧) : « هذا راجز يصف جذبه
للدلو ، اه ، ولم يعينه أيضاً .

اللغة : « حوَّلت ، ضعفت وأصابني الكبر » دنوت ، قربت « حيقال ، هو مصدر
حوقل « أجذبها ، أراد أنزع الدلو من البئر « صايت ، صحت ، مأخوذ من قولهم :
صأى الفرج : إذا صاح صياحا ضعيفا ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه « قد عالني ،
غلبنى وقهرنى وأعزنى ، وفى رواية أبى على القالى « أكبر غيرنى » أم بيت ، يريد
أم زوجة ، وذلك لأن العرب أقوى وأشد « ينفع شيئا ليت ، قد قصد لفظ ليت هذه
فصيرها اسما وأعرها وجعلها فاعلا ، ومثل هذا - فى « ليت ، - قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِى ، وَأَيْنَ مَنِى لَيْتُ ؟ إِنْ لَيْتًا وَإِنْ لَوَّا عَنَّا
ومثله قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

لَيْتَ شِعْرِى ، وَهَلْ يَرُدُّنَّ لَيْتُ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ بَابُ جَزَاءِ ؟
وقول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِى مُسَافِرُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ ، وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ
ونظيره - فى دلو ، إذا قصد لفظها وجعلت اسما - ماجاء فى البيت الاول وفى قول الآخر :

أَلَا أُمُّ عَلَى لَوَّ ، وَلَوْ كُنْتَ عَالِيَا بِأَذْنَابِ لَوَّ لَمْ تُفْتِنِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت ، حرف تمن ونصب « وهل ، حرف استفهام المقصود منه النفي
« ينفع ، فعل مضارع « شيئا ، مفعول به لينفع « ليت ، قصد لفظه : فاعل ينفع ،
والجمله لا محل لها معترضة « ليت ، حرف تمن مؤكد للأول « شبابا ، اسم ليت
الاول « بوع ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

(٣) والإشمام - وهو الإتيان بالفاء بحركة يَبْنِ الضم والكسر - ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قُرِئ في السبعة قوله تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ) بالإشمام في « قِيلَ » ، و « غِيضَ » .

* * *

وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ
وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ^(١)

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب : فإما أن يكون واوياً ، أو يائياً .

فإن كان واوياً - نحو : « سَامَ » من السَّوْمِ - وَجَبَ - عند المصنف - كسرُ الفاء أو الإشمام ؛ فنقول : « سَمْتُ » ، [ولا يجوز الضم ؛ أي المصنف]

= هو يعود على شباب ، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول ، فاشترت ، فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع .

الشاهد فيه : قوله « بوع » ، فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فاعله ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح ، ومنهم بعض بني تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

(١) « وإن » شرطية « بشكل » جار ومجرور متعلق بخيف « خيف » فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط « لبس » نائب فاعل خيف « يجتنب » فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل « وما » اسم موصول : مبتدأ « لباع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة « قد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لنحو » جار ومجرور متعلق بيري ، ونحو مضاف ، و « حب » قصد لفظه : مضاف إليه .

فلا تقول : « سُمْتُ » [؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو :
« سُمْتُ الْعَبْدَ » .

وإن كان يائياً - نحو : « بَاعَ » من البَيْع - وَجَبَ - عند المصنف
أيضاً - ضَمُّهُ أو الإِشْمَامُ ؛ فتقول : « بُعْتُ يَا عَبْدُ » ولا يجوز الكسر ؛
فلا تقول : « بُعْتُ » ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو :
« بُعْتُ الثَّوْبَ » .

وهذا معنى قوله : « وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ » أى : وإن خِيفَ اللبسُ
في شكل من الأشكال السابقة - أعنى الضم ، والكسر ، والإِشْمَام - عُدِلَ عنه إلى
شَكْلٍ غَيْرِهِ لا لَبَسَ معه .

هذا ما ذكره المصنف ، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوى ، والضم في
اليائى ، والإِشْمَام ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم في الواوى ،
والكسر في اليائى .

وقوله : « وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ » معناه أن الذى ثَبِتَ لقاء « باع » -
من جواز الضم ، والكسر ، والإِشْمَام - يَثْبُتُ لقاء المضاعف ، نحو : « حَبٍّ » ؛
فتقول : « حُبٍّ » ، و « حِبٍّ » وإن شئتَ أَشْمَمْتَ .

وَمَا لِفَاٍ بَاعَ لِمَا الْقَيْنُ تَلَى فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلَى ^(١)

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لفا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة
و « باع » قصد لفظه : مضاف إليه « لما » اللام جارة ، وما : اسم موصول
مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « المين »
مبتدأ ، وجملة « تلى » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة هذا المبتدأ وخبره
لا محل لها صلة « ما » المجرورة باللام « في اختار » جار ومجرور متعلق بتلى « وأنقاد »
وشبهه ، معطوفان على اختار « ينجل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى شبه ، والجملة في محل جر نعت للشبه .

أى : يَنْبُتُ — عند البناء للمفعول — لما تليه العينُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزْنِ : « افْتَعَلَ » أو « انْفَعَلَ » — وهو معتلُّ العينِ — ما يثبت لقاء « باع » : من جواز الكسر ، والضم ، وذلك نحو : « اخْتَارَ ، وانْقَادَ » وشبههما ؛ فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه : الضمُّ ، نحو : « اخْتُورَ » ، و « انْقُودَ » والكسْرُ ، نحو : « اخْتِيرَ » ، و « انْقِيدَ » والإشمامُ ، وَتَحَرُّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف .

* * *

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرَى^(١) تَقَدَّمَ أَنْ الفعل إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعله أقيم للمفعول به مُقَامَ الفاعل ، وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَدْ المفعول به أقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُ والمجرورُ مُقَامَهُ ؛ وَشَرَطَ في كل [واحد] منها أن يكون قابلاً للنِّيابة ، أى : صالحاً لها ، واحتز بذلك مما لا يصلح للنِّيابة ، كالظرف الذي لا يتصرفُ ، والمراد به : ما لزم النِّصْبَ على الظرفية^(٢) ، نحو : « سَحَرَ » إذا أريد به سَحَرُ يومٍ

(١) « وقابل ، مبتدأ ، وخبره قوله « حرى » ، في آخر البيت « من ظرف ، جار ومجرور متعلق بقابل » أو من مصدر ، معطوف على الجار والمجرور السابق « أو حرف جر ، معطوف على مصدر ومضاف إليه ، بنِيابة ، جار ومجرور متعلق ببحر « حر ، خبر المبتدأ الذي هو قابل في أول البيت كما ذكرنا من قبل .

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفية ، ولا يفارقها أصلاً ، ولا إلى الجر بمن ، وذلك مثل قط ، وعوض ، ولأذا ، وسحر .
والنوع الثاني : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، والجر بمن ، وذلك مثل عند ، وثم ، بفتح التاء .

بعينه ، ونحو : « عندك » فلا تقول : « جُلسَ عندك » ولا « رُكِبَ سَحْرُ » ؛
 لثلاث تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب ، وكالمصادر التي
 لا تتصرف ، نحو : « مُعَاذَ اللَّهِ » فلا يجوز رفع « معاذ الله » ؛ لما تقدَّم في الظرف ،
 وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف ، والمصدر ، [والجارُّ والمجرور] ؛ فلا تقول :
 « سِيرَ وَقْتُ » ، ولا « ضُرِبَ ضَرْبٌ » ، ولا « جُلسَ فِي دَارٍ » لأنه لا فائدة
 في ذلك .

ومثالُ القابل من كل منها قولك : « سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ،
 وَمُرَّةٌ بَزِيدٌ » (١) .

* * *

= وهذان النوعان يقال لكل منهما : ظرف غير متصرف ، والفرق بينهما
 ما عليت .

والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثر بالعوامل
 المختلفة : كزمن ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو
 الظرف المتصرف .

(١) حاصل الذي أو ما إليه الشارح في هذه المسألة أنه يشترط في صحة جواز إنابة كل
 واحد من الظرف والمصدر شرطان ؛ أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفاً ، وثانيهما :
 أن يكون كل واحد منهما مختصاً ؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم
 تصح نيابته .

فالمتصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر
 بالعوامل ، كما عليت بما أوضحناه لك قريباً .

وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل
 المختلفة ، وذلك كضرب وقتل ، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كماذا
 الله فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوباً على المفعولية المطلقة .

وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافة ، أو وصف ، أو نحوهما . =

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي، إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدُ (١)
مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ - إِلَّا الْأَخْفَشَ - أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ بَعْدَ الْفِعْلِ الْبَنَى لِمَا لَمْ
يُسَمَّ فَاعِلُهُ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَصْدَرٌ ، وَظَرْفٌ ، وَجَارٌ وَمَجْرُورٌ - تَعَيَّنَ إِقَامَةُ
المَفْعُولِ بِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ فَتَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ
الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ [مُقَامَهُ] مَعَ وَجُودِهِ ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ شَاذٌ
أَوْ مُؤَوَّلٌ .

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ وَهُوَ مَوْجُودٌ : تَقْدِمَ ، أَوْ تَأْخِرَ ؛
فَتَقُولُ : « ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا ، وَضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا » وَكَذَلِكَ
فِي الْبَاقِي ؛ وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ : (لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

= وَأَمَّا الْمُخْتَصُّ مِنَ الْمَصَادِرِ فَهُوَ : مَا كَانَ دَالًا عَلَى الْعَدَدِ ، أَوْ عَلَى النَّوعِ ، أَمَا نَحْوُ « ضَرَبَ ،
ضَرَبَ ، فَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ ، وَلَا يَجُوزُ نِيَابَتُهُ عَنِ الْفَاعِلِ .

وَيَشْتَرِطُ فِي نِيَابَةِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ، أُولَاهَا : أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا - بِأَنْ
يَكُونَ الْمَجْرُورُ مَعْرِفَةً أَوْ نَحْوَهَا - وَثَانِيهَا : أَنْ لَا يَكُونَ حَرْفَ الْجَرِّ مُلَازِمًا لِطَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ،
كَذَوْمِنْدِ الْمُلَازِمِينَ لَجَرِّ الزَّمَانِ ، وَكَحُرُوفِ الْقِسْمِ الْمُلَازِمَةِ لَجَرِّ الْمُقْسَمِ بِهِ . وَثَالِثُهَا : أَنْ لَا يَكُونَ
حَرْفَ الْجَرِّ دَالًا عَلَى التَّعْلِيلِ كَاللَّامِ ، وَالْبَاءِ ، وَمِنْ ، إِذَا اسْتَعْمَلَتْ لِإِحْدَاهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى
التَّعْلِيلِ ، وَلِهَذَا اسْتَعْنَتْ نِيَابَةُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ .

(١) « وَلَا ، نَافِيَةٌ « يَنْوِبُ » ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ « بَعْضُ » ، فَاعِلٌ يَنْوِبُ ، وَبَعْضُ مُضَافٍ ،
وَأَسْمِ الْإِشَارَةِ فِي « هَذِي » مُضَافٌ إِلَيْهِ « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ « وَجِدَ » ، فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ
لِلْجَهْلِ فِعْلُ الشَّرْطِ « فِي الْفِعْلِ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِوُجُودِ « مَفْعُولٍ » ، نَائِبٌ فَاعِلٌ لَوْ جَدَّ
« بِهِ » ، مُتَعَلِّقٌ بِمَفْعُولٍ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ الْكَلَامِ ، وَالتَّقْدِيرُ :
إِنْ وَجَدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ فَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ « وَقَدْ » ، حَرْفٌ تَقْلِيلٌ
« يَرِدُ » ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازُ تَقْدِيرِهِ هُوَ بَعُودُ إِلَى نِيَابَةِ بَعْضِ
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُنَابِ الْفَاعِلِ مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْفِعْلِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ قَوْلِهِ « وَلَا
يَنْوِبُ - لِمَخ » .

١٥٦ - لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفِيَ ذَا النِّفَى إِلَّا ذُو هُدًى

هذا هو النائب عند الكوفيين مع وجود المفعول وهو سيد

١٥٦ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت

هذا البيت في زيادات الديوان ، لا في أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدَيْهِ مَا قَدْ بَدَا وَإِنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة : بدئه ، مبتدأ أمره وأول شأنه بدا ، ظهر ، ثنى ، عاد ، تقول : ثنى يثنى —
بوزن رمى يرمى — وأصل معناه جمع طرفي الجبل قصير ما كان واحدا اثنين « كان أحدا ،
مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود ، يعن ، فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو
من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان
بحاجتي وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها ، والعلياء ، هى خصال المجد التى
تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شفى ، أبرأ ، وأراد به ههنا هدى ، مجازا « النفى ،
الجرى مع هوى النفس والتماهى فى الأخذ بما يوبقها ويهلكها « هدى ، بضم الهاء — وهو
الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بعمالى الأمور ؛ ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السيادة
والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والآهواء المتأصلة من دائهم الذى أصيب
به نفوسهم إلا ذوى الهداية والرشد .

الإعراب : « لم ، حرف نفى وجزم وقلب « يعن ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم
بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء ، جار ومجرور نائب
عن الفاعل « إلا ، أداة استثناء ملغاة « سيذا « مفعول به « يعن « ولا ، الواو عاطفة ، ولا
نافية « شفى ، فعل ماض « ذا ، مفعول به لشئى مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و « النفى ،
مضاف إليه « إلا ، أداة استثناء ملغاة « ذو ، فاعل شفى ، وذو مضاف ، و « هدى ،
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيذا ، حيث تاب الجاز والمجرور — وهو قوله
« بالعلياء ، — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله « سيذا ، .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء
بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، =

وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَيْهِ جاز إِقَامَةُ كُلِّ [وَاحِدٍ] مِنْهُمَا ؛ فَتَقُولُ : ضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ ، نَحْوُ : « ضُرِبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ » ؛ فَلَا يَجُوزُ « ضُرِبَ زَيْدًا فِي الدَّارِ » .

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ « كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُّهُ ^(١) أَمِنْ

== والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة ، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه إلى ذلك .

ومثل هذا البيت قول الراجر :

وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

ومحل الاستشهاد في قوله ، معنيًا بذكر قلبه ، حيث أناب الجار والمجرور — وهو قوله ، بذكر — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام — وهو قوله ، قلبه — بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر .

والبيتان حجة للكوفيين والاختفش جميعاً ؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

(١) « باتفاق ، الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بينوب الآتي ، قد ، حرف تقليل ، ينوب ، فعل مضارع ، الثان ، فاعل ينوب » من باب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني ، وباب مضاف ، و « كسا » ، قصد لفظه : مضاف إليه « فيما » جار ومجرور متعلق بينوب « التباسه » ، التباس : مبتدأ ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه « أمن » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجملة من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة محلا بني .

إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : فإِذَا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ «أَعْطَى» ، أَوْ مِنْ بَابِ «ظَنَّ» (١) .

فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ «أَعْطَى» — وَهُوَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْبَيْتِ — فَذَكَرَ الْمَصْنَفُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا وَكَذَلِكَ الثَّانِي ، بِالِاتِّفَاقِ ؛ فَنَقُولُ : «كُتِبَ زَيْدٌ جَبَّةً ، وَأُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا» ، وَإِنْ شِئْتَ أَقَمْتَ الثَّانِي ؛ فَنَقُولُ : «أُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا ، وَكُتِبَ زَيْدٌ جَبَّةً» .

هَذَا إِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَبْسٌ بِإِقَامَةِ الثَّانِي ، فَإِذَا حَصَلَ لَبْسٌ وَجِبَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ ، [وَذَلِكَ نَحْوُ : «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» فَتَتَعَيْنُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ] فَنَقُولُ : «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي حِينَئِذٍ ؛ لِثَلَاثِ يَحْصُلُ لَبْسٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ آخِذًا ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ .

وَقَلَّ الْمَصْنَفُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ يَجُوزُ إِقَامَتُهُ عِنْدَ أَمْنٍ

(١) قَدْ يَنْصَبُ فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَعَلِمْتُ أَخَاكَ مُسَافِرًا ، وَلَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولَيْنِ الَّذِينَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ إِلَّا ظَنًّا وَأَخْوَاتِمَا ، وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّارِحِ هُنَا بِقَوْلِهِ «بَابُ ظَنَّ» ، وَهُوَ أَيْضًا مُرَادُ النَّاطِمِ بِقَوْلِهِ «فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى» لِأَنَّ «أَرَى» تَنْصَبُ ثَلَاثَةَ مَفَاعِلٍ : أَصْلَ الثَّانِي وَالثَّلَاثَ مِنْهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، عَلَى مَا عَلِمْتُ .

وَقَدْ يَنْصَبُ فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ مَفْعُولَيْنِ ، وَهَذَا عَلَى نَوْعَيْنِ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَصَبُهُ لِأَحَدِهِمَا عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ : اخْتَرْتُ الرِّجَالَ مُحَمَّدًا ، وَكَأَيُّ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) الْأَصْلُ اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ مُحَمَّدًا ، وَاخْتَارَ مُوسَى مِنْ قَوْمِهِ سَبْعِينَ رَجُلًا ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَصَبُهُ لِلْمَفْعُولَيْنِ لِأَنَّهُ مِنْ طَبِيعَتِهِ مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَنَحْتُ الْفَقِيرَ دِرْهَمًا ، وَأَعْطَيْتُ إِبْرَاهِيمَ دِينَارًا ، وَكَسَوْتُ مُحَمَّدًا جَبَّةً .

وَهَذَا الضَّرْبُ الْآخِرُ هُوَ مُرَادُ النَّاطِمِ وَالشَّارِحِ بِبَابِ كَسَا ، فَهُوَ : كُلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، وَكَانَ تَعْدِيهِ إِلَيْهِمَا بِنَفْسِهِ ، لَا بِوَسْطَةِ حَذْفِ حَرْفٍ الْجَرِّ مِنْ أَحَدِهِمَا وَإِلِصْقِ الْفِعْلِ إِلَى الْجُرُورِ .

اللبس ؛ فإن عني به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة ، والثاني نكرة تعين إقامة الأول ؛ فتقول : « أعطى زيد درهما » ، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني ؛ فلا تقول : « أعطى درهما زيدا » .

في باب « ظن » ، وأرى « المنع » اشتهر
ولا أرى منعاً إذا قصد ظهر^(١)

يعنى أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثانى منهما خبر فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها — فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ، ويمتنع إقامة الثانى فى باب « ظن » والثانى والثالث فى باب : « أعلم » ؛ فتقول : « ظن زيد قائماً » ولا يجوز : « ظن زيد قائم » وتقول : « أعلم زيد فرسك مسرجاً » ولا يجوز إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أعلم زيداً فرسك مسرجاً » ولا إقامة الثالث ؛ فتقول : « أعلم زيداً فرسك مسرجاً »

(١) وفى باب ، جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وباب مضاف ، و « ظن » ، قصد لفظة : مضاف إليه ، وأرى ، معطوف على ظن ، المنع ، مبتدأ ، وجلة ، اشتهر ، وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، ولا ، نافية ، أرى ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، منعاً ، مفعول به لأرى ، إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط ، القصد ، فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ظهر القصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها ، ظهر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية .

مُسَرَّجٌ » ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ، ونقل الاتفاق - أيضاً - ابنُ المصنف .

وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنه لا يتمين إقامة الأول ، لا في باب « ظن » ولا باب « أعلم » لكن يشترط ألا يحصل لبس ؛ فتقول : « ظنَّ زيداً قائمٌ ، وأعلمَ زيداً فرسك مُسَرَّجاً » .

أرى
لمصنف

وأما إقامة الثالث من باب « أعلم » فنقل ابن أبي الربيع وابنُ المصنفِ الاتفاق على منعه ، وليس كما زعمّا ، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك ^(١) ؛ فتقول : « أعلمَ زيداً فرسك مُسَرَّجٌ » .

فلو حصل لبسٌ تَعَيَّنَ إقامة الأول في باب : « ظن ، وأعلم » فلا تقول : « ظنَّ زيداً عمرو » على أن « عمرو » هو المفعول الثاني ، ولا « أعلمَ زيداً خالداً منطلقاً » .

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا ^(٢)

(١) حاصل الخلاف الذي نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازوه بشرط ألا يوقع في لبس كما مثل الشارح ، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم في كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه في الألفية لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثاني مفعولي علم ، وقد ذكر اختلاف النحاة في ثاني مفعولي علم .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ أول « سوى النائب ، مما » متعلقان بمحذوف صلة « ما » الواقع مبتدأ « علّق » فعل : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما المحرورة بحال من « بالرافع » متعلق بقوله علّق « النصّب » مبتدأ ثانٍ « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو « ما » في أول البيت « محققاً » حال من الضمير المستكن في الخبر .

حُكْمُ المفعولِ القائمِ مَقَامَ الفاعلِ حُكْمُ الفاعلِ ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع الفعلُ إلا مفعولاً واحداً^(١) ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقتَ واحداً منها مَقَامَ الفاعلِ ، وَنَصَبَتَ الباقي ؛ فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمراً قائماً ، وَضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره » .

* * *

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصباً لها وهو مبنى للمعلوم .

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ (١)

(١) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم فى الكلام - خمسة :

الأول : ألا يكون متعددا لفظاً ومعنى : بأن يكون واحداً ، نحو زيدا ضربته ، أو متعدداً فى اللفظ دون المعنى ، نحو زيدا وعمرا ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ؛ فإن تعدد فى اللفظ والمعنى - نحو زيدا درهما أعطيته - لم يصح ،

الثانى : أن يكون متقدماً ، فإن تأخر - نحو ضربته زيدا - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيدا فى هذا المثال فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله .

الثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

الرابع : كونه مفتقراً لما بعده : فنحو « جاءك زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكثفياً بالعامل المتقدم عليه .

الخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، ألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التى يجب تحققها فى المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنتان :
الأول : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله - كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام ، ونحوهما - لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتى توضيح هذا الشرط فى الشرح .

الثانى : كونه صالحاً للعمل فيما قبله : بأن يكون فعلاً منصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفاً ، أو اسم فعل ، أو صفة مشبهة ، أو فعلاً جامداً كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح .

وأما الذى يجب تحققه فى المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد ، وهو : ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه ؛ فبصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيدا ضربته ، أو مررت به ، =

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ : بِنَصْبِ لَفْظِهِ ، أَوْ الْمَحَلِّ (١)
فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أَضْمَرَ حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ (٢)

الاشتغال : أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ ، [قَدْ] عَمِلَ فِي ضَمِيرِ ذَلِكَ الْاسْمِ أَوْ فِي سَبَبِيَّةٍ — وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ السَّابِقِ — فَمَثَلُ الْمَشْتَغَلِ بِالضَمِيرِ : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » وَمَثَلُ الْمَشْتَغَلِ بِالسَّبَبِ « زَيْدًا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ » وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ — إِلَى آخِرِهِ » وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً عَنْ ذَلِكَ الْاسْمِ الْمَضْمَرُ لَفْظًا نَحْوُ : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ بِنَصْبِهِ مَحَلًّا ، نَحْوُ : « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ « ضَرَبْتُ ، وَمَرَرْتُ » اشْتَغَلَ

= وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ظَاهِرًا مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَشْغُولِ عَنْهُ ، نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، أَوْ مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ .

(١) « إِنْ ، شَرْطِيَّةٌ ، مُضْمَرٌ ، فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ ، إِنْ شَغَلَ مُضْمَرٌ ، وَمُضْمَرٌ مُضَافٌ ، وَاسْمٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، سَابِقٌ ، نَعَتْ لَاسْمٍ « فِعْلاً ، مَفْعُولٌ بِهِ لَشُغْلٍ مُقَدَّمٍ عَلَيْهِ ، شَغَلَ ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مُضْمَرٍ « عَنْهُ ، بِنَصْبٍ » مُتَعَلِّقَانِ بِشُغْلٍ ، وَنَصْبٌ مُضَافٌ ، وَلَفْظٌ مِنْ « لَفْظِهِ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ ، وَلَفْظٌ مُضَافٌ ، وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ ، حَرْفٌ عَظْفٌ « الْمَحَلِّ ، مُعْطُوفٌ عَلَى لَفْظٍ .

(٢) « فَالسَّابِقُ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَانْصَبِ السَّابِقَ « انْصَبْ ، انْصَبَ : فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ « بِفِعْلِ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِانْصَبَ ، وَجُمْلَةٌ « أَضْمَرَ » وَنَائِبُ الْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفِ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى فِعْلِ ، فِي مَحَلِّ جَرِّ نَعْتِ لِفِعْلِ « حَتْمًا ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : حَتْمٌ ذَلِكَ ذَلِكَ حَتْمًا « مُوَافِقٌ » نَعَتْ ثَانٍ لِفِعْلِ « لِمَا ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُوَافِقٍ « قَدْ ، حَرْفٌ تَحْقِيقٌ ، وَجُمْلَةٌ « أَظْهَرَ » وَنَائِبُ الْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفِ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةٌ « مَا » الْمَجْرُورَةُ مَحَلًّا بِاللَّامِ .

بضمير « زيد » لكن « ضربت » وَصَلَ إلى الضمير بنفسه ، و « مررت » وَصَلَ إليه بحرف جر ؛ فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً ، وكل من « ضربت ، ومررت » لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على « زيد » كما تسلط على الضمير ، فكنت تقول : « زِيداً ضَرَبْتُ » فت نصب « زيدا » ويصل إليه الفعل بنفسه كما وَصَلَ إلى ضميره ، وتقول : « بزید مررت » فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وَصَلَ إلى ضميره ، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير .

وقوله : « فالسابق انصبه — إلى آخره » معناه أنه إذا وَجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئَةِ المذكورة ؛ فيجوز لك نصبُ الاسمِ السابق .

واختلف النحويون في ناصبه :

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضَمَّر وجوباً ؛ [لأنه لا يُجْمَعُ بين المُقَسَّرِ والمُقَسَّرِ] ويكون الفعلُ المضمرُ موافقاً في المعنى لذلك المُظْهِر ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً نحو قولك في « زيدا ضربته » : إن التقدير « ضَرَبْتُ زيدا ضربته » وما وافق معنى دون لفظ كقولك في « زيدا مررت به » : إن التقدير : « جَاوَزْتُ زيدا مررت به » ^(١) وهذا هو الذي ذكره المصنف .

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للمشغول به بلا واسطة ، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به معنى وهو في اللفظ مجرور بحرف جر ، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببه ؛ فهذه أربعة أحوال :

فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صيغة واحدة ، وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان ، هما — كونه متعدياً بنفسه ، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم — نحو قولك : زيدا ضربته .

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون

لفظه ، في ثلاث صور :

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفيٍّ ، واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عمل في الضمير وفي الاسم معاً ؛ فإذا قلت : « زيدا ضربته » كان « ضَرَبْتُ » ناصباً لـ « زيد » وللهاء ، ورُدَّ هذا المذهبُ بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسمٍ ومُظْهَره ، وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير مُلغى ، ورُدَّ بأن الأسماء لا تُلغى بعد اتصالها بالعوامل .

* * *

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ : كَإِنْ وَحَيْثُمَا (١)

= الأولى : أن يكون العامل في المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيداً مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيدا مررت به .

الثانية : أن يكون العامل لازماً ، والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا مررت بعلامه ؛ فإن التقدير : لابتست زيدا مررت بعلامه ، ولا تقدره : « جاوزت زيدا مررت بعلامه » كما قدرت في الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ، لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمر به ، وإنما جاوزت علامه ومرت به ، وجاوز من معنى مر ، وليس من لفظه كما هو ظاهر .

الثالثة : أن يكون العامل متعدياً ، ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ، فإن التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه .

وهكذا تقدر في كل صورة من هذه الصور الثلاث فعلاً ينصب بنفسه ، ويصح معه المعنى .

(١) « والنصب ، مبتدأ ، حتم » خبر المبتدأ « إن » ، شرطية « تلا » ، فعل ماضٍ ، فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن تلا السابق ما يختص بالفعل فالنصب واجب « السابق » ، فاعل لتلا « ما » ، اسم موصول : مفعول به لقوله تلا =

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصب ، والثاني : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصب أرزجج ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفع أرزجج ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : « والنَّصْبُ حَتْمٌ — إلى آخره » ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعل ، كَأَدَوَاتِ الشرط^(١) نحو : إِنْ ، وَحَيْثُمَا ؛ فنقول : « إِنْ زَيْدًا أَوْ كَرَمَةً أَوْ كَرَمَكَ ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا تَلَقَّه فَأَوْ كَرَمَهُ » ؛ فيجب نصب « زيدا » في المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز

= « يختص ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول « بالفعل » جار ومجرور متعلق بـيختص ، كإِنْ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كان — إلخ ، وحَيْثُمَا ، معطوف على إِنْ ، المقصود لفظها والمجرورة محلا بالكاف .

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع :

الأول : أدوات الشرط كإِنْ ، وَحَيْثُمَا ، نحو ما مثل به الشارح ، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أداة الشرط في ضرورة الشعر ، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منها : الأولى « إِنْ » بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً ، نحو : إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَوْ كَرَمَهُ ، والثانية « إِذَا » مطلقاً ، نحو : إِذَا زَيْدًا لَقِيْتَهُ — أو تَلَقَّاه — فَأَوْ كَرَمَهُ .

النوع الثاني : أدوات التخصيص ، نحو : هَلْ زَيْدًا أَوْ كَرَمَهُ .

النوع الثالث : أدوات العرض ، نحو : أَلَا زَيْدًا أَوْ كَرَمَهُ .

النوع الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : هَلْ زَيْدًا أَوْ كَرَمَهُ .

فأما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما يجوز أن تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .

الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه الأدوات ، وأجاز بعضهم وقوع (زيراً) الاسم بعدها ؛ فلا يتمتع عنده الرفع على الابتداء ، كقول الشاعر :

١٥٧ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِّسٌ أَهْلَكَتُ

فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

(سائل باب الاشتغال)

١٥٧ - هذا البيت ساقط من أكثر النسخ ، ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلة ، جـ وهو من كلمة للنمر بن تولب يجب فيها امرأته وقد لامته على التبذير ، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به في الجاهلية ، فنحر لهم أربع فلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك ؛ ففي هذا يقول :

قَالَتْ لَتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ : أَسْمِعْ ، سَفَهٌ تَبَيُّتُكَ الْمَلَامَةَ فَاهْجَمِي

لَا تَجْزَعِي لِقَدِّ ، وَأَمْرُ غَدٍ لَهُ ، أَتَعْجَلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تَمْنَعِي

قَامَتْ تُبْكِي أَنْ سَبَاتُ لِفَتْيَةٍ زِقًا وَخَابِيَةً بِعَوْدِ مُقْطَعِ

اللغة : لا تجزعي ، لا تحزني ، والجزع هو : أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء ، وهو أيضاً أشد الحزن ، منفس ، هو المال الكثير ، وهو الشيء النفيس الذي يرضى أهله به ، أهلكته ، أذهبه وأفنيته ، هلكت ، مت .

الإعراب : « لا ، ناهية » تجزعي ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل « إن ، شرطية » منفس ، فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط ، وقوله « أهلكته » جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية « فإذا ، الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط » هلكت ، فعل وفاعل ، وجملة في محل جر بإضافة « إذا ، إليها » فبعد « الفاء زائدة » وبعد : ظرف متعلق بقوله « اجزعي » في آخر البيت ، وبعد مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعي » الفاء واقعة في جواب إذا ، وما بعدها فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي « إن » والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل .

تقديره : « إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ »^(١) ، والله أعلم .

== وقبل : أن نقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب « منفس » ويروى برفعه .

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيويوه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيويوه ٦٨-١ ، ومفصل الزخشرى ١-١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية ، لأن « منفسا » حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلك منفساً أهلكته .

والرواية الثانية برفع ، منفس ، وهي رواية الكوفيين ، وأعربوها على أن « منفس » مبتدأ ، وجملة « أهلكته » خبره ، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت ، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد « إن » ، و « إذا » الشرطيتين ، وقالوا : إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ ، والجملة بعده في محل رفع خبر ، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو « إن زيد يزورك فأكرمه » بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له .

فأما البصريون فلا يسلمون أولاً رواية الرفع ، ثم يقولون : إن صححت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط ، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله ؛ لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية ، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به ، ومن الأول قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك) وهذا هو الراجح ، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت ، ثم أرجع إلى ما ذكرناه في باب الفاعل .

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين ، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاده البيت ، ولو أنه قال : « وتقديره عند البصريين إن هلك منفس » لاستقام الكلام .

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا^(١)
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ^(٢)

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرفع^(٣) ؛ فيجب رفع

(١) « وإن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط « السابق » فاعل « تلا » ما ، اسم موصول : مفعول به « لتلا » « بالابتداء » جار ومجرور متعلق ب« يختص » الآتي « يختص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « فالرفع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالترزم الرفع التزمه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « التزمه » التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أبدا » منصوب على الظرفية ، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والترزم الرفع التزاما مشابها لذلك الالتزام إذا تلا الفعل — إلخ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الفعل » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية « ما » اسم موصول مفعول به « لتلا » لم يرد ، مضارع مجزوم بلم « ما » اسم موصول فاعل يرد ، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولا به « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » الواقع فاعلا ، معمولا ، حال من فاعل يرد « لما » جار ومجرور متعلق بمعمول « بعد » ظرف متعلق بوجد الآتي « وجد » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

(٣) للتوفيق اختلاف في اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال ؛ فإن الحاجب لم يذكره أصلا ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال : أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح في ص ١٣٠) ±

الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء ، كإذا التي للمفاجأة ؛ فتقول : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » بِرَفْعِ « زَيْد » — ولا يجوز نصبه ؛ لأن « إذا » هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ : لا ظاهراً ، ولا مقدراً .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، و « ما » النافية ، نحو : « زَيْدٌ إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمُهُ ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ مَا أَقْبَيْتُهُ » فيجب رفع « زَيْد » في هذه الأمثلة ونحوها^(١) ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل

== وفي هذا القسم لا يتم ذلك ، ألا ترى أن نحو قولك : « خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، لو حذفت الضمير لم يعمل « يضرب » في « زيد » المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ؛ والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً ، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد « إذا » . ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرناه .

(١) الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع :
(الأول) أدوات الشرط جميعها ، نحو : زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد حيثما تلقه فأكرمه .

(الثاني) أدوات الاستفهام جميعها ، نحو : زيد هل أكرمه ، وعلى أسلمت عليه .
(الثالث) أدوات التحضيض جميعها ، نحو : زيد هلا أكرمه ، وغالد ألا تزوره .
(الرابع) أدوات العرض جميعها ، نحو زيد ألا تكرمه ، وبكر أما تجييه .
(الخامس) لام الابتداء ، نحو : زيد لانا قد ضربته ، وغالد لانا أحبه حباً جما .
(السادس) « كم » الخبرية ، نحو : زيد كم ضربته ، وإبراهيم كم نصحت له .
(السابع) الحروف الناسخة ، نحو : زيد إنى ضربته ، وبكر كأنه السيف مضاء عزيمة .
(الثامن) الأسماء الموصولة ، نحو : زيد الذي تضربه ، وهند التي رأيتها .
(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، نحو : زيد رجل ضربته .
(العاشر) بعض حروف النفي ، وهي « ما » مطلقاً ، نحو : زيد رجل ما ضربته ، ود لا ، بشرط أن تقع في جواب قسم ، نحو : زيد والله لا أضربه ؛ فإن كان حرف ==

فيما قبله لا يصاح أن يُفسَّرَ عاملاً فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله : « كذا إذا الفعلُ تَلَا — إلى آخره » .

أى : كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابقِ إذا تَلَا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده ، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : « زيداً ما لَقِيتُ » أجاز النصبَ مع الضميرِ بعاملٍ مُقَدَّرٍ ؛ فيقول : « زيداً ما لقيته » .

وَأُخْتِيرَ نَصْبُ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ^(١)
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَضْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْلاَ^(٢)

= النقي غير دما ، ودلا ، نحو زيد لم أضربه — أو كان حرف النقي هو دلا ، وليس في جواب القسم ، نحو زيد لا أضربه — فإنه يترجح الرفع ولا يجب ، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها .

(١) « واختير » فعل ماضٍ مبني للجهول « نصب » نائب فاعل لاختير « قبل » ظرف متعلق باختير ، وقل مضاف و « فعل » مضاف إليه « ذى طلب » نعت لفعل ، ومضاف إليه « وبعد » ممتطوف على قبل ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « إيلاؤه » إيلاء : مبتدأ ، وإيلاء مضاف والماء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه « الفعل » مفعول ثانٍ للمصدر « غلب » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ، المجزوءة محلا بإضافة .

(٢) « وبعد » ممتطوف على بعد في البيت السابق : وبعد مضاف و « عاطف » مضاف إليه « بلا فصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لماطف « على معمول » متعلق بماطف ، ومعمول مضاف و « فعل » مضاف إليه « مستقر » نعت لفعل « أولاً » ظرف متعلق بمستقر .

هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يُختار فيه النصب .

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلبٍ — كالأمر ، والنهي ، والدعاء — نحو : « زيدا أضربه » ، وزيدا لا تضربه » ، وزيدا رحمه الله » ؛ فيجوز رفعُ « زيد » ونصبه ، والمختارُ النصب ^(١) .

وكذلك يُختارُ النصبُ إذا وقع الاسمُ بعد أداةٍ يغلب أن يليها الفعل ^(٢) ، كهمزة الاستفهام ، نحو : « أزيداً ضربته » بالنصب والرفع ، والمختارُ النصبُ .

وكذلك يُختارُ النصبُ إذا وقع الاسمُ المشتغلُ عنه بعد عاطفٍ تقدّمته جملة فعليةٌ ولم يُفصل بين العاطف والاسم ، نحو : « قام زيدٌ وعمراً أكرّمته » ؟ فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ النصبُ ؛ لتعطّف جملةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعلية .

فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو : « قام زيدٌ وأمّا عمرو فأكرّمته » فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ الرفعُ كما سيأتي ، وتقول : « قام زيدٌ وأمّا عمرو فأكرّمه » فيختارُ النصبُ كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعل دالٌّ على طلب .

* * *

(١) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طليئاً — مع أن الجمهور يميزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطليئية — لأن الإخبار بها خلاف الأصل ، لكونها لا تحتل الصدق والكذب ، ولأن ذلك موضع اختلاف ، ولا شك أن التخريج على صورة يجمع عليها أولى من التخريج على صورة مختلف فيها .

(٢) الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزة الاستفهام (الثانية) « ما » النافية ، ففي نحو « ما زيداً لقيته » يترجح النصب (الثالثة) « لا » النافية ، ففي نحو « لا زيداً ضربته ولا عمراً » يترجح النصب (الرابعة) « إن » النافية ، ففي نحو « إن زيداً ضربته » — بمعنى ما زيدا ضربته — يترجح النصب أيضاً .

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِئاً بِهِ عَنِ اسْمِهِ ، فَأَعْطَفَنُ مُخْبِئاً^(١)

أشار بقوله : « فاعطفن مخبئاً » إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذي تقدم أنه القسم الخامس .

وَضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواء ، وقسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة : صدرها اسم ، وعجزها فعل ، نحو : « زيد قام وعمر و أكرمه » فيجوز رفع « عمرو » مراعاة للصدر ، ونصبه مراعاة للمعجز .

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ ؛ فَمَا أُبَيِّحَ أَفْعَلٌ ، وَدَعَ مَا لَمْ يُبَيِّحْ^(٢)

(١) « إن ، شرطية » تلا ، فعل ماض ، فعل الشرط ، المعطوف ، فاعل لتلا « فعلا ، مفعول به لتلا « مخبئاً ، نعت لفعل « به ، عن اسم ، متعلقان بمخبئ « فاعطفن ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعطف : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخبئاً ، حال من الضمير المستتر في « اعطفن » .

(٢) « والرفع ، مبتدأ » في غير ، جار ومجرور متعلق برجح الآتي ، وغير مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذي « رجع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ ، والجملة من رجع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « فإ » الفاء للتفريع ، وما : اسم موصول مفعول به مقدم لأفعل « أبيع » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أبيع ونائب فاعله لا محل لها صلة « أفعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ودع » مثله « ما » اسم موصول مفعول به لدع « لم يبيع » مضارع مبني للجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

هذا هو الذى تقدّم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُخْتَارُ الرفع ، وذلك : كل اسم لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نصبه ، ولا ما يوجبُ رفعه ، ولا ما يُرَجِّحُ نصبه ، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » فيجوز رفع « زيد » ونصبه ، والمختارُ رَفْعُهُ ؛ لأن عدم الإضمار أَرْجَحُ من الإضمار .

وزعم بعضهم أنه لا يجوزُ النصب ؛ لما فيه من كلفة الإضمار ، وليس بشيء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِيِّ في أماليه على النصب قوله :

١٥٨ — فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلَ
ومنه قوله تعالى : (جَنَّتِ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا) بكسر تاء « جَنَّتِ » .

١٥٨ — البيت لامرأة من بنى الحارث بن كعب ، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي ٣ — ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة ، وليس ذلك بشيء ، وبعد بيت الشاهد قولها :

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَأَحِقُ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلٍ
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ وَضُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِ

اللغة : « فارسا ، هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب ، ومن رواها بالرفع أبو تمام في ديوان الحماسة ، ومن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجرى كما قال الشارح « ما ، زائدة « غادره » تركوه مكانه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو بهذا المعنى فاعيل بمعنى مفعول فى الأصل ، ثم نقل إلى الاسمية « ملحم » بزنة المفعول : الذى ينشب فى الحرب فلا يجد له مخلصاً « الزميل » بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا — الضيف الجبان « النكس » بكسر أوله وسكون ثانيه — الضيف الذى يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم « الوكل » بزنة كتف — الذى يكل أمره إلى غيره عجزا « لو يشا — إلخ » معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جرى وحدة ، والنهد : الغليظ ، والحصل : جمع خصلة ، وهى ما يتبدل من أطراف الشعر

وَفَضْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي^(١)

يعنى أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو : « زيدٌ مرتُّ بهِ » أو بإضافةٍ ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » ، [أو غُلَامَ صاحبه] ، أو مرتُّ بغلامه ، [أو بغلامِ صاحبه] ؛ فيجب النصبُ في نحو : « إن زَيْدًا مرتُّ بهِ أكرمَكَ » كما يجب في « إن زَيْدًا لقيتهُ أكرمَكَ » وكذلك يجب الرفع في « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ مرَّ بهِ عمرو » ويُختار النصبُ في « أزيدًا مرتُّ بهِ ؟ » ويختار الرفع

= « غير أن البأس - إلخ ، الشيمة : الطبيعة والسجية والخلقة ، وصروف الذهر : أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازه ، واحداها صرف .

الإعراب : « فارسا » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : غادروا فارسا ، ما ، حرف زائد لقصد التفعيم ، ويجوز أن يكون اسما نكرة بمعنى عظيم ؛ فهو حينئذ نعت لفارس « غادروه » ، فمل وفاعل ومفعول به « ملحا » ، حال من الضمير المنصوب في غادروه ، ويقال : مفعول ثان ، وليس بذلك « غير » ، حال ثان ، وغير مضاف و « زميل » مضاف إليه « ولا نكس » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، ونكس : معطوف على زميل « وكل » صفة لنكس .

الشاهد فيه : قوله « فارسا » ما غادروه ، حيث نصب الاسم السابق ، وهو قوله « فارسا » المشتغل عنه ، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا مرجح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له ، فلما نصب « فارسا » مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه - دل على أن النصب حينئذ جائز ، وليس بمتنا .

(١) « فصل » مبتدأ ، وفصل مضاف و « مشغول » مضاف إليه « بحرف » جار ومجرور متعلق بفصل ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « أو » عاطفة « بإضافة » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « كوصل » جار ومجرور متعلق بيجرى الآتى « يجرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ في أول البيت ، والجملة من يجرى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

في « زَيْدٌ مَرَّتُ بِهِ » ، ويجوز الأمران على السواء في « زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو مَرَّتُ بِهِ » ، وكذلك الحكم في « زَيْدٌ [ضَرَبْتُ غُلَامَهُ ، أَوْ] مَرَّتُ بِغُلَامِهِ » .

* * *

وَسَوْ في ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ^(١) .
يعنى أن الوصف العامل في هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدم ، والمراد بالوصف العامل : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .

واحترز بالوصف مما يعملُ عملَ الفعل وليس بوصف كاسم الفعل ، نحو : « زَيْدٌ دَرَاكِهَ » ، فلا يجوز نصب « زَيْدٍ » ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسر عاملا فيه .

واحترز بقوله « ذَا عَمَلٍ » من الوصف الذى لا يعمل ، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى ، نحو : « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسَ » ، فلا يجوز نصب « زَيْدٍ » ؛ لأن مالا يعمل لا يفسر عاملا .

ومثال الوصف العامل « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ : الآنَ ، أَوْ غَدًا ، والدرهم أَنْتَ مُطَاهٌ » ، فيجوز نصب « زَيْدٍ ، والدرهم » وَرَفْعُهُمَا كما كان يجوز ذلك مع الفعل .

(١) « وسو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى ذَا » جار ومجرور متعلق بسو « الباب » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له « وصفا » مفعول به لسو « ذَا » بمعنى صاحب : نعت لوصف ، وذا مضاف ، و « عمل » مضاف إليه « بالفعل » جار ومجرور متعلق بسو « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع تام مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف « مانع » فاعل بك « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع ، والجملة فى محل رفع نعت للمانع ، وجواب الشرط محذوف ، وتقديره : إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفا ذَا عَمَلٍ بالفعل .

واحترز بقوله : « إن لم يك مانع حصل ، عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو : « زيدا أنا الضارب » ؛ فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ؛ فلا يفسر عاملا فيه ، والله أعلم ^(١) .

* * *

وَعُلَّةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلَّةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ ^(٢)

تقدم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل ، نحو : « زيدا ضربته » وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو : « زيدا مررت به » ؛ أو بإضافة ، نحو : « زيدا ضربت غلامه » .

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلا اشترط فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون وصفا ، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، ويخرج به اسم الفعل والمصدر ، فإن واحدا منهما لا يسمى وصفا (الثاني) أن يكون هذا الوصف عاملا للنصب على المفعولية باطراد ؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح ، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل (الثالث) ألا يوجد مانع ؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال ، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنا بآل ؛ لأن « آل » الداخلة على اسم الفاعل موصولة ، وقد عرفت (ص ١٣٦) أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها ، فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصرا في ثلاثة أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يقترن بآل .

(٢) « وعلة » مبتدأ « حاصلة » نعت لعلقة « بتابع » جار ومجرور متعلق بحاصلة « كعلقة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بنفس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف . ونفس مضاف ، و « الاسم » مضاف إليه « الواقع » نعت للاسم .

وذكر في هذا البيت أن المَلَابَسَةَ بالتابع كالملابسة بالسببي ، ومعناه أنه إذ عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ ، وأتبع بما اشتمل على ضميرِ الاسم السابق — من صفة ، نحو : « زيدا ضَرَبْتُ رجلاً يحبه » أو عَطَفَ بيانٍ ، نحو : « زيدا ضَرَبْتُ عمراً أباه » أو معطوف بالواو خاصةً نحو : « زيدا ضَرَبْتُ عمراً وأخاه » — حصلت المَلَابَسَةُ بذلك كما تحصل بنفس السببي ، فيُنزَلُ « زيدا ضَرَبْتُ رجلاً يحبه » منزلة « زيدا ضَرَبْتُ غلامه » وكذلك الباقي .

وحاصله أن الأجنبيَّ إذا أتبع بما فيه ضميرُ الاسم السابق جَرَى مجرى السببي ، والله أعلم^(١) .

* * *

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما ، وأبين لك شأنهما :

الامر الأول : أن المؤلف ذكر بما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذي هو المشغول عنه والفعل الذي هو المشغول ثلاثة من التوابع ، وهي النعت وعطف البيان والعطف ، وأهمل اثنين وهما التوكيد والبدل ، وسر ذلك أن البديل لا يحىء في معمول الفعل المشغول أصلاً ، وأما التوكيد فاللفظي منه لا يتصل بضمير والمعنوي يكون الضمير المتصل به راجعاً إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم ، فلو قلت « زيد ضربت خالداً نفسه » لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذي بعده ، لأن الهاء في « نفسه » تعود إلى خالد ، لا إلى زيد الواقع في أول الكلام .

والامر الثاني : أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح . ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل نحو « زيدا ضربت الذي يكرهه » ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل نحو قولك « خالد ضربت عمراً ورجلاً يحبه » أو « خالد ضربت عمراً والذي يحبه » أى الذي يحب خالداً .

تَعْدَى الْفِعْلُ ، وَلِزُومُهُ

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعْدِي أَنْ يَتَّصِلَ

« هَا » غَيْرِ مَضْدَرٍ بِهِ ، ثُمَّ يَعْمَلُ ^(١)

ينقسم الفعل إلى متعدي ، ولزوم : فالمتعدي : هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ، انحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » [واللازم : ما ليس كذلك ، وهو : ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر ^(٢) انحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » أولاً مفعول له ، انحو : « قَامَ زَيْدٌ »

(١) علامة ، مبتدأ ، وعلامة مضاف . و الفعل ، مضاف إليه ، المتعدي ، نعت للفعل ، أن ، مصدرية ، تصل ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف . و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و أن ، وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ ، والتقدير : علامة الفعل المتعدي وصلك به ها الخ « هَا » مفعول به لتصل . وها مضاف و غير ، مضاف إليه ، و غير مضاف ، و مصدر ، مضاف إليه ، به ، جار ومجرور متعلق بتصل ، انحو ، خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك انحو ، و انحو مضاف . و عمل ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدى واللزوم ينقسم إلى قسمين : المتعدي ، واللازم ، ولا ثالث لهما ، وعبارة الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب ، ألا ترى أن الناظم يقول ، ولزوم غير المتعدي ، والشارح يقول « واللازم ما ليس كذلك ، وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعد فهو لازم ؛ فيدل على انحصار التقسيم في القسمين .

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول المتعدي ، والثاني اللازم ، والثالث ما ليس بمتعد ولا لازم ، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير ، كان ، وأخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تعدى إليه بحرف الجر ، كما مثلوا له ببعض الأفعال التي وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر ، انحو شكرته وشكرت له ونصحت له ونصحت له وما أشبههما ، وقد يقال : إن كان ، ليست خارجة عن القسمين ، بل هي متعدية ، وهذا جواب بتحريم معنى كل =

ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه : فعلاً مُتَعَدِّياً ، وَوَافِعاً ، وَجَاوِزاً ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً ، وقاصراً ، وغير مُتَعَدِّ ، و [يسمى] متعدياً بحرف جر .

وعلاوة الفعل المتعدي : أن اتصل به هاء تفود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به ، نحو : « البابُ أَغْلَقَتْهُ » .

واحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها اتصل بالمتعدي واللازم ؛ فلا تدلُّ على تَعَدِّي الفعل ؛ فمثال المتصلة بالمتعدي « الضَّرْبُ ضَرَبَتْهُ زَيْدًا » أى ضربت الضرب [زيداً] ومثال المتصلة باللازم « الْقِيَامُ قُمْتُهُ » أى : قمت القيام .

* * *

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ
عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ (١)

= قسم ، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كخبر كان ، أو يكون الجواب بتحرير موضع التقسيم ، وعلى هذا يقال : إن المقسم هو الافعال التامة ؛ فليست « كان » وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين ، كما أنه قد يقال : إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن أحد القسمين ، بل هى إما متعدي ، وحرف الجر في شكرت له زائد ، أو لازمة ، ونصبها للمفعول به في شكرته على نزع الحافض .

(١) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق بانصب مفعوله ، مفعول : مفعول به لا نصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « ينب » فعل مضارع ، جملة فعل الشرط ، مجزوم بـ لم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به « عن فاعل » جار ومجرور متعلق بـ ينب « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « تدبرت » فعل وفاعل « الكتاب » مفعول به ، ونحو « مضاف ، والجملة من الفعل الماضى - وهو تدبرت - وفاعله ومفعوله =

شأن الفعل المتعدى أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ » فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ » .

وقد يُرفعُ المفعولُ وينصبُ الفاعلُ عند أمن اللبس ، كقولهم : « خَرَقَ الثوبَ المسارَ » ولا ينقاس ذلك ، بل يُقتصر فيه على السماع ^(١) .

== في محل جر مضاف إليه ، والمراد بالمفعول في قوله « فانصب به مفعوله » هو المفعول به ، لا مربي ، أحدهما : أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به ، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه . والمفعول المطلق . وثانيهما : أن الذى يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به ؛ فأما غيره من المفاعيل فيشارك فى نصبه المتعدى واللازم ، تقول : ضربت ضربا ، وقت قياما ، وتقول : ذاكرت والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابني ناديا ، وقت لإجلالا للأمير . وتقول : لعبت الكرة أصيلا ، وخرجت من الملعب ليلا .

(١) قال السيوطى فى معجم الهوامع (١/١٨٦) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ تَجْرَانُ أَوْ بَافَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرُ
فإن السوات هي البالغة ، وسمع أيضا رفعهما ، قال :

[إِنْ مَنْ صَادَ عَقَقَمًا لَمْشُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَمَانِ وَبُومٌ]
وسمع نصبهما ، قال :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا [الْأَفْعُوانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَمَمَا]

والمسيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك ، اهـ .
وقال ابن مالك فى شرح الكافية : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم . خرق الثوب المسار ، ومنه قول الأخطل : مثل القنافذ ... البيت ، اهـ .

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب فى هذه المثل التى ذكروها هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغير لم يحصل إلا فى حركات الإعراب .
لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغير ==

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يتعدى إلى مفعولين ، وهى قسمان ؛ أحدهما : ما أصلُ
المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظَنَّ وأخواتها ، والثانى : ما ليس أصلُهما ذلك ،
كأعطى وكسا .

والقسم الثانى : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأعلم وأرى .

والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد ، كضربَ ، ونحوه .

* * *

ولازِمٌ غَيْرُ الْمَعْدَى ، وَحُتِمَ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنِهِم^(١)
كَذَا أَفْعَلٌ ، وَالْمُضَاهِى أَقْعَنَسَا ، وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةٌ ، أَوْ دَنَسَا^(٢)
أَوْ عَرَضَا ، أَوْ طَاوَعَ الْمَعْدَى لِوَاحِدٍ ، كَمَدَّةٌ فَاْمَتَدَا^(٣)

= إنما حصل فى المعنى ، وهذا رأى لجماعة من النحاة ، وقد اختاره الشاطبى ، وانظر
ما ذكرناه واستشهدنا له فى مطلع باب الفاعل .

(١) د لازم ، خبر مقدم ، غير ، مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و المعدى ، مضاف
إليه و وحتم ، فعل ماض مبنى للجهول د لزوم ، نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و د أفعال ،
مضاف إليه ، وأفعال مضاف ، و د السجايا ، مضاف إليه د كنهم ، جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنهم .

(٢) د كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم د افعل ، قصد لفظه : مبتدأ
مؤخر و المضاهى ، معطوف على قوله د افعل ، السابق ، وهو اسم فاعل ، و فاعله ضمير
مستتر فيه ، وقوله د اقعنسا ، مفعوله ، وقد قصد لفظه د وما ، اسم موصول : معطوف
على المضاهى د اقتضى ، فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يمود إلى
ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول د نظافة ، مفعول به لاقتضى د أو دنسا ،
معطوف على قوله نظافة .

(٣) د أو عرضا ، معطوف على قوله نظافة فى البيت السابق « أو طاووع ، أو : =

اللازم هو : ما ليس بمتعدّ ، وهو : ما لا يَتَّصِلُ به هاء [ضمير] غير المصدر ،
وَيَتَحَتَّمُ اللزومُ لكل فعل دالّ على سجية — وهى الطبيعة — نحو : « شَرَفَ ،
وَكَرُمَ ، وَظَرُفَ ، وَنَهِمَ » وكذا كلُّ فعلٍ على وزن أَفْعَلَّ ، نحو : « أَقْشَعَرَ ،
وَاطْمَأَنَّ » أو على وزن أَفْعَلَّ ، نحو : « أَقْمَنَسَسَ ، وَأَخْرَجَنَجَمَ » أو دلّ على نظافة
كـ « طَهَّرَ الثوبَ ، وَنَظَّفَ » أو على دَنَسٍ كـ « دَنَسَ الثوبَ ، وَوَسَخَ » أو دلّ
على عَرَضٍ نحو : « مَرِضَ زَيْدٌ ، وَأَحْمَرَّ » أو كان مُطَاوِعاً لما تعدّى إلى مفعول
واحد نحو : « مَدَدْتُ الحَدِيدَ فامْتَدَّ ، وَدَخَرَجْتُ زَيْدًا فَتَدَخَّرَجَ » .

واحترز بقوله : « لواحد » مما طاول المتعدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازماً ، بل
يكون متعدياً إلى مفعول واحدٍ ، نحو : « فَهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهِمَهَا ، وَعَلَّمَتْهُ النُّحُوْرَ
فَتَهَلَّمَهُ » .

* * *

وَعَدٌ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ

وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ (١)

== حرف عطف ، وطاوع : فعل ماضٍ معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « الممدى » مفعول به لطاوع « لواحد » جار
ومجرور متعلق بالمعدى « كده » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك
كائن كده « فامتدا » الفاء عاطفة ، امتد : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو .

(١) « وعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لازماً »
مفعول به لعد « بحرف » جار ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه
« وإن » شرطية « حذف » فعل ماضٍ مبنى للجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر « فالنصب » الفاء لربط الجواب بالشرط ،
النصب : مبتدأ « للنجس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره
فى محل جزم جواب الشرط .

نَقْلًا ، وَفِي « أَنْ » وَ« أَنْ » يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ : كَمَجِبَتْ أَنْ يَدُوا^(١)

تَقَدَّمَ أَنْ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ الْفِعْلَ الْإِلَازِمَ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِحَرْفِ جَرٍّ ، نَحْوُ : « سَهَرَتْ زَيْدٌ » وَقَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ فَيَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ ، نَحْوُ : « سَهَرَتْ زَيْدًا » قَالَ الشَّاعِرُ :

١٥٩ — تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

(١) « نَقْلًا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، أَوْ حَالٌ صَاحِبُهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ « حَذَفَ » ، وَتَقْدِيرُهُ مَنَقُولًا « وَفِي أَنْ » جَارٌ وَجَرُّورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ الْآتِي « وَأَنْ » مَعْطُوفٌ عَلَى أَنْ « يَطْرُدُ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْحَذْفِ الْمَفْهُومِ مِنْ حَذْفِ « مَعَ » ظَرَفٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ ، وَمَعَ مِضَافٍ وَ« أَمْنٍ » مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَأَمْنٍ مِضَافٌ وَ« لَبْسٍ » مِضَافٌ إِلَيْهِ « كَمَجِبَتْ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مُحَذِّفٍ ، عَجِبْتُ : فِعْلٌ وَفَاعِلُهُ أَنْ ، مُصَدَّرِيَّةٌ « يَدُوا » فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ فَاعِلُهُ ، وَ« أَنْ » وَمَنْصُوبُهَا فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرِ جَرُّورٍ بَيْنَ الْمُحَذَّفَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : عَجِبْتُ مِنْ وَدَيْهِمْ — أَيْ لِعَظَائِهِمُ الدَّبَّةَ — وَالْجَارُ وَالْجَرُّورُ مُتَعَلِّقٌ بِعَجِبَ .

١٥٩ — الْبَيْتُ لَجَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةِ بْنِ الْخَطَطِيِّ .

اللُّغَةُ : « تَعُوجُوا » يَقَالُ : عَاجَ فُلَانٌ بِالْمَكَانِ يَعْوِجُ عَوِجًا وَمَعَاجَا — كَقَالَ يَقُولُ قَوْلًا وَمَقَالًا — إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَيَقَالُ : عَاجَ السَّائِرُ بِمَكَانٍ كَذَا ، إِذَا عَطَفَ عَلَيْهِ ، أَوْ وَقَفَ بِهِ ، أَوْ عَرَجَ عَلَيْهِ وَتَحَوَّلَ إِلَيْهِ ، وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ « أَتَمْتَضُونَ الرُّسُومَ وَلَا نَحْيَا » .

الْإِعْرَابُ : « تَمْرُونَ » فِعْلٌ وَفَاعِلُهُ « الدِّيَارُ » مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ ، وَأَصْلُهُ : تَمْرُونَ بِالدِّيَارِ « وَلَمْ تَعُوجُوا » الْوَاوُ لِلْحَالِ ، وَلَمْ : نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ ، تَعُوجُوا : فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمْ ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ فَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ « كَلَامَكُمْ » كَلَامٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَكَلَامٌ مِضَافٌ وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ مِضَافٌ إِلَيْهِ « عَلَى » جَارٌ وَجَرُّورٌ مُتَعَلِّقٌ بِحَرَامِ الْآتِي « حَرَامٌ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « تَمْرُونَ الدِّيَارَ » حَيْثُ حَذَفَ الْجَارُ ، وَأَوْصَلَ الْفِعْلُ الْإِلَازِمَ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي كَانَ مَجْرُورًا ، فَنَصَبُهُ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ « تَمْرُونَ بِالدِّيَارِ » وَيُسَمَّى ذَلِكَ : « الْحَذْفُ » =

أى : تَمْزُون بالديار . ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجرِ مع غير « أَنْ » و « أَنَّ » بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو] الأَخْفَشُ الصغيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرها قياساً ، بشرطِ تَعَيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : « بَرَيْتُ الْقَلَمَ بالسكين » فيجوز عنده حذفُ الباءِ ؛ فتقول : « بَرَيْتُ الْقَلَمَ السكين » فإن لم يتعين الحرفُ لم يحز الحذفُ ، نحو : « رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ » فلا يجوز حذف « فِي » ؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ : هل التقدير : « رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ » أو « فِي زَيْدٍ » وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يحز ، نحو : « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بنى تميم » فلا يجوز الحذفُ ؛ فلا تقول : « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ بنى تميم » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصل « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بنى تميم » أو « اخْتَرْتُ من القوم بنى تميم » .

وأما « أَنْ » ، وَأَنَّ « فيجوز حذف حرف الجر معها قياساً مُطَرِّفاً ، بشرطِ أَمْنِ اللبس ، كقولك : « عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا » والأصل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَدُوا » أى : من أَنْ يُعْطُوا الدِّيَّةَ ، ومثالُ ذلك مع أَنَّ — بالتشديد — « عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ » فيجوز حذف « مِنْ » فتقول : « عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ » ؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يحز الحذفُ ،

= والإيصال ، وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من « أَنْ » ، المؤكدة مع اسمها وخبرها ، أو من « أَنْ » المصدرية مع منصوبها .

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

غَضِبْتَ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعْرِفَنِي مَرَزَنُ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله « مَرَزَنُ الطَّرِيقَا » حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام : مَرَزَنُ بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياس من هذا الباب ؛ وذلك في قوله « غَضِبْتَ أَنْ نَظَرْتُ » وأصله : غَضِبْتَ مِنْ أَنْ نَظَرْتُ .

نحو : « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ » أو « [رَغِبْتُ] فِي أَنْكَ قَائِمٌ » فلا يجوز حذف « في » لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللَّبْسُ .

واختلف في محل « أَنْ ، وَأَنْ » — عند حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ — فذهب الأخفشُ إلى أنهما في محل جر ، وذهب الكسائى إلى أنهما في محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين .^(١)

(١) أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله في محل نصب بعد حذف حرف الجر الذى كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلك بشيئين :

أولهما : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآية ضعفه أنه يختص بنوع واحد هو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورا ، ففى حذف من الكلام زال عمله .

وثانى الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير « أَنْ ، وَ ، وَأَنْ » فنحن متفقون على أن الاسم الذى كان مجرورا به ينصب كما فى بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩) وكما فى قول ساعدة بن جؤية الهذلى :

لَدُنَّ يَهْزُ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

وكما فى قول المتلمس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة :

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَا كَلُّهُ فِي الْقَرْمِيَةِ الشُّوسُ

أراد الاول : كما عسل فى الطريق ، وأراد الثانى : أليت على حب العراق ، فلما حذف حرف الجر نصبا الاسم الذى كان مجرورا به ؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن .

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ماذهبوا إليه بالسماع عن العرب .

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومى :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى ، وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

فقوله « ولادين » مروي بجردين المعطوف على المصدر المنسبك من « أن تكون » إلخ .

وحاصله : أن الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير « أَنْ ، وَأَنْ » لم يَمْزَحْ حَذْفُ حرف الجر إلا سماعاً ، وإن كان « أَنْ ، وَأَنْ » جاز [ذلك] قياساً عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح .

القاب : لا يقدّم مكانه ما لا في المعنى * * *

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ « أَلْبَسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ » (١)
إِذَا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل ؛ فالأصلُ
تقديمُ ما هو فاعِلٌ في المعنى ، نحو : « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَاهِمًا » فالأصلُ تقديمُ « زيد »

== وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في حركات الإعراب .

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجروراً على حاله قبل الحذف . وذلك في قوله :

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتْ كَلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف « إلى » أبقى « كليب » على جره .

فلما رأى سيويوه — رحمه الله ! — تكافؤ الأدلة ، وأن السماع ورد بالوجهين ،

ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما .

(١) « والأصل ، مبتدأ سبق ، خبر المبتدأ ، وسبق مضاف ، وفاعل ، مضاف

إليه ، معنى ، منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز « كن » جار ومجرور متعلق بمحذوف

خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كن — إلخ « من » حرف جر ، ومجروره

قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال « ألبس » ، فمل أمر مؤكد بالنون

الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول

أول لألبس « زارك » ، زار : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود

إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « نسج » ، مفعول ثان

لألبس ، ونسج مضاف و « الين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن

لاجل الوقف .

على « درهم » لأنه فاعل في المعنى ؛ لأنه الآخذُ للدرهم ، وكذا « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً »
و « أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُمْ نَسِجَ الْبَيْنِ » ف « مَنْ » : مفعول أول ، و « نَسِجَ » : مفعول
ثانٍ ، والأصلُ تقديمُ « مَنْ » على « نَسِجَ الْبَيْنِ » لأنه اللابسُ ، ويجوز تقديم ما ليس
فاعلًا معنى ، لكنه خلاف الأصل .

يجب الفاعل والمعنى علم اللبس * * *

(وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبِ عَرَى وَتَرَكَ ذَلِكَ الْأَصْلَ حَتَّمَا قَدْ يُرَى^(١))

أى : يلزم الأصل — وهو تقديمُ الفاعِلِ في المعنى — إذا طرأ ما يُوجِبُ ذلك ،
وهو خوفُ اللبس ، نحو : « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » فيجب تقديمُ الآخذِ منهما ،
ولا يجوز تقديمُ غَيْرِهِ ؛ لأجل اللبسِ ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلا في المعنى ، وتأخيرُ ما هو فاعل في المعنى ، نحو :
« أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ صَاحِبَهُ » فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا في المعنى ؛ فلا تقول :
« أُعْطِيتُ صَاحِبَهُ الدَّرْهَمَ » لثلا يعود الضميرُ على متأخر لفظًا ورتبة [وهو ممتنع]
والله أعلم^(٢) .

* * *

(١) « ويلزم الأصل ، فعل وفاعل « لموجب » جار ومجرور متعلق بـ « عرى » ،
فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب ، والجملة في محل
جر نعت لموجب « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ،
والكاف حرف خطاب « الأصل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « حتما » حال
من نائب الفاعل المستتر في « يرى » الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى محتوما « قد »
حرف تلييل « يرى » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى ترك ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) تلخيص ما أشار إليه الصارح والناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول
الثاني — اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — ثلاثة أحوال ؛ الحالة الأولى يجب =

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزًا، إِنْ لَمْ يَضُرْ، كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حِصْرًا^(١)

الفَضْلَةُ : خلافُ العُمْدَةِ ، والعُمْدَةُ : ما لا يُسْتَفْنَى عنه كالفاعل ، والفَضْلَةُ : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ؛ فيجوز حَذْفُ الفَضْلَةِ إن لم يضر ، كقولك ،

== فيها تقديم الفاعل في المعنى ، والحالة الثانية يجب فيها تقديم المفعول في المعنى ، والحالة الثالثة يجوز فيها تقديم أيهما شئت ، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلا .

أما الحالة الأولى فلها ثلاثة مواضع ، أولها : أن يخاف اللبس ، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلا في المعنى ، وذلك نحو « أعطيت زيدا عمرا » ، وثانيهما أن يكون المفعول في المعنى محصورا فيه ، نحو قولك « ما كسوت زيد إلا جبة » ، وما أعطيت خالدا إلا درهما ، وثالثها : أن يكون الفاعل في المعنى ضميرا والمفعول في المعنى اسما ظاهرا نحو « أعطيتك درهما » .

وأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضاً ، أولها : أن يكون الفاعل في المعنى متصلاً بضمير يعود على المفعول في المعنى نحو ، أعطيت الدرهم صاحبه ؛ إذ لو قدم لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وثانيها : أن يكون الفاعل في المعنى منهما محصوراً فيه ، نحو قولك ، ما أعطيت الدرهم إلا زيدا ، وثالثها : أن يكون المفعول في المعنى منهما ضميراً والفاعل في المعنى اسماً ظاهراً ، نحو قولك ، الدرهم أعطيته بكرة ،

وأما الحالة الثالثة ففيها عدا ما ذكرناه من مواضع الحاليتين ، ومنها قولك ، أعطيت زيدا ماله ، يجوز أن تقول فيه : أعطيت ماله زيدا ، فالضمير إن عاد على متأخر لفظاً فقد عاد على متقدم رتبة ،

(١) وحذف ، مفعول به مقدم لأجز ، وحذف مضاف و ، فضلة ، مضاف إليه ، أجز ، فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، إن ، شرطية ، لم ، جازمة نافية ، يضر ، فعل مضارع مجزوم بلم ، و جملته فعل الشرط . و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، و جواب الشرط محذوف ، و تقدير الكلام : إن لم يضر حذف الفضلة فأجزه . كحذف ، جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى و ذلك كائن كحذف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، سبق ، فعل ماض مبني للجهول ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، و الجملة لا محل لها صلة الموصول ، جوابا ، مفعول ثان لسبق ، أو ، عاطفة ، حصر ، فعل ماض مبني للجهول معطوف على سبق .

فى « ضَرَبْتُ زَيْدًا » : « ضَرَبْتُ » بحذف المفعول به ، وكقولك فى « أعطيت زيدا درهما » : « أعطيت » ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) ، و « أعطيت زيدا » ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، و « أعطيت درهما » قيل : ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير — والله أعلم — حتى يُعْطَوْكُمْ الْجِزْيَةَ .

فإن ضَرَّ حذفُ الفضلة لم يَجْزُ حذفها ، كما إذا وقع المفعول به فى جواب سؤال ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتُ ؟ » فتقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » أو وقع محصورا ، نحو : « ما ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا » ؛ فلا يجوز حذف « زيدا » فى الموضعين ؛ إذ لا يحصل فى الأول الجواب ، ويبقى الكلام فى الثانى دالًّا على نفي الضرب مُطلقًا ، والمقصود نفيه عن غير « زيد » فلا يُفهم المقصود عند حذفه .

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا ، إِنْ عَلِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا^(١)

يجوز حذفُ ناصِبِ الفضلة إذا دلَّ عليه دليل ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتُ ؟ » فتقول : « زيدا » التقدير : « ضربت زيدا » ، فحذف « ضربت » ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وهذا الحذف جائز ، وقد يكون واجبًا كما تقدم فى باب الاشتغال ، نحو : « زيدا ضَرَبْتُهُ » التقدير : « ضربت زيدا ضربه » ، فحذف « ضربت » وجوبًا كما تقدم ، والله أعلم .

(١) « ويحذف ، فعل مضارع مبنى للجهول « الناصب » الناصب : نائب فاعل يحذف ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و « ها » ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به « إن » شرطية « علما » علم : فعل ماضى مبنى للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الناصب ، والالف للإطلاق « وقد » حرف تقليل « يكون » فعل مضارع ناقص « حذفه » حذف : اسم يكون ، وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه « ملزمًا » خير يكون .

التنازع لغة - التنازب

صطلاحاً : توجه عاملين إلى معمول واحد . التنازعُ في العملِ

أولئك الذين هم متفقون على أنه (عامل واحد) ولكنهم لا يوافقون على جوارحها ، ولكنه الخلل
في الأولوية (١) وهذا (موجود في ليسر)

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ (١) فِي الْأُولَوِيَّةِ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرَةِ ، وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ (٢) وَهَذَا (موجود في ليسر)

التنازعُ عبارةٌ عن : توجُّه عاملين إلى معمولٍ واحدٍ (٣) ، نحو : « ضَرَبْتُ الثَّانِي

(١) «إن» شرطية «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «في اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «قبل» ظرف متعلق باقتضى ، أو بمحذوف يقع حالا من قوله عاملان : أى حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم ، وقبل مبنى على الضم في محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر

(٢) «والثاني» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى ، وعند مضاف ، و«أهل» مضاف إليه ، وأهل مضاف ، و«البصرة» مضاف إليه «واختار» فعل ماض «عكسا» مفعول به لاختار «غيرهم» غير : فاعل اختار . وغير مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه «ذا» حال من غيرهم ، و«ذا» مضاف و«أسره» مضاف إليه ، وهو بضم الهمزة والمراد به ذا قوة ، وأصله — بضم الهمزة — الدرع الحديدية ، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون ، ويجوز فتح الهمزة ، والأمره — بالفتح — الجماعة القوية :

(٣) قد يكون العاملان المتنازعان فاعلين ، ويشترط فيهما حينئذ : أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطراً) ، وقد يكونان اسمين ، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل ، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين ، نحو قول الشاعر :

* عَهِدَتْ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مِنْ أَجْرَتِهِ *

فن : اسم موصول تنازعه كل من مغنيك ومغني ، أو بأن يكونا اسمي مفعول

كقول كثير .

= قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعَنَّى غَرِيمُهَا
أو بأن يكونا مصدرين كقولك : عجبك من حبك وتقديرك زيدا ، أو بأن يكونا
اسمى تفضيل كقولك : زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم ، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين
نحو قولك : زيد حذر وكريم أبوه ، أو بأن يكونا مختلفين ، فمثال الفعل واسم الفعل قوله
تعالى (هاؤم اقرءوا كتابيه) ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنْبَى
لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث العمل كل من « لقيت »
و « الضرب » ،

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين اسمين غير
عاملين ، ولا بين فعل منصرف وآخر جامد ، أو فعل متصرف واسم غير عامل
ويشترط في العاملين — سوى ما فصلنا — شرط ثان ، وهو : أن يكون بينهما
ارتباط ، فلا يجوز أن تقول « قام قعد أخوك » ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .
والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(الأول) أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، كما رأيت في الأمثلة
التي سقناها

(الثانى) أن يكون أولهما عاملا فى ثانيهما ، نحو قوله تعالى : (وأنهم ظنوا كما ظننتم
أن لن يبعث الله) العاملان هما ظنوا و ظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث
الله) و (كما ظننتم) معمول لظنوا ، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا ناصبه ظنوا .
(الثالث) أن يكون جواباً للأول ، نحو قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم فى
الكلالة) ونحو قوله جل شأنه : (آتوني أفرغ عليه قطرا) .

ويشترط فى العاملين أيضاً : أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير
فساد فى اللفظ أو فى المعنى ، فخرج بذلك نحو قول الشاعر :

* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ *

وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، فكلُّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ» و «أَكْرَمْتُ» يطلب «زيدًا» بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إن عاملان — إلى آخره».

وقوله: «قَبِلُ» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مَثَلْنَا، ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقوله: «فلو اُحد منهما العمل» معناه أن أَحَدَ العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل في ضميره، كما سيذكره.

= فليس كل واحد من «أناك أناك» موجهاً إلى قوله «اللاحقون»، إذ لو توجه كل واحد إليه لقال: أتوك أناك اللاحقون، أو لقال: أناك أتوك اللاحقون، بل المتوجه إليه منهما هو الأول، والثاني تأكيد له، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ وذلك لأن كلاماً من «كفاني» و «لم أطلب» ليس متوجهاً إلى قوله «قليل من المال» إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى: كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجِدِّ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

ولما قوله «قليل من المال» فاعل كفي، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه، وأما قوله «ولم أطلب» فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام، والتقدير: كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

ويشترط في العاملين، أيضاً: أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثلة التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح، فإن تقدم المعمول فإما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً فإن تقدم وكان مرفوعاً نحو قولك «زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل واحد منهما عامل في ضميره، وإن كان منصوباً نحو قولك «زيداً ضربت وأهنت» فالعامل فيه هو أول العاملين، وللثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور، وأولا معمول له أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك «ضربت زيدا وأهنت» فهو معمول للسابق عليه منهما، وللتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور، وقد أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا في الأولى منهما ^(١) .
فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به ؛ لقربه منه .
وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به ؛ لتقدمه .

* * *

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالتَّزِمَ مَا أُلْتَزِمَا ^(٢)

(١) رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج :
الأولى : أنه أقرب إلى المعمول ، وهي العلة التي ذكرها الشارح .

الثانية : أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل — وهو المتقدم — ومعموله — وهو الاسم الظاهر — بأجنبي من العامل ، وهو ذلك العامل الثاني ، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه ، فهو خلاف الأصل على الأقل .

الثالثة : أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى — وهي جملة العامل الأول مع معموله — قبل تمامها ، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل .

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني لعلتين :

الأولى : أنه أسبق وأقدم ذكراً ، وهي العلة التي ذكرها الشارح .
والثانية : أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمير ضميراً في العامل الأول منهما ، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر ، وهو غير جائز عندهم ؛ وخلاف الأصل عند البصريين .

ولسلك فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب .

ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني كما في قولك : ضربت بل أكرمت زيداً ، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما في قولك : ٦ أكرمت ولا قدمت زيداً .
(٢) « وأعمل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، المهمل » =

كَيْحُسَيْنَ وَيُسَىٰ ۖ أَبْنَاكَ وَقَدْ بَنَىٰ وَاعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ^(١)

أى : إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه ، فأعمل المَهْمَلَ في ضمير الظاهر ، والتَزِمَ الإضمار إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه ، كالفاعل ، وذلك كقولك : «يُحْسِنُ وَيُسَىٰ أَبْنَاكَ» فكل واحد من «يحسن» و «يسى» يطلب «ابنك» بالفاعلية ، فإن أعملت الثانى وجب أن تَضْمِرَ فى الأول فاعله ؛ فتقول «يُحْسِنَانِ وَيُسَىٰ أَبْنَاكَ» وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار فى الثانى ؛ فتقول : «يُحْسِنُ وَيُسَيْنَانِ أَبْنَاكَ» ومثله «بَنَىٰ وَاعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ» وإن أعملت الثانى فى هذا المثال قلت : «بَغِيَاً وَاعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ» ولا يجوز ترك الإضمار ؛ فلا تقول «يحسن ويسى ابنك» ولا «بنى واعتدى عبدك» لأن تركه^(٢) يؤدي إلى حذف الفاعل ، والفاعل مُلتَزِمُ الذِّكْرِ ، وأجاز الكسائى ذلك على الحذف ،

== مفعول به لأعمل ، فى ضمير ، جار ومجرر متعلق بأعمل ، وضمير مضاف ، و «ما ، اسم موصول : مضاف إليه » تنازعا ، فعل ماض وفاعل ومفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول «والتزم» ، فصل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما ، اسم موصول مفعول به لا لتزم» ، التزما ، فعل ماض مبنى للجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا عمل لها صلة .

(١) «كَيْحُسَيْنَ» ، الكاف جارة لقول محذوف ، يحسنان : فعل وفاعل «ويسى» ، فعل مضارع «ابننا» ، ابنا : فاعل يسى مرفوع بالآلف لأنه مثنى ، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «وقد» ، حرف تحقيق «بنى» ، فعل ماض «واعتدا» ، فعل وفاعل «عبدنا» ، فاعل بنى ، ومضاف إليه .

(٢) يريد أن ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل ، وهذا كلام قاصر ، ولا بد من تقدير لتصح العبارة ، فإن ترك الإضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل دائما ، لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله ، والكلام التام أن يقال : إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين ، الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله ، والثانى حذف الفاعل ، وكلاهما محظوران .

بناء على مذهبه في جواز حذفِ الفاعل ، وأجازهُ الفَرَّاءُ على تَوَجُّهِ العالمين معاً إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناءٌ منهما على مَنع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني ؛ فلا تقول : « يحسنان ويسىء أبناك » وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة .

* * *

وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا^(١)
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَجَتْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ^(٢)

(١) « ولا ، ناهية » مجيء ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مع ، ظرف متعلق بتجىء ، ومع مضاف و « أول ، مضاف إليه ، قد ، حرف تحقيق » أهمل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول ، والجملة في محل جر صفة لأول « بمضمر ، جار ومجرور متعلق بتجىء » لغير ، جار ومجرور متعلق بأوهل الآتي ، وغير مضاف ، و « رفع ، مضاف إليه » أوهلا ، فعل ماض مبني للجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر ، والجملة في محل جر صفة لمضمر .

(٢) « بل ، حرف عطف ، ومعناه — هنا — الاتتمال » حذف ، حذف : مفعول مقدم لازم ، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « الزم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . « إن ، شرطية » يكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « غير ، خبر يكن ، وغير مضاف و « خبر ، مضاف إليه » وأخرنه ، الواو عاطفة ، آخر : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا عمل له من الإعراب ، والهاء مفعول به لآخر مبني على الضم في محل نصب « إن ، شرطية » يكن ، فعل =

تقدّم أنه إذا أعمل أحد الماملين في الظاهر وأهل الآخر عنه أعمل في ضميره ،
ويلزم الإضمار إن كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره : كالفاعل ، أو نائبه ، ولا فرق
في وجوب الإضمار — حينئذٍ — بين أن يكون المهل الأول أو الثاني ، فتقول :
« يحسن ويسىء ابنك ، ويحسن ويسئان ابنك » .

وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مطلوب الفعل المهل غير مرفوع فلا يخلو : إما أن
يكون عمدة في الأصل — وهو مفعول « ظن » وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ في الأصل
أو خبر ، وهو المراد بقوله : « إن يكن هو الخبر » — أولاً ، فإن لم يكن كذلك :
فإما أن يكون الطائب له هو الأول ، أو الثاني ، فإن كان الأول لم يحز الإضمار ؛
فتقول « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّرَ بِي زَيْدٌ » ولا نصمر فلا تقول :
« ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ولا « مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّرَ بِي زَيْدٌ » وقد جاء في
الشعر ، كقوله :

١٦٠ — إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْمَهْدِ

وَأَلْفَ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ ؛ فَقَلَّمَا

يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وَدٍّ

== مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر
« هو » ضمير فاعل لا محل له من الإعراب « الخبر » خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف
يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخبره .

١٦٠ البيتان من الشواهد التي لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين .

اللغة : « جهارا » بزنة كتاب — أي عيانا ومشاهدة ، وتقول : رأيته جهرا وجهارا
وكنت فلانا جهرا وجهارا . رجهر فلان بالقول جهرا ، كل ذلك في معنى العلن . قال الله
تعالى : (وأسروا قولكم أو اجهروا به) وقال الاخفش في قوله تعالى : (هي ترى الله جهرة)
أي عيانا يكشف عنا ما بيننا وبينه « الغيب » أصل معناه في اللغة : ما استتر عنك ولم

= تراه ، ويريد به هنا ما لم يكن الصاحب حاضرا ، أحفظ للعهد ، يروى فى مكانه ، أحفظ للود ، والود - يضم الواو فى المشهور ، وقد تكسر الواو ، أو تفتح - المحبة ، ألغ ، يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى قلبك ، الوشاة ، جمع واش ، وهو الذى ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة ، يحاول ، هو مضارع من المحاولة ، وأصلها إرادة الشيء بحيلة .

المعنى : إذا كانت بينك وبين أحد صداقة ، وكان كل واحد منك يعمل فى العلن على إرضاء صاحبه ، فتمسك بأواصر هذه المحبة فى حال غيبة صديقك عنك ، ولا تقبل فى شأنه أقوال الوشاة ، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها .

الإعراب : « إذا » ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه ، وجلة « ترضيه » من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى جملة الشرط « ويرضيك » فعل ومفعول به « صاحب » فاعل يرضيك ، وجلة يرضيك وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التى قبلها « جهاراً » منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين « فكن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال « أحفظ » خبر كن « للعهد » جار ومجرور متعلق بأحفظ .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان - وهما « ترضى » و « يرضى » - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله « صاحب » - وقد تنازع كل من « ترضى » و « يرضى » ذلك الاسم الذى بعدهما وهو « صاحب » والاول يطلبه مفعولا به ، والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه الثانى ، وأعمل الاول فى ضميره الذى هو الهاء .

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الاول فى الضمير ، لأن هذا الضمير - بالنسبة للعامل الاول - فضلة يستغنى الكلام عنه ، وذكر الضمير مع العامل الاول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز ، وقد ارتكبه الشاعر - من غير =

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار ؛ فنقول : « ضَرَبَ بَنِي وَضَرَبَتْهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ » ولا يجوز الحذف ؛ فلا نقول « ضَرَبَ بَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ » ولا مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ » وقد جاء في الشعر ، كقوله :

١٦١ — بِمُكَاطٍ يُغَشِي النَّاطِرِينَ — إِذَا هُمْ لَمَحُوا — شَمَاعُهُ .

والأصل « لَحَوْهُ » خذف الضمير ضرورة ، وهو شاذ ؛ كما شذَّ عَمَلُ الْمُهْمَلِ الأول في المفعول المضمَر الذي ليس بعمدة في الأصل .

== ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المخطور — فإنهم إنما أجازوا — في هذا الباب — الإضمار قبل الذكر حين لا يكون منه بد ، وذلك إذا كان الضمير فاعلا ، مثلا ؛ لأنه لا يستغنى الكلام عنه ، ولا يجوز حذفه ، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها ، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا .

١٦١ — البيت لمانكة بنت عبد المطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي : ٢٥٦/٢ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها :

سَائِلٌ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيْكَفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعُهُ
قَيْسًا ، وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي تَجْمَعِ بَاقِي شَنَاعُهُ
فِيهِ السَّنَوْرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهُ

اللغة : « عكاظ » بزنة غراب — موضع كانت فيه سوق مشهورة ، يجتمع فيها العرب للتجارة ، والمفاخرة ، يعشى ، مضارع من الإعشاء ، وأصله العشا ، وهو ضعف البصر ليلا « لمحوا » ، ماض من اللحم ، وهو سرعة إبصار الشيء « شعاعه » ، بضم الشين — ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه الجبال ، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ ؛ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يكون عائدا على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت ،

المعنى : تريد أن أشعة سلاح قومها بما تضعف أبصار الناظر إليها ، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه .

الإعراب : « بعكاظ » جار ومجرور متعلق بقولها « جمعوا » في البيت السابق ==

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل ، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثاني ؛ فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ » وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته : متصلاً كان ، أو منفصلاً ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ وَظَنَنْتِهِ زَيْدًا قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتِ إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا » .

ومعنى اليتيم أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب والجورور - فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتِ زَيْدًا » ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِِي زَيْدًا ، بل يلزم الحذف ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ وَضَرَبْتِ زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِِي زَيْدًا » إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل ؛ فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخراً ؛ فتقول « ظَنَنْتُ وَظَنَنْتِ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ » :

= « يعشى » فعل مضارع ، الناظرين ، مفعول به ليعشى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « هم » تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا لمحوهم ، لمحوها ، فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى مرفوع بالاضمة الظاهرة . وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « يعشى ... لمحوها شعاعه » حيث تنازع كل من الفعلين « شعاعه » فالفعل الأول - وهو « يعشى » - يطلبه فاعلاً له ، والفعل الثاني - وهو « لمحوها » - يطلبه مفعولاً ، وقد أعمل فيه الأول ، بدليل أنه مرفوع ، وأعمل الثاني في ضميره ، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة ، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين « يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه » ثم صار بعد تقديمهما « يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه » ، ثم حذفت الهاء من « لمحوه » فصار كما ترى في البيت .

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة ، وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر ، وفي حذفه فساد ، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له .

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في لغة الكلام ، وذلك لأن هذا الضمير فضلة . وقد علمنا أن الفضلة لا يجب ذكرها .

وَمَقْهُوْمُهُ أَنَّ الثَّانِي يُؤْتَى مَعَهُ بِالضَّمِيرِ مُطْلَقًا : مَرْفُوعًا كَانَ ، أَوْ مَجْرُورًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، عَمْدَةً فِي الْأَصْلِ أَوْ غَيْرَ عَمْدَةٍ .

وَأُظْهِرَ أَنَّ يَكُنْ ضَمِيرَ خَبَرٍ لِقَائِهِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَ^(١)
نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا^(٢)

أى : يجب أن يؤتى بفعال الفعل المضمحل ظاهراً إذا لزم من إضماره عدم مطابقتها لما يفسره ؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابق المفسر ، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسرهُ مُتَنَبِّئٌ ، نحو : « أظن ويظناني زيدا وعمراً أخوين » ذ « زيدا » : مفعول أول لأظنُّ ، و « عمراً » : معطوف عليه ، و « أخوين » : مفعول ثان لأظن ، والياء : مفعول أول ليظننان ؛ فيحتاج إلى مفعول ثان ؛ فلو أتيت به ضميراً فقلت :

(١) « أظهر » فعل أمر مبني على السكون ، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ضمير ، اسم يكن ، خبراً ، خبر يكن « لغير » جار ومجرور متعلق بخبر ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « يطابق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المفسر » مفعول به ليطابق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسر فأظهره : أى جىء به اسماً ظاهراً .

(٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « أظن » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ويظناني » فعل وفاعل ومفعول أول « أخا » مفعول ثان ليظناني « زيدا » مفعول أول لأظن « وعمراً » معطوف عليه « أخوين » مفعول ثان لأظن « في الرخا » جار ومجرور تنازع فيه كل من « أظن » و « يظناني » .

« أَظُنَّ وَيُظَنُّانِي إِيَّاهُ زَيْدًا أَخُوهُ » لَكَانَ « إِيَّاهُ » مُطَابِقًا لِلْيَاءِ ، فِي أَنَّهُمَا مُفْرَدَانِ ، وَلَكِنْ لَا يَطَابِقُ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ وَهُوَ « أَخُوهُ » ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ ، وَ « أَخُوهُ » مثنى ؛ فَتَقَوْتُ مُطَابَقَةَ الْمُفَسِّرِ لِلْمُفَسَّرِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ قُلْتُ « أَظُنَّ وَيُظَنُّانِي إِيَّاهُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخُوهُ » حَصَلَتْ مُطَابَقَةُ الْمُفَسِّرِ لِلْمُفَسَّرِ ؛ [وَذَلِكَ] لَكُنْ « إِيَّاهُ » مثنى وَ « أَخُوهُ » كذلك ، وَلَكِنْ تَقَوْتُ مُطَابَقَةَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي — الَّذِي هُوَ خَبَرٌ فِي الْأَصْلِ — لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ — الَّذِي هُوَ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ ؛ لَكُنْ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مُفْرَدًا ، وَهُوَ الْيَاءُ ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي غَيْرُ مُفْرَدٍ ، وَهُوَ « إِيَّاهُ » ، وَلَا بَدَّ مِنْ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ ، فَلَمَّا تَعَدَّرتِ [الْمُطَابَقَةُ] مَعَ الْإِضْمَارِ وَجِبَ الْإِظْهَارُ ؛ فَتَقُولُ : « أَظُنَّ وَيُظَنُّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخُوهُ » ؛ فـ « زَيْدًا وَعَمْرًا أَخُوهُ » : مَفْعُولَا أَظُنَّ ، وَالْيَاءُ مَفْعُولُ يُظَنُّانِ الْأَوَّلِ ، وَ « أَخَا » مَفْعُولُهُ الثَّانِي ، وَلَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ — حَيْثُ ذَرَفَ — مِنْ بَابِ (١) التَّنَازُعِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْعَامِلِينَ عَمِلَ فِي ظَاهِرٍ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ .

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الْإِضْمَارَ مُرَاعَى بِهِ جَانِبُ الْخَبَرِ عَنْهُ ؛ فَتَقُولُ : « أَظُنَّ وَيُظَنُّانِي إِيَّاهُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخُوهُ » وَأَجَازُوا أَيْضًا الْحَذْفَ ؛ فَتَقُولُ : « أَظُنَّ وَيُظَنُّانِي زَيْدًا وَعَمْرًا أَخُوهُ » .

* * *

(١) الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ حَيْثُ نَزَعَ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَوَجَّهَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْعَامِلِينَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي لَمْ يَعْمَلْ أَحَدُهُمَا فِي لَفْظِهِ وَالْآخَرُ فِي ضَمِيرِهِ بَلْ لَمْ يَتَوَجَّهْ مُطَابَقَةً كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَيْهِ ، وَهُوَ شَرْطُ بَابِ التَّنَازُعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ « أَخُوهُ » مَعْمُولٌ لِأَظُنَّ ، وَلَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَيْهِ يُظَنُّانِي ؛ لِعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، فَانْهَ لَا يُطَلَبُ مَفْعُولًا ثَانِيًا إِلَّا بِشَرْطِ مُطَابَقَتِهِ لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ .

وَنَازَعَ فِي هَذَا قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ ابْنُ الْقَاسِمِ وَقَالُوا : إِنْ اشْتَرَطَ صَحَّةُ تَوَجُّهِ كُلِّ مِنَ الْعَامِلِينَ إِلَى الْمَعْمُولِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى لَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ ، وَلَا بِالنَّظَرِ إِلَى نَوْعِ الْعَمَلِ ، أَفَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتَ زَيْدًا » لَمْ يَكُنْ لِيَصِحَّ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْأَوَّلُ إِلَى « زَيْدًا » الْمَنْصُوبِ ، وَلَوْ قُلْتَ « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتَ زَيْدًا » لَمْ يَكُنْ لِيَصِحَّ تَوَجُّهُ الثَّانِي إِلَيْهِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ ؟

المفعولات بأفعل لم يوجد لها ، وإنما المفعول المطلق حسبته من باعتبار الـ ١٦٩ الفعل بها
أو وقوعه لأفعل أو غيرها فذلك لا يسمى به إلا صيغة ما ذكر ~~الفاعل~~ خالفاً لما ذكر بالذکر
أو لا في المفعول المطلق ، والمعتمد من المفعول المطلق هو المفعول به في ما يتعلق به الفعل
المتصرف إذا لا يقتضيه عند اجتماعه ترتيباً على ما في قوله : « وما عليهم رتب قصدهم مطلقاً »
المتصرف أسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمين من أمين (١) وثق به شيء
له معنى

الفعل يدل على شيئين : الحدث ، والزمان ؛ ف « قام » يدل على قيام في زمن
ماض ، و « يقوم » يدل على قيام في الحال أو الاستقبال ، و « قُم » يدل على قيام في
الاستقبال ، والقيام هو الحدث — وهو أحد مدلولي الفعل — وهو المصدر ، وهذا
معنى قوله : « ما سوى الزمان من مدلولي الفعل » فكأنه قال : المصدر اسم الحدث
كأمين ؛ فإنه أحد مدلولي أمين .

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيداً للعامله ، أو بياناً لنوعه ، أو
عدده ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وَبَرَزْتُ بَرَزاً ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ » .

وسمى مفعولاً مطلقاً لصِدْقِ « المفعول » عليه غير مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه ،
بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعول إلا مقيداً ، كالمفعول به ،
والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُسِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ (٢)

(١) « المصدر ، مبتدأ ، اسم ، خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و « ما ، اسم موصول
مضاف إليه » سوى ، ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ،
و « الزمان » مضاف إليه « من مدلولي ، جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ،
ومدلولي مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه « كأمين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مبتدأ محذوف ، أي وذلك كأمين « من أمن ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نصت
لأن المصدر .

(٢) « بمثله ، الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه
« أو فعل ، أو وصف ، معطوفان على مثل » نصب ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل =

ينتصب المصدرُ بمثله ، أى بالمصدر ، نحو : « تَجَبُّتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا » أو لفعل^(١) ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا » أو بالوصف^(٢) ، نحو : « أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا » .

== ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، وكونه ، الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه ، أصلا ، خبر الكون من جهة النقصان ، وهذين ، جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفة له « انتخب » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة الابتداء .

(١) يشترط فى الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامدا كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصا ككان وأخواتها ، أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما — فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

(٢) يشترط فى الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ، أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة ؛ فإن كان اسم تفصيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر :

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمَّهُمْ لَوْمًا ، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ

فإن قوله « لَوْمًا » مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله « الْأَمَّهُمْ » ، الذى هو أفعل تفضيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه « الْأَمَّهُمْ » ، وتقدير الكلام — على هذا — فأنت اليوم الْأَمَّهُمْ تَلُومُ لَوْمًا ، واختلفوا فى الصفة المشبهة ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ، وممعا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغة الذبياني :

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ طَرَبَ أَوْلَاهِ أَوْ كَالْمُخْتَبَلِ

فإن قوله « طَرِبَ الْوَالِه » ، مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله « طَرِبًا » ، الذى =

ومذهبُ البصريين أن المصدر أصلٌ ، والفعلُ والوصفُ مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : « وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ ائْتِخِبَ » أى : المختارُ أن المصدرَ أصلٌ لهذين ، أى : الفعلِ ، والوصفِ .

ومذهبُ الكوفيين أن الفعلَ أصلٌ ، والمصدرُ مشتقٌ منه . ^{بأنه ليس في المصدر شيء فيه فكل ما أصل لقوله ، وورد في الحرف}
 وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصل ، والفعلُ مشتقٌ منه ، والوصفُ مشتقٌ ^{بأنه ليس في المصدر شيء فيه فكل ما أصل لقوله ، وورد في الحرف} أصل .

من الفعل .

وذهب ابن طَلْحَةَ ^{صحيح للمعنى} إلى أن كلاً من المصدرِ والفعلِ أصلٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .

والصحيحُ المذهبُ الأول ؛ لأن كل فرع يتضمنُ الأصلَ وزيادةً ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأن كلاً منهما يدلُّ على المصدرِ وزيادةً ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدرِ والزمان ، والوصفُ يدلُّ على المصدرِ والفاعل .

تَوَكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدَ كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرِ ذِي رَشَدٍ^(١)

= هو صفة مشبهة ، وغيره يحمل هذه الصفة المشبهة دليلاً على العامل ، وليست هي العامل ، والتقدير : أراني طرباً في إثرهم أطرب طرب الواله — إلخ ، على نحو ما قالوه في أفعل التفضيل .

(١) « توكيدا ، مفعول به مقدم ليبين « أو نوعاً ، معطوف عليه « بين ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر « أو عدد ، معطوف على قوله « نوعاً ، السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كسرت ، السكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، تترت : فعل وفاعل « سيرتين ، مفعول مطلق بين العدد « سير ، مفعول مطلق بين النوع ، وسير مضاف ، و « ذى ، بمعنى صاحب مضاف إليه ، و « رشد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه للوقف .

المفعول المطلق يقع على ثلاثه أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكداً ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

الثاني : أن يكون مبيناً للنوع^(١) ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ » ،
و « سِرْتُ سَيْرًا حَسَنًا » .

الثالث : أن يكون مبيناً للعدد ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً » ، وَضَرْبَتَيْنِ ،
وَضَرْبَاتٍ .

وَقَدْ يَنْبُؤُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ ، وَأَفْرَحِ الْجَذَلِ^(٢)

(١) المفعول المطلق الذى يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال :

الاول : أن يكون مضافا ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على بلوغ الغاية ، وهذا النوع من باب النياحة عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحالة أن يفعل لإنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فعلا مائلا لفعل غيره ؛ فالخليفة فى هذين المثالين أن تقول : اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين ، وجد جدا مائلا لجد الحريص .

الثاني : أن يكون موصوفا ، نحو قولك : اعمل عملا صالحا ، وسرت سيرا وريدا ، وليس هذا من باب النياحة قطعاً .

الثالث : أن يكون مقرونا بأل المهدية ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعاً ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب النياحة ، وكان المتكلم يقول : اجتهدت اجتهدا مثل ذلك الاجتهاد الذى تعلم أن فلانا قد اجتهد ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهدا المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول آل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النياحة ؛ لأنه فعله .

(٢) وقد ، هنا حرف تحقيق « ينبؤ » فعل مضارع « عنه » جار ومجرور متعلق بـ « ينبؤ » ، اسم موصول : فاعل ينبؤ مبنى على السكون فى محل جر « عليه » جار ومجرور متعلق بـ « ينبؤ » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . =

قد يقوب عن المصدر ما يدلُّ عليه ، كـكُلٍّ و بَعْضٍ ، مُضَافَيْنِ إِلَى المصدر ، نحو : « جَدَّ كُلِّ الْجَدِّ » ^(١) ، وكقوله تعالى : (فَلَا تَمَيَّلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) ، و « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

وكالمصدر المرادفِ لمصدر الفعل المذكور ^(٢) ، نحو : « قَعَدْتُ جُلُوسًا ، وَافْرَحَ الْجَذَلَ » فالجلوس : نَائِبٌ مَنَابِ القعود لمرادفته له ، والجذل : نَائِبٌ مَنَابِ الفرح لمرادفته له .

= والجملة لا عمل لها صلة ما « جَدَّ » الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وكل ، مفعول مطلق ، نائب عن المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الجَدَّ » مضاف إليه « وافرَحَ » الواو حرف عطف ، افرح : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الجذل » مفعول مطلق .
(١) ومنه قول مجنون بن عامر قيس بن الملوح :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاَقِيَا

(٢) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك في إعرابه ثلاثة أوجه :

الأول : أن تجعله مفعولا مطلقا ؛ والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين فذهب المازني والسيرافي والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ، واختار ابن مالك هذا القول ، وذهب سيويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر ، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف .

الثاني : أن تجعل المصدر مفعولا لأجله إن كان مستكملا لشروط المفعول لأجله .

الثالث : أن تجعل المصدر حالا بتأويل المشتق .

فإذا قلت « فرحت جذلا ، لجذلا » عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت ، وعند سيويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فرحت وجذلت جذلا ، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير : فرحت لأجل الجذل ، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير : فرحت حال كوني جذلان .

وكذلك ينوب مَنَابُ الْمَصْدَرِ اسمُ الإشارة ، نحو : « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ »
وَزَعَمَ بعضهم أنه إذا نَابَ اسمُ الإشارة مَنَابَ الْمَصْدَرِ فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر ، كما
مَثَّلْنَا ، وفيه نظر ؛ فمن أمثلة سيبويه « ظَنَنْتُ ذَلِكَ » أى : ظننت ذاك الظنَّ ، فذاك
إشارة إلى الظن ، ولم يُوصَفْ به

وينوب عن المصدر — أيضاً — ضميره ، نحو : « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » أى :
ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ، ومنه قوله تعالى : (لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ) أى :
لا أَعَذِّبُ العَذَابَ .

وعَدَّدَهُ ، نحو : « ضَرَبْتُهُ [عَشْرِينَ] ضَرْبَةً » ومنه قوله تعالى : (فَأَخْلِدُوهُمْ
ثَمَانِينَ جَلْدَةً) .

والآلة ، نحو : « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » والأصلُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ ، حذف
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم .

* * *

وَمَا لَتَوَكَّيْدٍ فَوْحًا أَبَدًا وَثْنٌ وَاجِعٌ غَيْرُهُ وَأَفْرِدًا^(١)

لا يجوز تننيُّ المصدرِ المؤكِّدِ لعامله ، ولا جَمْعُهُ ، بل يجب إفراده ؛ فتقول
« ضَرَبْتُ ضَرْبًا » ، وذلك لأنه بمثابة تكرار الفعل ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع .

(١) د وما ، اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو واحد الآتي د لتوكيد ، جار
ومحور متعلق بمحذوف صلة ما د فوحد ، الفاء زائدة ، ووحيد : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت د أبدا ، منصوب على الظرفية د وثن ، فعل أمر ، وفيه ضمير
مستتر وجوبا هو فاعله د واجمع ، معطوف على ثن د غيره ، تنازعه كل من تن واجمع
د وأفردا ، الواو حرف عطف ، وأفرد : فعل أمر مؤكدة بالنون الخفيفة ، وقلبت نون
التوكيد ألفا للوقف ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله .

وأما غير المؤكد — وهو المبين للمدد — والنوع — فذكر المصنف أنه يجوز ثنيتته وجمعه .

فأما المبين للمدد فلا خلاف في جواز ثنيتته وجمعه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ » و « ضَرَبَاتٍ » .

[وأما المبين للنوع فالشهور أنه يجوز ثنيتته وجمعه ، إذا اختلفت أنواعه ، نحو : « مِرتُ سِرتِي زَيْدُ الحَسَنِ وَالْقَبِيحِ »] .

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز ثنيتته ولا جمعه قياساً ، بل يُقتصر فيه على السماع ، وهذا اختيار الشَّوْزِينِ .

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ اُمتنعَ وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَّعٌ^(١)
المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله ؛ لأنه مَسْوقٌ لتقرير عامله وتقويته ،
وَالْحَذَفُ مُنَافٍ لذلك .

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه : جوازا ، ووجوباً .

فالمحذوف جوازا ، كقولك : « سَيرَ زَيْدٍ » لمن قال : « أَيْ سَيرِ مِرتَ »
و « ضَرَبَتَيْنِ » لمن قال : « كَمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ؟ » والتقدير : « مِرتُ سَيرَ زَيْدٍ » ،
و « ضَرَبَتُهُ ضَرَبَتَيْنِ » .

وقولُ ابن المصنف : إن قوله : « وحذف عامل المؤكد اُمتنع » سهو منه ؛ لأن

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « عامل » مضاف إليه ، وعامل مضاف ، و « المؤكد » مضاف إليه « اُمتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من اُمتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وفي سواه » الواو حرف عطف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « لدليل » جار ومجرور متعلق بمتنع « متنع » مبتدأ مؤخر

قولك « ضَرَبَا زَيْدًا » مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوباً ، كما سيأتى — ليس بصحيح^(١) ، وما استدللّ به على دَعَوَاهِ من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتى] ليس منه ، وذلك لأن « ضَرَبَا زَيْدًا » ليس من التأكيّد فى شيء ، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيّد ، بِمِثَالَةِ « أَضْرِبْ زَيْدًا » لأنه واقع مَوْقِعُهُ ، فكما أن « أَضْرِبْ زَيْدًا » لا تأكيّد فيه كذلك : « ضَرَبَا زَيْدًا » وكذلك جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من باب التأكيّد فى شيء ؛ لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَتَابَ الْعَامِلِ ، دَالٌّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وهو عَوَضٌ مِنْهُ ، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، ولا شيء من المؤكّدات يمتنعُ الجمعُ بينهما وبين المؤكّد .

ومما يدلُّ أيضاً على أن « ضَرَبَا زَيْدًا » ونحوه ليسَ من المصدر المؤكّد لعامله أن الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لا خلاف فى أنه لا يعمل ، واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أولاً ؟ والصحيح أنه يعمل ؛ فـ « زَيْدًا » فى قولك : « ضَرَبَا زَيْدًا » منصوبٌ بـ « ضَرَبَا » على الأصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو : « أَضْرِبْ » ؛ فعلى القول الأول نَابَ « ضَرَبَا » عن « أَضْرِبْ » فى الدلالة على معناه وفى العمل ، وعلى القول الثانى نَابَ عنه فى الدلالة على المعنى دون العمل .

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا

مِنْ فِعْلِهِ ، كَنَدَلَا أَلَلَا كَنَدَلَا^(٢)

(١) جملة ليس بصحيح ، خبر المبتدأ الذى هو قوله « وقول ابن المصنف » .

(٢) « والحذف حتم » مبتدأ وخبر « مع » ظرف منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بالخبر ، ومع مضاف ، و « آت » مضاف إليه ، بدلا ، حال من الضمير المستتر فى آت « من فعله » الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه =

يُحَذَفُ عاملُ المصدرِ وَجُوبًا في مواضع :

منها : إذا وقع المصدر بَدَلًا من فِعْلِهِ ، وهو مَقِيسٌ في الأمر والنهي ، نحو :
« قِيَامًا لَا قُعُودًا » أى : قُمْ [قِيَامًا] وَلَا تَقْعُدْ [قُعُودًا] ، والدعاء ، نحو :
« سَقِيَ لَكَ » أى : سَقَاكَ اللَّهُ .

وكذلك يحذف عاملُ المصدرِ وَجُوبًا إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهام المقصود به التوبيخُ ، نحو : « أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ الشَّيْبُ ؟ » أى : أَتَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ ^(١) .

ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامة المصدرِ مقامه في الفعلِ المقصود به الخبرُ ،
نحو : « أَفْعَلُ وَكَرَامَةً » أى : وَأَكْرَمُكَ .

فالمصدرُ في هذه الأمثلة ونحوها منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وَجُوبًا ، والمصدر نائبُ
مَنَابَه في الدلالة على معناه .

= « كندلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو حال من الضمير المستتر في آت ، اللز ، اسم موصول صفة لندلا ، كاندلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف في كندلا ، وفي كاندلا داخلة على مقصود لفظه ؛ فكل منهما محرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية .

(١) اعلم أن المصدر الآتي بدلا من فعل على ضربين ؛ أحدهما : المراد به طلب ، وثانيهما : المراد به خبر ؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع ؛ الأول : ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتي (رقم ١٦٢) ، والثاني ما كان المراد به النهي كقولك : قِيَامًا لَا قُعُودًا ، والثالث : ما كان المراد به الدعاء نحو سَقِيَ لَكَ . والرابع : ما كان المراد به التوبيخ كقولهم : أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ الْجَدُّ ؟ .

وأما المراد به خبر فعلى ضربين : سماعي ، ومقيس ؛ فأما السماعي فنحو قولهم : لَا أَفْعَلُ وَلَا كَرَامَةً ، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة : منها ما ذكر تفصيلا لعاقبة جملة قبله ، ومنها ما كان مكررا . أو محصورا ، ومنها ما جاء مؤكدا لنفسه ، أو لغيره ، وقد تسكفل الشارح ببيان ذلك النوع بيانا وافيا .

وأشار بقوله : « كَنَدَلًا » إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٢ - يَمْرُوفٌ بِالْدهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ

وَيَرْجِعُنَ مِنْ دَارَيْنَ بُحْرَ الحَقَائِبِ

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ

فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

١٦٢ - البيتان لأعشى همدان ، من كلبة يهجو فيها لصوصا .

اللغة : « الدهننا ، يقصر ويمد - موضع معروف لبنى تميم « عيابه ، العياب : جمع عيبة ، وهى وعاء الثياب « دارين ، قرية بالبحرين مشهورة بالمسك ، وفيها سوق « بحر ، بضم فسكون - جمع بجرء ، وهى الممتلئة ، والحقائب : جمع حقيبة ، وهى - هنا - العيبة أيضاً « ألهى الناس ، شغلهم وأورثهم الغفلة « جل أمورهم ، بضم الجيم وتشديد اللام - معظمها وأكثرها « ندلا ، خطفاً فى خفة وسرعة .

المعنى : هؤلاء اللصوص يمدون بالدهناء فى حين ذهابهم إلى دارين ، وقد صفرت عيابه من المتاع فلا شئ فيها ، ولكنهم عند ما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت . وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع ، وينادى بعضهم بعضاً : اخطف خطفاسريعاً ، وكن خفيف اليد سريع الروغان .

الإعراب : « يمرون ، فعل وفاعل « بالدهننا ، جار ومجرور متعلق بيمر « خفافا ، حال من الفاعل « عيابه ، عياب : فاعل لخفاف ، وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ويرجعن ، فعل وفاعل ، والتعبير بنون الإناث فى قوله « يرجعن » لتأويلهم بالجماعة ، أو لقصد تحقيرهم « من دارين ، جار ومجرور متعلق بيرجع « بحر ، حال من الفاعل ، وبحر مضاف و« الحقائب » مضاف إليه « على ، حرف جر « حين ، ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة « ألهى ، فعل ماض « الناس ، مفعول به لألهى تقدم على فاعله « جل ، فاعل ألهى ، وجل مضاف ، وأمور من « أمورهم ، مضاف إليه ، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فندلا ، مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف « زريق ، منادى محرف نداء محذوف ، وجملة النداء معترضة لا محل لها « المال ، مفعول به =

فـ «نَدَلًا» نائبُ مَنَابِ فعلِ الأمرِ ، وهو أَنْدُلُ ، والنَّدُلُ : خَطْفُ الشيءِ بسرعة ، و«زُرَيْقُ» منادى ، والتقدير : نَدَلًا يَا زُرَيْقُ [المَالَ] ، وزُرَيْقُ اسم رجل ، وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بِنَدَلًا ، وفيه نظر^(١) ؛ لأنه إِنْ جعل «نَدَلًا» نائباً مَنَابِ فعلِ الأمرِ للمخاطب ، والتقدير «أَنْدُلْ» لم يصح أن يكون مرفوعاً به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ؛ فكذلك ما نَابَ مَنَابَهُ ، وإن جعل نائباً مَنَابِ فعلِ الأمرِ للغائب ، والتقدير : «لِيَنْدُلْ» صحَّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب مَنَابِ فعلِ الأمرِ للغائب ، وإنما ينوب مَنَابِ فعلِ الأمرِ للمخاطب ، نحو : «ضَرْبًا زَيْدًا» أى : أَضْرِبْ زَيْدًا ، والله أعلم .

وَمَا لِتَفْصِيلِ كَيْمَا مَنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا^(٢)

= لقوله ندلا السابق ندل ، مفعول مطلق ، مبین للنوع ، وندل مضاف ، و«الثعالب» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول «فندلا» حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وعامله محذوف وجوباً ، على ما تبين لك في الإغراب .

(١) ولو كان «زريق» فاعلاً لجاء به منونا ، لأنه اسم رجل كما علت ، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنه لا داعي لمناقشة الشارح التي رد بها على المصنف زعمه أن «زريق» فاعل .

(٢) «ما» اسم موصول : مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كَيْمَا» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً ، عامل : مبتدأ ثان ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

يُحَذَفُ أَيْضًا عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلًا لِمَاقِبَةٍ مَا تَقَدَّمَ^(١) ،
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (حَتَّى إِذَا أَخَذَتُمُوهُمْ فُشْدُوا أَلْوَنَاقَ ؛ فَإِمَّا مِنْهُ بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءُ)
 فَمَّا ، وَفِدَاءُ : مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالتقدير — والله أعلم —
 فَإِمَّا تَمْنُونُ مِنْهُ ، وَإِمَّا تَفْدُونُ فِدَاءً ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَمَا لِلتَّفْصِيلِ — إِلَى آخِرِهِ »
 أَيْ : يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ الْمُسَوِّقُ لِلتَّفْصِيلِ ، حَيْثُ عَنْ ، أَيْ : عَرَضَ .

* * *

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلِ لِاسْمٍ عَيْنٍ أَسْتَنْدَ^(٢)

عَامِلُ الْوَاقِعِ مَبْتَدَأُ ثَانِيَا ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ يَحْذِفُ وَنَائِبُ فَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي ، وَجُمْلَةُ
 الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، حَيْثُ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَحْذِفُ مَبْنًى عَلَى
 الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، عَنَا ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالْآلَافُ لِلْإِطْلَاقِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازُ
 تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى عَامِلٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ عَنْ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِإِضَافَةٍ حَيْثُ إِلَيْهَا .

(١) يَشْتَرِطُ لَوْجُوبِ حَذْفِ الْعَامِلِ مِنْ هَذَا النُّوعِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ، الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ
 الْمَقْصُودُ بِهِ تَفْصِيلُ عَاقِبَةٍ ، أَيْ بَيَانُ الْفَائِدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَالْحَاصِلَةُ بَعْدَهُ ، وَالشَّرْطُ
 الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا يَرَادُ تَفْصِيلُ عَاقِبَتِهِ جُمْلَةً ، سِوَاهُ أَوْ كَانَتْ طَلِبِيَّةً كَالْآيَةِ الْكُرَيْمَةِ الَّتِي تَلَاهَا
 الشَّارِحُ ، أَمْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَأَجْهَدَنَّ : فَإِمَّا رَدَّ وَاقِعَةٍ تُخْشَى ، وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

فَإِنْ كَانَ مَا يَرَادُ بَيَانُ الْفَائِدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ مَفْرَدًا — نَحْوُ أَنْ تَقُولَ : لَزِيدٍ سَفَرًا فَمَا
 صَحَّةٌ وَإِمَّا اغْتِنَامُ مَالٍ — لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْعَامِلِ ، بَلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَيَجُوزُ ذِكْرُهُ ، وَالشَّرْطُ
 الثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْمُرَادُ بِبَيَانِ عَاقِبَتِهَا مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ مِثْلُ أَنْ تَقُولَ : إِمَّا
 إِهْلَاكَ وَإِمَّا تَأْدِيبًا فَاضْرِبْ زَيْدًا — لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْعَامِلِ أَيْضًا .

(٢) « كَذَا » جَارٌ وَمَجْرُودٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدِّمٍ « مُكَرَّرٌ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ
 « وَذُو » مَعْطُوفٌ عَلَى « مُكَرَّرٍ » وَذُو مُضَافٍ ، وَ« حَضَرٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجُمْلَةُ =

أى : كذلك يُحذفُ عاملُ المصدرِ وجوباً ، إذا نابَ المصدرُ عن فعلٍ استندَ لِأَسْمِ عَيْنٍ - أى : أَخْبَرَ به عنه - وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً^(١) ؛ فمثالُ المكررِ : « زَيْدٌ سَيِّراً سَيِّراً » والتقدير : زيد يسير سيراً ، خذف « يسير » وجوباً لقيام التكرير مقامه ، ومثالُ المحصورِ « مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّراً » ، و « إِنَّمَا زَيْدٌ سَيِّراً » والتقدير : إلا يسير سيراً ، خذف « يسير » وجوباً لما فى الحصرِ من التأكيد القائم مقام التكرير .

فإن لم يكرر ولم يُحصَرْ لم يجب الحذفُ ، نحو : « زَيْدٌ سَيِّراً » التقدير : زيد يسير سيراً ؛ فإن شئتُ حذفْتُ « يسير » وإن شئتُ صرَّختُ به ، والله أعلم .

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَأُ^(٢)

= « ورد ، وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للبتداء وما عطف عليه ، نائب ، حال من الضمير المستتر فى ورد ، ونائب مضاف ، و « فعل ، مضاف إليه » لاسم ، جار ومجرور متعلق باستند الآتى ، واسم مضاف ، و « عين ، مضاف إليه » استند ، فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من استند و فاعله فى محل جر نعت لفعل .

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط ، الأول : أن يكون العامل فيه خبراً لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ ، والثانى : أن يكون الخبر عنه اسم عين ؛ والثالث : أن يكون الفعل متصلاً إلى وقت التكلم ، لا مقطوعاً ، ولا مستقبلاً ، والرابع : أحد أمرين : أولها أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً ، كما مثل الشارح ، أو معطوفاً عليه ، نحو : أنت أكلا وشرباً ، وثانيهما : أن يكون الخبر عنه مقترناً بهزة الاستفهام نحو : أنت سيرا ؟ .

(٢) « ومنه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما ، اسم موصول : مبتدأ مؤخر « يدعوه » فعل و فاعل ومفعول أول « مؤكدا » مفعول ثان =

نَحْوُ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » وَالثَّانِ كَ « أُنْبِئِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا »^(١)
 أى : من المصدر المحذوفِ عَامِلُهُ وَجُوبًا مَا يُسَمَّى : الْمُؤَكَّدَ لِنَفْسِهِ ،
 وَالْمُؤَكَّدَ لِغَيْرِهِ .

فالمؤكد لنفسه : الواقعُ بعد جملةٍ لا تحتلُّ غَيْرَهُ ، نحو : « لَهُ عَلَى أَلْفٍ [عُرْفًا]
 أى : [اعترافًا ، فاعترافًا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وَجُوبًا ، والتقدير : « أعترف
 اعترافًا » ويسمى مؤكَّدًا لنفسه : لأنه مؤكَّد للجملة قبله ، وهى نفسُ المصدرِ ، بمعنى
 أنها لا تحتلُّ سِوَاهُ ، وهذا هو المراد بقوله : « قَالُمُبْتَدَأًا » أى : فالأول من القسمين
 المذكورين فى البيت الأول .

والمؤكد لِغَيْرِهِ هو : الواقعُ بعد جُمْلَةٍ تحتلُّهُ وتحتلُّ غَيْرَهُ ؛ فتصيرُ بذكره نصًّا
 فيه ، نحو : « أَنْتَ ابْنِي حَقًّا » فَحَقًّا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وَجُوبًا ،
 والتقدير : « أَحَقُّهُ حَقًّا » وَتُسَمَّى مؤكَّدًا لِغَيْرِهِ ؛ لأن الجملة قبله تَصْلُحُ له ولغيره ؛
 لأن قولك « أَنْتَ ابْنِي » يحتلُّ أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازًا على معنى أنت

= والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « لنفسه »
 الجار والمجرور متعلقٌ بدعو ، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه ، أو غيره ،
 أو : حرف عطف ، غير : معطوف على نفسه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه
 ، فالمبتدأ ، مبتدأ .

(١) « نحو » خبر للمبتدأ فى آخر البيت السابق « له » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر مقدم « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن
 فى الجار والمجرور السابق « ألف » مبتدأ مؤخر ، عرفا ، مفعول مطلق ، وجملة
 المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة نحو إليها ، والثانى ، مبتدأ « كائنى » السكاف جارة
 لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « ابنى » ابن : خبر
 مقدم ، وابن مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » مستدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره
 فى محل نصب مقول لذلك القول المحذوف « حقا » مفعول مطلق « صرفا » نعمت لقوله حقا .

عندى فى الحنو بمنزلة أبني ، فلما قال « حَقًّا » صارت الجملة نصًّا فى أن المراد البُنوَّة حقيقةً ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصًّا ؛ فكان مؤكِّداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة للوثر للوثر فيه .

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَ « لِي بُكَاءٌ بُكَاءُ ذَاتِ عِضْلَةٍ » (١)
أى : كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مُشْتَمِلَةٍ على فاعل المصدر فى المعنى (٢) ، نحو : « لَزِيدٍ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءُ الشَّكْلَى »

(١) « كَذَاكَ ، كَذَا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب ، ذو ، اسم بمعنى صاحب : مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و التشبيه ، مضاف إليه بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال ، وبعد مضاف ، و جملة ، مضاف إليه ، كلى ، الكاف جارة لقول محذوف ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، بكا ، قصر للضرورة مبتدأ مؤخر ، بكاء ، مفعول مطلق ، وبكاء مضاف و ذات ، مضاف إليه وذات مضاف و عضله ، مضاف إليه .

(٢) الشروط التى تشترط فى هذا الموضوع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط فى المفعول المطلق نفسه ، والأربعة الباقية فى الكلام الذى يسبقه :
فأما الثلاثة التى يجب أن تتحقق فى المفعول المطلق فهى : أن يكون مصدراً ، وأن يكون مشعراً بالحدوث ، وأن يكون المراد به التشبيه .

وأما الأربعة التى يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهى : أن يكون السابق عليه جملة ، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر ، وأن تكون أيضاً مشتملة على معنى المصدر ، وأن يكون فى هذه الجملة ما يصلح للعمل فى المصدر .

فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث نحو قولك : لفلان ذكاء ذكاء الحكماء ، أو لم تتقدمه جملة ، بل تقدمه مفرد ، كقولك : صوت فلان صوت حمار ، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، كقولك : دخلت النار فإذا فيها نوح نوح الحمام — فى كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف وجوباً ، بل هو فيما ذكرنا — بما تقدمته جملة — من الأمثلة بدل بما قبله .

فـ «صَوْتُ حَجَارٍ» مصدر تشبيهى ، وهو منصوبٌ بفعل محذوفٌ وجوباً ، والتقدير :
يُصَوِّتُ صَوْتُ حَجَارٍ ، وقبله جملة وهى «لَزِيدٌ صَوْتُ» وهى مشتملة على الفاعل
فى المعنى ، وهو «زید» وكذلك «بُكَاءُ الشَّكْلِى» منصوبٌ بفعل محذوفٌ وجوباً ،
والتقدير : يَبْكِي بُكَاءَ الشَّكْلِى .

فلو لم يكن قبل هذا المصدرِ جُمْلَةٌ وَجَبَ الرَّفْعُ ، نحو : «صَوْتُهُ صَوْتُ
حَجَارٍ ، وَبُكَاءُهُ بُكَاءُ الشَّكْلِى» ، وكذا لو كان قبله جملة [و] ليست
مشتملة على الفاعل فى المعنى ، نحو : «هَذَا بُكَاءُ بُكَاءِ الشَّكْلِى ، وَهَذَا صَوْتُ
صَوْتُ حَجَارٍ» .

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهومٌ من تمثيله .

المفعول له

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا ، كـ «جُدْ شُكْرًا ، وَدِنْ» ^(١)
 وَهُوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ : وَقْتًا وَفَاعِلًا ، وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ ^(٢)
 فَاجْرُرُهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ : كـ لَزُهُ ذَا قَنَعَ ^(٣)

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للجهول «مفعولا» حال من نائب الفاعل الآتي «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولا «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلا» مفعول به «أبان» كجاء «الكاف» جارة لقول محذوف «جد» : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة ، دن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه .

(٢) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتي «يعمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة فيه ، جار ومجرور متعلق بعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتا» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلا» معطوف على قوله وقتا «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن فقد شرط ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط في البيت التالي .

(٣) «فاجرره» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف ، والجملة في محل نصب =

المفعول له هو : المصدر ، المفهم علة ، المشارك لعامله : في الوقت ، والفاعل ، نحو :
 « جُدَّ شُكْرًا » فشكرًا : مصدر ، وهو مُفْهِمٌ للتعليل ؛ لأن المعنى جُدَّ لأجل الشكر ،
 ومُشَارِكٌ لعامله وهو « جُدَّ » : في الوقت ؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زَمَنُ الجود ، وفي
 الفاعل ؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر .

وكذلك : « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيًّا » فتأديبًا : مصدر ، وهو مُفْهِمٌ للتعليل ؛
 إذ يصح أن يقع في جواب « لَمْ فَعَلْتَ الضَّرْبَ ؟ » وهو مُشَارِكٌ لضررت ؛
 في الوقت ، والفاعل .

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروط الثلاثة — أعني المصدرية ،
 وإِبَانَةُ التعليل ، واتحادَه مع عامله في الوقت والفاعل .

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّهُ بحرف التعليل ، وهو اللام ، أو
 « مِنْ » أو « فِي » أو الباء .

فمثال ما عَدِمَتْ فيه المصدرية قولك : « جِئْتُكَ للسَّمنِ » .

ومثال ما لَمْ يَتَّحِدْ مع عامله في الوقت « جِئْتُكَ اليومَ للإِكْرَامِ غَدًا » .

ومثال ما لَمْ يَتَّحِدْ مع عامله في الفاعل « جَاءَ زَيْدٌ للإِكْرَامِ عَمْرُوهُ » .

ولا يمتنع الجَرُّ بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو : « هَذَا قَنِيعٌ لِرُحْدِي » .

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كَوْنُهُ مصدرًا ، ولا يشترط اتحادَه مع
 عامله في الوقت ولا في الفاعل ، فجوزوا نصب « إِكْرَامِ » في المثالين السابقين ،
 والله أعلم .

= خير ليس مع ، ظرف متعلق يمتنع ، ومع مضاف ، و « الشروط » مضاف إليه
 « كلَّوْهَد » السكاف جارة لقول محذوف ، لوْهَد : جار ومجرور متعلق بقنع الآتي « ذا »
 اسم إشارة مبتدأ « قنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
 اسم الإشارة ، والجملة من قنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

وَقَلَّ أَنْ يَصْنَحَهَا الْمَجَرَّدُ

وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ « أَنْ » وَأَنْشَدُوا^(١)

لَا أَقْمَدُ الْجَنِينَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ^(٢)

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، والثاني : أن يكون مُحَلًى بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافاً ، وكلها يجوز أن تُجَرَّ بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرَّد عن الألف واللام والإضافة النصب ، نحو : « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيباً » ، ويجوز جرُّه ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبٍ » ، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جرُّه ، وهو خلاف ما صرَّح به النحويون ، وماتحَبَّ الألف واللام بعكس المجرد ؛ فالأكثر جرُّه ، ويجوز النصب ؛ فـ « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبٍ » أكثر من « ضَرَبْتُ ابْنِي التَأْدِيبِ » ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف :

— ١٦٣ — * لَا أَقْمَدُ الْجَنِينَ عَنِ الْهَيْجَاءِ *

(١) « وقل » فعل ماضٍ « أَنْ » مصدرية « يصحبها » يصحب : فعل مضارع منصوب بأن ، وها : مفعول به ليصحب « المجرد » فاعل يصحب ، و « أَنْ » ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل . « والعكس » مبتدأ « في مصحوب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومصحوب مضاف و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « وأنشدوا » فعل وفاعل .

(٢) « لا » نافية « أقمد » فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « الجنين » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بأقمد « ولو » شرطية غير جازمة « توالى » فعل ماضٍ ، والتاء ناء التانيث « زمر » فاعل توالى ، وزمر مضاف و « الأعداء » مضاف إليه .

١٦٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والبيت كما ورد في كلام الناظم ، فهذا صدره ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ *

اللفظة : « لا أقعد ، أراد لا أنسل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قعد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها » الجبن ، بضم فسكون — هو الهيبة والفرع وضعف القلب والخوف من المواجهة « الهيجاء » الحرب ، وهى تقصر وتمد . فن قصرها قول لييد :

* يَا رَبِّ هَيِّجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

ومن مدها قول الآخر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

« توالّت ، تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه « زمر » جمع زمرة ، وهى الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بقوله أقعد « ولو » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ، ولو توالّت زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم « توالّت » توالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « زمر » فاعل توالّت ، وزمر مضاف ، و « الأعداء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » حيث وقع مفعولاً لأجله ، ونصبه مع كونه على بآل . وقد اختلف النحاة فى جواز مجيء المفعول لأجله معرفة ؛ فذهب سيبويه - وتبعه الزمخشري - إلى جواز ذلك ، مستدلين على هذا بما جيئه عن العرب فى نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم ١٦٤ و ١٦٥) وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَفْضُ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَاتِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

فقوله « فضل حياته » مفعول لأجله ، وهو معروف بالإضافة ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير .

وذهب الجرمى إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة ؛ لأنه — فيما زعم — =

البيت ، ف « الجبن » مفعول له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثله قوله :
١٦٤ — فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الْإِغَارَةَ فَرُسَانَا وَرُكْبَانَا

= كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكرة ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بآل ، فال هذه زائدة لا معرفة ، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا .
والصحيح ما ذهب إليه سيويه رحمه الله في هذه المسألة : لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر ، وما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى : (يحملون أصابعهم في آذانهم من الصواقع حذر الموت) والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

١٦٤ — البيت من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة ، وهو من كلمة انريط بن أنبف أحد بني الضبر ،

اللغة : « شنوا » أراد فرقوا أنفسهم لا جل الإغارة « الإغارة » الهجوم على العدو والإيقاع به « فرسانا » جمع فارس ، وهو راكب الفرس « ركبانا » جمع راكب ، وهو أعم من الفارس ، وقيل : هو خاص براكبي الإبل .

المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب .

الإعراب : « فليت » حرف تمن ونصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم « قوما » اسم ليت مؤخر « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ركبوا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « شنوا » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها من الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شنوا أنفسهم - أى فرقوها - لأجل الإغارة « الإغارة » مفعول لأجله « فرسانا » حال من الواو في « شنوا » « وركبانا » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « الإغارة » حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع اقترانه بآل ، وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، وادعاؤه أن آل في « الإغارة » ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه .

وربما قيل : انه لا شاهد في البيت ؛ لأن الإغارة مفعول به : أى فرقوا إغارتهم على عدوهم ، وليست مفعولا لأجله .

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران - النصب ، والجر - على السواء ؛ فتقول :
 « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبَهُ ، ولتَأْدِيبِهِ » وهذا [قد] يُفْهَمُ من كلام المصنف ، لأنه لما
 ذكر أنه يقل جرُّ الجردِ ونصبُ المصاحبِ للألف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه
 واحدٌ منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوباً قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ
 فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ومنه قوله :

١٦٥ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ
 وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

١٦٥ البيت لحاتم الطائي ، الجواد المشهور ،

اللغة : « العوراء ، الكلمة القبيحة ، ادخاره ، استبقاء لمودته » وأعرض ، أى أصفح .
 الإعراب : « وأغفر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا
 « عوراء ، مفعول به لاغفر ، وعوراء مضاف و « الكريم ، مضاف إليه ، ادخاره ،
 ادخار : مفعول لأجله ، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه » وأعرض ، فعل
 مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « عن شتم ، جار ومجرور متعلق بأعرض ،
 وشتم مضاف و « اللئيم ، مضاف إليه » تكرمًا ، مفعول لأجله .

الفاهد فيه : قوله « ادخاره ، حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير
 ولو جره باللام فقال « لادخاره ، لكان سائغاً مقبولا .
 وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بآل ،
 وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تنفيذ التعريف غير صحيح .

وفي قوله « تكرمًا ، شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله « تكرمًا ، مفعول لأجله ،
 وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بآل ، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط ، ولا
 يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك .

المفعول فيه ، وهو : ظرفاً

الظرف : وقت ، أو مكان ، ضمناً « في » باطراد ، كهنا أمكت أزمناً^(١)

عرف المصنف الظرف بأنه : زمان — أو مكان — ضمّن معنى « في » باطراد ، نحو : « أمكت هنا أزمناً » فهنا : ظرف مكان ، وأزمناً : ظرف زمان ، وكل منهما تضمّن معنى « في » ؛ لأن المعنى : أمكت في هذا الموضع [و] في أزمن .

واحترز بقوله : « ضمن معنى في » مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى « في » كما إذا جعل أُنْمُ الزمان أو المكان مبتدأ ، أو خبراً ، نحو : « يوم الجمعة يوم مبارك ، ويوم عرفة يوم مبارك ، والدار لزيد » فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه ، وكذلك ما وقع منهما مجروراً ، نحو : « سرت في يوم الجمعة » و « جلست في الدار » على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح ، وكذلك ما نصبَ منهما مفعولاً به ، نحو : « بنيت الدار ، وشهدت يومَ الجمل » .

واحترز بقوله : « باطراد » من نحو : « دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشام » فإن كل واحد من « البيت ، والدار ، والشام » متضمن معنى « في » ولكن تضمّنه معنى « في » ليس مطّرداً ؛ لأن أسماء المكان الماخضة لا يجوز حذف « في » معها ؛ فليس « البيت ، والدار ، والشام » في المثل منصوبة

(١) « الظرف ، مبتدأ ، وقت ، خبر المبتدأ » أو مكان ، معطوف على وقت « ضمنا ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، وألف الاثنين فائب فاعل ، وهو المفعول الأول » في ، قصد لفظه : مفعول ثانٍ لضمّن « باطراد » جارٍ ومجرور متعلق بضمّن « كهنا ، الكاف جارة لقول محذوف ، هنا : ظرف مكان متعلق بأمكت » أمكت ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أزمناً ، ظرف زمان متعلق بأمكت أيضاً .

على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تضمن معنى « في » باطراد ، وهذه متضمنة معنى « في » لا باطراد .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى « في » ؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى « في » ؛ فكذلك ما شبه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : « باطراد » ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله « ما ضمن معنى في » والله تعالى أعلم .

* * *

فَانْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهِراً كَانَ ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّراً^(١)
حُكْمُ مَا تَضَمَّنَ معنى « في » من أسماء الزمان والمكان النصب ، والناصب له ما وقع فيه ، وهو المصدر ، نحو : « عجبت من ضربك زيداً ، يوم الجمعة ، عند الأمير » أو الفعل ، نحو : « ضربتُ زيداً ، يوم الجمعة ، أمام الأمير » أو الوصف ، نحو : « أنا ضاربُ زيداً ، اليوم ، عندك » .

وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف^(٢) .

(١) « فانصبه ، انصب : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به » بالواقع « جار ومجرور متعلق بانصب » فيه « جار ومجرور متعلق بالواقع » « مظهرأ » خبر لكان الآتي مقدم عليه « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع » وإلا ، إن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أي وإلا يظهر « فانوه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « مقدرأ » ، حال من الهاء في « انوه » .

(٢) اعلم أن الذي يقع في الظرف هو الحدث ، فإذا قلت لأحد « جلست أمامك » =

والناصبُ له إما مذكورٌ كما مُثِّلَ ، أو محذوفٌ : جوازاً ، نحو أن يقال : « مَتَى جِئْتَ ؟ » فتقول : « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، و « كَمْ سِرَتْ ؟ » فتقول : « فَرَسَخَيْنِ » ، والتقدير : « جِئْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وسرت فرسخين » .

أو وجوباً ، كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً ، نحو : « مررت بِرَجُلٍ عِنْدَكَ » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذى عندك » أو حالا ، نحو : « مررت بِزَيْدٍ عِنْدَكَ » أو خبراً فى الحال أو فى الأصل ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ » .

فالعاملُ فى هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً فى هذه المواضع كلها ، والتقديرُ فى غير الصلة « اسْتَقَرَّ » أو « مُسْتَقَرَّ » وفى الصلة « اسْتَقَرَّ » ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ^(١) ، والله أعلم .

* * *

== فالجلوس — وهو الحدث — هو الذى وقع أمامك ، وكذلك إذا قلت « أنا جالس أمامك » ، وكذلك إذا قلت « كان جلوسى أمامك » .

واعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة ، لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة ، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن ، فيكون شاملاً للمصدر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلاً .

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل فى الظرف ، وهى : أن يكون صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالا ، وبني عليه موضعان آخران : (الاول) أن يكون الظرف مشغولاً عنه ، كقولك : يوم الجمعة سافرت فيه ، والتقدير : سافرت يوم الجمعة سافرت فيه ، ولا يجوز إظهار هذا العامل ، لأن المتأخر عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض فى الكلام (الثانى) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو ==

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَسْكَانُ إِلَّا مِنْهُمَا^(١)
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمِي مِنْ رَمِي^(٢)

يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية^(٣) : مِنْهُمَا كان ، نحو : « سِرْتُ

= قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد : حينئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا وسمع الآن ، فناصب دحين ، عامل ، وناصب « الآن » عامل آخر ، فهما من جملتين لا من جملة واحدة ، والمقصود نهى المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى حديث جديد .

(١) « وكل ، مبتدأ . وكل مضاف ، و « وقت ، مضاف إليه » قابل ، خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ذاك » ذا : اسم إشارة مفعول به لقابل ، والسكاف حرف خطاب « وما ، نافية » يقبله ، يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليقبل « المسكان » فاعل يقبل « إلا » حرف استثناء دال على الحصر « منهما ، حال ، والتقدير : لا يقبل النصب على الظرفية اسم المسكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه منهما .
(٢) « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « الجهات ، مضاف إليه » والمقادير ، معطوف على الجهات « وما ، الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات « صيغ ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة « من الفعل ، جار ومجرور متعلق بصيغ « كرمى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « من رمى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رمى ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى .

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المسكان بدلالة الالتزام ، لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزئى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالة على المسكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المسكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالاً عليه في الجملة ، وإلى اسم المسكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع .

لحظة ، وساعةً « أو مُختصاً : إما بإضافة ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَ الجمعةِ » ، أو بوصفٍ نحو : « سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا » أو بعدد ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَيْنِ » .

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثاني : ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره ، والمبهم كالجهات [السَّتْ] ، نحو : « فوق ، وتحت ، [وَيَمِينَ ، وَشِمَالِ] وأمام ، وخَلْفَ » ونحو هذا ، كالمقادير ، نحو : « غُلُوَّة ، ومِيلٍ ، وفرَسَخ ، وبرِيد »^(١) تقول : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ ، وسِرْتُ غُلُوَّةً » فتنصبهما على الظرفية .

وأما ما صيغَ من المصدر ، نحو : « مَجْلِسَ زَيْدٍ ، وَمَقْعَدَهُ » فشرطُ نصبِهِ — قياساً — أن يكون عامله من لفظه ، نحو : « قَمَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو » فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرُّه بِنِ ، نحو : « جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ » ؛ فلا تقول : « جَلَسْتُ مَرْمَى زَيْدٍ » إلا شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولهم : « هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَرْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثَّرِيَا »^(٢) أى : كأنَّ مَقْعَدَ القابلة ، وَمَرْجَرَ الكلب ، وَمَنَاطَ الثريا ، والقياس : « هُوَ مِنِّي فِي مَقْعَدِ القابلة ، وَفِي مَرْجَرِ الكلب ، وَفِي مَنَاطِ الثريا » ولكن نُصِبَ شذوذاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي ، وإلى هذا أشار بقوله :

(١) الغلوة — بفتح الغين المعجمة وسكون اللام — فسرّها المتقدمون بالبائع مائة باع ، والبائع : مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهمَا محاذيتين لصدرك ، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم ، ومنهم من قدرها بثلاثمائة ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ .

(٢) يقول العرب : فلان منى مقعد القابلة ، يريدون أنه قريب كقرب مكان فعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة ، ويقولون : فلان منى مزجر الكلب ، يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذى يزجر إليه الكلب ، ويراد بهذا الظم ، ويقولون : فلان منى مناط الثريا ، يريدون أنه فى مكان بعيد كبعد الثريا عن يروم أن يتصل بها ، وهذا كناية عن عدم إدراكه فى الشرف والرفعة ، يعنى أنه فريد فى شرفه ورفعة قدره .

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعَ (١)
 أى : وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً : أن يقع ظرفاً لما اجتمع
 معه فى أصله ، أى : أن ينتصب بما يجامعه فى الاشتقاق من أصل واحد ، كجامعة :
 « جلست » بـ « مجلس » فى الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلهما واحد ، وهو :
 « الجُلُوس » .

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مُبْهَمَان ؛ أما المقاديرُ
 فذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة ، لأنها — وإن كانت معلومة المقدار — فهى
 مجهولة الصفة ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [الظروف]
 المبهمة ؛ لأنها معلومة المقدار ، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : « جلست
 مجلساً » ومختصاً ، نحو : « جلست مجلس زيد » .

وظاهر كلامه أيضاً أن « مَرَّي » مشتق من رَمَى ، وليس هذا على مذهب
 البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل .

وإذا تقرر أن المكان المختص — وهو : ما له أقطارٌ تحويه — لا ينتصب
 ظرفاً ، فاعلم أنه سَمِعَ نَصْبُ كُلِّ مَكَانٍ مختص مع « دخل ، وسكن » ونَصْبُ

(١) « وشرط ، مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « كون ، مضاف إليه ، وكون
 مضاف ، و « ذا ، مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « مقيساً » خبر الكون
 الناقص ، أن ، مصدرية « يقع ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشارة للأخوذ من مصدر الفعل ،
 و « أن ، ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « ظرفاً ، حال من فاعل يقع المستتر فيه
 « لما ، جار ومجرور متعلق بقوله « ظرفاً ، أو بمحذوف صفة له « فى أصله ، معه ، « جار
 ومجرور وظرف ، متعلقان باجتماع الآتى « اجتماع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من اجتماع وفاعله لا محل لها صلة « ما ،
 المجرورة محلا باللام .

« الشَّام » مع « ذهب » ، نحو : « دخلت البيت ، وسكنتُ الدار ، وذهبتُ الشَّام »
 واختلف الناسُ في ذلك ، فقيل : هي منصوبة على الظرفية شذوذاً ، وقيل : منصوبة على
 إسقاط حرف الجر ، والأصلُ « دخلت في الدار » فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ،
 نحو : « مررت زيدا » وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به ^(١) .

* * *

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ، ذكر الشارح منها ثلاثة :

(الاول) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني
 المبهم عليها ، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب المحققين من النحاة ؛ ونسبه
 الثلويين للجهور ، وصححه ابن الحاجب .

(الثاني) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر ، يعني على الحذف والإيصال ،
 كما انتصب « الطريق » ، في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩) :

لَدُنَّ بِهِزٍ الْكَفُّ يَفْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

وهذا مذهب الفارسي ، ومن العلماء من ينسبه إلى سيديويه ، وقد اختاره ابن مالك .

(الثالث) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لأنهم شبهوا الفعل
 القاصر بالفعل المتعدي . كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل
 القاصر ، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة .

(الرابع) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة ، وعللوا هذا القول بأن
 نحو « دخل » يتعدى بنفسه ثارة وبحرف الجر ثارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على
 أن كل واحد منهما أصل ، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه
 الأسماء كانت من هذا النوع ، إلا أن يخص هذا القول بنحو « دخل » بما له حالتان
 تساوتان في كثرة ورود ، بخلاف « ذهب » .

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ^(١)
 وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمَ
 ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبْهَهَا مِنْ الْكَلِمِ^(٢)

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالتصرف من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ، كـ « يوم ، ومكان »

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ أول يرى ، فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول « ظرفاً ، مفعول ثان يرى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وغير ، معطوف على قوله « ظرفاً ، السابق ، وغير مضاف ، و « ظرف ، مضاف إليه « فذاك ، الفاء زائدة ، واسم الإشارة مبتدأ ثان « ذو ، خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء في جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في عمومته ، وذو مضاف ، و « تصرف ، مضاف إليه « في العرف » جار ومجرور متعلق بتصرف .

(٢) « وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « التصرف ، مضاف إليه « الذى ، اسم موصول : خبر المبتدأ « لزِمَ ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من لزِمَ وفاعله لا محل لها صلة الذى « ظرفية ، مفعول به للزِمَ « أو شبهها ، معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره : أو لزِمَ ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله « ظرفية ، المذكور في البيت ؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها ، ومنه الذى لزِمَ شبه الظرفية وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا الذى يفيد ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف يتقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : الذى يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى يلزم الأمرين الظرفية وشبهها ، تعنى أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر من غير المتصرف « من الكلم ، جار ومجرور متعلق بلزِمَ أو بشبه أو بمحذوف حال من غير ذى التصرف .

فإن كل واحد منهما يُسْتَعْمَلُ ظرفاً ، نحو : « سِرْتُ يوماً ، وجلستُ مكاناً » ، ويستعملُ مُبتدأً ، نحو : « يَوْمُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ ، ومكانُكَ حَسَنٌ » وفاعلاً ، نحو : « جاء يومُ الجمعة ، وارتفع مكانُكَ » .

وغير المتصرف هو : ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو : « سَحَرَ » إذا أَرَدْتَهُ من يوم بعينه ^(١) ، فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ ، كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) ، و « فوق » نحو : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ » فكل واحد من « سحر ، وفوق » لا يكون إلا ظرفاً ^(٢) .

والذي لزم الظرفية أو شبهها « عِنْدَ [وَلَدُنْ] » والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ « مِنْ » ، نحو : « خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ » ولا تُجْرَى « عند » إلا بـ « مِنْ » فلا يقالُ « خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ » ، وقولُ العامة : « خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ » خطأ ^(٣) .

(١) مثل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين : أحدهما « سحر » إذا أردت به سحر يوم معين ، وهذا صحيح ، وثانيهما « فوق » ، والتثنية به لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها بدليل مجيئه مجروراً بمن في قوله تعالى : (غر عليهم السقف من فوقهم) وفي آيات أخر .

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية « قط » و « عوض » ، ظرفين للزمان أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النفي أو شبهه ، ومنها أيضاً « بدل » ، إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك : أنا أزورك صباح مساء ، ومنزلتك عندنا بين بين ، ومنها أيضاً « بينا » و « بينما » ومنها « مذ » ، وإذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب كقط وعوض .

(٢) قد قال العرب الموثوق بعريتهم : « حتى متى » فأدخلوا حتى على ظرف =

وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَآكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ^(١)

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، كقولك : « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكان قُرْبَ زَيْدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ ، فأعرب بإعرابه ، وهو النَّصْبُ على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ؛ فلا تقول : « آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ » تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامة المصدر مُقَامَ ظرف الزمان ، نحو : « آتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَقُدُومَ الْحَاجِّ ، وَخُرُوجَ زَيْدٍ » والأصل : وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَقْتَ قُدُومِ الْحَاجِّ ، وَقْتَ خُرُوجِ زَيْدٍ ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مَقِيسٌ في كل مصدر^(٢) .

== الزمان ، وقالوا : « إلى أين ، و إلى متى ، فأدخلوا « إلى ، الجارة على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال « حتى ، الجارة على لفظ « متى ، من بين أسماء الزمان ، وإدخال « إلى ، الجارة على لفظ « متى ، ولفظ « أين ، من بين جميع الظروف ، اتباعا لهم ، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك .

(١) « وقد ، حرف تقليل « ينوب ، فعل مضارع « عن مكان ، جار ومجرور متعلق بـ ينوب « مصدر ، فاعل ينوب « وذاك ، الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « في ظرف ، جار ومجرور متعلق بـ يكثر الآتى ، وظرف مضاف ، و « الزمان ، مضاف إليه « يكثر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك ، والجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ذكر الصراح — تبعاً لناظم — واحداً عما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وبين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة — بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان — وأن نيابته عن ظرف المكان سماحية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب ، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانياً أو مكانياً :
==

= الأول : لفظ « بعض » ، ولفظ « كل » ، مضافين إلى الظرف ، نحو « بحثت عنك كل مكان ، وسرت كل اليوم » ، وذلك من جهة أن كلتي بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى - في باب المفعول المطلق - أنهما ينوبان عن المصدر في المفعولية المطلقة .

الثاني : صفة الظرف ، نحو « سرت طويلا شرق القاهرة » .

الثالث : اسم العدد المميز بالظرف ، نحو « صمت ثلاثة أيام ، وسرت ثلاثة عشر فرسخا » .

الرابع : ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان ، نحو « أحقا » في قول الشاعر :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيْتُنَا وَيَنْتَهُمُ فَرِيقُ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

المفعول مَعَهُ

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ « سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً »^(١)
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ ، لَا بِالْوَائِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ^(٢)
المفعول معه هو : الاسم ، المنتصب ، بعد وائٍ بمعنى مَعَ .

والناصبُ له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهه .

فمثالُ الفعل : « سِيرِي والطريقَ مُسْرِعَةً » أي : سِيرِي مع الطريق ، فالطريقَ منصوبٌ بسِيرِي .

ومثالُ شبهِ الفعل : « زيد سائرٌ والطريقَ » ، و « أعجبنى سِيرُكَ والطَّرِيقَ »
فالطريق : منصوبٌ بسائرٌ وسيرُكَ .

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَ الْوَائِ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَرْفٍ

(١) د ينصب ، فعل مضارع مبني للجهول د تالي ، نائب فاعل ينصب ، وتالي مضاف
و د الواو ، مضاف إليه « مفعولا » حال من نائب الفاعل د معه ، مع : ظرف متعلق
بقوله د مفعولا ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه د في نحو ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن في نحو د سيري ، فعل أمر . وباء المخاطبة فاعل ،
والجمله في محل جر بإضافة نحو إليها د والطريق ، مفعول معه د مسرعه ، حال من باء
المخاطبة في قوله سيري .

(٢) د بما « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم د من الفعل ، جار ومجرور
متعلق بقوله سبق الآتي د وشبهه ، الواو عاطفة ، وشبه معطوف على الفعل ، وشبه مضاف
والضمير مضاف إليه ، سبق ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما الموصولة ، والجمله لا محل لها صلة د ما ، المجرورة محلا بالباء د ذا ، اسم إشارة مبتدأ
مؤخر د النصب ، بدل أو عطف بيان أو نعمت لاسم الإشارة د لا ، حرف عطف د بالواو ،
جار ومجرور معطوف على بما د في القول ، جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق
د الأحق ، نعمت للقول ،

أَخْتَصَّ بِالْإِسْمِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ؛ لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا الْجَرْ ، كَحُرُوفِ الْجَر ، وَإِنَّمَا قِيلَ : « وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ » احْتِرَازًا مِنَ الْإِلْفِ وَاللَّامِ ؛ فَإِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِالْإِسْمِ وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ شَيْئًا ؛ لَكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، بِدَلِيلِ تَخَطُّي الْعَامِلِ لَهَا ، نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِالْقَلَامِ » .

وَيُسْنَفَدُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : « فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مَسْرَعَةً » أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَقِيسٌ فِيمَا كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهُوَ : كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى مَعَ ، وَتَقَدَّمَ فَعْلٌ أَوْ شَبْهُهُ ، وَ [هَذَا] هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ ^(١) .

وَكَذَلِكَ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : « بِنَاءٌ مِنَ الْفِعْلِ وَشَبْهُهُ سَبْقٌ » أَنَّ عَامِلَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « وَالنَّيْلَ سِرْتُ » وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ ، أَمَّا تَقَدُّمُهُ عَلَى مُصَاحِبِهِ — نَحْوُ : « سَارَ وَالنَّيْلَ زَيْدٌ » — فَهُوَ خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ مَنَعُهُ ^(٢) .

(١) يريد الشارح بالمماثلة في قوله « مقيس فيما كان مثل ذلك » — إلخ ، المشابهة فيما ذكر ، وفي كون الاسم الذي بعد الواو بما لا يصح عطفه على ما قبل الواو . وقد اختلف النحاة في هذه المسألة ؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ، ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولا معه ، وذهب ابن جنى إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنه قد ورد عنهم في ما لا يحصى من الشواهد نثراً ونظماً ، وقولهم : سرت والطريق ، واستوى الماء والخشبة — بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد — من غير ضرورة ولا ملجئ ما ، يقطع بذلك .

(٢) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على صاحبه : أيجوز أم لا يجوز ؟ فذهب ابن جنى إلى أن ذلك جائز ، والذي يؤخذ من كلامه في كتابه « الخصائص » ، وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين ، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ؛ فنقول : جاء وزيد عمرو ، كما قال الشاعر :

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ — وَرَحْمَةُ اللَّهِ — السَّلَامُ =

وَبَعْدَ « مَا » اسْتِفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبٍ

بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ (١)

حَقُّ الْمَفْعُولِ [معه] أَنْ يَسْبِقَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ ، وَسَمِعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ نَصْبُهُ بَعْدَ « مَا » وَ « كَيْفَ » الِاسْتِفْهَامِيَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْفِظَ بِفِعْلِ ،

= وَالشَّيْءُ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءَ أَخَذَ حَكْمَهُ ، وَثَانِي الِاسْتِدْلَالِ أَنْهُ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ الْمَحْتَجُّ بِكَلَامِهِمْ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصَاحِبِهِ كَمَا فِي قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمَاتِبُ فِيهَا ابْنُ عَمِّهِ :

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي
فَزَعِمَ أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ « وَفُحْشًا » ، وَوَالْمَعِيَّةُ ، وَالْأَسْمَ بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ بَعْضِ الْفَرَازِيِّينَ . وَهُوَ مِنْ شِعْرَاءِ الْحِمَاسَةِ :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسُّوءَةَ اللَّقْبَا
فَزَعِمَ أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ « وَالسُّوءَةَ » ، وَوَالْمَعِيَّةُ ، وَالْأَسْمَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ نَقْدَمُ عَلَى مَصَاحِبِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ « اللَّقْبَا » وَأَصْلُ الْكَلَامِ عِنْدَهُ : وَلَا أَلْقِبُهُ اللَّقْبَا وَالسُّوءَةَ ،

وَلَيْسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِّي بِسَدِيدٍ ، وَلَا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ صَحِيحٌ ، أَمَّا تَشْبِيهُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ بِالْمَعْطُوفِ فَلَنْ سَلِمْنَا لَهُ شِبْهُهُ بِهِ لَمْ نَسْلَمْ أَنَّ الْمَعْطُوفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، بَلْ كَوْنُهُ تَابِعًا يَنَادِي بِأَنَّ ذَلِكَ مَمْتَنِعٌ ، فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ شَاهِدًا عَلَى تَقْدِيمِ الْمَعْطُوفِ فَضَرُورَةٌ أَوْ مَوْجُودٌ ، وَأَمَّا الْبَيْتَانِ اللَّذَانِ أَنْشَدَهُمَا عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصَاحِبِهِ فَبَعْدَ تَسْلِيمِ صِحَّةِ الرِّوَايَةِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِيهِمَا لِلْمَعْطُوفِ وَقَدَّمَ الْمَعْطُوفُ ضَرُورَةً .

(١) « وَبَعْدَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « نَصَبٍ » الْآتِي ، وَبَعْدَ مُضَافٍ ، وَ « مَا » قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَا مُضَافٌ وَاسْتِفْهَامٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الدَّالِّ إِلَى الْمَدْلُولِ « أَوْ » عَاطِفَةٌ « كَيْفَ » مَعْطُوفٌ عَلَى « مَا » السَّابِقِ « نَصَبٍ » فِعْلٌ مَاضٍ « بِفِعْلِ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَصَبٍ ، وَفِعْلٌ مُضَافٌ ، وَ « كَوْنٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُضْمَرٍ » نَعَتْ لِفِعْلِ « بَعْضُ » فَاعِلٌ نَصَبٍ ، وَبَعْضُ مُضَافٍ ، وَ « الْعَرَبِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

نحو: « ما أنت وزيداً^(١) » و « كيف أنت وقصعة من يزيد » نخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة من يزيد، فزيداً وقصعة: منصوبان بـ « تكون » المضمر.

وَالْعَظْفُ إِن يُمَكِّنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ^(٢)

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

الشاهد في قوله « ما أنت والسير »، حيث نصب « السير »، على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه :

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بْنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يَخْأَلُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمَرُوا وَمَا حَضَنٌ وَعَمَرُوا وَالْجِيَادَا ؟

الشاهد في قوله « وما حضن والجياذا »، حيث نصب « الجياذا »، على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه .

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتج به فإنه قليل، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعمى :

نُسَكَلْفُنِي سَوِيْقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ ؟

وكما قال أوس بن حجر :

عَدَدْتُ رِجَالًا مِنْ قُعَيْنٍ تَفَجَّسًا فَمَا ابْنُ بُبَيْنَى وَالتَّفَجُّسُ وَالْفَخْرُ ؟

زكما قال الخجل يهجو الزبرقان بن بدر :

يَا زَبْرِقَانُ أَحَابَسَنِي خَلْفَ مَا أَنْتَ—وَيْبُ أَيْبِكَ—وَالْفَخْرُ ؟

(٢) « والعطف، مبتدأ، وإن، شرطية، يمكن، فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بالسكون =

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ نَصْبٌ^(١)

الاسم الواقع بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أولا ، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعفٍ ، أو بلا ضعف .

فإن أمكن عطفه بلا ضعفٍ فهو أحقُّ من النصب ، نحو : « كُنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ كَالْأَخَوَيْنِ » فَرَفَعُ « زَيْدٌ » عَطْفًا عَلَى الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ أَوَّلَى مِنْ نَصْبِهِ مَفْعُولًا مَعَهُ ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ مُمْكِنٌ لِلْفَضْلِ ، وَالتَّشْرِيكَ أَوَّلَى مِنْ عَدَمِ التَّشْرِيكِ ، وَمِثْلُهُ « سَارَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » فَرَفَعُ « عَمَرُو » أَوَّلَى مِنْ نَصْبِهِ .

وإن أمكن العطف بضعفٍ فالنصبُ على المعية أَوَّلَى مِنْ التَّشْرِيكِ^(٢) ؛

= وجواب الشرط محذوف ، بلا ضعف ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، ولا مضاف وضمف : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بـ « يمكن » ، أحق ، خبر المبتدأ ، وجلة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره ، والنصب مختار ، مبتدأ وخبره « لدى » ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و « ضعف » مضاف إليه ، وضمف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه .

(١) « النصب » مبتدأ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يجز » فعل مضارع فعل الشرط « العطف » فاعل يجز ، وجواب الشرط محذوف « يجب » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أو اعتقد » أو : عاطفة ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره أنت « إضمار » مفعول به لا اعتقد ، وإضمار مضاف و « عامل » مضاف إليه « نصب » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جملة الشرط وجوابه — على هذا — في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الضعف الذي لا يتأني معه العطف إما أن يكون لفظياً : أى عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب ، وإما أن يكون معنوياً . وقد مثل الشارح للضعف اللفظي ، ولم يمثل للضعف المعنوي : أى الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى . ومن أمثلته قولهم « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » ، وبيانه أنك لو عطفت الفصيل =

لسلامته من الضعف ، نحو : « سِرْتُ وزيداً » ؛ فنصبُ « زيدٍ » أولى من رفعه ؛
لضعف العطف على المضمَر المرفوع المتصل بلا فاصل .

وإن لم يمكن عطفه تعيّن النصبُ : على المعية ، أو على إختصار فعل [يليق به] ،
كقوله :

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

— ١٦٦ —

= على الناقه لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقه متسبب عن مجرد ترك إياهما ، وليس
كذلك ، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقه وتركت فصيلها يرضعها —
تعني يتمكن من رضاعها — لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيعبر به المعنى :
لو تركت الناقه مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود ، لأن المعية يراد بها
المعية حساً ومعنى ؛ فالتكلف الذى استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذى جعله
ضعيفاً ، ومثله قول الشاعر :

إِذَا أَتَجَبَّتَكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِّنْ أَمْرٍ فَدَعَهُ وَوَاكَلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

إذ لو عطف د الليالي ، على د أمره ، لكانت محتاجاً إلى تقدير : واكَل أمره ليالي وواكَل
اليالي لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج
إلى شيء .

١٦٦ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد
اختلفوا فى تتمته ، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه :

* حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

ويرويه العلامة الشيرازى بحز بيت ، ويروى له صدرا هكذا :

* لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا *

اللغة : « شتت » يروى فى مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » اسم مبالغة من
همت العين ، إذا انهمرت بالدموع .

الإعراب : « علفتها » فعل وفاعل ومفعول أول « تبناً » مفعول ثان « وماءً »
ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، وستعرف ما فيه « بارداً » صفة للمعطوف الذى هو ماء =

فَاء : منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير : « وسقيتها ماء باردًا » وكقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) « وشركاءكم » لا يجوز عطفه على « أمركم » ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال : « أجمعت شركائي » وإنما يقال : « أجمعتُ أمري ، وجمعتُ شركائي » فشركائي : منصوب على المعية ، والتقدير — والله أعلم — فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : « فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم » .

* * *

== الشاهد فيه : قوله « وماء » فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال « علفتها ماء » ومن أجل ذلك كان نسيجه على أحد ثلاثة أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على « علفتها » ، والتقدير : علفتها تدينا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن « علفتها » معنى « ألفتها » أو « قدمت لها » ونحو ذلك ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة .

وسياتى لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى .

الاستثناء

مَا أُسْتَنْتِ «الَا» مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفٍ اُنْتُخِبَ^(١)
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ ، وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ^(٢)

حكم المستثنى بـ «إِلَّا» النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ، سواء

(١) د ما ، اسم موصول مبتدأ ، استثنت ، استثنى : فعل ماض ، والتاء للأنثى
«إِلَّا» قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد
إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا د مع ، ظرف متعلق باستثنت ، ومع
مضاف و د تمام ، مضاف إليه د ينتصب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع
خبر المبتدأ ، وبعد ، ظرف متعلق بقوله «انتخب» ، الآتى ، وبعد مضاف ، و د نفي ، مضاف
إليه د أو ، حرف عطف د كنفى ، الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي ، والكاف
مضاف ونفي مضاف إليه د انتخب ، فعل ماض مبنى للمجهول :

(٢) د لإتباع ، نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و د ما ،
اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة
د وانصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت د ما اسم موصول :
مفعول به لانصب ، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة د وعن
تميم ، جار ومجرور متعلق بقوله د وقع ، الآتى فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم د إبدال ، مبتدأ مؤخر ، وجملة د وقع ، من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نمت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن في المنقطع
وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة د وقع ، وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن
المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله «عن تميم» وقوله د فيه ، جارين ومجرورين يتعلق كل منهما
بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع في المنقطع عن تميم .

كان متصلاً أو منقطعاً^(١) ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » ، وضربت القوم إلا زيداً ،
ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، وضربت القوم إلا حماراً ،

(٣) قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى يلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب
على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه .
من ذلك قول الأختل التغلبي :

وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا التَّوَيُّ وَالْوَيْدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا التوى والويد » فإن الكلام — بحسب
الظاهر — موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه
وهو الضمير المستتر في « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب
ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر
في تغير الذي هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب عنه أقربوه إلا الصبا والدبور » ، فإن الكلام
موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله
« أقربوه » ، فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به
مرفوعاً على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء في هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ،
وأن الكلام — وإن كان إيجاباً في الظاهر — نفي عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » في البيت
الأول « لم يبق على حاله » ، ومعنى « تغيب عنه أقربوه » في البيت الثاني « لم يحضروا » ، وأنت
تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا التوى والويد » ، وأن الشاعر الثاني
لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » ، لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد
إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام
إذا كان بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء « كلام موجب »
أنه ليس منفيّاً مطلقاً ، لا في اللفظ ولا في المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .

ومررت بالقوم إلا حماراً « فـ «زيداً» في هذه المثل منصوب على الاستثناء ، وكذلك « حماراً » .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة « إلا » ، وأختار المصنف — في غير هذا الكتاب — أن الناصب له « إلا » وزعم أنه مذهب سيبويه^(١) وهذا معنى قوله : « ما استثنيت ألا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته « إلا » مع تمام الكلام ، إذا كان موجباً

(١) للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد « إلا » خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تلتخص في أربعة أقوال :

الاول : أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على « إلا » ، بواسطتها ، فيكون عمل « إلا » هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثانى : أن الناصب له هو نفس « إلا » ، وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به في غير هذا الكتاب ، وعباراته في الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب : ما استثنيت إلا ، ثم يقول بعد أبيات : وألغ إلا ، وهى عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل « إلا » ، باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الاول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه « إلا » ، والتقدير : أستثنى زيدا ، مثلاً ويرد على المذهبين الاول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على « إلا » ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل « إلا » هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أ قلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة « إلا » .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل « إلا » بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجب — وهو المشتمل على النفي ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : النهي ، والاستفهام — فإما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله ، وبالمقطع : ألا يكون بعضاً مما قبله .

فإن كان متصلاً ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار^(١) ، والمشهور أنه يدل من متبوعه^(٢) ، وذلك نحو : « ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ،

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً منقياً ، وليس هذا الإطلاق بديد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : ما زارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ؛ فيصير التابع متبوعاً ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل طويلة ، نحو أن تقول : لم يزرنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتيان إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث : أن يكون الكلام جواباً لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نصح التلاميذ إلا علياً ، فنقول له : ما نصحوا إلا علياً ، وإنما اختير النصب على الاستثناء هنا لئتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يرد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنقى يدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه يدل بمعنى من كل ، فأما الكوفيون فذهبوا إلى =

وإلا زيدا ، ولا يقيم أحدٌ إلا زيدا ، وإلا زيدا ، وهل قام أحدٌ إلا زيدا ؟ وإلا زيدا ، وما ضربتُ أحدًا إلا زيدا ، ولا تضرب أحدًا إلا زيدا ، وهل ضربتُ أحدًا إلا زيدا ؟ ؛ فيجوز في « زيدا » أن يكون منصوبًا على الاستثناء ، وأن يكون منصوبًا على البدلية من « أحد » ، وهذا هو المختار ، وتقول : « ما مررتُ بأحدٍ

== أن ، إلا ، في هذا الموضع حرف عطف ، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذي قبلها ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب — وهو كوفي — يقول : كيف يكون بدلا ، وهو موجب ومتبوعه مني ؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافي شارح كتاب سيويوه بأنا إنما جعلناه بدلا منه في عمل العامل فيه ، وتخالفا في النفي والإثبات لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البديل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ، وقد وأينا التوابع تتخالف في النفي والإثبات ، من ذلك النعت في نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا لبيب .

وقد بين ذلك العلامة السيوطي بيانا وافيا ، وهاك عبارته : وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلا عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البديل ، وتكون في المعطف بيل ولا ولكن ، وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى ، وقد قالوا : « مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهو هنا بدل لا عطف ، لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ، وقال ابن الضائع : لو قيل إن البديل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البديل لكان وجها ، وهو الحق ، وحقيقة البديل هنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه .

وزعم بعض النحويين أن الإتيان يختص بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) فشهداء جمع ، وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء لجواز الإتيان عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب — يعني أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفي كأحد وعرب وديار — وهو مردود بالسماع ، فقد قال الله تعالى (ما فعلوه إلا تلليل منهم) .

إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَلَا تَمُرُّ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَهَلْ مَرَرْتَ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ؟ وَإِلَّا زَيْدًا .

وهذا معنى قوله : « وبعد نفى أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل » أى : اختيار إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نفي أو شبه نفي ^(١) .

(١) قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى عما قبلها ، وذلك كأن تقول : ما جاءنى من أحد إلا زيد ، أو تقول « لا أحد فيها إلا زيد » .
وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد «إلا» فيه — وهو زيد — معرفة بالعلية ، وذلك ظاهر ، وهو مثبت ، لأنه مستثنى من نفى ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت وزيدا ، فى هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولا لمن الزائدة العاملة فى «أحد» المبدل منه ، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية ، و«زيد» معرفة مثبتة كما أنبأتك .

وأما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فحاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للمبدل منه — وهو أحد الواقع اسماً للنافية للجنس — لكنت قد أعملت لا النافية للجنس فى معرفة ، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلك نظائر كثيرة .

فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، وانظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البدل : هل يجوز لك أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فلا تردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففى المثال الأول — وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد — المبدل منه فاعل مجرور لفظاً بمن الزائدة وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعاً ، وفى المثال الثانى — وهو لا أحد فيها إلا زيد — المبدل منه اسم لا ، ولا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، أو «لا» واسمها فى قوة مبتدأ كما صرح به سيبويه وذكرناه مراراً فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفة فارفع زيدا .

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً » ، ولا يجوز الإتيانُ ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً ، وما ضربت القومَ إلا حماراً ، وما مررت بالقوم إلا حماراً » .

وهذا هو المراد بقوله : « وَأَنْصِبْ ما انقطع » أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانه .

فغنى البيتين أن الذى استثنى بـ « إلا » ينتصب ، إن كان الكلام مُوجِباً ووقع بعد تمامه ، وقد تَبَّه على هذا التقييد بذكره حُكْمُ النفي بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامه يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً .

وإن كان غير مُوجِبٍ — وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي — انْتُخِبَ — أى : اختيرَ — إتيانُ ما اتصل ، ووجب نصبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانَ المنقطع .

وَعَبَّرُ نَصْبِ سَابِقِ فِي النَّفْيِ قَدْ بَأْتِي ، وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ^(١)

(١) « وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف و « نصب ، مضاف إليه ، ونصب مضاف و « سابق ، مضاف إليه « فى النفي ، جار ومجرور متعلق بقوله « بأتى ، الآتى « قد ، حرف دال على التقليل ، وجملة « بأتى ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « غير نصب ، فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن ، حرف استدراك « نصبه ، نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه « اختر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن ، شرطية « ورد ، فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه .

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه^(١)، فإما أن يكون الكلام موجبا، أو غير موجب.

فإن كان موجبا وجب نصب المستثنى، نحو : « قام إلا زيدا القوم » .

وإن كان غير موجب فالتختار نصبه ؛ فتقول : « ما قام إلا زيدا القوم » ،

ومنه قوله :

١٦٧ — فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

وقد روى رفعه ؛ فتقول : « ما قام إلا زيدا القوم » قال سيبويه : « حدثني

(١) لتقديم المستثنى ثلاث صور ، الأولى أن يتقدم على المستثنى منه فقط ، والثانية أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه نحو قولك ، القوم إلا زيدا أكرمت ، والثالثة أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعا نحو ، إلا زيدا أكرمت القوم ، وفي هذه خلاف .

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى (في شرح ش ١٧٥) فنجليها لك .

١٦٧ — البيت للكهيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية ، يمدح فيها آل النبي

صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعِبَامَتِي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

اللغة : « طربت ، الطرب : استخفاف القلب من حزن أو فرح أو هو « البيض ، جمع بيضاء وهي المرأة النقية « وذو الشيب يلعب ، جعله بعض النحاة - ومنهم ابن هشام في المغني - على تقدير همزة الاستفهام ، وكأنه قد قال : أو ذو الشيب يلعب ؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه « ذو الشيب يلعب ، « شيعة ، أشباع وأنصار « مذهب الحق ، يروى في مكانه « مشعب الحق ، والمراد : أنه لا قصد له إلا طريق الحق .

الإعراب : « وما ، نافية « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا ، أداة استثناء « آل ، مستثنى ، وآل مضاف ، و « أحمد ، مضاف إليه « شيعة » مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، « ومالي إلا مذهب الحق مذهب ، مثل الشطر الأول في الإعراب تماما .

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين ، لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام منفي ، وهذا هو المختار .

يُوسُ أَنْ قَوْمًا يُؤْتَقُ بِعَرِيَّتِهِمْ يَقُولُونَ : مَالِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ ، وَأَعْرَبُوا الثَّانِي بَدَلًا
مِنَ الْأَوَّلِ [عَلَى الْقَابِ] [لِهَذَا السَّبَبِ] وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٦٨ - فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً

إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمضى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غيرُ النصب - وهو الرفعُ -

١٦٨ - البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ، من قصيدة يقولها في يوم
بدر ، وأولها قوله :

أَلَا يَا لَقَوْنِي هَلْ لِمَا حُمُ دَافِعُ ؟ وَهَلْ مَآمِضِي مِنْ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ ؟

اللغة : « حم » ، تقول : حم الأمر - بالبناء للجھول - ومعناه قدر ، وتقول : قد
حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهياً أسبابه « يرجون » ، يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة
شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله (عسى أن
يعشك ربك مقاماً محموداً) .

الإعراب : « فإنهم » ، إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه « يرجون » ، فعل
وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « منك » ، جار ومجرور متعلق بـ « يرجون » ، شفاعة ،
مفعول به لـ « يرجون » « إذا » ، ظرفية « لم » ، نافية جازمة « يكن » فعل مضارع تام مجزوم
بـ « إلا » ، أداة استثناء « النيون » ، مستثنى ، وستعرف ما فيه « شافع » ، فاعل يكن ، وهو
المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا النيون » ، حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ،
والكلام منقى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر ،

وقد خرج به بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ، فذهبوا إلى أن
قوله « النيون » ، معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغاً : أى
لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله « شافع » ، بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس
الأصل ؛ فالذى كان بدلاً صار مبدلاً منه ، والذى كان مبدلاً منه قد صار بدلاً ، وتغير نوع
البديل فصار بديل كل بعد أن كان بديل بعض .

وذلك إذا كان الكلام غير مُوجَب ، نحو : « ما قام إلا زيد القوم » ولكن المختار نصبه .

وعلم من تخصيصه ورُود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب ، نحو : « قام إلا زيداً القوم » .

وَإِنْ مُفَرَّغٌ سَابِقٌ « إِلَّا » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَالْوِ « أَلَا » عُدِمًا^(١)

إذا تفرغ سابق « إلا » لما بعدها — أى : لم يشتغل بما يطأ به — كان الاسم الواقع بعد « إلا » مُعَرَّبًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلا » قبل دخولها ، وذلك نحو : « ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد » ف « زيد » : فاعل مرفوع بقام ، و « زيداً » : منصوب بضربت ، و « بزيد » : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر « إلا » .

(١) « وان ، شرطية و يفرغ ، فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط ، سابق ، نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، و فاعله ضمير مستتر فيه « إلا » ، قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافاً إليه ، وليس هذا الإعراب بشيء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون ، وترك تنوينه يخل بوزن البيت « لما » جار ومجرور متعلق بيفرغ و بعده ، ظarf مبنى على الضم لانهقطاعه عن الإضافة لفظاً فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة « ما » ، المجرورة محلاً باللام « يكن » ، فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « كما » ، الكاف جارة ، ما زائدة « لو » ، مصدرية « إلا » ، قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « عدما » ، فعل ماضى مبنى للجهول ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « إلا » ، و « لو » ، ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « يكن » ، وتقدير الكلام : يكن هو كائنا كعدم إلا فى الكلام .

وهذا هو الاستثناء المفرغ^(١) ولا يقع في كلام موجب^(٢) فلا تقول : « ضربتُ
إلا زيدا » .

وألغ « إلا » ذات توكيد : كَلَّا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا^(٣)
إذا كررت « إلا » لقصد التوكيد لم تُؤثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُقَدِّ

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه
والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال
المؤكدة ؛ فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والليل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا
ضرباً ، ولا أن تقول : لا تمك إلا مفسداً ، وذلك لأن الكلام في هذه المثل ونحوها
يتناقض صدره مع مجزه .

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب ، ولم يفرق
بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة ، وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان :
أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب
الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر في ذلك أنك لو كنت تقول « ضربت إلا زيدا » ، لكان
المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينة تدل على أنك تريد
بالناس جماعة مخصوصة ، أو أنك قصدت إلى المبالغة — يجعل الفعل الواقع على بعض
الناس واقعاً على كلهم ، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض —
أمر نادر ، فلا يجعل له حكم .

والمذهب الثاني لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب
بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثاني : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك :
قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجوز .

(٣) « وألغ ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت » إلا ، قصد
لفظه : مفعول به لاألغ « ذات » حال من « إلا » وذات مضاف ، و « توكيد » مضاف
إليه « كلا » السكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « تمرر » فعل مضارع مجزوم بلا ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بهم » جار ومجرور متعلق بتمرر « إلا » حرف
استثناء « الفتى » مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلاً بالباء « إلا » توكيد لإلا السابقة
« العلا » بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل .

غير تأكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك في البدل والعطف ، نحو : « ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ إلا أخيكَ » ف « أخيكَ » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أى لم تُفد فيه استثناء مستقلاً ، وكأنك قلت : ما مررت بأحدٍ إلا زيد أخيك ، ومثله : « لا تمرُّ بهم إلا الفتى إلا العلاء » [والأصل : لا تمرُّ بهم إلا الفتى العلاء] ف « العلاء » بدل من الفتى ، وكررت « إلا » تأكيداً ، ومثال العطف « قام القوم إلا زيداً وإلا عمرًا » والأصل : إلا زيداً وعمرًا ، ثم كررت « إلا » تأكيداً ، ومنه قوله :

١٦٩ - هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : وَطُلُوعُ الشَّمْسِ ، وكررت « إلا » تأكيداً .

١٦٩ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيدة له ،

وبعده قوله :

أَبَى الْقَلْبُ إِلَّا أَمَّ عَمْرُو ، وَأَصْبَحَتْ تُحَرِّقُ نَارِي بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا
وَعَايَرَهَا الْوَاشُونَ أَنِّي أَحِبُّهَا وَتَلَكَ شَكَاةٌ ظَاهِرَةٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة : « غيارها ، بزنة قيام - هو مصدر بمعنى الغياب » تحرق ، بالبناء للجھول - توقد ، وتذكى ، وتشعل « بالشكاة » بفتح الشين - أراد ما يكون من كلام الواشين من التلائم « عايرها الواشون ، نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم .

الإعراب : « هل ، حرف استفهام بمعنى النفي » الدهر ، مبتدأ « إلا ، أداه استثناء ملغاة » ليلة ، خبر المبتدأ « ونهارها ، الواو عاطفة ، نهار : معطوف على ليلة ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا ، الواو عاطفة ، وإلا زائدة للتوكيد » طلوع ، معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و « الشمس ، مضاف إليه » ثم ، عاطفة ، غيارها ، غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإلا طلوع الشمس ، حيث تكررت إلا ، ولم تُفد غير مجرد التوكيد ، فالغيت « وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زيادة « إلا » في هذا الموضع =

وقد اجتمع تكرارها في البذل والعطف في قوله :

١٧٠ — مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

= زيادة « لا » في نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد « لا » الثانية على ما بعد « لا » الأولى ، وليست « لا » الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى :

١٧٠ — هذا البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد سيويوه (١ / ٢٧٤) .

اللغة : « شيخك » هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجمل ، واسكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذي طعن في السن ، وعلى هذا يفسر الرسم كما قال الأعمى بالسعى بين الصقا والمروة ، ويفسر الرمل بالسعى في الطواف ، وكأنه قال : لا منفعة في ولا عمل عندى أفوق فيه غبرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة « شنجك » ، بالنون والجيم الموحدين . وهو الجمل ، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن ، وكان الذى دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسم والرمل ، ولكن الذى عليه الرواة الاثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، و « رسيمة » ورمله ، على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير .

المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا منفعة لك من جمحك إلا في نوعين من سيره ، وهما الرسم والرمل ، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصلية التى اخترناها وصوبناها .

الإعراب : « ما » نافية « لك » جار ومجرور ، ومثله « من شيخك » ، ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر ؛ وعمل مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » زائدة للتوكيد « رسيمة » رسم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسم مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة للتوكيد « رمله » رمل : معطوف على رسيمة ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا رسيمة وإلا رمله » حيث تكررت « إلا » في البذل والعطف ، ولم تغد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت .

والأصلُ : إِنْ عَمَلَهُ رَسِيمُهُ وَرَمَلَهُ ، فـ « رَسِيمُهُ » : بدل من عمله ، « وَرَمَلَهُ » معطوف على « رَسِيمُهُ » ، وكررت « إِنْ » فيهما لتوكيداً .

وَإِنْ تُكَرَّرُ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَنْ تَفْرِيعُ التَّأْيِيدِ بِالْعَامِلِ دَعٌ^(١)
فِي وَاحِدٍ مِمَّا يِلَا اسْتِثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي^(٢)

إذا كُرِّرَتْ « إِنْ » لغير التوكيد — وهى : التى يُقَصَّدُ بها ما يُقَصَّدُ بما قبلها من الاستثناء ، ولو أَسْقِطْتَ لِمَا فُهِمَ ذَلِكَ — فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغًا ، أو غير مُفَرَّغٍ .

(١) « وَإِنْ » شرطية ، تكرر ، فعل مضارع مبنى للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « لا » ، عاطفة ، لتوكيد ، معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد ، دفع ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتى ، ومع مضاف ، و « تفریع » مضاف إليه « التأثير » ، مفعول به لدع مقدم عليه « بالعامِل » جار ومجرور متعلق بالتأثير « دع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجمله فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « فى واحد » جار ومجرور متعلق بدع فى البيت السابق « مما » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد « يِلَا » جار ومجرور متعلق باستثنى الآتى « استثنى » فعل ماضى مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة علائق ، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « وليس » فعل ماضى ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « عن نصب » جار ومجرور متعلق بمغنى الآتى ، ونصب مضاف وسوى من « سواء » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مغنى » خبر ليس ، ووقف عليه كلغة ربيعة ، ويجوز أن يكون مغنى اسم ليس ، وخبرها حينئذ محذوف أى وليس مغنى عن نصب سواء موجودا .

فإن كان مُفَرَّغًا شَفَلْتَ العاملَ بواحدٍ وَنَصَبْتَ الباقي ؛ فتقول : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » ولا يَتَعَيَّن وَاحِدٌ منها لِشَفَلِ العامل ، بل أيها شَفَلْتَ العاملَ به ، وَنَصَبْتَ الباقي ، وهذا معنى قوله : « فَع تَفْرِغ - إلى آخره ، أى : مع الاستثناء المفرغ أَجْعَلْ تأثيرَ العامل في واحد مما استثنيتَه بإلا ، وانصب الباقي .

وإن كان الاستثناءُ غير مُفَرَّغٍ - وهذا هو المراد بقوله - :

وَدُونَ تَفْرِغُ : مَعَ التَّقْدِمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزِمِ (١)
وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرِ ، وَجِىءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ (٢)
كَلِمَ يَقُومُوا إِلَّا أَمْرٌ إِلَّا عَلَى وَحُكْمِهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ (٣)

(١) «ودون» ظرف متعلق بأحكم ، ودون مضاف و «تفريغ» مضاف إليه «مع التقديم» مثله «نصب» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و «الجميع» مضاف إليه «أحكم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بأحكم «والتزم» الواو عاطفة ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أى التزم ذلك الحكم .

(٢) «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق بانصب «وجىء» الواو عاطفة ، جىء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواحد» جار ومجرور متعلق بجىء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «كما» السكاف جارة ، وما : زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل «كان» و «ولو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالسكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة ثانية لواحد ، أو في محل نصب حال منه ، لأنه تخصص بالوصف .

(٣) «كلم» السكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة «يقوموا» فعل مضارع مجزوم بلم ، و «الجماعة فاعله «إلا» أداة استثناء «امرو» بدل من و «الجماعة» =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنياتُ على المستثنى منه ، أو تتأخر .

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع ، سواء كان الكلامُ موجباً أو غير موجب ، نحو : « قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ » وهذا معنى قوله : « ودون تفرغ — البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلامُ موجباً ، أو غير موجب ، فإن كان موجباً وجبَ نصبُ الجميع ؛ فنقول : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » وإن كان غير موجبٍ عُوِّمِلَ وَاحِدٌ مِنْهَا بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء : فَيُبْدَلُ مما قبله — وهو المختار — أو ينصب — وهو قليل — كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نصبُه ؛ وذلك نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فـ « زَيْدٌ » بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقيين ، ومثله قول المصنف : « لَمْ يَقُوا إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلِيٌّ » فـ « امْرُؤٌ » بدل من الواو في « يَقُوا » وهذا معنى قوله : « وانصب لتأخير — إلى آخره » أي : وانصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلامُ موجباً ، وإن كان غير موجبٍ جئنا بواحدٍ منها مفرباً بما كان يُعْرَبُ به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقي .

ومعنى قوله : « وحكمها في القصدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ » أن ما يتكرر من المستثنيات حُكْمُهُ فِي الْمَعْنَى حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى الْأَوَّلِ ؛ فَيُثَبَّتُ لَهُ مَا يَثْبِتُ لِلأَوَّلِ : من الدخول والخروج ؛ ففي قولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » الجميعُ

= بدل بعض من كل «إلا» حرف دال على الاستثناء «على» مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلمة ربيعة «وحكمها» الواو عاطفة أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بحكم «حكم» خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، ود الأول ، مضاف إليه .

مُخْرَجُونَ ، وفي قولك : « مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » الجميع داخلون ، وكذا في قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » [الجميع داخلون] .

وَأُسْتَنْتَنِي بِغَيْرِ مُعْرَبٍ بِمَا لِمُسْتَنْتَنِي بِإِلَّا نُسْبًا^(١) .

استعمل بمعنى « إلا » — في الدلالة على الاستثناء — ألقاظ : منها ما هو اسم وهو « غَيْرٌ » ، وَسَوَى ، وَسِوَى ، وَسَوَاءٌ ومنها ما هو فعل ، وهو « ليس » ، ولا يكون « ومنها ما يكون فعلا وحرفا ، وهو « عدا ، وخلا ، وحاشا » وقد ذكرها المصنف كلها .

فأما « غير ، وَسِوَى ، وَسَوَى ، وَسَوَاءٌ » فحكم المستثنى بها الجرء ؛ لإضافتها إليه ؛ وتعرب « غير » بما كان يُعْرَبُ به المستثنى مع « إلا » ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ » بنصب « غير » كما تقول : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » بنصب « زيد » ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَغَيْرُ زَيْدٍ » بالإنباع والنصب ، والاختار الإنباع ، كما تقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا » وتقول : « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » فترفع « غير » وجوبا كما تقول : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ » برفعه

(١) « استثنى » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مجرورا » مفعول به لاستثنى « بغير » جار ومجرور متعلق باستثنى « معربا » حال من غير « بما » جار ومجرور متعلق بمعرب « لمستثنى » جار ومجرور متعلق بنسب الآتي « بإلا » جار ومجرور متعلق بمستثنى « نسا » نسب : فعل ماض مبنى للجهول ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وتقدير البيت : استثنى بلفظ غير اسما مجرورا بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معربا بالإعراب الذى نسب للمستثنى بإلا

وجوباً ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ » بنصب « غير » عند غير بنى تميم ،
وبالإتباع عند بنى تميم ، كما تفعل في قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حَارٌّ ، وَإِلَّا حَارًّا » .

وأما « سوى » فالشهور فيها كسر السين والقصر ، ومن العرب من يفتح
سينها ويمد ، ومنهم من يضم سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويمد ،
وهذه اللغة لم يذكرها المصنف ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا ، ومن ذكرها الفاسي في
شرحه للشاطبية .

ومذهبُ سيويه والفرّاء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً ، فإذا قلت : « قَامَ الْقَوْمُ
سِوَى زَيْدٍ » فـ « سوى » عندهم منصوبة على الظرفية ، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناء ،
ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر .

واختار المصنف أنها كـ « غير » فتُعَامَلُ بما تُعَامَلُ به « غير » : من الرفع والنصب
والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَلِسِوَى سِوَى سَوَاءٍ أَجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيَغْيِرَ جُعَلَا (١)

فن استعملها مجرورة قوله صلى الله عليه وسلم : « دَعَوْتُ رَبِّي أَلَا يَسْلُطَ عَلَى أُمَّتِي
عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ
إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ »
وقول الشاعر :

(١) « لسوى » جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له « سوى ، سواء »
مخطوفان على سوى بماطف مقدر في كل منهما « اجعلا ، اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والآلف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة « على الأصح »
جار ومجرور متعلق بجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لا جعل « لغير » جار
ومجرور متعلق بجعل الآتي على أنه المفعول الثاني « جعل » فعل ماض مبني
للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجملة لا محل لها من
الإعراب صلة ما ، والآلف للإطلاق .

١٧١ — وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

١٧١ — البيت للرار بن سلامه العقيلي ، وهو من شواهد سيوييه ، وقد أنشده في كتابه مرتين : إحداهما في (٣/١) ونسبه للرار بن سلامة ، والثانية في (٣٠٢/١) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه .

اللغة : « الفحشاء ، الشيء القبيح ، وتقول : أخش الرجل في كلامه ، وخش تفحيشاً ، وتفحش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام .

الإعراب : « لا ، نافية ، ينطق ، فعل مضارع ، « الفحشاء ، منصوب على نزع الخافض » من ، اسم موصول فاعل ينطق » كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « منهم ، جار ومجرور متعلق بمحدوف خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة « إذا ، ظرفية « جلسوا ، فعل وفاعل . والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « منا ، جار ومجرور متعلق بـجلسوا ، ومن الجار هنا بمعنى مع « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية « من سوانا ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه ، وقيل : منا ومن سوانا يتعلقان بقوله ينطق ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء — لمخ .

الشاهد فيه : قوله « من سوانا ، حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية ، واستعملت محرورة بمن ، متأثرة به ، وهو عند سيوييه وأتباعه معدود من ضرورات الشعر .

قال الأعمى في شرح شواهد سيوييه عند الكلام على هذا البيت : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها ، لأن معناها كمنها ، اهـ .

ومثل هذا البيت — في استعمال سوى محرورة للضرورة عنده — قول الأعشى ميمون

ابن قيس :

نَجَانَفُ عَنْ جَوْ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَانَا

وقول عثمان بن حمصامة الجمدي :

كَلَى نَفْسًا لَا تُعْمِرُ قَوْمَ سِوَانَا هِيَ الْهَمُّ وَالْإِحْلَامُ لَوْ يَقَعُ الْحُمُّ

ومن استعمالها مرفوعة قوله :

١٧٢ - وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بِأَمْرِهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

وقوله :

١٧٣ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمُدْوَا نِ دِنَانُكُمْ كَمَا دَانُوا

١٧٢ - البيت لمحمد بن عبد الله المدني ، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد روى أبو تمام في الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٤ / ٢٧٤ بتحقيقنا) وبعده قوله :

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ
اللغة : « تباع » أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء ، والانصراف عنه ، وذهاب الرغبة في تحصيله ، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء ، والكلف به ، وشدة الرغبة في الحصول عليه ، و « أو » ههنا بمعنى الواو « كريمة » أى نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها .
المعنى : إذا رغب قوم في تحصيل المسكوك وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك ، فأنت الراغب في المجد المحصل للمسكوك ، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « تباع » فعل مضارع مبنى للجهول « كريمة » نائب فاعل تباع ، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « أو » عاطفة « تشتري » فعل مضارع مبنى للجهول معطوف على تباع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة « فسواك » الفاء لربط الجواب بالشرط ، سوى : مبتدأ ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « بائعها » بائع : خبر المبتدأ ، وبائع مضاف ، وها : مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا « وأنت » مبتدأ « المشتري » خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « فسواك » فإن « سوى » قد خرجت عن الظرفية ، ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل ، وهذا العامل هنا معنوى ، وهو الابتداء ، وهو يرد على ما ذهب إليه سيويوه والجمهور من أن « سوى » لا تخرج عن النصب على الظرفية ، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء في هذا الموضوع .

١٧٣ - البيت للفند الزمانى من كلمة يقولها في حرب البسوس ، واسم الفند شهل ابن شيان بن ربيعة ، وقد روى أبو تمام في مطلع ديوان الحماسة أبياتاً من هذه الكلمة =

فـ «سَوَاكَ» مرفوعٌ بالابتداء، و «سوى العدوان» مرفوع بالفاعلية .
ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفية قوله :

١٧٤ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لِمُؤَمِّلٍ
وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

= يقع بيت الشاهد رابعها ، وقبله قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْإِيَّامُ أَنْ يَرْجِعَنَّ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

اللغة : « صفحتنا ، عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت صفحا عن هذا الأمر ، إذا تركته ووليته جانبك » بنى ذهل ، يروى في مكانه « بنى هند ، وهى هند بنت مر ابن أخت تميم ، وهى أم بكر وتغلب ابنى وائل « العدوان ، الظلم الصريح « دناهم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذى فعلوا بنا من الإساءة ، وجملة « دناهم » هذه جواب « لما » فى قوله « فلما صرح الشر » .

الإعراب : « ولم » نافية جازمة « يبق » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف « سوى » فاعل يبق ، وسوى مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه « دناهم » فعل وفاعل ومفعول به « كما » الكاف جارة ، وما : يجوز أن تكون موصولا اسميا ، وأن تكون حرفا مصدريا « دانوا » فعل وفاعل ، فإذا كانت « ما » موصولا اسميا فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والمائد محذوف ، والتقدير : دناهم كالدين الذى دانوه ، وإذا كانت ما مصدرية فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم ، والتقدير : دناهم دينا كائنا كالدين الذى دانوه ، أو دناهم دينا مثل دينهم إيانا .

الشاهد فيه : قوله « سوى العدوان » حيث وقعت « سوى » فاعلا ، وخرجت عن الظرفية ، وسنذكر لك بحثاً نبين لك فيه مذاهب العلماء فى هذا الموضوع .

١٧٤ - البيت من الشواهد التى لم ينسبها لقاتل معين ، ولم أقف له على سابق أو

لاحق .

فـ « سِوَاكَ » اسم « إِنْ » هذا تقريرُ كلام المصنف.

ومذهبُ سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية ، إلا في ضرورة الشعر ، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل .

== اللغة : « كفيل ، ضامن ، المتى ، الرغبات والآمال ، واحداها منية بوزان مدية وغرفة ، لمؤمل ، اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأميلاً ، إذا رجاء ، يشقى ، مضارع من الشقاء وهو العناء والشدة ، وفعله شقى يشقى على مثال رضى يرضى .

المعنى : إن عندك من مكرام الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو ندادك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل ، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فهم تنقلب خيبة وشقاء .

الإعراب : « لديك ، لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه « كفيل ، مبتدأ مؤخر « بالمتى ، لمؤمل » جاران ومجروران يتعلقان بكفيل « إن ، حرف توكيد ونصب « سواك ، سوى : اسم إن ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « من ، اسم موصول مبتدأ « يؤمله ، يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة من الموصولة ، « يشقى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو من الموصولة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « وإن سواك ، حيث فارقت « سوى ، الظرفية ووقعت اسماً لإن فتأثرت بالعامل الذى هو إن المؤكدة .

ومثل هذا البيت - فى وقوع سوى منصوبة بالعامل - الشاهد رقم ١٧٥ الآتى (ص ٢٣٤) وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤) :

وَصَرَمْتُ حَبْلَكَ إِذْ صَرَمْتُ ؛ لِأَنَّنِي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ قَدْ هَوَيْتَ سِوَانَا
وكل هذه الشئ اهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه ، والخليل ، وجمهور البصريين ، وادعواهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر - مع ==

كثرة ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به ، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة ، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التحمل والتكلف ، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنا .

وقد وعدتكم أن أبين لكم آراء النحاة في هذه المسألة ، وأبين لكم أوجهها وليلا وأقربها إلى أن تأخذ به ، وهأنذا أفى لكم بهذه الموعدة ، فأقول :

اختلف النحاة في خروج «سوى» بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل والوقوع في مواقع الإعراب المختلفة ، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيبويه والخليل بن أحمد - وحاصله أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية ، فإن ورد من كلام العرب شيء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل فهو مؤول إن أمكن تأويله ، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه .

الثاني - وهو مذهب الكوفيين ، وتبعهم عليه ابن مالك - وحاصله أنها تأتي ظرفاً أحياناً ، وتأتي اسماً متأثراً بالعوامل أحياناً أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

الثالث - وهو ما ذهب إليه الرماني وأبو البقاء العكبري - وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية ، وتستعمل غير ظرف ، ولكن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف ، وقد اختار ابن هشام هذا الرأي ، وقال « وإلى مذهبهما أذهب ، اهـ » وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم والتي استعمل «سوى» فيها اسماً وتأثرت بالعوامل وجدتها كثيرة كثيرة تمنعنا من أن نمحل لتأويلها أو أن ندعى أنها ضرورة من ضرورات الشعر ، واستمع إلى قول ابن مالك في منظومته الكافية الشافية :

سِوَى كَفَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظَّرُوفِ مُشْتَهَرٌ
وَمَا نَعِ تَصْرِيفُهُ مِنْ عَدُّهُ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ
فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا
وقال في شرح هذا الكلام « سوى : اسم يستثنى به ، ويجر ما يستثنى به للإضافة إليه ، -

وَأُسْتَنْتَنَ نَاصِبًا بَلَيْسَ رَخْلًا وَبَعْدًا ، وَبَيَكُونُ نَعْدَ « لا »^(١)
 أى : استثنى بـ « لَيْسَ » وما بعدها ناصباً المستثنى ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ
 لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا زَيْدًا ، وَعَدَا زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا » فـ « زَيْدًا » فى قولك :
 « لَيْسَ زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا » منصوب على أنه خبر « لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ » ،
 وَاسْتَنْتَنَ ضميرٌ مستترٌ ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم^(٢) ،

= ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر البصريين فى ادعاء لزومها النصب
 على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما إجماع
 أهل اللغة على أن معنى قول القائل « قاموا سواك » و « قاموا غيرك » واحد ، وأنه لا أحد
 منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على زمان أو مكان فيعمول
 عن الظرفية ، والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى
 كلام العرب نرى ونظما خلاف ذلك .

(١) « واستثنى ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ناصبا »
 حال من الفاعل المستتر فى استثنى ، بليس ، جار ومجرور متعلق باستثنى « وخلا ، معطوف
 على ليس « وبعدا ، ويكون ، جاران ومجروران معطوفان على بليس « بعد ، ظرف متعلق
 بمحذوف حال من يكون ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) للنحاة فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك « قام القوم لا يكون زيدا »
 والمستكن فى ليس من قولك « قام القوم ليس زيدا » ثلاثة أقوال معروفة :

(الاول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ،
 فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زيدا ، فهو مثل قوله تعالى :
 (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء) وهذا أشهر المذاهب فى
 هذه المسألة .

(الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ، فتقدير الكلام
 قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زيدا .

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، والمستثنى نفسه
 على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام =

والتقدير : « ليس بعضهم زيداً [ولا يكون بعضهم زيداً] » ، وهو مستتر وجوباً ،
 وفي قولك : « خلاَ زيداً » ، وَعَدَا زيداً » منصوب على المفعولية ، و « خلاَ ،
 وَعَدَا » فعلان فاعلهما — في المشهور — ضميرٌ عائِدٌ على البعض المفهوم من
 القوم كما تقدّم ، وهو مستتر وجوباً ، والتقدير : خلاَ بعضهم زيداً ، وَعَدَا
 بعضهم زيداً .

وَنَبَّهَ بقوله : « ويكون بعد لا » — وهو قيد في « يكون » فَقَطَّ — على
 أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير « يكون » وأنها لا تستعمل
 فيه إلا بعد « لا » فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي ، نحو : لم ، وإن ، ولَنْ ،
 ولَمَّا ، وما .

* * *

وَأَجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تَرَدُّ

وَبَعْدَ « مَا » أَنْصَبُ ، وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ^(١)

= زيد ، ويضعف الوجهين - الثاني والثالث - أن الكلام قد لا يكون مشتملاً على فعل ،
 نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيداً .

(١) « واجزر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د سابق ،
 جار ومجرور متعلق باجرر ، وسابق مضاف ، و « يكون » قصد لفظه : مضاف إليه
 د إن ، شرطية د ترد ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق
 الكلام ، والتقدير : إن ترد فاجر - إلخ د وبعد ، الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق
 بانصب الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه د انصب ، فعل أمر
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د وانجرار ، مبتدأ د قد ، حرف تقليل د يرد ،
 فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار ، والجملة من يرد
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

أى : إذا لم تتقدّم « ما » على ، « خلا ، وعدا » فاجرُز بهما إن شئت ؛ فتقول :
« قامَ القومُ خلاَ زيدٍ ، وعدَا زيدٍ » بخلا ، وعدا : حرفا جرّ ، ولم يحفظ سيبويه
الجرّ بهما ، وإنما حكاه الأخفش ؛ فَمِنْ الجرّ بـ « خلا » قوله :

١٧٥ — خلاَ الله لا أزجو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا

أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

١٧٥ — البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أرجو ، مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطمعية
في الوصول إليه ، وتقول ، رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء ، إذا أمّله وتوقع حصوله
« سواك » غيرك ، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا
به ، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلا لها (ص ٢٣٠ وما بعدها) « أعد ، أى أحسب
« عيالى ، العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يموئهم « شعبة ، طائفة .

المعنى : إننى لا أومل أن يصلنى الخير من أحد إلا منك ، وأنا واثق كل الثقة من أنك
لا تدخر وسعاً فى التفضل على والإحسان لى ؛ لأن أهلى ومن تلزمنى مؤنهم - فى اعتبارى -
فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم .

الإعراب : « خلا ، حرف جر « الله ، مجرور بخلا ، والجار والمجرور متعلق بأرجو
الآتى « لا ، نافية « أرجو ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « سواك »
سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « وإنما ،
أداة حصر « أعد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عيالى ، عيال :
مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر
« شعبة ، مفعول ثان لأعد « من عيالك ، من عيال : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة
لشعبة ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « خلا الله » وفى هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة :

أما الأول لحيث استعمل الشاعر « خلا » حرف جر ، فجر به لفظ الجلالة ، وذكر =

= الشارح أن هذا مما نقله الاخفش ، وأن سيويوه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيويوه في كتابه صريحا (٢٧٧ / ١) حيث يقول : أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا ، اهـ .

وأما الشاهد الثاني لحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل في المستثنى منه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه .

وأحب - في هذا الموضع - أن أبين لك صور تقديم المستثنى ، ورأى النحاة في كل صورة منها ، ليتضح لك الأمر غاية الوضوح ، ولتكون على بصيرة تامة ، فأقول :
إن صور تقديم المستثنى - كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ٢١٦) ثلاثة :

الصورة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده ، ومنه بيت الشاهد (رقم ١٦٧) ومنه قول الآخر :

النَّاسُ أَلْبَ عَلَيْنَا فَيْكٌ ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزَرٌ
ولا يختلف الكوفيون والبصريون في جواز هذه الصورة .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نحو قولك :
« القوم إلا زيدا ضربت » بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت .

وللنحاة خلاف في هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة أقوال ، الأول حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، نعتي سواء أكان العامل في المستثنى منه متصرفا أم كان جامدا ، والقول الثاني أنه لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث التفصيل ، فإن كان العامل في المستثنى منه متصرفا نحو قولك : « إخوانك إلا زيدا حضروا » ، جاز التقديم ، وإن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف نحو قولك : « إخوانك إلا زيدا عسى أن يفلحوا » ، لم يجز التقديم .

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وعلى ذلك =

وَمِنَ الْجَزْءِ مَدًّا، قَوْلُهُ :

١٧٦ — تَرَكَنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ

عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبْحَنَّا حَيْهَمُ قَتْلًا وَأَمْرًا عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالطُّفْلَ الصَّغِيرَ

= يقع المستثنى في أول الكلام ، ومن شواهد البيت الذي معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون .

فأما الكوفيون فقالوا : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وبعبارة أخرى قالوا : يجوز أن يقع المستثنى في أول الكلام ؛ لأن العرب قد استعملته مقدما ، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة ، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل .

وأما البصريون فقالوا : لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وشبهوا المستثنى بالبدل ، وشجعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلا في بعض الأمثلة ، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه ، فما أشبه البدل بأخذ حكمه .

وفي قوله : « لا أرجو سواك » شاهد ثالث ، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتأثر بالموامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذي نهتكم إليه في ص ٢٣٠ .

١٧٦ — وهذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى فائل معين .

اللغة : « الحضيض ، قرار الأرض عند منقطع الجبل » بنات عوج ، أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه « أعوج » ، ويقال : خيل أعوجيات « عواكف » جمع عاكفة ، والصكوف : ملازمة الشيء والمواظبة عليه « خضعن » ذلن وخضعن « أبجناهم » أراد أهلكتنا واستأصلنا ، والحي : القبيلة « أسرا » الأمر : أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقيا يديه معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه « الشمطاء » هي المعجوز التي يخالط سواد شعرها بياض .

الإعراب : « تركنا » فعل وفاعل « في الحضيض » جار ومجرور متعلق بتركنا « بنات » مفعول به لتركنا ، وبنات مضاف ، « عوج » مضاف إليه « عواكف » حال من بنات عوج « قد » حرف تحقيق « خضعن » فعل وفاعل ، والجملة في محل =

فَإِنْ قَدَّمْتُ عَلَيْهِمَا «مَا» وَجِبَ النَّصْبُ بِهِمَا؛ فَنَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ مَاخِلًا زَيْدًا»، وَمَاعِدَا زَيْدًا، فـ «مَا»: مصدرية، و «خَلَا، وَعَدَا»: صَلَاتُهَا، وَفَاعِلُهُمَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى الْبَعْضِ كَمَا تَقْدِمُ تَقْرِيرُهُ، وَ «زَيْدًا»: مفعول، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ مَا أَنْصَبَ» هذا هو المشهور.

وَأَجَازُ الْكَسَائِيُّ الْجُرَّ بِهِمَا بَعْدَ «مَا» عَلَى جَعْلٍ «مَا» زَائِدَةً، وَجَعَلَ «خَلَا، وَعَدَا» حَرَاقِي جَرٍّ؛ فَنَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدٌ، وَمَا عَدَا زَيْدٌ» وهذا معنى قوله: «وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِذُ»، وَقَدْ حَكِيَ الْجَرْمِيُّ فِي الشَّرْحِ الْجُرَّ بَعْدَ «مَا» عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ.



وَحَيْثُ جَرًّا فَهِيَ حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ^(١)

== نصب صفة لعواكف «إلى النُور» جار ومجرور متعلق بخضعت «أبجنا» فعل وفاعل «حيم» حى: مفعول به لأباح، وحى مضاف والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز «وأسرا» معطوف على قوله قتلًا «عدا» حرف جر «الشمطاء» مجرور بعدا «والطفل» معطوف على الشمطاء «الصغير» صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر، فجر الشمطاء به، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيبويه أنه قد رواء عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه، ودللتناك على موضعه من كتابه.

(١)، وحيث، اسم شرط عند الفراء الذى لا يشترط في المجازاة به اقترانه بما، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله «حرفان» الآتى؛ لأنه في قوة المشتق «جرا» فعل ماض، وهو فعل الشرط على القول الأول، وألف الاثنين فاعل «فهما حرفان» ==

أى : إن جررت « خلا ، وعدا ، فهما حرفاً جرّاً ، وإن نصبت بهما فهما فعلان ، وهذا مما لا خلاف فيه .

وَكَخَلَا حَاشَا ، وَلَا تَصْحَبُ مَا .

وَقِيلَ « حَاشَ ، وَحَاشَا ، فَاحْظُهُمَا » (١)

المشهور أن « حاشا » لا تكون إلا حرف جرّاً ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ، يَجْرُ زَيْدٌ ، وَدَهَبَ الْأَخْشَ وَالْجُرْمِيُّ وَالْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدُ وَجَمَاعَةٌ — مِنْهُمْ الْمَصْنَفُ — إِلَى أَنَّهَا مِثْلُ « خَلَا » : تَسْتَعْمَلُ فَعْلًا فَتَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا ، وَحَرْفًا فَتَجْرُ

== الفاء لربط الجواب بالشرط ، وهى زائدة على القول الثانى ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر فى محل جزم جواب الشرط « كما ، جار ومجرور متعلق بقوله « فعلان » الآتى ؛ لانه فى قوة المشتق « هما » ضمير منفصل مبتدأ « إن » شرطية « نصبا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا عمل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « فعلان » خبر المبتدأ .

(١) قد استشهد الشارح للجر بعدا وخلا ، ومن شواهد النصب بخلا قول لبيد :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَسِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

ومن النصب بها بعد « ما » قول الشاعر :

عَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ

(٢) « خلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاشا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولا » نافية « تصحب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هى » يعود إلى « حاشا » ما ، قصد لفظه : مفعول به لتصحب « رقيلا » فعل ماض مبنى للجهول

« حاش » قصد لفظه : نائب فاعل قيل « وحشا » معطوف عليه « فاحفظهما » احفظ . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنك ، وهما : مفعول به لا حفظ .

ما بعدها ؛ فنقول : « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا ، وَحَاشَا زَيْدًا ، وَحَكَى جَاعَةً — مِنْهُمْ الْقَرَاءُ ، وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَلَرِيُّ ، وَالشَّيْبَانِيُّ — النَّصَبَ بِهَا ، وَمِنْهُ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَعِ » وَقَوْلُهُ :

١٧٧ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ .

عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْدِّينِ

وقول المصنف : « وَلَا تَصْحَبْ مَا » معناه أن « حَاشَا » مثل « خَلَا » في أنها تَنْصِبُ ما بعدها أو تجرؤه ، ولكن لا تتقدم عليها « ما » كما تتقدم على « خَلَا » ؛ فلا نقول : « قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا » ، وهذا الذي ذكره هو الكثير ، وقد صحبتها « ما » قليلا ؛ ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ » ^(١) .

١٧٧ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب .

الإعراب : « حَاشَا » فعل ماضٍ ذال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « قُرَيْشًا » مفعول به لحاشا « فَإِنَّ » الفاء للتحليل ، إن : حرف توكيد ونصب « الله » اسم إن « فضّلهم » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله ، هم : مفعول به لفضل ، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر « إن » ، « على البرية » ، بالإسلام ، جاران ومجروران متعلقان بفضل « والدين » عطوف على الإسلام .

الشاهد فيه : قوله « حَاشَا قُرَيْشًا » فإنه استعمل « حَاشَا » فعلا ، ونصب به ما بعده .

(١) توهم النحاة أن قوله « ما حَاشَا فَاطِمَةَ » من كلام النبي صلى الله عليه وسلم يجعلوا « حَاشَا » استثنائية ، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما ، وذلك غير متعين ، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوى يعقب به « عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » أسامة أحب الناس إلى ، يريد الراوى بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة =

وقوله :

١٧٨ - رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا

فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلَا

ويقال في « حاشا » : « حَاشَ ، وَحَاشَا » .

* * *

= والسلام لم يستثن أحداً من أهل بيته لافاطمة ولا غيرها ، فما : نافية ، وحاشى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وفاطمة : مفعول به ، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية ، بل هي فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة ، ومضارعه هو الذى ورد في قول النابغة الذبياني :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَفْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه ، الأول : أن الاستثنائية تكون حرفاً وتكون فعلاً ، وهذه لا تكون إلا فعلاً ، والثاني أن الاستثنائية - إن كانت فعلاً - غير متصرفة ، وهذه متصرفة ، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوباً ، وهذه كغيرها من الأفعال ماضياً فاعله مستتر جوازاً ، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفاً ، وهذه تكتب ألفها ياء ، والخامس : أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها ، وهذه ليست كذلك ، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال : ما أحاشى ، أو قال : ما حاشيت ، كما قال النابغة الذبياني « وما أحاشى ، السادس : أن « ما » التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة ، وأما التي تسبق هذه فهي نافية ، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه ، والله ينفعك به .

١٧٨ - نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث ، وقد راجعت ديوان

شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروى يهجو فيها جرير بن عطبة ، وليس فيها بيت الشاهد .

اللغة : « رأيت » زعم العيني أن « رأى » ههنا من رأى ، مثل التي في قولهم : رأى أبو حنيفة حرمة كذا ، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد ، وليس الذى زعمه بسديد ، بل هي بمعنى العلم ، وتتعدي إلى مفعولين ، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثاني ، وتقديره : رأيت الناس دوننا أو أقل منا في المنزلة ، ونحو ذلك =

ويجوز أن تكون جملة « فإننا نحن أكثرهم فعلا » في محل نصب مفعولا ثانياً لرأى ، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم : الذي يزورني فله جائزة سنية « فعلا » هو بفتح الفاء - الكرم ، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الناس » مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه ، وتقدير الكلام : رأيت الناس أقل منا ، أو دوننا ، مثلاً « ما حاشا » ما : مصدرية ، حاشا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « قريشاً » مفعول به لحاشا « فإننا » الفاء لتحليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، نا : اسم « نحن » توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لإن « أفعلهم » أفضل : خبر إن . وأفضل مضاف وهم مضاف إليه « فعلا » تمييز ، ويجوز أن تكون الفاء زائدة ، وتكون جملة « إن » واسمها وخبرها في محل نصب مفعولا ثانياً لرأى ، ولا عجب أن تزداد الفاء في المفعول الثاني ؛ فإن أصله خبر ، والفاء تزداد في خبر المبتدأ كثيراً .

الشاهد فيه : قوله « ما حاشا قريشاً » حيث دخلت « ما » المصدرية على « حاشا » وذلك قليل ، والأكثر أن تتجرد منها .

واعلم أن للنحاة في كلمة « حاشا » ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجروراً ، وهذا رأى سيبويه ، وتبعه عليه الزمخشري ، وعذر سيبويه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عن رواه عنهم ، وهو لا يقيد إلا ما اتصل بسماحه .

الثاني : أنها لا تكون إلا فعلاً ، لكن يجوز فيها بعدها الجر والنصب ، فإن جرته فهو من باب حذف حرف الجر وبقاء عمله ، وإن نصبت فهو من باب النصب على نزع الحافض ، وأصل « حاشا زيد » — عند هؤلاء — حاشا لزيد .

الثالث : أنها تكون فعلاً فينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، وتكون حرف جر فيجر ما بعده به ، وهذا مذهب المبرد والمازني ، وتبعهما ابن مالك ، وهذا هو المذهب الذي يؤيده السماع .

الحال

الحالُ وصفٌ ، فضلةٌ ، مُنتَصِبٌ ، مُفهِمٌ في حالٍ كَفَرَدَا أَذْهَبُ^(١)

عرّف الحال^(٢) بأنه « الوصفُ ، الفضلةُ ، المنتصبُ ، للدلالة على هيئة » نحو :

« فَرَدَا أَذْهَبُ » ذ « فَرَدَا » حال ؛ لوجود القيود المذكورة فيه .

(١) « الحال ، مبتدأ ، وصف ، خبره ، فضلة ، منتصب ، مفهم ، نعمت لوصف » في حال ، جار ومجرور متعلق بمفهم « كَفَرَدَا » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، فَرَدَا : حال من فاعل أَذْهَبُ الآتي « أَذْهَبُ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

(٢) الحال في اللغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وهو في اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشارح العلامة ، ويقال : حال ، وحالة ، فيذكر لفظه ويؤنث ، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر :

طَلَى حَالَةً لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتٌ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ

ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر :

إِذَا أَهْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ ، وَوَاكَلْ أَمْرُهُ وَاللَّيَالِيَا

فإن قلت : فما الأثر الذي يترتب على تذكير لفظه حين أقول « حال » ؟ وما الأثر الذي يترتب على تأنيث لفظه حين أقول « حالة » ؟ .

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه ، وحينئذ تأتى بالفعل المسند إليه مجردا من علامة التأنيث فتقول « حسن حال محمد ، وساء حال خالد » وتميد الضمير إليه مذكراً فتقول « حال محمد أداه إلى فعل ما فعل ، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للذكر فتقول « هذا حال محمد ، وتصفه بوصف المذكر فتقول « لمحمد حال حسن » وتأنيث لفظه يدل على تأنيث معناه ، وحينئذ تأتى بالفعل المسند إليه مقترناً بتاء التأنيث ==

وخرج بقوله : « فَضْلَةٌ » الوصفُ الواقعُ عمدةً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وبقوله : « للدلالة على الهيئة » التمييزُ المشتقُّ ، نحو : « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » فإنه تمييز
لا حال على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجبُ من فُرُوسِيَّتِهِ ؛
فهو لبيان المتعجبِ منه ، لا لبيان هيئته .

وكذلك : « رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فَإِنَّ « رَاكِبًا » لم يُسْقِ للدلالة على الهيئة ،
بل لتخصيص الرجل .

وقول المصنف « مُفهِمٌ فِي حَالٍ » هو معنى قولنا « للدلالة على الهيئة » .

= فتقول ، حدث حالة محمد ، وساءت حالة خالد ، وتعيد الضمير إليه مؤنثاً فتقول « حالة
محمد أدته إلى فعل ما فعل ، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث فتقول « هذه حالة
محمد ، وتصفه بوصف المؤنث فتقول « لمحمد حالة حسنة » .

فإن قلت ، أذلك واجب في الحالين ؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكراً يلزمني
أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المذكر ، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثاً يلزمني أن أعامله
فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكراً فليس يلزمك أن
تعامله معاملة المذكر ، بل أنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ،
وهذه حال ، وتقول : حال حسن ، وحال حسنة ، وتقول : الحال الذي أنا فيه طيب ،
والحال التي أنا فيها طيبة ، وتقول : كان حالنا يوم كذا جميلاً ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة
ونلفت نظرك إلى قول الشاعر في البيت المتقدم « أعجبتك الدهر حال ، فأما إذا كان لفظ
الحال مؤنثاً فليس لك معدي عن تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها ، كما أنه ليس لك معدي
عن الإشارة إليها لإشارتك إلى المؤنث ، فتقول : هذه حالة محمد ، وإلى إعادة الضمير إليها
مؤنثاً ، فتقول : حالة محمد أدت إلى ما حدث ، وإلى وصفها بوصف المؤنث فتقول : حالة
طيبة ، وبالجملة إذا أنت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازي التأنيث ألبتة ، وإذا ذكرت
لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملة المؤنث .

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا^(١)
الأثر في الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقة .

ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمة للمتصف بها ، نحو : « جاء زيدٌ راكباً »
فـ « راكباً » : وصف منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن « زيد » بأن يحىء ماشياً .

وقد تجيء الحال غير منتقلة^(٢) ، أى وصفاً لازماً ، نحو : « دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيْعاً »
و « خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا » ، وقوله :

١٧٩ — فَجَاءَتْ يَدِ سَبْطِ الْعِظَامِ ، كَأَنَّما

عَمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاهِ

فـ « سَمِيْعاً » ، وَأَطْوَلُ ، وَسَبْطٌ « أحوالٌ » ، وهى أوصاف لازمة .

(١) « وكونه » الواو للاستئناف ، وكون : مبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « منتقلاً » خبر المصدر الناقص « مشتقاً » خبر ثان يغلب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً ، والجملة من يغلب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « لكن » حرف استدراك « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً — إلخ « مستحقاً » خبر ليس ،

(٢) تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : (وخلق الإنسان ضعيفاً) ونحو قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها ، ونحو قول الشاعر
* فجاءت به سبط العظام * البيت الذى أفشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩) .

الثانية : أن تكون الحال مؤكدة : إما لعاملها نحو قوله تعالى : (فتبسم ضاحكاً) وقوله سبحانه : (ويوم أبعث حياً) وإما مؤكدة لصاحبها ، نحو قوله سبحانه : (لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً) وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولهم : « زيد أبوك عطوفاً » .
الثالثة : فى أمثلة مسموعة لأضابط لها ، كقولهم : دعوت الله سمياً ، وقوله تعالى :
(أنزل إليكم الكتاب مفصلاً) وكقوله جل ذكره : (قائماً بالقسط) .

١٧٩ — البيت لرجل من بنى جناب لم أقف على اسمه .

وقد تأتى الحال جامدة ، ويكثر ذلك فى مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله :

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ : فى سِغَرٍ ، وَفِي مُبْدَى تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلَفٍ (١)
كِبَعُهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَدًّا بَيْدًا ، وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا ، أَيْ كَأَسَدٍ (٢)

= اللغة : «سبط المظام» أراد أنه سوى الخلق حسن القامة «لواء» هو مادون العلم ، وأراد أنه تام الخلق طويل ؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى .

الإعراب : «جاءت» ، جاء : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هى» ، جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» ، حال من الضمير المجرور محلاً بالباء ، وسبط مضاف و «المظام» مضاف إليه «كأنما» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «عمامته» عمامة : مبتدأ ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، و «الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «سبط المظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً ، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً متقللاً ، وإضافة سبط لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ؛ لأنه صفة مشبهة ، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتى بيانه فى باب الإضافة إن شاء الله تعالى .

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجود» فاعل يكثر «فى سِغَرٍ» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفى مبدى» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول ، ومبدى مضاف و «تأويل» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأويل ، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف : مضاف إليه .

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف ، بع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «مدا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمدا ، وقال سيويه : هو بيان لمدا «وكرر زيد» فعل وفاعل «أسداً» حال من الفاعل «أى» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسداً» الواقع حالا ، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه .

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سغير ، نحو : « بَعَثَ مُدًّا بِدِرْهِمٍ ^(١) » فدا : حال جامدة ، وهى فى معنى المشتق ؛ إذ المعنى « بَعَثَ مُسْعَرًا كل مد بدرهم » ويكثر جودها - أيضاً - فيما دلّ على تفاعل ، نحو : « بَعَثَهُ يَدًا بِيَدٍ ^(٢) » أى : مُنَاجَزَةً ، أو على تشبيه ، نحو : « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » : أى مُشَبِّهًا الْأَسَدَ ، فـ « يد ، وأسد » جامدان ، وَصَحَّ وَقُوعُهَا حالاً لظهور تَأَوُّلِهَا بمشتق ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَفِي مُبْدَى تَأَوُّلٍ » أى : يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأوُّلها بمشتق .

وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين « إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة » معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم « لكن ليس مستحقاً » ^(٣) .

(١) يجوز فى هذا المثال وجهان : أحدهما رفع المد ، وثانيهما نصبه ، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً ، وتقدير الكلام : بع البر (مثلاً) مد منه بدرهم ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، والرباط هو الضمير المجرور محلاً بمن ، ولا يكون المثال - على هذا الوجه - مما نحن بصده ؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعلى أن يكون حالاً ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً ، وتقديره : مسعراً .

ويجوز أن يكون هذا الحال حالاً من فاعل به ؛ فيكون « مسعراً » الذى تؤوله به بكسر العين مشددة اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول ؛ فيكون قولك « مسعراً » بفتح العين مشددة اسم مفعول .

(٢) هذا المثال كالذى قبله ، يجوز فيه رفع يد ، ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما فى المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد منى ، والتقدير على النصب : يداً كائنة مع يد .

(٣) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهى فى تأويل المشتق ، =

= وهى : أن تدل الحال على سمر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزة - أو على تشبيه ، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى :

الاول : أن تدل الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلا رجلا . وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتبين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكررا ، فالمجموع فى المثال الاول هو الذى تدل الوار عليه ، وفى المثال الثانى هو لفظ الجند . والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالا جعل كل واحد منهما حالا ، كما فى الخبر المتعدد بغير عاطف فى نحو قولك : الرمان حلو حامض ، وذهب ابن جنى إلى أن الحال هو الاول ، والثانى معطوف عليه بعاطف مقدر .

الموضع الثانى : أن تكون الحال موصوفة . نحو قوله تعالى : (قرآنا عربيا) وقوله : (فتمثل لها بشرى سوبا) وتسمى هذه الحال : الحال الموطئة .

الموضع الثالث أن تكون الحال دالة على عدد ، نحو قوله تعالى (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) .

الموضع الرابع : أن تدل الحال على طور فيه تفصيل ، نحو قولهم : هذا يسرا أطيب منه رطبيا .

الموضع الخامس : أن تكون الحال نوعا من صاحبها . كقولك : هذا مالك ذهابا . أو تكون الحال فرعا لصاحبها ، كقولك : هذا حديدك خاتما ، وكقوله تعالى : (وتنحتون الجبال بيوتا) أو تكون الحال أصلا لصاحبها . كقولك : هذا خاتمك حديدا . وكقوله تعالى : (أسجد لمن خلقت طينا) .

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى - وهى الثلاثة التى ذكرها الشارح والموضع الاول بما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق ، ليس ذلك ، وعدم التكلف فيه ، ثم اختلفوا فى المواضع الأربعة الباقية ؛ فذهب قوم منهم ابن الناطم إلى وجوب تأويلها أيضا ؛ ليكون الحال مشتقا على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن فى تأويلها بالمشتق تكلفا ، وفى ذلك من التحكم ما ليس يخفى .

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ^(١)

مَذْهَبُ جَهْوَ النُّحَوِين أَن الْحَال لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَأَن مَا وَرَدَ مِنْهَا مُعَرَّفًا لَفْظًا فَهُوَ مُنْكَرٌ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِمْ : جَاءُوا الْجَمَاءَ النَّفِيرَ .

و • أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ • • • • •

— ١٨٠ —

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «عرف» فعل ماضٍ مبنى للجهول فعل الشرط ، لفظاً ، تمييز محول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنكيره» تنكير : مفعول به لا اعتقد ، وتنكير مضاف والماء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحذك» الكاف جارة لقول محذوف ، وحذ : حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتي ، ووحذ مضاف والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل نصب مفعول لقول محذوف ، والتقدير : وذلك كأنك قفولك اجتهد وحذك ، والحال في تأويل «منفرداً» .

١٨٠ — هذه قطعة من بيت لليد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أنه

الماء لتشرب ، وهو بنامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وَلَمْ يَذُذْهَا ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدِّخَالِ

اللغة : «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذذها» يطردها «يشفق» برحم «نقص» مصدر نقص الرجل - بكسر الفين - إذا لم يتم مراده ، ونقص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية ، وذلك إذا كان البعير كريماً ، أو شديد العطش ، أو ضعيفاً .

الإعراب : «فأرسلها» أرسل : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في آيات سابقة ، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الآتين مفعول به لأرسل «العراك» حال «ولم يذذها» الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة ، يذذ : فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل ، وما : مفعول به ، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها ، =

وَاجْتَهَدَ وَحَدَّكَ ، وَكَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي ؛ ذ «الجماء ، والعراك ، وَوَحَدَكَ ، وَفَاهُ » :
أَحْوَالٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ ، لَكِنِّهَا مُؤَوَّلَةٌ بِنَكْرَةٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : جَاءُوا جَمِيعًا ، وَأَرْسَلَهَا
مَعْتَرَكَةً ، وَاجْتَهَدَ مُنْفَرِدًا ، وَكَلَّمْتُهُ مُشَافِهَةً ^(١) .

= ومثلها جملة ، ولم يشفق ، وقوله ، على نقص ، جار ومجرور متعلق بيشفق ، ونقص
مضاف ، و ، الدخال ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله ، العراك ، حيث وقع حالا مع كونه معرفة - والحال لا يكون
إلا نكرة - وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة ، أى : أرسلها معتركة ، يعنى مزدحمة .

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التي ذكرها الشارح ، وذكرها النحاة من قبله ومن
بعده ، بياناً يتضح لك به أمرها غاية الاتضاح ، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساك أن
تجدّه من الأمثلة مما لم يذكره الشارح هنا .

وقبل أن أبين لك الأمثلة مثالا فتالا أرى أن أقرر لك قاعدتين ، وأبين - مع ذلك -
السّر في كلّ قاعدة منهما ، فأقول :

القاعدة الأولى : الأصل في الحال أن يكون نكرة ، فإن جاءت في كلام ما من كلام
العرب معرفة فهي بغير تردد - عند جمهرة البصريين - في تأويل النكرة ، والسّر في ذلك
أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته ، والحال تلتبس بالثمت ، فلو جاءت الحال معرفة
وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفا بهذه الحال ، ظن السامع أنها نعت ، والتبس عليه
الامر ، فدفعها لهذا الالتباس ، ورغبة في إفادة المقصود من أول الامر ، التزم العرب في كلامهم
إذا أتى في الكلام اسم معرفة ثم جاءوا بوصف بعد هذه المعرفة فإن أرادوا جعل هذا
الوصف نعتا جاءوا به معرفة ، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالا جاءوا به نكرة ، فلم
يلتبس على السامع الامر .

القاعدة الثانية : أن الحال وصف لصاحبها وقيد في عاملها ، وقد علمنا أن الوصف الذي
هو الثمت لا يكون إلا مشتقا إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صفة مشبهة وإما أقفل
تفضيل وإما صيغة مبالغة ، فإن جاء الوصف جامداً فهو البتة في تأويل الاسم المشتق ، فكذلك
مادل على معناها وقام مقامها وهو الحال لا يكون إلا مشتقا أو في تأويل المشتق ، ولهذا
ترام يؤولون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون في =

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ؛ فأجازوا « جاء زيد الراكب » .

وفصل الكوفيون ، فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها ، وإلا فلا ؛ فمثال ما تضمن معنى الشرط « زيد الراكب أحسن منه الماشي »

== المعنى مشتقاً ، وقد بينا وجه ذلك بدقة ، وبيننا التأويلات المشار إليها في باب المبتدأ والخبر ، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والتعت في هذه المسألة .

ثم تأخذ بعد ذلك في بيان الأمثلة واحداً فواحداً على ترتيبها في كلام الشارح .

(١) أما المثال الأول — وهو قولهم « جاءوا الجماء الغفير » ، فإن الجماء مؤنث الأجم ونظيره أبيض وبيضاء وأحر وحراء ، واشتقاق الجماء والأجم من الجم — بتشديد الميم — وهو الكثرة ، تقول : ماء جم ؛ تريد أنه كثير ، وقال الله سبحانه وتعالى (وتحبون المال حباً جماً) أى حباً كثيراً ، وقال الراجز :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا ألما

وتقول : هذه امرأة جماء المرافق ، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق ، والغفير فمیل قيل بمعنى فاعل ، وأصل اشتقاقه من الغفر — بفتح الغين وسكون الفاء — وهو الستر ، تقول : غفر الله تعالى ذنبك . تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير في صناعة الإعراب صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة لأن الموصوف مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التي هي فمیل بمعنى مفعول كقولهم : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » ، قالوا : جاءوا الجماعة الساترة لوجه الأرض ، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم سترتوا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء . هذا ، وقد قالوا في هذا المثل « جاءوا جماء غفيراً » ، فأتوا به مسكراً على الأصل في الحال .

(٢) وأما المثال الثاني — وهو قولهم « أرسلها العراك » ، فقد بيناه في شرح الشاهد (رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه في هذا الموضع .

(٣) وأما المثال الثالث — وهو قولهم « اجتهد وحدك » ، فإن « وحدك » اسم يدل على التوحد والانفراد ، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة ، وقد وردت في عبارات قليلة مجرورة بالإضافة ، وذلك نحو قولهم في المدح « فلان نسيج وحده » ، وقريع وحده ، ونحو قولهم في الدلالة على الإعجاب بالنفس « فلان رجيل وحده » ، ونحو قولهم في الذم « فلان عيهر وحده » ، وجحيش وحده ، وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الكلمة في حالة النصب ، =

ف «الراكب والماشى» : حَالَانِ ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مَشَى ، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ؛ فلا تقول ، «جاء زيد الراكب» إذ لا يصح «جاء زيد إن ركب» .

* * *

= فقال سيويه والخليل بن أحد : هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق ، وهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول «جاء زيد وحده» قد قلت : جاء زيد إيجاداً ، أى متوحداً ، والمعنى جاء منفرداً ، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، واستمع إلى المحقق الرضى يقول فى شرح هذين المذهبين « ومذهب الكوفيين » وانتصاب وحده على الظرفية ، أى لامع غيره ، فهو فى المعنى ضد معاً فى قولك : جاءوا معاً ، وكأن فى معاً خلافاً هل هو منتصب على الحال أى مجتمعين أو على الظرف أى فى مكان واحد ، فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده أى منفرداً أو ظرف أى لامع غيره ، اه كلامه ، ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وليس يبعد عندى أن يذهب ذاهب إلى أن وحده مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائماً مقام المصدر ، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلاً يقع جملة حالاً ، أى جاء زيد يتوحد توحداً ، كما يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يقع حالاً ، أى جاء زيد متوحداً توحداً .

(٤) وأما المثال الرابع — وهو قولهم « كلته فاه إلى فى » — فقد وردت هذه العبارة بروايتين ، الأولى « كلته فوه إلى فى » وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف فى توجيهها ، وفوه : مبتدأ ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة فى محل نصب حال ، والرواية الثانية « كلته فاه إلى فى » وقد ورد على هذا الوجه قول أبي العليّ المتنبي :

قبلتها ودموعى مزج آدمها وقبلى على خوف فاه لم

وهذه الرواية هى التى ثارت حولها عجاظة الكلام وكثر فيها التخريج ، فذهب سيويه وجمهرة البصريين إلى أن « فاه » حال وإن كان اسماً جامداً وإن كان معرفة بالإضافة — لأنه فى قوة اسم مشتق منكر ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه لأنه نكرة فى التقدير كما قلت لك ، وكأنه قال فاه موجهاً إلى فى ، وذهب الكوفيون إلى أن « فاه » =

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَفْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ^(١)
 حقُّ الحالِ أن يكون وصفاً — وهو : ما دلَّ على معنَى وصاحبه : كقائِم ،
 وَحَسَن ، وَمَضْرُوب — فوقوعُها مصدراً على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على
 صاحب المعنى^(٢) .

= مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قيل : كلبته جاعلا فاه إلى في .
 وقد اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة ، فالجمهور على أنه لا يجوز القياس
 عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها فيقال مثلاً : جاورته منزله إلى منزلي ،
 وناضلته قوسه عن قوسي ، ونحو ذلك .

وأحسبني قد أطلت عليك ، لكنني إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة ، واختلاف
 العلماء فيها ، وأشرح لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها ، ولا يبعد على ذهنك وعيها ،
 والله المستول أن ينفعك به .

(١) «مصدر، مبتدأ» منكر «نعت لمصدر» حالا، منصوب على الحال ، وصاحبه الضمير
 المستتر في «يقع» ، الآتي «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود إلى مصدر منكر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق
 بيقع «كبفتة» الكاف جارة لقول محذوف ، بغنة : حال من الضمير المستتر في «طلع»
 الآتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 إلى زيد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أعلم أولاً أن في هذا الموضوع خلافين أشار الشارح إليهما ، وتحدث عن كل
 واحد منهما حديثاً مقتضباً ، حتى لا يكاد القارئ يميزهما ، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر
 فهما واضحاً ، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين ، ونفرد أحدهما عن الآخر ، ونبين — مع كل
 واحد منهما — آراء العلماء الذين اختلفوا فيه .

فأما الخلافان فأحدهما في إعراب المصدر المنكر في نحو قولك «جاء محمد ركضاً»
 =

وقد كثر مجيء الحالِ مصدرًا نكرةً ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لحيثه على خلاف الأصل ، ومنه « زيد طلع بَغْتَةً » ف « بَغْتَةً » : مصدرٌ نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طَلَعَ باغْتًا ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور .

= فأما الخلاف الأول فقد أشار الشارح إليه بقوله « وهو منصوب على الحال ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الأخفش . . . وذهب الكوفيون ، وحاصل هذا الاختلاف أن للعلماء فيه ستة آراء :

الأول — وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة — أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبراً في كلام العرب في نحو قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، كما وقع نعمتا كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، وأيضاً فإن المصدر والوصف يتقارضان في الكلام ، فيقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف مفعولاً مطلقاً ، والأصل فيه المصدر ، نحو قولهم : قم قائماً ، وسرت أشد السير ، وتأديت أكل التأديب ، ويقع المصدر خبراً ونعتاً ، والأصل في الموضعين للوصف .

الثاني — وهو مذهب الأخفش والمبرد — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه ، وجملة الفعل وفاعله حال ، وتقدير « جاء زيد ركضاً ، جاء زيد ركض ركضاً » .

الثالث — وهو رأى أبي علي الفارسي — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالا ، فتقدير المثال المذكور : جاء زيد راكضاً ركضاً .

الرابع — وهو قول الكوفيين — أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام ، ونظير ذلك قولهم : أحبته مقة ، وشنته بغضاً .

الخامس — أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام ، وأصل المثال المذكور : جاء زيد مجيء ركض .

السادس — أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بوصف ، =

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ،
والتقدير : طلع زيد يَبْتَغِي بَغْتَةً ، ف « يَبْتَغِي » عندهما هو الحال ، لا « بَغْتَةً » .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه ، ولكن الناصب
له عندهم الفعل المذكور [وهو طَلَعَ] لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير

= فتقدير المثال المذكور - على هذا الرأي - جاء زيد صاحب ركض ، أو ذاركض ، على
نحو أوليهم المصدر الواقع خبراً .

وأما الاختلاف الثاني - وهو الذي أشار الشارح إليه بقوله ، وقد كثرت هجى الحال
مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ، فإننا نذكر لك أولاً أنه قد ورد عن العرب في
الفاظ كثيرة جداً ، حتى قال أبو حيان ، وورد المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً ،
أ هـ . ومنه قوله تعالى (ثم ادعهم يأتينك سعيًا) وقوله (ينفقون أموالهم سرّاً وعلانية)
وقوله (ادعوه خوفاً وطمعاً) وقوله (إني دعوتهم جهاراً) وقال العرب : قتله صبراً ،
وأتيته ركضاً ، ومشياً ، وعدوا ، وإقيته فجأة ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وأخذت
عن فلان سماعاً ، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم . وقد اختلف النحاة في جواز
القياس على ما ورد عن العرب .

فأما سيبويه وأصحابه فلم يجوز القياس عليها ، مع كثرتها ، ومع أنه روى الكثير مما سمعه
عن العرب ، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه ، وعذره في ذلك أنه
خلاف الأصل ، من قبل أن الحال في المعنى وصف لصاحبها ، وما جاء على خلاف القياس
فغيره عليه لا ينقاس .

وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالى المعروف بالمبرد فقد اختلف فقل العلماء عنه ،
فمنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً ، وتعنى بالإطلاق ههنا أنه
يستوى في جواز القياس أن يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو كلمته مشافهة ، وجثته سرعة
والأى يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو جاء على بكاء . ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز
القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل ، دون ما لا يكون كذلك .

في قولك : « زَيْدٌ طَلَعَ بَقْتَةً » « زَيْدٌ بَقَتَ بَقْتَةً » ؛ فيؤولون « طلع » ببفت ،
وينصبون به « بَقْتَةً » .

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ ، إِنْ كَمْ يَتَأَخَّرُ ، أَوْ يُخَصَّصُ ، أَوْ يَبِينُ^(١)

== قال المحقق الرضوي ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً ، والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أنا رجله وسرعة وبطنا ونحو ذلك ، وأما ما لبس من تسمياته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ونحو ذلك لعدم السماع ، أ هـ .
وأما ابن مالك ومشابعوه فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر .
الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بالدالة على الكمال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت الرجل فضلا ، ونبلا ، وحلما ، ومروءة ، وشجاعة ، وإقداما ، وأن تقول : أنت الصديق تفضية ، وإخلاصا .

الثاني : من ذلك قولهم : هو زهير شعراً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : محمد حاتم جودا ، وعلى قضاء ، وإياس زكاته ، وعمر عدلا ، وحثيف إباء ، والاحنف حلما ، ويوسف جمالا ، وما أشبه ذلك .

الثالث : أن يقع المصدر المنكر المنصوب بعد أما الشرطية ، وذلك نحو : أما علما فعالم وأما نبلا فنبيل ، وأما حلما فحلیم ، وأما كرما فكریم ، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالا بتأويله بالمشق ، ويجعل العامل في هذا الحال هو الفعل المقدر الذي ثابت عنه أما ، ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط .

(١) « ولم ، نافية جازمة » ينكر « فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بلم » غالباً ، حال من نائب الفاعل « ذو » ، نائب فاعل ينكر ، وذو مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يتأخر » فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم يتأخر ذو الحال - إلخ فلا ينكر « أو يخصص ، أو يبين » معطوفان على يتأخر .

مِنْ بَعْدِ نَفِيٍّ أَوْ مُضَاهِيهِ ، كـ « لَا يَبْنِعُ أَمْرُؤٌ عَلَى أَمْرِيءٍ مُسْتَسْهِلًا » (١)
 حَقُّ صَاحِبِ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، وَلَا يَنْكُرُ فِي الْقَالِبِ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ مُسَوِّغٍ ،
 وَهُوَ أَحَدُ أُمُورِ (٢) :

(١) « من بعد ، جار ومجرور متعلق بيمين في البيت السابق ، وبعد مضاف ؛ و « نفي » مضاف إليه « أو ، عاطفة « مضاهيه ، مضاهي : معطوف على نفي ، ومضاهي مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه « كلا ، السكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « يبنع » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية « امرؤ » فاعل يبنع « على امرئ » جار ومجرور متعلق بيبنع « مستسهلا ، حال من قوله « امرؤ » ، الفاعل .

(٢) ذكر الشارح - تبعاً للناظم - من مسوغات مجيء الحال من النكرة ثلاثة مسوغات : أولها تقدم الحال ، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة ، وثالثها وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه ، وبقي من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها .

الأول : أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، كما في قولك : زارنا رجل والشمس طالعة ، والسر في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة ؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو ؛ ففي قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) مسوغان ، بل ثلاثة . وهي تقدم النفي ، ووقوع الواو في صدر جملة الحال ، والثالث اقتران الجملة بإلا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في النعوت ، وأما قوله تعالى : (أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها) فالمسوغ وقوع الوار في صدر جملة الحال .

الثاني : أن تكون الحال جامدة ، نحو قولك : هذا خاتم حديد ، والسر في ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل ؛ فلا يذهب إليه ذاهب ، وقد ساغ في مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علبت (انظر ص ٢٤٦ وما بعدها) .

الثالث : أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، كقولك : زارني خالد ورجل راكبين ، أو قولك : زارني رجل صالح وامرأة مبكرين .

منها : أن يتقدم الحال على النكرة ، نحو : « فيها قائماً رجُلٌ » وكقول الشاعر .
وأنشده سيبويه :

١٨١ - وَبِالْجَنَمِ مِثِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ
شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وكفوله :

١٨٢ - وَمَا لَمْ تَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَأَمِّمْ
وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

١٨١ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « شحوب ، هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوبا - بوزن قعد يقعد قعودا - وقد جاء على لغة أخرى : شحب يشحب شحوبة - مثل أهل الأمر يسهل سهولة - إذا تغير لونه « بينا ، ظاهراً ، وهو فيل من بان يبين ، إذا ظهر ووضح .

المعنى : إن بجسمي من آثار حبك لشحوباً ظاهراً ، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة على ، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظري إلى عيني فإنهما تحدتانك حديثه .

الإعراب : « بالجسم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مني ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم « بينا ، حال من شحوب الآتي على رأى سيبويه الذي يحيز مجيء الحال من المبتدأ ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً « لو ، شرطية غير جازمة « علمته ، فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر « شحوب » مبتدأ مؤخر « وإن » شرطية « تستشهدي » فعل مضارع فعل الشرط ، وياء المحاطبة فاعل « العين » مفعول به « تشهد ، جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بينا ، حيث وقعت الحال من النكرة ، التي هي قوله « شحوب » على ما هو مذهب سيبويه ، كما قررناه في الإعراب ، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها ، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد ، لأن صاحب الحال عندهم ضمير .
١٨٢ - وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

فـ «تأثماً» : حال من «رجل» ، و «يدينًا» حال من «شجوب» ، و «مثلها» حال من «لأثم» .

ومنها : أن تُخصَّصَ النكرة بوصف ، أو بإضافة : فمثال ما تَخَصَّصَ بوصف قوله تعالى : (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا) (١) .

== اللغة : د لام ، عدل ، وتقول : لام فلان فلانا لوما وملامة وملاما ، إذا عاتبه ووبخه . سد فقري ، أراد أغثناني عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم ، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته ما لا يحب ؛ فهو في حاجة لإيصاده .

المعنى : إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه ؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ فيجمله على العدول عنه، وإن ما في يد الإنسان من المال لأقرب منال له مما في أيدي الناس .

الإعراب : د وما ، نافية د لام ، فعل ماض «نفسى» ، نفس : مفعول به تقدم على الفاعل ، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه د مثلها ، مثل : حال من د لأثم ، الآتى ، ومثل مضاف وها مضاف إليه ، و د مثل ، من الالفاظ التى لا تستفيد بالإضافة تعريفا دلى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لأثم الآتى د لأثم ، فاعل لام «ولا ، الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي «سد» فعل ماض ، د فقري ، فقر : مفعول به لسد تقدم على الفاعل ، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه د مثل ، فاعل لسد ، ومثل مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ملكك» ، ملك : فعل ماض ، والتاء للأنثى د يدي ، يد : فاعل ملكك ، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : مثل الذى ملكته يدي .

الشاهد فيه : قوله «مثلها لى لأثم» حيث جاءت الحال - وهى قوله د مثلها ، و «لى» - من النكرة - وهى قوله د لأثم ، - والذى سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال . (١) الأمر الأول الوارد فى هذه الآية واحد الأمور ، والأمر الثانى واحد الأوامر ، وقد أعرب الناظم وابنه د أمرا ، على أنه حال من أمر الأول ، وسوغ بحىء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم ، أى حال كونه مأمورا به من عندنا .

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يحىء من المضاف إليه إلا إذا وجد ==

وكقول الشاعر :

١٨٣ — نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نَوْحًا ، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُؤْكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيَّنَّةٍ
فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

= واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب ، وليس واحد منها بموجود هنا .
وأجيب بأننا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال ، بل المضاف الذي
هو لفظ « كل » ، كجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ « أمر » ، في صحة الاستغناء به عنه ؛
وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه .

ومن العلماء من جعل أمرا الثاني حالا من كل ، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن
بصدده ؛ لأن « كل أمر » نكرة ؛ إذ المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل أمرا حالا من
الضمير المستتر في حكيم ، ومنهم من جعله حالا من الضمير الواقع مفعولا ، أى مأمورا به .

١٨٣ — البيتان من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « الفلك » أصله بضم فسكون - السفينة ، ولفظه للواحد والجمع سواء ، وقد
تتبع حركة عينه التي هي اللام حركة الفاء كما في بيت الشاهد « ماخر » اسم فاعل من مخرت
السفينة - من بابي قطع ودخل - إذا جرت تشق الماء مع صوت « اليم » البحر ، أو الماء
« مشحونا » اسم مفعول من شحن السفينة : أى ملأها « آيات مبينة » ظاهرة واضحة ،
أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى ، وجملة
النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله « نوحا » مفعول به لنجيت
« واستجبت » الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل « له » جار ومجرور متعلق باستجبت
« في فلك » جار ومجرور متعلق بنجيت « ماخر » صفة لفلك « في اليم » جار ومجرور متعلق
بماخر « مشحونا » حال من فلك « وعاش » الواو عاطفة ، عاش : فعل ماض ، وفاعله =

ومثال ما تَخَصَّصَ بالإضافة قوله تعالى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ) .
ومنها : أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وشبه النفي هو الاستفهام والنهي ،
وهو المراد بقوله : « أَوْ يَبْنَ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ » فمثال ما وقع بعد النفي قوله :
١٨٤ — مَا حَمَّ مِنْ مَوْتٍ حَمٍّ وَاقِيًا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح « يدعو » فعل مضارع ، وفيه ضمير
مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح فاعل ، والجملة في محل نصب حال « بآيات »
جار ومجرور متعلق بـ « يدعو » صفة لآيات « في قومه » ، الجار والمجرور متعلق بعاش
وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه « ألف » مفعول فيه ناصبه عاش ،
وآلف مضاف و « عام » مضاف إليه « غير » منصوب على الاستثناء أو على الحال ،
وغير مضاف و « خمسينا » مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ،
والآلف في آخره للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » حيث وقع حالا من النكرة ، وهي قوله « فلك »
والذي سوغ بحمى الحال من النكرة أنها وصفت بقوله « ماخر » فقربت من المعرفة .

١٨٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد من استشهد به من النحاة .

اللمعة : « حم » ، بالبناء للجهول - أى قدر ، وهيء ، وتقول : أحمر الله تعالى هذا
الامر وحمه ، إذا قدر وقوعه ، وهياً له أسبابه (انظر ص ٢٦١) « واقياً » اسم فاعل
من « وقى يقي » بمعنى حفظ يحفظ .

المعنى : إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمى من الموت ، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من
خلقه الخلود ، فاستعد للبوت دائماً .

الإعراب : « ما » نافية « حم » فعل ماض مبنى للجهول « من موت » جار ومجرور
متعلق بقوله « واقياً » ، الآى « حمى » نائب فاعل لحم « واقياً » حال من حمى « ولا »
الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت « من » زائدة « أحد » مفعول به لـ ترى « باقياً » حال من أحد ،
وهذا مبنى على أن « ترى » بصرية ، فإذا جربت على أن ترى علمية كان قوله « باقياً » مفعولاً
ثانياً لـ ترى .

ومنه قوله تعالى^(١) : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) فـ «لها كتاب» جملة في موضع الحال من «قرية» وصحَّ مجيء الحال من النكرة لتقدّم النفي عليها ، ولا يصح كون الجملة صفةً لقرية ، خلافاً للزحشرى ؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف ، وأيضاً وجود «إلا» مانع من ذلك ؛ إذ لا يُعترض بـ «إلا» بين الصفة والموصوف ، ومن صرّح بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفش في المسائل ، وأبو علي الفارسي في التذكرة .

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله :

١٨٥ — يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى

لِنَفْسِكَ الْمَذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟

= الشاهد فيه : قوله «واقياً» و «باقياً» حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة ، وهي «حُمى» ، بالنسبة لـ «واقياً» و «أحد» ، بالنسبة لـ «باقياً» ، والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين .

ولمّا يكون الاستشهاد بقوله «باقياً» إذا جعلنا «تري» بصرية ؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ؛ فالمنصوب الآخر يكون حالاً ، أما إذا جعلت «تري» عليّة فإن قوله «باقياً» يكون مفعولاً ثانياً ، كما بيناه في الإعراب .

(١) انظر ما كتبه عن هذه الآية في ص ٢٥٦ .

١٨٥ — أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت لـ «رجل من طيء» ، ولم يعينه أحد من استشهد بالبيت أو تسلم عليه .

اللغة : «صاح» أصله صاحبي ، فرخم بحذف آخره ترخيماً غير قياسي ؛ إذ هو في غير علم ؛ وقياس الترخم أن يكون في الأعلام ، وهو أيضاً مركب إضافي «هل حم عيش» (انظر ص ٢٦٠) والاستفهام هنا إنكارى بمعنى النفي ؛ فكأنه قال : ما قدر الله عيشاً باقياً «العذر» هو كل ما تذكره لتقطع عنك السنة العتاب واللوم .

الإعراب : «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام =

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف : « لَا يَبْغِ أَمْرُؤُ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا »
وقول قطري بن الفجاءة :

١٨٦ - لَا يَرَهُ كَبَنٌ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ - يَوْمَ الْوَعْيِ مُتَخَوِّفًا لِإِحْجَامِ

« د حم ، فعل ماضٍ مبنى للجهول « عيش » نائب فاعل حم « باقياً ، حال من عيش « فترى ، الفاء السببية ، ترى : فعل مضارع منصوب بتقديرأ بأن مضمرة بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنفسك ، الجار والمجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر ، مفعول أول لنرى « في إبعادها ، الجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف ، وها : مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله « الأمل ، مفعول به للمصدر .

الشاهد فيه : قوله « باقياً ، حيث وقع حالا من النكرة - وهي قوله « عيش » - والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذى يؤدى معنى النفي .

١٨٦ - البيت - كما قال الشارح العلامة - لأبي نعام قطري بن الفجاءة ، التميمي ، الخارجي ، وقد نسب ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم ، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري ، قصداً إلى الرد عليه وتصحيح خطئه ، وقطري : بفتح القاف والطاء جميعاً ، والفجاءة : بضم الفاء .

اللغة : « الإحجام ، التأخر والتكول عن لقاء العدو ، والركون إليه : الميل إليه ، والاعتماد عليه ، الوعى ، الحرب « الحما ، بكسر الحاء - الموت .

المعنى : لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التواني خوفاً من الموت .

الإعراب : « لا ، ناهية « يركن ، يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية « أحد ، فاعل يركن « إلى الإحجام ، جار ومجرور متعلق بيركن « يوم ، ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً ، ويوم مضاف ، و « الوعى ، مضاف إليه « متخوفاً ، حال من أحد « الحما ، جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفاً » حيث وقع حالا من النكرة التى هى قوله « أحد » ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا ، ألا ترى أن قوله « أحد » فاعل يركن المجزوم بلا الناهية ؟

واحترز بقوله : « غالباً » مما قلَّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مُسوِّغ من المسوغات المذكورة ، ومنه قولهم : « مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةٍ رَجُلٌ ^(١) » ، وقولهم : « عليه مائةٌ بَيْضاً » ^(٢) ، وأجاز سيبويه « فيها رَجُلٌ قَائِماً » ، وفي الحديث : « صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وصلى وراءَهُ رَجُلًا قِيَاماً » ^(٣) .

* * *

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا ، وَلَا أَمْنَهُ ؛ فَقَدْ وَرَدَ ^(٤)

(١) قعدة رجل - بكسر القاف وسكون العين المهملة - أى مقدار قعدته .

(٢) بيضاً - بكسر الباء الموحدة - جمع بيضاء ، وهو حال من مائة ، ولا يجوز أن يكون تمييزاً ، إذ لو كان تمييزاً لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً ، وأن يكون مجروراً لا منصوباً ، لأن تمييز المائة يكون كذلك .

(٣) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زياداتنا عليه ؛ فذهب سيبويه - رحمه الله - إلى أن ذلك مقبس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان سيبويه - إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه . ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يوثق بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها .

(٤) « وسبق » مفعول به مقدم على عامله ، وهو أبوا الآتى ، وسبق مضاف ، و « حال » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « ما » اسم موصول : مفعول به للمصدر « بحرف » جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتى « جر » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « قد » حرف تحقيق « أبوا » فعل وفاعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أمنه » أ منع : فعل مضارع ، وفاعله =

مَذْهَبُ جَهْوَ النَحْوِينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ^(١)
فَلَا تَقُولُ فِي « مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً » مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهِنْدٍ .

وذهب الفارسيُّ ، وابن كيسان ، وابن برّهان ، إلى جواز ذلك ، وتابِعَهُمُ
المصنف ؛ لورود السماع بذلك ، ومنه قوله :

١٨٧ — لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا

إِلَى حَبِيبٍ ، إِنَّهَا لَحَبِيبٌ

== ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، وفقد ، الفاء للتعليل ، وقد :
حرف تحقيق ، ورد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبق
حال . وتقدير البيت : وقد أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بالحرف ، ولا
أمنع ذلك ، لأنه وارد في كلام العرب .

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلي ، كقولك : مررت
بهند جالسة ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد ، كقولك : ما جاء من أحد راكباً ؛
فراكباً : حال من أحد المجرور لفظاً بمن الزائدة .

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جر زائد
جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها عنه ، فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكباً ، وأن
تقول : ما جاء راكباً من أحد .

والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ،

١٨٧ — البيت لعروة بن حزام العذري ، وقوله :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِبِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعًا ، وَفَوْقَ الرَّاكِبِينَ رَقِيبٌ

وبعد البيت الشاهد ، وبعده قوله :

وَقُلْتُ لِعَرَّافِ الْيَمَامَةِ : دَاوِنِي فَإِنَّكَ — إِنْ أَبْرَأْتَنِي — لَطَيِّبٌ

اللغة : هيمان « مأخوذ من الهيام - بضم الهاء - وهو في الأصل : أشد العطش ، صادياً ،

اسم فاعل فعله ، صدى ، من باب تعب - إذا عطش .

الإعراب : « لئن ، اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية ، كان ، فعل ماض ناقص ،

فعل الشرط ، برد ، اسم كان ، وبرد مضاف ، و الماء ، مضاف إليه ، هيمان ، صادياً ، =

ف «هَيْمَانٌ ، وصاديا» : حالان من الضمير المجرور بإلى ، وهو الياء ، وقوله :

١٨٨ — فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَ

فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرَاغًا بِقَتْلِ حِبَالٍ

ف «فَرَاغًا» حال من قَتَلَ .

= حالان من ياء المتكلم المجرورة محلا بإلى « إلى » جار ومجرور متعلق بقوله حبيبا الآتي « حبيبا » خبر كان « لأنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمها « لحبيب » اللام لام الابتداء ، حبيب : خبر إن ، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله «هَيْمَانٌ صاديا» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلا بإلى ، وتقدما عليها كما أوضحناه في الإعراب .

١٨٨ — البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبى ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا — وَإِنْ لَمْ يُسْلَمُوا — برجال ؟

عَشِيَّةً غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِيَا وَعُكَّاشَةَ الْغَنَمِيِّ عَنْهُ بِحَالٍ

اللغة : « أذواد » جمع ذود ، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر « فرغا » أى هدرأ لم يطلب به « حبال » بزنة كتاب - وهو ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردة ، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم ، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيتين اللذين أشدناهما .

المعنى : يقول : لئن كنتم قد ذهبت ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله في ذلك ، فالأمر فيه هين والخطب يسير ، والذي يعينى أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبت بالإبل والنساء ، ولكنى شفيت نفسى ونلت ثأرى منكم ، فلم يضع دمه هدرأ .

الإعراب : « فَإِنْ » شرطية « تَكُ » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « أذواد » اسم تك « أُصْبِنَ » فعل ماض مبنى للجهول ، ونون النسوة نائب فاعل ، والجملة من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبر تك « ونسوة » معطوف على أذواد « فلن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، لن : نافية =

وأما تقديم الحال على صاحبها الرفوع والمنصوب فجائز ، نحو : « جاء ضاحكاً زيدٌ ، وضربتُ مجرّدةً هنداً » .

وَلَا تَجِزُ حَالًا مِنْ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ^(١)
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلَا تَحِيْفًا^(٢)

== ناصبة « يذهبوا » فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل « فرغا » ، حال من « قتل » ، الآتي « بقتل » ، جار ومجرور متعلق بـ « يذهب » ، و « قتل مضاف ، و « حبال » ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فرغا » ، حيث وقع حالا من « قتل » ، المجرور بالباء ، وتقدم عليه .
(١) « لا » ، ناهية « تجز » ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حالا » ، مفعول به لتجز « من المضاف » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله « حالا » ، وقوله « له » ، جار ومجرور متعلق بالمضاف « إلا » ، أداة استثناء « إذا » ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « اقتضى » ، فعل ماض « المضاف » فاعل اقتضى « عمله » ، عمل : مفعول به لاقتضى ، وعمل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » ، عاطفة « كان » ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له « جزء » ، خبر كان ، و « جزء مضاف و « ما » ، اسم موصول مضاف إليه « له » ، جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي « أضيف » ، فعل ماض مبنى للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « أو » ، عاطفة « مثل » ، معطوف على جزء السابق ، ومثل مضاف ، و « جزء من » ، جزء مضاف إليه ، و « جزء مضاف والهاء مضاف إليه « فلا » ناهية « تحيفاً » ، فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

لا يجوز بحىء الحال من المضاف إليه ^(١) ، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله
 فى الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوها مما تضمن معنى الفعل ؛ فتقول : هذا ضاربٌ
 هندٍ مجردةً ، وأعجبنى قيامُ زيدٍ مُسرِعاً ، ومنه قوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً)
 ومنه قولُ الشاعر :

١٨٩ - تَقُولُ أَبْنَتِي : إِنْ انْطَلَقَكَ وَاحِداً

إلى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

(١) اختلف النحاة فى بحىء الحال من المضاف إليه ؛ فذهب سيويه رحمه الله -
 إلى أنه يجوز أن بحىء الحال من المضاف إليه مطلقاً : أى سواء أتوفر له واحد من الأمور
 الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر ، وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من
 الأمور الثلاثة جاز ، وإلا لم يجوز . والسر فى هذا الخلاف أنهم اختلفوا فى : هل يجب
 أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟ فذهب
 سيويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، بل يجوز أن
 يكون العامل فيها واحداً وأن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن بحىء الحال من
 المضاف إليه مطلقاً ، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل فى الحال هو نفس
 العامل فى صاحبها ، وترتب على ذلك ألا يجوزوا بحىء الحال من المضاف إليه إلا إذا
 توافر له واحد من الأمور الثلاثة التى ذكرها الناطم والشارح ، وذلك لأن المضاف إن كان
 عاملاً فى المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرأ أو اسم فاعل مثلاً كان كذلك عاملاً
 فى الحال فيتحد العامل فى الحال والعامل فى صاحبه الذى هو المضاف إليه ، وإن كان المضاف
 جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشيء الواحد ، فيصير
 فى هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف ؛ فالعامل فيه هو العامل فى الحال ؛
 فاحفظ هذا التحقيق النفيس ، واحرص عليه ،

١٨٩ - البيت لمالك بن الربيب ، أحد بنى مازن بن مالك ، من قصيدة له ،

وأولها قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بِحَبِّبِ الْفَضَى أَرْجَى الْقِلَاصِ النَّوَاجِيَا
 فَلَيْتَ الْفَضَى لَمْ يَقْطَعْ الرَّكْبُ عَرْضَهُ وَلَيْتَ الْفَضَى مَا شَى الرَّكْبُ كَابَ لِيَا لِيَا =

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثلاً جزئيه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فنال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : (وَزَعَنَّا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا) فـ « إِخْوَانًا » حال من الضمير المضاف إليه « صدور » ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه — في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه — قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْخَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) فـ « حَنِيفًا » : حال من

= اللغة : « الروح » ، الفرع ، والخافة ، وأراد به هنا الحرب ؛ لأن الخوف يتسبب عنها ، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب « تاركى » اسم فاعل من ترك بمعنى صير .

المعنى : إن ابنتي تقول لى : إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرنى لا محالة بلاأب ، لأنك تقتحم لظاهما فتموت .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « ابنتى » ابنة : فاعل تقول ، وابنة مضاف وياه المتكلم مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب « انطلاقات » انطلاق : اسم إن ، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحداً » حال من الكاف التى هي ضمير المخاطب « إلى الحرب » جار ومجرور متعلق بانطلاق « تاركى » تارك : خبر إن ، وتارك مضاف وياه المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل « لا » نافية للجنس « أبا » اسمها « ليا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا ومعمولها فى محل نصب مفعول ثان لتارك ، ويجوز أن يكون « أبا » اسم لا منصوباً بفنحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، واللام فى « ليا » زائدة ، وياه المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبى موجود .

الشاهد فيه : قوله « واحداً » حيث وقع حالا من المضاف إليه — وهو الكاف فى قوله « انطلاقتك » — والذى سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذى هو انطلق ، وهذه الكاف هى الفاعل ، فكان المضاف عاملاً فى المضاف إليه ، ويصح أن يعمل فى الحال لأنه مصدر على ما علمت .

« إبراهيم » والملة كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ؛
فلو قيل في غير القرآن : « أن اتَّبِعْ إبراهيمَ حَنِيفًا » لصحَّ .

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ،
ولا مثلُ جزئهِ — لم يجوز أن يحىء الحالُ منه ؛ فلا تقول : « جاء غُلامٌ هِنْدِيٌّ ضاحِكٌ »
خلافًا للفارسيِّ ، وقولُ ابن المصنف رحمه الله تعالى : « إن هذه الصورة ممنوعةٌ
بلا خلاف » ليس بجيد ، فإن مذهبَ الفارسيِّ جَوَازُها ، كما تقدم ، ومن نقله عنه
الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِيِّ في أماليهِ .

* * *

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفَعْلٍ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمَصْرَفَ^(١)
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ : كـ « مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٍ » ، وَتُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا^(٢)

(١) « الحال » مبتدأ « إن » شرطية « ينصب » فعل مضارع مبني للجهول فعل
الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال « بفعل » جار
ومجروو متعلق ينصب « صرفاً » صرف : فعل ماض مبني للجهول ، وفيه ضمير مستتر
جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل ، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل
جر نعت لفعل « أو » عاطفة « صفة » معطوف على فعل « أشبهت » أشبه : فعل ماض ،
والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صفة « المصرفاً »
مفعول به لأشبه ، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله « صفة » .

(٢) « لجائز » الفاء لربط الجواب بالشرط ، جائز : خبر مقدم « تقديمه » تقديم :
مبتدأ مؤخر ، وتقديم مضاف والماء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والجملة =

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً ، أو صفةً تُشبه الفعل المتصرف ،
والمراد بها : ما تضمن معنى الفعل وحروفه ، وقيل التأنيث ، والتثنية والجمع : كاسم
الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ^(١) ؛ فمثال تقديمها على الفعل المتصرف « مخلصاً
زيدٌ دعا » [فدعا : فعل متصرف ، وتقدمت عليه الحال] ، ومثال تقديمها على الصفة
المشبهة له : « مُسرِعاً ذارِ راحِلٌ » .

فإن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف لم يجوز تقديمها عليه ، فتقول :
« ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً » ولا تقول : « ضاحكاً ما أَحْسَنَ زيداً » ؛ لأن فعل
التعجب غير متصرف في نفسه ؛ فلا يُتَصَرَّفُ في معموله ، وكذلك إن كان الناصبُ

= في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو
« الحال » ، في أول البيت السابق « كسرعا ، الكاف جارة لقول محذوف ، مسرعا : حال
مقدم على عامله وهو « راحل » ، الآتي « ذا ، مبتدأ « راحل » ، خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر
جوازاً تقديره هو فاعل ، وهو صاحب الحال « ومخلصاً ، حال مقدم على عامله ، وهو « دعا ،
الآتي « زيد ، مبتدأ ، وجملة « دعا ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في
محل رفع خبر .

(١) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقاً في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان
هذا العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد
يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل
المتصرف ، وذلك في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء ، كقولك : إني لأزورك مبهجاً .
الثاني : أن يقترن العامل بلام القسم ، كقولك : لأصومن معتكفاً ، وقولهم :
لأصبرن عتسياً .

الثالث : أن يكون العامل صلة لحرف مصدري ، كقولك : إن لك أن تسافر راجلاً ،
وإن عليك أن تنصح مخلصاً .

الرابع : أن يكون العامل صلة لال الموصولة ، كقولك : أنت المصلي فذاً ، وعلى
المذاكر متفهماً .

لها صفة لا تُشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يحز تقديمها عليه ، وذلك لأنه لا يُتَنَّى ، ولا يُجْمَع ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معموله ، فلا تقول : « زيد ضاحكاً أحسن من عمرو » ؛ بل يجب تأخير الحال ؛ فتقول : « زيد أحسن من عمرو ضاحكاً »^(١) .

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ^(٢)
كـ «تلك ، لیت ، وکأن ، وندر» نحو «سعيدٌ مستقرّاً في هجر»^(٣)

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنوي ؛ وهو : ما تضمنَ معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والظرف ، والجار

(١) سيأتى للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمة ، وذلك المستثنى نحو قوله « زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً ، وسيذكر هناك ضابط هذا المثال .

(٢) « وعامل ، مبتدأ ، ضمن ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل وهو المفعول الأول لضمن ، والجملة من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل ، معنى ، مفعول ثان لضمن ، ومعنى مضاف ، و « الفعل ، مضاف إليه ، لا ، عاطفة ، حروفه ، حروف : معطوف على « معنى الفعل ، وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مؤخراً ، حال من الضمير المستتر في « يعمل ، الآتى « لن ، نافية ناصبة « يعمل ، يعمل : فعل مضارع منصوب بـ لن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « تلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كذلك ، لیت ، وکأن ، معطوفان على تلك « وندر ، فعل ماض « نحو ، فاعل ندر « سعيد ، مبتدأ « مستقرّاً ، حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتى « في هجر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

والجورور^(١) نحو : « تِلْكَ هِنْدٌ مَجْرَدَةٌ ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدٌ ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ — أَوْ عِنْدَكَ — قَائِمًا » ؛ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ فِي هَذِهِ الْمَثَلِ وَنَحْوِهَا ؛ فَلَا تَقُولُ : « مَجْرَدَةٌ تِلْكَ هِنْدٌ » وَلَا « أَمِيرًا لَيْتَ زَيْدًا أَخُوكَ » وَلَا « رَاكِبًا كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ » .

وَقَدْ نَدَّرَ تَقْدِيمُهَا عَلَى عَامِلِهَا الظَّرْفِ [نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمًا عِنْدَكَ] وَالْجَارِ وَالْجُورُورِ

(١) اعْلَمْ أَنَّ هَهُنَا أَمْرَيْنِ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِمَا حَتَّى تَكُونَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنَ الْأَمْرِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مَا يُقَابِلُ اللَّفْظِي ، وَهُوَ شَيْئَانِ : الْإِبْتِدَاءُ الْعَامِلُ فِي الْمُبْتَدَأِ ، وَالتَّجَرُّدُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ الْعَامِلُ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، وَلَيْسَ هَذَا الْمَعْنَى مُرَادًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَعْمَلُ غَيْرَ الرِّفْعِ ، فَلَا إِبْتِدَاءَ يَعْمَلُ فِي الْمُبْتَدَأِ الرِّفْعَ ، وَالتَّجَرُّدَ يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الرِّفْعَ أَيْضًا ، وَحِينَئِذٍ فَالْمُرَادُ بِالْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ هَهُنَا : اللَّفْظُ الَّذِي يَعْمَلُ بِسَبَبِ مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، أَفَلَا تَرَى أَنَّ « تِلْكَ » وَغَيْرَهَا مِنْ أَلْفَاظِ الْإِشَارَةِ إِنَّمَا عَمِلَتْ فِي الْحَالِ لِأَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى أَشِيرَ ؟ وَهَكَذَا .

الثَّانِي : الْعَوَامِلُ الْمَعْنَوِيَّةُ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ هُنَا كَثِيرَةٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّارِحُ مِنْهَا خَمْسَةً ، وَهِيَ : أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ ، وَحُرُوفُ التَّنْيِ ، وَأَدَوَاتُ التَّشْبِيهِ ، وَالظَّرُوفُ ، وَالْجَارُ وَالْجُورُورُ ، وَقَدْ بَقِيَ خَمْسَةٌ أُخْرَى ، أَوَّلُهَا : حُرُوفُ التَّرَجُّيِّ كَلَمَلُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : لَعَلَّ زَيْدًا أَمِيرًا قَادِمًا ، وَثَانِيهَا : حُرُوفُ التَّنْيِ مِثْلُ « هَا » ، فِي قَوْلِكَ : هَا أَنْتَ زَيْدُ رَاكِبًا ، فَارَاكِبًا : حَالٌ مِنْ زَيْدٍ ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ « هَا » ، وَثَالِثُهَا : أَدَوَاتُ الِاسْتِفْهَامِ الَّتِي يَقْصَدُ بِهَا التَّعَجُّبُ كَقَوْلِ الْأَعْمَى : « يَا جَارَتَا مَا أَنْتَ جَارُهُ » ، عِنْدَ مَنْ جَعَلَ « جَارُهُ » الْآخَرَى حَالًا لَا تَمَيِّزًا ، رَابِعُهَا : أَدَوَاتُ النَّدَاءِ نَحْوُ « يَا » ، فِي قَوْلِكَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ قَائِمًا ، وَخَامِسُهَا : « أَمَّا » نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أَمَّا عَلِيٌّ فَعَالِمٌ ، عِنْدَ مَنْ جَعَلَ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ : مِمَّا يَذْكَرُ أَحَدٌ فِي حَالٍ عِلْمَ الْآخَرِ كَوَرَعَالِمٍ ، فَعَلِمَا — عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ — حَالٌ مِنَ الْمَرْفُوعِ بِفِعْلِ الشَّرْطِ الَّتِي نَاقَبَتْ هُنَا أَمَّا .

نحو : « سعيد مستقراً في حجر » ومنه قوله تعالى : (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)^(١) في قراءة من كسَرَ التاء ، وأجازه الأخفش قِيامًا .

* * *

وَنَحْوُ : « زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ
عَمْرٍو مُعَانًا ، مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ »^(٢)

تَقَدَّمَ أَنْ أَفْضَلَ التَّفْضِيلَ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ مُتَقَدِّمَةً ، وَاسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ، وَهِيَ : مَا إِذَا فَضِّلَ شَيْءٌ فِي حَالٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِي حَالٍ أُخْرَى ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ فِي حَالَيْنِ إِحْدَاهُمَا مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ ، وَالْأُخْرَى مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : « زَيْدٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا ، وَ « زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا » فـ « قَائِمًا ، وَمُفْرَدًا ، مَنْصُوبَانِ بِأَحْسَنٍ وَأَنْفَعٍ ، وَهُمَا حَالَانِ ، وَكَذَا « قَاعِدًا ، وَمُعَانًا ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ .

(١) القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع « مطويات » على أنه خبر المبتدأ ، والجار والمجرور — وهو (بيمينه) — متعلق بمطويات ، والقراءة التي يستدل بها الشارح ههنا برفع السموات على أنه مبتدأ ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور ، والجار والمجرور — وهو قوله (بيمينه) — متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(٢) « ونحو ، مبتدأ ، زيد ، مبتدأ ، مفردًا ، حال من الضمير المستتر في « أنفع » الآتي « أنفع » خبر المبتدأ الذي هو زيد « من عمرو ، جار ومجرور متعلق بأنفع » معانًا . حال من عمرو ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة نحو إليها « مستجاز ، خبر المبتدأ الذي هو « نحو » في أول البيت « لن » نافية ناصبة « يهن » بمعنى يضعف : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « نحو » وجملة يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان ، أو صفة للخبر السابق .

وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان بكَانَ المحذوفة ، والتقدير : « زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معاناً » .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول « زيد قائماً قاعداً أحسن منه » ، ولا [تقول] « زيد أحسن منه قائماً قاعداً » .

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ — فَاعْلَمْ — وَغَيْرُ مُفْرَدٍ ^(١)

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد ^(٢) ، أو متعدد .

فمثال الأول : « جاء زيد راكباً ضاحكاً » فـ « راكباً ، وضاحكاً » : حالان من « زيد » والعامل فيهما « جاء » .

ومثال الثاني : « لقيت هنداً مضطرباً منجذرة » فـ « مضطرباً » : حال من التاء ، و « منجذرة » : حال من « هند » والعامل فيهما « لقيت » ومنه قوله :

١٩٠ — لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجَذِبَةً ؛ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

(١) « الحال ، مبتدأ ، وجملة « يجيء » ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « ذا » حال من الضمير المستتر في يجيء ، وذا مضاف و « تعدد » مضاف إليه « لمفرد » جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد « فاعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه ، « وغير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على مفرد ، وغير مضاف ، و « مفرد » مضاف إليه .

(٢) ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال ، ولوجوب ذلك موضعان ، أولهما : أن يقع الحال بعد « إما » ، نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) وثانيهما : أن يقع الحال بعد « لا » ، النافية ، كقولك : رأيت بكراً لا مستبشراً ولا جذلان .

فـ «خائفاً» حال من «ابني» ، و «مُنْجِدِيهِ» حال من «أَخَوَيْهِ» ، والعاملُ
فيهما «لقي» .

فبعد ظهور المعنى ثَرَدُ كلِّ حالٍ إلى ما تَلِيْقُ به ، وعند عدم ظهوره يُجْمَلُ أولُ
الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين ؛ ففي قولك : «لقيت زيداً مصعداً
منحدرًا» يكون «مصعداً» حالاً من زيد ، و «منحدرًا» حالاً من التاء .

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا فِي نَحْوِ : «لَاتَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا»^(١)

= اللغة : « منجديه » ، مغثيه ، وهو مثني منجد ، ومنجد : اسم فاعل ماضيه أنجد ،
وتقول : أنجد فلان فلاناً ، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه وأصابوا ، نالوا وأدركوا
« مغثاً » غنيمه .

الإعراب : « لقي » ، فعل ماضٍ . ابني ، ابن : فاعل لقي ، وابن مضاف وباء المتكلم
مضاف إليه ، أخويه ، مفعول به للقي ، والهاء مضاف إليه « خائفاً » ، حال من ابني
« منجديه » ، حال من أخويه « فأصابوا » ، الفاء عاطفة ، أصابوا : فعل وفاعل « مغثاً »
مفعول به لأصابوا ، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقي
وهي مولاته .

الشاهد فيه : قوله « خائفاً منجديه » ، فإن الحال متعددة لمتعدد ، والنظرة الأولى تدل
على صاحب كل حال قدره إليه ؛ فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثني ، وكذلك
صاحباهما ، فلا لبس عليك في أن تجمل المفرد للمفرد والمثني للمثني .

(١) « وعامل ، مبتدأ ، وعامل مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « بها » جار
ومجرور متعلق بأكد الآتي « قد » ، حرف تحقيق « أكدا » ، أكد : فعل ماضٍ مبني
للتجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال ،
والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في نحو » ، جار ومجرور متعلق بأكد
« لا » ، ناهية « تعث » ، فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه =

تنقسم الحال إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ؛ فالمؤكد على قسمين ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة : ما أَكَّدَتْ عَامِلُهَا ، وهى المراد بهذا البيت ، وهى : كلٌّ وَصَفٍ دَلَّ عَلَى مَعْنَى عَامِلِهِ ، وَخَالَفَهُ لَفْظًا ، وهو الأَكْثَرُ ، أو وافقه لفظًا ، وهو دون الأول فى الكثرة ؛ فمثال الأول « لَا تَعَثَّ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا » ومنه قوله تعالى : (ثُمَّ وَلَيَتُنْمُ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى : (وَلَا تَعَثُّوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ، ومن الثانى قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) وقوله تعالى : (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ) .

وَإِنْ تَوَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ (١)

هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكدة ، وهى : ما أَكَّدَتْ مضمون الجملة ،

= وجوباً تقديره أنت « فى الأرض » جار ومجرور متعلق بـ « مفسداً » حال من الضمير المستتر فى « تعث » وهو حال مؤكدة للعامل وهو « تعث » وجملة « تعث فى الأرض مفسداً » فى محل جر بإضافة نحو إليها .

(١) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الحال « جملة » مفعول به لتؤكد « فمضمر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مضمر : خبر مقدم « عاملها » عامل : مبتدأ مؤخر ، وعامل مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « ولفظها » الواو عاطفة ، لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه ، وجملة « يؤخر » من الفعل المضارع المبني للجهول ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط .

وَيَرْطُ الْجُمْلَةَ : أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً ، وَجُزْأَهَا مَعْرِفَتَانِ ، جَامِدَانِ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا ، وَأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٩١ — أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ ؟

فـ « حَطُوفًا ، وَمَعْرُوفًا » حَالَانِ ، وَهِيَ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلِ « أَحَقُّهُ عَطُوفًا » وَفِي الثَّانِي « أَحَقُّ مَعْرُوفًا » .

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « عَطُوفًا زَيْدٌ أَخُوكَ » وَلَا « مَعْرُوفًا أَنَا زَيْدٌ » وَلَا تَوَسُّطُهَا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « زَيْدٌ عَطُوفًا أَخُوكَ » .

١٩١ — الْبَيْتُ لِسَالِمِ بْنِ دَارَةَ ، مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ يَهْجُو فِيهَا فِزَارَةَ ؛ وَقَدْ أَوْرَدَهَا التَّبْرِيزِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْحِمَاسَةِ ، وَذَكَرَ لِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ قِصَّةً ، فَارْجِعْ إِلَيْهَا هُنَاكَ .

اللُّغَةُ : « دَارَةُ » الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ أُمِّهِ ، وَقَالَ أَبُو رِيَّاشٍ : هُوَ لَقَبُ جَدِّهِ ، وَاسْمُهُ يَرْبُوعٌ ، وَيَجَابُ — هَلِي هَذَا الْقَوْلُ — عَنْ تَأْنِيثِ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى دَارَةَ فِي قَوْلِهِ « مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي » ، بِأَنَّهُ عَنَى بِهِ الْقَبِيلَةَ .

الْمَعْنَى : أَنَا ابْنُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ ، وَنَسَبِي مَعْرُوفٌ بِهَا ، وَلَيْسَ فِيهَا مِنَ الْمَعْرِعَةِ مَا يَوْجِبُ الْفِدْحَ فِي النَّسَبِ ، أَوْ الطَّعْنَ فِي الشَّرَفِ .

الْإِعْرَابُ : « أَنَا » ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مَبْتَدَأٌ « ابْنُ » خَبَرٌ الْمَبْتَدَأِ ، وَابْنٌ مُضَافٌ ، وَ« دَارَةُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مَعْرُوفًا » حَالٌ « بِهَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْرُوفٍ « نَسَبِي » نَائِبٌ فَاعِلٌ لِمَعْرُوفٍ لِأَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَهَلْ » حَرْفٌ دَالٌ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ « بِدَارَةَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ « مِنْ » زَائِدَةٌ « عَارٍ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعٌ مِنْ ظَهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرْكِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ ، وَقَوْلُهُ « يَا لِلنَّاسِ » اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَيَاءُ : لِلنَّادَاءِ ، وَاللَّامُ لِلِاسْتِغَاثَةِ . الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مَعْرُوفًا » فَإِنَّهُ حَالٌ أَكَدَتْ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا .

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كـ «جاء زيدٌ وهو ناولٌ رحلته» (١)

الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ الأفرادُ ، وتقع الجملةُ مَوْضِعَ الْحَالِ ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ ، وهو في الحالية : إما ضمير ، نحو : « جاء زيدٌ يده على رأسه » أو واوٌ — وتسمى واو الحال ، وواو الابتداء ، وعلامتها صحة وقوع « إذ » موقعها — نحو : « جاء زيدٌ وعمرٌ قائمٌ » التقدير : إذ عمرو قائمٌ ، أو الضميرُ والواوُ معاً ، نحو : « جاء زيدٌ وهو ناولٌ رحلته » .

(١) « موضع ، ظرف مكان متعلق بتجىء ، وموضع مضاف و « الحال » مضاف إليه « تجىء » ، فعل مضارع « جملة » ، فاعل تجىء « جاء زيد » ، الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، وما بعدها فعل وفاعل « وهو » ، الواو واو الحال ، وهو ضمير منفصل مبتدأ ، ناول ، خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر فاعل « رحله » مفعول به لناو ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(٢) يشترط في الجملة التي تقع حالا أربعة شروط ، وقد ذكر الشارح تبعاً للناظم من هذه الشروط واحداً ، وهو : أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال — إما الواو ، وإما الضمير ، وإماهما معاً — والشرط الثاني : أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية ، والشرط الثالث : ألا تكون جملة الحال تعجيية ، والشرط الرابع : ألا تكون مصدرة بعلم استقبال ، وذلك نحو « سوف » و « ان » وأدوات الشرط ؛ فلا يصح أن نقول : جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية .

ومن هذا الكلام — مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة — تعرف أن الخبر والحال جميعاً اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه ، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية ؛ لجملة الخبر تقع إنشائية وتعجيية على الأصح عند النحاة ، وتصدر بعلم الاستقبال ، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجمل جملة الشرط وجوابه خبراً ، فتنبه لذلك كله ، والله يوفقك ويرشدك .

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتَ ضَمِيرًا ، وَمِنْ الْوَائِ خَلَّتْ ^(١)

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا ^(٢)

الجملة الواقعة حالا : إن صُدِّرَتْ بمضارع مُثْبِتٍ لم يحز أن تقتزن بالواو ، بل لا تَرْبُطُ إلا بالضمير ، نحو : « جاء زيدٌ يضحكُ » ، وجاء عمرو نُقَادُ الْجَنَائِبِ بين يديه « ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : « جاء زيدٌ وَيَضْحَكُ »

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أَوَّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون المضارع خبراً عن [ذلك] المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم : « قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ » وقوله :

١٩٢ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْزَنَهُمْ مَالِكًا

(١) « وذات ، مبتدأ ، وذات مضاف ، و بدء ، مضاف إليه ، بمضارع ، جار ومجرور متعلق ببدء ، ثبت ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجملة في محل جر صفة لمضارع « حوت » حوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذات بدء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « ضمير » مفعول به لحوت « ومن الواو ، الواو عاطفة ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بخلت « خلت ، خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذات بدء بمضارع ، والجملة معطوفة على جملة الخبر .

(٢) « وذات ، مبتدأ ، وذات مضاف و واو ، مضاف إليه « بعدها ، بعد : ظرف متعلق بانو الآتي ، وبعد مضاف ، وما : مضاف إليه « انو ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، مبتدأ ، مفعول به لانو « له ، جار ومجرور متعلق بأجمل الآتي « المضارع ، مفعول أول لأجمل تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « اجعلن ، أجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والتون نون التوكيد الثقيلة « مسنداً ، مفعول ثان لأجمل .

فـ «أَصْكُ» ، وأَرْهَنُهُمُ » خبرانِ لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وأنا أَصْكُ ،
وأنا أَرْهَنُهُمُ .

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بِوَإِوٍ ، أَوْ بِضَمٍّ ، أَوْ بِهِمَا^(١)

= اللغة : «أظافيرهم» جمع أظفور — بزنة عصفور — والمراد هنا منه الأسلحة
«نجوت» أراد تخلصت منه .

الإعراب : «فلما» الفاء للعطف على ما قبله ، لما : ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت
الآتي ، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» أظافير : مفعول به
لخشيت ، وأظافير مضاف وهم : مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل
جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل ، والجملة جواب «لما» الظرفية بما
تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال ، أرهن : فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، هم : مفعول أول لأرهن ، والجملة في محل رفع خبر
لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال
«مالسكا» مفعول ثان لأرهن .

الشاهد فيه : قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينفي عن أن المضارع المثبت تقع جملة
حالا ، وتسبق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ
محذوف كافصلناه في الإعراب .

(١) «وجملة» مبتدأ ، و «الجملة مضاف» ، و «الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب
على الاستثناء أو على الظرفية ، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدما»
قدم : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما الموصولة ، والآلف للاطلاق ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول
«بإو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله «جملة الحال» في أول البيت
وقوله «أو بضمير» أو بهما «مطوفان على قوله بإو» .

الجملة الحالية : إما أن تكون اسمية ، أو فعلية ، والفعل [إما] مضارع ، أو ماضٍ ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية ؛ إما مُثَبَّتة ، أو مَنْفِيَّة ، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثَبَّت لا تَصْجُها الواو ، بل لا تُرْبَط إلا بالضمير فقط^(١) ، وذَكَرَ في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُرْبَطَ بالواو

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو ، وأن يكون رابطها الضمير ، وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة : منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه ؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو ، ولهذا يجوز القاضى اليبضاوى في قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) أن تكون جملة (وإياك نستعين) حالا من الضمير المستتر وجوبا في (نعبد) ومن الشروط أيضاً : ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد ، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى : (لم تؤذوني وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم) . لجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط : أن تكون مضارعية ، وأن تكون مثبتة ، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته ، وألا يقترن بقد .

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بلا تتمتع معها الواو ، كما في قوله تعالى : (مالى لا أرى الهدهد) وبقي بعد ذلك خمس جهل يجب ألا تقترن بالواو ، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعا ذكرنا لك اثنتين منها ، وهما جملة الفعل المضارع المثبت ، وجملة الفعل المضارع المنفى بلا .

(والثالثة) أن تكون مضارعية منفية بما ، كقول الشاعر :

عَهْدُكَ مَا تَصُبُّو ، وفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَيْمًا ؟

(الرابعة) الجملة المعطوفة على حال قبلها ، نحو قوله تعالى : (لجامها بأَسْنًا بياناً أو هم قائلون) جملة (هم قائلون) معطوفة على (بياناً)

(الخامسة) الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : هو الحق لاشك فيه ، وقوله تعالى : (ذلك الكتاب لا ريب فيه) لجملة (لا ريب فيه) حال مؤكدة لمضمون (ذلك الكتاب) في بعض أعاريب يحتملها هذا الكلام .

وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل في ذلك الجملة الاسمية : مُثَبَّتَةٌ ،
أو مَنْفِيَّةٌ ، والمضارع المنفيُّ ، والماضى : المَثَبْتُ ، والمنفيُّ .

ف نقول : « جاء زيد وعمرو قائم ، وجاء زيد يده على رأسه ، وجاء زيد ويده
على رأسه » وكذلك المنفيُّ ، ونقول : « جاء زيد لم يضحك ، أو ولم يضحك ،
أو ولم يغم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد
قام أبوه » وكذلك المنفيُّ ، ونحو : « جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ،
أو وما قام أبوه » .

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفيُّ بلا ؛ فعلى هذا نقول : « جاء زيد ولا يضرب
عمراً » بالواو .

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع
المثبت ، وأن ماورد مما ظاهره ذلك يؤوّل على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذكوان :

= (السادسة) الجملة التي تقع بعد (إلا) سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك :
ما صاحب أحد إلا زيد خير منه ، أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك : ما أرى رأياً
إلا رأيت صواباً ، ونحو قوله تعالى : (يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا
به يستهزئون) وقد ورد في الشعر اقتران الفعلية التي فعلها ماض والواقعة بعد « إلا »
بالواو كما في قوله :

نِصَمَ أَمْرًا هَرِمٌ لَمْ تَمَرُّ نَائِبَةٌ إِلَّا وَكَانَ لُثْرَمَاعٌ لَهَا وَزَرًا

ف قيل : هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو ، وقيل : هو قليل لا شاذ .

(السابعة) الجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة ، نحو قولك : لأضربه
حضر أو غاب ، وقول الشاعر .

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخَلًا

(فَأَسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون ، والتقدير : وأتما لا تَتَّبِعَانِ ؛ «لا تتبعان»
خبر لمبتدأ محذوف .

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطْلٌ (١)
يُحْذَفُ عامل الحال : جَوَازًا ، أَوْ جُوبًا .

فمثال ما حُذِفَ جَوَازًا أن يقال : «كَيْفَ جِئْتَ» فتقول : «راكبًا» [تقديره
«جئت راكبًا»] ، وكقولك : «بَلَى مُسْرِعًا» لمن قال لك : «لَمْ تَسِرْ»
والتقدير : «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعًا» ، ومنه قوله تعالى : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ
نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) التقدير — والله أعلم — : بَلَى
نجمعها قَادِرِينَ .

ومثال ما حُذِفَ وَجُوبًا قولك : «زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا» ونحوه من
الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك ؛ وكالحال النائية منَابَ الخبر ؛

(١) «الحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبنى للجهول
«ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر
المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض»
مبتدأ أول ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع
مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،
والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر : مبتدأ ثان ، وذكر مضاف والهاء
مضاف إليه «حُطْلٌ» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى ذكره الواقع مبتدأ ثانياً ، والجملة من حُطْلٌ ونائب الفاعل في محل رفع
خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

نحو : « ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا » التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر ^(١) .

(١) هنا أمران نحب أن ننهيك إليهما :

الأول : أن عامل الحال على ثلاثة أنواع : نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه ، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره ، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه .

فأما النوع الذى يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوى كالظرف واسم الإشارة ؛ فلا يحذف شيء من هذه العوامل ، سواء أعلت أم لم تعلم ؛ لأن العامل المعنوى ضعيف ؛ فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف .

وأما النوع الذى يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه - وهى الحال المؤكدة لمضمون جملة ، والحال النائية مناب الخبر ، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتدرج - وبقي موضعان آخران ، أولهما أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب : هنيئاً ، ومن ذلك قول كثير :

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

وثانيهما : أن تدل الحال على توبيخ ، كقولك : أقاعدأ وقد جد الناس ؟ .

وأما النوع الذى يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين .

الأمر الثانى : أن الأصل فى الحال نفسه - بسبب كونه فضلة - أنه يجوز حذفه ، وقد يجب ذكره ، وذلك فى خمسة مواضع : أولها : أن يكون الحال مقصوراً عليه ، نحو قولك : ما سافرت إلا واكباً ، وما ضربت علياً إلا مذنباً ، وثانيها : أن يكون الحال نائباً عن عامله كقولك : هنيئاً مريئاً ، تريد كل ذلك هنيئاً مريئاً ، وثالثها أن تتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعين) أو يتوقف عليه مراد المتكلم ، نحو قوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) ورابعها : أن يكون الحال جواباً ، كقولك : بلى مسرعاً ، جواباً لمن قال لك : لم تسر ، وخامسها : أن يكون الحال نائباً عن الخبر ، نحو قولك : ضربى زَيْدًا مَسِيئًا .

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وَجُوبًا قولُهم : « اشْتَرَيْتَهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ،
وَتَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا » فـ « صَاعِدًا ، وسَافِلًا » : حالان ، عاملُهما محذوفٌ
وَجُوبًا ، والتقدير : « فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا ، وَذَهَبَ الْمُتَصَدِّقُ بِهِ سَافِلًا »
هذا معنى قوله : « وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ » أى بَعْضُ مَا يُحْذَفُ
مِنْ عَامِلِ الْحَالِ مُنْعَ ذِكْرُهُ^(١) .

(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف - بعد أن أتينا على
ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية - فنقول :
الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً ، وقد يحذف جوازاً ، وقد يحذف
وجوباً بحيث لا يجوز ذكره
فيحذف جوازاً إذا حذف عامله ، نحو قولك : راشدًا ، أى تسافر راشدًا . ويجوز
أن تقول : تسافر راشدًا .
ويحذف وجوباً مع الحال التى تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدرج ، نحو قولهم : اشتريت
بدينار فصاعداً ، أى : فذهب الثمن صاعداً ؛ ففى هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله .

التَّمْيِيزُ

أَسْمٌ ، بِمَعْنَى « مِنْ » مُبَيِّنٌ ، نَكْرَةٌ ، يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ (١) كَشِيرٍ أَرْضاً ، وَقَفِيرٍ بُرّاً ، وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرًا (٢)

تقدم من الفضلات : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمسنقى ، والحال ، وبقي التمييز — وهو المذكور في هذا الباب — ويسمى مُفَسِّراً ، وتفسيراً ، ومبيناً ، وتبييناً ، ومميزاً ، وتمييزاً .

وهو : كل اسم ، نكرة ، متضمن معنى « مِنْ » ، لبيان ما قبله من إجمال ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَعِنْدِي شَبْرٌ أَرْضًا » .

واحتراز بقوله : « مُتَّضِعٌ مِنْ » من الحال ؛ فإنها متضمنة معنى « فِي » .

وقوله : « لبيان ما قبله » احتراز مما تضمن معنى « مِنْ » وليس فيه بيان لما قبله : كاسم « لا » التي لنفي الجنس ، نحو : « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ » فإنَّ التقدير : « لا من رجل قائم » .

(١) « اسم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو اسم « بمعنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم ، ومعنى مضاف و « مِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « مبين » نعت آخر لاسم « نكرة » نعت ثالث لاسم « ينصب » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب « تمييزاً » حال من نائب الفاعل المستتر في قوله ينصب « بما » جار ومجرور متعلق يندصب . و « قد فسر » فسر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائب مفعوله ، والجملة لا محل لها صلة ما المحرورة محلا بالباء .

(٢) « كشير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « أرضاً » تمييز لشبر « وقفيز » معطوف على شبر « برا » تمييز لقفيز « ومنوين عسلاً » مثله « وبراً » معطوف على قوله عسلاً .

وقوله : « لبيان ما قبله من إجمال » يشمل نوعي التمييز ، وهم : المبين لإجمال ذات ، والمبين لإجمال نسبة .

فالمبين لإجمال الذات هو : الواقع بعد المقادير — وهي المَسْوَحاتُ ، نحو : « لَهُ شَبْرٌ أَرْضًا » والمكيلاتُ ، نحو : « لَهُ قَفِيزٌ بُرًّا » والموزوناتُ ، نحو : « لَهُ مَنَوَانٌ عَسَلًا وَتَمْرًا » — والأعداد^(١) ، نحو : « عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا » .

وهو منصوب بما قسره ، وهو : شبر ، وقفز ، وَمَنَوَانٍ ، وعشرون .

والمُبَيِّنُ لإجمال النسبة هو : المَسْوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ : من فاعل ، أو مفعول ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، ومثله : (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) ، و « غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا » ، ومثله : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) .

ف « نَفْسًا » تمييز منقول من الفاعل ، والأصلُ : « طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ » ، و « شَجَرًا » منقول من المفعول ، والأصلُ : « غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ » فَبَيَّنَ

(١) قول الشارح « والأعداد » عطف على قوله ، المقادير ، فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير ، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز لإجمال الذات بعدهما — وهما المقادير ، والأعداد — وبقي عليه شيان آخران .

أولها : ما يشبه المقادير ، مما أجزته العرب مجراها لشبه بها في مطلق المقدار ، وإن لم يكن منها لعدم دلالة على مقدار معين محدود ، كقولك : قد صببت عليه ذنوباً ماء واشتربت بحياضنا ، وقولهم : على التمرة مثلها زبدًا .

وثانيهما : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو قولك : أهديته خاتماً فضة ، على ما هو مذهب الناطم تبعاً للبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً ؛ لكونه جامداً ، وكون صاحبه نكرة ، وكونه لازماً ، مع أن الغالب في الحال أن تكون منتقلة . وذهب سيويه إلى أن فضة في المثال للذكور حال ، وليس تمييزاً ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها .

« نفساً » الفاعل الذى تَعَلَّقَ بِهِ الفعلُ ، وَبَيَّنَّ « شجراً » المفعول الذى تَعَلَّقَ بِهِ الفعلُ .

وَالنَّاصِبُ لَهُ فى هذا النوع [هو] العَامِلُ الذى قبله .

* * *

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهَيْهَا أَجْرُزُهُ إِذَا أَضْقَتْهَا ، كَ « مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا » ^(١)

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبًا إِنْ كَانَ مِثْلَ « مِلْهُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » ^(٢)

أشار به « ذى » إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فى البيت من المُقَدَّرَاتِ — وهو ما دلَّ

(١) « بعد » ظرف متعلق بأجرر ، وبعد مضاف و « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « وشبهها » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على ذى ، وشبه مضاف ، وما : مضاف إليه « أجرره » أجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « إذا » ظرف أشرب معنى الشرط « أضفتها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها « كمد » الكاف جارة لقول محذوف ، مد : مبتدأ ، ومد مضاف و « حنطة » مضاف إليه « غذا » خبر المبتدأ .

(٢) « والنصب » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق به ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « أضيف » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة « وجباً » فعل ماض ، والالف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف « مثل » خبر كان « مله » مبتدأ ، ومله مضاف و « الأرض » مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : لى ، مثلاً ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة مثل إليها « ذهبا » تمييز .

على مساحة ، أو كَيْل ، أو وَزَن — فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُصَفْ إلى غيره ، نحو : « عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ ، وَقَفِيزُ بَرٍّ ، وَمَنْوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ » .

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التمييز ، نحو : « مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، ومنه قوله تعالى : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) .

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد .

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا : كـ « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا » ^(١)

التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل : إن كان فاعلا في المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ ، وإن لم يكن كذلك وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافة .

وَعَلَامَةُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى : أَنْ يَصْلَحَ جَعْلُهُ فَاعِلًا بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا ، نحو : « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا ، وَأَكْثَرُ مَالًا » فـ « مَنْزِلًا ، وَمَالًا » يجبُ نصبهما ؛ إذ يصح جَعْلُهُمَا فَاعِلَيْنِ بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا ؛ فَنَقُولُ : أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ ، وَكَثُرَ مَالُكَ .

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى ^(٢) « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ » .

(١) « وَالْفَاعِلُ » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله انصبن الآتي — « وَالْمَعْنَى ، منصوب على نزع الخافض ، أو مفعول به للفاعل ، أو مجرور تقديرًا بإضافة الفاعل إليه » انصب ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « بِأَفْعَلًا » جار ومجرور متعلق بانصب « مُفَضَّلًا » حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصب « كَأَنْتَ » الكاف جارة لقول محذوف ، أَنْتَ : مبتدأ « أَعْلَى » خبر المبتدأ « مَنْزِلًا » تمييز .

(٢) ضابط ما ليس بفاعل في المعنى : أن يكون أفعال التفضيل بمضاً من جنس التمييز ،

[فيجب جرُّهُ بالإضافة ، إلا إذا أُضِيفَ « أَفْعَلُ » إلى غيره ؛ فإنه ينصب حينئذٍ ، نحو : « أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا » ^(١) .

وَبَعْدَ كُلِّ مَا أُقْتَضَى تَعْجَبًا مَيِّزٌ ، كَمَا أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا ^(٢) ،
يقعُ التمييزُ بعد كلِّ ما دلَّ على تعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا » ،

= ويعرف ذلك بصحة حذف أفعال التفضيل ، ووضع لفظ بعض موضعه ، فنحو « زيد أفضل رجل » ، نجد أفعال التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه - واحداً من جنس الرجل ، وكذلك نحو « هند أفضل امرأة » ، نجد أفعال التفضيل بعض الجنس ، ويمكن أن تحذف أفعال التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ « بعض » ، فتقول : زيد بعض جنس الرجل ، أى بعض الرجال ، وهند بعض جنس المرأة ، أى بعض النساء .

(١) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب جره في صورة واحدة ، وهى : أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى ، وأفعال التفضيل ليس مضافا لغير تمييزه ، ويجب نصبه في صورتين اثنتين ؛ أولاها : أن يكون التمييز فاعلا في المعنى - سواء أضيف أفعال التفضيل إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى الناس منزلا ، أم لم يضاف إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى منزلا - وثانيتهما : أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى ، بشرط أن يكون أفعال مضافا إلى غير التمييز ، نحو أنت أفضل الناس بيتاً ؛ لأنه يتعذر حينئذٍ إضافة أفعال التفضيل مرة أخرى .

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ميز » ، الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « تعجباً » مفعول به لاقتضى ، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « ميز » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كأكرم » الكاف جارة لقول محذوف ، أكرم : فعل ماض جاء على صورة الأمر « بأبى » الباء زائدة ، أبى : فاعل أكرم ، وأبى مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « أبا » تمييز .

وَأَكْرَمَ أَبِي بَكْرَ أَبَا ، وَلِلَّهِ دَرْكٌ عَلِيًّا ، وَحَسْبُكَ بَزِيدٌ رَجُلًا ، وَكَفَى بِهِ عَلِيًّا ، ^(١) .

— ١٩٣ — * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ *

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة ، وليس بسديد ، بل في الكلام تفصيل ، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب ، ولم يبين مرجعه ، كما في قولهم « لله دره فارساً » كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة النعجب إليه ، فإن لم يكن ضمير أصلاً ، نحو « لله در زيد فارساً » أو كان ضمير خطاب ، نحو « لله درك فارساً » أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو « زيد لله دره فارساً » — فهو من تمييز النسبة ، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة ، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور .

١٩٣ — هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

* بَأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَارَةٌ *

اللغة : « بَأَنْتِ ، بعدت ، وفارقت » لتحزننا ، لتدخل الحزن إلى قلوبنا ، وتقول : حزنني هذا الأمر يحزنني ، من باب نصر ، وأحزنني أيضاً ، وفي النزول العزيز : (لَأَنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) « عفارة ، اسم امرأة .

الإعراب : « يَا ، حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب » جارتا ، منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وجارة مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه « مَا ، اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع » أَنْتِ ، خبر المبتدأ « جاره ، تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار .

الشاهد فيه : قوله « جاره » حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى النعجب ، وهو قوله : « مَا أَنْتِ ، .

فإن قلت : أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات ؟

وَأَجْرُزِ يَمِينَ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ
وَالْفَاعِلِ الْمَغْنَى : كـ « طَبَّ نَفْسًا تُفَدُّ » (١)

يجوز جرُّ التمييزِ يَمِينَ إِنْ لم يكن فاعلاً في المعنى ، ولا مميزاً لعدد ؛ فنقول :
« عِنْدِي شَيْبَرٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَمَنَوَانٍ مِنْ عَسَلٍ وَتَمَرٍ ،
وَعَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ » ولا نقول : « طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ » ولا « عِنْدِي
عَشْرُونَ مِنْ دَرَاهِمٍ » .

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا (٢)

= قلت : لاختلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا « جاره » تمييزاً في أنه من قبيل تمييز النسبة ، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر ؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة ، وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز النسبة ؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب ، فهو معلوم ما يراد به .

فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل « جارة » شيئاً غير التمييز ؟

قلت : قد ذهب جبهة عظيمة من العلماء إلى أنه حال ، وأرى لك أن تأخذ به .

(١) « واجرر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بمن ، جار ومجرور متعلق باجرر « إن ، شرطية « شئت ، فعل ماضٍ فعل الشرط ، وضمير المخاطب فاعله « غير ، مفعول به لاجرر ، وغير مضاف و « ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف ، « العدد ، مضاف إليه « والفاعل ، معطوف على ذى « المعنى ، منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل ، وهو مجرور تقديره بالإضافة أو منصوب تقديره على المفعولية أو على نزع الخافض « كطب ، الكاف جارة لقول محذوف ، طب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « نفساً ، تمييز « تفد » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم في جواب الأمر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « وعامل ، مفعول به مقدم لقوله « قدم ، الآتى ، وعامل مضاف ، و « التمييز » =

مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ — رَحِمَهُ اللَّهُ ! — أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ ، سِوَاهُ
كَانَ مُتَصَرِّفًا أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ؛ فَلَا تَقُولُ : « نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ » وَلَا « عِنْدِي
دِرْهَمًا عَشْرُونَ » .

وَأَجَازُ الْكَسَائِي ، وَالْمَازِنِي ، وَالْمُبَرِّد ، تَقْدِيمَهُ عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصَرِّفِ ؛ فَتَقُولُ : « نَفْسًا
طَابَ زَيْدٌ ، وَشَيْبًا اشْتَعَلَ رَأْسِي » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٩٤ — أَتَهْجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

= مضاف إليه ، قدم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مطلقاً »
منصوب على الحال من « عامل التمييز » ، والفعل ، مبتدأ « ذو » ، نعت للفعل ، وذو
مضاف ، و « التصريف » مضاف إليه « نزرأ » ، حال من الضمير المستتر في قوله سبق
الآتي « سبقا » ، سبق : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للاطلاق ، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع
خبر المبتدأ .

١٩٤ — يَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ لِلنَّخِيلِ السَّعْدِيِّ ، وَقِيلَ : هُوَ لَأَعْشَى هَمْدَانَ ، وَقِيلَ : هُوَ
لِقَيْسِ بْنِ الْمُلُوحِ الْعَامِرِيِّ .

المعنى : مَا يَنْبَغِي لَيْلِي أَنْ تَهْجُرَ مَحَبَّهَا وَتَتْبَاعِدَ عَنْهُ ، وَعَهْدِي بِهَا وَالشَّأْنُ أَنْ نَفْسَهَا لَا تَطِيبُ
بِالْفِرَاقِ وَلَا تَرْضَى عَنْهُ .

الإعراب : « أَتَهْجُرُ » ، الهَمْزَةُ لِلإِسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ ، تَهْجُرُ : فعل مضارع « لَيْلِي » ، فاعل
تهجر « بالفراق » ، جار ومجرور متعلق بتهجر « حبيبها » ، حبيب : مفعول به لتهجر ، وحبيب
مضاف لها : مضاف إليه « وما » ، الواو واو الحال ، ما : نافية « كان » ، فعل ماض ناقص ،
واسمها ضمير الشأن « نفساً » ، تمييز متقدم على العامل فيه ، وهو قوله « تطيب » ، الآتي
« بالفراق » ، جار ومجرور متعلق بتطيب « تطيب » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلي ، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر « كان » ،

وقوله :

١٩٥ — ضَيِّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمْلَا

وَمَا أَرْعَوَيْتُ ، وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا

وَوَافَقَهُمُ الْمَصْنَفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ ، وَجَعَلَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ قَلِيلًا .

== الشاهد فيه : قوله « نفسا » فإنه تمييز ، وعامله قوله « تطيب » . وقد تقدم عليه ، والأصل « تطيب نفساً » ، وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد ، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، وهو — في هذا البيت ونحوه — عند الجمهور ضرورة ؛ فلا يقاس عليه .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا :

أَتُوذِنُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُنْ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروایتين لا شاهد في البيت .

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة ؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله .

١٩٥ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « الحزم » ضبط الرجل أمره ، وأخذه بالثقة « ارعويت » رجعت إلى ما ينبغي لي ، والارعواء : الرجوع الحسن .

الإعراب : « ضيعت » فعل وفاعل « حزمي » حزم : مفعول به لضيع ، وحزم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « في إبعادي » الجار والمجرور متعلق بضيع ، وإبعاد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الأملا » مفعول به للبصر « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « ارعويت » فعل وفاعل « وشيئاً » تمييز متقدم على عامله وهو قوله « اشتعلا » الآتي « رأسي » رأس : مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس ، والألف للاطلاق ، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

==

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ ؛ فقد منعوا التقديم^(١) : سواء كان فعلاً ، نحو :
« مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا » أو غيره ، نحو : « عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا » .

وقد يكون العاملُ متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو :
« كُنْتُ بِزَيْدٍ رَجُلًا » فلا يجوز تقديم « رَجُلًا » على « كُنْتُ » وإن كان فعلاً متصرفاً ؛

= الشاهد فيه : قوله « شيئاً » ، حيث تقدم — وهو التمييز — على عامله المتصرف ، وهو قوله اشتعل ، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد ، والكسائي ، والمازني ، وابن مالك في غير الألفية ، ولكنه في الألفية قد نص على ندره هذا ، ومثله قول الشاعر :

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا ؟

وقول الآخر :

وَلَسْتُ ، إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ وَلَا يَأْسِي — عِنْدَ التَّقْصِيرِ — مِنْ يُسْمِرِ

وقول ربيعة بن مقروم الضبي :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِظْفَاهُ مَاءٌ تَحْكَبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِبًا وَلَمْ يُفْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون « المرء » مبتدأً وجمله « قرعينا » ، في محل رفع خبره ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون « المرء » فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه ، لأن التقدير على هذا المذهب : إذا قر المرء عيناً بالعيش ؛ فالعامل في التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر ، إلا أن يدعى مدح أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه .

(١) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر

اتفاقاً ، كقول الراجر :

وَنَارُنَا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعْدَةً كُلَّهَا

لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعلُ التعجب ؛ فمضى قولك : « كفى بزيد رجلاً »
مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا^(١) .

(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، ويجرى ذلك في كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه التشابهات لتعرف كيف كان العرب يحرون في كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها ، ثم لتعود بهذا كرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك .

(أ) المشتقات كلها — من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة — أشبهت الفعل في مادته ومعناه ؛ فأخذت حكمه ، فرفعت الفاعل ، ونصب المتعدي منها المفعول .

(ب) ما ، ولا ، وإن ، ولات ، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى ، فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

(ج) إن وأخواتها ، أشبهت الفعل في معناه ، فرفعت ونصبت ، وقدم منصوبها وجوباً على مرفوعها ، بعكس الفعل ، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعاً ، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

(د) تشابهت « إلا ، و » غير ، فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى ، فوقع « غير ، أداة استثناء كإلا ، و وقعت « إلا ، صفة كغير .

(هـ) تشابهت « عسى ، و » لعل ، فجاء خبر عسى شذوذا مفردا كخبر لعل ، في نحو « عسى الغوير أبوسا ، وجاء خبر لعل مضارعاً مقترناً بأن في نحو « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته ، .

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط ، فجاز أن تدخل الفاء في خبر الاسم الموصول في نحو « من يزورني فإني أكرمه ، كما تدخل في جواب الشرط .

قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن تأييده — الجزء الثاني من شرح العلامة « ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه التي سميناها « منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل ، ويليهِ — إن شاء الله تعالى — الجزء الثالث ، مفتحاً بحروف الجر .

هذا ، وقد عينا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة ؛ فجاء — بحمد الله جلّت قدرته ! — على خير ما يرجى من الإتيان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغني عن جميعها ، ولا يغني عنه شيء منها .

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد يحيى الدين محمد إسماعيل

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح ابن عقيل » على ألفية ب. مالك
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » ، بتحقيق « شرح ابن عقيل » ،

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٧	يستعمل القول بمعنى الظن	٥	لا التي لنفي الجنس
	أعلم وأرى	٥	تعمل « لا » ، عمل إن بشروط
٦٤	ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل	٦	أنواع اسم « لا » ، النافية ، وحكم كل نوع منها
٦٥	ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثاني والثالث من مفاعيل هذه الأفعال	١١	حكم المعطوف على اسم « لا » ، إذا تكررت لا
٦٦	ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنتين بالهمزة ، ويثبت لثانيتها ما يثبت للمفعول الثاني من مفعولى « كسا » ،	١٦	نعت اسم لا
٦٧	تتمة أفعال هذا الباب والاستشهاد لها	١٩	المعطوف على اسم لا إذا لم تكرر لا
	الفاعل	٢٠	تأخذ « لا » ، مع همزة الاستفهام مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام
٧٤	تعريف الفاعل	٢٤	إذا دل دليل على خبر « لا » ، حذف ظن وأخواتها
٧٦	حكم الفاعل التأخر عن فعله	٢٨	ألفاظ هذه الأفعال ، وأنواعها . ومعاني كل منها ، والاستشهاد على ذلك
٧٩	إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا تجرد الفعل عند جبهة العرب من علامة التثنية والجمع	٤٣	التعليق والإلغاء
٨٥	إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه	٤٦	يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم
٨٦	وقف على اختلاف العلماء فى الاسم المرفوع بعد أداة الشرط	٥٢	علم بمعنى عرف ، وظن بمعنى اتهم ، ورأى بمعنى حلم
٨٧	يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا	٥	متى يجوز حذف المفعولين ، أو أحدهما ؟ ومتى لا يجوز ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٨	يجب تأنيث الفعل في موضعين	١٢٨	أركان الاشتغال ، وشروط كل
٨٩	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث		ركن منها
٩١	قد تحذف تاء التأنيث من الفعل	١٢٩	ضابط الاشتغال
	المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما	١٣١	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه
٩٤	هـ إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع	١٣٥	المواضع التي يجب فيها رفعه
٩٦	الأصل في الفاعل أن يلي الفعل	١٠	المواضع التي يترجح فيها نصبه
	ويعقبه المفعول ، وقد يخالف ذلك الأصل	١	متى يجوز الوجهان على السواء ؟
٩٧	قد يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل عليه	—	متى يترجح الرفع على النصب ؟
١٠٤	المفعول المتصل بضمير الفاعل ، والفاعل المتصل بضمير المفعول	١٤١	الفعل المتصل بضمير الاسم والمنفصل منه بحرف جر أو بإضافة سواء
	النائب عن الفاعل	١٤٢	الوصف العامل كالفعل
١١١	إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه ، وأخذ أحكامه		تعدى الفعل ولزومه
١١٢	تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول	١٤٥	تعريف الفعل المتعدى ، وعلامته
١١٤	لك في الفعل الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى المفعول ثلاثة أوجه ، وإذا خيف لبس في أحد هذه الأوجه وجب تركه	١٤٨	الفعل المتعدى على ثلاثة أقسام
١١٩	يقوم مقام الفاعل : إما المصدر ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور	١٤٩	يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور
١٢١	متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره	١٥٣	إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل في المعنى ، وقد يجب ذلك ، وقد يمتنع
١٢٣	إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل ؟	١٥٥	يجوز حذف الفضلة إن لم يضر حذفها
		١٥٦	يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٧	ضابط التنازع	١٩١	تعريف الظرف
—	ه قف على أنواع العاملين ، وما يشترط فيهما	١٩٢	حكم الظرف ، وبيان ما يعمل فيه
١٦٠	ه قف على خلاف النحاة في ترجيح أى العاملين ، ووجه ذلك	١٩٣	العامل في الظرف إما مذكور ، وإما محذوف : جوازاً ، أو وجوباً
١٦٠	العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم ، وإذا كان العامل في الظاهر هو ثانى العاملين لم يضم مع أولهما إلا المرفوع	١٩٤	كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، وإنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان : المبهم ، وما اشتق من مصدر فعله العامل فيه
	المفعول المطلق	١٩٨	الظرف على قسمين : متصرف ، وغير متصرف
١٦٩	تعريف المفعول المطلق	٢٠٠	ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيراً ، وعن ظرف المكان قليلاً
١٧٠	يعمل فيه الفعل ، أو الوصف ، أو المصدر		المفعول معه
—	ه قف على شروط الفعل والوصف اللذين يعملان في المفعول المطلق	٢٠٢	تعريف المفعول معه ، وبيان العامل فيه
١٧١	أيهما أصل للآخر : الفعل ، أو المصدر ؟	٢٠٣	ه قف على اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولاً معه
١٧٢	المفعول المطلق على ثلاثة أنواع	٢٠٤	قد ينصب المفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فمل
١٧٣	ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة عدة أشياء	٢٠٦	الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب
١٧٤	ما يجب لإفراده من المصادر ، وما يجوز تثنيته وجمعه		الاستثناء
١٧٥	حذف العامل في المفعول المطلق إما بمنع ، وإما جائز ، وإما واجب	٢٠٩	حكم المستثنى الواقع بعد « إلا » ،
	المفعول من أجله	٢١١	حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه
١٨٥	تعريف المفعول له ، وحكمه	٢١٨	حكم الاستثناء المفرغ
١٨٧	المفعول له على ثلاثة أنواع ، وحكم كل نوع		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢١٩	حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد	٢٧٠	متى يجوز تقديم الحال على العامل
٢٢٢	حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد		فيه ؟ ومتى يمنع ذلك ؟
٢٢٥	حكم المستثنى بغير وسوى ، وحكم «غير» نفسها	٢٧٤	قد يتعدد الحال وصاحبه واحد أو متعدد
٢٣٢	حكم المستثنى بليس ولا يكون ، وبخلا وعدا	٢٧٦	الحال على صريين : مؤسسة ، ومؤكدة
٢٣٨	حكم المستثنى بحاشا	٢٧٨	الحال قد تكون جملة ، بشرط أن يكون لها رابط
	الحال	٢٨١	٥ قد يجب أن يكون الرابط الضمير ، ومواضع ذلك
٢٤٢	تعريف الحال	—	قد يجوز الربط بالضمير ، وبالأو ، وبهما
٢٤٤	الأكثر في الحال أن يكون مشتقا وأن يكون منتقلا	٢٨٣	يحذف عامل الحال : جواز آ ، أو وجوبا
٢٤٥	المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة		التمييز
٢٤٨	لا تكون الحال إلا نكرة ، وقد تجيء معرفة على التأويل بنكرة	٢٨٦	٥ تعريفه ، وبيان أنواعه ، وحكمه
٢٥٢	قد تقع الحال مصدرا منكرًا	٢٨٩	٥ حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل
٢٥٦	حق صاحب الحال أن يكون معرفة ، وقد يكون نكرة بشرط أن يكون معه مسوغ ، وبيان مسوغات ذلك	٢٩٠	يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب
٢٦٣	لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف ، ويتقدم على غيره	٢٩٢	ما يجوز جره بمن من التمييز ، وما لا يجوز
٢٦٦	لا يجيء الحال من المضاف إليه ، إلا في ثلاثة أحوال	—	لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، واختلاف العلماء في بعض مسائل من ذلك

تمت فهرس الجزء الثانى ، والحمد لله أولا وآخرا

وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه

شَاحْ اِبْنِ عَقِيلٍ

قَاضِيُ الْفُضَاةِ بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ

الْعَقِيلِيُّ ، الْمِصْرِيُّ ، الْحَمْدَانِي

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

« مات تحت أديم السماء »

« أنحى من ابن عقيل »

أبو حبان

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

بمحدثي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

وجميع حق الطبع محفوظ له

الطبعة الشرعية الوحيدة

والتعاقد عليها

الطبعة المشرون

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار الستراث

القاهرة

دار مصر للطباعة

سميد جودة السحار وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

حُرُوفُ الْجَرِّ

هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ ، وَهِيَ : مِنْ ، إِلَى ،
حَتَّى ، خَلَا ، حَاشَا ، عَدَا ، فِي ، عَنْ ، عَلَى

مُذْ ، مُنْذُ ، رَبِّ ، اللَّامُ ، كَيْ ، وَآوْ ، وَنَا ،
وَالْكَافُ ، وَالْبَاءُ ، وَلَعَلَّ ، وَمَتَّى ^(١)

هذه الحروف العشرة كلها مختصة بالأسماء ، وهي تفعل فيها الجر ، وتقدم
الكلام على « خلا ، وحاشا ، وعدا » في الاستثناء ، وقل من ذكر « كى ،
ولعل ، ومتى » في حروف الجر .

فأما « كى » فتكون حرف جرٍّ في موضعين ^(٢) :

أحدهما : إذا دخلت على « ما » الاستفهامية ، نحو : « كَيْمَهُ ؟ » أى : لِمَهُ ؟
و « ما » استفهامية مجرورة بـ « كى » ، وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها ،
وجيء بالهاء للسكت .

(١) هآك ، ما : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،
والكاف حرف خطاب ، حروف ، مفعول به لاسم الفعل ، وحروف مضاف ود الجر ،
مضاف إليه ، وهى ، مبتدأ ، من ، قصد لفظه : خبر المبتدأ ، إلى ، حتى ، خلا — ملح
البيتين ، معطوفات على ، من ، بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر .

(٢) ولكى الجارة موضع ثالث تقع فيه ، وهو : أن يكون مدخولها « ما » المصدرية ،
كما فى قول الشاعر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ ؛ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَقَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ

أى للضر والنفع ، وتقديره على نحو ما قال الشارح فى الموضع الثانى .

الثاني : قولك : « جِثْتُ كَيْ اُكْرِمَ زَيْدًا » فـ « اُكْرِمَ » : فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ « أَنْ » بعد « كَيْ »^(١) ، و « أَنْ » والفعلُ مُقَدَّرَانِ بمصدرٍ مجرورٍ بـ « كَيْ » والتقدير : جِثْتُ [كَيْ اُكْرِمَ زَيْدًا ، أَيْ] لِاِكْرَامِ زَيْدٍ .

وأما « لَعَلَّ » فالجرُّ بها لغة عَقِيلٌ ، ومنه قوله :

* لَعَلَّ أَبِي لِلْفَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ * ١٩٦ —

(١) اعلم أنه قد يؤتى بلام الجر قبل كى ؛ فيقال : « جِثْتُ لَكِي أَنْتُمْ » ، وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كى ؛ فيقال : « جِثْتُ كِي أَنْ تَكْرِمَنِ » ، وعلى الوجه الاول تكون كى مصدرية بلا تردد ، وهو الأكثر استعمالاً ، وعلى الوجه الثانى تكون كى حرف جر دال على التعليل بلا تردد ، وهو أقل استعمالاً من سابقه ، وقد يؤتى بكى غير مسبوقه باللام ولا سابقة لأن ، كما يقال : « جِثْتُ كِي أَنْتُمْ » ، وهى حينئذٍ تحتل المصدرية بتقدير اللام قبلها ، وتحتمل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها ، وحملها على الوجه الاول أولى ؛ لأنه الأكثر فى الاستعمال كما قلنا . ومن هنا تعلم أن ما جرى عليه الشارح فيه حمل الكلام على أقل الوجهين .

١٩٦ — هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوى ، من قصيدة مستجادة يرثى فيها أخاه أبا المغوار — واسمه هرم ، وقيل : اسم أبى المغوار شبيب — وصدر البيت قوله :

* فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً *

ومن العلماء من ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوى أخى كعب وأبى المغوار جميعاً ، والصواب عند الأثبات من الرواة ما قدمناه ، وقبل هذا البيت قوله :

وَدَاعٍ دَعَا : يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ
الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « ادع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أخرى » مفعول به ، وهى صفة أقيمت مقام موصوفها بعد حذفه ، وأصل الكلام : ادع مرة أخرى « وارفع » الوار عاطفة ، وارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الصوت » مفعول به لا رفع « جهره » مفعول مطلق « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد « أبى » مبتدأ مرفوع تقديرا ، وأبى مضاف و « المغوار »

وقوله :

١٩٧ — لَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيمٌ

ف «أبي المغوار» والاسم الكريم : مبتدآن ، و «قَرِيبٌ» ، و «فَضْلَكُمْ» «خَبْرَانِ» ، و «لَلَّ» حرفُ جَرٍّ زَائِدٌ^(١) دَخَلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ؛ فهو كالباء في «بِحَسْبِكَ دَرَاهِمٌ» .

= مضاف إليه ، منك ، جار ومجرور متعلق بقريب الآتي «قريب» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «لَلَّ» لعل أبي — إلخ ، حيث جر بـ «لَلَّ» لفظ أبي ، على لغة عقيل .

١٩٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين .

اللافة : «أَنْ أَمَّكُمْ» يجوز في همزة «أَنْ» الفتح والكسر ؛ أما الفتح فعلى أنها مع ما بعدها في تأويل مصدر بدل من شيء ، وأما الكسر فعلى الابتداء «شَرِيم» هي المرأة المفوضة التي اتحد مسلكها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .

الإعراب : «لَلَّ» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «لَلَّ» مبتدأ ، وهو في اللفظ مجرور بلعل «فَضْلَكُمْ» فضل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله ، والكاف مفعول به ، والميم علامة الجمع ، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «عَلَيْنَا» بشيء . جاران ومجروران يتعلقان بفضل «أَنْ» حرف توكيد ونصب «أَمَّكُمْ» أم : اسم أن ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «شَرِيم» خبر أن ، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدل من شيء ، على تقدير فتح همز «أَنْ» ، وأما على كسر الهمزة فإن واسمها وخبرها جملة يقصد بها التعليل .

الشاهد فيه : قوله «لَلَّ» لعل الله ، حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً على لغة عقيل كما في البيت السابق ، وهو مرفوع في التقدير ، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد .

(١) الصواب أن يقول «حرف جر شبيه بالزائد» وأما الباء في قولهم «بحسبك

درهم» فهي حرف زائد ، فليس التشبيه في كلام الشارح دقيقاً .

وقد رُوِيَ على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتحُ ، ورُوِيَ أيضاً حذف اللام الأولى ؛ فتقولُ : « عَلَّ » بفتح اللام وكسرها .

وأما « مَتَى » فالجرُّ بها لغة هُذَيْلٍ ، ومن كلامهم : « أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِهِ » ، يريدون « مِنْ كَمِهِ » ومنه قوله :

١٩٨ — شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ ، لَهْنٌ نَثِيجُ

== واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصاً ويكون له متعلق ، وإما ألا يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق ، وإما أن يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق ؛ فالأول الحرف الأصلي الذي يعقد له النحاة باب حروف الجر ، والثاني هو الحرف الزائد كالباء في « بحسبك درهم » ، ومن في قولك « ما زارني من أحد » ، والثالث هو الشبيه بالزائد ، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له ، وأشبه الأصلي في الدلالة على معنى خاص كالترجي في لعل والتقليل في رب .

١٩٨ — البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب ، وقوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَتَاتِمُ سُودٌ مَاؤُهُنَّ نَثِيجُ
إِذَا هُمْ بِالْإِفْلَاحِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا فَأَعْقَبَ نَشْءٌ بَعْدَهَا وَخُرُوجُ

اللغة : « حَتَاتِم » جمع حنتمة ، وأصلها الجرة الخضراء ، وأراد هنا السحاب ، شبهها بالجرار « سود » جمع سوداء ، وأراد أنها تمتلئة بالماء « نثيج » سائل منصوب « ترفعت » تصاعدت ، وتباعدت « لجج » جمع لجة — بزنة غرفة وغرف — واللجة : معظم الماء ، « نثيج » هو الصوت العالي المرتفع .

المعنى : يدعو لامرأة — وهي التي ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو — بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من لجج خضر ، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال .

الإعراب : « شرِبْنِ » فعل وفاعل . ونون النسوة تعود إلى حَتَاتِم « بماء » جار ومجرور متعلق بشرِب ، وماء مضاف ، و « البحر » مضاف إليه « ثُمَّ » حرف عطف « ترفعت » ترفع : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حَتَاتِم أيضاً « مَتَى » حرف جر بمعنى من « لجج » مجرور =

وسياتى الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها .

ولم يعمد المصنف فى هذا الكتاب « لولا » من حروف الجر ، وذَكَرَهَا فى غيره .

ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر ، لكن لا تجرُ إلا المضمَر ؛ فتقول : « لَوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ » فالياء ، والكاف ، والهاء — عند سيبويه — مجرورات بـ « لَوْلَا » .

وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ، ووُضِعَ ضميرُ الجر موضع ضمير الرفع ؛ فلم تعمل « لولا » فيها شيئاً ، كما لا تعمل فى الظاهر ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَيْتُكَ » .

وزعم المبرد أن هذا التركيب — أعنى « لَوْلَاكَ » ونحوه — لم يَرِدْ من لسان العرب ، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

١٩٩ — أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنَ

== بمق ، والجار والمجرور متعلق برفع ، وقيل : بدل من الجار والمجرور الأول ، وهو بماء البحر « خضر » صفة للجعج « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نتيج » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر صفة ثانية للجعج .
الشاهد فيه : قوله « متى لجج » حيث استعمل « متى » جارة ، كما هو لغة قومه هذيل .

(١) قد يقال فى القسم « آله لأفعلن » ، وقد يقال : « ها الله لأفعلن » بذكر حمزة الاستفهام كما فى المثال الأول ، أو ها التنبيه كما فى المثال الثانى ، عوضاً عن باء الجر ، ولم يذكر الناظم ولا الشارح هذين الحرفين فى حروف الجر ؛ نظراً إلى حقيقة الأمر ، وهى أن جر لفظ الجلالة بحرف الجر الذى نابت عنه الهمزة وما ، وليس بالهمزة ولا بها ، فأعرف ذلك .

١٩٩ — البيت لعمر بن العاص يقوله لمعاوية بن أبى سفيان فى شأن الحسن بن على رضى الله تعالى عنهم أجمعين ، وهو من كلمة أولها قوله :
==

= مُعَاوَى ، إِيَّيْ لَمْ أَبَايَعُكَ فَلْتَةً وَمَا زَالَ مَا أُسْرَرْتُ مِنِّي كَمَا عَلَنَ
 اللغة : « أراق ، أسال » يعرض ، أراد يتعرض لها بالنيل منها « الاحساب ، جمع
 حسب ، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه .

الإعراب : « أنطمع ، الهمة للاستفهام التوبيخى ، تطمع : فعل مضارع ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فينا ، جار ومجرور متعلق بتطمع » من ، اسم
 موصول مفعول به لتطمع « أراق ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود إلى من الموصولة ، دماءنا ، دماء : مفعول به لأراق ، ودماء مضاف ونا : مضاف
 إليه ، والجملة من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة « ولولاك ، لولا : حرف امتناع
 لوجود وجر ، والكاف في محل جر بها ، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء كما هو مذهب
 سيديويه ، والخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : لولاك موجود ، وجملة المستند والخبر شرط
 لولا « لم ، نافية جازمة ، يعرض ، فعل مضارع مجزوم بلم « لأحسابنا ، الجار والمجرور
 متعلق بيعرض ، وأحساب مضاف ونا : مضاف إليه « حسن ، فاعل يعرض ، وجملة يعرض
 وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله « لولاك » فإن فيه رداً على أبي العباس المبرد الذى زعم أن
 « لولا » لم تجيء متصلة بضمائر الجر كالـكاف والهاء والياء ، ومثله قول الآخر ،
 وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه ، والصواب أنه للعرجي (انظر خزنة
 الأدب ٢/٤٢١) :

* لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَخْجُجْ *

ومع وروده في كلام العرب الموثوق بعريتهم فإنه قليل غير شائع شيوع وقوع
 الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا ، نحو قوله تعالى : (لولا أنتم لكنا مؤمنين)
 ونحو قول المتنبي :

لَوْلَا الْعُقُولُ لَكَانَ أَذْنَى ضَعِيفٍ أَذْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

وقول الراجز :

وَاللّٰهِ لَوْلَا اللّٰهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

وقوله .

٢٠٠ — وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَنَةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

* * *

٢٠٠ — البيت يزيد بن الحكم بن أبي العاص ، من كلبة له يقب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص .

اللغة : « موطن » أراد به المشاهد من مشاهد الحروب « طحت » هلك ، ويقال : طاح يطوح كقال يقول ، وطاح يطيح كباع يبيع « بأجرامه » الأجرام : جمع جرم — بكسر الجيم — وهو الجسد « هوى » سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو بوزن رى يرمى « قنة النيق » رأس الجبل « منهوى » ساقط .

المعنى : كثير من مشاهد الحروب لولا وجودى معك فيها لسقطت سقوط من يهوى من أعلى الجبل بجميع جسمه .

الإعراب : « كم » خبرية — بمعنى كثير — مبتدأ ، أو ظرف متعلق بطحت « موطن » تمييزكم مجرور بإضافتها إليه ، وخبر المبتدأ الذى هو كم — على الأول — محذوف ، والتقدير كثير من المواطن لك ، مثلاً لولاي ، لولا : حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، وهو حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشئ عند سيوييه ، وباء المتكلم عنده ذات محلين ، أحدهما جر بلولا ، وثانيهما رفع بالابتداء ، وليس لها إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء عند الانخفص ، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع ، والخبر محذوف عندهما جميعاً ، والتقدير : لولاي موجود « طحت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر صفة لموطن ، والرابط محذوف ، أى : طحت فيه ، أو هذه الجملة لا محل لها جواب لولا ، وهذا أحسن « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « هوى » فعل ماض « بأجرامه » الجار والمجرور متعلق بهوى ، وأجرام مضاف والهاء مضاف إليه « من قنة » جار ومجرور متعلق بهوى أيضاً ، وقنة مضاف ، و « النيق » مضاف إليه « منهوى » فاعل هوى ، و « ما » المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، أى : طحت طيحاً مثل طيح منهو من قنة النيق بأجرامه =

بِالظَّاهِرِ أَخْصَصَ : مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَتَّى

وَالْكَافَ ، وَالْوَاوَ ، وَرَبُّ ، وَالتَّاءُ^(١)

وَأَخْصَصَ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا ، وَبِرَبِّ مُنْكَرًا ، وَالتَّاءُ لِلَّهِ ، وَرَبِّ^(٢)

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ «رَبُّهُ فَتَى» نَزْرًا ، كَذَا «كَهَا» ، وَنَحْوُهُ أَيْ^(٣)

= الشاهد فيه : قوله «لولاى» حيث اتصلت «لولا» بالضمير الذى أصله أن يقع فى محل الجر والنصب ، وفيه رد على المبرد الذى أنكر أن يقع بعد لولا ضمير من الضمائر المتصلة التى تكون فى محل نصب أو فى محل جر ، وقال : إن ذلك لا يجوز عربية ، وقد جاء هذا الذى أنكره فى هذا الشاهد وفى البيت الذى قبله وفى البيت الذى ذكرناه أثناء شرح البيت السابق ؛ فكان نقل هذه الشواهد ردا عليه .

(١) «بِالظَّاهِرِ» جار ومجرور متعلق بأخصص «أخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منذ» قصد لفظه : مفعول به لأخصص «مذ» وحقی ، والكاف ، والواو ، ورب ، والتاء معطوفات على منذ بإسقاط حرف العطف فى «مذ» وحده .

(٢) «وَأَخْصَصَ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بِمُذْ» جار ومجرور متعلق بأخصص «ومنذ» معطوف على مذ «وقتا» مفعول به لأخصص «ورب» معطوف على بمذ «منكرا» معطوف على «وقتا» السابق «والتاء» مبتدأ «لله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورب» معطوف على لفظ الجلالة .

(٣) «وَمَا» اسم موصول مبتدأ «رووا» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة «من نحو» جار ومجرور متعلق برووا «ربه فتى» رب : حرف جر ، والضمير مجرور المحل به ، وفقى : تمييز للضمير ، وهو كلام فى موضع المفعول به لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مجرور بإضافة «نحو» إليه «نزر» خبر المبتدأ ، وهو «ما» الموصولة فى أول البيت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كها» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ونحوه» الواو عاطفة ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى نحو الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نحو .

من حروف الجر ما لا يجرُّ إلا الظاهرَ ، وهى هذه السبعة المذكورة فى البيت الأول ؛ فلا تقول « مُنْذُهُ ، ولا مُذَّهُ » وكذا الباقي .

ولا تجر « منذ ، ومذ » من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان ^(١) ، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى « فى » نحو : « ما رأيتُهُ مُنْذُ يَوْمِنَا » أى : فى يومنا ، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى « مِنْ » نحو : « ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » أى : من يوم الجمعة ، وسيذكر المصنف هذا فى آخر الباب ، وهذا معنى قوله : « وَاخْصُصْ بِمَذْ وَمِنْذُ وَقْتًا » .

وأما « حتى » فسيأتى الكلامُ على مجرورها عند ذكر المصنف له ، وقد شدَّ جَرَّها للضمير ، كقوله :

٢٠١ — فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَسٌ قَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ

(٢) منذ ومذ يكونان ظرفى زمان ، وهما حينئذ اسمان ، ويكونان حرفى جر ، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان ، طلباً للنسابة بين حالتيهما ، وأما نحو قولك : « ما رأيتُهُ منذ حدث كذا » ، وما رأيتُهُ منذ أن الله خلقه ، فإن اسم الزمان مقدر فى هذين المثالين ونحوهما ، وأصل الكلام : منذ زمان حصل كذا ، ومنذ زمان خلق الله إياه .

٢٠١ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها :

اللفظة : « يلقى » مضارع ألقي ، ومعناه وجد ، ويروى « لا يلقى أناس » ، بالقاف مكان الفاء على أنه مضارع لقي « حتاك » ، استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال : « وانتهاء الغاية فى حتاك لا أفهمه ، ولا أدرى ما عنى بحتاك ، ففعل هذا البيت مصنوع » ، وستعرف رد هذا الكلام .

المعنى : يريد الشاعر أن يقول : إن الناس لا يجدون فى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح ، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفنى ، وبهذا التقرير ينفع كلام أبو حيان . الإعراب : « فلا ، لا » : زائدة قبل القسم للتوكيد « والله » الواو القسم ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، وفعل القسم الذى يتعلق به الجار والمجرور محذوف =

ولا يُقاسُ على ذلك ، خلافاً لبعضهم ، ولغة هُذَيْلٍ إبدالُ حائِها عينا ، وقرأ ابن مسعود (فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ) .

وأما الواو فمختصة بالقسم ، وكذلك التاء ، ولا يجوز ذكر فعل القسم معها ؛ فلا تقول « أقسمُ والله » ولا « أقسمُ بالله » .

ولا تجز التاء إلا لفظ « الله » ؛ فتقول : « تالله لأفعلن » وقد سُمِعَ جرُّها « رَبِّ » مضافاً إلى « الكعبة » ، [قالوا] : « تَرَبَّ الكعبة » [وهذا معنى قوله : « والتاء لله وَرَبِّ » وُسِمِعَ أيضاً « تالرحمن » ، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا « تحيأتك » وهذا غريب .

ولا تجز « رَبِّ » إلا نكرة ، نحو : « رَبِّ رَجُلٍ عالم لقيتُ » وهذا معنى قوله : « وَرَبِّ منكراً » أى : واخصُصْ ربَّ النكرة ، وقد شذ جرُّها ضميرَ الغيبة ، كقوله :

٢٠٢ — وَاِى رَأْبْتُ وَشِيكَا صَدْعُ اعْظَمِهِ

وَرُبُّهُ عَطْبَا اَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ

= وجوبا ، لا ، نافية ، يلنى ، فعل مضارع ، أناس ، فاعل يلنى ، فتى ، مفعول به أول ، يلنى ، ومفعول يلنى الثانى محذوف ، وتقدير الكلام : لا يلنى أناس فتى مقصودا لآلامهم إلى بلوغك ، حتاك ، حتى : جارة ، والضمير فى محل جر بها ، والجار والمجرور متعلق بيلنى ، يا ، حرف نداء ، ابن ، منادى ، وابن مضاف و ، أبى ، مضاف إليه ، وأبى مضاف و ، زياد ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « حتاك » ، حيث دخلت « حتى » ، الجارة على الضمير ، وهو شاذ .

٢٠٢ — هذا البيت بما أشده ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأشده فى اللسان (رب) مع تغيير طفيف هكذا :

« كائن رأبت وهايا صدع أعظمه »

اللفظة : « رأبت » ، أصلحت ، وشعبت ، مأخوذ من قولهم : رأب فلان الصدع ؛ إذا =

كما شَذَّ جَرُّ الكافِ لَهُ ، كقوله :

٢٠٣ - خَلَى الذَّنَابَاتِ كَثِمَالًا كَثِبًا

وَأَمَّ أَوْعَالَي كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

= أصله وجبره وشيكا ، سريعا ، عطبا ، هو هنا بكسر الطاء - صفة مشبهة : أى هالكا ، من عطبه ، هو هنا بفتح الطاء : مصدر بمعنى الهلاك ، وفى اللسان « م العطب » .
المعنى : رب شخص ضعيف أشنى على الهلاك والسقوط ، فجبرت كسره ورشت جناحه الإعراب : « وه » ، هو على تقدير « رب » ، أى رب واه ؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديره « رأيت » ، فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر « وشيكا » ، مفعول مطلق عاملة رأيت ،
أى رأيت رأبا وشيكا ، أى عاجلا سريعا « صدع » ، مفعول به لرأيت ، وصدع مضاف وأعظم من « أعظمه » ، مضاف إليه ، وأعظم مضاف ، والضمير مضاف إليه « وربه عطبا » ،
رب : جرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، والضمير فى محل جر برب ، وله محل رفع بالابتداء « عطبا » ، تمييز للضمير « أنقذت » ، فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور انظما برب « من عطبه » ، الجار والمجرور متعلق بأنقذ ، وعطب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وربه عطبا » ، حيث جر « رب » ، الضمير ، وهو شاذ .

واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى هذا الضمير الذى تدخل عليه رب ، أمعرفة هو أم نكرة ؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله ، وذهب ابن عصفور وجار الله الزمخشري إلى أن هذا الضمير نكرة ؛ لأنه واقع . وقع اسم واجب التنكير ؛ لأن رب لا يجر غير النكرة ، ولأن مرجعه - وهو التمييز - واجب التنكير .

٢٠٣ - البيت للمجاج يصف حمار وحش وأتته ، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء

معين ، فرأى الصياد ، فهرب بهن .

اللافة : « الذنابات » ، جمع ذنابة - بالكسر - وهى آخر الوادى الذى ينتهى إليه السيل ، وقد قيل : إنه بفتح الذال اسم مكان بعينه « كثبا » ، أى قريبا « أم أو عال » ، هى هضبة فى ديار بنى تميم .

المعنى : انه جعل فى هربه الذنابات عن طريقه فى جانب شماله قريبا منه ، وجعل أم أو عال فى جانب يمينه قريبا منه قريبا مثل قرب الذنابات أو أقرب . =

وقوله :

٢٠٤ — وَلَا تَرَىٰ بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهَ وَلَا كَهَنَ إِلَّا حَاطِلًا

وهذا معنى قوله : « وما رووا — البيت » أى : والذى روى من جر « رَبِّ » المضمَر نحو : « ربه فتى » قليل ، وكذلك جر الكاف المضمَر نحو : « كها » .

* * *

= الإعراب : « خلى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على حمار الوحش ، الذنابات ، مفعول أول لخلي ، شمالا ، مفعول ثان ، دكشا ، صفة لشمال ، وأم أو عال ، يروى بالنصب وبالرفع ، فأما النصب فبالعطف على الذنابات ، وأما الرفع فبالابتداء « كها » على رواية النصب هو فى موضع المفعول الثانى ، وعلى رواية الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أو ، عاطفة » أقربا ، محطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار ، هذا على جعل « أم أو عال كها ، مبتدأ وخبر .

الشاهد فيه : قوله « كها ، حيث جر بالكاف الضمير ، وهو شاذ ،

ونظير هذا الشاهد قول أبى محمد اليزيدى اللغوى معلم المأمون بن الرشيد :

شَكُونُكُمْ إِلَيْنَا مَجَانِنُكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِنُنَا
فَقَوْلَا الْمَعَاذُ كُنَّا كُهُمْ وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكُنُوكَا كُنَّا

ومثله أيضاً قول الآخر :

لَا تَلْسَنِي فَإِنِّي كَكَ فِيهَا إِنَّنَا فِي الْمَلَامِ مُشْتَرِكَانِ

٢٠٤ — البيت من أوجوزة لرؤبة بن المعجاج يصف حماراً وأنته .

الإعراب : « ولا ، نافية » ترى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا ، مفعول أول « ولا ، الواو عاطفة ، ولا زائدة لتأكيد النفي « حلالا ، محطوف على قوله « بعلا ، السابق » كـ ، متعلق بمحذوف حال من « بعلا ، ولا كهن ، متعلق بمحذوف حال من « حلالا » وهو محطوف بالواو على الحال السابق « إلا ، أداة استثناء ملغاة ، محظوظا ، مفعول ثان لتر .

الشاهد فيه : قوله « كـ ، كهن ، حيث جر الضمير فى الموضعين بالكاف ، وهو شاذ .

بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ بَيْنَ ، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَةِ (١)
وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرٌ نَكِرَةً ، كَمَا مَالِيبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ (٢)

تجىء « مِنْ » للتبعية ، ولبیان الجنس ، ولا ابتداء الغاية : في غير الزمان كثيراً ،
وفي الزمان قليلاً ، وزائدة .

فمثالها للتبعية قولك : « أخذت من الدراهم » ومنه قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ
مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ) .

ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) .

ومثالها لا ابتداء الغاية في المكان قوله تعالى : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا
مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) .

ومثالها لا ابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى : (لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ
يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) وقول الشاعر :

(١) « بعض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وبين » وابتدىء ،
مثله ومعطوفان عليه « في الأمكنة » متعلق بابتدىء « بين » جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة
« وقد » حرف تقليل « تأتي » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود
على « من » لبداء ، جار ومجرور متعلق « بتأتي » وبداء مضاف و « الأزمنة » مضاف إليه .

(٢) « وزيد » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من « في نفي » جار ومجرور متعلق بزيد « وشبهه » الواو عاطفة ، شبه :
معطوف على نفي ، وشبهه مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه « لجر » الفاء
عاطفة ، جر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « نكرة » مفعول به
لجر « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، ما : نافية ، لباغ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
خير مقدم « من » زائدة « مفر » مبتدأ مؤخر .

٢٠٥ — تُخَيِّرْنَ مِنْ أَرْزَمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ
إِلَى الْيَوْمِ ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ
ومثال الزائدة : « مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ » ولا تزداد — عند جمهور البصريين —
إلا بشرطين :

٣٠٥ — البيت للناطقة الذبياني ، من قصيدة له مطلعها قوله :

كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أَمِينَةً نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءٍ الْكَوَاكِبِ
اللغة : « يوم حليلة » يوم من أيام العرب المشهورة حدث فيه حرب طاحنة بين لخم
وغسان ، وحليمة هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني ، أضيف اليوم إليها لأن أباهما —
فيما ذكروا — حين اعتزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيتهم ، وفي يوم حليلة
ورد المثل « ما يوم حليلة بسر » يضرب للأمر المشتهر المعروف والذي لا يستطاع كتمانها .
وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَهُمْ يَتَسَاقَوْنَ الْمَنِيَّةَ بَيْنَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ بَيْضَ رِقَاقِ الْمَضَارِبِ
وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ بَيْنَ قُلُوبٍ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ
الإعراب : « تخيرون ، تخير : فعل ماض مبني للجهول ، ونون النسوة — العائد على
السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد — نائب فاعل « من أزمان » جار
ومجرور متعلق بتخير ، وأزمان مضاف ، و « يوم » مضاف إليه ، ويوم مضاف
و « حليلة » مضاف إليه « إلى اليوم » جار ومجرور متعلق بتخير ، وجملة « قد جربن ،
من الفعل الماضي المبني للجهول ونائب الفاعل في محل نصب حال « كل ، مفعول مطلق ،
وكل مضاف ، و « التجارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » حيث وردت « من » لابتداء الغاية في الزمن .
وفي المسألة كلام طويل الذيل عميق السيل ، وتلخيصه أنه قد ذهب جمهور الكوفيين
وأبو العباس المبرد والآخرش وابن درستويه من البصريين إلى أن « من » قد تأتي لابتداء
الغاية في الزمان ، ومال إلى هذا المحقق الرضی ، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك وابن هشام ،
وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجيء لذلك ، واتفق الجميع على أنها تأتي لابتداء الغاية
في الإمكانة والاحداث والأشخاص .

أحدهما : أن يكون المجرور بها نكرة .

الثاني : أن يسبقها نفي أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : النفي ، نحو : « لا تضرب من أحد » ، والاستفهام ، نحو : « هل جاءك من أحد ؟ » .

ولا تزداد في الإيجاب^(١) ، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة ؛ فلا تقول : « جاءني من زيد » خلافاً للأخفش ، وجعل منه قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) .

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، ومنه عندهم : « قد كان من مطر » أي قد كان مطر .

لِلْإِنْتِهَاءِ : حَتَّى ، وَلَاَمْ ، وَإِلَى ، وَمِنْ ، وَبَاءُ يُفْهَمَانِ بَدَلًا^(٢)
يَدُلُّ عَلَى انْتِهَاءِ الْغَايَةِ « إِلَى ، وَحَتَّى ، وَاللَّامُ » : وَالْأَصْلُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ
« إِلَى » فَلِذَلِكَ تَجْرُ الْآخِرَ وَغَيْرَهُ ، نَحْوُ : « سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ » ،
أَوْ إِلَى نِصْفِهِ « وَلَا تَجْرُ حَتَّى » إِلَّا مَا كَانَ آخِرًا أَوْ مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ^(٣) ، كَقَوْلِهِ

(١) ذكر السعد أن « من » الجارة تزداد في الإثبات اختياراً في موضع واحد ، وهو تمييزكم الخبرية إذا فصل بين كم وبين التمييز بفعل ، ومثل له بقوله تعالى : (كم تركوا من جنات) فن : زائدة ، وجنات : تمييزكم .

(٢) « للانتها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حتى » ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر ، ولام ، وإلى ، معطوفان على حتى « ومن » الواو للاستئناف ، من ، قصد لفظه : مبتدأ « وباء » معطوف على من « يفهمان » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بدلا » مفعول به ليفهمان .

(٣) الآية الكريمة التي تلاها الشارح مثال لما كان متصلاً بالآخر . ومثال ما كان =

تعالى : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) ولا تجزئ غيرها ؛ فلا تقول : « سِرَتْ
الْبَارِحَةُ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ » . واستعمال اللام لانتهاء قليل ، ومنه قوله تعالى :
(كُلُّ شَيْءٍ يَجْزِي لِأَجْلِ مُسَمًّى) .

ويستعمل « مِنْ » والباء ، بمعنى « بَدَل » ؛ فَمِنْ استعمالِ « مِنْ » بمعنى « بَدَل »
قوله عز وجل : (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) [أى : بَدَلِ الْآخِرَةِ] وقوله
تعالى : (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ) أى : بَدَلَكُمْ ،
وقول الشاعر :

٢٠٦ — جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمَرْقَقَا
وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا

= آخر أقولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، واعلم أن « حتى » ، الجارة على ضربين : جارة
للفرد الصريح ، وهذه هي التي لا تجزئ إلا الآخر أو المتصل بالآخر ، ولا تكون إلا غائية ،
وجارة لأن المصدرية ومدخولها ، وهذه تكون غائية ، وتكون تعليلية ، وتكون استثنائية .
٢٠٦ — البيت لأبي نخيلة - يعمر بن حزن - السعدي .

اللغة : « جارية » ، هي - في الأصل - الفتاة الشابة ، ثم توسع فيه فاستعملوه في كل أمة
« المرققا » ، على صيغة اسم المفعول - الرقيق الرقيق الواسع « البقول » جمع بقل ، وهو كل
نبات اخضرت به الأرض « الفستقا » ، نقل خاص معروف .

المعنى : يريد أن هذه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم ، ولم تستمري طعم الرفه ، فهي
تأكل يابس العيش ، لا الرغفان الرقيقة الواسعة المستديرة ، وتذوق من البقول ما يأكله
البدو عادة ، لا الفسق ونحوه بما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية .

الإعراب : « جارية » ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي جارية ، أو نحوه « لم »
نافية جازمة « تأكل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسرة تخلصاً من التقاء
الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على جارية « المرققا »
مفعول به لتأكل ، والالف للاطلاق « لم » ، نافية جازمة « تذوق » فعل مضارع مجزوم =

أى : بَدَلُ البُقولِ ، ومن استعمال الباء بمعنى « بدل » ما ورد في الحديث :
« مَا يَسُرُّنِي بِهَا خَيْرُ النِّعَمِ » أى : بَدَلُهَا ، وقول الشاعر :

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَتُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا^(١) [١٥٤]

* * *

واللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ ، وفي تَعْدِيَّةٍ — أَيْضًا — وَتَعْلِيلٍ قُفِي^(٢)
وَزَيْدٌ ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنِ بِيَا وَ « فِي » وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا^(٣)

== بلم ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى الجارية فاعل « من البقول » جار ومجرور متعلق بتذق
« الفستقا » مفعول به لتذق ، والآلف للاللاق .

الشاهد فيه : « من البقول » حيث ورد « من » بمعنى البدل ، يعنى أنها لم تستبدل
الفستق بالبقول . وهكذا قال ابن مالك وجاعة من النحويين ، وقال آخرون : إن « من »
هنا للتمييز ، وعندهم أن الفستق بعض البقول ، وعلى هذا يجوز أن تكون « من » اسما
بمعنى « بعض » وموقعها في الإعراب على هذا مفعول به لتذق ، ويكون قوله « الفستقا »
بدلا منها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٥٤ وتقدم شرحه في باب « المفعول له » فانظره هناك .
(٢) « واللام » مبتدأ « لذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وشبهه »
الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على الملك ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « وفي »
تعدية ، جار ومجرور متعلق بقوله « قفى » ، الآتى آخر البيت « أَيْضًا » مفعول مطلق لفعل
محذوف « وتعليل » معطوف على تعدية « قفى » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام .

(٣) « زيد » فعل ماض مبنى للجهول ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى اللام في
البيت السابق نائب فاعل « والظرفية » مفعول مقدم على غامله ، وهو قوله : « استبن »
الآتى « استبن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بيا » قصر
للضرورة : متعلق باستبن « وفي » معطوف على با « وقد » حرف تقليل « يدينان » فعل
مضارع ، وآلف الاثنين — العائد إلى الباء وفي — فاعل « السببا » مفعول به ليدينان ،
والآلف للاطلاق .

تَقْدَمَ أَنَّ اللّامَ تَكُونُ لِلانْتِهَاءِ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهَا تَكُونُ لِلْمَلِكِ ، نَحْوُ : (اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) وَ « الْمَالُ لَزِيدٍ » ، وَاشْبَهَ الْمَلِكِ ، نَحْوُ : « الْجَلُّ لِلرَّسِّ ، وَالْبَابُ لِلدَّارِ » ، وَلِلتَّعْدِيَةِ ، نَحْوُ : « وَهَبْتُ لَزِيدٍ مَالاً » وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ) ، وَلِلتَّعْلِيلِ ، نَحْوُ : « جِئْتُكَ لِأَكْرَمِكَ » ، وَقَوْلُهُ :

٢٠٧ — وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بَدَلَهُ الْقَطْرُ

٢٠٧ — الْبَيْتُ لِأَبِي صَخْرٍ الْهَذَلِيِّ .

اللُّغَةُ : « تَعْرِوْنِي » تَصْيِيْنِي ، وَتَنْزِلُ بِي « ذِكْرَاكِ » الذِّكْرَى — بِكَسْرِ الذَّالِ وَآخِرُهُ أَلِفٌ مَقْصُورَةٌ — التَّذَكُّرُ ، وَالْخَطُورُ بِالْبَاءِ « هَزَةٌ » ، بِفَتْحِ الْهَاءِ وَكُسْرِهَا — حَرَكَةٌ وَاضْطِرَابٌ « انْتَفَضَ » تَحَرَّكَ « الْقَطْرُ » الْمَطَرُ .

الْمَعْنَى : يَصِفُ مَا يَحْدُثُ لَهُ عِنْدَ تَذَكُّرِهِ لِإِيَّاهَا ، لِأَنَّهُ لِيَصِيْبُهُ خَفَقَانٌ وَاضْطِرَابٌ يَشْبَهُانِ حَرَكَةَ الْمُصْفُورِ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ مَاءُ الْمَطَرِ ؛ فَإِنَّهُ يَضْطَرِبُ وَيَتَحَرَّكُ حَرَكَاتٍ مُتَتَابِعَةً لِيُدْفِعَهُ عَنْ نَفْسِهِ .

الْإِعْرَابُ : « وَإِنِّي » . إِنْ . حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ ، وَالْيَاءُ اسْمُهُ « تَعْرِوْنِي » ، اللَّامُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، تَعْرِوْ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَالنُّونُ لِلْوَقَايَةِ ، وَالْيَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ « لَذِكْرَاكِ » الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِتَعْرِوْ ، وَذِكْرَى مُضَافٌ وَكَافُ الْمَخَاطَبَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ اسْمِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ ، وَفَاعِلُ اسْمِ الْمَصْدَرِ مَحْذُوفٌ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ : لَذِكْرَى لِإِيَّاكَ ، ثُمَّ حُذِفَ الْفَاعِلُ وَأُضِيفَ اسْمُ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ ، فَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ « هَزَةٌ » فَاعِلٌ تَعْرِوْ « كَمَا » الْكَافُ جَارَةٌ ، وَمَا : مُصَدِّرِيَّةٌ « انْتَفَضَ » فِعْلٌ مَاضٍ « الْمُصْفُورُ » فَاعِلٌ انْتَفَضَ ، وَ « مَا » وَمَدْخُولُهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَجْرُورٌ بِالْكَافِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةٌ لِهَزَةٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : هَزَةٌ كَانَتْ كَانَتْ قَاضٍ الْعَصْفُورَ بِلِلَّهِ ، بِلِلْ : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ لِبِلِلْ « الْقَطْرُ » فَاعِلٌ بِلِلْ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٌ مِنَ الْعَصْفُورِ ، وَ « قَدْ » مُقَدَّرَةٌ قَبْلَ الْفِعْلِ ، عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ : أَيْ قَدْ بِلِلَّهِ ، فَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَلَا يَلْتَزِمُونَ تَقْدِيرَهُ « قَدْ » .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « لَذِكْرَاكِ » فَإِنَّ اللَّامَ فِيهِ لِلتَّعْلِيلِ .

وزائدة : قياساً^(١) ، نحو : « لَزِيدٌ ضَرَبْتُ » ومنه قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) وسماعاً ، نحو : « ضَرَبْتُ لزيد » .

وأشار بقوله : « والظرفية استثنى — إلى آخره » إلى معنى الباء و « في » ؛ فذكر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية ، والسببية ؛ فقال الباء للظرفية قوله تعالى : (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْعِجِينَ وَبِالْأَيْلِ) أى : وفى الليل ، ومثالها للسببية قوله تعالى : (فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا) ، ومثال « في » للظرفية قولك « زيدٌ فى المسجد » وهو الكثير فيها ، ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم : « دَخَلَتْ امرأةُ النَّارِ فى هِرَّةٍ حَبَسَهَا ؛ فَلَا هِىَ أَطْعَمَتَهَا ، وَلَا هِىَ تَرَكَتَهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ »^(٢) .

* * *

(١) زيادة اللام على ضربين ؛ الاول : زيادتها لمجرد التأكيد — وذلك إذا اتصلت بمعمول فعل ، وقد تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام — كقول ابن ميادة الرياح ابن أبرد :

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ مُسْلِمٍ وَمُمَاهِدِ

الزيادة الثانية لتقوية عامل ضعف عن العمل بأحد سيبين ، أحدهما : أن يقع العامل متأخراً ، نحو قوله تعالى : (للذين هم لربهم يرهبون) وقوله سبحانه : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) وثانيهما : أن يكون العامل فرعا فى العمل ؛ إما لكونه اسم فاعل نحو قوله تعالى : (مصدقاً لما بينهم) وإما لكونه صيغة مبالغة نحو قوله سبحانه (فعال لما يريد) .

(٢) خشاش الأرض : هوامها وحشراتنا ، الواحدة خشاشة ، وفى رواية فى الحديث « حشيش الأرض » وفى رواية ثالثة « حشيشة الأرض » — بجاء مهملة — وهو يابس النبات ، وهو وهم ، قاله ابن الأثير .

بِأَلْبَا اسْتَعْنِ ، وَعَدَّ ، عَوَّضَ ، أَلْصِقَ

وَمِثْلَ «مَعَ» وَ «مِنْ» وَ «عَنْ» بِهَا انْطِقَ^(١)

تَقْدَمُ أَنَّ الْبَاءَ تَكُونُ لِلظَّرْفِيَّةِ وَالسَّبَبِيَّةِ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهَا تَكُونُ لِلْإِسْتِعَانَةِ ، نَحْوُ :
« كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ، وَقَطَعْتُ بِالسَّكِينِ » وَلِلتَّعْدِيَةِ ، نَحْوُ : « ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ » وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) وَلِلتَّعْوِيضِ ، نَحْوُ : « اشْتَرَيْتَ الْفَرَسَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ »
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ) وَلِلْإِلصَاقِ ، نَحْوُ :
« مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » وَبِمَعْنَى «مَعَ» نَحْوُ : « بِعَتَكَ الثَّوبَ بِطِرَازِهِ » أَيْ : مَعَ طِرَازِهِ ،
وَبِمَعْنَى «مِنْ» كَقَوْلِهِ :

* شَرِبْتُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ *^(٢) [١٩٨]

أَيْ : مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ ، وَبِمَعْنَى «عَنْ» نَحْوُ : (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ) أَيْ : عَنْ
عَذَابٍ ، وَتَكُونُ الْبَاءُ — أَيْضًا — لِلْمَصَاحَبَةِ ، نَحْوُ : (قَسَّبَنِي بِحَمْدِ رَبِّكَ) [أَيْ :
مَصَاحَبًا بِحَمْدِ رَبِّكَ] .

عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ ، وَمَعْنَى «فِي» وَ «عَنْ»

بِعَنْ تَجَاوَزًا عَنِّي مِنْ قَدْ فَطِنَ^(٣)

(١) «بِالْبَاءِ» قَصْرُ لِلضَّرُورَةِ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «اسْتَعْنِ» ، الْآتِي «اسْتَعْنِ» ،
فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ خَيْرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «وَعَدَ» ، عَوَّضَ ، أَلْصَقَ ،
مَعْطُوفَاتٌ عَلَى اسْمٍ بِحَرْفِ عَطْفٍ مَحْذُوفٍ ، وَمِثْلُ «حَالٍ مِنْ دَهَا» فِي قَوْلِهِ «بِهَا»
الْآتِي ، وَمِثْلُ مَضَافٍ وَ «مَعَ» ، مَضَافٌ إِلَيْهِ «وَمِنْ» ، وَعَنْ ، مَعْطُوفَانِ عَلَى «مَعَ» ، السَّابِقِ
«بِهَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَتَى «انْطِقَ» ، فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا
تَقْدِيرُهُ أَنْتَ .

(٢) هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ هُوَ الشَّاهِدُ رَقْمُ ١٩٨ وَقَدْ سَبَقَ فِي أَوَّلِ بَابِ حُرُوفِ الْجَرِّ .

(٣) «عَلَى» قَصْدُ لَفْظِهِ : مُبْتَدَأُ «لِلْإِسْتِعْلَاءِ» قَصْرُ لِلضَّرُورَةِ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ «بَعْدِ» وَ «عَلَى»

كما «عَلَى» مَوْضِعَ «مِنْ» قَدْ جُمِلَا^(١)

تستعمل «على» للاستعلاء كثيراً، نحو: «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ» وبمعنى «في» نحو قوله تعالى: (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا) أى: في حين غفلة، وتستعمل «عن» للمجاوزة كثيراً، نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ» وبمعنى «بعد» نحو قوله تعالى: (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) أى: بعد طبق، وبمعنى «على» نحو قوله:

٢٠٨ - لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسْبِ

عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي

= بمحذوف خبر المبتدأ ومعنى، معطوف على الاستعلاء، ومعنى مضاف، و«في» قصد لفظه: مضاف إليه و«عن» معطوف على «في» السابق «عن» جار ومجرور متعلق بقوله «عني» الآتي، وتجاوزاً، مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «عني» الآتي «عني» فعل ماضٍ «من» اسم موصول فاعل «عني» قد، حرف تحقيق «فطن» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول، أي. وغنى الذي تحققت فطنته تجاوزاً «عن».

(١) «وقد» حرف تقليل «تجي» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى «عن» في البيت السابق فاعل «موضع» ظرف متعلق بتجي. وموضع مضاف، و«بعد» قصد لفظه: مضاف إليه «وعلى» معطوف على «بعد» كما، الكاف جارة، ما: مصدرية «على» قصد لفظه: مبتدأ «موضع» ظرف متعلق بقوله «جملاً» الآتي، وموضع مضاف، و«عن» قصد لفظه: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «جملاً» جعل: فعل ماضٍ مبنى للجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «على» نائب فاعل، والالف للإطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو على المقصود لفظه.

٢٠٨ - البيت لدى الإصبع - حرثان بن الحارث بن مخرث - العدواني، من

كلمة له مطلعها قوله:

أى : لا أفضلت فى حسبِ على ، كما استعملت « على » بمعنى « عن »
فى قوله :

= يَا مَنْ لِقَابِ طَوِيلِ الْبَثِّ مَحْزُونِ أَمْسَى تَذَكَّرَ رِيًّا أُمَّ هَارُونَ
أَمْسَى تَذَكَّرَ هَامِنٍ بَعْدَ مَا شَحَطَتْ وَالْدَّهْرُ ذُو غِلَظَةٍ حِينًا وَذُو لِينِ

اللغة : « أفضلت ، زدت » ديانى ، الديان : القاهر المالك للامور الذى يجازى عليها ،
فلا يضيع عنده خير ولا شر ، تخزوني ، تسومنى الذل وتقهرنى .

المعنى : لله ابن عمك ، فلقد ساواك فى الحسب ، وشابهك فى رفعة الاصل وشرف المحتد ،
فما من منزلة لك عليه ، ولا افضل لك فتفخر به عليه ، ولا أنت مالك أمره والمدير لشؤونه ،
فتقهره وتذله .

الإعراب : « لاه » ، أصل هذه الكلمة « لله » ، فهى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم ، ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذا فصار « الله » ، ثم حذف أداة التعريف ، فصار
كما ترى « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف ، وعم من « عمك » مضاف إليه « لا » حرف
نفي « أفضلت » أفضل : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعل « فى حسب » جار ومجرور متعلق
بأفضلت « عنى » مثله « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أنت » ضمير منفصل
مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ ، وديان مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة
الوصف إلى مفعوله « فتخزوني » الفاء عاطفة ، تخزوني : فعل مضارع ، والنوى للوقاية ،
والياء مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل
فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت تخزوني ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة
بالفاء على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، وتقدير الكلام : « لا أنت ديانى فأنت تخزوني » .

الشاهد فيه : قوله « عنى » فإن « عن » هنا بمعنى « على » ، والسر فى ذلك أن « أفضل »
بمعنى زاد فى الفضل إنما يتعدى « على » .

ومثل ما ورد فى صدر هذا البيت — من قوله « لاه ابن عمك » — قول عمر بن
أبى ربيعة المخزومى (البيت ١٧ من القطعة ٢٣ من ديوانه بشرحنا) :

قُلْتُ : كَلَّا ، لَاهُ ابْنُ عَمِّكَ ، بَلْ خِفْنَا أُمُورًا كُنَّا بِهَا أَغْمَارًا

٢٠٩ - إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قَشِيرٍ لَمَرُّ اللَّهِ أَهْجَبِي رِضَاهَا
أى : إذا رضيت عنى .

شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّمْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٌ^(١)
تأتى الكاف للتشبيه كثيراً ، كقولك : « زَيْدٌ كَالْأَسَدِ » ، وقد تأتى

٢٠٩ - أَلْبَيْتُ لِلْحَيْفِ الْعَقِيلِ ، مِنْ كَلِمَةِ يَمْدَحُ فِيهَا حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيْبِ الْقَشِيرِيُّ ، وَمِنْ
هَذِهِ الْقَصِيدَةِ قَوْلُهُ فِي حَكِيمٍ الْمَذْكُورِ :

تَنَضَّيْتُ الْقِلَاصَ إِلَى حَكِيمٍ خَوَارِجٍ مِنْ نَبَالَةٍ أَوْ مِنْهَا
فَمَا رَجَعْتُ بِخَاتِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ ابْنُ السُّبَيْبِ مِنْهَا
اللفظة : « قَشِير » - بَزَنَةُ التَّصْمِيرِ - هُوَ قَشِيرُ بْنُ كَعْبٍ بْنُ رَيْحَةَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ
صَحْمَةَ .

الإعراب : « إِذَا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « رَضِيتُ » رضى :
فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « عَلَى » جار ومجرور متعلق بـ « رَضِيتُ » « بَنُو » فاعل رضى ، وبنو
مضاف و « قَشِير » مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة « إِذَا » إليها
« لَمَرُّ » اللام للابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله قسمي ،
وعمر مضاف و « اللَّهُ » مضاف إليه « أَهْجَبِي » أعجب : فعل ماضٍ ، والنون للوقاية ،
والياء مفعول به « رِضَاهَا » رضا : فاعل أعجب ، ورضا مضاف والضمير مضاف إليه ،
وأنته مع أن مرجعه مذكور وهو « بَنُو قَشِير » ، لتأويلهم بالقبيلة ، وجملة « أَهْجَبِي رِضَاهَا »
لا عمل لها من الإعراب جواب « إِذَا » .

الشاهد فيه : قوله « رَضِيتُ عَلَى » فإن « عَلَى » فيه بمعنى « عَنْ » ، ويدل على ذلك أن
« رَضِيتُ » إنما يتعدى بمن كما فى قوله تعالى : (رَضِيتُ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقوله : (لَقَدْ
رَضِيتُ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ) ، وقد حل الشاعر « رَضِيتُ » على ضده وهو « سَخَطَ » فمداه بالحرف
الذى يتعدى به ضده وهو « عَلَى » ، وليس فى ذلك ما تنكره ، فإن العرب تحمل الشيء على
ضده كما تحمله على نظيره .

(١) « شَبَّهَ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أَنْتَ » بكافٍ ،

للتعليل ، كقوله تعالى : (وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) أى : لهدايته إياكم ، وتأتى زائطة للتوكيد ، وجعل منه قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) أى مثله شيء ، وما زيدت فيه قول رؤية :

— ٢١٠ — * لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ * .

أى : فيها المَقِّ ، أى : الطُولُ ، وما حكاه الفراه أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأَظِطَ ؟ فقال : كَهَيِّنٍ ، أى : هَيِّنًا .

== جار ومجرور متعلق بشبه «وبها» متعلق بقوله «بمعنى» الآتى «التعليل» مبتدأ «قد» حرف تقليل «بمعنى» فعل مضارع مبنى للجمهور ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التعليل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «وزائدا» حال من فاعل «ورد» الآتى «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بـ «زائد» ورد «فعل ماضى» وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكاف .

٢١٠ — هذا الشاهد من أرجوزة لرؤية بن العجاج .

اللغة : «لواحق» جمع لاحقة ، وهى التى ضمرت وأصلها الهزال «الأقرب» جمع قرب — بضم فسكون ، أو بضميتين — وهى الخاصرة «المق» بفتح الميم والقاف — الطول ، وقال الليث : هو الطول الفاحش فى دقة .

المعنى : يريد أن هذه الآتى — التى يصفها — خصائص البطون ، قد أصابها الهزال وانتابها الضمور ، وأن فيها طولا .

الإعراب : «لواحق» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى لواحق ، أو نحوه ، ولواحق مضاف ، و «الأقرب» مضاف إليه «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كالمق» الكاف زائدة ، المق : مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «كالمق» حيث وردت الكاف زائدة غير دالة على معنى من المعانى التى تستعمل فيها ، ودليل زيادتها شيان : الأول : أن المعنى الذى أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها ، والثانى : أن بقاءها ذات معنى من المعانى التى ترد لها يفسد الكلام ويخل به ، ألسنت ترى أنك لا تقول : فى هذا الشيء كاطرل ، وإنما تقول : فى هذا الشيء طول ، فافهم هذا فإنه يفيدك .

وَأَسْتَعْمِلَ أَسْمَاً ، وَكَذَا «عَنْ» وَ«عَلَى»

مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا^(١)

اسْتَعْمِلَ الْكَافُ اسْمَاً قَلِيلاً ، كَقَوْلِهِ :

٢١١ — أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّفَنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

= وتخرج البيت على زيادة الكاف هو تخرج جماعة من النحاة : منهم الرضى فى شرح الكافية ، وابن عصفور ، وأبو الفتح بن جنى فى سر الصناعة ، وأبو على الفارمى فى البغداديات ، وابن السراج فى الأصول ، وقد حمل أبو على على زيادة الكاف قوله تعالى : (ليس كمثل شيء) ، وقوله سبحانه : (أو كالدى مر على قرية) قال : تقدير الكلام أرايت الذى حاج إبراهيم فى ربه ، أو الذى مر على قرية .

(١) « واستعمل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكاف فى البيت السابق « اسماً » حال من نائب الفاعل « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عن » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وعلى » معطوف على عن « من أجل » جار ومجرور متعلق بدخلى أيضاً « من » قصد لفظه : مبتدأ « دخلاً » دخل : فعل ماض ، والآلف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

٢١١ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدته اللامية المشهورة التى مطلعها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةً إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

اللمة : « شطط » هو الجور ، والظلم ، ومجاوزه الحد « القتل » بضمين — جمع فتيلة ، وأراد بها فتيلة الجراح .

المعنى : لا ينهى الجائرين عن جورهم ، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم ، مثل الطعن البالغ الذى يتفد إلى الجوف فيغيب فيه ، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الاخذ بالشدّة .

الإعراب : « أتنتهون » المبررة للاستفهام الإنكارى ، تنهون : فعل وفاعل =

فالكاف : اسم مرفوع على الفاعلية ، والعامل « فيه ينهى » ، والتقدير : ولن ينهى ذوى شطط مثل الطمن .

واستعملت « على ، وعن » اسمين عند دخول « من » عليهما ، وتكون « على » بمعنى « فوق » و « عن » بمعنى « جانب » ومنه قوله :

٢١٢ — غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا

تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيزًا مَجْهَلٍ

= « ولن » نافية ناصبة « ينهى » فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الالف « ذوى » مفعول تقدم على الفاعل ، وذوى مضاف و « شطط » مضاف إليه « كالطمن » الكاف اسم بمعنى مثل فاعل ينهى ، والكاف مضاف ، والطمن مضاف إليه « يذهب » فعل مضارع « فيه » جار ومجرور متعلق بذهب « الزيت » فاعل يذهب « والقتل » معطوف على الزيت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للطمن ، أو في محل نصب حال منه ؛ وذلك لأنه اسم على بال الجنسية ، وانظر شرح الشاهد رقم ٢٨٦ .

الشاهد فيه : قوله « كالطمن » فإن الكاف فيه اسم بمعنى « مثل » و « دعى » فعل لقوله « ينهى » ، وقد أوضحنا ذلك في إعراب البيت .

٢١٢ — البيت لمراحم العقيلي ، يصف القطاة ، من قصيدة له مطلعها قوله :

خَلِيلِي عُوْجَابِي عَلَى الرَّبْعِ نَسْأَلِ مَتَى عَهْدُهُ بِالظَّاعِنِ الْمُتَحَمِّلِ
وقبل بيت الشاهد قوله :

أَذَلِكْ أَمْ كَدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا لَقِيَ بِشَرَوْرَى كَالْتَيْنِ الْمَمِيلِ

اللمة : « غدت » هنا بمعنى « صار » ، فلا يختص بزمان دون زمان ، كما تقول : « غدا على أمير » أى : صار على أمير ؛ فلم يكن بمعنى « صار » اختص حدوث معناه بزمان الغداة « من عليه » أراد من فوقه ؛ فعلى هنا اسم ، ولذلك دخل عليه حرف الجر « ظمَّوها » بكسر الظاء وسكون الميم — زمان صبرها عن الماء « تصل » نصوت وإنما يصوت حياها ، لجمها إذا صوت حياها فقد صوتت « قَيْض » بفتح =

أى : غَدَت من فَوْقِهِ ، وقوله :

٢١٣ — وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّامِحِ دَرِيَّةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

أى : مِنْ جَانِبِ يَمِينِي .

= القاف وسكون الياء — قشر البيضة الأعلى « زيزاء » ، براى مفتوحة أو مكسورة ثم متناة تحتية ساكنة فزاي ثابته — هو ما ارتفع من الأرض « الجهل » ، الذى ليس له أعلام يهتدى بها .

المعنى : يقول : إن هذه القطاة انصرفت من فوق فراخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء ، حال كونها تصوت أحشائها لمعشها بسبب بعد عهدها بالماء ، وطارَتْ عن يبيضا الذى وضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التى يهتدى بها .

الإعراب : « غدت » ، غدا : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى « كدرية » ، فى بيت سابق أنشدناه لك « من » ، حرف جر « عليه » ، على : اسم بمعنى فوق مجرور بحلا بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بغدت « ما » ، مصلوية « تم » ، فعل ماض « ظموا » ، ظم : فاعل تم ، وظم مضاف والضمير مضاف إليه « فصل » ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال « وعن قبض » جار ومجرور معطوف على قوله « من عليه » ، فهو من متعلقات غدت أيضاً « بزيزاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبض « مجهل » ، صفة لزيزاء .

الشاهد فيه : قوله « من عليه » ، حيث ورد « عن » ، اسماً بمعنى فوق ؛ بدليل دخول حرف الجر عليه ، كما أوضحناه لك .

٢١٣ — البيت لقطرى بن الفجاءة ، من أبيات سبق أحدها فى باب الحال من هذا الكتاب (هو الشاهد رقم ١٨٦) .

اللمة . « دريئة » ، هى حلقة يرى فيها المتعلم ويظعن للتدرب على إصابة الهدف ، وأراد بهذه العبارة أنه جرى على اقتحام الأحوال ومنازلة الأبطال وفراع الخطوب ، =

و «مُذٌ ، وَمُنْذٌ» اُسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ : كَ «جِئْتُ مُذَدَّعًا»^(١)
وإِنْ يَجْزَا فِي مُضَى فَكُنْ هَا ، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي» اُسْتَبْنِ^(٢)

= وأنه ثابت عند اللقاء لا يجبن ولا يولى ولا ينهزم ، ولو أن الأعداء قعدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب ، وذكر اليمين والامام وحدهما — وترك اليسار والظهر — . لأنه يعلم أن اليسار كاليمين ، وأن الظهر قد جرت العادة ألا يمكن الفارس منه أحداً .

الإعراب : «أراني ، أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «للمراح ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «دريته ، الآتي «دريته ، مفعول ثانٍ لأرى ، وأرى هنا عليّة ، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم ، وذلك من خصائص أفعال القلوب ، فلو جعلتها بصرية لزمك أن تقدر مضافاً محذوفاً ، وأصل الكلام عليه : أرى نفسى «من ، حرف جر «عن ، اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام : أى تجيئنى من جهة يمينى — إلخ ، وعن مضاف ، ويمين من «يمينى ، مضاف إليه ، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «تارة ، منصوب على الظرفية ، ويروى «مرة ، وقوله «وأما ، معطوف على يمينى .

الشاهد فيه : قوله «من عن ، حيث استعمل «عن ، اسماً بمعنى «جهة ، ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف الجر ، وقد بينا لك ذلك فى إعراب البيت .

(١) «ومذ ، قصد لفظه : مبتدأ «ومند» معطوف عليه «اسمان ، خبر المبتدأ «حيث ، ظرف متعلق بمحذوف صفة لمذ ومند ، رفعاً ، فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة «حيث ، إليها «أو ، عاطفة «أوليا ، أولى : فعل ماض مبنى للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الثانى «الفعل ، مفعول أول لأولى ، لأنه هو الفاعل فى المعنى «جئت ، الكاف جارة لقول محذوف ، جئت : فعل وفاعل «مذ ، ظرف متعلق بجئت «دعا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل جر بإضافة مذ إليها .

(٢) «وإن ، شرط» «يجرا» فعل مضارع فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل «فى مضى ، جار ومجرور متعلق بيجرا «فكن ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : =

تُسْتَعْمَل « مذ ، ومنذ » اسمين إذا وقع بعدها الاسمُ مرفوعاً ، أو وقع بعدها فعلٌ ؛
فمثالُ الأولِ « ما رأيته مذ يومُ الجمعة » أو « مذ شهرُنا » و « مذ » : [اسمٌ]
مبتدأ خبره ما بعده ، وكذلك « مُنْذُ » ، وجوزَ بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما .
ومثالُ الثاني « جئت مذ دَعَا » و « مُنْذُ » : اسمٌ منصوب المحل على الظرفية ،
والعامل فيه « جئت » .

وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفاً جر : بمعنى « مِنْ » إن كان الجرور ماضياً ،
نحو : « ما رأيته مذ يومِ الجمعة » أى : من يوم الجمعة ، وبمعنى « فى » إن كان
حاضراً ، نحو : « ما رأيته مذ يومِنا » أى : فى يومنا .

* * *

وَبَعْدَ « مِنْ وَعَنْ وَبَاءَ » زَيْدَ « مَا » قَلَمْ يُعَقِّ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا^(١)
تزاد « ما » بعد « مِنْ ، وَعَنْ » والباء ؛ فلا تكفها عن العمل ، كقوله تعالى :

= جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « وفى
الحضور ، جار ومجرور متعلق بقوله « استبن » الآتى « معنى » مفعول مقدم لاستبن ،
ومعنى مضاف و « فى » قصد لفظه : مضاف إليه « استبن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « زيد » الآتى ، وبعد مضاف ، و « من » قصد
لفظه : مضاف إليه « وعلى » ، و « بَاء » معطوفان على « من » ، « زيد » فعل ماض مبنى
للجهول « ما » قصد لفظه : نائب فاعل زيد « فلم » نافية جازمة « يعق » فعل مضارع
مجزوم بـ « ما » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » عن « عمل » جار
ومجرور متعلق بـ « قد » حرف تحقيق « علما » علم : فعل ماض مبنى للجهول ، والآلف
للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « عمل » ، والجملة فى « عمل
مجر صفة لعمل .

(يَا خَطِيئَاتِهِمْ تُغْرِقُوا) وقوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لِيُضْهِجُنَّ نَادِمِينَ) وقوله تعالى :
(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ).

وَزَيْدٌ بَعْدَ «رُبِّ» وَالْكَافِ «فَكَفَّ» وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرُّ كَمْ يُكْفُ^(١)

تزاد «ما» بعد «الكاف» ، ورُبُّ «فَكَفَّها»^(٢) عن العمل ، كقوله :

٢١٤ — فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ مَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَيْمٍ

(١) «وزيد» ، فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» في البيت السابق «بعد» ظرف متعلق بزيد ، وبعد مضاف و «رب» ، قعد لفظه : مضاف إليه «والكاف» ، معطوف على رب «فَكَفَّ» ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «وقد» حرف تقييد «تليهما» ، بلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، والضمير البارز المتصل مفعول به «وجر» الواو واو الحال ، جر : مبتدأ «ولم» نافية جازمة «يكف» ، فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

(٢) أنت تعلم أن حرف الجر يدخل على اسم مفرد — أى غير جملة — فيجره ؛ فالكف : هو أن تحول «ما» ، بين رب والكاف وبين ما يقتضيه كل حرف منهما ، وهو الدخول على الاسم المفرد وجره ، وذلك بأن تيهما للدخول على الجمل ، اسمية كانت أو فعلية ؛ فأما دخولها على الجمل الاسمية فقد استقصاه له الشارح (ش ٢١٤ و ٢١٥) وأما دخولها على الجمل الفعلية فنه قول جديمة الأبرش :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ

ومنه قول روبة بن الصجاج في أحد بحرجماته :

* لَا تُشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ *

٢١٤ — البيت لزياد الأعجم ، وهو أحد أبيات ثلاثة ، وقوله :

وَأَعْلَمُ أَنِّي وَأَبَا مُحَمَّدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ =

وقوله :

٢١٥ — رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

= أَرِيدُ حَبَاهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّثِيمُ

والبيتان مرفوعا القافية كما ترى ، وبيت الشاهد مجرورها ، ففيه الإقواء .

اللغة : « النشوان ، أصله السكران ، وأراد به لازمه ، وهو الذى يعيب كثيراً ويقول ما لا يحتمل ، بدليل ذكر الحليم فى مقابلته ، والحليم ، ذو الأمانة الذى يحتمل ما يثقل على النفس ويشق عليها ، حباه ، بكسر الحاء - وهو العطية « الحر » جمع حمار ، ويروى « فإن النيب من شر المطايا ، والنيب : جمع ناب ، وهى الناقة المسنة ، المطايا ، جمع مطية وهى - هنا - الدابة مطلقاً ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها ، أى : تسرع ، أو لأنك تركب مطاها : أى ظهرها ، الحبطات ، بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة - هم بنو الحارث ابن عمرو بن تميم ، وكان أبوه الحارث بن عمرو فى سفر فأكل أكلا انتفخ منه بطنه فأت فصار بنو تميم يميرون بالطعام ، وانظر إلى قول الشاعر :

إِذَا مَا مَاتَ مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِيٌّ بِزَادٍ

الإعراب : « فإن ، حرف تأكيد ونصب « الحر ، اسم إن « من شر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، وشر مضاف ، وهى المطايا ، مضاف إليه « كما ، الكاف حرف جر ، ما : كافة « الحبطات ، مبتدأ « شر ، خبر المبتدأ ، وشر مضاف ، و « بنى ، مضاف إليه ، وبنى مضاف ، و « تميم ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الحبطات ، حيث زيدت « ما ، بعد الكاف فتعنتا من جر ما بعدها ، ووقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر ، وقد وضع ذلك فى إعراب البيت .

٢١٥ — البيت لأبى دوداد الإبادى .

اللغة : « الجامل ، القطيع من الإبل مع زعائه وأربابه « المؤبل » بزنة المعظم — المتخذ للنية ، وتقول : إبل مؤبلة ، إذا كانت متخذة للنية ، وعاجيج ، جمع عنجوج ، وهو من الخيل الطويل العنق ، المهار ، جمع مهر - والواحدة بهاء - وهو ولد الفرس .

وقد تزايد بعدها ولا تكفهما عن العمل ، وهو قليل ، كقوله :

٢١٦ — مَآوِيَّ يَا رَبُّنَا غَارَةٌ شَعْوَاء ، كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

= المعنى : يقول : إنه ربما وجد في قومه القطيع من الإبل المعد للقتية ، وجياد الخيل الطويلة الأعناق التي بينها أولادها .

الإعراب : « ربما ، رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، ما : زائدة كافة » الجامل ، مبتدأ « المؤيل ، صفة للجامل » فيهم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيج ، الواو عاطفة ، وعناجيج : مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وعناجيج فيهم ، مثلاً » يبنن ، بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه « المهار ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله « عناجيج ، السابق ، وهي التي سوغت الابتداء بالنكرة .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم ، حيث دخلت « ما ، الزائدة على « رب ، فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها ، وسوغت دخولها على الجملة الابتدائية ، ودخول رب المكشوفة على الجملة الاسمية شاذ عند سيويه ؛ لأنها عنده حينئذ تختص بالجل الفعلية ، وعند أبي العباس المبرد لا تختص رب المكشوفة بجملة دون جملة ، فليس في البيت شذوذ عنده .

٢١٦ — البيت لضمرة النشلي .

اللفظة : « غارة ، هو اسم من أغار القوم ، أي : أسرعوا في السير للحرب » شعواء ، منتشرة متفرقة ، اللذعة ، مأخوذ من لذعته النار ، أي : أحرقت « الميسم ، ما يوسم به البعير بالنار : أي يعلم ليعرف ، وكان لكل قبيلة وسم مخصوص يطعمونه على إبلهم بالسكى لتعرف .

الإعراب : « مآوى ، منادى مرخم ، وحرف النداء محذوف ، وأصله « يا مآوية ، يا ، حرف تنبيه » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، والتاء لتأنيث اللفظ ، وما : زائدة غير كافة هنا « غارة ، مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « شعواء ، صفة لغارة على لفظها مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف =

وقوله :

٢١٧ — وَنَنْصُرُ مُوَلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وَحُذِفَتْ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ»

وَالْفَا ، وَبَقِيَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْقَمَلِ (١)

= لآلف التآنيك الممدودة «كاللذعة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لغاوة بالميم، جار ومجرور متعلق باللذعة، وخبر المبتدأ جملة «ناهبتها» في بيت آخر، وهو قوله: نَاهَبْتَهَا الْقُسْمُ عَلَى طَيْعٍ أَجْرَدَ كَالْقِدْحِ مِنَ النَّاسِمِ الشاهد فيه : قوله «ربها غارة» حيث دخلت «ما» الزائدة — التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر — على «رب» فلم تكفها عن عمل الجر في لفظ ما بعدها .

٢١٧ — البيت لعمر بن براقة الهمداني، من كلمة مطلها :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لَا تَعْرِضْ لِعَلَقَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِكِ نَائِمٌ

المعنى : إنا نعين حليفنا ونساعده على عدوه ، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يحن ويحنى عليه .

الإعراب : «ننصر» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «مولانا» مولى : مفعول به لننصر ، ومولى مضاف والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، وإلهام اسمه «كما» الكاف جارة ، ما : زائدة «الناس» مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «أن» وجملة «أن» واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي «نعلم» «مجروم» خبر ثان لأن ، وهو اسم مفعول ؛ فقوله «عليه» واقع موقع نائب الفاعل «وجارم» معطوف على «مجروم» .

الشاهد فيه : قوله «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف ، ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها .

(١) و «حذفت» الواو عاطفة أو للاستئناف ، حذف : فعل ماض مبني للمجهول ، =

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، إلا في « رُبَّ » بعد الواو ، وفيما
سند كره ، وقد وردَ حذفُها بعد الفاء ، و « بَلْ » قليلا ؛ فنأله بعد الواو قوله :

* وَقَامِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمَخْتَرَقِينَ * [٣]^(١)

ومثاله بعد الفاء قوله :

٢١٨ — فَمِنْكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِجٌ

قَالَتْهَا عَنْ ذِي تَمَامٍ مُحَوَّلٌ

والفاء للتأنيث ، رب ، قصد لفظه : نائب فاعل « لجرت » الفاء حرف عطف ، وجر :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى رب
« بعد » ظرف متعلق بـجرت ، وبعد مضاف و « بل » قصد لفظه : مضاف إليه
« والفاء » قصر للضرورة : معطوف على « بل » ، و « بعد » ظرف متعلق بقوله « شاع »
الآتي ، وبعد مضاف ، و « الواو » مضاف إليه « شاع » ، فعل ماض « ذا » اسم إشارة
فاعل شاع « العمل » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة : أى وشاع هذا العمل
بعد الواو .

(١) تقدم شرح هذا البيت في أول الكتاب ، فانظره هناك ، وهو الشاهد رقم ٣
والشاهد فيه هنا قوله « وقام » حيث جر بعد الواو برب المحذوفة .

ونظير هذا البيت — في الجر برب محذوفة بعد الواو — قول امرئ القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

٢١٨ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة ، وقبل هذا

البيت قوله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحِذْرَ حِذْرَ عُنَيْرَةٍ فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ ، إِنَّكَ مُرْجِلِي

تَقُولُ ، وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعَا : عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا أَمْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلْ

فَقُلْتُ لَهَا : سِيرِي ، وَأَرْخِي زِمَامَهُ وَلَا تُبْعِدِي عَن جَنَّاكِ الْمُعَلَّلِ

اللغة : « طرقت » جئت ليلاً ، تمام ، جمع تيممة ، وهي التيمونة تعلق على الصبي =

ومثاله بعد « بَلْ » قوله :

٢١٩ — بَلْ بَلَدٌ مِلَّ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

= لَتَمْنَعُهُ الْعَيْنُ فِي زَعْمِهِمْ « محول » اسم فاعل من « أحول الصبي » ، إذا أتى عليه من مولده عام .

الإعراب : « فثلك » مثل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله « طرقت » ، الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو « رب » المحذوفة ، ومثل مضاف والكاف مضاف إليه « حبل » بدل من الكاف في « مثلك » ، « قد » حرف تحقيق « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » معطوف على حبل ، وهو يروى بالجر تابعاً على اللفظ ، وبالنصب تابعاً على الموضع « فأهينها » الفاء عاطفة ، أهينها : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة معطوفة على جملة « قد طرقت » « عن ذي » جار ومجرور متعلق بأهني ، وذو مضاف و « تمام » مضاف إليه « محول » صفة لذى تمام .

الشاهد فيه : قوله « فثلك » حيث جر رب المحذوفة بعد الفاء .

٢١٩ — البيت لرؤية بن العجاج .

اللمعة : « بلد » يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر « الفجاج » جمع فج ، وهو الطريق الواسع « قتمه » أصله قتامه ، والقنام هو الغبار ، تخففه بحذف الألف « جهرمه » الجهرم — بزة جعفر — هو البساط نفسه ، وقيل : أصله جهرميه — بياض نسبة مشددة — نسبة إلى جهرم ، وهو بلد بفارس ، لحذف ياء النسبة .

المعنى : يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب والانتقال « بلد » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو رب المحذوفة بعد « بل » ، « مل » مبتدأ ثان ، و « مل » مضاف و « الفجاج » مضاف إليه « قتمه » قتم : خبر المبتدأ الثاني ، وقتم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ، والجملة في محل رفع صفة ل « لا » نافية « يشتري » فعل مضارع مبنى للجهول « كتانه » كتان : نائب فعل يشتري ، وكتان مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه =

والشائع من ذلك حَدَّثَهَا بعد الواو ، وقد شَذَّ الجُرءُ بـ «رُبَّ» محذوفة من غير أن يتقدمها شيء ، كقوله :

٢٢٠ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةٍ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّةٍ

= «وجهره ، معطوف على «كتانه» ، والجملة في محل رفع نعت لبلد ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه رب المحذوفة هو قوله «كلفت عيديه» ، وهذا الخبر قد وقع في بيت بعد بيت الشاهد بتسعة أبيات ، وذلك في قوله :

كَلَفْتُهُ عِيدِيَّةً تَجَشَّمُهُ كَأَنهَا ، وَالسَّيْرُ نَاجٍ سُوْمُهُ

قِيَاسَ بَارٍ نَبْئُهُ وَنَشْمُهُ تَنْجُو إِذَا السَّيْرُ اسْتَمَرَّ وَذَمُّهُ

الشاهد فيه قوله : «بل بلد» ، حيث جر «بلد» رب المحذوفة بعد «بل» .

٢٢٠ - البيت لجليل بن معمر العذري .

اللغة : «الرسم» ، ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه «والطلل» ، ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحوه «من جلله» له معنيان : أحدهما أن يكون من قولهم «فعلت هذا من جلال كذا» ، والمعنى : فعلته من عظمه في نفسى ، حكاه أبو على القالى ، الثانى : أن يكون من قولهم : «فعلت كذا من جلالك وجلالك» ، والمعنى من أجلك ، وبسيك .

الإعراب : «رسم» مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضاها حرف الجر التشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله ، ورسم مضاف ، و «دار» مضاف إليه «وقفت» فعل وفاعل «في طلله» الجار والمجرور متعلق بوقفت ، وطلل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لرسم «كدت» كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء احمه «أقضى» فعل مضارع - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، الحياة» مفعول به لأقضى ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر «كاد» ، وجملة «كاد» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ .

وَقَدْ يُجْرَى بِسَوَى رَبِّ ، لَدَى حَذْفٍ ، وَبِمَضْنَةِ يُرَى مُطْرَدًا ٢٢٠
الجرُّ بغير «رَبِّ» محذوفاً على قسمين : مُطْرَدٌ ، وغير مطرد .

فغير المطرد ، كقول رؤبة لمن قال له : « كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ » : « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ »
التقدير : على خَيْرٍ ، وقول الشاعر :

٢٢١ - إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟
أَشَارَتْ كُلَّيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

== الشاهد فيه : قوله « رسم دار » - في رواية الجر - حيث جر قوله « رسم »
رب محذوفاً من غير أن يكون مسبقاً بأحد الحروف الثلاثة : الواو ، والفاء ، وبل ،
وذلك شاذ .

(١) « وقد » حرف تقليل « يجر » فعل ماض مبني للجهول « بسوى » جار ومجرور
واقع موقع نائب الفاعل ليجر ، وسوى مضاف و « رب » ، قصد لفظه : مضاف إليه
« لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بيجر ، ولدى مضاف و « حذف » ، مضاف إليه « وبعضه »
بمض مبتدأ ، والهاء مضاف إليه « يرى » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً ، وهو المفعول الأول « مطرداً » مفعول ثان ليرى ، والجملة من الفعل
المبني للجهول ونائب فاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ .

٢٢١ - البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً .
اللفظة : « قبيلة » واحدة قبائل العرب « كليب » - بزنة التصغير - أبو قبيلة جرير ،
والباء في قوله : « بالأكف » للمصاحبة بمعنى « مع » ، أى : أشارت الأصابع مع الأكف ،
أو الباء على أصلها والكلام على القلب ، وكأنه أراد أن يقول : أشارت الأكف
بالأصابع ، فقلب .

المعنى : إن لؤم كليب وارتكاسها في الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبيه إليه ، فإنه
لو سأل سائل عن شر قبيلة في الوجود لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب .

الإعراب : « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « قيل » فعل ماض
مبني للجهول « أى » اسم استفهام مبتدأ ، وأى مضاف و « الناس » مضاف إليه « شر »
أفعل تفضيل حذفته حمزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وهو خبر المبتدأ ، وشر مضاف ==

أى : أشارت إلى كليب ، وقوله :

٢٢٢ — وَكَرِيمَةً مِنْ آلِ قَيْسِ أَلْفَتُهُ
حَتَّى تَبْدُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

أى : فارتقى إلى الأعلام .

= و « قبيلة » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل « أشارت » ، أشار : فعل ماض ، والناء للتأنيث « كليب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : إلى كليب ، والجار والمجرور متعلق بأشارت « بالأكف » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه « الأصابع » فاعل أشارت .

الشاهد فيه : قوله « أشارت كليب » حيث جر قوله « كليب » بحرف جر محذوف ، كما بيناه في الإعراب ، والجر بالحرف المحذوف — غير ماسبق ذكره — شاذ .

٢٢٢ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم فائلها .

اللمعة : « كريمة » صفة لموصوف محذوف ، أى : رجل كريمة ، والناء فيه للبالغة لا للتأنيث ؛ بدليل تذكير الضمير في قوله « ألفت » ، ولا يقال : إنه استعمل صيغة فاعلة في المبالغة ، وليست من صيغها ؛ لأننا نقول : الصيغ المشهورة هي الصيغ القياسية ، أما الساعى فلا حصر له « ألفت » بفتح اللام — من باب ضرب — أى : أعطيته ألفاً ، أو بكسر اللام — من باب علم — أى : صرت ألفه « تبدخ » تكبر وعلا « الأعلام » جمع علم ، وهو — بفتح العين واللام جميعاً — الجبل .

الإعراب : « وكريمة » الواو واو رب « كريمة » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالواو « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريمة ، وآل مضاف ، و « قيس » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للعلية والتأنيث المعنوى لأنه اسم للقبيلة « ألفت » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « حتى » ابتدائية « تبدخ » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على كريمة « فارتقى » الفاء عاطفة . ارتقى : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجملة معطوفة على جملة « تبدخ » السابقة « الأعلام » مجرور بحرف جر محذوف ، أى : إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بقوله ارتقى . =

والمُطَرَّد كقولك : « بَكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا » ؟ فدرهم : مجرورٌ بِمِنْ محذوفَةٌ
عند سيبويه والخليل ، وبالإضافة عند الزجاج ؛ فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار
قد حُذِفَ وأبقى عمله ، وهذا مُطَرَّد عندهما في مميز « كَمْ » الاستفهامية إذا دخل عليها
حرفُ الجرِّ .

* * *

== الشاهد فيه : في هذا البيت عدة شواهد للنحاة : أولها وثانيها في قوله : « كريمة »
حيث جر هذه الكلمة برب محذوفة بعد الواو ، وحيث ألحق التاء الدالة على المبالغة لصيغة
فعليل ، وهذا نادر ، والكثير أن تلحق صيغة فعال — كعلامة ونسابة — أو صيغة مفعال
— كهذارة — أو صيغة فمُول — كفروقة — وثالثها ، وهو المراد هنا ، قوله « فارتقى
الأعلام » ، حيث جر قوله : « الأعلام » بحرف جر محذوف ، كما بيناه في الإعراب ،
وذلك شاذ . ورابعها : في قوله : « قيس » حيث منعه الصرف وجره بالفتحة نيابة عن
الكسرة ، فإن أردت به اسم القبيلة فهو ممنوع من الصرف قياساً للعلية والتأنيث المعنوي ،
وإن أردت به علم مذكر كأبي القبيلة كان منعه من الصرف شاذاً ، وهو — مع شذوذه —
بما له نظائر في شعر العرب ، ومن نظائره قول الأختل :

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبٍ غَائِلَةً الثُّفُوسِ غَرُورُ

فقد منع « شبيب » من الصرف وليس فيه علتان ، ومثله قول الآخر :

قَالَتْ أُمَيَّةٌ : مَا لِي ثَابِتٌ شَاخِصًا عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَأَلْنَضَلِ

الإضافة

نُونًا تَتْلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ أَحْذِفْ كَطُورِ سَيْنَا (١)
وَالثَّانِي أَجْرُزٌ ، وَأَنْوٍ « مِنْ » أَوْ « فِي » إِذَا
لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ ، وَاللَّامُ خُذَا (٢)
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ، وَاخْصُصْ أَوْ لَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا (٣)

(١) « نونا » مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله احذف الآتي « تلي » فعل ، مضرع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون ، والجملة في محل نصب صفة لقوله نونا ، الإعراب ، مفعول به لتلي « أو » عاطفة « تنوينا » معطوف على قوله نونا ، وما جار ومجرور متعلق باحذف « تضيف » فعل مضرع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بمن « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كطور سينا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كطور ، وطور مضاف وسينا : مضاف إليه ، وهو مقصور من ممدود ، وأصله سينا .

(٢) « الثاني » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله : اجرز « اجرز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانو » كذلك « من » قصد لفظه : مفعول به لانو « أو » عاطفة « في » معطوف على من « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يصلح » فعل مضرع مجزوم بلم « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « ذاك » ذا : فاعل يصلح ، والكاف حرف خطاب ، وجملة الفعل المنفي بلم والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « واللام » مفعول مقدم لحذف « خذا » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٣) « لما » جار ومجرور متعلق بخذ في البيت السابق « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا باللام ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذينك » مضاف إليه « واخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وأولا » =

إذا أريدَ إضافة اسمٍ إلى آخرٍ حُذِفَ ما في المضاف : من نونٍ تلي الإعرابَ — وهي نونُ التثنية ، أو نونُ الجمع ، وكذا ما ألحقَ بهما — أو تنوينٍ ، وجُرَّ المضافُ إليه؛ فتقول : « هَذَا غُلَامًا زَيْدٌ ، وهُوَ لاءُ بَنُوهُ ، وهذا صاحِبُهُ » .

واختلف في الجار للمضاف إليه ؛ قليل : هو مجرور بحرفٍ مقديرٍ — وهو اللام ، أو « مِنْ » ، أو « فِي » — وقليل : هو مجرور بالمضاف [وهو الصحيح من هذه الأقوال] .

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين ، وزعم بعضهم أنها تكون أيضاً بمعنى « مِنْ » أو « فِي » ، وهو اختيار المصنف ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَأَنُو مِنْ أَوْ فِي — إلى آخره » .

وضابط ذلك : أنه إن لم يصلح إلا تقدير « مِنْ » أو « فِي » فالإضافة بمعنى ما تمين تقديرُهُ ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام .

فيتعين تقدير « مِنْ » إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف ، نحو « هَذَا ثَوْبٌ خَزٌّ ، وخاتمٌ حديدٌ » والتقدير : هذا ثوبٌ من خز ، وخاتمٌ من حديد .

ويتعين تقدير « فِي » إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف ، نحو : « أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدًا » أى : ضربُ زيدٍ في اليوم ، ومنه قوله تعالى : (لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) وقوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)^(١) .

= مفعول به لاخصص « أو ، عاطفة ، أعطه ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لأعط « التمريف ، مفعول ثان لأعط « بالذي » جار ومجرور متعلق بالتمرific « تلا ، فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا عمل لها صلة الذي .
(١) ومن ذلك قول الشاعر :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لَسُلَيْمِيٍّ مُشْتَمِلٍ طَبَاخُ سَاعَاتِ الْكَرَى ذَاوُ الْكَسِيلِ
عند من رواه بإضافة طبّاخ إلى ساعات الكرى — ومعناه طبّاخ في ساعات النوم .

فإن لم يتمين تقدير « مِنْ » أو « فِي » فالإضافة بمعنى اللام ، نحو : « هذا غلامٌ زيدر ، وهذه يدُ عمرو » أى : غلامٌ لزيد ، ويدُ لعمرو .

وأشار بقوله : « واخصص أولا — إلى آخره » إلى أن الإضافة على قسمين : مَحْضَةٌ ، وغير مَحْضَةٍ .

فالمحضة هى : غيرُ إضافة الوَصْفِ المُشَابِهِ للفعل المضارع إلى معموله .

وغير المحضة هى : إضافة الوَصْفِ المذكور ، كما سذكره بعد ، وهذه لانقيد الاسم [الأول] تخصيصاً ولا تعريفاً ، على ما سنبين .

والمحضة : ليست كذلك ، وتقيد الاسم الأول : تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرةً ، نحو : « هذا غلامٌ امرأةٌ » وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو : « هذا غلامٌ زيدر » .

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يَقَعْلُ » وَصَفًا ، فَمَنْ تَنَكَّرَ لَهُ لَا يُعْذَلُ^(١)

كَرْبٍ رَاجِيًا عَظِيمَ الْأَمَلِ مُرَوِّعَ الْقَلْبِ قَلِيلَ الْحِيلِ^(٢)

(١) « إن » شرطية ، يشابه ، فعل مضارع ، فعل الشرط ، المضاف ، فاعل يشابه ، يفعل ، قصد لفظه : مفعول به يشابه ، وصفاً ، حال من قوله المضاف « فمن » ، الفاء لربط الشرط بالجواب ، عن : حرف جر « تنكبره » ، تنكير : مجرور بمن ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بـ « يعذل الآتى » لا ، نافية « يعذل » ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كرب » ، الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كقولك رب — إلخ ، ورب : حرف تقليل =

وَذِي الإِضَافَةِ ائْتُمِمَا لَفْظِيَّةً وَتِلْكَ مُحَضَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ (١)

هذا هو القسم الثاني من قِسْمِ الإِضَافَةِ ، وهو غير المحضة ؛ وَضَبَّطَهَا المصنّف بما إذا كان المضاف وَصْفًا يَشْبُه « يَفْعَلُ » — أى : الفِعْلَ المضارعَ — وهو : كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال] .

فمثالُ اسمِ الفاعل : « هذا ضاربُ زيدٍ ، الآن أو غدًا ، وهذا راجيٌ » .

ومثالُ اسمِ المفعول : « هذا مَضْرُوبُ الأبِ ، وهذا مُرَوِّعُ القَلْبِ » .

ومثالُ الصفة المشبهة : « هذا حَسَنُ الوَجْهِ ، وقليلُ الحِيلِ ، وعَظِيمُ الأملِ » .

فإن كان المضافُ غيرَ وصفٍ ، أو وصفًا غيرَ عاملٍ ؛ فالإضافة مُحَضَّةٌ كالمصدرِ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ » واسمُ الفاعلِ بمعنى الماضي ، نحو « هذا ضاربُ زيدٍ أمسٍ » .

وأشار بقوله : « فعن تنكيره لا يُعْذَلُ » إلى أن هذا القسم من الإضافة — أعنى غيرَ المحضة — لا يفيد تخصيصًا ولا تعريقًا ؛ ولذلك تدخل « رُبَّ » عليه ، وإن كان مضافًا لمعرفة ، نحو : « [رُبَّ] راجينا » وتوصف به النكرة ،

= وجر شييه بالزائد « راجينا ، راجي : اسم فاعل مجرور برب ، وراجي مضاف ، ونا : مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، عظيم ، صفة لراج ، وعظيم مضاف ود الأمل ، مضاف إليه ، مروع ، صفة ثانية لراج ، ومروع مضاف ود القلب ، مضاف إليه ، قليل ، صفة ثالثة لراج ، وقليل مضاف ود الحيل ، مضاف إليه .

(١) « وذى ، اسم إشارة مبتدأ أول ، الإضافة ، بدل أو عطف بيان ، اسمها ، اسم : مبتدأ ثان ، واسم مضاف وها : مضاف إليه ، لفظية ، خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وتلك ، اسم إشارة مبتدأ « محضة ، خبره ، ومعنوية ، معطوف على محضة ، والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

فهو قوله تعالى : (هَدِيًّا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ) وإنما يفيد التَّخْفِيفَ ؛ وفائدته ترجع إلى اللفظ ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية .

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً ، كما تقدم ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه مَعْنَوِيَّة ، وسميت تَحْضَةً أيضاً ؛ لأنها خالصة من نية الانفصال ، بخلاف غير المحضة ؛ فإنها على تقدير الانفصال ، تقول : « هذا ضاربُ زيدٍ الآن » على تقدير « هذا ضاربُ زيداً » ومعناها مُتَّحِدٌ ، وإنما أضيف طلباً للخفة .

وَوَضِلُّ « أَل » بِدَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ

إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ : كـ « الْجَعْدُ الشَّعْرَ »^(١)

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي : كـ « زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي »^(٢)

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته تَحْضَةً ، فلا تقول : « هذا الغلامُ رَجُلٌ » لأن الإضافة مُنَافِيَةٌ^(٣) للألف واللام ، فلا يَجْمَعُ بينهما .

(١) « ووصل ، مبتدأ ، ووصل مضاف و د أَل ، قصد لفظه : مضاف إليه « بداء ، جار ومجرور متعلق بوصل » المضاف ، بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « مغتفر » خبر المبتدأ « إن ، شرطية « وصلت ، وصل : فعل ماض مبني للجهول فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أَل « بالثان ، جار ومجرور متعلق بوصلت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو ، عاطفة « بالذي ، جار ومجرور معطوف على قوله : « بالثان ، في البيت السابق » له ، جار ومجرور متعلق بقوله « أضيف ، الآتي « أضيف ، فعل ماض مبني للجهول « الثاني ، نائب فاعل أضيف ، والجملة لا محل لها صلة .

(٣) في بعض النسخ « معاقبة ، والمقصود لا يتغير ؛ فإن معنى المعاقبة أن كل واحدة منهما تعقب الأخرى : أي تدخل الكلمة عقبها ؛ فهما لا يجتمعان في الكلمة ، وسيأتي يقول « لما تقدم من أنهما متعاقبان » .

وأما ما كانت [إضافته] غيرَ مَحْضَةٍ — وهو المراد بقوله «بذا المضاف» —
 أى بهذا المضاف الذى تقدمَ الكلامُ فيه قبل هذا البيتِ — فكان القياسُ أيضاً
 يقتضى أن لا تدخل الألف واللام على المضاف ؛ لما تقدم من أنهما متعاقبان^(١) ، ولكن
 لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغْتَفِرَ ذلك ، بشرط أن تدخل الألف واللام
 على المضاف إليه ، كـ «الْجَعْدِ الشَّعْرَ ، وَالضَّارِبِ الرَّجُلَ» ، أو على ما أُضيف إليه
 المضافُ إليه ، كـ «زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي» .

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، ولا على ما أُضيف إليه [المضاف
 إليه] ، امتنعت المسألة ؛ فلا تقول : «هذا الضَّارِبُ رجلٍ» (ولا «هذا الضَّارِبُ
 زَيْدٍ») ولا «هذا الضَّارِبُ رَأْسِ جَانٍ» .

هذا إنا كان المضاف غير مثنى ، ولا مجموع جمع سلامةٍ لذكر ، ويدخل
 فى هذا المفرد كما مُثِّلَ ، وجمعُ التَّكْسِيرِ ، نحو : «الضَّوَارِبُ — أو الضَّرَابُ —
 الرَّجُلُ ، أو غَلامِ الرَّجُلِ» [وجمع السلامة لمؤنث ، نحو : «الضَّارِبَاتُ الرَّجُلِ» ،
 أو غُلامِ الرَّجُلِ »] .

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامةٍ لذكر كُنِيَ وجودُها فى المضاف ، ولم
 يُشترط وجودُها فى المضاف إليه ، وهو المراد بقوله :

وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ ، إِنْ وَقَعَ مُثْنًى ، أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ^(١)

(١) «وكونها» كون : مبتدأ ، وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى
 اسمه ، فى الوصف ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص «كاف» ، خبر المبتدأ
 «إن» ، شرطية «وقع» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى
 المضاف فاعل «مثنى» ، حال من الضمير المستتر فى وقع السابق «أو» عاطفة «معاً»
 معطوف على مثنى «سبيله» سبيل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله اتبع الآتى ، وسبيل
 مضاف والماء مضاف إليه «اتبع» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =

أى : وَجُودُ الألف واللام فى الوصف المضاف إذا كان مثنى ، أو جمعا أتبع سبيل المثنى — أى : على حَدِّ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم — يُغْنِي عن وجودها فى المضاف إليه ؛ فتقول : « هَذَا الضَّارِبُ زَيْدٌ ، وَهَؤُلَاءِ الضَّارِبُونَ زَيْدٌ » (١) وتحذف النون للإضافة .

* * *

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ (٢)

== تقديره هو يعود على قوله جمعا ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله جمعا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تقرأ « أن » بفتح الهمزة على أنها مصدرية ؛ فهي وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل لكاف ، أو بكسر الهمزة على أنها شرطية ، وشرطها قوله : « وقع » كما سبق تقريره ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(١) ومن شواهد ذلك قول عنترة بن شداد العبسى فى معلقته :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي صَمْعَمِ
الشَّامِ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ — إِذَا لَمْ أَلْقُهُمَا — دَمِي
وقول الآخر :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَأَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغْنِي

(٢) « لا » نافية ، يضاف ، فعل مضارع مبنى للجهول واسم ، نائب فاعل بضاف « لما » حار وجرور متعلق بقوله « يضاف » السابق « به » جار وجرور متعلق بقوله « اتحد » الآتى « اتحد » فعل ماض ، وفى قوله « اتحد » ضمير مستتر يعود على ما الموصولة فاعل ، والجملة لا محل لها صلة « معنى » منصوب على التمييز أو على نزع الخافض « وأول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « موهما » مفعول به لأول « وإذا » ظرف للمستقبل من الزمان « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى موهم ، والجملة فى محل جر بإضافة « وإذا » إليها ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام .

المضافُ بتخصُّصٍ بالمضافِ إليه ، أو يتعرَّفُ به ؛ فلا بد من كونه غَيْرَهُ ؛ إذ لا يتخصَّصُ الشيءُ أو يتعرَّفُ بنفسه ، ولا يضاف اسم لما به اتَّخَذَ في المعنى ؛ كالتردافين وكلوصوف وصفته ؛ فلا يقال : « قَمَحٌ بُرٌّ » ولا « رَجُلٌ قَائِمٌ » وماورد مؤهلاً لذلك مُؤَوَّلٌ ، كقولهم : « سَعِيدٌ كُرْزٍ » فظاهرُ هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد ؛ فيؤوَّلُ الأولُ بالمسَمَّى ، والثاني بالاسم ؛ فكأنه قال : جاءني مُسَمَّى كُرْزٍ ، أى : مسمى هذا الاسم ، وعلى ذلك يُؤوَّلُ ما أشبه هذا من إضافة المتَرادِفَيْنِ ، كـ « يوم الخميس » .

وأما مظاهره إضافة الموصوف إلى صفته ، فمؤوَّلٌ على حذفِ المضافِ إليه الموصوفِ بتلك الصفة ، كقولهم : « حَبَّةُ الْحَقَاءِ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى » ، والأصلُ : حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَقَاءِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ؛ فالحقاء : صفة للبقلة ، لا للحبة ، والأولى : صفة للساعة ، لا للصلاة ، ثم حذف المضاف إليه — وهو البقلة ، والساعة — وأقيمت صفته مُقَامَهُ ، فصار « حبة الحقاء ، وصلاته الأولى » فلم يُصَفِ الموصوف إلى صفته ، بل إلى صفة غيره .

* * *

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَّلًا^(١)
قد يكتسب المضافُ المَذَكَّرُ من المؤنث المضاف إليه التأنيثَ ، بشرط أن يكونَ المضافُ صالحاً للحذفِ وإقامة المضاف إليه مُقَامَهُ ، وَيُفْهَمُ منه ذلك

(١) « ورُبَّمَا ، رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، وما : كلفة » أ كسب ، فعل ماضٍ « ثَانٍ ، فاعل أ كسب » أَوَّلًا ، مفعول أول لا كسب ، تأنيثاً ، مفعول ثانٍ لا كسب « إن ، شرطية » كَانَ ، فعل ماضٍ ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله أَوَّلًا « لِحذف ، جار ومجرور متعلق بقوله موهلاً الآتي « موهلاً ، خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

المعنى ، نحو : « قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » فصَحَّ تَأْنِيثُ « بَعْضٍ » لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث ؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه ؛ فتقول : « قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ » ومنه قوله :

٢٢٣ — مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

فَأَنْتَ الْمَرُّ لإضافته إلى الرياح ، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرِّ بالرياح ، نحو : « تَسْفَهُتُ الرِّيَّاحُ » .

وربما كان المضاف مؤنثاً فَأَكْتَسَبَ التذكيرَ من المذكر المضاف إليه ، بالشرط

٢٢٣ — هذا البيت لدى الرمة غيلان بن عقبة .

اللغة : « اهتزت ، مالت ، واضطربت » تسفَهت ، من قولهم : تسفَهت الرياح الغصون ؛ إذا أمالتها وحركتها « النواسم » جمع ناسمة ، وهى الرياح اللينة أول هبوبها ، وأراد من الرماح الأغصان .

المعنى : يقول : إن هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمايل ، فهن يحاكين رماحا — أى غصوناً — مرت بها ريح فأمالها .

الإعراب : « مشين » فعل وفاعل « كما » السكاف جارة ، وما : مصدرية « اهتزت » اهتز : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رماح » فاعل اهتزت ، و « ما » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالسكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، أى : مشين مشياً كأنناً كاهتزاز — إلخ « تسفَهت » تسفه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أعالها » أعلى : مفعول به لتسفه ، وأعلى مضاف وها : مضاف إليه « مر » فاعل تسفَهت ، ومر مضاف ، و « الرياح » مضاف إليه « النواسم » صفة للرياح .

الشاهد فيه : قوله « تسفَهت » . . . مر الرياح ، حيث أنت الفعل بتاء التأنيث سع أن فاعله مذكر — وهو قوله مر — والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه ، وهو الرياح .

الذي تَقَدَّمَ ، كقوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) فـ « رحمة » : مؤنث ، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى « الله » تعالى .

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يَجُزِ التأنيث ؛ فلا تقول : « خَرَجَتْ غُلامٌ هِنْدٍ » إذ لا يقال : « خرجت هند » ويفهم منه خروج الغلام .

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُهَا قَدْ بَاتَ لَفْظًا مُفْرَدًا^(١)

من الأسماء ما يلزم الإضافة ، وهو قسمان :

أحدهما : ما يلزم الإضافة لَفْظًا وَمَعْنَى ؛ فلا يستعمل مفرداً — أى : بلا إضافة — وهو المراد بِشَطْرِ الْبَيْتِ ، وذلك نحو : « عِنْدَ ، وَلَدَى ، وَسِوَى ، وَقُصَارَى الشَّيْءِ ، وَحَادَاةُ : بمعنى غايته » :

والثاني : ما يلزم الإضافة مَعْنَى دون لَفْظٍ ، [نحو : « كُلٌّ ، وَبَعْضٌ ، وَأَيٌّ] ؛ ويجوز أن يستعمل مفرداً — أى : بلا إضافة — وهو المراد بقوله : « وَبَعْضُهَا » أى : وبعض ما لزم الإضافة [مَعْنَى] قد يستعمل مفرداً لَفْظًا ، وسيأتي كلٌّ من القسمين .

(١) « وبعض » مبتدأ « الاسماء » مضاف إليه « يضاف » فعل مضارع مبني للمجهول ، وفائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أبدأ » منصوب على الظرفية « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « ذا » اسم إشارة : مضاف إليه « قد » حرف تقييد « بات » فعل مضارع ، وقد حذف لامه — وهى الياء — ضرورة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لفظاً » منصوب على التمييز ، أو بإسقاط الخافض ، وعلى هذين يكون قوله « مفرداً » حالاً من الضمير المستتر في قوله « يأتي » ، ويجوز أن يكون قوله « لفظاً » هو الحال ، ويكون قوله « مفرداً » نعتاً له .

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا اُمْتَنَعَ اِبِلَاؤُهُ اُسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ (١)
 كَوَحْدَ، اَلْبَيِّ، وَدَوَالِي، سَعْدِي، وَشَدَّ اِبِلَاءَهُ « يَدِي » لِلْبَيِّ (٢)
 من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضَافُ إلا إلى المضمَر ، وهو المراد هنا ، نحو :
 « وَحَدَّكَ » أَيْ : منفرداً ، و « كَبَيْتِكَ » أَيْ : إقامةً على إجابتك بعد إقامة ،
 و « دَوَالِيكَ » أَيْ : إدالة بعد إدالة ، و « سَعْدِيكَ » أَيْ : إسعاداً بعد إسعاد ،
 وَشَدَّ إضافةً « لَبِّي » إلى ضمير الغيبة ، ومنه قوله :

٢٢٤ — إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدَوِي زَوْرَاهُ ذَاتُ مُتَرَعٍ بِيُونِ
 * لَقُلْتُ لَبِّيهِ لَمَنْ يَدْعُونِي *

(١) « بعض ، مبتدأ ، وبعض مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه
 « يضاف ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « حتماً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « امتنع ، فعل
 ماضٍ « اِبِلَاؤُهُ ، اِبِلَاءُ : فاعل امتنع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ،
 و اِبِلَاءُ مضاف والضمير مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « اسماً ، مفعول
 ثانٍ ل اِبِلَاءُ « ظاهراً ، نعت لقوله اسماً « حيث ، ظرف متعلق بامتنع « وقع ، فعل ماضٍ ،
 والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ما يضاف ، والجملة في محل
 جر بإضائة « حيث ، إليها .

(٢) « كوحده ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « لي ، ودوالي
 سعدى ، معطوفات على « وحده ، يعاطف محذوف من بعضها « وشدَّ ، فعل ماضٍ « اِبِلَاءُ ،
 فاعل شدَّ ، و اِبِلَاءُ مضاف و « يدي » مضاف إليه « لي ، جار ومجرور متعلق ب اِبِلَاءُ على
 أنه مفعوله الثاني ، ومفعوله الأول المضاف إليه .

٢٢٤ — هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعلم قائلها .
 اللغة : « زوراء » — بفتح فسكون — الأرض البعيدة الأطراف « مترع ، ممتد
 « بيون » بزنة صبور — البئر البعيدة القمر ، وقيل : هي الواسعة الجالين ، وقيل : التي
 لا يصيبها رشاؤها ، وقيل : الواسعة الرأس الضيقة الأسفل « لبي ، في هذا اللفظ التفات
 من الخطاب إلى الغيبة ، والأصل أن يقول : لقلت لك لبيك .

وَشَدَّ إِضَافَةً «آبِي» إِلَى الظاهر، أنشد سيديوه :

٢٢٥ — دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَجَبِي ، فَلَجَبِي يَدَيَّ مِسُورٍ

== المعنى : يقول : إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف ، واسعة الأرجاء ، ذات ماء بعيد الغور ؛ لأجبتك إجابة بعد إجابة ، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شدائد .

الإعراب : «إنك» ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» ، شرطية غير جازمة «دعوتني» ، دعا : فعل ماض ، وضمير المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة شرط «لو» ، ودوتني «الوار للحال» ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «زوراء» ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «ذات» ، صفة لزوراء ، وذات مضاف و«مترع» ، مضاف إليه «ديون» ، صفة لمترع «لقلت» ، اللام واقعة في جواب لو ، قلت : فعل وفاعل ، والجملة جواب «لو» ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر «إن» ، في أول الآيات .

الشاهد فيه : قوله «ليه» ، حيث أضاف «لبي» ، إلى ضمير الغائب ، وذلك شاذ ، وقد أنشد سيديوه (١ / ١٧٦) البيت التالي لهذا البيت (رقم ٢٢٥) للاستدلال به على أن «لييك» ، مثني ، وليس اسماً مفرداً بمنزلة لدى والفتى ، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبتها في إضافة المثني نحو «غلامي زيد» ، وكتابي بكر» ، ولو كان مفرداً لقال «لبي يدي» ، بالالف ، كما تقول : لدى زيد . وفقى العرب ، وسيوضحه الشارح أتم توضيح .

٢٢٥ — هذا البيت من شواهد سيديوه التي لا يعلم قائلها .

اللمعة : «لما نابني» ، نول بي من ملات الدهر «مسوراً» بزنة درهم — اسم رجل «لبي» ، أجاب دعائي وأغاثني .

الإعراب : «دعوت» ، فعل وفاعل «لما» ، اللام حرف جر للتعليل ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بدعوت «نابني» ، ناب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مسوراً» ، مفعول به لدعوت «فلي» ، ==

كذا ذكر المصنف ، وَيُفْهَمُ من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في « آتَى » ،
و « سَعَدَى » .

وَمَذْهَبُ سيبويه أن « لَبَّيْكَ » وما ذكر بعده مُثْنًى ، وأنه منصوب على المصدرية
بفعلٍ محذوفٍ ، وأن تَمْنِيته المقصودُ بها التَّكثِيرُ ؛ فهو على هذا مُلْحَقٌ بالْمُثْنَى ،
كقوله تعالى : (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ) أى : كَرَّاتٍ ، فـ « كَرَّتَيْنِ » : ليس
المراد به مرتين فقط ؛ لقوله تعالى : (يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ)
أى : مزدجراً وهو كَلِيلٌ ، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط ، فتعين
أن يكون المراد بـ « كَرَّتَيْنِ » التَّكثِيرُ ، لا اثنتين فقط ، وكذلك « لَبَّيْكَ »
معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم ، فليس المراد الاثنتين فقط ، وكذا باقى أخواته ، على
ما تقدم فى تفسيرها .

وَمَذْهَبُ يونس أنه ليس بمُثْنًى ، وأن أصله لَبَّيْ ، وأنه مقصور ، قُلِبَتْ أَلْفُهُ
ياء مع المضمّر ، كما قُلِبَتْ أَلِف « لَدَى » ، وَعَلَى « مع الضمير » ، فى « لَدَيْهِ » ،
و « عَلَيْهِ » .

وَرَدَّ عَلَيْهِ سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب أَلْفُهُ مع الظاهر ياء ،

== الفاء عاطفة ، لَبَّي : فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
مسور ، والجملة معطوفة على جملة « دعوت مسوراً » وقوله « قلبى يدي مسور » الفاء للتعليل ،
ولبى : مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف ، وهو مضاف ويدي مضاف
إليه ، ويدي مضاف ، و « مسور » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قلبى يدي مسور » حيث أضاف « لَبَّي » إلى اسم ظاهر ، وهو
قوله « يدي » ، شذوذاً ، وفيه دليل على أن « لَبَّيْكَ » مثنى كما ذهب إليه سيبويه ، وليس
مفرداً مقصوراً كالفتى كما ذهب إليه يونس بن حبيب ، وقد بينا ذلك فى شرح الشاهد
السابق ، وبينه الشارح .

كما لا تنقلب ألف «لَدَى» و «عَلَى» ، فكما تقول : «عَلَى زَيْدٍ» و «لَدَى زَيْدٍ» كذلك كان ينبغي أن يقال : «لَدَى زَيْدٍ» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء ، فقالوا :

* فَلَدَى يَدَى مِسْوَرٍ * [٢٢٥]

فدلَّ ذلك على أنه مُثَنَّى ، وليس بمقصود كما زعم يونس .

* * *

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ «حَيْثُ» و «إِذَا» وَإِنْ يُنَوَّنَ يَحْتَمَلُ^(١) إِفْرَادُ إِذٍ ، وَمَا كَيْدٌ مَعْنَى كَيْدٌ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَانِبُ»^(٢) مِنَ الْمُلَازِمِ لِلإِضَافَةِ : مَا لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْجُمْلَةِ ، وَهُوَ : «حَيْثُ ، وَإِذَا ، وَإِذَا» .
فَأَمَّا «حَيْثُ» فَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ ، نَحْوُ : «اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ»^(٣)

(١) «وَأَلْزَمُوا ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، أَلْزَمُوا : فَعَلَ وَفَاعِلٌ ، إِضَافَةٌ ، مَفْعُولٌ ثَانٍ مُقَدِّمٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ» إِلَى الْجُمْلَةِ ، جَارٌ وَجَرُّورٌ مُتَعَلِّقٌ بِإِضَافَةٍ ، أَوْ بِمَحْذُوفٍ صِفَةٍ لَهُ «حَيْثُ» ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِأَلْزَمُوا «وَإِذَا» ، مَعْطُوفٌ عَلَى حَيْثُ «وَإِنْ» شَرْطِيَّةٌ «يُنَوَّنُ» فَعَلَ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، فَعَلَ الشَّرْطِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى «إِذَا» وَقَوْلُهُ : «يَحْتَمَلُ» ، فَعَلَ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، جَوَابُ الشَّرْطِ .

(٢) «لِإِفْرَادٍ» ، نَائِبُ فَاعِلٍ يَحْتَمَلُ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ ، وَإِفْرَادٌ مُضَافٌ . وَ «إِذَا» ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَمَا» ، اسْمٌ مُوَصُولٌ : مُبْتَدَأٌ «كَيْدٌ» جَارٌ وَجَرُّورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِلَةُ الْمَوْصُولِ «مَعْنَى» ، تَمْيِيزٌ ، أَوْ مُنْصَوِّبٌ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ «كَيْدٌ» جَارٌ وَجَرُّورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ «أَضِفْ» ، فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «جَوَازاً» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَحْوُ ، خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ بِمَحْذُوفٍ : أَيْ وَذَلِكَ نَحْوُ . وَمَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ فِي حُلِّ جَرِّ بِإِضَافَةٍ نَحْوُ إِلَيْهَا .

(٣) «وَإِذَا أَضِيفَتْ» حَيْثُ ، إِلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ فَالْأَحْسَنُ أَلَّا يَكُونَ الْخَبَرُ فِيهَا فِعْلاً ، =

وإلى الجملة الفعلية ، نحو : « اجلس حيث جالس زيد » أو « حيث يجلس زيد »
 وشذ إضافة إلى مفرد كقوله :

٢٢٦ — أما ترى حيث سهيل طالعا
 [نجما يضيء كالشهاب لامعا]

= نحو : « جلست حيث زيد حبسته ، أو « جلست حيث زيد نهته ، فإذا أردت أن يكون هذان المثالان غير قيسحين فانصب الاسم لتكون حيث مضافة إلى جملة فعلية .

٢٢٦ — البيت أحد الشواهد المجهول قائلها .

اللغة : « سهيل » نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضي القيقظ « الشهاب » شعلة النار .

الإعراب : نريد أن نذكر لك أن للنحويين في إعراب هذا البيت تسكفات عسيرة القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن ، وهاك إعرابه ، وسنذكر لك في أثنائه إشارات إلى بعض الوجوه التي قالوها لتعلم ما قلناه لك « أما » الهمزة للاستفهام ، ما : نافية ، أو الكلمة كلها أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، وحيث مضاف و « سهيل » مضاف إليه « طالعا » قيل : هو حال من سهيل ، وبجىء الحال من المضاف إليه — مع كونه قليلا — قد ورد في الشعر ، وهذا منه ، وقيل : هو حال من « حيث » والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم ، و « نجما » منصوب على المدح بفعل محذوف « يضيء » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم ، والجملة في محل نصب صفة لنجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بـ « يضيء » « لأمعا » حال مؤكدة .

الشاهد فيه : قوله « حيث سهيل » فإنه أضاف « حيث » إلى اسم مفرد ، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة ، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة ، وقد أجاز الكسائي إضافة « حيث » إلى المفرد ، واستدل بهذا البيت ونحوه ، واعلم أنه يروى هكذا :

* أما ترى حيث سهيل طالعا *

رفع « سهيل » على أنه مبتدأ ، ورفع « طالعا » على أنه خبره ، و « حيث » ، =

وأما «إِذْ» فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية^(١)، نحو: «جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإلى الجملة الفعلية، نحو: «جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ»، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) وهذا معنى قوله: «وَإِنْ يُنَوَّنْ يَحْتَمِلُ إِفْرَادَ إِذْ» أى: وإن بنون «إِذْ» يحتمل أفرادها، أى: عام. إضافتها لفظاً؛ لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها.

وأما «إِذَا» فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: «آتَيْكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية؛ فلا تقول: «آتَيْكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خلافاً لقوم، وسيدكرها المصنف.

وأشار بقوله: «وَمَا كَبَّادٌ مَعْنَى كَبَّادٌ» إلى أن ما كان مثل «إِذْ» — فى كونه ظرفاً ماضياً غير محدود — يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه «إِذْ» من [الجملة، وهى] الجمل الاسمية والفعلية، وذلك نحو: «حين، ووقت، وزمان، ويوم» فتقول: «جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَوَقْتُ جَاءَ عَمْرُو، وَزَمَانٌ قَدِيمٌ بَكْرٌ، وَيَوْمٌ خَرَجَ خَالِدٌ» وكذلك تقول: «جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وكذلك الباقى.

وإنما قال المصنف: «أَضِيفَ جَوَازاً» ليعلم أن هذا النوع — أى ما كان مثل «إِذْ» فى المعنى — يضاف إلى ما يضاف إليه «إِذْ» — وهو الجملة — جوازاً، لا وجوباً.

= مضافة إلى الجملة؛ فلا شاهد فيه حينئذ، ولكن يبنى أن القوافى منصوبة كما ترى فى البيت التالى له.

(١) ويحسن أن تكون الجملة الاسمية التى تضاف إليها إذ غير ماضوية العجز — بأن يكون الخبر اسماً كثنال الشارح، أو فعلاً مضارعاً نحو: «جئت إذ زيد يقرأ»،

فإن كان الغارف غير ماضٍ ، أو محدوداً ، لم يُجرَّ مجرًى « إذ » بل يُعامل غير الماضي — وهو المستقبل — مُعاملة « إذا » فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية ؛ فتقول : « أَجِئْتُكَ حِينَ يَحْيَى زَيْدٌ » ولا يضاف المحدود إلى جملة ، وذلك نحو : « شَهْرٌ ، وَحَوْلٌ » بل لا يضاف إلا إلى مفرد ، نحو : « شَهْرٌ كَذَا ، وَحَوْلٌ كَذَا » .

* * *

وَابْنٍ أَوْ أَعْرَبَ مَا كَذَا قَدْ أَجْرِيَا وَاخْتَرَبْنَا مَتَلَوْ فَمَلٍ مُبْنِيَا^(١)
وَقَتْلَ فَعِلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأَ أَعْرَبَ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْتَدَا^(٢)

(١) « وابن ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، أو ، عاطفة « أعرب ، فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل « ما » اسم موصول تنازعه الفعلان قبله « كذا » متعلق بقوله « أجرياً » الآتى « قد » حرف تحقيق « أجرياً » أجرى : فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو . والجملة لا محل لها صلة ، والآلف للاطلاق « واختر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » مقصور للضرورة : مفعول به لاخر ، وبنا مضاف و « متلو » مضاف إليه ، و « متلو مضاف و « فعل » مضاف إليه ، وجملة « بنيا » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لفعل .

(٢) « وقبل ، ظرف متعلق بقوله « أعرب » الآتى ، وقبل مضاف و « فعل » مضاف إليه « معرب » صفة لفعل « أو ، عاطفة « مبتدا » معطوف على فعل « أعرب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . ومن « اسم موصول مبتدأ ، وجملة « بنى » وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة ، وجملة « فلن يفتدا » من الفعل المضارع المبني للجهول المنصوب بـ « بنى » ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول ، والفاء زائدة في خبر الموصول لتبسيه بالشرط .

تَقَدَّمَ أَنْ الْأَسْمَاءَ الْمُضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ لَزُومًا ،
وَالثَّانِي : مَا يُضَافُ إِلَيْهَا جَوَازًا .

وَأَشَارَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ إِلَى أَنَّ مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازًا يَحُوزُ فِيهِ الْإِعْرَابُ
وَالْبِنَاءُ ، سَوَاءٌ أَضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ ، أَوْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَضَارِعٍ ،
أَوْ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ ، نَحْوُ : « هَذَا يَوْمٌ جَاءَ زَيْدٌ ، وَيَوْمٌ يَقُومُ عَمْرُو ، أَوْ يَوْمٌ بُكِرَ قَائِمٌ » .
وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ، وَتَبِعَهُمُ الْفَارَسِيُّ وَالْمَصْنَفُ ، لَكِنِ الْمُخْتَارُ فِيمَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ
فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ الْبِنَاءُ ، وَقَدْ رَوَى بِالْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ قَوْلُهُ :

— ٢٢٧ — * عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا * —

٢٢٧ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لِلنَّابِغَةِ الدِّيَانِي ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

* فَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟ *

اللُّغَةُ : « عَاتَبْتُ ، لَمْتُ فِي تَسْخِطِ « الصَّبَا » — بِكسر الصاد — اسمٌ لِلصَّبُوةِ ، وَهِيَ
الْمِيلُ إِلَى هَوَى النَّفْسِ وَانْبَاعِ شَهْوَاتِهَا « الْمَشِيبُ ، هُوَ ابْيَاضُ الْمَسُودِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَقَدْ
يُرَادُ بِهِ الدِّخُولُ فِي حُدَّةِ « أَصَحُّ ، فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَأْخُوذٌ مِنَ الصَّحْوِ ، وَهُوَ زَوَالُ السَّكْرِ
« وَازِعٌ ، زَاجِرٌ ، كَافٌ ، نَاهٍ .

الْإِعْرَابُ : « عَلَى ، جَرَفٌ جَرٌ ، وَمَعْنَاهُ هُنَا الظَّرْفِيَّةُ « حِينٌ ، يَرَوَى بِالْجَرِّ مَعْرَبًا ،
يُرَوَّى بِالْفَتْحِ مَبْنِيًا ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ هُوَ مَجْرُورٌ بِعَلَى لَفْظًا أَوْ عِلًّا ، وَالْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ يَتَلَقَّ بِقَوْلِهِ « كَفَكَفَ ، فِي بَيْتٍ سَابِقٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

فَكَفَكَفْتُ مِنِّي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّخْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَدَامِعٌ

« عَاتَبْتُ ، فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ « حِينٍ ، إِلَيْهَا « الْمَشِيبُ ، مَفْعُولٌ
بِهِ لِمَا تَبَيَّنَ « عَلَى الصَّبَا ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَلَقٌّ بِمَا تَبَيَّنَ « فَقُلْتُ ، فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ
بِالْفَاءِ عَلَى جُمْلَةِ « عَاتَبْتُ « أَلَمَّا ، الْهَمْزَةُ لِلانْكَسَارِ ، لَمَّا : نَاقِيَةٌ جَازِمَةٌ وَفِيهَا مَعْنَى تَوَقُّعِ
حُصُولِ مَجْزُومِهَا « أَصَحُّ ، فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمَّا ، وَعَلَامَةُ جُزْأِهِ حَذْفُ حَرْفٍ =

بفتح نون « حين » على البناء ، وكسرها على الإعراب .

وما وَقَعَ قَبْلَ فِعْلٍ مُّعَرَّبٍ ، أَوْ قَبْلَ مَبْتَدَأٍ ؛ فَالْخِتَارُ فِيهِ الْإِعْرَابُ ، وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا » أَيْ : فَلَنْ يُفْلَطَ ، وَقَدْ قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ : (هَذَا يَوْمٌ يُنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِعْرَابِ ، وَبِالْفَتْحِ عَلَى الْبِنَاءِ ، هَذَا مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ .

ومذهبُ البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعالية صُدِّرَتْ بمضارع ، أَوْ إلى جملة أسمية ، إِلَّا الْإِعْرَابُ ، وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ إِلَّا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعالية صُدِّرَتْ بِمَاضٍ .

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً ، وأما ما يضاف إليها وجوباً فَلَا زِمَ للبناء ؛ لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة ، كَحَيْثُ ، وَإِذَا ، وَإِذَا .

وَأَلْزَمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ ، كَهُنْ إِذَا أُعْتَلِيَ ^(١)

= العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والشيب وازع ، الواو الحال ، والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « على حين » فإنه يروى بوجهين : بجر « حين » وفتحه ، وقد بينا ذلك في الإعراب ، فدل ذلك على أن كلمة « حين » إِذَا أُضِيفَتْ إلى مبنى كما هنا جاز فيها البناء ؛ لأن الأسماء المهمة التي يجب إضافتها إلى الجملة إِذَا أُضِيفَتْ إلى مبنى فقد تكتسب البناء منه ، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه ، ويجوز فيها الإعراب على الأصل

(١) « وألزموا » فعل وفاعل « إِذَا » قصد لفظه : مفعول أول لازم « إضافة » مفعول ثانٍ لألزموا « إلى جملة » جار ومجرور متعلق بقوله إضافة أو محذوف صفة له وجملة مضاف ، و« الأفعال » مضاف إليه « كهن » السكاف جارة لقول محذوف من : =

أشار في هذا البيت إلى ما تقدّم ذكره ، من أن « إذا » تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ، ولا تُضَافُ إلى الجملة الاسمية ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، فلا تقول : « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وأما « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » فـ « زيد » مرفوع بفعل محذوف ، وليس مرفوعاً على الابتداء ، هذا مذهب سيبويه .

وخالفه الأخفش ؛ فجوّز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده .

وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، وإنما الخلاف بينهما في خبره ؛ فسيبويه يُوجِبُ أن يكون فعلاً ، والأخفش يُجَوِّزُ أن يكون اسماً ؛ فيَجُوزُ في « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » جعل « زَيْدٌ » مبتدأ عند سيبويه والأخفش ، ويجوز « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ » عند الأخفش فقط ^(١) .

* * *

لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ — بِلَا تَفَرُّقٍ — أَضِيفَ « كِلْتَا » ، وَ« كِلَا » ^(٢)

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « اعلى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(١) قد يستدل للأخفش بقول الشاعر :

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَفَظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرَعُ

والأصـار سيـبويه يخرجون هذا البيت على أن « كان » مضمرة بعد إذا ، وكأنه قد قال : إذا كان باهلي ؛ فتكون إذا مضافة إلى جملة فعلية ، وهو تكلف .

(٢) « لمفهم » جار ومجرور متعلق بقوله : « أضيف » الآتي ، ومفهم مضاف

ود اثنين ، مضاف إليه « معرف » صفة لمفهم « بلانفرق » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لمفهم « أضيف » فعل ماض مبني للمجهول « كلتا » نائب فاعل « وكلا » معطوف على كلتا .

من الأسماء المألوفة للإضافة لفظاً ومعنى : « كَلْتَا » و « كَلَا » ؛ ولا يُضَافَانِ إلا إلى معرفة ، مثني لفظاً [ومعنى] ، نحو : « جَاءَنِي كَلَا الرَّجُلَيْنِ » ، وَكَلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ « أو معنى دون لفظ ، نحو : « جَاءَنِي كِلَاهُمَا ، وَكَلْتَاهُمَا » ومنه قوله :

٢٢٨ - إِنْ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَدًى
وَكَلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

وهذا هو المراد بقوله : « لفهم اثنين معرف » ، واحترز بقوله « بلا تفرق » من مُعَرَّفِ أَفْهَمَ الاثنين بتفرق^(١) ، فإنه لا يضاف إليه « كلا ، وكلتا » فلا تقول : « كلا زيد وشيخ » ، وقد جاء شاذاً ، كقوله :

٢٢٨ - البيت لعبد الله بن الزبير ، أحد شعراء قريش المعدودين ، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركاً يهجر المسلمين ، ثم أسلم ، والبيت من كلمة له يقولها - وهو مشرك - في يوم أحد .

اللفظ : « مدى » غاية ومنتهى « وجه » جهة « وقبل » بفتح القاف والباء جيماً - له عدة معان ، ومنها المحجة الواضحة .

المعنى : يقول : إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها كل واحد منهما ، وإن ذلك أمر واضح لا يخفى على أحد .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « إن » ، مقدم على اسمه « وللشر » ، معطوف على « للخير » مدى ، اسم « إن » ، مؤخر عن خبره « وكلا » مبتدأ ، وكلا مضاف واسم الإشارة في « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « وجه » خبر المبتدأ « وقبل » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظاً ، وهو « ذلك » لأنه مثني في المعنى ؛ لعوده على اثنين وهما الخير والشر .

(١) فقد صارت شروط ما تضاف كلا وكلتا إليه ثلاثة ؛ أولها : أن يكون المضاف إليه معرفة ، وثانيها : أن يدل على اثنين أو اثنتين ، وثالثها : أن يكون لفظاً واحداً ، كرجلين ، وامرأتين ، وخطيلين .

٢١٩ — كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا
فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَلَامِ الْمَلَمَاتِ

وَلَا تُضِيفْ لِمُفْرَدٍ مُعْرِفٍ «أَيًّا» ، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِيفِ (١)
أَوْ تَنْوِ الْأَجْزَاءَ ، وَاخْصُصْ بِالْمُعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا ، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ (٢)

٢٢٩ — البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء لها قائلاً معيناً فيما نعلم .
اللغة : «عضداً ، معيناً ، وناصرأ ، النائبات ، جميع نائية ، وهي ما ينتاب الإنسان
ويعرض له من نوازل الدهر «الملام» نزول «الملامات» جمع ملامة ، وهي ما ينزل بالمرء
من الحزن والمصائب .

المعنى : يقول : كل من أخى وصديقى يجدنى عوناً له وناصرأ ، عندما تنزل به نازلة
أو تتناهب محنة ، فإني أقف إلى جواره وأخذ بيده حتى يزول ما نزل به .
الإعراب : «كلا» مبتدأ ، وكلا مضاف وأخ من «أخى» مضاف إليه ، وأخ مضاف
وياء المتكلم مضاف إليه «وخليلى» معطوف على أخى «واجدى» واجد : خبر المبتدأ ،
وواجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ،
وإفراد الخبر مع أن المبتدأ مثنى لأن «كلا» لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثنى ، وتجاوز
مراعاة لفظ كما تجوز مراعاة معناه (انظر مباحث المثنى وما ألحق به فى أول الكتاب)
«عضداً» مفعول ثانٍ لواجد فى النائبات ، جار ومجرور متعلق بواجد «والملام» معطوف
على النائبات ، والملام مضاف و «الملامات» مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله «كلا أخى و خليلى» حيث أضاف «كلا» إلى متعدد مع التفرق
بالعطف ، وهو شاذ .

(١) «ولا» ناهية «تضف» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتضف «معرف» تحت لمفرد «أَيَّا»
مفعول به لتضف «وإن» شرطية «كررتها» فعل ماضٍ فعل الشرط ، وفاعله ومفعوله
«فأضف» الفاء لربط الجواب بالشرط ، أضف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) «أو» عاطفة «تنو» فعل مضارع معطوف على «كررتها» وفاعله ضمير مستتر

وَإِنْ تَسْكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَ^(١)
 من الأسماء الملازمة للاضافة معنى « أَيْ »^(٢) ولا تضاف إلى مفرد معرفة ،
 إلا إذا تكررت ، ومنه قوله :

٢٣٠ — أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيْ وَأَيُّكُمْ
 غَدَاةَ التَّقِيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

= مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، الاجزاء ، مفعول به لتنوى ، واخصصن ، اخصص :
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، بالمعرفة ،
 جار ومجرور متعلق باخصص ، موصولة ، حال من أى قدم على صاحبه ، أيا ، مفعول به
 لاخصص ، وبالعكس الصفة ، مبتدأ وخبر .

(١) « وإن ، شرطية ، تسكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر
 فيه جوازاً تقديره هي يعود على أى شرطاً ، خبر تسكن ، أو ، عاطفة ، استفهاماً ، معطوف
 على قوله « شرطاً » ، فطلقاً ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، مطلقاً : مفعول مطلق عامله
 كمل الآتى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، أى : تكميلاً مطلقاً ، كمل ، فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق يكمل « الكلاما » مفعول
 به لكمل ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) اعلم أولاً أن « أى » على أربعة أنواع كما سيذكره الشارح : الشرطية ،
 والموصولة ، والاستفهامية ، والوصفية ، وكل واحدة من الثلاثة الأولى قد تتكرر ، وقد
 ينوى بها الاجزاء ، فأما الوصفية بنوعها فلا يجوز تكرارها ، ولا يجوز أن تنوى بها
 الاجزاء ، ثم اعلم ثانياً أن مثل إرادة الاجزاء أن تقصد الجنس بالضاف إليه ، وذلك نحو
 أن تقول : أى الكسب أطيب ؟ وأى الدينار دينارك ؟ ومثله أيضاً المطف بالوار ، كأن
 تقول : أى زيد وعمرو أفضل ؟

٢٣٠ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه ، تسألون ، فعل مضارع وفاعله
 « الناس » مفعول به لتسألون ، أَيْ ، مبتدأ ، وأى مضاف وباء المتكلم مضاف
 إليه ، وأيكم ، معطوف على أَيْ « غداة » ظرف زمان متعلق بكان الآتية عند من =

أَوْ قَصَدْتَ الْأَجْزَاءَ ، كَقَوْلِكَ : « أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ » ؟ أَيُّ : أَيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ ، وَلِذَلِكَ يُجَابُ بِالْأَجْزَاءِ ، فَيَقَالُ : عَيْنُهُ ، أَوْ أَنْفُهُ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا إِذَا قَصِدَ بِهَا الِاسْتِفْهَامُ ^(١) .

وَأَيُّ تَكُونُ : اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَشَرْطِيَّةٌ ، وَصِفَةٌ ، وَمَوْصُولَةٌ .

فَأَمَّا الْمَوْصُولَةُ فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهَا لَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ ؛ فَتَقُولُ : « يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ » ، وَذَكَرَ غَيْرَهُ أَنَّهَا تَضَافُ — أَيْضًا — إِلَى نَكْرَةٍ ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ ، نَحْوُ : « يَعْجِبُنِي أَيُّ رَجُلَيْنِ قَامَا » .

وَأَمَّا الصِّفَةُ فَالْمُرَادُ بِهَا مَا كَانَ صِفَةً لِنَكْرَةٍ ، أَوْ حَالًا مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَلَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى نَكْرَةٍ ، نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيُّ قَتِيٍّ » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٣١ — فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبِترِ فَلَّهِ عَيْنًا حَبِترِ أَيْمًا قَتِيٍّ

== يجوز تعليق الظروف بالأفعال الناقصة ، وَأَمَّا مَنْ لَا يَجْزُونَ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ يَلْقَوْنَهُ بِقَوْلِهِ خَيْرًا وَأَكْرَمًا ، الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ وَالتَّقِينَا ، فَعَلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ قَوْلِهِ غَدَاةً إِلَيْهَا دَكَانٌ ، فَعَلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى أَبِي وَأَيْكُمُ خَيْرًا ، خَيْرٌ كَانَ وَأَكْرَمًا ، مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ خَيْرًا ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ دَكَانٍ ، وَاسْمُهُ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ أَيُّ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ ثَانٍ لِلتَّسْلُوتِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « أَيُّ ، وَأَيْكُمُ ، حَيْثُ أُضِيفَ « أَيُّ » إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهِيَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي الْأَوَّلِ وَضَمِيرُ الْمَخَاطَبِينَ فِي الثَّانِي ، وَالَّذِي سَوَّغَ ذَلِكَ تَسْكَارُهَا .

(١) قَدْ عَلِمْتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ قَرِيبًا أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ وَالْمَوْصُولَةَ قَدْ بَيَّنَّتَهُ كَرَّرَانِ ، وَقَدْ يَرَادُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الْأَجْزَاءُ ؛ فَالْخَصَرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُنَا غَيْرُ مُسْلَمٍ لَهُ .

٢٣١ — الْبَيْتُ لِلرَّاعِي التَّمِيمِيِّ .

اللُّغَةُ : « أَوْمَأْتُ ، الْإِيمَاءُ : الْإِشَارَةُ بِالْيَدِ أَوْ بِالْحَاجِبِ أَوْ نَحْوِهَا .

وأما الشرطية والاستفهامية : فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً — أى سواء كانا مثنيين ، أو مجموعين ، أو مفردين — إلا المفرد المعرفة ؛ فإنهما لا يضافان إليه ، إلا الاستفهامية ؛ فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره .

واعلم أن « أيا » إن كانت صفة أو حالا ، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى ، نحو : « مرت رجلٌ أى رجلٍ ، وزيدٌ أى قتيٌّ » ، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة ، فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظاً ، نحو : « أى رجلٍ عندك ؟ وأى عندك ؟ وأى رجلٍ تَضْرِبُ أضربُ ، وأياً تَضْرِبُ أضربُ ، ويُفَجِّنِي أيهم عندك ، وأى عندك » ونحو : « أى الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبُ أضربُ ، وأى رَجُلَيْنِ تَضْرِبُ أضربُ ، وأى الرَّجَالِ تَضْرِبُ أضربُ ، وأى رجالٍ تَضْرِبُ أضربُ ، وأى الرجلين عندك ؟ وأى الرجال عندك ؟ وأى رجلٍ ، وأى رجلين ، وأى رجال ؟ » .

وَالزُّمُوا إِضَافَةً « لَدُنْ » فَجَرَتْ وَنَصَبُ « غُدُوَّة » بِهَا عَنْهُمْ نَذَرٌ^(١)

== المعنى : يقول « لاني أشرت إلى حبتٍ إشارة خفية ؛ فا كان أحد بصره وأنفذه ؛ لأنه رآني مع خفاء إشارتي .

الإعراب : « فأومأت » فعل وفاعل « لاني » مفعول مطلق « خفياً » صفة لإيما « لحبت » جار ومجرور متعلق بأومأت « فقلته » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عينا » مبتدأ مؤخر ، وعينا مضاف و « حبت » مضاف إليه ، وقد قصد بهذه الجملة الخبرية إنشاء التعجب « إيما » أى : حال من حبت ، وما : زائدة ، وأى مضاف ، و « قتي » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إيما قتي » حيث أضاف « أيا » الوصفية إلى النكرة .

(١) « والزُّمُوا » فعل وفاعل وإضافة ، مفعول ثانٍ لا لزوم قدم على المفعول الأول ، و « لدن » قصد لفظه : مفعول أول لا لزوم « لجر » الفاء عاطفة ، جر : فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير ==

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ ، وَنُقِلَ فَتَحَّ وَكُسِرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ^(١)
من الأسماء المُلَازمة للإضافة « لَدُنْ ، وَمَعَ » .

فأما « لَدُنْ »^(٢) فلا ابتداء غاية زمانٍ أو مكانٍ ، وهي مَبْدِيَّةٌ عند أكثر العرب ؛
لشبهها بالحرف في لزوم استئمالٍ واحدٍ — وهو الظرفية ، وابتداء الغاية — وعدم
جواز الإخبار بها ، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن ، وهو الكثير فيها ، ولذلك
لم تَرُدْ في القرآن إلا بمن ، كقوله تعالى : (وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) ، وقوله تعالى :
(لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ) ، وَقَيْسٌ تُعْرِبُهَا ، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم :
(لينذر بأساً شديداً مِنْ لَدُنْهِ) لكنه أسكن الدال ، وأشَمَّهَا الضم .

== مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لدن ، ونصب ، مبتدأ ، ونصب مضاف
و « غدوة » ، مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بنصب « عنهم » جار ومجرور متعلق
بندر الآتي « ندر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نصب ،
والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله نصب غدوة .

(١) « ومع » معطوف على « لدن » في البيت السابق « مع » قصد لفظه : مبتدأ « فيها »
جار ومجرور متعلق بقليل الآتي « قليل » خبر المبتدأ « ونقل » فعل ماض مبني للمجهول
« فتح » نائب فاعل نقل « وكسر » معطوف على فتح « لسكون » تنازعه كل من فتح وكسر
« يتصل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون ،
والجمله في محل جر صفة لسكون .

(٢) اعلم أن لدن تخالف عند من أربعة أوجه : أولها أن لدن مبنية وعند معربة ،
وثانيها أن لدن ملازمة للدلالة على مبتدأ غاية زمان أو مكان ، وأما عند فقد تكون لمبتدأ
الغاية وذلك إذ اقرنت بمن ، وقد لا تدل على ذلك ، وثالثها أنه لا يخبر بلدن ، وقد يخبر
بعند ، فهو زيد عندك ، ورابعها أن لدن قد تضاف إلى جملة كقول الشاعر :

صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَاكَبَ سُودُ النَوَائِبِ
وهي عندئذ ظرف زمان ، وأما عند فلا تضاف إلا إلى مفرد .

قال المصنف : ويحتمل أن يكون منه قوله :

٢٣٢ — تَنْتَهِضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِى مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ
ويجوز ماولى « لَدُنْ » بالإضافة ، إلا « غُدْوَةً » فإنهم نَصَبُوهَا بعد « لَدُنْ »
كقوله :

٢٣٣ — وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ
لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِفُرُوبِ

٢٣٢ — هذا الشاهد من الآيات المجهولة نسبتها ، وكل ما قيل فيه إنه لراجز من
طبي .

اللغة : « تَنْتَهِضُ » تتحرك وتسرع « الرعدة » بكسر الراء — اسم الارتعاد وهو
الارتعاش والاضطراب ، وأراد بها الحمى ، وما ذكره أعراض الحمى التي تسمى
الآن (الملاريا) « ظهري » تصغير ظهر مقابل البطن « العصور » مصغر عصر ،
لوقت المعروف .

المعنى : إن الحمى تصينى فيسرع الارتعاد إلى ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر
إلى وقت العصر .

الإعراب : « تَنْتَهِضُ » فعل مضارع « الرعدة » فاعل « فِي ظَهْرِى » جار والمجرور
متعلق بـتَنْتَهِضُ ، وظهير مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « مِنْ لَدُنْ » جار ومجرور متعلق
بـتَنْتَهِضُ أيضاً ، ولَدُنْ مضاف و « الظهر » مضاف إليه « إِلَى الْعَصْرِ » جار ومجرور متعلق
بـتَنْتَهِضُ أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « مِنْ لَدُنْ » حيث كسر نون لَدُنْ وقبلها حرف جر ، فيحتمل
أنه أعرب « لَدُنْ » على لغة قيس ، فجرها بالكسرة . ويحتمل أنها مبنية على السكون
في محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، لا للإعراب ، ولهذا لم
يستدل به العلامة ابن مالك للغة قيس ، وإنما قال : إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها ،
فتفطن لذلك .

٢٣٣ — هذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لا يعلم قائلها .
اللغة : « مزجر الكلب » أصله اسم مكان من الزجر ، أى المكان الذى يطرد =

وهي منصوبة على التمييز^(١) ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : « وَنَصَبُ غَدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَذْرٌ » وقيل : هي خبر لكان المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت الساعة غدوةً .

ويحوز في « غدوة » الجر ، وهو القياس ، وَنَصَبُهَا نَذْرٌ فِي الْقِيَاسِ ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى « غَدْوَةٍ » الْمَنْصُوبَةِ بَعْدَ « لَدُنْ » جاز النصب عطفاً على اللفظ ، والجر مراعاة للأصل ؛ فتقول : « لَدُنْ غَدْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ ، وَعَشِيَّةٌ » ذكر ذلك الأخفش .

وحكى الكوفيون الرفع في « غدوة » بعد « لَدُنْ » وهو مرفوع بكان المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت غدوةٌ [و « كان » تامة] .

== وينحى السكب إليه ، والمراد به البعد (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الكتاب) .
المعنى : يقول : ما زال مهري بعيداً عنهم من أول النهار إلى آخره .

الإعراب : « ما زال » ، ما : نافية ، زال : فعل ماض ناقص « مهري » ، مهري : اسم زال ، ومهري مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « مزجر » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ، ومزجر مضاف و « السكب » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمزجر ، لأنه في معنى المشتق ، أى البعيد لدن ، ظرف لابتداء الغاية مبنى على السكون في محل نصب متعلق بزال أو بخبرها « غدوة » منصوب على التمييز ، لأن غدوة تدل على أول زمان مبهم ، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوة « حتى » ابتدائية « دنت » دنا : فعل ماض ، والتاء للتأكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الشمس المفهومة من المقام كما في قوله تعالى : (حتى توارت بالحجاب) « لغروب » جار ومجرور متعلق بدلت .

الشاهد فيه : قوله « لدو غدوة » حيث نصب « غدوة » بعد « لدن » على التمييز ، ولم يحجره بالإضافة .

(١) في نصب غدوة ثلاثة أقوال ذكر الخارج اثنين منها ، وثالثها أنه على التثنية بالمفعول به .

وأما « مع » فاسمٌ لمكان الاصطحاب أو وقته ، نحو : « جالس زيد مع عمرو » ،
وجاء زيد مع بكر » والمشهورُ فيها فتحُ العين ، وهى مُعَرَّبَةٌ ، وفتحَتْها فتحة إعراب ،
ومن العرب من يسكنها ، ومنه قوله :

٢٣٤ - فَرَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ
وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة ، وليس كذلك ، بل هو لغة ربيعة .
وهى عندم مبنية على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرفٌ ،
وَأَدْعَى النَّحَّاسُ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ ، وهو فاسد ؛ فإن سيبويه زعم أن ساكنة
العين اسمٌ .

٢٣٤ - البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان .
اللفظة : « ريشى ، الريش والرياش يطلقان على عدة معان ، منها اللباس الفاخر ،
والخشب ، والمعاش ، والقوة ، لما ، بكسر اللام - متقطعة ، بعد كل حين مرة .
الإعراب : « ريشى ، ريش : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه
« منكم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهواى ، هوى : مبتدأ ، وهو مضاف
وياء المتكلم مضاف إليه « معكم ، مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف
والضمير مضاف إليه « وإن ، الواو واو الحال ، إن : قال العيني وغيره : زائدة
« كان ، فعل ماضٍ « زيارتكم ، زيارة : اسم كان ، وزيارة مضاف والضمير مضاف إليه ،
من إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، لأن العامل مصدر فيجوز معه حذف الفاعل
أى زيارتى إياكم ، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر لفاعله : أى زيارتكم إياى
« لما ، خبر كان .

الشاهد فيه : قوله « معكم ، حيث سكن العين من « مع » وهو عند سيبويه ضرورة
لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر ، لكن الذى نقله غيره من العلماء أن قوماً من العرب
بأعيانهم - وهم قيس - من لغتهم تسكينها ؛ فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها فى سعة الكلام ،
ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ .

هذا حكماً إن وليها متحرك — أعني أنها تفتح ، وهو المشهور ، وتسكن ،
وهي لفة ربيمة — فإن وليها ساكن ، فالذي ينصبها على الظرفية يُبْقَى فتحها
فيقول : « مَعَ ابْنِكَ » والذي يبينها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول :
« مَعَ ابْنِكَ » .

واضمم — بناءً — « غَيْرًا » أَنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ ، نَائِيًا مَا عُدِمَا ^(١)
قَبْلُ كَغَيْرُ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ ، وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا ، وَعَلُ ^(٢)
وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرَا « قَبْلًا » وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا ^(٣)

(١) « واضمم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بناء »
مفعول مطلق على حذف مضاف ، أى : اضمم ضم بناء « غيرا » مفعول به لاضمم « إن »
شرطية « عدمت » عدم : فعل ماض فعل الشرط ، ونائب المخاطب فاعل « ما » اسم موصول :
مفعول به لعدم « له » جار ومجرور متعلق بقوله أُضِيفَ الآتى « أُضيف » فعل ماض مبنى
للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة لا عمل
لها صلة الموصول ، والعائد الضمير المجرور محلاً باللام « نائياً » حال من فاعل اضمم ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لناو ، وجملة
« عدما » من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة الموصول .

(٢) « قبل » مبتدأ « كغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بعد »
حسب ، أول ، ودون ، والجہات » معطوفات على « قبل » بعاطف مقدر في بعضهن
« أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « وعَل » معطوف على قبل .

(٣) « وأعربوا » فعل وفاعل « نصباً » حال من الفاعل : أى ناصبين « إذا »
ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « نكرا » نكر : فعل ماض مبنى للجهول ،
والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور ،
والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « قبلاً » مفعول به لأعربوا السابق « وما » =

هذه الأسماء المذكورة — وهى : غير ، وقبل ، وبعد ، وحَسْب ، وأول ، ودون ،
والجهات الست — وهى : أمامك ، وخَلْفَكَ ، وفَوْقَكَ ، وتَحْتِكَ ، وبِمينِكَ ، وشمالك
— وَعَلُ ؛ لها أربعة أحوال تُبْنَى فى حالة منها ، وتُعْرَبُ فى بقيتها .

فتعرب إذا أُضيفت لفظاً ، نحو : « أَصَبْتُ دِرْهَمًا لَا غَيْرَهُ » ، وجئت من قَبْلِ
رَبِّي « أو حُذِفَ المضافُ إليه ونُوى اللفظ ، كقوله :

٢٣٥ — وَمَنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةٌ

فَمَا عَطَفْتَ مَوْلى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وتبقى فى هذه الحالة كالمضاف لفظاً ؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه
ولم يُنَوَّ لفظه ولا معناه ، فتكون [حينئذ] نكرةً ، ومنه قراءة مَنْ قرأ :
(لله الأمر من قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) بجر « قبل ، وبعد » وتنوينهما ؛ وكقوله :

= الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على قوله « قبل » ، « من بعده » الجار
والمرجور متعلق بقوله « ذكر » الآتى ، وبعد مضاف وخير الغائب مضاف إليه « ذكر » ،
ذكر : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود على « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها من الاعراب صلة .

٢٣٥ — هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها النحاة ولم ينسبوا لها إلى قائل معين .

الإعراب : « من قبل » جار وجرور متعلق بقوله « نادى » الآتى « نادى » ، فعل
ماض « كل » ، فاعل نادى ، وكل مضاف و « مولى » مضاف إليه « قرابة » ، مفعول به
لنادى « فإ » ، الفاء عاطفة ، وما : نافية « عطفت » ، عطف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث
« مولى » ، مفعول به لعطفت « عليه » جار وجرور متعلق بمعطف « العواطف » ،
فاعل عطفت .

الشاهد فيه : قوله « من قبل » ، حيث أعرب « قبل » من غير تنوين ؛ لأنه حذف
المضاف إليه ونوى لفظه ، وكأنه قد قال : ومن قبل ذلك — مثلاً — والمحذوف المنوى
الذى لم يقطع النظر عنه مثل الثابت ، وهو لو ذكر هذا المحذوف لم ينون .

٢٣٦ — فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا

أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

هذه الأحوال الثلاثة التي تُعَرَّبُ فيها .

٢٣٦ — البيت ليزيد بن الصق ، حدث أبو عبيدة ، قال : كانت بلاد غطفان مخضبة فرعت بنو عامر بن صعصعة ناحية منها ، فأغار الربيع بن زياد العبسي على يزيد بن الصق ، وكان يزيد في جماعة من الناس ، فلم يستطع الربيع ، فأقبل على سروح بن جعفر والوحيد ابني كلاب ، فأخذ نعمه ، لحرم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى يغير عليه ، لجمع قبائل شتى ، فاستاق نعا كثيرة له ولغيره ، وأصاب عصافير النعمان بن المنذر — وهي إبل معروفة عندهم — ففي ذلك يقول يزيد بن الصق أحياناً منها بيت الشاهد « ومنها قوله :

أَلَا أَبْلِغُ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ الْمَلَامَةِ لِلْمَلِكِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقِبِي وَسَفِي بِأَذْوَادِ الْقَصِيصَةِ وَالْقَصِيمِ

وهذا دليل على أن من روى عجز البيت « بالماء الفرات » لم يصب ،

اللغة : « ساغ » سهل جريانه في الحلق « أغص » مضارع من الغصص — بالتحريك — وهو اعتراض اللقمة ونحوها في الحلق حتى لا تسكاد تنزل « الماء الحميم » هو هنا البارد ، وهو من الأضداد ، يطلق على الحار وعلى البارد « المليم » الذي فعل ما يلام عليه .

المعنى : يقول : لم يكن يهنا لي طعام ولا يلذ لي شراب بسبب ما كان لي من الثأر عند هؤلاء ، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدرى بالغلبة عليهم ساغ شرابي ولذت حياتي .

الإعراب : « فساغ » فعل ماض « لي » جار ومجرور متعلق ب« ساغ » الشراب ، فاعل ساغ « وكنت » الواو للحال ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسمه قبلاً ، منصوب على الظرفية يتعلق ب« كان » « أكاد » فعل مضارع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أغص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر أكاد ، وجملة « أكاد » واسمها وخبرها في محل نصب =

أما الحالة [الرابعة] التي تُبْنَى فيها فهي إذا حُذِفَ ما تُضَافُ إليه وَنَوَى
مَعْنَاهُ دون لفظه ؛ فإنها تُبْنَى حينئذٍ على الضم ، نحو : (اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)
وقوله :

— ٢٣٧ — * أَقْبُ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ *

وحكى أبو على الفارسي « أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلُ » بضم اللام وفتحها وكسرهما —
فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنَى ، والفتحُ على الإعراب لعدم نية المضاف

= خبر « كان » ، وجلة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور
متعلق بقوله « أغص » ، و « الحميم » صفة للماء .

الشاهد فيه : قوله « قبل » ، حيث أعربه منوناً ؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى .

٢٣٧ — هذا البيت لأن النجم العجلى يصف فيه الفرس ، من أرجوزة له يصف فيها
أشياء كثيرة ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْأَوْسَعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمَجْرَلِ

اللغة : « أقب » مأخوذ من القب ، وهو دقة الخصر وضمور البطن .

الإعراب : « أقب » خبر لمبتدأ محذوف : أى هو أقب « من » حرف جر « تحت »
ظرف مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « أقب » ، وقوله :
« عريض » خبر ثان « من عل » جار ومجرور متعلق بعريض .

الشاهد فيه : ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت في قوله : « من تحت »
ومن عل ، حيث بنى الظرفان على الضم ؛ لأن كلا منهما قد حذف منه لفظ المضاف إليه
ونوى معناه .

هكذا قالوا ، وهو كلام حال عن التحقيق ؛ لأن قوافي الأرجوزة كلها مجرورة كما
رأيت في البيتين اللذين أشرناهما في أول الكلام على هذا الشاهد ؛ فيكون قوله :
« من عل » مجروراً لفظاً بمن ، ويكون من الحالة الثانية التي حذف فيها المضاف إليه
ونوى لفظه ، ويكون الاستشهاد للحالة الرابعة بقوله : « من تحت » وحده ، فاحفظ ذلك ،
ولا تكن أسير التقليد .

إليه ، لفظاً ومعنى ، وإعرابها إعراب مالا ينصرف للصفة ووزن الفعل ، والكسر على نية المضاف إليه لفظاً .

فقول المصنف « واضمم بناء — البيت » إشارة إلى الحالة الرابعة .

وقوله : « ناوياً ما عدما » مراده أنك تبنيها على الضم إذا حذف ما تضاف إليه وتوحيته معنى لا لفظاً .

وأشار بقوله : « وأعرّبوا نصباً » إلى الحالة الثالثة ، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ فإنها تكون حينئذ نكرة معربة .

وقوله : « نصباً » معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار ، فإن دخل [عليها] جرّت ، نحو : « من قبل ومن بعد » .

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين — أعني الأولى ، والثانية — لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب — وهو : الإعراب ، وسقوط التنوين — كما تقدم [في كل ما يفعل بكل مضاف مثلاً]

وَمَا يَلِي المضاف يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَ^(١)

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « المضاف » مفعول به يلى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يأتى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « خلفاً » حال من الضمير المستتر في يأتى « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله « خلفاً » « فى الإعراب » جار ومجرور متعلق بقوله : « يأتى » « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « حذف » فعل ماض مبنى للجهول ، تضمن معنى الشرط والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجوابها محذوف ، وتقدير البيت : والمضاف إليه الذى يلى المضاف يأتى خلفاً عنه فى الإعراب إذا حذف المضاف .

يُحَذَفُ المضافُ لقيام قرينة تدلُّ عليه ، ويُقَامُ المضافُ إليه مُقَامَهُ ، فيعرب بإعرابه ، كقوله تعالى : (وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمِجْلَ يَكْفُرِهِمْ) أى : حُبَّ المجل ، وكقوله تعالى : (وَجَاءَ رَبَّكَ) أى : أَمْرُ رَبِّكَ ، فحذف المضاف - وَهُوَ « حُب ، وأمر » - وأعربَ المضافُ إليه - وَهُوَ « الْمِجْلَ ، وَرَبَّكَ » - بإعرابه .

* * *

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقْدَمَا^(١)
لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ^(٢)

(١) « د وربما ، وب : حرف تقليل وجر ، ما : كافة د جروا ، فعل وفاعل ، الذى ، مفعول به لجروا « أبقوا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « كما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف « قد ، حرف تحقيق « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « قبل ، ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من « كان ، واسمه وخبره لا محل لها صلة ما ، وقبل مضاف و « حذف ، مضاف إليه ، وحذف مضاف و « ما ، اسم موصول بمعنى الذى مضاف إليه ، والجملة من « تقدما ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، لا محل لها صلة ما .

(٢) « لكن ، حرف استدراك « بشرط ، جار ومجرور قال العربون : إنه متعلق بمحذوف حال : إما من فاعل « جروا ، فى البيت السابق ، وإما من مفعوله ، وعندى أنه لا يمتنع أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لكن ذلك الجر كائن بشرط إلخ « أن ، مصدرية « يكون ، فعل مضارع ناقص منصوب بأن « ما ، اسم موصول : اسم يكون ، وجملة « حذف ، ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة « بمائلا ، خبر يكون « لما ، جار ومجرور متعلق بمائل « عليه ، جار ومجرور متعلق بمطف الآتى ، وجملة « عطف ، مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة المحرورة محلا باللام .

قد يُحذفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجروراً ، كما كان عند ذكر المضاف ،
لكن بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلًا لما عليه قد عُطِفَ ، كقول الشاعر :

٢٣٨ — أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينُ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

[و] التقدير : « وَكُلُّ نَارٍ » حذف « كل » وبقي المضاف إليه مجروراً

٢٣٨ — البيت لأبي دؤاد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج .
الإعراب : « أكل » ، الهمة للاستفهام الإنكاري ، كل : مفعول أول لتحسين مقدم
عليه ، وكل مضاف و « امرى » ، مضاف إليه « تحسين » ، فعل وفاعل « امرأ » ، مفعول ثان
« ونار » ، الواو عاطفة ، والمعطوف محذوف ، والتقدير : وكل نار ، فنار مضاف إليه في
الأصل ، وذلك المعطوف المحذوف — وهو المضاف — هو المعطوف على « كل امرى » ،
المتقدم « توقد » ، أصله تتوقد ، حذف إحدى التامين ، وهو فعل مضارع ، والفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة صفة لنار « بالليل » ، جار ومجرور متعلق
بتوقد « ناراً » ، معطوف على قوله « امرأ » ، المنصوب السابق .

الشاهد فيه : قوله « ونار » ، حيث حذف المضاف — وهو « كل » ، الذى قدرناه في
إعراب البيت — وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف ، لتحقيق الشرط ، وهو
أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو « كل » ، في قوله « أكل امرى » .

ولمّا لم نجعل « نار » ، المجرور معطوفاً على « امرى » ، المجرور لأنه يلزم عليه أن
يكون الكلام مشتملاً على شيئين — وهما « نار » ، « وناراً » — معطوفين على
معمولين — وهما « امرى » ، و « امرأ » — لعاملين مختلفين ، وهما « كل » ، العامل
في « امرى » ، المجرور بناءً على أن انجرار المضاف إليه بالمضاف ، والعامل الثانى
« تحسين » ، العامل في « امرأ » ، المنصوب ، والعاطف واحد ، وهو الواو ، وذلك
لا يجوز ، ولكننا جعلنا « نار » ، المجرور مجروراً بتقدير المضاف المحذوف ، وجعلنا
هذا المحذوف معطوفاً على « كل » ، لم يبق إلا عامل واحد في المعطوف عليهما وهو
« تحسين » ، إذ هو عامل في « كل » ، وفي « امرأ » ، المنصوبين على أنهما مفعولان
لتحسين ، والمطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع ، وهذا واضح بعد هذا
البيان ، إن شاء الله .

كما كان عند ذكرها ، والشرطُ موجودٌ ، وهو : الْمَطْفُ عَلَى مُمَائِلِ المَحذُوفِ وهو « كل » في قوله : « أَكُلَ أَمْرِي » .

وقد يُحذفُ المضافُ ويبقى المضاف إليه على جرٍّ ، والمحذوفُ ليس مائلا للمفوز ، بل مقابل له ، كقوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) في قراءة من جرَّ « الْآخِرَةَ » والتقدير : « وَاللَّهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الْآخِرَةِ » ومنهم من يقدِّره « وَاللَّهُ يُرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ » فيكون المحذوف على هذا مائلا للمفوز [به] ، والأوَّلُ أولى ، وكذا قدَّره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح .

وَيُحذفُ الثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ كَحَالِهِ ، إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ^(١)
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلَ^(٢)
يُحذفُ المضافُ إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مُضَافًا ؛ فَيُحذفُ تنوينُهُ

(١) « ويحذف ، فعل مضارع مبنى للجهول « الثاني » نائب فاعل يحذف « فيبقى » فعل مضارع « الأول » فاعل يبقى « كحاله » الجار والمجرور متعلق بمحذف حال من الأول ، وحال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق بالحال « به » جار ومجرور متعلق بقوله « ينصل » الآتي « يتصل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأول ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها .

(٢) « بشرط » جار ومجرور متعلق بقوله « يحذف » في البيت السابق ، وشرط مضاف و « عطف » مضاف إليه « وإضافة » معطوف على عطف « إلى مثل » جار ومجرور متعلق بإضافة ، ومثل مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بأضفت الآتي « أضفت » فعل وفاعل « الأول » مفعول به لأضفت ، والجملة لا محل لها صلة الذي .

وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم : « قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِمًا » التقدير : « قطع الله يَدَ مَنْ قَالِمًا ، وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِمًا » حذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قَالِمًا » دلالة ما أضيف إليه « رَجُلٍ » عليه ، ومثله قوله :

— ٢٣٩ — * سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلًا وَحَزَنًا *

٢٣٩ — هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين ، وعجزه قوله :

* فَنَبِطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ *

اللغة : « الحزن » ما غلظ من الأرض و « السهل » بخلافه « نبطت » أى : علفت « عرى » جمع عروة ، وإضافته إلى الآمال كإضافة الأظفار إلى المنية في قولهم : نبتت أظفار المنية بفلان « الضرع » هو لذات الظلف كاللدى للمرأة .

المعنى : إن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها ، أى كلها ، فقوى رجاء الناس في نماء الزرع وغرارة الألبان .

الإعراب : « سقى » فعل ماض « الأرضين » مفعول به لسقى قدم على الفاعل « الغيث » فاعل بسقى « سهل » بدل من الأرضين ، بدل بعض من كل « وحزنها » الواو حرف عطف ، وحزن : معطوف على سهل ، والضمير الراجع إل الأرضين مضاف إليه « فنبطت » نبط : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للتأنيث « عرى » نائب فاعل نبط ، وعرى مضاف و « الآمال » مضاف إليه « بالزرع » جار ومجرور متعلق بنبطت « والضرع » معطوف على الزرع .

الشاهد فيه : قوله « سهل وحزنها » حيث حذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف — وهو قوله سهل — على حاله قبل الحذف من غير تنوين ، وذلك لتحقيق الشرطين : المطف ، وكون المعطوف مضافاً إلى مثل المحذوف ، وكان أصل الكلام : سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها .

ومن ذلك قول الشاعر :

مَهْ عَاذِلِي ، فَهَاتِمَا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضَّحَى =

[التقدير « سَهَّلَهَا وَحَرَّهَهَا »] حذف ما أضيف إليه « سَهَّلَ » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « حَزَنَ » عليه .

هذا تقريرُ كلام المصنف ، وقد يُفعل ذلك وإن لم يُعْطَفْ مضافٌ إلى مثل المحذوف من الأول ، كقوله :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوَلَّى قَرَابَةً

فَمَا عَطَفَتْ مَوَلَّى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ [٢٣٥] (١)

حذف ما أضيف إليه « قبل » وأبقاه على حاله لو كان مضافاً ، ولم يُعْطَفْ عليه مضافٌ إلى مثل المحذوف ، والتقدير : « ومن قبل ذلك » ومثله قراءة مَنْ قرأ شذوذاً : (فلا خَوْفٌ عليهم) أى : فلا خوف شيء عليهم (٢) .

وهذا الذى ذكره المصنف — من أن الحذف من الأول ، وأن الثانى هو المضاف إلى المذكور — هو مذهب المبرد .

== أصل الكلام : بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى ، لحذف دشمس الضحى ، الذى أضيف له د مثل ، لدلالة عامل آخر عليه ، وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافة .

(١) هذا هو الشاهد رقم ٢٣٥ وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى ، والشاهد فيه معنا قوله : « قبل » ، حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين ، مع أن الشرطين — وهما العطف والمائلة — غير متحققين ، لأنه ليس معطوفاً عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف ، وهذا قليل .

(٢) هى قراءة ابن محيصن ، بضم الفاء من « خوف » من غير تنوين ، على أن « لا » مبهمة أو عاملة عمل ليس ، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من « خوف » بلا تنوين أيضاً ، ويجوز — على هذه القراءة — أن تكون « لا » عاملة عمل إن ، والفتحة فتحة بناء ، ولا شاهد فى الآية على ذلك ، كما يجوز أن تكون عاملة عمل إن والفتحة فتحة إعراب ، والمضاف إليه منوى : أى فلا خوف شيء ، فيكون الكلام مما نحن بصدده أيضاً .

ومذهبُ سيبويه أن الأصلَ : « قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَ مَنْ قَالَهَا » فحذف ما أضيف إليه « رَجُلَ » فصار « قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَ » ثم أُفْحِمَ قوله : « وَرَجُلَ » بين المضاف — وهو « يَدَ » — والمضاف إليه — الذى هو « مَنْ قَالَهَا » — فصار « قطع الله يَدَ وَرَجُلَ مَنْ قَالَهَا »^(١) .

فعلى هذا يكون الحذف من الثانى ، لا من الأول ، وعلى مذهب المبرد بالمعكس . قال بعضُ شُرَاح الكتاب : وعند الفراء^(٢) يكون الاثنان مُضَافَيْنِ إلى : « مَنْ قَالَهَا » ولا حَذَفَ فى الكلام : لا من الأول ، ولا من الثانى .

(١) ومثل هذا المثال قول الفرزدق همام بن غالب :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرُبُهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرد وسيبويه فى قول الشاعر ، وهو من شواهد المسألة أيضاً :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالِكُمُ لَا بُلْقَيْنَكُمُ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ
وقول الآخر ، وهو من شواهد المسألة أيضاً :

يَا زَيْدَ زَيْدَ الِئِمَمَلَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ

إذا نصبت أول التداين ، فقال المبرد : المتأدى الأول مضاف إلى مماثل للذكور مع الثانى ، وقال سيبويه : الأول مضاف إلى ما بعد الثانى ، وقد حذف الذى يضاف الثانى إليه ، والثانى مقحم بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) الفراء يخمس هذا بلفظين يكثر استعمالهما معاً ، كاليد والرجل فى « قطع الله يد ورجل من قَالَهَا » والربع والنصف فى نحو « خذ ربع ونصف هذا » وقبل وبعد فى قولك « رضيت عنك قبل وبعد ما حدث » بخلاف نحو « هذا غلام ودار هند » من كل لفظين لا يكثر استعمالهما معاً .

فَصَلَ مُضَافٍ شِبْهُ فِعْلِ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ ، وَلَمْ يُعَبَّ (١)
فَصَلُ يَمِينِ ، وَاضْطَرَّارًا وَجِدًا : بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ يَنْعَتٍ ، أَوْ نِدَا (٢)

أجاز المصنف أن يُفَصَلَ — في الاختيار — بين المضاف الذي هو شِبْهُ الفعل —
والمراد به المصدر، واسمُ الفاعِلِ — والمضاف إليه ، بما نَصَبَهُ المضافُ : من مفعولٍ به ،
أو ظرف ، أو شبهه .

فمثال ما فُصِّلَ فيه بينهما بمفعولٍ المضافِ قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ زِينٌ لَكثيرٍ
مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) في قراءة ابن عامر ، بنصب « أولاد »
وجر الشركاء .

ومثال ما فُصِّلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ نَصَبَهُ المضافُ الذي هو
مصدرٌ ما حَكِي عن بعض مَنْ يُوثَقُ بعريته : « تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا ، سَعَى
لَهَا فِي رَدِّهَا » .

(١) « فصل ، مفعول به مقدم لأجز ، وفصل مضاف و مضاف إليه من
إضافة المصدر لمفعوله « شبه ، نعت لمضاف ، وشبه مضاف و فعل ، مضاف إليه « ما ،
اسم موصول : فاعل المصدر « نصب ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو ، والجملة لا محل لها صلة ما ، والعاث محذوف ، وأصله ما نصبه « مفعولا ، حال من
« ما » الموصولة « أو ، عاطفة « ظرفا ، معطوف على قوله مفعولا « أجز ، فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولم ، نافية جازمة « يعب ، فعل مضارع مبني للجهول
بمجرور بلم ، وعلامة جرمة السكون ،

(٢) « فصل ، نائب فاعل ليعب في البيت السابق ، وفصل مضاف و يمين ،
مضاف إليه « واضطراراً ، مفعول لأجله « وجدا ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل « بأجنبي ، جار ومجرور
متعلق بوجد « أو بنعت ، معطوف على بأجنبي « أو ندا ، معطوف على نعت ، وقصر قوله
ندا للضرورة ، وأصله نداء .

ومثالُ ما فُصِّلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بفعول المضاف الذي هو اسمُ فاعِلٍ قراءةُ بعض السلف : (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ) بنصب « وعد » وجر « رُسُل » .

ومثالُ الفَصْلِ بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء : « هل أتم تارككولي صاحبي » وهذا معنى قوله « فُصِّلَ مضاف — إلى آخره » .
وجاء الفَصْلُ أيضاً في الاختيار بالقسم ، حكى الكسائي : « هذا غلامُ والله زيد » ولهذا قال المصنف : « ولم يُصَبِّ فُصْلٌ يمين » .

وأشار بقوله : « واضطراباً وُجِدَا » إلى أنه قد جاء الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة : بأجنبي من المضاف ، وبنت المضاف ، وبالنداء .
فمثالُ الأجنبيِّ قوله :

٢٤٠ — كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا

يَهُودِيٍّ — يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

فَقَصَلَ بـ « يومًا » بين « كف » و « يهودي » وهو أجنبي من « كف » ؛ لأنه معمول لـ « خُطَّ » .

٢٤٠ — البت لا في حية النمرى ، يصف رسم دار .

اللغة : « يهودي » ، إنما خص اليهودي لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك « يقارب » أي : يضم بعض ما يكتبه إلى بعض « أو يزيل » ، يفرق بين كتابته .
المعنى : يشبه ما بقي متناثرًا من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابة اليهودي كتابًا جعل بعضه متقاربًا وبعضه متفرقًا .

الإعراب : « كما » ، السكاف حرف تشبيه وجر ، وما : مصدرية « خط » ، فعل ماض مبني للجهول « الكتاب » ، نائب فاعل خط « بكف » ، جار ومجرور متعلق بـخط « يومًا » ، منصوب على الظرفية يتعلق بـخط أيضًا ، وكف مضاف و « يهودي » مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالظرف ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالسكاف ، =

ومثالُ النعت قولُه :

٢٤١ — نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ

مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْإِبَاطِيحِ طَالِبٍ

= والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : رسم هذه النار كأن كخط الكتاب — إلخ ، وجملة يقارب وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد إلى اليهودي في محل جر صفة يهودي ، وجملة يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد لليهودي أيضاً مبطوفة على جملة الصفة بأو .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودي » ، حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو يهودي بأجنبي من المضاف وهو يوماً ، وإنما كان الفاصل أجنبياً لأن هذا الظرف ليس متعلقاً بالمضاف ، وإنما هو متعلق بقوله خط ، وقد بينه الشارح .

٣٤١ — نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضى الله تعالى عنهما .

اللغة : المرادى ، نسبة إلى مراد ، وهي قبيلة من اليمن ، ويريد بالمرادى قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وهو عبد الرحمن بن ملجم ، لعنه الله ! وحديثه أشهر من أن يقال عنه شيء . الإباطيح ، جمع أبطح ، وهو المكان الواسع ، أو المسيل فيه دقاق الحصى ، وأراد بالإباطيح مكة ، وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم ووالد علي رضى الله عنه ، وقد كان أبو طالب من وجوه مكة وعظماؤها .

الإعراب : « نَجَوْتُ » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « بل » فعل ماض « المرادى » فاعل بل « سيفه » سيف : مفعول به ليل ، وسيف مضاف والضمير مضاف إليه « من ابن » جار ومجرور متعلق بيل ، وابن مضاف و « أبي » مضاف إليه « شيخ الإباطيح » نعت لأبي ، ومضاف إليه ، وأبي مضاف و « طالب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أبي شيخ الإباطيح طالب » ، حيث فصل بين المضاف وهو أبي ، والمضاف إليه وهو طالب ، بالنعت وهو شيخ الإباطيح ، وأصل الكلام : من ابن أبي طالب شيخ الإباطيح .

الأصل « من ابن أبي طالب شيخ الأباطح » وقوله :

٢٤٢ — وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَأُخْلِفَنَّ

يَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٍ

الأصل « يمين مقسم أصدق من يمينك » .

٢٤٣ — هذا البيت للفرزدق ممام بن غالب .

اللمة : « على يدك » أراد على فعل يدك ، لحذف المضاف ، والمقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعة الإنفاق .

المعنى : يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده ، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا يشوب حلفه شك ، وبين ذلك بأن يمينه أكد من يمين المدحوح على فعل نفسه .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « حلفت » حلف : فعل ماض ، فعل الشرط ، وتاء المتكلم فاعله « على يدك » الجار والمجرور متعلق بحلفت ، ويدي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لأخلفن » اللام وائنة في جواب القسم المدلول عليه باللام ، أخلفن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف وجوباً يدل عليه جواب القسم « يمين » جار ومجرور متعلق بأخلف « أصدق » نعمت ليمين « من يمينك » الجار والمجرور متعلق بأصدق ويمين الثاني مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، ويمين الأول مضاف و « مقسم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « يمين أصدق من يمينك مقسم » حيث فصل بين المضاف — وهو يمين — والمضاف إليه ، وهو مقسم ، بنعت المضاف ، وهو : أصدق من يمينك ، كما في البيت السابق ، وأصل الكلام : يمين مقسم أصدق من يمينك .

وفي البيت شاهد آخر ، وهو في قوله : « لأخلفن » حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط ليكون القسم الموطأ له باللام في قوله « لئن » مقدماً على الشرط .

ومثال النداء قوله :

٢٤٣ - وَفَاقُ كَعْبُ يُجَيِّرُ مُنْقِذُكَ مِنْ
تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ

وقوله :

٢٤٤ - كَانَ يَرِذُّونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٌ حَارٌّ دُقٌّ بِاللَّجَامِ
الأصل « وَفَاقُ يُجَيِّرُ يَا كَعْبُ » و « كَانَ يَرِذُّونَ زَيْدًا يَا أَبَا عِصَامِ » .

٣٤٣ - هذا البيت لبجير بن أبي سلمى المزني ، بقوله لآخيه كعب بن زهير ، وكان بجير قد أسلم قبل كعب ، فلامه كعب على ذلك ، وتمرض للرسول صلى الله عليه وسلم فقال بلسانه منه ، فأهدر النبي دمه .

اللمعة : « وفاق » مصدر وافق فلان فلاناً ، إذا فعل مثل فعله « تهلكه » أى هلاك « سقر » اسم من أسماء النار التي هي دار العذاب .

المعنى : يقول : إن فمك يا كعب مثل فعل أخيك بجير - يريد الإسلام - بمنقذك من الوقوع في الهلكة ومن الخلود يوم الآخرة في دار العذاب .

الإعراب : « وفاق » مبتدأ « كعب » منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب ، و « وفاق » مضاف و « بجير » مضاف إليه « منقذ » خبر المبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمنقذ « من تعجيل » جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضاً ، وتعجيل مضاف و « تهلكه » مضاف إليه « والخلد » معطوف على تعجيل « في سقر » جار ومجرور متعلق بالخلد .

الشاهد فيه : قوله « وفاق كعب بجير » حيث فصل بين المضاف ، وهو « وفاق » والمضاف إليه ، وهو بجير ، بالنداء وهو قوله « كعب » وأصل الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك .

٢٤٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوا إلى قائل معين .

اللمعة : « يرفون » اليرفون من الخيل : ما ليس بحربي .

= المعنى : يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا مدوح ، وأنه لولا اللجام الذى يظهره فى مظهر الخيل لكان - فى نظر من يراه - حماراً ؛ لصغره فى عين الناظر وضعفه .

الإعراب : « كان » ، حرف تشبيه ونصب « برذون » ، اسم كان « أبا » ، منادى حذف منه حرف النداء منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و « عصام » ، مضاف إليه ، و « برذون مضاف ، و « زيد » ، مضاف إليه « حمار » ، خبر كان « دق » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار ، والجملة فى محل رفع نعت لحمار « باللجام » ، جار ومجرور متعلق بدق .

الشاهد فيه : قوله « كان برذون أبا عصام زيد » ، حيث فصل بين المضاف ، وهو « برذون » ، والمضاف إليه وهو « زيد » ، بالنداء وهو قوله : « أبا عصام » ، وأصل الكلام : كان برذون زيد يا أبا عصام ، كما ذكره الفارح العلامة رحمه الله .

وبما هو من باب الضرورة - فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه - الفصل بينهما بفاعل المضاف ، ومن ذلك قول الشاعر :

تَرَى أَنَّهُمَا لِلْمَوْتِ تَضَيُّ وَلَا تُنْبِئِي وَلَا تَرْعَوِي عَنْ نَقْصِ أَهْوَائِنَا الْعَزْمِ

الشاهد فيه قوله « نقص أهوائنا العزم » ، حيث فصل بين المضاف وهو قوله « نقص » ، والمضاف إليه وهو قوله « العزم » ، بفاعل المضاف وهو قوله « أهوائنا » ، الذى هو فاعل المضاف لأن « نقص » ، مصدر يحتاج إلى فاعل ، وأصل الكلام : عن نقص العزم أهوائنا .

ومثل ذلك قول الآخر :

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبٍّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ

الشاهد فيه قوله « قهر وجد صب » ، حيث فصل بين المضاف وهو قوله « قهر » ، والمضاف إليه وهو قوله « صب » ، بفاعل المضاف وهو قوله « وجد » ، لأن المضاف مصدر ، وأصل الكلام : قهر صب وجد .

المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا أَكْسِرُ ، إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا : كَرَامٍ ، وَقَذَى ^(١)
 أَوْ يَكْ كَابَنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ؛ فَذَى جَمِيعَهَا إِلَيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتِذَى ^(٢)
 وَتُدْغَمُ إِلَيَا فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَائِ ضَمَّ فَأكْسِرُهُ يَهْنُ ^(٣)

(١) « آخر » مفعول مقدم على عامله وهو قوله اكسر الآتي ، وآخر مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أضيف » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لأجل لما صلة وإليها جار ومجرور متعلق بأضيف « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه « معتلاً » خبر يك ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « كرام » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وقذى » معطوف على « رام » ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « يك » معطوف على يك السابق في البيت الذي قبله ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه « كابين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك « وزيد » معطوف على ابنين « فذى » اسم إشارة : مبتدأ أول « جميعاً » جميع : تأكيد لاسم الإشارة ، وجميع مضاف وما مضاف إليه « إليها » مبتدأ ثان « بعد » ظرف مبنى على الضم في محل نصب ، متعلق بمحذوف حال « فتحها » فتح : مبتدأ ثالث ، وفتح مضاف والضمير مضاف إليه « اختذى » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فتحها ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثالث ، وجملة المبتدأ الثالث وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) « وتدغم » فعل مضارع مبنى للجهول « إليها » نائب فاعل لتدغم « فيه » جار ومجرور متعلق بتدغم ، والضمير يعود إلى ياء المتكلم ، وذكره لتأويله باللفظ « والواو » معطوف على إليها « وإن » شرطية « ما » اسم موصول : نائب فاعل =

وَأَلْفًا سَلَّمَ ، وَفِي الْمَقْصُورِ — عَنْ هَذِيلٍ — انْقِلَابُهَا يَاءٌ حَسَنٌ (١)

يُكْسَرُ آخِرُ الْمَضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (٢) ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُورًا ، وَلَا مَقْصُوصًا ، وَلَا مَثْنً ، وَلَا مُجْمَعًا جَمَعَ سَلَامَةً لِمَذْكَرٍ ، كَالْمَفْرُودِ وَجَمَعَ التَّكْسِيرَ الصَّحِيحِينَ ، وَجَمَعَ السَّلَامَةَ لِلْمُؤَنَّثِ ، وَالْعَتْلُ الْجَارِي مَجْرَى الصَّحِيحِ ، نَحْوُ : « غُلَامِي ، وَغُلَامَاتِي ، وَفَتَاتِي ، وَدَلَوِي ، وَظَبْيِي » .

= لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : وإن ضم ما قبل — إلخ ، وذلك الفعل المحذوف في محل جزم فعل الشرط « قبل » ، ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وقبل مضاف و « واو » ، مضاف إليه « ضم » ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها مفسرة « فأكسره » ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، أكسر : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « يهن » ، فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر .

(١) « وألفاً » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سلم الآتي « سلم » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وفي المقصور » ، عن هذيل ، جارٍان ومجروران يتعلقان بقوله : « حسن » ، الآتي في آخر البيت « انقلبها » ، انقلب : مبتدأ ، وانقلاب مضاف وما : مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله « ياء » ، مفعول المصدر « حسن » ، خبر المبتدأ .

(٢) اعلم أن لك في ياء المتكلم خمسة أوجه : الأول : بقاؤها ساكنة ، والثاني : بقاؤها مفتوحة ، والثالث : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها لتدل عليها ، والرابع : قلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها نحو : « غلاماً » ، والخامس : حذفها بعد قلبها ألفاً وإبقاء الفتحة لتدل عليها .

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة إنما تجرى في الإضافة المحضة ، نحو : غلامى وأخى . فأما الإضافة اللفظية فليس لك إلا وجهان : إثباتها ساكنة ، أو مفتوحة ؛ لأنها في الإضافة اللفظية على نية الانفصال فهي كلمة مستقلة ، ولا يمكن أن تعتبرها بجزء كلمة .

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة لا تختص بباب النداء ، خلافاً لابن مالك في تسهيله (وانظر الهامشة رقم ١ في ص ٩٢ الآية) وما قاله الصارح هناك .

وإن كان معتلا ؛ فإما أن يكون مَقْصُوراً أو مَنْقُوصاً ، فإن كان مَنْقُوصاً أدغمت
ياؤه في ياء المتكلم ، وُفْتُحَتْ ياء المتكلم ؛ فتقول : « قَاضِيٌّ » رفعا ونصباً وجراً ،
وكذلك تفعل بالمتنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب ؛ فتقول : « رَأَيْتُ
غُلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ » و « مَرَرْتُ بِغُلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ » والأصلُ : بغلامين لي وزيدين لي ،
لحذفت النون واللام للإضافة^(١) ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وفتحت ياء المتكلم .

وأما جمع المذكر السالم — في حالة الرفع — فتقول فيه أيضاً : « جَاءَ زَيْدِيَّ » ،
كما تقول في حالة النصب والجر ، والأصلُ : زَيْدُوِيَّ ، اجتمعت الواو والياء
وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتَصِيحَّ الياء ؛
فصار اللفظ : زَيْدِيَّ .

وأما المتنى — في حالة الرفع — فَتَسْلَمُ أَلْفَهُ وَتُفْتَحُ ياء المتكلم بعده ، فتقول :
« زَيْدَايَ ، وَغُلَامَايَ » عند جميع العرب .

وأما المقصور فالشهورُ في لغة العرب جَعَلَهُ كَالْمَتْنِيِّ الرَّفُوعِ ؛ فتقول :
« عَصَايَ ، وَفَتَايَ » .

وهذيل تقلب أَلْفَهُ ياءً وتُدْغِمُهَا في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ؛ فتقول :
« عَصَى » ومنه قوله :

٢٤٥ — سَبَقُوا هَوًى ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ

فَقَحَّرُمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ ؟

(١) المحذوف للإضافة هو النون ، وأما اللام لحذفها للتخفيف .

٢٤٥ — هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، من قصيدة له يرثي فيها أبنائه ، وكانوا قد
ماتوا في سنة واحدة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَمِنْ الْمُنُونِ وَرَبِّهِ تَتَوَجَّعُ وَالْدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبِرٍ مَنْ يَجْزَعُ ؟
اللمة : « هوى » أصل هذه الكلمة : هوى — بألف المقصور ، وياء المتكلم =

فالْحَاصِلُ : أن ياء المتكلم تُفْتَحُ مع المنقوص : كـ «رَائِي» ، والمنقوص : كـ «مَصَائِي» والثني : كـ «مُلَامَايَ» رَفْعاً ، و «عُلَامِيَّ» نصباً وجراً ، وجمع المذكر السالم : كـ «زَيْدِيَّ» رَفْعاً ونصباً وجراً .

وهذا معنى قوله : «فَذِي جَمِيعَهَا إِلَيَا بَمَدٍّ فَتَحَهَا اخْتِذِي» .

وأشار بقوله : «وَتُدْغَمُ» إلى أن الواو في جمع المذكر السالم ، والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والثني ، تُدْغَمُ في ياء المتكلم .

وأشار بقوله : «وَأِنْ مَا قَبْلَ وَאוْضُمَّ» إلى أن ما قبل واو الجمع : إِنْ انْضَمَّ وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لنسلم الياء ، فإن لم ينضم — بل انْفَتَحَ — بقي على فتحه ، نحو : «مُصْطَفَوْنَ» ؛ فتقول : «مُصْطَفَى» .

= فقلبت ألف المنقوص ياء ، ثم أدغمت في ياء المتكلم ، والهوئ : ما تهواه النفس ، وترغب فيه ، وتحرص عليه ، و «أَعْنَقُوا» بادروا ، وسارعوا ، مأخوذ من الإعناق ، وهو كالعنق — بفتحين — ضرب من السير فيه سرعة ، ففخرموا ، بالبناء للجهول — أى : استوصلوا وأفنتهم المنية ، جنب ، هو ماتحت الإبط ، مصرع ، مكان يصرع فيه .
المعنى : يقول : إن هؤلاء الأولاد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه . وهو بقاؤهم ، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه ويرغبون فيه ، وهو الموت — وجعله هوى لهم من باب المشاكلة — وليس الموت مختصاً بهم ، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان .

الإعراب : «سَبَقُوا» فعل وفاعل «هوى» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الالاف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وَأَعْنَقُوا» فعل وفاعل «لِهُوَاهُم» الجار والمجرور متعلق بأعنفوا ، وهوى مضاف ، وهم : مضاف إليه ، ففخرموا ، فعل ماض مبني للجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل «لِسُكُلِ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و «جنب» مضاف إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «هوى» حيث قلب ألف المنقوص ياء ، ثم أدغمت في ياء المتكلم ، وأصله «هواي» على ما بيناه لك ، وهذه لغة هذيل .

وأشار بقوله : « وَالْفَا سَلَمَ » إلى أن ما كان آخره ألفاً كالثنى والمقصور، لا تَقْلَبُ
ألفه ياءً ، بل تَسَلَمُ ، نحو : « غُلَامَايَ » و « عَصَايَ » .

وأشار بقوله : « وَفِي الْمَقْصُورِ » إلى أن هَذَا تَقْلِبَ أَلِفِ الْمَقْصُورِ خَاصَةً ؛
فتقول : « عَصَى » .

وأما ما عدا هذه الأربعة ^(١) فيجوز في الياء معه : الفتح ، والتسكين ؛ فتقول :
« غُلَامِي ، وَغُلَامِي » ^(٢) .

(١) ما عدا هذه الأربعة هو أربعة أخرى ؛ أولها : المفرد الصحيح الآخر كغلام ،
وثانيها جمع التكسير الصحيح الآخر كغلمان ، وثالثها المفرد المعتل الشبيه بالصحيح —
وهو ما آخره واو أو ياء ساكن ما قبلها — نحو : ظبي ودلو ، ورابعها جمع المؤنث السالم
كفتيات ، وقد قدمنا لك (ص ٨٩) أن الوجوه الجائزة في ياء المتكلم — مع هذه
الأربعة — خمسة أوجه .

(١) وبني نوع من الاسماء وهو ما آخره ياء مشددة — نحو : كرسى ، وبني —
تصغير ابن — فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح ، وإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت :
كرسي وبني — بثلاث ياءات — ويجوز لك إبقاء الياءات الثلاث ، وحذف إحداها ،
وقد ذكر القوم أن الوجه الثانى — وهو حذف إحدى الياءات لتوالى الأمثال —
واجب لا يجوز غيره ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، لأن توالى الأمثال يجوز ولا يوجب ،
ولأنه قد ورد بقاء ثلاث الياءات في قول أمية بن أبى الصلت ، يذكر قصة إبراهيم
الخليل ، وهمه بذبح ابنه :

يَا بُنَيَّ ، إِنِّي نَذَرْتُكَ لِلَّهِ شَحِيحًا ، فَاصْبِرْ فِدَى لَكَ خَالِي

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

يَفْعُلُهُ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ : مُضَافًا ، أَوْ مُجَرَّدًا ، أَوْ مَعَ أَنْ^(١)
 إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلُّ مَحَلَّهُ ، وَلَا تَنْهَرُ مَصْدَرُ عَمَلٍ^(٢)

يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين :

أحدهما : أن يكون نائباً مَنَابَ الفعل ، نحو : «ضَرَبًا زَيْدًا» فـ «زَيْدًا» منصوبٌ
 بـ «ضَرَبًا» لِنِيبَاتِهِ مَنَابَ «أَضْرِبْ» وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في «أَضْرِبْ»
 وقد تقدم ذلك في باب المصدر^(٣) .

والموضع الثاني : أن يكون المصدر مُقَدَّرًا بـ «أَنْ» والفعل ، أو بـ «مَا»
 والفعل ، وهو المراد بهذا الفصل ؛ فيقدر بـ «أَنْ» إذا أريد المضى أو الاستقبال ،

(١) «بفعله» الجار والمجرور متعلق بالحق الآتي ، وفعل مضاف والهاء مضاف
 إليه «المصدر» مفعول به تقدم على عامله ، وهو الحق «الحق» فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في العمل» جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً
 «مضافاً» حال من المصدر «أو مجرداً» أو مع أل «معطوفان على الحال الذي هو
 قوله : «مضافاً» .

(٢) «إِنْ» شرطية «كَانَ» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «فعل» اسم كان «مع»
 ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل ، ومع مضاف و «أَنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «أو»
 عاطفة «مَا» معطوف على أَنْ «يَحُلُّ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود إلى فعل الذي هو اسم كان ، والجملة في محل نصب خبر كان «محله» محل : منصوب
 على الظرفية المسكانية ، وعمل مضاف والهاء العائد إلى المصدر مضاف إليه «ولاسم» الواو
 للاستئناف ، لاسم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، واسم مضاف و «مصدر»
 مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر .

(٣) يريد باب المفعول المطلق .

نحو : « عجبت من ضربة زيداً — أمس ، أو غداً » والتقدير : من أن ضربت زيداً أمس ، أو من أن تضرب زيداً غداً ، ويقدر بـ « ما » إذا أريد به الحال ، نحو : « عجبت من ضربة زيداً الآن » التقدير : مما تضرب زيداً الآن .

وهذا المصدر المقدر يصل في ثلاثة أحوال : مضافاً ، نحو : « عجبت من ضربة زيداً » ومجرداً عن الإضافة وأل — وهو المنون — نحو : « عجبت من ضرب زيداً » وتحتل بالالف واللام ، نحو : « عجبت من الضرب زيداً » .

وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون ، وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلى بـ « أل » ، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ، ثم المجرد ، ثم المحلى .

ومن إعمال المنون قوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) فـ « يتيمًا » منصوب بـ « إطعام » ، وقول الشاعر :

٢٤٦ — يضرب بالسيوف رؤوس قوم

أزلنا هامهن عن القيل

٢٤٦ — البيت للرار — بفتح الهم وتشديد الراء — بن منقذ ، التيمي ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٧٧) وشواهد سيويه (١ / ٦٠ ، ٩٧) .

اللغة : هام ، جمع هامة ، وهي الرأس كلها المقل ، أصله موضع النوم في القائلة ؛ فنقل في هذا الموضع إلى موضع الرأس ؛ لأن الرأس يستقر في النوم حين القائلة .

المعنى : يصف قومه بالقوة والجلادة ، فيقول : أزلنا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضرنا بالسيوف رؤوسهم .

الإعراب : « يضرب » جار ومجرور متعلق بقوله « أزلنا » ، الآتي « بالسيوف » ، جار ومجرور متعلق بضرب ، أو بمحذوف صفة له « رؤوس » مفعول به لضرب ، ورؤوس مضاف ، و « قوم » مضاف إليه « أزلنا » ، فعل وفاعل « هامهن » ، هام : مفعول به لأزال ، وهام مضاف والضمير مضاف إليه « عن القيل » ، جار ومجرور متعلق بأزلنا .

الشاهد فيه : قوله « يضرب... رؤوس » حيث نصب بضرب — وهو مصدر

منون — مفعولاً به كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول به هو قوله « رؤوس قوم » .

فـ «رؤوس» منصوب بـ «خرب» .

ومن إعماله وهو محلى بـ «أل» قوله :

٢٤٧ — ضَمِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يَخَالُ الْفِرَارَ يِرَاخِي الْأَجَلَ

٢٤٧ — هذا البيت من شواهد سيويه (٩٩/١) التي لم يعرفوا لها قائلاً ، وهو من شواهد الأشمونى أيضاً (رقم ٦٧٨) .

اللفظة : «النكايه» بكسر النون — مصدر نكيت في العدو ، إذا أثرت فيه «يخال» ، يظن «الفرار» بكسر الفاء — النكول والتولى والهرب «يراخى» ، يؤجل .
المعنى : يهجو رجلاً ، ويقول : إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه ، وجبان عن الثبات في مواطن القتال ، ولكنه يلجأ إلى الهرب ، ويظنه مؤخراً لأجله .

الإعراب : «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، و«ضعيف مضاف و «النكايه» مضاف إليه «أعداء» ، أعداء : مفعول به للنكايه ، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «يخال» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه «الفرار» مفعول أول ليخال «يراخى» فعل مضارع ، والضمير المستتر فيه الذى يعود إلى الفرار فاعل «الأجل» مفعول به ليراخى ، والجملة في محل نصب مفعول ثان ليخال .
الشاهد فيه : قوله «النكايه أعداء» حيث نصب بالمصدر المحلى بـ «أل» ، وهو قوله «النكايه» مفعولاً — وهو قوله «أعداء» — كما تنصب بالفعل .

وهذا الذى ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيويه والتحليل ابن أحد .

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بـ «أل» ليس بالمصدر السابق ، وإنما هو بمصدر منكر يقدر في الكلام ؛ فتقدير الكلام عنده «ضعيف النكايه نكايه أعداء» ، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى عليك .

وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن «أعداء» ونحوه منصوب بنزع الخافض ، وتقدير الكلام «ضعيف النكايه في أعدائه» وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعى ؛ فلا يخرج عليه كلام إلا إذا لم يكن للكلام محمل سواء .

وقوله :

٢٤٨ - فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا

دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

٢٤٨ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وبعده :

لَكَالْجُلِّ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَبَّرُ الْمَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

اللفظة : « التائبين » مصدر ابن الميت ، إذا أتى عليه وذكر محاسنه ، و « آل » فيه عوض من المضاعف إليه ، وأصله فإنك وتأبينك « عروة » اسم رجل « شوارع » جمع شارة ، وهي الممتدة المرتفعة « الحادي » سائق الإبل « تلَعَ الضحى » كناية عن ارتفاع الشمس « أواقع » جمع واقعة ، وأصله وواقع ؛ فقلب الواو الأولى همزة لاستثقال واوين في أول الكلمة ، ونظير ذلك قولهم « أواق » في « وواق » جمع واقية ، ومن ذلك قول المهلهل وهو عدى بن ربيعة أخى كليب :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى ، وَقَالَتْ : يَا عَسِيدًا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

المعنى : يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده ، فلما مات أقبل عليه يرثيه ، ويقول : إن حالتك هذه في بكائك عروة والثناء عليه — بعد استغاثته بك ودعائه لإياك إلى الأخذ بقاصره في حال امتداد سيوفنا إليه — تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها .

الإعراب : « فإنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « والتائبين » يجوز أن يكون مطلقاً على اسم إن ، فالواو عاطفة ، ويجوز أن يكون مفعولاً معه فالواو واو الملية « عروة » مفعول به للتأبين « بعد » ظرف متعلق بالتأبين « ما » مصدرية « دعاك » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عروة ، والكاف مفعول به لدعا ، و « ما » المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد دعائه لإياك « وأيدينا » الواو واو الحال . أيدى : مبتدأ ، وأيدى مضاف ، ونا : مضاف إليه « إليه » جار ومجرور متعلق بشوارع « شوارع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال . وخبر « إن » في البيت الذي أنشدناه أول الكلام على هذا البيت ، وهو متعلق بقوله « كالرجل » . =

وقوله :

٢٤٩ — لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي

كَرَرْتُ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

== الشاهد فيه : قوله « والتأبين عروة » حيث نصب بالمصدر المحلى بآل ، وهو قوله « التأبين » مفعولاً به ، وهو قوله « عروة » وفيه خلاف العلماء الذين ذكروا أنهم ، وذكرنا أقوالهم ، في شرح الشاهد السابق .

٣٤٩ — هذا البيت لمالك بن زغبة — بضم الزاى وسكون الغين — أحد بني باهلة ، وقد أنشده سيويه ٩٩ / ١ والاشموني في باب التنازع (رقم ٤٠٩) وفي باب إعمال المصدر .

اللغة : « أولى المغيرة » أراد به أول المغيرة ، والمغيرة : صفة لموصوف محذوف ، ويحتمل أن يكون مراده : الحيل المغيرة ، وأن يكون إنما قصد الجماعة المغيرة ، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم لإغارة ، أى : كر عليهم ، ويروى « لقيت » في مكان « كررت » ، « أنكل » مضارع من النكول . وهو الرجوع عن قتال العدو جبنًا .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة ، ويقول : قد علمت الجماعة التي هي أول المغيرين ، وفي طليعتهم ، أننى جرىء القلب شجاع ، وأننى صرفتهم عن وجههم هازماً لهم ، ولحققت بهم ، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم ، وخص أول المحاربين ليشير إلى أنه كان في مقدم الصفوف الأولى .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد — إلخ ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أولى » فاعل علمت ، وأولى مضاف و « المغيرة » مضاف إليه « أننى » أن : حرف توكيد ونصب ، والتون بعدها للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن « كررت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وجملة أن واسمها وخبره سدت مسد مفعولى علم « فلم » نافية جازمة « أنكل » فعل مضارع مجزوم بلم « عن الضرب » جار ومجرور متعلق بأنكل « مسمعا » مفعول به للضرب .

الشاهد فيه : قوله « الضرب مسمعا » حيث أعمل المصدر المحلى بآل ، وهو قوله « الضرب » عمل الفعل ، فنصب به المفعول به وهو قوله « مسمعا » .

ف «أَعْدَاءُهُ» : منصوبٌ ؛ «النَّكَايَةِ» ، و «عُرْوَةَ» منصوبٌ بـ «التَّأْيِينَ»
و «مِسْمَعًا» منصوبٌ بـ «الضَّرْبِ» .

وأشار بقوله : «ولاسم مصدرٍ عمل» إلى أن اسم المصدر قد يعمل عملَ الفعل
والمراد باسم المصدر : ما سَأَوَى الْمَصْدَرُ فِي الدَّلَالَةِ^(١) [على معناه] ، وخَالَفَهُ بِخُلُوهِ
— لفظاً وتقديراً — من بعض ما في فعله دون تمويضٍ : كَقَطَّاهُ ؛ فَإِنَّهُ مُسَاوٍ لِإِعْطَاهُ
مَعْنَى ، ومخالفٌ له بخُلُوهِ من الهمزة الموجودة في فعله ، وهو خَالٍ مِنْهَا لَفْظاً وتقديراً ،
ولم يُعْوَضْ عنها شيء .

(١) اعلم أولاً أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر ؛ فقال قوم : هو دال على
الحدث الذي يدل عليه المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحداً ، وقال
قوم : اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث ؛ فيكون اسم المصدر دالاً
على الحدث بواسطة دلالة على لفظ المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم
المصدر مختلفين .

واعلم ثانياً أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصلية والزائدة
جميعاً : إما بتساوٍ مثل تغافل تغافلاً وتصدق تصدقاً ، وإما بزيادة مثل أكرم إكراماً
وزلزل زلزلة ، وأنه لا ينقص فيه من حروف فعله شيء ، إلا أن يحذف لعله تصريفية ،
ثم تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو أقام إقامة ووعد
عدة ، وتارة يحذف لفظاً لالعله تصريفية ولكنه منوى معنى نحو قاتل قتالاً ونازاته
نزالاً ، والأصل فيهما قيتالاً ونيزالاً ، وقد أوضح لك الشارح ذلك .

فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص ولم يكن
الناقص منوياً كان اسم مصدر ، نحو أعطى عطاءً ، وتوضأ وضوءاً ، وتكلم كلاماً ، وأجاب
جابة ، وأطاع طاعة ، وسلم سلاماً ، وتطهر طهوراً .

وإن كان المراد به اسم الذات مثل الكحل والذهن فليس بمصدر ، ولا باسم
مصدر ، حتى لو اشتمل على حروف الفعل ، وقد اتضح لك من هذا البيان اسم المصدر
اتضحاً لا لبس فيه .

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَحُلْ منه تقديرًا ؛ فإنه لا يكون اسمَ مَصْدَرٍ ، بل يكون مصدرًا ، وذلك نحو : « قِتَالٍ » فإنه مصدرُ « قَاتَلَ » وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل ، ولكن خلا منها لفظاً ، ولم يَحُلْ [منها] تقديرًا ، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع ، نحو : « قَاتَلَ قِتَالًا ، وضاربَ ضِيرَابًا » لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها .

واحترز بقوله : « دون تعويض » مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً وتقديرًا ، ولكن عُوِّضَ عنه شيءٌ ، فإنه لا يكون اسمَ مصدر ، بل هو مصدرٌ ، وذلك نحو : عِدَّةٌ ؛ فإنه مصدر « وَعَدَ » وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديرًا ، ولكن عُوِّضَ عنها التاء .

وزعم ابن المصنف أن « عَطَاءً » مصدرٌ ، وأن همزته حذفت تخفيفًا ، وهو خلاف ما صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ من النحويين .

ومن إعمال اسم المصدر قوله :

٢٥٠ — أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرَّتَاعَا

٢٥٠ — الياء للقطامي ، واسمه عمير بن شليم ، وهو ابن أخت الأخطل ، من كلبه له يمدح فيها زفر بن الحارث السكلابي ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٤) .
اللفظة : « أَكْفَرًا » جعوداً للنعمة ، ونكراناً للجميل « رد » منع « الرتاع » جمع راتمة ، وهي من الإبل التي تترك كي ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها .
المعنى : أنا لا أجد نعمتك ، ولا أنكر صنيعك معي ، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منعت عني الموت ، وأعطيتني مائة من خيار الإبل .

الإعراب : « أَكْفَرًا » الممزة للاستفهام الإنكارى ، كَفَرًا : مفعول مطلق لفعل محذوف : أى أأ كفر كَفَرًا « بعد » ظرف متعلق بمحذوف صفة لكَفَرًا ، و « بعد » مضاف و « رد » مضاف إليه ، و « الموت » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وقد حذف فاعله ، وأصله : ردك الموت « عني » جار ومجرور متعلق ب « رد » و « بعد » معطوف على الظرف السابق ، و « بعد » مضاف وعطاء من « عطائك » اسم مصدر : =

ف « المائة » منصوبٌ بـ « عَطَاكَ » ومنه حديثُ الموطأ : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ
أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ » ، فـ « أَمْرَاتُهُ » منصوبٌ بـ « حُبْلَةٍ » وقوله :

٢٥١ - إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءِ لَمْ يَجِدْ
عَسِيراً مِنْ الْأَمَالِ إِلَّا مُيسِراً

وقوله :

٢٥٢ - بِمِشْرِكَ الْكِرَامِ نَعْدُ مِنْهُمْ
فَلَا تُرَيْنَ لِقَائِهِمْ أُلُوفًا

= مضاف إليه ، وعطاء مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله
« المائة » مفعول به لاسم المصدر الذي هو عطاء « الرثاء » صفة للباة .

الشاهد فيه : قوله « عطاك المائة » حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله « عطاء » عمل
الفعل ؛ فنصب به المفعول به وهو قوله « المائة » بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله .

٢٥١ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وقد أشده الاصمعي ولم يعزه لقائل معين .

اللفظة : « عون » اسم بمعنى الإعانة ، والفعل المستعمل هو أعان ، تقول : أعان فلان
فلاناً يعينه ؛ تريد نصره وأخذ يده فيما يصترم عمله .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « صح » فعل ماض
« عون » فاعل صح ، « عون مضاف و « الخالق » مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر
إلى فاعله « المرء » مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من « صح »
وفاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها « لم » نافية جازمة « يجد » فعل مضارع مجزوم بـ
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « عسيراً » مفعول أول ليجد
« من الآمال » جار ومجرور متعلق بصير أو بمحذوف صفة له « إلا » أداة استثناء ملغاة
« ميسراً » مفعول ثان ليجد .

الشاهد فيه : قوله « عون الخالق المرء » حيث أعمل اسم المصدر — وهو قوله :
« عون » — عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول — وهو قوله « المرء » — بعد إضافته لفاعله
كما بيناه في إعراب البيت .

٢٥٢ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٥) =

وإعمال اسم المصدر قليل، ومن ادعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهم؛ فإن الخلاف في ذلك مشهور^(١)، وقال الصيمري: إعماله شاذ، وأنشد: * أكفرا - البيت * [٢٥٠] وقال ضياء الدين بن الملح في البسيط: ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً.

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلَنْ بِنَضْبٍ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلُهُ^(٢)

= اللغة: « بعثرتك، العشرة — بكسر العين — اسم مصدر بمعنى المعاشرة « ألوفاء، — بفتح الهمزة وضم اللام — أى محباً، ويروى: « فلا ترين لغيرهم الوفاء » ببناء ترى للعلوم، والمراد نبيه عن أن ينطوى قلبه على الوفاء لغير كرام الناس.

الإعراب: « بعثرتك، الجار والمجرور متعلق بقوله « تعد، الآتى، وعشرة مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « الكرام، مفعول به لعشرة « تعد، فعل مضارع مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو المفعول الأول لتعد « منهم، جار ومجرور متعلق بتعد، وهو المفعول الثانى « فلا، الفاء فاء الفصيحة، لا: ناهية « ترين، فعل مضارع مبنى للجهول، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو المفعول الأول « لغيرهم، الجار والمجرور متعلق بقوله « ألوفاء، الآتى، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « ألوفاء، مفعول ثان ل ترى.

الشاهد فيه: قوله « بعثرتك الكرام، فإنه قد أعمل اسم المصدر، وهو قوله « عشرة، عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به، وهو قوله « الكرام، بعد إضافته إلى فاعله.

(١) اسم المصدر إما أن يكون علماً مثل يسار وبرة وجار، وإما أن يكون مبدوءاً بيمين زائدة كالمحمدة والمتربة، وأما ألا يكون واحداً منهما؛ فالأول لا يعمل إجماعاً، والثانى يعمل إجماعاً، والثالث هو محل الخلاف.

(٢) « وبعد، ظرف متعلق بقوله « كمل، الآتى، وبعد مضاف وجر من « جره، =

يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ فَيَجْرُهُ ؛ ثُمَّ يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ ، نَحْوُ : « عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الْعَسَلِ » وَإِلَى الْمَفْعُولِ ثُمَّ يَرْفَعُ الْفَاعِلُ ، نَحْوُ : « عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٥٣ — تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

تَنْفَى الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادُ الصِّيَارِفِ

= مضاف إليه ، وجر مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الذي » اسم موصول : مفعول به للمصدر الذي هو جر « أضيف » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي « له » جار ومجرور متعلق بأضيف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لاجل لها صلة الموصول « كل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ينصب » جار ومجرور متعلق بكمل « أو » عاطفة و« رفع » معطوف على نصب « عمله » عمل : مفعول به لكل ، وعمل مضاف والهاء مضاف إليه .

٢٥٣ — البيت للفرزدق يصف ناقة ، وهو من شواهد سيويه (١ - ١٠) ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٩) وابن هشام في قطر الندى (رقم ١٢٤) وفي أوضح المسالك (رقم ٥٦٧) .

اللغة : « تنفى » تدفع ، وبابه رمى « الحصى » جمع حصاة « هاجرة » هي نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر شرح الشاهد الآتي ٢٥٤) « الدراهم » جمع درهم ، وزيدت فيه الياء كما حذفت من جمع مفتاح في قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب) وقيل : لاحذف ولا زيادة ، بل مفاتيح جمع مفتاح ، ودراهم جمع درهم « تنقاد » مصدر نقد ، وتاؤه مفتوحة ، وهو مثل تذكّار وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والقتل والبيع « الصياريف » جمع صيرفي .

المعنى : إن هذه الناقة تدفع يدها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم ، وكفى بذلك عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير ، ونقص وقت الظهيرة لأنه الوقت الذي تنيا فيه الإبل ويأخذها الكلال والتعب ، فإذا كانت فيه جلالة فهي في غيره أكثر جلادة وأشد اصطباراً .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع « يدها » يدا : فاعل تنفى مرفوع بالالف لأنه =

وليس هذا الثانى مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم ، وَجُمِلَ منه قوله تعالى :
 (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ، فأعرب « مَنْ » فاعلاً
 بحج ، ورُدَّ بأنه يصيرُ المعنى : والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع ،
 وليس كذلك ؛ فـ « مَنْ » : بدلٌ من « الناس » ، والتقدير : والله على الناس
 مستطيعهم حج البيت ، وقيل : « مَنْ » مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : من
 استطاع منهم فعله ذلك .

وَيُضَافُ الْمَصْدَرُ أَيْضًا إِلَى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول ، نحو :
 « عَجِيتُ مِنْ ضَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدٌ عَمْرًا » .

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنٌ^(١)

= متى ، وبدا مضاف وها مضاف إليه «الحصى» مفعول به لتنى « فى كل ، جار ومجرور
 متعلق بتنى ، وكل مضاف و «هاجرة» مضاف إليه « ننى ، مفعول مطلق عامله
 تننى ، وننى مضاف و «الدراهم» مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « تنقاد ،
 فاعل المصدر الذى هو ننى ، وتنقاد مضاف و «الصاريف» مضاف إليه ، من إضافة
 المصدر لفاعله .

الشاهد فيه : قوله « ننى الدراهم تنقاد ، حيث أضاف المصدر — وهو قوله « ننى ، —
 إلى مفعوله — وهو قوله « الدراهم ، — ثم أتى بفاعله مرفوعاً ، وهو قوله تنقاد .

(١) « جر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما ، اسم
 موصول : مفعول به لجر « يتبع ، فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو
 فاعل ، والجملة لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول « ما ، اسم موصول : مفعول به ليتبع
 «جر» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 ما ، والجملة لا عمل لها صلة « ومن » اسم شرط مبتدأ « راعى ، فعل ماض فعل الشرط « فى الاتباع ،
 جار ومجرور متعلق براعى « المحل ، مفعول به لراعى « الحسن ، الفاء لربط الجواب =

إذا أضيف المصدرُ إلى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً ، مرفوعاً محلاً ؛ فيجوز في تابعه — من الصفة ، والعطف ، وغيرها — مراعاة اللفظ فيجر ، ومراعاة المحل فيرفع ، فنقول ، « تَجَبَّحْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الظريفِ ، والظريفُ » .

ومن إتباعه [على] المحلُّ قوله :

٢٥٤ — حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

فرفع « المظلوم » لكونه نعتاً لـ « المعقب » على المحل .

== بالشرط ، حسن : خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو حسن ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ ، وقيل : جملة الشرط فقط ، وقيل : جملة الجواب فقط ، وهو خلاف معروف بين النحاة .

٢٥٤ — البيت للبيد بن ربيعة العامري ، يصف حماراً وحشياً وأتانه ، شبه به ناقته .

اللفظة : « تهجر » سار في وقت الهاجرة ، وقد سبق قريباً (في شرح الشاهد ٢٥٣) أنها نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، ويقابله الغدو « هاجها » أزعمها « المعقب » الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى « المظلوم » الذي مظلله المدين بدين عليه له .

المعنى : يقول : إن هذا المسحل — وهو حمار وحش — قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة ، وأزعج الاتان ، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مظلله مدين بدين له ؛ فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى .

الإعراب : « تهجر » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى مسحل هو فاعله « في الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجر « وهاجها » الواو عاطفة ، هاج : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحمار الوحشي الذي عبر عنه بالمتن في بيت سابق فاعله وما : مفعول به ، وهي عائدة إلى الاتان « طلب » مصدر تشبيهي مفعول مطلق عامله « هاجها » أي : هاجها لكي تطلب الماء حينئذ مثل طلب المعقب — إلخ ، وطلب مضاف ، و « المعقب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « حقه » حق : مفعول به ==

وإذا أضيف إلى المفعول ، فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً ؛ فيجوز — أيضاً —
في تابعه مراعاة اللفظ والمحل ، ومن مراعاة المحل قوله :

٢٥٥ — قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا خَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا

فـ « اللَّيَانَا » معطوف على محل « الإفلاس » .

= للمصدر الذي هو طلب ، ويجوز أن يكون مفعولاً للمعقب ؛ لأنه اسم فاعل ومعناه
الطالب « المظلوم » ، نعم للمعقب باعتبار المحل ؛ لأنه — وإن كان مجرور اللفظ —
مرفوع المحل لأنه فاعل .

الشاهد فيه : قوله « طلب المعقب . . . المظلوم » ، حيث أضاف المصدر ، وهو « طلب » ،
إلى فاعله — وهو المعقب — ثم أتبع الفاعل بالنعت ، وهو « المظلوم » ، وجاء بهذا التابع
مرفوعاً نظراً لمحل المتبوع .

٢٥٥ — البيت لزيادة العنبري ، ولسبوه في كتاب سيبويه (١ / ٩٧) إلى روبة
ابن العجاج .

اللفظ : « دايـنـتـُ بها » ، أخذتها بدلاً عن دين لي عنده ، والضمير المجرور محلاً بالباء
في بها يعود إلى أمة « الليان » ، بفتح اللام وتشديد الياء المثناة — المطل والى والتسوية
في قضاء الدين .

المعنى : يقول قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده ؛ لخافتي أن
يفلس ، أو يطلني فلا يؤديني حتى .

الإعراب : « قد » ، حرف تحقيق « كنت » ، كان : كان فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير
المتكلم اسمه « دايـنـتـُ » ، فعل وفاعل ، والجملة في محل نصب خبر كان « بها » ، جار ومجرور
متعلق بـ « دايـنـتـُ » ، مفعول به لـ « دايـنـتـُ » ، مفعول لأجله ، وخخافة مضاف ،
و « الإفلاس » ، مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وقد حذف فاعله « والليانا » ،
معطوف على محل الإفلاس — وهو النصب — لكون الإفلاس مفعولاً به للمصدر .

الشاهد فيه : قوله « والليانا » ، حيث عطفه بالنصب على « الإفلاس » ، الذي أضيف
المصدر إليه ، نظراً إلى عمله .

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ^(١)

كِفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرُوفٍ^(٢)

لا يخلو اسمُ الفاعلِ من أن يكون مُعَرَّفًا بآل ، أو مجرداً .

فإن كان مجرداً عَمِلَ عَمَلُ فَعْلِهِ ، من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلاً

أو حالاً ، نحو : « هذا ضاربٌ زَيْدًا — الآن ، أو غداً » .

ولمّا عمل الجريانه على الفعل الذي هو بمعناه ، وهو المضارع ، ومعنى جريانه عليه :

أنه مُوَافِقٌ له في الحركات والسكنات ؛ لموافقة « ضارب » لـ « يَضْرِبُ » ؛ فهو مُشَبِّهٌ للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى .

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل ؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه ؛

فهو مُشَبِّهٌ له معنى ، لا لفظاً ؛ فلا تقول : « هذا ضاربٌ زيدا أمس » ، بل

يجب إضافته ، فتقول : « هذا ضاربٌ زيدٌ أمس » ، وأجاز الكسائيُّ

إِعْمَالَهُ ، وجعل منه قوله تعالى : (وَكَانَ لَهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)

(١) عرف ابن مالك في تسهيله اسم الفاعل بأنه « الصفة البالغة على فاعل الحدث ،

الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها ، في حالتي التذكير والتأنيث

المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي » .

(٢) « كفعله ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وفعل مضاف وضمير

الغائب مضاف إليه ، اسم مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و « فاعل ، مضاف إليه » في العمل ،

متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبراً « إن ، شرطية « كان ، فعل ماض

ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم فاعل « عن

مضيه ، الجار والمجرور متعلق بقوله « معزول ، الآتي ، ومضى مضاف والضمير مضاف

إليه « بمعزول ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل

عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن كان بمعزول عن مضيه فهو كفعله في العمل .

فـ «نذراعيه» منصوبٌ بـ «باسط» ، وهو ماضٍ ، وَخَرَّجَهُ غَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةٌ
حَالٍ مَاضِيَةٍ^(١) .

وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا ، أَوْ حَرْفَ نِدَا ، أَوْ نَفْيًا ، أَوْ جَاصِفَةً ، أَوْ مُسْتَدًّا^(٢)
أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله ،
كَأَن يَقَع بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ : « أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » أَوْ حَرْفِ النِّدَاءِ ، نَحْوُ :
« يَا طَالِمًا جَبَلًا » أَوْ النِّفْيِ ، نَحْوُ : « مَا ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » أَوْ يَقَعُ نَفْيًا ، نَحْوُ :
« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا » أَوْ حَالًا ، نَحْوُ : « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا » وَيَشْمَلُ
هَذِينَ [التَّوَعِينَ] قَوْلُهُ : « أَوْ جَاصِفَةً » وَقَوْلُهُ : « أَوْ مُسْتَدًّا » مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَعْمَلُ إِذَا وَقَعَ
خَبْرًا ، وَهَذَا يَشْمَلُ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » وَخَبَرَ نَاسِخِهِ أَوْ مَفْعُولِهِ ،
نَحْوُ : « كَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا ، وَإِنَّ زَيْدًا ضَارِبًا عَمْرًا ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا ضَارِبًا عَمْرًا ،
وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا ضَارِبًا بَكْرًا » .

(١) معنى حكاية الحال : أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في وقت حصول الحادثة
فيتكلم على ما يقتضيه ، والدليل على صحة ذلك في الآية الكريمة قوله سبحانه (ونقلبهم)
ولا يخفى عليك أن المراد بالمتكلم الذي يفرض نفسه غير الله تعالى .

(٢) « وولى » فعل ماضٍ ، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون معطوفا على
« كان » ، ويحتمل أن تكون الواو واو الحال ، فالجمله منه ومن فاعله المستتر فيه في محل نصب
حال ، وقبلها « قد » مقدرة « استفهاما » مفعول به لولى « أو » عاطفة « حرف » معطوف
على قوله « استفهاما » وحرف مضاف ، و « ندا » قصر للضرورة : مضاف إليه « أو نفيًا »
معطوف على « استفهاما » ، « أو » عاطفة « جا » قصر للضرورة : فعل ماضٍ معطوف على
ولى ، وفيه ضمير مستتر فاعل « صفة » حال من فاعل جاء « أو » حرف عطف « مستدأ »
معطوف على قوله « صفة » .

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ^(١)

قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقدَّرٍ فيعمل عملَ فعله ، كما لو اعتمد على مذكور ، ومنه قوله :

٢٥٦ — وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ

إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجُمَرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمِيِّ

(١) « وقد ، حرف تقييد ، يكون ، فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الفاعل « نعت » خبر يكون ، ونعت مضاف و « محذوف » مضاف إليه « عرف » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل جر نعت لقوله « محذوف » ، فيستحق ، فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه « العمل » مفعول به ليستحق « الذي » اسم موصول : نعت للعمل ، وجملة « وصف » من الفعل الماضي المبني للجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي .

٢٥٦ — البيت لعمر بن أبي ربيعة المخرومي .

اللغة : « الجمرة » مجتمع الحصى بمعنى « البيض » جمع بيضاء ، وهو صفة لموصوف محذوف أي : النساء البيض ، مثل « الدمي » جمع دمية — بضم الدال فيها ، كقائك : غرفة وغرف ، والدمية : الصورة من العاج ، وبها تشبه النساء في الحسن والياض تحاططه صفرة . المعنى : يقول : كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمي في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجرات بمعنى ، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئاً .

الإعراب : « وكم » خبرية مبتدأ « مالي » تمييز لكم مجرور بمن المقددة أو بإضافة « كم » إليه ، على الخلاف المعروف ، وفي مالي ضمير مستتر فاعل ، وخبر المبتدأ — وهو كم — محذوف تقديره : لا يفيد من نظره شيئاً ، أو نحو ذلك « عينيه » مفعول به لمالي ، والضمير مضاف إليه « من شيء » جار ومجرور متعلق بمالي ، وشيء مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « إذا » ظرفية « راح » فعل ماض منصوب على الظرفية المكانية يتعلق براح ، ونحو مضاف و « الجمرة » مضاف إليه « البيض » فاعل راح « كالدمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض =

فـ «مَتَيْنَةٍ» منصوبٌ بـ «مالىء» و «مالىء» : صفة لموصوف محذوف ،
وتقديره : وكم شخص مالىء ، ومثله قوله :

٢٥٧ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا

فَلَمْ يَضُرْهَا ، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

التقدير : كَوَعِلِ نَاطِحِ صَخْرَةٍ .

= الشاهد فيه : قوله «مالىء عيذه» ، حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله «مالىء» ، النصب
في المفعول به ، بسبب كونه معتمداً على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، وتقديره :
وكم شخص مالىء - إلخ .

٢٥٧ - البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من لاميته المشهورة ، وهو من شواهد
الأشمونى (رقم ٦٩٨) .

اللغة : «ليوهنها» مضارع أوهن الشيء إذا أضعفه ، ومن الناس من يرويه «لبوهها»
على أنه مضارع أوهى الشيء يوهيه - مثل أعطاه يعطيه - ومعناه أضعف أيضاً
«يضرها» مضارع ضاره يضره ضيراً ، أى أضربه «وأوهى» أضعف «الوعل» بزنة
كتف ، ذكر الأروى .

المعنى : إن الرجل الذى يكلف نفسه مالا سبيل له إليه ، ولا مطمع له فيه ، كالوعل
الذى ينطح الصخرة ليضعفها ؛ فلا يؤثر فيها شيئاً ، بل يضعف قرنه ويؤذيه .

الإعراب : «كناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره
هو كأن كناطح ، ونحوه ، وناطح - فى الأصل - صفة لموصوف محذوف ، وأصل
الكلام كوعل ناطح ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، كقوله تعالى : (أن أعمل
سابعات) أى أعمل دروعات سابعات ، وفى «ناطح» ضمير مستتر فاعل «صخرة» مفعول به
لناطح «يوماً» ظرف زمان متعلق بناطح «ليوهنها» اللام لام كي ، يوهن : فعل مضارع
منصوب بأن المضمره بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، وها : مفعول به
«فلم» نافية جازمة «يضرها» يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر فاعل ،
وها : مفعول به «وأوهى» فعل ماض «قرنه» قرن : مفعول به تقدم على الفاعل ، =

وَأِنْ يَكُنْ صَلَةً أَلْ فِي الْمَضِيِّ وَغَيْرِهِ إِمْعَالُهُ قَدْ أَرْتَضَى^(١)

إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل : ماضياً ، ومستقبلاً ، وحالاً ؛ لوقوعه حينئذٍ موقع الفعل ؛ إذ حق الصلة أن تكون جملة ؛ فتقول : « هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا — الآن ، أو غداً ، أو أمس » .

هذا هو المشهور من قول النحويين ، وزعم جماعة من النحويين — منهم الرُّمَّانِي — أنه إذا وقع صلة لأن لا يعمل إلا ماضياً ، ولا يعمل مستقبلاً ، ولا حالاً ، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً ، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل ، والعَجَبُ أن هذين للذهبيين ذكرهما المصنف في التسهيل ، وزعم أبْنُهُ بدر الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عمل :

= والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر في اللفظ ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على المفعول ، الوعل ، فاعل أو هي ، وقد استعمل الظاهر مكان المضمر ، والأصل أن يقول « فلم يضرها وأو هي قرنه ، فيكون في « أو هي ، ضمير مستتر هو الفاعل .

الشاهد هنا فيه : قوله « كسناطح صخرة » ، حيث عمل اسم الفاعل — وهو قوله « ناطح » ، عمل الفعل ، ونصب به مفعولاً ، وهو قوله « صخرة » ، لأنه جار على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، كما تقدم في البيت قبله ، وكما قررناه في إعراب هذا البيت .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الفاعل « صلة » ، خبر يكن ، وصلة مضاف و « آل » ، قصد لفظه : مضاف إليه « وفي الماضي » ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بارتضى الآتي في آخر البيت « وغيرها » ، الواو عاطفة ، وغير : معطوف بالواو على الماضي ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه « إعماله » ، إعمال : مبتدأ ، وإعمال مضاف والهاء مضاف إليه « قد » ، حرف تحقيق « ارتضى » ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعمال ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ،

ماضيًا ، ومستقبلاً ، وحالاً ؛ باتفاق ، وقال بمد هذا أيضاً : ارتضى جميع النحويين إعماله
يعنى إذا كان صلة لأل .

• • •

فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ — فِي كَثْرَةٍ — عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ^(١)
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ^(٢)

يُصَاحُّ لِلْكَثْرَةِ : فَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَفَعُولٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعِلٌ ؛ فَيَعْمَلُ عَمَلٌ
الْفَعْلُ عَلَى حَدِّ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَإِعْمَالُ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ ،
وَإِعْمَالُ فَعِيلٍ أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعِيلٍ .

فَمِنْ إِعْمَالِ فَعَّالٍ مَا سَمِعَهُ سَبْيُوهُ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ : «أَمَّا الْقَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ»^(٣) ،
وقول الشاعر :

(١) « فَعَّالٌ ، مَبْتَدَأٌ ، وَلَيْسَ نَكْرَةً ، بَلْ هُوَ عَلِمَ عَلَى زَنْةٍ خَاصَةٍ » أَوْ مِفْعَالٌ ،
مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ « أَوْ فَعُولٌ ، مَعْطُوفٌ عَلَى مِفْعَالٍ « فِي كَثْرَةٍ ، عَنْ فَاعِلٍ ، مُتَعَلِّقَانِ بِقَوْلِهِ
بَدِيلُ الْآتِي « بَدِيلٌ ، خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ .

(٢) « فَيَسْتَحِقُّ ، الْفَاءُ لِلتَّفْرِيعِ ، يَسْتَحِقُّ : فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ
جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعْمَدُ عَلَى الْمَذْكُورِ مِنَ الصِّيغِ « مَا ، اسْمٌ مُوصُولٌ : مَفْعُولٌ بِهِ لَيْسَتْحَقُّ
« لَهُ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِلَةُ الْمَوْصُولِ « مِنْ عَمَلٍ ، بَيَانٌ لِمَا « وَفِي فَعِيلٍ ،
جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « قَلٌّ ، الْآتِي « قَلٌّ ، فَعْلٌ مَاضٍ « ذَا ، اسْمٌ إِشَارَةٌ : فَاعِلٌ بِقَلٍّ
« وَفَعْلٌ ، مَعْطُوفٌ عَلَى فَعِيلٍ .

(٣) ذَكَرَ هَذَا الْمَثَالَ وَاسْتَدْرَكَ رَوَايَتَهُ عَنِ الْعَرَبِ إِلَى سَبْيُوهِ الثَّقَّةَ لِلإِشَارَةِ إِلَى رَدِّ مَذْهَبِ
الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولٌ هَذِهِ الصِّفَةِ عَلَيْهَا ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ
ذَلِكَ فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ رَقْمَ ٢٥٩ ، وَانْظُرْ كِتَابَ سَبْيُوهِ (٥٧/١) .

٢٥٨ - أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا

وَلَيْسَ بِوَلَاجٍ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا

فـ «المَقْسَل» منصوبٌ ؛ «شَرَّاب» و «جِلَالَهَا» منصوب بـ «لباس» .

٢٥٨ - البيت للفلاخ - بقاف مضمومة ، وفي آخره خاء معجمة - ابن حزن بن

جَنَاب ، وهو من شواهد الاشموني (٦٨٨) وابن هشام في أوضح المسالك (٣٧٢) .

اللفظة : «إليها» إلى بمعنى اللام : أى لها «جلاها» بكسر الجيم - جمع جل ، وأراد به ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوها «ولاج» كثير الولوج وهو الدخول «الخوالف» جمع خالفة ، وهو - في الأصل - عمود الخباء ، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة «أعقلا» مأخوذ من العقل ، وهو التواء الرجل من الفزع ، أو اصطكاك الركبتين ، يريد أنه قوى النفس ثابت مقدم عند ما يجد الجند وقت حدوث الذعر .

المعنى : يقول : إنك لا ترائى لإماوخيا للحرب كثير لبس الدروع ، لكثرة ما أقنعم نيران الحرب ، وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فليست ألبس الأخبية هرباً من الفرسان وخوفاً من ولوج المآزق - يصف نفسه بالشجاعة وملازمة الحرب .

الإعراب : «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله «بأرفع» في بيت سابق ، وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّى بِأَرْفَعِ مَا حَوَّلَى مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلًا

وأخا : مضاف و «الحرب» مضاف إليه «لباساً» حال أخرى ، أو صفة لأخا الحرب «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس «جلاها» جلال : مفعول به لقوله «لباساً» و جلال مضاف وها ضمير الحرب مضاف إليه «وليس» فمل ماض نافى ، واسمه ضمير مستتر فيه «بولاج» الباء زائدة ، ولاج : خبر ليس ، وولاج مضاف و «الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان لليس .

الشاهد فيه : «لباساً» . . . «جلاها» فإنه قد أعمل «لباساً» وهو صيغة من صيغ المبالغة - لإعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «جلاها» لاعتماده على موصوف مذكور في الكلام ، وهو قوله «أخا الحرب» .

ومن إعمال مفعال قول بعض العرب : « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا » و « بَوَائِكُهَا » منصوبٌ بـ « مِنْحَارٍ » .

ومن إعمال فَمَوْلٍ قول الشاعر :

٢٥٩ — عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ يَدُومَةَ تَجَرٍّ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ، وَاهْتِاجَ لِالشَّوْقِ ؛ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ

٢٥٩ — الببتان للراعى ، وهما من شواهد الاشئوى (رقم ٧٠١) وثانيهما من شواهد سيويه (١ - ٥٦) .

اللغة : « تراءت » ظهرت ، وبدت « لراهب » الراهب : عابد النصرى « دومة » حصن واقع بين المدينة المنورة والشام ، ويسمى دومة الجندل « تجر » اسم جمع لتاجر مثل شرب وصحب وسفر « حجيج » اسم جمع لحاج « قلى » كره « اهتاج » ثار ، الشوق « نزاع النفس إلى شيء » .

المعنى : يقول : كان الأمر الفلانى فى العشية التى لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصرى مقيم بدومة الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتسرون ما عنده لابتغى دينه وتركه وثار شوقا لها .

الإعراب : « عشية » منصوب على الظرفية « سعدى » مبتدأ « لو » شرطية غير جازمة « تراءت » تراءى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سعدى « لراهب » جار ومجرور متعلق بترأت ، والجملة شرط « لو » « بدومة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لراهب « تجر » مبتدأ « دونه » دون : ظرف يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ودون مضاف وضمير الغائب العائد إلى راهب مضاف إليه ، و « حجيج » معطوف على « تجر » وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة أخرى لراهب « قلى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على راهب « دينه » دين : مفعول به لقلى ، ودين مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة جواب « لو » وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « سعدى » وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة الظرف وهو « عشية » إليها « واهتاج » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب ، والجملة معطوفة على جملة الجواب « للشوق » جار ومجرور متعلق باهتاج « لأنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسم « على الشوق » جار ومجرور متعلق بقوله « هيوج » = (٨ - شرح ابن طيلى ٣)

فـ « إِيْخْوَانٌ » منصوبٌ بـ « هَيَّوْجٌ » .

ومن إعمالٍ فَعِيلٍ قولُ بعضِ العربِ : « إِنْ اللّٰهُ سَمِعَ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ » فـ « دُعَاءٌ » منصوبٌ بـ « سَمِعَ » .

ومن إعمالٍ فَعِيلٍ ما أنشده سيويوه :

٢٦٠ — حَذَرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَآمِنَ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

== الآتي « إِيْخْوَانٌ » مفعولٌ بهٍ لهيَّوْجٌ ، وإِيْخْوَانٌ مضافٌ و « العزاء » مضافٌ إليه « هيَّوْجٌ » خبرٌ إن .

الشاهد فيه : قوله « إِيْخْوَانُ الْعِزَاءِ هَيَّوْجٌ » حيثُ أَعْمَلَ قوله « هَيَّوْجٌ » وهو من صَبَغَ المبالغة إعمالَ الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « إِيْخْوَانٌ » وهو معتمدٌ على المسند إليه الذي هو اسمٌ إن .

وفي البيت دليلٌ على أن هذا العامل - وإن كان فرعاً عن الفعل - لم يضعف عن العمل في المفعول المتقدم عليه ، ألا ترى أن قوله « إِيْخْوَانُ الْعِزَاءِ » متقدمٌ مع كونه مفعولاً لقوله « هَيَّوْجٌ » ، وقد قدمنا أن قول العرب « أَمَا الْعِصْلُ فَأَنَا شَرَابٌ » الذي رواه سيويوه الثقة يدل على ذلك أيضاً ، وأن هذا يرد ما ذهب إليه الكوفيون من أن مفعول هذه الصفة لا يتقدم عليها ، زعموا أنها فرعٌ في العمل عن فرع ؛ لأنها فرعٌ عن اسمِ الفاعل ، وهو قرع عن الفعل المضارع ، وأن ذلك سببٌ في ضعفها ، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخرة ، والجواب أنه لا قياس مع النص .

٢٦٠ — زعموا أن البيت بما صنعه أبو يحيى اللاحق ونسبه للعرب ، قال المازني : زعم أبو يحيى أن سيويوه سأله : هل تعدى العرب فعلاً ؟ قال : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب ، وأثبتته هو في كتابه . والبيت من شواهد سيويوه (٥٨/١) واستشهد به الأشموني (رقم ٧٠٣) وستعرف في شرح الشاهد الآتي (رقم ٢٩١) رأينا في هذه للأقصوصة ،

الإعراب : « حَذَرَ » خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ ، وتقدير الكلام : هو حَذَرَ ، أو نحوه ، وفي حَذَرَ ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ « أُمُورًا » مفعولٌ بهٍ لحَذَرَ ، لا ، نافيةٌ « تَضِيرُ » فعلٌ مضارعٌ ، وفيه ضميرٌ مستترٌ جوازاً تقديره هي يعود إلى أُمُورٍ هو فاعله ، والجملة في محل نصب ==

وقوله :

٢٦١ - أَنَا نِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عَرَضِي جِحَاشُ الْكَرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ

فـ «أَمْوَرًا» منصوبٌ بـ «حَذَرِ» ، و «عَرَضِي» منصوبٌ بـ «مَرْقِي» .

* * *

= صفة لأموْر «وَأَمْن» معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لآمن «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «منجيه» منجى : خبر ليس ، و«منجى مضاف والماء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «من الأقدار» جار ومجرور متعلق بمنج ، وجملة «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «حذر أمورا» حيث أعمل قوله «حذر» - وهو من صيغ المبالغة - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «أمورا» ،

٢٦١ - البيت لزيد الخليل ، وهو من شواهد الأشموني (٧٠٢) وقد ذكره الأعلام الشفتمري في شرحه لشواهد سيبويه (١ - ٥٨) ليبين أن أقصوصة اللاحق لا تضر سيبويه .

اللفظة : «جحاش» جمع جحش ، وهو ولد الأتان ، وهي أنثى الحمار «الكرملين» ثنية كرم - بزة زبرج - وهو ماء بجبل من جبال طيء «فديد» صوت .
المعنى : يقول بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح ، وهم عندى بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت ، يريد أنه لا يعبأ بهم ولا يكثر لهم .

الإعراب : «أَنَا» ، «أَنِي» : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أنهم» أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه «مَرْقُون» ، خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل «أَنِي» «عَرَضِي» مفعول به لَمَرْقُون ومضاف إليه «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هم جحاش ، ونحو ذلك ، وجحاش مضاف و «الكرملين» مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من جحاش الكرملين .

وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ خَيْشَمًا عَمِلَ^(١)

ماسوى المفرد هو المثنى والمجموع — نحو : الضَّارِبِينَ ، وَالضَّارِبَتَيْنِ ، وَالضَّارِبِينَ ، وَالضَّرَابَ ، وَالضَّوَارِبَ ، وَالضَّارِبَاتَ — فحُكْمُهَا حُكْمُ الْفَرْدِ فِي الْعَمَلِ وَسَائِرُ مَا تَقْدَمُ ذَكَرَهُ مِنَ الشَّرْطِ ؛ فَتَقُولُ : « هَذَا الضَّارِبَانِ زَيْدًا ، وَهَؤُلَاءِ الْقَاتِلُونَ بَكْرًا » ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

— ٢٦٢ — * أَوَافَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمَى *

= الشاهد فيه : قوله « مرقون عرضي » ، حيث « أعمل » مرقون ، وهو جمع مرق الذي هو صيغة مبالغة ، لإعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضي » .

والعلماء - رحمهم الله - يذكرون هذا البيت في الاستشهاد على إعمال صيغة فعل كحذر بعد ذكرهم بيت اللاحق السابق ليردوا ما نسبته اللاحق إلى سيويه من أنه أخذ بيته الذي اختلقه له واستدل به في كتابه - وهو إنما يرمى بذلك إلى الطعن في كتاب سيويه بأن فيه ما لا أصل له - وإنما أورد أئمة العربية هذا البيت ليرهنوا على أن الذي أصله سيويه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف في لسان العرب الذين يوثق بلسانهم وبنسبة القول إليهم ، فلا يضره أن يكون في كتابه شاهد غير معروف النسبة أو مخنلق ، وسيويه إنما ذكر بيت اللاحق مثالا لا شاهدا ؛ لأن القاعدة ثابتة بدونه .

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول . وسوى مضاف و « المفرد » مضاف إليه « مثله » مثل : مفعول ثانٍ لجمل مقدم عليه « جعل » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجملة من جعل ومفعوليهِ في محل رفع خبر المبتدأ « في الحكم » جار ومجرور متعلق بجعل « والشروط » معطوف بالواو على الحكم « حيثما » حيث : ظرف متعلق بجعل ، وما : زائدة « عمل » فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة « حيث » إليها .

٢٦٢ — البيت للعجاج من أرجوزة طويلة ، وهو من شواهد سيويه في باب ما يحتمل الشعر ، وانظره في كتاب سيويه (١ - ٨ و ٦٦) والاشموني (رقم ٧٠٧) . =

[أصله الحَمَام] وقوله :

٢٦٣ — ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غَفَرَ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فَخْرٍ

* * *

== اللغة : « أوالف ، جمع آلفة ؛ وهو اسم الفاعل المؤنث ، وفعله « ألف يألف » بوزن علم يعلم ، ومعناه أحب ، ووقع في كتاب سيويه مرة « قواطنا ، وهو جمع قاطنة ومعناه ساكنة مكة ، اسم لبلد الله الحرام » ورق ، جمع ورقاء ، وهي أنثى الأورق ، وأراد الحمام الأبيض الذي يضرب لونه إلى سواد الحمى ، بفتح الحاء وكسر الميم — أصله الحمام ، فحذف الميم في غير النداء ضرورة ثم قلب الكسرة فتحة والالف ياء .

الإعراب : « أوالفا ، حال من القاطنات المذكور في بيت سابق ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله مكة ، مفعول به لأوالف « من ورق ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأوالف وورق مضاف و « الحمى ، مضاف إليه ، وانظر باب الترخيم الآتي .

الشاهد فيه : قوله « أوالفا مكة ، حيث نصب مكة بأوالف الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل .

٢٦٣ — البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من قصيدة له مطلعها :

أَصْحَوْتَ الْيَوْمَ أُمَّ شَاقَّتْكَ هِرَّةٌ وَمِنْ الْحُبِّ جُنُوبٌ مُسْتَعْمِرٌ

وهو من شواهد سيويه (١-٨) والأشموقي (رقم ٧٠٦) .

اللغة : « غفر ، جمع غفور « غفر ، جمع غفور ، مأخوذ من الفخر ، وهو المبالاة بالمكارم والمآثر والمناقب .

الإعراب : « زادوا ، فعل وفاعل « أنهم ، أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « في قومهم ، الجار والمجرور متعلق بزادوا ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « غفر ، خبر أن ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ذنبهم ، ذنب : مفعول به لغفر ، وذنب مضاف والضمير مضاف إليه ، و « أن ، وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به زادوا ، والتقدير : ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم « غير ، خبر ثان لأن ، وغير مضاف و « غفر ، مضاف إليه

وَأَنْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا ، وَأَخْفِضِ ، وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي ^(١)

يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول ، وَنَصْبُهُ لَهُ ؛
فتقول : « هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَضَارِبُ زَيْدًا » فَإِنْ كَانَ لَهُ مَفْعُولَانِ وَأَضَفْتَهُ
إِلَى أَحَدِهِمَا وَجِبَ نَصْبُ الْآخَرِ ؛ فتقول : « هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا ، وَمُعْطِي
دِرْهَمٍ زَيْدًا » .

وَأَجْرُزْ أَوْ أَنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي أُنْخَفَضَ

كَ « سُبِقْنِي جَاءٍ وَمَالًا مِّنْ نَّهْضٍ » ^(٢)

يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة : الجرء ، والنصب ، نحو :

= الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » حيث أعمل قوله « غفر » الذي هو جمع غفور الذي
هو صيغة مبالغة ، لإعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « ذنبهم » ،

(١) « وَأَنْصِبْ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بِذِي » جار
ومجرور متعلق بأنصب ، وذو مضاف و « الْإِعْمَالِ » مضاف إليه « تِلْوًا » مفعول به لأنصب
« وَأَخْفِضِ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وَهُوَ » ضمير منفصل
مبتدأ « لِنَصْبِ » جار ومجرور متعلق بقوله « مقتضى » الآتي في آخر البيت . ونصب مضاف
و « مَا » اسم موصول مضاف إليه « سِوَاهُ » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ،
وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « مقتضى » خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل .

(٢) « أَجْرُزْ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أَوْ » عاطفة
« أَنْصِبْ » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعله « تابع » تنازعه الفعلان
قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولا ، وتابع مضاف و « الَّذِي » اسم موصول : مضاف إليه
« أُنْخَفَضَ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة
لا محل لها صلة الموصول .

« هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَعَمْرَأُ » ؛ فالجر مراعاة للفظ ، والنصب على إضمار فعلٍ — وهو الصحيح — والتقدير : « ويضرب عمراً » أو مراعاةً لحلّ المحفوض ، وهو المشهور ، وقد رُوِيَ بالوجهين قوله :

٢٦٤ — الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا

عُوداً تَرْجِي يَبْنِيهَا أَطْفَالَهَا

٢٦٤ — البيت للأعشى ميمون بن قيس .

اللغة : « الواهب » الذي يعطى بلا عوض « الهجان » بكسر الهاء : البيض ، وهو لفظ يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم « عوداً » جمع عائد ، وهي الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياً ما حتى يقوى ولدها ، وسميت عائداً لأن ولدها يعود بها ، أى : يلجأ إليها ، وهو جمع غريب ، ويندر مثله في العربية « تزجى » تسوق .

المعنى : يمدح قيساً بأنه يهب المائة من النوق البيض الحديثة العهد بالتاج مع أولادها ورعاتها . الإعراب : « الواهب » يجوز أن يكون مجروراً نعتاً لقيس المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد ، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو الواهب الخ ، وفي الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل ، والواهب مضاف والمائة مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « الهجان » بالجر بإضافة المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معا ، أو نعت له على اللفظ « وعبدها » يروى بالنصب وبالجر ؛ فأما الجر فعلى المطف على لفظ المائة ، وأما النصب فعلى المطف على محله ، أو بإضمار عامل ، ويصح تقدير هذا العامل فعلاً كما يصح تقديره وصفاً منونا « عوداً » نعت للمائة ، وهو تابع للمحل « تزجى » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود على المائة فاعل « يبنها » بين : ظرف متعلق بـ « تزجى » ، وبين مضاف وها : مضاف إليه « أطفالها » أطفال : مفعول به « تزجى » ، وأطفال مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النوق مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وعبدها » فإنه روى بالوجهين : الجر ، والنصب ، تبعاً للفظ الاسم الذى أضيف إليه اسم الفاعل أو محله ، وقد بينا وجه كل واحد منهما كما بينا ما يجوز من تقدير العامل على رواية النصب .

بنصب «عَبْدٌ» وجَرَّه ، وقال الآخر :

٢٦٥ — هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا

أَوْ عَبْدٌ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ

بنصب «عَبْدٌ» [عَطْفًا] على محل «دينار» أو على إضمار فعل ، والتقدير :

«أو تبيع عبدًا [رَبًّا]» .

٢٦٥ — هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها ، ويقال : إنه من صنع النحويين ،

وهو من شواهد سيويه (١ — ٨٧) والأشمنوني (رقم ٧٠٨) .

اللغة : «باعث» مرسل «دينار» اسم رجل ، أو اسم جارية ، أو هو اسم لقطعة النقد المعروفة ، والأول أولى ؛ لكونه قد عطف عليه «عبد رب» ، وبين أنه أخو عون بن مخراق .

الإعراب : «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «باعث» خبر المبتدأ ، وباعت مضاف و «دينار» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «لحاجتنا» الجار والمجرور متعلق بباعث ، وحاجة مضاف ونا : مضاف إليه «أو» عاطفة «عبد» يروى بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله ، أو على أنه معمول لعامل مقدر ، وهذا العامل يجوز أن تقدّره فعلا : أي تبعث عبد رب ، ويجوز أن تقدّره وصفا منونا : أي باعث عبد رب ، وعبد مضاف و «رب» مضاف إليه «أخا» صفة لعبد أو عطف بيان عليه ، وأخا مضاف و «عون» مضاف إليه «ابن» صفة لعون ، وابن مضاف و «مخرقا» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «أو عبد عون» حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل ، كما بيناه في الإعراب ، ويجوز فيه وجه ثان — وهو الجر بالمعطف على اللفظ ، وقد مر تفصيل ذلك في البيت السابق .

ومثله قول رجل من قيس عيلان (وأنشده سيويه : ١ / ٨٧) :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ

فنصب «زناد راع» بالمعطف على محل «وفضة» والوفضة : الكنانة التي توضع فيها السهام .

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٌ يُعْطَى اسْمٌ مَفْعُولٌ بِلاَ تَفَاضُلٍ ^(١)
فَهُوَ كِفْعَلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ «الْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي» ^(٢)

جميع ما تقدم في اسم الفاعل — من أنه إن كان مجرداً عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، بشرط الاعتماد ، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً — يثبت لاسم المفعول ؛ فتقول : « أَمْضُرُوبُ الزَّيْدَانِ — الآنَ ، أو غداً » ، أو « جَاءَ الْمَضْرُوبُ أَبُوهُمَا — الآنَ ، أو غداً ، أو أمس » .

وحكمه في المعنى والعمل حُكْمُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ؛ فيرفع المفعول كما يرفعه فِعْلُهُ ؛ فكما تقول : « ضَرِبَ الزَّيْدَانِ » تقول : « أَمْضُرُوبُ الزَّيْدَانِ » ؟ وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا وَنَصَبَ الْآخَرَ ، نحو : « الْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي »

(١) « وكل ، مبتدأ ، وكل مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « قرر ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « لاسم ، جار ومجرور متعلق بقرر ، واسم مضاف و « فاعل ، مضاف إليه « يعطى ، فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « اسم ، مفعول ثان ليعطى ، واسم مضاف و « مفعول ، مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ « بلا تفاضل ، الجار والمجرور متعلق بيعطى ، ولا التي هي هنا اسم بمعنى غير مضاف و « تفاضل ، مضاف إليه ، وقد سبق نظيره مرارا .

(٢) « فهو ، ضمير منفصل مبتدأ « كفعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « صيغ ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر صفة لفعل « للمفعول ، جار ومجرور متعلق بصيغ « في معناه ، الجار والمجرور متعلق بما تضمنه الكاف في قوله كفعل من معنى التشبيه ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « كالمعطى ، الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارا ، « وآل ، في قوله « المعطى ، موصولة مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها . « وفي المعطى ، ضمير مستتر يعود على « آل ، نائب فاعل ، وهذا الضمير مفعول أول « كفافا ، مفعول ثان للمعطى ، وجملة « يكتفى ، من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو آل الموصولة ،

فالمفعول [الأول] ضمير مستتر عائذ على الألف واللام ، وهو مرفوع لقيامه مقامَ الفاعل ،
و « كَفَّافًا » المفعول الثاني .

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى ، كـ « مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ » ^(١)

يجوز في اسم المفعول أن يُضَافَ إِلَى ما كان مرفوعاً به ؛ فتقول في قولك :
« زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ » : « زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ » فتضيف اسمَ المفعول إلى
ما كان مرفوعاً به ، ومثله « الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ » ، والأصل : « الْوَرَعُ مَحْمُودٌ
مَقَاصِدُهُ » ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل ^(٢) ، فلا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ
الْأَبَ زَيْدًا » تريد « ضَارِبٍ أَبُوهُ زَيْدًا » .

(١) وقد ، حرف تقليل ، يضاف ، فعل مضارع مبنى للمجهول ، ذا ، نائب فاعل
يضاف ، إلى اسم ، جار ومجرور متعلق بـ يضاف ، مرتفع ، صفة لاسم « معنى » تمييز ، أو
منصوب بنزع الخافض ، كـ محمود ، الكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك
مثل ، محمود : خبر مقدم ، ومحمود مضاف و المقاصد ، مضاف إليه « الورع » مبتدأ مؤخر .
(٢) اسم الفاعل إما أن يكون فعله قاصراً كضامر وطاهر ، وإما أن يكون فعله متعدياً
لواحد كراحم وضارب ، وإما أن يكون فعله متعدياً لاثنتين كالملعطي والسائل ، فإن كان
اسم الفاعل من فعل قاصر جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً إن أريد به الدوام ، ويصير
حينئذ صفة مشبهة ، كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامى الذمار ، وإن كان
من فعل متعد لاثنتين امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعاً ، وإن كان من فعل متعد لواحد فللنحاة
فيه ثلاثة أقوال ؛ أولها : لا يجوز أن يضاف لمرفوعه مطلقاً ، وهو رأى جمهرة النحاة ،
وثانيها : تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كالمثال الذى ذكره الشارح ،
وثالثها : تجوز إضافته إن حذف مفعوله ، وهو رأى ابن عصفور ، ويشهد له قول الشاعر :

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلَمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاجٍ وَإِنْ بَخِلًا

فقد أضاف « الراحم » إلى « القلب » وأصله فاعله .

أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ

فَعَلٌ قِيَاسٌ مَصْدَرِ الْمَعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ، كـ «رَدَّ رَدًّا» (١)

الفعلُ الثلاثي [المتعدّي] يحىء مَصْدَرُهُ على « فَعَلٍ » قِيَاسًا مُطَرِّدًا ، نَصٌّ على ذلك سببويه في مواضع ؛ فتقول : رَدَّ رَدًّا ، وَضَرَبَ ضَرْبًا ، وَفَهِمَ فَهْمًا ، وزعم بعضهم أنه لا ينقاسُ ، وهو غير سديد .

* * *

وَفَعِلَ الْإِلَازِمُ بِأَبْهٖ فَعَمِلَ كَفَرَحَ ، وَكَجَوَى ، وَكَشَلَّ (٢)

أى : يحىء مصدر فَعِلَ الْإِلَازِمِ على فَعَلٍ قِيَاسًا ، كَفَرَحَ فَرَحًا ، وَجَوَى جَوًى ، وَشَلَّتْ يَدُهُ شَلًّا .

* * *

وَفَعَلَ الْإِلَازِمُ مِثْلَ فَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَاجٍ ، كَفَدَا (٣)

(١) « فعل ، مبتدأ ، قياس ، خبر المبتدأ ، وقياس مضاف و مصدر ، مضاف إليه ، ومصدر مضاف و المصدر ، مضاف إليه ، وأصله نعت لمحذوف : أى مصدر الفعل المعدى من ذى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدى ، وذى مضاف و « ثلاثة ، مضاف إليه » كرد ، الكاف جارة لقول محذوف ، رد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه « ردًا ، مفعول مطلق .

(٢) « وفعل ، مبتدأ أول ، إلزام ، نعت ، باب ، باب : مبتدأ ثان ، وباب مضاف والماء مضاف إليه » فعل ، خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « كفرح ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف » وكجوى وكشَلَّ ، معطوفان على كفرح .

(٣) « وفعل ، مبتدأ أول ، إلزام ، نعت ، مثل ، حال من الضمير المستتر فى إلزام ، ومثل مضاف و « فعدا ، قصد لفظه : مضاف إليه ، له ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا : فِعَالًا ، أَوْ فَعَلَانًا — فَاذَر — أَوْ فَعَالًا^(١)

فَأَوَّلَ لِيَذَى اِمْتِنَاعِ كَأَبِي ، وَالثَّانِ لِلَّذِي اِقْتَضَى تَقْلِبًا^(٢)

لِلدَّاءِ فَعَالَتْ أَوْ لَصَوْتٍ ، وَشَمِلَ سِرًّا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ^(٣)

يَأْتِي مَصْدَرُ فَعَلٍ الْإِزَامِ عَلَى فُعُولٍ قِيَاسًا ؛ فَتَقُولُ : « قَعَدَ فُعُودًا ، وَغَدَا غُدُوءًا ، وَبَكَرَ بُكُورًا » .

= مقدم « فُعُول » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « باطراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر « كغدا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كغدا .

(١) « ما » مصدرية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه « مستوجباً » خبر يكن ، وفي مستوجب ضمير مستتر فاعل « فَعَالًا » مفعول به لمستوجباً « أَوْ فَعَلَانًا » معطوف على قوله « فَعَالًا » ، « فَاذَر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب « أَوْ فَعَالًا » معطوف على قوله « فَعَلَانًا » .

(٢) « فَأَوَّلَ » مبتدأ « لِيَذَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وذو مضاف و « امتناع » مضاف إليه « كَأَبِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « والثاني » مبتدأ « للذي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « اِقْتَضَى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « تَقْلِبًا » مفعول به لاقتضى ، والجملة لا محل لها صلة .

(٣) « لِلدَّاءِ » قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فَعَالًا » مبتدأ مؤخر « أَوْ » عاطفة « لَصَوْتٍ » جار ومجرور معطوف على قوله للداء « وَشَمِلَ » فعل ماض « سِرًّا » مفعول به مقدم على الفاعل « وَصَوْتًا » معطوف عليه « الْفَعِيلُ » فاعل شمل « كَصَهْلٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كصهل .

وأشار بقوله : « ما لم يكن مستوجباً فعلاً — إلى آخره » إلى أنه إنما يأتي مصدره على فُعل ، إذا لم يستحق أن يكون مصدره على : فِعال ، أو فَعْلان ، أو فُعَال .

فالذي استحق أن يكون مصدره على فِعال هو : كل فعل دلّ على امتناع ، كآبى إباء ، ونفّر نفاراً ، وشرّد شرّاداً ، و [هذا] هو المراد بقوله : « فأولّ للذي امتناع » .

والذي استحق أن يكون مصدره على فَعْلان هو : كل فعل دلّ على تقلّب ؛ نحو : « طافَ طَوْفَانًا ، وَجَالَ جَوْلَانًا ، وَنَزَا نَزَوَانًا » ، وهذا معنى قوله : « والثاني للذي اقتضى تقلّباً » .

والذي استحق أن يكون مصدره على فُعَال هو : كل فعل دلّ على داء ، أو صوت ؛ فنثال الأول : سَعَلَ سُعَالًا ، وَزُكِمَ زُكَمًا ، وَمَشَى بِطَنُهُ مَشَاءً . ومثال الثاني : نَعَبَ الْغَرَابُ نُعَابًا ، وَنَعَقَ الرَّاعِي نُعَاقًا ، وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزَازًا ، وهذا هو المراد بقوله : « للذا فُعَال أو لصوت » .

وأشار بقوله : « وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيلُ » إلى أن فَعِيلًا يأتي مصدرًا لما دلّ على سَيْر ، ولما دلّ على صَوْت ؛ فنثال الأول : ذَمَلْ ذَمِيلًا ، وَرَحَلَ رَحِيلًا ، ومثال الثاني : نَعَبَ نَعِيْبًا ، وَنَعَقَ نَعِيْقًا [وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزِيرًا ، وَصَهَلَتْ الْخَلِيلُ صَهِيلًا] .

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِقَسْلًا كَسَهَلَ الْأَمْرُ ، وَزَيْدٌ جَزَلًا^(١)

(١) « فُعُولَةٌ ، مبتدأ « فَعَالَةٌ » معطوف عليه بإسقاط العاطف « لِقَسْلًا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كَسَهَلَ » الكاف جارة لقول محذوف ، وسهل : فعل ماضٍ الأمر ، فاعل سهل « وزيد » مبتدأ ، والجملة من « جزلا » وفاعلها المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

إذا كان الفعل على فَعَلَ - [ولا يكون إلا لازماً] - يكون مصدره عَلَى
فَعُولَةٍ ، أو عَلَى فَعَالَةٍ ، فنال الأول : مَهْلَ مَهْوَلَةٍ ، وَصَعَبَ صُعُوبَةٍ ، وَعَذَبَ
عَذُوبَةٍ ، ومثال الثاني : جَزَلَ جَزَالَةً ، وَفَصَحَ فَصَاحَةً ، وَضَخَمَ ضَخَامَةً .

وَمَا أَتَى مُحَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ ، كَسُخِطَ وَرَضِيَ (١)

يعنى أن ما سبق ذِكْرُهُ في هذا الباب هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل
الثلاثي ، وما ورد على خلاف ذلك فليس بِمَقْبُولٍ ، بل يُقْتَصَرُ فِيهِ على
السمع ، نحو : سَخِطَ سُخْطًا ، وَرَضِيَ رِضًا ، وَذَهَبَ ذَهَابًا ، وَشَكَرَ شُكْرًا ،
وَعَظَّمَ عَظْمَةً .

وَعَظِيمُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْبِسُ مَصْدَرُهُ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ (٢)

(١) «وما» اسم شرط : مبتدأ «أتى» فعل ماضٍ ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر
فيه «محالفا» حال من الفاعل المستتر «لما» جار ومجرور متعلق بمخالف ، والجملة من
«مضى» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة «وما» المجرور محلا باللام «فبابه» الفاء
واقعة في جواب الشرط ، باب : مبتدأ ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه «النقل»
خير المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب
في محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به .

(٢) «وغير» مبتدأ أول ، و«غير مضاف و«ذو» مضاف إليه ، و«ذو مضاف
و«ثلاثة» مضاف إليه «مقبس» مبتدأ ثانٍ ، ومقبس مضاف ، ومصدر من «مصدره»
مضاف إليه ، ومصدر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «كقُدس» جار ومجرور متعلق
بمحذوف حال من المضاف إليه «التقديس» خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره
في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً ، وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا مِّنْ تَجْمُلًا تَجْمِيلًا^(١)
 وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا الثَّانِي لَزِمَ^(٢)
 وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدًّا وَافْتَحًا مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِي مِمَّا افْتُتِحَ^(٣)
 بِهِمْزٍ وَصَلٍ : كَاصْطَفَى ، وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّأَ^(٤)

(١) «وزكه ، زك : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «تزكية ، مفعول مطلق «وأجلا ، فعل أمر ، وألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إجمال ، مفعول مطلق ، وإجمال مضاف و «من ، اسم موصول مضاف إليه «تجملا ، مصدر تقدم على عامله «تجملا ، فعل ماض ، وألفه للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة «من ، .

(٢) «وغالبا ، حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في قوله «لزم ، الآتي في آخر البيت «ذا ، اسم إشارة : مبتدأ ، التاء قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، والجملة من «لزم ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) «وما ، اسم موصول : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله مد الآتي «يلي ، فعل مضارع «الآخر ، فاعل يلي ، ومفعوله محذوف : أي ما يليه الآخر ، والجملة لا محل لها صلة «مد ، فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وافتحا ، الواو عاطفة ، افتتاحا : فعل أمر ، والآلف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل «مع ، ظرف متعلق بمد ، ومع مضاف و «كسر ، مضاف إليه ، وكسر مضاف و «تلو ، مضاف إليه ، وتلو مضاف و «الثان ، مضاف إليه «ما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «تلو ، والجملة من «افتتحا ، ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة «ما ، المجرورة محلا بمن .

(٤) «بهمز ، جار ومجرور متعلق بافتتحا في البيت السابق ، وهمز مضاف و «وصل ، مضاف إليه «كاصطفي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وضم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما ، اسم موصول : مفعول به لضم ، والجملة من «يربع ، وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «في أمثال ، جار ومجرور متعلق بضم ، وأمثال مضاف ، وقوله «قد تلمأ ، قصد لفظه : مضاف إليه .

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ مَصَادِرَ غَيْرِ الثَّلَاثِي ، وَهِيَ مَقِيسَةٌ كُلُّهَا .

فَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَّلَ ، فَلَمَّا أَنْ يَكُونُ صَحِيحًا أَوْ مَعْتَلًا ؛ فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَصَدْرُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ ، نَحْوُ : « قَدَّسَ تَقْدِيسًا » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) وَيَأْتِي — أَيْضًا — عَلَى [وَزْنِ] فِعَالٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) وَيَأْتِي عَلَى فِعَالٍ بِتَخْفِيفِ الْعَيْنِ ، وَقَدْ قُرِئَ : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) بِتَخْفِيفِ الذَّالِ ،

وَأِنْ كَانَ مَعْتَلًا فَصَدْرُهُ كَذَلِكَ ، لَكِنْ يَحْذَفُ يَاءُ التَّفْعِيلِ ، وَيَعْوِضُ عَنْهَا التَّاءُ ؛ فَيَصِيرُ مَصْدَرُهُ عَلَى ^(١) تَفْعِلَةٍ ، نَحْوُ : « زَكَّيْ تَزْكِيَةً » وَتَدَّرَجَ بَحِيثُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ ، كَقَوْلِهِ :

٢٦٦ — بَاتَتْ مُنْزَى دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا مُنْزَى شَهْلَةً صَبِيًا

(١) مَجْمُوعُ مَسَدَرِ فِعْلِ الْمُضْعَفِ الْعَيْنِ عَلَى مِثَالِ التَّفْعِلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : وَاجِبٌ ، وَكَثِيرٌ ، وَنَادِرٌ . فَأَمَّا الْوَاجِبُ فَيَكُونُ فِي مَسَدَرِ الْمَعْلُومِ اللَّامُ مِنْهُ نَحْوُ زَكَّى تَزْكِيَةً ، وَوَفَى تَوْفِيَةً ، وَأَدَى تَادِيَةً . وَأَمَّا الْكَثِيرُ فَيَكُونُ فِي مَهْمُوزِ اللَّامِ مِنْهُ ، نَحْوُ خَطَأْتُهُ تَخْطِئَةً ، وَهَنَاتُهُ تَهْنِئَةً ، وَحَلَاتُهُ تَحْلُئَةً ، وَجَزَاتُهُ تَجْزِئَةً ، وَنَشَاتُهُ تَنْشِئَةً ، وَأَمَّا النَّادِرُ فَيَكُونُ فِي الصَّحِيحِ اللَّامُ مِنْهُ ، نَحْوُ قَدَمُ تَقْدَمَةٍ ، وَجَرَبُ تَجْرِبَةٍ ، وَجَاءَ فِي الْمَضَاعِفِ نَحْوُ : حَلَاتُهُ تَحْلَةً ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلَةً أَيْمَانَكُمْ) أَيْ تَحْلِيلُهَا بِالْكَفَارَةِ .

٢٦٦ — هَذَا الْبَيْتُ مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي لَا يَعْلَمُ قَائِلُهَا .

اللُّغَةُ : « بَاتَتْ » يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ ، أَحَدُهُمَا — وَهُوَ الْأَشْهُرُ — أَنْ يَقْصِدَ بِهِ تَخْصِيسَ الْفِعْلِ بِاللَّيْلِ ؛ فَيُقَابِلُ « ظَلَّ » الَّذِي يَقْصِدُ بِهِ تَخْصِيسَ الْفِعْلِ بِالنَّهَارِ ، وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى صَارَ فَلَا يَخْتَصُّ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتِ « تَنْزَى » تَحْرُكُ « شَهْلَةً » هِيَ الْمَرْأَةُ الْعَجُوزُ .

الْمَعْنَى : يَصِفُ امْرَأَةً بِالضَّعْفِ وَذَهَابِ الْمُنَّةِ ، وَهِيَ تَجْذِبُ دَلْوَهَا مِنَ الْبَرِّ ؛ فَيَقُولُ : لَمَّا تَحْرُكُ حَرَكَةً ضَعِيفَةً تُشَبِّهُ تَحْرِيكَ الْمَرْأَةِ الْعَجُوزِ لَطْفَلٍ تَدَاعِبُهُ .

الْإِعْرَابُ : « بَاتَتْ » ، بَاتَ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيَةِ ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ أَنْ يُقَدِّرَهُ هِيَ « تَنْزَى » ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ « دَلْوَهَا » =

وإن كان مهموزاً — ولم يذكره المصنف هنا — فمصدره على تفعيل ، وعلى تفعلة ، نحو : حَطَّأَ تَحْطِيتًا وَتَحْطِيتَةً ، وَجَزَّأَ تَجْزِيتًا وَتَجْزِيتَةً ، وَنَبَّأَ تَنْبِيتًا وَتَنْبِيتَةً .

وإن كان على « أَفْعَلَ » فقياسُ مصدره على إفعالٍ ، نحو : أَكْرَمَ إِكْرَامًا ، وَأَجْمَلَ إِجْمَالًا ، وَأَعْطَى إعطاءً .

هذا إذا لم يكن معتلاً العين ؛ فإن كان مُعْتَلَّ العين نُقِلَتْ حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت^(١) ، وَعَوِضَ عنها تاء التانيث غالباً ، نحو : أَقَامَ إِقَامَةً ، وَالْأَصْلُ : إِقَوَّامًا ، فنقلت حركة الواو إلى القاف ، وحذفت ، وَعَوِضَ عنها تاء التانيث ، فصار إِقَامَةً .

وهذا هو المراد بقوله : « ثم أقم إقامة » ، وقوله : « وغالباً ذا التاء لزم »

== دلو : مفعول به لتزى ، ودلو مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر بات ، فإذا قدرته فعلاً تاماً فالجملة في محل نصب حال من فاعله المستتر فيه « تنزياً » مفعول مطلق « كما » ، السكاف جارة ، وما : مصدرية « تنزى » ، فعل مضارع « شله » ، فاعل تنزى « صلياً » ، مفعول به انتزى ، و « ما » المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالسكاف والجار والمجرور متعلق بقوله : « تنزياً » أو بمحذوف صفة له ، أى : تنزية مشابهة تنزية المعجوز صلياً .

الشاهد فيه : قوله « تنزياً » ، حيث ورد بوزان التفعيل وهو مصدر فعل — بتضعيف العين — الممل اللام ، وذلك نادر ، والقياس التفعلة كالتركبة ، والتنزبة ، والترضية ، والتوفية ، والتأدية ، والتولية ، والتخلية ، والتخلية .

(١) أصل إِقَامَةٍ مثلاً : إِقَوَّامٌ كإكرام ، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب أصلها وانفضح ما قبلها الآن ، فقلبت هذه الواو ألفاً ، فاجتمع ألفان ، لحذفت إحداهما وعوض منها التاء فصار إِقَامَةً ، وقد ذهب سيبويه إلى أن المحذوفة من الألفين هي الألف الزائدة ، وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوفة هي المنقلبة عن العين .

إشارة إلى ما ذكرناه من أن التاء تُعَوِّضُ غالباً ، وقد جاء حذفها ، كقوله تعالى :
(وَأَقَامِ الصَّلَاةَ) ^(١) .

وإن كان على وزن تَفَعَّلَ ، فقياسُ مَصْدَرِهِ تَفَعَّلَ — بضم العين — نحو :
تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وَتَعَلَّمَ تَعَلُّماً ، وَتَكَرَّمَ تَكَرُّماً .

وإن كان في أوله همزة وصل كسِرَ ثالِثه ، وزيد ألف قبل آخره ، سواء كان على
وزن انْفَعَلَ ، أو افْتَعَلَ ، أو اسْتَفَعَلَ ، نحو : انْطَلَقَ انْطِلَاقاً ، وَاصْطَفَى اصْطِفَاءً ،
وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً ، وهذا معنى قوله : « وما يلي الآخر مُدٌّ وافتحاً » .

فإن كان استفعل معتل العين نُقِلَتْ حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت ،
وعُوِّضَ عنها تاء التأنيث لزوماً ، نحو : اسْتِعَاذَ اسْتِعَاذَةً ، وَالْأَصْلُ اسْتِغَوْا إِذَا ، فنقلت
حركة الواو إلى العين — وهى فاء الكلمة — [وحذفت] وعُوِّضَ عنها التاء ، فصار
اسْتِعَاذَةً ، وهذا معنى قوله : « واستعذ استعاذة » .

ومعنى قوله : « وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّعَ » أنه إن كان الفعل على وزن
« تَفَعَّلَ » يكون مَصْدَرُهُ على تَفَعَّلَ — بضم رابعه — نحو : « تَلَمَّعَ تَلَمُّعاً ،
وَتَدَخَّرَجَ تَدَخُّرْجاً » .

فَعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ — لِفَعْلَلًا ، وَاجْمَلٌ مَقْيَسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا ^(٢)

(١) ذهب جمهور النحاة إلى أن حذف هذه التاء شاذ مطلقاً ، واختار ابن مالك أنه
إذا أضيف المصدر ذو التاء المعوض بها جاز في السعة حذف هذه التاء ، وهذا هو الصواب ؛
لوروده في القرآن الكريم والحديث النبوي

(٢) « فَعْلَالٌ » مبتدأ ، « أَوْ فَعْلَلَةٌ » معطوف على فَعْلَالٌ ، « لِفَعْلَلًا » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر المبتدأ « واجمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت
« مقيساً » مفعول ثانٍ تقدم على المفعول الأول « ثانياً » مفعول أول لاجمل ، « لا أولاً »
لا : حرف عطف ، أولاً : معطوف على قوله « ثانياً » .

يَأْتِي مَصْدَرُ فَعَّلَ عَلَى فِعْلَالٍ : كَدَخَرَجَ دَخَرَجًا ، وَسَرَهَفَ سِرْهَافًا ،
وعلى فَعْلَلَةٍ — وهو المَقِيسُ فيه — نحو : « دَخَرَجَ دَخَرَجَةً ، وَبَهَرَجَ بَهَرَجَةً ،
وَسَرَهَفَ سَرَهَفَةً » .

لِفَاعَلٍ : الْفِعَالُ ، وَالْمَفَاعَلَةُ ، وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَةً^(١)
كُلُّ فَعْلٍ عَلَى وَزْنِ فَاعَلٍ فَمَصْدَرُهُ الْفِعَالُ وَالْمَفَاعَلَةُ ، نحو : « ضَارَبَ ضَرْبًا
وَمُضَارَبَةً ، وَقَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً ، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً » .

وأشار بقوله : « وَغَيْرُ مَا مَرَّ — إلخ » إلى أن ما ورد من مَصَادِرٍ غيرِ الثلاثي على
خلاف مَا مَرَّ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، ومعنى قوله : « عَادَلَةً » كان السَّمَاعُ لَهُ عَدِيلًا ،
فَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا بَثْبَتٍ ، كقولهم — في مصدر فَعَّلَ الْمُتَعَلِّ — تَفْعِيلًا ، نحو :

* بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا * [٢٦٦]

وَالْقِيَاسُ تَنْزِيَّةٌ ، وَقَوْلُهُمْ فِي مَصْدَرِ حَوَقَلَ حِيقَالًا ، وَقِيَاسُهُ حَوَقَلَةٌ — نحو :
« دَخَرَجَ دَخَرَجَةً » — وَمِنْ وَرُودِ « حِيقَالٍ » قَوْلُهُ :

٢٦٧ — يَا قَوْمَ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ ذَنَوْتُ وَشَرُّ حِيقَالٍ الرَّجَالِ الْاَوْتُ

(١) « لِفَاعَلٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الفاعل » مبتدأ مؤخر
« والمفاعلة » معطوف على الفاعل « وغير » مبتدأ أول ، وغير مضاف و « ما » اسم
موصول : مضاف إليه ، والجملة من « مر » وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة
الموصول « السماع » مبتدأ ثان ، والجملة من « عادله » وفاعله المستتر فيه جوازاً في محل
رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

٢٦٧ — البيت من الشواهد المجهولة نسبته .

اللافة : « حَوَقَلْتُ » كبرت وضمفت « أَوْ ذَنَوْتُ » قربت من هذا .

المعنى : يقول : إني قد كبرت سنًى ، وضمفت عن القيام بأمور نفسي ، أو قربت =

وقولهم — في ما رَفَعْلَ — تَفَعَّلَا ، نحو : تَمَلَّقَ تَمَلُّقًا^(١) ، والقياسُ تَفَعَّلَ تَفَعُّلاً ، نحو : تَمَلَّقَ تَمَلُّقًا .

وَفَعْلَةٌ لِمَرْءٍ كَجَلَسَةٍ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَةٍ^(٢)

إذا أريدَ بيانُ المَرَّةِ من مصدر الفعل الثلاثي قيلَ فَعْلَةٌ — بفتح الفاء — نحو : ضربتهُ ضَرْبَةً ، وقتلتهُ قَتْلَةً .

= من ذلك ، وشر الكبير الموت ، أى : القرب منه ، والكلام خير لفظاً ، ولكن المعنى على إنشاء التحسر والتحزن على الفارط من شابه وقوته .

الإعراب : ديا ، حرف تداء « قوم ، منادى ، وهو مضاف وباء المتكلم المحذوفة للتخفيف والاجتزاء عنها بالكسرة مضاف إليه « قد ، حرف تحقيق « حوقلت ، فعل وفاعل « أو ، عاطفة « دنوت ، فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بأو على جملة حوقلت « وشر ، مبتدأ ، وشر مضاف و « حيقال ، مضاف إليه ، وحيقال مضاف و « الرجال ، مضاف إليه « الموت ، خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « حيقال ، حيث ورد على زنة فعلال — بكسر فسكون — وهو مصدر « حوقل ، الملحق بدهرج ، لئن مصدره أن يكون بزنة الفعللة .

(١) بما ورد من ذلك قول الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ : فَحُبُّ عِلَاقَةٍ ، وَحُبُّ تِمْلَاقٍ ، وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

والتملاق — بكسر التاء والميم جميعاً ، وفتح اللام مشددة — هو التودد والتلطف .

(٢) « وفعلة ، مبتدأ « لمرة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كجلسه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقوله « وفعلة لهيئة كجلسه ، فى الإعراب مثل الشطر الأول .

هذا إذا لم يُبين المصدرُ على تاء التأنيث ، فإن بُنيَ عليها وُصِفَ بما يدل على الوحدة^(١) نحو: نعمة ، ورحمة ، فإذا أريد المرة وصف بواحدة .

وإن أريد بيان الهيئة منه قيل : ففلة — بكسر الفاء — نحو : جلسَ جلسة حسنة ، وقعدَ قعدةً ، وماتَ ميتة .

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ لِلرَّاءِ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةُ كَالْخُمْرَةِ^(٢)

إذا أريد بيان المرة من مصدر الزيد على ثلاثة أحرف ، زيدَ على المصدر تاء التأنيث ، نحو : أكرمه إكرامةً ، ودخرجته دخرجةً .

وشذ بناء ففلة للهيئة من غير الثلاثي ، كقولهم : هي حسنة الخمرة ، فبنوا ففلة من « اختمر » و « هو حسنُ العمة » فبنوا ففلة من « نعمم » .

(١) المصدر المبنى على التاء إما أن يكون أوله مفتوحاً كرحمة ونعمة ، وإما أن يكون أوله مضموماً مثل كدرة وزرقه وحررة ، وإما أن يكون أوله مكسوراً ، نحو : نشدة وذربة ؛ فإن كان أوله مفتوحاً وأريد الدلالة على المرة منه وُصِفَ بالواحدة كما قال الشارح ؛ لتمييز الدال على الحدث من الدال على المرة ، أما إن كان أوله مضموماً أو مكسوراً وأريد الدلالة على المرة منه فإنه يكفي فتح أوله ، وبهذا الفتح يميز الدال على المرة من الدال على الحدث ، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق الشارح غير مستقيم .

(٢) « في غير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستكن في خبر المبتدأ الآتي ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الثلاث » مضاف إليه « بالتاء » قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المرة » مبتدأ مؤخر « وشذ » فعل ماضٍ « فيه » جار ومجرور متعلق بشذ « هيئة » فاعل شذ « كالخمرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف .

أُبنيةُ أسماءِ الفاعِلينَ والمفعولينَ

(والصفاتِ المشبهاتِ بها)

كفَاعِلِ صُح اسمُ فَاعِلٍ : إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ، كغَذَا^(١)

إذا أُريدَ بناءُ اسمِ الفاعِلِ من الفعلِ الثلاثي جِيءَ به على مثال « فَاعِلٍ » وذلك مقيسٌ في كل فعل كان على وزن فَعَلَ - بفتح العين - متعدياً كان أو لازماً ، نحو : ضرب فهو ضارب ، وذهب فهو ذاهب ، وغذا فهو غاذٍ .

فإن كان الفعلُ على وزن فَعِلَ - بكسر العين - فإما أن يكون متعدياً ، أو لازماً ؛ فإن كان متعدياً فقياسه أيضاً أن يأتي اسمُ فاعِلِه على فاعِلٍ ، نحو : رَكِبَ فهو راكب ، وَعَلِمَ فهو عالم ، وإن كان لازماً ، أو كان الثلاثيُّ على فَعَلَ - بضم العين - فلا يقالُ في اسمِ الفاعِلِ منهما فاعِل إلا سماعاً ، وهذا هو المراد بقوله :

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتِ وَفَعِلَ غَيْرَ مُعَدًى ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلَ^(٢)

(١) « كفاعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو قوله : « اسم فاعل ، الآتي « صنع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اسم ، مفعول به لصنع ، واسم مضاف و فاعل ، مضاف إليه « إذا ، ظرف متعلق بصنع « من ذى ، جار ومجرور متعلق بقوله « يكون ، الآتى ، وذى مضاف و « ثلاثة ، مضاف إليه « يكون ، فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه « كغذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كان كقولك غذا .

(٢) « وهو قليل ، مبتدأ وخبر « في فعلت ، جار ومجرور متعلق بقليل « وفعل ، معطوف على فعلت « غير ، حال من فعل ، وغير مضاف و « معدى ، مضاف إليه « بل ، حرف دال على الانتقال والإضراب « قياسه ، قياس : مبتدأ ، وقياس مضاف والهاء مضاف إليه « فعل ، خبر المبتدأ .

وَأَفْعَلٌ ، فَمَلَّانٌ ، نَحْوُ أَشْرٍ ، وَنَحْوُ صَدَيَّانَ ، وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ (١)

أى : إتيانُ اسمِ الفاعل على [وزن] فاعِلٍ قليلٌ في فَعْلٍ — بضم المين — كقولهم : حَضَّ فهو حَامِضٌ ، وفي فَعْلٍ — بكسر المين — غير متعدٍّ ، نحو : أَمِنَ فهو آمِنٌ [وسَلِمَ فهو سَالِمٌ ، وَعَقِرَتِ المرأةُ فهي عَاقِرٌ]

بل قياسُ اسمِ الفاعل من فَعْلٍ المكسور المين إذا كان لازماً أن يكون على فَعْلٍ — بكسر المين — نحو : « نَضَرَ فهو نَضِرٌ ، وَيَطَرَ فهو يَطِرٌ ، وَأَشْرَ فهو أَشِرٌ » أو على فَمَلَّانَ ، نحو : « عَطَشَ فهو عَطْشَانٌ ، وَصَدَى فهو صَدَيَّانٌ » أو على أَفْعَلٍ ، نحو : « صَوَدَ فهو أَسْوَدٌ ، وَجَهَرَ فهو أَجْهَرٌ » .

وَفَعْلٌ أَوَّلَى ، وَفَعِيلٌ يَفْعُلُ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ ، وَالْفِعْلُ جَمْلٌ (٢)

وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَائِلٌ وَفَعْلٌ ، وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَفْنَى فَعْلٌ (٣)

إذا كان الفعلُ على وزنِ فَعْلٍ — بضم المين — كثر محيى اسمِ الفاعل منه على وزنِ فَعْلٍ كـ « ضَخَمَ فهو ضَخْمٌ » وشَهَمَ فهو شَهْمٌ » وعلى فَعِيلٍ ، نحو : « جَمَلٌ

(١) « وَأَفْعَلٌ ، معطوف على فعل الواقع خبراً في البيت السابق « فَمَلَّانَ ، معطوف على أَفْعَلٍ بماطف مقدر ، نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « أَشْرَ ، مضاف إليه .

(٢) وفعل مبتدأ « أَوَّلَى ، خبر المبتدأ « وفَعِيلٌ ، معطوف على فعل « يَفْعُلُ ، جار ومجرور متعلق بأولى « كَالضَّخْمِ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وَالْجَمِيلِ ، معطوف على الضَّخْمِ ، « والفعل جمل ، مبتدأ وخبر .

(٣) « وَأَفْعَلٌ ، مبتدأ « فِيهِ ، جار ومجرور متعلق بقوله « قليلٌ ، الآتى « قليلٌ ، خبر المبتدأ « وفعل ، معطوف على أَفْعَلٍ « وبِسَوَى ، الجار والمجرور متعلق بـ « يَفْنَى ، وسوى مضاف و « الْفَاعِلِ ، مضاف إليه « قَدْ » حرف تقييل « يَفْنَى » فعل مضارع « فَعْلٌ » فاعل يَفْنَى .

فهو جَمِيل ، وَشَرُفَ فهو شَرِيف ،

ويقول مجيء اسم فاعله على أَفْعَلَ نحو : « خَظَبَ فهو أَخْظَبَ » ^(١) وعلى فَعَلَ نحو : « بَطَلَ فهو بَطَلٌ » .

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ المفتوح العين أن يكون على فاعل ، وقد يأتي اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلا ، نحو : طابَ فهو طَيِّبٌ ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ ، وشَاكَبَ فهو أَشْيَبٌ ، وهذا معنى قوله : « وَبَسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَفْنَى فَعْلٌ » .

وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ ^(٢)
مَعَ كَسْرِ مَتَلَوْ الْأَخِيرَ مُطْلَقًا وَضَمَّ مِيمَ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا ^(٣)

(١) وقع في بعض النسخ « خَضَبَ فهو أَخْضَبَ » بالحاء والضاء المعجمتين ، وفسره بعض أرباب الحواشي بالحر ، وليس بسديد ؛ لأن « خَضَبَ » إنما هو بفتح العين التي هي الضاد هنا ، وفي الحديث الشريف « بكى حتى خَضَبَ دمه الحصى » قال ابن الأثير : الأشبهُ أن يكون معنى الحديث أنه بكى حتى أحر دمه فحَضَبَ الحصى ، ووقع في نسخة « خَظَبَ فهو أَخْظَبَ » بالحاء المعجمة والطاء المهملة ، وتقول « خَظَبَ فهو أَخْظَبَ » إذا كان أخضر ، لكن هذا القول بكسر العين التي هي الطاء المهملة .

(٢) « وزنة » خبر مقدم ، وزنة مضاف و « المضارع » مضاف إليه ، اسم مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « من غير » جار ومجرور متعلق بزنة ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الثلاث » مضاف إليه « كالمواصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف .

(٣) « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله : « المضارع » في البيت السابق ، ومع مضاف و « كسر » مضاف إليه ، و « كسر مضاف و « متلو » مضاف إليه ، و « متلو مضاف و « الأخير » مضاف إليه « مطلقاً » حال من كسر وضم ، معطوف على كسر ، وضم مضاف و « ميم » مضاف إليه « زائد » نعم أول ميم ، وجملة « قد سبقا » و « فاعله المستتر فيه في محل جر نعم ثان ليم .

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَيْثَلُ الْمُنْتَظَرِ^(١)

يقول : زِنَةُ اسْمٍ الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زِنَةُ المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة ، ويكسر ما قبل آخره مطلقاً : أى سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً ؛ فتقول : « قَاتَلَ يُقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ » ، ودَخَرَجَ يُدَخِّرُ فهو مُدَخِّرٌ ، ووَاصَلَ يُوَاصِلُ فهو مُوَاصِلٌ ، وتَدَخَّرَجَ يُتَدَخَّرَجُ فهو مُتَدَخَّرِجٌ ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فهو مُتَعَلِّمٌ .

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أَتَيْتَ به على وزن اسم الفاعل ، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً — وهو ما قبل الآخر — نحو : مُضَارَبٌ ، ومُقَاتِلٌ ، ومُنْتَظَرٌ .

وَفِي اسْمٍ مَفْعُولٍ الثَّلَاثِيَّ أَطْرَدَ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ^(٢)

(١) « وإن ، شرطية ، فتحت ، فتح : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المتكلم فاعل « منه ، جار ومجرور متعلق بفتحت « ما ، اسم موصول : مفعول به لفتحت « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، والجملة من « انكسر ، وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « صار ، فعل ماض ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « اسم ، خبر صار ، واسم مضاف و « مفعول ، مضاف إليه « كثل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، ومثل مضاف ، و « المنتظر ، مضاف إليه .

(٢) « وفي اسم ، جار ومجرور متعلق باطراد الآتي ، واسم مضاف و « مفعول ، مضاف إليه ، ومفعول مضاف و « الثلاثي ، مضاف إليه « اطرَد ، فعل ماض « زنة ، فاعل اطرَد ، وزنة مضاف و « مفعول ، مضاف إليه « كآت ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « من قصد ، جار ومجرور متعلق بآت .

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جىء به على زنة « مفعول » قياساً مطرداً، نحو: « قَصَدْتُهُ فهو مَقْصُودٌ ، وَضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوبٌ ، وَمَرَرْتُ بِهِ فهو مَمْرُورٌ بِهِ » .

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحَيْلٍ^(١)

ينوب « فَعِيلٍ » عن « مفعول » في الدلالة على معناه نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ ، وَامْرَأَةٍ جَرِيحٍ ، وَفَتَاةٍ كَحَيْلٍ ، وَفَتًى كَحَيْلٍ ، وَامْرَأَةٍ قَتِيلٍ ، وَرَجُلٍ قَتِيلٍ » فناب جريح وكحيل وقَتِيلٌ ، عن : مجروح ، ومكحول ، ومقتول .

ولا ينقاس ذلك في شيء ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وهذا معنى قوله : « وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ » .

وزعم ابن المصنف أن نيابة « فعيل » عن « مفعول » كثيرة ، وليست مقبسة ، بالإجماع ، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر ؛ فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول : وليس مقبساً خلافاً لبعضهم ، وقال في شرحه : وزعم بعضهم أنه مَقْبَسٌ في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح ، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يَتَبَّ قِيَاساً كعليم ، وقال في باب التذكير والتأنيث : وَصَوِّغُ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ عَلَى كَثَرَتِهِ غَيْرُ مَقْبَسٍ ، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا ، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف .

(١) « و نَابَ » ، فعل ماضٍ « نَقْلًا » ، حال من ذُو فَعِيلٍ الآتي د عنه ، جارٍ ومجرور متعلق بناب « ذُو » فاعل ناب ، وذو مضاف و « فَعِيلٍ » مضاف إليه « نحو » ، خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « فَتَاةٍ » مضاف إليه « أَوْ فَتًى » معطوف على فتاة « كَحَيْلٍ » ، صفة .

وقد يُقتذر عن ابن المصنف بأنه ادّعى الإجماع على أن فميلاً لا ينوب عن مفعول ، بمعنى نيابة مطلقة ، أى من كل فعل ، وهو كذلك ، بناء على ما ذكره والده فى شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصّه بالفعل الذى ليس له فاعيل بمعنى فاعل^(١) .

ونبه المصنف بقوله « نحو : فتاة أوفى كحيل » على أن فميلاً بمعنى مفعول يستوى فيه المذكّر والمؤنث ، وستأتى هذه المسألة مُبيّنة فى باب التأنيث ، إن شاء الله تعالى .

وزعم المصنف فى التسهيل أن فميلاً ينوب عن مفعول : فى الدلالة على معناه ، لا فى العمل ؛ فعلى هذا لا نقول : « مررت برجل جريح عبده » فترفع « عبد » بجريح ، وقد صرح غيره بجواز هذه المسألة^(٢) .

(١) خلاصة هذا الكلام أن كل فعل من الأفعال الثلاثية سمع له فاعيل بمعنى فاعل — مثل عليم وقدير ورحيم — لا يصاغ من مصدره فاعيل بمعنى مفعول ، لأن وجود صيغة واحدة بمعنىين متقابلين يوقع فى اللبس ، وظاهر كلام ابن مالك أن هذا بما أجمع النحاة عليه ، فإن لم يكن قد سمع للفعل الثلاثى وصف على فاعيل بمعنى فاعل فقد اختلف النحاة فيه ، فقيل : يجوز أن يشق له فاعيل بمعنى مفعول ، وقيل : لا يجوز ، ويقتصر فيه على ما ورد به السماع .

(٢) الكلام فى رفع فاعيل للاسم الظاهر كالمثال الذى ذكره الشارح ، فأما رفعه للضمير المستتر فإن الناظم لا يخالف فى أن فميلاً يرفعه .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل (١)

قد سبق أن المراد بالصفة : ما دلّ على معنى وذات ، وهذا يشمل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة .

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة (٢) استحسان جر فاعلها بها ، نحو : « حسن الوجه ، ومُنْطَلَقُ اللسان ، وطاهر القلب » والأصل : حسن وجهه ، ومُنْطَلَقُ لسانه ، وطاهر قلبه ؛ فوجهه : مرفوع بحسن [على الفاعلية] ولسانه : مرفوع بمنطلق ، وقلبه : مرفوع بطاهر ، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات ، فلا تقول : « زيد ضارب الأب عمراً » تريد ضارب أبوه عمراً ، ولا « زيد قائم الأب غداً » تريد زيد قائم أبوه غداً ، وقد تقدّم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : « زيد مضروب الأب » وهو حينئذ جار مجرّى الصفة المشبهة .

(١) صفة ، خبر مقدم ، استحسن ، فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، جر ، نائب فاعل استحسن ، وجر مضاف و فاعل ، مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع نعت لصفة ، معنى ، تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض ، بها ، جار ومجرور متعلق بجر المشبهة ، مبتدأ مؤخر ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، اسم ، مفعول به للمشبهة ، واسم مضاف و الفاعل ، مضاف إليه .

(٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين ؛ الأول : أن كلا منهما يدل على الحدث ومن قام به ، والثاني أن كلا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، ولما كانت الصفة المشبهة لا تدل على الحدث الذي يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفة في أحد الوجهين ؛ فلذلك انحطت عنه في العمل ، ولهذا لما خالف أفعل التفضيل اسم الفاعل في الوجهين جميعاً — فإنه يدل على المشاركة والزيادة لا على الحدث ، ولا يقبل التأنيث والتثنية والجمع — لم يعمل النصب أصلاً .

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ^(١)
يعنى أن الصفة المشبهة لا تصاغ من فعل مُتَمَدٍّ ؛ فلا [تقول : « زَيْدٌ قَاتِلُ الْأَبِ
بِكُرًا » تريد قاتلُ أبوه بكراً ، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم ، نحو : « طَاهِرِ
الْقَلْبِ ، وَجَمِيلِ الظَّاهِرِ » ولا تكون إلا للحال ، وهو المراد بقوله : « الحاضر » ؛
فلا تقول : « زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ — غَدًا ، أو أَمْسَ » .

وَتَبَّهَ بقوله : « كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ » على أن الصفة المشبهة إذا كانت
من فعل ثلاثى تكون على نوعين ؛ أحدهما : ما وَاَزَنَ المضارع ، نحو : « طاهر القلب »
وهذا قليل فيها ، والثانى : ما لم يُوازَنه ، وهو الكثير ، نحو : « جميل الظاهر » ،
وحسن الوجه ، و« كريم الأب » وإن كانت من غير ثلاثى وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا المضارع ،
نحو : « مُنْطَلِقِ الْأَسَانِ » .

وَعَمِلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الْمُعَدَّى لَهَا ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدُّا^(٢)

(١) « صوغها ، صوغ : يجوز أن يكون معطوفاً على « جر ، الواقع نائب فاعل
في البيت السابق ، أى : واستحسن صوغها — إلخ ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره
محذوف : أى وصوغها واجب من لازم — إلخ ، كذا قالوا مقتصرين على هذين
الوجهين ، ويجوز عندى أن يكون قوله : « صوغها ، مبتدأ ، وقوله « من لازم ،
متعلقاً بمحذوف خبر ، وصوغ مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه
« من لازم لحاضر ، جاران ومجروران متعلقان بصوغ من « صوغها ، السابق على الوجهين
الأولين « كطاهر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، و« طاهر مضاف
و « القلب ، مضاف إليه « جميل ، معطوف على طاهر بعاطف مقدر ، و« جميل مضاف
و « الظاهر ، مضاف إليه .

(٢) « وعمل ، مبتدأ ، وعمل مضاف ، و « اسم ، مضاف إليه ، و « اسم ،
مضاف و « فاعل ، مضاف إليه ، و « فاعل مضاف و « المعدى ، مضاف إليه على تقدير =

أى : يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدى ، وهو : الرفع ، والنصب^(١)
 نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » فى « حسن » ضمير مرفوع هو الفاعل ، و « الْوَجْهَ »
 منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن « حسناً » شبيه بضارب فعمل عمله .
 وأشار بقوله : « عَلَى الْحَدِّ الَّذِى قَدْ حَدًّا » إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذى
 سبق فى اسم الفاعل ، وهو أنه لا بد من اعتمادها ، كما أنه لا بد من اعتماده .

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ يُجْتَنَبُ وَكُونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبُ^(٢)

= موصوف محذوف ، وأصل الكلام : الفعل المعدى لها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 المبتدأ وعلى الحد ، متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً
 والذى ، نعت للحد ، والجملة من « قد حدا » ، ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذى .

(١) اعلم أولاً أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمل اسم الفاعل ، لأن اسم الفاعل
 ينصب المفعول به حقيقة : أى الواقع عليه حدثه ، نحو : هذا ضارب عمراً ، فأما الصفة
 المشبهة فهى مأخوذة من فعل قاصر البتة ، فليس لحدثها من يقع عليه ، ولكن النحاة جعلوا
 السبب المنصوب بعدها إما تمييزاً ، وإما مشبهاً بالمفعول به : فى كونه منصوباً واقعاً بعد
 البدال على الحدث ومرفوعه .

ثم اعلم ثانياً أن الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان ،
 وظرف المكان ، والمفعول معه ، وفى نصها بالفعل المطلق مقال .

(٢) « وسبق » مبتدأ ، وسبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة
 من « تعمل » ، وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فيه » ، متعلق بتعمل « مجتنب » خبر المبتدأ
 « وكونه » كون : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى
 اسمه ذاء ، خبر السكون الناقص ، وذا مضاف و « سببية » مضاف إليه « وجب » فعل ماض ،
 والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قَصُرَتْ عنه ؛ فلم يجوز تقديم مَعْمُولِهَا عليها ، كما جاز في اسم الفاعل ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ الْوَجْهَ حَسَنٌ » كما تقول : « زَيْدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ » ولم تعمل إلا في سببي ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » ولا تعمل في أجنبي ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْرًا » واسم الفاعل يعمل في السببي ، والأجنبي ، نحو : « زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ ، وَضَارِبٌ عَمْرًا » .

* * *

فَارْفَعْ بِهَا ، وَأَنْصِبْ ، وَجَرِّ — مَعَ أَنْ
وَدُونَ أَنْ — مَصْحُوبَ أَنْ ، وَمَا اتَّصَلَ^(١)

بِهَا : مُضَافًا ، أَوْ مُجَرَّدًا ، وَلَا
تَجَرِّزْ بِهَا — مَعَ أَنْ — سَمَّا مِنْ أَنْ خَلَا^(٢)

(١) « فارفع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » بها ، جار ومجرور متعلق بارتفاع « وانصب ، وجره معطوفان على ارفع ، وقد حذف متعلقيهما للدلالة متعلق الأول عليهما « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها » المجرورة محلاً بالباء ، ومع مضاف و « آل » مضاف إليه « ودون آل » دون : ظرف معطوف على قوله « مع آل » السابق « مصحوب آل » مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثة السابقة — وهى : ارفع ، وانصب ، وجر — « وما » موصول معطوف على « مصحوب آل » السابق « اتصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة .

(٢) « بها » متعلق بانصل في البيت السابق « مضافاً » حال من الضمير المستتر في اتصل « أو مجرداً ، معطوف على « مضافاً » السابق « ولا » الواو عاطفة ، ولا : ناهية « تجرر » فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها ، جار ومجرور متعلق بتجرر « مع آل » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها » المجرور محلاً بالباء « سَمَّا » مفعول به لتجرر « من آل » متعلق بخلا الآتي « خلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب صفة لقوله « سَمَّا » السابق .

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمًا^(١)

الصفة المشبهة إما أن تكون بالالف واللام ، نحو : « الحسن » أو مجردة عنهما ،
نحو : « حسن » وعلى كل من التقديرين لا يخلو الممول من أحوال ستة :

الأول : أن يكون الممول بأل ، نحو : « الحسن الوجه ، وحسن الوجه » .

الثاني : أن يكون مضافاً لما فيه أل ، نحو : « الحسن وَجْهِ الأب ، وحسن وَجْهِ الأب » .

الثالث : أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو : « مررت بالرجُل الحسن وَجْهَهُ ، وبرجل حسن وَجْهَهُ » .

الرابع : أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « مررت بالرجُل الحسن وَجْهَهُ غُلَامِهِ ، وبرجل حسن وَجْهَهُ غُلَامِهِ » .

الخامس : أن يكون مجرداً من أل دون الإضافة ، نحو : « الحسن وَجْهَهُ أب ، وحسن وَجْهَهُ أب » .

(١) « ومن إضافة ، معطوف على قوله : « من أل » في البيت السابق « تاليتها »
الجار والمجرور متعلق بإضافة ، وتالي مضاف وها مضاف إليه « وما » اسم شرط : مبتدأ
« لم » نافية جازمة « يخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود على « ما » ، والجملة فعل الشرط ، « فهو » الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو :
ضمير منفصل مبتدأ « بالجواز » متعلق بقوله وسم الآتي « وسما » وسم : فعل ماض مبني
للجهول ، والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل
رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ .

السادس : أن يكون المعمول مجرداً من أل والإضافة ، نحو : « الحسن وجهاً ، وحسن وجهاً » .

فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والمعمولُ في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة : إما أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجر .

فيتحصّل حينئذٍ ست وثلاثون صورةً .

وإلى هذا أشار بقوله : « فارفع بها » أى : بالصفة المشبهة ، « وانصب ، وجر ، مع أل » أى إذا كانت الصفة بأل ، نحو : « الحسن » « ودون أل » أى إذا كانت الصفة بغير أل ، نحو : « حسن » « مصحوب أل » أى المعمول المصاحب لآل ، نحو : « الوجه » « وما اتصل بها : مضافاً ، أو مجرداً » أى : والمعمول المتصل بها — أى : بالصفة — إذا كان المعمول مضافاً ، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة ، ويدخل تحت قوله : « مضافاً » المعمول المضاف إلى ما فيه أل ، نحو : « وجه الأب » والمضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « وجهه » والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « وجه غلامه » والمضاف إلى الجرد من أل دون الإضافة ، نحو : « وجه أبي » .

وأشار بقوله : « ولا تجرُزُ بها مع أل — إلى آخره » إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منها — إذا كانت الصفة بأل — أربع مسائل :

الأولى : جرُّ المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « الحسن وجهه » .

الثانية : جرُّ المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « الحسن وجهه غلامه » .

الثالثة : جَرُّ المَمُولِ المضاف إلى المجرد من أَل دون الإضافة ، نحو : « الحسن وَجْهٌ أَبٍ » .

الرابعة : جَرُّ المَمُولِ المجرد من أَل والإضافة ، نحو : « الحسن وَجْهٌ » .

فمعنى كلامه « ولا تجر بها » أى بالصفة المشبهة ، إذا كانت الصفة مع أَل ، اسماً خلا من أَل أو خلا من الإضافة لما فيه أَل ، وذلك كالمسائل الأربع .

ومالم يَحُلْ من ذلك يجوز جَرُّه كما يجوز رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ ؛ كالحسن الوَجْهُ ، والحسن وَجْهٌ أَبٍ ، وكما يجوز جَرُّ المَمُولِ وَنصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير أَل على كل حال .

التَّعَجُّبُ

بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَعْدَ « مَا » تَعَجُّبًا أَوْ جِيءَ بِـ « أَفْعَلٍ » قَبْلَ مَجْرُورٍ بِيَا^(١)
وَتَلَوْ أَفْعَلٍ انْصَبَنَّهُ : كَرَّ « مَا » أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ، وَأَصْدَقَ بِهِمَا^(٢)

للتعجب صيغتان^(٣) : إحداهما « مَا أَفْعَلُهُ » والثانية « أَفْعَلٌ بِهِ » وإليهما أشار

(١) « بِأَفْعَلٍ » جار ومجرور متعلق بقوله « انطق » الآتي « انطق » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعد » ظرف متعلق بـ « انطق » أيضاً ، وبعد مضاف و « ما » مضاف إليه « تعجباً » مفعول لأجله ، أو حال من الضمير المستتر في « انطق » على التأويل بالمشق : أى انطق متعجباً « أو » عاطفة « جىء » فعل أمر معطوف على « انطق » « بِأَفْعَلٍ » جار ومجرور متعلق بـ « قبل » ، ظرف متعلق بـ « جىء » أيضاً ، وقبل مضاف و « مجرور » مضاف إليه « بيا » جار ومجرور متعلق بمجرور ، وقعر المجرور للضرورة .

(٢) « وتلو » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : انصب تلو — لمخ ، وتلو مضاف و « أفعل » قصد لفظه : مضاف إليه « انصب » انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للتوكيد ، والهاء مفعول به « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق غير مرة ، ما : تعجبية مبتدأ « أوفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى « ما » « خليلينا » خليلي : مفعول به لاوفى ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديره لأنه منق ، وهو مضاف و « ما » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ « وأصدق » فعل ماض جاء على صورة الأمر « بهما » الباء زائدة ، والضمير فاعل أصدق .

(٣) هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانها ، فأما العبارات الدالة — بحسب اللغة — على إنشاء التعجب فكثيرة : منها قيامى ، ومنها سماعى ، فالقياسى : أن تحول الفعل الذى تريد التعجب من مدلوله إلى صيغة فعل — بضم العين — وسيأتى ذكر هذا فى باب نعم وبئس ، وأما السماعى فنحو قولهم : لله دره فارساً ! وقولهم : سبحان الله .

المصنف بالبيت الأول ، أى : انطِقْ بأفْعَلَ بعد « ما » للتعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا » أو جِءْ بأفْعَلَ قبل مجرور بيا ، نحو : « أَحْسَنَ بِالزَّيْدَيْنِ ، وَأَصْدَقُ بِهِمَا » .

فا : مبتدأ ، وهى نكرة تامة عند سيبويه ، و « أَحْسَنَ » فعلٌ ماضٍ ، فاعِلُهُ ضميرٌ مستترٌ عائد على « ما » و « زَيْدًا » مفعولٌ أَحْسَنَ ، والجملة خبر عن « ما » ، والتقدير : « شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا » أى جَمَلَهُ حسنًا ، وكذلك « مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا » .

وأما أفْعَلَ ففعل أمر^(١) ومعناه التعجب ، لا الأمر ، وفاعله المجرور بالباء ، والباء زائدة .

واستدل على فعلية أفْعَلَ بلزوم نون الوقاية له إذا اتَّصَلَتْ به ياء التكلم ، نحو : « مَا أَقْرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ » وعلى فعلية « أفْعَلَ » بدخول نون التوكيد عليه فى قوله :

٢٦٨ — وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرِيْمَةً

فَأَخَّرَ بِهِ مِنْ طَوْلٍ فَقَرَّ وَأَخْرَبَا

(١) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماض جاء على صورة الامر ، والمجرور بالباء الزائدة وجوباً هو فاعله ، وأصل الكلام « أحسن زيد ، أى صار ذا حسن ، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب ، فحولوا الفعل إلى صورة الامر ليكون بصورة الإنشاء ، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد فاستقبحوا إسناد صورة الامر إلى الاسم الظاهر ، فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو : امرر يزيد ، ثم التزموا ذلك .

٢٦٨ — هذا البيت بما استشهد به ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأنشده فى اللسان (غض ب) عن ابن الأعرابي ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وروى صدره =

== « ومنختلف من بعد غضبي » وقد أنشده ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٣٧)
كما أنشده صاحب اللسان .

اللغة : « غضبي » — بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة — اسم للمائة من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا تدخل عليها أل ، ذكر ذلك الجوهري والصاغاني وابن سيده والزجاجي ، وقال المجد : إنه تصحيف ، وإن صوابه « غضيا » بالمشنة التحتية مقصوراً — وكأنه سمي بذلك على التشبيه بمنبت الغضى لكثرة « صريمة » تصخير صرمة — بكسر أوله — وهي القطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين ، ويقال غير ذلك ، ويجوز أن نقرأ صريمة بفتح الصاد ، والصريمة : القطعة من النخل والإبل أيضاً ، ومن الأول قول عمر رضى الله عنه « أدخل رب الصريمة والغنيمة » يريد صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة .

الإعراب : « ومستبدل ، الواو واو رب ، مستبدل : مبتدأ مرفوع تقديره ، وفيه ضمير مستتر فاعله « من بعد » جار ومجرور متعلق بمستبدل ، وبعد مضاف ، و « غضبي » مضاف إليه « صريمة » مفعول به لمستبدل « فأحر » أحر : فعل ماض جاء على صورة الأمر « به » الباء زائدة ، والضمير فاعل أحر « من طول » جار ومجرور متعلق بأحر ، و « من » فيه بمعنى الباء ، ويروى « لطول فقر » وطول مضاف و « فقر » مضاف إليه « وأحرى » الواو عاطفة ، وأحرى : فعل ماض جاء صورة الأمر ، والآلف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقت .

الشاهد فيه : قوله « وأحرى » حيث أكد صيغة التعجب بالنون الخفيفة ، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال ، فيكون ذلك دليلاً على فعلية صيغة التعجب ، خلافاً لمن ادعى اسميتها .

فإن قلت : ألستم تدعون أن هذه الصيغة فعل ماض ؟ فإذا كان هذا صحيحاً فما بال نون التوكيد — كما تدعون — قد اتصلت به ، ونون التوكيد — سيما نعم — إنما تتصل بالأمر والمضارع ؟

قلنا : الجواب على ذلك من وجهين ، أحدهما : أن اتصال نون التوكيد بالفعل الماضي — وإن يكن نادراً — ليس كاتصالها بالاسم ، فإن اشتراك الماضي مع المضارع ==

أراد « وَأَخْرَيْنَ » بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها ألفاً في الوقف .
وأشار بقوله : « وتلو أفعل » إلى أن تالي « أفعل » يُنصبُ لكونه
مفعولاً ، نحو : « ما أوفى خليلنا » .

ثم مثَّلَ بقوله : « وأصدق بهما » للصيغة الثانية .

وما قدَّمناه من أن « ما » نكرة تامة هو الصحيح ، والجملة التي بعدها خبرٌ عنها ،
والتقدير : « شيء أحسنَ زيداً » أي جملة حسناً ، وذهب الأخفشُ إلى أنها موصولة
والجملة التي بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : « الذي أحسنَ زيداً شيء
عظيم » وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية ، والجملة التي بعدها خبر عنها ، والتقدير :
« أي شيء أحسنَ زيداً ؟ » وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة ، والجملة التي
بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : « شيء أحسنَ زيداً عظيم » .

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ^١

= والامر في الفعلية يجعل بينه وبينهما قرباً واتصالاً ، فسهل — من أجل هذا — دخول
النون عليه ، والثاني : أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغة مراعاةً لصورتها ، فإنها في صورة
فعل الامر ، وإن يكن معناها معنى الماضي ، وهذا على المشهور عند الجمهور ، وقد ذكر
الشارح أنها فعل أمر ، فلا يرد هذا الاعتراض عليه .

(١) « حذف » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله استبح الآتي ، وحذف
مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بتعجب الآتي
« تعجبت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة ما « استبح » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط
« عند » ظرف متعلق بقوله « يضح » الآتي ، وعند مضاف و « الحذف » مضاف =

يجوز حذف المتعجب منه ، وهو المنصوب بعد أفعلَ والمجرورُ بالباء بعد
أفعلَ ، إذا دلَّ عليه دليلٌ ؛ فنالُ الأولُ قوله :

٢٦٩ — أَرَى أَمْ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا
بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

= إليه « معناه ، معنى : اسم كان ، ومعنى مضاف وإليه مضاف إليه ، والجملة من « يضح »
وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه
سابق الكلام .

٢٦٩ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي .

اللغة : « أم عمرو ، يريد به عمرو بن قيسه اليشكري صاحبه في سفره إلى قيصر الروم
« تحدرا » انصب ، وانسكب .

المعنى : يقول : إن عهدي بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة ، فإيها اليوم قد كثر
بكاؤها على عمرو ١٩ .

الإعراب : « أرى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أم ،
مفعول به لأرى ، وأم مضاف و « عمرو ، مضاف إليه « دمعها ، دمع : مبتدأ ، ودمع
مضاف وإليه مضاف إليه ، والجملة من « تحدرا ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ،
وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من أم عمرو ، لأن « أرى ، هنا بصرية فلا تحتاج
لمفعول ثان « بكاء ، مفعول لأجله « على عمرو ، جار ومجرور متعلق ببكاء « وما ، تعجبية
مبتدأ « كان ، زائدة « أصبرا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو
يعود على ما التعجبية ، والمفعول محذوف ، أي أصبرها ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ
وهو ما التعجبية .

الشاهد فيه : قوله « وما كان أصبرا ، حيث حذف المتعجب منه ، وهو الضمير
المنصوب الذي يقع مفعولاً به لفعل التعجب كما قدرناه .

ومثل هذا البيت ما ينسب إلى أبي السبطيين على بن أبي طالب كرم الله وجهه :

جَزَى اللَّهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِمْ لَدَى الرُّوْعِ قَوْمًا مَا أَعَزَّ وَأَكْرَمًا
يريد ما أعزهم وأكرمهم ، لحذف الضميرين .

التقدير : « وما كان أضبرها » حذف الضمير وهو مفعول أفعل ؛ للدلالة عليه بما تقدم ، ومثال الثاني قرأه تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) التقدير — وأبصر بهم ، حذف « بهم » لدلالة ما قبله عليه ، وقول الشاعر :
 ٢٧٠ — فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ

٢٧٠ — البيت لعروة بن الورد ، الملقب بعروة الصعاليك .
 المعنى : هذا الفقير — الذى وصفه فى أبيات سابقة — إذا صادف الموت صادفه محموداً ، وإن يستغن يوماً فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار .
 الإعراب : « فذلك » اسم الإشارة مبتدأ ، واللام للدلالة على بعد المشار إليه ، والكاف حرف يدل على الخطاب « إن » شرطية يلق ، فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه « المنية » مفعول به ليلق « يلقها » يلق : فعل مضارع ، جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، « وما » : مفعول به ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « حميداً » حال من فاعل « يلق » المستتر فيه « وإن » شرطية « يستغن » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يوماً » ظرف زمان متعلق بـ « يستغن » فأجدر ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، أجدر : فعل ماضى جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء التى تدخل عليه ، والاصل : فأجدر به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .
 الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه ، وهو فاعل « أجدر » كما أوضحناه فى الإعراب .

واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان « أفعل » معطوفاً على مثله قد ذكر معه المتعجب منه ، نحو قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) أى بهم ، أما فى مثل هذا البيت فالحذف شاذ ؛ لعدم وجود المعطوف عليه المشتمل على مثل المحذوف .
 ثم اعلم أن ما ذكرناه — من أنه يكثر حذف المتعجب منه فى صيغة « أفعل به » — إذا كان قد عطف على مماثل مشتمل على مثل المحذوف — هو رأى جماعة من النحاة ، وهؤلاء يخصون الدليل الدال على المحذوف بالمعطوف عليه ، بالشرط المذكور ، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بوضوح المقصد ، سواء أكان بالمعطف أم بغيره ، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذاً ، فاغرف ذلك .

أى : فَأَجْدِرْ بِهِ [تخذف التعجب منه بعد « أَفْعِلْ » وإن لم يكن معطوفاً على أَفْعِلْ مثله ، وهو شاذ] .

وَفِي كَلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمًا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمًا^(١)

لا يتصرف فعلا التعجب ، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة ؛ فلا يستعمل من أَفْعِلْ غيرُ الماضي ، ولا من أَفْعِلْ غيرُ الأمر ، قال المصنف : وهذا مما لا خلاف فيه .

وَصُفُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ ، صُرْفًا قَابِلٍ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِي اُنْتِفَاءٍ^(٢)
وَعَبْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا ، وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعَلًا^(٣)

(١) د وفي كلا ، جار ومجرور متعلق بقوله : دلزما ، الآتي ، وكلا مضاف و الفعلين ، مضاف إليه قدما ، ظرف متعلق بلزم دلزما ، لزوم : فعل ماض ، والالف للإطلاق منع ، فاعل لزوم ، ومنع مضاف و تصرف ، مضاف إليه بحكم ، جار ومجرور متعلق بلزم ، والجملة من حتما ، ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لحكم .

(٢) د و صغهما ، صغ : فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول به د من ذي ، جار ومجرور متعلق بصغ ، وذو مضاف و ثلاث ، مضاف إليه ، والجملة من صرفا ، ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لذى ثلاث د قابل فضل ، تم ، غير ذي انتفا ، نعوت أيضاً لذى ثلاث : بعضها مفرد ، وبعضها جملة .

(٣) د وغير ، معطوف على « غير » في البيت السابق ، وغير مضاف و ذي ، مضاف إليه ، وذو مضاف و وصف ، مضاف إليه ، وجملة يضاهي أشهلا ، في محل جر صفة لوصف وغير ، عطوف على غير السابق ، وغير مضاف و سالك ، مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل سبيل ، مفعول به لسالك ، وسبيل مضاف و فعلا ، قصد لفظه : مضاف إليه .

يشترط في الفعل الذي يُصاغ منه فعلا التمجيد شروط سبعة :

أحدها : أن يكون ثلاثيا ؛ فلا يُبنيانِ مما زاد عليه ، نحو : دَخَرَجَ ، وانطَلَقَ ، واستخرج .

الثاني : أن يكون متصرفا ؛ فلا يُبنيانِ من فعلٍ غير متصرفٍ ، كِنَعِمَ ، وِبَشَّ ، وعَسَى ، وكَيْسَ .

الثالث : أن يكون معناه قابلا للمفاضلة ؛ فلا يُبنيانِ من « مات » و « قَتِيَ » ونحوهما ؛ إذ لا مزيةَ فيهما لشيءٍ على شيء .

الرابع : أن يكون تاما ، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة ، نحو : « كان » وأخواتها ؛ فلا تقول : « ما أكونَ زيدا قائما » وأجازه الكوفيون .

الخامس : أن لا يكون منفيا ، واحترز بذلك من المنفي لُزوماً نحو : « ما عَاجَ فلان بالدواء » أى : ما انتفعَ به ، أو جوازاً نحو : « ما ضربتُ زيدا » .

السادس : أن لا يكون الوصفُ منه على أفعلٍ ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان : كسَوَدَ فهو أسودٌ ، وحَمَرَ فهو أحمرٌ ، والعيوب كَحَوَلَ فهو أخولٌ ، وعَوَرَ فهو أعورٌ ؛ فلا تقول : « ما أسودَه » ولا « ما أحمرَه » ولا « ما أخولَه » ولا « ما أعورَه » ولا « أعورَ به » ولا « أخولَ به » .

السابع : أن لا يكون مبنيا للمفعول نحو : « ضَرَبَ زيدٌ » ؛ فلا تقول : « ما أَضَرَبَ زيدا » تريد التمجيد من ضَرْبٍ أُوْقِعَ به ؛ لئلا يلبس بالتمجيد من ضَرْبٍ أُوْقِعَهُ .

وَأَشَدَّ ، أَوْ أَشَدَّ ، أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْتَلِفُ مَا بَقِيَ الشَّرْطُ عَدَمًا^(١)

(١) « وأشدد ، قصد لفظه : مبتدأ « أو أشد » معطوف عليه « أو شبهها » معطوف على أشد ، يخلف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول : مفعول به ليخلف « بعض » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله : « عدم » الآتي ، وبعض مضاف و « الشروط » =

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ — بَعْدُ — يَنْتَضِبُ

وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ^(١)

يعنى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التمجيب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدِّ ونحوه وبأشدِّ ونحوه، ويُنْصَبُ مصدرُ ذلك الفعل العادمِ الشروطَ بعد «أفعل» مفعولاً، ويجر بعد «أفعل» بالباء؛ فتقول: «مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتُهُ، واستخراجه» و«أشدِّ يدَحْرَجَتِهِ، واستخراجه»، و«مَا أَفْبَحَ عَوْرَتُهُ، وَأَفْبَحَ بَعَوْرَتِهِ، وما أَشَدَّ حُرَّتُهُ، وَأَشَدِّ حُمُرَتِهِ».

وَبِالْتَدْوِيرِ أَحْكُمُ لِغَيْرِ مَا ذَكَرْ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرُ^(٢)

= مضاف إليه، وعدماء، عدم: فعل ماضٍ، والالف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة.

(١) «د» ومصدر، مبتدأ، ومصدر مضاف و«العادم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بـ«ينتصب الآتي» ينتصب «فعل مضارع» وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «يجب، الآتي» وبعد مضاف و«أفعل» مضاف إليه «جره» جر: مبتدأ، وجر مضاف والهاء مضاف إليه «بالباء» قصر للضرورة متعلق بـ«يجب» والجملة من «يجب» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «بالتدوير» جار ومجرور متعلق بقوله: «أحكم، الآتي» «أحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق بأحكم أيضاً، «وغير مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ذكر» فعل ماضٍ مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقس» «منه» جار ومجرور متعلق بقوله أثر الآتي «أثر» فعل ماضٍ مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «الذي».

يعنى أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التى سَبَقَ أنه لا يُبنى منها حُكْمٌ بُدُوْرُهُ ، ولا يُقَاسُ على ما سَمِعَ منه ، كقولهم : « ما أُخْصِرُهُ » من « اخْتَصِرَ » فَبِنُوا أَفْعَلَ من فعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرفٍ ، وهو مبنى للمفعول ، وكقولهم « ما أَحَقَّقَهُ » فَبِنُوا أَفْعَلَ من فعلٍ الوَصَفُ منه على أَفْعَلَ ، نحو : حَقَّقَ فهو أَحَقَّقَ ، وقولهم « ما أَعْسَاهُ ، وَأَعْسَ بِهِ » فَبِنُوا أَفْعَلَ وَأَفْعَلَ بِهِ من « عَسَى » وهو فعل غير متصرف .

* * *

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلُهُ بِمَا أَلْزَمَ^(١) وَفَصْلُهُ — بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ — مُسْتَعْمَلٌ ، وَانْخَلَفَ فِي ذَلِكَ اسْتِقْرَافُ^(٢) لا يجوز تقديمُ معمولِ فعلِ التعجبِ عليه^(٣) ؛ فلا تقول : « زَيْدًا ما أَحْسَنَ »

(١) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف واسم الإشارة من « هذا » مضاف إليه . الباب ، بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « لن » ، نافية ناصبة « يقدم » فعل مضارع مبنى للجهول « معموله » معمول : نائب فاعل يقدم ، ومعمول مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ « ووصله » وصل : مفعول مقدم لقوله : « الزما » الآتى ، وصل مضاف والضمير مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بوصل « الزما » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والآلاف متقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(٢) « وفصله » مبتدأ ومضاف إليه « بظرف » جار ومجرور متعلق بفصل « أو بحرف » معطوف على بظرف ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « مستعمل » خبر المستدأ « والخلف » مبتدأ « فى ذلك » جار ومجرور متعلق بالخلف ، والجملة من « استقر » وفاعله المستتر فيه جوازاً فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) فعل التعجب جامد غير متصرف كما عُلِتْ ، والفعل الجامد ضعيف فى ذاته ، فلا يتصرف فى معموله بتغيير موضعه ، لا بتقديمه عليه ، ولا بالفصل بينه وبينه .

ولا « ما زيدا أحسن » ولا « يزيد أحسن » ويجب وصله بعامله ؛ فلا يُفصل بينهما بأجنبي ، فلا تقول في « ما أحسن مُعْطِيكَ الدَّرْهَمَ » : « ما أحسن الدرهم معطيك » ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره ؛ فلا تقول : « ما أحسن يزيد ماراً » تريد « ما أحسن ماراً يزيد » ولا « ما أحسن عندك جالساً » تريد « ما أحسن جالساً عندك » فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ ، والمشهور جواره ، خلافاً للأخفش والمبرد ومن وافقهما ، ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه ، ومما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب : « **لِلَّهِ دَرٌّ بَنِي سُلَيْمٍ** ما أحسن في الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ، وأَكْرَمَ في اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا ، وأُثْبِتَ في المَكْرَمَاتِ بَقَاءَهَا » وقول علي كرم الله وجهه ، وقد مرَّ بِعَمَّارٍ فسح التراب عن وجهه : « **أَعَزُّ كُلِّ أبا اليَقْظَانِ** أن أراك صريعاً مُجْدِلاً » ، ومما ورد منه من النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم :

٢٧١ — وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا ،
وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمًا

٢٧١ — البيت للعباس بن مرداس ، أحد المؤلفات لقلوبهم الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبي حنين مائة من الإبل .

الإعراب : « وقال » فعل ماضٍ « نبي » فاعل ، ونبي مضاف و « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله ، والجملة في محل نصب مقول القول « وأحب » فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر ، فعل تعجب « إلينا » جار ومجرور متعلق بأحب « أن » مصدرية « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو اسمه « المقدم » خبر تكون ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحب إلينا بكونك المقدم =

وقوله :

٢٧٢ — خَلِيلٌ مَا أُحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُورًا ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

== الشاهد فيه : قوله « إلينا ، حيث فصل به بين فعل التعجب الذي هو « أحب » وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب ، وذلك جائز في الأصح من مذاهب النحويين .

ومثل هذا البيت في كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا

فإن المصدر المنسبك من « أن يحظى بحاجته » مجرور بباء زائدة ، وهو فاعل أخلق ، وقد فصل بينهما بقوله : « بذى الصبر » .

٢٧٢ — البيت بما احتج به كثير من النحاة — منهم الجري — ولم يذهب أحد منهم

إلى قائل معين .

الإعراب : « خليل » منادى حذف منه حرف النداء ، وباء المتكلم مضاف إليه وما ، تعجبية مبتدأ « أخرى » فعل ماض دال على التعجب ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على « ما » ، التعجبية فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بذى » جار ومجرور متعلق بأخرى ، وذى مضاف و « اللب » مضاف إليه « أن » مصدرية « يرى » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو المفعول الأول « صبوراً » مفعول ثان ليرى إذا قدرتها عليه ، فإذا قدرتها بعمرية اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل ، ويكون قوله « صبوراً » حالا من نائب الفاعل ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب « ولكن » حرف استدراك « لا » نافية للجنس « سبيل » اسم لا « إلى الصبر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف صفة له ، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفاً .

الشاهد فيه : قوله « بذى اللب » حيث فصل به بين فعل التعجب وهو « أخرى » ومفعوله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار =

.....

= ويجرور متعلق بفعل التعجب ، وهذا الفصل جائز في الأشهر من مذاهب النحاة ،
على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، وقد بين الشارح العلامة من قال بجواره من النحاة ،
ومن قال بمنه منهم .

ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر :

أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأُخْرَى - إِذَا حَالَتْ - بِأَنْ أُنْحَوَّلَا

فقد فصل بالظرف - وهو قوله إذا حالت - بين فعل التعجب الذى هو قوله :
« أحر » وبين مفعوله الذى هو قوله : « بأن أنحولا » ومن كلام العرب « ما أحسن
بالرجل أن يصدق » وما أقبح به أن يكذب ، وفيه الفصل بين فعل التعجب الذى هو
« أحسن » و « أقبح » ومفعوله الذى هو « أن يصدق » و « أن يكذب » بالجار والجرور .

نِعْمَ وَبِئْسَ ، وَمَا جَرَى نَجْرَاهَا

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ (١)

مُقَارِنِي « أَل » أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا : كـ « نِعْمَ عُقْبَى الْكَرَمَا » (٢)

وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفْسَرُ : كـ « نِعْمَ قَوْمًا مَفْشَرُهُ » (٣)

مذهبُ جمهور النحويين أن « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » فعلان ؛ بدليل دخول تاء التانيث الساكنة عليهما ، نحو : « نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ »
وذهب جماعة من الكوفيين — ومنهم الفراء — إلى أنها اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم « نعم السَّيْرُ على بئس المَيزُ » وقول

(١) « فعلان » خبر مقدم « غير » نعت له ، وغير مضاف و « متصرفين » مضاف

إليه « نعم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وبئس » معطوف على نعم « رافعان » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هما رافعان ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسمين » مفعول به لقوله . رافعان .

(٢) « مقارن » نعت لقوله : « اسمين » في البيت السابق ، ومقارن مضاف و « أَل »

قصد لفظه : مضاف إليه « أَوْ » حرف عطف « مضافين » معطوف على قوله : « مقارن أَل » ، « لِمَا » جار ومجرور متعلق بقوله « مضافين » ، و « قَارَنَهَا » قارن : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وما : مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كنعم عقي الكرما » الكاف جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، عقي : فاعل ، وعقي مضاف والكرما : مضاف إليه ، وقصر للضرورة ، وأصله الكرما .

(٣) « ويرفعان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل « مضمراً » مفعول به « يفسره »

يفسر : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « يميز » فاعل يفسر ، والجملة في محل نصب نعت لقوله : « مضمراً » ، وقوله : « كنعم قوماً معشره » الكاف فيه جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « قوماً » تمييز « معشره » معشر : مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، ومشر مضاف والهاء مضاف إليه .

الآخر « والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة » وخرج على جعل
 « نعم وبئس » مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف ، وهو المجرور
 بالحرف ، لا « نعم وبئس » ، والتقدير : نعم التبر على غير مقول فيه بئس المبر ،
 وما هي بولد مقول فيه نعم الولد ؛ لحذف الموصوف والصفة ، وأقيم الممول مقامهما
 مع بقاء « نعم وبئس » على فعليتهما .

وهذان الفعلان لا يتصرفان ؛ فلا يستعمل منهما غير الماضي ، ولا بدّ لهما من
 مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون محلى بالألف واللام ، نحو : « نعم الرجل زيد » ومنه قوله
 تعالى : (نِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ) واختلف في هذه اللام ؛ فقال قوم : هي للجنس
 حقيقة ، فدخّت الجنس كله من أجل زيد ، ثم خصصت زيدا بالذكر ؛ فتكون قد
 مدحّته مرتين ، وقيل : هي للجنس مجازاً ، وكأنك [قد] جعلت زيدا الجنس كله
 مبالغة ، وقيل : هي للعهد^(١) .

الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما فيه « أل » ، كقوله : « نعم عقبي الكرم » ،
 ومنه قوله تعالى : (وَلَنِعَمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ) .

الثالث : أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، نحو :

(١) العهد — عند من قال إن أل في فاعل نعم وبئس للعهد — قيل : هو العهد
 الذهني ؛ لأن مدخولها فرد مبهم ، وذلك كقول القائل : ادخل السوق ، واشتر اللحم ، ثم
 نقد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيماً ؛ لقصد المدح أو الذم ، ومن الناس من ذهب
 إلى أن العهد هو العهد الخارجي . والمعهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح
 أو الذم ؛ فالرجل في « نعم الرجل زيد » هو زيد ، وكأنك قلت : نعم زيد هو ، فوضعت
 الظاهر — وهو المخصوص — موضع المضمّر ، قصداً إلى زيادة التقرير والتفخيم .

« نَمَّ قَوْمًا مَفْشَرُهُ » ففي « نَمَّ » ضميرٌ مستترٌ بفسره « قوماً » و « مَفْشَرُهُ » مبتدأ ، وزعم بعضهم أن « مَفْشَرُهُ » مرفوع بنعم وهو الفاعل ، ولا ضمير فيها ، وقال بعض هؤلاء : إن « قوماً » حال ، وبعضهم : إنه تمييز ، ومثلُ « نَمَّ قَوْمًا مَفْشَرُهُ » قوله تعالى : (بَشِّرِ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) وقولُ الشاعر :

٢٧٣ — لَنَعِمَ مَوْتِلَا التَّوَلَّى إِذَا حُذِرَتْ

بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ

وقولُ الآخر :

٢٧٤ — تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْنِهَا :

بِئْسَ أَمْرًا ، وَإِنِّي بِئْسَ الْعَمْرَ

٢٧٣ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « مَوْتِلَا ، الموتل هو الملجأ والمرجع ، حذرت ، مبنى للجهول — أى : خيفت ، بِأَسَاءِ ، هى الشدة ، الإحن ، جمع إحنة — بكسر الهمزة فيهما — وهى الحفدة وإضممار العداوة .

الإعراب : « نَمَّ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مَوْتِلَا ، تمييز « المولى » مبتدأ ، والجملة قبله فى محل رفع خبره ، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : المددوح المولى « إذا » ظرف زمان متعلق بنعم « حذرت ، حذر : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للتأنيث « بِأَسَاءِ ، نائب فاعل حذر ، وبأساء مضاف وذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف و « البغى » مضاف إليه « واستيلاء ، الواو عاطفة ، واستيلاء : معطوف على بأساء ، واستيلاء مضاف و « ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف و « الإحن ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لنعم مَوْتِلَا ، فإن « نعم » قد رفع ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز — الذى هو قوله مَوْتِلَا — هذا الضمير .

==

٢٧٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد من اطلعنا على كلامهم .

وَجَمْعُ تَكْيِيدٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشتهر^(١)

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في « نعم » وأخواتها ؛ فقال قوم : لا يجوز ذلك ، وهو المنقول عن سيبويه ؛ فلا تقول : « نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » ، وذهب قوم إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

== اللغة : « عرمى ، عرس الرجل — بكسر أوله — امرأته « عومرة ، صياح وجلبة وصنخب وضجيج .

الإعراب : « تقول ، فعل مضارع « عرمى ، عرس : فاعل تقول ، وعرس مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « وهى ، الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « لى ، فى عومرة ، جاران ومجروران متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « بئس ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « امرأ ، تمييز ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مقول القول « وإنى ، الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم اسم إن « بئس ، فعل ماض « المرء ، فاعل ، وجملة الفعل وفاعله — بحسب الظاهر — فى محل رفع خبر إن ، وعند التحقيق فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقدير الكلام : وإنى مقول فى حق : بئس المرء ، وجملة « إن ، واسمه خبره فى محل نصب معطوفة على جملة مقول القول .

الشاهد فيه : « بئس امرأ ، حيث رفع « بئس ، ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز الذى بعده — وهو قوله امرأ — هذا الضمير ، وقد وقع فيه ما ظاهره أن خبر إن جملة لإنشائية ، وهى جملة « بئس المرة ، وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجملة معمولة له ، وانظر مطلع باب إن وأخواتها فى الجزء الأول من هذا الكتاب .

(١) « وجمع ، مبتدأ أول ، وجمع مضاف و « تمييز ، مضاف إليه « وفاعل ، معطوف على تمييز ، وجملة « ظهر ، وفاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لفاعل « فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلاف ، مبتدأ ثان مؤخر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو جمع « عنهم ، جار ومجرور متعلق باشتبه الآتى ، وجملة « قد اشتهر ، وفاعله المستتر فيه العائد إلى خلاف فى محل رفع صفة لخلاف .

٢٧٥ — وَالتَّغْلِييُونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَخَلُّهُمْ
فَخَلًّا ، وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ

وقوله :

٢٧٦ — تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

٢٧٥ — البيت لجريز بن عطية ، من كلمة له يهجو فيها الأخطل النخلي .
اللغة : « زلاء » ، يفتح الزاى ، وتشديد اللام ، وآخره همزة — المرأة إذا كانت قليلة
لحم الأليتين « منطيق » ، المراد به هنا التى تتأزر بما يعظم عجزتها ، وأراد بذلك الكسائية عن
كونها بمهنة ؛ فهى هزيلة ضعيفة الجسم من أجل ذلك .
المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، ولؤم النجار ، وبأنهم فى شدة الفقر ، وسوء العيش ،
حتى إن المرأة منهم لتقهن فى الاعمال ، وتبتذل فى الخدمة ؛ فيذهب عنها اللحم — وذلك
عند العرب بما تدم به المرأة — فتنظر إلى أن تتخذ حشية — وهى كساء غليظ خشن —
تعظم بها أليتها وتكبرها سترأ لهاها ونحافة جسمها .

الإعراب : « التغلييون » ، مبتدأ « بئس » ، فعل ماضٍ لإنشاء الذم « الفحل » ، فاعل
بئس ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم ، وقوله فحل من « فحلهم » ،
مبتدأ مؤخر ، وفحل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع
خبر المبتدأ الذى فى أول الكلام « فخلا » ، تمييز « وأمهم » ، الواو للاستئناف ، أو هى
عاطفة ، وأم : مبتدأ ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه « زلاء » ، خبر المبتدأ « منطيق » ،
نعت لزلاء ، أو خبر ثان .

الشاهد فيه : قوله « بئس الفحل » . . . فخلا ، حيث جمع فى كلام واحد بين فاعل بئس
الظاهر — وهو قوله « الفحل » ، والتمييز ، وهو قوله « فخلا » .

٢٧٦ — البيت لجريز بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن
عبد العزيز بن مروان .

اللغة : « تزود » ، أصل معناه : اتخذ زاداً ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة ، والعيشة
الطيبة ، وحسن المعاملة .

وفصّل بعضهم ، فقال : إن أفاد التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعل جازَ الجمعُ بينهما ، نحو : « نَعَمْ الرَّجُلُ فَارِسًا زَيْدٌ » وإلّا فلا ، نحو : « نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » .

فإن كان الفاعل مضمراً ، جاز الجمعُ بينه وبين التمييز ؛ اتفاقاً ، نحو : « نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ » .

* * *

= المعنى : سرفينا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسيرها ، وعش بيننا العيشة المرضية التي كان يعيشها أبوك ، واتخذ عندنا من الأيادي والمئن كما كان يتخذها أبوك ؛ فقد كانت سيرة أبيك عاطرة ، وأنت خليق بأن تقفو أثره .

الإعراب : « تزود » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مثل » مفعول به لتزود ، ومثل مضاف و « زاد » مضاف إليه ، وزاد مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، والسكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فينا » جار ومجرور متعلق بتزود « فنعم » الفاء للتحليل ، نعم : فعل ماضٍ لإنشاء المدح « الزاد » فاعل نعم ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر ، وزاد مضاف ، وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « زاداً » تمييز .

الشاهد فيه قوله : « فنعم الزاد . . . زاداً » حيث جمع في الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله : « الزاد » والتمييز وهو قوله : « زاداً » كما في البيت السابق ، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين .

وقوم منهم يعربون « زاداً » في آخر هذا البيت مفعولاً به لقوله : « تزود » الذي في أول البيت ، وعلى هذا يكون قوله : « مثل » حالاً من « زاداً » وأصله نعمت له ، فلما تنعم عليه صار حالاً ، وتقديره البيت على هذا : تزود زاداً مثل زاد أبيك فينا ، فنعم الزاد زاد أبيك .

و « ما » مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلٌ ،

فِي نَحْوِ : « نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ » (١)

تقع « ما » بعد « نعم » ، وبئس « فتقول : « نَعَمْ ما » أو « نَعَمًا » ،
و « بئس ما » ومنه قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) وقوله تعالى :
(بَلَسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ)

واختلَفَ في « ما » هذه ؛ فقال قوم : هي نكرة منصوبة على التمييز ، وفاعل
« نعم » ضمير مستتر ، وقيل : هي الفاعل ، وهي اسم مفرقة ، وهذا مذهب ابن
خروف ، ونسبه إلى سيبويه .

وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ أَمْرٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا (٢)

(١) « وما » مبتدأ ، « ميم » خبر المبتدأ ، وقيل ، فعل ماض مبني للجهول « فاعل » ،
خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو فاعل ، مثلاً ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب
فاعل قيل ، وهذه الجملة هي مقول القول « في نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال
من « ما » ، أو من الضمير في خبره « نعم » ، فعل ماض لإنشاء المدح ، وفاعله ضمير مستتر
فيه ، وما : تمييز ، وقيل : ما فاعل ، وجملة « يقول الفاضل » في محل نصب نعت لما على
الأول ، وفي محل رفع نعت لمخصوص بالمدح محذوف — تقديره : نعم الشيء بقول
الفاضل — على الثاني .

(٢) « ويذكر » فعل مضارع مبني للجهول « المخصوص » نائب فاعل « بعد » ،
ظرف متعلق بـ « يذكر » ، مبني على الضم في محل نصب « مبتدأ » حال من المخصوص « أو »
عاطفة « خبر » معطوف على مبتدأ ، وخبر مضاف و « اسم » مضاف إليه « ليس »
فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « يبدو » وفاعله المستتر فيه في محل نصب
خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل جر نعت لقوله اسم ، « أبداً » منصوب على
الظرفية ، وعامله يبدو .

يُذَكِّرُ بَعْدَ «نعم ، وبئس» وَفَاعِلُهُمَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ ، هُوَ الْمُخْصُوصُ بِالْمَدْحِ
أَوِ الذَّمِّ ، وَعِلَامَتُهُ أَنْ يَصْلُحَ لَجْعَلِهِ مُبْتَدَأً ، وَجَعَلَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ خَبَرًا عَنْهُ ، نَحْوُ :
«نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبئسَ الرَّجُلُ عَمْرُو» ، وَنعم غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ ، وبئسَ
غُلَامُ الْقَوْمِ عَمْرُو ، وَنعم رَجُلًا زَيْدٌ ، وبئسَ رَجُلًا عَمْرُو» وَفِي إِعْرَابِهِ وَجْهَانِ
مَشْهُورَانِ :

أحدهما : أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرٌ عَنْهُ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا ، وَالتَّقْدِيرُ «هُوَ زَيْدٌ ، وَهُوَ عَمْرُو»
أَي : الْمَدْحُوحُ زَيْدٌ ، وَالْمَذْمُومُ عَمْرُو .
وَمَنْعَ بَعْضُهُمُ الْوَجْهَ الثَّانِي ، وَأَوْجَبَ الْأَوَّلَ .
وَقِيلَ : هُوَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : «زَيْدُ الْمَدْحُوحِ» .

وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَ «الْعِلْمُ نِعمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى»^(١)
إِذَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمُخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ أَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ آخِرًا ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى فِي أَيُوبَ : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَاحِبًا نِعمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ) أَي : نِعمَ الْعَبْدِ أَيُوبُ ؛
فَحُذِفَ الْمُخْصُوصُ بِالْمَدْحِ — وَهُوَ أَيُوبُ — لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ .

(١) «وإن ، شرطية ، يقدم ، فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «مشعر ،
نائب فاعل يقدم «به ، جار ومجرور متعلق بمشعر «كفى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه ، وهو جواب الشرط «كالعلم ، الكاف جارة لقول محذوف ، العلم : مبتدأ «نعم ، فعل
ماض لإنشاء المدح «المقتنى ، فاعل لنعم «والمقتنى ، معطوف على المقتنى ، وجملة نعم
وفاعلهما في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المستند والخبر في محل نصب مقول القول المحذوف
المجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كقولك العلم نعم المقتنى

وَاجْمَلْ كَيْئُسَ « ساء » وَاجْمَلْ فَعْلًا

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كُنِعِمَ مُسَجَلًا^(١)

تستعمل « ساء » في الزم استعمال « بئس » ؛ فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلا لبئس — وهو المحلى بالألف واللام ، نحو : « ساء الرجل زيد » والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ، نحو : « ساء غلام القوم زيد » ، والمضمر المفسر بكرة بعده ، نحو : « ساء رجلاً زيد » ومنه قوله تعالى : (ساء مثلاً القوم الذين كذبوا) — ويذكر بعدها المخصوص بالزم ، كما يذكر بعد « بئس » ، وإعرابه كما تقدم .

وأشار بقوله : « واجمل فعلاً » إلى أن كل فعل ثلاثي يجوز أن يُبنى منه فعل على قُفْل لقصد المدح أو الذم ، ويُعاملُ معاملة « نعم ، وبئس » في جميع ما تقدم لها من الأحكام ؛ فتقول : « شرف الرجل زيد » ، ولَوْمُ الرجل بكر ، « وشرف غلام الرجل زيد » ، « وشرف رجلاً زيد » .

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في علم أن يقال : « علم الرجل زيد » ، بضم عين الكلمة ، وقد مثَّل هو وابنه به ، وصَرَّح غيره أنه لا يجوز تحويل « علم ، وجهل ، وسمع » إلى فعل بضم العين ؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ، ولم تحوِّلها إلى الضم ؛ فلا يجوز لنا تحويلها ،

(١) « واجمل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كبئس ، جار ومجرور متعلق باجمل ، وهو مفعوله الثاني « ساء » قصد لفظه : مفعول أول لاجمل « واجمل ، الوار عاطفة ، اجمل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملته معطوفة على جملة اجمل السابق « فعلاً » مفعول أول لاجمل « من ذي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلاً ، وذو مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « كنعم ، جار ومجرور متعلق باجمل ، وهو مفعوله الثاني « مسجلاً » حال من نعم .

بل تُنبئها على حالها ، كما أبقوها ؛ فتقول : « عِلِّمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَجَهِلَ الرَّجُلُ عَمْرُو ، وَتَمَسَّعَ الرَّجُلُ بُكْرٌ » .

وَمِثْلُ نَعَمْ « حَبْدًا » ، الْفَاعِلُ « ذَا » ،
وَإِنْ تَرَدَّدَ ذِمَّا فَقُلْ : « لَا حَبْدًا » (١)

يُقَالُ فِي الْمَدْحِ : « حَبْدًا زَيْدٌ » ، وَفِي الذَّمِّ : « لَا حَبْدًا زَيْدٌ » كَقَوْلِهِ :
٢٧٧ — أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا ، غَيْرَ أَنَّهُ

إِذَا ذُكِرَتْ مَيَّ فَلَا حَبْدًا هِيَا

(١) « ومثل ، مبتدأ ، ومثل مضاف و « نعم ، قصد لفظه : مضاف إليه « حبدا ، قصد لفظه أيضاً : خبر المبتدأ ، الفاعل ذا ، مبتدأ وخبر « وإن ، شرطية « ترد ، فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذما ، مفعول به لتردد « فقل ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا ، نافية « حبدا ، فعل وفاعل ، والجملة مقول القول في محل نصب ، وجملة قل ومعمولاته في محل جزم جواب الشرط .

٢٧٧ — البيت للكنزة — بكاف مفتوحة فنون ساكنة — أم شملة بن برد المنقري ، من أبيات تهجو فيها مية صاحبة ذى الرمة ، كذا قال أبو تمام ، وقيل : البيت الذى الرمة نفسه ، قاله التبريزى شارح الحماسة ، وروى بعد بيت الشاهد قوله :

عَلَى وَجْهِ مَيَّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَاَحَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ الْعَارُ ، لَوْ كَانَ بَادِيَاً
اللغة : « الملا ، بالقصر — الفضاء الواسع .

الإعراب : « ألا ، أداة استفتاح وتنبيه « حبدا ، فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « أهل ، مبتدأ مؤخر ، وأهل مضاف « الملا ، مضاف إليه « غير ، نصب على الاستثناء « أنه ، أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير القصة والدان اسمه « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « ذكرت ، ذكر : فعل ماض مبني للمجهول ، =

واختلف في إعرابها ؛ فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات ، وابن برهان ، وابن خروف — وزعم أنه مذهب سيبويه ، وأن مَنْ نَقَلَ عنه غيره فقد أخطأ عليه — واختاره المصنف ، إلى أن « حَبَّ » فعلٌ ماضٍ ، و « ذَا » فاعله ، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، وجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وتقديره : « هو زيد » أى : المدحوحُ أو المذمومُ زيدٌ ، واختاره المصنف .

وذهب المبرد في المقتضب ، وابن السراج في الأصول ، وابن هشام اللخمي — واختاره ابن عصفور — إلى أن « حَبَّذَا » اسمٌ ، وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبرٌ مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ؛ فركبت « حَبَّ » مع « ذَا » وجعلنا اسماً واحداً .

= والباء للتأنيث « مى » ، نائب فاعل ذكر ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، فلا ، الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : نافية ، حبذا ، فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر مقدم ، هيا ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط غير الجازم ، وجعلنا الشرط وجوابه في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه .

الشاهد فيه : قوله « حبذا أهل الملا ، ولا حبذا هيا ، حيث استعمل « حبذا » في صدر البيت في المدح كاستعمال « نعم » واستعمل « لا حبذا » في عجز البيت في الذم كاستعمال « بش » ، ومثل هذا البيت في استعمال الكلمتين معاً قول الآخر :

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَىٰ وَلَا حَبَّذَا الْعَاذِلُ الْجَاهِلُ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

فَظَلْتُ بِمَرَأَى شَائِقِي وَبِمَسْمَعٍ أَلَا حَبَّذَا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعُ

ومن هنا تعلم أنه لا يشترط في فاعل « حبذا » — إذا اعتبرتها كلها فعلا ماضياً — أن يكون مقروناً بأل ، بل لا يشترط فيه أن يكون معرفة ، فإن الأول يقول « حبذا عاذري » فأتى بالفاعل نكرة فأتى بالفاعل معرفة غير مقترن بأل ، والثاني يقول « حبذا مرأى » فأتى بالفاعل نكرة

وذهب قومٌ — منهم ابن دُرُسْتَوَيْه — إلى أن « حَبَا » فعلٌ ماضٍ ، و « زِيد » فاعله ؛ فركبت « حَبَّ » مع « ذَا » وجعلتا فعلاً ، وهذا أضعفُ المذاهب .

وأول « ذَا » المخصوص ، أياً كان ، لا
تعدلُ بذَا ؛ فهو بضاهي المثال (١)

أى : أوقع المخصوصَ بالمدح أو الذم بعد « ذَا » على أى حال كان ، من الأفراد ، والتذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، ولا تُغَيِّرُ « ذَا » لتغيِّرِ المخصوص ، بل يلزمُ الأفراد والتذكير ، وذلك لأنها أشبهت المثلَّ ، والمثلُّ لا يغير ، فكما تقول « الضَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ » للمذكر والمؤنث والمفرد والتثنية والجمع بهذا اللفظ ، تقول : « حَبَّذَا زِيد ، [وحَبَّذَا هُند] والزِيدان ، والهُندَان ، والزِيدُون ، والهُندَات » فلا تُخْرِجُ « ذَا » عن الأفراد والتذكير ، ولو خرجت لقليل « حَبَّذَا هُند ، وحَبَّذَا الزِيدَان ، وحَبَّذَا الهُندَان ، وحب أولئك الزِيدُون ، أو الهُندَات » .

(١) « أول ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذَا » مفعول ثانٍ تقدم على المفعول الأول والمخصوص ، مفعول أول لأول « أيا ، اسم شرط ، خبر لكان مقدم عليه « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المخصوص « لا ، ناهية تعدل ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بذَا ، جار ومجرور متعلق بتعدل « فهو ، الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ ، وجملة « بضاهي ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل رفع خبر المبتدأ « المثال ، مفعول به ليضاهي .

وَمَا سِوَى «ذَا» أَرْفَعُ بِحَبٍّ ، أَوْ فَجَرَةٍ
بِالْبَاءِ ، وَدُونَ «ذَا» انْضِمَامُ الْخَاءِ كَثَرٌ (١)

يعنى أنه إذا وَقَعَ بعد «حَبٍّ» غيرُ «ذَا» من الأسماء جاز فيه وجهان : الرفع بِحَبٍّ ، نحو : «حَبٍّ زَيْدٌ» والجرباء زائدة ، نحو : «حَبٍّ زَيْدٍ» وأصلُ حَبٍّ : حَبَبٌ ، ثم أدغمت الباء في الباء فصار حَبٌّ .

ثم إن وقع بعد «حَبٍّ» ذاوجب فتح الخاء ؛ فتقول : «حَبٍّ ذَا» وإن وقع بعدها غيرُ «ذَا» جاز ضم الخاء ، وفتحها ؛ فتقول : «حَبٍّ زَيْدٌ» و «حَبٍّ زَيْدٌ» . وروى بالوجهين قوله :

٢٧٨ — قُلْتُ : أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ مِمَّا جَاءَ ،
وَحَبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

(١) «ما» اسم موصول : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله : «ارفع ، الآتى «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و«ذَا» اسم إشارة مضاف إليه «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بحب» جار ومجرور متعلق بارتفاع «أو» عاطفة «لجر» الفاء زائدة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالباء» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله جر ودون ، الواو عاطفة ، دون : ظرف متعلق بمحذوف حال ، وصاحب الحال محذوف ، ودون مضاف ، و«ذَا» مضاف إليه ، والمراد لفظ «ذَا» «انضمام» مبتدأ ، وانضمام مضاف ، و«الحاء» قصر للضرورة : مضاف إليه ، وجملة «كثر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وانضمام الحاء من «حب» حال كونه دون «ذَا» كثير .

٢٧٨ — البيت للأختل التغلبي ، من كلمة يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسد ، أحد أجياد العرب .

اللفظة : «اقتلوه» الضمير يعود إلى الخبر ، وقتلها : مزجها بالماء ؛ لأنه يدفع سورتها ويذهب بحدتها «وجب بها» يروى في مكانها «وأطيب بها» .

= الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « اقتلوا » فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل نصب مقول القول « عنكم » بـ « اجها » جاران ومجروران متعلقان بـ « اقتلوا » و « حب » الواو حرف عطف ، حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح « بها » الباء حرف جر زائد ، وما : فاعل حب ، مبنى على السكون في محل رفع « مقتولة » تمييز ، أو حال « حين » ظرف متعلق بحب « تقتل » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخبر ، والجملة في محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « وحب بها » فإنه يروى بفتح الحاء من « حب » وضمها ، والفاعل غير « ذا » وكلا الوجهين — في هذه الحالة — جائز ، فإن كان الفاعل « ذا » تعين فتح الحاء ، وقد ذكر الشارح العلامة — تبعاً للمصنف — ذلك مفصلاً .

واعلم أولاً أن فاعل « حب » هذه يجوز أن يكون مجروراً بالباء كما في هذا الشاهد وكما في قول الطرماح بن حكيم :

حُبُّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

واعلم ثانياً أن هذه الباء زائدة ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا سرفوعاً كما نعلم ، ولأنه قد ورد من غير الباء في نحو قول ساعدة بن جؤية :

هَجَرْتُ غَضُوبُ وَحُبُّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَّتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيِّكَ تَشَعَّبُ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل « حب » غير واجب ، حيث جاء فيه فاعل حب — وهو قوله : « من يتجنب » — غير مقترن بالباء .

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ (١)

صُغَّ مِنْ مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ « أَفْعَلُ » لِلتَّفْضِيلِ ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ (٢)

يُصَاغُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَجُوزُ التَّعْجُبُ مِنْهَا — لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ — وَصَفَّ عَلَى وَزْنِ « أَفْعَلِ » (٣) فَتَقُولُ : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ » كَمَا تَقُولُ : « مَا أَفْضَلُ زَيْدًا ، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا » .

وَمَا امْتَنَعَ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعْجُبِ مِنْهُ امْتَنَعَ بِنَاءُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْهُ ؛ فَلَا يُبْنَى مِنْ فِعْلِ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَافٍ ، كَدَحْرَجٍ وَاسْتَخْرَجَ ، وَلَا مِنْ فِعْلِ غَيْرِ مُتَصَرِفٍ ،

(١) هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسماً لكل ما دل على زيادة ، سواء كانت الزيادة في فضل كأفضل وأجمل ، أم كانت زيادة في نقص كأقبح وأسوأ ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنة ؛ فلا ينافي أنه قد يعرض لها التغير كما في خير وشر .

(٢) « صغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من مصوع » جار ومجرور متعلق بصغ ، وفي الكلام موصوف مقدر ، أى : من فعل مصوع « منه » جار ومجرور متعلق بمصوع على أنه نائب فاعل له ، إذ هو اسم مفعول « للتعجب » جار ومجرور متعلق بمصوع « أفعل » مفعول به لصغ « للتفضيل » جار ومجرور متعلق بصغ « وأب » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اللذ » اسم موصول — لغة في الذي — مفعول به لقوله : « آثب » والجملة من « أبى » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) هذا الوصف اسم لقبوله علامات الأسماء ؛ وهو غير متصرف لكونه ملازماً للوصفية ووزن الفعل ، ويعرف بأنه « الوصف الموازن للفعل تحقيقاً كأفضل أو تقديراً كخير وشر في نحو قوله تعالى : (أنتم شر مكاناً) وقوله سبحانه : (هو خير مما يجمعون) بدليل مجيئه على الأصل في قول الراجز :

• بلال خير الناس وابن الأخير •

الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل •

كنعم وبئس ، ولا من فعل لا يَقْبَلُ المُفَاضَلَةُ ، كَمَا تَوَفَّيَ ، ولا من فعل ناقص ،
 ككان وأخواتها ، ولا من فعل منفى ، نحو : « مَا عَاجَ بِالدَّوَاءِ ، وَمَا ضَرَبَ »
 ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل نحو : « حَرَّ ، وَعَوِدَ » ولا من فعل مبنى
 للمفعول ، نحو : « ضَرَبَ ، وَجُنَّ » وَشَدَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : « هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا » فبنوا
 أفعل التفضيل من « اخْتَصَرَ » وهو زائد على ثلاثة أحرف ، ومبنى للمفعول ، وَقَالُوا :
 « أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ » فبنوا أفعل التفضيل — شذوذاً —
 من فعل الوصف منه على أفعل .

* * *

وَمَا يَهْدِي إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ لِمَا نَعِ ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلٌ (٢)

تَقَدَّمَ — في باب التعجب — أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ
 تَسْتَكْمِلِ الشَّرْطَ بِـ « أَشَدَّ » وَنَحْوِهَا ، وَأَشَارَ هُنَا إِلَى أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ مِنَ
 الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمِلِ الشَّرْطَ بِمَا يَتَوَصَّلُ بِهِ فِي التَّعَجُّبِ ؛ فَكَمَا تَقُولُ : « مَا أَشَدَّ
 اسْتِخْرَاجُهُ » تَقُولُ « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا مِنْ زَيْدٍ » وَكَمَا تَقُولُ : « مَا أَشَدَّ حُرَّتُهُ »
 تَقُولُ : « هُوَ أَشَدُّ حُرَّةً مِنْ زَيْدٍ » لَكِنَّ الْمَصْدَرَ يَنْتَصِبُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ بَعْدَ
 « أَشَدَّ » مَفْعُولًا ، وَهَهُنَا يَنْتَصِبُ تَمْيِيزًا .

* * *

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « وصل »
 الآتي على أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ لَهُ تَقَدُّمٌ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا سَاغَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ يَتَوَسَّعُ
 فِيهِمَا « إِلَى تَعَجُّبٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَصْلٍ ، وَجُمْلَةُ « وصل » وَنَائِبُ فَاعِلِهِ
 لَا عِلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ « لِمَا نَعِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَصْلٍ أَيْضًا « بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ »
 جَارَانِ وَمَجْرُورَانِ يَتَعَلَّقَانِ بِقَوْلِهِ : « وصل » الآتي « وصل » فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَرٌّ
 فِيهِ وَجَوَابٌ تَقْدِيرُهُ أَنْتَ .

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلَهُ أَبَدًا — تَقْدِيرًا ، أَوْ لَفْظًا — مِنْ إِنْ جُرْدًا^(١)

لا يخلو أفعَلَ التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال : الأول : أن يكون مجرداً ، الثاني : أن يكون مضافاً ، الثالث : أن يكون بالآلف واللام .

فإن كان مجرداً فلا بُدَّ أن يتصل به « مِنْ » : لفظاً ، أو تقديرًا^(٢) ، جَارَةً لِلْمَفْعُولِ ، نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو » وقد تحذف « مِنْ » ومجرورها للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) أى : وأعزُّ منك [نقرأ] .

وَفُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِذَا كَانَ بِـ « أَل » أَوْ مضافاً لا تَصْحَبُهُ « مِنْ »^(٣) ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ، ولا « زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ مِنْ عَمْرٍو » .

(١) « وَأَفْعَلَ » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وَأَفْعَلَ مضاف و التفضيل مضاف إليه ، صلة ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، « أَبَدًا » منصوب على الظرفية « تقديرًا » حال أو لفظاً ، معطوف عليه « مِنْ » جار ومجرور متعلق بصل « لَنْ » شرطية ، جرداً ، جرد : فعل ماض مبني للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والآلف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) يجوز أن يفصل بين أفعَلَ التفضيل ومن الجارة للفاضل بأحد شيئين ، الأول معمول أفعَلَ التفضيل ، نحو قوله تعالى : (النِّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) ، والثاني لو الشرطية ومدخولها ، نحو قول الشاعر :

وَلَقَوْلِكَ أَطْيَبُ ، لَوْ بَدَّلْتَ لَنَا ، مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ

(٣) ربما جاء بعد أفعَلَ التفضيل المقترن بآل أو المضاف من كما في قول الأعشى ، وسيأتي قريباً ، وشرحه لك ، وهو الشاهد رقم ٢٨٠ .

وَأَنْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْثِرِ =

وأكثر ما يكون ذلك^(١) إذا كان أفعل التفضيل خيراً ، كآية الكريمة ونحوها ، وهو كثير في القرآن ، وقد تحذف منه وهو غير خير ، كقوله ؛

٢٧٨ — دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْلاً

فَظَلَّ فُوَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلاً

في « أَجْلاً » أفعل تفضيل ، وهو منصوب على الحال من التاء في « دَنَوْتُ » وحذفت منه « مِنْ » ، والتقدير : دنوت أجلاً من البدر ، وقد خلناك كالبدر .

== وكما في قول سعد القرقرة :

نَحْنُ بِغَرَسِ الْوَيْيِّ أَعْلَمْنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ
كما جاء المجرد من أل والإضافة غير مقرون بمن في قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

عَلَيْهَا قَتَى لَمْ تَحْمِلِ الْأَرْضُ مِثْلَهُ أَبَرَ بِمِثَاقٍ ، وَأَوْفَى ، وَأَصْبَرَا
(١) يريد ، وأكثر ما يكون حذف من مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفعل خيراً — إلخ .

٢٧٩ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « دنوت » ، قريب « خلناك » ، ظننا شأنك كذا ، كالبدر ، مشابهة له « أجلاً » ، أي أكثر جمالاً من البدر ، وهو من معمولات دنوت : أي دنوت حال كونك أجلاً من البدر ، وقد خلناك مثل البدر .

الإعراب : « دنوت » ، فعل وفاعل « وقد » الواو والواو الحال ، قد : حرف تحقيق « خلناك » ، فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « كالبدر » ، جار ومجرور متعلق بخلناك وهو مفعول ثان لحال ، والجملة من الفعل ومفعوليه في محل نصب حال من التاء في دنوت « أجلاً » ، حال ثانية من التاء « فظل » ، فعل ماض ناقص « فوادي » ، فواد : اسم ظل ، وفواد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « في هواك » ، الجار والمجرور متعلق بقوله : « مضلاً » ، الآتي ، وهوى مضاف ، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه « مضلاً » ، خبر ظل .

==

ويلزم أفعُلُ التفضيلِ الجردُ الإفرادَ والتذكيرَ ، وكذلك المضافُ إلى نكرةٍ ،
وإلى هذا أشار بقوله :

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ ، أَوْ جُرْدًا أَلْزَمَ تَذْكِيرًا ، وَأَنْ يُوَحِّدًا^(١)

فتقول : « زيد أفضلُ من عمرو ، وأفضلُ رجلٍ ، وهند أفضلُ من عمرو ،
وأفضلُ امرأة ، والزيدان أفضلُ من عمرو ، وأفضلُ رجلين ، والهندان أفضلُ من عمرو ،
وأفضلُ امرأتين ، والزيدون أفضلُ من عمرو ، وأفضلُ رجالٍ ، والهندات أفضلُ من
عمرو ، وأفضلُ نساء » فيكون «أفعُلُ» في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً ، ولا يؤنث ،
ولا يثنى ، ولا يجمع .

وَتَلَوْ « أَلْ » طَبَقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ^(٢)

== الشاهد فيه : قوله « أجلا » حيث حذف « من » ، الجارة للمفضول عليه مع مجرورها ،
وأصل الكلام : أجل منه ، ونظيره بيت امرئ القيس الذي أشدناه قريباً ص ١٧٧

(١) « وإن ، شرطية لمنكور ، جار ومجرور متعلق بقوله : « يضاف » الآتي
« يضاف » فعل مضارع مبنى للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعُلُ التفضيل « أو » عاطفة « جرداً » معطوف على يضاف
« ألزم » فعل ماضٍ مبنى للجهول مبنى على الفتح في محل جزم جواب الشرط ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « تذكيراً » مفعول ثانٍ لألزم « وأن » مصدرية
« يوحد » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو ، والمصدر المنسبك من « أن » المصدرية ومعمولها منصوب معطوف على قوله :
تذكيراً ، وتقدير الكلام : ألزم تذكيراً وتوحداً ، أي إفراداً .

(٢) « وتلو » مبتدأ ، وتلو مضاف و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « طبق » خبر
المبتدأ « وما » الواو عاطفة ، ما اسم موصول : متداً « لمعرفة » جار ومجرور متعلق ==

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى « مِنْ » ، وَإِنْ

لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبِيقُ مَا بِهِ قُرْبٌ^(١)

إذا كان أفعلُ التفضيلُ بـ « أَل » لَزِمَتْ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ : فِي الْإِفْرَادِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، وَغَيْرِهِمَا ؛ فَتَقُولُ : زَيْدُ الْأَفْضَلِ ، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ ، وَهَنْدُ الْفُضْلَى ، وَالْهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ ، وَالْهِنْدَاتُ الْفُضْلُ ، أَوِ الْفُضْلَيَاتُ ، وَلَا يَجُوزُ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِمَا قَبْلَهُ ؛ فَلَا تَقُولُ : « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُ » وَلَا « الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلُ » وَلَا « هَنْدُ الْأَفْضَلِ » وَلَا « الْهِنْدَانِ الْأَفْضَلُ » وَلَا « الْهِنْدَاتُ الْأَفْضَلُ » وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْتَرْنَ بِهِ « مِنْ » ؛ فَلَا تَقُولُ : « زَيْدُ الْأَفْضَلِ مِنْ عَمْرٍو » فَأَمَّا قَوْلُهُ :

== بقوله : « أَضْيَفُ ، الْآتَى » أَضْيَفُ ، فَعَلٌ مَاضٍ مُبْنًى لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبٌ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، وَالْجُمْلَةُ لَا حُلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ « ذُو » خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ مَا الْمَوْصُولَةُ ، وَذُو مِضَافٍ وَدَوَجْهَيْنِ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ « عَنْ ذِي » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةً لَوَجْهَيْنِ ، وَذِي مِضَافٍ وَ « مَعْرِفَةٌ » مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : ذُو وَجْهَيْنِ مُنْقُولَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ .

(١) « هَذَا » اسْمٌ لِإِشَارَةِ مَبْتَدَأٍ ، وَخَيْرُهُ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ هَذَا ثَابِتٌ ، وَنَحْوُهُ « إِذَا » ظَرْفٌ تَضْمَنُ مَعْنَى الشَّرْطِ « نَوَيْتَ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي حُلِّ جَرِّ بِإِضَافَةٍ « إِذَا » إِلَيْهَا « مَعْنَى » مَفْعُولٌ بِهِ لِنَوَيْتَ ، وَمَعْنَى مِضَافٍ وَ « مِنْ » قَصْدُ لَفْظِهِ : مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجَوَابُ « إِذَا » مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ الْكَلَامِ « وَإِنْ » شَرْطِيَّةٌ دَلَمَ ، نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ « تَنْوِ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْرُومٌ بِلَمَ ، فَعْلٌ الشَّرْطِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ ، أَيْ : وَإِنْ لَمْ تَنْوِ مَعْنَى مِنْ « فَهُوَ » الْفَاءُ لِرَبْطِ الشَّرْطِ بِالْجَوَابِ ، هُوَ : ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مَبْتَدَأٌ « طَبِيقُ » خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ ، وَطَبِيقُ مِضَافٍ وَ « مَا » اسْمٌ مَوْصُولٌ : مِضَافٌ إِلَيْهِ « بِهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « قَرْنِ » الْآتَى « قَرْنِ » فَعْلٌ مَاضٍ مُبْنًى لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، وَالْجُمْلَةُ لَا حُلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ ، وَالْمُرَادُ بِمَعْنَى مِنْ - الَّذِي قَدْ تَنْوَيْهِ وَقَدْ لَا تَنْوَيْهِ - هُوَ التَّفْضِيلُ .

٢٨٠ — وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى
وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاتِرِ

فَيُخْرِجُ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْأَصْلُ : وَلَسْتَ بِأَكْثَرِ مِنْهُمْ ، أَوْ جَعَلَ « مِنْهُمْ » مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ مُجَرَّدٍ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لَا بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَالتَّقْدِيرُ : « وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرِ مِنْهُمْ » .

٢٨٠ — الْبَيْتُ لِلْأَعَشَى مَيْمُونُ بْنُ قَيْسٍ ، مِنْ كَلِمَةٍ لَهُ يَهْجُو فِيهَا عُلُقَمَةَ بْنِ عَلَانَةَ وَيَمْدَحُ عَامِرَ بْنَ الطَّفِيلِ ، وَذَلِكَ فِي الْمَنَافَرَةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا ، وَأَمْرُهَا مَشْهُورٌ بَيْنَ الْمُتَادِبِينَ ، وَاللُّغَةُ : « الْأَكْثَرُ حَصَى » كُنَايَةً عَنْ كَثْرَةِ عَدَدِ الْأَعْوَانِ وَالْإِنصَارِ « الْعِزَّةُ » الْقُوَّةُ وَالْغَلْبَةُ « الْكَاتِرُ » الْغَالِبُ فِي الْكَثْرَةِ ، مَا خُوِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ : كَثَرْتُمْ أَكْثَرُكُمْ — مِنْ بَابِ نَصَرَ — أَيْ : غَلِبْتُمْ كَثْرَةً .

الْإِعْرَابُ : « لَسْتَ » لَيْسَ : فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَتَاءُ الْمُخَاطَبِ اسْمُهُ « بِالْأَكْثَرِ » الْبَاءُ حَرْفُ جَرَائِدٍ ، « الْأَكْثَرُ » : خَبَرٌ لَيْسَ « مِنْهُمْ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ — فِي الظَّاهِرِ — بِالْأَكْثَرِ ، وَسُتَعْرَفَ مَا فِيهِ « حَصَى » تَمْيِيزٌ « إِنَّمَا » أَدَاةُ حَصْرِ « الْعِزَّةُ » مُبْتَدَأُ « لِلْكَاتِرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ » فَإِنْ ظَاهَرَهُ أَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ أَلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى اسْمِ التَّفْضِيلِ وَ« مِنْ » الْجَارَةُ لِلْفُضُولِ عَلَيْهِ ، وَقَدْ أَجَازَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ مُسْتَدَلًّا بِهَذَا الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ ، وَمَنْعَهُ الْجَمْهُورُ ، وَلَهُمْ فِي تَخْرِيجِ الْبَيْتِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ ثَلَاثَةُ نَوَاجِيهَاتٍ أَشَارَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ إِلَى اثْنَيْنِ مِنْهَا ، وَهُمَا الثَّانِي وَالثَّلَاثُ فِي كَلَامِنَا الَّذِي نَذَكُرُهُ

الْأَوَّلُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ « مِنْ » فِي قَوْلِهِ : « مِنْهُمْ » هِيَ الْجَارَةُ لِلْفُضُولِ ، وَلَكِنَّا تَبْعِيضِيَّةٌ ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ يَقَعُ حَالًا مِنْ اسْمِ لَيْسَ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ حَصَى حَالِ كَوْنِكَ مِنْهُمْ : أَيْ حَالِ كَوْنِكَ بَعْضِهِمْ .

الثَّانِي : بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ مِنْ جَارَةَ لِلْفُضُولِ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ أَلِ مَعْرِفَةٍ ، بَلْ أَلِ فِي قَوْلِهِ « بِالْأَكْثَرِ » زَائِدَةٌ ، وَالْمَنْعُوعُ هُوَ اقْتِرَانُ مِنْ بِمَدْخُولِ أَلِ الْمَعْرِفَةِ .

الثَّلَاثُ : سَلَبْنَا أَنَّ أَلِ مَعْرِفَةٍ ، وَأَنَّ مِنْ جَارَةَ لِلْفُضُولِ ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ « مِنْ » مُتَعَلِّقَةٌ بِالْأَكْثَرِ الْمَذْكُورِ فِي الْكَلَامِ ، وَلَكِنَّا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَكْثَرِ مُنْكَرٍ مَحذُوفٍ بَدَلًا عَلَيْهِ هَذَا ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا : وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرِ مِنْهُمْ .

وأشار بقوله : « وما لمعرفة أضيف — إلخ » إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ، وقُصِدَ به التفضيلُ ، جاز فيه وجهان ؛ أحدهما : استعماله كالجرد فلا يطابق ما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أفضلُ القوم ، والزيدون أفضلُ القوم ، وهند أفضلُ النساء ، والهندان أفضلُ النساء ، والهنداتُ أفضلُ النساء » والثاني : استعماله كالقرون بالألف واللام ؛ فتجب مطابقته لما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أَفْضَلُ القوم ، والزيدون أَفْضَلُ القوم ، وَأَفْضَلُ القوم ، وهند فَضْلِي النساء ، والهندان فَضْلِيَا النساء ، والهندات فَضْلُ النساء ، أو فَضْلِيَاَت النساء » ، ولا يتعين الاستعمالُ الأول ، خلافا لابن السراج ، وقد ورد الاستعمالان في القرآن ؛ فن استعماله غير مطابقٍ قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهْم أُخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ) ، ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا) وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَفَرَبِّكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا ، الْمُوْطِنُونَ أَكْنَافًا ، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ » .

والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأوضح المطابقة ، ولهذا عيب على صاحب الفصح^(١) في قوله : « فَاخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ » قالوا : فكان ينبغي أن يأتي بالفُصْحَى فيقول : « فَضَحَاهُنَّ » .

فإن لم يُقْصَدِ التفضيلُ تَمَيَّنَتِ المطابقة ، كقولهم : « النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أي : عَادِلَا بَنِي مَرْوَانَ .

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله : « هذا إذا نويت معنى من — البيت » أي : جواز الوجهين — أعني المطابقة وعدمها —

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، النحوي الكوفي ، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم « فصيح ثعلب » .

مشروط بما إذا نوى بالإضافة معنى « مِنْ » أى : إذا نُويَ التفضيلُ ، وأما إذا لم يُنَوَ ذلك فيلزم أن يكون طَبَقَ ما اقترن به .

قيل : ومن استعمال ضيغة أفعلَ لغير التفضيل قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) وقوله تعالى : (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ) أى : وهو هَيِّنٌ عليه ، وربكم عالم بكم ، وقولُ الشاعر :

وإن مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إذ أُجْنِعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ [٧٧] (١)

أى : لم أكن بِعَجَلِهِمْ ، وقوله :

٢٨١ — إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَتَنَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(١) تقدم شرح هذا البيت في باب النواسخ ، وهو الشاهد رقم ٧٧ ، فانظره هناك في مباحث زيادة الباء في خبر الناسخ النافي ، والشاهد فيه هنا قوله « بِأَعْجَلِهِمْ » فإنه في الظاهر أفعل تفضيل ، ولكن معناه معنى الوصف الخالي من التفضيل ؛ لأن ذلك هو الذى يقتضيه مدح الشاعر نفسه ؛ اذ لو بقى على ظاهره لكان المعنى أنه ينفى عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام ، وذلك لا ينافى أن يكون سريعاً إليه ، وهذا ذم لامدح .

٢٨١ — هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق ، يفخر فيها على جرير بن عطية بن الخطفي ويهجه .

اللغة : « سَمَكَ » يستعمل فعلا متعديا بمعنى رفع ، ومصدره السمك ، ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع ، ومصدره السموك « البيت » أراد به بيت المجد والشرف « دَعَائِمُهُ » الدعام : جمع دعامة — بكسر الدال المهملة — وهى فى الأصل ما يسند به الحائط إذا مال لينمه السقوط .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الذى » اسم إن ، وجملة « سَمَكَ السَّمَاء » من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على الانهم الموصول ومفعوله لا محل صلة الموصول الواقع اسماً لإن ، وجملة « بنى لنا » من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن فى محل رفع =

أى : [دعائه] عزيزة طويلة ، وهل ينقاس ذلك أم لا ؟ قال المبرد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح ، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يرون ذلك ، وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) : إنه بمعنى هين ، وفي بيت الفرزدق — وهو الثانى — إن المعنى عزيزة طويلة ، وإن النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك ، وقالوا : لا حجة في ذلك [له] .

وَلِإِنْ تَكُنْ بَيِّنًا « مِنْ » مُسْتَفْهِمًا فَلَهَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا^(١)
كَيْتَلِ « يَمْنَنْ أَنْتَ خَيْرٌ » ؟ وَلَدَى إِبْخَارِ التَّقْدِيمِ زَرًّا وَرَدًّا^(٢)

= خبر إن « بيتاً » مفعول به لبنى ، وجمله « دعائه أعز » من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لقوله « بيتاً » وقوله « وأطول » معظوف على قوله « أعز » .

الشاهد فيه : قوله « أعز وأطول » حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل ؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتاً دعائه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولاً ، ولو بقى « أعز وأطول » على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك .

(١) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوباً « بتلو » جار ومجرور متعلق بقوله : « مستفهما » الآتى ، وتلو مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « مستفهما » خبر « تكن » ، « فلها » الفاء لربط الشرط بالجواب ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « مقدماً » الآتى « كن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبداً » منصوب على الظرفية متعلق بقوله : « مقدماً » الآتى « مقدماً » خبر كن ، والجملة من كن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كئيل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك مثل « يمن » جار ومجرور متعلق بقوله : « خير » الآتى « أنت » مبتدأ « خير » خبر المبتدأ ، والجملة في محل جزم بإضافة مثل إليها « ولدى » ظرف متعلق بقوله : « ورد » =

تقدّم أن أفضّل التفضيل إذا كان مجرداً جيء بعده « مِنْ » جارةً للمفضّل عليه ، نحو : « زيد أفضّل من عمرو » ، و « مِنْ » ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف ؛ فلا يجوز تقديمهما عليه ، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، إلا إذا كان المجرورُ بها اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ؛ فإنه يجب — حينئذ — تقديم « مِنْ » ومجرورها ، نحو : « مَنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَمِنْ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ وَمِنْ غُلَامِ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ » وقد ورد التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام . وإليه أشار بقوله : « ولدى إخبارِ التقديمِ نَزْراً وردا » ومن ذلك قوله :

٢٨٢ — فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلاً وَسَهْلاً ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ

= الآتي ، ولدى مضاف و إخبار ، مضاف إليه ، التقديم ، مبتدأ « نَزْراً » حال من الضمير المستتر في قوله : « ورد ، الآتي ، ورد ، ورد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التقديم ، والالف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله التقديم .

٢٨٢ — البيت للفرزدق ، من أبيات يقولها في امرأة من بني ذهل بن ثعلبة قرته وحلته وزودته ، وكان قد نزل من قبل بأمرأة ضيية فلم تقره ولم تحمله ولم تزوده .

اللفظة : « أهلاً ، وسهلاً ، كلمتان تقولها العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم . جنى النحل ، ما يجنى منه وهو العسل ، وكنتي بذلك عن حسن لقاها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها .

الإعراب : « فقالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « لنا » جار ومجرور متعلق بقال « أهلاً وسهلاً » منصوبان بفعل محذوف ، والأصل الأصل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين : أى أنيتم قوماً أهلاً ونزلاً موضعاً سهلاً وزودت ، الواو عاطفة ، زود : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والتاء للتأنيث ، جنى ، مفعول به لزود ، وجنى مضاف و « النحل » مضاف إليه « بل » =

والتقدير : بل ما زوّدت أطيب منه ؛ وقول ذى الرّثمة يصف نسوة بالسمن والكسل :

٢٨٣ — وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيحَهَا
قَطُوفٌ ؛ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أُكْسَلُ

= حرف دال على الإضراب الإبطالى « ما ، اسم موصول : مبتدأ ، وجلة «زودت» ، وفاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة ، والمائد محذوف ، أى زودته « منه ، جار ومجرور متعلق بقوله : «أطيب» ، الآتى «أطيب» ، خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « منه أطيب » حيث قدم الجار والمجرور المتملقين بأفضل التفضيل عليه ، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام ، وذلك التقديم شاذ فى غير الاستفهام ، وقد جعل جماعة من النحاة قوله « منه » متعلقاً بقوله « زودت » ، أى : بل الذى زودت منه ، أى : من شبيه جنى النحل ، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح .

ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد فى مقصورته :

وَاسْتَنْزَلَ الرَّبَّاءَ قَسْرًا وَهَى مِنْ عُقَابِ لَوْحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُنْتَقَى
فقوله : « من عقاب » متعلق بأعلى ، وقد تقدم عليه ، وليس الكلام استفهاماً ، بل هو خبر كما يظهر بأذى تأمل .

٢٨٣ — هذا البيت لذى الرمة ، من كبة له . مطلعها :

الرَّبِّيعَ ظَلَّتْ عَيْنُكَ الْمَاءَ تَهْمِلُ رَشَاشًا كَمَا اسْتَنَّ الْجُمَانُ الْمَفْصَلُ ؟
اللغة : « تهمل » تسكب « استن » تبدد ، وتفرق ، الجمال . جمع جانة — بضم الجيم — وهى حبة من الفضة كالليرة « قطوف » بفتح القاف — بطنى ، متقارب الخطو .
المعنى : يصف نساء بالسمن والعبالة ، وكفى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى ، فهو يقول : إنه لا عيب فى هؤلاء النساء إلا أن أمرعن شديدة البطء متكاسلة ، وهذا بما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والعرب تمدح النساء بذلك ؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان فى العمل .

الإعراب : « ولا ، نافية للجنس « عيب » اسم لا « فهن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لعيب ، أو متعلق بعيب ، وعلى هذين =

[التقدير : وأن لا شيء أكسلُ منهم] ، وقوله :

٢٨٤ — إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَمِينَةً

فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّمِينَةِ أَمْلَحُ

التقدير : فأسماء أملح من تلك الظمينة .

* * *

= الوجهين يكون خبر لا محذوف ، وهذا متمين على لغة طيء ، غير ، أداة استثناء ، أن ، حرف توكيد ونصب ، سريعها ، سريع : اسم أن ، وسريع مضاف وها مضاف إليه ، قطوف ، خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه ، وأن ، الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، لا شيء ، لا : نافية للجنس ، وشيء : اسم لا ، منهم ، جار ومجرور متعلق بقوله أكسل الآتي ، أكسل ، خبر لا ، والجملة من لا ، واسمها وخبرها في محل رفع خبر ، أن ، المخففة من الثقيلة ، وأن المخففة مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالعطف على المصدر المنسبك من أن المشددة مع اسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله ، منهم أكسل ، حيث قسم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه ، مع كون المجرور ليس استفهاماً ولا مضافاً إلى الاستفهام ، وذلك شاذ ، وتقدم مثله .

٢٨٤ — هذا البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أَجْدَّ رَوَاحُ الْبَيْنِ أَمْ لَا تَرَوْحُ ؟ نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْنَى بِجُمْلٍ مُبَرَّحٍ

اللغة : «سأيرت» ، جارت ، وباهت «يوماً» ، المراد به مجرد الوقت ، نهاراً كان ذلك أم ليلاً ، ظمينة ، أصله الهودج تكون فيه المرأة ، ثم نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالية والمحلية ، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقاً : راكبة ، أو غير راکبة ، ويروى بيت الشاهد هكذا :

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَمَانًا فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّمَانِ أَمْلَحُ

المعنى : يقول : إن أسماء في غاية الملاحه وتمام الحسن ، ولو أنها باهت بجملها امرأة أخرى في وقت أى وقت لبدأ تفوقها عليها ، وظهر أنها خير منها ملاحه وأعظم جمالا . =

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرَ ، وَمَتَّى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا^(١)
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلى بِهِ الْفَضْلُ مِنْ الصَّدِّيقِ^(٢)

لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعُهُ ، أولاً .

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعُهُ لم يرفع ظاهراً ، وإنما يرفع ضميراً مستتراً نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرِو » ففي « أفضل » ضميرٌ مستترٌ عائِدٌ على « زيد » ؛

= الإعراب : « إذا » ظرفٌ تضمن معنى الشرط ، سايرت ، ساير : فعلٌ ماضٍ ، والباء للتأنيث ، أسماء ، فاعلٌ سايرت ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، يوماً ، ظرفٌ متعلقٌ بسايرت ، ظمينة ، مفعولٌ به لسايرت ، فأسماء ، الفاء واقعة في جواب إذا ، أسماء : مبتدأ ، من تلك ، جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بقوله : « أُمْلِح » ، الآتي ، الظمينة ، بدلٌ من اسم الإشارة ، أو عطفٌ بيانٌ عليه ، أو نعمتٌ له ، أُمْلِح ، خبرٌ المبتدأ الذي هو قوله أسماء .

الشاهد فيه : قوله « من تلك » . . . أُمْلِح ، حيث قدم الجار والمجرور — وهو قوله : « من تلك » — على أفعل التفضيل — وهو قوله « أُمْلِح » — في غير الاستفهام ، وذلك شاذ ، وقد مضى مثله .

(١) « ورفعه » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « الظاهر » مفعول المصدر « نزر » ، خبر المبتدأ « ومتى » اسم شرط ، وهو ظرفٌ متعلقٌ بقوله عاقب الآتي « عاقب » فعل ماضٍ فعل الشرط ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل « فعلاً » مفعولٌ به لعاقب « فكثيراً » الفاء واقعة في جواب الشرط ، كثيراً : حالٌ من الضمير المستتر في قوله « ثبت » ، الآتي « ثبتا » ثبت : فعل ماضٍ ، والآلف للاطلاق ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كلن » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، لن : حرف نفى ونصب « ترى » فعل مضارع منصوبٌ بتقديرٍ بلى ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً تقديره أنت « في الناس » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بترى « من » زائدة « رفیق » مفعولٌ به لترى « أولى » اسم تفضيل ، نصبه لرفیق « به » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بأولى « الفضل » فاعلٌ أولى « من الصدیق » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بأولى .

فلا تقول : « مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ » فترفع « أبوه » بـ « أَفْضَلَ » إلا في لغة ضعيفةٍ حكاهما سيبويه .

فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعُهُ صَلَحَ أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً ، وذلك في كل موضع وقع فيه أَفْعَلُ بعد نفي أو شبهه ، وكان مرفوعه أَجْنَبِيّاً ، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين ، نحو : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » فـ « الكحل » : مرفوع بـ « أحسن » لصحة وقوع فعل بمعناه مَوْقِعُهُ ، نحو : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَزَيْدٍ » ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ » وقول الشاعر ، أنشده سيبويه :

٢٨٥ — مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ ، وَلَا أَرَى

كَوَادِي السَّبَاعِ — حِينَ يُظْلِمُ — وَادِيَا

٢٨٥ — البيتان لسحيم بن وثيل الرباحي .

اللفظة : « وادي السباع » ، اسم موضع بطريق البصرة ، وهو الذي قتل فيه الزبير ابن العوام رضي الله عنه « ثنية » ، — بفتح التاء المثناة ، وكسر الهمزة بعدها ، وتشديد الياء — مصدر تأيا بالمكان . أي : توقف وتمسك وتأني وتمهل « ساريا » ، اسم فاعل من سرى : أي سار في الليل .

المعنى : يقول : مررت على وادي السباع ؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه ، واشتد حنسه ، فلاتضاهيه أودية ، ولاتماثله في تمهل من يرده من الركبان ، ولا في ذعر المسافرين أو خوف القادمين عليه ، في أي وقت ، إلا في الوقت الذي بقي الله فيه السارين ويؤمن فرعهم ، ويهدي روعهم .

الإعراب : « مررت » ، فعل وفاعل « على وادي » ، جار ومجرور متعلق بممررت ، « وادي مضاف و « السباع » ، مضاف إليه « ولا » ، الواو واو الحال ، لا : نافية « أرى » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « كوادى » ، جار ومجرور متعلق =

أَقْلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَثِيَّةً وَأَخَوْفَ - إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ - سَارِيًا

فـ «رَكْبٌ» مرفوع بـ «أَقْلَّ» ؛ فقول للصنف «ورفعه الظاهر نَزْرَ» إشارة إلى الحالة الأولى ، وقوله : «ومتى عاقب فعلا» إشارة إلى الحالة الثانية .

* * *

= بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لأرى إذا قدرتها عليـة ، ويقع حالا من قوله : «وإديا»
الآتي إذا قدرت رأى بصرية ، ووادی مضاف و «السباع» مضاف إليه «حين» ظرف
زمان متعلق بمحذوف حال أخرى من «وإديا» الآتي ، وجملة «يظلم» مع فاعله المستتر فيه
في محل جر بإضافة «حين» إليها «وإديا» مفعول أول لأرى مؤخر عن المفعول الثاني
«أقل» نعت لقوله وإديا ، وهو أفعل تفضيل «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من
«ركب» الآتي «ركب» فاعل لأقل ، وجملة «أتوه» من الفعل والفاعل والمفعول
في محل رفع صفة لركب «تثية» تمييز لأفعل التفضيل «وأخوف» معطوف على «أقل»
وقوله «إلا» أداة إستثناء ملغاة «ما» مصدرية ظرفية «وفى» فعل ماض «الله» فاعل
وفى ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر ، أى وقاية الله ، وهذا المصدر منصوب
على أنه نائب عن ظرف الزمان لكثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان ، كقندوم الحاج
وطلوع البسر ، وإما منصوب على نزع الخافض ، وأصل الكلام : إلا فى وقاية الله ، أى فى
وقت وقاية الله ، والمستثنى منه محذوف ، وتقديره : وأخوف فى كل وقت إلا فى وقت
وقاية الله «ساريا» قيل : هو مفعول به لوقى ، وأحسن من هذا أن يكون تمييزاً لأفعل التفضيل
الذى هو أخوف .

الشاهد فيه : قوله «أقل به ركب» حيث رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً .

(التوايع)

النعته

يَتَّبَعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ نَعْتُ ، وَتَوْكِيدٌ ، وَعَظْفٌ ، وَبَدَلٌ^(١)

التابع هو : الاسم أرك لما قبله في إعرابه مطلقاً ؛

فيدخل في قولك : « الاسم المشارك لما قبله في إعرابه » سائر التوايع ، وخبرُ
المبتدأ ، نحو : « زيد قائم » ؛ وحال المنصوب ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا مُجَرَّدًا » .

ويخرج بقولك : « مطلقاً » الخبرُ وحالٌ للمنصوب ؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في
إعرابه مطلقاً ، بل في بعض أحواله ، بخلاف التابع ؛ فإنه يشارك ما قبله في سائر
أحواله من الإعراب ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْكَرِيمَ ،
وَجَاءَ زَيْدٌ الْكَرِيمُ » .

(١) « يتبع ، فعل مضارع ، في الإعراب ، جار ومجرور متعلق بـ « يتبع » ، الأسماء ،
مفعول به ليتبع ، الأول ، نعت للأسماء ، نعت ، فاعل يتبع ، وعطف ، وتوكيد ،
وبدل ، معطوفات على نعت .

واعلم أن الأسماء وحدها تجري فيها جميع أنواع التوايع ، فلذلك خصها بالذكر ،
فلا يقدح في كلامه أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تجري في غير الأسماء ،
إذ المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجري في غير الأسماء ، وذلك لا ينافي أن بعضها يجري
في غير الأسماء .

ثم اعلم أن قوله « الأول » ، إشارة إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن
يتأخر عن تابعه ، ومن أجل هذا امتنع في الفصح تقديم المعطوف على المعطوف عليه ،
خلافاً للكوفيين ، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعدداً ، خلافاً
لصاحب البنيع .

والتابع على خمسة أنواع : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل .

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ يَوْسُفُ أَوْ وَسْمٌ مَا بِهِ أُعْتُقَ (١)

عَرَّفَ النعت بأنه « التابع » ، المكملُ متبوعه : ببيان صفة من صفاته ، نحو : « مررت برجل كريم » ، أو من صفات مانعلق به — وهو سَبَبِيَّةٌ — نحو : « مررتُ برجل كريم أبوه » .

فقوله : « التابع » يشملُ التوابعَ كلها ، وقوله : « المكمل — إلى آخره ، مُخْرِجٌ لما عدا النعت من التوابع (٢) .

والنعت يكون للتخصيص ، نحو : « مررت بزيد الخياط » ، وللمدح ، نحو : « مررت بزيد الكريم » ، ومنه قوله تعالى : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وللذم ، نحو : « مررت بزيد الفاسق » ، ومنه قوله [تعالى] : (فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ)

(١) « فالنعت ، مبتدأ ، تابع ، خبر المبتدأ ، متم ، نعت لتابع ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » ، اسم موصول : مفعول به متم ، وجملة « سبق » ، وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة للموصول « بوسمه » ، بوسم : جار ومجرور متعلق بتمتم ؛ ووسم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، « أر وسم » ، معطوف على وسمه ، ووسم مضاف و « ما » ، اسم موصول : مضاف إليه « به » ، جار ومجرور متعلق باعقل « اعتلق » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) إنما خرج بقية التوابع بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق بالمتبوع ، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقاً ليدل على الذات وعلى المعنى القائم بها .

فإن قلت : فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين ، فالجواب أنهما — وإن جاز ذلك فيهما — لا يقصد بهما التوكيد بل إيضاح المتبوع أو تخصيصه وضماً .

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) وَللترَّحُّمِ نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمَسْكِينِ » وَللْأَكِيدِ ،
نَحْوُ : « أَمْسِ الدَّائِرُ لَا يَمُودُ » وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ
وَاحِدَةٌ)^(١) .

* * *

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
لِمَا تَلَا ، كـ « أَمْرُزُ بِقَوْمٍ كَرَمًا »^(٢)

النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، نحو :
« مَرَرْتُ بِقَوْمٍ كَرَمًا » ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ » ، فَلَا تُنْعَتُ الْمَعْرِفَةُ بِالنِّسْبَةِ ،
فَلَا تَقُولُ : « مَرَرْتُ بِزَيْدِ كَرِيمٍ » ، وَلَا تُنْعَتُ النِّسْبَةُ بِالْمَعْرِفَةِ ؛ فَلَا تَقُولُ :
« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الْكَرِيمِ » .

* * *

(١) إِنَّمَا كَانَ قَوْلُهُ : (وَاحِدَةٌ) تَأْكِيدًا لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ مَفْهُومَةٌ مِنْ (نَفْخَةٌ) بِسَبَبِ
تَحْوِيلِ أَمْسَدِرِ الَّذِي هُوَ النِّفْخُ إِلَى زَنَةِ الْمَرَّةِ ؛ لِأَنَّ (نَفْخَةٌ) لَيْسَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي وَضَعَتْ
مُقْتَرَنَةً بِالتَّاءِ كَرَحْمَةٍ .

(٢) « وَلْيُعْطَ ، الْوَائِ عَاطِفَةٌ أَوْ لِلإِسْتِنَافِ ، وَاللَّامُ لَامُ الْأَمْرِ ، يُعْطَى : فَعْلٌ مُضَارِعٌ
مَعْنَى لِلْجَهْلِ مَجْرُومٌ بِحَذْفِ الْآلِفِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ
الْأَوَّلُ » فِي التَّعْرِيفِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ« يُعْطَى » وَالتَّنْكِيرِ ، مُعْطُوفٌ عَلَى التَّعْرِيفِ
« دَاءِ » اسْمٌ مُوَصُولٌ : مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيُعْطَى « دَاءِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صَلَةٌ مَا الْوَاقِعُ
مَفْعُولًا ، وَجُمْلَةٌ « تَلَا » وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرْفِيهِ لَا عَمَلٌ لَهَا صَلَةٌ مَا الْمَجْرُورَةُ مَحَلٌّ بِاللَّامِ « كَأَمْرٍ » ،
الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ « أَمْرٌ » : فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ
« بِقَوْمٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ« أَمْرٍ » كَرَمًا صِفَةُ الْقَوْمِ بِأَصْلِهِ كَرَمًا ، وَقَدْ قَصَرَهُ لِلضَّرُورَةِ .

وهو — لدى التوحيد ، والتذكير ، أو — سواءهما — كالفعل ، فاقف ما قفوا (١)
تقدم أن النعت لا بُدَّ من مطابقته للمنموت في الإعراب ، والتمريف أو التنكير ،
وأما مطابقته للمنموت في التوحيد وغيره — وهى : التثنية ، والجمع — والتذكير
وغيره — وهو التأنيث — فحكمه فيها حكم الفعل .

فإن رفع ضمير مستتراً طابق المنموت مطلقاً ، نحو : « زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ ، والزيدان
رجلانِ حَسَنانِ ، والزيدون رجال حَسُون ، وهند امرأة حَسَنَةٌ ، والهندان امرأتان
حَسَنَتانِ ، والهندات نساء حَسَنَاتٌ » ؛ فيطابق فى : التذكير ، والتأنيث ، والإفراد-
والثنية ، والجمع ، كما يطابق الفعل لو [جئت مكان النعت بفعل ف] قُلْتُ : « رجل
حَسَنٌ ، ورجلانِ حَسَنًا ، ورجال حَسُونًا ، وامرأة حَسَنَتٌ ، وامرأتانِ حَسَنَتَا ،
ونساء حَسَنٌ » .

وإن رَفَعَ [أى النعتُ اسماً] ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على
حسب ذلك الظاهر ، وأما فى التثنية والجمع فيكون مفرداً ؛ فيجرى مجرى الفعل
إذا رفع ظاهراً ؛ فنقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ » ، كما تقول : « حَسَنَتُ
أُمُّهُ » ، و « باسْرَأَتَيْنِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا » ، و « رجال حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ » ، كما تقول : « حَسَن
أَبَوَاهُمَا ، وحَسَنَ آبَاؤُهُمْ » .

(١) وهو ، ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح فى محل رفع «دى» ظرف متعلق بما يتعلق
به الخبر الآتى ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، ولدى مضاف
والتوحيد ، مضاف إليه « والتذكير » ، معطوف على التوحيد « أو » عاطفة «سواءهما» سوى :
معطوف على التذكير ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « كالفعل » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو الضمير المنفصل « فاقف » فعل أمر مبني على حذف حرف
العلة وهو الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما »
اسم موصول : مفعول به لاقف ، وجمله « قفوا » من الفعل والفاعل لا محل لها صلة ما الموصولة
الواقعة مفعولاً ، والمائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : فاقف ما قفوه .

فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميراً طابَقَ المنعوت في أربعة من عشرة^(١) :
واحد من ألقاب الإعراب — وهى : الرفع ، والنصب ، والجر — وواحد
من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد
والثنية والجمع .

وإذا رفع ظاهراً طابَقَ في اثنين من خمسة : واحد من ألقاب الإعراب ،
وواحد من التعريف والتنكير ، وأما الخمسة الباقية — وهى : التذكير ، والتأنيث ،
والإفراد ، والثنية ، والجمع — فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً : فإن أسند
إلى مؤنث أنث ، وإن كان المنعوت مذكراً ، وإن أسند إلى مذكر ذكر ، وإن
كان المنعوت مؤنثاً ، وإن أسند إلى مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع — أفرد ، وإن كان
المنعوت بخلاف ذلك .

* * *

وَأَنْعَتِ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبَ وَشِبْهِهِ ، كَذَا ، وَذَى ، وَالْمُنْتَسِبِ^(٢)

(١) إذا لم يمنع من الموافقة في بعضها مانع ، فالوصف الذى يستوى فيه المذكر
والمؤنث كصبور وجريح ومكسال ، لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثاً ، وأفعل التفضيل
المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجال ، أو المجرد من أل والإضافة ،
لا يثنى ولا يجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعاً .

(٢) « وأنعت » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بمشتق »
جار ومجرور متعلق بأنعت « كصعب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ،
والتقدير : وذلك كائن كصعب « وذرب » معطوف على صعب « وشبهه » الواو عاطفة ،
شبه : معطوف على مشتق ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « كذا » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كذا ، والمراد بهذا اسم الإشارة
« وذى » والمنتسب ، معطوفان على « ذا » ، والمراد بذى التى بمعنى صاحب والتى هى من
الاسماء الستة .

لَا يُنْعَتُ إِلَّا بِمُشْتَقٍّ لَفْظًا ، أَوْ تَأْوِيلًا .

والمراد بالمشترك هنا : ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنَى صاحبه : كاسم الفاعل ،
واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعال التفضيل .

والمُؤَوَّلُ بالمشترك : كاسم الإشارة ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » أى المشار إليه ،
وكذا « ذُو » بمعنى صاحب ، والموصولة^(١) ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ »
أى : صَاحِبِ مال ، و « بَزِيدٍ ذُو قَامٍ » أى : القائم ، والمنسب ، نحو : « مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ » أى : مُنْتَسِبٍ إلى قريش .

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا^(١)

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً ، وهى مُؤَوَّلَةٌ بالنكرة ، ولذلك لَا يُنْعَتُ
بها إِلَّا بالنكرة ، نحو : « مررت برجل قام أبوه » أو « أبوه قائم » ولا تنعت
بها المعرفة ؛ فلا تقول : « مررت بزید قام أبوه ، أو أبوه قائم » وزعم بعضهم

(١) قول الناظم « وذى » لا يشمل ذو الموصولة إلا على القول بأنها معربة ،
أما على القول ببنائها - وهو الفصح - فكان يجب أن يقول « كذا ، وذو » ، ومثل ذو الموصولة
فى جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بالكالذى والى وفروعها ، وكذا أل الموصولة ،
بخلاف من وما وأى .

(٢) « ونعتوا » فعل وفاعل « بجملة » جار ومجرور متعلق بنعتوا « منكرًا »
مفعول به لنعتوا « فأعطيت » أعطى : فعل ماضى مبنى للجهول ، والهاء تاء التانيث
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى جملة ، وهو المفعول الأول ، وما
اسم موصول : مفعول ثانٍ لأعطيت « أعطيته » فعل ماضى مبنى للجهول ، وفيه ضمير
مستتر يعود إلى جملة ، وهو نائب فاعل أعطى ، وهو المفعول الأول ، والهاء مفعول ثانٍ ،
والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خبراً » حال من نائب الفاعل .

أنه يجوز نعتُ المَعْرِفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة ، وَجَعَلَ منه قوله تعالى :
(وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) ، وقول الشاعر :

٢٨٦ — وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يُسَبِّحُنِي
فَمَضَيْتُ نَمَتَ قُلْتُ لَا بَعْمِينِي

٢٨٦ — يروى هذا البيت أول بيتين ، وينسبان لرجل سلولى من غير أن يعين أحد
اسمه ، والثانى :

غَضَبَانُ مُمْتَلِكَا عَلَى إِهَابُهُ إِنْى — وَحَقَّكَ — سَخَطُهُ يُرْضِينِي

وقد رواه الأصمعى فى الأصمعيات ثالث خمسة أبيات ، ونسبها لشمر بن عمر الحننى ،
وانظر الأصمعيات (ص ٦٤ ليبسك عام ١٩٠٢ ، وانظر الأصمعية رقم ٣٨ طبع مصر) .

اللغة : د اللثيم ، الشحيح ، الدنى النفس ، الحديث الطباع د إهابه ، الإهاب — بزنة
كتاب — الجلد ، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه ، وكثير موجدته وحققه .

المعنى : يقول : والله إنى لأمر على الرجل الدنى النفس الذى من عادته أن يسبى
فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولى لنفسى : لأنه لا يقصدنى بهذا السباب .

الإعراب : د ولقد ، الواو واو القسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى جواب
القسم ، وقد : حرف تحقيق د أمر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنا د على اللثيم ، جار ومجرور متعلق بأمر د يسبى ، جملة من فعل مضارع وفاعله ومفعوله
فى محل جر صفة للثيم ، وستعرف ما فيه د فضيت ، فعل وفاعل د نمت ، حرف عطف ؛
والتاء لتأنيث اللفظ د قلت ، فعل ماض ، وفاعله د لا ، نافية د يعننى ، فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، والياء مفعول
به ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله د اللثيم يسبى ، حيث وقعت الجملة نعتاً للعرفة ، وهو المقرون بآل ،
ولأنما ساغ ذلك لأن آل فيه جنسية ؛ فهو قريب من النكرة . كذا قال جماعة : منهم
ابن هشام الأنصارى ، وقال الشارح العلامة : إنه يجوز أن تكون الجملة حالية ، والنون
ترجمه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتاً فى هذا البيت ؛ لأنه =

فـ « نساخ » صفة « ليل » ، و « يسبنى » : صفة « للثيم » ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كون « نساخ » ، و « يسبنى » حالين .

وأشار بقوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » إلى أنه لا بد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف ، وقد يحذف للدلالة عليه ، كقوله :

٢٨٧ - وَمَا أَذْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءً وَطُولَ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُونَا ؟

= الذى يلتم معه المعنى المقصود ، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمنع بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى ، وهذا لما يتم له إذا جعلنا اللثيم منعوتاً بجملة « يسبنى » ، إذ يصير المعنى أنه يمر على اللثيم الذى شأنه سبه وديده أنه النيل منه ، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالا ؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللثيم فى حال سبه لإياه لأن الحال قيد فى عاملها فكان سبه حاصل فى وقت مروره فقط ، نعم يمكن أن يقال : إنه لو تحمل ومضى فى هذه الحال فهو فى غيرها أشد تحملاً ، ولكن هذه دلالة التزامية ، والدلالة الأولى وضعية .

٢٨٧ - البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أَلَا أَبْلُغُ مُعَاتَبَتِي وَقَوْلِي بَنِي عَمِّي ؛ فَقَدْ حَسَنَ الْعِتَابُ

اللغة : « تناء » بعد « طول الدهر » ، يروى فى مكانه « وطول العهد . . . » .

المعنى : يقول : أنا لا أعلم ما الذى غير هؤلاء الأجرة ، أهو التباعد وطول الزمن ؟ أم الذى غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه ، فأبطرهم الغنى ، وأنسأهم حقوق الألفة وواجب المودة .

الإعراب : « وما » نافية « أدرى » فعل مضارع — بمعنى أعلم — وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أغيرهم » ، الهمة للاستفهام ، وقد علقت درى عن العمل فيما بعدها ، غير : فعل ماض ، هم : مفعول به « تناء » فاعل غير ، والجملة سدت مسد مفعولى أدرى « وطول » الواو عاطفة ، طول : معطوف على تناء ، وطول مضاف ، و « العهد » مضاف إليه « أم » عاطفة ، وهى — هنا — متصلة « مال » معطوف على طول الدهر « أصابوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل رفع صفة لمال ، وقد حذف المفعول ، والأصل : أم مال أصابوه ، وهذا الضمير هو الرابط بين جملة النعت والمنعوت . =

التقدير : أم مال أصابوه ، فحذَفَ الماء ، وكقوله عز وجل : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) أى : لا تجزى فيه ، فحذف « فيه » .
وفى كيفية حذفه قولان ؛ أحدهما : أنه حذف بجملة دفعه واحدة ، والثانى : أنه حذف على التدرىج ؛ فحذف « فى » أولاً ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار « تجزیه » ثم حذف هذا الضمير المتصل ، فصار تجزى .

* * *

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
وَإِنْ أَنتَ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصِيبُ^(١)

= الشاهد فيه : قوله « مال أصابوا » ، حيث أوقع الجملة نعتاً لما قبلها ، وحذف الرابط الذى يربط النعت بالمنعوت ، وأصل الكلام : مال أصابوه ، والذى سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام ، وأن العامل فيه فعل متصرف ، والفعل المتصرف يتصرف فى معموله بالتقديم وبالحذف .

ومثل هذا قول الشنفرى الأزدي :

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَبِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ
تقدير هذا الكلام عندنا : أخطأ الغار مطنفاً ، أى دليلها ، وبعض النحاة يقولون :
أل فى الغار عوض عن المضاف إليه ، وأصل الكلام : أخطأ غارها .

(١) « امنع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهنا ، ظرف مكان متعلق بامنع ، إيقاع ، مفعول به لامنع ، وإيقاع مضاف و ذات ، مضاف إليه ، وذات مضاف و الطلب ، مضاف إليه ، وإن ، شرطية ، أنت ، أتى : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، فالقول ، الفاء واقعة فى جواب الشرط ، القول : مفعول مقدم على عامله « أضمر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، تصب ، فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

لا تقع الجملة الطلبية صفةً ؛ فلا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ » ، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري ؛ فتقول : « زَيْدٌ أَضْرِبُهُ » ، ولما كان قوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » يُؤمُّ أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال : « وامنع هنا إيقال ذات الطلب » أى : امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت ، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر ، ثم قال : فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فَيُخْرِجُ على إضمار القول ، ويكون [القَوْل] المضمرُ صفةً ، والجملة الطلبية معمول القول المضمر ، وذلك كقوله :

٢٨٨ — حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ

٢٨٨ — البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم .

اللغة : « جن الظلام ، ستر كل شيء ، والمراد أقبل « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذاق » هو اللبن الممزوج بالماء ، شبه بالذنب لانفاق لونهما ؛ لأن فيه غبرة وكدرة .

المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوماً نزل بهم ضيقاً ، فانتظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاءوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذنب في لونه ؛ لكدرته وغبرته ، يريد أن الماء الذى خلطوه به كثير .

الإعراب : « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض « الظلام » فاعل جن ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة « اختلط » وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو « جاءوا » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها من الإعراب جواب إذا « بمذاق » جار ومجرور متعلق بجاء « هل » حرف استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذنب » مفعول به لرأيت وقطع استعماله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخلى على الماضى ، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام ، وهو ظرف زمان مبنى على الضم في محل نصب متعلق برأى ، وسكونه للوقف وجملة « هل رأيت الذنب قط » في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذاق ، والتقدير : بمذاق مفعول فيه هل رأيت الذنب قط .

فظاهرُ هذا أن قوله : « هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ » صفة لـ « مَذْقٍ » ، وهي جملة طلبية ، ولكن ليس هو على ظاهره ، بل « هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ » مقول لقول مضر هو صفة لـ « مَذْقٍ » ، والتقدير : بِمَذْقٍ مَقُولٍ فيه هل رأيت الذنب قط .

فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر ؛ فيكون تقدير قولك : « زَيْدٌ أَضْرِبْهُ » زيد مقول فيه أَضْرِبْهُ ؟ فالجواب أن فيه خلافاً ؛ فذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ، ومذهب الأكثرين عدم التزامه .

* * *

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ^(١)

= الشاهد فيه : قوله « مَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ » . إلخ ، فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معمولة له ، على ما بيناه في الإعراب ، والقول يحذف كثيراً ويبقى معموله .

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر ؛ فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة ؛ إذ لم يخالف في هذا إلا ابن الأنباري ، والسرف في هذا أن الخبر حكم ، وأصله أن يكون مجهولاً في قصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام ؛ أما النعت فالغرض من الإتيان به لإيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه ؛ فلا بد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه ، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها .

(١) « وَنَعَتُوا » فعل وفاعل « بِمَصْدَرٍ » جار ومجرور متعلق بنعوتوا « كَثِيرًا » نعت لمحذوف : أى نعتاً كثيراً « فَالْتَزَمُوا » فعل وفاعل « الْإِفْرَادَ » مفعول به لالتزموا « وَالتَّذْكِيرَ » معطوف عليه .

يكثر استعمال المصدر نعتاً ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ، وَبِرَجَالٍ عَدْلٍ ، وَبِأَمْرَأَةٍ عَدْلٍ ، وَبِأَمْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ ، وَبِنِسَاءٍ عَدْلٍ » ويلزم حينئذٍ الأفراد والتذكير ، والنعت به على خلاف الأصل ؛ لأنه يدل على المعنى ، لا على صاحبه ، وهو مؤول : إما على وضع « عَدْلٍ » موضع « عَادِلٍ » أو على حذف مضاف ، والأصل : مررت برجل ذي عدلٍ ، ثم حذف « ذى » وأقيم « عدل » مقامه ، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى : مجازاً ، أو ادعاءً^(١) .

* * *

وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ : إِذَا اخْتَلَفَ

فَمَاطِقًا فَرَقَهُ ، لَا إِذَا انْتَلَفَ^(٢)

(١) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشقق ، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات : أولها : أن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق الذى هو الدال على الذات ، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله ، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم . وثانيها : أنه على تقدير مضاف ، وهو على هذا مجاز بالحذف .

والثالث : أنه على المبالغة ، ولا مجاز في هذا .

(٢) « نعت ، مبتدأ ، ونعت مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « واحد » مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « اختلف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت واحد ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « فماتقاً » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عاطفاً : حال تقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله فرق « فرقه » فرق : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ « لا » عاطفة « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « انتلف » وفاعله المستتر فيه شرط إذا ، والجواب محذوف .

إذا نُصِتَ غيرُ الواحدِ : فإِذَا أَن يَخْتَلِفُ النعتُ ، أَوْ يَتَّفِقَ .

فإن اختلف وَجَبَ التفریقُ بالمطف ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْكَرِيمِ
وَالْبَخِيلِ ، وَبِرَجَالٍ فَقِيهٍ وَكَاتِبٍ وَشَاعِرٍ » .
وإن اتفق جيء به مثنى ، أو مجموعاً ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ ،
وَبِرَجَالٍ كَرَمَاءَ » .

* * *

وَنُصِتَ مَعْمُولٌ وَحِيدٌ مَعْنَى

وَعَمَلٍ ، أَتَّبِعُ بِقَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ^(١)

إذا نُصِتَ معمولان لعاملين متَّحِدَيِ المعنى والعملِ ، أتبع النعت المنعوت : رفعاً ،
ونصباً ، وجرّاً ، نحو : « ذَهَبَ زَيْدٌ وَانْطَلَقَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ ، وَحَدَّثْتُ زَيْدًا وَكَلَّمْتُ
عَمْرًا الْكَرِيمَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجُرْتُ عَلَى عَمْرٍو الصَّالِحِينَ » .

فإن اختلف معنى العاملين ، أو عملهما — وجب القطعُ وامتنعَ الإتيانُ ؛
فتقول : « جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو الْعَاقِلَيْنِ » بالنصب على إضمار فعل ، أى :
أعنى العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أى : هما العاقلان ، وتقول :
« انْطَلَقَ زَيْدٌ وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الظَّرِيفَيْنِ » أى : أعنى الظرفين ، أو « الظرفان »

(١) « نصت » مفعول مقدم لقوله « أتبع » الآتى ، ونعت مضاف و « معمول »
مضاف إليه ، ومعمول مضاف و « وحيدى » مضاف إليه ، على تقدير موصوف محذوف ،
أى معمولى عاملين وحيدى ، ووحيدى مضاف و « معنى » مضاف إليه و « عمل » معطوف
على معنى « أتبع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بغير » جار
ومجرور متعلق بأتبع ، وغير مضاف واستثناء مضاف إليه ، وقصره للضرورة ، والاراد:
أتبع بغير استثناء معمولى عاملين متَّحِدِينَ فى المعنى والعمل .

أى : هما الظريفان ، و « مَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَجَاوَزْتُ خَالِدًا الْكَاتِبِينَ ،
أو الْكَاتِبَانِ » .

وَإِنْ نُمُوتَ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَنْبَعَتْ^(١)

إذا تكررت النعوت—وكان النعوت لا يَتَضَحُّ إلا بها جميعاً—وجب إنباعها
كلها ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِرَيْدٍ الْفَقِيرِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ » .

وَاقْطَعْ أَوْ أَنْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا ، أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعْلِنًا^(٢)

(١) « وإن ، شرطية ، نعوت ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : أى وإن كثرت
نعوت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جزم فعل الشرط « كثرت » ، كثر :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى نعوت ،
والجملة لا محل لها مفسرة « وقد ، الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق ، وجملة « تلت ،
وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال « مفتقرا ، مفعول به لتلت « لذكرهن ، الجار والمجرور
متعلق بمفتقر ، وذكر مضاف والضمير مضاف إليه « أتبع ، أتبع : فعل ماض مبنى
المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجملة فى
محل جزم جواب الشرط .

(٢) « واقطع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو ، عاطفة
« أتبع ، معطوف على اقطع « إن ، شرطية « يكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ،
واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنعوت « معيناً ، خبر يكن « بدونها ،
الجار والمجرور متعلق بمعين ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه « أو ، عاطفة « بعضها ،
بعض : مفعول مقدم لا قطع ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « اقطع ، فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « معلناً ، حال من الضمير المستتر فى اقطع ،
وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

إذا كان المنعوت مُتَضِحاً بدونها كلها ، جاز فيها جميعها : الإنباعُ ، والقَطْعُ^(١) ،
وإن كان معيناً ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإنباعُ ، وجاز فيما
يتعين بدونه : الإنباعُ ، والقَطْعُ .

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِراً
مُبْتَدَأً ، أَوْ نَاصِباً ، إِنْ يَظْهَرُ^(٢)

أى : إذا قَطِعَ النعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ ، أو نُصِبَ على
إضمار فعل ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ » ، أو الْكَرِيمِ « أى : هو الْكَرِيمُ ،
أو أعنى الْكَرِيمِ .

(١) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ، وتعلم — مع ذلك —
أن القصد من نعت المعرفة توضيحها ، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها ،
والتوضيح قد يحتاج إلى كل المنعوت وقد يحتاج إلى بعضها ، لا جرم كان نعت المعرفة على
التفصيل الذى ذكره الشارح : إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب فى جميعها الإنباع ،
وإن احتاج إلى بعضها وجب فى ذلك البعض الإنباع وجاز فيما عداه الإنباع والقَطْعُ ،
وأما النكرة فيجب فى واحد من نعوتها الإنباع ، ويجوز فيما عداه الإنباع والقَطْعُ ؛ لأن
التخصيص المقصود بنعت النكرة لا يستدعى أكثر من نعت واحد .

(٢) « وارفَعُ ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو ،
عاطفة » انصِبْ ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة معطوفة
بأو على الجملة قبلها « إن ، شرطية « قَطَعْتَ ، قطع : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير
المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف « مضمرأ ، حال من التاء فى « قَطَعْتَ ، وفيه
ضمير مستتر فاعل « مبتدأ ، مفعول به لمضمر « أو ، عاطفة « ناصِباً ، معطوف على قوله
مبتدأ ، وجملة « إن يَظْهَرُ » من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف
معاً ، فالألف ضمير الاثنين ، أو لأولهما فالألف للاطلاق ، والأول من الإعرابين أولى .

وقولُ المصنف « لَنْ يَظْهَرَ » معناه أنه يجب إضمار الرفع أو الناصب ، ولا يجوز إظهاره ، وهذا صحيح إذا كان النعت لدخ ، نحو : « مَرَزْتُ زَيْدُ الْكَرِيمِ » أو ذم ، نحو : « مَرَزْتُ بِقَمَرِ الْخَبِيثِ » أو تَرْحُمَ ، نحو : « مَرَزْتُ زَيْدُ الْمُسْكِينِ » فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار ، نحو : « مَرَزْتُ زَيْدُ الْخِيَّاطِ ، أو الْخِيَّاطِ » وإن شئت أظهرت ؛ فتقول : « هُوَ الْخِيَّاطُ ، أو أَعْنَى الْخِيَّاطِ ، والمراد بالرفع والناصب لفظة « هو » أو « أَعْنَى » .

* * *

وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقِلَ
يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلُ^(١)

أى : يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه ، إذا دل عليه دليل ، نحو قوله تعالى : (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) أى دُرُوعًا سابغات ، وكذلك يُحذفُ النعت إذا دل عليه دليل ، لكنه قليل ، ومنه قوله تعالى [: (قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ)] أى : البَيِّن وقوله تعالى [: (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)] أى النَّاجِينَ

* * *

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « من المنعوت » جار ومجرور متعلق بقوله « عقل » ، الآتى « والنعت » معطوف على المنعوت ، وجملة « عقل » من الفعل وفائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « يجوز » فعل مضارع « حذفه » حذف : فاعل يجوز ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحذف مضاق والهاء مضاف إليه « وفى النعت » الواو عاطفة ، وفى النعت : جار ومجرور متعلق بقوله « يقل » ، الآتى « يقل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف .

التوكيد

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالتَّيْنِ الْأُنْثَى أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقٍ الْمُؤَكَّدَا^(١)
وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ إِن تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا^(٢)

التوكيد قسمان : أحدهما : التوكيد اللفظي ، وسيماتي ، والثاني : التوكيد المعنوي ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما يرفع تَوْثَمَ مضافٍ إلى المؤكَّد ، وهو المراد بهذين البيتين ، وله لفظان : النفس ، والعين ؛ وذلك نحو : « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » و « نَفْسُهُ »

(١) « بالنفس » جار ومجرور متعلق بقوله « أ ك د » ، الآتي « أو » ، حرف عطف « بالعين » ، معطوف على قوله « بالنفس » الاسم ، مبتدأ « أ ك د » ، فعل ماض مبني للجهول ، والالف الاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله « بالنفس » وما عطف عليه ، « مع مضاف ، و ضمير ، مضاف إليه « طابق » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضمير « المؤكدا » ، مفعول به لطابق ، والجملة في محل جر صفة لضمير .

(٢) « واجمعهما » الواو عاطفة ، اجمع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به « بأفعل » جار ومجرور متعلق باجمع « إن » شرطية « تبعاً » تبع : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل « ما » اسم موصول مفعول به لتبع « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « واحداً » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه تنابق الكلام ، والتقدير : إن تبعاً ما ليس واحداً فاجمعهما بأفعل « تكن » فعل مضارع ناقص مجرور في جواب الأمر الذي هو اجمع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « متبعا » خبره .

توكيد لـ «زيد» ، وهو يرفع تَوْثَمَ أَنْ يَكُونَ^(١) التقدير «جاء خبر زيد» ، أو رَسُولُهُ » وكذلك «جاء زيد عَيْنُهُ» .

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يُطَابِقُ المؤكَّد ، نحو : «جاء زيد نفسه» ، أو عَيْنُهُ ، وهِنْدُ نَفْسَهَا ، أو عَيْنَهَا » .

ثم إن كان للتوكيد بهما مُشْتَرَكٌ أو مجموعاً حمتهما على مثال أَفْضَلُ ؛ فنقول : «جاء الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا ، أو أَعْيُنُهُمَا ، وَالْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا ، أو أَعْيُنُهُمَا ، وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أو أَعْيُنُهُمْ ، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ ، أو أَعْيُنُهُنَّ» .

* * *

وَكَلَّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ ، وَكَلَّا كِلْتَا ، جَمِيْعًا — بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا^(٢)

هذا هو الضَّرْبُ الثَّانِي من التوكيد المعنوي ، وهو : ما يرفع تَوْثَمَ عدم إرادة الشُّمُولِ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ لذلك «كُلٌّ» ، وَكَلَّا ، وَكِلْتَا ، وَجَمِيْعٌ » .

(١) إذا قلت «جاء زيد» ، فقد تريد الحقيقة وأن زيدا هو الآتي ، وقد تكون جملت الكلام على حذف مضاف ، وأن الأصل جاء خبر زيد ، أو جاء رسول زيد ، وقد تكون قد أطلقت زيدا وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلي . فإذا قلت «جاء زيد نفسه» ، فقد تعين المعنى الأول ، وارتفع احتمالان : أحدهما احتمال المجاز بالحذف ، وثانيهما احتمال المجاز العقلي .

(٢) «وكلا» ، مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله اذْكَرُ الآتي «اذكر» ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «د في الشمول» ، جار ومجرور متعلق باذْكَرُ «وكلا» ، وَكِلْتَا ، جَمِيْعًا ، معطوفات على «كل» ، بغاطف مقدر فيما عدا الأول «بالضمير» ، جار ومجرور متعلق بقوله : «موصلا» ، الآتي «موصلا» ، حال من كل وما عطف عليه .

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها^(١) موقعه ، نحو :
 « جاء الركب كله ، أو جميعه ، والنفيلة كلها ، أو جميعها ، والرجال كلهم ،
 أو جميعهم ، والهندات كلهن ، أو جميعهن » ولا تقول : « جاء زيد كله » .
 ويؤكد بكلاً المثنى المذكور ، نحو : « جاء الزيدان كلاهما » ، وبكلاً المثنى
 المؤنث ، نحو : « جاءت الهندان كلتاهما » .

ولا بد من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكد كما مُثل .

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ فاعله

من عم في التوكيد مثل النافله^(٢)

أى استعمل العرب — للدلالة على الشمول ككل — « عامة » مضافاً إلى ضمير
 المؤكد ، نحو : « جاء القوم عامتهم » وقل من عدّها من النحويين فى ألفاظ التوكيد ،
 وقد عدّها سيويه ، وإنما قال « مثل النافله » لأن عدّها من ألفاظ التوكيد يشبه النافله ،
 أى : الزيادة ؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها .

(١) المدار فى كونه ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه على العامل ، فالمثال الذى ذكره
 الشارح — وهو « جاء زيد كله » — لا يصح ؛ لأن المجيء لا يتعلق ببعض الإنسان ، لكن
 لو قلت « اشتريت العبد كله » أو قلت « اشتريت الجارية كلها » كان صحيحاً ، لأن الشراء قد
 يتعلق بالبعض .

(٢) « واستعملوا » فعل وفاعل « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « ككل »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله فاعله الآتى « فاعله » مفعول به لاستعملوا
 « من عم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعله أيضاً « فى التوكيد » جار ومجرور
 متعلق باستعملوا « مثل » حال ثالث من فاعله أيضاً ، ومثل مضاف و « النافله »
 مضاف إليه .

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا

جَمَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا (١)

أى : يُجَاءُ بَعْدَ « كل » بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمول ؛ فيؤتى
بـ « أجمع » بعد « كُلِّ » نحو : « جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ » وبـ « جَمَاءَ » بعد
« كُلِّهَا » ، نحو : « جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمَاءَ » وبـ « أَجْمَعِينَ » بعد « كُلِّهِمْ »
نحو : « جَاءَ الرَّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ » وبـ « جُمَع » بعد « كُلِّهِنَّ » نحو : « جَاءَتِ
الْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ » .

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ : أَتَجَمُّعُ

جَمَاءَ ، أَتَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمِعَ (٢)

أى : قد وَرَدَ استعمالُ الْعَرَبِ « أَتَجَمُّعُ » فى التوكيد غيرَ مسبوقَ بـ « كُلِّهِ »
نحو : « جَاءَ الْجَيْشُ أَتَجَمُّعُ » واستعمالُ « جماء » غيرَ مسبوقَ بـ « كُلِّهَا » نحو :
« جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ جَمَاءَ » واستعمالُ « أَتَجْمَعِينَ » غيرَ مسبوقَ بـ « كُلِّهِمْ » نحو :
« جَاءَ الْقَوْمُ أَتَجْمَعُونَ » واستعمالُ « جُمِعَ » غيرَ مسبوقَ بـ « كُلِّهِنَّ » نحو :
« جَاءَ النِّسَاءُ جُمِعَ » وزعم المصنف أن ذلك قليل ، ومنه قوله :

(١) « وبعد ، ظرف متعلق بقول أكدوا الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف
إليه « أكدوا » ، فعل وفاعل « بأجما » جار ومجرور متعلق بأكدوا « جماء » ، أجمعين ، ثم
جماء ، معطوفات على « أجمعا » ، بماطف مقدر فيما عدا الأخير .

(٢) « ودون ، ظرف متعلق بقوله يجيىء الآتى ، ودون مضاف و « كل » مضاف
إليه « قد » ، حرف تقييد « يجيىء » ، فعل مضارع « أجمع » ، فاعل يجيىء « جماء » ، أجمعون ،
ثم جمع ، معطوفات على « أجمع » ، بماطف مقدر فيما عدا الأخير ،

٢٨٩ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَّتِ الدَّهْرُ أَبْكَى أَجْمَعًا

٢٨٩ - هذه الآيات لراجز لا يعلم اسمه .

اللفظة : « الذلفاء » أصله وصف لمؤنت الأذفاف ، وهو مأخوذ من الذاف - بالتحريك - وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة . ثم نقل إلى العلية فسميت به امرأة ، ويجوز هنا أن يكون علما ، وأن يكون باقيا على وصفيته « حولا ، عاما » أكتعا ، تاما ، كاملا ، وقد قالوا : « أتى عليه حول أكتع ، أى : تام ، كذا قال الجوهري .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء حذف المنادى به « ليتنى » ليت : حرف تمن ، والنون للوقاية ، والياء اسم ليت « كنت » كان : فعل ماض ناقص . والياء اسمه « صبيا » خبر كان « مرضعا » نعت لصبي ، وجملة « كان » واسمه وخبره في محل رفع خبر « ليت » ، « تحملى » تحمل : فعله مضارع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذلفاء » فاعل تحمل « حولا » ظرف زمان متعلق بتحمل « أكتعا » توكيد لقوله حولا ، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتا له « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط ، وجملة « بكيت » في محل جر بإضافة إذا إليها « قبلتى » قبل : فعل ماض ، والياء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الذلفاء ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « أربعا » مفعول ثان : وأصله نعت لمحدوف ، والجملة لا محل لها جواب « إذا » الشرطية غير الجازمة « إذا » حرف جواب « ظلت » ظل : فعل ماض ناقص ، والياء اسمه « الدهر » ظرف زمان متعلق بأبكى « أبكى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر ظل « أجمع » توكيد للدهر .

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من باب التوكيد ، الشاهد الأول - وهو المراد هنا - في قوله : « الدهر ... أجمعا » حيث أكد الدهر بأجمع ، من غير أن يؤكد أوله بكل ، والثاني في قوله : « حولا أكتعا » فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النسكرة إذا كانت =

وإن يُفِيدَ تَكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلٌ^(١)
مذهبُ البصريين أنه لا يجوز توكيدُ النكرة : سواء كانت محدودةً ، كيوم ،
وليلة ، وشهر ، وحول ، أو غيرَ محدودةً ، كوقت ، وزمن ، وحين .

ومذهبُ الكوفيين — واختاره المصنف — جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودة ؛
لحصول الفائدة بذلك ، نحو : « صُمْتُ شهرًا كُلَّهُ » ومنه قوله :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمَا * [٢٨٩]

وقوله :

— ٢٩٠ — * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَمًا *

= محدودة ، بأن يكون لها أول وآخر معروفان ، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلك ،
وذهب المصنف إلى جواز ذلك ، والبصريون يأبون تأكيد النكرة : محدودة ، أو غير
محدودة ، وسيأتي هذا الموضوع بعقيب ما نتكلم فيه الآن ، والثالث في قوله « الدهر أبكى
أجمعا » حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي .

(١) « وإن ، شرطية » يفيد ، فعل مضارع فعل الشرط « توكيد ، فاعل يفيد ،
وتوكيد مضاف ، و « منكور ، مضاف إليه » قبل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى توكيد منكور ، والفعل - الذي هو قبل -
مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط ، وسكن لأجل الوقف « وعن نُحَاة ، جار ومجرور
متعلق بقوله المنع الآتي ، ونُحَاة مضاف ، و « البصرة ، مضاف إليه » المنع « مبتدأ » شمل «
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنع ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ

٢٩٠ — هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله ، ويذكر بعض النحاة من البصريين أنه
مصنوع ، ويروى بعض من يستشهد به قبله :

* إِنَّا إِذَا خُطَفْنَا نَقَقَمَا *

اللغة : « خطافنا ، الخطاف — بضم الحاء المعجمة وتشديد الطاء — هو الحديدية =

وَأَغْنَى بِكَلْتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلًا^(١)

قد تقدم أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا ، ومذهبُ البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك ؛ فلا تقول « جاء الجيشان أَجْمَعَانِ » ولا « جاء القبيلتان جَمْعَاوَانِ » استغناء بكلا وكلتا عنهما ، وأجاز ذلك الكوفيون .

* * *

وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ

بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ قَبْلَ الْمُنْفَصِلِ^(٢)

== المعوجة تكون في جانب البكرة «تقعقعا» تحرك وسمع له صوت ، والقمقمة : تحريك الشيء اليابس الصلب حتى يسمع له صوت «صرت» صوتت «البكرة» بفتح فسكون هنا — ما يستقى عليها الماء من البئر .

الإعراب : «قد» حرف تحقيق «صرت» صر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «البكرة» فاعل صرت «يوماً» ظرف زمان متعلق بصرت «أجمعا» تأكيد لقوله «يوماً» .

الشاهد فيه : قوله «يوماً أجمعا» حيث أكد قوله «يوماً» وهو نكرة محدودة بقوله «أجمعا» وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين الذي اختاره المصنف في هذه المسألة ، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره ، وادعاء أنه مما صنعه النحاة الكوفيون ليصححوا مذهبهم ، ولا أصل له عندهم حتى يتلبسوا له مخلصاً .

(١) «اغن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكلتا» جار ومجرور متعلق باغن «في مثنى» جار ومجرور متعلق باغن أيضاً «وكلا» معطوف على كلتا «عن وزن» جار ومجرور متعلق باغن أيضاً ، ووزن مضاف و«فعلاء» مضاف إليه «ووزن أفعلًا» معطوف على قوله «وزن فعلاء» .

(٢) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضمير» مفعول به يؤكد «المتصل» نعت للضمير «بالنفس» جار ومجرور متعلق بتؤكد «والعين» معطوف على النفس «فبعد» الفاء واقعة في ==

عَنِيتُ ذَا الرِّفْعِ ، وَأَكْدُوا بِمَا سِوَاهُمَا ، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَ^(١)

لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين ، إلا بعد تأكيده بضمير منفصل ؛ فنقول : « قوموا أنتم أنفسكم ، أو أعينكم » ولا تقل : « قوموا أنفسكم » . فإذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك ؛ نقول : « قوموا كلُّكم » أو « قوموا أنتم كلُّكم » .

وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع : بأن كان ضمير نصب أو جر ؛ فنقول : « مررت بك نفسك ، أو عينك ، ومررت بكم كلُّكم » ، ورأيتك نفسك ، أو عينك ، ورأيتكم كلكم » .

* * *

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي
مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ « أَدْرَجِي أَدْرَجِي »^(٢)

= جواب الشرط ، بعد : ظرف متعلق بمحذوف تقديره : فأكد بهما بعد المنفصل ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وبعد مضاف ، و « المنفصل » مضاف إليه .

(١) « عنيت » فعل وفاعل « ذا » ، مفعول به لعنيت ، و « ذا » مضاف « الزفع » مضاف إليه « وأكدوا » فعل وفاعل « بما » جار ومجرور متعلق بأكدوا « سواهما » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المحرورة محلا بالباء ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « والقيد » مبتدأ « لن » نافية ناصبة « يلتزما » يلتزم : فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ « لن » ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القيد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو القيد .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « من التوكيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في قوله « لفظي » الآتي ؛ لأنه في قوة المشتق ؛ إذ هو منسوب « لفظي » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هو لفظي ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يجي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل رفع خبر =

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَي التوكيد ، وهو : التوكيد اللفظي ، وهو تكرار اللفظ الأول [بعينه] اعتناء به ، نحو : « أدرجِي أدرجِي » وقوله :

٢٩١ — فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْلَتِي

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ

وقوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)^(١) .

* * *

= المبتدأ ، مكرراً ، حال من الضمير المستتر في يحى . « كقولك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأنك كقولك ، وقول مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ادرجِي ، فعل أمر ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل « ادرجِي » توكيد لسابقه .

٢٩١ — هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين .

الإعراب : « فأين » اسم استفهام ، مبنى على الفتح في محل جر بإلى محذوف يدل عليها ما بعدها ، والاصل : فألى أين — إلخ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلى أين » توكيد لفظي « النجاة » مبتدأ مؤخر « بيعلتي » الجار والمجرور متعلق بالنجاة ، وبغلة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « أتاك » أتى : فعل ماض ، والسكاف ضمير المخاطب أو المخاطبة مفعول به « أتاك » توكيد لفظي « اللاحقون » فاعل أتى الأول « احبس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « احبس » توكيد لفظي .

الشاهد فيه : قوله « إلى أين إلى أين » ، وقوله : « أتاك أتاك » ، وقوله : « احبس احبس » ، ففي كل واحد من المواضع الثلاثة تكرار اللفظ الأول بعينه ، وهو من التوكيد اللفظي .

(١) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا) من باب التوكيد اللفظي ، وعلل ذلك بأن التوكيد اللفظي يشترط أن يكون اللفظ الثاني دالاً على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول ، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك ، فإن الدك الثاني غير الدك الأول ، والمعنى دكا حاصلاً بعد دك ، وذذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معاً حال ، وهو مؤول بنحو مكرراً دكها ، ومثله قوله تعالى : (وجاء ربك والملك =

وَلَا تُعِدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ
إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِلَ (١)

أى : إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد ، لم يَجْزُ ذلك ، إلا بشرط اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكّد ، نحو : « مررت بك بك » ، ورغبت فيه فيه ، ولا تقول : « مررت بكك » .

* * *

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحْصَلَا
بِهِ جَوَابٌ : كَنَعَمَ ، وَكَيْلَى (٢)

(= صفأ صفا) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم : جاء القوم رجلا رجلا ، وعلمته الحساب باباً باباً .

(١) « ولا » نافية ، تعد ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، لفظ ، مفعول به لتعد ، ولفظ مضاف و « ضمير » مضاف إليه ، متصل ، نعت للضمير « إلا » أداة استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لفظ » الواقع مفعولاً به ، ومع مضاف وقوله « اللفظ » مضاف إليه ، الذى ، نعت للفظ « به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » ، الآتى « وصل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الحروف » مبتدأ مؤخر « غير » منصوب على الاستثناء . أو — بالرفع — نعت للحروف ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تحصلا ، تحصل : فعل ماض ، والالف للاطلاق » به « جار ومجرور متعلق بتحصل » جواب ، فاعل تحصل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كنعم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كنعم « وكيلى » جار ومجرور معطوف على كنعم .

أى : كذلك إذا أريد تأكيد الحرف الذى ليس للجواب ، يجب أن يُعاد مع الحرف المؤكّد ما يتصل بالمؤكّد ، نحو : « إن زيدا إن زيدا قائم » و « فى الدار فى الدار زيد » ، ولا يجوز « إن زيدا قائم »^(١) ، ولا « فى فى الدار زيد » .

فإن كان الحرف جواباً — كنعم ، وبلى ، وجير ، وأجل ، وإى ، ولا — جاز إعادته وحده ؛ فيقال لك : « أقام زيد » ؟ فتقول « نعم نعم » أو « لا لا » ، و « ألم يقم زيد » ؟ فتقول : « بلى بلى »^(٢) .

وَمُضْمَرٌ الرِّفْعِ الَّذِي قَدْ اُنْفَصَلَ
أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ تَصْمِيحٍ اُنْفَصَلَ^(٣)

(١) قد ورد شاذاً قول الشاعر :

إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيماً

(٢) من ذلك قول جميل بن معمر العذري :

لَا لَا أَبُو حُحْبٍ بِنْتَهْ ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ حَلَى مَوَاقِفًا وَعُهُودًا

واعلم أن حروف الجواب على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يقع بعد الإيجاب والنفي جميعاً ، وذلك أربعة أحرف ، وهى : نعم ، وجير ، وأجل ، وإى ، فكل واحد من هذه الأحرف الأربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفي ، والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة : تصديق الخبر ، أو إعلام المستخبر ، أو إبعاد الطالب .

والقسم الثانى : ما لا يقع إلا بعد الإيجاب ، وهو « لا » ، والمقصود به إبطال ما أوجهه المتكلم أولاً .

والقسم الثالث : ما لا يقع إلا بعد النفي ، وهو « بلى » ، خاصة .

(٣) « ومضمر » ، بالنصب : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وبالرفع مبتدأ

وعلى كل حال هو مضاف ، و « الرفع » ، مضاف إليه « الذى » ، اسم موصول : نعمت =

أى : يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل : مرفوعاً كان ،
 نحو : « قَتَّ أَنْتَ » ، أو منصوباً ، نحو : « أَكْرَمْتَنِي أَنَا » ، أو مجروراً ، نحو :
 « مررت به هُوَ » والله أعلم .

* * *

= المضمرة الرفع قد ، حرف تحقيق ، انفصل ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مرفوع فيه
 جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعتاً ، والجملة لا محل لها صلة الموصول
 « أكّد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » به ، جار ومجرور متعلق
 بأكّد ، كل ، مفعول به لا أكّد ، وكل مضاف و ضمير ، مضاف إليه ، وجملة « انفصل ،
 وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر صفة لضمير المضاف إليه .

الْعَطْفُ

الْعَطْفُ : إمَّا ذَوْ بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقٍ ، وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ^(١)
فَذَوُ الْبَيَانِ : تَابِعٌ ، شَبَهُ الصِّفَةِ ، حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ^(٢)

المطفُ — كما ذكر — ضربان ؛ أحدهما : عطف النَسَقِ ، وسيأتي ، والثاني :
عطف البَيَانِ ، وهو المقصود بهذا الباب .

وعطف البيان هو : التابع ، الجامد ، المُشَبَّه للصِّفَةِ : في إيضاح^(٣) متبوعه ، وعدم
استقلاله ، نحو :

(١) « العطف » مبتدأ « إما » حرف تفصيل « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ،
و « بيان » مضاف إليه « أو » عاطفة « نسق » معطوف على « ذو بيان » ، والغرض ،
مبتدأ « الآن » منصوب على الظرفية الزمانية « بيان » خبر المبتدأ ، و « ما »
اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة « سبق » و « فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل
لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « فذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « البيان » مضاف إليه « تابع » خبر المبتدأ
« شبه » نعت لتابع ، وشبه مضاف و « الصِّفَةِ » مضاف إليه « حقيقة » مبتدأ ، و « حقيقة »
مضاف و « القصد » مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بمنكشفة « منكشفة » خبر
المبتدأ ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لتابع .

(٣) عبارة الشارح في هذا الموضع قاصرة ، والتحقيق أن عطف البيان يأتي لأغراض
كثيرة ، وأن أشهرها أربعة ، الأول : توضيح متبوعه ، وهذا يكون في المعارف كإقسام
بأنه أبو حفص عمر ، والثاني : تخصيص متبوعه ، وهذا يكون في النكرات نحو
قوله تعالى : (من ماء صديد) وقوله سبحانه : (من شجرة مباركة زيتونة) عند من
جوز بحجى عطف البيان في النكرات ، والثالث : المدح ، نحو قوله تعالى : (جمل الله
الكعبة البيت الحرام) ذكر هذا صاحب الكشف ، والرابع : التأكيد ، وذلك كما في
قول الشاعر :

— ٢٩٢ —

* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ *

فـ «عُمَرُ» عطفُ بَيَانٍ ؛ لأنه مُوَضَّحٌ لِأَبِي حَفْصٍ .

نخرج بقوله : « الحامد » الصِّفَةُ ؛ لأنها مشتقة أو مُؤَوَّلَةٌ به ، وخرج بما بعد ذلك : التوكيدُ ، وعطفُ النَّسَقِ ؛ لأنهما لا يُؤَنَّبَانِ متبوعهما ، والبدلُ الجامد ؛ لأنه مستقل .

* * *

• لقائل يا نصر نصرنا نصرًا •

==

ذكره بعضهم ، واختار المصنف في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي الأول .

٢٩٢ — هذا أول رجز لعبد الله بن كيسة — بفتح الكاف وسكون الياء المثناة —

وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ فَأَغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلي بعيد ، وإن ناقتي دبراء نقباء ، فأحلتني ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها من نقب ولا دبر ، فانطلق لخل ناقتة ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول هذا الرجز ، وعمر — رضى الله عنه — مقبل من أعلى الوادى ، فسمعه ، فأخذ بيده وقال له : ضع عن راحلتك ، فلما تبين له صدقه خله وزوده وكساه ، كذا قال المرزبانى فى معجم الشعراء ، وما نحسب القصة على هذا التفصيل ، فإن فيها مالا لسيغف .

اللغة : « نقب » مصدر نقب — من باب فرح — وهو رقة خف البعير « دبر » مصدر دبر — من باب مرض — وهو أن يخرج ظهر الدابة من موضع الرجل أو القتب « لجر » حنث فى يمينه ،

الإعراب : « أقسم » فعل ماضى « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم ، وأبو مضاف و « حفص » مضاف إليه « عمر » عطف بيان ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله أبو حفص .

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » فإن الثانى عطف بيان للأول .

فَأُولَئِكَ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي^(١)
 لَمَّا كَانَ عَطْفُ الْبَيَانِ مُشَبَّهًا لِلصِّفَةِ ، لَزِمَ فِيهِ مُوَافَقَةُ الْمُتَّبِعِ كَالنَّعْتِ ؛
 فَيُوَافِقُهُ فِي إِعْرَابِهِ ، وَتَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ ، وَتَذْكِيرِهِ أَوْ تَأْنِيثِهِ ، وَإِفْرَادِهِ أَوْ تَثْنِيَّتِهِ
 أَوْ جَمْعِهِ .

* * *

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ^(٢)
 ذَهَبَ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى امْتِنَاعِ كَوْنِ عَطْفِ الْبَيَانِ وَمُتَّبِعِهِ نَسْكَرَتَيْنِ ،
 وَذَهَبَ قَوْمٌ — مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ — إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ؛ فَيَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ
 مُعْرَفَيْنِ ، قِيلَ : وَمَنْ تَنْكِيرُهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (تُوْقِدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) ؛ فزَيْتُونَةٌ : عَطْفُ بَيَانٍ لَشَجَرَةٍ ، وَصَدِيدٌ :
 عَطْفُ بَيَانٍ لِمَاءٍ .

* * *

(١) « فَأُولَئِكَ » ، أَوَّلُ : فَعْلٌ أَمْرٌ ، مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ ، وَالْفَاعِلُ خَيْرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ
 وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْمَاءُ مَفْعُولُ أَوَّلِ « مِنْ وَفَاقٍ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَوَّلِيْنِهِ
 وَوَفَاقٌ مُضَافٌ ، وَ« الْأَوَّلُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مَا » ، اسْمُ مَوْصُولٍ : مَفْعُولُ ثَانٍ لِأَوَّلِيْنِهِ
 « مِنْ وَفَاقٍ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « وَلِي » ، الْآتِي فِي آخِرِ الْبَيْتِ ، وَوَفَاقٌ مُضَافٌ ،
 « الْأَوَّلُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « النَّعْتِ » ، مُبْتَدَأٌ « وَلِي » فَعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ خَيْرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا
 تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى النَّعْتِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَيْرٍ الْمُبْتَدَأِ ، وَجُمْلَةُ
 الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ .

(٢) « فَقَدْ » حَرْفٌ تَقْلِيلٌ « يَكُونَانِ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ ، وَأَلْفُ الْاِثْنَيْنِ اسْمُهُ
 « مُنْكَرَيْنِ » خَبَرٌ يَكُونُ « كَمَا » السَّكَافُ جَارَةٌ ، مَا : مُصَدَّرِيَّةٌ « يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ » مُضَارِعٌ
 نَاقِصٌ وَاسْمُهُ وَخَبَرُهُ ، فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرٍ بِوَاسِطَةِ مَا الْمَصَدَّرِيَّةِ ، وَهَذَا الْمَصَدَّرُ جَرُورٌ
 بِالسَّكَافِ ، وَالتَّقْدِيرُ : كَكُونَهُمَا مُعْرَفَيْنِ .

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ، نَحْوُ «يَا غُلَامُ يَفْعُرَا»^(١)
وَنَحْوُ «بَشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرَى» وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى^(٢)

كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلاً، نحو: «ضَرَبْتُ
أبا عبد الله زيدا» .

واستثنى المصنف من ذلك مسألتين، يتعين قيما كون التابع عطف بيان^(٣) :

(١) «وصالِحًا» مفعول ثان مقدم على عامله، وهو قوله «يرى» ، الآتي «لبدلية» جار
ومجرور متعلق بـ«صالح» يرى، فعل مضارع مبني للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول «في غير»
جار ومجرور متعلق بـ«يرى» ، وغير مضاف، و«نحو» مضاف إليه «يا» حرف نداء
«غلام» منادى مبني على الضم في محل نصب «يعمرا» عطف بيان على غلام تبعاً للمحل ؛
فقد علمت أنه مضموم اللفظ، وأن محله نصب .

(٢) «ونحو» معطوف على نحو في البيت السابق، ونحو مضاف و«بشر» مضاف
إليه «تابع» نعت لبشر، وتابع مضاف و«البكرى» مضاف إليه «وليس» فعل ماض
ناقص «أن» مصدرية «يبدل» فعل مضارع مبني للجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس «المرضى» الباء
زائدة، والمرضى : خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٣) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان
ولا يجوز أن يكون بدلاً، بأحد أمرين ؛ الأمر الأول : أن يكون التابع غير مستغنى عنه ،
الأمر الثاني : أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع ، والمسألتان اللتان
ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثاني ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع
يعمرا مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى ، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علماً
وليس مقترناً بال موضع البكرى ، ولم يتعرض لتأصيل الضابط الأول ، ولا التمثيل له ،
ومن أمثله أن يكون التابع مشتقاً على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً =

الأولى : أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، معرباً ؛ والمتبوع مُنَادَى ، نحو :
 « يَا غُلَامُ يَعْمُرًا » فيتمين أن يكون « يعمرًا » عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون
 بدلاً ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فكان يجب بناء « يعمرًا » على الضم ؛
 لأنه لو لُفِظَ بـ « يا » معه لكان كذلك .

الثانية : أن يكون التابع خالياً من « أل » والمتبوع بَال ، وقد أُضِيفَ إليه صفةُ
 بَال ، نحو : « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ » ؛ فيتمين كون « زيد » عطف بيان ،
 ولا يجوز كونه بدلاً من « الرجل » ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فيلزم أن
 يكون التقدير : أَنَا الضَّارِبُ زَيْدٌ ، وهو لا يجوز ؛ لما عرفت في باب الإضافة من أن
 الصفة إذا كانت بَال لا تضاف إلا إلى ما فيه أل ، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه أل ، ومثل
 « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ » قوله :

٢٩٣ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بَشَرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعَا

== وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ ، نحو : « على سافر بكر أخوه ، فإنه يتمين
 أن يكون ، أخوه ، عطف بيان على بكر ، ولا يجوز أن يكون بدلاً .
 ٢٩٣ — البيت للرار بن سعيد الفقعسي .

اللغة : « التارك » ، يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل ، فيحتاج
 مفعولين ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى ، فلا يحتاج إلا لمفعول واحد
 « البكرى » نسبة إلى بكر بن وائل ، بشر ، هو بشر بن عمرو بن مرثد ، وكان قد قتله سبع
 ابن الحسحاس الفقعسي ، ورئيس بني أسد يوم ذاك خالد بن فضلة الفقعسي جد المزار ، لذلك
 غر بمقتل بشر « رقبه » تنتظر خروج روحه ؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى ، وكنى بذلك
 عن كونه قتله .

المعنى : يقول : أنا ابن الرجل الذي ترك بشراً البكرى تنتظر الطير موته
 لتقع عليه .

الإعراب : « أنا » مبتدأ ، « ابن » خبر المبتدأ ، « وابن مضاف ، و « التارك » ==

فبشر : عطفُ بَيَّانٍ ، ولا يجوز كونه بدلا ؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير :
« أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ » .

وأشار بقوله : « وليس أن يبدل بالمرضى » إلى أن تجويز كون « بشر » بدلا
غير مَرْضَى ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارسي ^(١) .

== مضاف إليه ، والتارك مضاف ، و « البكرى » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل
إلى مفعوله « بشر » ، عطف بيان على البكرى « عليه » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم « الطير » ، مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب : إما مفعول ثانٍ للتارك ، وإما حال
من البكرى « ترقبه » ، ترقب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي
يعود إلى الطير ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل نصب حال من الطير « وقوعا » ، حال من
الضمير المستتر في ترقبه .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » ، فإن قوله « بشر » بتعين فيه أن يكون عطف
بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يجعل بدلا منه ؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى
وجه امتناعه والخلاف فيه .

(١) مذهب الفراء والفارسي جواز إضافة الوصف المقترن بال إلى العلم ، وذلك نحو :
« أنا الضارب زيد » ، وعلى هذا يجوز في « أنا ابن التارك البكرى بشر » ، أن يجعل بشر بدلا ؛
لأنه يجوز عندهم أن تقول : أنا ابن التارك بشر — بإضافة التارك الذي هو وصف مقترن
بال إلى بشر الذي هو علم — ومعنى هذا أنه يجوز لإحلال التابع محل المتبوع ، ومتى جاز
ذلك صح في المتبوع الوجهان : أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، لكن مذهب
الفراء والفارسي غير مقبول عند المصنف وجمهرة العلماء ، لاجرم لم يميزوا في « بشر »
إلا وجهاً واحداً ، وهو أن يكون عطف بيان ، ولهذا تجد المصنف يقول « وليس أن
يبدل بالمرضى » .

عَطْفُ النَّسَقِ

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسَقِ

كَأَخْصَصَ بُودٌ وَثَنَاءَ مَنْ صَدَقَ (١)

عطفُ النسق هو : التابع ، المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف التي سندكرها ، كـ « أَخْصَصَ بُودٌ وَثَنَاءَ مَنْ صَدَقَ » .
نخرج بقوله « المتوسط — إلى آخره » بقية التوابع .

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا : يَوَاوٍ ، ثُمَّ ، فَا ، حَتَّى ،

حَتَّى ، أَمْ ، أَوْ ، كـ « فَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا » (٢)

(١) « تال » خبر مقدم « بحرف » جار ومجرور متعلق بـ « تال » متبوع ، نعمت لحرف « عطف » مبتدأ مؤخر ، وعطف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه « كأخْصَصَ » الكاف جارة لقول محذوف ، أخصص : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بود » جار ومجرور متعلق بأخصص « وثناء » معطوف بالواو على ود « من » اسم موصول : مفعول به لأخصص « صدق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « فالعطف » مبتدأ « مطلقاً » حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله : « يَوَاوٍ » بناء على رأى من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور ، أو هو حال من المبتدأ بناء على مذهب سيويه « يَوَاوٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ثُمَّ ، فَا ، حَتَّى ، أَمْ ، أَوْ » قصد لفظهن . معطوفات على قوله وار ، يعاطف مقدر في الجميع « كفيك » الكاف جارة لقول محذوف ، فيك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « صدق » مبتدأ مؤخر « ووفاء » الواو عاطفة ، ووفاء : معطوف على صدق ، وقصر وفا للضرورة ، وأصله وفاء ، وتقدير الكلام : كقولك فيك صدق ووفاء ، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى : وذلك كائن كقولك .

حُرُوفُ المطف على قسمين :

أحدهما : ما يُشْرِكُ المطفوفَ مع المطفوف عليه مطلقاً ، أى : لفظاً وحكماً ، وهى :
الواو ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » . وثُمَّ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو » . والفاء ، نحو :
« جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو » . وَحَتَّى ، نحو : « قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ » . وَأَمْ ، نحو :
« أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ » . وَأَوْ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » .

والثانى : ما يُشْرِكُ لفظاً فقط ، وهو المراد بقوله :

وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ : بَلْ ، وَلَا ،

لَكِنْ ، كَ « لَمْ يَنْبُدْ أَمْرُو لَكِنْ طَلَا »^(١)

هذه الثلاثة تُشْرِكُ الثانى مع الأول فى إعرابه ، لا فى حكمه ، نحو : « مَا قَامَ زَيْدٌ
بَلْ عَمْرُو ، وجاء زيد لا عمرو ، ولا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا » .

(١) « وَأَتَّبَعْتَ » أتبع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث د لفظاً ، تمييز ، أو
منصوب بنزع الخافض د لحسب ، الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، حسب ، بمعنى كاف هنا :
مبتداً ، وخبره محذوف ، أى فسكافيك هذا ، مثلاً د بل ، فاعل أتبع د ولا ، لكن ،
معطوفان على د بل ، بعاطف مقدر فى الثانى د كلم ، الكاف جارة لقول محذوف ، لم :
حرف نفي وجزم وقلب د بيد ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو د امرؤ ،
فاعل بيد د لكن ، حرف عطف د طلا ، معطوف على امرؤ ، والطلا — بفتح الطاء
مقصوراً ، بزنة عصا وفى — ابن الظبية أول ما يولد ، وقيل : الطلا هو ولد البقرة الوحشية ،
وقيل : هو ولد ذات الظلف مطلقاً ، ويجمع على أطلاء ، مثل سبب وأسباب .

فَاعْطِفْ يَوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا
- فِي الْحُكْمِ - أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا^(١)

لَمَّا ذَكَرَ حُرُوفَ الْعَطْفِ التَّسْعَةَ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَعَانِيهَا .

فَالْوَاوُ : لِمَطْلُقِ الْجَمْعِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، فَإِذَا قُلْتُ : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » دَلَّ ذَلِكَ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا فِي نَسْبَةِ الْحُجَى إِلَيْهِمَا ، وَاحْتِمَالِ كَوْنِ « عمرو » جَاءَ بَعْدَ « زيد » ، أَوْ جَاءَ قَبْلَهُ ، أَوْ جَاءَ مُصَاحِبًا لَهُ ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ ، نَحْوُ : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَهُ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَهُ » ، فَيُعْطَفُ بِهَا : اللَّاحِقُ ، وَالسَّابِقُ ، وَالْمُصَاحِبُ .

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ ، وَرَدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَى)^(٢) .

(١) « فاعطف » الفاء للتفريع ، اعطف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « يواو » جار ومجرور متعلق باعطف « لاحقاً » مفعول به لا عطف « أو » عاطفة « سابقاً » معطوف على قوله لاحقاً « وفي الحكم » جار ومجرور تنازعه كل من « سابقاً » و « لاحقاً » ، « أو » عاطفة « مصاحباً » معطوف على سابقاً « موافقاً » نعت لقوله مصاحباً .

(٢) لو كانت الواو دالة على الترتيب — كما يقول الكوفيون — لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت ؛ لأن الحياة المرادة من « نحيى » تكون حينئذ بعد الموت ، وهي الحشر ، ومساق الآية وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له ؛ فالمراد من الحياة في قولهم « ونحيى » هي الحياة التي يحيونها في الدنيا ، وهي قبل الموت قطعاً ، فدللت الآية على أن الواو لا تدل على الترتيب ؛ لأن المعطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه .

هذا ، وإذا لم توجد قرينة تعين المعية أو غيرها فالأرجح أن تكون الواو دالة على مصاحبة المعطوف للمعطوف عليه ، وبإليه أن يكون المعطوف عليه سابقاً ، ثم أن يكون المعطوف عليه متأخراً .

وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي

مَتَّبِعُهُ ، كـ « اصْطَفَ هَذَا وَأَبْنَى »^(١)

اخْتَصَّتِ الْوَاوُ — من بين حروف العطف — بأنها يُعْطَفُ بها حيث لا يُكْتَفَى

بالمعطوف^(٢) عليه ، نحو : « اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ولو قلت : « اختصم زيد »
لم يحز ، ومثله : « اصْطَفَ هَذَا وَأَبْنَى ، وَتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » .

ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف : فلا

تقول : « اختصم زيد فعمرو » .

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ « ثُمَّ » لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ^(٣)

أى : تدلُّ الفاء على تأخير المعطوف عن المعطوف عليه مُتَّصِلًا به ، و « ثم »
على تأخيره عنه منفصلاً ، أى : مُتَرَاخِيًا عنه ، نحو : « جاء زيد فعمرو » ، ومنه قوله
تعالى : (الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى) ، و « جاء زيد ثم عمرو » ومنه قوله تعالى : (وَاللَّهُ
خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ) .

(١) « واخصص ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار
ومجرور متعلق باخصص « عطف ، مفعول به لاخصص ، وعطف مضاف ، و « الذى »
اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من الفعل المنفى وهو « لا يغنى » وفاعله الضمير المستتر
فيه لا محل لها صلة الموصول « كاصطف ، الكاف جارة لقول محذوف ، واصطف : فعل
ماض ، هذا ، فاعل اصطف ، وأبنى ، معطوف على هذا .

(٢) إنما يكون ذلك عندما يكون الحكم بما لا يقوم إلا بمتعدد ، مثل الاشتراك
والاصطفاف والاختصام فى أمثلة الشارح . وما اختصت به الواو أنها تعطف عاملاً قد
حذف وبقي معموله كما قاله فى « وزججن الحواجب والعيونا » وسأأتى هذا قريباً

(٣) « والفاء ، مبتدأ ، للترييب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « باتصال ،
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترييب » و « ثم » للترييب بانفصال ، مثل الشطر
الأول فى الإعراب .

وَإِخْصَصَ بِنَاءَ عَطَفَ مَا لَيْسَ صَلَةً عَلَى الَّذِي أُسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ^(١)
 اخْتَصَّتِ الْفَاءُ بِأَنَّهَا تَعْطِفُ^(٢) مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صَلَةً — نَحْوُهُ — عَنِ ضَمِيرِ
 الْمَوْصُولِ — عَلَى مَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ صَلَةً — لاشتغاله عَلَى الضمير — نَحْوُ :
 « الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدٌ الذِّبَابُ » ، وَلَوْ قُلْتُ : « وَيَغْضِبُ زَيْدٌ » أَوْ
 « ثُمَّ يَغْضِبُ زَيْدٌ » لَمْ يَجْزِ ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ تَدُلُّ عَلَى السَّبَبِيَّةِ ، فَاسْتَعْنِي بِهَا عَنِ الرَّابِطِ ،
 وَلَوْ قُلْتُ : « الَّذِي يَطِيرُ وَيَغْضِبُ مِنْهُ زَيْدٌ الذِّبَابُ » جَاز ؛ لِأَنَّكَ أَتَيْتَ
 بِالضَّمِيرِ الرَّابِطِ .

* * *

بَعْضًا يَحْتَجِّيْ أَعْطِفُ عَلَى كُلِّ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا^(٣)

(١) « وإخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بقاء »
 جار ومجرور متعلق بإخصص « عطف » مفعول به لإخصص ، وعطف مضاف و « ما »
 اسم موصول : مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « صلة »
 خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة ما الموصولة « على الذي »
 جار ومجرور متعلق بعطف « استقر » فعل ماض وأنه أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء
 اسمه « الصلة » خبر أن ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل استقر ، والجملة من
 الفعل الذي هو استقر والفاعل الذي هو المصدر المنسبك من أن ومعمولها لا محل لها صلة الذي .
 (٢) وما اختصت به الفاء أنها تعطف المفصل على الجمل مع اتحادهما معنى ، ومن ذلك
 قوله تعالى (ونادى نوح ربه فقال) والترتيب في مثل هذا ذكرى ، لا معنى .

(٣) « بعضاً » مفعول به مقدم لقوله : « اعطف » الآتي « بحتي » جار ومجرور
 متعلق باعطف « اعطف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت
 « على كل » جار ومجرور متعلق باعطف أيضاً « ولا » الواو للحال ، لا : نافية « يكون »
 فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « إلا » أداة استثناء ملغاة « غاية »
 خبر يكون ، وغاية مضاف ، و « الذي » اسم موصول مضاف إليه « تلا » فعل ماض ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة لا محل لها صلة الذي ، وجملة يكون واسمها وخبره
 في محل نصب حال .

يُشْتَرَطُ فِي الْمَطُوفِ بِحَتَّى أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ وَغَايَةً لَهُ : فِي زِيَادَةٍ ، أَوْ نَقْصٍ ،
نَحْوُ : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ » .

* * *

و « أَمْ » بِهَا أَعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ
أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ « أَيْ » مُغْنِيَةٍ^(١)

« أَمْ » عَلَى قَسَمَيْنِ : مَنْقُطَةٌ ، وَسِتَائِي ، وَمُتَّصِلَةٌ ، وَهِيَ : الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةِ
التَّسْوِيَةِ نَحْوُ : « سَوَاءٌ عَلَى أَفُتَّ أَمْ قَعَدْتَ » وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ عَلَانَا
أَمْ صَبْرُنَا)^(٢) وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةٍ مُغْنِيَةٍ عَنْ « أَيْ » نَحْوُ : « أَرِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو »
أَيُّ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ .

* * *

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ ، إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ^(٣)

(١) « وَأَمْ » قَصْدُ لَفْظِهِ : مُبْتَدَأٌ بِهَا ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اعْطِفِ الْآتِي
« اعْطِفِ » فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ « إِثْرَ » ظَرْفٌ مَكَانٌ بِمَعْنَى بَعْدَ مُتَعَلِّقٍ بِاعْطِفِ ، وَإِثْرُ مُضَافٍ وَ « هَمْزٍ » مُضَافٌ
إِلَيْهِ ، وَهَمْزُ مُضَافٍ وَ « التَّسْوِيَةِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ » حَرْفُ عَطْفٍ وَ هَمْزَةٌ ، مَعْطُوفٌ
عَلَى هَمْزٍ « عَنْ لَفْظٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « مُغْنِيَةٍ » الْآتِي ، وَلَفْظُ مُضَافٍ وَ « أَيْ »
مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُغْنِيَةٍ » نَعْتٌ لِهَمْزَةٍ .

(٢) يَجُوزُ لَكَ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ أَنْ تَعْرِبَ « سَوَاءً » خَبْرًا مُقَدِّمًا وَمَا يَلِي الْهَمْزَةَ فِي تَأْوِيلِ
مَصْدَرٍ مُبْتَدَأٍ مُؤَخَّرًا ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ بِأَنْ تَجْعَلَ سَوَاءً مُبْتَدَأً وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ خَبْرَهُ .

(٣) « وَرُبَّمَا » رَبٌّ : حَرْفُ تَقْلِيلٍ ، مَا : كَافَةٌ « أُسْقِطَتْ » أُسْقِطَ : فَعْلٌ مَاضٍ
مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ « الْهَمْزَةُ » نَائِبٌ فَاعِلٌ أُسْقِطَ « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « كَانَ »
فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ فَعْلُ الشَّرْطِ « خَفَا » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : اسْمٌ كَانَ ، وَخَفَا مُضَافٌ
وَ « الْمَعْنَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ « بِحَذْفِهَا » الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « أَمِنْ » الْآتِي ، =

أى : فدُحِذِفُ الهمزة — بمعنى هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ ، والهمزةُ المَغْنِيَةُ عن أَى — عند أمن اللبس ، وتكون « أم » متصلة كما كانت والهمزة موجودة ، ومنه قراءة ابن مُحَيِّصِينَ : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) بإسقاط الهمزة من (أُنذِرْتَهُمْ) ، وقول الشاعر :

٢٩٤ — لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ

أى : أَسْبَعُ .

* * *

= وحذف مضاف وما : مضاف إليه « أمن » ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خفاء المعنى ، والجملة في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل على سابق الكلام .

٢٩٤ — البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، أحد شعراء قریش المعدودين .

الإعراب : « لعمرك » اللام للقسم ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لعمرك قسمي ، وعمر مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « ما » نافية « أدري » فعل مضارع بتطلب مفعولين ، وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله : بسبع الآتي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإن » الواو واو الحال ، إن زائدة « كنت » كان : فعل ماضٍ ناقص ، والتاء اسم « داريا » خبره « بسبع » جار ومجرور متعلق بقوله رمين الآتي « رمين » رمى : فعل ماضٍ ، ونون النسوة فاعل « الجمر » مفعول به لرمين « أم » عاطفة « ثمان » جار ومجرور معطوف على قوله بسبع .

الشاهد فيه : قوله « بسبع » . . . أم ثمان ، حيث حذف منه الهمزة المغنية عن لفظ « أَى » وأصل الكلام : أسبع رمين — إلخ ، وإنما حذفها اعتماداً على السياق المعنى وعدم خفاءه .

وَبَانْقِطَاعٍ وَمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قَيَّدَتْ بِهِ خَلَّتْ^(١)

أى : إذا لم يتقدّم على «أم» همزة التسوية ، ولا همزة مُخَفِّفَةٌ عن أى ؛ فهي مُنْقَطِعَةٌ ، وتفيد الإضراب كـبَلْ ، كقوله تعالى : (لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) أى : بل يقولون افتراه ، ومثله «إِنَّهَا لَأَبَلٌ أَمْ شَاءَ» أى : بل هي شاء .

* * *

خَيْرٌ ، أَيْجُ ، قَسَمُ — بِأَوْ — وَأَبْهَمُ ،

وَأَشْكُكَ ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي^(٢)

(١) «وَبَانْقِطَاعٍ» جار ومجرور متعلق بقوله وفَتْ الْآتَى «وبهنى» جار ومجرور معطوف بالواو على بَانْقِطَاعٍ ، ومعنى مضاف و «بَلْ» قصد لفظه : مضاف إليه «وفت» وفى : فعل ماضٍ ، والفاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «لِنْ» شرطية «تَكُ» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «دَمَّا» جار ومجرور متعلق بقوله خَلَّتْ الْآتَى «قَيَّدَتْ» قيد : فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم ، والفاء للتأنيث ، والجملة لا محل لها صلة «دَمَّا» المجرورة بخلا مِنْ «بِهِ» جار ومجرور متعلق بقيدت «وخلَّتْ» خلا : فعل ماضٍ ، والفاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم ، والجملة في محل نصب خبر «تَكُ» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) «خَيْرٌ» فعل أَسْرَ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أَيْجُ» قسم ، معطوفان على خَيْرٍ بعاطفٍ مقدر مع كل منهما «بِأَوْ» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله «وَأَبْهَمُ» . وَأَشْكُكَ ، معطوفان على خَيْرٍ «وإِضْرَابٌ» مبتدأ «بِهَا» جار ومجرور متعلق بإِضْرَابٍ «أَيْضًا» مفعول مطلق لفعل محذوف «نُمِي» فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إِضْرَابٍ ، والجملة من نُمِي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

أى : تُسْتَعْمَلُ «أو» للتخيير ، نحو : «خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا» ، وللإباحة
 نحو : «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ» ، والفرق بين الإباحة والتخيير : أن الإباحة
 لَا تَمْنَعُ الْجَمْعَ ، والتخيير يمنع ، وللتقسيم ، نحو : «الكلمة اسم ، أو فعل ، أو حرف»
 وللإبهام على السامع ، نحو : «جاء زيد أو عمرو» ، إذا كُنْتَ عَالِمًا بِالْجَائِ مِنْهُمَا
 وَقَصَدْتَ الْإِبهَامَ عَلَى السَّامِعِ ، [ومنه قوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي
 ضَلَالٍ مُبِينٍ)] ، وللشك ، نحو : «جاء زيد أو عمرو» ، إذا كنت شاكًا في الجائِ
 مِنْهُمَا ، وللأضراب كقوله :

٢٩٥ — مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ
 لَمْ أَخْصِرْ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادٍ

٢٩٥ — هذان البيتان لجرير بن عطية ، يقولها هشام بن عبد الملك .

اللغة : « عيال » ، يعنى بهم أولاده ومن يموئهم ويعولهم « برمت » ، ضجرت وتعبت .
 الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « ذا »
 اسم موصول : خبر المبتدأ « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
 تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف ، ويجوز
 أن يكون قوله : « ماذا » كله اسم استفهام مفعولاً مقدماً لترى « في عيال » جار
 ومجرور متعلق بترى « قد » حرف تحقيق « برمت » فعل وفاعل ، والجملة في محل
 جر صفة لعِيَالٍ « بهم » جار ومجرور متعلق ببرمت « لم » نافية جازمة « أخصر »
 فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً
 تقديره أنا « عدتهم » عدة : مفعول به لأخصر ، وعدة مضاف والضمير مضاف إليه
 « إلا » أداة استثناء ملغاة « بعداد » جار ومجرور متعلق بأخصر « كانوا » كان :
 فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « ثمانين » خبر كان « أو » حرف عطف بمعنى بل ،
 وقيل : هى بمعنى الواو « زادوا » فعل وفاعل « ثمانية » مفعول به لزيد « لولا » حرف امتناع
 لوجود « رجائك » رجاء : مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، ورجاء مضاف والكاف =

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي
أى : بل زادوا .

وَرَبِّمَا عَاقَبْتَ الْوَاوَ ، إِذَا لَمْ يُبْلَغْ ذُو النُّطْقِ لِلْبَّسِ مَنفَذًا^(١)
قد تستعمل « أو » بمعنى الواو عند أمن اللبس ؛ كقوله :

٢٩٦ — جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

= مضاف إليه ، قد ، حرف تحقيق ، قتل ، فعل وفاعل ، أولادى ، أولاد : مفعول به لقتل ، وأولاد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أوزدوا » حيث استعمل فيه « أو » ، للاضراب بمعنى بل .

(١) « وربما ، رب : حرف تقليل ، وما : كافة ، عاقبت ، عاقب : فعل ماض ،
والثاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو يعود إلى أو » الواو ، مفعول به لعاقب « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « لم ، نافية جازمة ، يلف ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « ذو ، فاعل يلف ، وذو مضاف ، و ، النطق ، مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا ، إليها « للبس ، جار ومجرور متعلق بقوله منفذا الآتى « منفذاً ، مفعول أول ليلقى ، ومفعوله الثانى محذوف ، وجواب « إذا ، محذوف .

٢٩٦ — هذا البيت لجرير بن عطية ، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز

ابن مروان .

اللمة : « قدر ، بفتحتين — أى : موافقة له ، أو مقدرة .

الإعراب : « جاء ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو يعود إلى الممدوح ، الخلافة ، مفعول به لجاء « أو ، عاطفة بمعنى الواو « كانت ، كان : فعل ماض ناقص ، والثاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو يعود إلى الخلافة » له ، جار ومجرور متعلق بقوله قدراً الآتى « قدراً ، خبر كان « كما ، الكاف جارة ، ما : مصدرية « أتى ، فعل ماض « ربه ، رب : مفعول به مقدم على الفاعل ، =

وَمِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَصْدِ «إِمَّا» الثَّانِيَّةُ

فِي نَحْوِ : «إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَّةُ»^(١)

يعنى أن «إِمَّا» المسبوقة بمتابها تُفيد ما تفيد «أَوْ» : من التخيير ، نحو : «خذ من مالى إمادها وإماديناراً» والإباحة ، نحو : «جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين» والتقسيم ، نحو : «الكلمة إمّا اسم وإمّا فعل وإمّا حرف» والإبهام والشك ، نحو : «جاء إمّا زيد وإمّا عمرو» .

وليست «إمّا» هذه عاطفة ، خلافاً لبعضهم ، وذلك لدخول الواو عليها ، وحرف المعطف لا يدخل على حرف [المعطف]^(٢) .

* * *

= ورب مضاف والماء مضاف إليه ، موسى ، فاعل أتى ، على قدر ، جار ومجرور متعلق بأتى .

الشاهد فيه : قوله «أو كانت» ، حيث استعمل فيه «أو» ، بمعنى الواو ، ارتسكاناً على انفعال المبنى وعدم وقوع السامع في لبس .

(١) «ومثل» ، مبتدأ ، ومثل مضاف و «أو» ، قصد لفظه : مضاف إليه ، وفي القصد ، جار ومجرور متعلق بمثل «إمّا» ، قصد لفظه : خبر المبتدأ ، الثانية ، نعت لإمّا ، وفي نحو ، جار ومجرور متعلق بمثل أيضاً «إمّا» ، حرف تفعيل ، ذى ، اسم إشارة للفرد المؤنثة : مبتدأ ، وخبره محذوف : أى إمّا هذه لك ، مثلاً ، وإمّا ، عاطفة ، الثانية ، معطوف على ذى .

(٢) «هنا ثلاثة أمور نرى أن تنهك إليها : الأول : أن «إمّا» الثانية تكون بمعنى أو باتفاق من النحاة ، نعى أنها تأتي للمعاني المشهورة التى تأتى لها أو ، واختلفوا أهي عاطفة أم لا ؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف ، ولا خلاف بينهم فى أن إمّا الأولى ليست عاطفة ، ولذلك تراها تفصل بين العامل ومعموله نحو : «زارنى إمّا زيد وإمّا عمرو» ، والأمر الثانى : أن المعاني المشهورة التى تأتى لها إمّا هى التى ذكرها =

وَأَوَّلِ «لَكِنْ» نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا، وَ«لَا»

نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا^(١)

أى : إنما يُعْطَفُ ولكن بعد النفي ، نحو : « مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا »
وبعد النهى ، نحو : « لَا تُضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا » .

وَيُعْطَفُ بـ «لَا» بعد الفداء ، نحو : « يَا زَيْدُ لَا عَمْرُو » والأمر ، نحو :
« اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا » وبعد الإثبات ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » .

ولا يعطف بـ «لَا» بعد النفي ، نحو : « مَا جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ولا يعطف
بـ «لَكِنْ» فى الإثبات ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو » .

وَبَلْ كَلِكِنْ بَعْدَ مَضْجُوبِيَّهَا كَلَّمَ أَكُنْ فِي مَرَجِعِ بَلْ نَيْهَا^(٢)

= الشارح ، وهى ما عدا الإضراب والجمع المطلق الذى تأتى له أو أحياناً كما فى الشاهد
رقم ٢٩٦ ، والأمر الثالث : أن إما الثانية قد تحذف لذكر ما يعنى عنها ، نحو قولك :
إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت ، ونحو قول الشاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنًى مِنْ سَمِيحِي
وَالْإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي

(١) . وأول ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، لكن ،
قصد لفظه : مفعول به لأول « نفيًا » ، مفعول ثانٍ لأول « أو » ، عاطفة « نهيًا » ، معطوف
على قوله « نفيًا » ، ولا ، قصد لفظه : مبتدأ « نداء » ، مفعول به مقدم لقوله « تلا » ، الآتى
« أو أمرًا أو إثباتًا » معطوفان على قوله « نداء » السابق « تلا » ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « لا » ، والجملة من تلا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ
الذى هو « لا » المقصود لفظه .

(٢) « وبل » ، قصد لفظه : مبتدأ « لكن » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وَأَنْقَلَ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي اخْتِبَرِ الْمُثَبَّتِ ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ (١)
يُطْفَأُ بِلِ فِي النَّفْيِ وَالنَّهْيِ ؛ فَتَكُونُ كَلِمَتُهُ : فِي أَنَّهَا تُقَرَّرُ حُكْمُ مَا قَبْلَهَا ،
وَتُثَبِّتُ تَقْيِضَهُ لَهَا بَعْدَهَا ، نَحْوُ : « مَا قَامَ زَيْدٌ بِلِ عَمْرُو ، وَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا
بِلِ عَمْرًا » فَقَرَّرَتِ النَّفْيَ وَالنَّهْيَ السَّابِقَيْنِ ، وَأَثَبَتِ الْقِيَامَ لِعَمْرُو ،
وَالْأَمْرَ بِضَرْبِهِ .

وَيُطْفَأُ بِهَا فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ ، وَالْأَمْرِ ؛ فَتَفِيدُ الْإِضْرَابَ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَتَنْقُلُ
الْحُكْمَ إِلَى الثَّانِي ، حَتَّى يَصِيرَ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ ، نَحْوُ : « قَامَ زَيْدٌ بِلِ عَمْرُو ،
وَأَضْرَبَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا » .

* * *

وَأِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ عَطَفَتْ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ (٢)

الْمُبْتَدَأُ بَعْدَ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ الْمُسْتَكِنِ فِي الْخَبَرِ ، وَبَعْدَ
مُضَافٍ وَمُضَحَوٍّ مِنْ ، مُضَحَوٍّ بِهَا ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمُضَحَوٍّ بِمُضَافٍ وَهِيَ مُضَافٌ إِلَيْهِ
« كَلِمٌ ، الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ ، لَمْ : نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ « أَوْ كُنْ » ، فَعَلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ
مَجْزُومٌ بِلَمْ ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا « فِي مَرْبِعٍ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ
بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ أَوْ كُنْ « بِلِ ، حَرْفٌ عَطَفٌ « تَبَا » ، قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ ، وَأَصْلُهُ تَبَاهٍ ،
مَعْطُوفٌ عَلَى مَرْبِعٍ .

(١) « وَأَنْقَلَ ، فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « بِهَا ، لِلثَّانِ ،
جَارَانٌ وَمَجْرُورَانِ مُتَعَلِّقَانِ بِأَنْقَلَ « حُكْمٌ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنْقَلَ ، وَحُكْمٌ مُضَافٌ وَ « الْأَوَّلِ ،
مُضَافٌ إِلَيْهِ « فِي الْخَبَرِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنْقَلَ أَيْضًا « الْمُثَبَّتِ ، صِفَةٌ لِلْخَبَرِ « وَالْأَمْرِ ،
مَعْطُوفٌ عَلَى الْخَبَرِ « الْجَلِيِّ ، صِفَةٌ لِلْأَمْرِ .

(٢) « وَإِنْ ، شَرْطِيَّةٌ « عَلَى ضَمِيرٍ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « عَطَفَتْ » الْآتِي ،
وَضَمِيرٌ مُضَافٌ وَ « رَفْعٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُتَّصِلٌ » نَعْتٌ لَضَمِيرِ رَفْعٍ « عَطَفَتْ » عَطَفَ : =

أَوْ فَاصِلٍ مَا ، وَبِلَا فَضْلٍ يَرِدُ
فِي النَّظْمِ فَاشِيَا ، وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ (١)

إذا عَطَفْتَ عَلَى ضميرِ الرفعِ المتصلِ وجب أن تفصلَ بينه وبين ما عطفت عليه
بشيء ، وَيَقَعُ الفصلُ كثيراً بالضميرِ المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ
وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) فقوله : « وَأَبَاؤُكُمْ » معطوفٌ على الضميرِ في « كُنْتُمْ »
وقد فصل بـ « أَنْتُمْ » وورد — أيضاً — الفصلُ بغيرِ الضميرِ ، وإليه أشار بقوله :
« أَوْ فَاصِلٍ مَا » وذلك كالمفعول به ، نحو : « أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ » ، ومنه قوله تعالى :
(جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) ؛ فن : معطوف على الواو [في يدخلونها] ،
وصَحَّ ذلك للفصل بالمفعول به ، وهو الهاء من « يدخلونها » ومثله الفصلُ بلا النافية ،
كقوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) ، فـ « آبَاؤُنَا » معطوفٌ على « نَا » ، وجاز
ذلك للفعل [بين المعطوف والمعطوف عليه] بلا .

= فعل ماضٍ فعل الشرط ، والتاء ضميرِ المخاطبِ فاعله « فافصل » التاء واقعة في
جواب الشرط ، افضل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أَنْتَ « بالضمير »
جار ومجرور متعلقُ بافضل « المنفصل » نعت للضمير ، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل
جزم جواب الشرط .

(١) « أَوْ » عاطفة « فاصل » معطوف على « الضمير » في البيت السابق « ما »
نكرة صفة لفاصل ، أى : فاصل أى فاصل « وبلا فصل » الواو للاستئناف ، بلا :
جار ومجرور متعلق بقوله « يرد » الآتى ، ولا التى هى اسم بمعنى غير مضاف و « فصل »
مضاف إليه « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى العطف على ضمير رفع « فى النظم » جار ومجرور متعلق ب« يرد » فاشيا « حال من
الضمير المستتر فى « يرد » ، و « وضعفه » الواو للاستئناف ، ضعف : مفعول مقدم لاعتقد ،
وضعف مضاف والهاء مضاف إليه « اعتقد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أَنْتَ .

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالتصل ، نحو « أَضْرِبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ » ،
ومنه قوله تعالى : (أَسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) فـ « زَوْجُكَ » معطوف
على الضمير المستتر في « أَسْكَنْ » وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل — وهو
« أَنْتَ » .

وأشار بقوله : « وبلا فصل يرد » إلى أنه قد وَرَدَ في النظم كثيراً العطفُ على
الضمير المذكور بلا فَصْلٍ ، كقوله :

٢٩٧ — قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى

كِنَعَاكِ الْفَلَا تَعْسَفُنْ رَمَلًا

فقوله : « وَزُهْرٌ » معطوفٌ على الضمير المستتر في « أَقْبَلْتُ » .

٢٩٧ — البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي .

اللمة : « زهر » جمع زهراء ، وهي المرأة الحسناء البيضاء ، وتقول : زهر الرجل
— من باب فرح — إذا أشرق وجهه وأبيض « تهادى » أصله « تهادى » — بتاءين —
لخذف إحداهما تخفيفاً ، ومعناه ، تمايل ، وتمايس ، وتبختر « نعاك » جمع نعيكة ، والمراد
بها هنا بقر الوحش « الفلا » هي الصحراء « تعسفن » أخذن على غير الطريق ، وملن عن الجادة .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « إذ » ظرف متعلق بقال « أقبلت » أقبل : فعل ماضٍ ،
والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « وزهر » معطوف على الضمير
المستتر في أقبلت « تهادى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ،
والجمله في محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه « كنعاج » جار ومجرور متعلق
بمخذوف حال ثانية من فاعل أقبلت ، ونعاك مضاف و « الفلا » مضاف إليه « تعسفن »
تعسف : فعل ماضٍ ، ونون النسوة فاعل ، والجمله في محل نصب حال من نعاك الفلا « رملًا »
نصب على نزع الخافض .

الشاهد فيه : قوله « أقبلت وزهر » حيث عطف « زهر » على الضمير المستتر في

وقد ورد ذلك في النثر قليلا ، حكى سيبويه رحمه الله تعالى : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » برفع « العدم » بالمطف على الضمير المستتر في « سواء » .

وعلم من كلام المصنف : أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى
فصل ، نحو « زَيْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَعَمَرُو » وكذلك الضمير المنصوب المتصل
والمنفصل ، نحو « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمَرًا ، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمَرًا » .

وأما الضمير الجرور فلا يُمطَفُّ عليه إلا بإعادة الجارِّ له ، نحو « مَرَرْتُ بِكَ
وَبَزَيْدٍ » ولا يجوز « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » .

هذا مذهب الجمهور ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واختاره المصنف ، وأشار إليه بقوله :

وَعَوْدٌ خَافِضٌ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَ^(١)
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا ؛ إِذْ قَدْ آتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُبْتَدَأً^(٢)

== « أقبلت ، المرفوع بالفاعلية ، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
بالضمير المنفصل ، أو بغيره ، وذلك ضعيف عند جمهرة العلماء ، وقد نص سيبويه على قبحه .
ومثل بيئت الشاهد في ذلك قول جرير بن عطية بهجو الأخطل :

وَرَجَا الْأَخِيْطَلُ مِنْ سَقَاةٍ رَأَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا لَا

(١) « وعود ، مبتدأ ، وعود مضاف و « خافض » مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى
عند متعلق بعود ، ولدى مضاف و « عطف » مضاف إليه « على ضمير » جار ومجرور
متعلق بـ « عطف » ، وضمير مضاف و « خافض » مضاف إليه « لازما » مفعول ثان مقدم على
عامله وهو جعل الآتي « قد » ، حرف تحقيق « جعل » ، فعل ماض مبني للمجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض ، ونائب الفاعل هو
المفعول الأول ، والآلف الاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام :
وعود خافض قد جعل لازما .

(٢) « وليس ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
عود خافض « عندي » ، عند : ظرف متعلق بقوله « لازما » ، الآتي : وعند مضاف وباء
المتكلم مضاف إليه « لازما » ، خبر ليس « إذ » أداة تعليل « قد » حرف تحقيق « آتى » ==

أى : جملَ جمهورُ النحاةِ إعادةَ الخافض — إذا عطفَ على ضمير الخفض —
 لازماً ، ولا أقول به ؛ لورود السماع : نثراً ، ونظماً ، بالمطف على الضمير المخفوض من
 غير إعادة الخافض ؛ فمن النثر قراءة حمزة (وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)
 بحر (الأرحام) عطفاً على الماء المجرورة بالباء ، ومن النظم ما أنشده سيديويه ،
 رحمه الله تعالى :

٢٩٨ — قَالِيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمِنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

بحر « الأيَّام » عطفاً على الكاف المجرورة بالباء .

* * *

== فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، في النثر ، جار ومجرور متعلق
 بآتى ، والنظم ، معطوف على النثر ، الصحيح ، نعت للنظم ، مثبتاً ، حال من فاعل آتى .

٢٩٨ — هذا البيت من شواهد سيديويه (س ٣٩٢/١) التي لم يمرها أحد
 لقاتل معين .

اللغة : « قربت » أخذت ، وشرعت ، ويؤيده رواية الكوفيين في مكانه « قاليوم
 أنشأت ... » وفي بعض النسخ « قدبت » ، تهجونا ، تسبنا .

المعنى : قد شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا ؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب
 فليس ذلك غريباً منك لأنك أهل له ، وليس عجيباً من هذا الزمان الذي فسد كل
 من فيه .

الإعراب : « قربت » قرب : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء اسم « تهجونا »
 تهجو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونا : مفعول به ،
 والجملة في محل نصب خبر قربت « وتشتمنا » الواو عاطفة ، تشتم : معطوف على
 تهجونا ، فاذهب : الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، أى إن تفعل ذلك فاذهب

وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفْتَ وَالْوَاوُ ، إِذْ لَا لَبْسَ ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ ^(١)
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ ، دَفْعًا لَوْحِهِمُ اتَّقِ ^(٢)

= إلخ ، اذهب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فاء ، الفاء للتعليل ، ما : نافية « بك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « والأيام ، معطوف على السكاف المجرورة محلاً بالباء « من ، زائدة « عجب ، مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « بك والأيام ، حيث عطف قوله « الأيام ، على الضمير المجرور محلاً بالباء . وهو السكاف — من غير إعادة الجار ، وجوازه هو بخلاف المصنف .
وما استدلل به على ذلك قول مسكين الدارمي :

نُقَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا فَمَا يَنْتَهَا وَالسَّكْمِ غُوطٌ تَقَانِفُ

(١) « والفاء ، مبتدأ « قد ، حرف تقليل « تحذف ، فعل مضارع مبني للجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفاء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « مع ، ظرف متعلق بتحذف ، ومع مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « عطف ، فعل ماض ، والتاء للتأكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الفاء ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : مع الذي عطفته « والواو ، الواو حرف عطف ، الواو : مبتدأ خبره محذوف ، أي والواو كذلك « إذ ، ظرف يتعلق بتحذف « لا ، نافية للجنس « لبس ، اسم لا ، وخبره محذوف ، أي : لا لبس موجود « وهي ، ضمير منفصل مبتدأ ، وجملة « انفردت ، مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر .

(٢) « بمطف ، جار ومجرور متعلق بانفردت في البيت السابق ، وعطف مضاف و « عامل ، مضاف إليه « مزال ، نعت لعامل « قد ، حرف تحقيق « بقى ، فعل ماض « معمولة ، مفعول : فاعل بقى ، ومعمول مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة في محل جر صفة ثانية لعامل « دفعاً ، مفعول لأجله « لوم ، جار ومجرور متعلق بقوله : « دفعاً ، « اتقى ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وهم ، والجملة في محل جر صفة لوم .

قد تُحذفُ الفاء مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) أى : فأفطرَ فعليه عِدَّةٌ من أيامٍ أُخر ، فحذف «أفطرَ» والفاء الداخلة عليه ، وكذلك الواو ، ومنه قولهم : رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ «أى : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٍ .

وافتردت الواو — من بين حُرُوفِ العطف — بأنها تعطف عاملا محذوفاً بقى مَعْمُولُهُ ، ومنه قوله :

٢٩٩ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

٢٩٩ — هذا البيت للراعى النخري ، واسمه عبيد بن حصين .

اللغة : «الغانيات» جمع غانية ، وهى المرأة الجميلة ، سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن الحلى ونحوه ، وقيل : لاستغنائها بيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج «برزن» ، ظهرن «زججن الحواجب» ، دققنها وأظللنها ورققنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى يصير مقوسة حسنة .

الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «الغانيات» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا برز الغانيات ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها «برزن» برز : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل ، والجملة من برز المذكور مع فاعله لآحل لها مفسرة «يومًا» ظرف زمان منصوب ببرزن «وزججن» فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة برزن يومًا «الحواجب» مفعول به لزجج «والعيونا» معطوف عليه بالتوسع فى معنى العامل ، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه ، أى : وكلن العيون ، ونحوه ، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين .

الشاهد فيه : قوله «وزججن الحواجب والعيونا» حيث عطف الشاعر بالواو عاملا محذوفاً قد بقى معموله ، فأما العامل المحذوف فهو الذى قدرناه فى الإعراب بقولنا : «وكلن» ، وأما المفعول الباقى فهو قوله : «والعيونا» عطفته الواو على عامل مذكور فى الكلام ، وهو قوله «وزججن» وهذا العامل المذكور الذى هو وزججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله .

فـ « الْمُيُون » : مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : وَكَحَلَنَ الْمُيُونُ ، والفعل المحذوف معطوف على « زَجَجْنَ » ^(١) .

* * *

وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ — هُنَا — اسْتَبَسَّحَ وَعَطَفْتَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ ^(٢)
قد يُحَذَفُ المَعطوف عَالِيهِ للدلالة عَلَيْهِ ، وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَفَلَمْ تَكُنْ
آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ) قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ : التَّقدير : أَلَمْ تَأْتِكُمْ [آيَاتِي فَلَمْ تَكُنْ تُتْلَى
عَلَيْكُمْ] لِحَذْفِ المَعطوف عَلَيْهِ ، وَهُوَ « أَلَمْ تَأْتِكُمْ » .

= وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم « عطفها تبناً وماء بارداً » ، فيقدر :
وسقيتها ماء بارداً ، وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى
عامل آخر يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ؛ فيقدر في البيت « وحسن
الحواجب والعيونا » ، وفيما ذكرناه من قولهم « عطفها — إلخ » ، يقدر « أظلتها تبناً وماء » ،
أو « قدمت لها تبناً وماء » ، ونحو ذلك ، وارجع إلى شرح الشاهد رقم ١٦٦ في باب
المفعول معه .

(١) ذكر المصنف — رحمه الله — أن الواو والفاء قد يحذفان مع معطوفيهما ،
ولم يذكر « أم » ، مع أنها تشاركهما في ذلك ، ومنه قول أبي ذؤيب :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِلَى لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ؛ فَمَا أَذْرِي أَرْشِدَ طِلَابَهَا ؟

تقدير الكلام : أرشد طلابها أم غي ، لحذف المعطوف لانسياقه وتبادره إلى الذهن .

(٢) « وحذف » ، مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله « استبسح » ، الآتي ، وحذف
مضاف « و متبوع » ، مضاف إليه « بدا » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى متبوع ، والجملة في محل جر صفة لمتبوع « هنا » ظرف مكان متعلق
باستبسح أو بدا « وعطفك » الواو للاستئناف ، عطف : مبتدأ ، وعطف مضاف والكاف
ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الفعل » ، مفعول به للمصدر « على
الفعل » ، جار ومجرور متعلق بمعطف « يصح » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى عطفك الفعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو عطفك الفعل .

وأشار بقوله : « وَعَظُفَكَ الْفِعْلَ — إلى آخره » إلى أن العطف ليس مُحْتَصًا
بالأسماء ، بل يكون فيها وفي الأفعال ، نحو : « يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ ، وَجَاءَ زَيْدٌ
وَرَكِبَ ، وَاضْرَبَ زَيْدًا وَقُمَ » .

* * *

وَاعْظِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلاً وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجْدَهُ سَهْلاً^(١)
يجوز أن يُعْظَفَ الفعلُ على الاسمِ الشَّبهِ للفعل ، كاسمِ الفاعل ، ونحوه ،
ويجوز أيضاً عَكْسُ هذا ، وهو : أن يُعْظَفَ على الفعلِ الوَاقِعِ مَوْقِعَ
الِاسْمِ اسْمٌ ؛ فمن الأول قوله تعالى : [(فَالْمُفِيرَاتِ صُبْحًا فَأَتَرْنَ بِهِ نَفْعًا)]
وَجُعِلَ مِنْهُ [قوله تعالى :] (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ) ، ومن
الثاني قوله :

٣٠٠ — فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَتُجْرِي عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَارِ

(١) « واعطف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « على اسم ،
جار ومجرور متعلق باعطف « شبه ، نعت لاسم ، وشبه مضاف و « فعل ، مضاف إليه
« فعلاً ، مفعول به لاعطف « وعكساً ، مفعول مقدم لاستعمل الآتي « استعمل ، فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تجده ، تجد : فعل مضارع مجزوم
في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « سهلاً
مفعول ثان لتجد .

٣٠٠ — البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من شراح الشواهد ، وهو من
قصيدة للناطقة الذبياني يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، وأول هذه
القصيدة قوله :

كُنْتُمْ لَيْلًا بِالْجُمُومِينَ سَاهِرًا وَهَمِينَ : هَمَّا مُسْتَكِينًا ، وَظَاهِرًا
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيهَا وَوَرَدَ هُومٌ لَنْ يَجِدَنَّ مَصَادِرًا =

وقوله :

٣٠١ — بَاتَ يُفَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ
فـ «سُجِّرَ» : معطوف على «يُبِيرُ» ، و «جَائِرٍ» : معطوف على «يَقْصِدُ» .

* * *

== اللغة : «ألفيته» ، ألقى : وجد ، يوماً ، أراد به مجرد الوقت «يبير» ، يهلك ، وماضيه أبار ، ويروى «بييد» ، بالدال — وهو بمعنى يبير «ومجر» اسم فاعل من أجرى ، ووقع في نسخة من نسخ ديوان النابغة «وبمجر عطاء» ، و «المعابر» جمع معبر — بزنة منبر — وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينة .

الإعراب : «فألفيته» ، ألقى : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء مفعول أول «يوماً» ظرف زمان متعلق بألقى «يبير» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح ، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لألقى «عدوه» عدو : مفعول به ليبير ، وعدو مضاف والهاء مضاف إليه «ومجر» معطوف على يبير الذي وقعت جملته مفعولاً ثانياً ، وكان من حقه أن يقول «ومجرباً» ولكنه حذف ياء المنقوص في حال النصب لإجراء لهذه الحال مجرى حال الرفع والجركما في قول عروة ابن حزام :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا

ومجر : اسم فاعل ؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله ، و «عطاء» مفعوله «يستحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطاء «المعابر» مفعول به ليستحق ، والالف للاطلاق ، والجملة في محل نصب صفة لعطاء .

الشاهد فيه : قوله «يبير» . . . ومجر ، حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل — وهو قوله «ومجر» — وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على الفعل — وهو قوله «يبير» — وذلك سائق جائز .

٣٠١ — البيت مما أنشدته جماعة من النحويين — منهم أبو علي في الإيضاح الشعري ، وابن الشجري في الأمالى — ولم ينسبه واحد منهم إلى فائل بعينه .
اللغة : «يعشها» ، بالعين المهملة — في رواية جماعة من العلماء — أصل معناه ==

== يطعمها الغشاء ، وبالفن المعجمة — كما هو في رواية الأنياب — مأخوذ من الغشاء ، وهو كالغطاء وزنا ومعنى «بمضب» هو السيف «بأتر» قاطع «يقصد» يقطع على غير تمام «جائر» أي : ظالم مجاوز الحد ، والضمير المتصل في «بعشها» وأسوقها ، للإبل .

المعنى : يمدح رجلا بالكرم ، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه ، فيقول : إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ في ضربته يقطع أسوق التي تستحق الذبح ، ويجور إلى أخرى لا تستحقه .

الإعراب : «بات» فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «بعشها» يغشى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم بات ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر بات «بمضب» جار ومجرور متعلق ب«غشى» «بأتر» صفة لمضب «يقصد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضب ، والجملة في محل جر صفة ثانية لمضب «في أسوقها» الجار والمجرور متعلق ب«يقصد» وأسوق مضاف وها : مضاف إليه «وجائر» معطوف على يقصد .

الشاهد فيه : قوله «يقصد» . . . وجائر ، حيث عطف اسماً يشبه الفعل — وهو قوله «جائر» — وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على فعل — وهو قوله «يقصد» ، وذلك سهل لا مانع منه ، وقد ورد في النثر العربي ، بل ورد في أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم ، كآية التي تلاها الشارح .

البدل

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ — هُوَ الْمُسَمَّى بِدَلَالَةٍ^(١)

البدل هو : « التابع ، المقصود بالنسبة ، بلا واسطة » .

فـ « التابع » : جنس ، و « المقصود بالنسبة » : فَضْلٌ ، أخرج : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ؛ لأن كل واحدٍ منها مُكَمَّلٌ للمقصود بالنسبة ، لا مقصودٌ بها ، و « بلا واسطة » : أخرج المعطوف بِلَا ، نحو : « جاء زيد بل عمرو » ؛ فإن « عمراً » هو المقصود بالنسبة ، ولكن بواسطة — وهى بل — وأخرج المعطوف بالواو ونحوها ؛ فإن كل واحد منها مقصود بالنسبة ، ولكن بواسطة^(٢) .

مُطَابِقًا ، أَوْ بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ

عَلَيْهِ ، يُبْلَى ، أَوْ كَمُعْطُوفٍ بِلَا^(٣)

(١) « التابع ، مبتدأ أول ، المقصود ، صفة له « بالحكم ، جار ومجرور متعلق بالمقصود ، بلا واسطة ، بلا : جار ومجرور متعلق بالتابع ، ولا الاسمية مضاف وواسطه : مضاف إليه « هو ، ضمير منفصل مبتدأ ثان ، المسمى ، خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وفي المسمى ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل وهو مفعوله الأول « بدلا ، مفعوله الثاني

(٢) قول الناظم « التابع المقصود بالحكم ، قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبة ، والمعطوف بالواو ونحوها في نحو : « جاء زيد وعمرو ، مقصود بالنسبة ، وليس هو وحده المقصود ، وإنما هو والمتبوع جميعاً مقصودان ، فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشترك لفظاً ومعنى بالفصل الأول ، فافهم ذلك وتدبره .

(٣) « مطابقاً ، مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله « يبنى ، الآتى « أو بعضاً ، =

وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُ ، إِنْ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلَبٌ ^(١)
 كَزُرُهُ خَالِدًا ، وَقَبْلُهُ الْيَسَدَا ، وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلًا مَدًى ^(٢)

= معطوف على قوله مطابقاً «أو» عاطفة «ما» اسم موصول : معطوف على قوله «بعضاً» السابق «يشتمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «عليه» جار ومجرور يتعلق بقوله «يشتمل» «يلقي» فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول «أو» عاطفة «كمعطوف» الكاف اسم بمعنى مثل : معطوف على قوله «ما يشتمل» والكاف الاسمية مضاف ومعطوف مضاف إليه «يل» جار ومجرور متعلق بقوله معطوف

(١) «وَذَا» اسم إشارة : مفعول به لقوله «اعز» الآتي «للإضراب» جار ومجرور متعلق باعز أيضاً «اعز» فعل أمر ، مبني على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إِنْ» شرطية «قصدًا» مفعول مقدم لصحب ، صحب فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف يفهم مما قبله «ودون» ظرف متعلق بمحذوف ، أى : وإن وقع دون ، ودون مضاف و «قصد» مضاف إليه «غلط» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضاف : أى فهو بدل غلط «به» جار ومجرور متعلق بسلب الآتى «سلب» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحسك المفهوم من سياق الكلام ، وتقدير الكلام : إن سلب هو ، أى الحسك .

(٢) «كزُرُهُ» الكاف جارة لقول محذوف ، زر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لزر «خَالِدًا» بدل مطابق من هاء زره «وقبله اليدا» الواو عاطفة ، قبل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، واليدا : بدل بعض من الهاء في قبله «واعرفه» الواو حرف عطف ، اعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به لاعرف ، مبني على الضم في محل نصب «حقه» حق : بدل اشتمال من الهاء في اعرفه ، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وخذ» الواو عاطفة ، خذ : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نَبْلًا» مفعول به لخذ «مدى» بدل لإضراب من قوله نبلا .

البَدَل على أربعة أقسام :

الأول : بدل الكل من الكل^(١) ، وهو البدل المطابق للبدل منه المساوي له في المعنى ، نحو : « سررت بأخيك زيد ، وزرته خالداً » .

الثاني : بدل البعض من الكل^(٢) ، نحو : « أكلت الرغيف ثلثه وقبلة اليد » .

الثالث : بدل الاشتغال ، وهو الدال على معنى في متبوعه ، نحو : « أعجبت زيد علمه ، واعرفه حقه » .

الرابع : البدل المبين للبدل منه ، وهو المراد بقوله : « أو كمطوف بيل » وهو على قسمين : أحدهما : ما يُقصدُ متبوعه كما يُقصدُ هو ، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء^(٣) ، نحو : « أكلت خبزاً لهما » قصدت أولاً الإخبار بأنك أكلت خبزاً ، ثم بدالك أنك تخبر أنك أكلت لهما أيضاً ، وهو المراد بقوله : « وذا للاضراب اعزُّ إن قصدتُ صاحب » أى : البدل الذى هو كمطوف بيل انسيبه للاضراب إن قصد متبوعه كما يُقصدُ هو ، الثانى : ما لا يقصد متبوعه ، بل يكون المقصود البدل فقط ، وإنما غلط التكلم ، فذكر البدل منه ، ويسمى بدل الغلط والنسيان ، نحو : « رأيت رجلاً حماراً » أردت أنك تخبر أولاً أنك رأيت حماراً ، فغلطت بذكر الرجل ، وهو المراد بقوله : « ودون قصد غلط به سلب » أى : إذا لم يكن البدل منه مقصوداً فيسمى البدل بدل الغلط ؛ لأنه مزيل للغلط الذى سبق ، وهو ذكر غير المقصود .

وقوله : « خذ نبلاً مدي » يصلح أن يكون مثالا لكل من القسمين ؛ لأنه

(١) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بال خطأ .

(٢) البداء — بفتح الباء برنة السحاب — ظهور الصواب بعد خفاه .

إِنْ قُصِدَ النَّبْلُ وَالْدَى فَهُوَ بَدَلُ الْإِضْرَابِ ، وَإِنْ قُصِدَ الْمُدَى فَقَطْ — وَهُوَ جَمْعُ مُدْيَةٍ ،
وَهِيَ الشَّفْرَةُ — فَهُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ .

* * *

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبَدِّلُهُ ، إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلًّا^(١)
أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا ، أَوْ اشْتِمَالًا كَمَا نَكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالًا^(٢)

أى : لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ، إلا إن كان البديل بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ،
واقْتَضَى الْإِحَاطَةَ وَالشَّمُولَ ، أَوْ كَانَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ ، أَوْ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ .
فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) ؛ فـ « أَوَّلِنَا » بَدَلُ
مِنِ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِاللَّامِ — وَهُوَ « نَا » — فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْإِحَاطَةِ امْتَنَعَ ، نَحْوُ :
« رَأَيْتَكَ زَيْدًا » .

(١) « وَمِنْ ضَمِيرِ ، جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بِقَوْلِهِ ، لَا تُبَدِّلُهُ ، الْآتِي ، وَضَمِيرِ مِضَافٍ ،
وَالْحَاضِرِ ، مِضَافٍ إِلَيْهِ ، الظَّاهِرِ ، مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ ، أَيْ لَا تُبَدِّلُ
الظَّاهِرَ ، لَا ، نَاهِيَةً « تُبَدِّلُهُ ، تُبَدِّلُ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَا النَّاهِيَةِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ
وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْمَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ ، إِلَّا ، أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ ، مَا ، اسْمٌ مُرْصُولٌ : مُسْتَتَرٍ ،
مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، إِحَاطَةٌ ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ لِّجَلَا الْآتِي ، جَلَا ، فِعْلٌ مَاضٍ ،
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةً
الْمَوْصُولِ ، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ : وَلَا تُبَدِّلُ الظَّاهِرَ مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ — وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ
أَوْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ — إِلَّا مَا جَلَا إِحَاطَةٌ .

(٢) « أَوْ ، عَاطِفَةٌ ، اقْتَضَى ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ
هُوَ يَعُودُ إِلَى الْبَدَلِ ، بَعْضًا ، مَفْعُولٌ بِهِ لِاقْتِضَى « أَوْ اشْتِمَالًا ، مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ بَعْضًا
« كَمَا نَكَ ، الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحذُوفٍ ، إِنْ : حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَنَصْبٌ ، وَالْكَافُ اسْمٌ
« ابْتِهَاجَكَ ، ابْتِهَاجٌ : بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ اسْمٍ إِنْ ، وَابْتِهَاجٌ مِضَافٌ وَالْكَافُ مِضَافٌ إِلَيْهِ
« اشْتِمَالًا ، اشْتِمَالٌ : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى
ابْتِهَاجَكَ ، وَالْآلِفُ لِلْإِطْلَاقِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ إِنْ .

والثاني كقوله :

٣٠٢ — ذَرِينِي ؛ إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ « حِلْمِي » بدلُ اشتغال من الياء في « أَلْفَيْتَنِي » .

والثالث كقوله :

٣٠٣ — أَوْ عَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَامِ رَجُلِي ، فَرَجُلِي شَنْئُهُ الْمَنَاسِمِ

٣٠٢ — البيت لمعنى بن زيد العبادي ، ونسب في كتاب سيبويه (٧٧/١) إلى رجل من بجيلة أو خشم .

اللغة : « ذريني ، دعيني ، واتركيني ، يخاطب امرأة ألفيتني ، وجدتي « مضاعاً ، ذاهباً أو كالذاهب ؛ لعدم التعويل عليه ، وترك الركون إليه .

الإعراب : « ذريني ، ذرى : فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، والياء مفعول به « إن ، حرف توكيد ونصب ، أمرك « أمر : اسم إن ، وأمر مضاف والكاف مضاف إليه « لن ، نافية ناصبة « يطاعا ، فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ لن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أمر الواقع اسماً لإن ، والالف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل « وما ، الواو عاطفة ، ما : نافية « ألفيتني ، ألفتني : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعوله الأول « حلمي ، حلم : بدل اشتغال من ياء المتكلم ، وحلم مضاف والياء مضاف إليه « مضاعاً ، مفعول ثانٍ لألفني . الشاهد فيه : قوله « ألفيتني حلمي ، حيث أبدل الاسم الظاهر — وهو قوله « حلمي ، — من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم في « ألفيتني ، — بدل اشتغال .

٣٠٣ — نسب العيني تبعاً لياقوت هذا البيت للتعديل — بزنة التصغير — ابن الفرخ بزنة القتل — وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي ، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر ، فحماه ، فلما علم الحجاج بذلك أرسل إلى القيصر يتهدده إن لم يرسله إليه ، فأرسله ، فلما مثل بين يديه عنفه وذكره بأبيات كان قد قالها في جهاته .

فـ «رجلى» بدلُ بعضٍ من الياءِ في «أَوْ عَدَنِي» .
وفُهِمَ من كلامه : أنه يُبَدِّلُ الظاهرُ من الظاهرِ مطلقاً كما تقدم تمثيله ، وأن ضمير
النية يُبدل منه الظاهرُ مطلقاً ، نحو : «زُرُهُ خالداً» .

وَبَدَّلَ الْمُضْمَنُ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً ، كـ «مَنْ ذَا أَسْمِعِدْ أَمَّ عَلِيٍّ»^(١) ؟

== اللغة : «أوعدني ، تهددني ، وقال الفراء : يقال وعده خيراً ، ووعدته شراً —
ياسقاط الهمزة فيهما — فإذا لم تذكر المفعول قلت «وعده» ، إذا أردت الخير ،
و «أوعدته» ، إذا أردت الشر «السجن» ، المحبس «الادام» ، جمع أدم ، وهو القيد
«شئنة» ، غليظة ، خشنة «المناسم» ، جمع منسم — بزنة مجلس — وأصله طرف خف البعير ،
فاستعمله في الإنسان ، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والقوة والصبر
على احتمال المكروه .

الإعراب : «أوعدني ، أوعد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «بالسجن» ، جار ومجرور متعلق بأوعد «والادام» ،
معطوف على السجن «رجلى» ، وجل : بدل بعض من ياء المتكلم في أوعدني ، ورجل مضاف
والياء مضاف إليه «فرجلى» ، الفاء للتفريع ، ورجل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه
«شئنة» ، خبر المبتدأ ، وشئنة مضاف و «المناسم» ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «أوعدني . . . رجلى» ، حيث أبدل الاسم الظاهر — وهو
قوله «رجلى» ، من ضمير الحاضر — وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً به لأوعد — بدل
بعض من كل .

(١) «وبدل» الواو للاستئناف ، بدل : مبتدأ ، وبذل مضاف و «المضمن» مضاف
إليه ، وفي المضمن ضمير مستتر هو نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول من ضمن —
بالتضعيف — الذي يتعدى لاثنتين «الهمز» مفعول ثانٍ للمضمن «يلي» ، فعل مضارع ،
وقاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «همزاً» مفعول به ليلي «وكن» ، =

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول هَمْزة الاستفهام على البدل ، نحو : « مَنْ ذَا أَسْعِدُ أَمْ عَلِيٌّ ؟ وَما تَفْعَلُ أَخْبِرًا أَمْ شَرًّا ؟ وَمَنْ تَأْتِينَا أَغْدًا أَمْ بَعْدَ غَدٍ ؟ »

وَيُبَدَّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ، كـ « مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ »^(١)

كما يُبَدَّلُ الاسمُ مِنَ الاسمِ يُبَدَّلُ الفعلُ مِنَ الفعلِ ، فـ « يَسْتَعِينُ بِنَا » : بَدَلُ مَنْ « يَصِلُ إِلَيْنَا » ، ومثله قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) فـ « يُضَاعَفْ » : بَدَلُ مَنْ « يَلْقَى » فَأَعْرَابُهُ بِأَعْرَابِهِ ، وَهُوَ الْجَزْمُ ، وَكَذَا قَوْلُهُ :

٣٠٤ — إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرَاهًا أَوْ تَنْجَى طَائِعًا

فـ « تُؤْخَذَ » : بَدَلُ مَنْ « تُبَايَعَا » وَلِذَلِكَ نَصَبٌ .

= الكاف جارة لقول محذوف ، من : اسم استفهام مبتدأ « ذَا » اسم إشارة : خبر المبتدأ « أَسْعِدُ » الهمزة للاستفهام ، سعيد : بدل من اسم الاستفهام وهو من « أَمْ » حرف عطف « عَلِيٌّ » معطوف بأم على سعيد .

(١) « وَيُبَدَّلُ » الواو للاستئناف ، يبدل : فعل مضارع مبني للجهول « الفعل » نائب فاعل يبدل « من الفعل » جار ومجرور متعلق بيبدل « كَنْ » الكاف جارة لقول محذوف ، من : اسم شرط مبتدأ « يَصِلُ » فعل مضارع فعل الشرط « إِلَيْنَا » جار ومجرور متعلق بيبصل « يَسْتَعِينُ » بدل من يصل « بِنَا » جار ومجرور متعلق بيبستعين « يعين » فعل مضارع مبني للجهول ، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط الواقع مبتدأ ، وجعلنا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ على أرجح الأقوال عندنا من الخلاف المعروف .

٣٠٤ — هذا البيت مجهول قائله ، وهو أحد أبيات سيويه الخسين التي لم ينسبها إلى قائل معين ، وقد رواه (٧٨ / ١) وقال عقب روايته : « هذا عربي

== اللغة : « تبائع ، تدين للسلطان بالطاعة ، وتدخل فيما دخل فيه الناس .

المعنى : يقول مخاطبه : إني أزم نفسي عهداً أن أحلك على الدخول فيما دخل فيه الناس من الخضوع للسلطان والانقياد لطاعته ؛ فيما التزمت ذلك طائعاً مختاراً ، وإما أن أجهلك إليه ، وأكرهك عليه ، يبغض إليه الخلاف ، والخروج عن الجماعة ، ويزين له الوفاق ومشاركة الناس .

الإعراب : « إن ، حرف نوکید ونصب « على ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم على اسمه ، الله ، اسم إن تأخر عن خبره « أن ، حرف مصدرى ونصب « تبائع ، فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والالف للإطلاق ، و « أن ، المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولاً لاجله ، ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها هو اسم إن ، وحينئذ فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ، وهو حرف القسم ، وتكون جملة القسم لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر إن واسمها ، وتقدير الكلام : إن مبايعتك كائنة على والله « تؤخذ ، فعل مضارع مبني للمجهول بدل من تبائع « كرها ، مفعول مطلق ، أو حال على التأويل بكاره « أو ، عاطفة « نجيء ، فعل مضارع معطوف على تؤخذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « طائعاً ، حال من الضمير المستتر في نجيء .

الشاهد فيه : قوله « أن تبائعاً تؤخذ ، فإنه أبدال الفعل — وهو قوله « تؤخذ ، — من الفعل — وهو قوله « أن تبائعاً ، — بدل اشتغال .

واعلم أن الدليل على أن البدل — في هذا الشاهد ، وفي الآية الكريمة التي تلاها الشارح — هو الفعل وحده ، وليس هو الجملة المكونة من الفعل وفاعله — والدليل على ذلك هو أنك ترى الإعراب الذي اقتضاه العامل في الفعل الأول — وهو المبدل منه — موجوداً بنفسه في الفعل الثاني الذي نذكر أنه البدل ، ألا ترى أن « تؤخذ ، في هذا الشاهد منصوب كما أن « تبائع ، منصوب ، وأن « يضاعف ، في الآية الكريمة مجزوم كما أن « يلق ، مجزوم ، والله سبحانه أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

النِّداء

وَاللَّنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ « يَا ،

وَأَي ، وَآ ، كَذَا « أَيَا ، ثُمَّ « هَيَا » (١)

وَالهَمْزُ لِلدَّائِي ، وَ « وَآ » لِمَنْ نُدِبُ

أَوْ « يَا » وَغَيْرُ « وَآ » لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ (٢)

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً ، أو غيره ، فإن كان غير مندوب :
فإما أن يكون بعيداً ، أو في حكم البعيد — كالنَّاء والسَّاهِ — أو قريباً ،
فإن كان بعيداً أو في حكمه فله من حروف النداء : « يَا ، وَأَي ، وَآ ، وَهَيَا »
وإن كان قريباً فله الهمزة ، نحو : « أَزِيدُ أَقْبَلَ » (٣) ، وإن كان مندوباً — وهو

(١) « للنَّادَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النَّاء » صفة للنَّادَى
« أَوْ كَالنَّاء » عطف على النَّاء « يَا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وَأَي وَآ » مطوفان على يا
« كَذَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أَيَا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر
« ثُمَّ هَيَا » معطوف على أَيَا .

(٢) « والهمز » مبتدأ « للدَّائِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ووا »
قصد لفظه : مبتدأ « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ندب » فعل ماض
مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من ندب
ونائب فاعله لا عمل لها من الإعراب صلة « أو » حرف عطف « يا » قصد لفظه : معطوف
على وا « وغير » مبتدأ ، وهو مضاف و « وا » قصد لفظه : مضاف إليه « لدى » ظرف
متعلق بقوله ، « اجتنب » الآتى ، ولدى مضاف و « اللبس » مضاف إليه « اجتنب » فعل
ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير وا ،
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقة :

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّ

وَلَمَّا كُنْتُ قَدْ أَرَمْتُ صَرَمِي فَأَجَلِي

المتفجع عليه ، أو التوجع منه — فله « وَا » نحو : « وَازِيدَاهُ » ، و « وَاطْهَرَاهُ »
و « يَا » أيضاً ، عند عَدَم التباسه بغير المندوب ، فإن التباس تعينت « وَا »
وامتنعت « يَا » .

وَعَزِيزٌ مِّنْدُوبٌ ، وَمُضْمِرٌ ، وَمَا جَا مُسْتَفَاعًا قَدْ يُعْرَى فَاعِلًا^(١)
وَذَاكَ فِي أَسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ^(٢)

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو : « وَازِيدَاهُ » ولا مع الضمير ،
نحو : « يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ كُفَيْتُكَ » ولا مع المستغاث ، نحو : « يَا لَزِيدٍ » .

(١) « و غير » مبتدأ ، و غير مضاف و « مندوب » مضاف إليه و « ومضمير »
معطوف على مندوب و « وما » اسم موصول : معطوف على مندوب أيضاً « جَا » قعر
للضرورة : فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه . والجملة لاجل لها صلة الموصول « مستغاثا »
حال من الضمير المستتر في جاء « قد » حرف تقليل « يعرى » فعل مضارع مبنى
للمجهول ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو غير
في أول البيت ، فاعلها ، اعلم : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة
ألفاً لأجل الوقف ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « وذاك » اسم إشارة : مبتدأ « في اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « قل »
الآتي ، واسم مضاف و « الجنس » مضاف إليه « والمشار » معطوف على اسم الجنس « له »
جار ومجرور متعلق بالمشار « قل » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره
هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « ومن » اسم
شرط مبتدأ « يمنعه » يمنع : فعل مضارع فعل الشرط ، و فاعله ضمير مستتر فيه ، و الهاء
مفعول به « فانصر » الفاء واقعة في جواب الشرط . انصر : فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، « عاذله » عاذل : مفعول به
لانصر ، و عاذل مضاف و الهاء مضاف إليه ، و جملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ .

وأما غير هذه فيُحذفُ معها الحرفُ جوازاً ؛ فتقول في « يَا زَيْدُ أَقْبِلْ » :
« زَيْدُ أَقْبِلْ » وفي « يَا عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ » : « عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ » .

لكن الحذفُ مع اسم الإشارة قليلٌ ، وكذا مع اسم الجنس ، حتى إنَّ أَكْثَرَ
النحويين منَعُوهُ ، ولكن أجازهُ طائفةٌ منهم ، وتبهم المصنف ، ولهذا قال : « ومن
يمنعه فانصر عاذله » أى : انصر مَنْ يعذله على منعه ؛ لورود السماع به ، فَمَا ورد منه
مع اسم الإشارة قوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) أى : يا هَؤُلَاءِ ،
وقول الشاعر :

٣٠٥ — ذَا ، اِرْعَوَاءَ ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ

أَسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

أى : يا ذَا ،

ومَّا ورد منه مع اسم الجنس قولهم : « أَصْبِيحْ لَيْلُ » أى : يا لَيْلِ ، و « أَطْرِقْ
كِرَا » أى : يا كِرَا .

٣٠٥ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللمة : دارعواء ، انكفافاً ، وتركاً للصوة ، وأخذاً بالجد ومعالى الأمور .

الإعراب : ذَا ، اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، أى : يا هذا دارعواء
مفعول مطلق لفعل محذوف . وأصل الكلام : ارعوا دارعواء فليس ، الفاء للتعليل ، ليس :
فعل ماض ثاقص ، بعد ، ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه ، وبعد مضاف
و « اشتعال ، مضاف إليه ، واشتعال مضاف ود الرأس ، مضاف إليه شيئاً ، تمييز
د إلى الصبا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبيل الآتى ، وكان أصله نعتاً له ،
فلما تقدم أعرب حالا ، على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت حالا ، ضرورة
أن الصفة لا تقدم على الموصوف ، بسبب كون الصفة تابعاً ، ومن شأن التابع ألا يسبق
المتبوع ، من ، زائدة سبيل ، اسم ليس تأخر عن خبره ، مرفوع بضمة مقصورة على آخره ،
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

وَإِنْ أَعْرِفَ الْمُنَادَى الْمُرَدًّا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُدَّ (١)

لا يخلو المنادى من أن يكون : مفرداً ، أو مضافاً ، أو مشبهاً به .

فإن كان مفرداً : فإما أن يكون معرفةً ، أو نكرة مقصودة ، أو نكرة

غير مقصودة .

فإن كان مفرداً — معرفة ، أو نكرة مقصودة — بُنِيَ عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ ؛
فإن كان يرفع بالضمّة بُنِيَ عَلَيْهَا ، نحو : « يَا زَيْدُ » و « يَا رَجُلُ » ، وإن كان يُرْفَعُ
بالألف أو بالواو فكذلك ، نحو : « يَا زَيْدَانِ » ، و « يَا رَجُلَانِ » ، و « يَا زَيْدُونِ » ،
و « يَا رَجُلَيْنِ » ويكون في محل نصب على المفعولية ؛ لأن المنادى مفعول [به] في المعنى ،
وناصبه فعلٌ مضمّر نائبٌ « يَا » متأبّه ، فأصلُّ « يَا زَيْدُ » : أَدْعُو زَيْدًا ، حذف
« أَدْعُو » ونابت « يَا » متأبّه .

= الشاهد فيه : قوله « ذَا » حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ؛ فدل ذلك
على أنه وارد ، لا يمتنع ، خلافاً لمن ادعى منعه ، نعم هو قليل .

وعلى هذا جاء قول أبي الطيب المتنبّي :

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيْسًا نَمَّ انْتَلَيْتِ ، وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسًا
يريد بقوله هذى : يا هذه ، ومثل ذلك قول الراجز :

يَا إِبِلِي إِمَّا سَلِمْتِ هَذِي فَاسْتَوْسِقِي لِصَارِمٍ هَذَا

* أَوْ ظَارِقِي فِي الدَّجْنِ وَالرَّذَاذِ *

(١) « وابن » فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المعرف » مفعول به لابن « المنادى » بدل من المعرف
والمفردا ، نعمت للمنادى « على الذي » جار ومجرور متعلق بقوله ابن « في رفعه » الجار والمجرور
متعلق بقوله : « عهد » الآتي ، ورفع مضاف والماء مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « عهدا »
عهد : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي .

وَأَنْتُمْ أَنْصِيَامٌ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَاءِ وَلِيَجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَدًا^(١)
 أى : إذا كان الاسمُ المنادى مبنياً قبل النداء قُدِّرَ — بعد النداء — بناؤه على
 الضم ، نحو : « يا هذا » . وَيَجْرَى مجرى ما تجددَ بناؤه بالنداء كزيد : فى أنه يُتِمَّعُ
 بالرفع مُرَاعَاةً للضم المقدَّر فيه ، وبالنصب مُرَاعَاةً للمحل ؛ فتقول « يا هذا العاقلُ ،
 والعاقلَ » بالرفع والنصب ، كما تقول : « يا زيدُ الظريفُ ، والظريفَ » .

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ ، وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ — انْصَبْ عَادِمًا خِلَافًا^(٢)
 تقدِّم أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة يُبْنَى على ما كان يرفع
 به ، وذَكَرْنا أنه إذا كان مفرداً نكرة : أى غير مقصودة ، أو مضافاً ، أو مُشَبَّهاً
 به — نُصِبَ .

(١) « وانو ، الواو الاستئناف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
 تقديره أنت ، انصيام ، مفعول به لانو ، وانصيام مضاف و د ما ، اسم موصول : مضاف
 إليه « بنوا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير متصل منصوب
 المحل محذوف ، أى : بنوه « قبل ، ظرف زمان متعلق بقوله بنوا ، وقبل مضاف ، و النداء
 مضاف إليه « وليجر ، الواو عاطفة ، واللام لام الأمر ، يجر : فعل مضارع مبنى للجهول
 مجزوم بمحذوف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى بنوا
 قبل النداء « مجرى ، مفعول مطلق ، ومجرى مضاف و ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف
 و « بناء ، مضاف إليه ، وجملة « جدد » من الفعل المبني للجهول مع نائب الفاعل المستتر
 فيه فى محل جر نعت لبناء .

(٢) « والمفرد ، مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « انصب ، الآتى « المنكور ،
 نعت للمفرد « والمضافا ، معطوف على المفرد « وشبهه ، الواو عاطفة ، وشبهه : معطوف
 على المفرد أيضاً ، وشبهه مضاف وضمير الغائب العائد إلى المضاف : مضاف إليه « انصب ،
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عادماً ، حال من فاعل انصب ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ؛ لانه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « خلافاً ،
 مفعول به لعادم .

فمثال الأول قولُ الأعمى « يا رجلاً خذْ بيدي » وقول الشاعر :
 ٣٠٦ — أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَا قِيَا
 ومثالُ الثاني قولُكَ : « يا غُلامَ زَيْدٍ » ، و « يا ضاربَ عمرو » .
 ومثالُ الثالث قولُكَ « يا طالماً جَبَلًا ، ويا حَسَنًا وَجْهًا ، ويا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ »
 [فيمن سميته بذلك] .

٣٠٦ — هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وكان قد أسر في يوم
 السكلاب الثاني .
 اللغة : « عرضت » ، أتيت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولها ، قاله الجوهري ،
 وقيل : معناه بلغت العرض ، وهي جبال نجد « نداماي » جمع ندامان — بفتح النون وسكون
 الدال — ومعناه التديم المشارب ، وقد يطلق على المجلس صاحب ، وإن لم يكن مشاركا
 على الشراب « نجران » ، مدينة بالحجاز من شق اليمن .
 الإعراب : « أَيَا » حرف نداء ، « رَاكِبًا » منادى منصوب بالفتحة لأنه لا يقصد
 راكباً بعينه « إِمَّا » كلمة مكونة من إن وما ؛ فإن : شرطية ، وما : زائدة « عرضت »
 فعل ماض وفاعله « فبلغنا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر ، مبني على الفتح
 لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في
 محل جزم جواب الشرط « نداماي » ندامى : مفعول به لبلغ . منصوب بفتحة مقدرة
 على الالف ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « من نجران » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف حال من نداماي « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا »
 نافية للجنس « تَلَا قِيَا » تلاقيا : تلاقى : اسم لا ، والالف للإطلاق ، وخبر « لا » محذوف تقديره :
 لا تلاقى لما ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة ، والجملة
 من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثانٍ لبلغ .
 الشاهد فيه : قوله « أَيَا رَاكِبًا » حيث نصب راكباً لكونه نكرة غير مقصودة ،
 وآية ذلك أن قائل هذا البيت رجل أسير في أيدي أعدائه ، فهو يريد راكباً أى راكب
 منطلقاً نحو بلاد قومه يبلغهم حاله ؛ لينشطوا إلى إنقاذه إن قدروا على ذلك ، وليس
 يريد واحداً معيناً .

وَنَحْوَ « زَيْدٍ » ضُمُّ وَافْتَحَنَ ، مِنْ نَحْوِ « أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ » لَاتَيْنَ^(١)

أى : إذا كان الندادى مفرداً ، علماً ، ووُصِفَ بـ « ابْنِ » مضافٍ إلى عَلمٍ ، ولم يُفصلْ بين الندادى وبين « ابن » — جاز لك فى الندادى وجهان : البناء على الضمُّ ، نحو : « يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو » والفتحُ إتباعاً ، نحو : « يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو » ؛ ويجب حذف ألف « ابن » والحالة هذه خطأ^(٢) .

وَالضَّمُّ — إِنْ لَمْ يَلِ الْأَبْنُ عَلَماً ، أَوْ يَلِ الْأَبْنُ عَلمٌ — قَدْ حُتِمَا^(٣)

(١) « ونحو ، مفعول تقدم على عامله وهو قوله « ضم ، الآتى ، ونحو مضاف و « زيد ، مضاف إليه ، « ضم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وافتحن ، الواو عاطفة ، افتح : فعل أمر معطوف على فعل الأمر السابق ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « من نحو ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « أزيد ، الهزرة حرف نداء ، زيد : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ويجوز فيه البناء على الفتح أيضا « ابن ، نعت لزيد باعتبار مجله ، وابن مضاف و « سعيد ، مضاف إليه « لاتين ، لا : ناهية ، تن : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) وقع فى كثير من نسخ الشرح « ويجوز حذف ألف ابن ، والحالة هذه ، خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) « والضم ، مبتدأ « إن ، شرطية « لم ، حرف نفي وجزم وقلب « يل ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء « الابن ، فاعل يل « علما ، مفعول به ليلى ، والجملة فى محل جزم فعل الشرط « أو ، عاطفة « يل ، فعل مضارع معطوف على يل الأول « الابن ، مفعول به ليلى الثانى « علم ، فاعل يل المعطوف « قد ، حرف تحقيق « حتما ، حتم : فعل ماض مبنى للجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الضم ، وجواب الشرط محذوف بدل عليه سابق الكلام .

أى : إذا لم يقع « ابن » بعد علم ، أو [لم] يقع بعده علم ، وَجَبَ ضَمُّ المُنَادَى ،
وامتنع فتحه ؛ فمثالُ الأول نحو : « يا غلامُ ابنَ عمرو ، ويا زيدُ الظريفَ ابنَ عمرو »
ومثالُ الثانى : « يا زيدُ ابنَ أخينا » فيجب بناء « زيد » على الضم فى هذه الأمثلة ،
ويجب إثبات ألف « ابن » والحالة هذه .

* * *

وَاضْمُمْ دَأُوْا نَصِبٌ — مَا اضْطَرَّارًا وَنَا نِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا^(١)
تقدّم أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفة ، أو نسكرة مقصودة — يجب بناؤه على
الضم ، وذَكَرْنا أنه إذا اضْطَرَّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو
مضمومٌ ، وكان له نصبه ، وقد ورد السماعُ بهما ؛ فمن الأول قوله :

٣٠٧ — سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

(١) دَاضْمٌ ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت دَأُوْا ،
عاطفة دَاضْبٌ ، فعل أمر معطوف على اضمم دَما ، اسم موصول : تنازعه الفعلان قبله ،
كل منهما يطلبه مفعولا دَاضْطَرَّارًا ، مفعول لأجله دَوْنَا ، نون : فعل ماض مبنى للجهول ،
والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول دَما ، بيان لما الموصولة دله ، جار
ومجرور متعلق بقوله بينا الآتى دَاسْتِحْقَاقٌ ، مبتدأ ، واستحقاق مضاف وضم ، مضاف
إليه ، وجملة دَينَا ، مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ
وخبره لا محل لها صلة دَما ، المجرورة بن .

٣٠٧ — البيت للأحوص الانصارى ، وكان يهوى امرأة ويشبب بها ، ولا يفصح
عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الأحوص على أمره . فقال هذا الشعر .

الإعراب : دَسلام ، مبتدأ ، و دَالله ، مضاف إليه دَيا ، حرف =

ومن الثانى قوله :

٣٠٨ - ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَى ، وَقَالَتْ : يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْوَاقِي

وَبِاضْطِرَارٍ خَصَّ جَمْعُ «يَا» وَ«أَلْ» إِلَّا مَعَ «اللَّهِ» وَنَحْوِ الْجُمْلَةِ (١)

== نداء «مطر» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون لاجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذى هو قوله سلام الله وليس، فعل ماض ناقص «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم «يا مطر» يا : حرف نداء ، مطر : منادى مبنى على الضم فى محل نصب «السلام» اسم ليس تأخر عن الخبر ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة بين ليس مع خبرها واسمها .
الشاهد فيه : قوله «يا مطر» الأول ، حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة وأبقى الضم ؛ اكتفاء بما تدعو الضرورة إليه .

٣٠٨ - هذا البيت للذهل بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة ، من أبيات يتغزل فيها بابتة المحلل .

اللغة : «وقتك» مأخوذ من الوقاية ، وهى الحفظ ، والكلامه «الواقي» جمع واقية بمعنى حافظة ورعاية ، وكان أصله «الواقي» فقلبت الواو الأولى همزة .
الإعراب : «ضربت» ضرب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى «صدرها» صدر : مفعول به لضرب ، وصدر مضاف وها مضاف إليه «إلى» جار ومجرور متعلق بـضربت «وقالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى «يا» حرف نداء «عديا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «لقد» اللام واقعة فى جواب قسم محذوف . أى : والله لقد - إلخ ، قد : حرف تحقيق «وقتك» وقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والكاف ضمير المخاطب المفرد المذكور : مفعول به «الواقي» فاعل وقى .

الشاهد فيه : قوله «يا عديا» حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنونه ، ولم يكتف بذلك ، بل نصبه مع كونه مفرداً علماً ؛ ليشابه به المنادى العرب المنون بأصله ، وهو النكرة غير المقصودة .

(١) «باضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله : «خص» الآتى «خص» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مبيناً للجهول ، ويجوز أن يكون فعل أمر «جمع» نائب فاعل ==

وَالْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالْتَّعْوِيزِ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضٍ^(١)

لا يجوز الجمع بين حرف النداء ، و «أل» في غير اسم الله تعالى ، وما سمي به من الجمل ، إلا في ضرورة الشعر كقوله :

٣٠٩ — فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَأَا إِيَّاكُمَا أَنْ تُنْقِبَانَا شَرًّا

== إذا جعلت خص ماضيا مبنيًا للجهول ، ومفعول به إذا جعلته أمراً ، وجمع مضاف و «يا» قصد لفظه : مضاف إليه «وأل» معطوف على «يا» إلا ، أداة استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع ، ومع مضاف و «الله» مضاف إليه «ومحكي» معطوف على لفظ الجلالة ، ومحكي مضاف و «الجل» مضاف إليه .

(١) «والأكثر» مبتدأ «اللهم» قصد لفظه : خير المبتدأ «بالتعويض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الخبر «وشذ» فعل ماضٍ «يا اللهم» قصد لفظه : فاعل شذ «في قريض» جار ومجرور متعلق بشذ .

٣٠٩ — هذا البيت من الشواهد التي لم نعتز لها على نسبة إلى فاعل معين .

الإعراب : «يا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبني على الألف لأنه مثنى في محل نصب «الذان» صفة لقوله : «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فر : فعل ماضٍ ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة لا محل لها صلة الذان «إياكما» إيا : منصوب على التحذير بفعل مضمر وجوباً ، تقديره : أحذركما «أن» مصدرية «تقربانا» فعل مضارع منصوب بمحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، ونا : مفعول أول ، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بن ، مقبلة «شراً» مفعول ثانٍ لتعقب .

الشاهد فيه : قوله «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وأل في غير اسم الله تعالى وما سمي به من المركبات الإخبارية (الجل) ، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر .

ولمّا لم يجوز في سعة الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه أل لسبيين أحدهما : أن كلا من حرف النداء وأل يفيد التعريف ، فأحدهما كاف عن الآخر ، والثاني : أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبة ؛ لأن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتناقى التعريفان .

وأما مع اسم الله تعالى وتَحَكَّى الجمل فيجوز ، فتقول : « يا الله » بقطع الهزمة ووَضَلِهَا ، وتقول فيمن اسمه « الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ » : « يا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ » .

والأكثر في نداء اسم الله « اللَّهُمَّ » بيمين مشددة مُعَوَّضَةٌ من حرف النداء ، وشذَّ الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله :

٣١٠ — إني إذا ما حدثتُ أَلَمًا أقولُ : يا اللَّهُمَّ ، يا اللَّهُمَّ

٣١٠ — هذا البيت لامية بن أبي الصلت ، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي ، وذكر معه بيتاً سابقاً على بيت الشاهد ، وهو :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

اللغة : « حدث » هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر دُأَلَمًا ، نزل ، وألم في قوله : « وأي عبد لك لا أَلَمًا » من قولهم : ألم فلان بالذنب ، يريدون فعله أرقابه . المعنى : يريد أنه كلما نزلت به حادثة وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « إذا » ظرف يتصل بقوله « أقول » ، الآتي « ما » زائدة « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ما ألم حدث أَلَمًا دُأَلَمًا ، ألم : فعل ماضٍ ، والآلف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حدث « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء « اللَّهُمَّ » الله : منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم المشددة زائدة .

الشاهد فيه : قوله « يا اللهم يا اللهم » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء ، وهذا شاذ كما صرح به المصنف في النظم ، لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه .

وقد جمع بينهما — وزاد مما أخرى وألفا — ذلك الراجز الذي يقول :

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ يَا اللَّهُمَّ مَا

فَصْلٌ

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمُهُ نَصَبًا ، كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ ^(١)

أى : إذا كان تابعُ المُنَادَى الْمُضْمُومِ مضافاً ^(٢) غَيْرَ مُصَاحِبٍ لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ وَجَبَ نَصْبُهُ ، نَحْوُ : « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » .

* * *

(١) « تابع ، مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : أُلْزِمُ تابع ذى الضم — الخ . وتابع مضاف و ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف و الضم ، مضاف إليه ، والمضاف ، نعت لتابع دون ، ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع ، ودون مضاف و د آل ، قصد لفظه : مضاف إليه « أُلْزِمُهُ ، أُلْزِمُ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وإلهاء مفعوله الأول « نَصَبًا ، مفعوله الثانى « كَأَزِيدُ ، الكاف جارة لقول محذوف ، والهمزة حرف تداء ، زيد : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ذَا ، نعت لزيد بمراعاة المحل منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة . وذا مضاف و د الحيل مضاف إليه .

(٢) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أن المنادى إذا كان اسماً ظاهراً ، فله جهتان : الأولى جهة كونه منادى ، وهى تقتضى الخطاب ، والثانية جهة كونه اسماً ظاهراً ، وهى تقتضى الغيبة ؛ فإذا كان تابع المنادى متصلاً بضميره جاز فى هذا الضمير وجهان : الوجه الأول : أن يوتى به ضمير غيبة نظراً إلى الجهة الثانية ؛ والوجه الثانى : أن يوتى به ضمير خطاب نظراً إلى الجهة الأولى ، تقول : يا زيد نفسه أو نفسك ، ويا تميم كلهم أو كلكم ، ويا ذا الذى قام أو قمت .

والأمر الثانى : أن التابع المضاف الذى يجب نصبه هو : ما كانت إضافته محضة ، أما الذى إضافته لفظية كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله ، نحو : « يا رجل ضارب زيد ، فقد اختلفت فيه كلمة العلماء ؛ فقال الرضى : يجوز فيه الوجهان الضم والنصب ، وقال السيوطى : يجب نصبه .

وَمَا سِوَاهُ انْصَبَ ، أَوْ اَرْفَعَ ، وَاجْعَلَا كُثْنَةً قُلَّةً نَسَقًا وَبَدَلًا^(١)

أى : ماسوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه — وهو المضاف المصاحب لأل ، والفرد — فتقول : « يَارَيْدُ الْكَرِيمِ الْأَبِ » برفع « الْكَرِيمِ » ونصبه ، و « يَارَيْدُ الظَّرِيفِ » برفع « الظَّرِيفِ » ونصبه .

وَحُكْمُ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ حُكْمُ الصِّفَةِ ؛ فتقول : « يَارَجُلُ زَيْدٌ ، وَزَيْدًا » بالرفع والنصب ، و « يَاتِمِمْ أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ » .

وأما عطف النَّسَقِ وَالبَدَلُ ففى حكم المنادى المستقل ؛ فيجب ضمّه إذا كان مفرداً ، نحو : « يَارَجُلُ زَيْدٌ » و « يَارَجُلُ وَزَيْدٌ » كما يجب الضم لو قلت : « يَارَيْدٌ » ، ويجب نصبه إن كان مضافاً ، نحو : « يَارَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يَارَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » ، كما يجب نصبه لو قلت : « يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » .

* * *

وَأِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ « أَلْ » مَا نُسِقًا فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَرَفَعٌ يُنْتَقَى^(٢)

(١) « وما ، اسم موصول : مفعول مقدم على عامله وهو قوله : « ارفع ، أل » ، « سواء ، سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه ، ارفع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة وانصب ، معطوف على ارفع ، واجملا ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لاجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كستقل ، جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو فى موضع المفعول الثانى له ، نسقا ، مفعول أول لاجعل ، وبدلا ، معطوف على قوله نسقا .

(٢) « إن ، شرطية ، يكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط « مصحوب ، خبر يكن تقدم على اسمه ، ومصحوب مضاف و « أل ، قصد لفظه : مضاف إليه « ما ، اسم موصول : اسم يكن ، نسقا ، نسق : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة =

أى : إنما يجب بناء المندسوق على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير «أل» .

فإن كان بـ «أل» جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب ؛ والمختار — عند الخليل وسيبويه ، ومن تبعهما — الرفع ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : « وَرَفَعُ يُنْتَقَى » أى : يُخْتَارُ ؛ فتقول : « يَا زَيْدُ وَالْغُلَامُ » بالرفع والنصب ، ومنه قوله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) برفع « الطير » ونصبه .

وَأَيُّهَا ، مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ^(١)
وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيُّ سِوَى هَذَا يُرَدُّ^(٢)

= من نسق ونائب فاعله لا محل لها صلة ما الموصولة ، ففيه ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، فيه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وجهان » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « ورفع » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه في معرض التقسيم ، وجملة « ينتقى » من القمل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) «أياها» قصد لفظه : مبتدأ « مصحوب » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « يلزم » الآتي — و« مصحوب مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من مصحوب «أل» « صفة » حال أخرى منه « يلزم » فعل مضارع ، و« فاعله » ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «أياها» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بالرفع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثالثة من مصحوب «أل» « لدى » ظرف متعلق بيلزم ، ولدى مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «المعرفة» مضاف إليه ، وتقدير البيت . وأياها يلزم مصحوب «أل» حال كونه صفة مرفوعاً واقفاً بعده .

(٢) « وأيهذا » قصد لفظه : مبتدأ « أياها الذى » معطوف عليه بماطف مقدر « ورد » فعل ماض ، و« فاعله » ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المذكور ، =

يقال : « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَا أَيُّهَا الَّذِي فعل كذا » ، ف « أَيْ » منادى مفرد مبنى على الضم ، و « ها » زائدة ، و « الرَّجُل » صفة لأى ، ويجب رفعه عند الجمهور ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، وأجاز المازنى نَصْبَهُ قِيَامًا عَلَى جَوَازِ نَصْبِ « الظَّريف » فى قولك « يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ » بالرفع والنصب .

ولا توصف « أى » إلا باسم جنس مُحَلَّى بِأَل ، كالرجل ، أو باسم إشارة ، نحو : « يَا أَيُّهَا أَقْبَلُ » أو بموصول مُحَلَّى بِأَل « يَا أَيُّهَا الَّذِي فعل كذا » .

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ^(١)

يقال : « يَا هَذَا الرَّجُلُ » فيجب رفع « الرجل » إن جعل « هذا » وُصْلَةً لندائه كما يجب رفع صفة « أى » ، وإلى هذا أشار بقوله : « إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ

= والجملة من ورد وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ووصف ، مبتدأ ، ووصف مضاف و « أى » مضاف إليه « بسوى ، جار ومجرور متعلق بوصف ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « هذا » مضاف إليه « يرد ، فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف أى بسوى هذا ، والجملة من يرد ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « وذو ، مبتدأ ، وذو مضاف و « إشارة ، مضاف إليه « كَأَيِّ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و « فى الصفة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر « إِنْ ، شرطية « كَانَ ، فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « تَرْكُهَا ، ترك : اسم كان ، وترك مضاف وها : مضاف إليه « يفيد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم كان « المعرفة ، مفعول به ليفيد ، والجملة من يفيد وفاعله فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما بقى الكلام .

المعرفة « فَإِنْ لَمْ يُجْعَلِ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَضَلَّةً لِنَدَاءٍ مَا بَعْدَهُ لَمْ يَجِبْ رَفْعُ صِفَتِهِ ، بَلْ يَحْزُزُ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ .

* * *

فِي نَحْوِ « سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ » يَنْتَصِبُ ثَانٍ ، وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلًا نَصِبٌ ^(١)

يَقَالُ : « يَا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ » ^(٢) وَ

— ٣١١ — * يَا تَيْمُ تَيْمِ عَدِيَّ *

(١) وَفِي نَحْوِ ، جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « يَنْتَصِبُ ، الْآتِي « سَعْدُ ، مُنَادٍ بِحَرْفِ نَدَاءٍ مَحْذُوفٍ ، مُبْنًى عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ « سَعْدُ ، تَوْكِيدٌ لِلأَوَّلِ ، أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ ، أَوْ عَظْفٌ بَيَانٌ بِمِرَاعَاةِ مَحَلِّهِ ، أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، أَوْ مُنَادٍ بِحَرْفِ نَدَاءٍ مَحْذُوفٍ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَ « الْأَوْسِ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « يَنْتَصِبُ ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ « ثَانٍ ، فَاعِلٌ يَنْتَصِبُ « وَضُمَّ ، فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « وَافْتَحَ ، مَعْطُوفٌ عَلَى ضَمٍّ وَأَوَّلًا ، تَنَازَعُ الْفِعْلَانِ قَبْلَهُ « نَصَبُ ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْرُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ .

وَالْمُرَادُ بِنَحْوِ « سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ » كُلُّ تَرْكِيبٍ وَقَعَ فِيهِ الْمُنَادَى مُفْرَداً ، وَكَرَّرَ ، مُضَافاً ثَانِي لَفْظِيهِ إِلَى غَيْرِهِ ، سِوَاهُ أَكَّانَ عَلِياً كَثْنَالِ النَّاطِمِ ، وَالشَّاهِدِينَ رَقْمَ ٣١١ وَ ٣١٢ أَمْ كَانَ اسْمُ جِنْسٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا رَجُلَ رَجُلِ الْقَوْمِ ، أَمْ كَانَ وَصفاً نَحْوُ : يَا صَاحِبَ صَاحِبِ زَيْدٍ ، وَخَالَفَ الْمَكُوفِيُّونَ فِي هَذَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَانِي اللَّفْظَيْنِ مُضَافاً — نَحْوُ يَا زَيْدَ زَيْدٍ — لَمْ يَجِبْ نَصْبُهُ ، وَجَازَ فِيهِ وَجْهَانِ النَّصَبِ وَالضَّمِّ ، وَانْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ ٣١٤ الْآتِي .

(٢) وَقَعَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَبَا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نِعَاً وَيَا سَعْدُ سَعْدِ الْخَزْرَجِيِّنَ الْفَطَارِفِ

أَحِبِّبَا إِلَى دَاعِيِ الْهُدَى وَنَبَوَا مِنْ اللَّهِ فِي الْفِرْدَوْسِ زُلْفَةً عَارِفِ

٣١١ — هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتِ الْجَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةَ ، مِنْ كَلِمَةِ يَهْجُو فِيهَا عُمَرُ بْنُ لُجَا التَّيْمِيُّ ،

==

وَالْبَيْتُ بِكَمَالِهِ هَكَذَا :

= يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

اللغة : « تيم عدى ، أضاف تيماً إلى عدى — وهو أخوه — للاحتراز عن تيم مرة ، وعن تيم غالب بن فهر ، وهما في قریش ، وعن تيم قيس بن ثعلبة ، وعن تيم شيبان ، وعن تيم ضبة ، لا أباً لكم ، جملة قد يقصد بها المدح ، ومعناها حينئذ نفى نظير المدح بنفى أبيه ، وقد يقصد بها الذم ، ومعناها حينئذ أن المخاطب مجهول النسب ، قال السيوطى : هى كلمة تستعمل عند الغلظة فى الخطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم ، شتماً له واحتقاراً ، ثم كثر فى الاستعمال حتى صار يقال فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب ، وقال أبو الحسن الأخفش : كانت العرب تستحسن أن تقول « لا أبالك » وتستقبح « لا أم لك » أى : مشفقة حنونة ، وقال العينى : وقد تذكر هذه الجملة فى معرض التعجب ، كقولهم : لله درك ! وقد تستعمل بمعنى جد فى أمرك وشمر ؛ لأن من له أب يتكل عليه فى بعض شأنه . اهـ « يلقيَنَّكم » بالقاف المثناة ، ومن رواه بالفاء فقد أخطأ ، مأخوذ من الإلقاء ، وهو الرمي « سواء » هى الفعلة القبيحة .

المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرميكم عمر فى بلية لا قبل لكم بها ، ومكروه لا تحتملونه ؛ بتعرضه لى ، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع فى خطره ، لأنهم إن تركوا عمر وهجاءه جريراً فكأنهم رضوا بذلك ، وحينئذ يسلط جرير عليهم لسانه .

الإعراب : « يا » حرف نداء « تيم » منادى ، ويجوز فيه الضم على اعتباره مفرداً علماً ، ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثانى كما هو رأى سيويه ، أو بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه الثانى كما هو رأى أبى العباس المبرد « تيم » منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف ، أو على أنه تابع بدل أو عطف بيان أو تأكيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول مضموماً ، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوباً ، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف ، وتيم مضاف و « عدى » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أباً » اسم لا دل لكم ، اللام حرف زائد ، والكاف فى محل جر بهذه اللام ، ولكنها فى التقدير مجرورة بإضافة اسم لا إليها ، قال اللخمي : اللام فى « لا أبالك » مقحمة ، والكاف فى محل جر بها ؛ لأنه لو كان الحذف بالإضافة أدى إلى تطبيق حرف

و * يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ *

— ٣١٢ —

فيجب نصبُ الثاني ، ويجوز في الأول : الضم ، والنصب .

الجر ، فالجر باللام وإن كانت مقحمة كالجر بالباء وهي زائدة ، وإنما أقحمت مراعاة لعمل ولا ، لأنها لا تعمل إلا في النكرات ، وثبتت الألف مراعاة للاضافة ، فاجتمع في هذه الكلمة شيان متضادان : اتصال ، وانفصال ، فثبتت الألف دليل على الاتصال من جهة الإضافة في المعنى ، وثبتت اللام دليل على الانفصال في اللفظ مراعاة لعمل ولا ، فهذه مسألة قد روعيت لفظاً ومعنى ، وخبر ولا ، محذوف : أى لا أبالكم بالحضرة .
الشاهد فيه : قوله « يا تيم تيم عدى » حيث تكرر لفظ المنادى ، وقد أضيف ثاني اللفظين ، فيجب في الثاني النصب ، ويجوز في الأول الضم والنصب ، على ما أوضحناه في الإعراب ، وأوضحه الشارح العلامة .

٣١٢ — وهذه قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، بقوله في زيد بن أرقم

— وكان يتقيا في حجره — يوم غزاة مؤتة ، وهو بكاله :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلُ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ

اللمعة : « اليعملات » بفتح الياء والميم : الإبل القوية على العمل « الذبل » جمع ذابل أو ذابلة : أى ضامرة من طول السفر ، وأضاف زيدا إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بجداها . وقوله « تطاول الليل عليك » إلخ ، يريد أنزل عن راحتك واحد الإبل ، فإن الليل قد طال ، وحدث للإبل الكلال . فنشطها بالجداء ، وأزل عنها الإعياء .

الإعراب : « يا » حرف نداء « زيد » منادى مبنى على الضم في محل نصب . أو منصوب بالفتحة الظاهرة ، كما تقدم في البيت قبله « زيد » منصوب لا غير ، على أنه تابع للسابق ، أو منادى ، وزيد مضاف و « اليعملات » مضاف إليه « الذبل » صفة لليعملات .

الشاهد فيه : قوله « يا زيد زيد اليعملات » حيث تكرر لفظ المقادى ، وأضيف ثاني اللفظين كما سبق في الشاهد الذي قبل هذا ، ويجوز في الأول من وجوه الإعراب الضم على أنه منادى مفرد ، والنصب على أنه منادى مضاف ، وفي الثاني النصب ليس غير ، ولكن لهذا النصب خمسة أوجه ، وقد بيناها في إعراب البيت السابق وذكرها الشارح .

فإن ضمَّ الأوَّلُ كان الثاني منصوباً : على التوكيد^(١) ، أو على إضمار « أعني » ، أو على البدلية ، أو عطف البيان ، أو على النداء .

وإن نُصِبَ الأوَّلُ : فذهبُ سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني ، وأن الثاني مُقْتَضَمٌ بين المضاف والمضاف إليه ، ومذهبُ المبرد أنه مضاف إلى محذوفٍ مثل ما أُضِيفَ إليه الثاني ، وأن الأصل : « يَا تَيْمَ عَدِيَّ تَيْمَ عَدِيَّ » فحذف « عدى » الأوَّلُ لدلالة الثاني عليه^(٢) .

* * *

(١) اعترض جماعة نصب الثاني على أنه توكيد للأول باعتبار المحل إن كان الأول مضموماً ، وقالوا : لا يجوز أن يكون هذا توكيداً معنوياً ؛ لأن التوكيد المعنوي يكون بألفاظ معينة معروفة وليس هذا منها ، ولا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً ، لوجهين : أولهما : أن اللفظ الثاني قد اتصل بما لم يتصل به اللفظ الأول وهو المضاف إليه ، وثانيهما : أن تعريف الأول بالنداء أو بالعلية السابقة عليه وتعريف الثاني بالإضافة ، يريدون بهذين الوجهين أن يبتوا أن بين التوكيد والمؤكد اختلافاً ، وأن يقرروا أنه إذا اختلف اللفظان لم يصلح أن يكون ثانيهما توكيداً لأولهما .

قال أبو رجاء : ولم يذهب إلى أن الثاني تأكيد للأول أن يلتزم أنه لا يجب استواء المؤكد والتوكيد في جهة التعريف ، ويكتفى باشتراكهما في جنس التعريف ، فافهم ذلك .

(٢) يلزم على مذهب سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي ، وهو غير مقبول ، وعلى مذهب المبرد الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، والأصل العكس ، وهو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه .

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا^(١)

إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم : فإما أن يكون صحيحاً ، أو معتلاً .
فإن كان معتلاً فحكمه كحكمه غير مُنَادَى ، وقد سبق حكمه^(٢) في المضاف إلى ياء المتكلم .

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه :

أحدها : حذف الياء ، والاستغناء بالكسرة ، نحو : « يَا عَبْدِ » ، وهذا هو الأكثر .

الثاني : إثبات الياء ساكنة ، نحو : « يَا عَبْدِي » وهو دُونَ الأول في الكثرة .

الثالث : قلب الياء ألفاً ، وحذفها ، والاستغناء عنها بالفتحة ، نحو : « يَا عَبْدَ » .

(١) « واجعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « منادى ، مفعول أول لاجعل ، صرح ، فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى منادى فاعل ، والجملة في محل نصب صفة لمنادى « إن ، شرطية « يضاف ، فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنادى « ليا ، جار ومجرور متعلق بـ يضاف « كعبد ، جار ومجرور متعلق بـ واجعل ، وهو في محل المفعول الثاني له « عبي ، عبد ، عدا ، عبداً ، كلهن معطوفات على الأول بماعطف مقدر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) خلاصة ما يشير إلى أنه قد سبق هو ثبوت الياء مفتوحة في الإفصح فيما آخره ألف نحو فتاي وعصا ، أو واو نحو مسلمي ، أو ياء غير مشددة نحو قاضي ، وحذف ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشددة نحو كرمي ، ولا تنس أننا ذكرنا لك في هذا الأخير جواز إبقاء ياء المتكلم ساكنة ، وخالفنا في ذلك ما ذكره العلماء ، وادعوا الإجماع عليه ، واستدلنا لك على ما ذهبنا إليه من شعر العرب المحتج بهم بيتهم .
ونحن لا ننكر أنه قليل بالنظر إلى ما ارتضاه العلماء ، ولكننا ننكر جد الإنكار أنه ممتنع ، وكيف يمتنع وهو وارد ؟

الرابع: قلبها ألفاً، وإبقاؤها، وقلبُ الكسرة فتحةً، نحو: «يا عَبْدًا» .
الخامس: إثباتُ الياء مُحرَّكةً بالفتح، نحو: «يا عَبْدِي» .

وَفَتَحْ أَوْ كَسِرْ وَحَذَفْ الْيَاءَ اسْتَمَرَّ

في «يا ابنَ أمِّ، يا ابنَ عمِّ — لا مَقَرَّ»^(١)

إذا أُضيفَ النادى إلى مضافٍ إلى ياء التكلم وجب إثبات الياء ،
إلا في «ابن أم» و «ابن عم» فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال ،
وتكسر الميم أو تفتح ؛ فتقول : «يا ابنَ أمِّ أَقْبِلْ» و «يا ابنَ عمِّ لا مَقَرَّ» بفتح
الميم وكسرها^(٢) .

(١) «فتح، مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في معرض التقسيم
«أو كسر، معطوف على فتح ، وحذف ، معطوف على كسر ، والواو فيه بمعنى مع ،
وحذف مضاف و «الياء مضاف إليه واستمر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الياء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في ، حرف جر
«يا ابن أم ، مجرور بني على الحكاية «يا ابن عم ، معطوف بعاطف مقدر على السابق
«لا ، نافية للجنس «مقر ، اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا مقر لي ، أو
أو لا مقر موجود .

(٢) قد ورد ثبوت الياء في «ابن أم» ، في قول أبي زيد الطائي يرثي أخاه :

يَا ابْنَ أَبِي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدهْرِ شَدِيدٍ
وورد قلب الياء ألفاً وإبقاؤها في «ابنة عم» ، في قول أبي النجم :

* يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَأَهْجِي *

وذكر هذين الوجهين شيخ النحاة سيدي في كتابه (٣١٨/١) ، وجعل ثبوت الياء هو
القياس ، وعلل لحذفها بكثرة استعمال هاتين الكلمتين ، يا ابن أم ، و «يا ابن عم» قصداً
إلى التخفيف فيما كثر استعماله ، قال سيدي به «واعلم أن كل شيء ابتدأناه في هذين البابين أولاً
هو القياس ، وجميع ما وصفنا من هذه اللغات سمعناه من الخليل ويونس عن العرب» ، اهـ
وهو قد ابتدأ بذكر ثبوت الياء في المضاف إلى مضاف لياء المتكلم .

وَفِي النَّدَا « أَبَتْ ، أُمْتُ » عَرَضَ
وَكَسِرَ أَوْ أَفْتَحَ ، وَمِنْ أَلْيَا النَّا عَوْضُ (١)

يقال في النداء : « يَا أَبَتْ ، وَيَا أُمْتُ » بفتح التاء وكسرها ، ولا يجوز إثبات الياء : فلا تقول : « يَا أَبَتِي ، وَيَا أُمَّتِي » ؛ لأن التاء عوض من الياء ؛ فلا يجمع بين العوض والمعوّض منه (٢) .

(١) « وفي النداء ، جار ومجرور متعلق بقوله « عرض ، الآتي « أبَتْ ، مبتدأ « أُمْتُ ، معطوف عليه بماعطف مقدر « عرض ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وافتح ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو ، حرف عطف « اكسر ، فعل أمر معطوف على افتح « ومن ألياء ، قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « عوض ، الآتي « التاء ، قصر المجرور للضرورة أيضاً : مبتدأ « عوض ، خبر المبتدأ .
(٢) قد ورد ثبوت الياء في قول الشاعر :

أَيَا أَبَسْتِي لَا زِلْتُ فِينَا ؛ فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا
وورد ثبوت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم في قول الراجز ، وهو من شواهد سيويه :
تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا
وقول الراجز الآخر :

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقَذَابُ فَالْنَوْمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ
ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس (٢٠٠ د) :

أَبَانَا فَلَا رِمْتَ مِنْ عِنْدِنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ
وَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بَأْسَ مُخْتَرِمِ

أَسْمَاءُ لَا زَمَّتِ النَّدَاءَ

و «فُلُ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا «لُؤْمَانُ، نَوْْمَانُ» كَذَا، وَاطْرَدَا^(١)
 فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنُ «يَا خَبَاثِ» وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي^(٢)
 وَشَاعَ فِي سَبِّ الذَّكُورِ فَعْلُ وَلَا تَقْسُ، وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ «فُلُ»^(٣)

من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء، نحو: «يَا فُلُ» أي: يَا رَجُلُ،
 و «يَا لُؤْمَانُ» للعظيم اللُّؤْمُ، و «يَا نَوْْمَانُ» للكثير النوم، وهو مسموع.

وأشار بقوله: «وَاطْرَدَا فِي سَبِّ الْأُنثَى» إلى أنه ينقاس في النداء استعمالُ

(١) «و فل» مبتدأ «بعض» خبر المبتدأ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول:
 مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره، هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة بالنداء، جار ومجرور
 متعلق بقوله يخص «لؤمان» مبتدأ «نومان» معطوف عليه بماطف مقدر «كذا»
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «واطردا» الواو حرف عطف أو للاستئناف
 اطرد: فعل ماض، والالف للاطلاق.

(٢) «في سب» جار ومجرور متعلق باطرد في البيت السابق، وسب مضاف
 و «الأنثى» مضاف إليه «وزن» فاعل اطرد، ووزن مضاف و «يا خباث» مضاف
 إليه على الحكاية «والأمر» مبتدأ «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
 «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر.

(٣) «وشاع» فعل ماض «في سب» جار ومجرور متعلق بشاع، وسب مضاف
 و «الذكور» مضاف إليه «فعل» فاعل شاع «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم
 بلا ناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وجر» فعل ماض مبنى
 للجهول «في الشعر» جار ومجرور متعلق بجر «فل» نائب فاعل لجر.

فَعَالٍ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ فِي ذِمِّ الْأَنْثَى وَسَبَّهَا ، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي ، نَحْوُ : « يَا خَبَاثِ ، وَيَا فَسَاقِي ، وَيَا لَكَاعٍ » (١) .

وَكَذَلِكَ يَنْقَاسُ اسْتِعْمَالُ فَعَالٍ ، مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ ، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَمْرِ ، نَحْوُ : « نَزَالٍ ، وَضَرَابٍ ، وَقِتَالٍ » ، أَيْ : « انْزِلْ ، وَاضْرِبْ ، وَأَقْتُلْ » .

وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ فُعْلٍ فِي النِّدَاءِ خَاصَّةً مَقْصُودًا بِهِ سَبُّ الذُّكُورِ ، نَحْوُ : « يَا فَسَقُ ، وَيَا غُدْرُ ، وَيَا لُكْعُ » وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَجُرِّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ » إِلَى أَنْ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْخُصُوصَةِ بِالنِّدَاءِ قَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ، كَقَوْلِهِ :

٣١٣ — [تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ] فِي لَجَّةٍ أَمْسِكُ فَلَانًا عَنْ فُلٍ

(١) قد ورد لكاع ، سبا للأنثى وظاهره أنه غير مستعمل في النداء ، وذلك في قول الخطيئة ، ويقال : هو لأبي الغريب النصري :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعٍ

والعلاء يخرجونه على تقدير قول محذوف : أَيْ بَيْتِ قَعِيدَتِهِ مَقُولٌ لَهَا يَا لَكَاعٍ .

٣١٣ — البيت لأبي النجم العجلي ، من أرجوزة طويلة وصف فيها أشياء كثيرة .

اللغة : « لجة » ، بفتح اللام وتشديد الجيم — الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

المعنى : شبه تراحم الإبل ، ومدافعة بعضها بعضا ، يقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضا ، فيقال : أَمْسِكْ فَلَانًا عَنْ فُلَانٍ ، أَيْ : احْجِزْ بَيْنَهُمْ ، وَخَصَّ الشُّيُوخَ لِأَنَّ الشَّبَانَ فِيهِمُ التَّسَرُّعُ إِلَى الْقِتَالِ ، وَقَبْلَ بَيْتِ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ :

تَنْبِيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ الْقَسْطَلِ إِذْ عُصِبَتْ بِالْمَعْنَى الْمَغْرَبَلِ

* تَدَافَعَ الشَّيْبِ وَلَمْ تُقْتَلِ *

اللغة : القسطل : الغبار ، والمعاج : ما ارتفع منه ، وعصبت : اجتمعت ، والمعنى : =

== مبرك الإبل عند الماء لتشرب عللاً بعد نهل ، والمغربل : المنخول ، وقد أراد تراب العطن ، وتدافع الشيب : مصدر تشبهي منصوب بعامل محذوف : أى اجتمعت وتدافعت تدافعاً كتدافع الشيب .

الإعراب : د فى لجة ، جار ومجرور متعلق بقوله تدافع فى البيت الذى قبل بيت الشاهد . أمسك ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة مقول لقول محذوف ، أى يقال فيها : أمسك — إلخ ، فلاناً ، مفعول به لأمسك د عن فل ، جار ومجرور متعلق بأمسك .

الشاهد فيه : قوله د عن فل ، حيث استعمل دفل ، فى غير النداء وجره بالحرف ، وذلك ضرورة ؛ لأن من حق استعمال هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى ، إلا إذا ادعينا أن دفل هنا مقتطع من فلان بحذف النون والالف بقربة قوله قبل ذلك د أمسك فلاناً ، فكأنه قال : أمسك فلاناً عن فلان .

وبيان هذا أن لفظ فلان ، لا يختص بالنداء ، بل يقع فى جميع هواقع الإعراب ، وأن الذى يختص بالنداء هو دفل ، الذى أصله دفلو ، فحذفت لامه اعتباطاً — أى لغير علة صرفية — كما حذفت لام يد ودم .

وقد ادعى جماعة من العلماء أن الذى فى البيت من الأول ، وأن الشاعر رخمه فى غير النداء ضرورة ، بحذف النون ، ثم بحذف الألف وإن لم تكن مسبقة بثلاثة أحرف ؛ ففيه ضرورتان .

ونظيره قول لبيد :

دَرَسَ النَّأَمَاتَالِجَ قَابَانَ فَتَقَادَمَتْ ، فَالْجَبْسِ فَالْشَوْبَانَ

أراد د درس المنازل ، فحذف حرفين من الكلمة مع أن ما قبل الأخير ليس حرف لين .

الاستغاثَةُ

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خَفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لِلرُّتَضَى (١)

يقال : « يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو » فيجر المستغاث بلام مفتوحة ، ويجر المستغاث له بلام مكسورة ، و [إنما] فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر ، واللام تُفْتَحُ مع المضمر ، نحو : « لَكَ ، وَلَهُ » .

* * *

وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ « يَا » وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا (٢)

(١) « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، استغيث ، فعل ماض مبني للجهول ، اسم ، نائب فاعل لاستغيث ومنادى ، نعمت لاسم ، وجلة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها وخفضا ، خفض : فعل ماض مبني للجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة جواب إذا ، باللام ، جار ومجرور متعلق بخفض مفتوحا ، حال من اللام ، كيا ، الكاف جارة لقول محذوف ، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، يا : حرف نداء ، للرتضى ، اللام جارة عند البصريين ، واختلف في متعلقها ؛ فذهب ابن جنى إلى أنها تتعلق بحرف النداء ، لكونه نائبا عن الفعل ، وذهب ابن عصفور وابن الصائغ — ونسب هذا إلى سيويه — إلى أن اللام تتعلق بالفعل الذي ناب عنه حرف النداء . وزعم ابن خروف أن هذه اللام زائدة فلا تتعلق بشيء ، ومذهب الكوفيين أن هذه اللام مقطوعة من « آل » فأصل العبارة « يا آل المرتضى » فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت الآلف تخلصا من التقاء الساكنين وبقيت اللام .

(٢) « وافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : وافتح اللام « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول المحذوف ، ومع مضاف و « المعطوف » مضاف إليه « إن » شرطية ، كررت ، كرر : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء فاعله ، يا ، قصد لفظه : مفعول به لكرر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وفي سوى ، جار ومجرور متعلق بقوله « اثنيًا » في آخر البيت ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه « بالكسر » جار ومجرور =

إِذَا عَطَفَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ مُسْتَغَاثٌ آخَرُ : فَإِذَا أُنْ تَكَرَّرَ مَعَهُ « يَا » أَوَّلًا .

فَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَزِمَ الْفَتْحُ ، نَحْوُ : « يَا لَزَيْدٍ وَيَا لَعْمُرٍو لِبَكْرٍ » .

وَأِنْ لَمْ تَكَرَّرْ لَزِمَ الْكَسْرُ ، نَحْوُ : « يَا لَزَيْدٍ وَلِعْمُرٍو لِبَكْرٍ » كَمَا يَلْزِمُ كَسْرُ اللَّامِ مَعَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيئًا » أَيْ : وَفِي سِوَى الْمُسْتَغَاثِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ الَّذِي تَكَرَّرَتْ مَعَهُ « يَا » أَكْثَرَ اللَّامِ وَجُوبًا ، فَتَكْسَرُ مَعَ الْمُعْطُوفِ الَّذِي لَمْ تَكَرَّرْ مَعَهُ « يَا » وَمَعَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ .

* * *

وَلَا مُمْ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ^(١)

تُحْذَفُ لَامُ الْمُسْتَغَاثِ ، وَيُؤْتَى بِأَلِفٍ فِي آخِرِهِ عَوْضًا عَنْهَا ، نَحْوُ : « يَا زَيْدًا لَعْمُرٍو » وَمِثْلُ الْمُسْتَغَاثِ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ ، نَحْوُ : « يَا لَدَّاهِيَّةٍ » وَ « يَا لَلْعَجَبِ » فَيَجْرُ بِلَامٍ مُفْتُوحَةٍ كَمَا يَجْرُ الْمُسْتَغَاثِ ، وَتُعَاقِبُ اللَّامُ فِي الْأَسْمِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ أَلِفٌ ؛ فَتَقُولُ : « يَا عَجَبًا لَزَيْدٍ »^(٢) .

= متعلق باثنيئاً أيضاً واثنياء ، فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقوف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(١) « ولام ، مبتدأ ، ولام مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه ، استغِيث ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة ، عاقبت ، عاقب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لام ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، « أَلِفٌ » مفعول به لعاقبت . ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومثله ، مثل : خبر مقدم ، والهاء مضاف إليه ، اسم ، مبتدأ مؤخر ، ذو ، صفة لاسم ، وذو مضاف و « تعجب ، مضاف إليه ، أَلِفٌ » ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعجب ، والجملة في محل جر صفة لتعجب .

(٢) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ

النَّدْبَةُ

مَا لِلْمُنَادَى أَجْعَلُ لِنَدُوبٍ ، وَمَا نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلَا مَا أُبْهِمًا^(١)
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشتهرَ كـ «يُتْرَزَمُ» بـ «وَأَمِنْ حَفَرَ»^(٢)

النَّدُوبُ هو : المتفجع عليه ، نحو «وَأَزِيدَاهُ» ، والمتوجع منه ، نحو «واظْهَرَاهُ» .
وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا المعرفة ، فلا تندبُ الفكرة ؛ فلا يقال : «وَأَرْجُلَاهُ» ، ولا البهيم :
كاسم الإشارة ، نحو : «وَاهْذَاهُ» ولا الموصول ، إلا إن كان خالياً من «أَل»
واشتهر بالصلة ، كقولهم : «وَأَمِنْ حَفَرَ بئرَ زَمَزَمَاهُ» .

* * *

(١) «ما» اسم موصول : مفعول أول تقدم على عامله ، وهو قوله «اجعل» ، الآتي
و للنادي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «اجعل» ، فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنَدُوبٍ» ، جار ومجرور متعلق بـ «اجعل» ، وهو مفعوله
الثاني «وما» اسم موصول : مبتدأ ، نكر ، فعل ماض مبني للجهول . ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة «لم» ، نافية
جازمة . يندب ، فعل مضارع مبني للجهول مجزوم بـ «لم» ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره
هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ نائب فاعل ، والجملة من يندب ونائب فاعله في محل رفع خبر
المبتدأ «ولا» الواو عاطفة ، لا : نافية «ما» اسم موصول : معطوف على «ما نكر» ،
وجملة «أبهما» مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

(٢) «ويندب» ، فعل مضارع مبني للجهول «الموصول» ، نائب فاعل ليندب
«بالذي» ، جار ومجرور متعلق بـ «يندب» «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل لها صلة الذي «كبر» ، جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقد حكى «بئر» ، لأنه في الأصل مفعول به ، وبئر مضاف
و «زَمَزَم» مضاف إليه «بئر» ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى بئر زَمَزَم ، والجملة في محل نصب حال من «وَأَمِنْ حَفَرَ» «وَأَمِنْ حَفَرَ» مفعول به
ليل على الحكاية .

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلْفِ مَثَلُهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ^(١)
كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نِلْتَ الْأَمَلَ^(٢)

يَلْحَقُ آخِرَ الْمُنَادَى الْمُنْدُوبِ أَلْفٌ ، نَحْوُ : « وَازِيدَا لَا تَتَّبِعْ » وَيُحَذَفُ مَقْبَلُهَا
إِنْ كَانَ أَلْفًا ، كَقَوْلِكَ : « وَأُمُوسَاة » فحذف ألف « مُوسَى » وَأَتَى بِالْأَلْفِ لِلدَّلَالَةِ
عَلَى النَّدْبَةِ ، أَوْ كَانَ تَنْوِينًا فِي آخِرِ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نَحْوُ : « وَأَمِنْ حَفَرٍ يَبْرُزُ زَمْزَمَاه »
وَنَحْوُ : « يَا غَلَامُ زِيدَاه » .

وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا يَسَا^(٣)

(١) « وَمُنْتَهَى » مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَصَلَ مُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ ،
وَمُنْتَهَى مُضَافٌ وَ الْمُنْدُوبُ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « صَلَهِ » ، فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ
فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ « بِالْأَلْفِ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِصَلِّ « مَثَلُهَا » ،
مَثَلُ : مُبْتَدَأٌ ، وَمَثَلُهَا مُضَافٌ وَهَا مُضَافٌ إِلَيْهِ « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ « كَانَ » ، فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ فِعْلُ
الشَّرْطِ ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ « مِثْلُهَا » ، مِثْلُ : خَبَرٌ كَانَ ، وَمِثْلُ مُضَافٌ وَهَا : مُضَافٌ إِلَيْهِ
« حُذِفَ » ، فِعْلٌ مَاضٍ مُبْنِي لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ
إِلَى مَثَلُهَا ، وَالْجُمْلَةُ فِي عَمَلٍ رَفَعَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مُحذُوفٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ جُمْلَةُ الْخَبَرِ .

(٢) « كَذَلِكَ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ « تَنْوِينُ » ، مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ،
وَتَنْوِينٌ مُضَافٌ وَ الَّذِي ، اسْمٌ مُوصُولٌ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « بِهِ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِكَمَلُ
الْآتِي « كَلَّ » ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ لِأَحَلَّ لَهَا صَلَاةُ الَّذِي « مِنْ صَلَاةٍ » ،
بَيَانُ الَّذِي « أَوْ غَيْرِهَا » ، غَيْرٌ : مَعْطُوفٌ عَلَى صَلَاةٍ ، وَغَيْرُ مُضَافٌ وَهَا : مُضَافٌ إِلَيْهِ « نِلْتَ
الْأَمَلَ » ، نَالَ : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَتَاءُ الْمُخَاطَبِ فَاعِلُهُ ، وَالْأَمَلَ : مَفْعُولٌ بِهِ .

(٣) « وَالشَّكْلُ » ، مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَأَوَّلُ الشَّكْلِ « حَتْمًا » ،
مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ أَيْضًا ، أَوْ هُوَ حَالٌ مِنْ هَاءِ أَوَّلِهِ « أَوَّلُهُ » ، أَوَّلُ : فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ
ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَوَّلِ « مُجَانِسًا » ، مَفْعُولٌ ثَانٍ
لِأَوَّلِ « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ « يَكُنْ » ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ فِعْلُ الشَّرْطِ « الْفَتْحُ » ، اسْمٌ يَكُنْ =

إذا كان آخرُ ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً لحقته ألفُ الندبة من غير تغيير لها ،
فتقول : « واغلامُ أحمداه » وإن كان غير ذلك وجب فتحه ، إلا إن أوقع في لبسٍ .
فمثالُ ما لا يوقع في لبس قولك في « غلامُ زيد » : « واغلامُ زيداه » ، وفي
« زيد » : « وازيداه » .

ومثالُ ما يُوقعُ فتحه في لبس : « واغلامُوه » ، « واغلامُكيه » وأصله
« واغلامك » بكسر السكاف « واغلامه » بضم الهاء ، فيجب قلبُ ألفِ
الندبة : بعد الكسرة ياء ، وبعد الضمة واواً ؛ لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفت الضمة
والكسرة وفتحت وأتيت بألف الندبة ، فقلت : « واغلامكاه » ، واغلامهاه »
لا لتبسَ المندوبُ المضاف إلى ضميرِ المخاطبة بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ المخاطبِ ،
والتبسَ المندوبُ المضافُ إلى ضميرِ الغائبةِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ الغائبِ .

وإلى هذا أشار بقوله : « والشكل حتماً — إلى آخره » أى : إذا شِكلَ آخرُ
المندوب بفتح ، أو ضم ، أو كسر ، فأوله مجانساً له من واو أو ياء إن كان الفتح موقفاً
في لبسٍ ، نحو : « واغلامُوه » ، واغلامُكيه » وإن لم يكن الفتح موقفاً في لبس فافتح
آخره ، وأوله ألفُ الندبة ، نحو : « وازيداه » ، وواغلامُ زيداه » .

وَوَاقِفًا زِدْهَاءَ سَكْتٍ ، إِنْ تَرَدَّدَ
وَإِنْ تَشَأْ فَالْدُّ ، وَالْهَاءُ لَا تَرَدَّدُ^(١)

= « بوم ، جار ومجرور متعلق بقوله لا بساً الآتى دزد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير
الشرط محذوف .

(١) « وواقفاً ، حال من فاعل دزد ، الآتى دزد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت دهاء ، مفعول به لزد ، وهاء مضاف و دسكت ،
مضاف إليه ، إن ، شرطية دزد ، فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، وجواب الشرط محذوف أيضاً ، وإن ،
شرطية تشأ ، فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت =

أى : إذا وَقَفَ على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت ، نحو : « وَازِيدَا » ،
أو وقف على الألف ، نحو : « وَازِيدَا » ولا تثبت الهاء فى الوصل إلا ضرورة ،
كقوله :

— ٣١٤ — أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّيْرَاهُ

* * *

== « فالمد ، الفاء واقعة فى جواب الشرط ، المد : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فالمد واجب ، مثلاً ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « والها ، قصر للضرورة : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « لا تزدد ، الآتى « لا ، ناهية « تزدد ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت

٣١٤ — البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين ، وعمرو المندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وكان أخوه عبد الله بن الزبير بن العوام قد سجنه أيام ولايته على الحجاز ، وعذبه بصفوف من التعذيب حتى مات فى السجن .

الإعراب : « ألا ، أداة استفتاح « يا ، حرف نداء ونديّة « عمرو ، منادى مندوب مبنى على الضم فى محل نصب « عمراه ، توكيد لفظى للمنادى المنسوب ، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله ، فهو مرفوع بضمّة أو منصوب بفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبة ألف النديّة ، والألف زائدة لأجل النديّة لأنها تستدعى مد الصوت ، والهاء للسكت « وعمرو ، معطوف على عمرو الأول « ابن ، صفة له ، وابن مضاف « والزيراه ، مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقددة على آخره مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة التى تستوجبها الألف المزيّدة للنديّة ، والهاء للسكت .

الشاهد فيه : قوله « عمراه ، حيث زيدت الهاء — التى تجلب للسكت — فى حالة الوصل ضرورة .

ونظير هذا البيت قول الراجز :

يَا مَرْحَبَاهُ ، يَحْمَارِ نَاجِيَهُ إِذَا أَنَّى قَرَّبْتُهُ لِلْسَّانِيهِ
وقول مجنون ليلى :

قُلْتُ : أَيَا رَبَّاهُ ، أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي كَلِيلُ ، ثُمَّ أَنْتَ حَسْبُهَا

وَقَائِلٌ : وَاعْبُدِيَا ، وَاعْبُدَا
مَنْ فِي النَّدَا يَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى^(١)

أى : إذا نُدِبَ المضافُ إلى ياء المتكلم على لغة مَنْ سَكَنَ الياء قيل فيه :
« وَاعْبُدِيَا » بفتح الياء ، وإلحاق ألف الندبة ، أو « ياعْبُدَا » ، بحذف الياء ، وإلحاق
ألف الندبة .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يَحْذِفُ [الياء] أو يستغنى بالكسرة ، أو يقلب الياء
ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة ، أو يقلبها ألفاً ويبقى قيل :
« وَاعْبُدَا » ليس إلا .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يفتح الياء يقال « وَاعْبُدِيَا » ليس إلا .

فالخلاص : أنه إنما يجوز الوجهان — أعنى « وَاعْبُدِيَا » و « وَاعْبُدَا » — على
لغة مَنْ سَكَنَ الياء فقط ، كما ذكر المصنف .

* * *

(١) « وقائل » ، خبر مقدم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « واعبديا » مفعول به
لقائل « واعبدا » معطوف على المفعول « من » ، اسم موصول : مبتدأ مؤخر « في النداء »
جار ومجرور متعلق بقوله « أبدى » الآتى « الياء » قصر للضرورة : مفعول مقدم لأبدى
« ذا » حال من الياء ، و « ذا مضاف و « سكون » مضاف إليه « أبدى » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لاعل لها صلة « من » ،
الموصولة الواقعة مبتدأ ، وتقدير البيت . ومن أبدى الياء — أى أظهرها — ساكنة في النداء
قائل : واعبديا ، أو واعبدا .

الترخيم

تَرْخِيمًا أُحْذِفَ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَّاسُعَا ، فَيَمَنُ دَعَا سَعَادًا (١)

الترخيم في اللغة : تَرْقِيقُ الصوت ، ومنه قوله :

٣١٥ — لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي : لَا هَرَاءَ ، وَلَا نَزْرُ

(١) « ترخيمًا ، مفعول مطلق عامله احذف الآتي ، لأنه بمعناه كقعدت جلوساً » احذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « آخر » مفعول به لاحذف ، و « آخر » مضاف و « المنادى » مضاف إليه « كياسعا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « فيمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « كياسعا » السابق « دعا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « سعادا » مفعول به لدعا ، والجملة لا محل لها صلة من المجرورة محلا بني .

٣١٥ — البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدته التي مطلعها :

أَلَا يَا أَسْمَى يَا دَارِحَى عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَاتِكَ الْقَطْرُ
اللغة . « بشر » هو ظاهر الجلد « منطق » هو الكلام الذي يختلب الالباب « رخيم » سهل ، رقيق « الحواشي » الجوانب والأطراف ، وهو جمع حاشية ، والمراد أن حديثها كله رقيق عذب « هراء » بزنة غراب — أي كثير ذو فضول « نزر » قليل .
المعنى . يسفها بنعومة الجلد وملاسته ، وبأنها ذات كلام عذب ، وحديث رقيق ، وأنها لا تكثر في كلامها حتى يملها سامعها ، ولا تقتضيه اقتضاها حتى يحتاج سامعها في تفهم المعنى إلى زيادة .

الإعراب : « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بشر » مبتدأ مؤخر « مثل » نعت لبشر ، ومثل مضاف و « الحرير » مضاف إليه « ومنطق » معطوف على بشر « رخيم » نعت لمنطق ، و « رخيم » مضاف و « الحواشي » مضاف إليه « لا » نافية « هراء » نعت ثان لمنطق « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « نزر » معطوف على هراء .

الشاهد فيه قوله « رخيم الحواشي » حيث استعمل كلمة « رخيم » في معنى الرقة ، وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت .

أى : رقيق الموائى .

وفى الاصطلاح : حَذَفُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ فى النداء ، نحو : « يَا سَعَادَ » والأصل « يَا سَعَادُ » .

وَجَوَزَنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِهَا ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّحًا (١)
يَحْذِفُهَا وَفَرُهُ بَعْدُ ، وَأَحْظَلًا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا (٢)
إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ ، الْعَلَمَ ، دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتِمٍّ (٣)

(١) « وجوزنه » الواو عاطفة ، جوز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لجوز « مطلقاً » حال من المفعول به « فى كل » جار ومجرور متعلق بجوز ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أنت » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لاجل لها صلة الموصول « بالها » جار ومجرور متعلق بأنك « والذى » اسم موصول : مفعول به لفعل محذوف بفسره قوله « وفرة » فى البيت الآتى « قد » حرف تحقيق ، وجملة « رخا » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة لاجل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « يحذفها » الجار والمجرور متعلق برخا فى البيت السابق ، وحذف مضاف وما مضاف إليه « وفرة » وفر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لوفر « بعد » ظرف متعلق بوفر ، مبنى على الضم فى محل نصب « واحظلا » الواو عاطفة ، احظل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ترخيم » مفعول به لاحظل ، وترخيم مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « من هذه » الجار والمجرور متعلق بقوله « خلا » الآتى « الها » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له « قد » حرف تحقيق « خلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لاجل لها صلة الموصول .

(٣) « إلا » أداة استثناء « الرباعى » منصوب على الاستثناء « فإ » الفاء عاطفة ، =

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء ، أو لا .

فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً ، أى : سواء كان علماً ، كـ « فاطمة » أو غير علم ، كـ « جارية » زائداً على ثلاثة أحرفٍ كما مثل ، أو [غير زائد] على ثلاثة أحرفٍ ، كـ « شاة » فتقول : « يا فاطمَ ، ويا جاري^(١) » ، ويا شاةً ومنه قولهم « يا شاةً أذجنى^(٢) » ، [أى : أقببى] بحذف تاء التانيث للترخيم ، ولا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر ، وإلى هذا أشار بقوله : « وجوزوا^(٣) » إلى قوله « بعد » .

وأشار بقوله : « واحظلاً — ملح » إلى القسم الثانى ، وهو : ما ليس مؤنثاً بالهاء ، فذكر أنه لا يرخم إلى [بثلاثة] بشروط :

الأول : أن يكون رباعياً فأكثر .

الثانى : أن يكون علماً .

الثالث : أن لا يكون مركباً : تركيب إضافة ، ولا إسناد .

وذلك كـ « مُثْمَنَ ، وَجَفَفَ » ؛ فتقول : « يا عثمَ ، ويا جفَفَ » .

وخرج ما كان على ثلاثة أحرف ، كـ « زيد ، وعمرو » وما كان [على أربعة

أحرف] غير علم ، كـ « قائم ، وقاعد » ، وما رُكِّبَ تركيب إضافة كـ « مبد شمس »

وما رُكِّبَ تركيب إسناد ، نحو : « شاب قرناها » ؛ فلا يرخم شيء من هذه .

= ما : اسم موصول معطوف على الرباعى « فوق » ، ظرف مبنى على الضم فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة الموصول « دون » ، ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعى ، ودون مضاف و « إضافة ، مضاف إليه » وإسناد ، معطوف على إضافة « مثم » ، نعمت لإسناد .

(١) ومن شواهد ترخيم « جارية » ، قول الشاعر :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى يَمِيرِي

(٢) تقول : دجنت الشاة فى البيت تدجن دجونا — بوزن قعد يقعد قعودا — إذا

أقامت فلم تترح ، وألفته فلم تسرح مع الغنم ، وشاة : أصلها شاة ، فرخم بحذف التاء .

(١٩ — شرح ابن عقيل ٣)

وَأَمَّا مَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ مَزَجٍ فَيُرْخَمُ بِحَذْفِ عَجْزِهِ ، وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ ؛
لأنه لم يُخْرِجْهُ ؛ فنقول فيمن اسمه « معدى كرب » : « يَا مَعْدِي » .

وَمَعَ الْآخِرِ اخْذَفِ الَّذِي تَلَاَ إِنْ زَيْدٌ لَيْنًا سَاكِنًا مُكْمَلًا^(١)
أَرْبَعَةً فِصَاعِدًا ، وَالْخَلْفُ - فِي وَاوٍ وَيَاءٍ يَهْمَا فَتَحٌ - قُفِي^(٢)

أى : يجب أن يُحذفَ مع الآخر ما قبله إن كان زائداً لَيْنًا ، أى : حرفَ لَيْنٍ ،
سَاكِنًا ، رَابِعًا فِصَاعِدًا ، وذلك نحو « عُثْمَانُ ، وَمَنْصُورٌ ، وَمِسْكِينٌ » ؛ فنقول :
« يَا عُمُ ، وَيَا مَنْصُ ، وَيَا مِسْكُ » ؛ فإن كان غيرَ زائِدٍ ، كخِطَارٍ ، أو غيرَ لَيْنٍ ،
كقِطْرٍ ، أو غيرَ سَاكِنٍ ، كقَنْوَرٍ ، أو غيرَ رَابِعٍ كحِجْدٍ - لم يَجزِ حَذْفُهُ ؛ فنقول :

(١) « ومع » ظرف متعلق باخذف الآتى ، ومع مضاف و « الآخر » مضاف إليه
« اخذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الذى » اسم موصول :
مفعول به لاحذف ، وجملة « تلا » وفاعلها المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى
لا محل لها صلة الذى « إن » شرطية « زيد » فعل ماض مبنى للجهول فعل الشرط ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى تلا « لينا » حال من نائب الفاعل
« ساكناً » نعمت لقوله لينا « مكلاً » نعمت لقوله « لينا » أيضاً ، وفيه ضمير مستتر فاعله ،
لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل .

(٢) « أربعة » مفعول به لمكمل فى البيت السابق « فصاعداً » الفاء عاطفة ، صاعداً :
حال من فاعل فعل محذوف : أى فذهب عدد الحروف صاعداً « والخلف » مبتدأ « فى واو »
جار ومجرور متعلق بالخلف « وياء » معطوف على واو « بهما » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم « فتح » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لواو وياء
« قفى » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الخلف ، والجملة من قفى ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو قوله الخلف .

يَا مُخْتَاً ، [وَيَا قِمَطَ ،] وَيَا قَنَوَ ، وَيَا حَجِي (١) .

وأما فِرْعَوْنُ ونَحْشُوهُ — وهو ما كان قبل واوهِ فتحة ، أو قبل يائه فتحة ، كـفِرْ نَيْقٍ — ففيه خلاف ؛ فذهب الفراء والجزمي أنهما يُعَامَلَانِ معاملةً مُسْكِنَيْنِ وَمَنْصُورٍ ؛ فتقول — عندهما — يَا فِرْعَ ، وَيَا غُرْنَ ، ومذهب غيرهما من النحويين عَدَمُ جَوَازِ ذَلِكَ ؛ فتقول — عندهم — يَا فِرْعَوَ ، وَيَا غُرْنِي .

وَالْعَجَزَ أَخَذَفَ مِنْ مُرْكَبٍ ، وَقَلَ : تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمَرُو نَقَلَ (٢)

تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبَ مَزْجٍ يُرَخِّمُ ، وَذَكَرْهُنَا أَنَّ تَرْخِيمَهُ يَكُونُ بِحَذْفِ عَجَزِهِ ؛ فتقول في « معدى كرب » : يَا مَعْدِي ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا أَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبُ إِسْنَادٍ لَا يُرَخِّمُ ، وَذَكَرْهُنَا أَنَّهُ يُرَخِّمُ قَلِيلًا ، وَأَنَّ عَمْرًا — يَعْنِي سَيَبُوهُ ، وَهَذَا اسْمُهُ ، وَكُنْيَتُهُ : أَبُو بَشِيرٍ ، وَسَيَبُوهُ : أَلْقَبُهُ — نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ، وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ سَيَبُوهُ

(١) ونظير ذلك قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه :

تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمْسِي وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْمُكْرَمِ

أَرَادَ يَا لِمَيْسَ ، لَحَذَفَ السَّيْنَ ، وَوَفَّرَ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْحَذْفِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ يَزِيدَ بْنِ مَخْرَمٍ :

فَقُلْتُ : تَمَالَ يَا يَزِيَّ بْنَ مَخْرَمٍ ، فَقُلْتُ لَكُمْ : إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءَ

(٢) « والعجز » مفعول مقدم لاحذف « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر

فيه وجوباً تقديره أنت « من مركب » جار ومجرور متعلق باحذف « وقل » فعل ماض

« ترخيم » فاعل قل ، وترخيم مضاف و « جملة » مضاف إليه « وذا » اسم إشارة :

مبتدأ أول « عمرو » مبتدأ ثان ، و « جملة » نقل ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ

الثاني ، و « جملة المبتدأ الثاني » وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والمائد ضمير محذوف

كان أصله مفعولا لنقل : أي وهذا عمرو نقله ، وعمرو : اسم سيبويه شيخ النحاة

كما سيقول السامع .

في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز ، وفهم المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك ؛ فتقول في « تَابَطَ شَرًّا » : « يَا تَابُطَ » .

وَأِنْ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ - مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمَلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ ^(١)
وَأَجْعَلْهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا ثُمَّ ^(٢)
فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ : « يَا نَمُو » ، و « يَا نَمِي » عَلَى الثَّانِي بَيَّا ^(٣)

(١) « وإن ، شرطية ، نويت ، نوى : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « بعد ، ظرف متعلق بنويت ، وبعد مضاف و « حذف ، مضاف إليه « ما ، اسم موصول : مفعول به لنويت ، وجملة « حذف ، الماضي المجنى للجبول ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فالباقي ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، الباقي : مفعول مقدم لاستعمل « استعمل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « بما ، جار ومجرور متعلق باستعمل « فيه ، جار ومجرور متعلق بألف الآتي « أelf ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بالباء .

(٢) « واجعله ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجعل « إن ، شرطية « لم ، نافية جازمة « تنو « فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم فعل الشرط « محذوفاً ، مفعول به لثنو « كما ، الكاف جارة ، ما : زائدة « لو ، مصدرية « كان ، فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « الباقي ، في البيت السابق « بالآخر ، جار ومجرور متعلق بقوله تماماً الآتي « وضعا ، منصوب على نزع الخافض ، أو على التمييز « تماماً ، تم : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل نصب خبر كان ، و « لو ، وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها متعلق باجعله في أول البيت ، وهو في موضع نصب ، لأنه المفعول الثاني .

(٣) « فقل ، الفاء للتفريع ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره =

يجوز في المرحم لغتان ؛ إحداهما : أن يُنَوَّى المحذوفُ منه ، والثانية : أن لا يُنَوَّى ، ويمبر عن الأولى بلفظة مَنْ ينتظر الحَرْفَ ، وعن الثانية بلفظة مَنْ لا ينتظر الحرف .

فإذا رَحِمْتَ على لُفَّة مَنْ ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه : من حركة ، أو سكون ؛ فتقول في « جَمْفَرٍ » : « يَا جَعْفَ » وفي حَارِثٍ : « يَا حَارِ » ^(١) ، وفي قِمَطرٍ : « يَا قِمَطَ » .

وإذا رَحِمْتَ على لُفَّة مَنْ لا ينتظر عَامَلَتِ الآخرَ بما يُعَامَلُ به لو كان هو آخرَ الكلمة وَضَعًا ؛ فَتَكْنِيهِ على الضم ، وتعامله معاملة الاسم التام : فتقول « يَا جَعْفُ » ، و« يَا حَارُ » ، و« يَا قِمَطُ » بضم الفاء والراء والطاء .

وتقول في « ثمود » على لُفَّة مَنْ ينتظر الحرف : « يَا ثَمُو » بواو ساكنة ، وعلى لُفَّة مَنْ لا ينتظر تقول : « يَا ثَمِي » فتقلب الواو ياء والضمّة كسرة ؛ لأنك تعامله مُعَامَلَةَ الاسم التام ، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمّة كسرة .

== أنت ، على الاول ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل « قل ، أى : جارياً على الاول » فى ثمو ، جار ومجرور متعلق بقل « يا ثمو » قصد لفظه : مفعول به لقل ، وهو مفعول القول « ويا ، حرف نداء « ثمى ، منادى مبنى على ضم مقدر على آخره فى محل نصب ، وجملة النداء فى محل نصب مفعول قول محذوف لدلالة الاول عليه « على الثانى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل القول المحذوف « ويا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ، يا ثمى » .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمَيْنُ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ كَمْ يَلْقَاهَا سَوْقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وقول امرئ القيس بن حجر الكندى :

أَحَارٍ تَرَى رَفَقًا أُرِيكَ وَمِيضَةً كَلَمْعٍ أَلْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ

وَالْتَزِمَ الْأَوَّلَ فِي كَمْسَلِهِ وَجَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْسَلِهِ (١)

إذا رُخِّمَ ما فيه تاء التانيث — للفرق بين المذكر والمؤنث ، كَمْسَلِهِ — وجب ترخيمُهُ على لغة مَنْ ينتظر الحرف ؛ فتقول : « يَا مُسْلِمَ » بفتح الميم ، ولا يجوز ترخيمُهُ على لغة مَنْ لا ينتظر [الحرف] ، فلا تقول : « يَا مُسْلِمُ » — بضم الميم — لئلا يلتبس ببدء المذكر .

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق ، فیرُخِّمُ على اللغتين ، فتقول في : « مَسْلَمَةٌ » علماً : « يَا مُسْلِمٌ » بفتح الميم وضمها .

وَلَا ضُطْرَارَ رَخَّوْا دُونَ نَدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَ (٢)

قد سبق أن الترخيم حذفٌ أو آخرُ الكلام في النداء ، وقد يُحذفُ للضرورة آخرُ الكلمة في غير النداء ، بشرط كونها صالحةً للنداء ، كـ « أَحْمَدَ » ومنه قوله :

(١) « والتزم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، الأول ، مفعول به لا لئتم ، في ، حرف جر ، كسلة ، الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بنى ، والجار والمجرور متعلق بالتزم ، والكاف الاسمية مضاف ومسلية : مضاف إليه وجوز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، الوجهين ، مفعول به لجوز ، في كسلة ، مثل السابق .

(٢) « ولاضطرار ، الواو عاطفة ، لاضطرار : جار ومجرور متعلق بقوله « رخخوا » الآتي « رخخوا ، فعل وفاعل « دون ، ظرف متعلق بمحذوف حال من « ما ، الآتي ، ودون مضاف و « ندا ، قصر للضرورة : مضاف إليه « ما ، اسم موصول : مفعول به لرخوا » لندا ، جار ومجرور متعلق بصلح الآتي « يصلح ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف : أي وذلك نحو ، ونحو مضاف و « أحمد ، مضاف إليه .

٢١٦ — لَنِمَمَ الْفَتَى تَمْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ كَلِيلَةُ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

أى : طريف بن مالك .

٢١٦ — البيت لأمريء القيس بن حجر الكندي .

اللغة : « تمشو » ترى ناره من بعيد فتقصدها ، « الخصر » بالتحريك — شدة البرد .
المعنى : يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم ، وأنه يوقد النيران ليلاً ليراها
السائرُونَ فيقصدوا نحوها ، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد ، وهو
الوقت الذي يضن فيه الناس ويبخلون ، وهو إن فعل ذلك في هذا الوقت فهو في غيره
أولى بأن يفعله .

الإعراب : « لنعم » اللام للتوكيد ، نعم : فعل ماضٍ دال على إنشاء المذح « الفتى »
فاعل نعم « تمشو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة
في محل نصب حال من فاعل نعم « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بتمشو ، وضوء
مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف والهاء مضاف إليه « طريف »
خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، أى هو طريف ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة « نعم
الفتى » على ما تقدم في إعراب المخصوص بالمدح أو النعم « ابن » نعم لـطريف ، وابن
مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك ، فحذف آخره ضرورة « ليلة » ظرف
زمان متعلق بتمشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » معطوف
على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « مال » حيث رخم من غير أن يكون منادى ، مع اختصاص
الترخيم في اصطلاح النحاة بالمنادى ، وارتكب هذا للاضطراب إليه ، والذي سهل هذا
صلاحية الاسم للنداء .

هذا ، وفي الشعر العربي حذف بعض الكلمة بكل حال ، وإن لم تكن سالحة
للنداء ، للضرورة ، كحذف بعض الضمير ، وبعض الحرف ، وبعض الاسم المقرون بأل ، وكل
هذه الأنواع لا تصلح للنداء ؛ فمن ذلك قول ليلى بن ربيعة :

=

= دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِجٍ فَأَبَانَ فِتْقَادَمَتْ ، فَأَلْحَسَ فَأَلْشَوْبَانَ
أراد «درس المنازل» ، حذف حرفين من الكلمة ، ومثله قول العجاج وهو الشاهد
رقم ٢٦٢ السابق في إعمال اسم القاعل :

* قَوَاطِنًا مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *

أراد «الحمام» ، فاقتطع بعض الكلمة للضرورة ، وأبقى بعضها ؛ لدلالة الحبي على المحذوف
منها ، وبناءها بناء يدوم ، وجبرها بالإضافة ، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية ، ومثله
قول خفاف بن ندبة السلي :

كَنَوَاحٍ رِبَشٍ حَمَامَةٍ تَجْدِيهِ وَمَسَحَتْ بِاللَّائِثَيْنِ عَصْفَ الْإِنْمِدِ
أراد «كنواحي» ، حذف الياء في الإضافة ضرورة ، تشبيها لها بها في حال الإفراد
والتنوين وحال الوقف ، ومنه قول النجاشي :

فَلَسْتُ بِأَتَيْسِهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ
أراد «ولكن اسقني» ، حذف النون من «ولكن» ، لاجتماع الساكنين ، ضرورة ؛
ليستقيم له الوزن ، ولأنه جاء به على الوجه المقيس في العربية لأبقى النون وحركها بالكسر ؛
ليتخلص من التقاء الساكنين ، ولكنه شبهها بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن
ما بعدها ، ومثله قول مالك بن خريم الهمداني :

إِنْ يَكُ غَنَّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَمًا
أراد «لنفسه» ، — بإشباع هاء الضمير — حذف الياء ضرورة في الوصل تشبيها بها
في الوقف ، ومثل ذلك كثير في شعر العرب ، وهو — مع كثرتة — باب لا يحتمله
إلا الشعر ، وانظر ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١ في باب الموصول .

الْاِخْتِصَاصُ

الْاِخْتِصَاصُ : كَيْدَاهُ دُونَ بَا

كَ « أَيُّهَا الْفَتَى » بِإِثْرِ « أَرْجُونِيَا » ^(١)

وَقَدْ يَرَى ذَا دُونَ « أَيْ » تَلَوْ « أَلْ »

كَيْثِل « نَحْنُ الْعَرَبَ أَسْخَى مِنْ بَذَلْ » ^(٢)

الاختصاص ^(٣) يشبه النداء لفظاً ، ويخالفه من ثلاثة أوجه :

(١) « الاختصاص ، مبتدأ ، كنداء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ودون ، ظرف متعلق بمحذوف نعت لنداء ، ودون مضاف و « يا ، قصد لفظه : مضاف إليه ، وكأبها ، السكاف جارة لقول محذوف — كما عرفت مراراً — وأى : مبنى على الضم في محل نصب بفعل واجب الحذف ، وها : حرف تنبيه ، الفتى ، نعت لأى « بإثر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أبها ، وإثر مضاف ، و « ارجونيا ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) « وقد ، حرف تقييد ، يرى ، فعل مضارع مبنى للمجهول « ذا ، اسم إشارة : نائب فاعل يرى « دون ، ظرف متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل ، ودون مضاف و « أى ، مضاف إليه « تلو ، مفعول ثان ليرى ، وتلو مضاف و « أَلْ ، قصد لفظه : مضاف إليه « كَيْثِل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كَيْثِل « نحن ، ضمير منفصل مبتدأ « العرب ، مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « وأسخى ، خبر المبتدأ ، وأسخى مضاف و « من ، اسم موصول مضاف إليه ، وجملة « بذل ، من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة .

(٣) لم يذكر الشارح — رحمه الله — تعريف الاختصاص ، ولا الباعث عليه ، فأما تعريفه فهو في اللغة مصدر « اختص فلان فلاناً بكذا ، أى قصره عليه ، وهو في الاصطلاح « قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة ، يذكر بعده ، معمول =

أحدها : أنه لا يستعمل معه حَرْفُ نِدَاءٍ .

والثاني : أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء .

والثالث : أن تصاحبه الألف واللام .

وذلك كقولك : « أنا أفعلُ كذا أيها الرجلُ » ، ونَحْنُ العربُ أسخَى
النَّاسِ » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لَا نُورَثُ ،
مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ » .

وهو منصوبٌ بفعل مضمر ، والتقدير : « أَحْصُ العربَ ، وَأَحْصُ
مَعَاشِرَ الأنبياءِ » .

* * *

= لاختص ، محذوفا وجوبا .

وأما الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور :

الاول : الفخر ، نحو : « على أيها الكريم يعتمد » .

والثاني : التواضع ، نحو : « أنا أيها المبد الضعيف مفتقر إلى عفو الله » .

والثالث : بيان المقصود بالضمير ، نحو : « نحن العرب أقرى الناس للضيف » .

ومن شواهد قول الشاعر :

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَفْجَابُ الْجَمَلِ نَحْيِ ابْنَ عَقَانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ

وقد يكون منه :

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ نَحْيِ عَلَى النَّمَارِقِ

وذلك إذا نصبت بنات ، بالكسرة نيابة عن الفتحة ، فإن رفعته كان خبرا للمبتدأ ،

ولم يكن من هذا الباب .

التحذير، والإغراء

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوُهُ — نَصَبٌ مُحَذَّرٌ ، بِمَا أُسْتِثَارُهُ وَجَبَ (١)
 وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِيَابَا أَنْسَبَ ، وَمَا سِوَاهُ سَتَرْتُ فِعْلُهُ لَنْ يَلْزَمَا (٢)
 إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ ، أَوْ التَّكْرَارِ ، كَالضَّيْفِ الضَّيْفِ يَأْذَا السَّارِي (٣)

(١) «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» قصد لفظه : مفعول مقدم على عامله — وهو قوله نصب —
 ونحوه «الواو عاطفة» نحو : معطوف على المفعول به ، ونحو مضاف والهاء مضاف
 إليه «نصب» فعل ماضٍ «محذر» فاعل نصب «بما» جار ومجرور متعلق بنصب «استثاره»
 استتار : مبتدأ ، واستتار مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة «وجب» من الفعل والفاعل
 المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى استثاره في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ
 وخبره لا محل لها صلة ما المحرورة محلا بالباء

(٢) «ودون» ظرف متعلق بالنسب الآتي ، ودون مضاف و«عطف» مضاف
 إليه «ذا» اسم إشارة : مفعول به مقدم لأنسب «إيّا» جار ومجرور متعلق بالنسب
 «النسب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول
 مبتدأ أول «سواء» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، وسوى مضاف
 والضمير مضاف إليه «ستر» مبتدأ ثان ، وستر مضاف وفعل من «فعله» مضاف إليه ،
 وفعل مضاف والضمير مضاف إليه «لن» نافية ناصبة «يلزما» فعل مضارع منصوب
 بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ستر فعله ، والالف للاطلاق، والجملة
 من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل
 رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) «إلا» أداة استثناء ملغاة «مع» ظرف يتعلق بيلزم في البيت السابق ، ومع
 مضاف و«العطف» مضاف إليه «أو» عاطفة «التكرار» معطوف على العطف
 «كالضيغ» الكاف جارة لقول محذوف ، الضيغ : منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره
 احذر «الضيغ» تأكيد للأول «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة : منادى مبني على ضم
 مقدر في محل نصب «الساري» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة .

التحذير : تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه .

فإن كان بإياك وأخواته — وهو إياك ، وإياكم ، وإياكن — وجب إضمار الناصب : سواء وجدَ عطف أم لا ؛ فمثاله مع العطف : « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » فـ « إِيَّاكَ » : منصوبٌ بفعل مضمر وجوباً ، والتقدير : إِيَّاكَ أَحْذَرُ ، ومثاله بدون العطف : « إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا » أى : إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا .

وإن كان بغير « إِيَّاكَ » وأخواته — وهو المراد بقوله : « وَمَا سِوَاهُ » — فلا يجب إضمار الناصب ، إلا مع العطف ، كقولك : « مَا زَرَّ رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ » أى : يَا مَا زَرَّ قَ رَأْسُكَ وَأَحْذَرِ السَّيْفَ ، أو التكرار ، نحو : « الضَّيْعَمَ الضَّيْعَمَ » أى : احذر الضيغم ؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره ، نحو : « الْأَسَدَ » أى : احذر الأسد ؛ فإن شئت أظهرت ، وإن شئت أضمرت .

وَشَذَّ « إِيَّايَ » ، وَ « إِيَّاهُ » أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ^(١)
حق التحذير أن يكون للمخاطب ، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله : « إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ^(٢) » وَأَشَدُّ مِنْهُ مَجِيئُهُ لِلْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ

(١) « شذ » فعل ماضٍ « إِيَّايَ » مقصود لفظه : فاعل شذ « وإياه » مقصود لفظه أيضاً : مبتدأ « أشد » خبر المبتدأ « وعن سبيل » جار ومجرور متعلق بانتبذ الآتى ، وسبيل مضاف ، و « القصد » مضاف إليه « من » اسم موصول : مبتدأ ، وجمله « قاس » و « فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة » وجمله « انتبذ » و « فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وهو بتمامه « لتذك لكم الأسل والرماح ، وإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ » ويحذف : أى يرمى بنحو حجر ، والأسل : كل ماحق من الحديد كالسيف والسكين ، والرماح : جمع رمح ، وهو آلة من آلات الحرب معروفة ، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرماح ، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب ونحوه بنحو حجر .

السَّيِّئِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ»^(١) ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

وَكَمَحَذَّرَ بِلَا إِيَّاهُ أَجْعَلَا

مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا^(٢)

الإغراء هو : أمرُ المخاطب بلزوم ما يُحَمَّدُ [به] ، وهو كالتحذير : في أنه إن وُجِدَ عطفٌ أو تكرارٌ وجب إضمار ناصبه ، وإلَّا فَلَا ، ولا تستعمل فيه « إيا » .

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك : « أَخَاكَ أَخَاكَ »^(٣) ، وقولك « أَخَاكَ وَالْإِحْسَانَ إِلَيْهِ » أى : الزم أَخَاكَ .

ومثل ما لا يلزم معه الإضمار قولك : « أَخَاكَ » أى : الزم أَخَاكَ .

(١) وقد ورد التحذير بضميرى المخاطب والغائب في قول الشاعر :

فَلَا تَضَحَبْ أَخَا الْجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

(٢) « كمحذر ، جار ومجرور متعلق بقوله « اجعل » ، الآتى على أنه مفعوله الثانى « بلا إيا » ، جار ومجرور متعلق باجعلا « اجعلا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مغرى » مفعول أول لاجعل « به » ، جار ومجرور متعلق بمغرى « فى كل » ، جار ومجرور متعلق باجعل ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « قد » حرف تحقيق ؛ وجمله « فصلا » من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) ومن ذلك قول الشاعر :

أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاحٍ إِلَى التَّهْنِجَاءِ بِقَيْرِ سِلَاحٍ

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

مَا نَابَ عَنْ فِعْلِ كَشْتَانٍ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهٌ ^(١)
وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ ، كَمَا بِمَعْنَى كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَمَا بِمَعْنَى وَهَيْهَاتَ ، نَزَرٌ ^(٢)

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ : أَلْفَاظٌ تَقُومُ مَقَامَ الْأَفْعَالِ : فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهَا ، وَفِي عَمَلِهَا ،
وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ — وَهُوَ الْكَثِيرُ فِيهَا — كَمَهْ ، بِمَعْنَى اكْتَفَى ، وَآمِينَ ،
بِمَعْنَى اسْتَجَبَ ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، كَشْتَانٌ ، بِمَعْنَى افْتَرَقَ ، تَقُولُ :
« شَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو » وَهَيْهَاتَ ، بِمَعْنَى بَعْدَ ، تَقُولُ : « هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ » ^(٣)

(١) « مَا ، اسم موصول : مبتدأ أول « نَاب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « عن فعل » جار ومجرور
متعلق بناب « كَشْتَان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب « وَصَه »
معطوف على شتان « هو » مبتدأ ثان « اسم » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، واسم مضاف و « فعل » مضاف إليه « وَكَذَا »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أَوْه » مبتدأ مؤخر « ومه » معطوف على أَوْه ،
وقد قصد لفظهما جميعاً .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « بمعنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ،
ومعنى مضاف و « أَفْعَل » مضاف إليه « كَامِينَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ
محذوف ، أي وذلك كَامِينَ « كَثُرَ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ — وهو « ما »
الموصولة — « وَغَيْرُهُ » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والماء مضاف إليه « كَوَى » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي وذلك كَوَى « وَهَيْهَاتَ » معطوف على
وَي « نَزَر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غيره ،
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ — وهو « غير » — .

(٣) ومن ذلك قول جرير بن عطية :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ يَدِي وَهَيْهَاتَ خِلِّي بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

[ومعناه : بَعْدَ] ، وبمعنى المضارع ، كَأَوَّهَ ، بمعنى أَتَوَجَّعُ ، وَوَى ، بمعنى أَعْجَبَ^(١) ، وكلاهما غَيْرُ مَقِيسٍ .

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء : أنه ينقاس استعمالُ فَعَالٍ اسْمِ فِعْلٍ ، مبنياً على الكسر ، من كل فعل ثلاثي ؛ فتقول : ضَرَابٍ [زيداً] ، أى أَضْرَبُ ، وَزَالٍ ، أى انْزَلِ ، وَكَتَابٍ ، أى اكْتُبْ ، ولم يذكره المصنف هنا استفاءً بذكره هناك .

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ^(٢)
كَذَا رُوَيْدٌ بَلَهَ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرِينَ^(٣)
من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظَرْفٌ ، وما هو مجرور بحرف ، نحو :
« عَلَيْكَ زَيْدًا ، أى : الزَّيْمَةُ ، و « إِلَيْكَ ، أى : تَنَحَّ ، و « دُونَكَ زَيْدًا ،
أى : خُذْهُ .

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو عدى بن زيد العبادى :

وَيْ ! كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عَيْشَ ضُرٍّ
(٢) « والفعل ، مبتدأ أول « من أسماء » ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وأسماء مضاف والضمير مضاف إليه « عليك » ، قصد لفظه : مبتدأ ثانٍ تأخر عن خبره ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « وهكذا » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « دونك » ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « مع » ، ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و « إليك » ، قصد لفظه أيضاً : مضاف إليه .

(٣) « كذا » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « رويد » ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « بله » ، معطوف على رويد بعاطف مقدر « ناصبين » ، حال من الضمير العائد إلى المبتدأ وما عطف عليه المستكن فى الخبر « ويعملان » ، فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل « الخفض » ، مفعول به ليعملان « مصدرين » ، حال من ألف الاثنين الواقعة فاعلاً .

ومنها : ما يستعمل مصدرًا واسم فعل « كَرُويدَ ، وَبَلَهَ » .
فإن اجزأ ما بعدهما فهما مصدران ، نحو « رُويدَ زَيْدٌ » ، أى إِرْوَادَ زَيْدٍ ، أى
إِمَالَهُ ، وهو منصوب بفعل مضمر ، و « بَلَهَ زَيْدٌ » ^(١) أى : تَرَكَهُ .
وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعلٍ نحو : « رُويدَ زَيْدًا » ، أى أَمَلَ زَيْدًا ،
و « بَلَهَ عَمْرًا » ، أى أَرْكَهُ .

* * *

وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا ، وَأَخْرَجَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ ^(٢)
أى : يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال .
فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسمُ الفعل كذلك كَصَهْ : بمعنى
اسكت ، وَمَهْ : بمعنى اكْفُفْ ، وهيهات زيدٌ : بمعنى بَعْدَ زيدٍ ؛ ففى « صَهْ »

(١) ومن ذلك قول كعب بن مالك :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَهَ الْأُكْفَ كَانَهَا لَمْ يُخْلَقِ
يروى بنصب الألف على أن « بَلَهَ » اسم فعل ، وبجره على أن « بَلَهَ » مصدر مضاف
إلى مفعوله ، كقوله تعالى : (فضرب الرقاب) ، ومثله قول الآخر :

رُويدَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا نَدَى أُسْمُهُمُ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وَدَّهْمُ مُتَبَايِنُ

(٢) وما ، اسم موصول : مبتدأ لما جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة « ما »
لواقعة مبتدأ تنوب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى
أسماء الأفعال ، والجملة لا محل لها صلة « ما » ، المجرورة محلا باللام عنه ، جار ومجرور
متعلق بتنوب « من عمل » ، بيان لما الموصولة الواقعة مبتدأ لها ، جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر المبتدأ « وآخر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت
« ما » ، اسم موصول : مفعول به لآخر « لذى » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
« فيه » ، جار ومجرور متعلق بقوله العمل الآتى « العمل » ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ
وخبره لا محل لها صلة « ما » ، الموصولة الواقعة مفعولا به لآخر .

وَمَهْ « ضميران مستتران ، كما في اسكت واكفف ، وزيد : مرفوع بهيهات كما ارتفع ببعده .

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسْمُ الْفِعْلِ كذلك ، كـ « دَرَاكَ زَيْدًا »
أى : أذركه ، و « ضَرَبَ عَمْرًا » أى : أضربه ، فى « دَرَاكَ ، وَضَرَبَ »
ضميران مستتران ، و « زَيْدًا ، وَعَمْرًا » منصوبان بهما .

وأشار بقوله : « وَأَخَّرَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ » إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيرُه عنه ؛ فتقول : « دَرَاكَ زَيْدًا » ولا يجوز تقديمه عليه ؛ فلا تقول : « زَيْدًا دَرَاكَ » وهذا بخلاف الفعل ؛ إذ يجوز « زَيْدًا أذرك »^(١) .

وَأَحْكُمُ بِنَسْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنٍ^(٢)
الدليل على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لأحق التنوين لها ؛ فتقول فى صَهْ صَهْ ،
وفى حَيْهَلْ : حَيْهَلَا ، فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير ؛ فما نون منها كان نكرة ،
وما لم يُنَوَّنْ كان معرفة .

(١) السر فى ذلك أن أسماء الأفعال إنما عملت بالحل على الأفعال التى تدل أسماء الأفعال
على معانيها ، ولم تعمل بالأصالة ، فكانت عوامل ضعيفة ، وقد علمت مرارا أن العامل
الضعيف لا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه .

(٢) « واحكم ، فمل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » بتنكير ،
جار ومجرور متعلق باحكم ، وتنكير مضاف و الذى ، اسم موصول : مضاف إليه
« ينون » فمل مضارع مبنى للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذى « منها » جار ومجرور متعلق
بقوله « ينون » السابق وتعريف ، مبتدأ ، وتعريف مضاف ، وسوى من «سواء» مضاف
إليه ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « بين » خبر المبتدأ .

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ^(١)
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً ، كَقَبْ وَالزَّمْ بِنَاءِ النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجِبَ^(٢)

أسماء الأصوات : ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها ، دالة على خطاب ما لا يعقل ، أو على حكاية صوت من الأصوات ؛ فالأول كقولك : ملأ : لزر الخليل ، وعدس : لزر البغل^(٣) ، والثاني كقب : لوقوع السيف ، وغاق : للغراب .

(١) « وما ، اسم موصول : مبتدأ » به ، جار ومجرور متعلق بقوله : « خوطب » ،
الآتي « خوطب » ، فعل ماض مبنى للمجهول « ما ، اسم موصول : نائب فاعل خوطب
والجمله من خوطب ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الأول « لا ، نافية » يعقل
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة
نائب فاعل ، والجمله من لا يعقل وفاعله لا محل لها صلة « ما ، الموصولة الواقعة نائب فاعل
« من شبه » جار ومجرور بيان لما الموصولة الأولى ، ومشبّه مضاف واسم من « اسم
الفعل ، مضاف إليه ، واسم مضاف والفعل مضاف إليه « صوتاً ، مفعول ثانٍ ليكمل تقدم
عليه » يكمل ، فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو ، وهو مفعوله الأول ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة الواقعة
في أول البيت .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذي » اسم موصول : مبتدأ
مؤخر « أجدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ،
والجمله من أجدى وفاعله لا محل لها صلة « حكاية » مفعول به لأجدى « كقب » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كقب « والزَّم » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » قصر للضرورة : مفعول به لازم ، وبنا مضاف
و « النوعين » مضاف إليه « فهو » الفاء للتعليل ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « قد » حرف تحقيق
« وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير الواقع مبتدأ
والمسكن به عن بناء النوعين ، والجمله من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو
الضمير المنفصل .

(٣) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو يزيد بن مفرغ الحميري :

وأشار بقوله : « والزم بنا النوعين » إلى أنَّ أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية ، وقد سبق في باب العرب والمبنى أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر ، حيث قال « وكنيابة عن الفعل بلا تأثر » وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال .

= عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أُمْنِيَّةٌ ، وَهَذَا تَحْمِيلٌ طَلِيقٌ
وربما سموا الفرس نفسها عدساً ، وحيث أنَّ تأثر فيه العوامل ، لأنه علم كما في قول الراجز :

إِذَا حَمَلْتُ بِرِزْتِي عَلَى عَدَسٍ فَلَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ
ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار : سَأْ ، إذا دعوهُ للشرب ، وفي مثل من أمثالهم :
دَقْبُ الْحِمَارِ مِنَ الرِّدْهَةِ وَلَا تَقُلْ لَهُ سَأْ ، والردْهَةُ : نَفْرَةٌ فِي صَخْرَةٍ يَسْتَنْقِعُ فِيهَا الْمَاءُ ،
وقال الشاعر في صفة امرأة :

كَمْ تَذَرِ مَاسًا لِلْحَمِيرِ ، وَلَمْ تَضْرِبِ بِكَفِّ مُخَابِطِ السَّلَمِ

نونا التوكيد

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ، هُمَا كَنُونِيْ اُذْهَبْنَ وَاَقْصِدْنَهُمَا^(١)

أى يَلْحَقُ الفعلَ للتوكيد نونان : إحداهما ثقيلة ، كـ « اُذْهَبْنَ » ، والأخرى خفيفة كـ « اَقْصِدْنَهُمَا » ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (لَيْسَ جَنَّةٌ وَلَيْسَ كُونٌ مِنَ الصَّاعِرِينَ) .

* * *

يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا^(٢)

أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ « مَا ، وَلَمْ » وَبَعْدَ « لَا »^(٣)

(١) « للفعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « توكيد ، مبتدأ مؤخر « بنونين ، جار ومجرور متعلق بتوكيد ، أو بمحذوف صفة له « هما ، مبتدأ « كنونى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة فى محل جر صفة لنونين ، ونونى مضاف و « اذهبن ، قصد لفظه : مضاف إليه « واقصدنهما ، قصد لفظه أيضاً : معطوف على اذهبن .
(٢) « يؤكدان ، فعل مضارع ، وألف الاثنين العائدة على « نونين ، فاعل « افعل ، قصد لفظه : مفعول به ليؤكد « ويفعل ، معطوف على افعل « آتيا ، حال من يفعل ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ذا ، حال من الضمير المستتر فى « آتيا ، وذا مضاف و « طلب ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « شرطاً ، معطوف على ذا طلب « إما ، قصد لفظه : مفعول مقدم لقوله تاليا الآتى « تاليا ، نعمت لقوله « شرطاً .

(٣) « أو ، عاطفة « مثبتاً ، معطوف على قوله « شرطاً ، فى البيت السابق « فى قسم ، جار ومجرور متعلق بقوله : « مثبتاً ، السابق « مستقبلاً ، حال من الضمير المستتر فى « مثبتاً ، السابق « قل ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التوكيد « بعد ، ظرف متعلق بقل ، وبعد مضاف و « ما ، قصد لفظه : مضاف إليه « ولم ، معطوف على ما ، وبعد ، الواو عاطفة ، بعد : ظرف معطوف على بعد السابق ، وبعد مضاف و « لا ، قصد لفظه : مضاف إليه .

وَعَمْرٍأَ إِنَّمَا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا
وَأَخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَابِرُزَا^(١)

أى : تَلَحَّقْ نونا التوكيد فعل الأمر ، نحو : « أَضْرِبَنَّ زَيْدًا » والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب ، نحو : « لَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا » ، ولا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وهَلْ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا » والواقع شرطاً بعد « إِنْ » المؤكدة : « مَا » نحو : « إِنَّمَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا أَضْرِبُهُ » ومنه قوله تعالى : (فَإِنَّمَا تَنفَقَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ مَن حَلَفَهُمْ) ، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً ، نحو : « والله لتضربَنَّ زَيْدًا » .

فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكد بالنون ، نحو : « والله لا تَقْعَلُ كَذَا » وكذا إن كان حالاً ، نحو : « والله لَيَقُومُ زَيْدٌ الْآنَ » .

وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد « ما » الزائدة التي لا تصحب « إِنْ » نحو : « بَعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ هَهُنَا^(٢) » والواقع بعد « لم » كقوله :

(١) و « غير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على « لا » في البيت السابق ، وغير مضاف و « إما » قصد لفظه : مضاف إليه « من طوالب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « غير إما » السابق ، وطوالب مضاف و « الجزا » قصر للضرورة : مضاف إليه « وآخر » مفعول به مقدم لافتح ، وآخر مضاف و « المؤكد » مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كابرزا » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، ابرز : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب (الميداني ٧٨/١ بولاق ، وهو المثل رقم ٤٩٤ في مجمع الأمثال بتحقيقنا) ومعناه اعمل كما ترى أنظر إليك ، ويضرب في الحث على ترك التواني ، و « ما » زائدة للتوكيد .

٣١٧ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَمْلِكْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُصَمَّمَا
والواقع بعد « لا » النافية كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا
مِنْكُمْ خَاصَّةً) .

والواقع بعد غير « إِمَّا » من أدوات الشرط كقوله :

٣١٨ - البيت لأبي الصمء مساور بن هند ، العبسي ، وهو شاعر مخضرم ، وقبله :

وَقَدْ حَلَبَنَ حَيْثُ كَانَتْ قُبَيْمًا مَثْنَى الْوِطَابِ وَالْوِطَابَ الزُّمَامَا
* وَقِيمًا يُسَكِّنِي ثَمَالًا قَشْعَمًا *

اللغة : « قِيمَا » جمع قائمة على غير قياس ، وقياسه قوم كصوم ونوم « مثنى الوطاب » مفعول به لحابن على تقدير مضاف محذوف ، وأصله : ملء مثنى الوطاب ، والمثنى مضاه هنا المكررة ، والوطاب : جمع وطب - بفتح فسكون - وهو سقاء اللبن خاصة « الزمما » بضم الزاي وتشديد الميم - جمع زام ، مأخوذ من « زم القرية » أى ملأها « قعما » بكسر القاف وفتح الميم - آلة تجعل في فم السقاء ونحوه ويصب فيها اللبن « ثمالا » بضم التاء المثناة - الرغبة « قشعما » ضمنا عظيما ، قاله أبو زيد في نوادره ، والضمير المتصل في « يحسبه » يعود إلى القمع الذي امتلأ بالثمال .

المعنى : شبه القمع والرغوة التي تعلوه بشيخ معمم جالس على كرسي ، وقد أخطأ الأعمى - وتبعه كثير من شراح الشواهد - حيث قال : وصف جبلا قد عمه الخصب وحفه الثبات وعلاه ، فجعله كشيخ مزمل في ثيابه معصب بعمامته ، اهـ ، وسبب هذا الخطأ عدم الاطلاع على ما يتقدم الشاهد من الآيات .

الإعراب : « يحسبه » يحسب : فعل مضارع ، والهاء مفعول أول « الجاهل » فاعل يحسب « وما » مصدرية « لم » نافية جازمة « يعلما » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقوف في محل جزم « شيخا » مفعول ثان ليحسب « على كرسية » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا ، وكرمي مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخ مضاف إليه « معما » صفة ثانية لشيخا .

الشاهد فيه : قوله « لم يعلما » حيث أكد الفعل المضارع المنفي لم ، وأصله « ما لم يعلين » فقلبت النون ألفا للوقف ، وذلك التوكيد عند سيدييه بما لا يجوز إلا للضرورة .

* مَنْ نَتَقَفْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ *

— ٣١٨ —

٣١٨ — هذا صدر بيت لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي ، والبيت بكلمة من أبيات تراثي بها أباها ، وكان المنتشر بن وهب الباهلي يغاور أهل اليمن فقتل مرة ، وهي :

إِنَّا وَبَاهِلَةٌ بِنَ أَعْصَرَ يَمِينَنَا دَاهِ الضَّرَائِرُ بِغَضَّةٍ وَتَقَافِي
مَنْ نَتَقَفْنَ مِنْهُمْ أبدأ ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَاقِي
ذَهَبَتْ قُتَيْبَةُ فِي اللَّقَاءِ بِفَارِسٍ لَا طَائِشٍ رَعِشٍ وَلَا وَقَافٍ

اللغة : « باهلة » هي بنت صعب بن سعد العشيرة ، من مذجج ، تزوجت مالك بن أعصر . ثم تزوجت بعده ابنه معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان ، الضرائر ، جمع ضرة — بفتح الضاد — وضرة المرأة : امرأة زوجها ، وهذا الجمع لهذا المفرد نادر لا يكاد يوجد له نظير ، وداه الضرائر : التباغض والتضارب « بغضة » بكسر الباء — ومثله في المعنى البغضاء — شدة الكراهية والبغض « تقافي » مأخوذ من قنيتة : أي ضربت قفاه . « نتقن » بنون المضارعة — أي ندركه ، ونظفر به ، ونأخذه ، وبرىء ومن يتقن منهم . ويجب على هذا بناء الفعل للجهول « آيب » راجع ، وروى :

* مَنْ يَتَقَفُوا مِنَّا فَلَيْسَ بِوَائِلٍ *

و « وائل » أي : ملتحج ، أو ناج ، طائش ، متحير ، رعش ، مرتعش من الخوف « وقاف » هو الذي لا يبارز العدو جبناً .

الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « نتقن » فعل مضارع فعل الشرط ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « منهم » جار ومجرور متعلق بنقن « فليس » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « بآيب » الباء زائدة ، آيب : خبر ليس منصوب بغضه مقدرة ، والجملة في محل جزم =

وأشار المصنف بقوله : « وَآخِرَ التَّوَكُّدِ افْتَحَ » إلى أن الفعل التَّوَكَّدَ بالنون يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ إِنْ لَمْ تَلِهْ أَلِفُ الضَّمِيرِ ، أَوْ يَأُوهُ ، أَوْ وَاوُهُ ، نَحْوُ : « اضْرِبْ زَيْدًا ، وَاقْتُلْ عَمْرًا » .

وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ آتِيٍّ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكِهِ قَدْ عَلِمَا^(١)
وَالْمُضْمَرُ أَخَذَتْهُ إِلَّا الْأَلِفُ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ^(٢)

= جواب الشرط ، وجلة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معاً في محل رفع خبر المبتدأ ، على خلاف في ذلك مشهور نهنا عليه وعلى اختيارنا مراراً .

الشاهد فيه : قوله « من تثقف » ، حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من غير أن تتقدم على المضارع « ما » الزائدة المؤكدة لإن الشرطية ، وهذا التوكيد ضرورة من ضرورات الشعر عند سيويه .

(١) « وأشكله » أشكل : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « قبل » ظرف متعلق بأشكله . وقبل مضاف و « مضمر » مضاف إليه « أين » نعت لمضمر « بما » جار ومجرور متعلق بأشكله « جانس » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلاً بالباء « من تحرك » جار ومجرور متعلق بقوله جانس « قد » حرف تحقيق « علما » علم : فعل ماض هبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحرك ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل جر صفة لتحرك .

(٢) « والمضمر » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أي احذف المضمر « احذفه » ، حذف : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة « إلا » أداة استثناء « الألف » منصوب على الاستثناء من المضمر « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع تام ، فعل الشرط « في آخر » جار ومجرور متعلق بـ « يكن » ، وآخر مضاف و « الفعل » مضاف إليه « ألف » فاعل يكن .

فَاجَعُهُ مِنْهُ - رَافِعًا ، غَيْرَ إِلَيَّا
 وَالْوَاوِ - يَاءٌ ، كَاسْتَمِينَ سَمِيًّا^(١)
 وَأَخَذَهُ مِنْ رَافِعِ هَانَيْنِ ، وَفِي
 وَآوِ وَيَا -- شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي^(٢)
 نَحْوُ «أَخْشِينَ يَا هِنْدُ» بِالْكَسْرِ ، وَ«يَا
 قَوْمِ أَخْشُونُ» وَأَضْمَمُ ، وَقَسِ مَسْوِيًّا^(٣)

(١) « فاجعه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، واجمل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول ، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق « منه » جار ومجرور متعلق باجمل « رافعا » حال من الهاء في « منه » وفي رافع ضمير مستتر فاعله « غير » مفعول به لرافع ، وغير مضاف و « الياء » مضاف إليه . والواو ، معطوف على الياء « ياء » مفعول ثانٍ لاجمل « كاستمين » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق غير مرة ، وجملة « استمين » مفعول ذلك القول المحذوف .

(٢) « واحذفه » الواو عاطفة ، احذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « من رافع » جار ومجرور متعلق باحذفه ، ورافع مضاف و « هانين » اسم إشارة : مضاف إليه « وفي واو » جار ومجرور متعلق بقى الآتى « وياء » معطوف على واو « شكل » مبتدأ « مجانس » نعت له « قفي » فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل مجانس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله شكل .

(٣) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « اخشين » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع ، وتحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون للتوكيد « يا هند » يا : حرف نداء ، هند : منادى مبنى على الضم في محل نصب « بالكسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اخشين « وياء » الواو حرف عطف : يا : حرف نداء « قوم » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للاستغناء عنها بالكسرة « اخشون » فعل أمر ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للتوكيد « واضم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وقس » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل « مسويا » حال من الضمير المستتر في « قس » .

الفعل المؤكد بالنون : إن اتَّصَلَ به ألفُ اثنين ، أو واوُ جمع ، أو ياء مخاطبة —
حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح ، وما قبل الواو بالضم ، وما قبل الياء بالكسر .

ويُحذفُ الضمير إن كان واواً أو ياء ، ويبقى إن كان ألفاً ؛ فتقول : « يَا زَيْدَانِ
هَلْ تَضْرِبَانِ » ، ويا زيدون هل تَضْرِبُ ، ويا هِنْدُ هل تَضْرِبِينَ » ، والأصل :
هل تَضْرِبَانِ ، وهل تَضْرِبُونِ ، وهل تَضْرِبِينَ ، فَحُذِفَتِ النونُ لتوالي الأمثال ،
ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ؛ فصار « هل تَضْرِبُ » ، وهل تَضْرِبِينَ »
ولم تحذف الألف لخطتها ؛ فصار « هل تَضْرِبَانِ » ، وبقيت الضمة دالة على الواو ،
والكسرة دالة على الياء .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً .

فإن كان معطلاً : فإما أن يكون آخره ألفاً ، أو واواً ، أو ياء .

فإن كان آخره واواً أو ياء حُذِفَت لأجل واو الضمير أو يائه ، وضمَّ ما بقي قبل
واو الضمير ، وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير ؛ فتقول : « يا زيدون هل تَفْزُونَ » ،
وهل تَرْمُونَ ، ويا هند هل تَفْزِينَ ، وهل تَرْمِينَ » .

فإذا ألحقته نون التوكيد فَعَلَّتْ به ما فَعَلَّتْ بالصحيح : فتحذف نون الرفع ، وواوُ
الضمير أو ياءه ؛ فتقول : « يا زيدون هل تَفْزُنْ » ، وهل تَرْمُنْ ، ويا هند هل تَفْزِنْ ،
وهل تَرْمِنْ » هذا إن أسند إلى الواو والياء .

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره ، وبقيت الألف ، وشُكِّلَ ما قبلها بحركة
تجانس الألف — وهي الفتحة — فتقول : « هل تَفْزَوَانِ » ، وهل تَرْمِيَانِ » .

وإن كان آخر الفعل ألفاً : فإن رَفَعَ الفعلُ غيرَ الواو والياء — كالألف والضمير
المستتر — اقبلت الألفُ التي في آخر الفعل ياءً ، وفتحت ، نحو : « اسْمِعَانِ » ، وهل
تَسْمِعَانِ ، واسْمِعِينَ يا زيدُ » .

وإن رفع واواً أو ياء حُذِفَت الألفُ ، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها ، وَضُمَّتِ
الواو ، وكسرت الياء ؛ فتقول ، « يازيدونَ أَخْشَوْنَ » ، ويا هند أَخْشَيْنَ » .

هذا إن لحقته نونُ التوكيدِ ، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء
بل نكسهما ؛ فتقول : « يازيدون هل تَخْشَوْنَ » ، ويا هند هل تَخْشَيْنَ ، ويا زيدون
أَخْشُوا ، ويا هند أَخْشِيْ » .

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ ، وَكَسَرُهَا أَلِفٌ^(١)
لا تقع نونُ التوكيدِ الخفيفة بعد الألف ؛ فلا تقول : اضْرِبْ بَانَ^(٢) »
بنون مخففة ، بل يجب التشديد ؛ فتقول : « اضْرِبْ بَانَ » بنون مشددة مكسورة

(١) « ولم ، نافية جازمة ، تقع ، فعل مضارع مجزوم بلم ، خفيفة ، بالرفع : فاعل
تقع ، أو بالنصب حال من ضمير مستتر في تقع هو فاعله ، بعد ، ظرف متعلق بتقع ، وبعد
مضاف و ، الألف ، مضاف إليه ، لكن ، حرف عطف ، شديدة ، معطوف على خفيفة
يرتفع إذا رفعته وينصب إذا نصبته ، وكسرهما ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، كسر :
مبتدأ ، وكسر مضاف وها : مضاف إليه ، أَلِفٌ ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسرهما ، والجملة من أَلِفٌ ونائب فاعله في محل
رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله كسرهما .

(٢) أنت تعلم أنه لا يجوز في العربية أن يتجاور حرفان ساكنان ، إلا إذا كان الأول
منهما حرف لين والثاني منهما مدغماً في مثله ، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد الألف
تجاور ساكنان من غير استيفاء شرط جوازه ، فلماذا امتنعوا منه ، فإن كانت نون التوكيد
ثقلية فقد كل شرط جواز التقاء الساكنين فلماذا جاز .

خلاقاً ليونس ؛ فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ، ويجب عنده كسرها .

وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنَدًا^(١)

إذا أكد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف ، كراهية توالي الأمثال ، فنقول : « أضربنَّان » بنون مشددة مكسورة قبلها ألف .

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتَحَةٍ إِذَا تَقِفَ^(٢)

(١) « وألفا ، مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله : زد ، الآتي زد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « قبلها ، قبل : ظرف متعلق بزد ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه ، مؤكداً ، حال من الضمير المستتر في زد ، وفي مؤكد ضمير مستتر هو فاعله ، فعلا ، مفعول به لمؤكد « إلى نون ، جار ومجرور متعلق بقوله : « أسند ، الآتي ، ونون مضاف ، و « الإناث ، مضاف إليه ، أسندا ، أسند : فعل ماض مبني للجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو نائب فاعله ، والآف للاطلاق ، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل نصب صفة لقوله ، فعلا .

(٢) « واحذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « خفيفة ، مفعول به لاحذف « لساكين ، جار ومجرور متعلق باحذف « ردف ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن ، والجملة من ردف وفاعله في محل جر صفة لساكين « وبعد ، ظرف متعلق باحذف ، وبعد مضاف و « غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف و « فتحة ، مضاف إليه « إذا ، ظرف متعلق باحذف « تقف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة « إذا ، إليه .

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا^(١)
وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا وَقَفًا ، كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ : قِفًّا^(٢)
إذا ولي الفعل المؤكَّد بالنون الخفيفة ساكنٌ ، وجب حذف النون لالتقاء
الساكنين ، فتقول : « أَضْرِبَ الرَّجُلَ » بفتح الباء^(٣) ، والأصل « أَضْرَبَنَّ »

(١) « واردد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » ظرف زمان متعلق بـ واردد « حذفها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « في الوقف » جار ومجرور متعلق بـ واردد « ما » اسم موصول : مفعول به لاردد « من أجلها » في الوصل ، الجاران والمجروران متعلقان بقوله : « عدما » الآتي « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « عدما » عدم : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة مفعولاً به لاردد .

(٢) « وأبدلناها » أ بدل : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وما : مفعول أول لأبدل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعد » ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه « ألفاً » مفعول ثان لأبدل « وقفاً » حال من فاعل أ بدل على التأويل بواقف ، أو منصوب بنزع الخافض : أي في الوقف « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأن كقولك : « في قفن » جار ومجرور متعلق بقول « قفا » قصد لفظه : مقول القول .

(٣) قد ورد حذف نون التوكيد الخفيفة من غير أن يكون تاليها ساكناً ، كقوله :
أَضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ =
وكقول الآخر ، وأنشده الجاحظ في البيان :

* كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالِفَ تَدُكَّرًا *

حذفت نون التوكيد لللافة الساكن — وهو لام التعريف — ومنه قوله :

٣١٩ — لَا تَهْنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

٣١٩ — البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدي ، أوردتها القالي في أماليه عن ابن دريد عن ابن الأثير عن ثعلب ، قال : قال ثعلب : بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل ، وأولها :

لِكُلِّ مَمٍّ مِنَ الْمُؤَمِّ سَعَةً وَالْمُسْنَى وَالصَّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ

اللفظة : «المسى» ضم الميم أو كسرهما ، وسكون السين — اسم من الإسماء ، وهو الدخول في المساء «الصبح» اسم من الإصباح ، وهو الدخول في الصباح ، قالهما الجوهري واستشهد بهذا البيت «لاتهن» من الإهانة ، وهي : الإيقاع في الهوان — بضم الهاء — والهوان — بفتحها — وهو بمعنى الذل والخقارة «تركع» تخضع ، وتذل ، وتنقاد .

الإغراب : «لا» ناهية «تهن» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها — وهو لام التعريف في الفقير — وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده «تهن» فلما دخل الجازم حذفت الياء تخلصاً من التثنية الساكنين فصار «لاتهن» فلما أريد التأكيـد رجعت الياء ، لأن آخره سيكون متبياً على الفتح ؛ فصار «لاتهين» فلما وقع الساكن بعده حذفت نون التوكيد «الفقير» مفعول به «تهن» عليك ، عل : حرف ترج ونصب ، والكاف اسمه «أن» مصدرية «تركع» فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة خبر «عل» السابق «يوماً» ظرف زمان متعلق بتركع «والدهر» الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ أو خبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في «تركع» .

الشاهد فيه : قوله «لاتهن» حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من =

وكذلك تُحذفُ نونُ التوكيد الخفيفةُ في الوقف ، إذا وقعت بعد غير فتحة — أى بعد ضمة أو كسرة — ويردُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نون التوكيد ؛ فنقول فى : « اضربنْ يا زيدون » إذا وقعت على الفعل : اضربُوا ، وفى : « اضربينْ يا هند » : اضربى ؛ فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وتردُّ الواو التى حذفت لأجل نون التوكيد ، وكذلك الياء .

فإن وقعت نونُ التوكيد الخفيفةُ بعد فتحةٍ أبدلت النونُ في الوقف [أيضاً] ألفاً : فنقول فى « اضربنْ يا زيد » : اضرباً .

== التقاء الساكنين ، وقد أبقي الفتحة على لام الكلمة دليلاً على تلك النون المحذوفة ، وما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التى تحذف للجازم ، وهى لا تمود إلا عند التوكيد

وقد رواه الجاحظ فى البيان والتبيين : * لا تحقرن الفقير . . . إلخ *
ورواه غيره : * ولا تعاد الفقير * وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فى البيت لما نحن فيه :

مَا لَا يَنْصَرِفُ

الْصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَوْ مُبَيِّنٌ مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمْكَنًا^(١)
الاسم إن أشبه الحرف سمي مبيناً ، وغير متمكن ، وإن لم يشبه الحرف سمي
مُعَرَّباً ، ومتمكناً .

ثم المُعَرَّبُ على قسمين :

أحدهما : ما أشبه الفعل ، ويسمى غير منصرف ، ومتمكناً غير أَمْكَنَ .

والثاني : ما لم يشبه الفعل ، ويسمى منصرفاً ، ومتمكناً أَمْكَنَ .

وَعَلَامَةُ النَّصْرِفِ : أَنْ يَجْرَءَ بِالْكَسْرِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْإِضَافَةِ ، وَبِدُونِهَا
وَأَنْ يَدْخُلَهُ الصَّرْفُ — وَهُوَ التَّنْوِينُ [الَّذِي] لغير مقابلة أو تعويض ، الدالُّ على مَعْنَى
يَسْتَحِقُّ بِهِ الْأِسْمُ أَنْ يَسْمَى أَمْكَنَ ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ عَدَمُ شَبْهِهِ الْفِعْلَ — نَحْوُ :
« مَرَرْتُ بِغُلَامٍ ، وَغُلَامٍ زَبِيدٍ ، وَالْغُلَامِ » .

واحتراز بقوله « لغير مقابلة » من تنوين « أَذْرِعَاتٍ » ونحوه ؛ فإنه تنوين جمع
المؤنث السالم ، وهو يصحب غير المنصرف : كَأَذْرِعَاتٍ ، وَهِنْدَاتٍ — عَمَّ امْرَأَةٌ —
وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي تَسْمِيَةِ تَنْوِينِ الْمَقَابِلَةِ .

واحتراز بقوله « أو تعويض » من تنوين « جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ » ونحوها ؛ فإنه
عَوَاضٌ مِنَ الْيَاءِ ، وَالتَّقْدِيرُ : جَوَارِيٍّ ، وَغَوَاشِيٍّ ، وَهُوَ يَصْحَبُ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ ،

(١) ، الصَّرف ، مبتدأ « تنوين » خبر المبتدأ « أتى » ، فعل هاض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً هو يعود إلى تنوين ، والجملة في محل رفع صفة لتنوين « مبيناً » ، حال من الضمير
المستتر في أتى . وفي مابين ضمير مستتر جوازاً هو فاعله « معنى » ، مفعول به لمبيناً « به »
جار ومجرور متعلق بـيكون الآتي « يكون » فعل مضارع ناقص « الاسم » اسم يكون « أمسكناً »
خبر يكون . والجملة من يكون واسمه وخبره في محل نصب صفة لمعنى .

كهذين المثالين ، وأما المنصرف ^(١) فلا يدخل عليه هذا التنوين .

ويجوز بالفتحة : إن لم يَصَفْ ، أو لم تدخل عليه « أل » نحو : « مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ » ؛
فإن أُضِيفَ ، أو دخلت عليه « أل » جُرَّ بالكسرة ، نحو : « مَرَرْتُ بِأَحْمَدِ كُمْ » ،
وبالأَحمَدِ .

ولإنما يُنْفَعُ الاسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه عِلَّتَانِ من علل تسع ، أو واحدة منها
تقوم مقام العلتين ، والعلل يجمعها قوله ^(٢) :

عَدَلٌ ، وَوَصَفٌ ، وَتَأْنِيثٌ ، وَمَعْرِفَةٌ ، وَمُعْجَمَةٌ ، ثُمَّ جَمْعٌ ، ثُمَّ تَرْكِيبٌ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ، وَوزنٌ فِعْلٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ
وما يقوم مقام علتين منها اثنان ؛ أحدهما : ألف التأنيث ؛ مقصورةً كانت ،
كـ « حَبْلِي » أو ممدودةً ، كـ « حَمْرَاءَ » . والثاني : الجمعُ المتناهي ، كـ « مَسَاجِدَ » ،
ومَصَابِيحَ » وسِيَّاتِي الكلام عليها مُفَصَّلًا .

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ ^(٣)

(١) في عامة النسخ د وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين ، وذلك
ظاهر الخطأ . وإنما لم يلحق تنوين الموضع الاسم المنصرف لأن فيه تنوين التمكن ،
على أن في هذا الكلام مقالا ، فقد لحق تنوين الموضع د كلا ، وبعضاً ، عوضاً عما
يضافان إليه .

(٢) وقد جمعت في بيت واحد ، وهو قوله :

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكِبَ وَزِدْ مُعْجَمًا فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا
(٣) د فالف ، مبتدأ ، والف مضاف ود التأنيث ، مضاف إليه ، مطلقاً ، حال
تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في قوله : « منع ، الآتي منع ، فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ألف التأنيث ، والجملة في محل رفع خبر =

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين — وهو المراد هنا — فَيُمنَعُ ما فيه
ألفُ التأنيث من الصرف مطلقاً ، أى : سواء كانت الألف مقصورة ، كـ « حَبْلِي » أو
ممدودة ، كـ « حَمْرَاء » علماً كان ما هي فيه ، كـ « زكرياء » أو غير علم كما مثلاً .

* * *

وَزَائِدًا فَعْلَان — فِي وَصْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءً تَأْنِيثٌ خَتَمٌ^(١)
أى : يُمنَعُ الاسمُ من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، بشرط أن

= المبتدأ «صرف» مفعول به لمنع ، وصرف مضاف و «الذى» اسم موصول : مضاف
إليه «حواه» حوى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
الذى ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كيفما» اسم شرط «وقع»
فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث ،
وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه ، والتقدير : كيفما وقع ألف
التأنيث منع الصرف .

(١) «وزائدا» معطوف على الضمير المستتر فى «منع» الواقع فى البيت السابق ،
وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين المتعاطفين ، وزائدا مرفوع بالالف
نيابة عن الضمة ، وزائدا مضاف و «فعلان» مضاف إليه ، وهو ممنوع من الصرف
للعلية وزيادة الألف والنون «فى وصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوائدى
فعلان ، أو حال منه «سلم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى وصف ، والجملة فى محل جر نعت لوصف «من» حرف جر «أن» مصدرية
«يرى» فعل مضارع مبنى للجهول منصوب تقديره بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى وصف ، وهو مفعوله الأول ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل
مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بـ «بناء» جار ومجرور متعلق بقوله :
«ختم» الآتى ، وتاء مضاف «تأنيث» مضاف إليه «ختم» فعل ماض مبنى للجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى ، والجملة فى محل
نصب مفعول ثان ليرى .

لا يكون المؤنث في ذلك [مختوماً] بناءً التانيث ، وذلك نحو : سَكْرَان ، وَعَطْشَان ،
وَعَضْبَان ؛ فتقول : « هذا سكران ، ورأيت سكران ، ومهرت سكران » ؛ فتمنعه
من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، والشرط موجود فيه ؛ لأنك لا تقول
للمؤنثة : سكرانة ، وإنما تقول : سَكْرَى ، وكذلك عَطْشَان ، وَعَضْبَان ؛ فتقول :
امرأة عَطْشَى ، وَعَضْبَى ، ولا تقول : عَطْشَانَة ، ولا عَضْبَانَة .

فإن كان المذكر على فَعْلَان ، والمؤنث على فَعْلَانَة صَرَفْتَ ؛ فتقول : هذا رجلٌ
سَيِّفَانٌ ، أى : طويل ، ورأيت رجلاً سَيِّفَانًا ، ومهرت رجل سَيِّفَانٍ ، فنصرفه ؛
لأنك تقول للمؤنثة : سَيِّفَانَة ، أى : طويلة .

وَوَصَفٌ أَصْلِيٌّ ، وَوَزَنُ أَفْعَلٍ تَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بَتَا : كَأَشْهَلًا^(١)
أى : وتمنع الصفة أيضاً ، بشرط كونها أصلية ، أى غير عارضة ، إذا انضم إليها
كَوْنُهَا على وزن أَفْعَلٍ ، ولم تقبل التاء ، نحو : أَحْمَرٌ ، وَأَخْضَرٌ .
فإن قبلت التاء صرفت ، نحو : « مهرتُ رجلٍ أَرْمَلٍ » أى : فقير^(٢) ، فنصرفه ؛
لأنك تقول للمؤنثة : أَرْمَلَة ، بخلاف أَحْمَرٍ ، وَأَخْضَرٍ ؛ فإنهما لا ينصرفان ؛ إذ يقال للمؤنثة :
حُمْراء ، وَخَضْرَاء ، ولا يقال : أَحْمَرَة ، وَأَخْضَرَة ؛ فَمِنِمَّا للصفة ووزن الفعل .

(١) « ووصف ، معطوف على « زائدا فعلان » في البيت السابق « أصلي » نعمت
لوصف « ووزن ، معطوف على وصف ، ووزن مضاف و « أفْعَلًا ، مضاف إليه ،
و « تمنوع ، حال من أفْعَلًا ، وتمنوع مضاف و « تأنيث ، مضاف إليه « بتا ، جار ومجرور
متعلق بتأنيث ، أو بمحذوف صفة له « كأشْهَلًا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لبتداء
محذوف : أى وذلك كأن كاشهلاً .

(٢) من جمى « أَرْمَل ، وصفا للذكر قول جرير بن عطية :
هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلُ الَّذِي كَرِهَ
ومن جمى أرملة — بالتاء . — وصفا للمؤنث قول الشاعر ، وأئنده ابن برى :
لَيْبِكَ عَلَى مِلْحَانَ ضَيْفٍ مُدَقِّعٍ وَأَرْمَلَةٍ تُزْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلًا

وإن كانت الصفة عارضة كـأربع — فإنه ليس صفة في الأصل ، بل اسمٌ عددي ،
ثم استعمل صفة في قولهم «مررتُ بنسوة أربع» — فلا يؤثرُ ذلك في منعه من الصرف ،
وله أشار بقوله :

وَأَلْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ^(١)
فَلَاذِمُ الْقَيْدِ لِكَوْنِهِ وَضَعٌ فِي الْأَصْلِ وَضَفًا انصِرَافُهُ مُنْعَ^(٢)
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنْلَنُ الْمُنْعَا^(٣)

أى : إذا كان استعمالُ الاسم على وزن أَفْعَلْ صفةً ليس بأصل ، وإنما هو
عارض كأربع فالفه : أى لا تَعْتَدُّ به في منع الصرف ، كما لا تَعْتَدُّ بِعُرُوضِ

(١) «وألعين» ألغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عارض» مفعول به لالغ ، وعارض مضاف
و «الوصفية» مضاف إليه «كأربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
محذوف «وعارض» معطوف على عارض السابق ، وعارض مضاف و «الإسمية»
مضاف إليه ، وقد قطع الهمة في قوله «الإسمية» وأصلها همزة وصل ليتيسر له إقامة الوزن.
(٢) «فالأدهم» مبتدأ أول «القيد» عطف بيان له «لكونه» الجار والمجرور متعلق
بقوله : «منع» الآتي آخر البيت ، وكون مضاف والهاء العائدة إلى الأدهم مضاف إليه
من إضافة المصدر الناقص لاسمه «وضع» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأدهم بمعنى القيد ، والجملة في محل نصب خبر
الكون الناقص «في الأصل» جار ومجرور متعلق بوضع «وصفاً» حال من الضمير
المستتر في وضع «انصرافه» انصراف : مبتدأ ثان ، وانصراف مضاف والهاء مضاف
إليه «منع» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى انصرافه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في
محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) «وأجدل» مبتدأ «وأخيل» وأفعى «معطوفان عليه» «مصروفة» خبر المبتدأ
وما عطف عليه «وقد» حرف تقييد «ينلن» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون
النسوة ، ونون النسوة فاعله «المنعا» مفعول به لينلن .

الاسمية فيما هو صفة في الأصل : كـ «أَدَمَ» للقيد ، فإنه صفة في الأصل [لشيء فيه سواد] ، ثم استعمل استعمال الأسماء ؛ فيطلقُ على كل قيد آدم ، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل .

وأشار بقوله : « وأَجْدَل --- إلى آخره » إلى أن هذه الألفاظ — أعنى : أَجْدَلًا لِلصَّقَر ، وَأَخْيَلًا^(١) لَطَائِر ، وَأَفَمَى لِلْحَيَّة — ليست بصفات ؛ فكان حقها أن لا تمنع من الصرف ، ولكن مَنَعَهَا لِمَعْنَى التَّخْيِيلِ الوصف فيها ، فتخييل في « أَجْدَل » معنى القوة ، وفي « أَخْيَل » معنى للتخييل ، وفي « أَفَمَى » معنى الخبث ؛ فمَنَعَهَا لوزن الفعل والصفة المَتَخَيَّلَة ، والكثير فيها الصرف ؛ إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقة .

* * *

وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُفْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَآخِرٍ^(٢)
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهَمَا ، مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ ، فَلْيُعْلَمَا^(٣)

(١) ورد في مثل من أمثالهم «بيض الفطا يحضنه الاجدل» يضرب للوضيع يؤويه الشريف ، وورد في مثل آخر «أشام من أخيل» والعرب تشامم بالطائر المسمى بالأخيل .
(٢) « ومنع ، مبتدأ ، ومنع مضاف و « عدل ، مضاف إليه » مع ، ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل ، ومع مضاف و « وصف ، مضاف إليه » معتبر ، خبر المبتدأ « في لفظ ، جار ومجرور متعلق بمعتبر ، ولفظ مضاف و « مثنى ، مضاف إليه » وثلاث ، وآخر ، معطوفان على مثنى .

(٣) « ووزن ، مبتدأ ، ووزن مضاف و « مثنى ، مضاف إليه » وثلاث ، معطوف على مثنى « كهما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل تادر كما تقدم شرحه في باب حروف الجر » من واحد لأربع ، جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر « فليعلما ، اللام لام الأمر ، ويعلما : فعل مضارع مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في عمل جزم بلام الأمر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو .

فما يمنع صَرْفِ الاسم : العدلُ والصفةُ ، وذلك في أسماء العدد المبينة على فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ ، كَثُلَاتٍ وَمَثْنَى ؛ فثُلَاتٌ : معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، وَمَثْنَى : معدولة عن اثنين اثنين ، فتقول : « جاء القومُ ثُلَاتٍ » أى ثلاثة ثلاثة ، و « مَثْنَى » أى اثنين اثنين .

وُسَمِعَ استعمالُ هذين الوزنين — أعنى فُعَالٍ ، وَمَفْعَلٍ — من واحد واثنين وثلاثة وأربعة ، نحو : أَحَادَ وَمَوْحَدَ ، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى ، وَثُلَاتٍ وَمَثْلَثَ ، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعٍ ، وَسَمِعَ أيضاً في خمسة وعشرة ، نحو : خُمَاسَ وَخَمْسَ ، وَعَشَارَ وَمَعَشَرَ .

وزعم بعضهم ^(١) أنه سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة ، نحو : سُدَّاسَ وَمُسَدَّسَ ، وَسُبَاعَ وَمَسْبَعٍ ، وَثَمَانٍ وَمَثْمَنٍ ، وَتَسَاعَ وَمَتَسَعٍ .

ومما يمنع من الصَّرْفِ للعدل والصفة « أُخْرُ » التى فى قولك : « مررت بنسوة أُخْرَ » وهو معدول عن الآخر .

وتلخص من كلام المصنف : أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين ، ومع وزنِ الفعل ، ومع العدلِ .

وَكُنْ جَمْعٌ مُشَبَّهِ مَفَاعِلًا أَوْ مَفَاعِيلٌ بَمَنْعٍ كَافِلًا ^(٢)

(١) ذكر أبو حيان أن هذا الزعم هو الصحيح ، ونقل عن جمع من علماء اللغة أن المثلث قول عن العرب استعمال هذين الوزنين من ألفاظ العدد من واحد إلى عشرة .

(٢) « وكن ، فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجمع ، جار ومجرور متعلق بقوله : « كافلا ، الآتى فى آخر البيت » مشبه ، نعت لجمع ، وفى مشبه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله ، مفاعلا ، مفعول به لمشبه « أو المفاعيل ، معطوف على قوله « مفاعلا ، السابق » بمنع ، جار ومجرور متعلق بقوله : « كافلا ، الآتى ، كافلا ، خبر كن .

هذه هي اللمة الثانية التي تستقل بالرفع ، وهي : الجمعُ التَّنَاضِي ، وضابطه : كلُّ جمعٍ بعد ألف تكسيره حَرَفَانِ أو ثلاثة أَوْسَطَهَا ساكنٌ ، نحو : مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ .

ونبه بقوله : « مشبه مفاعلاً أو المفاعيل » على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن مَنَعٌ ، وإن لم يكن في أوله ميم ، فيدخل « صَوَارِبُ » ، وَقَنَادِيلُ » في ذلك ، فإن تحرك الثاني صُرِفَ نحو : صَيَاقِلَةٍ ^(١) .

وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارِي ^(٢)

إذا كان هذا الجمعُ — أعني صيغةُ منتهى الجموع — معتلاً الآخر أَجْرِيَّتُهُ في الجر والرفع مُجَرَّمٌ للمقصود كـ « سَارِي » فتنونه ، وتقدر رفعه أو جرّه ، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة ، وأما في النصب فتثبت الياء ، وتحركها بالفتح ، بغير تنوين ، فتقول : « هؤلاء جَوَارٍ وَغَوَاشٍ » ، ومررت بجَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، ورأيت

(١) وكذا صيارفة وأشاعرة وأحامرة وعباقره وأشاعنة ومناذرة وغساسنة ومراقنة وأباطرة وبطالمة وبطالسة ، وقد قالوا للحاجج : أراملة ، وقالوا للصاليك : عمارطة ، ولجاعة الرجالة — أي الذين يسرون على أرجلهم — : عراجلة ، وأنشد ابن السكيت في الألفاظ (ص ٣٠) لحاتم الطائي :

عَرَّاجِلَةٌ شُفْتُ الرُّؤُوسِ ، كَأَنَّهُمْ بَنُو الْجَنِّ لَمْ تُطْبِخْ بِقَدْرِ جَزُورِهَا

(٢) « وذا » مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله « أجره » ، الآتي ، وذا مضاف و « اعتلال » مضاف إليه « منه » ، كالجواري ، جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف صلة لذا ، أو حال منه « رفعا » منصوب بنزع الخافض « وجرا » معطوف على قوله « رفعا » « أجره » ، أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول « كساري » ، جار ومجرور متعلق بأجر .

جَوَارِيٍّ وَغَوَاثِيٍّ ، والأصل في الجرّ والرفع « جَوَارِيٍّ » و « غَوَاثِيٍّ » فحذفت الياء ، وعُوِّضَ منها التنوين .

وَلِسِرَاوِيلَ هَذَا الْجَمْعِ شَبَهُهُ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ ^(١)
 يعني أن « سِرَاوِيلَ » لما كانت صيغته كصيغة منتهى ^(٢) الجموع امتنع من الصرف لشبهه به ، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، واحتار المصنف أنه لا ينصرف ، ولهذا قال « شبه اقتضى عموم المنع » .

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَلَا نَصْرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ ^(٣)

(١) « لسراويل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « هذا ، جار ومجرور متعلق بقوله : « شبه ، الآتي ، الجمع ، بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « شبه ، مبتدأ مؤخر ، اقتضى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه ، والجملة في محل رفع صفة لشبه « عموم ، مفعول به لاقتضى ، وعموم مضاف و « المنع ، مضاف إليه .

(٢) من النحاة من يقول : إن سراويل جمع حقيقة ، ومفرده سروالة ، ويستدل على هذا بقول الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِسْتَعْطِيفِ

وهؤلاء يجعلون « سراويل ، ممنوعاً من الصرف لزوماً كإخواته من الجموع ، ومنهم من يجعله مفرداً ، وهؤلاء فريقان : أحدهما يمنعه من الصرف نظراً إلى لفظه ، ويقول : هو مفرد جاء على صورة الجمع ، ومنهم من يصرفه نظراً إلى حقيقته ومعناه .

(٣) « وإن ، شرطية « به ، جار ومجرور متعلق بقوله : « سمي ، الآتي على أنه نائب فاعل ، وجاز تقديمه لما مر غير مرة من أن النائب إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه ، لكونه في صورة الفضلة ، ولعدم إيقاعه في اللبس المخوف « سمي ، فعل ماض مبني للسجول ، فعل الشرط « أو ، عاطفة « بما ، جار ومجرور معطوف على « به « لحق ، =

أى : إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهى ، أو بما ألحق به لكونه على زنته ، كـشَرَاحِيلَ ، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن هذا ليس فى الآحاد العربية ما هو على زنته ؛ فتقول فىمن اسمه مساجد أو مصاييح أو سراويل : « هَذَا مَسَاجِدُ » ، ورأيت مَسَاجِدَ ، وصررت بِمَسَاجِدَ « وكذا البواق .

* * *

وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرَبًا»^(١)
 مما يمنع صرف الاسم : العلمية والتركيب ، نحو : «معديكرب» ، و«بَلْبَكُ» فتقول : « هذا معد يكرب » ، ورأيت معديكرب ، وصررت بمعد يكرب » ؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثانى ، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب .
 وقد سبق الكلام فى الأعلام المركبة فى باب العلم .

* * *

= فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة المجرورة محلاً بالباء ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « به » ، جار ومجرور متعلق بلحق « فالانصراف » ، الفاء واقعة فى جواب الشرط ، الانصراف : مبتدأ أول « منعه » ، منع : مبتدأ ثان ، ومنع مضاف والهاء مضاف إليه « يحق » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على منع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

(١) « والعلم » ، مفعول به افعل محذوف يدل عليه ما بعده « امنع » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « صرفه » ، صرف : مفعول به لاضنع ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه « مركباً » ، حال من العلم « تركيب » ، مفعول مطلق ، وتركيب مضاف و « مزج » ، مضاف إليه « نحو » ، خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « معد يكرب » ، مضاف إليه ، والالف فيه للاطلاق .

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي قَفْلَانَا كَغَطْفَانٍ ، وَكَأَصْبَهَانَا^(١)
 أى : كذلك يُمنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان علماً ، وفيه ألف ونون
 زائدتان : كَغَطْفَانٍ ، وَأَصْبَهَانٍ — بفتح الهززة وكسرها — فتقول : « هذا
 غطفانُ ، ورأيت غطفانَ ، وسهرت بَغْطَفَانٍ » فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة
 الألف والنون^(٢).

* * *

كَذَا مُؤَنَّتْ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرُطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ أَرْتَقِي^(٣)
 فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورٍ ، أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ : اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ^(٤)

(١) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاوى » مبتدأ مؤخر
 و « حاوى مضاف و « زائدى » مضاف إليه ، و « زائدى مضاف و « قفلانا » مضاف إليه
 و « كغطفان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن
 كغطفان ، وكأصبهانا ، معطوف على كغطفان .

(٢) سواء أكان مفتوح الأول مثل نجران وعفان وسلمان ، أم كان مضموم الأول
 مثل عثمان وجرجان وطهران ، أم كان مكسور الأول مثل عمران .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مؤنت » مبتدأ مؤخر
 و « بهاء » جار ومجرور متعلق بمؤنت « مطلقاً » حال من الضمير المستكن في الخبر
 و « شرط » مبتدأ ، و « شرط مضاف » و « منع » مضاف إليه ، و « منع مضاف و « العار »
 محذوف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر للمفعول « كونه »
 كون : خبر المبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى
 اسمه ، وجملة « ارتقى » من الفعل وفاعله المستتر فيه جوارراً تقديره هو في محل نصب
 خبر السكون الناقص .

(٤) « فوق » ظرف متعلق بارتقى في البيت السابق ، وفوق مضاف و « الثلاث »
 مضاف إليه « أو » عاطفة « كجور » جار ومجرور معطوف على محل « ارتقى » السابق
 « أو سقر » معطوف على جور « أو زيد » معطوف على جور أيضاً « اسم » حال من زيد ،
 واسم مضاف و « امرأة » مضاف إليه « لا » عاطفة « اسم ذكر » معطوف بلا على
 « اسم امرأة » ومضاف إليه .

وَجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْ كِيراً سَبَقُ
وَعُجْمَةً — كَهْنَدَ — وَالْمَنْعُ أَحَقُّ^(١)
و [مما] يمنع صَرْفَهُ أَيْضاً : الْعَلَمِيَّةُ وَالْثَانِيثُ .

فَإِنْ كَانَ الْعَلَمُ مُؤَنَّثًا بِالْهَاءِ امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ مَطَانًا ، أَيْ : سَوَاءٌ كَانَ عَلَمًا لِمَذْكَرٍ
كَطَلْحَةٍ أَوْ لِمَوْثٍ كِفَاطَةٍ ، زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَمَا مِثْلُ ، أَمْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَثْبَةٍ
وَقُلَّةٍ ، عَلَمَيْنِ .

وَأِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا بِالتَّعْلِيقِ — أَيْ بِكَوْنِهِ عِلْمٌ أَنْثَى — فَإِذَا أَنْ يَكُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ،
أَوْ عَلَى أَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَى أَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ كَزَيْنَبَ ،
وَسُمَادَ ، عَلَمَيْنِ ؛ فَتَقُولُ : « هَذِهِ زَيْنَبُ » ، وَرَأَيْتَ زَيْنَبَ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْنَبَ » وَإِنْ كَانَ
عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؛ فَإِنْ كَانَ مُحَرَّكَ الْوَسْطِ مَنَعَ أَيْضًا كَسَقَرَّ ، وَإِنْ كَانَ سَاكِنَ الْوَسْطِ ؛
فَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا كَجُورَ — اسْمُ بَلَدٍ — أَوْ مَنَقُولًا مِنْ مَذْكَرٍ إِلَى مُؤَنَّثٍ كَزَيْدَ
— اسْمُ امْرَأَةٍ — مَنَعَ أَيْضًا .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ : بَانَ كَانَ سَاكِنَ الْوَسْطِ وَلَيْسَ أَعْجَمِيًّا وَلَا مَنَقُولًا مِنْ
مَذْكَرٍ ، فَفِيهِ وَجِهَانٌ : الْمَنْعُ^(٢) ، وَالصَّرْفُ ، وَالْمَنْعُ أَوَّلَى ؛ فَتَقُولُ : « هَذِهِ هِنْدُ » ،
وَرَأَيْتَ هِنْدَ ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدَ .

(١) « وَجِهَانٌ » مَبْتَدَأٌ فِي الْعَادِمِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَانٍ ، مَحْذُوفٌ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ ،
وَفِي الْعَادِمِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ هُوَ فَاعِلُهُ تَذْ كِيراً ، مَفْعُولٌ بِهِ لِلْعَادِمِ « سَبَقُ » ، فَعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ
ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى تَذْ كِيراً ، وَالْجُمْلَةُ فِي عَمَلٍ نَصْبٍ نَعْتٍ لَتَذْ كِيراً
« وَعُجْمَةً » مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَذْ كِيراً « كَهْنَدَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ
مَحْذُوفٌ ، وَالتَّعْدِيرُ : وَذَلِكَ كَأَنَّ كَهْنَدَ وَالْمَنْعَ ، مَبْتَدَأُ « أَحَقُّ » ، خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ .

(٢) وَقَدْ وَرَدَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُ جَرِيرٍ ، وَيُنْسَبُ لِابْنِ قَيْسٍ الرِّقَايَاتُ :
لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَاهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلَبِ
فَقَدْ صَرَفَ « دَعْدُ » فِي أَوَّلِ عَجْرِ الْيَتِّ ، ثُمَّ مَنَعَ صَرْفَهُ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالْتَعْرِيفُ ، مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ — صَرْفُهُ أَمْتَنَعُ^(١) وَيَمْنَعُ صَرْفَ الْأَسْمَاءِ أَيْضًا : الْعَجْمَةُ^(٢) وَالتَّعْرِيفُ ، وَشَرْطُهُ : أَنْ يَكُونَ عَالِمًا فِي اللِّسَانِ الْأَعْجَمِيِّ ، وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، كِإِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْمَاعِيلَ ؛ فَيَقُولُ : « هَذَا إِبْرَاهِيمُ » ، وَرَأَيْتَ إِبْرَاهِيمَ ، وَمَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ » فَيَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَامِيَةِ وَالْعَجْمَةِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَعْجَمِيُّ عَالِمًا فِي لِسَانِ الْعَجَمِ ، بَلْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ، أَوْ كَانَ نَسْكَرَةً فِيهِمَا ، كَلِجَامٍ — عَلِمَ أَوْ غَيْرَ عَلِمَ — صَرْفَتُهُ ؛ فَيَقُولُ : « هَذَا لِجَامٌ » ، وَرَأَيْتَ لِجَامًا ، وَمَرَرْتُ بِلِجَامٍ » وَكَذَلِكَ تَصْرَفُ مَا كَانَ عَالِمًا أَعْجَمِيًّا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، سِوَاءِ كَانَ مُحَرَّكَ الْوَسْطَ كَشَتْرَ ، أَوْ سَاكِنَهُ كَنُوحَ وَلُوطَ .

كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٍ : كَأَخَذٍ ، وَيَقْلَى^(٣)

(١) د والعجمي . مبتدأ أول ، والعجمي مضاف و د الوضع ، مضاف إليه د والتعريف ، معطوف على الوضع د مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في العجمي ، لأنهم يؤولونه بالمشق ، أي المنسوب إلى العجم ومع مضاف و د زيد ، مضاف إليه د على الثلاث ، جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زيادة د صرفه ، صرف : مبتدأ ثان ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه د امتنع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صرفه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) تستطيع معرفة أن هذا العلم أعجمي بواحد من ثلاثة أشياء ، أولها أن ينص عالم ثقة على ذلك ، وثانيها أن يكون خارجاً عن الأوزان العربية كإبراهيم ، وثالثها أن تجده على غير المصباح العربي : كأن يكون خماسياً وليس فيه حرف من حروف الدلالة ، وكأن يجتمع فيه جيم وقاف مثل صنمق وجرموق .

(٣) كذا ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب د ذو ، مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و د وزن ، مضاف إليه د يخص ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وزن د الفعل ، مفعول به ليخص ، والجملة في محل جر صفة لوزن د أو ، عاطفة د غالب ، عطف على محل د يخص ، =

أى : كذلك يُمنع صَرْفُ الاسمِ إذا كان علماً ، وهو على وزن يَخُصُّ الفعل ؛ أو يغلب فيه .

والمراد بالوزن الذى يخص الفعل : ما لا يوجدُ فى غيره إلا ندوراً ، وذلك كفَعَلَ وفِعَلَ ؛ فلو سميت رجلاً بَضْرِبَ أو كَلِمَ منْعته من الصرف ؛ فتقول : « هذا ضَرِبَ أو كَلِمَ ، ورأيت ضَرِبَ أو كَلِمَ ، ومررت بَضْرِبَ أو كَلِمَ » .

والمراد بما يغلب فيه : أن يكون الوزنُ يوجدُ فى الفعل كثيراً ، أو يكون فيه زيادة تَدُلُّ على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم ؛ فالأول كإِئْتَدَ وإِصْبَعَ ؛ فإن هاتين الصيغتين يكثران فى الفعل دون الاسم كأَضْرِبَ ، وأَتَمَعَ ، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثٍ ؛ فلو سميت [رجلاً] بإئْتَدَ وإِصْبَعَ منْعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ فتقول : « هذا إئْتَدَ ، ورأيت إئْتَدَ ، ومررت بإئْتَدَ » والثانى كأَحْمَدَ ، ويزيد ، فإن كَلَامَ من الهمزة والياء يدل على معنى فى الفعل — وهو التكلم والفتية — ولا يدل على معنى فى الاسم ؛ فهذا الوزن غالبٌ فى الفعل ، بمعنى أنه به أوَّلُ [فتقول : « هذا أَحْمَدُ ويزيدُ ، ورأيت أَحْمَدَ ويزيدَ ، ومررت بأَحْمَدَ ويزيدَ »] فيمنع للعلمية ووزن الفعل .

فإن كان الوزنُ غيرَ مَخْصَصٍ بالفعل ، ولا غالبٍ فيه — لم يمتنع من الصَّرْفِ ، فتقول فى رجل اسمه ضَرَبَ : « هذا ضَرَبَ ، ورأيت ضَرَبًا ، ومررت بَضْرِبَ » ، لأنه يوجد فى الاسم كحَجَرٍ وفى الفعل كضَرَبَ .

* * *

== من باب عطف الاسم الذى يشبه الفعل على الفعل كإِئْتَدَ ، جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأَحْمَدَ وإِئْتَدَ ، معطوف على أَحْمَدَ .

وَمَا بَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ (١)

أى : وَيُمْنَعُ صَرَفُ الاسم — أيضاً — للعلمية وألف الإلحاق المقصورة كَعَلَقَى ، وَأَرْطَى (٢) ؛ فَنَقُولُ فِيهِمَا عَلَمِينَ : « هَذَا عَلَقَى ، وَرَأَيْتُ عَلَقَى ، وَمررت بِعَلَقَى » فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث ، من جهة أن ما هى فيه والحالة هذه — أعنى حال كونه علماً — لا يقبل تاء التأنيث ؛ فلا نقول فيمن اسمه علقى « عِلْقَاءة » كما لا نقول فى حُبْلَى « حُبْلَاءة » .

فإن كان ما فيه [ألف] الإلحاق غير علم كَعَلَقَى وَأَرْطَى — قبل التسمية بهما — صَرَفْتَهُ ؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث ، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة كَعِلْبَاء ، فإنك تصرف ما هى فيه : عَلَمًا كان ، أو نكرة .

* * *

وَالْعَلَمَ أُمْنَعُ صَرَفُهُ إِنْ عُدِلَا كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَنُعَلَا (٣)

(١) « وما ، اسم موصول مبتدأ ، يصير ، فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، علماً ، خبر يصير ، والجملة من يصير واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول ، من ذى ، جار ومجرور متعلق بقوله يصير ، وذى مضاف و ألف ، مضاف إليه « زيدت ، زيد : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ألف ، والجملة فى محل جر صفة لألف ، لإلحاق ، جار ومجرور متعلق بزيدت « فليس ، الفاء زائدة ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة « يتصرف ، مع فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما الموصولة ، وزيدت الفاء فى الجملة الواقعة خبراً ؛ لأن المبتدأ موصول فهو يشبه الشرط .

(٢) العلقى — بوزن سكرى — أصله اسم لنبات دقيق القضبان تصنع منه المسكانس ، والأرطى : اسم لشجر ، واختلف فى ألفه فقليل : هى ألف الإلحاق كما ذكر الشارح ، وقيل : ألفه أصلية فوزن الأرطى أفعَل ، فيمنع صرفه للعلمية ووزن الفعل كأحمد .

(٣) « والعلم ، مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده : أى وامنع العلم « امنع ، =

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا نَعَا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُقْتَبَرُ (١)

يُمنع صرف الاسم العلمية — أو شبهها — وللعدل ، وذلك في ثلاثة مواضع :

الأول : ما كان على فَعَلَ من ألفاظ التوكيد ؛ فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل ، وذلك نحو : « جاء النساءُ جُمعُ ، ورأيت النساءَ جُمعَ ، ومررت بالنساء جُمعَ » والأصل جَمَعَاوَات ؛ لأن مفرده جمعاء ، فعدل عن جَمَعَاوَات إلى جُمع ، وهو مُعرَف بالإضافة المقدرة أي : جُمعهن ، فأشبهه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة ، وليس في اللفظ ما يعرفه .

الثاني : العلم المعدول إلى فَعَلَ : كَعُمَرَ ، وَزُفَرَ ، وَثَمَلَ ، والأصل عامر وزافر وثامل ؛ فمنعه من الصرف العلمية والعدل .

الثالث : « سَحَرَ » إذا أريدَ من يوم بعينه ، نحو : « جئتكَ يوم الجمعة سَحَرَ » فسحَرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية ، وذلك أنه معدول عن السحر ؛ لأنه

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، صرفه ، صرف : مفعول به لامنع ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه ، إن ، شرطية ، عدلا ، عدل : فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكفعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وفعل مضاف ، و التوكيد ، مضاف إليه ، أو ، عاطفة ، كنعلا ، جار ومجرور معطوف على كفعل التوكيد .

(١) والعدل ، مبتدأ ، والتعريف ، معطوف عليه ، مانعا ، خبر المبتدأ ، ومانعا مضاف و سحر ، مضاف إليه ، إذا ، ظرف زمان متعلق بمانعا ، به ، جار ومجرور متعلق بيعتبر الآتي ، التعيين ، نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر الآتي ، قصدا ، حال من الضمير المستتر في يعتبر ، الآتي ، يعتبر ، فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعيين ، والجملة من الفعل الذي هو يعتبر المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

معرفة ، والأصل في التعريف أن يكون بأل ، فعدل به عن ذلك ، وصار تعريفه كتعريف العلمية ، من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرف .

وَابْنِ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالَ عَلِمًا مُؤَنَّثًا ، وَهُوَ نَظِيرُ جُثْمَا (١)
عِنْدَ تَمِيمٍ ، وَأَصْرَفَنَ مَا نُسَكَّرًا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا (٢)
أى : إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالٍ - حَذَامٍ ، ورقاش - فللعرب فيه مذهبان :

أحدهما - وهو مذهب أهل الحجاز - بناؤه على الكسر ؛ فتقول : « هذه حَذَامٌ ، ورأيت حَذَامٍ ، ومررت بحَذَامٍ » (٣) .

(١) « وابن ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « على الكسر ، جار ومجرور متعلق بابن « فعال ، مفعول به لابن « علماً ، حال من فعال « مؤنثاً ، حال ثانية ، أو وصف للأولى « وهو ، مبتدأ « نظير ، خبر المبتدأ ، ونظير مضاف و « جثما ، مضاف إليه .

(٢) « عند ، ظرف متعلق بنظير في البيت السابق ، وعند مضاف و « تميم ، مضاف إليه « وأصرفن ، اصرف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما « اسم موصول : مفعول به لأصرف « نسكراً ، نكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة « من كل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما ، الموصولة الواقعة مفعولاً ، وكل مضاف و « ما « اسم موصول : مضاف إليه « التعريف « مبتدأ « فيه « جار ومجرور متعلق بأثر الآتى « أثراً ، أثر : فعل ماض ، والآلف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف ، والجملة من أثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة .

(٣) وعلى ذلك جاء قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق :

والثاني — وهو مذهب بنى تميم — إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل ، والأصل حاذمة ورأقشة ، فعدل إلى حذام ورقاش ، كما عدل عمر وجشم عن عامر وجاشم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وهو نظير جشما عند تميم » ^(١) .

وأشار بقوله « واضرفن ما نكرا » إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلّة أخرى إذا زالت عنه العلمية بنكيره صرف لزوال إحدى الملتئتين ، وبقاؤه بعلّة واحدة لا يقتضى منع الصرف ، وذلك نحو معديكرب ، وغطفان ، وفاطمة ، وإبراهيم ، وأحمد ، وعلقى ، وعمر — أعلاما ؛ فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر ، فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببَيْها — وهو العلمية — فتقول : « ربّ معديكرب رأيت » وكذا الباقي .

= إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
وقول النابغة الذبياني :

أتأركه ندللها قطام
وقول جذيمة الأبرش :

خبريني رقاش لا تكذبيني أبحر زينت أم بهجيت
وقول الجعدي ، وأئنه ابن السكيت (الألفاظ ١٨) :

أهان لها الطعام فلم تضعه غداة الرّوع إذ أزمّت أزام
أزام : علم على السنة المجذبة ، وقد سموها تحوط ، أيضاً ؛ وقالوا فى مثل من أمناهم : بامت عرار بكحل ، وعرار وكحل : بفرتان انتطحتا فأتتا جميعاً ، والمثل يضرب لكل مستويين أحدهما بإزاء الآخر ، وقد بنوا عرار ، على الكسر ، وجروا كحل ، بالفتحة لأنه علم مؤنث ، وانظر المثل رقم ٤٣٨ فى مجمع الأمثال ٩١/١ بتحقيقنا .

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ، وهو تميمي :

ندمت ندامة الكسبي لما غدت منى مطلقّة نوار
ولو أنى ملكت يدي ونفسي كان إلى القدر انخيار

وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ التَّرْكِيبِ ، وَمَعَ زِيَادَةِ الْأَلْفِ
وَالنُّونِ ، وَمَعَ التَّائِيثِ ، وَمَعَ الْمَجْمَعَةِ ، وَمَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ ، وَمَعَ أَلْفِ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةِ ،
وَمَعَ الْعَدَلِ .

* * *

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَنِي^(١)
كلُّ منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعاً من الصرف يُعاملُ مُعَامَلَةَ
جَوَارٍ فِي أَنَّهُ يُنَوَّنُ فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ تَنْوِينُ الْعِوَضِ ، وَيَنْصَبُ بَفَتْحَةٍ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ،
وَذَلِكَ نَحْوَ قَاضٍ — علم امرأة — فَإِنْ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ ضَارِبٌ — علم امرأة — وَهُوَ
مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ ، قَاضٍ كَذَلِكَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ ،
وَهُوَ مُشَبَّهٌ بِجَوَارٍ مِنْ جِهَةِ أَنْ فِي آخِرِهِ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، فَيُعَامَلُ مُعَامَلَتَهُ ؛ فَتَقُولُ :
« هَذِهِ قَاضٍ ، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ ، وَرَأَيْتُ قَاضِيَّ » كَمَا تَقُولُ : « هَؤُلَاءِ جَوَارٍ ، وَمَرَرْتُ
بِجَوَارٍ ، وَرَأَيْتُ جَوَارِيَّ » .

* * *

وَلَا ضِطْرَّارَ ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو التَّنْعِ ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ^(٢)

(١) دوماً ، اسم موصول : مبتدأ « يكون » ، فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ « منه » ، جار ومجرور متعلق بـ « يكون »
« منقوصاً » ، خبر يكون ، والجملة من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول « ففي إعرابه » ، الفاء زائدة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « يقتني » ، الآتي ،
وإعراب مضاف والمضاف إليه « نهج » ، مفعول به مقدم لـ « يقتني » ، ونهج مضاف وجوار ،
مضاف إليه « يقتني » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
ما الموصولة الواقعة مبتدأ في أول البيت ، والجملة من الفعل الذي هو يقتني وفاعله المستتر
فيه ومفعوله المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « لا ضطرار » ، جار ومجرور متعلق بقوله « صرف » ، الآتي « أو تناسب » ، معطوف
على اضطراب « صرف » ، فعل ماضٍ مبني للمجهول « ذو » ، نائب فاعل صرف ، وذو =

يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف ، وذلك كقوله :

٣٢٠ — * تَبَصَّرْ خَلِيلِ هَلْ تَرَى مِنْ ظَمَانٍ ؟ *

وهو كثير ، وأجمع عليه البصريون والكوفيون .

وَوَرَدَ أَيْضًا صَرْفُهُ ، للتناسب ، كقوله تعالى : (سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا)

فصرف « سلاسل » لمناسبة ما بعده .

= مضاف و المنع ، مضاف إليه « والمصرف » مبتدأ « قد » حرف تقليل « لا » نافية « ينصرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصرف ، والجملة من ينصرف المنفى بلا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٢٣٠ — هذا صدر بيت يقع في قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وعجزه :

* سَوَالِكْ نَقَبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَبِ *

اللقمة : « تبصر » تأمل ، وتعرف « ظمان » جمع ظمينة ، والمراد بها هنا امرأة ، وقد مر إيضاح أصل معناها في شرح الشاهد رقم ٢٨٤ « سواك » جمع سالك ، وهي السائرة « نقبا » هو الطريق في الجبل « حزمي » تثنية حوم « بفتح فسكون — وهو والحزن : ما غلظ من الأرض « شعبب » بزنة سفرجل — اسم موضع ، وقيل : اسم ماء .

الإعراب : « تبصر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « خليل » خليل : منادى بحرف نداء محذوف : أي يا خليلي ، وخطيل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « ترى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من » حرف جر زائد « ظمان » مفعول به لتري ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « ظمان » حيث صرفه لجره بالكسرة ونونه مع أنه على صيغة منتهى الجموع ، والذي دعاه إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت ، وهذا هو الضرورة .

ونظيره قول الراعي وصدره هو صدر بيت امرئ القيس :

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَمَانٍ تَجَاوَزْنَ مَلْحُوبًا قَتْلَنَ مُتَالِمًا

وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة ؛ فأجازه قوم ومنعه آخرون ، وهم أكثر البصريين ، واستشهدوا لمنعه بقوله :

— ٣٢١ — وَيَمْنٌ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطَّوْلِ وَذُو الْعَرْضِ

فمنع « عامر » من الصرف ، وليس فيه سوى العالمية ، ولهذا أشار بقوله :
« والمصروف قد لا ينصرف » .

* * *

٣٢١ — البيت لذى الإصبع العدواني ، واسمه حراثن بن الحارث بن محرث .
اللغة : ذو الطول وذو العرض ، كناية عن عظم جسمه ، وعظم الجسم مما يتمدح العرب به . وانظر إلى قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة في باب الإبدال :

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

الإعراب : « من » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولدوا » فعل ماض ، وفاعله ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة « من » ، الموصولة المجرورة بحلا بمن ، والعائد ضمير منصوب بولد محذوف ، وتقدير الكلام : وعامر من ولدوه « عامر » مبتدأ مؤخر « ذو » نعت لعامر ، وذو مضاف و « الطول » مضاف إليه « وذو » الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابق ، وذو مضاف و « العرض » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « عامر » بلا تنوين ، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلية ، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف ، بل لابد من انضمام علة أخرى إليها ؛ ليكون اجتماعهما سبباً في منع الاسم من الصرف .

ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَاسٍ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجَمُّعٍ

حيث منع صرف « مرداس » ، وليس فيه سوى العلية .

ومن ذلك أيضاً قول الأختل التغلبي التصرائفي من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبي برد :

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةِ الثُّفُوسِ غَدُورُ

فإنه منع « شبيب » من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلية .

ومن ذلك قول دوسر القريعي :

وَقَائِلَةٌ : مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَّ قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ ؟

تم - بتوفيق الله تعالى وتأييده - الجزء الثالث من شرح ابن عقيل على ألفية
إمام النجاة ابن مالك، مع حواشينا التي أسميناها «منحة الجليل»، بتحقيق شرح ابن عقيل،
وقد زدنا في هذه الطبعة الخامسة عشرة زيادات ذات بال رأينا أن طالب العلم لا يستغنى
عنها، مع بذل أقصى المجهود في ضبطه وإتقان إخراجه، ويليه - إن شاء الله تعالى -
الجزء الرابع، مفتتحا بباب «إعراب الفعل»، لسأله - سبحانه - أن يمن بإكمالها على
الوجه الذي رسمناه له، إنه ولي ذلك، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث من كتاب

« شرح ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل ،
بتحقيق شرح ابن عقيل ،

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث من « شرح ابن عقيل » على ألفية ابن مالك
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » بتحقيق شرح ابن عقيل ،

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥	تحدف « رب » ويبقى عملها بعد ثلاثة أحرف	٣	عدة حروف الجر
٣٩	الجر بغير رب محذوف على نوعين : غير مطرد ، ومطرد	—	« كي » تكون حرف جر في موضعين
الاختارة		٤	« لعل » حرف جر عند عقيل
٤٣	ما يحدث لأجل الإضافة	٦	« متى » حرف جر عند هذيل
٤٣	تكون الإضافة بمعنى اللام ، أو من ، أو في	٧	« لولا » حرف جر عند سيويه
٤٤	الإضافة على ضربين : لفظية ، ومعنوية	١٠	من حروف الجر سبعة أحرف تختص بالظاهر
٤٦	متى يجوز اقتران المضاف بأل ؟	١٥	معاني « من » ، الجارة
٤٨	لا يضاف اسم إلى ما اتحد به معنى	١٨	تأتي « من » ، والباء بمعنى بدل
٤٩	يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث أو التذكير بشروط	١٩	معاني اللام الجارة
٥١	من الأسماء ما يجب إضافته ، ومنها ما تجوز إضافته	٢١	معاني الباء الجارة
٥٢	ما يجب إضافته ما يلزم الإضافة للضمير	٢٢	معاني « على » ، و « عن » ، الجارتين
٥٥	ما يجب إضافته ما يلزم الإضافة للجمل ؛ ومنها ما تجوز إضافته إليها	٢٥	معاني الكاف الجارة
٥٨	ما تجوز إضافته إلى الجمل يجوز بناؤه	٢٧	استعملت الكاف وعن وعلى أسماء
٦٠	ما يجب إضافته إلى الجمل ما يلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية	٣٠	« مذ » ، و « منذ » ، يكونان اسمين في موضعين ، ويكونان حرفي جر
		٢١	ترادف « ما » ، بعد من وعن والباء ، فلا تسقفها عن عمل الجر
		٣٢	ترادف « ما » ، بعد رب والكاف ، فتسقفهما ، ويقل إعمالهما معها

الموضوع	ص
اسم الفاعل المقترن بأل ، واختلاف النحاة فيه	١١٠
صنيع المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل	١١١
المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين يعملان عمل مفردهما	١١٦
تيجوز لإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ونصبه لإياه	١١٨
حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه لإعمال اسم المفعول	١١٨
كل ما تقرر لاسم الفاعل يعطى اسم المفعول ، غير أنه يعمل عمل الفعل المنجى للجهول	١٢١
قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بخلاف اسم الفاعل	١٢٢
أبنية المصادر	
مصدر الثلاثى المتعدي	١٢٣
مصدر اللازم من الثلاثى المكسور العين	—
مصدر الثلاثى المفتوح العين اللازم	١٢٤
مصدر الثلاثى المضموم العين	١٢٥
يأتى مصدر الثلاثى على غير ما ذكر سماعاً	١٢٦
مصدر غير الثلاثى مقيس ، وأوزانه	١٢٨
اسم المرة ، واسم الحياة	١٣٢
أبنية اسم الفاعل واسم المفعول	
اسم الفاعل من الثلاثى على وزن فاعل	١٣٤
قياس اسم الفاعل من فعل المضموم العين ومن فعل المكسور العين اللازم	١٣٥

الموضوع	ص
كلا وكلتا يلزمان الإضافة إلى معرفة متقى	٦١
«أى» تلزم الإضافة ، وتضاف إلى المفرد فى مواضع ، ومعانى «أى» ، «لدى» ، و«مع» ، وما يضافان إليه	٦٢
«غير» ، و«قبل وبعد» ، ونظائرهما	٧١
قد يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه مجروراً	٧٦
قد يحذف المضاف إليه ، ويبقى المضاف بحاله غير منون	٧٨
الفصل بين المضاف والمضاف إليه	٨٢
المضاف إلى ياء المتكلم	
ما يفعل بآخر الاسم عند إضافته للياء	٨٩
هذيل تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم ، وتدغمها	٩٠
إعمال المصدر	
يعمل المصدر عمل فعله فى موضعين	٩٣
المصدر يعمل فى ثلاثة أحوال : مضافاً ومقترباً بأل ، ومجرداً منها	٩٤
اسم المصدر وعمله ، والشاهد لذلك	٩٨
يضاف المصدر إلى أحد معموليه ، ثم يأتى بالآخر	١٠١
إذا أتبع ما أضيف المصدر إليه جاز فى التابع مراعاة لفظ المتبوع أو محله	١٠٣
إعمال اسم الفاعل	
اسم الفاعل على ضربين : مقترن بأل ، ومجرد منها ، ومتى يعمل بلا شرط ؟ وشروط عمل ما يعمل بشرط	١٠٦

ص	الموضوع
	نعم وبئس ، وما جرى مجراها
١٦٠	نعم وبئس فعلان جامدان ، خلافاً للكوفيين
١٦١	فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع
١٦٣	اختلاف النحاة في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في كلام واحد
١٦٦	إذا وقعت « ما » بعد « نعم » ، فإعراب « ما » ؟
١٦٦	المخصوص بالذم أو بالمدح وإعرابه
١٦٨	تستعمل « ساء » بمعنى « بئس » ويجوز أن تغير كل فعل ثلاثي إلى مثال كرم للذم أو للذم
١٦٩	يقال في المدح « حبذا » وفي الذم « لا حبذا » واختلاف العلماء في إعرابها
	أفعل التفضيل
١٧٤	يشترط فيما يصاغ منه أفعل التفضيل نفس الشروط التي تشترط لصياغة فعل التعجب
١٧٥	يتوصل إلى التفضيل بما لم يستكمل الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه
١٧٦	أفعل التفضيل على ثلاثة أنواع : مضاف ، ومقترن بأل ، ومجرد منهما وحكم كل نوع من هذه الأنواع
١٨٣	لا تتقدم « من » الجارة للفضول على أفعل التفضيل ، إلا أن يكون مجرورها اسم استفهام ، ونذر في غير ذلك

ص	الموضوع
١٣٦	اسم الفاعل من غير الثلاثي
١٣٧	اسم المفعول من غير الثلاثي
—	بناء اسم المفعول من الثلاثي
١٣٨	ينوب عن المفعول وزن فاعيل
	الصفة المشبهة
١٤٠	علامة الصفة المشبهة جر فاعليها بها
١٤١	تصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم بشرط كونه للحال
١٤١	تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي
١٤٢	لا يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها ، ولا تعمل في أجنبي
١٤٣	ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من وجوه الإعراب ، وأحوال معمولها
	التعجب
١٤٧	للتعجب صيغتان وإعراب كل منهما
١٥٠	يجوز حذف المتعجب منه ، بشرط وضح المعنى
١٥٣	شروط ما يصاغ منه فعل التعجب سبعة
١٥٤	ما يتوصل به إلى التعجب من فاقد شرط من الشروط
١٥٥	قد شذ مجيء فعل التعجب بما لم يستكمل الشروط
١٥٦	لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه ، ولا يفصل بين « ما » وفعل التعجب إلا بالظرف وشبهه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٨٧	لا يرفع أفعل التفضيل الظاهر إلا في مسألة الكحل	٢٠٩	وقد يؤكد بأجمع وفروعه دون كل
	النعث	٢١١	توكيد النكرة
١٩٠	تعريف التابع ، وأنواعه	٢١٢	هل يؤكد المثنى بمثنى أجمع وجماء؟
١٩١	تعريف النعت ، وما يحى له	٢١٢	توكيد الضمير المتصل المرفوع
١٩٢	الأمور التي تتبع النعت متبوعه فيها	٢١٣	التوكيد اللفظي
١٩٤	لا يكون النعت إلا مشتقاً أو شبه	٢١٥	توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً
١٩٥	قد يكون النعت جملة ، وشروط ذلك	—	توكيد الحروف توكيداً لفظياً
١٩٨	لا تكون جملة النعت طلبية ، والفرق بينها وبين جملة الخبر	٢١٦	يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير العطف
٢٠٠	قد يكون النعت مصدراً منكراً ؛ فيجب فيه الإفراد والتذكير	٢١٨	العطف ضربان : عطف نسق ، وعطف بيان
٢٠١	تعدد النعت لمتعدد	—	تعريف عطف البيان ، والاستشهاد له
٢٠٢	نعت معمولي عاملين متحدين في المعنى والعمل يجب إتياعه	٢٢٠	يوافق عطف البيان ما قبله فيما يوافق النعت منعوتة فيه
٢٠٣	تعدد النعت لمنعوت واحد	٢٢١	كل ما صح جملة عطف بيان صح جعله بدلاً ، إلا في مآتين
٢٠٤	النعت المقطوع يرفع أو ينصب بعامل محذوف وجوباً	عطف النسق	
٢٠٥	يجوز حذف ما علم من نعت أو منعوت	٢٢٤	تعريفه ، ومثاله
	التوكيد	٢٢٥	حرف العطف على ضربين : ما يشرك لفظاً وحكماً ، وما يشرك لفظاً فقط
٢٠٦	التوكيد لفظي ومعنوي ، والمعنوي على ضربين : أولها التوكيد بالنفس أو بالعين لرفع احتمال تقدير مضاف للتبوع	٢٢٦	الواو لمطلق الجمع
٢٠٧	ثانيهما التوكيد بكل وبكلا وكلتا	٢٢٧	الفاء للترتيب بلا مهلة
٢٠٨	قد يؤكد بعد كل بأجمع وفروعه	٢٢٧	وهم ، للترتيب مع التراخي
		٢٢٨	ما تختص به الفاء
		٢٢٨	« حتى »
		٢٢٩	« أم » ، وأنواعها

ص	الموضوع
	الاستغاثة
٢٨٠	يجر المستغاث بلام جر مفتوحة
٢٨١	تكسر اللام مع المستغاث له ، ومع
	المعطوف على المستغاث إذا لم
	تتكسر معه « يا »
—	تحذف لام المستغاث ويؤتى بألف
	بدلها
	النذبة
٢٨٢	تعريف المندوب ، وما يجوز
	نذبه ، وما لا يجوز
٢٨٣	يلحق بآخر المندوب ألف ، وييان
	ما يحذف لأجل هذه الألف
—	يضبط ما قبل ألف النذبة بالفتح
	إلا إن أوه
٢٨٤	يجوز زيادة هاء بعد ألف النذبة
	عند الوقف ، وزيدت الهاء في
	الوصل شذوذاً
	الترخيم
٢٨٧	تعريف الترخيم
٢٨٨	بيان ما يجوز ترخيمه ، وما لا يجوز
٢٩٠	يحذف مع الآخر للتخيم ما اتصل
	بالآخر بشروط
٢٩١	ترخيم المركب ، وترخيم الجملة
٢٩٢	يجوز في الاسم المرخم لغتان ، وقد
	تتمين واحدة
٢٩٤	ترخيم غير المنادى للضرورة
	الاختصاص
٢٩٧	الاختصاص يشبه النداء لفظاً ،
	ويخالفه من ثلاثة أوجه

ص	الموضوع
٢٣١	« أو » ومعانيها
٢٣٤	« تأتى » « لما تأتى له » « أو »
٢٣٥	« لكن » و « لا » و « بل »
٢٣٦	العطف على الضمير المرفوع المتصل
٢٣٩	العطف على الضمير المحفوض
٢٤١	قد يحذف كل من الفاء والوار مع
	مطوفاً
٢٤٣	قد يحذف المعطوف عليه
٢٤٤	يمطف الفعل على الاسم المشبه
	للفعل ، والعكس
	البدل
٢٤٧	تعريف البدل ، وأنواعه
٢٥٠	مضى يجوز إبدال الظاهر من الضمير ؟
٢٥٢	حكم البدل من اسم الاستفهام
٢٥٣	يبدل الفعل من الفعل
	النداء
٢٥٥	حروف النداء ، ومواضع استعمالها
٢٥٦	مضى يجوز حذف حرف النداء ؟
٢٥٨	أنواع المنادى ، وحكم كل نوع
٢٦١	حكم المنادى العلم الموصوف بابن
٢٦٢	إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى
	المبني جاز له رفعه ونصبه
٢٦٣	لا يجمع بين حرف النداء و « أل »
	إلا في موضعين
٢٦٦	أحكام تابع المنادى
٢٧٤	أحكام المنادى المضاف إلى ما ملكتكم
٢٧٧	أسماء لازمت النداء

ص	الموضوع
٣١٦	تراد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد
٣١٧	تحذف النون الخفيفة إذا أولها ساكن
٣١٩	تحذف النون الخفيفة في الوقف بعد الضمة والكسرة
	مالا ينصرف
٣٢٠	ينقسم الاسم إلى منصرف وغير منصرف ، علامة المنصرف
٣٢١	سبب منع الاسم من الصرف
٣٢٢	ألف التانيث تمنع صرف الاسم
—	الوصفية وزيادة الألف والنون
٣٢٣	الوصفية ووزن الفعل
٣٢٤	الوصفية العارضة لا تأثير لها ، وبعضهم يعتبرها
٣٢٥	الوصفية والعدل
٣٢٦	صيغة منتهى الجموع
٣٢٩	العلية والتركيب المزجي
٣٣٠	العلية وزيادة الألف والنون ،
—	العلية والتانيث
٣٣٢	العلية والمجعة
—	العلية ووزن الفعل
٣٣٤	حكم العلية وألف الإلحاق المقصورة والمدودة
٣٣٦	علم المؤنث الموازن لقطام ، وحكمه ، واختلاف لغات العرب فيه
٣٣٨	بصرف الممنوع من الصرف ، ويمنع المصروف للضرورة

ص	الموضوع
٢٩٨	مثال الاختصاص
—	إعراب المخصوص
	التحذير ، والإغراء
٣٠٠	تعريف التحذير
—	أنواعه ، وحكم كل نوع
٣٠٠	تحذير المتكلم نفسه شاذ ، وتحذير الغائب شاذ
٣٠١	الإغراء : معناه ، وحكمه
	أسماء الأفعال والأصوات
٣٠٢	معنى كون اللفظ اسم فعل
٣٠٣	من أسماء الأفعال ما هو ظرف أو جار ومجرور في الأصل ، ومنها ما يكون مصدرا
٣٠٤	يثبت لاسم الفعل ما ثبت للفعل الذي ناب هو عنه
٣٠٥	المنون من أسماء الأفعال نكرة ، ومالم ينون معرفة
—	النوعان مبنيان
٣٠٦	أسماء الأصوات
	نون التوكيد
٣٠٨	النونان ، وما يؤكد بهما من الأفعال وما لا يؤكد ، وحكم الفعل الذي يؤكد بهما
٣١٢	أحكام اتصال الفعل المستند إلى الضمائر بالنونين ، صحيحاً كان أو معتلاً
٣١٥	لا تقع النون الخفيفة بعد الألف

تمت فهرس الجزء الثالث من شرح ابن عقيل

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاة وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه

دار مصر للطباعة
سميد جودة السحار وشركاه

شرح ابن عقيل

قاضى الفضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل
العقيلي، المصري، الهمداني

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة
على الفية

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك
المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

• مات تحت أديم السماء ،
• أنحى من ابن عقيل ،
• أبو حيان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد يحيى أنس بن عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الرابع

الطبعة الشرعية الوحيدة

والمتعاقدة عليها

الطبعة العشرون

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار السترات

القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

أَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، كـ «تَسْعُدُ» (١)

إِذَا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ ، واختلف في رافعه ؛ فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم ، فـ «يَضْرِبُ» في قولك : «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلك ، وقيل : ارتفع لتجرُّده من الناصب والجازم ، وهو اختيار المصنف .

وَبَلَنَ انْصَبَهُ وَكَيَ ، كَذَا بَأْنَ لَا بَعْدَ عِلْمٍ ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ (٢)

(١) «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مضارعا» مفعول به لارفع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجملة من يجرد ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف «والتقدير : إذا يجرد فارفعه» من ناصب «جار ومجرور متعلق بقوله «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «كتسعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كتسعد ، وقد قصد لفظ تسعد .

(٢) «بلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» ناصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «وكي» معطوف على لن «كذا» بَأْنَ ، جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف ، يدل عليه قوله انصبه «لا» عاطفة «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف ، والتقدير : فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم «والتي» اسم موصول : مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وبعد مضاف و «ظن» مضاف إليه .

فَانْصَبَ بِهَا ، وَالرَّفْعُ صَحَّحٌ ، وَاعْتَقِدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ ، فَهُوَ مُطَرَّدٌ ^(١)
يُنْصَبُ الْمَضَارِعُ إِذَا حَبَّه حَرْفٌ نَاصِبٌ ، وَهُوَ «لَنْ ، أَوْ كَيَّ ، أَوْ أَنْ ، أَوْ إِذَنْ»
نَحْوُ : «لَنْ أَضْرِبَ ، وَجِئْتُ كَيَّ أَتَعَلَّمَ ، وَأُرِيدُ أَنْ يَقُومَ ، وَإِذَنْ أَكْرِمَكَ —
فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَكَ : أَتَيْكَ» .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ «لَا يَمُدُّ عِلْمٌ» إِلَى أَنَّهُ إِنْ وَقَعَتْ «أَنْ» بَعْدَ عِلْمٍ وَنَحْوِهِ — مِمَّا يَدُلُّ
عَلَى الْيَقِينِ — وَجِبَ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَتَكُونُ حِينَئِذٍ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، نَحْوُ :
«عَلِمْتُ أَنَّ يَقُومُ» ^(٢) ، التَّقْدِيرُ : أَنَّهُ يَقُومُ ، نَخَفْتُ أَنَّ ، وَحَذَفَ اسْمُهَا ، وَبَقِيَ
خَبَرُهَا ، وَهَذِهِ هِيَ غَيْرُ النَّاصِبَةِ لِلْمَضَارِعِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ ثَنَائِيَّةٌ لَفْظًا ثَلَاثِيَّةٌ وَضَمًّا ، وَتِلْكَ
ثَنَائِيَّةٌ لَفْظًا وَوَضَمًّا .

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ ظَنٍّ وَنَحْوِهِ — مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الرَّجْحَانِ — جَازٍ فِي الْفِعْلِ بَعْدَهَا وَجِهَانِ :
أَحَدُهُمَا : النَّصَبُ ، عَلَى جَعَلِ «أَنْ» مِنْ نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ .
الثَّانِي : الرَّفْعُ ، عَلَى جَعَلِ «أَنْ» مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ .

فَنَقُولُ : «ظَنَنْتُ أَنَّ يَقُومُ ، وَأَنَّ يَقُومَ» وَالتَّقْدِيرُ — مَعَ الرَّفْعِ — ظَنَنْتُ
أَنَّهُ يَقُومُ ، نَخَفْتُ «أَنَّ» وَحَذَفَ اسْمُهَا ، وَبَقِيَ خَبَرُهَا ، وَهُوَ الْفِعْلُ وَقَاعِلُهُ .



(١) «فَانْصَبَ» الْفَاءُ زَائِدَةٌ ، وَانْصَبَ : فَعَلَ أَمْرًا ، وَقَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ
أَنْتَ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ — وَهُوَ قَوْلُهُ «الَّتِي» فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ — وَقَدْ عُدَّ
مَرَارًا أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ يَحْوُزُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً طَلْبِيَّةً بِهَا ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِانْصَبَ وَالرَّفْعُ ،
مَفْعُولٌ مُقَدِّمٌ لِمَصْحُوحٍ «صَحَّحَ» فَعَلَ أَمْرًا ، وَقَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ
«وَاعْتَقَدَ» فَعَلَ أَمْرًا ، وَقَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «تَخْفِيفُهَا» تَخْفِيفٌ :
مَفْعُولٌ بِهِ لِعَقْدٍ ، وَتَخْفِيفُ مِضَافٍ وَهِيَ مِضَافٌ إِلَيْهِ «مَنْ أَنْ» جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ
بِتَخْفِيفٍ «فَهُوَ» الْفَاءُ لِلتَّحْلِيلِ ، هُوَ : ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مُبْتَدَأٌ «مُطَرَّدٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ .

(٢) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ الشَّامِدُ رَقْمُ ١٠٧ السَّابِقِ فِي بَابِ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا :

عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَبَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وَبَعْضُهُمْ أَهْلٌ « أَنْ » حَمَلًا عَلَى « مَا » أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا^(١)

يعنى أَنْ من العرب مَنْ لم يُفْعِلْ « أَنْ » الناصبة للفعل المضارع ، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان^(٢) ؛ فيرفع الفعل بعدها حَمَلًا على أَخْتَهَا « ما » المصدرية ؛ لاشتراكهما فى أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر ، فنقول : « أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ » كما تقول : « عَجِبْتُ مِمَّا تَفْعَلُ » .

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ ، مُوَصَّلًا^(٣)

(١) « وبعضهم ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « أهمل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعضهم « أَنْ » قصد لفظه : مفعول به لأهمل ، والجملة من الفعل الذى هو أهمل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « حملا » منصوب على نزع الخافض ، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر فى أهمل ، والتقدير : حاملا لإياها « على ما » جار ومجرور متعلق بقوله حملا « أَخْتَهَا » أخت : بدل من « ما » أو عطف بيان ، وأخت مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أَنْ المصدرية مضاف إليه « حيث » ظرف متعلق بأهمل مبنى على الضم فى محل نصب « استحققت » استحق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أَنْ المصدرية « عملا » مفعول به لاستحققت ، والجملة من استحققت وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(٢) وقد قرئ بالرفع فى قوله تعالى : (لمن أراد أن يتم) وعلى هذا ورد قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِثِّي السَّلَامَ ، وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا
وقول الآخر :

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبَةُ إِنَّ تَجَوَّتِ مِنَ الرَّزَاحِ
أَنْ تَهْبِطِ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَمُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

(٣) « ونصبوا ، فعل وفاعل « بإذن » جار ومجرور متعلق بنصبوا « المستقبلا » =

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ، وَانْصَبْ وَارْفَعَا إِذَا « إِذَنْ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا ^(١)

تَقَدَّمَ أَنْ مِنْ جُمْلَةِ نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ « إِذَنْ » وَلَا يُنْصَبُ بِهَا إِلَّا بِشُرُوطٍ :

أحدها : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا .

الثاني : أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً .

الثالث : أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْصُوبِهَا .

وَذَلِكَ نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : أَنَا آتِيكَ ؛ فَتَقُولُ : « إِذَنْ أَكْرِمُكَ » .

فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا حَالًا لَمْ يُنْصَبْ ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : أَحْبَبْتُكَ ؛ فَتَقُولُ : « إِذَنْ أَطْنُكَ صَادِقًا » ؛ فَيَجِبُ رَفْعُ « أَطْنُ » وَكَذَلِكَ يَجِبُ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنْ لَمْ تَتَصَدَّرْ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ » ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهَا حَرْفَ عَطْفٍ جَلَزَ فِي الْفِعْلِ : الرِّفْعُ ، وَالنَّصَبُ ، نَحْوُ : « وَإِذَنْ أَكْرِمُكَ » ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ

= مفعول به منصوب ، وإن ، شرطية ، صدرت ، صدر : فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إِذَنْ ، والفعل ، الواو للحال ، والفعل : مبتدأ ، بعد ، ظرف مبني على الضم في محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : والفعل واقع بعد ، أي بعد إِذَنْ « موصلاً ، حال من الضمير المستكن في الظرف الواقع خبراً .

(١) « أَوْ ، عاطفة ، قبله ، قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه ، ومعنى العبارة أَنْ الْيَمِينُ تَوْسُطُ بَيْنِ إِذَنْ وَالْفِعْلِ فَوْقَ قَبْلِ الْفِعْلِ فَاصِلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِذَنْ الْيَمِينُ ، مبتدأ مؤخر ، وانصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أَنْتَ « وارفعا ، معطوف على انصب « إِذَا ، ظرف تضمن معنى الشرط « إِذَنْ » ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . والتقدير : إِذَا وَقَعَ إِذَنْ ، والجمله من وقع المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة « إِذَا ، إليها « مِنْ بَعْدِ ، جار ومجرور متعلق بوقع ، وبعد مضاف و « عطف ، مضاف إليه « وَقَعَا ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إِذَنْ الْوَاقِعَ فاعلاً ، والجمله من وقع المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة .

رَفَعَ الفعل بعدها إِنْ فُصِّلَ بينها وبينه ، نحو : « إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ » فإنْ فُصِّلَتْ بالقسم نصبت ، نحو : « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ » ^(١) .

وَبَيَّنَ « لَا » وَلَا مَجْرَأُ التَّزِمِ إِظْهَارُ « أَنْ » نَاصِبَةٌ ، وَإِنْ مُعْدِمٌ ^(٢)
« لَا » فَإِنْ أَعْمِلَ مَظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا وَبَعْدَ نَقْيِ كَانٍ حَتْمًا أَضْمِرُ ^(٣)
كَذَلِكَ بَعْدَ « أَوْ » إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا « حَتَّى » أَوْ « أَلَا » أَنْ خَفِيَ ^(٤)

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَنْ وَاللَّهِ تَزَمِيهِمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ

(٢) « وِين » ظرف متعلق بقوله « التزم » ، الآتي ، وِين مضاف ، و دلا ، قصد لفظه : مضاف إليه « ولا م » ، معطوف على لا ، ولا م مضاف و دجر ، مضاف إليه « التزم » ، فعل ماض مبنى للجهول « إظهار » ، نائب فاعل لا تزم ، وإظهار مضاف و د أن ، قصد لفظه : مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله « ناصبة » ، حال من أن « وإن » ، شرطية « عدم » ، فعل ماض مبنى للجهول فعل الشرط .

(٣) « لا » ، قصد لفظه : نائب فاعل فعله هو « عدم » ، في البيت السابق « فأن » ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، أن - قصد لفظه : مفعول مقدم لأعمل « أعمل » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « مظهرًا » ، بزنة اسم المفعول - حال من « أن » ، الواقعة مفعولا « أو مضمرًا » ، معطوف على قوله مظهرًا « وبعد » ، ظرف متعلق بقوله « أضمر » ، الآتي آخر البيت ، وبعد مضاف و د نقي ، مضاف إليه ، ونقي مضاف و د كان ، قصد لفظه : مضاف إليه « حتما » ، نعم لمصدر محذوف ، أي إضمارا حتما « أضمر » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أن ، والآلف للاطلاق .

(٤) « كذا » ، جار ومجرور متعلق بقوله « خفي » ، الآتي في آخر البيت ، أو متعلق بمحذوف نعم لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لخفي ، أي : خفي خفاء مثل ذلك الخفاء « بعد » ، ظرف متعلق بخفي ، وبعد مضاف و د أو ، قصد لفظه : مضاف إليه « إذا » ، ظرف متعلق بخفي أيضا « يصلح » ، فعل مضارع « في موضعها » ، الجار والمجرور متعلق ==

اختصت « أن » من بين نواصب المضارع بأنها تعمل : مُضَرَّةً ، ومُضَمَّرَةً .
فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية ، نحو : « جِئْتُكَ لِنَلَّا
تَضْرِبَ زَيْدًا » .

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية ، نحو : « جِئْتُكَ لِأَقْرَأَ »
و « لَأَنْ أَقْرَأَ » ، هذا إذا لم تسبقها « كان » المنفية .

فإن سبقتها « كان » المنفية وجب إضمار « أن » ، نحو : « مَا كَانَ زَيْدٌ يَفْعَلُ »
ولا تقول : « لَأَنْ يَفْعَلَ » قال الله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) .

ويجب إضمار « أن » بعد « أو » المُقَدَّرَةِ بِحَتَّى ، أو إلّا ؛ فَتَقَدَّرُ بِحَتَّى إذا كان
الفاعل الذي قبلها [مما] ينقضى شيئاً فشيئاً ، وَتَقَدَّرُ بِإِلَّا إن لم يكن كذلك ؛
فالأول كفهله :

٣٢٢ — لَأَسْتَسْلِمَنَّ الصَّغَبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى

فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَاحِبِ

= يصلح ، وموضع مضاف وما : مضاف إليه ، حتى ، قصد لفظه : فاعل يصلح
« أو » عاطفة ، إلّا ، معطوف على حتى ، أن ، قصد لفظه مبتدأ ، دُخِيَ ، فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أن ، والجملة من حتى وفاعله
في محل رفع خبر المبتدأ وهو أن .

وتقدير البيت : أن حتى خفاء مثل ذلك الخفاء بعد أو إذا كان يصلح في موضع
أو حتى أو إلّا .

٣٢٣ — هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها كثير من النحاة ، ولم ينسبوها
إلى قائل معين .

الإغراب : « لَأَسْتَسْلِمَنَّ ، اللام موطئة للقسم ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله
بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد =

أى : لأستسهلَنَّ الصَّعْبَ حَتَّى أَدْرِكَ الْمُنَى ؛ ذ « أدرك » : منصوب بـ « أن »
المقدَّرة بعد أو التي بمعنى حتى ، وهى واجبه الإضمار ، والثانى كقوله :

٣٢٣ — وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

= حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الصَّعْبُ ، مفعول به لأستسهل « أو » ،
حرف عطف ، ومعناه هنا حتى ، أدرك ، فعل مضارع منصوب بأن المضمر وجوبا
بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المنى » مفعول به لأدرك « فاء »
الفاء حرف دال على التعليل ، ما : نافية ، « انقادت ، انقاد : فعل ماض ، والتاء
للتأنيث « الآمال » فاعل انقاد « إلا » أداة استثناء ملغاة « لصابر » جار ومجرور
متعلق بانقاد .

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » ، حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أدرك »
بعد أو التي بمعنى حتى ، بأن مضرة وجوبا .

٣٢٣ — هذا البيت لزيادة الأعمام .

اللفظة : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قناة » هى الرمح « قوم » رجال
« كعوبها » السكوب : جمع كعب ، وهو : طرف الابوية الناصر .

المعنى : يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم رماهم بالدواهي وقذفهم بالشدائد والأوابد
وضرب ما ذكره مثلاً لهذا .

الإعراب : « دكنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء التى للتسكيم اسم « إذا »
ظرف تضمن معنى الشرط « غمزت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا »
إليها « قاة » مفعول به لغمزت ، وقناة مضاف و « قوم » مضاف إليه « كسرت »
فعل ماض وفاعله ، والجملة جواب إذا ، وجملة الشرط والجواب فى محل نصب خبر
كان « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، وكعوب مضاف وما : مضاف إليه
« أو » عاطفة ، وهى هنا بمعنى إلا « تستقيا » فعل مضارع منصوب بأن المضرة
وجوبا بعد أو ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
إلى قناة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيا » ، حيث نصب الفعل المضارع — الذى هو تستقيم —
بأن مضرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا .

أى : كسرت كمومها إلا أن تستقيم ، فـ « تستقيم » : منصوب بـ « أن » بعد « أو » واجبة الإضمار .

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ « أَنْ » حَتْمٌ ، كـ « جَدُّ حَتَّى تَسِرَّ ذَا حَزَنٍ »^(١) وما يجب إضمار « أَنْ » بعده : حَتَّى ، نحو : « سِرْتُ حَتَّى أُدْخِلَ الْبَلَدَ » ؛ فـ « حَتَّى » : حرف [جر] و « أُدْخِلَ » : منصوب بأن المقدرة به حَتَّى ، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلا .

فإن كان حالا ، أو مُؤَوَّلًا بالحال — وجب رفعه ، وإليه الإشارة بقوله :
وَنَلَوْ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِـ أَرْفَعَنَّ ، وَانْصَبِ الْمُسْتَقْبَلَا^(٢)

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « إضمار » الآتى ، وبعد مضاف بـ « حَتَّى » قصد لفظه : مضاف إليه « هَكَذَا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى الخبر الآتى « إضمار » مبتدأ ، وإضمار مضاف و « أَنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « حَتْمٌ » خبر المبتدأ « جَدُّ » الكاف جارة لقول محذوف ، جَدُّ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حَتَّى » حرف جر بمعنى كى « تَسِرُ » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حَتَّى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذَا » مفعول به لتسر ، وذَا مضاف و « حَزَنٍ » مضاف إليه ، والفعل المضارع الذى هو تسر فى تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحَتَّى ، والجار والمجرور متعلق بجَدُّ .

(٢) « وتلو » معناه تالى ، أى واقع بعد حَتَّى — مفعول مقدم على عامله وهو قوله « أرفعن » الآتى ، وتلو مضاف و « حَتَّى » قصد لفظه : مضاف إليه « حالا » منصوب على الحالية من تلو حَتَّى « أو مؤولا » معطوف على قوله حالا « به » جار ومجرور متعلق بقوله « مؤولا » « أرفعن » أرفع : فعل أمر ، مبنى على الفتح لانصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصب » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل « المستقبلا » مفعول به لانصب .

فتقول : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلُ الْبَلَدَ » بالرفع ، إن قلته وأنت داخل ، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ ، وَقَصَدْتَ به حكاية تلك الحال ، نحو : « كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا » .

وَبَعْدَ فَأَ جَوَابِ نَتَى أَوْ طَلَبَ مَحْضِينَ « أَنْ » وَسَتَرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبٌ ^(١)

يعنى أن « أَنْ » تنصب — وهى واجبة الحذف — الفعل للمضارع بعد الفاء المَجَابِ بها نَتَى مَحْضٌ ، أو طلبٌ مَحْضٌ ؛ فمثالُ النقي « مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » وقد قال تعالى : (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) ^(٢) ، ومعنى كون النقي محضاً : أن يكون خالصاً من معنى الإثبات ؛ فإن لم يكن خالصاً منه وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء ، نحو :

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « نصب » الآتى فى آخر البيت ، وبعد مضاف و « فأ » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و « جواب » مضاف إليه ، وجواب مضاف و « نتي » مضاف إليه « أو طلب » معطوف على نتي « محضين » نعم لنتي وطلب « أن » قصد لفظه : مبتدأ « وسترها » الواو للحال ، ستر : مبتدأ ، وستر مضاف وها مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ وهو ستر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره « نصب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو « أن » ، والتقدير : أن نصبت فى حال كون استنارها واجباً بعد فاء جواب نتي محض أو طلب محض .

(٢) ومثل الآية الكريمة — فى نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النقي — قول جميل بن معمر العنبرى :

فَكَيْفَ وَلَا تَوْنِي دِمَاؤُهُمْ دَمِي وَلَا مَا لَهُمْ ذُو نَذَهَةٍ فَيَدُونِي ؟

الشاهد فى قوله « فيدونى » أى يعطوا ديتى ، فإنه منصوب بحذف النون ، وأصله « يدونى » وقوله « ما لهم ذو نذمة » هو بفتح النون وسكون اللال — ومعناه ذو كثرة .

« مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » ^(١) ، ومثال الطلب — وهو يشمن : « أَشْمَنُ ، والنهم ، والدعاء ، والاستفهام ، والقرض ، والتخصيض ، والتثني — فالأمر ، نحو : « أَشْتَنِي فَأَكْرِمَكَ » ومنه :

٣٢٤ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ قَسَّ تَرِيحًا

واللهي نحو : « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا فَيَضْرِبَكَ » ومنه قوله تعالى : (لَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) والدعاء نحو : « رَبِّ أَنْصُرْنِي فَلَا أَخْذَلَ » ومنه :

٣٢٥ — رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

(١) هذا الوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفي بالإقبال ذكر الفعل المقترن بالفاء ، كالشال الذي ذكره الشارح ، فأما إذا وقعت « إِلَّا » بعد الفعل نحو : « مَا تَأْتِينَا فَتُسَكِّمُنَا إِلَّا بِخَيْرٍ » فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجمان : الرفع ، والنصب ، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع ، وهو مردود بقول الشاعر :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلَّتِي هِيَ أَعْرَفُ
يروى قوله « فَيَنْطِقُ » بالرفع والنصب ، ونصر سيويه على جوازهما .

٣٢٤ — البيت لأبي النجم — الفضل بن قدامة — المعجلى .

اللغة : « عَنَّا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً — هو ضرب من السير « فسيحاً » واسع الخطى ، وأراد سريحاً .

الإعراب : « يَا » حرف نداء « نَاقُ » منادى مرخم « سِيرِي » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل « عَنَّا » مفعول مطلق عامله سيرى ، وأصله نعت لمخدوف ، والتقدير : سيرى سيراً عَنَّا فسيحاً ، صفة لعنق « إِلَى سُلَيْمَانَ » جار ومجرور ، متعلق بسيرى « فَنَسْتَرِيحًا » الفاء السببية ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، والآلف الإطلاق ، وفي نستريح ضمير مستتر وجوبا تقديره نحن .

الشاهد فيه : قوله « فَنَسْتَرِيحًا » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نستريح بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر .

٣٢٥ — البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين .

والاستفهام نحو : « هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ ؟ » ومنه قوله تعالى :
 (قَهْلُ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيُشَفِّعُوا لَنَا ؟) ، والقرضُ نحو : « أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ
 خَيْرًا » ومنه قوله :

٣٢٦ — يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا ؟

== الإعراب : « رب » منادى بحرف نداء محذوف ، وقد حذفت ياء المتكلم اجتزاء
 بكسر ما قبلها ، وفقن ، وفق : فعل دعاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
 والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فلا ، الفاء فاء السببية ، ولا : نافية » أعدل ، فعل
 مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
 أنا ، عن سنن ، جار ومجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف و « الساعين ،
 مضاف إليه ، في خير ، جار ومجرور متعلق بالساعين ، وخبر مضاف و « سنن »
 مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الموقف .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل ، حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله أعدل —
 بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الساء .

٣٢٦ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى
 قائل معين .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف
 و « الكرام » مضاف إليه « ألا » أداة عرض « تدنو » فعل مضارع مرفوع بضمه
 مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
 أنت « فتبصر » الفاء فاء السببية ، وتبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة
 وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول :
 مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون في محل نصب « قد » حرف تحقيق « حدثوك » فعل
 وفاعل ومفعول به أول ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب بحدثوا
 على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : حدثوك « فاء ، الفاء للتحليل ، ما : نافية « راء » مبتدأ
 « كن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « سمع » فعل ماض ، والالف ==

والتَّحْضِيزُ نحو : «لَوْلَا تَأْنِينَا فَتُحَدِّثُنَا» ، ومنه [قوله تعالى] : (لَوْلَا
أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) ، والتمنى ، نحو :
(يا ليتني كنت معهم فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا) .

ومعنى «أن يكون الطلب تحضاً» أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعلٍ ، ولا بلفظ
الخبر ؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء ، نحو :
«صَهْ فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ» ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَتَأَمُّ النَّاسُ .

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ ، إِنْ تَفْعِدَ مَقْهُومَ مَعَ ، كَلِمًا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَرْعَ^(١)
يعنى أن الموضع الذى يُنصَبُ فيها المضارع بإضمار «أن» وجوباً بعد الفاء يصب
فيها كلها بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد الواو إذا قُصِدَ بها المصاحبة ، نحو :
(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) وقوله :

= للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة المحرورة
علا بالكاف ، والجملة لا محل لها صلة «من» ، المحرورة علا بالكاف .
الشاهد فيه : قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع - وهو تبصر - بأن المضمرة
وجوباً بعد فاء السببية فى جواب العرض .

(١) «الواو» مبتدأ «كالفاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن» شرطية
«تفد» فعل مضارع فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
الواو ، مفهوم ، مفعول به لتفد ، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه «كلا» الكاف
جارة لقول محذوف على غرار ما سبق مراراً ، لا : ناهية «تكن» فعل مضارع ناقص
مجزوم بلا ناهية ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و «جلداً» خبر تكن
«وتظهر» الواو واو المعية ، تظهر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو
المعية وهو محل الشاهد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجرع» مفعول به
لتظهر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، ولك فى هذا وأمثاله أن نقول :
منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مكون الوقف .

٣٢٧ — فَقُلْتُ : أَدْعِي وَأَدْعُو ؛ إِنْ أُنْدَى اصْوَتْ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

وقوله :

٣٢٨ — لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ — إِذَا فَعَلْتَ — عَظِيمُ

٣٢٧ — البيت لدثار بن شيان النخعي ، أحد بني النضر بن قاسط ، من كلمة عدة آياتها ثلاثة عشر بيتاً رواها له أبو السعادات بن الشجري في مختاراته (ص ٦ ق ٣) في أثناء مختار شعر الخطيبة ، والبيت من شواهد سيويه (١ / ٢٦٤) ونسب في الكتاب للأعشى ، وليس في شعره ، وهو أيضاً من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٠١) وشذور الذهب (رقم ١٥٤) وابن الأنباري في الإنصاف (٣٥١) وروايته د ادعى وأدع فإن أندى ، كرواية ابن الشجري ، ومجازها أن د وأدع ، مجزوم بلام أمر محذوفه : أى ادعى ولأدع ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا أَشْتَكِينَا : سَيُذَرِكُنَا بَنُو الْقَرَمِ الْهَجَانِ

سَيُذَرِكُنَا بَنُو الْقَرَمِ ابْنِ بَدْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْخَصَانِ

اللغة : د أندى ، أفعّل تفضيل من الندى — بفتح النون مقصوراً — وهو بعد الصوت.

الإعراب : د فقلت ، فعل وفاعل د ادعى ، فعل أمر ، ويا المؤنثة المخاطبة فاعل د وأدعو ، الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا د إن ، حرف توكيد ونصب د أندى ، اسم إن د لصوت ، اللام زائدة ، وصوت : مضاف إليه د أن ، مصدرية د ينادى ، فعل مضارع منصوب بأن ، وأن وما علمت فيه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن د داعيان فاعل ينادى ، وتقدير الكلام : إن أجهر صوت مناداة داعيين .

الشاهد فيه : قوله د وأدعو ، حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله وأدعو — بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر .

٣٢٨ — البيت لأبي الأسود الدؤلي ، ولسه ياقوت (معجم البلدان ٢ / ٢٨٤) وأبو الفرج (الآغانى ١١ / ٣٩ بولاق) للتوكل الكنانى .

وقوله :

٣٢٩ - أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ ؟

== الإعراب : « لا ، ناهية دتته ، فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزومه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د عن خلق » جار ومجرور متعلق بـ « وتأتى » الواو واو المعية ، تأتى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د مثله ، مثل : مفعول به لتأتى ، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه د عار ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى ذلك عار د عليك ، جار ومجرور متعلق بـ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، والجملة بعده شرط إذا ، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله ، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها ، لا محل لها من الإعراب د عظيم ، صفة لعار .

الشاهد فيه : قوله د وتأتى ، حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله تأتى - بعد واو المعية فى جواب النهى ، بأن مضمرة وجوباً .

٣٢٩ - هذا البيت للحطيئة ، من قصيدة أولها فى رواية الاكثرين :

أَلَا بَلِغْ بَنِي عَوْفٍ بِنِ كُفَيْبٍ وَهَلْ قَوْمٌ عَلَى خُلُقٍ سَوَاءٍ ؟

وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى أولها نسيباً وأوله :

أَلَا قَاتِ أُمَامَةَ : هَلْ تَعَزَّى ؟ فَقُلْتُ : أُمَامَ ، قَدْ غُلِبَ الْقَزَاءُ

اللغة : « جاركم ، يطلق الجار فى العربية على عدة معان : منها المجير ، والمستجير ، والحليف ، والناصر .

الإعراب : « ألم ، الهزة للتقرير ، ولم : نافية جازمة د أك ، فعل مضارع ناقص مجزوم يلم ، وعلامة جزومه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا د جاركم جار : خبر أك ، وجار مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه د ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية د بينى ، بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، وبين مضاف وباء المتكلم مضاف إليه د وبينكم ، معطوف على بينى د المودة ، اسم يكون تأخر عن خبره د والإخاء ، معطوف على المودة .

واحترز بقوله : « إِنْ تُقِدَّ مَفْهُومَ مَعَ » عمّا إذا لم تُقَدَّ ذلك ، بل أَرَدْتَ التشريك بين الفعل والفعل ، أو أَرَدْتَ جَعَلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فإنه لا يجوز حينئذ النصب .

ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ » ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين ، نحو : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ » والثاني : الرفع على إضمار مبتدأ ، نحو : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ » أى : وأنت تشرب اللبن ، والثالث : النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما ، نحو : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ » أى : لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، فينصب هذا الفعل بأن مُضْمَرَةً .

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ إِنْ تَسْقُطِ أَلْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ^(١)
يجوز في جواب غير النفي ، من الأشياء التي سبق ذكرها ، أن تجزم إذا

== الشاهد فيه : قوله « ويكون ، حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله يكون — بأن المضمره وجوباً بعدواو المعية في جواب الاستفهام .
ومثل هذا البيت قول صخر الغي الهذلي :

فَلَا تَقْعُدَنَّ عَلَيَّ زَخَاةً وَتُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجْداً وَخِيفاً

(١) « وبعد ، ظرف متعلق بقوله « اعتمد ، الآتي ، وبعد مضاف ، و « غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف و « النفي ، مضاف إليه « جزماً ، مفعول مقدم لاعتمد « اعتمد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن ، شرطية « تسقط ، فعل مضارع ، فعل الشرط « ألفا ، قصر ضرورة : فاعل تسقط « والجزاء ، الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ « قد ، حرف تحقيق « قصد ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجزاء ، والجملة من قصد ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء ، نحو : « زُرْنِي أُرْزُكَ » ، وكذلك الباقي ، وهل هو مجزوم بشرط مُقَدَّرٍ ، أمي : زُرْنِي فَإِنْ تَزُرْنِي أُرْزُكَ ، أو بالجملة قبله ؟ قولان ^(١) ، ولا يجوز الجزم في النفي ؛ فلا تقول : « ما تأتينا تحذِّثنا » .

وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ « إِنْ » قَبْلَ « لَا » دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ ^(٢)

لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي ، إلا بشرط أن يصح للنفي بتقدير دخول « إِنْ » [الشرطية] على « لَا » ؛ فتقول : « لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » بجزم « تسلم » ؛ إذ يصح « إِنْ لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » ولا يجوز الجزم في قولك : « لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كُلُوكَ » ؛ إذ لا يصح « إِنْ لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كُلُوكَ » ،

(١) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر ، وذهبوا أيضاً إلى أنه يجب تقدير « إِنْ » من بين أدوات الشرط ، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة ، وهؤلاء على فريقين : فريق منهم قال : تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله ، كما عمل « ضرباً » في نحو قولك « ضرباً زيداً » عمل اضرب حين تضمن معناه ، وفريق قال : بل العامل الجملة لكونها نائية عن أداة الشرط ، ومن الناس من قال : الجازم لام أمر مقدرة ؛ فالأقوال — على التفصيل — أربعة عند التحقيق .

(٢) « وشرط ، مبتدأ ، وشرط مضاف ود جزم » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بشرط أو بجزم ، وبعده مضاف ود نهى ، مضاف إليه « أن » ، مصدرية « تضع » ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و« أن » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ « إِنْ » ، قصد لفظه : مفعول به لتضع « قبل » ، ظرف متعلق بتضع ، وقبل مضاف ود « لا » ، قصد لفظه : مضاف إليه ، دون ، ظرف متعلق بمحذوف حال من « إِنْ » السابق ، ودون مضاف ود « تخالف » ، مضاف إليه « يقع » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخالف ، والجملة من يقع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتخالف .

وأجاز الكسائي ذلك ، بناء على أنه لا يُشترط عنده دخول « إن » على « لا » ؛
فجزمه على معنى « إن تدن من الأسد يأكلك » .

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ يَغْيِرُ أَفْعَلَ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ ، وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا^(١)
قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل ، أو بلفظ الخبر ، لم يحز نصبه
بعد الفاء^(٢) ، وقد صرّح بذلك هنا ، فقال : متى كان الأمر بغير صيغة أفعل ونحوها
فَلَا يَنْصَبُ جَوَابَهُ ، ولكن لو أسقطت الفاء جَزَمْتَهُ كقولك : « صَهْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ،
وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنْهَى النَّاسُ »^(٣) وإليه أشار بقوله : « وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا » .

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْصَبُ^(٤)

(١) « والأمر ، مبتدأ ، إن ، شرطية ، كان ، فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «مر يعود إلى الأمر» بغير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر «كان» ، وغير مضاف و «افعل» مضاف إليه «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط ،
لا : ناهية «تنصب» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت «جوابه» جواب : مفعول به لتنصب ، وجواب مضاف والماء مضاف إليه ، والجملة
من تنصب وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل
رفع خبر المبتدأ «وجزومه» الواو عاطفة أو للاستئناف ، جزم : مفعول به مقدم لقوله
«أقبلا» الآتي ، وجزم مضاف والماء مضاف إليه «أقبلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله
بنون التوكيد الحفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) يريد « لم يحز نصب جوابه بعد الفاء » لحذف المضاف .

(٣) ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة التيمي :

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرْجِي

(٤) « والفعل ، مبتدأ ، بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في

قول «نصب» الآتي ، وبعد مضاف و «الفاء» مضاف إليه «في الرجاء» قصر للضرورة :
جار ومجرور متعلق بقوله «نصب» الآتي «نصب» فعل ماض مبني للجهول ، وفيه =

أجاز الكوفيون قاطبة أن يُعامل الرجاء مُعاملة التمني ، فينصب جوابه المقرون بالفاء ، كما نصب جواب التمني ، وتابعهم المصنف ، ومما ورد منه قوله تعالى : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ) في قراءة من نصب « أطلع » وهو حصص عن عاصم .

* * *

وإنَّ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ تَنْصِبُهُ « أن » : ثابتاً ، أو مُنْحَذَفٌ ^(١) يجوز أن يَنْصَبَ بأن محذوفة أو مذكورة ، بعد عاطفٍ تقدَّم عليه اسمٌ خالصٌ : أي غير مقصود به معنى الفعل ، وذلك كقوله :

٣٣٠ — وَلَبَسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّقُوفِ

= ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل ، والجملة من نصب ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « كنصب » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعماً لمصدر محذوف : أي نصب نصباً كأننا كنصب — إلخ ، ونصب مضاف ود ما ، اسم موصول : مضاف إليه « إلى التني » جار ومجرور متعلق بقوله « ينتسب » الآتي ينتسب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من ينتسب وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة « ما » الموصولة .

(١) « إن » شرطية « على اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « عطف » الآتي « خالص » نعمت لاسم « فعل » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : وإن عطف فعل « عطف » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، والجملة من عطف المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « تنصبه » نصب : فعل مضارع ، جواب الشرط ، والهاء مفعول به « أن » قصد لفظه : فاعل تنصب « ثابتاً » حال من « أن » ، « أو » عاطفة « منحدف » ممطوف على نرله « ثابتاً » ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

٣٣٠ — البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد .
اللغة : « عبادة » حبة من الصوف ونحوه ، ويقال فيها عبايه أيضاً « تقرر عيني » =

فـ «تَقَرَّ» منصوب بـ «أَنْ» محذوفة، وهى جائزة الحذف؛ لأن قبله اسماً صريحاً، وهو لبس، وكذلك قوله:

٣٣١ — [إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكَا ثُمَّ أَغْفَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ

= كناية عن سكون النفس، وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها، الشفوف، جمع شف — بكسر الشين وفتحها — وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

الإعراب: «ولبس، مبتدأ، ولبس مضاف وه عباءة، مضاف إليه «وتقر، الواو واو العطف، تقر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو العاطفة على اسم الخالص من التقدير بالفعل «عيني» عين: فاعل تقر، وعين مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «أحب، خبر المبتدأ «إلى، جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس، جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً، وليس مضاف وه الشفوف، مضاف إليه.

الشاهد فيه: قولها «وتقر، حيث نصبت الفعل المضارع — وهو تقر — بأن مضمرة جوازاً بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس.

والمراد بالاسم الخالص: الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وذلك بأن يكون جامداً جوداً محضاً، وقد يكون مصدرأً كلبس في هذا الشاهد، وقد يكون اسماً عاماً كما نقول: لولا زيد ويحسن إلى لهلك، أى لولا زيد وإحسانه إلى، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

وَلَوْ لَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَاكَ عَلَقَمًا

أسواك: منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف، وأصله «علقمة» فرخمه بحذف التاء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف.

٣٣١ — البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وقد سقط برمه من بعض نسخ الشرح.

اللغة: «سليكا، بصيغة المصغر — هو سليك بن السليكة — بزنة همزة، وهى أمه — أحد ذؤبان العرب وشذازم، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم، وأهله خلوف، فرأى امرأة شابة بضة، فقال منها، فلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمي، فأدركه فقتله «أغفله، مضارع عقل القليل، أى: أدى دينه «عافت «كرهت، وامتنعت، وأراد: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات لبن، وإنما يضرب =

فـ « أَعْقَلَهُ » : منصوبٌ بـ « أَنْ » محذوفةٌ ، وهى جائزة الحذف ؛ لأن قبله اسماً صريحاً ، وهو « قَتَلِي » ، وكذلك ، قوله [:

٣٣٢ — لَوْلَا نَوْقُهُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِرَابًا عَلَى تَرْبِ

= الثور لتفرع هى فتشرب ، ويقال : الثور فى هذا الكلام نبت من نبات الماء ، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود ، فيضربه البقر ؛ لينجيه عن مكان ورودها حتى ترد ، انظر حيوان الجاحظ (١٨/١) والاول أشهر وأعرف ، ووقع فى شعر الأعشى ما بينه ، وقال الهيان الفقيمي وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه :

كَمَا ضَرَبَ الْيَعْسُوبُ أَنْ عَافَ بَاقِرٌ وَمَا ذَنْبُهُ إِنْ عَافَ الْمَاءُ بَاقِرُ

المعنى : يشبه نفسه إذ قتل سليكاً ثم وداه — أى : أدى ديته — بالثور يضربه الراعى لتشرب الإناث من البقر . والجامع فى التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه .

الإعراب : « إِنْ » ، « بَاقِرٌ » حرف نوكيد ونصب ، وباء المتكلم اسمه ، وقتلى ، الواو عاطفة ، قتل : معطوف على اسم إن ، وقتل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « سليكاً » مفعول به لقتل « ثم » ، حرف عطف ، « أعقله » ، « أعتل » : فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازاً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والهاء مفعول به « كالثور » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ؛ والجملة من يضرب ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب حال من الثور « لما » ، حرف ربط « عافت » ، عاف : فعل ماض ، والهاء للتأنيث « البقر » ، فاعل عاف .

الشاهد فيه قوله « ثم أعقله » ، حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله أعقل — بأن مضمرة جوازاً بعد ثم التى للعطف ، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو القتل .

والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد ، سواء أ كان مصدرأ كما فى هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتى (رقم ٣٣٢) ، أم كان غير مصدر ، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له فى شرح البيت السابق .

٣٣٢ — البيت من الشواهد التى لم تقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللمة : « توقع » ، انتظار ، وارتقاب « معتر » ، هو الفقير الذى يتعرض للجدى =

فـ «أَرْضِيَهُ» منصوبٌ «بأن» محذوفة جوازاً بعد الفاء ؛ لأن قبلها اسماً صريحاً — وهو «تَوْقَعُ» — وكذلك قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) فـ «يُرْسِلَ» : منصوبٌ بـ «أن» الجائزة الحذف ، لأن قبله «وَحْيًا» وهو اسم صريح .

فإن كان الاسمُ غيرَ صريح — أى : مقصوداً به معنى الفعل — لم يحز النصب ، نحو : «الطائرُ قَيْضٌ زَيْدٌ الذبابُ» فـ «يفض» : يجب رفعه ، لأنه معطوف على «طائر» وهو اسمٌ غيرُ صريح ؛ لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعل ، من جهة أنه صلة لأل ، وحق الصلة أن تكون جملةً ، فوضع «طائر» موضع «يطير»

= والمعروف «أوثر» ، أفضل ، وأرجح «لأرباب» مصدر أترب الرجل ، إذا استغنى «ترب» هو الفقر والعوز ، وأصله لصوق اليد بالتراب .

المعنى : يقول : لولا أننى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأفضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر ، وللعلامة الصبان — وتبعه العلامة الخضرى — هنا زلة سببها عدم الوقوف على معانى الكلمات كما ذكرنا ، وتقليد من سبقه ، والله يفر لنا وله ، ويتجاوز عنا وعنه .

الإعراب : «لولا» حرف يقتضى امتناع الجواب لوجود الشرط «توقع» مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً . وتقدير الكلام : لولا توقع صمتر موجود ، وتوقع مضاف و «صمتر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» ، الفاء عاطفة ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم «أوثر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من «أوثر» وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبره جواب لولا «لأرباب» مفعول به لأوثر «على ترب» جار ومجرور متعلق بأوثر .

الشاهد فيه : قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع — وهو أرضى — بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التى تقدم عليها اسم صريح ، وهو قوله «توقع» .

— والأصل « الذي يطير » — فلما جرى بآل عدل عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل
أل ؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء .

وَشَدَّ حَذْفُ « أَنْ » وَنَصَبُ ، فِي سَوَى مَا مَرَّ ، فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى ^(١)
لما قرع من ذكر الأماكن التي يُنصب فيها بـ « أَنْ » محذوفة — إما وجوباً ،
وإما جوازاً — ذكر أن حَذْفَ « أَنْ » والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يُقاسُ
عليه ، ومنه قولهم : « مُرُهُ يَحْفَرُهَا » بنصب « يحفر » أى : مره أن يحفرها ، ومنه
[قولهم] « خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ » أى : قبل أن يأخذك ، ومنه قوله :

٣٣٣ — أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَخْضَرَ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخَلِّدِي ؟

في رواية من نصب « أَخْضَرَ » أى : أن أخضر .

(١) « وشد » فعل ماضٍ « حذف » فاعل شذ ، وحذف مضاف و « أَنْ » قصد
لفظه : مضاف إليه « ونصب » معطوف على حذف « في سوى » جار ومجرور متعلق
بنصب ، وسوى مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماضٍ ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة
« فأقبل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « منه » جار ومجرور متعلق
باقبل « ما » اسم موصول : مفعول به لأقبل « عدل » مبتدأ « روى » فعل ماضٍ ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عدل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو
عدل ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به لأقبل ، والمائد
ضمير منصوب بروى . والتقدير : فأقبل الذي رواه عدل .

٣٣٣ — هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري .

اللغة : « الزاجري » الذي يزجرني ، أى : يكفني ويمخني « الوغى » القتال والحرب ،
وهو في الأصل : الجملة والاصوات « مخلدى » أراد هل تضمن لى الخلود ودوام البقاء =

== إذا أحججت عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهاء عن اقتحام الممارك، ويأمره بالقمود والإحجام.

الإعراب : « ألا ، أداة تنبيه » ، « أن هذا ، أى : منادى بحرف نداء محذوف ، وما : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة نعت لآى ، مبنى على السكون فى محل رفع » ، « الزاجرى » ، « الراجر : بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، والراجر مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله » ، « أحضر ، فعل مضارع منصوب بأن محذوفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، و » ، « أن ، المحذوفة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف : أى يزجرنى عن حضور الوغى » ، « الوغى ، مفعول به لآحضر » ، « وأن ، مصدرية » ، « أشهد ، فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا » ، « اللذات ، مفعول به لأشهد » ، « هل ، حرف استفهام » ، « أنت ، مبتدأ » ، « مخلى ، مخلة : خبر المبتدأ ، ومخلة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله .

الشاهد فيه : قوله « أحضر ، حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله أحضر — بأن محذوفة فى غير موضع من المواضع التى سبق ذكرها ، وإنما سهل ذلك وجود ، أن ، ناصبة لمضارع آخر فى البيت — وذلك فى قوله « وأن أشهد اللذات ، — .

واعلم أن البيت يروى بوجهين فى قوله : « أحضر ، أحدهما رفعه . وهى رواية البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله ، وثانيهما نصبه ، وهى رواية الكوفيين .

قال الأعمى الشنتمرى : « والشاهد فى البيت — عند سيبويه — رفع « أحضر ، لحذف الناصب وتعربه منه ، والمعنى لأن أحضر الوغى ، وقد يجوز النصب بإضمار « أن ، ضرورة ، وهو مذهب الكوفيين ، اه .

واعلم أيضاً أن النحاة يختلفون فى جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبك — سواء أرفعت المضارع بعد حذفها ، أم أبقيته على نصبه — فذهب الأخفش إلى جواز الحذف ، وجعل منه قوله تعالى : (أفخير الله تأمرونى أعبد) جعل « أعبد ، مسبوكا بأن المصدرية محذوفة ، والمصدر مجروراً بحرف جر محذوف : أى بالعبادة ، وهنه قولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » : أى بمعاك ، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ فى السعة ، فلا يخرج عليه القرآن الكريم .

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

بَلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ ، هَكَذَا يَلَمُّ وَلَمَّا^(١)
وَأَجَزِمُ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَىَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذَا مَا^(٢)
وَحَيْثُمَا أَىَّ ، وَحَرَفٌ إِذَا مَا كَيْنَ ، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَاءُ^(٣)

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلا واحداً ، وهو اللام الدالة على الأمر ، نحو : « لَيَقُمَنَّ زَيْدٌ » ،
أو على الدعاء ، نحو : (لَيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) ، و « لا » الدالة على النهي ، نحو قوله
تعالى : (لَا زَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) ، أو على الدعاء ، نحو : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا)
و « لم » و « لما » وهما للنفي ، ويختصان بالمضارع ، ويقبلان معناه إلى الماضي ، نحو :
« لم يَقُمْ زيد ، وَلَمَّا يَقُمْ عمرو » ولا يكون النفي بلاماً إلا متصلاً بالحال .

(١) « بلا ، جار ومجرور متعلق بقوله « ضَعَّ » الآتي « ولام ، معطوف على « لا ،
« طالِبًا ، حال من فاعل « ضَعَّ » المستتر فيه « ضَعَّ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت « جَزْمًا » مفعول به لضع « في الفعل ، جار ومجرور متعلق بضع « هَكَذَا ، يَلَمُّ ،
جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله : أى ضَعَّ كذا بَلَمَّ « ولما ،
معطوف على « لم » .

(٢) « واجزم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بَيْنَ ، جار
ومجرور متعلق باجزم « وَمَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا ، أَى ، مَتَى ، أَيَّانَ ، أَيْنَ ، إِذَا مَا ، كلهن
معطوفات على « بَيْنَ » ، يعاطف مقدر في بعضهن ومذكور في الباقي .

(٣) « وحيثما ، أَى ، معطوفان على « بَيْنَ » في البيت السابق أيضاً « وحرف ، خبر
مقدم « إِذَا مَا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « كَيْنَ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت
لحرف « وباقى ، مبتدأ ، و « بَاقِي مضاف ، و « الْأَدَوَاتِ » مضاف إليه « أَسْمَاءُ ، خبر المبتدأ ،
وقصره للضرورة ، وأصله « أَسْمَاءُ » جمع اسم .

والثاني : ما يجزم فعلين ، وهو « إن » نحو : (وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ) و « مَنْ » نحو : (مَنْ يَمْلِكْ سُوءَ يُجْزِيهِ) و « مَا » نحو : (وَمَا تَقْلُتُوا مِنْ خَيْرٍ يَمْلِكُهُ اللَّهُ) و « مِمَّا » نحو : (وَقَالُوا مِمَّا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا تَخْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) و « أَيْ » نحو : (أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) و « متى » كقوله :

٣٣٤ - مَتَى تَأْتِي تَفْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ

٣٣٤ - البيت للحطيفة ، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر ، ومطلعها :

أَثَرْتُ إِذْ لَاجِي عَلَى لَيْلٍ حُرَّةٍ هَضِيمِ الْحَشَا حُسَانَةَ الْمُتَجَرَّدِ

اللمعة : « تعشو » أى : تبيته على غير هداية ، قاله اللغوى عن الاصمعى ، أو تبيته على غير بصر ثابت ، عن غيره « خير موقد » ، يحتمل أنه أراد الغلمان الذين يقومون على النار ويوقدون ، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم ، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه ، وإنما جعله موقداً — مع أنه سيد — لأنه الأمر بالإيقاد ، لجعله فاعلاً لكونه سبب الفعل ، كما فى قوله تعالى : (يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا) وكما فى قولهم « هزم الأمير الجيش وهو فى قصره » ، وبني الأمير الحصن ، وما أشبه ذلك .

الإعراب : « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو — مع هذا — ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتجد « تأته » ، تأت : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « تعشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل ، والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى فعل الشرط « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله « تعشو » السابق ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف والهاء مضاف إليه « تجد » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً =

و «أَيَّانَ» كقوله :

٣٣٥ — أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا

لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

== تقديره أنت «خير» مفعول أول لتجد ، وخبر مضاف و «نار» مضاف إليه «عندها» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وها : مضاف إليه «خير» مبتدأ مؤخر ، وخبر مضاف و «موقد» مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتجد .

الشاهد فيه : قوله «متى تأته ... تجد — إلخ» حيث جزم بمقتضى فعلين ، أولهما قوله تأته ، وهو فعل الشرط ، والثاني قوله «تجد» وهو جواب الشرط وجزاؤه على ما فصلناه في الإعراب .

٣٣٥ — هذا البيت من الشواهد التي لم نعتز لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : «تؤمنك» نمطك الأمان «حذرا» خائفاً ، وجلا .

الإعراب : «أَيَّانَ» اسم شرط جازم ، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية عامله قوله تَأْمَنُ الذي هو جواب الشرط «تؤمنك» تؤمن : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والكاف مفعول به «نأمن» فعل مضارع جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «غیرنا» غير : مفعول به لتأمن ، وغير مضاف ونا : مضاف إليه «وإذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «تدرك» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الامن» مفعول به لتدرك ، والجملة من تدرك المنفي بلم وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذا» إليها «منا» جار ومجرور متعلق بتدرك «لم» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حذرا» خبر تزل ، وجملة «تزل حذرا» جواب «إذا» .

الشاهد فيه : قوله «أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ — إلخ» حيث جزم بأيان فعلين ، أحدهما فعل الشرط — وهو قوله «تؤمنك» — والثاني جوابه وجزاؤه — وهو قوله «تأمن» — على ما بيناه في الإعراب .

و «أَيْنَمَا» كقوله :

— ٣٣٦ — * أَيْنَمَا الرِّيحُ تُعِيلُهَا تَعِيلُ * .

و «إِذَا مَا» نحو قوله :

— ٣٣٧ — وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُنْفِ مَنْ إِبَاءَهُ تَأْمُرُ آتِيَا

— ٣٣٦ — هذا عجز بيت لكعب بن جليل ، و صدره :

* صَعْدَةٌ نَابِغَةٌ فِي حَائِرٍ *

اللفظة : «صعدة» بفتح الصاد وسكون العين — هي القناة التي تنبت مستوية ؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تنقيف ، ويقولون : امرأة صعدة ، أى مستقيمة القامة مستوية ، على التشبيه بالقناة ، كما يشبهونها بغصن البان وبالحيزران «حائر» هو المكان الذى يكون وسطه مطمئناً منخفضاً ، وحروفه مرتفعة عالية ، وإنما جعل الصعدة فى هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتها .

المعنى : شبه امرأة — ذكرها فى بيت سابق — بقناة مستوية لدنة قد نبتت فى مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب ، والريح تعبت بها وتميلها ، وهى تميل مع الريح .

والبيت السابق الذى أشرنا إليه هو قوله :

وَضَجِيعٌ قَدْ تَقَلَّتْ بِهِ طَيْبٌ أَرْضَانُهُ غَيْرُ تَقِيلُ

الإعراب : «أَيْنَمَا» أين : اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية ، وعامله قوله تمل الواقع جواباً للشرط ، وما : زائدة «الريح» فاعل بفعل محذوف يقع فعلاً للشرط ، يفسره ما بعده ، والتقدير : أينما تميلها الريح ، و «تميلها» جلته لا عمل لها مفسرة للفعل المحذوف «تمل» ، فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود إلى الصعدة فاعل

الشاهد فيه : قوله «أَيْنَمَا» . . . تميلها تمل» حيث جزم بأينما فعلين : أحدهما — وهو الذى يفسره قوله «تميلها» — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله «تمل» — جواب الشرط وجزاؤه .

— ٣٣٧ — البيت من الشواهد التى لم نعر لها على نسبة إلى قائل معين .

و « حَيْثُمَا » نحو قوله :

٣٣٨ — حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

= المعنى : يقول : إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت المأمور آتيا به ، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتى ثمرته إلا إن كان الأمر مؤتمرا به ليقضى المأمور به بعد أن يثق بإخلاصه في دعوته .

الإعراب : « وإنك ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « إذا ما ، حرف شرط جازم ، يحزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه « تأت ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما ، اسم موصول : مفعول به لتأت « أنت ، ضمير منفصل مبتدأ « أمر ، خبر المبتدأ « به ، جار ومجرور متعلق بأمر ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « تلف ، فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل « من ، اسم موصول : مفعول أول لتلف « إياه ، ضمير منفصل : مفعول مقدم على عامله ، وذلك العامل هو قوله تأمر الآتي « تأمر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « من ، الموصولة « آتيا ، مفعول ثان لتلف .

الشاهد فيه : قوله « إذا ما تأت . . . تلف ، حيث جزم بإذما فعلين ، أحدهما — وهو قوله : « تأت ، — فعل الشرط ، والثاني — وهو قوله : « تلف ، — جوابه وجزاؤه .

٣٣٨ — البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلا معينا .

اللمعة : « تستقيم ، نعتدل ، وتأخذ في الطريق السوي « نجاحا ، ظفراً بما تريد ونوالا لما تأمل « غاير ، باقى

الإعراب : « حيثما ، حيث : اسم شرط جازم ، يحزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على الضم في محل نصب على الظرفية ، وعامله قوله يقدر الواقع جواباً للشرط ، وما : زائدة « تستقيم ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يقدر ، فعل مضارع ، جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم وعلامة جزمه السكون « لك ، جار ومجرور متعلق بيقدر « الله ، فاعل يقدر =

و «أتى» نحو قوله :

٣٣٩ — خَلِيلٌ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ
وهذه الأدوات — التي تجزم فعلين — كُلُّهَا أسماء ، إلا «إن» ، وإذ ما « فإنهما
حرفان ، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كُلُّهَا حروف » .

= «نجاحا» مفعول به ليقدر ، في غابر ، جار ومجرور متعلق بيقدر أيضا ، وغابر مضاف
و «الآزمان» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «حيثما تستقم يقدر» — إلخ ، حيث جزم بحيثما فعلين : أحدهما —
وهو قوله «تستقم» — فعل الشرط ، والثاني — وهو قوله «يقدر» — جواب
الشرط وجزاؤه .

٣٣٩ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى
قائل معين .

الإعراب : «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها ،
لأنه متنى ، وهو مضاف وباء المتكلم المدغمة في ياء الثانية مضاف إليه «أتى» اسم
شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف
مبنى على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذي هو تأتيا الثاني «تأتيا» :
فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ،
وباء المتكلم مفعول به «تأتيا» فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف النون ،
وألف الاثنين فاعل «أخا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة «غير» مفعول
به تقدم على عامله — وهو قوله «لا يحاول» — الآتى — وغير مضاف و «ما» اسم
موصول : مضاف إليه «يرضيكما» يرضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضى ،
والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لا» نافية «يحاول» فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله «أخا» السابق ، والجمله من يحاول
للتنى بلا وفاقه المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله أخا .

فَقَلَّيْنِ يَقْتَضِيْنَ : شَرْطٌ قُدَّمَ يَتْلُو الْجَزَاءَ ، وَجَوَابًا وَسَمًا^(١)
 بنى أن هذه الأدوات المذكورة في قوله : « وَاجْزِمْ إِنِ » — إلى قوله : « وَأَتَى »
 يقتضين جملتين : إحداهما — وهي المقدمة — تسمى شرطًا ، والثانية — وهي المتأخرة —
 تسمى جوابًا وجزاءً ، ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية ، وأما الثانية فالأصلُ
 فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون اسمية ، نحو : « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ ،
 إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ » .

وَمَا ضَيِّعَيْنِ ، أَوْ مُضَارَعَيْنِ تُلْفِيهِمَا — أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ^(٢)

== الشاهد فيه : قولا « أَتَى تَأْتِيَانِ تَأْتِيَا — لَخَ ، حَيْثُ جَزِمَ بِأَنَّهُمَا فَعَلَيْنِ : أَحَدُهُمَا
 — وهو قوله « تَأْتِيَانِ » ، — فعل الشرط ، والثاني — وهو قوله « تَأْتِيَا » ، — جواب
 الشرط وجزاؤه .

ولا يقال : إنه قد اتحد الشرط والجواب ؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته
 وهي المفعول به ولواحقه ، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان .

(١) « فَعَلَيْنِ » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله « يَقْتَضِيْنَ » ، — « يَقْتَضِيْنَ »

فعل مضارع مبنى على السكون لانصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة
 ونون النسوة فاعل « شرط » مبتدأ ، وساخ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في
 معرض التفصيل ، قدما ، قدم : فعل ماضٍ مبنى للجھول ، والالف للاطلاق ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة في محل رفع خبر
 المبتدأ « يَتْلُو » ، فعل مضارع « الجزاء » فاعل يتلو « وجواباً » مفعول ثانٍ تقدم على
 عامله — وهو قوله « وَسَمَ » ، الآتى — « وَسَمَ » ، فعل ماضٍ مبنى للجھول ، والالف
 للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله الجزاء ، وهو
 المفعول الأول .

(٢) « وَمَا ضَيِّعَيْنِ » مفعول ثانٍ تقدم على عامله — وهو قوله « تُلْفِيهِمَا » ، الآتى — =

إذا كان الشرط والجزاء جملتين^(١) فمليتين فيكونان على أربعة أفعاله :

الأول : أن يكون الفعلان ماضيين ، نحو : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو » ويكونان في محل جزم ، ومنه قوله تعالى : (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسِنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ) .

والثاني : أن يكونا مضارعين ، نحو : « إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو » ومنه قوله تعالى : (وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَافُكُمْ بِهِ اللَّهُ) .

والثالث : أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً ، نحو : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو » ومنه قوله تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا) .

والرابع : أن يكون الأول مضارعاً ، والثاني ماضياً ، وهو قليل ، ومنه قوله :

٣٤٠ — مَنْ يَكِدْنِي بِسَيْيْءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلَقِهِ وَالْوَرِيدِ

= « أو ، عاطفة ، مضارعين ، معطوف على قوله « ماضيين ، السابق « تليهما ، تلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول تلي الأول « أو ، عاطفة ، متخالفين ، معطوف على قوله مضارعين .

(١) لا عذر للشارح في قوله : « جملتين ، من وجهين : الأول : أن الناظم قال : « فملين يقتضين ، والوجه الثاني : أن الشرط لا يكون جملة ، وإنما يكون فعلاً ، فأما الجواب فقد يكون فعلاً وقد يكون جملة ، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ؛ وإذا كان الشرط فعلاً ماضياً كان هذا الفعل وحده في محل جزم كما قال الشارح نفسه .

٣٤٠ — هذا البيت لأبي زيد الطائي ، من قصيدة أولها :

إِنْ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُودٍ وَضَلَّالٌ تَأْمِيلٌ كَيْلُ الْخُلُودِ

اللغة : « يكدن ، من الكيد — من باب باع — يخدعني ، وبمكرني والشجاء ما يمترض في الحلق كالعظم « الوريد ، هو الودج ، وقيل بجنه .

المعنى : يرثي ابن أخته ، ويعمد محاسنه ، فيقول : كنت لي بحيث إن من أراد أن =

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » (١) .

* * *

== يَحْدِثُنِي وَيَكْرِ بِي فَإِنَّكَ تَقِفُ فِي طَرِيقِهِ وَلَا تَمْكُنُهُ مِنْ نِيلِ مَآرِبِهِ ، كَمَا يَقِفُ الشَّجَا فِي الْحَلْقِ فَيَسْنَعُ وَصُولَ شَيْءٍ إِلَى الْجُوفِ ، وَكُنِيَ بِذَلِكَ عَنْ اتِّقَامِهِ لَهُ مِنْ يُوْذِيهِ .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « يكذني » يكذ : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، مبنى على فتح مقدر في محل جزم جواب الشرط ، وتاء المخاطب اسمه « منه » ، كالشجا ، جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان « بين » ظرف متعلق بالخبر ، وبين مضاف وخلق من « حلقه » مضاف إليه ، وحلق مضاف والهاء مضاف إليه « والوريد » معطوف على حلقه .

الشاهد فيه : قوله « من يكذني » . . . كنت — إلخ ، حيث جزم بمن الشرطية فعلين : أحدهما — وهو قوله « يكذني » ، — فعل الشرط ، والثاني — وهو قوله « كنت » ، — جواب الشرط وجزاؤه ، وأولهما فعل مضارع ، وثانيهما فعل ماض ، وستنكلم على هذه المسألة ونستدل لمثل ما ورد في هذا البيت بمقرب ذلك .

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً ، يختص بالضرورة الشعرية ، وذهب الفراء — وتبعه الناظم — إلى أن ذلك سائغ في الكلام ، وهو الراجح عندنا ، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثراً ونظماً ، فمن النثر الحديث الذي أثره الشارح ، ومنه قول عائشة رضي الله عنها « إن أبا بكر رجل أسيف متى يقيم مقامك رق » ، ومن الشعر البيت الذي رواه الشارح ، ومنه قول قعنب بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيْبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مِثِّي ، وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فقد جزم بأن قوله « يسمعوا » شرطاً ، وهو فعل مضارع ، وقوله « طاروا » جواباً وهو فعل ماض ، ويروى عجزه « وما يسمعوا من صالح دفنوا » فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضاً .

وَبَعْدَ مَا ضَرَفْتُكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ (١)
 أى : إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً — جاز جَزَمُ الجزاء ، وَرَفَعُهُ ،
 وكلاهما حَسَنٌ : فتقول : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَتَّقُمْ عَمْرُو ، وَيَقُومُ عَمْرُو » ومنه قوله :

٣٤١ — وَإِنْ أَنَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ
 يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

(١) « بعد ، ظرف متعلق بقوله « حسن ، الآتى ، وبعد مضاف و « ماض ، مضاف إليه ، رفعتك ، رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « الجزاء ، قصر للضرورة : مفعول به للبصر « حن ، خبر المبتدأ ، ورفعته ، رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « بعد ، ظرف متعلق بقوله « وهن ، الآتى ، وبعد مضاف ، و « مضارع ، مضاف إليه « وهن ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه ، والجملة من وهن وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

وتقدير البيت : ورفعتك الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط بعد الفعل الماضى الواقع شرطاً حسن . فأما رفع الجواب المضارع بعد المضارع الواقع شرطاً فضعيف .
 ٤٣١ — هذا البيت لزهير بن أبى سلى المزنى ، من قصيدة مطلقها :

قِفْ بِاللَّابَرِ الَّتِي لَمْ يَغْفُهَا الْقَدَمُ بَلَى ، وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ

اللفظة : « خليل ، أى فقير محتاج ؛ مأخوذ من الخلقة — بفتح الحاء — وهى الفقر والحاجة « مسألة ، مصدر سأل يسأل : أى طلب العطاء ، واسترقد المعونة ، ويروى « يوم مسغبة ، والمسغبة هى الجوع « حرم ، بزة كنف — أى ممنوع .

المعنى يقول : إن هذا الممدوح كريم جواد ، سخرى يبذل ما عنده ؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترقد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ، ولم يمنعه إجابة سؤاله .

الإعراب : « إن ، حرف شرط جازم يحزم فعلين « أَنَاهُ ، آتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم فعل الشرط ، والهاء مفعوله « خليل ، فاعل آتى « يوم ، ظرف زمان متعلق بقوله أَنَاهُ ، ويوم مضاف و « مسألة ، مضاف إليه « يقول ، فعل مضارع جواب الشرط — واسترقد ما فيه « لا ، نافية عاملة محل ليس « غائب ، اسم =

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم [فيهما] ورفع الجزاء
ضعيف كقوله :

٣٤٢ — يَا أَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ إِنَّكَ إِنْ بُصِرَ أَخُوكَ نُصِرَ

= لا مرفوع بها ، مالى ، مال : فاعل لغائب سد مسد خبر لا ، ومال مضاف وباء
المتكلم مضاف إليه ، ولا ، الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي ، حرم ، معطوف على
غائب ، هكذا قالوا ، والاحسن عندى أن يكون حرم خبراً مبتدأً محذوف ، والتقدير :
ولا أنت حرم ، فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة .

الشاهد فيه : قوله ، يقول ، حيث جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً ، وفعل
الشرط ماضياً ، وهو قوله ، أتاه ، — وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد ،
أى : إن أتاه فيقول — إلخ ، وهو — عند سيويه — على التقديم والتأخير ، أى : يقول
إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب — إلخ ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفاً
والمذكور إنما هو دليله .

٣٤٣ — هذا البيت من رجز لعمر بن خنيس البجلي ، أنشده في المنافرة التي كانت
بين جرير بن عبد الله البجلي ، وغالد بن أوطاة السكبي ، وكانا تنافرا إلى الأقرع
ابن حابس — وكان عالم العرب في زمانه — ليحكم بينهما ، وذلك في الجاهلية قبل إسلام
الأقرع بن حابس .

الإعراب : يا ، حرف نداء ، أفرع : منادى مبني على الضم في محل نصب
ابن ، نعم لأقرع بمراعاة محله ، وابن مضاف و ، حابس ، مضاف إليه ، يا أفرع ،
توكيد للنداء الأول ، وإنك : إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه ، إن :
شرطية ، يصرع ، فعل مضارع مبني للجهول فعل الشرط ، أخوك ، أخو : نائب فاعل
يصرع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف وكاف المخاطب
مضاف إليه ، يصرع ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .
وسميويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن ، وجواب الشرط =

وَأَقْرُنْ بِهَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ

شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا ، لَمْ يَنْجَعِلْ^(١)

أى : إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقتراؤه بالفاء ، وذلك كالجملة الاسمية ، نحو : « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ » وكفعل الأمر ، نحو : « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَأُضْرِبْهُ » وكالفعلية المنفية بما ، نحو : « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَمَا أُضْرِبْهُ » أو « لَنْ » نحو : « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَنْ أُضْرِبْهُ » .

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً — كالمضارع الذى ليس منفياً بما ، ولا بلن ، ولا مقروناً بحرف التنفيس ، ولا بقَد ، وكالماضى المتصَرَّفِ

== محذوف يدل عليه خبر إن ، والكوفيون والمبرد يحملون هذه الجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « إِنْ يَصْرَعُ . . . تَصْرَعُ » حيث وقع جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً ، وفعل الشرط مضارع ، وذلك ضعيف واه ، وهل يختص بالضرورة الشعرية ؟ . والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وفقاً للمحقق الرضى ، بدليل وقوعه فى القرآن الكريم ، وذلك فى قراءة طلحة بن سليمان : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) برفع يدرك .

(١) « وَاقْرُنْ ، فَعَلْ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ وَجَوَابًا تَقْدِيرُهُ أَفْتُ « بِنَاءً » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاقْرُنْ « حَتْمًا » حَالٌ بِتَأْوِيلِ اسْمِ الْفَاعِلِ : أَى حَاتِمًا « جَوَابًا » مَفْعُولٌ بِهِ لِاقْرُنْ « لَوْ » حَرْفٌ شَرْطٌ غَيْرُ جَائِزٍ « جُعِلَ » فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِىٌّ لِلْجَهْلِ ، وَجُمْلَتُهُ شَرْطٌ لِمَا لَا يَحِلُّ لَهَا ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى جَوَابٍ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ هَذَا هُوَ مَفْعُولٌ جُعِلَ الْأَوَّلُ « شَرْطًا » مَفْعُولٌ ثَانٍ لَجُعِلَ « لِإِنْ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حِفْظُهُ لِقَوْلِهِ شَرْطًا « أَوْ » عَاطِفَةٌ « غَيْرَهَا » غَيْرٌ : مَحْذُوفٌ عَلَى إِنْ ، وَغَيْرُ مَضَافٍ وَهَا مَضَافٌ إِلَيْهِ « لَمْ » نَافِيَةٌ جَائِزَةٌ « يَنْجَعِلُ » فَعْلٌ مَضَارِعٌ بِجَزْمٍ بَلَمْ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى جَوَابٍ ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ جَوَابٌ لَوْ ، وَلَوْ وَشَرْطُهَا رَجَوَاهَا فِي عَمَلٍ نَصَبٍ حِفْظُهُ لِقَوْلِهِ جَوَابًا .

الذى هو غير مقرون بقَد — لم يَحِبِّ اقترانه بالفاء ، نحو : « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَحْيَى عَمْرُو »
أو « قَامَ عَمْرُو » .

وَتَخْلَفُ الْفَاءُ إِذَا الْمَفْجَأُ كَرَّ « إِنْ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مُكَافَاةٌ » (١)

أى : إذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء ، ويجوز إقامة « إذا »
الفجائية مقامَ الفاء ، ومنه قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ
إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ) ، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناءً بفهم ذلك من التمثيل ،
وهو « إِنْ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مُكَافَاةٌ » .

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَا أَوْ الْوَائِ بِتَثْلِيثِ قَيْنَ (٢)

(١) « وتخلف » فعل مضارع « الفاء » مفعول به لتخلف « إذا » قصد لفظه : فاعل
تخلف ، وإذا مضاف و « المفاجأة » مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول « كان »
الكاف جارة لقول محذوف ، إن : شرطية « تجدد » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » رابطة للجواب بالشرط « لنا » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « مكافاة » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم
جواب الشرط .

(٢) « والفعل » مبتدأ « من بعد » جار ومجرور متعلق بقوله « يقترن » الآتى ، وبعد
مضاف ، و « الجزا » قصر للضرورة : مضاف إليه « إن » شرطية « يقترن » فعل
مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « بالفا »
قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « يقترن » أو الواو « معطوف على الفاء « بتثليث »
جار ومجرور متعلق بقوله « فن الآتى » فن ، خبر المبتدأ — وهو قوله « والفعل » — وجواب
الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ [مضارعٌ] مقرون بالفاء أو الواو — جاز فيه ثلاثة أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب ، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى : (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) بجزم « يغفر » ورفعه ، ونصبه ، وكذلك روى بالثلاثة قوله :

٣٤٣ — فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رِبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبُ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
روى بجزم « نأخذ » ورفعه ، ونصبه .

٣٤٣ — اليتان للناطقة الذيباني ، وقبلهما بيت يخاطب به عصاماً حاجب النعمان ابن المنذر ، وهو قوله :

أَلَمْ أَقْسِمْ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِي أَتَحْمُولُ عَلَى النَّفْسِ الْهَمَامُ ؟
اللفظة : « يهلك » من باب ضرب يضرب — فعل لازم يتعدى بالهمزة كما في قوله تعالى : (أَهْلَكَ مَا لَا لِبَدَا) وبنو تميم يعدونه بنفسه « أبو قابوس » ، هي كنية النعمان بن المنذر ، وقابوس : يمتنع من الصرف للملية والمجعة « ربيع الناس » ، كنى به عن الحصب والتماء وسعة العيش ورفاعته ، وجعل النعمان ربيعاً لأنه سبب ذلك « البلد الحرام » ، كنى به عن أمن الناس وطمانينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم ، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سبباً فيه ؛ إذ أنه كان يجبر المستجير ويؤمن الخائف « ذناب عيش » ، ذناب كل شيء — بكسر الذال — عقبه وآخره « أجب الظهر » أى : مقطوع السنام ، شبه الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال غيره ، وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرهما ، يعير قد أضمره المزال وقطع الإعياء والنصب سنامه ، تشبيهاً مضمرأ في النفس ، وطوى ذكر المشبه به ، وذكر بعض لوازمه ، وقوله « ليس له سنام » ، فضل في الكلام وزيادة يدل عليها ساقته .

الإعراب : « فإن » شرطية « يهلك » فعل مضارع ، فعل الشرط « أبو » فاعل يهلك ، وأبو مضاف ، و « قابوس » مضاف إليه « يهلك » جواب الشرط « ربيع » =

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْتَفَا^(١)

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء ، أو الواو — جاز نصبه وجزمه ، نحو : « إِنْ يَقُمَ زَيْدٌ ، وَيَخْرُجَ خَالِدٌ ، أَكْرَمْتُكَ » بجزم « يخرج » ونصبه ، ومن النصب قوله :

== الناس ، فاعل يهلك ومضاف إليه ، والبلد ، معطوف على ربيع ، الحرام ، نعت البلد ، وتأخذ ، يروى بالجزم فهو معطوف على جواب الشرط ، ويروى بالرفع قالوا للاستئناف ، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التي تقتضي جزمه أو نصبه ، ويروى بالنصب قالوا حينئذ واو المعية ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة ، وإنما ساغ ذلك — مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفى ، أو استفهام ، أو نحوهما — لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه ، لكونه مطلقاً بالشرط ؛ فأشبهه الواقع بعد الاستفهام « بعده ، بعد : ظرف متعلق بتأخذ ، وبعد مضاف ، وخير الغائب مضاف إليه ، بذئاب ، جار ومجرور متعلق بتأخذ ، وذئاب مضاف و « عيش ، مضاف إليه ، أجب ، صفة لعيش مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وأجب مضاف ، ود الظهر ، مضاف إليه ، ليس ، فعل ماض ناقص « له ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم « سنام ، اسم ليس تأخر عن خبرها ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة ثانية لعيش .

الشاهد فيه : قوله « وتأخذ ، حيث روى بالأوجه الثلاثة ، وقد بينا لك وجه ذلك مع إعراب البيت .

(١) « وجزم ، مبتدأ « أو » عاطفة « نصب ، معطوف على جزم « لفعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل التنازع ، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفاً يفهم من السياق ، تقديره : جاز ، أو نحوه ، وإما الجملة الشرطية الآتية « إثر » ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل ، وإثر مضاف « فا ، قصر للضرورة : مضاف إليه « أو » عاطفة « واو ، معطوف على فا « إن » شرطية « بالجملة » جار ومجرور متعلق باكتفا الآتي « اكتفا ، فعل ماض فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف .

٣٤٤ — وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ
وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ أَلْمَعَنِي فُهُمُ^(١)

٣٤٤ — البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللفظة : « يقترب » ، يدنو ، ويقرب ، يخضع ، يستكين ، ويذل « تؤوه » ، نزله عندنا هضما ، ظلماً ، وضياءاً لحقوه .

الإعراب : « ومن » اسم شرط جازم يحزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية « منا » جار ومجرور متعلق بقوله يقترب « ويخضع » الواو واو المعية ، ويخضع : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً « تؤوه » ، تؤو : فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن وإلهاء مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « يخش » فعل مضارع معطوف على جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً « ظلماً » مفعول به ليخش « ما » مصدرية ظرفية « أقام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان إليه ، والتقدير : مدة إقامته « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية هضما ، معطوف على قوله « ظلماً » .

الشاهد فيه : قوله « ويخضع » ، فإنه منصوب ، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه . ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى ، وهو من شواهد سيويه :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيَتَّبِعَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلِّي
(١) « والشرط » مبتدأ « يغني » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشرط ، والجملة من يغني وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ =

يجوز حذف جواب الشرط ، والاستغناء [بالشرط] عنه ، وذلك عند ما يدل دليل على حذفه ، نحو : « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » فحذف جواب الشرط لدلالة « أَنْتَ ظَالِمٌ » عليه ، والتقدير : « أَنْتَ ظَالِمٌ ، إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ » ، وهذا كثير في لسانهم .

وأما عكسه — وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء — فقليل ، ومنه قوله :

٣٤٥ — فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَمْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ

== « عن جواب جار ومجرور متعلق بـيغنى » قد ، حرف تحقيق « علم ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على جواب ، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لجواب « والعكس ، مبتدأ » قد ، حرف تقليل « يأتي ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من يأتي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « إن ، شرطية « والمعنى » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « فهم ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المعنى ، والجملة لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف .

٣٤٥ — أليت محمد بن عبد الله الانصارى المعروف بالاحوص ، من أبيات يقولها في زوج أخت امرأته ، أو في زوج امرأة كان يحبها — واسمه مطر — وقد تقدم بعض هذه الأبيات في باب النداء مع الإشارة إلى حديثه ، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش ٣٠٧) .

اللغة : « بكف » — بوزان قفل — أى نظير مكافئ « مفرق » بكسر الراء أو فتحها — وسط الرأس « الحسام » السيف .

الإعراب : « فطلّقها ، طلق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وها : مفعول به « فلسْتُ » الفاء تعليلية ، ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « لها ، جار ومجرور متعلق بقوله : « كف » ، الآتي « بكف » ، الباء زائدة ، كف : خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة « وإلا ، الواو عاطفة ، إن : شرطية أدغمت في لا =

[أى : وإلا تطلقها يعقلُ مفرقك الحسام] .

وَأَحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أُخْرِتَ فِيهِ مُلْتَزِمٌ^(١)
كلُّ واحدٍ من الشرط والقسم يَسْتَدْعِي جواباً ، وجَوَابُ الشرط : إما مجزوم ،
أو مقرون بالفاء ، وجوابُ القسم إن كان جملة فعلية مثبتة ، مُصَدَّرَةٌ بمضارع — أُكِّدَ
باللام والنون نحو : « والله لأضربَنَّ زيداً » وإن صُدِّرَتْ بماضٍ اقترن باللام وقد^(٢) ،
نحو : « والله لقد قَامَ زيدٌ » وإن كن جملة اسمية فبِإِنَّ واللام ، أو اللام وحدها ، أو بِإِنَّ

= النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، أى وإلا تطلقها يعقل ، فعل مضارع
جواب الشرط مجزوم بحذف الواو مفرقك ، مفرق : مفعول به ليعل ، ومفرق مضاف
وضمير المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعقل .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعقل » حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب ،
وقد ذكرنا تقديره في إعراب البيت ، وذكره الشارح العلامة .

(١) « واحذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لدى ،
ظرف بمعنى عند متعلق باحذف ، ولدى مضاف و « اجتماع » مضاف إليه ، واجتماع
مضاف و « شرط » مضاف إليه « وقسم » معطوف على شرط « جواب » مفعول به
لاحذف ، وجواب مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أخرت » آخر :
فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير
منصوب بأخرت محذوف ، والتقدير : ما أخرته « فهو » الفاء للتعليل ، وهو : ضمير منفصل
مبتدأ « ملتزم » خبر المبتدأ .

(٢) وربما حذفت اللام وقد جميعاً ، وذلك إن طالت جملة القسم ، وذلك نحو قوله
تعالى : (قتل أصحاب الأخدود) فإن هذه الجملة جواب القسم الذى فى أول السورة ،
وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد ، ثم إن الذى يقترن باللام وقد معاً هو
الماضى المتصرف ، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها ، نحو : « وانه لى زيد أن يقوم ،
ورانه لنم الرجل زيد » .

وحدها ، نحو : « وَاللّٰهُ اِنْ زَيْدًا قَامَ » و « وَاللّٰهُ لَزَيْدٌ قَامٌ » و « وَاللّٰهُ اِنْ زَيْدًا قَامَ » و « اِنْ كَانَ جُمْلَةً مُّضْمِيَّةً [فينفي] بما أولا أو اِنْ ، نحو : « وَاللّٰهُ مَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَاِنْ يَقُومُ زَيْدٌ » وَالْاِسْمِيَّةُ كَذَلِكَ ^(١) .

فَاِذَا اجْتَمَعَ شَرْطٌ وَقَسَمٌ حُذِفَ جَوَابُ الْمَتَأَخَّرِ مِنْهُمَا لِلدَّلَالَةِ جَوَابُ الْاَوَّلِ عَلَيْهِ ؛ فَتَقُولُ : « اِنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللّٰهُ يَقُمُ عَمْرُو » ؛ فَتَحْذِفُ جَوَابَ الْقَسَمِ لِلدَّلَالَةِ جَوَابَ الشَّرْطِ عَلَيْهِ ، وَتَقُولُ : « وَاللّٰهُ اِنْ يَقُمُ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو » ؛ فَتَحْذِفُ جَوَابَ الشَّرْطِ لِلدَّلَالَةِ جَوَابَ الْقَسَمِ عَلَيْهِ .

وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَيْرٍ فَالشَّرْطُ رَجَّحٌ ، مُطْلَقًا ، بِإِلَاحَازَةٍ ^(٢) أَى : إِذَا اجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقَسَمُ أُجِيبَ السَّابِقُ مِنْهُمَا ، وَحُذِفَ جَوَابُ الْمَتَأَخَّرِ ، هَذَا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِمَا ذُو خَيْرٍ ؛ فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا ذُو خَيْرٍ رَجَّحَ الشَّرْطُ مُطْلَقًا ، أَى : سِوَاهُ كَانَ مُتَقَدِّمًا أَوْ مُتَأَخِّرًا ؛ فَيُجَابُ الشَّرْطُ وَيَحْذَفُ جَوَابُ الْقَسَمِ ؛ فَتَقُولُ : « زَيْدٌ اِنْ قَامَ وَاللّٰهُ أَكْرَمُهُ » و « زَيْدٌ وَاللّٰهُ اِنْ قَامَ أَكْرَمُهُ » .

(١) هَذَا كُلُّهُ فِي الْقَسَمِ غَيْرِ الْاسْتِعْطَافِيِّ ، أَمَّا الْقَسَمُ الْمَقْصُودُ بِهِ الْاسْتِعْطَافُ فَإِنَّهُ يُجَابُ بِجُمْلَةٍ لِنِشَائِيَّةٍ ، نَحْوُ قَوْلِ الْمُجَنُّونِ

رَبِّكَ هَلْ صَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَلْتَ قَاهَا

(٢) « اِنْ ، شَرْطِيَّةٌ » تَوَالِيَا ، تَوَالَى : فَعَلَ مَا حَضَرَ فَعَلَ الشَّرْطَ ، وَالْفَاءُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلَةٌ « وَقَبْلُ » الْوَاوُ وَالْهَاءُ الْحَالُ ، قَبْلُ : ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٌ مُّقَدَّمٌ « ذُو » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، رَذُو مُضَافٌ « وَخَيْرٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ فِي عَمَلٍ نَصَبٍ حَالٌ مِنَ الْاِثْنَيْنِ فِي « تَوَالِيَا » السَّابِقِ « فَالشَّرْطُ » الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، الشَّرْطُ : مَفْعُولٌ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ قَوْلُهُ « رَجَّحَ » الْآتِي — « رَجَّحَ » فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْجُمْلَةُ فِي عَمَلٍ جَزَمَ جَوَابُ الشَّرْطِ « مُطْلَقًا » حَالٌ مِنَ الشَّرْطِ « بِإِلَاحَازَةٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِرَجَّحَ .

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسْمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدَّمٌ^(١)
 أى : وقد جاء قليلاً ترجيحُ الشرطِ على القَسْمِ عند اجتماعهما وتقدُّمِ القَسْمِ ، وإن لم يتقدم ذو خبر ، ومنه قوله :

٣٤٦ — لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبٍّ مَعْرِكَةٍ

لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْفِلُ

(١) « وربما ، رب : حرف تقييل ، وما : كافة ، رجح ، فعل ماض مبنى للجهول بعد ، ظرف متعلق بـ رجح ، وبعد مضاف و « قسم ، مضاف إليه ، شرط ، نائب فاعل رجح ، و « بلاذى ، جار ومجرور متعلق بـ رجح ، وذى مضاف ، و « خبر ، مضاف إليه « مقدم ، نعمت لذى خبر .

٣٤٦ — البيت للأعشى : ميمون بن قيس ، من قصيدة له مشهورة ، معدودة — عند جماعة من الرواة — فى المعلقات ، مطلقاً :

وَدَّعْ هُرَيْرَةً إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟
 غَرَاهُ فَرَعَاهُ مَضْطَوُّ عَوَارِضَهَا تَمْشِي الْهُوَيْنَا كَمَا يَمْشِي الْوَجِي الْوَحِلُ
 كَأَنَّ مَشِيَّتَهَا مِنْ بَيْتٍ جَارَتْهَا مَرُّ السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلُ

اللفظة : « منيت ، ابتليت ، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني « عن غب ، عن — هنا — تؤدى المعنى الذى تؤديه بعد ، وغب كذا — بكسر الغين — أى : عقبه ، ويرى عن جده والجد — بكسر الجيم — المجاهدة ، أى الشدة « لا تلفنا ، لا تجدنا « ننفل ، نتملص وننتخلص .

الإعراب : « لئن ، اللام موطئة للقسم ، أى : والله أن — إن : شرطية « منيت ، منى : فعل ماض مبنى للجهول فعل الشرط ، وتاء المخاطب نائب فاعل « بنا ، جار ومجرور متعلق بمنيت « عن غب ، جار ومجرور متعلق بمنيت أيضاً ، وغب مضاف و « معركة ، مضاف إليه « لا ، نافية « تلفنا ، تلف : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونا : مفعول أول « عن دماء ، جار ومجرور متعلق بقوله « ننفل ، الآتى ، ودماء مضاف ، « القوم ، =

فَلَا مُمْ « لَنْ » مُوَطَّئَةٌ لقسم محذوف - والتقدير : والله لَنْ - و « إِنْ » :
 شَرْطٌ ، وجوابه « لَا تُلْفِنَا » وهو مجزوم بحذف الياء ، ولم يُجَبِ الْقَسْمُ ، بل حذف
 جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو جاء على الكثير - وهو إجابة القسم لتقدمه -
 لقليل : لَا تُلْفِنَا ؛ يائبات الياء ؛ لأنه مرفوع .

= مضاف إليه « ننتقل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ،
 والجملة من ننتقل وفاعله المستتر فيه في محل نصب مفعول ثانٍ لتلني .

الشاهد فيه : « قوله لا تلفنا » حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه . وحذف
 جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو أنه أوقعه جواباً للقسم لجاء به مرفوعاً ،
 لا مجزوماً ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة .

فضلُ لَر

«لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ ، فِي مُضَى ، وَيَقِلُّ
إِبِلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا ، لَكِنْ قَبْلُ^(١)

لو تستعمل استعمالين :

أحدهما : أن تكون مَصْدَرِيَّة ، وعلامتها صحة وقوع « أَنْ » مَوْقِفَهَا ، نحو :
« وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » أى : قِيَامُهُ ، وقد سبق ذِكْرُهَا فِي بَابِ الْمَوْصُولِ^(٢) .

الثانى : أن تكون شرطية ، ولا يليها — غالباً — إلا ماضٍ معنى ، ولهذا
قال : « لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضَى » وذلك نحو قولك : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ »
وَقَسَرَهَا سِبْبُوه بِأَنَّهَا حَرْفٌ لَمَّا كَانَ سَيَقَعُ لَوْ قَوْعٌ غَيْرُهُ ، وَفَسَّرَهَا غَيْرُهُ بِأَنَّهَا
حَرْفٌ امْتِنَاعٌ لَامْتِنَاعٍ ، وَهَذِهِ الْمَبَارَةُ الْآخِرَةُ هِيَ الْمَشْهُورَةُ ، وَالْأَوَّلَى الْأَصَحُّ ،
وَقَدْ يَقَعُ بَعْدَهَا مَا هُوَ مُسْتَقْبَلُ الْمَعْنَى ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَيَقِلُّ إِبِلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا »
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا
عَلَيْهِمْ) وَقَوْلُهُ :

(١) « لَوْ » قصد لفظه : مبتدأ ، حرف ، خبر المبتدأ ، وحرف مضاف ، ود شرط ،
مضاف إليه « فِي مُضَى » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط « وَيَقِلُّ » ، فعل
مضارع « إِبِلَاؤُهَا » ، إِبِلَاءٌ : فاعل يقل ، وإِبِلَاءٌ مضاف ، وها : مضاف إليه ، من إضافة
المصدر إلى مفعوله الأول « مُسْتَقْبَلًا » ، مفعول ثانٍ للبصير « لَكِنْ » ، حرف استنراك
« قَبْلُ » ، فعل ماضٍ ، مبنى للجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى إِبِلَائِهَا
المستقبل هو نائب الفاعل .

(٢) قد أنكر جماعة من النحاة مجيء لو مصدرية ، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً في

ص ٥١ الآتية .

٣٤٧ — وَلَوْ أَنَّ تَلِيَّ الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَاخُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ ، أَوْزَقَا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَاخُ

٣٤٧ — البيتان لنوبة بن الحخير — بضم الحاء المهملة ، وفتح الميم ، وتشديد الياء .

المنناة .

اللغة : « جندل » بفتحين بينهما سكون — أى حجر « صفائح » هى الحجارة العراض
التي تكون على القبور « البشاشة » طلاقة الوجه « زقا » صاح « الصدى » ذكر البوم ،
أو هو ما تسمعه فى الجبال كترديد لصوتك .

المعنى : يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته ، وقد حجبت عنها الجنادل والأحجار
العريضة ، سلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة ، أو لناب عنه فى تحيتها صدى يصيح
من جانب القبر .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع « أن » حرف توكيد ونصب « ليلى »
اسم أن « الأخيلية » نعت لليلى « سلمت » سلم : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو » يعود إلى ليلى ، والجملة فى محل رفع خبر أن و « أن »
ومعمولها فى تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت تسليم ليلى ،
ولما مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولو تسليم ليلى حاصل ، مثلاً ، وقد بين الشارح
هذا الخلاف قريباً (ص ٤٩) وعلى أية حال فهذه الجملة هى جملة الشرط « على » جار
ومجرور متعلق بـ « سلمت » و « ودونى » الواو واو الحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر
مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « جندل » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ
وخبره فى محل نصب حال « لسلمت » اللام هى التى تقع فى جواب لو ، وسلم : فعل ماض ،
والتاء ضمير المتكلم فاعل « تسليم » منصوب على المفعولية المطلقة ، وتسليم مضاف
و « البشاشة » مضاف إليه ، « أو » عاطفة « زقا » فعل ماض ، معطوف على « سلمت »
الماضى « إليها » جار ومجرور متعلق بزقا « صدى » فاعل زقا « من جانب » جار ومجرور
متعلق بقوله « صاخ » الآتى ، وجانب مضاف ، و « القبر » مضاف إليه « صاخ »
نعت لصدى .

الشاهد فيه : وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد لو ، وهذا قليل .

وَفِي فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنْ لَوْ أَنْ يَهَا قَدْ تَقْتَرِنُ^(١)

يعنى أن «لو» الشرطية تختص بالفعل؛ فلا تدخل على الاسم، كما أن «إن» الشرطية كذلك، لكن تدخل «لو» على «أن» واسمها وخبرها، نحو: «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ لَقُمْتُ». واختلف فيها، والحالة هذه؛ فقليل: هي باقية على اختصاصها، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير «لو ثبت أن زيدا قام لقمْتُ» [أى: لو ثبت قيامُ زيدٍ]، وقيل: زالت عن الاختصاص، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ ثَابِتٌ لَقُمْتُ» أى: لَوْ قِيَامُ زَيْدٍ ثَابِتٌ، وهذا مذهب سيبويه.

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاها صُرْفًا إِلَى الْمِضْيِ، نَحْوُ لَوْ بَقِيَ كَفَى^(٢)

(١) وهى ضمير منفصل مبتدأ فى الاختصاص، جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر الآتى بالفعل، جار ومجرور متعلق بالاختصاص «كأن»، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن»، حرف استدراك ونصب «لو»، قصد لفظه: اسم لكن «أن»، قصد لفظه أيضاً: مبتدأ «بها»، جار ومجرور متعلق بقوله «تقترن»، الآتى «قد»، حرف تقليل «تقترن»، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «أن»، والجملة من الفعل الذى هو تقترن وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أن، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر لكن.

(٢) «وإن» شرطية «مضارع»، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «تلاها»، تلا: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، وها مفعول، والجملة من تلا وفاعله لا محل لها مفسرة «صرفاً»، صرف: فعل ماضٍ مبنى للجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مضارع»، =

قد سبق أن « لو » هذه لا يليها — في الغالب — إلا ما كان ماضياً في
المضى ، وذكر هنا أنه إن وقع بعدها مضارعٌ فإنها تَقْلِبُ معناه إلى المضى ،
كقوله :

٣٤٨ — رُهْبَانُ مَدِينٍ وَالَّذِينَ عَاهَدْتُهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُمُودًا

= السابق ، والالف للاطلاق ، إلى المضى ، جار ومجرور متعلق بصرف « نحو » خبر
مبتدأ محذوف — أى وذلك نحو — « لو » حرف شرط غير جازم « يبق » فعل مضارع
فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « كفى » جواب الشرط ، وجملة الشرط
وجوابه في محل جر بإضافة « نحو » إليه على تقدير مضاف ، أى : نحو قولك لو يبق كفى .

٣٤٨ — اليتان لكثير عزة ، بتحدث فيهما عن تأثير عزة عليه ومثثه .

اللفظة : « رهبان » جمع راهب ، وهو عابد النصارى « مدين » قرية بساحل الطور
« قموداً » جمع قاعد ، مأخوذ من قعد للأمر ، أى اهتم له واجتهد فيه .

الإعراب : « رهبان » مبتدأ ، و « رهبان مضاف و « مدين » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة
عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلية والتأنيث « والذين » اسم موصول معطوف على
رهبان « عاهدتهم » ، عهد : فعل ماض ، وتاء المستكلم فاعله ، مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير
جماعة الغائبين المائد على الذين مفعول به لعهد ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذين
« يكون » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، والنون علامة الرفع ، والجملة في محل نصب حال
من المفعول في عاهدتهم ومن حذر ، جار ومجرور متعلق بقوله « يكون » السابق ، وحذر مضاف
و « العذاب » مضاف إليه « قموداً » منصوب على الحال : إما من المفعول في عاهدتهم بكلمة يكون
فتكون الحال مترادفة ، وإما من الفاعل في يكون فتكون الحال متداخلة « لو » حرف امتناع
لامتناع « يسمعون » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع ، والجملة
شرط لو لا محل لها من الإعراب « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « سمعت » فعل
وفاعل ، و « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور
متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف ، أى : سمعاً مثل سماعى « كلامها » كلامها تنازعه
الفلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولاً ، وكلام مضاف ، وما : مضاف إليه « خروا » خر :
فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة جواب لو لا محل لها من الإعراب ، وجملة =

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكَّمَا وَسُجُودًا
أى : لو سمعوا .

ولا بُدَّ لِلَّوْ هذه من جواب ، وجوابها : إما فعلٌ ماضٍ ، أو مضارعٌ منفي بلم .
وإذا كان جوابها مثبتاً ، فالأكثر اقترانه باللام ، نحو : « لو قام زيد لقام عمرو »
ويجوز حذفها ؛ فتقول : « لو قام زيد قام عمرو » .

وإن كان منفيّاً بلم لم تصحبها اللام ؛ فتقول : « لو قام زيد لم يقيم عمرو » .
وإن نفي بما فالأكثر تجرّده من اللام ، نحو : « لو قام زيد ما قام عمرو » ، ويجوز
اقترانه بها ، نحو : « لو قام زيد لما قام عمرو »^(١) .

== الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رهبان مدين « لعزة » جار ومجرور
متعلق بقوله « خروا » السابق « ركما » حال من الواو في خروا « وسجودا » مفعول على
قوله ركما .

الشاهد فيه : قوله « لو يسمعون » حيث وقع الفعل المضارع بعد « لو » ، فصرفت معناه
إلى المضى ؛ فهو فى معنى قولك « لو سمعوا » .

(١) اعلم أن كثيراً من النحاة ينكرون « لو » المصدرية ، ويقولون لا تكون
لو إلا شرطية ، فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر ، وإن لم يذكر جوابها — كما فى الأمثلة التى
تدعى فيها المصدرية — فالجواب محذوف ، والذين أثبتوها قالوا : إنها توافق أن المصدرية
فى المعنى ، وفى سبيل الفعل بعدما يصدر ، وفى بقاء الماضى على مضيه وتخليص المضارع
للاستقبال ، وتنفارقه فى العمل ، فإن لو لا تنصب ، ولا بد لها من أن يطلبها عامل ،
فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلاً نحو : « يعجنى أن تقوم ، وما كان ضرك لو مننت »
ومفعولاً به ، نحو : « أحب أن تقوم ، ويود أحدهم لو يعمر » وخبر مبتدأ نحو :
« الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه » ونحو قول الأعشى :

وَرُبَّمَا نَأَتْ قَوْمًا جُلَّ أَمْرُهُم مِّنَ الثَّانِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ يَحِلُّوْا
وتقع « أن » مع مدخولها مبتدأ نحو : « ولئن تصوموا خير لكم » .

أَمَّا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا

أَمَّا كَمَنْهَمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، وَفَا — لَتَلَوِ تِلْوَهَا وَجُوبًا — أَلِفًا^(١)

أَمَّا : حرفُ تفصيلٍ ، وهي قائمة مقام [أداة] الشرطِ ، وفعل الشرطِ ؛ ولهذا قَسَرَهَا سببويه بمهما يَكُ من شيءٍ ، والمذكور بعدها جوابُ الشرطِ ؛ فلذلك لزمته الفاء ، نحو : « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » والأصلُ « مهما يَكُ من شيءٍ فزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فَأَيَّبَتْ « أَمَّا » مُنَابَ « مهما يَكُ من شيءٍ » ؛ فصار « أَمَّا فزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ثم أخرت الفاء إلى الخبر ، فصار « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » ؛ ولهذا قال : « وَفَا لَتَلَوِ تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلِفًا » .

وَحَذَفُ ذِي أَلِفًا قَلَّ فِي نَثَرٍ ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا^(٢)

(١) « أَمَّا » قصد لفظه : مبتدأ « كهمايك من شيء » المقصود حكاية هذه الجملة التي بعد الكاف الجارة أيضاً ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وفا » قصر للضرورة : مبتدأ « لتلو » جار ومجرور متعلق بقوله « أَلِفًا » الآتي في آخر البيت ، وتلو مضاف وتلو من « تلوها » مضاف إليه ، وتلو مضاف وها : مضاف إليه « وجوباً » حال من الضمير المستتر في قوله « أَلِفًا » الآتي « أَلِفًا » ألف : فعل ماضٍ مبني للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « فالواقع » مبتدأ ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « أَلِفًا » قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « قل » فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من قل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « في نثر » جار ومجرور متعلق بقوله « قل » السابق « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية مجازمة « يك » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « قول » اسم يك « معها » مع : ظرف متعلق بقوله « نبذ » الآتي ، ومع مضاف =

[قد] سَبَقَ أَنْ هَذِهِ الْفَاءُ مُلْتَزِمَةُ الدَّكْرِ ، وقد جاء حذفها في الشعر :
كقوله :

٣٤٩ — فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
وَلَكِنَّ سَبْرًا فِي عِرَاضِ التَّمَوَاكِيرِ .

= وما مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «نبدأ» نبدأ : فعل ماض مبني للجهول ،
والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول ،
والجمله من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر بك ، وجمله يك واسمه وخبره في محل جر
بإضافة «إذا» إليها ، وهى جمله الشرط ، والجواب محذوف يدل سابق الكلام عليه ،
والتقدير : إذا لم يك قول لحذف الفاء قليل .

٣٤٩ — هذا البيت مما هجى به بنو أسد بن أبي العيص قديماً — وهو من كلام الحارث
ابن خالد المخزومي . وقوله :

فَصَحَّخْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُمْدُونٌ سُودَانٌ عِظَامٌ لِلنَّائِبِ

اللغة : «قمدون» جمع قد ، وهو — بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل —
الطويل ، وقيل : الطويل العنق الضخمه «سودان» أراد به الأشراف ، وقيل : هو جمع
سود ، وهو جمع أسود ، وهو أفعل تفضيل من السيادة «عراض» جمع عرض — بضم
العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمة — بمعنى الناحية «المواكب» الجماعة
ركباناً أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة خاصة .

الإعراب : «أما» حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل «القتال» مبتدأ «لا»
نافية للجنس «قتال» اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب «لديكم» لدى : ظرف متعلق
بمحذوف خبر لا . ولدى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه : والجمله من لا واسمه
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط بين جمله المبتدأ والخبر هو العموم الذي في اسم لا .
كذا قيل ، ورده الجمهور ، واستظهر جماعة منهم أن الرابطة هنا إعادة المبتدأ بلفظه فهو
كقوله تعالى : (الحاقة ما الحاقة) (القارعة ما القارعة) (وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة)
«ولكن» حرف استدراك ونصب ، واسمه محذوف ، أى : ولكنكم «سيرا» مفعول
مطلق لفعل محذوف : أى تسيرون سيرا ، وجمله هذا الفعل المحذوف مع فاعله في محل =

أى : فلا قتال ، وحُذِفَتْ فى النثر أيضاً : بكثرة ، وبقلة ؛ فالكثرة عند
حذف القول معها ، كقوله عز وجل : (فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ
بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ؟) أى فىقال لهم : أ كفرتُم بعد إيمانكم ، والقليل : ما كان بخلافه ،
كقوله صلى الله عليه وسلم : « أما بعدُ ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست فى
كتاب الله » ^(١) هكذا وقع فى صحيح البخارى « ما بال » بحذف الفاء ، والأصل :
أما بعد فما بال رجال ، لحذفت الفاء .

* * *

= رفع خبر لكن ، ويجوز أن يكرن قوله « سيرا » هو اسم لكن ، وخبره محذوف ،
والتقدير : ولكن لكم سيرا — إلخ ، فى عراض ، جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف
على الأول ، وبقوله سيرا على الثانى ، وعراض مضاف و الموابك ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لا قتال لديكم » حيث حذف الفاء من جواب أما ، مع أن الكلام
ليس على تضمن قول محذوف ، وذلك للضرورة ، ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِيَجْفَرِ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهَا

لحذف الفاء من « لا صدور لجعفر » وليس على تقدير القول ، وقوله « ولكن
أعجازاً » تقديره « ولكن لم أعجازاً » نظير ما ذكرناه فى قول الحارث « ولكن سيرا »
فى أحد الوجهين .

(١) يمكن تخریج هذا الحديث على تقدير القول ، فتكون من النوع الذى يكثر
فيه حذف الفاء كالأية ، والتقدير : أما بعد فأقول : ما بال رجال ، وقدروى أن السيدة
عائشة — رضى الله تعالى عنها — قالت « أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة
طافوا طوافاً واحداً » فهذا على حذف الفاء ، وليس على تقدير قول قطعاً ، لأنه إخبار
عن شئ ماضى .

وَلَا وَقَوْمًا يَلْزَمَانِ إِلَّا بَعْدًا
إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدٍ^(١)

للولا ولوما استعمالان :

أحدهما : أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهو المراد بقوله :
« إذا امتناعاً بوجود عقداً » ، ويلزمان حينئذ الابتداء ؛ فلا يدخلان إلا على
المبتدأ ، ويكون الخبر بمدهما محذوفاً وجوباً ، ولا بُدَّ لهما من جواب^(٢) ، فإن
كان مُتَّبَعًا قُرْنَ بِاللَّامِ ، غالباً ، وإن كان منفياً بما تَجَرَّدَ عَنْهَا^(٣) غالباً ، وإن
كان منفياً لم لم يقترن بها ، نحو : « لولا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ » ، ولوما زيد
لَأَكْرَمْتُكَ ، ولوما زيد ما جاء عمرو ، ولوما زيد لم يحيى عمرو ؛ فزيد — في

(١) « لولا » قصد لفظه : مبتدأ « ولوما » معطوف على لولا « يلزمان » فعل مضارع ،
وألف الاثنين فاعل ، والنون علامة الرفع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الابتداء »
مفعول به ليلزمان « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « امتناعاً » مفعول به تقدم على
عامله ، وهو قوله « عقداً » الآتي « بوجود » جار ومجرور متعلق بعقد الآتي أيضاً
« عقداً » عقد : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر
بإضافة إذا إليها .

(٢) قد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه ، نحو قوله تعالى : (ولولا فضل الله عليكم
ورحمته وأن الله تواب حكيم) التقدير : لولا فضله عليكم لهلكتم .

(٣) ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام ، وذلك نحو قول الشاعر :

وَلَا زُهَيْرٌ جَعَانِي كُنْتُ مُعْتَذِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلِسَّلَامِ إِنْ جَنَحُوا

وقد يقترن الجواب المنقى بما باللام نحو قول الشاعر :

وَلَا رَجَاءَ لِقَاءِ الظَّالِمِينَ لَمَّا أَبَقْتُ نَوَاحِي لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

هذه المثل ونحوها — مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا زيد موجود ،
وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء .

وبهما التحضيض مَزَ ، وهَلَا ، أَلَا ، أَلَا ، وَأَوَّلِيْنَهَا الْفُعْلَا^(١)
أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما ، وهو الدلالة على
التحضيض ؛ ويختصان حينئذٍ بالفعل ، نحو : « لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَلَوْمَا قَتَلْتَ
بَكْرًا » فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً ، وإن قصدت بهما
الحث على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر ، كقوله تعالى : (فَلَوْلَا نَفَرَ
مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا) أى : لينفروا
وبقية أدوات التحضيض حكما كذلك ، فتقول : « هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ،
وَأَلَا فَعَلْتَ كَذَا » وألّا مخففة كالألّا مشددة .

وَقَدْ يَلِيهَا أَسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عَلَّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ^(٢)

(١) « وبهما ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، بهما : جار ومجرور متعلق بقوله :
« مَزَ ، أَلَا » التحضيض ، مفعول به لمز تقدم عليه « مَزَ ، فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وهَلَا ، معطوف على الضمير المجرور حالا بالباء في قوله
بهما « أَلَا ، أَلَا ، معطوفان أيضاً على الضمير المجرور حالا بالباء ، بماطف مقدر « وأوليينها ،
أول : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وها : مفعول أول
« الفعلا ، مفعول ثان .

(٢) « وقد ، حرف تقليل « يليها ، يلي : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة
على الياء ، وها : مفعول به يلي « أَسْمٌ ، فاعل يلي « بفعل ، جار ومجرور متعلق =

قد سَبَقَ أن أدوات التحضيض تختصُ بالفعل ، فلا تدخل على الاسم ، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسمُ بعدها ، ويكون مَعْمُولًا لفعل مُضَرَّر ، أو لفعل مُؤَخَّر عن الاسم ؛ فالأول كقوله :

— ٣٥٠ — هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَّاحُ *

= بقوله « علق » الآتي « مضمر » نعت لفعل « علق » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة في محل رفع نعت لاسم « أو » عاطفة « بظاهر » معطوف على قوله « بفعل » السابق مع ملاحظة منعت محذوف ، أى أو بفعل ظاهر — إلخ « مؤخر » نعت لظاهر .

٣٥٠ — هذا عجز بيت لا يعرف قائله ، وصدره :

* أَلَا نَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونِي *

اللغة : « لجاجتي » بفتح اللام — مصدر لجج في الأمر — من باب تعب — إذا لازمه ، وواظب عليه ، وداوم على فعله « تلحونني » تلومونني « صحاح » جمع صحيح : أى والقلوب خالية من الغضب والحقد والضعينة .

المعنى : يقول : أبعد لجاجتي وغضبي وامتلاء قلوبنا بالفعل والحقد تلومونني وتعذلونني . وتتقدمون إلى بطلب الصلح وغفران ما قدمتم من الإساءة . وهلا كان ذلك منكم قبل أن تمتلئ القلوب إحنة ، وتحمل الضعينة عليكم بسبب سوء عماكم .

الإعراب : « الآن » الهمزة للانكار ، « والآن » ظرف زمان متعلق بقوله : « تلحونني » الآتي « بعد » ظرف زمان بدل من الظرف السابق ، وبعد مضاف ولجاجة من « لجاجتي » مضاف إليه ، ولجاجة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « تلحونني » تلحون : فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع ، والنون الثانية للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به « هلا » أداة تحضيض « التقديم » فاعل بفعل محذوف : أى هلا حصل التقديم « والقلوب » الواو للحال ، القلوب : مبتدأ « صحاح » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هلا التقديم » حيث ولى أداة التحضيض اسم مرفوع ، فيجعل هنا فاعلاً لفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال ، وهذا =

فـ «التقدم» مرفوعٌ بفعل محذوف ، وتقديره : هَلَّا وَجِدَ التَّقْدُمُ ، ومثله قوله :

٣٥١ - تَعْدُونَ عَفَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ تَجْدِيكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى ، وَلَا الْكَيِّ الْمَقْنَمَا

= الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه كما في نحو زيدا أكرمه ، .
ونظير هذا البيت قول الشاعر :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيَّتْ
فإن «رجلا» منصوب بفعل محذوف - وذلك في بعض تخرجاته - وهذا الفعل المحذوف ليس في الكلام فعل يقسره ، وتقدير الكلام : ألا تعرفون رجلا ، أو نحو ذلك .

٣٥١ - البيت لجرير ، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق .

اللفظة «تعدون» قد اختلف العلماء في هذا الفعل ، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين ؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين ، ومنع ذلك آخرون ، والبيت بظاهره شاهد للجواز «عقر» مصدر قولك عقر الناقة ، أى : ضرب قوائمها بالسيف «النَّيْب» جمع ناب ، وهى الناقة المسنة «مجدكم» عزكم وشرفكم «ضوطفى» هو الرجل الضخم اللثيم الذى لا غناء عنده ، والضوطفى أيضاً : المرأة الحفقاء «الكى» الشجاع المنكى فى سلاحه . أى المستتر فيه «المقنما» بصيغة اسم المفعول - الذى على رأسه البيضة والمخفر .

المعنى : يقول : إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنة التى لا ينتفع بها ولا يرجى نسلها - بالسيف ، أفضل عزكم وشرفكم ، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم ؟ !

الإعراب : «تعدون» تعد : فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والتنون علامة الرفع «عقر» مفعول أول ، وعقر مضاف و «النَّيْب» مضاف إليه «أفضل» مفعول ثانٍ ، وأفضل مضاف ومجد من «مجدكم» مضاف إليه ، ومجد مضاف ، وكاف المخاطب مضاف إليه «بنى» منادى بحرف تداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و «ضوطفى» مضاف إليه «لولا» أداة تفضيض «الكى» مفعول =

فـ «الكى» : مفعولٌ بفعل محذوف ، والتقدير : لولا تعدون الكى المقنع ،
والثانى كقولك : لولا زيدا ضربت ، فـ «زيداً» مفعول «ضربت» .

= أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف ، أى : لولا تعدون قتل الكى المقنعا ، صفة للكى ، والمفعول الثانى محذوف ، يدل عليه الكلام السابق ، والتقدير : لولا تعدون قتل الكى المقنع أفضل بحدكم .

الشاهد فيه : قوله «لولا الكى المقنعا» حيث ولى أداة التحضيض اسم منصوب ؛
لمحل منصوباً بفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال .
ونحب أن ننبهك إلى أن العامل فى الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثة
أقسام تفصيلاً .

أولها : أن يكون هذا الفعل العامل فى ذلك الاسم متأخراً عن الاسم نحو «هلا
زيداً ضربت» .

وثانها : أن يكون هذا العامل محذوفاً مفسراً بفعل آخر مذكور بعد الاسم ، نحو
«ألا خالداً أكرمه» تقدير هذا الكلام . ألا أكرمت خالداً أكرمه .

وثالثها : أن يكون هذا الفعل العامل محذوفاً ، وليس فى اللفظ فعل آخر يدل عليه ،
ولكن سياق الكلام ينبئ عنه ؛ فيمكنك أن تصيده منه ، وقد استشهدنا لهذا النوع
فى شرح الشاهد رقم ٣٥٠ .

الإخبار بالذي ، والألف واللام

مَا قِيلَ « أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي » خَبَرَ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ (١)
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَ عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ (٢)
نَحْوُ : « الَّذِي ضَرَبَتْهُ زَيْدٌ » ؛ فَذَا « صَرَبْتُ زَيْدًا » كَانَ ، مَادِرِ الْمَأْخُذِ (٣)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ ، قيل ، فعل حاض مبني للجهول ، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة للموصول « أخبر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عنه » ، بالذي ، جارٍ ومجروران يتعلقان بأخبر ، وجملة « أخبر » وما تعلق به مقول القول « خبر » ، خبر المبتدأ « عن الذي » ، جار ومجرور متعلق بقوله « خبر » ، السابق « مبتدأ » ، حال من « الذي » ، السابق « قيل » ، ظرف متعلق بقوله « استقر » ، الآتي ، أو مبني على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانية ، وجملة « استقر » مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلاً بمن .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « سواهما » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « فوسطه » ، الفاء زائدة ، ووسط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، ودخلت الفاء في جملة الخبر لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط « صلة » ، حال من الهاء الواقعة مفعولاً به في قوله فوسطه « عائدها » ، عائد : مبتدأ ، وعائد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصلة مضاف إليه « خلف » ، خبر المبتدأ ، وخلف مضاف ، و « معطى » ، مضاف إليه ، ومعطى مضاف ، و « التكملة » ، مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله .

(٣) « نحو » ، خبر المبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو « الذي » ، اسم موصول مبتدأ « ضربته » ، فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « زيد » ، خبر الذي الواقع مبتدأ « فذا » ، الفاء للتفريع ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « ضربت زيداً » ، أصله فعل وفاعل ومفعول ، وقد قصد لفظه ، وهو خبر مقدم لمكان « كان » ، فعل حاض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، وجملة كان =

هذا الباب وضمه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه ، كما وضعوا باب الثمرين في التصريف لذلك .

فإذا قيل لك : أخبر عن اسم من الأسماء بـ « الذى » ؛ فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل « الذى » خبراً عن ذلك الاسم ، لكن الأمر ليس كذلك ، بل المجهول خبراً هو ذلك الاسم ، والخبر عنه إما هو « الذى » كما ستعرفه ، فقيل : إن الباء في « بالذى » بمعنى « عن » ، فكأنه قيل : أخبر عن الذى .

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك ؛ فجىء بالذى ، واجعله مبتدأ ، واجعل ذلك الاسم خبراً عن الذى ، وخذ الجملة التى كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين الذى وبين خبره ، وهو ذلك الاسم ، واجعل الجملة صلة الذى ، واجعل العائد على الذى الموصول ضميراً ، يجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذى صيرته خبراً .

فإذا قيل لك : أخبر عن « زيد » من قولك « ضربتُ زيداً » ؛ فتقول : الذى ضربته زيد ، فالذى : مبتدأ ، وزيد : خبره ، وضربته : صلة الذى ، والماء في « ضربته » خلف عن « زيد » الذى جماعته خبراً ، وهى عائدة على « الذى » .

□ □ □

وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الثَّابِتِ^(١)

= واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « فادر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المأخذا » مفعول به لادر ، والألف للإطلاق .

(١) « وبالذين ، الواو عاطفة أو للاستئناف . وبالذين جار ومجرور متعلق بقوله « أخبر » ، الآتى « والذين » ، والى » معطوفان على « والذين » ، السابق « أخبر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مراعيًا » حال من فاعل « أخبر » ، وفي مراعى ضمير مستتر هو فاعله ، وفاق « مفعول به لقوله مراعيًا » ، ووافق مضاف . و « المثبت » مضاف إليه .

أى : إذا كان الاسم — الذى قيل لك أخبر عنه — مثنى فجىء بالموصل مثنى كاللذين ، وإن كان مجموعاً فجىء به كذلك كالذين ، وإن كان مؤنثاً فجىء به كذلك كالتى .

والحاصل أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به ؛ لأنه خبر عنه ، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه : إن مفرداً مفرد ، وإن مثنى فمثنى ، وإن مجموعاً فمجموع ، وإن مذكراً فذكر ، وإن مؤنثاً فمؤنث .

فإذا قيل لك : أخبر عن « الزَّيْدَيْنِ » من « ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ » قلت : « اللذان ضربتهما الزَّيْدَانِ » وإذا قيل : أخبر عن « الزَّيْدَيْنِ » من « ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ » قلت : « الَّذِينَ ضَرَبْتَهُمُ الزَّيْدُونَ » وإذا قيل : أخبر عن « هِنْدٍ » من « ضَرَبْتُ هِنْدًا » قلت : « الَّتِي ضَرَبْتُهَا هِنْدٌ » .

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هُنَا قَدْ حُتِمًا^(١)

= هذا ، ومثل اللذين والذين والتى : اللتان فى المثنى المؤنث ، واللاتى واللاتى فى الجمع المؤنث . والآلى فى جمع الذكور ، وليس الحكم قاصراً على الأسماء الثلاثة التى ذكرها الناظم ، ولو أنه قال : وبفروع الذى نحو التى ، لكان وافياً بالمقصود ، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها ، وكأنه قد قال : وباللذين والذين والتى ونحوهن ، فافهم ذلك ، والله تعالى المسئول أن يرشدك .

(١) « قبول ، مبتدأ ، وقبول مضاف و « تأخير ، مضاف إليه » وتعريف ، معطوف على تأخير « لما ، جار ومجرور متعلق بقوله « حتما ، الآتى « أخبر ، فعل ماض مبنى للجهول « عنه ، جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخبر ، والجملة لا محل لها صلة « ما ، المجرورة محلا باللام « ههنا ، ها : حرف تنبيه ، وهنا : ظرف متعلق بقوله « حتما ، الآتى « قد ، حرف تحقيق « حتما ، حتم : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « قبول تأخير وتعريف ، والآلف للإطلاق ، والجملة من الفعل — الذى هو حتم — ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ،

كَذَّا الْفَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعَ مَا رَعَوْا^(١)
يُشْتَرِطُ فِي الْأَسْمِ الْمُخْتَبَرِ عَنْهُ بِالذِّي شُرُوطٌ :

أحدهما : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ بِالذِّي عَمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ، كَأَسْمَاءِ
الشرط والاستفهام ، نحو : مَنْ ، وَمَا .

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخْبَرُ عَنِ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ .

الثالث : أن يكون صالحاً للاستفناء عنه بأجني ؛ فلا يُخْبَرُ عَنِ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ لِلْجُمْلَةِ
الواقعة خبراً ، كَالْمَاءِ فِي « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » .

الرابع : أن يكون صالحاً للاستفناء عنه بِمُضْمَرٍ ؛ فلا يُخْبَرُ عَنِ الْمَوْصُوفِ دُونَ
صِفَتِهِ ، وَلَا عَنِ الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ فلا يُخْبَرُ عَنِ « رَجُلٍ » وَحْدَهُ ، مِنْ قَوْلِكَ
« ضَرَبْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا » فلا تقول : الذي ضربته ظريفاً رجلاً ؛ لأنك لو أخبرت عنه
لوضعت مكانه ضميراً ، وحينئذ يلزم وصف الضمير ، والضمير لا يُوصَفُ ، وَلَا يُوصَفُ
به ؛ فلو أخبرت عن الموصوف مع صفة جاز ذلك ؛ لاستفناء هذا المخنور ، كقوله :
« الَّذِي ضَرَبْتُهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

وكذلك لا يُخْبَرُ عَنِ الْمُضَافِ وَحْدَهُ ؛ فلا يُخْبَرُ عَنِ « غُلَامٍ » وَحْدَهُ مِنْ

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بقوله « شرط » ، الآتي « الفنى » مبتدأ « عنه » ،
بأجني ، جاران ومجروران متعلقان بقوله « الفنى » ، السابق « أو » عاطفة « بمضمر » معطوف
على قوله « بأجني » ، السابق « شرط » ، خبر المبتدأ « فراع » ، الفاء حرف دال على التفریع ،
راع : فعل أمر مبني على حذف الباء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » ،
اسم موصول : مفعول به لراع « رعو » ، فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل
الماضي وفاعله لا محل لها صلة الواقعة مفعولاً به ، والمائد ضمير منصوب برعوا محذوف ،
وتقدير الكلام : فراع ما رعوه .

« ضربت غلامَ زيدٍ » ؛ لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر ، والضمير لا يُضَافُ ؛
فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك ؛ لانتفاء المانع ؛ فتقول : « الذي
ضربته غلامُ زيدٍ » .

* * *

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِالْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ^(١)
إِنْ صَحَّ صَوغُ صَلَتهُ مِنْهُ لَأَلْ
كَصَوغِ « وَاقٍ » مِنْ « وَاقِي اللَّهِ الْبَطْلُ »^(٢)

يُخْبَرُ بـ « الذي » عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية ؛ فتقول في
الإخبار عن « زيد » من قولك « زيد قائم » : « الذي هو قائم زيد » ،

(١) « وأخبروا » ، فعل وفاعل « هنا » ظرف مكان متعلق بأخبروا « وبال » ، عن بعض ،
جاران ومجروران متعلقان بأخبروا أيضاً ، وبعض مضاف ، و « ما » اسم موصول :
مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « يكون » ، فعل مضارع ناقص « فيه » ، جار ومجرور
متعلق بقوله « تقدما » ، الآتي « الفعل » ، اسم يكون « قد » ، حرف تحقيق « تقدما » ، تقدم :
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفعل الواقع اسماً ليكون ،
والآلف للإطلاق ، والجملة من الفعل الذي هو تقدم وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يكون ،
وجملة يكون واسمه وخبره لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلاً بالإضافة .

(٢) « إن » ، شرطية « صح » ، فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم فعل الشرط
« صوغ » ، فاعل صح ، وصوغ مضاف ، و « صلة » مضاف إليه « منه » ، جار ومجرور
متعلق بصوغ « لال » ، جار ومجرور متعلق بصلة « كصوغ » ، جار ومجرور متعلق
بمخذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كأن كصوغ ، وصوغ مضاف ، و « واق » ،
مضاف إليه « من » ، حرف جر ، ومجروره محذوف ، أى : من قولك ، أو أن جملة
« وفي الله » ، قصد لفظها ؛ فهي مجرورة تقديرها بمن ، والجار والمجرور متعلق
بقوله صوغ .

وتقول في الإخبار عن « زيد » من قولك « ضربت زيدا » : « الذي ضربته زيد » .
ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم ، إلا إذا كان واقعا في جملة فعلية ،
وكان ذلك الفعل مما يصح أن يُصاغ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل
واسم المفعول .

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ، ولا عن الاسم الواقع في
جملة فعلية فعلها غير مُتَصَرِّفٍ : كالرجل من قولك « نِعِمَّ الرجل » ؛ إذ لا يصح أن
يستعمل من « نسم » صلة الألف واللام .

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك : « وَفَى اللَّهُ الْبَاطِلَ » فتقول : « الْوَاقِ الْبَاطِلَ
اللَّهُ » وتخبر أيضا عن « البطل » ؛ فتقول : « الْوَقِيهِ اللَّهُ الْبَطْلُ » .



وَإِنْ يَكُنْ مَارَقَتْ صِلَةٌ أَلْ ضَمِيرٌ غَيْرَهَا أُبَيِّنُ وَأُنْفَصِلُ^(١)

الوصفُ الواقعُ صِلَةً لَأَلْ ، إن رفع ضميراً : فإما أن يكون عائداً على الألف

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون
« ما » اسم موصول : اسم يكن « رفعت » رفع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « صلة »
فاعل رفعت ، وصلة مضاف و « أل » مضاف إليه ، والجملة من الفعل - الذي هو رفعت -
وفاعله لا محل لها صلة الموصول « ضمير » خبر يكن ، وضمير مضاف وغير من « غيرها »
مضاف إليه ، وغير مضاف وما مضاف إليه « أبين » فعل ماض مبنى للجهول جواب الشرط
مبنى على الفتح في محل جزم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما الموصولة الواقعة اسم يكن « وانفصل » الواو عاطفة ، انفصل : فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة أيضاً ، والفعل في محل جزم
معلول « أبين » الذي هو جواب الشرط .

واللام ، أو على غيرها ؛ فإن كان عائداً عليها استقر ، وإن كان عائداً على غيرها انفصل .

فإن قلت : « بَلِّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » فإن أخبرت عن التاء في « بَلِّغْتُ » قلت : « المبلغُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ؛ ففي « المبلغ » ضمير عائداً على الألف واللام ؛ فيجب استتاره .

وإن أخبرت عن « الزَّيْدَيْنِ » من المثال المذكور قلت : « الْمُبْلَغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً الزَّيْدَانِ » فـ « أَنَا » : مرفوع بـ « المبلغ » وليس عائداً على الألف واللام ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مُثْنًى ، وهو المحبَرُ عنه ؛ فيجب إبراز الضمير .

وإن أخبرت عن « الْعَمْرَيْنِ » من المثال المذكور ، قلت : « الْمُبْلَغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ » ؛ فيجب إبراز الضمير ، كما تقدم .

[وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن « رِسَالَةٍ » من المثال المذكور ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة ، والمراد بالضمير الذي ترفعه صِلَةُ [أَل] المتكلم ؛ فتقول : « الْمُبْلَغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » .]

* * *

المدد

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلشَّيْءِ فِي عَدٍّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ (١)
فِي الضِّدِّ جَرَّدٌ ، وَلِلمِّيزِ أَجْرٌ جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ (٢)

تنبت التاء في ثلاثة ، وأربعة ، وما بعدهما إلى عشرة (٣) ، إن كان المعدود بهما
مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً ، ويُضاف إلى تجميع ، نحو : « عندي ثلاثة رجال ،
وأربع نساء » وهكذا إلى عشرة .

(١) « ثلاثة » بالنصب : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « قل » ، الآتي المتضمن
معنى اذكر ، أو بالرفع : مبتدأ ، وقصد لفظه « بالتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال
من ثلاثة « قل » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل
رفع خبر المبتدأ وهو « ثلاثة » ، إذا رفعته بالابتداء ، والرابط ضمير منصوب محذوف
والتقدير : ثلاثة قل « للمشره » . في عد ، جاران ومجروران متعلقان بقوله « قل » السابق ،
وعد مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « آحاده » ،
آحاد : مبتدأ ، وآحاد مضاف والهاء مضاف إليه « مذكروه » ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ
وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالإضافة .

(٢) « في الضد » جار ومجرور متعلق بقوله « جرد » ، الآتي « جرد » ، فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « والمميز » مفعول به مقدم على عامله ،
وهو قوله « اجر » ، الآتي « اجر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت « جمعاً » حال من المميز « بلفظ » جار ومجرور متعلق بقوله : « جمعاً » ،
السابق ، ولفظ مضاف ، و « قل » مضاف إليه « في الأكثر » جار ومجرور متعلق
بقوله : « قل » .

(٣) العشرة داخلة ، متى كانت مفردة ، كعشرة أيام ، وإنما كان شأن هذه الأعداد
ما ذكر لأنها أسماء جموع مثل زمرة وفرقة وأمة ؛ لحقها أن تؤنث كهذه النظائر ؛ فأعطيت
ما هو من حقها في حال عد المذكر ؛ لكونه سابق الرتبة على المؤنث ، فلما أرادوا عد
المؤنث لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر ؛ فلم يكن إلا حذف التاء .

وأشار بقوله : « جمعا بلفظ قلة في الأكثر » إلى أن الممدود بها إن كان له جمعُ قلة وكثرة لم يُصَفِ العددُ في الغالب إلا إلى جمع القلة ؛ فتقول : « عندى ثلاثةُ أفلسٍ ، وثلاثُ أنفسٍ » ويقلُّ « عندى ثلاثةُ فُلوسٍ ، وثلاثُ نفوسٍ » . .

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) ؛ فأضاف « ثلاثة » إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة ، وهو « أقراء » (١) .

فإن لم يكن للامم إلا جمعُ كثرة لم يُصَفِ إلا إليه ، نحو : « ثلاثة رجالٍ » .

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزَرًا قَدْ رُدِفَ (٢)

قد سبق أن « ثلاثة » وما بعدها إلى « عشرة » لا تضاف إلا إلى جمع ، وذَكَرَ هنا أن « مائة » و « ألفا » من الأعداد المضافة ، وأنها لا يضافان إلا إلى مفرد ،

(١) الأصل في جمع قرء — بفتح القاف وسكون الراء — أن يكون على أفعال ، نظير فلس وأفلس ، والمستعمل من جمع هذا اللفظ — وهو أقراء — شاذ بالنسبة إليه ، وإذا كان جمع القلة شاذاً ، أو قليل الاستعمال ، فهو بمثابة غير الموجود ، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة .

(٢) « ومائة » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله : « أضف ، الآتي » والألف « معطوف على مائة » للفرد ، جار ومجرور متعلق بقوله أضف الآتي « أضف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ومائة » مبتدأ « بالجمع » جار ومجرور متعلق بقوله « ردِف » الآتي « نَزَرًا » حال من الضمير المستتر في قوله ردِف « ردِف » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « مائة » الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل — الذي هو ردِف — ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

نحو : « عندى مائة رَجُلٍ ، وألفُ درهمٍ » ووَرَدَ إضافة « مائة » إلى جَمْعٍ قليلًا ، ومنه قراءة حمزة والكسائي : (وَلَبِثُوا فِي كُنُفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ) بإضافة مائة إلى سنين^(١).

والحاصلُ : أن العدد المضاف على قسمين :

أحدهما : مالا يضاف إلا إلى جَمْعٍ ، وهو : ثلاثة إلى عشرة .

والثاني : مالا يضاف إلا إلى مفرد ، وهو : مائة ، وألف ، وتثنيتهما ، نحو : « مِائَتَا درهمٍ ، وألفًا درَهمٍ » وأما إضافة « مائة » إلى جميع قليلٍ .

وَأَحَدَ أَذْكَرَ ، وَصِلْنَهُ بِمَشَرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرَ^(٢)

وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَعْيِيمِ كَسْرَةٍ^(٣)

(١) قرئ في هذه الآية الكريمة بإضافة مائة إلى سنين ؛ فسنين : تمييز ، وفي ذلك شذوذ عن القياس من جهة واحدة ، وسهله شبه المائة بالعدد ، في أن كل واحد منهما عشرة من أحاد الذى قبله في المرتبة ؛ فالعشرة والمائة كل واحد منهما عشرة من أحاد المرتبة التى قبله ، وقرئ بتثنيون مائة فيجب أن يكون سنين بدلا من ثلثائة أو يائنا له ، ولا يجوز جعله تمييزا ؛ لأنك لو جعلته تمييزا لاقضى أن يكون كل واحد من الثلثائة سنين ، فتكون مدة لبثهم تسهائة سنة على الأقل ، وليس ذلك بمبراد قطعا .

(٢) « وأحد » مفعول مقدم على عامله وهو قوله « اذكر » اذكر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وصلنه » الواو عاطفة ، وصل : فعل أمر مبنى على التفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لصل « بعشر » جار ومجرور متعلق بصل « مركبا » حال من الضمير المستتر في قوله صل السابق « قاصد » حال ثانية ، وقاصد مضاف ، و « معدود » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ذكر » صفة لمعدود .

(٣) « وقل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لدى » ظرف متعلق بقل ، ولدى مضاف و « الثائيت » مضاف إليه « إحدى عشرة » قصد =

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى مَا مَعَهُمَا فَفَعَلْتُ قَصْدًا^(١)
وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا^(٢)

لما فرغ من [ذِكر] العدد المضاف ، ذكر العدد المركب ؛ فيركب « عشرة » مع ما دونها إلى واحد ، نحو : « أَحَدَ عَشَرَ ، وَأَيْنَا عَشَرَ ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ — إلى تِسْعَةِ عَشَرَ » هذا للذكر ، وتقول في المؤنث : « إِخْدَى عَشْرَةَ ، وَأَيْنَتَا عَشْرَةَ ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ — إلى تِسْعَ عَشْرَةَ » فللمذكر : أَحَدٌ وَأَيْنَا ، وللمؤنث إِخْدَى وَأَيْنَتَا .

= لفظه : مفعول به لقل ، والشين ، مبتدأ أول ، فيها ، عن تميم ، جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « كسرة » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) « ومع ، ظرف متعلق بقوله « افعل ، الآتي » ، ومع مضاف و « غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف و « أحد ، مضاف إليه » وإحدى ، معطوف على أحد ، ما ، مفعول مقدم على عامله وهو قوله « افعل ، الآتي » معهما « مع : ظرف متعلق بقوله « فعلت » ، الآتي » ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فعلت ، فعل وفاعل ، والجملة من هذا الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : افعل الذي فعلته « فافعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « قصداً ، حال من الضمير المستتر في افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل : أى قاصداً .

(٢) « ثلاثة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وتسعة ، معطوف على ثلاثة » وما ، اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضاً « بينهما ، بين : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما ، الموصولة ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه « إن ، شرطية « ركب : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم ، فعل الشرط . وألف الاثنين نائب فاعله « ما ، اسم موصول : مبتدأ مؤخر « قدما ، قدم : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول . وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية .

وأما « ثلاثة » وما بعدها إلى « تسعة » فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله ؛ فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً .

وأما « عشرة » — وهو الجزء الأخير — فنسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً ، وتثبت إن كان مؤنثاً ، على العكس من « ثلاثة » فإيها ؛ فتقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ أُمْرَأَةً » ، وكذلك حكم « عشرة » مع أحد وإحدى ، واثنين واثنتين ؛ فتقول : « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَاثْنَتَا عَشَرَ رَجُلًا » بإسقاط التاء ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ أُمْرَأَةً ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ أُمْرَأَةً » بإثبات التاء .

ويجوز في شين « عشرة » مع المؤنث النسيك ، ويجوز أيضاً كسرهما ، وهي لغة تميم .

وَأَوَّلِ عَشْرَةٍ أَتَنَتِي ، وَعَشْرًا أَتَنِي ، إِذَا أَتَنِي تَشَأْ أَوْ ذَكَرًا^(١)
وَالْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ ، وَارْفَعْ بِالْأَلِفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْءَيْ سَوَاهُمَا أَلِفٌ^(٢)

(١) « وأول ، فعل أمر مبني على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عشرة » ، مفعول أول لأول ، أتني ، مفعول ثان « وعشرا » ، معطوف على المفعول الأول « أتني » ، معطوف على المفعول الثاني ، ولاحظ في العطف على معمولين لعامل واحد « إذا » ، ظرف تضمن معنى الشرط « أتني » ، مفعول به لقوله تشأ الآتي « تشأ » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من تشأ وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة إذا إليها « أو » ، عاطفة « ذكرا » ، معطوف على أتني .

(٢) « واليا » ، قصر للضرورة : مبتدأ « لغير » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « و » ، غير مضاف و « الرفع » ، مضاف إليه « وارفع » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالالف » ، جار ومجرور متعلق بقوله : « ارفع » ، =

قد سبق أنه يقال في العدد المركب «عشر» في التذكير ، و «عشرة» في التأنيث ،
وسبق أيضاً أنه يقال «أحد» في المذكر ، و «إحدى» في المؤنث ، وأنه يقال
«ثلاثة وأربعة — إلى تسعة» بالتاء للمذكر ، وسُقِطَها للمؤنث .

وذكر هنا أنه يقال : «اثنا عشر» للمذكر ، بتاء في الصدر والعجز م نحو :
«عندي اثنا عشر رجلاً» ويقال : «اثنتا عشرة امرأة» للمؤنث ، بتاء في
الصدر والعجز .

وتَبَّه بقوله : «واليا لغير الرفع» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية : صدرها
ومحزها ، وتُبنى على الفتح ، نحو : «أحد عشر» بفتح الجزئين ، و «ثلاث
عشرة» بفتح الجزئين .

ويستثنى من ذلك «اثنا عشر» ، واثنتا عشرة» ؛ فإن صدرها يعرب بالالف (١)
رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ، كما يعرب المثنى ، وأما محزها فيبنى على الفتح ؛ فتقول :
«جاء اثنا عشر رجلاً» ، ورأيت اثني عشر رجلاً ، ومررتُ باثني عشر رجلاً ،
وجاءت اثنتا عشرة امرأة ، ورأيت اثنتي عشرة امرأة ، ومررتُ باثنتي
عشرة امرأة .

== السابق «والفتح» مبتدأ في جزمي ، جار ومجرور متعلق بقوله : «الف» الآتي ،
وجزمي مضاف وسوى من «سواهما» مضاف إليه ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه
«الف» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الفتح الواقع مبتدأ ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .
(١) اعلم أن «اثني عشر» ، واثنتي عشرة» معربا الصدر كالثنى بالالف رفعاً وبالياء
نصباً وجراً ؛ لأنهما ملحقان بالثنى على ما تقدم في بيان إعراب المثنى وما ألحق به في باب
المعرب والمبنى ، وهما مبنيان العجز على الفتح ؛ لتضمنه معنى واو المطف ، ولا محل للمعرب الإعراب ؛
لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو : «الزيد» ، وليس الصدر مضافاً إلى العجز قطعاً .

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ ، كَأَرْبَعِينَ حِينًا^(١)

قد سبق أن العدد مُضَافٌ ومُرَكَّبٌ، وذَكَرَ هنا العدد المفرد - وهو من «عشرين» إلى «تسعين» - ويكون بلفظ واحدٍ للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلا مفرداً، منصوباً، نحو: «عِشْرُونَ رَجُلًا»، وَعِشْرُونَ امْرَأَةً» وَيَذَكَرُ قبله النَّيْفُ، وَيُقَطَّفُ هو عليه؛ فيقال: «أَحَدٌ وَعِشْرُونَ، واثْنَانِ وَعِشْرُونَ، وثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ» بالتاء في «ثلاثة» وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [للمذكر] ويقال للمؤنث: «إحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاث وعشرون» بلاثاء في «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

وتَلَخَّصَ مما سبق، ومن هذا، أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة، ومقطوفة.

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزُ عِشْرُونَ فَسَوَيْنَهُمَا^(٢)

(١) «وميز»، فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العشرين» مفعول به لميز «للتسعين»، بواحد، جاران ومجروران متعلقان بميز «كأربعين»، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كأنك كأربعين «حيناً»، تمييز لأربعين، منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٢) «وميزوا»، فعل ماض وفاعله «مركباً» مفعول به لميزوا «بمثل»، جار ومجرور متعلق بقوله ميزوا، ومثل مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ميز»، فعل ماض مبنى للجهول «عشرون»، نائب فاعل لميز، والجملة من ميز المبنى للجهول ونائب فاعله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: بمثل الذي ميز به «فسوينهما»، سو: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير الباذر مفعول به.

أى : تميز العدد للركب كتميز « عشرين » وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً ،
نحو : « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَإِحْدَى عَشَرَ امْرَأَةً » .

وإن أضيف هَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبَنَاءُ ، وَهَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ^(١)
يحوز فى الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها ، ماعدا « اثنتى عشر » فإنه
لا يضاف ؛ فلا يقال : « اثنا عشر ك » .

وإذا أضيف العدد المركب ؛ فذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على بئانهما ؛ فتقول :
« هَذِهِ خَمْسَةُ عَشَرَ ك » ، وَمَرَزْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ ك » بفتح آخر الجزئين .
وقد يُعْرَبُ المعز مع بقاء الصدر على بنائه ؛ فتقول : « هَذِهِ خَمْسَةُ عَشَرَ ك »
وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ ك ، وَمَرَزْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ ك^(٢) .

(١) « وإن ، شرطية ، أضيف ، فعل ماض مبنى للجهول ، فعل الشرط « عدد ،
نائب فاعل لأضيف ، مركب ، نعت لعدد ، يبق ، فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم
بمحذوف الألف ، البناء ، قصر للضرورة : فاعل يبق ، وهجز ، مبتدأ ، قد ، حرف تقليل
« يعرب ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ ، والجملة من يعرب المبنى للجهول ونائب فاعله المستتر
فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) اعلم أولاً أن العدد مطلقاً قد يضاف إلى غير مميزه ، سواء كان مفرداً فهو ثلاثة
ونحو عشرون ، أم كان مركباً - إلا اثنا عشر - خمسة عشر ، فإنه يجوز أن تقول : ثلاثة
زيد ، وثلاثتنا ، وأن تقول : عشروك ، وعشرو زيد ، ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير
مميزه وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلاً ، وهذا من أجل أنك لا تقول : « عشرو
زيد ، ولا « ثلاثة زيد ، إلا لمن يعرف جنسها ؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز ، ثم اعلم
أن « اثنى عشر ، و « اثنتى عشر ، لم تجز إضافتهما إلى غير المحدود ؛ لأن « عشر » =

وَصُنْعٍ مِنْ أَتْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى
عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَسَلًا^(١)
وَأَخْتُمُهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ ، وَمَتَّى
ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِفَعْلٍ تَأْ^(٢)

= فيها واقع موقع نون المثني كما قلنا قريباً ، وهذه النون لا تجماع الإضافة ، ولو أنك حذفت
عشره ، كما تحذف نون المثني عند الإضافة فقلت «أنا زيد» لا تلبس بإضافة الاثنين وحدهما .
ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة ، الأولى : بقاء
صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح ، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه ، والثانية :
بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة ، ثم جر ما بعده لفظاً أو محلاً ، وقد
استحسن ذلك الأخفش ، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح ، والثالثة : أن يعرب الصدر
بحسب العوامل ، ثم يضاف الصدر إلى العجز ؛ فالعجز مجرور أبداً على هذه اللغة ، ثم يكون
العجز مضافاً إلى ما يذكر بعده ؛ فنقول : «زارني خمسة عشر زيد» برفع خمسة على الفاعلية ،
وجر عشر بالإضافة ، وجر زيد أيضاً ، وقد جوز ذلك الكوفيون ، وأباه البصريون .
(١) «وصنع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من اثنين»
جار ومجرور متعلق بصنع «فأ» الفاء عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على اثنين «فوق»
ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «إلى عشرة» جار ومجرور متعلق بصنع «كفَاعِلٍ»
جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة الموصوف محذوف يقع مفعولاً به لصنع ، أي : صنع
وزناً مماثلة لفاعل «من فعلاً» جار ومجرور متعلق بفاعل .

(٢) «واختمه» اختم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء
مفعول به «في التأنيث» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في قوله «واختمه»
السابق «بالتاء» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله : «اختمه و«متى» اسم شرط
جازم يحزم فطين ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب باذکر الآتي
«ذكرت» ذكر : فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء
المخاطب فاعله «فاذكر» الفاء واقعة في جواب الشرط ، اذكر : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط «فاعلاً» مفعول به
لا ذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلاً» السابق ، وغير
مضاف و «تأ» قصر للضرورة : مضاف إليه .

يُصَاغ « من اثنين » إلى « عشرة » اسمٌ مُوَازِنٌ لفاعلٍ ، كما يصاغ من « فَعَلَ » نحو : ضارب من ضَرْبٍ ؛ فَيَقَالُ : ثَانٍ ، وَثَالِثٌ ، وَرَابِعٌ — إلى عَاشِرٍ ، بِلَا تَاءٍ فِي التَّذْكِيرِ ، وَبِنَاءٍ فِي التَّأْنِيثِ .

* * *

وَإِنْ تُرِدَ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضَيَّفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنٍ^(١)
وَإِنْ تُرِدَ جَعَلَ الْأَقْلَّ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا^(٢)

(١) « وإن ، شرطية » ترد ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعض » مفعول به لترد ، وبعض مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بقوله « بني » ، الآتي « بني » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من بني ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة « تضيف » فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف « إليه » جار ومجرور متعلق بتضيف « مثل » حال من مفعول تضيف المحذوف ، ومثل مضاف و « بعض » مضاف إليه « بين » نعت لبعض ، والتقدير : وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه تضيف إليه الفاعل حال كونه بمثابة لبعض : أى فى معناه .

(٢) « وإن ، شرطية » ترد ، فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جعل » مفعول به لترد ، وجعل مضاف و « الأقل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « مثل » مفعول ثانٍ للجعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبني على السكون فى محل جر « فوق » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول « حكم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حكم : مفعول به مقدم على عامله وهو قوله احكم الآتى ، وحكم مضاف و « جاعل » مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق باحكم الآتى « احكم » فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب .

لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان :

أحدهما : أن يُفردَ ؛ فيقال : ثانٍ ، وثانية ، وثالث ، وثالثة ، كما سبق .
والثاني : أن لا يفرد ، وحينئذٍ : إما أن يُستعملَ معَ ما اشتقَّ منه ، وإما أن يُستعملَ معَ ما قبلَ ما اشتقَّ منه .

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده ؛ فتقول في التذكير : « ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة — إلى عاشر عشرة » وتقول في التأنيث : « ثانية اثنتين ، وثالثة ثلاث ، ورابعة أربع — إلى عشرة عشر » ، والمعنى : أحد اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد عشر ، وإحدى عشرة .

وهذا هو المراد بقوله : « وإن تردَّ بعض الذي — البيت » أي : وإن تردَّ بفاعل — المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة — بعض الذي بُنيَ فاعلٌ منه : أي واحداً مما اشتقَّ منه ، فأضف إليه مثلَ بعضٍ ، والذي يضاف إليه هو الذي اشتقَّ منه .

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان ؛ أحدهما : إضافة فاعل إلى ما يليه ، والثاني : تنوينه ونصب ما يليه به ، كما يُفعلُ باسم الفاعل ، نحو : « ضاربُ زيدٍ » و « ضاربُ زيداً » .

فتقول في التذكير : « ثالثُ اثنين ، وثالثُ اثنين ، ورابعُ ثلاثة ، ورابعُ ثلاثة » ، وهكذا إلى « عاشرُ تسعة ، وعاشرُ تسعة » .

وتقول في التأنيث : « ثالثةُ اثنتين ، وثالثةُ اثنتين ، ورابعةُ ثلاث ، ورابعةُ ثلاثا » وهكذا إلى « عاشرُ تسع ، وعاشرُ تسعاً » ، والمعنى : جاعل الاثنين ثلاثة ، والثلاثة أربعة .

وهذا هو المراد بقوله : « وإن تردَّ جملُ الأقلِّ مثلَ ما فوق » ، أي : وإن تردَّ بفاعل — المصوغ من اثنين فما فوقه — جمل ما هو أقلُّ حدداً مثلَ

ما فوقه ، فاحكم له بحكم جاعل : من جواز الإضافة إلى مفعوله ، [وتنوينه] ونصبه .

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ^(١)
أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضْفَ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي بِنِي^(٢)
وَشَاعَ الْأَسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ أَذْكَرًا^(٣)

(١) « وإن » شرطية ، أردت ، أراد : فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « مثل » مفعول به لأردت ، وصل مضاف و « ثاني » اثنين ، مضاف إليه « مركبا » حال من مثل « لجيء » الفاء واقعة في جواب الشرط ، جى : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتركيبتين » جار ومجرور متعلق بقوله « جى » .

(٢) « أو » حرف عطف « فاعلا » مفعول تقدم على عامله وهو قوله « أضف » الآتي « بحالتيه » الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله « فاعلا » وحال المجرور بالياء لأنه متنى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه « أضف » فعل أمر معطوف بأو على « جى » في البيت السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إلى مركب » جار ومجرور متعلق بقوله « أضف » السابق « بما » جار ومجرور متعلق بقوله : « بنى » الآتى « تنوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة وما المجرورة محلا بالياء ، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولا به لتنوى ، وتقدير الكلام : بالذى تنويه « بنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مركب ، والجملة من بنى وفاعله في محل جر صفة لمركب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « الاستغنا » قصر للضرورة : فاعل شاع « بحادى عشرا » جار ومجرور متعلق بالاستغنا « ونحوه » الواو عاطفة ، نحو : معطوف على =

وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتِهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدُ^(١)

قد سبق أنه يُبْنَى فَاعِلٌ من اسم العدد على وجهين ؛ أحدهما : أن يكون مُرَاداً به بعضُ ما اشْتُقَّ منه : كثنائي اثنين ، والثاني : أن يراد به جُلُّ الأَقْلِّ مساوياً لما فوقه : كثالث اثنين .

وذكرَ هنا أنه إذا أُريدَ بناءُ فاعِلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول — وهو أنه بعضُ ما اشْتُقَّ منه — يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تبيء بتركيبتين صَدْرُ أولهما « فاعِلٌ » في التذكير ، و « فاعلةٌ » في التأنيث ، وَتَجَزُّهُمَا « عشر » في التذكير ، و « عشرة » في التأنيث ، وَصَدْرُ الثاني منهما في التذكير : « أحد ، واثنان ، وثلاثة — بالتاء — إلى تسعة » ، وفي التأنيث : « إحدى ، واثنتان ، وثلاث — بلاتاء — إلى تسع » ، نحو : « ثَالِثَ عَشَرَ ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ » وهكذا إلى « تَاسِعَ عَشَرَ ، تِسْعَةَ عَشَرَ » ،

== حادى عشرًا ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه « وقبل ، ظرف متعلق بقوله « اذكرا ، الآتى ، وقبل مضاف و « عشرين ، مضاف إليه « اذكرا ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والالف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(١) « وبابه » معطوف على قوله « عشرين » في البيت السابق « الفاعل » مفعول به لا ذكر في البيت السابق « من لفظ » جار ومجرور متعلق ب « اذكر » ، أو بنعت لقوله الفاعل محذوف تقديره : الفاعل المصوغ من لفظ ، ولفظ مضاف و « العدد » مضاف إليه « بحالته » الجار والمجرور متعلق ب « اذكر » ، وحالتي مضاف والضمير مضاف إليه « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من « الفاعل » ، وقبل مضاف و « واو » مضاف إليه « ويعتمد » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « واو » ، والجملة من يعتمد ونائب فاعله في محل جر صفة ل « واو » .

و « ثَلَاثَةَ عَشْرَةَ ، ثَلَاثَ عَشْرَةَ — إِلَى تَاسِعَةِ عَشْرَةَ ، تِسْعَ عَشْرَةَ » ، وتكون الكلمات الأربعة مبنية على الفتح .

الثاني : أن يُقْتَصَر على صدر المركب الأول ، فَيُعْرَب ويضاف إلى المركب الثاني باقياً الثاني على بناء جُزْءِيَّة ، نحو : « هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةِ عَشْرَ ، وَهَذِهِ ثَالِثَةُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ » .

الثالث : أن يُقْتَصَر على المركب الأول باقياً [على] بناء صدره وعجزه ، نحو : « هَذَا ثَالِثُ عَشْرَ ، وَثَالِثَةُ عَشْرَةَ » ، وإليه أشار بقوله : « وشاع الاستغناء بمحادي عشرًا ، ومحوه » .

ولا يُسْتَعْمَل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني — وهو أن يراد به جَمْلُ الْأَقْلِّ مساوياً لما فوقه — فلا يقال « رابع عشر ثَلَاثَةَ عَشْرَ » وكذلك الجميع ؛ ولهذا لم يذكره المصنف ، واقتصر على ذكر الأول^(١) .

وحادي : مقلوب واحد ، وحادية : مقلوب واحدة ، جملوا فاءهما بعد لهما ، ولا يستعمل « حادي » إلا مع « عشر » ، ولا تستعمل « حادية » إلا مع

(١) هذا الذي ذكره الشارح — من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على جَمْلُ الْأَقْلِّ مساوياً للأكثر — هو الذي ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين . ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك ؛ ومستنده في ذلك القياس ؛ ولك حينئذ في ذلك وجهان :

أولها : أن تأتي بمركبين صدر أولها أكبر من صدر ثانيهما بواحد ؛ فنقول : « رابع عشر ثَلَاثَةَ عَشْرَ » ، ويجب في هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثاني ؛ لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن .

والوجه الثاني : أن تحذف عجز المركب الأول ؛ فنقول : « رابع ثَلَاثَةَ عَشْرَ » ، ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني ، وتنوين الأول ونصب الثاني محلا به .

« عشرة » ويستعملان أيضاً مع « عشرين » وأخواتها ، نحو : « حادى وتسعون ، وحادية وتسعون » .

وأشار بقوله : « وَقَبْلَ عِشْرِينَ — البيت » إلى أن فاعلا المصنوع اسم المدد يُسْتَعْمَل قبل المَقُود وَيُطْفَ عليه المَقُود ، نحو : « حادى وعشرون وناسع وعشرون — إلى التسعين »

وقوله : « بحالتيه » معناه أنه يُسْتَعْمَل قبل المقود بالحالتين اللتين سَبَقَتَا ، وهو أنه يقال . « فاعل » في التذكير ، و « فاعلة » في التأنيث .

• • •

كَمْ ، وَكَأَيَّ ، وَكَذَا

مَيِّزٌ فِي الْأِسْتِفْهَامِ « كَمْ » يَمَثِلُ مَا مَيِّزَتْ عِشْرِينَ ، كَكَمْ شَخْصًا سَمَا^(١)
وَأَجِزَ أَنْ تَجْرَهُ « مِنْ » مُضْمَرًا إِنْ وَلَيْتَ « كَمْ » حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرًا^(٢)

« كَمْ » اسمٌ ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجرِ عليها ، ومنه قولهم :
« عَلَى كَمْ جَذَعٍ سَقَفَتْ يَبْنُتَكَ » وهى اسمٌ لعددٍ مُبْتَمِرٍ ، ولا بُدَّ لها من
تمييز ، نحو : « كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ؟ » وقد يُحذفُ للدلالة [عليه] ، نحو : « كَمْ صُنِمَتْ ؟ »
أى : كم يوما صُنِمَتْ .

(١) « مَيِّز » فعلٌ أمرٌ ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً تقديره أنت ، « فى الاستفهام »
جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ « كَمْ » ، قصد لفظه : مفعولٌ بهٍ لميز « يمثُل » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ
بـ « مَيِّز » ، ومثُل مضاف ، و « ما » اسمٌ موصولٌ : مضافٌ إليه ، مبنى على السكون فى محل جرٍ
« مَيِّزَتْ » فعلٌ وفاعلٌ « عِشْرِينَ » مفعولٌ بهٍ لميزت ، والجملة من الفعل - الذى هو مَيِّزَتْ -
وفاعله ومفعوله لا عملَ لها صلة الموصول ، والعائد ضميرٌ محذوفٌ مجرورٌ بحرف جرٍ مثل
الحرف الذى جر المضاف إلى الموصول : أى مَيِّزَتْ بهِ عِشْرِينَ « كَمْ » السكاف جارية ،
ومجرورها قولٌ محذوفٌ ، وكَمْ : اسمٌ استفهامٌ مبتدأٌ ، شخصاً ، تمييزٌ لكم « سَمَا » فعلٌ ماضٍ ،
وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كَمْ الواقعة مبتدأً ، والجملة من سَمَا وفاعله
فى محل رفعٍ خبرٌ المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصبٍ مفعولٌ للقول المحذوف .

(٢) « وَأَجِزَ » الواو عاطفةٌ أو للاستئناف ، أَجِزَ : فعلٌ أمرٌ . وفاعله ضميرٌ مستترٌ
فيه وجوباً تقديره أنت « أَنْ » مصدريةٌ « تَجْرَهُ » تَجْرَ : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ أَنْ ، والهاء
مفعولٌ بهٍ لتَجْرَ « مِنْ » قصد لفظه : فاعلٌ تَجْرَ ، و « أَنْ » المصدرية وما دخلت عليه
فى تأويلٍ مصدرٌ مفعولٌ بهٍ لأَجِزَ « مُضْمَرًا » حالٌ من « مِنْ » ، « إِنْ » شرطيةٌ « وَلَيْتَ »
ولى : فعلٌ ماضٍ ، والتاء للتانيث « كَمْ » قصد لفظه : فاعلٌ وَلَيْتَ « حَرْفٌ » مفعولٌ بهٍ
لَوَلَيْتَ ، وحرفٌ مضافٌ و « جَرَّ » مضافٌ إليه « مُظْهَرًا » نعتٌ لحرف جرٍ . وجواب
الشرط محذوفٌ يدل عليه سابق الكلام .

ونكون استفهامية ، وخبرية ؛ فالخبرية سيذكرها ، والاستفهامية يكون
 حميزها كمير « عشرين » وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً ، نحو : « كَمْ دِرْهَمًا
 قَبَضْتَ » ويجوز جره بـ « مِنْ » [مضمرة] إِنْ وَلَيْتَ « كَمْ » حرف جرّ ،
 نحو : « بَكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا » أى : بكم مِنْ درهمٍ ؛ فإن لم يدخل عليها حرف
 جرّ وَجَبَ نصبه .

* * *

وَأَسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ : أَوْ مَائَةٍ : كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً^(١)
 كَكَمْ كَأَيٍّ ، وَكَذَا ، وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صِلَ « مِنْ » نَصِبٌ^(٢)

(١) « واستعملنها ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، واستعمل : فعل أمر ، مبنى على
 الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
 وما : مفعول به لاستعمل « مخبراً ، حال من فاعل استعمل « عشرة » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أى : واستعملنها استعمالاً
 كأنها كاستعمال عشرة « أو ، حرف عطف « مائة » ، معطوف على عشرة « ككم » ، الكاف
 جارة لقول محذوف ، وكَمْ : خبرية بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : كثير
 عندى ؛ مثلاً ، ويجوز أن يكون كم مفعولاً به لفعل محذوف ، وتقديره : رأيت كثيراً ،
 أو نحو ذلك ، وكَمْ مضاف و « رجال » مضاف إليه « أو ، حرف عطف « مرة » ، معطوف
 على رجال .

(٢) « ككم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كأي » ، مبتدأ مؤخر « وكذا ،
 معطوف على كأي » وينصب ، الواو عاطفة ، ينتصب : فعل مضارع « تميز » ، فاعل
 ينتصب ، وتمييز مضاف و « ذين » مضاف إليه « أو ، عاطفة « به » جار ومجرور متعلق
 بقوله « صل » ، الآتى « صل » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من »
 قصد لفظه : مفعول به لصل « تنصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو قوله
 صل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

تستعمل « كم » للتكثير ، فتميّزُ بجمع مجرور كمشرة ، أو بمفرد مجرور كآنة ، نحو : « كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكَتْ ، وَكَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقَتْ » والمعنى : كثيراً من الغلمان ملكت ، وكثيراً من الدراهم أنفقت .

ومثل « كم » — في الدلالة على التكثير — كذا ، وكأى ، وميّزُهما منصوبٌ أو مجرور بمن — وهو الأكثر — نحو قوله تعالى : (وَكَأَيِّ مَن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ) ، و « مَلَكَتْ كَذَا دِرْهَمًا » .

وتستعمل « كذا » مفردة كهذا المثال ، ومركبة ، نحو : « مَلَكَتْ كَذَا كَذَا دِرْهَمًا » ومعطوفاً عليها مثلها ، نحو : « مَلَكَتْ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا »^(١) .

و « كم » لما صدرُ الكلام : استفهاميةٌ كانت ، أو خبريةٌ ؛ فلا تقول : « ضربت كم رجلاً » ولا « ملكت كم غلمان » وكذلك « كأى » بخلاف « كذا » ، نحو : « مَلَكَتْ كَذَا دِرْهَمًا » .

(١) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة نحو : « له على كذا كذا قرشاً ، مكنياً بها عن أحد عشر — إلى تسعة عشر ، والمعطوف عليها مثلها نحو : « له على كذا كذا وكذا ديناراً ، مكنياً بها عن واحد وعشرين ، إلى تسعة وتسعين ، وهو كلام حسن .

الحكاية

أَحَكَّ «بَأَى» مَا لِمَنْكُورٍ سَثَلٌ عَنْهُ يَبَا : فِي الْوَقْفِ ، أَوْ حِينَ تَصِلُ ^(١)
وَوَقَفَا أَحَكَّ مَا لِمَنْكُورٍ «بَيْنَ» وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا ؛ وَأَشْبَعْنَ ^(٢)
وَقُلْ : «مَنَانٍ ، وَمَنْنِينَ» بَعْدَ «لِي» إِلْفَانٍ يَابَنْسِينَ «وَسَكَنَّ تَعْدِلُ» ^(٣)

(١) «أَحَكَّ» فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بَأَى» جار ومجرور متعلق بأحك «ما» اسم موصول : مفعول به لاحك «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «سَثَلٌ» فعل ماضى مبنى للجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بسَثَل على أنه نائب فاعله ، والجملة من سَثَل ونائب فاعله في محل جر صفة لمنكور «بها» جار ومجرور متعلق بسَثَل أيضاً «في الوقف» جار ومجرور متعلق بأحك «أو» عاطفة «حين» ظرف معطوف على الوقف «تصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع - الذى هو تصل - وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حين إليها .

(٢) «ووقفا» يجوز أن يكون حالا من فاعل «أحك» الآتى بتأويل اسم الفاعل ، أى : واقفاً ، ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض ، أى : في الوقف «أحك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لاحك «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «بَيْنَ» جار ومجرور متعلق بأحك «والنون» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله حرك الآتى «حرك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» نعت للمصدر محذوف ، أى : تحريكاً مطلقاً «وأشبعن» الواو حرف عطف ، وأشبع : فعل أمر ، معطوف بالواو على حرك ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٣) «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مَنَانٍ ، قصد لفظة : مفعول به لقل «ومنين» قصد لفظة أيضاً : معطوف على قوله منان «بعد» ظرف متعلق بقوله قل «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلفان» مبتدأ مؤخر «بابنين» جار ومجرور متعلق بقوله إلفان ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول لقول محذوف ، يضاف بعد إليه . أى : بعد قولك — إلخ «وسكن» =

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَنْتَ بِنْتُ» : «مَنْ» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُشْتَقِّ مُسَكَّنَةٌ (١)
وَالْفَتْحُ زَرْ ، وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ بِمَنْ يَأْثُرُ «ذَا بِنْسُوءِ كَلِف» (٢)
وَقُلْ : «مُنُونٌ ، وَمَنْينٌ» مُسَكَّنًا إِنْ قِيلَ : جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطِنَا (٣)

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، تعدل ، فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وحرك بالكسر للروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(١) «وقل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، لمن ، جار ومجرور متعلق بقول قال ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من المجرورة محلاً باللام ، والجملة من قال وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة من المجرورة محلاً باللام ، أنت ، أتى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، بنت ، فاعل أتى ، والجملة في محل نصب مقول ، قال ، منه ، قصد لفظه : مفعول به لقل ، والنون ، مبتدأ ، قبل ، ظرف متعلق بقوله : «مسكنة ، الآتى ، وقبل مضاف و «تاء مضاف إليه ، وتا مضاف و «المشتق ، مضاف إليه ، مسكنة ، خبر المبتدأ الذى هو قوله النون .

(٢) «والفتح ، مبتدأ ، نزر ، خبر المبتدأ ، وصل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، التاء ، قصر للضرورة : مفعول به لصل ، والألف ، معطوف على التاء ، بمن يَأْثُرُ ، جاران ومجروران متعلقان بصل ، ذا ، اسم إشارة : مبتدأ ، بنسوة ، جار ومجرور متعلق بقوله كلف الآتى ، وكلف ، خبر المبتدأ الذى هو «ذا ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة قول محذوف يضاف إثر إليه ، أى : يَأْثُرُ قولك ذا — إلخ .

(٣) «وقل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، «منون ، قصد لفظه : مفعول به لقل ، ومنين ، معطوف عليه ، مسكنة ، حال من فاعل قل ، إن ، شرطية ، قيل ، فعل ماض مبنى للجهول ، فعل الشرط ، جاء ، قصر للضرورة : فعل ماض ، قوم ، فاعل جاء ، «لقوم ، جار ومجرور متعلق بجاء ، فطنا ، نعت لقوم المجرور ، وجملة الفعل - الذى هو جاء - وفاعله في محل رفع نائب فاعل لقل ، وقصد لفظها ، وجواب الشرط محذوف .

وإن تَصِلْ فَلَفْظُ « مَنْ » لَا يَخْتَلِفُ

وَنَادِرٌ « مَنْوَنَ » فِي نَظْمٍ عُرِفَ^(١)

إن سئل بـ « أَيْ » عن منكورٍ مذكورٍ في كلامٍ سابقٍ حُكِيَ في « أَيْ »
ما لذلك المنكور من إعرابٍ ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ ، وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ ، ويُفَعْلُ بها
ذلك وصلّاً ووقفاً ؛ فتقول لمن قال : « جاءني رجل » : « أَيْ » ولن قال : « رأيت
رجلاً » : « أَيْ » ولن قال : « مررت برجل » : « أَيْ » وكذلك تفعل في الوصل ،
بحو : « أَيْ يَأْتِي ، وَأَيْ يَأْتِي ، وَأَيْ يَأْتِي » وتقول في التأنيث : « أَيْ » وفي
التثنية « أَيْ » ، وأَيْتَانِ « رفعا ، و « أَيْتَيْنِ ، وأَيْتَيْنِ » جرّاً ونصباً ، وفي الجمع
« أَيْوَنَ ، وَأَيْبَاتٍ » رفعا ، و « أَيْبَيْنَ ، وَأَيْبَاتٍ » جرّاً ونصباً .

وإن سئل عن المنكور المذكور بـ « مَنْ » حُكِيَ فيها ماله من إعرابٍ ،
وتشَبَّعَ الحركة التي على النون ؛ فيقول منها حرفٌ مُجَانِسٌ لها ، ويحكي فيها ماله
من تأنيثٍ وتذكيرٍ ، وتثنيةٍ وجمعٍ ، ولا تفعل بها ذلك كله إلا وقفاً ، فتقول لمن
قال : « جاءني رجل » : « مَنْوَنَ » ولن قال : « رأيت رجلاً » : « مَنْأَ » ولن قال :
« مررت برجل » : « مَنْيَ » وتقول في تثنية المذكر . « مَنْأَتَ » رفعا ،
و « مَنْيَتَيْنِ » نصباً وجرّاً ، وتسكن النون فيهما ؛ فتقول لمن قال : « جاءني رجلان » :

(١) « وإن ، شرطية ، تصل ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت « فلفظ ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، ولفظ : مبتدأ ، ولفظ
مضاف و « من ، مضاف إليه ، لا ، نافية ، يختلف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ من الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل الذي هو يختلف
المنفي بلام مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم
جواب الشرط « ونادر ، خبر مقدم « منون ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « في نظم ، جار
ومجرور متعلق بنادر « عرف ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى نظم ، والجملة من الفعل - الذي هو عرف - ونائب فاعله
المستتر فيه في محل جر نعت لنظم .

«مَنَانٌ» ولمن قال : «رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ» : «مَنْتَيْنِ» ولمن قال : «مررت برجلين» : «مَنْتَيْنِ» .
وتقول للمؤنثة : «مَنَّةٌ» رفعاً ونصباً وجراً ؛ فإذا قيل : «أَنْتِ بِنْتُ» فقل :
«مَنَّةٌ» رفعاً ، وكذا في الجر والنصب .

وتقول في تنفية المؤنث «مَنْتَانٌ» رفعاً ، و «مَنْتَيْنِ» جرّاً ونصباً ، بسكون
النون التي قبل التاء ، وسكون نون التنفية ، وقد ورد قليلاً فَتَحُ النون التي قبل التاء ،
نحو : «مَنْتَانٌ وَمَنْتَيْنِ» وإليه أشار بقوله : «والفتحُ زُرَّ» .

وتقول في جمع المؤنث : «مَنَاتٌ» بالالف والتاء الزائدين كهندات ، فإذا قيل :
«جاء نِسْوَةٌ» فقل : «مَنَاتٌ» وكذا تفعل في الجر والنصب .

وتقول في جمع المذكر رفعاً : «مُنُونٌ» رفعاً ، و «مَنْينٌ» نصباً وجراً ،
بسكون النون فيهما ؛ فإذا قيل : «جاء قومٌ» فقل : «مُنُونٌ» وإذا قيل : «مررت
بقومٍ» أو : «رأيت قوماً» فقل : «مَنْينٌ» .

هذا حكم «مَنْ» إذا حُكِيَ بها في الوقف ، فإذا وُصِلَتْ لم يُحْكَمْ فيها شيء من
ذلك ؛ لكن تكون بلفظ واحد في الجميع ؛ فتقول : «مَنْ يَأْتِي» لقائل جميع
ما تقدم ، وقد ورد في الشعر قليلاً «مُنُونٌ» وصلاً ، قال الشاعر :

٣٥٢ — أَتَوْا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونٌ أَنْتُمْ ؟

فَقَالُوا : الْجَنُّ ، قُلْتُ : عُمُو ظَلَامًا !

٣٥٢ — روى أبو زيد في نوادره هذا البيت مع أبيات ثلاثة ، وهي :

وَنَارٍ قَدْ حَصَّاتُ لَهَا بَلِيلٍ بِدَارٍ لَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامًا

وَمِي تَحْلِيلٍ رَاحِلَةٍ وَعَيْنٍ أَكَلَتْهَا مَخَافَةٌ أَنْ تَنَامَا

أَتَوْا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونٌ أَنْتُمْ ؟ فقالوا . . . البيت ، وبعده :

فَقُلْتُ : إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ : تَحْسُدُ الْإِنْسَ الطَّعَامَا =

فقال : « مَنْونَ أتم » والقياس « مَنْ أنتم » .

وَالْعَلَمَ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ « مَنْ » إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَقْتَرَنَ^(١)

يجوز أن يُحْكِيَ الْعَلَمُ بـ « مَنْ » إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا عَاطِفٌ ؛ فنقول لمن قال :
« جَاءَنِي زَيْدٌ » : « مَنْ زَيْدٌ » ولمن قال : « رَأَيْتُ زَيْدًا » : « مَنْ زَيْدًا » ولمن

= ونسبها أبو زيد إلى شخير بن الحارث الضبي .

اللغة : « حصأت » في القاموس : « حصأ النار كنع أو قدما أو فتحها لتذهب كاحتضأها
فاحتضأت . ١ هـ ، ومعنى فتحها و كلام المجد حركها و عموا ظلما ، دعاء مثل و عم صباحا ،
و و عم مساء . »

الإعراب : « أتوا » فعل و فاعل « ناري » نار : مفعول به لاتوا ، و نار مضاف و ياء
المتكلم مضاف إليه « فقلت » الفاء للترتيب الذكري ، قلت : فعل و فاعل « منون » اسم
استفهام مبتدأ « أنتم » خبره ، و الجملة في محل نصب مقول القول « فقالوا » فعل و فاعل
« الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أى فقالوا : نحن الجن ، و الجملة في محل نصب مقول القول
« قلت » فعل ماض و فاعله « عموا » فعل أمر ، و واو الجماعة فاعله ، و الجملة في محل نصب
مقول القول « ظلما » يجوز أن يكون تمييزاً محولا من الفاعل ، و الأصل لينعم ظلماكم ،
و يجوز أن يكون منصوباً على الظرفية : أى في ظلماكم .

الشاهد فيه : قوله « منون أنتم » حيث لحقته الواو والنون في الوصل ، و ذلك شاذ .

(١) « العلم » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، و تقدير الكلام : واحك العلم
« احكينه » احك : فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و النون لتوكيد ،
و الهاء مفعول به « من بعد » جار و مجرور متعلق بإحك ، و بعد مضاف ، و « من » قصد لفظه :
مضاف إليه « إن » شرطية « عريت » عرى : فعل ماض فعل الشرط ، و التاء للتأنيث ، و الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « من عاطف » جار و مجرور متعلق بعرى
بها ، جار و مجرور متعلق باقرن الآتي « اقترن » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى عاطف ، و الجملة من اقترن و فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لعاطف .

قال : « مررت بزيد » « مَنْ زَيْدٌ » فتحكى في التَّعْلَمِ المذكور بعد « مَنْ » ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب .

وَمَنْ : مبتدأ ، والتَّعْلَمُ الذى بعدها خبرٌ عنها ، أو خبر^(١) عن الاسم المذكور بعد [مَنْ] .

فإن سَبَقَ « مَنْ » عَاطِفٌ لم يجوز أن يُحْكَى في العلم الذى بعدها ما قبلها من الإعراب ، بل يجب رفعه على أنه خبرٌ عن « مَنْ » أو مبتدأ خبره « مَنْ » ؛ فتقول لقائل « جاء زيد ، أو رأيت زيدا ، أو مررت بزيد » : « وَمَنْ زَيْدٌ » .

ولا يُحْكَى من المعارف إلا التَّعْلَمُ ؛ فلا تقول لقائل : « رأيت غلامَ زيد » « مَنْ غُلامَ زَيْدٍ ؟ » بنصب غلام ، بل يجب رَفْعُهُ ؛ فتقول : « مَنْ غُلامَ زَيْدٍ » ، وكذلك في الرفع والجر .

* * *

(١) يقصد أن « من » يجوز أن تكون هي الخبر مقدماً ، كما جاز أن تكون مبتدأ .

التأنيث

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ ، وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ : كَالْكَتِفِ^(١)
وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ : بِالضَّمِيرِ ، وَنَحْوِهِ ، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ^(٢)

أصلُ الاسم أن يكون مذكراً ، والتأنيثُ فرْعٌ عن التذكير ، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسمُ للذكور عن علامة تدلُّ على التذكير ، ولكون التأنيث فرْعاً عن التذكير افتقرَ إلى علامة تدلُّ عليه — وهى : التاء ، والألف للقصور ، أو الممدودة — والتاء أكثر في الاستعمال من الألف ، ولذلك قُدِّرَتْ في بعض الأسماء كعين وكثف .

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى تَأْنِيثِ مَا لَا عِلَامَةَ فِيهِ ظَاهِرَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ : بِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مُؤَنَّثاً ، نَحْوُ : « الْكَتِفُ نَهْشَتْهَا » ، وَالْعَيْنُ كَحَلَّتْهَا » وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كَوَصَفِهِ بِالْمُؤَنَّثِ نَحْوُ : « أَكَلْتُ كَتِفًا مَشْوِيَةً » وَكَرَدَ التَّاءَ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ : كَكْتَيْفَةٍ ، وَبِدْيَةٍ .

* * *

(١) « علامة ، مبتدأ ، وعلامة مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « تاء » خبر المبتدأ « أو » عاطفة « ألف » معطوف على تاء « وفي أسام » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بقدرُوا الآتي « قدرُوا » فعل وفاعل « التاء » قصر للضرورة : مفعول به لقدروا « كالكتف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف . أى : وذلك كأن كالكتف .

(٢) « ويعرف » فعل مضارع مبنى للجهول « التقدير » نائب فاعل يعرف « بالضمير » جار ومجرور متعلق بقوله يعرف « ونحوه » الواو عاطفة ، نحو : معطوف على الضمير ، ونحو مضاف ، وضمير الغيبة العائد إلى الضمير مضاف إليه « كالد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كالد « في التصغير » جار ومجرور متعلق بالرد .

وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَمَوْلَاً أَصْلًا ، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَ^(١)
كَذَلِكَ يَفْعَلُ ، وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ^(٢)
وَمِنْ فَمِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبَعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ^(٣)

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء لتمييز المثنى عن المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات : كقائم وقائمة ، وقاعد وقاعدة ، ويقل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات : كرجل ورجلة ، وإنسان وإنسنة ، وامرئ وامرأة .

(١) « ولا ، الواو عاطفة ، أو للاستئناف ، ولا : حرف نفي ، تلي ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التأنيث « فارقة » ، حال من الضمير المستتر في تلي « فمولا » ، مفعول به لتلي « أصلا » ، حال من فمولا « ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية ، والمفعال ، والمفعيل ، معطوفان على قوله « فمولا » .

(٢) « كذلك » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مفعول » ، مبتدأ مؤخر « وما ، الواو للطف أو استنافية ، ما : اسم موصول مبتدأ « تليه » ، تلي : فعل مضارع ، والهاء مفعول به لتلي « تاء » ، قصر للضرورة : فاعل تلي ، وتا مضاف و « الفرق » ، مضاف إليه ، والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مبتدأ « فشذوذ » ، الفاء زائدة ، وشذوذ : مبتدأ ثان « فيه » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . ووقعت الفاء فيه لشبه الموصول بالشرط .

(٣) « ومن فمیل » ، جار ومجرور متعلق بقوله « تمتنع » ، الآتي في آخر البيت « كقتيل » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فمیل « إن » ، شرطية « تبع » ، فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فمیل « موصوفه » ، موصوف : مفعول به لتبع ، وموصوف مضاف والهاء مضاف إليه « غالباً » ، حال من الضمير المستتر في تبع « التاء » ، قصر للضرورة : مبتدأ « تمتنع » ، فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى التاء ، والجملة من تمتنع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جملة المبتدأ والخبر .

وأشار بقوله : « ولا تلى فارقة فَمَوْلَا — الأبيات » إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء ، وهو : ما كَانَ من الصفات على « فَعُولٍ »^(١) وكان بمعنى فاعل ، وإليه أشار بقوله : « أصلاً » واحترز بذلك من الذى بمعنى مفعول ، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أَكْثَرُ من الثانى ، وذلك نحو : « شَكُور ، وصَبُور » بمعنى شاكر وصابر ؛ فيقال للمذكر والمؤنث « صَبُور ، وشَكُور » بلا تاء ، نحو : « هَذَا رَجُلٌ شَكُورٌ ، وامرأةٌ صَبُورٌ » .

فإن كان فَعُولٌ بمعنى مفعول فقد تَلَحُّقَهُ التاء فى التأنيث ، نحو : « رَكُوبَةٌ » — بمعنى مركوبة — .

وكذلك لا تلحق التاء وَصْفًا على « مِفْعَال » كامرأة مِهْذَار — وهى الكثيرة التَهْدَر ، وهو الهَذْيَانُ — أو على « مِفْعِيل » كامرأة مِفْطِير — من « عَطِرَتِ المرأة » إذا استعملت الطيب — أو على « مِفْعَل » كِفَشْم — وهو : الذى لَا يَنْتِنِيهِ شَيْءٌ عما يريده ويهواه من شجاعته .

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذا لا يُقاس عليه ، نحو : « عَدُوٌّ وَعَدُوَّة ، ومِيقَانٌ ومِيقَانَةٌ ، ومِسْكِينٌ ومِسْكِينَةٌ » .

وأما « فَعِيل » فإما أن يكون بمعنى فاعل ، أو بمعنى مفعول ؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء فى التأنيث ، نحو : « رَجُلٌ كَرِيمٌ ، وامرأةٌ كَرِيمَةٌ » وقد حُدِثَ منه قليلا ، قال الله تعالى : (مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) ، وقال الله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ، وإن كان بمعنى

(١) بهذا استدل على أن « بغيا » فى قوله تعالى : (ولم أك بغيا) وفى قوله سبحانه : (وما كانت أمك بغيا) على زنة فَمَوْلَا لافعيل ؛ إذ لو كانت على فمیل لوجب تأنيثها فيقال « بغية » فى الموضعين ؛ لأنها بمعنى فاعل . والأصل « بغويا » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصار كما ترى .

مفعول — وإليه أشار بقوله : « كَقَتِيل » — فإما أن يستعمل استعمال الأسماء
أولاً ؛ فإن استُعمل استعمال الأسماء — أى : لم يتبع موصوفه — لحقته التاء ،
نحو : « هَذِهِ ذَبِيحَةٌ ، وَنَطِيجَةٌ ، وَأَكِيلَةٌ » أى : مذبوحة ومنطوحة ومأكولة
السبع ، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء — أى : بأن يتبع موصوفه — حُدِثَ منه
التاء غالباً ، نحو : « مررت بامرأة جَرِيحٍ ، وَبِعَيْنٍ كَحِيلٍ » أى : مجروحة ومكحولة ،
وقد تَلَحُّقَ التاء قليلاً ، نحو : « خَصَلَةٌ ذَمِيمَةٌ » أى : مذمومة ، و « فَئَلَةٌ حَمِيدَةٌ »
أى : محمودة .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ : ذَاتُ قَصْرٍ ، وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ أَنْثَى الْفَرَسِ^(١)
وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَاقِي الْأَوَّلِ يُبْدِيهِ وَزْنُ « أَرَبَى » وَالطُّولُ^(٢)
وَمَرَطَى ، وَوَزْنُ « فَعَلَى » جَمْعاً أَوْ مُصَدَرّاً ، أَوْ صِفَةً : كَشَبَعَى^(٣)

(١) « أَلِف » مبتدأ ، وألف مضاف ود التأنيت ، مضاف إليه « ذات » خبر المبتدأ ،
و ذات مضاف و « قصر » مضاف إليه « وذات » معطوف على « ذات » السابق ، وذات
مضاف و « مد » مضاف إليه « نحو » خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف
و « أنثى » مضاف إليه ، وأنثى مضاف ، و « الفر » مضاف إليه ، وأنثى الفر هى الغراء
بألف تأنيت ممدودة .

(٢) « والاشتهار » مبتدأ ، « فى مباقى » جار ومجرور متعلق بالاشتهار ، ومباقى
مضاف و « الأولى » مضاف إليه « يبدى » يبدى : فعل مضارع ، وضمير الغائب العائد
إلى المبتدأ مفعول به ليبدى « وزن » فاعل يبدى ، ووزن مضاف ، و « أربى » مضاف
إليه ، و « الطولى » معطوف على أربى ، وجملة الفعل — الذى هو يبدى — وفاعله ومفعوله
فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « ومرطى » معطوف على « أربى » فى البيت السابق « ووزن » معطوف على
« وزن » فى البيت السابق أيضاً ، ووزن مضاف و « فعلى » مضاف إليه « جمعاً » =

وَكُجْبَارَى ، سُمِّى ، سَبَطْرَى ، ذِكْرَى ، وَحِثْنَى ، مَعَ الْكُفْرَى^(١)
كَذَاكَ خُلَيْطَى ، مَعَ الشَّقَارَى ، وَأَعَزُّ لِنَسِيرِ هَذِهِ أُسْتِنْدَارَا^(٢)

قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين ؛ أحدهما : المقصورة ، كَحُبْلَى وَسَكْرَى ،
والثاني : الممدودة ، كَحَمْرَاءَ وَغَرَاءَ ، ولكل منهما أوزان تُعرَفُ بها .
فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة .

فمن المشهورة : فَعَلَى ، نَحْوُ : أُرْبَى — للداهية ، وَسُمِّى — لموضع .
ومنها : فُعَلَى ، انمّا كَبُهْنَى — لبنت ، أو صفة كَحُبْلَى ، وَالطُّولَى ،
أو مصدراً كَرُجْعَى .

ومنها : فَعَلَى ، انمّا كَبَرْدَى — لنهر [بدمشق] ، أو مصدراً كَرَطَى —
لضرب من القدو ، أو صفة كَحِيدَى ، يقال : حَارٌّ حِيدَى ، أَيْ : يَحِيدُ عن
ظِلِّهِ لِنَشَاطِهِ .

== حال من فعلى « أو مصدراً أو صفة ، معطوفان على الحال « كشمى ، جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كشمى .

(١) « وكجبارى ، الواو عاطفة ، كجبارى : جار ومجرور معطوف على « كشمى ،
فى البيت السابق « سمى ، سيطرى ، ذكرى ، وحشيش ، معطوفات على جبارى بماعطف
مقدر فيها عدا الاخير « مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدمات ، ومع مضاف
و « الكفرى ، مضاف إليه .

(٢) « كذاك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف
خطاب « خليطى ، مبتدأ مؤخر « مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من خليطى ،
ومع مضاف و « الشقارى ، مضاف إليه « واعز ، الواو عاطفة ، واعز : فعل أمر
مبنى على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لغير ، جار ومجرور
متعلق باعز ، وغير مضاف واسم الإشارة فى قوله « هذه ، مضاف إليه « استندارا ،
مفعول به لاعز .

قال الجوهري : ولم يحىء في نُعُوتِ المذكَر شيء على غيره .
ومنها : فَعَلَى ، جمعا ، كَصَرَغَى جمع صرِيع ، أو مَصْدَرَأ كَدَعَوَى ، أو صَفَةً
كَشَبَعَى وَكَسَلَى .

ومنها : فُعَالَى ، كَحُبَارَى لَطَائِر ، ويقع على الذكر والأنثى .
ومنها : فُعَلَى ، كَسَمَّهَى لِلْبَاطِل .

ومنها : فِعَلَى ، كَسَبَطَرَى ، لَضَرْبٍ مِنَ الْمَشَى ^(١) .
ومنها : فِعَلَى ، مَصْدَرَأ كَذِكْرَى ، أو جمعا كَطِرَبَى جمع ظَرَبَانَ ، وهي دُؤَيْبَسَه كَاهِرَةٌ مُنْتَنَةِ الرِّيح ، تَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهَا تَنْفُسُو فِي ثَوْبِ أَحَدِهِمْ إِذَا صَادَهَا ،
فَلَا تَذْهَبُ رَائِحَتُهُ حَتَّى يَبْتَلِيَ الثَّوْبُ ، وَكَحِجَلَى جمع حَجَل ؛ وَلَيْسَ فِي الْجَمْعِ مَا هُوَ
عَلَى [وَزَن] فِعَلَى غَيْرَهَا .

ومنها : فِعْمَلَى ، كَحِثْنَى ، بِمَعْنَى الْحَثِّ ^(٢) .
ومنها : فُعَلَى ، نَحْوُ كَفَرَى — لَوِعَاءِ الطَّلَعِ .
ومنها : فُعْمَلَى ، نَحْوُ خُلَيْطَى — لِلْإِخْتِلَاطِ ، وَيُقَالُ : وَقَمُوا فِي خُلَيْطَى ، أَيْ :
إِخْتَلَطَ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ .
ومنها : فُعَالَى ، نَحْوُ شَقَارَى — لِنَبْتٍ .

(١) سبطرى : ضرب من المشى فيه نبخر ، ونظيره دَفَقَ ، بكسر الدال وفتح الفاء
وتشديد القاف مفتوحة — وهو ضرب من المشى فيه إسراع وتدفق .

(٢) ونظيره دَخَلْنِي ، بمعنى الخلافة عن رسول الله ، وفي حديث عمر بن الخطاب
— رضى الله عنه — « لَوْ لَا الْخُلَيْطِيُّ لَأَذْنْتُ » يريد أولا اشتغاله بشؤون الخلافة
لكان مؤذنا .

لِمَدَّهَا : فَمَلَّاهُ ، أَفْعَلَاهُ — مُثَلَّتِ الْعَيْنُ — وَفَعَلَّاهُ^(١)
 ثُمَّ فَمَلَّاهُ ، فَمَلَّاهُ ، فَاْعُولًا ، وَفَاعِلَاهُ ، فِعْلِيًا ، مَفْعُولًا^(٢)
 وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَمَلَّاهُ ، وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءِ فَمَلَّاهُ أَخِذًا^(٣)
 ألَّفَ التَّأْنِيثَ الممدودة أوزان كثيرة ، نَبَّهَ المصنف على بعضها .

فمنها : فَمَلَّاهُ ، ائْتَمَّا كَصَحْرَاءَ ، أو صفة مُذَكَّرُهَا على أَفْعَلٍ كَحَمْرَاءَ ، وعلى غير أَفْعَلٍ كَدِيمَةِ هَظَلَاءَ ، ولا يقال : سَحَابٌ أَهْطَلُ ، بل سَحَابٌ هَطِلٌ ؛ وقولهم : فرس أو ناقة رَوَّغَاءَ ، أى : حَدِيدَةُ الْقِيَادِ ، ولا يوصف به المذكر منها ؛ فلا يقال : جَمَلٌ أَرْوَّغٌ ، وكامراهَا حَسَنَاءَ ، ولا يقال : رَجُلٌ أَحْسَنُ ، وَالْهَطَلُ : تتابع المطر والدَّمَجُ وَسَيْلَانُهُ ، يقال : هَطَلَتِ السَّمَاءُ تَهْطِلُ هَظَلًا وَهَظَلَانًا وَتَهْطَلَا .

(١) «لمدها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومد مضاف وضمير المؤنثة العائد على ألف التأنيث مضاف إليه «فملا» مبتدأ مؤخر «أفعلاه» معطوف على «فملا» بإعاطف مقدر «مثلث» حال من «أفعلاه» ، ومثلث مضاف ود العين ، مضاف إليه «وفعللاه» معطوف فعلاه .

(٢) «ثم فملا» فعلا ، فاعولا ، وفاعلاه ، فعليا ، مفعولا ، كلهن معطوفات على فعلاه في البيت السابق بإعاطف مقدر في آخرهن ، وقد قصر أكثرهن للضرورة ارتكافاً على فهم القارئ من قوله «لمدها» في البيت السابق .

(٣) «ومطلق» حال تقدم على صاحبه وهو قوله «فعالا» الآتي ، ومطلق مضاف ود العين ، مضاف إليه «فعالا» قسر للضرورة أيضاً : معطوف على الأوزان السابقة «وكذا» جار ومجرور متعلق بأخذ الآتي في آخر البيت «مطلق» حال تقدم على صاحبه وهو قوله : «فعلاه» الآتي — ومطلق مضاف ود فاء ، مضاف إليه «فعلاه» مبتدأ «أخذ» فعل ماض مبني للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلاه ، والجملة من أخذ ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ . .

ومنها : أَفْعَلَاءَ — مثلت العين — نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع :
أَرْبُعَاءَ — بضم الباء وفتحها وكسر ها .

ومنها : فَعْلَلَاءَ ، نحو عَثَرَبَاءَ — لأننى المقارب .

ومنها : فَعَالَاءَ ، نحو قَصَاصَاءَ — للقصاص .

ومنها : فَعْلَلَاءَ ، كقَرُفُصَاءَ .

ومنها : فَاغُولَاءَ ، كعَاشُورَاءَ .

ومنها : فَاغِلَاءَ ، كقَاصِمَاءَ — ليجر من جِحْرَةِ الْبَرْبُوعِ .

ومنها : فِعْلِيَاءَ ، نحو : كِبْرِيَاءَ ، وهى العظمة .

ومنها : مَفْعُولَاءَ ، نحو : مَشْيُوخَاءَ ، جمع شَيْخٍ .

ومنها : فَعَالَاءَ — مطلق العين ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها —

نحو : دَبُوقَاءَ — للعذرة ، وِبَرَّاسَاءَ ، لُغَةٌ فى الْبَرِّ نِسَاءَ ، وهم الناس ، وقال ابن السكيت :
يقال : ما أدرى أى الْبَرِّ نِسَاءَ هو ، أى : أىُّ الناس هو ، وكثيراء .

ومنها : فَعْلَاءَ — مطلق الفاء ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها —

نحو : حَيْلَاءَ — للعسكر ، وَجَنَفَاءَ — اسم مكان ، وَسِيرَاءَ — لِبُرْدٍ فيه
خَطُوطٌ صُفْرٌ .

المَقْصُورُ وَالْمَدُودُ

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا ، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ (١)
 فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ (٢)
 كَفَعْلٍ وَفَعْلٍ فِي جَمْعٍ مَا كَفِعْلَةٌ وَفَعْلَةٌ ، نَحْوُ الدَّمِيِّ (٣)
 المقصور : هو الاسم الذي حَرَفُ إعرابه ألف لازمة .

(١) « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط ، اسم ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده والجملة من الفعل المقدر وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها . « استوجب ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة عن استوجب المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة « من قبل ، جار ومجرور متعلق باستوجب ، وقبل مضاف و« الطرف ، مضاف إليه « فتحا ، مفعول به لاستوجب « وكان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « ذا ، خبر كان منصوب بالالف نيابة عن الفتحة ، وذا مضاف و« نظير ، مضاف إليه « كالأسف ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كان كالأسف .

(٢) « فلنظيره ، الفاء داخلة على جواب إذا الواقعة في البيت السابق ، لنظير : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ونظير مضاف والهاء مضاف إليه « المعلن ، نعت لنظير ، والمعلن مضاف و« الآخر ، مضاف إليه ، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله « ثبوت ، مبتدأ مؤخر ، وثبوت مضاف وقصر ، مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا في البيت السابق « بقياس ، جار ومجرور متعلق بثبوت « ظاهر ، نعت لقياس .

(٣) « كفعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كان كفعل « وفعل ، معطوف على المجرور في كفعل « في جمع ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعل وفعل ، وجمع مضاف و« ما ، اسم موصول : مضاف إليه « كفعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وفعل ، معطوف على المجرور في كفعل « ونحو ، خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و« الدمى ، مضاف إليه

نُفِرجَ بالأسم : الفعلُ ، نُحَوِّرَ رَضَى ، ونُحَوِّرُ إِعْرَابَهُ : المَبْنَى ، نُحَوِّ إِذَا ، وبِلازمة :
المُتَنَّى ، نُحَوِّ الزِيدَان ؛ فَإِنْ أَلْفَهُ تَنَقَّلَ بَاءً فِي الْجَرِّ وَالنَّصَبِ .

والمقصود على قسمين : قياسي ، وسماعي .

فالقياسي : كل اسمٍ معتلٍّ له نَظِيرٌ من الصحيح ، مُتَلَزِمٌ فَتَحُ ما قبلَ آخِرِهِ ،
وذلك : كمصدر الفعل اللازم الذي على [وزن] فَعَلَ ؛ فإنه يكون فَعَلًا ،
بفتح الفاء والعين ، نحو : أَسِفَ أَسْفًا ، فإذا كان معتلا وجب قَصْرُهُ ، نحو :
جَوَى جَوًى [لأن نظيره من الصحيح الآخر مُتَلَزِمٌ فَتَحُ ما قبلَ آخره] ونحو :
فَعَلَ في جمع فِعْلة بكسر الفاء ، وفُصِّلَ في جمع فُفْلة بضم الفاء ، نحو : مَرَى جمع مَرِيَّة ،
وَمُدَى جمع مُدِيَّة ، فإن نظيرهما من الصحيح قَرَبَ وقُرِبَ جمع قِرْبَةٍ وقُرْبَةٍ ؛ لأن جمع
فِعْلة بكسر الفاء يكون على فَعَلَ ، بكسر الأول وفتح الثاني ، وجمع فُفْلة بضم الفاء
يكون على فُفَلَ ، بضم الأول وفتح الثاني .
والثاني : جمع دُمِيَّة ، وهي الصورة من العاج ونحوه .

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ (١)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « استحق » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر ضمير
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ « قبل » ظرف متعلق باستحق
وقبل مضاف و « آخر » مضاف إليه « ألف » مفعول به « لاستحق » ووقف عليه
بالسكون على لغة ربيعة . والجملة من الفعل — الذي هو استحق — وفاعله المستتر فيه
ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « فالمد » الفاء زائدة ، والمد : مبتدأ ثانٍ « في نظيره »
الجار والمجرور متعلق بقوله : « عرف » الآتي ، ونظير مضاف والماء ضمير الغائب العائد إلى
الذي استحق قبل آخره ألفاً مضاف إليه « حتماً » حال من الضمير المستتر في عرف الآتي
« عرف » فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى المد ، والجملة من عرف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ،
وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ودخلت الفاء فيه — وذلك في
قوله « فالمد » — أشبه الموصول بالشرط .

كَصْدَرِ الْفِئْلِ الَّذِي قَدْ بُدِيَ
بِهَمْزٍ وَصَلٍ : كَارَعَوَى وَكَارَتَأَى ^(١)

ولما فَرَّغَ من المقصور شَرَعَ في الممدود ، وهو : الاسم الذي [في] آخره همزة
تلي ألفاً زائدة ، نحو خَرَاء ، وَكِسَاء ، وَرِدَاء .

نُفِجَ بالاسم الفعلُ نحو « بَشَاء » ، وبقوله : « تَلِيْ أَلْفًا زَائِدَةً » ما كان في آخره
همزة تلي ألفاً غير زائدة ، كماء ، وآء جَمَعَ آءٍ ، وهو شَجَر .
والممدود أيضاً كالمقصود : قِيَاسِيٌّ ، وَسَمَاعِيٌّ .

فالقِيَاسِيٌّ : كُلُّ مَعْتَلٍ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الصَّحِيحِ الْآخِرِ ، مُتَلَزِمٌ زِيَادَةُ أَلْفٍ قَبْلَ آخِرِهِ ،
وذلك كَصَدْرِ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ ، نحو : أَرَعَوَى أَرَعَوَاءَ ، وَأَرَتَأَى أَرَتِئَاءَ ،
وَأَسْتَقَصَى اسْتِقْصَاءً ؛ فَإِنْ نَظِيرُهَا مِنَ الصَّحِيحِ انْطَلَقَ انْطِلَاقًا ، وَاقْتَدَرَ اقْتِدَارًا ،
وَأَسْتَخْرَجَ اسْتَخْرَاجًا ، وَكَذَا مَصْدَرُ كُلِّ فِعْلٍ مَعْتَلٍ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ ، نحو :
أَعْطَى إعْطَاءً ؛ فَإِنْ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ أَكْرَمَ إِكْرَامًا ^(٢) .

- (١) « كَصَدْر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك
كأن كَصَدْر — إلخ ، ومصدر مضاف و « الفعل » مضاف إليه « الذي » اسم موصول :
نعت للفعل « قد » حرف تحقيق « بدئاً » بدىء : فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب فاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والألف للإطلاق ، والجملة من بدىء
ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « بهمز » جار ومجرور متعلق بقوله بدىء السابق ،
وهمز مضاف ، و « وصل » مضاف إليه « كارعوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كارعوى « وكرأتأى » معطوف على كارعوى .
- (٢) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر إذا كان دالاً على صوت كرهاء
ونغاء ومكاه ودعاء وحذاء ، أو كان دالاً على داء مثل مشاء ، ومصدر الفعل الذي على مثال
قاتل قَتَلًا . نحو والى ولاء ، وعادى عداً .

وَالْمَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ ، بِنَقْلِ : كَالْحِجَا ، وَكَالْحَذَا^(١)

هذا هو القسم الثاني ، وهو المقصور السماعي ، والمدود السماعي .

وضابطهما : أن ما ليس له نظير أطرد فتح ما قبل آخره قَصْرُهُ موقوفٌ على السماع ، وما ليس له نظير أطرد زيادةً ألفٍ قبل آخره فمَدُّهُ مقصورٌ على السماع .

فمن المقصور السماعي : الفقي ، واحد الفتيان ، والحيجا : الثقل ، والثرى ، التراب ، والسنا : الضوء .

ومن المدود السماعي : الفتاه : حداة السن ، والسنا : الشرف ، والثرأ ، كثرة المال ، والحذاء : النعل .

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ بِخَلْفٍ يَقَعُ^(٢)

لا خِلَافَ بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي جَوَازِ قَصْرِ الْمَدُّودِ لِلضَّرُورَةِ .

واختلف في جواز مد المقصور ؛ فذهب البصريون إلى النعم ، وذهب الكوفيون إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

(١) « والعام ، مبتدأ ، والعام مضاف ود النظير ، مضاف إليه ذَا ، حال من الضمير المستتر في قوله بنقل الآتي ، وَذَا مضاف ود قصر ، مضاف إليه ذَا مد ، مركب إضافي معطوف على قوله ذَا قصر ، بنقل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ كالحجا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أي وذلك كأن كالحجا ، كالحذا ، معطوف على قوله كالحجا .

(٢) « وقصر ، مبتدأ ، وقصر مضاف ود ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف ود المد ، مضاف إليه اضطراراً ، مفعول لأجله مجمع ، خبر المبتدأ عليه جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول والعكس ، مبتدأ بخلف ، جار ومجرور متعلق بقوله : « يقع ، الآتي يقع ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من الفعل — الذي هو يقع — وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

٣٥٣ — يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي السَّمَلِ وَاللَّهَاءِ
فدَّ « اللهاء » للضرورة ، وهو مقصور .

* * *

٣٥٣ — نسب أبو عبيد البكري في شرح الأمامي هذا البيت إلى أبي المقدام الراجز ، وقال الفراء : هو لأعرابي من أهل البادية ، ولم يسمه .

اللغة : « شيشاء » بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء مثناة ، ممدوداً بـ هو الشيص ، وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلقح ، وقال ابن فارس : هو أردأ التمر ، وقال الجوهري : الشيش والشيشاء : لغة في الشيص والشيصاء وينشب ، أى : يطلق « المسعل » بفتحتين بينهما سكون — موضع السعال من الحلق « واللهاء » بفتح اللام وبالد ، وأصله القصر — وهى هنة مطبقة فى أقصى سقف الفم .

الإعراب : « يا » أصله حرف نداء ، وقصد به هنا مجرد التنبيه « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى يا لك شيء ، مثلاً « من تمر » بيان للسكاف فى لك : أى أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السكاف فى لك ، وقيل : إن « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « من » زائدة ، و « تمر » مبتدأ مؤخر ، وفيه أعراب آخر « ومن شيشاء » جار ومجرور معطوف بالواو على قوله : « من تمر » « ينشب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شيشاء « فى المسعل » جار ومجرور متعلق بـ ينشب « واللهاء » معطوف على المسعل .

الشاهد فيه : قوله « واللهاء » حيث مده للضرورة ، وأصله « اللهاء » بالقصر — كما ذكرناه فى لمة البيت .

كيفية ثنية المقصور والمدود، وجمعها تصحيحاً

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْمَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيًا^(١)
كَذَا الَّذِي إِلَيَا أَصْلُهُ، نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَّى^(٢)
فِي غَيْرِ ذَا تُقَلِّبُ وَאוَا الْأَلِفَ وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ^(٣)

(١) «آخر» مفعول لفعل محذوف يفسره قوله «اجمله» الآتي، والتقدير: اجعل آخر مقصور — إلخ، وآخر مضاف و«مقصور» مضاف إليه «ثني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من ثني وفاعله المستتر فيه، في محل جر صفة لمقصور، والرابط بين جملة النعت ومنعوتها ضمير منصوب بتثني محذوف أي ثنيه «اجمله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاجعل «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لاجعل «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مقصور «عن ثلاثة» جار ومجرور متعلق بقوله مرتقياً الآتي «مرتقياً» خبر كان، وجواب الشرط محذوف.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «إلي» قصر للضرورة: مبتدأ «أصله» أصل: خبر المبتدأ، وأصل مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره لا عمل لها صلة الموصول «نحو» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف و«الفتى» مضاف إليه «والجامد» معطوف على «الذي» السابق «الذي» نعت للجامد «أميل» فعل ماض مبني للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا عمل لها صلة «كمتي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كأن كمتي.

(٣) «في غير» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقلب» الآتي، وغير مضاف، و«ذا» اسم إشارة: مضاف إليه «تقلب» فعل مضارع مبني للجهول «واو» مفعول ثان لتقلب «الألف» نائب فاعل لتقلب، وهو مفعوله الأول «وأولها» الواو عاطفة أو للاستئناف، أول: فعل أمر، مبني على حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وما: مفعول أول لأول «ما» اسم موصول: مفعول =

الاسم المتمكنُ إن كان صحيحَ الآخرِ ، أو كان منقوصاً ، لحَقَّتْهُ علامةُ الثنيةِ من غير تمييز ؛ فتقولُ في « رَجُلٍ ، وجارية ، وقاضٍ » : « رَجُلَانِ ، وجَارِيَتَانِ ، وقَاضِيَانِ » .

وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تمييزهِ ، على ما نذكره الآن .

وإن كان ممدوداً فسيأتى حكمه .

فإن كانت ألفُ المقصور رابعةً فصاعداً قلبت ياءً ؛ فتقول في « مَلْهَى » : « مَلْهَيَانِ » وفي « مُسْتَقْصَى » : « مُسْتَقْصَيَانِ » وإن كانت ثالثةً : فإن كانت بدلاً من الياء — كَفَتَي وَرَحَي — قلبت أيضاً ياءً ؛ فتقول : « فَتَيَانِ ، وَرَحَيَانِ » ، وكذا إذا كانت ثالثةً مجهولة الأصل وأمِلْتَ ؛ فتقول في « مَتَى » علماً : « مَتَيَانِ » وإن كانت ثالثةً بدلاً من واو — كَمَصَا وَقَفَا — قلبت واواً ؛ فتقول : « عَصَوَانِ ، وَقَفَوَانِ » ، وكذا إن كانت ثالثةً مجهولةً الأصل ولم تُمَلِّ ، كإِلَى علماً ؛ فتقول : « إِلَوَانِ » .

فالخاصلُ : أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كانت رابعةً فصاعداً .

الثاني : إذا كانت ثالثةً بدلاً من ياء .

الثالث : إذا كانت [ثالثة] مجهولةً الأصل وأمِلْتَ .

== ثانٍ لأول « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه صير مسير فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة قبله ، ظرف مبنى على الضم في محل نصب متعلق بقوله : « ألف ، الآتي » قد ، حرف تحقيق « ألف » ، فعل ماض مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول .

وتقلب واوآ في موضعين :

الأول : إذا كانت ثالثةً بدلا من الواو .

الثاني : إذا كانت ثالثةً مجهولةً الأصل ولم تُكمل .

وأشار بقوله : « وأزليا ما كان قبْلُ قد ألف » إلى أنه إذا عُمِلَ هذا العملُ المذكور في اللقصور — أعني قلبَ الألف ياء أو واواً — لحقتها علامةُ التثنية ، التي سبق ذكرُها أولَ الكتاب ، وهي الألف والنون المكسورة رفعا ، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جراً ونصباً .

وَمَا كَهْضَحْرَاءَ يَوَاوُ مُنْيَاً وَنَحْوُ عَلِيَاءَ كِسَاءَ وَحِيَاً^(١)
يَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ صَحَّحُ ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ^(٢)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « كصحراء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « يواو » جار ومجرور متعلق بقوله ثنى الآتي « ثنيا » ثنى : فعل ماض مبنى للجهول . والآلاف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ثنى ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « ونحو » الواو حرف عطف أو للاستئناف ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف و « علياء » مضاف إليه « كساء » ، و « حيا » معطوفان على علياء . بماطف مقدر في الأول . وقد قصر الثاني للضرورة .

(٢) « يواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ — وهو قوله : « ونحو » في البيت السابق — « أو » عاطفة « همن » معطوف على واو « وغير » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « صحح » الآتي — وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ذكر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « صحح » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وما » اسم موصول : مبتدأ « شذ » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعل . والجملة لا محل لها =

لما فرَغَ من الكلام على كيفية تننية المقصور شرَعَ في ذكر كيفية تننية المدود .

والمدود : إما أن تكون همزته بدلاً من ألف التأنيث ، أو للإلحاق ، أو بدلا من أصل ، أو أصلاً .

فإن كانت بدلا من ألف التأنيث ؛ فالشهورُ قلبُها واواً ؛ فنقول في : « تحراء ، وحرء » : « تحراوان ، وحرأوان » .

وإن كانت للإلحاق ، كـعِلْبَاء ، أو بدلا من أصل ، نحو : « كِسَاء ، وحياء »^(١) جاز فيها وجهان ؛ أحدهما : قلبها واواً ؛ فتقول : « عِلْبَآوان ، وكِسَآوان ، وحيَآوان » والثاني : إبقاء الهمزة من غير تغيير ؛ فتقول : « عِلْبَآءان ، وكِسَآءان ، وحيَآءان » والقلبُ في الملحقة أولى من إبقاء الهمزة ، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واواً .

وإن كانت الهمزة المدودة أصلاً وجب إبقاؤها ؛ فنقول في « قُرَاء ، ووُضَاء »^(٢) : « قُرَآءان ، ووُضَآءان » .

= صلة « على نقل ، جار ومجرور متعلق بقوله « قصر ، الآتي « قصر ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من قصر ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) أصل كساء كساو ؛ بدليل قولك : « كسوت فلاناً كسوة » فوقعت الواو في كساء إثر ألف زائدة فقلب الهمزة ، وأصل حياء حياى ، بدليل قولك : « حيت ، وقولك : « حي فلان يحيا ، ودحى ، فوقعت ياء حياى إثر ألف زائدة فقلب الهمزة ؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة ، سواء أ كانت متطرفة كما هنا . أم كانت في وسط الكلمة كما في « صائم ، وقائم ، وقائل ، من القول ، وكما في « بائع ، وصائر ، وقائل » من القيلولة .

(٢) قرأه — بضم القاف وتشديد الراء — وصف من القراءة ، نقول : =

وأشار بقوله : « وما شذَّ عَلَى نَقْلِ قِصْرِ » إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر ، اقتصر فيه على السماع ، كقولهم في « انْخُوزَلَى » « انْخُوزَلَانَ » والقياسُ « انْخُوزَلَيَانِ » وقولهم في : « خَمْرَاء » : « خَمْرَايَانِ » والقياسُ « خَمْرَاوَانِ » .

وَأَحْذَفَ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الثَّنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا^(١)
وَالْفَتْحَ أَبْقَى مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِنَاءٍ وَأَلَفَ^(٢)
فَالْأَلِفُ أَقْلِبَ قَلْبَهَا فِي التَّنْيِيسِ وَنَاءَ ذِي التَّائِ الْزَمَنَ تَنْحِيَةً^(٣)

= « رجل قراء » : أي حسن القراءة ، و « وضاء » بضم الواو وتشديد الضاد — وصف من الوضاعة وهي حسن الوجه .

(١) « أحذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من المقصور » في جمع ، جاران ومجروران متعلقان بأحذف « على حد » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع ، وحد مضاف و « الثنى » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لأحذف « به » جار ومجرور متعلق بقوله : تكملاً الآتي « تكملاً » تكمّل : فعل ماضٍ ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من تكمّل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصوا .

(٢) « والفتح » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله : « أبقي ، الآتي — « أبقي » فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مشعراً » حال من الفتح ، أو من الضمير المستتر في أبقي « بما » جار ومجرور متعلق بمشعر « حذف » فعل ماضٍ مني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة عملاً بالباء ، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « ها » المجرورة عملاً بالباء « وإن » شرطية « جمته » جمع : فعل ماضٍ فعل الشرط ، وناء المخاطب فاعله ، والهاء مفعول به « بناء » جار ومجرور متعلق بجمعت « وألف » معطوف على ناء .
(٣) « فالألف » الفاء واقعة في جواب الشرط في البيت السابق ، والألف : =

إذا جُمِعَ صَحِيحُ الْآخِرِ عَلَى حَدِّ الثَّنِي — وَهُوَ الْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ — لِحَقَّتِهِ
العلامة من غير تمييز ؛ فتقول في « زيد » : زَيْدُونَ .

وإن جُمِعَ الْمَقْصُوصُ هَذَا الْجَمْعَ حُدِفَتْ يَأْوُهُ ، وَضُمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ
الْيَاءِ ؛ فتقول [في قاض] : قَاضُونَ ، رَفَعًا ، وَقَاضِينَ ، جَرًّا وَنَصَبًا .

وإن جُمِعَ الْمَدُودُ هَذَا الْجَمْعَ عُمِلَ مَعَامَلَتُهُ فِي الثَّنِيَّةِ ؛ فَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ
بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ ، أَوْ لِلْإِلْحَاقِ — جَازٍ [فِيهِ] وَجْهَانِ : إِبْقَاءُ الْهَمْزَةِ ، وَإِبْدَالُهَا وَآوًا ؛
فَيُقَالُ فِي « كَسَاءٍ » عَلَمًا : « كِسَاوُونَ ، وَكِسَاوُونَ » ، وَكَذَلِكَ عِلْيَاءُ ، وَإِنْ كَانَتْ
الْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةً وَجِبَ إِبْقَاؤُهَا ؛ فتقول في « قُرَاءٍ » : « قُرَاوُونَ » .

وأما المقصور — وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ — فَتَحْدَفُ أَلِفُهُ إِذَا جُمِعَ بِالْوَاوِ
وَالنُّونِ ، وَتَبْقَى الْفَتْحَةُ دَالَّةً عَلَيْهَا ؛ فتقول في مُصْطَفَى : « مُصْطَفَوْنَ » رَفَعًا ،
و « مُصْطَفَيْنِ » جَرًّا وَنَصَبًا ، بَفَتْحِ الْفَاءِ مَعَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، وَإِنْ جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءَ قَلْبَتْ
أَلِفُهُ ، كَمَا تَقَلَّبُ فِي الثَّنِيَّةِ ؛ فتقول في « حُبْلَى » : « حُبْلَيَاتٌ » وَفِي « فَتَى ، وَعَصَا »
عَلَمَى مُؤَنَّثٌ : « فَتَيَاتٌ ، وَعَصَوَاتٌ » .

= مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « اقلب » الآتي — « اقلب » فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « قلبا » قلب : مفعول مطلق ، وقلب مضاف
وها مضاف إليه « في الثنية » جار ومجرور متعلق بقلب ، وجملة اقلب وفاعله ومفعوله في
عمل جزم جواب الشرط « وتاء » مفعول أول مقدم على عامله — وهو قوله « ألزم »
الآتي — وتاء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « لنا » مضاف إليه
« ألزم » ألزم : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت
« تنحيه » مفعول ثانٍ لألزم .

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذٍ حذفها ؛ فتقول في « فتاة » :
« فَتَيَات » وفي « فتاة » : « فَنَوَات » .

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ أَنَّمَا أَتَى إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَأَهُ بِمَا شَكِلْ^(١)
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَأَ مُحْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا^(٢)
وَسَكِنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ ؛ فَكَلَّا قَدْ رَوَوْا^(٣)

(١) « السالم » مفعول أول تقدم على عامله — وهو قوله : « أتى » ، الآتي — والسالم مضاف و « العين » مضاف إليه « الثلاثي » نعت للسالم « اسما » حال من الثلاثي « أتى » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إيتباع » مفعول ثان لأن « أتى » مفعول ثان لإتباع و « عين » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « فاه » ، فاه : مفعول ثان لإتباع ، و « فاه » مضاف والضمير مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بإتباع « شكل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفاء ، والمجمل من شكل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالياء ، والمائد ضمير محذوف مجرور بياء أخرى ، ومتى اختلف متعلق الجارين : الذي جر الموصول ، والذي جر المائد ، فالحذف شاذ أو قليل على ما تقرر في موضعه .

(٢) « إن » شرطية « ساكن » ، حال من الضمير المستتر في قوله : « بدأ » ، الآتي ، وساكن مضاف و « العين » مضاف إليه « مؤنثا » حال ثانية « بدأ » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السالم العين « محتما » حال ثالثة « بالتاء » جار ومجرور متعلق بمختم « أو » عاطفة « مجردا » معطوف على قوله : « محتما » السابق .

(٣) « وسكن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « التالى » مفعول به لسكن « غير » بالنصب مفعول للتالى ، أو بالجر مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « الفتح » مضاف إليه « أو » عاطفة « خففه » خفف : فعل أمر معطوف على سكن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بالفتح » جار ومجرور متعلق بخفف « فكلا » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله « رروا » ، الآتي — « قد » حرف تحقيق « رروا » فعل ماض وفاعله .

إذا جُمِعَ الاسمُ الثلاثيُّ ، الصحيحُ العينِ ، الساكنُها ، المؤنثُ ، المضمومُ بالفاءِ
أو المجرَّدُ عنها ، بألفٍ ونا ، أثبتتْ عينُه فاءُ في الحركة مطلقاً ؛ فتقول : في
« دَعْدٍ » : « دَعْدَات » ، وفي « جَفْنَةٍ » : « جَفْنَات » ، وفي « جُهْلٍ » ، و « بُسْرَةٍ » :
« جُهْلَات » ، و « بُسْرَات » بضم الفاء والعين ، وفي « هِنْدٍ » ، و « كِسْرَةٍ » . « هِنْدَات »
و « كِسْرَات » بكسر الفاء والعين .

ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسيكين والفتح ؛ فتقول : جُهْلَات ،
و جُهْلَات ، و بُسْرَات ، و بُسْرَات ، و هِنْدَات ، و هِنْدَات ، و كِسْرَات ، و كِسْرَات ،
ولا يجوز ذلك بعد الفتحة ، بل يجب الإتيانُ .

واحتز بالثلاثيِّ من غيره كجفَر — علم مؤنث ، وبالاسم عن الصفة ، كضَخْمَةٍ ،
وبالصحيح العين من معتلها كجَوْزَةٍ ، وبالسكن العين من محركها ، كشَجَرَةٍ ؛ فإنه
لا إتيان في هذه كلها ؛ بل يجب إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع ؛ فتقول :
« جَفَرَات » ، و « ضَخَمَات » ، و « جَوَزَات » ، و « شَجَرَات » ، واحتز بالمؤنث من المذكور
كبَدَر ؛ فإنه لا يُجْمَعُ بالألف والفاء .

وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ وَزُبْيَةٍ ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ^(١)

يعنى أنه إذا كان المؤنثُ المذكورُ مكسورَ الفاءِ ، وكانت لامه واواً ؛
فإنه يمتنع فيه إتيانُ العينِ للفاءِ ؛ فلا يقال في « ذِرْوَةٍ » ذِرَوَات — بكسر

(١) ، ومنعوا ، فعل وفاعل ، إتيان ، مفعول به لمنعوا ، وإتيان مضاف و « نحو » ،
مضاف إليه ، ونحو مضاف و « ذروة » ، مضاف إليه « وزية » ، معطوف على ذروة و « شذ » ،
فعل ماضٍ « كسر » ، فاعل شذ ، وكسر مضاف و « جروة » ، مضاف إليه .

الفاء والعين — استنقلا للكسرة قبل الواو ، بل يجب فتح العين أو تسكينها ؛
فتقول : ذِرَوَات ، أو ذِرَوَات ، وشذّ فولهم « جِرَوَات » بكسر الفاء والعين .

وكذلك لا يجوز الإتيان إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء ، نحو « زُبَيْة » ؛
فلا تقول « زُبَيَّات » بضم الفاء والعين — استنقلا للضمة قبل الياء ، بل يجب الفتح
أو التسكين ؛ فتقول : « زُبَيَّات ، أو زُبَيَّات » .

* * *

وَنَادِرٌ ، أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ — غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ ، أَوْ لِلْأَنَاسِ أَنْتَمَى ^(١)
يعنى أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكره نادرًا ، أو ضرورة ،
أو لَمَّةً لقوم .

فالأول كقولهم في « جِرَوَة » : « جِرَوَات » بكسر الفاء والعين .

والثاني كقوله :

٣٥٤ — وَحَمَلْتُ زَفَرَاتِ الضَّحَى فَأَطَقْتُهَا

وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الْعَمَشِ يَدَانِ

فسكن عين « زَفَرَات » ضرورة ، والقياس فتحها إتياناً .

(١) « ونادر ، خبر مقدم ، أو ، عاطفة ، ذو ، معطوف على نادر ، وذو مضاف
و اضطرار ، مضاف إليه ، غير ، مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و ما ، اسم موصول :
مضاف إليه وقدمته ، فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة لأجل لها من الإعراب صلة الموصول
« أو ، عاطفة ، لأناس ، جار ومجرور متعلق بقوله : « انتمى ، الآتى « انتمى ، فعل
ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة معطوفة على
الخبر فهي في محل رفع .

٣٥٤ — هذا البيت لعروة بن حزام ، أحد بني عذرة ، من قصيدة له ممتعة يقولها
في عفراء ابنة عمه ، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه ، ومطلعها قوله : =

والثالث كقول هُذَيْلٍ فِي جَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ وَنَحْوَهَا : « جَوَزَات ، وَبَيْضَات »
— بفتح الفاء والعين^(١) — والمشهورُ فِي لسان العرب نَسَكِينُ العَيْنِ إِذَا كَانَتْ
غَيْرَ صَحِيحَةٍ .

= خَلِيلِي مِنْ عَلِيٍّ هَلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِعَفْرَاءٍ عُوْجَا الْيَوْمِ وَانْتَظِرَانِي
اللفظة : « زفرات » جمع زفرة ، وهى : إدخال النفس فى الصدر ، والشهيق لإخراجه ،
وأضاف الزفرات إلى الضمى ثم إلى العشى لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى
أحبابهم فى هذين الوقتين ، فأطقتها ، استظمتها ، وقدرت عليها ، يدان ، قوة وقدرة .
الإعراب : « وحملت » حمل : فعل ماض ، مبنى للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ،
وهو المفعول الأول « زفرات » مفعول ثانٍ لحمل ، وزفرات مضاف و « الضمى » مضاف
إليه ، فأطقتها ، الفاء عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به « وما » الواو عاطفة ، ما :
نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » جار ومجرور متعلق بالخبر
المحذوف ، وزفرات مضاف ، و « العشى » مضاف إليه « يدان » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « زفرات » فى الموضعين ، حيث سكن العين لضرورة إقامة الوزن
وقياسها الفتح لاتباعاً لحركة فاء الكلمة ، وهى الزاى ، قال أبو العباس المبرد : وهذه من
أحسن ضرورات الشعر .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٍ مُتَأَوِّبٍ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَسْكِينِ سُبُوحُ
قال ابن سيدة ، هذا شاذ ، لا يقعد عليه باب ، لأن مثل هذا لا يجر كثانيه ، اهـ .

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ نَمَّ فِئْلَةٌ نُمَّتْ أَفْعَالٌ - جُمُوعُ قَلَّةٍ^(١)

جمعُ التَّكْسِيرِ هو : ما دَلَّ على أَكْثَر من اثنين ، بتغيير ظاهرٍ كرجُلٍ ورجالٍ أو مُقَدَّر كغُفْلِك - للمفرد والجمع ، والضمة التي في المفرد كضمة قُفْل والضمة التي في الجمع كضمة أُسْد ، وهو على قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية^(٢) ، ويستعمل كل [منهما] في موضع الآخر مجازاً .

وأمثله جمع القلة : أَفْعَلَةٌ كأَسْلِحَةٍ ، وَأَفْعُلٌ كأَفْلُسٍ ، وَفِعْلَةٌ كغِفْتِيَةٍ ، وَأَفْعَالٌ كأَفْرَاسٍ .

وما عدا هذه الأربعة من جموع التَّكْسِيرِ فجموعٌ كَثْرَةٌ .

وَبَعْضُ ذِي بَكْرَةٍ وَضْعًا يَنِي كَارْجُلٍ ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالضَّنِيِّ^(٣)

(١) « أَفْعَلَةٌ ، مبتدأ ، أَفْعُلُ ، ثم فعلَةٌ ، ثمة أفعال ، معطوفات على المبتدأ بماعطف مقدر في الأول وحده « جُمُوع » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وجموع مضاف و « قلة » مضاف إليه

(٢) هذا أحد قولين ، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية ، وعلى هذا يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ ؛ ولكنهما مختلفان في النهاية ؛ ويكون الذي ينوب عن الآخر جمع القلة ؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعداً ، أما جمع الكثرة فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة ، ولكن بالأصالة ، ودلالته هذه حقيقة ، لا مجاز .

(٣) « وَبَعْضُ » مبتدأ ، وَبَعْضُ مضاف و « ذِي » مضاف إليه « بَكْرَةٍ » =

قد يُسْتَفْنَى بِبعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة : كَرَجُلٍ وَأَرْجُلٍ ، وَعُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ ، وفُؤَادٍ وَأَفئِدَةٍ .

وقد يُسْتَفْنَى بِبعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة : كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ ، وَقَلْبٍ وَقُلُوبٍ .

لِفَعْلٍ اِسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرَّبَاعِيِّ اِسْمًا اَيْضًا يَجْعَلُ^(١)
إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ : فِي مَدٍّ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدِّ الْأَحْرَفِ^(٢)

= جار ومجرور متعلق بقوله بنى الآتى ، وضعا ، تمييز ، أو حال بتقدير مشتق ، أو منصوب على نزع الخافض « بنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذى ، والجملة من الفعل المضارع الذى هو بنى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « كأرجل » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « والعكس » مبتدأ « جاء » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « كالصنى » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كالصنى .

(١) « لفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسما » حال من فعل المجرور باللام « صح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله اسما . والجملة من صح وفاعله المستتر فيه فى محل نصب صفة لقوله اسما « عينا » تمييز « أفعل » مبتدأ مؤخر « وللرباعى » جار ومجرور متعلق بقوله : « يجعل » الآتى مقدّم عليه ، وأصله مفعوله الثانى « اسما » حال من الرباعى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « يجعل » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل ، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول .

(٢) « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرباعى فى البيت السابق « كالعناق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « والذراع » معطوف على العناق « فى مد » جار ومجرور متعلق بكان ، أو بما تعلق به خبرها ، أو بما فى الكاف — فى قوله كالعناق — من معنى التشبيه — أو بمحذوف حال من الضمير المستتر فى كان ، وقوله « وتأنيث » وعد الأحرف « معطوفان على مد » .

أَفْضَلُ : جمعٌ لكلِّ اسمٍ [ثلاثي] على فَعَلٍ ، صحيح العين ، نحو : كَلْبٍ
وَأَكْلَبٍ ، وَظَنِي وَأَظْبٍ ، وَأَصْلُهُ أَظْبِي ، فقلبت الضمة كسرة تنصح الياء فصار أَظْبِي ؛
فعمول معاملة قاضٍ ^(١) .

وخرج بالاسم الصفة ؛ فلا يجوز [نحو] صَخَمٌ وَأَضْخَمٌ ، وجاء عَبْدٌ وَأَعْبُدُ ،
لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء ، وخرج بصحيح العين الممثل العين ، نحو :
ثَوْبٍ وَعَيْنٍ ، وَشَذَّ عَيْنٌ وَأَعَيْنٌ ، وَثَوْبٌ وَأَثَوْبٌ ^(٢) .

وَأَفْضَلُ — أَيْضًا — جمعٌ لكلِّ اسمٍ ، مؤنثٍ ، رباعيٍّ ، قبل آخره مدَّةٌ
كَمَنَاقٍ وَأَعْنَقِي ، وَيَمِينٍ وَأَيْمُنٍ .

وشذ من المذكر : شِهَابٌ وَأَشْهَبٌ ، وَعُرَابٌ وَأَغْرُبٌ .

(١) ومثل ظبي وأظب قولهم ندى وأند ، وكذلك ما لاهه واو ، نحو : دلو وأدل ،
وجرو وأجر ، وبهو وأبه ، وأصل أدل أدلو ، قلبت ضمة اللام كسرة ، ثم قلبت الواو
ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ، ثم يعامل معاملة قاضٍ .

(٢) قد ورد جمع ثوب على أثواب ، وهو قياس نظيره من معتل العين ، وقد ورد
جمعه على ثياب من جموع الكثرة كما في قول امرئ القيس :

وإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسَلِّي ثِيَابَ مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسَلِ

وقد ورد جمعه على أثوب ، وهو شاذ ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن :

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَيْسَتْ أَثُوبًا حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا

* أَمْلَحَ لَأَلْذَا وَلَا مَحْيَبَا *

وقالوا : دار وأدور ، وساق وأسوق ، ونار وأنور ، وقالوا : ناب — وهو المسن
من الإبل — وأنيب ، وذلك كله شاذ لا يقاس عليه .

وربما همزوا الواو لثقل الضمة على الواو ، وبهذا روى قول عمر بن أبيديمة المخزومي :

قَلَمَا فَقَدْتُ الصَّوْتِ مِنْهُمْ وَأُظْفِئْتُ مَصَابِيحُ شَبْتُ بِالْعِشَاءِ وَأَثُورُ

وغير ما أفعل فيه مُطَرِّدٌ من الثلاثي أنما — بأفعال يرد^(١)
وغالباً أغناهم فعلان في فـعلٍ : كقولهم صردان^(٢)

قد سبق أن أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فـعل صحيح العین ؛ وذکر هنا أن ما لا يطرّد فيه من الثلاثي أفعل يُجمع على أفعالٍ ، وذلك كتنوب وأثواب ،
[وجمال وأنجال ، وعُضد وأعضاء ، وحمل وأحمال ، وعنب وأغتاب ، وإبل وآبال ،
وقفل وأقفل .

وأما جمع فـعلٍ الصحيح العین على أفعال فشاذ : كغفرخ وأفرّخ^(٣) .

(١) د وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف ود ما ، اسم موصول : مضاف إليه د أفعل ، مبتدأ فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله مطرد الآتي د مطرد ، خبر المبتدأ ، الذي هو أفعل ، والجملة من هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول د من الثلاثي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله مطرد د اسما ، حال من الثلاثي د بأفعال ، جار ومجرور متعلق بقوله : د يرد ، الآتي د يرد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يرد وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو غير .

(٢) د وغالباً ، منصوب بنزع الخافض د أغناهم ، أغنى : فعل ماض ، وهم : مفعول به لاغنى د فعلان ، فاعل أغنى د في فعل ، جار ومجرور متعلق بأغنى د كقولهم ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير وذلك كأن كقولهم ، وقول مضاف والضمير مضاف إليه د صردان ، خبر لمبتدأ محذوف أيضاً ، أى : هذه صردان ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب مقول القول .

(٣) ومن ذلك قول الخطيئة من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب :
مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ يَدِي مَرَحٍ زُغْبِ الْخَوَاصِلِ لَأَمَاءٍ وَلَا شَجَرُ
أَلْقَيْتَ كَاسِيَهُمْ فِي قَمَرٍ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ
ومثل فرخ وأفرّخ : زند وأزناد ، ونهر وأنهار ، وشعر وأشمار ، وشخص وأشخاص .

وأما فُعلٌ فجاء بمضه على أفعال : كَرُطِبَ وأزطَاب ، والغالبُ بجيئته على فِعلَان .
كضَرَدَ وصِرَدَان ، ونُفِرَ ونِفِرَان ^(١) .

في أسمٍ مذكرٍ رباعيٍّ بمدٍّ ثالثٍ أَفْعِلَةٌ عَنْهُمْ اطَّرَدَ ^(٢)
وألزَمَهُ في فَعَالٍ ، أو فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ ، أو إِعْلَالٍ ^(٣)
« أَفْعِلَةٌ » جمعٌ لكل اسم ، مذكر ، رباعيٍّ ، ثالثه مدة ، نحو : قَذَالٍ وَأَقْذَلَةٌ ،
وَرَغِيفٍ وَأَرْغِفَةٌ ، وَعُمُودٍ وَأَعْمِدَةٌ
وَالْأَزِمَةُ أَفْعِلَةٌ في جمع المضاعف أو للعتل اللام من فَعَالٍ أو فِعَالٍ : كَبَيْتَاتٍ وَأَبَيْتَةٌ ،
وَزِمَامٍ وَأَزِمَةٌ ؛ وَقَبَاءٌ وَأَقْبِيَّةٌ ؛ وَفِنَاءٌ وَأَفْنِيَّةٌ .

فَعَلٌ لِنَحْوَ أَحْمَرٍ وَحُمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقُضُ بِدُرَى ^(٤)

(١) النحر — بضم النون وفتح الغين — البلب ، أو فرخ المصفور ، أو طير كالصفور
أحمر المنقار .

(٢) « في اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « اطرد » الآتي في آخر البيت « مذكر
رباعي » صفتان لاسم « بمد » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لاسم ، أو حال منه ،
ومد مضاف ، و « ثالث » مضاف إليه « أَفْعِلَةٌ » مبتدأ « عنهم » جار ومجرور متعلق بقوله
« اطرد » الآتي « اطرد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
أَفْعِلَةٌ ، والجملة من اطرد وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله أَفْعِلَةٌ .

(٣) « والأزمة » الزم : فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل ، والضمير
البارز الذي يعود إلى أَفْعِلَةٌ في البيت السابق مفعول به « في فَعَالٍ » جار ومجرور متعلق بالزم
« أو فَعَالٍ » معطوف عليه « مصاحبي » حال من المتعاطفين ، ومصاحبي مضاف
و « تَضْعِيفٍ » مضاف إليه « أو إِعْلَالٍ » معطوف على تَضْعِيفٍ .

(٤) « فعل » مبتدأ « لنحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونحو =

من أمثلة جمع الكثرة : فُكِّلَ ، وهو مُطَرَّد في [كل] وَصَفَ يكون
المذكر منه على أَفْـكَلٍ ، والمؤنث [منه على] فَكْلَاءَ ، نَحَسَ : أَثْمَرُ وَخَمِرٌ
وَأَخْرَأَ وَخَمِرٌ .

ومن أمثلة جمع القلة : فِـفْلَةٌ ، ولم يَطْرُدْ في شيء من الأبنية ، وإنما هو
محفوظ ، ومن الذي حُفِظَ منه : فَتَى وَفِـغْيَةٌ ، وَشَيْخٌ وَشَيْخَةٌ ، وَغُلَامٌ وَغُلْمَةٌ ،
وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ .



وَقُلِّ لِأَسْمِ رَبَاعِيٌّ ، يَمْدُ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ، أَهْلًا لَا فَقْدَ^(١)
مَالٍ يُضَاعَفُ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلِفِ وَقُفِّلَ جَمْعًا لِقِفْلَةٍ عُرِفَ^(٢)

= مضاف و د أحر ، مضاف إليه د وحرأ ، معطوف على أحر د وفعله ، مبتدأ د جمعا ،
مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله د يدرى ، الآتى د ينقل ، جار ومجرور متعلق بقوله
يدرى الآتى د يدرى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى فِـفْلَةٍ الواقعة مبتدأ ، ونائب الفاعل هو مفعوله الأول . والجملة من يدرى
ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) د وفعل ، مبتدأ د لاسم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ د رباعي
نعت لاسم د يمد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم . أو نعت ثان له . قد ،
حرف تحقيق د زيد ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى مد ، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لمد د قل ،
ظرف متعلق بزيد ، وقبل مضاف و د لام ، مضاف إليه د إعلالا ، مفعول مقدم على
عامله ، وهو قوله فقد الآتى د فقد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى لام ، والجملة في محل جر صفة للام .

(٢) د ما ، مصدرية ظرفية د لم ، نافية جازمة د يضاعف ، فعل مضارع ، مبنى
للجهول مجزوم بلم د في الأعم ، جار ومجرور متعلق بقوله يضاعف ، ذو ، نائب فاعل
ليضاعف ، وذو مضاف و د الألف ، مضاف إليه د وفعله ، مبتدأ د جمعا ، حال من الضمير =

وَنَحْوِ كِبَرَى ، وَلِفِئْلَةٍ فَعَلٌ ،
وَقَدْ بَجِيَ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ (١)

من أمثلة جمع الكثرة : فَعَلٌ ، وهو مُطَرَّد في كلِّ اسم (٢) رُبَاعِيٌّ ، قد زيدَ
قبل آخره مدَّةٌ ؛ بشرط كونه صحيح الآخر ، وَغَيْرُ مُضَاعَفٍ إِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ أَلْفًا ،
وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، نَحْوُ : قَذَالٌ وَقُدْلٌ ، وَحِمَارٌ وَحُمُرٌ ، وَكِرَاعٌ
وَكُرُوعٌ ، وَذِرَاعٌ وَذُرُوعٌ ، وَقَضِيبٌ وَقُضُبٌ ، وَعُودٌ وَعُودٌ .

وَأَمَّا الْمُضَاعَفُ : فَإِنْ كَانَتْ مَدَّتُهُ أَلْفًا فَجَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ غَيْرُ مُطَرَّدٍ ، نَحْوُ :

= الْمُسْتَرَفِي دَعَفَ ، الْآتِي دَلْفَعَةُ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ جَمْعًا ، أَوْ بِقَوْلِهِ :
عَرَفَ دَعَفَ ، فَعَلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ
هُوَ يَعُودُ إِلَى فَعْلِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ عَرَفَ وَنَائِبُ فَاعِلِهِ الْمُسْتَرَفِيهِ مَحَلٌّ فِي رَفْعٍ
خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ .

(١) دَنَحُو ، مَعْطُوفٌ عَلَى فِعْلَةٍ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ ، وَنَحْوُ مُضَافٍ وَدَكْبَرَى ،
مُضَافٌ إِلَيْهِ . وَلِفِعْلَةٍ ، الْوَائِلُ لِلِاسْتِنَافِ ، لِفِعْلَةٍ : جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدِّمٍ
دَفْعَلٌ ، مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَقَدْ ، حَرْفٌ تَقْلِيلٌ دَبَجِيٌّ ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ دَجَمْعُهُ ، جَمْعٌ : فَاعِلٌ
دَبَجِيٌّ ، وَجَمْعٌ مُضَافٌ وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ دَعَلَى فَعْلٍ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : جَمْعُهُ
أَوْ بِقَوْلِهِ دَبَجِيٌّ .

(٢) أَمَّا الصِّفَةُ الَّتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ثَالِثًا مَدَّةً فَإِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ وَآوًا — بَأَنَّ تَكُونُ
الصِّفَةُ عَلَى فِعُولٍ بِفَتْحِ الْفَاءِ — كَثُرَ جَمْعُهَا عَلَى فَعْلٍ ، نَحْوُ : صَبُورٌ وَغُفُورٌ وَغُفُورٌ ، تَقُولُ
فِي جَمْعِهِمْ : صَبِرَ ، وَغَفَرَ ، وَغَفَرَ ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ أَلْفًا أَوْ يَاءً فَإِنْ جَمَعَ الصِّفَةُ عَلَى فَعْلٍ
حِينَئِذٍ شَازَ ، نَحْوُ : نَذِيرٌ وَنَذَرٌ وَصَنَاعٌ وَصَنَعٌ .

وَلِذَا جُمِعَتِ الْأَسْمَاءُ الْمُسْتَجْمَعُ لِهَذِهِ الشَّرُوطِ هَذَا الْجَمْعُ ؛ فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ وَآوًا نَحْوُ :
سَوَارٌ وَسَوَاكُ وَجِبَ أَنْ تَسْكُنَ هَذِهِ الْوَائِلُ فِي الْجَمْعِ ، إِلَّا أَنْ تَهْمِزَهَا ، فَتَقُولُ : سَوَرٌ ،
وَسَوَاكُ ، لِأَنَّ الْوَائِلَ الْمَضْمُومَةَ نَهَايَةً فِي الثَّقَلِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ يَاءً نَحْوُ سَيَالٌ — بَزَنَةٌ
كِتَابٌ ، اسْمُ نَوْعٍ مِنَ الشَّجَرِ — جَازَ بِقَاوِمِهَا مَضْمُومَةٌ ، وَجَازَ تَسْكِينُهَا ، حِينَئِذٍ تَقْلِبُ ضَمَّةَ
الْفَاءِ كَسْرَةً ؛ لِثَلَا تَقْلِبُ الْيَاءَ وَآوًا فَيَلْتَبِسُ بِالْوَاوِ الْعَيْنُ .

عَيْنَانِ وَعُتْنِي ، وَجِجَاجٌ وَحُجُجٌ ؛ فَإِنْ كَانَتْ مَدَّتُهُ غَيْرَ أَلْفٍ فَجَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ مُطَّرَدٌ ،
نَحْوُ : سَرِيرٍ وَسُرُرٍ ، وَذَلُولٍ وَذُلُلٍ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فَعْلٌ ، وَهُوَ جَمْعُ لَاسِمٍ عَلَى فُعْلَةٍ أَوْ عَلَى فُعْلٍ — أَنْتَى
الْأَفْصَلِ — فَالْأَوَّلُ : كَثْرَتُهُ وَقُرْبٌ ، وَغُرْفَةٌ وَغُرُفٌ ؛ وَالثَّانِي : كَكَبْرَى وَكُبَرَى ،
وَصُفْرَى وَصُفَرٍ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فَعْلٌ ، وَهُوَ جَمْعُ لَاسِمٍ عَلَى فِعْلَةٍ ، نَحْوُ : كِسْرَةٍ وَكِسَرٍ ،
وَحِجَّةٍ وَحِجَجٍ ، وَمِرْيَةٍ وَمِرْيٍ ، وَقَدْ بَجِيَ جَمْعُ فِعْلَةٍ عَلَى فَعْلٍ ، نَحْوُ : لِحْيَةٍ وَلُحْيٍ ،
وَحِلْيَةٍ وَحُلًى .

* * *

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ فُعْلَةٍ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ^(١)

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ : فُعْلَةٍ ، وَهُوَ مُطَّرَدٌ فِي [كُلِّ] وَصْفٍ ، عَلَى فَاعِلٍ ، مَعْتَلٌّ
الْلَامُ لِمَذْكُورٍ عَاقِلٍ ، كَرَامٍ وَرُمَاةٍ ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٍ .

وَمِنْهَا : فُعْلَةٍ ، وَهُوَ مُطَّرَدٌ فِي وَصْفٍ ، عَلَى فَاعِلٍ ، صَحِيحُ اللَّامِ ، لِمَذْكُورٍ عَاقِلٍ
نَحْوُ : كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ ، وَسَاحِرٍ وَسَحَرَةٍ ، وَاسْتَفْنَى الصَّنْفَ عَنْ ذِكْرِ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ
بِالْتَّمِيزِ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهَا ، وَهُوَ رَامٍ وَكَامِلٌ .

* * *

(١) « فِي نَحْوِ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاطْرَادِ الْآتِي ، أَوْ بِفَعْلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ اطْرَادُ ،
وَنَحْوُ مُضَافٍ ، وَرَامٍ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « ذُو » خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَذُو مُضَافٌ وَاطْرَادُ ،
مُضَافٌ إِلَيْهِ . فَعْلُهُ ، مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَشَاعَ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ أَوْ لِلِاسْتِثْنَاءِ ، وَشَاعَ : فَعَلَ
مَاضٍ ، نَحْوُ ، فَاعِلٌ شَاعَ ، وَنَحْوُ مُضَافٍ وَكَامِلٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَكَاهُ » مَعْطُوفٌ
عَلَى كَامِلٍ .

فَقَلَّ لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ ، وَزَمِنْ ، وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ^(١)

من أمثلة جمع الكثرة : قَلَّ ، وهو جمع لوصف ، على فَعِيلٍ بمعنى مفعول ، دال على هلاك أو توجيع : كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى ، وَجَرِيحٍ وَجَرَاحٍ ، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى .
ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى ، من فَعِيلٍ بمعنى فاعل : كَمَرِيضٍ وَمَرَضَى ، وَمِنْ فَعِيلٍ ، كَزَمِنْ وَزَمَنِي ، وَمِنْ فاعل : كَهَالِكٍ وَهَلَكَى ، وَمِنْ قَتِيلٍ : كَمَيِّتٍ وَمَوْتَى [وَأَفْعَلُ نَحْوُ : أَحَقَّ وَخَفَى]^(٢) .

لِفُعْلٍ أَتَمَّا صَحَّ لَامًا فِعْلَةٌ

وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفَعْلٍ قَلَّةٌ^(٣)

من أمثلة جمع الكثرة فِعْلَةٌ ؛ وهو جمع لفعل ، اسماً ، صحيح اللام ، نحو :

(١) فعلى ، مبتدأ ، لوصف ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، كقتيل .
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كقتيل وزمن ، وهالك ، معطوفان على قتيل ، وميت ، مبتدأ ، به ، جار ومجرور متعلق بقوله فن الآتي « فن ، خبر المبتدأ .

(٢) سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين الموقوفين ، فتكون الأوزان التي تلحق بفعل بمعنى مفعول في الجمع على فعلى أربعة فيما ذكر النارج على ما هو في أكثر النسخ ، وخمسة على ما في هذه النسخة ، وبقى سادس وهو فعلان نحو : سكران وسكرى ، وقرأ حمزة (وترى الناس سكرى وما هم بسكرى) .

(٣) « لفعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسماً ، حال من فعل « صح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله اسماً ، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله اسماً « لاها ، تمييز « فعلة ، مبتدأ مؤخر « والوضع ، مبتدأ « في فعل ، جار ومجرور متعلق بقوله : « قلله ، الآتي « وفعل ، معطوف على فعل « قلله ، قلل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الوضع ، والهاء مفعول به ، والجملة من قلل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

قُرْطٌ وَقِرْطَةٌ ، ودُرْجٌ ودِرْجَةٌ ، وِكَوْزٌ وَكِوْزَةٌ ، ويحفظ في اسم على فِعْلٍ ، نحو : قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ ، أو على فَعْلٍ نحو : غَرْدٌ وَغِرْدَةٌ^(١) .

وَقُلٌّ لِفَاعِلٍ وفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ ، نحو عَاذِلٌ وعَاذِلَةٌ^(٢)
ومِثْلُهُ الفُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا وذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا^(٣)

ومن أمثلة جمع الكثرة : فُعْلٌ ، وهو مَقِيسٌ في وَصْفٍ ، صحيح اللام ، على فاعل أو فاعلة ، نحو : ضاربٌ وضَرْبٌ وصائمٌ وصُومٌ ، وضاربةٌ وضَرْبٌ وصائمةٌ وصُومٌ .

ومنها فَعَالٌ ، وهو مَقِيسٌ في وَصْفٍ ، صحيح اللام ، على فاعل ، لذكر ، نحو : صائمٌ وصُومٌ ، وقائمٌ وقُومٌ .

ونَدَرٌ فُعْلٌ وفُعَالٌ في المعتل اللام المذكور ، نحو : عَاِزٌ وَغُرُومٌ ، وَسَارٌ وَسُرُومٌ ،

(١) الغرد — بفتح الغين وسكون الراء هنا ، ويأتى أيضاً بفتح الغين والراء جميعاً — ضرب من الكفاة ، وجمعه غردة بوزن قردة . وغراد كجبال .

(٢) د وفعل ، مبتدأ د لفاعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ د وفاعله ، معطوف على فاعل د وصفين ، حال من فاعل وفاعله د نحو ، خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك نحو ، ونحو مضاف ود عاذل ، مضاف إليه د وعاذله ، معطوف على عاذل .

(٣) د ومثله ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه د الفعال ، مبتدأ مؤخر د فيما ، جار ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى المائلة د ذكرا ، ذكر : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة د ما ، المجرورة محلا بنى د وذان ، اسم إشارة مبتدأ د في المحل ، جار ومجرور متعلق بقوله د ندرا ، الآتى د لاما ، تمييز د ندرا ، فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

وعافٍ وَعُفٍّ ، وقالوا : غُزَاءٌ فِي جَمْعِ غَايٍ ، وَغُزَاءٌ فِي جَمْعِ سَايٍ ، وَنَدَرُ أَيْضًا [فِي جَمْعِ]
فاعلة ، كقول الشاعر :

٣٥٥ — أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّبَانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صَدَادٍ
[يعني جمع صَادَةٌ] .

فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لِهَمَّا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ إِلَيَا مِنْهُمَا^(١)

٣٥٥ — البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شميم بن عمرو التغلبي ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

مَا لِلْكَوَاعِبِ — وَدَعْنِ الْحَيَاةَ اكْمَا وَدَّعْنِي وَجَعَلَنِي الشَّيْبَ مِيعَادِي
اللفظة : « الكواعب » جمع كاعب ، وهي المرأة التي كعب ثديها ونهد « ودعن الحياة » دعاء عليهن بالموت ، لأنهن قطعنه وبتن حبل وصاله « أبصارهن » أراد أنهن يدمن النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن في الصبابة ، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضا .

الإعراب : « أبصارهن » ، أبصار : مبتدأ ، وأبصار مضاف وضمير النسوة مضاف إليه « إلى الشبان » جار ومجرور متعلق بقوله « مائلة » ، الآتي « مائلة » خبر المبتدأ « وقد » حرف تحقيق « أراهن » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارر مفعول أول « عني » جار ومجرور متعلق بقوله : « صداد » ، الآتي ، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين ، أولها : أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه ، والثاني : أن المضاف يشبه حرف النفي فكأنه ليس في الكلام إضافة « غير » مفعول ثان لأرى ، وغير مضاف و « صداد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « صداد » الذي هو جمع صادة ، حيث استعمل فعلا — بضم الناء وتشديد العين مفتوحة — في جمع فاعلة .

(١) « فعل » مبتدأ أول « وفعلة » معطوف عليه « فعال » مبتدأ ثان « لهما » جار ومجرور متعلق به « حذف » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر =

من أمثلة جمع الكثرة : فِعَال ، وهو مُطْرَد في فَعَلَ وَفَعَلَةً ، اسْمين ، نحو : كَتَبَ وَكَعَابَ ، وَثُوبَ وَثِيَابَ ، وَقَضَعَ وَقِصَاصَ ، أو وصفين ، نحو : صَعَبَ وَصِعَابَ ، وَصَعْبَةً وَصِعَابَ ، وَقَلَّ فيما عينه يالا ، نحو : ضَيَّفَ وَضِيَّافَ ، وَضَيْعَةً وَضِيَّاعَ .

وَفَعَلَ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ^(١)
أَوْ يَكُ مُضْمَعًا ، وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو الثَّانِي ، وَقُلْ مَعَ فَعَلٍ ، فاقْبَلِ^(٢)
أى : اطْرُدْ أَيْضًا فِعَالٌ فِي فَعَلَ وَفَعَلَةٍ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَامُهُمَا مَعْتَلًا أَوْ مُضَاعَفًا ، نحو :
« جَبَلَ وَجِبَالَ ، وَجَلَّ وَجِلَالٌ ، وَرَقَبَ وَرِقَابٌ ، وَنَمَرَ وَنَمَارٌ » .
واطْرُدْ أَيْضًا فِعَالٌ فِي فَعَلَ وَفَعَلٍ ، نحو : ذِئْبٌ وَذِئَابٌ ، وَرُمَحٌ وَرِمَاحٌ .
واحترز من المعتل اللام ، كَقَتَّى ، ومن المضعف كَطَلَلٍ .

= المبتدأ الأول « وقل ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
فعل « فيما ، جار ومجرور متعلق بقوله « قل ، السابق « عينه ، عين : مبتدأ « وعين مضاف
وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مضاف إليه « اليا ، قصر للضرورة : خبر المبتدأ ،
والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة « ما ، المجرورة بحلا بى « منها ، جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

(١) « وفعل ، مبتدأ أول « أَيْضًا ، مفعول مطلق لفعل محذوف « له ، جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعال ، مبتدأ ثان مؤخر ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل
رفع خبر المبتدأ الاول « ما ، مصدرية ظرفية « لم ، نافية جازمة « يكن ، فعل مضارع ناقص
محذوم بلم « فى لامة ، فى لام : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه ،
ولام مضاف وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه « اعتلال ، اسم يكن تأخر عن خبره .
(٢) « أو ، عاطفة « يك ، فعل مضارع ناقص ، معطوف على « يكن ، فى البيت
السابق محذوم بسكون التون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

وفي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَاكَ فِي أَثْنَاءُ أَيْضًا اطَّرَدَ^(١)

واطرد أَيْضًا فِعَالٌ فِي كُلِّ صِفَةٍ عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ : مُقْتَرَنَةٌ بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَةٌ عَنْهَا ، كَكُورِيمٍ وَكَوَرَامٍ ، وَكَرِيمَةٍ وَكَوَرَامٍ ، وَمَرِيضٍ وَمَرِاضٍ ، وَمَرِيضَةٍ وَمَرِاضٍ .

وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا ، أَوْ أَثْنَيْيَه ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَا^(٢)

وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ ، وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي^(٣)

أَي : وَاطَّرَدَ أَيْضًا بِمَعْنَى فِعَالٍ جَمْعًا ، لَوْصَفَ عَلَى فَعْلَانٍ ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَةٍ ، أَوْ عَلَى فَعْلَى ، نَحْوُ : عَطَّشَانٍ وَعَطَّاشٍ ، وَعَطَّشَى وَعَطَّاشٍ ، وَنَدَمَانَةٌ وَنَدَامٍ .

= هو يعود إلى فعل في البيت السابق ، مضعفا ، خبريك ، ومثل ، خبر مقدم ، ومثل مضاف و فعل ، مضاف إليه ، ذو ، مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و التاء ، قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفعل ، معطوف على ذو التاء مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف ، ومع مضاف و فعل ، مضاف إليه ، فاقبل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(١) « وفي فَعِيلٍ ، جار ومجرور متعلق بقوله : « ورد ، الآتي « وصف ، حال من فَعِيلٍ ، ووصف مضاف و فاعل ، مضاف إليه « ورد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعَالٍ « كَذَاكَ ، جار ومجرور متعلق بقوله : « اطرد ، الآتي « في أَثْنَاءُ ، مثله أَيْضًا ، مفعول مطلق لفعل محذوف « اطرد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعَالٍ .

(٢) « وشاع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعَالٍ « في وصف ، جار ومجرور متعلق بقوله : « شاع ، السابق « على فَعْلَانَا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لوصف « أو أَثْنَيْيَه ، معطوف على قوله : « فَعْلَانَا ، السابق « أو ، عاطفة « على فَعْلَانَا ، معطوف على قوله : « على فَعْلَانَا ، السابق .

(٣) « ومثله ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « فَعْلَانَةٌ ، =

وكذلك اطرِدَ فِعَالٌ في وصف ، على فَعْلَانٍ ، أو على فَعْلَانَةٍ ، نحو : « تُخَصَّنَ وَخِصَّاصٌ ، وَخُصَّانَةٌ وَخِصَّاصٌ » .

والترمز فِعَالٌ في كل وصف على فِعِيلٍ أو فِعِيلَةٍ ، مُقْتَلٌ المين ، نحو : « طَوِيلٌ وَطَوِيلٌ ، وَطَوِيلَةٌ وَطَوِيلٌ » .

* * *

وَبِفُعُولٍ فِعِيلٌ نَحْوُ كَبِدٌ يُخَصُّ غَالِبًا ، كَذَاكَ يَطْرُدُ^(١)
في فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقًا أَلْفَا ، وَفَعْلٌ لَهُ ، وَلِلْفِعَالِ فَعْلَانٌ حَصَلَ^(٢)

= مبتدأ مؤخر ، والزمه ، الزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والهاء مفعول به ، في نحو ، جار ومجرور متعلق بقوله ، الزمه ، السابق ، ونحو مضاف و ، طويل ، مضاف إليه ، وطويلة ، مطوف على طويل ، تني ، فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر — وهو قوله ، الزمه ، — والياء للإشباع .

(١) « وبفعول ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، بفعول : جار ومجرور متعلق بقوله : « يخص ، الآتي ، فعل ، مبتدأ ، ونحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و ، كبد ، مضاف إليه ، يخص ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ — وهو قوله ، فعل ، — غالباً ، حال من الضمير المستتر في يخص ، كذا ، كذا : جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي ، والكاف حرف خطاب ، يطرد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعول في أول البيت .

(٢) « في فعل ، جار ومجرور متعلق بقوله : « يطرد ، في البيت السابق ، اسماً ، حال من فعل مطلق ، حال ثانية ، ومطلق مضاف و ، ألفا ، قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفعل ، مبتدأ ، له ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وللفعال ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، للفعال : جار ومجرور متعلق بقوله حصل الآتي ، فعلان ، مبتدأ ، حصل ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان ، والجملة من الفعل الماضي وهو حصل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا ، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا^(١)
ومن أمثلة جمع الكثرة : فُعُول ، وهو مُطَرَّد في اسم ثلاثي على قِيل نحو :
« كَبِدٌ وَكَبُودٌ ، وَوَعِلٌ وَوُعُولٌ » وهو ملتزم فيه غالباً .

وإِطْرَدَ فُعُولٌ أَيْضاً فِي اسْمٍ عَلَى فَعَلٍ — بفتح الفاء — نحو : « كَعْبٌ وَكُمُوبٌ ،
وَقَلَسٌ وَقُلُوسٌ » أو على فَعَلٍ — بكسر الفاء — نحو : « حِمْلٌ وَحُمُولٌ ،
وَضِرْنِسٌ وَضُرُوسٌ » أو على فَعَلٍ — بضم الفاء — نحو : « جُنْدٌ وَجُنُودٌ ،
وَبُرْدٌ وَبُرُودٌ » .

ويحفظ فُعُولٌ فِي فَعَلٍ ، نحو : « أَسَدٌ وَأُسُودٌ » ويفهم كونه غير مطرد من قوله :
« وَفَعَلٌ لَهُ » ولم يقيده بإطراد .

وأشار بقوله : « وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانِ حَاصِلٌ » إلى أن من أمثلة جمع الكثرة
فِعْلَانًا ؛ وهو مُطَرَّد في اسم على فَعَالٍ ، نحو : « غِلَامٌ وَغِلْمَانٌ ، وَغُرَابٌ
وَوَغْرَبَانٌ » .

وقد سبق أنه مطرد في فَعَلٍ : كَصُرْدٍ وَصِرْدَانٍ .

(١) « شاع » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
فِعْلَانِ « فِي حُوتٍ » جارٍ ومجرور متعلق بقوله شاع « وَقَاعٍ » معطوف على حوت « وَمَا »
اسم موصول معطوف على حوت أيضاً « ضَاهَاهُمَا » ضاهى : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة
لا محل لها صلة الموصول « وَقَلَّ » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود على فِعْلَانِ « فِي غَيْرِهِمَا » في غير : جارٍ ومجرور متعلق بقوله قل ، وغير مضاف وضمير
الغائبين مضاف إليه .

واطرِدَ فِفلانَ — أيضاً — في جمع ما عينه واو : من فُعل ، أو فَعَلَ ؛ نحو : « عُوِدَ وعِيدان ، وَحُوتَ وحِيتان^(١) ، وقاع وقيمان ، وتاج وتيجان »^(٢) .

وقَلَّ فِفلانَ في غير ما ذكر ، نحو : « أخ وإخوان ، وَغَزَالٍ وَغِزْلان » .

وَفَعَلًا اسماً ، وَفَعِيلاً ، وَفَعَلَ غَيْرَ مُعَلِّ المَينِ — فِفلانَ شَمِلَ^(٣)

من أبنية جمع الكثرة : فِفلانَ ، وهو مَقِيس في اسم صحيح المَين ، على فَعَلٍ ، نحو : « ظَهَرَ وظُهران ، وَبَطِنَ وبُطنان » أو على فَعِيلٍ ، نحو : « قَضِيبَ وقَضبان ، وَرَغِيفَ ورُغفان » أو على فَعَلٍ ، نحو : « ذَكَرَ وذُكران ، وَحَمَلَ وحُملان » .

وَلِسكرِمٍ وَبِخَيْلٍ فَعَلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُمِلَا^(٤)

(١) وكذلك نون ونينان ، وكوز وكيزان ، والنون : الحوت .

(٢) وكذلك دار وديران ، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والمَين جميعاً .

(٣) « وفَعَلًا ، مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله : « شَمِلَ ، الآتي آخر البيت » ، حال من قوله فَعَلًا « وفَعِيلاً ، وفَعَلَ ، مطوفان على قوله : « فَعَلًا ، السابق ، ووقف على الثاني بالسكون على لغة ربيعة » غير ، حال من « فَعَلَ ، وغير مضاف و«معل ، مضاف إليه ، و«معل ، مضاف و«العين ، مضاف إليه « فَعَلان ، مبتدأ «شَمِلَ ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعَلان ، والجملة من شَمِلَ وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وزن فَعَلان شَمِلَ فَعَلًا اسماً وفَعِيلاً وفَعَلَ بشرط كون الأخير غير معتل المَين .

(٤) « وَلِسكرِمٍ ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، لسكرِم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وبِخَيْلٍ ، معطوف على سكرِم « فَعَلًا ، قصر للضرورة : مبتدأ مؤخر « كَذَا ، جار ومجرور متعلق بقوله : « جُمِلَا ، الآتي على أنه مفعوله الثاني لِمَا ، =

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي أَمَلٍ لَامًا ، وَمُضْمَفٍ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلْ (١)

من أمثلة جمع الكثرة : فَعْلَاءٌ ، وهو مَقِيسٌ فِي فَعِيلٍ — بمعنى فاعل — صفة
لذكر عاقل ، غير مضاعف ، ولا معتل ، نحو : « ظَرِيفٌ وَظَرَفَاءٌ ، وَكَرِيمٌ وَكَرَمَاءٌ ،
وَبَحِيلٌ وَبُحَلَاءٌ » .

وأشار بقوله : « كَذَا لَمَّا ضَاهَاها » إلى أن ما شَابَهَ فَعِيلًا — في كونه دالًا
على معنى هو كالنريزة — يُجْمَعُ عَلَى فَعْلَاءٍ ، نحو : عاقل وَعُقْلَاءٌ ، وصالح وَصُلَحَاءٌ ،
وشاعر وَشُعْرَاءٌ .

وينوب عن فَعْلَاءٍ فِي المضاعف والمعتل : أَفْعَلَاءٌ ، نحو : « شَدِيدٌ وَأَشِدَّاءٌ ،
وَوَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءٌ » .

[وقد يجيء « أَفْعَلَاءٌ » جمعًا لغير ما ذكر ، نحو : « نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءٌ ، وَهَيِّنٌ
وَأَهْوِنَاءٌ »] .

= جار ومجرور متعلق بمجمل « ضَاهَاها ، ضَاهَى : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من ضَاهَى
وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا عمل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام « قد » حرف تحقيق
« جعلاً ، جعل : فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى فعلاً ، وهو مفعوله الأول ، وقد مضى مفعوله الثاني ، والألف للإطلاق .

(١) « نَابَ ، فعل ماضٍ « عنه ، جار ومجرور متعلق بناب « أَفْعَلَاءٌ ، فاعل ناب
« فِي المَعْل ، جار ومجرور متعلق بناب « لَامًا ، تمييز « وَمُضْمَفٍ ، مفعول على المَعْل لَامًا
« وَغَيْرِ ، مبتدأ ، وغير مضاف واسم الإشارة من « ذَلِكَ » مضاف إليه ، والكاف حرف
خطاب « قُلْ ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع
مبتدأ ، والجملة من قُلْ وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

فَوَاعِلٌ لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ^(١)
وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَةٍ ، وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ ، مَعَ مَا مِثْلَهُ^(٢)
من أمثلة جمع الكثرة : فَوَاعِلُ ، وهو لاسم على فَوَعَلٍ ، نحو : « جَوَاهِرُ
وَجَوَاهِرٍ » أو على فَاعِلٍ ، نحو : « طَابَعُ وَطَوَابِعُ » ، أو على فَاعِلَاءَ ، نحو :
« قَاصِمَاءُ وَقَوَاصِعُ » أو على فَاعِلٍ ، نحو : « كَاهِلٍ ، وَكَوَاهِلٍ »
وفَوَاعِلُ — أيضاً — جمع لوصف على فَاعِلٍ إن كان لمؤنث عاقل ، نحو :
« حَائِضٍ وَحَوَائِضُ » ، أو لمذكر ما لا يعقل ، نحو : « صَاهِلٍ وَصَوَاهِلُ » .
فإن كان الوصف الذي على فَاعِلٍ لمذكر عاقل ، لم يجمع على فَوَاعِلٍ ، وشذ
« فارس وفوارس ، وسابق وسوابق » .
وفواعل — أيضاً — جمع لفاعلة ، نحو : « صاحبة وصَوَاحِبُ ، وفاطمة وفَوَاطِمُ » .

وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعٍ فَعَالَةٌ وَشِبْهُهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ^(٣)

- (١) « فواعل ، مبتدأ ، لفوعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
« وفاعل ، وفاعلا ، معطوفان على فوعل « مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف
و. نحو ، مضاف إليه ، ونحو مضاف و « كاهل ، مضاف إليه .
(٢) « وحائض ، وصاهل ، وفاعلة ، معطوفات على « كاهل » في البيت السابق ، وشذ ،
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فواعل « في الفارس ،
نجار ومجرور متعلق بقوله : « شذ » ، مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف
و. « ما ، اتم موصول مضاف إليه « مائله ، مائل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بإضافة مع إليها ، والضمير البارز
مفعول به ، والجملة من مائل وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول .
(٣) « بفعائل ، جار ومجرور متعلق بقوله : « اجمعن ، الآتي « اجمعن ، اجمع :
فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعالة ، مفعول
به لاجمعن « وشبهه ، معطوف على فعالة « ذا ، حال من المفعول به ، وذا مضاف =

من أمثلة جمع الكثرة : فَمَائِلُ ، وهو : لكل اسم رابع ، بمدة قبل آخره ،
مؤنثاً بالتاء ، نحو : « سَعَابَة وسَعَائِب ، ورسَالَة ورسَائِل ، وكُنَاسَة وكُنَاسٍ ،
وصَحِيفَة وصَحَائِف ، وحُلُوبَة وحَلَائِب » أو مجرداً منها ، نحو : « شَمَال وشَمَائِل ،
وعُقَاب وعُقَائِب ، ومَجُوز ومَجَائِز » .

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمَعَا صَحْرَاهُ وَالْمَذْرَاهُ ، وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا^(١)
من أمثلة جمع الكثرة : فَعَالِي ، وفَعَالَى ، ويشتركان فيما كان على فعلاء ، اسماً
كصَحْرَاء وصَحَارِي وصَحَارَى ، أو صفة كَمَذْرَاء ومَذَارِي ومَذَارَى .

وَأَجْمَلَ فَعَالِي لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ ، كَالْكَرْمِيِّ تَتَّبَعَ الْعَرَبُ^(٢)
= و « تاء ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « مزاله ، مزال : معطوف على ذا تاء ، ومزال
مضاف والهاء — الذي يعود على تاء — مضاف إليه ، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله
الثاني ، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه جوازاً هو نائب فاعل له .
(١) « بالفعالي ، جار ومجرور متعلق بقوله : « جمعا ، الآتي « والفعالي ، معطوف
على الفعالي « جمعا ، جمع : فعل ماض مبنى للجهول ، والآلف للإطلاق « صحراء ،
نائب فاعل جمع « والمذراء ، معطوف على صحراء « والقيس ، مفعول به مقدم لاتبع
« اتبعوا ، اتبع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والآلف متقلبة
عن نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف .

(٢) « واجمل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعال ،
مفعول أول لاجمل « لغير ، جار ومجرور متعلق باجمل على أنه مفعوله الثاني ، وغير
مضاف و « ذي ، مضاف إليه ، وذى مضاف و « نسب ، مضاف إليه « جدد ، فعل
ماض مبنى للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نسب ،
والجمله من جدد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لنسب « كالكرمي ، جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالكرمي « تتبع ، فعل
مضارع مجزوم في جواب الأمر — وهو قوله اجمل — وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت « العرب ، مفعول به لتتبع .

من أمثلة جمع الكثرة : فعالي ، وهو جمع لكل اسم ، ثلاثي ، آخره ياء مُشدَّدة غير متجددة للنسب ، نحو : « كُرْسِيٌّ وَكَرَاسِيٌّ ، وَبَرْدِيٌّ وَبَرَادِيٌّ » ، ولا يقال : « بَصْرِيٌّ وَبَصَارِيٌّ » .

وَبِفَعَالٍ وَشَبْهِهِ انْطِقَا
 فِي جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقِي^(١)
 مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خَمَاسِي
 جُرْدَ ، الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ^(٢)

(١) « وبفعال ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، بفعال : جار ومجرور متعلق بقوله : انطقا ، الآتي « وشبهه ، الواو عاطفة ، شبه : معطوف على فعال ، وشبه مضاف وإليه مضاف إليه ، انطقا ، انطق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والآلف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف « في جمع ، جار ومجرور متعلق بقوله : انطقا ، وجمع مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « فوق ، ظرف متعلق بقوله : ارتقي ، وفوق مضاف و « الثلاثة ، مضاف إليه « ارتقي ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من ارتقي وفاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة الموصول .

(٢) « من غير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة في البيت السابق ، وغير مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « مضى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من مضى وفاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة « ومن خماسي ، جار ومجرور معطوف بالواو على قوله من غير — إلخ « مجرد فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخماسي ، والجملة في عمل جر نعمت للخماسي « الآخر ، مفعول به مقدم لقوله انف الآتي « انف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنك « بالقياس ، جار ومجرور متعلق بانف .

والرابعُ التَّشْبِيهُ بِالزَّيْدِ قَدْ يُحَذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ^(١)
وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفْهُ ، مَا لَمْ يَكْ لَيْنَا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمًا^(٢)
من أمثلة جمع الكثرة : « فَمَالِلُ » وشبهه ، وهو : كل جمع ثالث ألف
بمدها حرفان .

فيجمع فَمَالِلَ : كل اسم ، رباعي ، غير منيد فيه ، نحو : « جَمَفَرٌ
وَجَمَافَرٌ ، وَزَبْرَجٌ وَزَبَارَجٌ ، وَبُرْنٌ وَبَرَانٌ » .
ويجمع بشبهه : كل اسم ، رباعي ، مزيد فيه ، كـ « جَوَاهِرٌ وَجَوَاهِرٌ »
وَصَيِّفٌ وَصَيَّارِفٌ ، وَمَسْجِدٌ وَمَسَاجِدٌ .

(١) « والرابع ، مبتدأ ، التشبيه ، نعت للرابع « بالمزيد » جار ومجرور متعلق بالتشبيه
« قد » حرف تقييل « يحذف » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرابع ، والجملة من يحذف ونائب فاعله المستتر فيه في محل
رفع خبر المبتدأ « دون » ظرف متعلق بقوله يحذف ، ودون مضاف و « ما » اسم
موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « تم » ، الآتي « تم » فعل ماض
« العدد » فاعله ، والجملة من تم وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ، والمراد بما به
تم العدد الحرف الخامس من الخاسي .

(٢) « وزائد ، مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله : « احذفه » الآتي ، والتقدير :
واحذف زائد العادي — إلخ ، وزائد مضاف و « العادي » مضاف إليه ، وفيه ضمير
مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل من قولك عداه يعدوه إذا جاوزه « الرباعي » مفعول
به للعادي ، وقد سكن ياءه ضرورة « احذنه » احذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يك »
فعل مضارع ناقص ، مجرور بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى الزائد « لينا » خبريك « لإثره » أثر : منصوب على الظرفية ،
متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وإثر مضاف والهاء مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر
« الذ » اسم موصول لغة في الذي : مبتدأ مؤخر « ختما » ختم : فعل ماض ، والالف
للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من ختم
وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وأراد بالذي ختم الحرف الأخير ،
يعني أن حرف اللين يأتي عقبه الحرف الآخر من الكلمة .

واحترز بقوله : « من غير ما مضى » من الرباعى الذى سبق ذكر جمعه : كأخَر ، وخَرَاء ، ونحوهما مما سبق [ذكره] .

وأشار بقوله : « ومن خاسى جُرْدَ الآخر أنْفَ بالقياس » إلى أن الخامس المجرد عن الزيادة يجمع على فَمَائِلٍ قياساً ، ويحذف خامسه ، نحو : « سَفَارَج » فى سَفَرَجَل ، و « فَرَّازِد » فى فَرَزْدَق ، و « خَوَّارِن » فى خَوَرَنْق .

وأشار بقوله : « والرابع الشبيه بالمزيد — البيت » إلى أنه يجوز حذف رابع الخامس المجرد عن الزيادة ، وإبقاء خامسه ، إذا كان رابعه مُشَبَّهاً للحرف الزائد — بأن كان من حروف الزيادة ، كنون « خَوَرَنْق » ، أو كان من مَخْرَج حروف الزيادة ، كدال « فرزدق » — فيجوز أن يقال : « خَوَّارِق » و « فَرَّازِق » ، والكثير الأول ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع ، نحو . « خَوَّارِن » و « فَرَّازِد » .

فإن كان الرابع غير مُشَبَّه للزائد لم يُجَزَّ حذفه ، بل يتعين حذف الخامس ؛ فتقول فى « سَفَرَجَل » : « سَفَارِج » ولا يجوز « سَفَارَل » .

وأشار بقوله : « وزائد العادى الرباعى — البيت » إلى أنه إذا كان الخامس مَزِيداً فيه حرف حُذِفَ ذلك الحرف ، إن لم يكن حرف مَدٍّ قبل الآخر ؛ فتقول فى « سَبَطَرَى » : « سَبَاطِر » ، وفى « فَدَوَّ كَس » : « فَدَاكَس » ، وفى « مُدَحَّرِج » : « دَحَارِج » .

فإن كان الحرف الزائد حرف مَدٍّ قبل الآخر لم يُحْدَفْ ، بل يجمع الاسم على « فَمَائِلٍ » نحو : « قِرْطَاس وقرَاطيس ، وقِنْدِيل وقِنَادِيل ، وعُصْفُور وعَصَافِير » .

وَالسَّيْنُ وَالْثَّامِنُ كـ «مُسْتَدْعٍ» أَزَلْ إِذْ بَيْنَا الْجَنُوعَ بَقَاً مُخِلٌ^(١)
وَالْمِيمُ أَوَّلِي مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالتَّهْمُزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا^(٢)

إذا اشتمل الاسم على زيادة ، لو أقيمت لاختل بناء الجمع ، الذي هو نهاية ما ترتقى إليه الجوع — وهو فعّال ، وفعّاليل — حُذِفَت الزيادة ، فإن أمكن جمعه على إحدى الصيغتين ، بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض ؛ فله حالتان :

إحداها : أن يكون للبعض مَزِيَّةٌ على الآخر .

والثانية : أن لا يكون كذلك .

والأولى هي المرادة هنا ، والثانية ستأتى في البيت الذى فى آخر الباب .

ومثال الأولى «مُسْتَدْعٍ» فتقول فى جمعه : «مَدَاعٍ» فنحذف السين والناء ، ونُثَبِّق الميم ؛ لأنها مُصَدَّرَةٌ ومجرّدة للدلالة على معنى ، وتقول فى «أَلَدَدٍ» ،

(١) د والسين ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : «أزلى ، الآتى — د والتا ، قصر للضرورة : معطوف على السين «من ، جارة «كستدع ، الكاف اسم بمعنى مثل ، مبنى على الفتح فى محل جر بمن ، والكاف مضاف ومستدع : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأزلى ، إذ ، حرف دال على التحليل د بينا ، جار ومجرور متعلق بقوله : «مخل ، الآتى ، وبنا مضاف ، و الجمع ، مضاف إليه «بقاها ، بقا : مبتدأ ، وقد قصره للضرورة ، وبقا مضاف وهما : مضاف إليه «مخل ، خبر المبتدأ .

(٢) د والميم ، مبتدأ د أولى ، خبر المبتدأ د عن سواء ، الجار والمجرور متعلق بأولى ، وسوى مضاف ، والهاء العائد إلى الميم مضاف إليه د بالبقا ، جار ومجرور متعلق بأولى د والهمز ، مبتدأ د واليا ، معطوف على الهمز د مثله ، مثل : خبر المبتدأ ، ومثل مضاف وضهير الغائب العائد على الميم أيضاً مضاف إليه د إن ، شرطية «سبق» سبق : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن سبق الهمز والياء فهما مثل الميم .

و « يَلْنَدِدِ » : « أَلَادٌ » ، و « يَلَادٌ » فتحذف النون ، وَتُبْقِي الهَمْزَةَ مِنْ « أَلَدَدِ » ، والياء من « يَلْنَدِدِ » ؛ لتصدُّرها ، ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فِيهِ دَالَتَيْنِ عَلَى مَعْنَى ، نحو : أقوم ، ويقوم ، بخلاف النون ؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً .

والأَلْنَدَدِ ، وَالْيَلْنَدَدِ : الْخَصِيمُ ، يقال : رجل أَلْنَدَدٌ ، وَيَلْنَدَدٌ ، أَيْ : خَصِيمٌ ، مثل الأَلَدِ .

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوُ أُحْذَفُ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَرَّ « حَيَزُ بُونِ » فَهَوَ حُكْمٌ حَقِيقًا^(١) إِذَا اشْتَمَلَ الْاسْمُ عَلَى زِيَادَتَيْنِ ، وَكَانَ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا يَتَأْتِي مَعَهُ صِيغَةُ الْجَمْعِ ، وَحَذْفُ الْأُخْرَى لَا يَتَأْتِي مَعَهُ ذَلِكَ — حُذِفَ مَا لَا يَتَأْتِي مَعَهُ [صِيغَةُ الْجَمْعِ] وَأَبْقِيَ الْآخَرُ ؛ فَتَقُولُ فِي « حَيَزُ بُونِ » : « حَزَابِينَ » ؛ فَتَحْذِفُ الْيَاءَ ، وَتَبْقِي الْوَاوَ ، فَتَقْلَبُ يَاءَ ؛ لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، وَأَوْثَرْتَ الْوَاوَ بِالْبَقَاءِ لِأَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يُفْنِ حَذْفُهَا عَنْ حَذْفِ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الْيَاءِ مُؤَوِّدٌ لَصِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ .
وَالْحَيَزُ بُونُ : الْعَجُوزُ .

(١) « والياء ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « احذف ، الآتي — لا ، عاطفة ، الواو ، معطوف على الياء « احذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن ، شرطية « جمعت ، جمع : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح المقدر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « ما ، اسم موصول : مفعول به جمعت ، مبنى على السكون في محل نصب « كيزبون ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « فهو ، ألفاء لتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « حكم ، خبر المبتدأ « حتماً ، حتم : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم ، والالف للإطلاق ، والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لحكم .

وَحَيَّرُوا فِي زَائِدَى سَرَنْدَى وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كـ «الْعَلَنْدَى» ^(١)

يعنى أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَرِيَّةٌ على الآخر كنت بالخيار ؛ فتقول فى :
« سَرَنْدَى » : « سَرَانْد » بحذف الألف وإبقاء النون ، و « سَرَاد » بحذف النون
وإبقاء الألف ^(٢) ، وكذلك « عَلَنْدَى » ؛ فتقول : « عَلَانِد » و « عَلَاد » ومثلها
« حَبَنْطَى » فتقول : « حَبَانِط » و « حَبَاط » ؛ لأنهما زيادتان ، زيدتا معاً
للاحق بسفر جَل ، ولا مَرِيَّةٌ لإحداها على الأخرى ، وهذا شأنُ كل زيادتين
زيدتا لللاحق .

والسَرَنْدَى : الشديد ، والأنتى سَرَانْدَةٌ ، والعَلَنْدَى — بالفتح — الفليظ من
كل شيء ، وربما قيل : جل عَلَنْدَى — بالصم — والحَبَنْطَى : القصيرُ البَطِينُ ، يقال
رَجُلٌ حَبَنْطَى — بالتثوين — واسرأة حَبَنْطَاءٌ .

* * *

(١) « وخيروا ، فعل وفاعل ، فى زائدى ، جار ومجرور متعلق بخبروا ، وزائدى
مضاف ، و « سرندى » مضاف إليه « وكل » معطوف على سرندى ، وكل مضاف ،
و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ضاهاه » ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جواز تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والهاء العائدة إلى سرندى مفعول به ،
والجمله من ضاهى وفاعله المستتر فيه ومفعوله لاجل لها صلة الموصول المجرور محلا بالإضافة
« كالعَلَنْدَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك
كان كالعَلَنْدَى .

(٢) الألف التى تبقى هى ألف الاسم المقصورة التى تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة
أحرف فأكثر ، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذى يلى ألف الجمع ؛ فتقلب
هذه الألف ياء ؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصاً ، فتعامل هذه الياء المنقلبة عن الألف
معاملة الياء فى جوار وغواش ودواح .

التصغير

فَمَيْلًا أَجْمَلَ الثَّلَاثِيَّ ، إِذَا صَغَّرْتَهُ ، نَحْوُ «قُدَيْ» فِي «قُدَيْ»^(١)
 فَمَيْلًا مَعَ فَمَيْلٍ لِيَا فَاَقْ كَجَمَلٍ دِرْهَمٍ دُرَيْهَمًا^(٢)
 إِذَا صَغَّرَ الْأَسْمَ^(٣) الْمَتَكْنَ ضَمَّ أَوَّلَهُ ، وَفُتِحَ ثَانِيَهُ ، وَزِيدَ بَعْدَ ثَانِيهِ يَاءٌ

(١) «فمَيْلًا» مفعول ثانٍ تقدم على عامله — وهو قوله : «اجمل ، الآتي —
 «اجمل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثلثي ، مفعول
 أول لاجمل ، «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صغرت» ، صغر : فعل ماض ، وتاء
 المخاطب فاعله ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وجواب «إذا»
 محذوف لدلالة الكلام السابق عليه ، وتقدير الكلام : إذا صغرت الثلاثي فاجعله على وزن
 فمیل «نحو» ، خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و «قُدَيْ» مضاف
 إليه «في قُدَيْ» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قُدَيْ المصدر .

(٢) «فمَيْلًا» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في
 الخبر الآتي ، ومع مضاف و «فمَيْلًا» مضاف إليه «لِيَا» جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر المبتدأ «فاَقْ» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 الموصول المجرور محلاً باللام ، ومفعول فاق محذوف ، والتقدير : لما فاق الثلاثي ، والجملة
 لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً باللام «كجمل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 مبتدأ محذوف ، وجعل مضاف ، و «درهم» مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله
 الأول «درهيمًا» مفعول ثانٍ للبصير .

(٣) فوائد التصغير خمس :

- الأولى : تصغير ما يتوهم كبره نحو : جليل ، تصغير جبل .
- الثانية : تحقير ما يتوهم عظمه ، نحو : سبيع ، تصغير سبع .
- الثالثة : تقليل ما يتوهم كثرته ، نحو : درهيمات ، تصغير جمع درهم .
- الرابعة : تقريب ما يتوهم بعده : إما في الزمن نحو : قبيل العصر ، وإما في المكان
 نحو : فوبق النار ، وإما في الرتبة نحو : أصيغر منك .

ساكنة ، ويُقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً ؛ فتقول في « فلس » : « فليس »
وفي « قذى » : « قذى » .

وإن كان رباعياً فأكثر فُعل به ذلك وكُسر ما بعد الياء ؛ فتقول في « درم » :
« دُرَيْهَم » ، وفي « عصفور » : « عَصْفِير » .
فأمثلة التصغير ثلاثة : فُعِيلٌ ، وَقَمِيلٌ ، وَقَمِيعِلٌ .

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أُمثلةِ التَّصْنِيرِ صِلَ^(١)
أى : إذا كان الاسمُ مما يُصَغَّرُ على فُعِيلٍ ، أو على قَمِيعِلٍ — تُوصَّلُ إلى
تصغيره بما سبق أنه يُتَوَصَّلُ به إلى تكبيره على فَعَالٍ أو فَعَالِيلٍ : من حذف
حرف أصلى أو زائد ؛ فتقول في « سَفَرَجَل » : « سَفَرَجَج » ، كما تقول :
« سَفَارَج » ، وفي « مستدع » : « مُدْبِع » ، كما تقول : « مَدَاع » فتُحذف

= الخامسة : التعظيم ، كما في قول ليلى بن ربيعة العامري :

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ
وأنكر هذه الفائدة البصريون ، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم ،
لأنهما متنافيان .

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ ، أو مفعول به لفعل محذوف ، يفسره ما بعده
« به » جار ومجرور متعلق بقوله : « وصل » ، الآتي « لمنتهى » ، مثله ، ومنتهى مضاف
« و » الجمع ، مضاف إليه « وصل » ، فعل ماض مبنى للجهول ، وجملته مع نائب فاعله المستتر
فيه لا عمل لها صلة الموصول « به » ، إلى أمثلة « جاران » ومجروران متعلقان بقوله : « وصل » ،
الآن في آخر البيت ، وأمثلة مضاف و « التصغير » مضاف إليه « صل » ، فعل أمر ، وفاعله
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من صل و فاعله المستتر فيه لا عمل لها من
الاعراب مفسرة — إن أعربت ما في أول البيت مفعولاً به .

في التصغير ما حذف في الجمع ، وتقول في «عَلَنْدَى» : «عُلَيْنِدَّة» وإن شئت [قلت] :
«عُلَيْد» ، كما تقول في الجمع : «عَلَانِد» و «عَلَاد» .

وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفِ

إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهَا ائْتَحَذَ^(١)

أى : يجوز أن يُعَوِّضَ مما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر ؛
فتقول في «سَفَرَجَل» : «سُفَيْرِج» و «سَفَارِج» ، وفي «حَبْنَطَى» :
«حُبْنِيط» و «حَبَانِيط» .

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَآئِنِ حُكْمًا رُسِمًا^(٢)

(١) «وجائز» خبر مقدم «تعويض» مبتدأ مؤخر ، وتعويض مضاف و «يا»
قصر للضرورة : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله «قبل» ظرف متعلق بتعويض
وقبل مضاف و «الطرف» مضاف إليه «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص ، فعل
الشرط «بعض» اسم كان ، وبعض مضاف ، و «الاسم» مضاف إليه «فيها» جار
ومحور متعلق بقوله : «ائتخذ» الآتى «ائتخذ» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض الاسم ، والجملة من ائتخذ وفاعله المستتر فيه في محل نصب
خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) «وحائد» خبر مقدم «عن القياس» جار ومحوّر متعلق بقوله : «حائد» كل
مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في
محل جر «خالف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
ما الموصولة ، والجملة من خالف وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصولة «في البآين»
جار ومحوّر متعلق بخالف «حكما» مفعول به لخالف «رسم» فعل مضارع مبنى
للسجول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم ، والآلة
للإطلاق ، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله : «حكما» .

أى : قد يجىء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، كقولهم فى نصير مغرب « مُغِيرِبان » وفى عَشِيَّة « عُشَيْشِيَّة » . وقولهم فى جمع رَهْطٍ « أَرَاهِط » ^(١) وفى باطل « أَبَاطِيل » .

لِتَلَوِيَا التَّصْغِيرِ — مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ ، أَوْ مَدَّنَةٍ — الْفَتْحُ انْتِخَامٌ ^(٢)
كَذَلِكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ التَّجَقُّ ^(٣)

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَأَحُوا
ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع ، يقدر أنهم جمعوا رهاطاً على أراهط كفلس وأفلس ثم جمعوا أراهطاً على أراهط كأكلب وأكالب .

(٢) « لتلو » جار ومجرور متعلق بقوله : « انتخم » ، الآتى فى آخر البيت ، وتلومضاف و « يا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، والتلو بمعنى التالى ، فالإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، و « يا مضاف و » التصغير ، مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلو ، وقبل مضاف ، و « علم » مضاف إليه ، وعلم مضاف و « تأنيث » مضاف إليه « أو » عاطفة « مدته » مدة : محطوف على علم تأنيث ، ومدة مضاف والهاء مضاف إليه « الفتح » مبتدأ « انتخم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح ، والجملة من الفعل الذى هو انتخم وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « وكذلك » كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون فى محل رفع « مدة » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « سبق » ، الآتى — ومدة مضاف و « أفعال » مضاف إليه « سبق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من سبق وفاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة ما الموصولة « أو » عاطفة « مد » محطوف على =

أى : يجب فتح ما ولى ياء التصغير ، إن وليته تاء التانيث ؛ أو أَلَفُه المقصورة ، أو المدودة ، أو أَلِفُ أفعالٍ جمعاً ، أو أَلَفُ فَعْلَانِ الذى مؤنثه فَعْلَى^(١) ؛ فتقول : فى تَمَرَةٍ : « تَمِيرَةٌ » ، وفى حُبْلَى : « حُبَيْلَى » ، وفى خَمْرَاءَ : « خُمَيْرَاءَ » ، وفى أَجْمَالٍ : « أَجْيِمَالٍ » ، وفى سَكْرَانٍ : « سَكِيرَانٍ » .

فإن كان فَعْلَانٍ من غير باب سَكْرَانٍ ، لم يُفْتَحْ ما قبل أَلَفِه ، بل يُكسر ، فتقلب الألف ياء ؛ فتقول فى « سِرْحَانٍ » : « سُرَيْحَانٍ » كما تقول فى الجمع « سَرَاحِينُ » .

ويكسر ما بعد ياء التصغير فى غير ما ذكر ، إن لم يكن حَرَفَ إعراب ؛ فتقول فى « درم » : « دُرَيْهْمٌ » ، وفى « عُصْفُورٍ » : « عُصْفِيرٍ » .
فإن كان حَرَفَ إعراب حَرَكْتَهُ بحركة الإعراب ، نحو : « هذا فُلَيْسٌ » ، ورَأَيْتُ فُلَيْسًا وَمَرَرْتُ بِفُلَيْسٍ .

= مدة أفعال ، ومد مضاف و د سكران ، مضاف إليه « وما » اسم موصول : معطوف على سكران « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « التحق » ، الآتى « التحق » فعل ماض ، رفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من التحق وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

«(١) يشترط فى فَعْلَانٍ — الذى تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم أَلَفُه من القلب ياء — ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون الألف والنون زائدتين .

الثانى : ألا يكون مؤنثه على فعلانة .

الثالث : ألا يكونوا قد جموه على فعالين .

فلو كانت نونه أصلية كحسان من الحسن وعفان من العفونة قيل فى مبغره : حسيين وعفيفين ، ولو كانت أثناء على فعلانة كسيفان قيل فى تصغيره : سيفيين ، ولو كانوا جموه على فعالين كسلطان قيل فى تصغيره : سليطين .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَأَوُّهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا^(١)
 كَذَا التَّزْيِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَهَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ^(٢)
 وَهَكَذَا زِيَادَتَا قَمَلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا^(٣)
 وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًّا^(٤)

(١) «وَألف» مبتدأ ، «وَألف مضاف و التأنيت» مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيويه ، أو من ضميره المستكن في الخبر عند الجمهور «مد» مد : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيت ، والألف للإطلاق ، والجملة من مد وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حيث إليها «وتأوه» الواو عاطفة ، تاء معطوف على ألف التأنيت ، وتاء مضاف والهاء مضاف إليه «منفصلين» مفعول ثان تقدم على عامله وهو قوله عد الآتي «عدا» عد : فعل ماض مبنى للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول ، والجملة من عد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المزيد» مبتدأ مؤخر «آخراً» منصوب على نزع الخافض «لنَّسَبِ» جار ومجرور متعلق بالمزيد «وهجز» معطوف على المزيد ، وهجز مضاف و المضاف ، مضاف إليه «والمركب» معطوف على قوله المضاف .

(٣) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «زيادتا» مبتدأ مؤخر ، وزيادتا مضاف ، و «قملانا» مضاف إليه «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ، وبعد مضاف و «أربع» مضاف إليه «كزعفرانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كزعفران .

(٤) «وقدر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «انفصال» مفعول به لقدر ، وانفصال مضاف ، و «دما» اسم موصول : مضاف إليه «دل» ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من دل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «على تثنية» جار ومجرور متعلق بـ «دل» أو ، عاطفة «جمع» معطوف على تثنية ، وجمع مضاف و «تصحیح» مضاف إليه «جلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع ، والجملة من جلا وفاعله المستتر فيه في محل =

لا يُعْتَدُ في التصغير بألف التأنيث المدودة ، ولا بتاء التأنيث ، ولا بزيادة ياء التَّسْبِ ، ولا بِمَجْزِ المضاف ، ولا بِمَجْزِ المركب ، ولا بالألف والنون المزيدين بمد أربعة أحرف فصاعداً ، ولا بعلامة التثنية ، ولا بعلامة جمع التصحيح .

ومعنى كون هذه لا يعتد بها : أنه لا يضرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين ؛ فيقال في « جُحْدُ بَاء » ^(١) : « جُحْدُ بَاء » ، وفي « حَنْظَلَةٌ » : « حَنْظِلَةٌ » ، وفي « عُبْقَرِيَّ » : « عُبْقَرِيَّ » ، وفي « بَمَلِكٌ » : « بَمَلِكٌ » ، وفي « عبد الله » : « عُبَيْدُ الله » ، وفي « زَعْفَرَان » : « زُعْفِرَان » ، وفي « مُسْلِمِينَ » : « مُسْلِمِينَ » ، وفي « مُسْلِمِينَ » : « مُسْلِمِينَ » .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا ^(٢)

== جر صفة لجمع . وقرأ المكودي قوله : « جمع ، بالنصب ، وجمله مفعولاً مقدماً لقوله « جلا » وجمله « جلا - إلخ ، عطفاً على جملة « دل على ثنية ، وهو عندى أحسن .

(١) الجندباء - بضم الجيم والذال جميعاً بينهما غاء ساكنة - ضرب من الجنادب ، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين .

(٢) « وألف ، مبتدأ ، وألف مضاف و التأنيث ، مضاف إليه « ذو » ، نعت لألف التأنيث ، وذو مضاف و القصير ، مضاف إليه « متى » اسم شرط جازم « زاد » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث « على أربعة » جار ومجرور متعلق ب« زاد » ، حرف نفي ونصب واستقبال « يثبتا » فعل مضارع منصوب ب« لن » ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث الواقع مبتدأ ، والجملة من يثبت المنفى ب« لن » وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط ، وكان من حقها أن تقترن بالفاء ، لكنه حذف الفاء لضرورة إقامة الوزن ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ .

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ^(١)

أى : إذا كانت ألف التانيث المقصورة خامسة فصاعداً وجب حذفها في التصغير ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فُعَيْل ، وفُعَيْمِل ؛ فتقول فى « قَرَقَرَى » : « قَرَرِيْقَر » ، وفى « لُقَيْرَى » : « لُقَيْرِيْز » .

فإن كانت خامسة وقبلها مدّة زائدة جاز حذف المدّة الزيدة وإبقاء ألف التانيث ؛ فتقول فى « حُبَارَى » : « حُبَيْرَى » ، وجاز أيضاً حذف ألف التانيث وإبقاء المدّة ؛ فتقول : « حُبَيْر » .

وَأَرْدُدُ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبٌ فَقِيْمَةٌ صَيْرُ قُوِيْمَةٍ تَصِبُ^(٢)

(١) « وعند ، ظرف متعلق بقوله : « خير ، الآتى ، وعند مضاف و « تصغير ، مضاف إليه ، وتصغير مضاف و « حبارى ، مضاف إليه « خير ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بين ، ظرف متعلق بقوله خير أيضاً ، وبين مضاف و « الحبيرى ، مضاف إليه « فادر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله لا عمل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه « والحبير ، معطوف على الحبيرى .

(٢) « واردة ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لأصل ، جار ومجرور متعلق بآردد على أنه مفعوله الثانى « ثانياً ، مفعول أول لآردد « لينا ، صفة لقوله ثانياً « قلب ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله ثانياً ، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب نعت ثان لقوله « ثانياً ، السابق « فقيمة ، الفاء للتفريع ، قيمة : مفعول تقدم على عامله وهو قوله صير ، وأصل الكلام : فصير قيمة قويمه « صير ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « قويمه ، مفعول ثان لصير « تصب ، فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَشَذَّ فِي عِيدٍ عَيْدٌ ، وَحُمَ لِفَجَعٍ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلْمٍ^(١)
وَالْأَلْفُ الثَّانِي التَّمْزِيدُ يُجْمَلُ وَاوًا ، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْمَلُ^(٢)

أى : إذا كان ثانى الاسم للتصغير من حروف الين ، وجب رده إلى أصله .
فإن كان أصله الواو قلب وَاوًا ؛ فتقول فى « قَيْمَةٌ » : « قَوَيْمَةٌ » ، وفى
« بَاب » : « بَوَيْب » .

وإن كان أصله الياء قلب ياء ؛ فتقول فى « مُوقِن » : « مُيَيْقِن » ، وفى
« نَاب » : « نُيَيْب » .

وشذ قولهم فى « عِيد » : « عَيْيِد » ، والقياسُ « عَوَيْد » بقلب الياء وَاوًا ؛ لأنها
أصله ؛ لأنه من عادَ يَعُود .

فإن كان ثانى الاسم للتصغير ألفًا مزيدة أو مجهولة الأصل وجب قلبها وَاوًا ؛
فتقول فى « ضَارِب » : « ضَوَيْرِب » ، وفى « عَاج » : « عَوَيْج » .

(١) « شذ » فعل ماضٍ فى عيد ، جار ومجرور متعلق بشذ « عييد » فاعل
شذ « وحتم » فعل ماضٍ مبنى للجهول « للجمع » من ذَا ، جاران ومجروران متعلقان
بجتم « ما » اسم موصول : نائب فاعل لحتم مبنى على السكون فى محل رفع « لتصغير »
جار ومجرور متعلق بقوله علم الآتى « علم » فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من علم ونائب فاعله
المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « والألف » مبتدأ ، « الثانى » المزيد ، « نعمتان » للآلف « يجمل » فعل مضارع
مبنى للجهول ، « ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الألف » ،
وهو المفعول الاول « وَاوًا » مفعول ثانٍ ليَجْمَلُ ، والجملة من يجعل المبنى للجهول
ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الألف « كَذَا » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « الأصل » مبتدأ
« فيه » جار ومجرور متعلق بقوله : « يجمل » الآتى « يجمل » فعل مضارع مبنى =

والتكسير — فيما ذكرناه — كالتصغير ؛ فتقول في « بَاب » : « أَبْوَاب » ،
« نَاب » : « أَنْيَاب » ، وفي « ضَارِبَة » : « ضَوَارِب » .

* * *

وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ النَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا^(١)
المراد بالمنقوص — هنا — ما نقص منه حرف ؛ فإذا صغر هذا النوع من الأسماء ؛
فلا يخلو : إما أن يكون ثنائياً ، مجرداً عن الناء ، أو ثنائياً ملتبساً بها ، أو ثلاثياً
مجرداً عنها .

فإن كان ثنائياً مجرداً عن الناء أو ملتبساً بها — رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه ؛
فيقال في « دَم » : « دُمِي » ، وفي « شَفَّة » : « شُفَيْهَة » ، وفي « عِدَّة » : « وُعَيْدَة » ،
وفي « مَاء » — مُسَمًى به — : « مُوَي » .

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير ناء التأنيث صغر على لفظه ، ولم يرد إليه
شيء ؛ فتقول في « شَاك السلاح » : « شَوَيْك » .

* * *

== للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله « الأصل » ،
والجملة من يجهل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل
لها من الأعراب صلة الموصول .

(١) « كَمَل » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المنقوص » ، مفعول
به لكل « في التصغير » ، جار ومجرور متعلق بكمل « ما » ، مصدرية ظرفية « لم » ، نافية جازمة
« يحو » ، فعل مضارع مجزوم لم ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص « غير » ، حال تقدم على
صاحبه ، وهو قوله « ثالثاً ، الآتي » ، وغير مضاف و « الناء » ، مضاف إليه « ثالثاً » ، مفعول
به لقوله « يحو » ، السابق « كما » ، بالقصر لغة في ماء : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأن كما .

وَمَنْ بَرَّخِيمٍ يُصْغَرُ اِكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْمُطَيِّفِ بِمَعْنَى الْمَطْفَأِ^(١)

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجزئته من الزوائد التي هي فيه .

فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِرَ على فُضِّل ، ثم إن كان المُسَمَّى به مذكراً جُرِّدَ عن التاء ، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التأنيث ؛ فيقال في « المطف » : « عَطِيفٌ » ، وفي « حَامِد » : « حُمَيْد » ، وفي « حُبْل » : « حُبَيْلَة » ، وفي « سَوْدَاء » : « سَوَيْدَة » .

وإن كانت أصوله أربعة صُغِرَ على فُضِّل على فُضِّل ؛ فنقول في « قِرطاس » : « قَرَطِطَس » ، وفي « عَصْفور » : « عَصْفِير » .

* * *

وَأَخْتِمَ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِي ، كَسِنٍ^(٢)

(١) « ومن » اسم موصول مبتدأ « برخيم » جار ومجرور متعلق بقوله : « يصغر » الآتي « يصغر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من يصغر وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « اكنى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من اكنى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « بالأصل » جار ومجرور متعلق بهوله اكنى كالمطيف « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « به » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « المطفأ » مفعول به يعني ، والآلف للإطلاق .

(٢) « واختم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بتاء » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق باختم ، وتامضاف و « التأنيث » مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول به لاختم « صغرت » صغر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « من مؤنث » جار ومجرور متعلق بقوله صغرت « عار » ثلاثي صفتان لمؤنث « كسن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كأن كسن .

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِي يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَسٍّ^(١)
وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ ، وَنَذَرَ لَحَاقُ نَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَثَرٌ^(٢)

إِذَا صُغِّرَ الثَّلَاثِي ، الْمُؤَنَّثُ ، الْخَالِي مِنْ عِلَامَةِ التَّائِيثِ — لِحَقَّتْهُ [التَّاءُ] عِنْدَ أَمْنِ
الْلَّبْسِ ، وَشَذَّ حَذَفَهَا حِينَئِذٍ ؛ فَتَقُولُ فِي «سِنَّ» : «سُنَيْنَةٌ» ، وَفِي «دَار» :
«دَوِيرَةٌ» ، وَفِي «يَدَ» : «يَدَيَّةٌ» .

فَإِنْ خِيفَ اللَّبْسُ لَمْ تَلْحَقْهُ التَّاءُ ؛ فَتَقُولُ فِي «شَجَرٍ» وَ«بَقَرٍ» وَ«خَسٍّ» : «شُجَيْرٌ»
و«بَقِيرٌ» وَ«خَيْسٌ» — بِإِلَاءِ تَاءٍ — إِذْ لَوْ قُلْتَ «شُجَيْرَةٌ» وَ«بَقِيرَةٌ» وَ«خَيْسَةٌ» لَالْتَبَسَ
بِتَصْغِيرِ «شَجَرَةٍ» وَ«بَقَرَةٍ» وَ«خَيْسَةٍ» الْمَعْدُودِ بِهِ مَذْكَرٌ .

وَمَا شَذَّ فِيهِ الْحَذْفُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ قَوْلُهُمْ فِي «دَوْدَ» وَ«حَرْبَ» وَ«قَوْسَ» وَ«نَمْلَ» :
«دَوِيدٌ» وَ«حَرْيبٌ» وَ«قُوَيْسٌ» وَ«نُعَيْلٌ» .

(١) « مَا » ، مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ « لَمْ » ، نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ « يَكُنْ » ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ مُجْزُومٌ بِ« لَمْ » ،
وَأَسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازِأُ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مُؤَنَّثٍ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ « بِالتَّائِي » ، قَصْرٌ
لِلضَّرُورَةِ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « يَكُنْ » ، « يُرَى » ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلجَهْلِ ، وَنَائِبٌ
الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازِأُ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمُؤَنَّثِ الَّذِي هُوَ اسْمُ يَكُنْ ، وَهُوَ
مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ « ذَا » ، مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيُرَى ، وَذَا مُضَافٌ وَ« لَبْسٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجُمْلَةٌ
الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلجَهْلِ مَعَ مَفْعُولِيهِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ يَكُنْ « كَشَجَرٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ
بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ بِمَحْذُوفٍ « وَبَقَرٍ » وَ«خَسٍّ» ، مَعْطُوفَانِ عَلَى شَجَرٍ .

(٢) « وَشَذَّ » ، فِعْلٌ مَاضٍ « تَرَكَ » ، فَاعِلٌ شَذَّ « دُونَ » ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ
حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَ«دُونَ» مُضَافٌ ، وَ«لَبْسٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَنَذَرَ » ، فِعْلٌ مَاضٍ
« لَحَاقُ » ، فَاعِلٌ نَذَرَ ، وَلَحَاقُ مُضَافٌ ، وَ« نَا » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « فِيمَا » ، وَهُوَ
جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « نَذَرَ » ، السَّابِقِ « ثَلَاثِيَا » ، مَفْعُولٌ بِهِ تَقْدِيمٌ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ
قَوْلُهُ « كَثَرٌ » ، الْآتِي — « كَثَرُ » ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازِأُ تَقْدِيرُهُ هُوَ
يَعُودُ إِلَى « مَا » ، الْمُوَصُولَةُ الْمَجْرُورَةُ بِحَلَاظِي ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ كَثَرُ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرُ فِيهِ لَا عَمَلَ لَهَا
مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمُوَصُولِ .

وشذّ أيضاً لحاقُ التاء فيما زاد على ثلاثة أحرفٍ ، كقولهم في « قَدَّام » :
« قَدَّيْدِيْمَة » .

وَصَغَّرُوا شُدُوذًا : « الَّذِي ، الَّتِي وَذَا ، مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا » تَا ، وَتِي ،^(١)
التصغيرُ من خواصَّ [الأسماء] المتمكنة ؛ فلا تُصَغَّرُ المبنيات ، وشذّ تصغير
« الَّذِي ، وفروعه ، و « ذَا ، وفروعه ، قالوا في « الَّذِي ، : « اللَّذِيَّ ، وفي « الَّتِي ، :
« اللَّتِيَّ ، وفي « ذَا ، وَتَا ، : « ذَيَّا ، وَتِيَّا ،^(٢) .

(١) « وصغروا ، فاعل وفاعل « شذوذًا ، حال من الواو في صغروا : أي شاذين
« الذي ، مفعول به لصغروا « التي ، معطوف على الذي بعاطف مقدر « وذا ، معطوف
على الذي ومع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من « ذَا ، أو متعلق بقوله : « صغروا ،
الحاقيق . ومع مضاف و « الفروع ، مضاف إليه « منها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم « تَا ، مبتدأ مؤخر « وق ، معطوف على تَا .

(٢) من ذلك — في التي — قولهم في مثل من أمثالهم « بعد اللتيا والتي ، وقول الراجز :

بَعْدَ اللَّتِيَّاءِ وَاللَّتِيَّاءِ وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

ومن ذلك في « ذَا ، قول الراجز ، وهو الشاهد رقم ٩٨ السابق :

أَوْ تَحْلِيْفِي رَبِّكَ الْعَسْلِيَّ أَيْ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

النَّسَبُ

يَاءُ كَيْأَ الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ (١)

إذا أريد إضافة شيء إلى بلد ، أو قبيلة ، أو نحو ذلك — جُعِلَ آخره ياءً مُشَدَّدةً ، مكسوراً ما قبلها ؛ فيقال في النسب إلى «دمشق» : «دِمَشْقِيٌّ» ، وإلى «تميم» : «تَمِيمِيٌّ» ، وإلى «أحمد» : «أَحْمَدِيٌّ» ..

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ، وَتَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّةٍ ، لَا تُثْبِتَا (٢)

(١) «ياء» مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله «زادوا» الآتي — «كياً» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله ياء ، و«يا مضاف و«الكُرسى» مضاف إليه «زادوا» فعل وفاعل للنسب ، جار ومجرور متعلق بزادوا «وكل» مبتدأ أول ، وكل مضاف و«ما» اسم موصول : مضاف إليه «تليه» تلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ياء» والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كسره» كسر : مبتدأ ثان ، وكسر مضاف والهاء مضاف إليه «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسر ، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) «مثله» مثل : مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله «احذف» الآتي — ومثل مضاف والهاء مضاف إليه ، وهي عائدة إلى الياء «مما» جار ومجرور متعلق بقوله : «احذف» «حواء» حوى : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة بحلاب بن ، والهاء العائدة إلى الياء مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وتا» قصر للضرورة : مفعول به تقدم =

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَاوَاءُ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ^(١)

يعنى أنه إذا كان فى آخر الاسم ياء كياء الكرسيّ — فى كونها مُشَدَّدة ،
واقعة بمدة ثلاثة أحرف فصاعداً — وَجَبَ حَذْفُهَا ، وَجَعَلَ ياء النسب
موضعا ؛ فيقال فى النسب إلى « الشافعي » : « شافعيٌّ » وفى [النسب إلى]
« مَرِيَّي » : « مَرِيَّي » .

وكذلك إن كان آخر الاسم تاء التانيث وَجَبَ حَذْفُهَا للنسب ؛ فيقال فى النسب
إلى « مكة » : « مَكِّيٌّ » .

ومثلُ تاء التانيث — فى وجوب الحذف للنسب — أَلِفُ التانيث المقصورة
إذا كانت خامسةً فصاعداً ، كحُبَارِيّ وحُبَارِيّ ، أو رابعة متحرّكاً ثانى ما هى

= على عامله ، وهو قوله « لا تثبتا ، الآتى — وتامضاف و « تانيث ، مضاف إليه «أو»
عاطفة «مدته» ، مدة : مطوف على تاء ، ومدة مضاف و الهاء العائدة على «تانيث» مضاف
إليه «لا» ، ناهية «تثبتا» ، فعل مضارع ، مبنى على الفتح لانصالة بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة
ألفاً للوقوف فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تلديره أنت ، والنون
المنقلبة ألفاً حرف أتى به للتوكيد .

(١) «إن» ، شرطية «تكن» ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى مدة التانيث المقصورة «تربع» ، فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اسم تكن ، والجملة من ربع وفاعله فى محل نصب
خبر تكن «ذا» ، مفعول به لربع ، وذا مضاف و «ثان» ، مضاف إليه «سكن» ، فعل
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان ، والجملة من سكن وفاعله فى
محل جر صفة لثان «فقلها» ، الفاء واقعة فى جواب الشرط ، قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف
وها : مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ، والخبر محذوف : أى فقلها
واواً جائز ، مثلاً «واو» ، مفعول ثان للمصدر الذى هو قلب «وحذفها» الواو للاستثنا ،
وحذف : مبتدأ ، وحذف مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله
«حسن» ، خبر المبتدأ .

فيه ، كَجَزَى وَجَزَى ، وإن كانت رابعة ساكنة ثانی ما هی فيه — كَحُبْلَى — جاز فيها وجهان : أحدهما الحذف — وهو المختار — فتقول ؛ « حُبْلَى » ، والثانی قلبها واواً ؛ فتقول : « حُبْلَوَى » .

لِشِبْهَا الْمَلْحَقِ ، وَالْأَصْلِيُّ — مَا لَهَا ، وَالْأَصْلِيُّ قَلْبٌ يُعْتَمَى ^(١)
وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصُ خَامِسًا عَزِلْ ^(٢)
وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ، وَخَمَ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَمِنُ ^(٣)

(١) « لشبها ، لشبه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وشبه مضاف وها : مضاف إليه ، الملحق ، نعت لشبه ، والأصلي ، معطوف على الملحق ، ما ، اسم موصول : مبتدأ مؤخر ، لها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والأصلي ، الوار للعطف أو للاستئناف ، للأصلي : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، قلب ، مبتدأ مؤخر ، يعتنى ، فعل مضارع مبنى للجهول — ومعناه يختار — ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله : « قلب ، السابق ، والجملة من يعتنى ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع نعت لقلب .

(٢) « والألف ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أزل ، الآتي — « الجائز ، نعت للألف ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، أربعاً ، مفعول به للجائز ، أزل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، كذا ، جار ومجرور متعلق بعزل الآتي ، يا ، قصر للضرورة : مبتدأ ، وبها مضاف ، والمنقوص ، مضاف إليه ، خامساً ، حال من الضمير المستتر في قوله عزل الآتي ، عزل ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ ، والجملة من عزل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « والحذف ، مبتدأ ، في الياء ، قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بالحذف ، رابعاً ، حال من الياء ، أحق ، خبر المبتدأ ، من قلب ، جار ومجرور متعلق بأحق . و « ختم ، خبر مقدم ، قلب ، مبتدأ مؤخر ، و « ثالث ، مضاف إليه =

يعنى أن ألف الإلحاق المقصورة كآلف التانيث : فى وُجُوبِ الحذفِ إن كانت خامسةً كَحَبْرَكَى وَحَبْرَكَى ، وَجَوَازِ الحذفِ والقلبِ إن كانت رابعةً : كَعَلَقَى وَعَلَقَى وَعَلَقَوَى ، ولكن المختار هنا القلبُ ، عكس ألف التانيث .

وأما الألف الأصلية ؛ فإن كانت ثلاثة قلبت واواً : كَمَصَا وَعَصَوَى ، وَقَى وَفَتَوَى ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً واواً ، كَمَلَهَوَى ، وَرُبِمَا حذفت كَمَلَهَوَى ، والأوّل هو المختار ، وأشار بقوله : « وَلِلْأَصْلِ قَلْبٌ يُعْتَمَى » أى : يُخْتَارُ ، يقال : اعْتَمَيْتُ الشَّيْءَ — أى : اخترته — وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ الحذفُ كَمُصْطَفَى فى مُصْطَفَى ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَزِلُّ » .

وأشار بقوله : « كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصِ — إلى آخره » إلى أنه إذا نُسِبَ إلى النقص ؛ فإن كانت ياءه ثلاثة قلبت واواً وَفُتِحَ ما قبلها ، نحو : « شَجَوَى » فى شَجْرٍ ، وإن كانت رابعة حذفت ، نحو : « قَاضَى » [فى قَاضٍ] ، وقد قلبت واواً ، نحو : « قَاضَوَى » ، وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ حذفها « كَمُعْتَدَى » فى مُعْتَدٍ ، و « مُسْتَمْلَى » فى مُسْتَمَلٍ .

وَالْحَبْرَكَى : ذَكَرُ الْقُرَادِ ، وَالْأَتَى : حَبْرُ كَاةٍ ، وَالْعَلَقَى : نَبْتُ ، وَاحِدُهُ عِلْقَاةٌ .

وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا ، وَقَعِلْ وَقَعِلْ عَيْنَهُمَا أَفْتَحْ وَفَعِلْ^(١)

== « يعن ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث . والجملة من الفعل المضارع الذى هو يعن وفاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لثالث .

(١) « أول ، فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ذَا ، مفعول أول لأول ، وذَا مضاف و « القلب ، ==

يعنى أنه إذا قلبت ياء المنقوص واواً وَجَبَ فَتَحُ ما قبلها ، نحو : « شَجَوَى »
وَقَاصَوَى » .

وأشار بقوله : « وَقِيلَ » — إلى آخره « إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل
آخره كَسْرَةً ، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد — وجب التخفيف
يحمل الكسرة فتحة ، فيقال في نَمِر : « نَمَرِيٌّ » وفي دُئِل : « دُؤَلِي » ،
وفي « إِبِل » : « إِبِلِي » .

وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِغْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ^(١)

قد سبق أنه إذا كان آخر الاسم ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين ،
وجب حذفها في النسب ؛ فيقال في « الشافعي » : « شَافِعِي » ، وفي « مَرْمِيٍّ » :
« مَرْمِيٌّ » .

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً ، والأخرى زائدة ؛ فمن

== مضاف إليه « انفتاحاً ، مفعول ثانٍ لأول « وفعل ، بفتح الفاء وكسر العين — مبتدأ
« وفعل ، بضم الفاء وكسر العين — معطوف عليه « عينها ، عين : مفعول تقدم على
عامله . وهو قوله افتتح الآتي ، وعين مضاف والضمير مضاف إليه « افتتح ، فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من افتتح وفاعله المستتر فيه في محل
رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله وفعل وما عطف عليه « وفعل ، بكسر الفاء والعين جيماً --
معطوف على الضمير المجرور محلاً بالإضافة ، ولم يعد الجار لأن إعادته لبست بلازمة
عنده كما سبق تقريره في باب المطف .

(١) « وقيل ، فعل ماضٍ مبني للجهول « في المرمي ، جار ومجرور متعلق بقيل
« مرموي ، قصد لفظه : نائب فاعل قيل « واختير ، فعل ماضٍ مبني للجهول « في استعمالهم ،
الجار والمجرور متعلق باختيار ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « مرمي ، نائب
فاعل لا اختيار .

العرب مَنْ يكتفى بحذف الزائدة ، هما ، وَيُبْقِي الْأَصْلِيَّةَ ، وَيَقْلِبُهَا وَاوْأ ، فيقول
في « المرمي » : « مَرْمَوْي » ، وهي لغة قليلة ؛ والمختار اللغة الأولى — وهي
الحذف — سواء كَانَتْ زَائِدَتَيْنِ ، أم لا ؛ فتقول في « الشافعي » : « شَافِعِي » وفي
« مَرْنِي » : « مَرْنِي » .

وَنَحْوُ حَيَّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَأَرْدُدُهُ وَاوْأ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ^(١)
قد سبق حُكْمُ الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين .

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يُحذف من الاسم في النسب
شيء ، بل يُفْتَحُ ثَانِيهِ وَيُقْلَبُ ثَالِثُهُ وَاوْأ ، ثم إن كان ثانيه ليس بدلاً من واو لم يُفْعَرْ ،
وإن كان بدلاً من واو قلب وَاوْأ ؛ فتقول في « حَيَّ » : « حَيَوِي » ؛ لأنه من حَيَّيتُ ،
وفي « طَيَّ » : « طَوَوِي » ؛ لأنه من طَوَّيْتُ .

(١) « ونحو ، مبتدأ أول ، ونحو مضاف ود حي ، مضاف إليه ، فتح ، مبتدأ ثان .
وفتح مضاف ، وثان من ، ثانيه ، مضاف إليه ، وثان مضاف وضمير الغائب العائد إلى
نحو حي مضاف إليه ، يجب ، فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود
إلى فتح ثانيه هو فاعله . والجملة من يجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ،
وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وارده » ، اردد : فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاردد « واوا » ، مفعول
ثان لاردد « إن » ، شرطية « يكن » ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه « عنه » ، جار ومجرور متعلق بقوله : « قلب » ، الآتي
والهاء تعود إلى الواو « قلب » ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه ، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب
خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن يكن
ثاني نحو حي مقلوباً عن واو فردده وَاوْأ .

وَعَلَّمَ التَّنْثِيَةَ أَحْذَفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ^(١)

يُحْذَفُ مِنَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ [مَا فِيهِ مِنْ] عِلَامَةِ تَنْثِيَةٍ ، أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ .

فَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا « زَيْدَانِ » — وَأَعْرَبْتَهُ بِالْأَلْفِ رَفْعًا ، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا —
قُلْتَ : « زَيْدِي » ، وَقَوْلُ فِيمَنْ اسْمُهُ : « زَيْدُون » — إِذَا أَعْرَبْتَهُ بِالْحُرُوفِ :
« زَيْدِي » ، وَفِيمَنْ اسْمُهُ هِنْدَات : « هِنْدِي » .

وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ^(٢)

قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يَجِبُ كَسْرُ مَا قَبْلَ يَاءِ النَّسَبِ ؛ فَإِذَا وَقَعَ قَبْلَ الْحَرْفِ الَّذِي يَجِبُ
كَسْرُهُ فِي النَّسَبِ يَاءٌ [مَكْسُورَةٌ] مُدْغَمٌ فِيهَا يَاءٌ — وَجِبَ حَذْفُ الْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ ،
فَقَوْلُ فِي طَيِّبٍ : « طَيِّبِي » .

(١) « وَعَلَّمَ » مَفْعُولٌ تَقْدِيمٌ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ قَوْلُهُ : « أَحْذَفَ ، الْآتَى — وَعَلَّمَ »
مُضَافٌ وَ « التَّنْثِيَةُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَحْذَفَ » ، فَعِلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا
تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « لِلنَّسَبِ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَحْذَفَ « وَمِثْلُ » ، مُبْتَدَأٌ ، وَمِثْلُ
مُضَافٌ وَ « ذَا » ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « فِي جَمْعِ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « وَجِبَ » ، الْآتَى ،
وَجَمْعُ مُضَافٍ ، وَ « تَصْحِيحٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَجِبَ » ، فَعِلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ
جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مِثْلِ ذَا الْوَاقِعِ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ وَجِبَ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَفُ فِيهِ
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ .

(٢) « وَتَالِثٌ » ، مُبْتَدَأٌ ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ مَعَ كَوْنِهِ نَكْرَةً لِمَجْرِيَانِهِ عَلَى مَوْصُوفٍ
مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَحَرْفُ تَالِثٌ « مِنْ نَحْوِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « حُذِفَ » ، الْآتَى ،
وَنَحْوُ مُضَافٍ ، وَ « طَيِّبٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « حُذِفَ » ، فَعِلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبُ
الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى تَالِثِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ حُذِفَ
وَنَائِبُ فَاعِلِهِ الْمُسْتَرَفُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « وَشَذَّ » ، فَعِلٌ مَاضٍ « طَائِيٌّ » ، فَاعِلٌ شَذَّ
« مَقُولًا » ، حَالٌ مِنْ طَائِيٍّ « بِالْأَلْفِ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « مَقُولًا » .

وقياسُ النسبِ في طَيٍّ : « طَيِّئٌ » ، لكن تركوا القياس ، وقالوا : « طَائِيٌّ » .
بإبدال الياء ألفا .

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف ، نحو : « هَبَيْتِي » في هَبَيْخ .
والهبيخ : الفلام الممتلىء ، والأشئ هَبَيْخَةٌ .

وَفَعْلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ التَّزِمُ وَفَعْلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ حُتْمٌ ^(١)

يقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ : فَعْلِيٌّ — بفتح عينه وحذف يائه — إن لم يكن معتلّ
العين ، ولا مضاعفاً ، كما يأتي ؛ فتقول في حَنِيفَةٍ : « حَنَفِيٌّ » .

ويقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ : فُعْلِيٌّ — بحذف الياء — إن لم يكن مضاعفاً ؛ فتقول
في جُهَيْنَةٍ : « جُهَيْئِي » ^(٢) .

(١) . وفعلِيٌّ ، مبتدأ ، في فَعِيلَةٍ ، جار ومجرور متعلق بقوله : « التزم ، الآتي
« التزم ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى فعل الواقع مبتدأ ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر
المبتدأ « وفعلِيٌّ ، مبتدأ ، في فَعِيلَةٍ ، جار ومجرور متعلق بقوله : « حتم ، الآتي « حتم ، فعل
ماض مبني للجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلِيٌّ نائب فاعل ،
والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الاصل في النسب إلى فعيل بفتح الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء في آخره — أن
ينسب إليه على لفظه ؛ فيقال في النسب إلى تميم وأمير وكريم : أميري ، وكريمي . وتسمى
والأصل في النسب إلى فعيل — بضم الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء — أن ينسب إليه على
لفظه ؛ فيقال في النسب إلى تميم وكليب : تيمري ، وكليبي . والأصل في النسب إلى فعيلة —
بفتح الفاء — وإلى فعيلة — بضم الفاء — أن تحذف ياءه ، وتحذف مع ذلك تاؤه . ثم
تقلب كسرة العين من الأول فتحة ؛ فيقال في النسب إلى جهينة وأذينة : جهني ، =

وَأَلْحَقُوا مُعَمَّلٌ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا الْقَا أُولِيًّا^(١)
 يعني أن ما كان على فَعِيلٍ أو فَعِيلٍ ، بلاتاء ، وكان معتل اللام — فحكه
 حكم ما فيه التاء : في وجوب حذف يائه وفتح عينه ؛ فتقول في « عَدِيٌّ » :
 « عَدَوِيٌّ » ، وفي « قُصِيٌّ » : « قُصَوِيٌّ » ، كما تقول في « أُمِيَّةٌ » : « أُمَوِيٌّ » ، فإن
 كان فَعِيلٌ وفَعِيلٌ صحيحَي اللام ، لم يُحذف شيء منهما ؛ فتقول في « عَقِيلٌ » :
 « عَقِيلِيٌّ » ، وفي « عَقِيلٌ » : « عَقِيلِيٌّ »^(٢) .

= وأذن ، ويقال في النسب إلى حنيفة وشريفة : حنفي ، وشرفي ، وإنما فعلوا ذلك فرقا
 بين المذكر والمؤنث ، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يحملوه في المذكر لأن التاء للتي
 للتأنيث تحذف حتما ، فلما وجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه ؛ لأن الحذف
 يأنس إلى الحذف ، وقد شدت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاءت بها على
 خلاف الأصل ، قالوا في النسب إلى سليقة : سليقي ، وقالوا في النسب إلى عميرة : عميري ،
 وقالوا في النسب إلى رديئة — بضم ففتح — رديني ، وقالوا في النسب إلى ثقيف : ثقفي ،
 وقالوا في النسب إلى قريش وهذيل — بضم ففتح — قرشي ، وهذلي .

(١) « وألحقوا ، فعل وفاعل ، محل ، مفعول به لألحقوا ، ومعمل مضاف و « لام ،
 مضاف إليه « عريا ، عري : فعل ماض ، ومتعلقه محذوف ، وتقديره : عري من التاء .
 وفاعل عري ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى محل لام ، والآلف للإطلاق ، والجملة
 في محل نصب نعت لقوله « محل لام ، السابق « من المثالين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
 حال من الضمير المستتر في « عري ، د بما ، جار ومجرور متعلق بألحقوا ، التاء ، قصر
 للضرورة : مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله : « أوليا ، الآتي — « أوليا ، أولى
 فعل ماض مبني للجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المحرورة محلا بالياء وهو مفعوله الأول ، والجملة من
 أولى ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول المجرور بالياء .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

عُقَيْلِيَّةٌ أُمَّا مَسَلَاتُ إِزَارِهَا فِدِعْصٌ ، وَأَمَّا خَصْرُهَا فَعُقَيْلُ
 وقول الآخر :

كَأَنَّ الْمُقَيْلِيَّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلَ بَارِيَا

وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ^(١)

يعنى أن ما كان على قِصيلة ، وكان مُقْتَلُ العين ، أو مُضَاعَفًا — لا تُحذف باؤه في النسب ؛ فتقول في طَوِيلَةٍ : « طَوِيلِي » ، وفي جَلِيلَةٍ « جَلِيلِي » وكذلك أيضاً ما كان على قِصِيلَةٍ وكان مضاعفاً ، فتقول في قُلَيْلَةٍ : « قُلَيْلِي » .

وَهَمْزُ ذِي مَدَّةٍ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَنْثِيَةٍ لَهُ انْتَسَبَ^(٢)

حكم همزة المدود في النسب كحكمها في التثنية : فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً نحو : « خَمْرَاوِي » في حمراء ، أو زائدة للالحاق كعلباء ، أو بدلاً

(١) « و تمموا ، فعل و فاعل « ما ، اسم موصول : مفعول به « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « كالطويلة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به « وهكذا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما ، اسم موصول : مبتدأ مؤخر « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « كالجليلة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مبتدأ .

(٢) « و همز ، مبتدأ ، و همز مضاف و « ذى ، مضاف إليه ، و ذى مضاف و « مد ، مضاف إليه « ينال ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز ذى مد الواقع مبتدأ ، والجملة من ينال ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « في النسب ، جار ومجرور متعلق بقوله : « ينال » ، السابق « ما ، اسم موصول : مفعول ثانٍ لينال « كان ، فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه « في تثنية ، له ، جاران ومجروران متعلقان بقوله : « انتسب » ، الآتى « انتسب » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من انتسب و فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

من أصل نحو كساء ؛ فوجهان : التصحيح نحو : علياى وكساى ، والقالب نحو : علياوى وكساوى ، أو أصلا فالتصحيح لا غير نحو : قرأى ، فى قراءة .

وَأَنْسَبُ لِمَصْدَرٍ مُجْمَلَةٍ وَصَدَرَ مَا رُكِبَ مَرْجًا ، وَلِثَانٍ تَمَّامًا^(١)
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَبٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ^(٢)
فِيهَا سِوَى هَذَا انْسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لِبَسِّ^(٣) «مَبْدُ الْأَشْهَلِ»^(٤)

(١) «وانسب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لصدر» جار ومجرور متعلق بانسب ، وصدر مضاف و «جملة» مضاف إليه ، «وصدر» معطوف على صدر السابق ، «وصدر مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ركب» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «الموصولة» ، والجملة من ركب ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «مرجا» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف : أى تركيب مزج «ولثان» الواو عاطفة ، لثان : جار ومجرور معطوف على ما قبله وهو لصدر «تما» تم : فعل ماض ، والالف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر نعت لثان .

(٢) «إضافة» مفعول به لقوله «تما» فى البيت السابق «مبدوءة» نعت لقوله إضافة «بأب» جار ومجرور متعلق بمبدوءة «أو» عاطفة «أب» معطوف على ابن «أو» عاطفة أيضا «ما» اسم موصول : معطوف على أب «له» جار ومجرور متعلق بقوله وجب الآتى «التعريف» مبتدأ «بالثانى» جار ومجرور متعلق بالتعريف «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التعريف الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول .

(٣) «فيها» جار ومجرور متعلق بقوله : «السن» الآتى «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلا بنى ، وسوى مضاف و «ذا» من «هذا» اسم إشارة مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «السن» النسب : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «للأول» =

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب ؛ فإن كان مركباً تركيبَ جملةٍ ، أو تركيبَ مزجٍ ، حُذِفَ عجزُهُ ، وألحق صدره بـاء النسب ؛ ففقول في تأبط شرّاً : « تَابَطِيٌّ » ، وفي بعلبك « بَعْلِيٌّ » وإن كان مركباً تركيبَ إضافة ، فإن كان صدرُهُ ابناً أو أباً ، أو كان مُعَرِّفاً بعجزه — حُذِفَ صَدْرُهُ ، وألحق عجزه بـاء النسب ؛ ففقول في ابن الزبير : « زُبَيْرِيٌّ » وفي أبي بكر : « بَكْرِيٌّ » ، وفي غلام زيد : « زَيْدِيٌّ » فإن لم يكن كذلك ؛ فإن لم يُحَفَفْ لَبْسٌ عند حَذْفِ عجزه حُذِفَ عجزُهُ ونُسِبَ إلى صدره ؛ ففقول في امرئ القيس : « أَمْرِيٌّ » وإن خيف لَبْسٌ حُذِفَ صدره ، ونسب إلى عجزه ؛ ففقول في عبد الأشهل ، وعبد القيس : « أَشْهَلِيٌّ ، وَقَيْسِيٌّ » .

وَأَجْبُرَ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ
جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ^(١)

= جار ومجرور متعلق بقوله النسن « ما » ، مصدرية ظرفية « لم » ، نافية جازمة « يحذف » ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بـلم « لبس » ، نائب فاعل يحذف « كعبد » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كعبد ، وعبد مضاف و « الأشهل » ، مضاف إليه .

(١) « واجبر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « برد » ، جار ومجرور متعلق باجبر ، ورد مضاف و « اللام » ، مضاف إليه « ما » ، اسم موصول : مفعول به لاجبر « منه » ، جار ومجرور متعلق بقوله : « حذف » ، الآتى « حذف » ، فعل ماضى مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة الموصول « جوازاً » ، نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف ، أى : اجبره جبراً ذا جواز « إن » ، شرطية « لم » ، نافية جازمة « يك » ، فعل مضارع ناقص ؛ مجزوم بـلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « رده » ، رد : اسم يك ، ورد مضاف ، =

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي الثَّنِيَّةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيَّةٌ ^(١)

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام ، فلا يخلو : إما أن تكون لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في الثنية ، أولاً .

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك في النسب الرد وتركه ؛ فنقول في « يَدِي وَابْنِ » : « يَدِي » ، وَبَنَوِي » ، وَأَبْنِي » ، وَبَنَوِي » كقولهم في الثنية : « يَدَانِ ، وَابْنَانِ » وفي « يَدِ » علماً لمذكر : « يَدُونِ » .

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في الثنية وجب ردُّها في النسب ؛ فنقول في « أَبِ ، وَأَخ ، وَأُخْت » : « أَبَوِي » ، وَأَخَوِي » كقولهم : « أَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ ، وَأُخَوَاتِ » .

وَبَأَخِ أَخْتَا ، وَبَابِنِ بِنْتَا أَلْحَقْ ، وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ الْقَا ^(٢)

= والهاء مضاف إليه « أَلْف » ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يك ، وجملة يك واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف بدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن لم يكن رد لامه مألوفاً في الثنية أو الجمع فاجبره برد لامه .

(١) « في جمعي » جار ومجرور متعلق بقوله : « أَلْف » ، في البيت السابق ، وجمعي مضاف و « التصحيح » مضاف إليه ، « أَوْ » عاطفة « في الثنية » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « وحق » مبتدأ ، « وحق مضاف و « مجبور » مضاف إليه « بهذي » جار ومجرور متعلق بمجبور « توفية » خبر المبتدأ .

(٢) « وبأخ » جار ومجرور متعلق بقوله : « أَلْحَقْ » ، الآتي « أَخْتَا » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أَلْحَقْ » الآتي — « وبابن » معطوف على قوله بأخ « بنتا » معطوف على قوله : « أَخْتَا » السابق ، وقد علمت أن المظف على معمولي عامل واحد =

مذهبُ الخليل وسيبويه — رحمهما الله تعالى ! — إلحاقُ أخت و بنت في النسب بأخ وابن ؛ فتُحذفُ منهما تاء التانيث ، ويُردُّ إليهما المحذوف ؛ فيقال : « أَخَوِي » ، وَبَنَوِي » كما يفعل بأخ وابن .

ومذهبُ يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما ؛ فتقول : « أُخْتِي ، وَبِنْتِي » .

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنِ كَر «لَا وَلَائِي» (١)
إذا نُسِبَ إلى ثُنَائِي لَا ثَالِثَ لَهُ ، فَلَا يَخْلُو الثَّانِي : إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفًا صَحِيحًا ،
أَوْ حَرْفًا مَعْتَلًا .

فَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا جَازَ فِيهِ التَّضْعِيفُ وَعَدَمُهُ ؛ فَتَقُولُ فِي كَمْ : « كَمِّي » ،
وَكَمِّي » .

وَأِنْ كَانَ حَرْفًا مَعْتَلًا وَجِبَ تَضْعِيفُهُ ؛ فَتَقُولُ فِي لَوْ : « لَوِّي » .

وَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الثَّانِي أَلْفًا ضَوْعِفْتَ وَأَبْدَلْتَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً ؛ فَتَقُولُ فِي رَجُلٍ
اسْمُهُ لَا : « لَائِي » وَيَجُوزُ قَلْبُ الْهَمْزَةِ وَاوًا ؛ فَتَقُولُ : « لَآوِي » .

= جَائِزٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ «الْحَق» ، فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ
«وَيُونُس» ، مُبْتَدَأٌ ، وَهُوَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ شَيْخِ سَيْبَوَيْهِ إِمَامُ النَّحْوَةِ «أَبِي» ، فَعْلٌ مَاضٍ ،
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى يُونُسَ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ أَبِي وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَفُ فِيهِ
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ «حَذَفَ» ، مَفْعُولُ أَبِي ، وَحَذَفَ مَضَافٌ ، وَ«الْثَا» قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ :
مَضَافٌ إِلَيْهِ .

(١) «وَضَاعِفِ» ، فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «الثَّانِي» ،
مَفْعُولٌ بِهِ لِمَضَاعِفِ «مِنْ ثُنَائِي» ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ هَالٍ مِنَ الثَّانِي «ثَانِيهِ» ،
ثَانِي : مُبْتَدَأٌ ، وَثَانِيٌّ مَضَافٌ وَالْمَاءُ مَضَافٌ إِلَيْهِ «ذُو» ، خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، وَذُو مَضَافٌ ،
وَ«لَيْنِ» مَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ صِفَةُ لَثْنَانِي «كَلَّا» ، جَارٌ
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَذَلِكَ كَأَنَّ كَلَّا ، وَلَا هُنَا قَصْدُ
لَفْظِهِ «وَلَائِي» ، مَطْطُوفٌ عَلَى لَا .

وَأِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا أَلْيَا عَدَمَ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّزِمُ^(١)

إذا نُسِبَ إلى اسم محذوف الفاء ، فلا يخلو : إما أن يكون صحيح اللام ، أو مُعْتَلِّهَا .

فإن كان صحيحها لم يَرُدَّ إليه المحذوف ؛ فتقول في « عِدَّةٌ وَصِفَةٌ » : « عِدِّي وَصِفِي » .

وإن كان معتلها وجب الرُدُّ ، ويجب أيضاً — عند سيبويه رحمه الله ! — فتح عينه ؛ فتقول في شَيْءٍ : « وَشَوَى » .

(١) « وإن ، شرطية ، يكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط « كشية » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم ، ما ، اسم موصول : اسم يكن مؤخر ، الفاء ، قصر للضرورة : مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدم الآتي ، عدم ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من عدم وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « فجبره » ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، جبر : مبتدأ ، وجبر مضاف والهاء مضاف إليه ، وفتح ، معطوف على جبره ، وفتح مضاف وعين من « عينه » مضاف إليه ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه ، التزم ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور من جبره وفتح عينه ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وإنما أفرد الضمير — مع أن المبتدأ في قوة المثنى — للتأويل بالمذكور . ويجوز أن تكون الجملة خبر المبتدأ وحده ، ويكون هناك خبر محذوف — مماثل لهذا المذكور — للمعطوف ؛ فتكون الواو عطفت جملة على جملة ، والتقدير على هذا الوجه الأخير ؛ فجبره التزم وفتح عينه التزم ، وهذا أولى من العكس وهو جعل المذكور خبراً للمعطوف وحده ، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفاً ، وذلك لأن الحذف من الأول دلالة الثاني عليه ضعيف ، بخلاف الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه ، ومن هذا الكلام تعلم أن في هذه العبارة ثلاثة أعاريب ، وأن اثنين منها لا غبار عليهما ، وواحد فيه نوع ضعف .

وَالْوَاحِدَ إِذْ ذُكِرَ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ^(١)
 إِذَا نُسِبَ إِلَى جَمْعٍ بَاقٍ عَلَى جَمْعِيَّتِهِ جَاءَ بِوَاحِدِهِ وَنُسِبَ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ فِي النَّسَبِ
 إِلَى الْفَرَائِضِ : « فَآي » .

هذا إِنْ لَمْ يَكُنْ جَلِيًّا تَجَرَّى الْعَلَمَ ، فَإِنْ جَرَى تَجَرَّاهُ — كَأَنْصَارٍ — نُسِبَ
 إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ؛ فَتَقُولُ فِي أَنْصَارٍ : « أَنْصَارِيٌّ » ، وَكَذَا إِنْ كَانَ عَلَمًا ؛ فَتَقُولُ
 فِي أَنْمَارٍ : « أَنْمَارِيٌّ » .

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِلَ فِي نَسَبٍ أُغْنَى عَنْ أَلْيَا فَقَبِلَ^(٢)
 يُسْتَفْنَى غَالِبًا فِي النَّسَبِ عَنْ بَآئِهِ بِنَاءُ الْأَسْمِ عَلَى فَاعِلٍ — بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا —
 نَحْوُ : « تَامِرٍ ، وَلَابِنِ^(٣) » أَيْ صَاحِبِ تَمَرٍ وَصَاحِبِ لَبَنٍ ، وَبَيْنَاهُ عَلَى فَعَالٍ فِي

(١) « الواحد ، مفعول به تقدم على عامله وهو قوله اذكر الآتي واذكر ، فعل أمر ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ناسبا ، حال من الضمير المستتر في قوله اذكر
 ، للجمع ، جار ومجرور متعلق بناسبا ، إن ، شرطية ، لم ، نافية جازمة ، يشابه ، فعل
 مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجمع ، واحداً ،
 ومفعول به ليشابه ، بالوضع ، جار ومجرور متعلق بقوله يشابه ، وجواب الشرط محذوف
 يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « ومع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله : « أغنى ،
 الآتي ، ومع مضاف و فاعل ، مضاف إليه و فعال ، معطوف على فاعل ، فعل ، مبتدأ
 « في نسب ، جار ومجرور متعلق بقوله أغنى الآتي « أغنى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « فعل ، والجملة من أغنى وفاعله المستتر فيه في محل
 رفع خبر المبتدأ « عن ألياً ، قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بأغنى « وقبل ، الفاء عاطفة ،
 وقبل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

(٣) « قد ورد من ذلك قول الخطبة :

وَعَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّنِيفِ تَامِرٌ =

الحَرْفِ غَالِبًا ، كَقَبَالٍ وَبَزَارٍ ، وقد يكونُ فَعَالٌ بمعنى صاحب كذا ، وجُعِلَ منه قوله تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) أى : بذى ظلم .

وقد يستغنى — عن ياء النسب أيضاً — بفعل بمعنى صاحب كذا ، نحو : « رجل طعمٌ وَلَيْسَ » أى : صاحب طعامٍ وَلِبَاسٍ ، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى :

٣٥٦ — لَسْتُ بِلَيْلِي ، وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَذِلُّجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْتَكِرُ

أى : وَلَكِنِّي نَهَارِيٌّ ، أى عامل بالنهار .

* * *

= وقول الآخر :

* إِلَى عَطَنِ رَحْبِ الْمُبَاةِ أَهْلٍ *

والشاهد فيه قوله : « أَهْلٍ » ، فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل ، وكأنه قال : ذى أهل ، وليس هو بجار على الفعل ؛ لأنه لو جرى على الفعل لقال : « مأهول » ؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعنى مبنى للجهول .

٣٥٦ — أنشد سيبويه — رحمه الله — هذا البيت (ج ٢ ص ٩) ولم ينسبه إلى أحد ، وكذلك لم ينسبه الأعلام الشنمري — رحمه الله ١ — في شرح شواهد .

اللفظة : « ليلي » ، معناه منسوب إلى الليل ، ويريد به صاحب عمل في الليل « نهر » بفتح فكسر — أى : صاحب عمل بالنهار ، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التي إذا بنى الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة في آخره للدلالة على النسب « أدج » أسير من أول الليل ، والادلاج — على زنة الافتعال ، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالا — السير في آخر الليل « أبتكر » أدرك النهار من أوله .

المعنى : يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة ، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيمهم ليلا وهم نائمون ، ولم يسر إليهم خفية كما يسير اللصوص ، ولكنه يذهب إليهم في وضح النهار ، ثم بين أنه يختار من أوقات النهار أوله ؛ ليكون رجال الحى موجودين لم يخرجوا لأعمالهم .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المستكلم اسمه « ليلي » الباء زائدة ، ليلي : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقددة على آخره منع من ظهورها اشتغال =

وَعَظِيمٌ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا^(١)
 أى : ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب ، يُحْفَظُ
 ولا يُقَاسُ عليه ، كقولهم فى النسب إلى البصرة : « بَصْرِيَّ^(٢) » ، وإلى الدهر :
 « دُهْرِيَّ^(٣) » وإلى مرو « مَرْوَزِيَّ » .

= المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ولكنى ، لكن : حرف استدراك ونصب ، وياء المتكلم
 اسمه « نهر » ، خبر لكن « لا » ، نافية « أدج » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
 تقديره أنا ، الليل ، منصوب على الظرفية الزمانية بأدج ، ولكن ، حرف استدراك
 « أبسرك » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « نهر » ، حيث بناء على فعل — بفتح فكسر — وهو يريد النسب ،
 فكأنه قال : ولكنى نهارى ، كما قال : لست بليلي ، قال سيويه : « وقالوا نهر ، وإنما
 يريدون نهارى ، ويجعلونه بمنزلة عمل وطعم ، وفيه معنى ذلك » اهـ .

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على
 السكون فى محل جر ، أسلفته ، أسلف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والهاء مفعوله ،
 والجملة لاجل لها صلة الموصول « مقررأ » حال من الهاء فى أسلفته « على الذى » جار ومجرور
 متعلق بقوله : « اقتصر » ، الآتى فى آخر البيت « ينقل » ، فعل مضارع مبنى للجهول « منه »
 جار ومجرور متعلق ينقل ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 الذى ، والجملة من ينقل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل صلة الذى « اقتصر » ، فعل ماض مبنى
 للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ،
 والجملة من اقتصر ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) المشهور فى « البصرة » فتح الباء ، وقد ورد فى لفظ النسب إليها « بصرى »
 بكسر الباء ، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذاً ، وقد ورد فى « البصرة » كسر الباء وضمها
 أيضاً ، وورد فى لفظ النسب فتح الباء ، فإذا لاحظت ما ورد فى لفظ المنسوب إليه من
 الفتح أولاً ، ولاحظت ما ورد فى المنسوب من الفتح لم يكن شاذاً ، ولم يرد فى المنسوب ضم
 الباء مع ثبوته لغة فى المنسوب إليه ، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصرى بزنة
 حبل ، إذا نسب إليه بحذف الألف ؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف
 الألف ، كما يجوز قلبها واواً ، فيقال « بصروى » .

(٣) الدهرى — بضم الـ ، والقياس فتح الـ — هو الشيخ الفانى .

الْوَقْفُ

تَنْوِينًا أَثَرًا فَتَحَ اجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًا ، وَتَلَوْ غَيْرَ فَتَحَ اخْذِفًا^(١)
 أى : إذا وَقِفَ على الاسم المنوّن ، فإن كان التنوين واقفاً بعد فتحة أبداً أَلْفًا ،
 ويشمل ذلك ما فتحتهُ للإعراب ، نحو : « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، وما فتحتهُ لغير الإعراب ،
 كقولك في إياها وِئَهَا : « إِيَّاهَا ، وَوِئَهَا » .
 وإن كان التنوين واقفاً بعد ضمة أو كسرة خُذِفَ وَسُكِّنَ ما قبله ،
 كقولك في : « جَاءَ زَيْدٌ » ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » : « جَاءَ زَيْدٌ » ،
 و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » .

* * *

وَأَخْذِفْ لَوْقَفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ^(٢)

(١) « تنوينا ، مفعول أول لقوله : « اجعل ، الآتي ، إثر ، ظرف متعلق باجعل .
 وإثر مضاف و « فتح ، مضاف إليه « اجعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
 تقديره أنت « أَلْفًا ، مفعول ثانٍ لاجعل ، وقفاً ، مفعول لأجله ، أو منصوب بنزع
 الخافض ، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف ، وتلو ، مفعول تقدم على عامله — وهو
 قوله : « اخذفا ، الآتي — وتلو مضاف و « غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف و « فتح ،
 مضاف إليه « اخذفا ، فعل أمر ، مبنى على الفتح لانصالة بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « واخذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، لوقف ، في
 سوى ، جارٍان ومجروران متعلقان باخذف ، وسوى مضاف و « اضطرار ، مضاف إليه
 « صلة ، مفعول به لاحذف ، وصلة مضاف و « غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف
 و « الفتح ، مضاف إليه « في الإضمار ، جارٍ ومجرور متعلق بصلة .

وَأَشْبَهَتْ « إِذَا » مُنَوَّنًا نُصِبَ : فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ ^(١)
 إِذَا وَقِفَ عَلَى هَاءِ الضَّمِيرِ : فَإِنْ كَانَتْ مضمومة نحو : « رَأَيْتُهُ » أَوْ مكسورة
 نحو : « مَرَرْتُ بِهِ » حُدِفَتْ صِلَتُهَا ، وَوَقِفَ عَلَى الْهَاءِ سَاكِنَةً ، إِلَّا فِي الْضَّرُورَةِ ،
 وَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً نحو : « هِنْدٌ رَأَيْتُهَا » وَقِفَ عَلَى الْأَلْفِ وَلَمْ تَحْدَفْ .
 وَشَبَّهُوا « إِذَا » بِالنَّصِوبِ الْمُنُونِ ، فَأَبْدَلُوا نُونَهَا أَلْفًا فِي الْوَقْفِ .

وَحَدَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ — مَا

لَمْ يُنْصَبَ — أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَأَعْلَمًا ^(٢)
 وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ ، وَفِي نَحْوِ مِرٍ لُزُومٌ رَدُّ الْيَا اقْتِنَى ^(٣)

(١) « أَشْبَهَتْ » أَشْبَهَ : فَعَلَ ماضٍ ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيَةِ « إِذَا » فاعِلٌ أَشْبَهَ « مُنَوَّنًا » مفعول
 بِهِ لِأَشْبَهَ « نُصِبَ » فَعَلَ ماضٍ مَبْنِي لِلجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ
 تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مُنُونٍ : وَالْجُمْلَةُ مِنْ نَصْبٍ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ الْمُسْتَرِّ فِيهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ نَعَتْ
 لِقَوْلِهِ : « مُنَوَّنًا » السَّابِقِ « فَأَلْفًا » مفعول ثانٍ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ قَوْلُهُ : « قُلِبَ »
 الْآتِي — « فِي الْوَقْفِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَلْبِ « نُونِهَا » نونٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَنونٌ مضاف
 وَهَا : مضافٌ إِلَيْهِ « قُلِبَ » فَعَلَ ماضٍ مَبْنِي لِلجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ — وَهُوَ الْمَفْعُولُ
 الْأَوَّلُ — ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى نونِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ
 قَلْبِ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ الْمُسْتَرِّ فِيهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ .

(٢) « وَحَدَفَ » مُبْتَدَأٌ ، وَحَدَفَ مضافٌ وَ « يَا » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : مضافٌ إِلَيْهِ
 وَيَا مضافٌ وَ « الْمَنْقُوصِ » مضافٌ إِلَيْهِ « ذِي » نَعَتْ لِلْمَنْقُوصِ ، وَذِي مضافٌ وَ « التَّنْوِينِ »
 مضافٌ إِلَيْهِ « مَا » مُصَدَّرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ « لَمْ » نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ « يُنْصَبُ » فَعَلَ مضارعٌ مَبْنِي لِلجَهْلِ
 مَجْزُومٌ بِلَمْ ، وَالْفَتْحَةُ لِمُلَاقَاةِ عَلَى الْبَاءِ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي قَوْلِهِ أَوَّلَى ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ
 فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ « أَوَّلَى » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « مِنْ ثُبُوتٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَوَّلَى « فَأَعْلَمًا »
 فَعَلَ أمرٌ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ لِاتِّصَالِهِ بِنونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ الْمُنْقَلِبَةِ أَلْفًا لِأَجْلِ الْوَقْفِ ، وَفَاعِلُهُ
 ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ .

(٣) « وَغَيْرُ » مُبْتَدَأٌ ، وَغَيْرُ مضافٌ وَ « ذِي » مضافٌ إِلَيْهِ ، وَذِي مضافٌ ،
 وَ « التَّنْوِينِ » مضافٌ إِلَيْهِ « بِالْعَكْسِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ =

إِذَا وَقِفَ عَلَى الْمَقْصُوفِ الْمُتَوْنِ ؛ فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا أُبْدِلَ مِنْ تَنْوِينِهِ أَلْفٌ ، نَحْوُ :
 « رَأَيْتُ قَاضِيًا » ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْصُوبًا فَالْمُخْتَارُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْحَذْفِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
 مُحذُوفَ الْمِثْلِ أَوْ الْفَاءِ ، كَمَا سَيَأْتِي ؛ فَنَقُولُ : « هَذَا قَاضٍ ، وَصَرَرْتُ بِقَاضٍ » وَيَجُوزُ
 الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ كَقِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ : (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي) .

فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُوفُ مُحذُوفَ الْمِثْلِ : كَمَرٍ - اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ أَرَى - أَوْ الْفَاءِ :
 كَتَيْفٍ - هَلًا - لَمْ يَوْقِفْ إِلَّا بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ ؛ فَنَقُولُ : « هَذَا مُرِي ، وَهَذَا بَنِي » وَإِلَيْهِ
 أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَفِي نَحْوِ مُرٍ لَزُومٌ رَدُّ الْيَاءِ اقْتِنَى » .

فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُوفُ غَيْرَ مُتَوْنٍ ؛ فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا ثَبَتَتْ يَأْؤُهُ سَاكِنَةٌ ، نَحْوُ :
 « رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ » وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مُجْرُورًا جَازَ إِثْبَاتُ الْيَاءِ وَحَذْفُهَا ، وَالْإِثْبَاتُ
 أَجْوَدُ ، نَحْوُ : « هَذَا الْقَاضِيَّ ، وَصَرَرْتُ بِالْقَاضِيَّ » .

* * *

وَعَبَّرَهَا التَّأْنِيثُ مِنْ مُحَرِّكِ سَكَنُهُ ، أَوْقَفَ رَأَيْتُ التَّحَرُّكِ^(١)

== « وَفِي نَحْوِ ، جَارٍ وَمُجْرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بِقَوْلِهِ : « اقْتِنَى ، الْآتِي ، وَنَحْوِ مُضَافٍ وَدَمَرٍ ،
 مُضَافٍ إِلَيْهِ دَلُومٍ ، مُبْتَدَأٌ ، وَلَزُومٍ مُضَافٍ وَدَمَرٍ ، مُضَافٍ إِلَيْهِ ، وَرَدٍ مُضَافٍ
 وَدَالِيَا ، قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « اقْتِنَى ، فَعَلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبٌ الْفَاعِلِ
 ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى لَزُومٍ رَدِّ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ اقْتِنَى
 وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ الْمُسْتَرُّ فِيهِ فِي حُلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ .

(١) « وَغَيْرُ ، مَفْعُولٌ بِفَعْلِ مُحذَرٍ يَفْسَرُهُ قَوْلُهُ : « سَكَنُهُ ، الْآتِي ، وَالتَّحَرُّكُ : وَسَكَنُ
 غَيْرِهَا التَّأْنِيثُ ، وَغَيْرُ مُضَافٍ وَدَمَرُهَا ، قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَهَا مُضَافٌ ،
 وَدَالِيَا ، مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ مُحَرِّكِ جَارٍ وَمُجْرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بِسَكَنِهِ « سَكَنُهُ ، سَكَنٌ : فَعَلٌ
 أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ « أَوْ ، عَاطِفَةٌ « قَف ،
 فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « رَأَيْتُ ، حَالٌ مِنْ فَاعِلِ قَف ، وَرَأَيْتُ
 مُضَافٌ وَدَالِيَا ، مُضَافٌ إِلَيْهِ .

أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ ، أَوْ قِفْ مُضَعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً ، إِنْ قَفَا^(١)
مُحْرَكًا ، وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يَحْظَلَ^(٢)

إذا أريد الوقف على الاسم المحرك الآخر ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء
التأنيث ، أو غيرها .

فإن كان [آخره] هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون ، كقولك في
« هذه فاطمة أقبلت » : « هذه فاطمة » .

(١) « أو ، عاطفة » أشمم ، فعل أمر معطوف على « قف » في البيت السابق ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، الضمة ، مفعول به لأشمم « أو ، عاطفة » قف ، فعل
أمر معطوف على أشمم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مضعفاً ، حال من
الضمير المستتر في « قف » ، وفي قوله مضعفاً ضمير مستتر فاعل « ما ، اسم موصول : مفعول
به لقوله : « مضعفاً ، ليس » ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى ما الموصولة « همزا ، خبر ليس ، والجملة من ليس واسمه وخبره لاجل لها من الإعراب
صلة الموصول « أو ، عاطفة » عليلاً ، معطوف على قوله : « همزا ، « إن ، شرطية
« قفا ، فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
ما ليس همزا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « محركا ، مفعول به لقوله : « قفا ، في البيت السابق « وحركات ، مفعول به
تقسم عاملة — وهو قوله : « انقلا ، الآتي — « انقلا ، فعل أمر مبني على الفتح لانصالة
بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألماً لاجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت « لساكين ، جار ومجرور متعلق بقوله انقلا « تحريكه ، تحريك : مبتدأ ، وتحريك
مضاف والهاء مضاف إليه « لن ، حرف نفي ونصب واستقبال « يحظلا ، فعل مضارع
مبني للجهول ، منصوب بلن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى تحريكه ، والالف للإطلاق ، والجملة من يحظل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر
المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لساكين .

وإن كان [آخِرُهُ] غير هاء التانيث في الوقف عليه خمسة أَوْجُهُ : التسكين ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل .

فالروم : عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي .

والإشمام : عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير ، ولا يكون إلا فيما حركته ضمة .

وتشترط الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخير همزة خطأ ، ولا معتلاً كفتى ، وأن يلي حركة ، كالجمل ؛ فتقول في الوقف عليه : الجمل — بتشديد اللام — فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف ، كالجمل .

والوقف بالنقل عبارة عن : تسكين الحرف الأخير ، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله ، وشرطه : أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، قابلاً للحركة ، نحو : هذا الضرب ، ورأيت الضرب ، وصررت بالضرب .

فإن كان ما قبل الآخر محركاً لم يُوقف بالنقل كجعفر .

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف ، نحو : باب [وإنسان] .

ونَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ ، وَكَوْفٍ نَقْلًا^(١)

(١) ونقل، مبتدأ ، ونقل مضاف وفتح ، مضاف إليه من سوى ، جار ومجرور متعلق بنقل ، وسوى مضاف والمهموز مضاف إليه ، لا ، نافية دراه ، يرى : فعل مضارع والهاء مفعول به بصري ، فاعل يرى ، وجملة الفعل المنفي الذي هو يرى وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ وكوف ، بحذف ياء النسب للضرورة : مبتدأ ، نقلاً ، نقل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كوفي ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل الماضي الذي هو نقل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل : سواء كانت الحركة فتحة ، أو ضمة ، أو كسرة ، وسواء كان الأخير مهموزاً ، أو غير مهموز ؛ فتقول عندهم : « هذا الضرب » ، ورأيت الضرب ، ومررت بالضرب . في الوقف على « الضرب » ، و « هذا الرد »^(١) ، ورأيت الرد ، ومررت بالرد ، في الوقف على « الرد » .

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزاً ؛ فيجوز عندهم « رأيت الرد » ، ويمتنع « رأيت [الضرب] » .
ذهب الكوفيين أولى ؛ لأنهم نقلوه عن العرب .

* * *

وَالنَّقْلُ إِن يُعَدُّ نَظِيرٌ مُّتَمَنِّعٌ
وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ^(٢)

يعنى أنه متى أدى النقل إلى أن تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك ، إلا إن كان الآخر همزة فيجوز ؛ فعلى هذا يمتنع « هذا العلم » .

(١) الرد — بكسر الراء وسكون الدال ، وآخره همزة — هو المعين في المهمات ، ومنه قوله تعالى : (فأرسله معي رداً يصدقني ، إني أخاف أن يكذبون) .

(٢) « والنقل ، مبتدأ ، إن » شرطية « بعدم ، فعل مضارع ، مبنى للجهول ، فعل الشرط » نظير ، نائب فاعل بعدم ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن بعدم نظير فالنقل يمتنع ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « يمتنع ، خبر المبتدأ ، وذاك ، اسم إشارة مبتدأ ، في المهموز ، جار ومجرور متعلق بقوله : « يمتنع » ، الآتي « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذاك الواقع مبتدأ « يمتنع ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ليس ، والجملة من يمتنع وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة .

في الوقف على « العلم » ، لأن فعلاً مفقوداً في كلامهم ، ويجوز « هذا الرّدء » ، لأن الآخر همزة .

في الوقف تَأْتَيْثُ الْأَسْمِ هَاجِلٌ : إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصَلٌ^(١)
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ ، وَمَا ضَاهِي ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْمَكْسِ انْتَمَى^(٢)
إذا وُقف على ما فيه تاء التانيث ؛ فإن كان فعلاً وَقِفْ عليه بالتاء ، نحو « هِنْدٌ
قَامَتْ » ، وإن كان اسماً فَإِنْ كان مفرداً فلا يخلو : إما أَنْ يكون ما قبلها ساكناً

(١) في الوقف ، جار ومجرور متعلق بقوله : « جعل ، الآتي » ، فصدر للضرورة : مبتدأ ، وتام مضاف و « تانيث » ، مضاف إليه ، وتانيث مضاف و « الاسم » ، مضاف إليه « ها » ، بالقصر ضرورة : مفعول ثان لجعل تقدم عليه « جعل » ، فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تاء التانيث ، والجملة من جعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ « إن » ، شرطية « لم » ، نافية جازمة « يكن » ، فعل مضارع ناقص ، مجزوم بـ « لم » ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تاء التانيث « بساكن » ، جار ومجرور متعلق بقوله : « وصل » ، الآتي « صح » ، فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجملة في محل جر صفة لساكن « وصل » ، فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو . والجملة في محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن ومعموليه فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « وقل » ، فعل ماض « ذا » ، اسم إشارة : فاعل قل « في جمع » ، جار ومجرور متعلق بقل ، وجمع مضاف و « تصحيح » ، مضاف إليه « وما » ، اسم موصول : معطوف على جمع تصحيح « ضاهي » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة . والجملة من ضاهي وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « وغير » ، مبتدأ ، « وغير مضاف و « ذين » ، مضاف إليه « بالمكس » ، جار ومجرور متعلق بقوله انتمى « انتمى » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

صحيحاً ، أولاً ؛ فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وقف عليه بالتاء ، نحو : « بنت وأخت » ، وإن كان غير ذلك وقف عليه بالهاء ، نحو : « فاطمة » ، وخمزة ، وفتحة .
 وإن كان جمعاً أو شبهه وقف عليه بالتاء ، نحو : « هندات » ، وهنات .
 وقُلَّ الوقفُ على المفرد بالتاء ، نحو : « فاطمة » وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء ، نحو : « هنداء » ، وهياه .

* * *

وَقِفْ بِهَا السَّكْتَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ يَحْذِفُ آخِرَ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ^(١)
 وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعَمَ أَوْ كَيْعَمَ يَجْزُومًا ؛ فَرَاعَ مَا رَعَوْا^(٢)

(١) « وقف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بوقف ، وما مضاف و « السكت » مضاف إليه « على الفعل » جار ومجرور متعلق بوقف « المعلن » صفة للفعل « يحذف » جار ومجرور متعلق بقوله : « المعلن » وحذف مضاف و « آخر » مضاف إليه « كأعط » الكاف جارة لقول محذوف ، أعط : فعل أمر ، مبني على حذف الياء والكسرة في آخره دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول به لأعط « سأل » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من سأل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : كقولك : أعط من سأل .

(٢) « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت « حتماً » خبر ليس « في سوى » جار ومجرور متعلق بحتم . وسوى مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « كع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أو » حرف عطف « كيع » مملووف على الجار والمجرور السابق « مجزوماً » حال من المجرور الثاني « فراع » فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لراع « رَعَوْا » رعى : فعل ماض ، وواو الجملة فاعله ، والجملة من راع وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : راع الذي رَعَوْه .

ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حُذِفَ آخره : للجزم ، أو الوقف ،
 كقولك في لم يُعطِ : « لم يُعطِه » وفي أعطِ : « أعطِه » .
 ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حُذِفَ آخره قد بقي على حرف واحد ،
 أو على حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول كقولك في « ع » و « ق » : « عِه » ، و « قِه »
 والثاني كقولك في « لم يبع » و « لم يقي » : « لم يبعِه » ، و « لم يقيِه » ^(١) .

* * *

وَمَا فِي الْأِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا ، وَأَوَّلُهَا أَلِفُهَا إِنْ تَقِفَ ^(٢)
 وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَ بِاسْمِهِ ، كَقَوْلِكَ « اقْتِضَاءٌ اقْتَصَى » ^(٣)

(١) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم ، وتبعه عليه الشارح هنا — من أنه يجب لحاق
 هاء السكت في الوقف على نحو : « لم يبع » ، ولم يف ، — ورد ذلك بإجماع القراء على عدم
 ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى : (ولم أك) وقوله سبحانه : (ومن يق) والقراءة مع
 كونها سنة متبعة لا تخالف العربية ، ولا تأتي على وجه يمتنع عربية .
 (٢) « وما » مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية « في الاستفهام » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف نعت لما « إن » شرطية « جرت » جر : فعل ماض مبنى للجهول ، فعل الشرط ،
 والثناء للثانيات ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على ما الاستفهامية
 « حذِف » فعل ماض مبنى للجهول ، جواب الشرط « أَلِفُهَا » أَلِف : نائب فاعل لحذف ،
 وألف مضاف وها : مضاف إليه « وأولها » أول : فعل أمر مبنى على حذف الياء ، والكسرة
 قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول « الهاء »
 قصر للضرورة : مفعول ثان لأول « إن » شرطية « تقف » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ،
 والتقدير : إن تقف فأولها الهاء .

(٣) « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 على إيلاء ما الاستفهامية الهاء في الوقف « حتماً » خبر ليس « في سوى » جار ومجرور
 متعلق بقوله « حتماً » وسوى مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « انخفضا » =

إذا دخل على « ما » الاستفهامية جارٌّ وجب حذف ألفها ، نحو : « عَمَّ تَسْأَلُ ؟ »
و « بِمَ جِئْتَ ؟ » و « اقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى زَيْدٌ » وإذا وقف عليها بعد دخول الجار ؛
فإنما أن يكون الجار لها حرفاً ، أو اسماً ؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السَّكْتِ ،
نحو : « عَمَّ » و « فِيمَ » وإن كان اسماً وجب إلحاقها ، نحو : « اقْتِضَاءُ مَهْ »
و « نَجَى مَهْ » .

* * *

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمًا^(١)
وَوَصَلَهَا بِفَسِيرٍ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ أَدِيمٍ شَذَّ ، فِي الْمَدَامِ اسْتُحْسِنًا^(٢)

= انخفض : فعل ماضٍ ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من انخفض وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « باسم » ،
جار ومجرور متعلق بانخفض « كقولك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ،
والتقدير : وذلك كأنك كقولك « اقتضاء » مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته
إلى اسم الاستفهام الذي له صدر الكلام ، واقتضاء مضاف ودم ، اسم استفهام مضاف
إليه « اقتضى » فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل
نصب مفعول القول المحذوف .

(١) « وصل » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أجز » الآتي — « وصل »
مضاف و « ذي » اسم إشارة : مضاف إليه « الهاء » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف
بيان عليه ، أو نعمت له « أجز » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله أجز ، أو بوصل ، وكل مضاف و « ما » اسم
موصول : مضاف إليه « حرك » فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من حرك ونائب فاعله المستتر فيه
لا محل لها صلة الموصول « تحريك » مفعول مطلق مبني للنوع ، وتحريك مضاف و « بناء »
مضاف إليه « لزما » لزوم : فعل ماضٍ ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى بناء ، والجملة في محل جر صفة لبناء .

(٢) « ووصلها » وصل : مبتدأ ، ووصل مضاف وما : مضاف إليه « بغير »
جار ومجرور متعلق بوصل ، وغير مضاف و « تحريك » مضاف إليه ، وتحريك =

يجوز الوقفُ بهاء السكتِ على كل متحرك بحركة بناء ، لازمة ، لا تُشبهُ حركةَ إعراب ، كقولك في « كَيْفَ » : « كَيْفَ » ولا يُوقفُ بها على ما حرَّكتُهُ إعرابِيَّةٌ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ » ولا على ما حرَّكتُهُ مُشَبَّهَةً للحركة الإعرابية ، كحركة الفعل الماضي ، ولا على ما حرَّكتُهُ البِنائيةَ غيرُ لازمةٍ ، نحو : « قَبْلُ » و « بَعْدُ » والمنادى المفرد ، نحو : « يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ » واسم « لا » التي لنفي الجنس ، نحو : « لَا رَجُلَ » وشَدَّ وَصَلَهَا بما حرَّكتُهُ البِنائيةَ غيرُ لازمةٍ ، كقولهم في « مِنْ عَلٍ » : « مِنْ عَلِهِ » ^(١) واستحسن إلحاقها بما حرَّكتُهُ دائمة لازمة .

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشًا مُنْتَظِمًا ^(٢)

= مضاف و د بناء ، قصر للضرورة : مضاف إليه « أديم » ، فعل ماض مبنى للجهول .
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك بناء ، والجملة من أديم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لتحريك بناء « شذ » ، فعل ماض . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ ، والجملة من شذ وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « في المدام » جار ومجرور متعلق بقوله : « استحسن » ، الآتي « استحسن » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه . وهذه الجملة معطوفة على جملة الخبر بعاطف مقدر ، أي : واستحسن في المدام .

(١) وذلك كما في قول الراجز :

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضُ مِنْ نَحْتُ وَأُخَيِّ مِنْ عَلِهِ

(٢) « وربما » رب : حرف تقييل ، وما : كافة « أعطى » ، فعل ماض مبنى للجهول « لفظ » نائب فاعل لأعطى ، وهو المفعول الأول لأعطى ، ولفظ مضاف ودالوصل ، مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول ثان لأعطى « للوقف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « نثر » منصوب على نزع الخافض ، أو حال على التأويل بمشتق ، أي : ذا نثر ، أي : واقفاً في نثر « وفشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف « منتظماً » حال من فاعل فشا .

قد يُعْطَى الوَصْلُ حُسْمَ الْوَقْفِ ، وذلك كثيرٌ في النظم ، قليلٌ في النثر ، ومنه في النثر قوله تعالى : (لَمْ يَنْسَنَهُ وَانْظُرْ) ومن النظم قوله :

— ٣٥٧ — * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا *

فَضَمَّ الْبَاءَ وَهِيَ مُوصُولَةٌ بِحَرْفِ الْإِطْلَاقِ [وهو الالف] .

٣٥٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، نسب في كتاب سيويه إلى ربيعة بن الصجاج ابن ربيعة ، ونسبه أبو حاتم في كتاب الطير إلى أعرابي — ولم يسه — ونسبه الجرمي إلى ربيعة بن صبيح ، وقبل هذا البيت قوله :

* كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أَسْلَحَ بَا *

وبروي أول بيت الشاهد : أو كالحرّيق — إلخ .

اللفظة : « كأنه » الضمير يعود إلى الجذب الذي خشيته الراجز وتوقفه في أول هذه الكلمة ، وذلك في قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدًّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْصِبَا
« أسلحبا ، أى : امتد وانبطح ، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح ، ويسمى الأودية « الحريق » أراد به النار « القصبا » هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا .

الإعراب : « مثل ، بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق » مضاف إليه « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق « القصبا » مفعول به لوافق .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث ضعف الباء مع كونها موصولة بألف الإطلاق .

الإمالة

الألف المُبدَل من «يا» في طَرَف أمل، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ أَيْ خَلَفَ^(١)
 دُونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شَذُوذٍ ، وَلِأَنَّ تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ مَا أَلْهَا عَدِمًا^(٢)
 الإمالة : عبارة عن أن يُنْحَى بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكُسْرَةِ ، وَبِالْأَلِفِ نَحْوَ الْيَاءِ^(٣) .

(١) «الألف» مفعول مقدم على عامله — وهو قوله «أمل» ، الآتي — «المبدل» نصت للألف «من يا» جار ومجرور متعلق بالمبدل «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لياء «أمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الواقع» مبتدأ مؤخر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله الواقع «اليا» قصر للضرورة : فاعل للواقع «خلف» حال من الياء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(٢) «دون» ظرف متعلق بخلف أو بالواقع في البيت السابق ، ودون مضاف و «مزيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «شذوذ» معطوف على مزيد «ولما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تلي» تلي : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة : فاعل تلي ، وها مضاف و «التأنيث» مضاف إليه . والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة «ما» المجزأة محلاً باللام «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «الها» قصر للضرورة : مفعول مقدم على عامله — وهو قوله عدم الآتي — «عدما» عدم : فعل ماضٍ ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٣) الغرض من الإمالة أحد أمرين : أولهما : تناسب الأصوات وتقاربها . وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستقل منحدراً ، والنطق بالفتحة والألف مستعمل متصمداً ، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الانحدار والتسفل ، وثانيهما : التنبيه على أصل أو غيره .

وحكم الإمالة الجواز ؛ فهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز ، والاسباب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز ، لا للوجوب .
 والإمالة لغة نيم ومن جاورم ، والحجازيون لا يميلون إلا قليلاً .

وَتُمَالُ الألف إذا كانت طرفاً : بدلا من ياء ، أو صائرةً إلى الياء ، دون زيادة أو شذوذ ؛ فالأول كآلف « رَمَى ، وَرَمَى » والثاني كآلف « مَلَّهَى » فإنها تصير ياء في التثنية نحو : « مَلَّهَيَانِ » .

واحترز بقوله : « دون مزيد أو شذوذ » مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير ، نحو : « قَفَى » أو في لغة شاذة ، كقول هُذَيْل في « قَفَا » إذا أُضيف إلى ياء المتكلم « قَفَى » .

وأشار بقوله : « ولما تليه ها التأنيث ما لها عَدِمَا » إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالة تُمَالُ ، وإن وليتها هاء التأنيث كفتاة .



وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفَعْلِ إِنْ يَوُلُ إِلَى فَلَتْ ، كَمَا ضَى خَفَ وَدِنٌ^(١)

أى : كما تُمَالُ الألف المتطرفة كما سبق تُمَالُ الألف الواقعةُ بَدَلًا من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فَلَتْ [بكسر الفاء] : سواء كانت العين واوًا كخاف ، أو ياء كباع وكدان ؛ فيجوز إمالتها كقولك : « خِفْتُ ، وَدِنْتُ ، وَبَيْتُ » [وبِئْتُ] .

(١) « وهكذا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بدل ، مبتدأ مؤخر » وبذل مضاف و « عين ، مضاف إليه ، وعين مضاف و « الفعل ، مضاف إليه ، إن ، شرطية ، يَوُلُ ، فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل » إلى قلت ، جار ومجرور متعلق بقوله : يَوُلُ « كاضى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كاضى ، وماضى مضاف و « خف ، قصد لفظه : مضاف إليه « ودن ، معطوف على خف ، وقد قصد لفظه أيضاً .

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن قُلْتُ — بضم الفاء — امتنعت
الإمالة ، نحو : « قَالَ ، وَجَالَ » فلا تُملأ ، كقولك : قُلْتُ ، وَجُلْتُ .

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ ، وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كـ «جَنَّبَهَا أُدِرْ»^(١)
كذلك تُملأ الألف الواقعة بعد الياء : متصلة بها نحو بَيَان ، أو منفصلة
بحرف نحو : يَسَار ، أو بحرفين أحدهما هاء نحو : أُدِرْ جَنَّبَهَا ؛ فإن لم يكن أحدهما
هاء امتنعت الإمالة ؛ لبعد الألف عن الياء ، نحو : يَتَيْنِنَا ، والله أعلم .

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ ، أَوْ بَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِيَ^(٢)

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تالي» مبتدأ مؤخر ، وتالي
مضاف و «الياء» مضاف إليه ، والفصل ، مبتدأ «اغترف» فعل ماض مبني للجهول ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل ، والجملة من اغترف وتائب فاعله
المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بحرف» جار ومجرور متعلق بالفصل «أو» عاطفة
«مع» معطوف على محذوف ، وتقدير الكلام : بحرف واحد أو مع ... إلخ . ومع
مضاف و «ها» قصر للضرورة : مضاف إليه «كسرها» السكاف جارة لقول محذوف ،
جيب : مفعول مقدم لأدر . وجيب مضاف و «ها» : مضاف إليه «أدر» فعل أمر . وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول :
مبتدأ مؤخر «يليه» يلي : فعل مضارع . و «ها» مفعول به «كسر» فاعل يلي ، والجملة من يلي
وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة «أو» عاطفة «يلي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تالي» مفعول به ليلي ، وتالي مضاف و «كسر»
مضاف إليه . والجملة من يلي وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها معطوفة على جملة الصلة
«أو» عاطفة «سكون» معطوف على كسر «قد» حرف تحقيق «ولي» فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون ، والجملة في محل جر صفة لسكون .

كسراً ، وفَصْلُ الهاءِ كَيْلاً فَصْلٌ يُمَدُّ فـ « دِرْهَمًاكَ » مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ (١)
 أى : كذلك ثَمَالُ الألفِ إذا وليتها كسرةً ، نحو : عَالِمٌ ، أو وقعت بعد حرف
 يَلِي كسرةً ، نحو : كِتَابٌ ، أو بعد حرفين وَلِيَا كسرةً أو لهما ساكن ، نحو : شِمْلَاكُ ،
 أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء ، نحو : يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا .

وكذلك يُمَالُ مَا فَصَلَ فِيهِ الهاءُ بين الحرفين اللذين وَقَعََا بعد الكسرة أو لهما
 ساكن ، نحو : « هَذَانِ دِرْهَمًاكَ » والله أعلم .

وَحَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا

مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ ، وَكَذَا تَكْفُ رَا (٢)

(١) « كسراً ، مفعول به لقوله « ولى » فى آخر البيت السابق « وفصل ، مبتدأ ،
 وفصل مضاف و « الهاء » قصر للضرورة : مضاف إليه « كلا فصل ، جار ومجرور متعلق
 بقوله « بعد ، الآتى « بعد ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى فصل الهاء الواقع مبتدأ ، والجملة من يمد ونائب فاعله المستتر فيه فى محل
 رفع خبر المبتدأ « فدرهماك » الفاء للتفريع ، ودرهما : مبتدأ أول ، ودرهما مضاف والكاف
 مضاف إليه « من » اسم شرط : مبتدأ ثان « يمل » يمل : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، والهاء مفعول به ليل « لم » نافية
 جازمة « يصد » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة
 فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو
 هو اسم الشرط ، وجملة المبتدأ الذى هو اسم الشرط وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول
 الذى هو قوله درهماك .

(٢) « وحرف ، مبتدأ ، وحرف مضاف و « الاستعلاء » مضاف إليه « يكف » فعل مضارع ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء ، والجملة من يكف
 وفاعله المستتر فيه وهـ مفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « مظهراً » مفعول به ليكف =

إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ^(١)
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ أَثَرَ الْكَسْرِ كَالْمَطَوَاعِ^(٢)

حروف الاستعلاء سبعة ، وهي : الخاء ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ،
والعين ، والقاف ، وكل واحد منهما يمتنع الإمالة ، إذا كان سببها كسرة ظاهرة ،
أو ياء موجودة ، ووقع بعد الألف متصلاً بها ، كساخِطٍ وحاصِلٍ ، أو مفصلاً بحرف
كنافِخٍ وناعِقٍ ، أو حرفين كمنأشيطٍ وموَأثيقٍ .

= « من كسر ، بيان لقوله مظهرأ ، أو متعلق به ، أو متعلق بيكف » أو ، عاطفة « يا ،
قصر للضرورة : معطوف على كسر » وكذا ، جار ومجرور متعلق بتكف الآتي « تكف ،
فعل مضارع » را ، قصر للضرورة : فاعل تكف .

(١) « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « ما » اسم موصول : اسم
كان ، وجملة « يكف » وفاعله المستتر فيه صلتة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من اسم
كان « متصل » خبر كان ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « أو » عاطفة « بعد » معطوف
على بعد الأول ، وبعد مضاف و « حرف » مضاف إليه « أو » عاطفة « بحرفين »
جار ومجرور متعلق بقوله : « فصل » الآتي « فصل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله ، أي : يقال كذا
« إذا » ظرف مضاف إلى جملة « قدم » الآتي ، وهو خال من معنى الشرط ، ومتعلقه
هو متعلق الجار قبله « قدم » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة
« ينكسر » فعل مضارع مجزوم لم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى المانع « أو » عاطفة « يسكن » فعل مضارع معطوف على ينكسر « اثر » ظرف
متعلق بقوله يسكن ، واثر مضاف و « الكسر » مضاف إليه « كالمطواع » الكاف جارة
لقول محذوف ، المطواع : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله من الآتي « مر » فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومر — بكسر الميم — أمر من ماره
يميره ، أي أطعمه ، والميرة : الطعام .

وحكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يُعطى للراء التي هي غير مكسورة — وهي المضمومة ، نحو : هذا عِدَارٌ ، والمفتوحة ، نحو : هذان عِدَارَانِ — بخلاف المكسورة على ما سيأتى ، إن شاء الله تعالى .

وأشار بقوله : « كذا إذا قُدِّمَ — البيت » إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم يَكْفُ سَبَبُ الإمالة ، ما لم يكن مكسوراً ، أو ساكناً إثر كسرة ؛ فلا يُمَالُ نحو : صَالِحٌ ، وظَالِمٌ ، وقَاتِلٌ ، وُيْمَالُ نحو : طِلَابٌ ، وغِلَابٌ ، وإِصْلَاحٌ .

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ بِكْسِرٍ رَا كِفَارِمَا لَا أَجْفُو^(١)

يعنى أنه إذا اجتمع حرفُ الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة ، مع المكسورة غلبتهما المكسورةُ وأُمِيلَتِ الألفُ لأجلها ؛ فيمالُ نحو : « على أَبْصَارِهِمْ ، ودار القرار » .

وَفَهِمَ منه جوازُ إمالةِ نحو : « حِمَارُكَ » ؛ لأنه إذا كانت الألفُ تُمالُ لأجلِ الراءِ المكسورة مع وجود المفتضى لترك الإمالة — وهو حرفُ الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة — فإمالَتُها مع عدم المفتضى لتركها أولى وأحرى .

(١) « وكف ، مبتدأ ، وكف مضاف و « مستعل ، مضاف إليه « ورا ، قصر للضرورة : معطوف على مستعل « ينكف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كف مستعل ، والجملة من ينكف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ بكسر ، جار ومجرور متعلق بقوله : ينكف ، وكسر مضاف و « را ، مضاف إليه « كفارما ، الكاف جارة لقول محذوف ، غارما : مفعول مقدم لقوله أجفو الآتى « لا ، نافية « أجفو ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أما .

وَلَا تُعْمَلُ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ^(١)

إذا انفصل سببُ الإمالة لم يؤثر ، بخلاف سببِ النفع ؛ فإنه قد يؤثر منفصلاً ؛
فلا يُعْمَلُ « أُنَى قَائِمٌ » بخلاف « أُنَى أَحَدٌ » .

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا

دَاعٍ سِوَاهُ ، كَعِمَادًا ، وَتَلَا^(٢)

قد تُعْمَلُ الألفُ الخالية من سببِ الإمالة ؛ لمناسبة ألفِ قبلها ؛ مشتملة على سببِ
الإمالة ؛ كيإمالة الألف الثانية من نحو : « عِمَادًا » لمناسبة الألفِ المائلة قبلها ؛ وكيإمالة
ألف « تَلَا » كذلك .

(١) « ولا ، ناهية ، تمل ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت » لسبب ، جار ومجرور متعلق بتمل « لم » نافية جازمة « يتصل ، فعل
مضارع مجزوم لم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبب ، والجملة من
يتصل المجزوم لم وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لسبب « والكف ، مبتدأ ، قد ، حرف
تقليل « يوجب ، يوجب : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليوجب « ما ، اسم موصول : فاعل
يوجب ، والجملة من يوجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « ينفصل ، فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من ينفصل وفاعله المستتر
فيه لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول .

(٢) « قد ، حرف تحقيق « أمالوا ، فعل وفاعل « لتناسب ، بلا داع ، جاران
ومجروران يتعلقان بقوله أمالوا « سواء ، سوى : نعت لداع ، وسوى مضاف والهاء
مضاف إليه « كماداً ، الكاف جارة لقول محذوف ، عماداً : مفعول لذلك القول المحذوف
على إرادة لفظه « وتلا ، قصد لفظه : معطوف على قوله عماداً .

وَلَا تُمِيلُ مَا لَمْ يَسْلُ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ «هـ» وَغَيْرِ «نـ»^(١)
 الإمالة من خواصِّ الأسماء المتمكنة ؛ فلا يُمالُ غيرُ المتمكن إلا سماعاً ،
 إلا «هـ» و «نـ» فإنهما يُمالان قياساً مُطَرِّداً ، نحو : « يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا »
 و «مَرَّ بِنَا»^(٢) .

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ

أَمِلَ ، كَ «لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفِ الْكُفَّ»^(٣)

(١) . لا ، نافية ، تمل ، فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ما ، اسم موصول : مفعول به لتل ، لم ، نافية جازمة ، ينل ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، تمكنا ، مفعول به لينل ، دون ، ظرف متعلق بتمل ، ودون مضاف ، و ، سماع ، مضاف إليه ، غير ، منصوب على الحال ، وقيل : منصوب على الاستثناء ، وغير مضاف ودها ، مضاف إليه ، وقد أراد لفظ ضمير المؤنثة الغائبة ، وغير ، معطوف على غير السابق ، وغير مضاف ، ودها ، ضمير المتكلم المعظم نفسه أو مع غيره : مضاف إليه ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(٢) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة ، ذا ، الإشارية ، ودهتي ، ودهتي ، ودها ، ودهنا ، وأمالوا من الحروف ، دلي ، وديا ، في النداء ، ودهلا ، الجوابية وفي نحو قولهم «افعل هذا إمالة» ، قال قطرب : ولا يمال غير ذلك من الحروف ؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة ، فلو سميت إنساناً بجنتي أمالتها ، لأن ألفها تصير ياء في التثنية لكونها رابعة ، وإذا سميت بإلى لم تمل ؛ لأن ألفها تصير واواً في التثنية ، لكون ذى الواو في الثلاثي أكثر من ذى الياء .

(٣) «والفتح» مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : «أمل» ، الآتي — «قبل» ظرف متعلق بأمل ، وقبل مضاف و«كسر» مضاف إليه ، و«كسر» مضاف و«راء» مضاف إليه «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء «أمل» فعل أمر ، =

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ « هَا » التَّائِيثُ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ^(١)
 أَى : تَمَالُ الْفَتْحَةُ قَبْلَ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ : وَوَقْفًا ، نَحْوُ : « بَشَرٍ »
 وَ « لِلْأَيْسَرِ مِلْ » .

وَكَذَلِكَ يُمَالُ مَا وَلِيَهُ هَا التَّائِيثُ مِنْ [نَحْوِ] « قِيَمَةٌ ، وَنِعْمَةٌ » .

* * *

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كلايسر » ، الكاف جارة لقول محذوف
 للأيسر : جار ومجرور متعلق بقوله « مل » ، الآتى « مل » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه وجوباً تقديره أنت « تكف » ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم في جواب الأمر ،
 ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الكلف »
 مفعول ثان لتكف .

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » ، اسم موصول : مبتدأ
 مؤخر « تليه » تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « هَا » ، قصر للضرورة : فاعل تلى ،
 وهاء مضاف و « التائيث » مضاف إليه ، والجملة من الفعل الذى هو تلى وفاعله ومفعوله
 لا محل لها صلة الموصول « فى وقف » ، جار ومجرور متعلق بتليه « إذا » ، ظرف تضمن معنى
 الشرط « ما » ، زائدة « كان » ، فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 إلى الذى تليه هَا التائيث « غير » ، خبر كان ، وغير مضاف و « أَلِف » ، مضاف إليه .

* * *

التصريف

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى^(١)

التصريف عبارة عن : علم يُبَيِّحُ فيه عن أحكامِ بَيِّنَةِ الكلمة العربية ،
وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك .

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال^(٢) ؛ فأما الحروف وشبهها فلا تَلْقَى لِمِ
التصريف بها .

* * *

وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلٌ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرُ^(٣)

(١) « حرف ، مبتدأ ، وشبهه ، الواو عاطفة ، وشبهه : ممتطوف على حرف ، وشبهه
مضاف والماء مضاف إليه » من الصرف ، جار ومجرور متعلق بقوله برى الآتي « برى ،
خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وزنة فعيل يخبر بها عن الواحد والمتعدد « وما » اسم موصول
مبتدأ « سواهما » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف والضمير
مضاف إليه « بتصريف ، جار ومجرور متعلق بقوله حرى الآتي « حرى ، خبر المبتدأ .

(٢) المراد بالأفعال هنا المتصرفه ، لا مطلقاً ، والتصريف أصل في الأفعال لكثرة
تغيرها وظهور الاشتقاق فيها ، بخلاف الأسماء .

(٣) « وليس ، فعل ماض ناقص « أدنى ، اسم ليس ، وخبرها جملة يرى ومعمولاته
« من ثلاثي ، جار ومجرور متعلق بأدنى « يرى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب
الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أدنى ، والجملة
من يرى ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس كما قلنا « قابل ، مفعول ثان ليرى ،
وقابل مضاف و « تصريف ، مضاف إليه « سوى ، أداة استثناء ، وسوى مضاف و « وما
منكرة موصوفة أو اسم موصول : مضاف إليه « غير ، غير : فعل ماض مبنى للجهول ، =

يعنى أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين ، إلا إن كان محذوفاً منه ، فأقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف ، ثم قد يعرض لبعضها نقص كـ « يَدِر » و « قُل » و « م الله » و « ق زيداً » .

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يُرَدُّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا^(١)
الاسمُ قسمان : مزيد فيه ، ومجرد عن الزيادة .

فالمزيد فيه هو : ما بعض حروفه ساقطة وضماً ، وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، نحو : آخر نجام ، واشهيباب .

والمجرد عن الزيادة هو : ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع ، وهو : إما ثلاثى كفلس ، أو رباعى ككمفر ، وإما خماسى — وهو غايته — كسفرجل .

= والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصوفة أو الموصولة ، والجملة من الفعل المبني للجھول — وهو غير — ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة ، أو في محل جر صفة لما النسكرة .

(١) « ومنتهى ، مبتدأ ، ومنتهى مضاف وزاد اسم ، مضاف إليه خمس ، خبر المبتدأ » إن ، شرطية « تجردا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والالف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن تجرد الاسم عن الزيادة فنتهى ما يكون عليه خمس « وإن ، شرطية « يرد » فعل مضارع مبني للجھول ، فعل الشرط فيه ، جار ومجرور متعلق بيزد « فا » الفاء واقعة في جواب الشرط . ما : نافية « سبعا » مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدا — بمعنى زاد — الآتى « عدا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جزم بجواب الشرط .

وَعَسِيرٌ آخِرِ الثَّلَاثِ أَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسَرَ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيَهُ تَعَمُّ (١)

اللمبة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها ، وحينئذ فالاسم الثلاثي :
إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحة ، وعلى كل من هذه التقادير :
إما أن يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحة ، أو ساكنه ، فيخرج من
هذا اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثه في أربعة ، وذلك نحو : قُفْل ، وَعُنُق ،
وَدُئْل ، وَصُرْد ، ونحو : عِلْم ، وَحَبْل ، وَإِبِل ، وَعِنَب ، ونحو : فَلْس ، وَفَرَس ،
وَعَصْد ، وَكَبِد .

وَفِعْلٌ أَهْمِلَ ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِم تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ (٢)

(١) د وغير ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله افتح الآتي — وغير مضاف
ود آخر ، مضاف إليه ، وآخر مضاف ود الثلاثي ، مضاف إليه ، افتح ، فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د وضم ، واكسر ، كل منهما فعل أمر معطوف
على افتح د وزد ، فعل أمر . وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل د تسكين ،
مفعول به لزد . وتسكين مضاف وثاني من د ثانيه ، مضاف إليه ، وثاني مضاف والهاء
مضاف إليه د تعم ، فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله زد رفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) د وفعل ، مبتدأ . أهمل ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أهمل ونائب فاعله المستتر فيه في محل
رفع خبر المبتدأ د والعكس ، مبتدأ د يقل ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى العكس : والجملة من يقل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ
د لقصد ، جار والمجرور متعلق بيقول ، وقصد مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة
المصدر إلى فاعله د تخصيص ، مفعول به للمصدر — وهو قصد — وتخصيص مضاف
و د فعل ، مضاف إليه د بفعل ، جار والمجرور متعلق بتخصيص .

يعنى أن من الأبنية الاثنى عشر بناءين أحدهما مُهْمَلٌ والآخر قليلٌ .

فالأول : ما كان على وزن فَعَل — بكسر الأول ، وضم الثانى — وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات حُبْكَ ^(١) .

والثانى : ما كان على وزن فَعِل — بضم الأول ، وكسر الثانى — كدُئِل ، وإنما قلّ ذلك فى الأسماء لأنهم قصّدوا تخصيصَ هذا الوزن بِفَعِل مالم يُسَمَّ فاعِلُهُ كضُرِبَ وقُتِلَ .

وافتَحَ وَضَمَّ وَاكْسيرِ الثَّانِي مِنْ فَعِلٍ ثَلَاثِيٍّ ، وَرَدَّ نَحْوَ ضَمِينٍ ^(٢)

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يَزْدُ فِيهِ فَمَا سِوَا عَدَا ^(٣)

الفعل ينقسم إلى مجرد ، و [إلى] مزيد فيه ، كما انقسم الاسم إلى ذلك ،

(١) فأما من ثبت عنده نحو حُبْكَ فيكون البناءان عنده قليلين ، وليس أحدهما مهملا ، والآخر قليلا .

(٢) « وافتح ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت » وضم ، واكسر ، كذلك « الثانى » تنازعه الأفعال الثلاثة ، وكل منها يطلبه مفعولا به « من فعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى « ثلاثى » ، تمت لفعل « وزد » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نحو » مفعول به لزد ، ونحو مضاف و « ضمين » ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « ومنتهاه » انتهى : مبتدأ ، ومنتهى مضاف والهاء مضاف إليه « أربع » خبر المبتدأ « إن » شرطية « جردا » جرد : فعل ماض مبنى للجهول فعل الشرط ، والآلف للإطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو حرف عطف ، إن : شرطية « يزد » فعل مضارع مبنى للجهول ، فعل الشرط « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله يزد « فإ » الفاء واقعة فى جواب الشرط . وما : نافية « ستا » مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله هذا الآتى « عدا » فعل ماض — ومعناه جاوز — وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو ، والجملة من عدا المنقى بما وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل جزم جواب الشرط .

وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة .

وللثلاثي المجرد أربعة أوزان : ثلاثة لفعل الفاعل ، وواحد لفعل المفعول .
فالتى لفعل الفاعل فَعَلَ - بفتح العين - كضَرَبَ ، وَقَمَلَ - بكسرها -
كشَرِبَ ، وَقَمَلَ - يضمها - كشَرَفَ .
والذى لفعل المفعول فُعِلَ - بضم الفاء ، وكسر العين - كضُمِنَ .

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة ، ولهذا قال المصنف « وافتح وضم واكسر الثانى » فجعل الثانى مُثَلَّثًا ، وسكّنت عن الأول ؛ فلم أنه يكون على حالة واحدة ، وتلك الحالة هي الفتح .

[ولرباعى المجرد ثلاثة أوزان : واحد لفعل الفاعل ، كدَخَرَجَ ، وواحد لفعل المفعول كدُخِرَجَ ، وواحد لفعل الأمر قد خَرَجَ] (١) .

وأما المزيد فيه ؛ فإن كان ثلاثياً صار بالزيادة على أربعة أحرف : كضَارَبَ ، أو على خمسة : كَانْطَلَقَ ، أو على ستة : كاسْتَخْرَجَ ، وإن كان رباعياً صار بالزيادة على خمسة : كَتَدَخَرَجَ ، أو على ستة : كَأَخْرَجْنِمَ .

(١) الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة وزن واحد ، وهو وزن الماضى المبني للعلوم ، فأما وزن الأمر ووزن الماضى المبني للمجهول ففرعان عنه .
فإن قلت : فلماذا ذكر الشارح هنا وزن الأمر ، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض للأوزان الثلاثي المجرد ؟ فهو لم يسلك طريقاً واحداً في الموضعين ، ولو أنه سلك طريقاً واحداً لترك هنا وزن الأمر أو لذكره هناك .

فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضى ، فمده منه ، أما في الثلاثي فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيداً فيه همزة الوصل في أوله ، فلم يمدده هناك ؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان ، وهذه حجة واهية لا تنهض سبباً لما ذكرنا من أنه لم يسلك طريقاً واحداً .

لَاسِمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلَّ وَفَعِلَّ وَفَعْلَلْ^(١)
وَمَعَ فَعَلَّ فَعْلَلْ ، وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعْلَلْ حَوَى فَعْلِلَا^(٢)
كَذَا فَعْلَلْ وَفَعْلَلْ ، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى^(٣)

الاسم الرابع المجرد له ستة أوزان :

الأول : فَعَلَّ — بفتح أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : جَفَرَ^(٤)

(١) « لاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحذف خبر مقدم « مجرد » نعت لاسم « رباع » حذف منه ياء النسبة للضرورة : نعت ثان لاسم « فعل » مبتدأ مؤخر « وفعل » وفعلل » معطوفات على المبتدأ .

(٢) « ومع » ظرف متعلق بمحذوف بحال بما قبله ، ومع مضاف و « فعل » مضاف إليه « فعلل » معطوف على فعلل بالواو التي في أول البيت « إن » شرطية « علا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، ومعنى « علا زاد » دفع ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، مع : ظرف متعلق بمحذوف بحال من فعل الآتي ، ومع مضاف و « فعلل » مضاف إليه « حوى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أيضاً « فعمللا » مفعول به لحوى ، والجملة من حوى وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخلة على الفعل الماضي .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحذف خبر مقدم « فعلل » مبتدأ مؤخر ، « وفعلل » معطوف عليه « وما » اسم موصول : مبتدأ « غير » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « والجملة من غير وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول » للزيد ، جار ومجرور متعلق بقوله « انتمى » الآتي « أو » عاطفة « النقص » معطوف ، على الزيد « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٤) الجعفر في الأصل : النهر ، وقيل : النهر المملآن خاصة ، وأشد ابن جني :

إِلَى بَلَدٍ لَا بَقَى فِيهِ وَلَا أَدَى وَلَا تَبْطِيَّاتٍ يُجْعَرْنَ جَعْفَرًا

- الثاني : فِعْلِل — بكسر أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : زَبْرَج^(١) .
 الثالث : فِعْلَلٌ — بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثة — نحو :
 دِرْزَم [وَهَجَرَ ع]^(٢) .
 الرابع : فُعْلَلٌ — بضم أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : بُرْزَمْنِ^(٣) .
 الخامس : فَعْلَلٌ — بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثة — نحو : هِزَبِرِ^(٤) .
 السادس : فَعْلَل — بضم أوله ، وفتح ثالثة ، وسكون ثانيه — نحو :
 جُخْدَبِ^(٥) .

- وأشار بقوله : « فَإِنْ عَلَا — إلخ » إلى أبنية الخماسي ، وهي أربعة :
 الأول : فَعْلَلٌ — بفتح أوله وثانيه ، وسكون ثالثة ، وفتح رابعة —
 و : سَقَرَجَل .
 الثاني : فَعْلِلٌ — بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثة ، وكسر رابعة —
 نحو : جَحْمَرِش^(٦) .
 الثالث : فُعْلَلٌ — بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثة ، وكسر رابعة —
 نحو : قُدْعَمِل^(٧) .

- (١) الزبرج : السحاب الرقيق ، أو السحاب الأحمر ، وهو أيضاً الذهب .
 (٢) الهجرع : الطويل المشقوق ، أو الطويل الأعرج ، وفيه لغة بوزن جعفر .
 (٣) البرثن — بئاء مثناة — واحد براثن الأسد ، وهي غزاله .
 (٤) الهزبر : الأسد .
 (٥) الجخدب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، أو هو ذكر الجراد .
 (٦) الجحمرش ، من النساء : الثقبلة السمجة ، أو هي العجوز الكبيرة ، والجحمرش
 من الإبل : الكبيرة السن ، وتجمع على جحامر . وتصفى على جحيمر ، يحذف الشين ؛
 لأنها تخل بالصيغة .
 (٧) القذعمل ، من الإبل : الضخم ، ومن النساء : القصيرة .

الرابع : فَعَلَّأَ - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وسكون رابعه - نحو : قَرَطَظَ (١) .

وأشار بقوله : « وما غَايَرَ - إلخ » إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر ، فهو إما ناقص ، وإما مزيد فيه ؛ فالأول كَيَدٍ وَدَمٍ ، والثاني كاستخراجٍ واقتدار

والحرفُ إن يَلْزَمَ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ ، مِثْلُ تَا احْتَذَى (٢)
 الحرفُ الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرفُ الأصليُّ ، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد ، نحو : ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ .

بِضْمِنٍ فَمِلَ قَائِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ ، وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى (٣)

(١) القرطبة : الخرقة البالية ، وليس له قرطبة : أي ليس له شيء .

(٢) « والحرف ، مبتدأ ، « إن » شرطية ، يلزم ، فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ ، وفأصل ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، أصل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو أصل . والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ « والذي » اسم موصول : مبتدأ « لا » نافية ، يلزم ، فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الذي لا يلزم الواقع مبتدأ فاعل ، والجملة من يلزم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جملة « الزائد » خبر المبتدأ ، مثل « خبر مبتدأ محذوف » ، والتقدير : وذلك مثل ، ومثل مضاف و « تا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وتا مضاف و « احتذى » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « بضمن » جار ومجرور متعلق بقوله « قابل » ، الآتي ، وضمن مضاف . و « فعل » مضاف إليه « قابل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأصول » مفعول به لقابل « في وزن » جار ومجرور متعلق بقابل « وزائد » مبتدأ =

وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتُقٍ (١)

إذا أريد وزنُ الكلمةِ قبلت أصولُها بالفاءِ والعينِ واللامِ ؛ فيقابل أولُها بالفاءِ ، وثانيها بالعينِ ، وثالثها باللامِ ، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ غيرُ عنه باللامِ .

فإن قيل : ما وزن ضَرَبَ ؟ فقل : فَعَلٌ ، وما وزن زَيْدٌ ؟ فقل : فَعَلٌ ، وما وزن جَعْفَرٍ ؟ فقل : فَعْلَلٌ ، وما وزن فَسْتُقٍ ؟ فقل : فُعْلُلٌ ، ونكَّرُ اللَّامِ على حسب الأصول .

وإن كان في الكلمة زائدٌ غيرُ عنه بلفظه ؛ فإذا قيل : ما وزن ضَارِبٍ ؟ فقل : فاعِلٌ ، وما وزن جَوَّهَرٍ ؟ فقل : فَوَعَلٌ ، وما وزن مُسْتَخْرِجٍ ؟ فقل : مُسْتَفْعِلٌ .

هذا إذا لم يكن الزائدُ ضعفَ حرفٍ أصلي ؛ فإن كان ضعفه غيرُ عنه بما عرِّبَ به عن ذلك الأصلي ، وهو المراد بقوله :

= « بلفظه ، الجار والمجرور متعلق بقوله « اكتنى ، الآتي على أنه نائب فاعله ، وجاز تقدمه لأنه في صورة الفضلة ولا يلتبس بالمبتدأ ، وقد تقدم ذكر ذلك مراراً في نظائره من كلام الناطم ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه « اكتنى ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، والجملة منه ومن نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « وضاعف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اللام ، مفعول به لضعاف « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « أصل ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا بقي أصل ، والجملة من بقى المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بقى ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من بقى المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة « كراء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كراء ، وراء مضاف ، و « جعفر ، مضاف إليه « وقاف ، معطوف على راء ، وقاف مضاف و « فسق ، مضاف إليه .

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَأَجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ^(١)

فتقول في وزن اغدودن^(٢) : افعوعل ؛ فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى ؛ لأن الثانية ضِعْفُهَا ، وتقول في وزن قتل : قعل ، ووزن كرم قعل ؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه ؛ فلا تقول في وزن اغدودن افعوذل ، ولا في وزن قتل فعتل ، ولا في وزن كرم فعرل^(٣) .

وَاحْكَمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِنْسِمٍ وَنَحْوِهِ ، وَاخْلُفْ فِي كَلَمَلَمٍ^(٤)

(١) « وإن » شرطية ، « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، وهو مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، « الزائد » اسم يك « ضعف » خبر يك ، وضعف مضاف و « أصل » مضاف إليه « فاجعل » الفاء واقعة في جواب الشرط ، واجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « له » في الوزن ، جاران ومجروران متعلقان باجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لاجعل ، والمفعول الثاني الجار والمجرور الأول « للأصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول الواقع بمفعول أول لاجعل .

(٢) نقول : اغدودن الشعر ، وذلك إذا طال ، وتقول : اغدودن النبات ، وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد .

(٣) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يعبر عنه في الميزان بلفظه ، إلا شيتين ؛ أولهما : الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي ؛ فإنه يعبر عنه بما عبر به عن الأصلي ، فإن كان تكريراً للعين نحو : قتل وكرم عبر عنه بالعين ، وإن كان تكريراً للام نحو : افعفس عبر عنه باللام ، وثانيهما : الحرف المبدل من تاء الافتعال - نحو اصطير - فإنه يعبر عنه بالتاء .

(٤) « واحكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بتأصيل » =

المُرَاد يسَمُّ الرِّبَاعِيَّ الَّذِي تَكَرَّرَتْ فَاوُهُ وَعَيْنُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْمَكَرَّرِينَ صَالِحًا لِلْسُقُوطِ ، فَهَذَا الدَّوْعُ يَحْكُمُ عَلَى حُرُوفِهِ كُلِّهَا بِأَنَّهَا أَصُولٌ ؛ فَإِذَا صَلَحَ أَحَدُ الْمَكَرَّرِينَ لِلْسُقُوطِ فَفِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ خِلَافٌ — وَذَلِكَ نَحْوُ : « لَتَلِمَ » أَمْرٌ مِنْ لَتَلِمَ ، وَ « كَفَّكَفَ » أَمْرٌ مِنْ كَفَّكَفَ ؛ فَالْلامُ الثَّانِيَةُ وَالْكَافُ الثَّانِيَةُ صَالِحَانِ لِلْسُقُوطِ ، بِدَلِيلِ صِحَّةِ لَمْ وَكَفَ — فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ ؛ فَقِيلَ : هُمَا مَادَتَانِ ، وَلَيْسَ كَفَّكَفَ مِنْ كَفَ وَلَا لِمَ مِنْ لَمْ ؛ فَلَا تَكُونُ اللَّامُ وَالْكَافُ زَائِدَتَيْنِ ؛ وَقِيلَ : اللَّامُ زَائِدَةٌ وَكَذَا الْكَافُ ، وَقِيلَ : هُمَا بَدَلَانِ مِنْ حَرْفٍ مُضَاعَفٍ ، وَالْأَصْلُ لَتَمَ وَكَفَفَ ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ الْمُضَاعَفَيْنِ : لَامٌ فِي لِمَ ، وَكَافٌ فِي كَفَّكَفَ .

فَالِافٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ — زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنٍ^(١)

إِذَا صَحِّحْتَ الْأَلْفُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ أَصُولٍ حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا ، نَحْوُ : ضَارِبٍ

= جَارٍ وَجَرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بِأَحْكَمٍ ، وَتَأْصِيلٍ مُضَافٍ : وَدَحْرُوفٍ ، مُضَافٍ إِلَيْهِ ، وَحُرُوفٍ مُضَافٍ وَدَسْمٍ ، مُضَافٍ إِلَيْهِ وَنَحْوُهُ ، نَحْوُ : مَعْطُوفٍ بِالْوَاوِ عَلَى دَسْمٍ ، وَنَحْوُ مُضَافٍ وَالْهَاءِ مُضَافٍ إِلَيْهِ وَالْخَلْفُ ، مُبْتَدَأٌ فِي ، حَرْفٍ جَرٍ « كَلِمَ » ، الْكَافُ اسْمٌ بِمَعْنَى مِثْلِ جَرُورٍ الْحَلِ بَنِي ، وَالْكَافُ مُضَافٌ وَلِمَ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَقَدْ قُصِدَ لَفْظُهُ ، وَالْجَارُ وَالْجَرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ : الْخَلْفُ .

(١) « فَالِافٌ » مُبْتَدَأٌ « أَكْثَرُ » مَفْعُولٌ بِهِ تَقْدِمٌ عَلَى عَاطِلِهِ — وَهُوَ قَوْلُهُ : « صَاحِبَ ، الْآتِي — « مِنْ أَصْلَيْنِ ، جَارٍ وَجَرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بِأَكْثَرِ » صَاحِبَ ، فَعَلَ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى أَلْفٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ صَاحِبٍ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَفِيُّ فِيهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةُ لِأَلْفٍ « زَائِدٌ » ، خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « بِغَيْرِ » جَارٍ وَجَرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بِزَائِدٍ ، وَغَيْرِ مُضَافٍ وَ « مَيْنِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

وَعَصْبِي ، فَإِنْ صَحِبْتَ أَصْلِينَ فَقَطْ فَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ ، بَلْ هِيَ إِمَّا أَصْلٌ : كَالْيَّ (١) ، وَإِمَّا بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ : كَقَالَ وَبَاعَ .

* * *

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَفْعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤِيٍّ وَوَعْوَعَا (٢)
أى : كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرفٍ أصولٍ ، فإنه يحكم بزيادتهما ، إلا فى الثنائى المكرز .
فالأول : كَصَيَّرَ (٣) ، وَيَعْمَلُ (٤) ، وَجَوَّهَرَ ، وَتَجَوَّزَ .
والثانى : كَيُؤْيُؤِيٍّ (٥) — لطائر ذى مخالب — وَوَعْوَعَا — مصدر وَعَوْحَ إذا صَوَّتَ .

(١) الإلى — بكسر الهمز ، بزنة الرضى — النعمة . وهو واحد الآلاء فى نحو قوله تعالى : (فَبِأَىِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَكْذِبُونَ) .
(٢) « الياء ، قصر للضرورة : مبتدأ ، كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والواو ، مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه : أى والواو كذلك ، إن ، شرطية ، و « لم ، نافية جازمة ، بقما ، فعل مضارع مجزوم بـ « لم ، وألف الاثنين ، فاعل ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « كما ، فى موضع الحال من ألب الإثنين ، أو نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها ، والتقدير : إن لم يقما وقوعاً كوقوعهما ، لحذف المضاف وعوض عنه « ما ، فأنفصل الضمير ، و « فى يؤيؤ ، جار ومجرور متعلق : إما بالمضاف المحذوف ، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه « ووعوعا ، الواو حرف عطف : ووعوعا : أصله فعل ماض ، وهو هنا معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد لفظه .

(٣) الأول : هو الواو والياء اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أحرف ، والصيرف : الحال المتصرف فى أموره .

(٤) يعمل : البعير القوى على العمل ، والناقة بعملة .

(٥) الثانى : هو الذى تألف من حرفين وتكرر الحرفان ، واليؤيؤ : طائر من الجوارح كالباشق ، ويجمع على يأيى بزنة مساجد .

فالياء والواو في الأول زائدتان ، وفي الثاني أصليتان .

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا مُحَقَّقًا^(١)

أى : كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول ، كأخذ ومكرم ، فإن سبقا أصلين حكم بأصالتها كإبل ومهد .

كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظًا رَدَفٌ^(٢)

أى : كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخرأ بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين ، نحو : خمرأ ، وعاشورأ ، وقاصعأ^(٣) .

(١) ، وهكذا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « وميم » معطوف على همز « سبقا » سبق : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة في محل رفع نعت للبتدأ وما عطف عليه « ثلاثة » مفعول به لسبق « تأصيلها » تأصيل مبتدأ ، وتأصيل مضاف ، وما مضاف إليه « تحققا » تحقق : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ . والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لثلاثة .

(٢) ، كذلك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « آخر » نعت لهمز « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز ، وبعد مضاف و « ألف » مضاف إليه « أكثر » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « ردف » الآتى — من حرفين ، جار ومجرور متعلق بأكثر « لفظها » لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وما : مضاف إليه « ردف » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ فاعل ، والجملة من ردف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) القاصعأ : جعر من ججرة اليربوع ، وقال الفرزدق :

وَإِذَا أَخَذْتَ بِقَاصِعَاتِكَ لَمْ تَجِدْ أَحَدًا يُعِينُكَ غَيْرَ مَنْ يَنْقَضِعُ

فإن تقدم الألف حرفان فالهمزة غير زائدة نحو : كساء ، ورداء ؛ فالهمزة في الأول بدل من واو ، وفي الثاني بدل من ياء^(١) ، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد ، كماء ، وداء .

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ ، وَفِي نَحْوِ « غَضَنْفَرٍ » أَصَالَةٌ كُنِيَ^(٢)

النون إذا وقعت آخرأ بعد ألف ، تقدمها أكثر من حرفين — حكم عليها بالزيادة ، كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك ، وذلك نحو : زَعْفَرَان ، وَسَكْرَان .

فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية ، نحو : مَكَان ، وزَمَان .

ويحكم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان : كَغَضَنْفَرٍ^(٣)

(١) أصل كساء . كسار — يواو في آخره ؛ لأنه من الكسوة ، وفعله كسوته أكسوه — فوقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة . وأصل بناء بناى — يياء في آخره ، بدليل بنيت البيت أبنيه — فقلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة .

(٢) « والنون » مبتدأ ، « في الآخر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الحار والمجرور وهو قوله كالمهمز الآتي الواقع خبراً كالمهمز ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « وفي نحو » جار ومجرور متعلق بقوله : « كُنِيَ ، الآتي . ونحو مضاف و ، غَضَنْفَرٍ ، مضاف إليه ، «أصالة» مفعول ثان لكُنِيَ تقدم عليه ، كُنِيَ ، فعل ماضٍ معنى للحيول . وفيه ضمير مستتر جوازاً تهديده « و نائب فاعل ، وهو مفعوله الأول .

(٣) الغضنفر : الأسد .

وَالْتَاءٌ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْأِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ^(١)

تُرَادُ التَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ ، كَقَائِمَةٍ ، وَلِلْمُضَارَعَةِ ، نَحْوُ : أَنْتَ تَفْعَلُ ، أَوْ مَعَ السَّيْنِ فِي الْأِسْتِفْعَالِ وَفُرُوعِهِ ، نَحْوُ : اسْتَخْرَجَ وَمُسْتَخْرَجٌ وَاسْتَخْرَجَ ، أَوْ مُطَاوَعَةٍ فَعَلَ نَحْوُ : عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ ، أَوْ فَعَلْتُ كَتَبَ خَرَجَ .

وَالِهَاءٌ وَفَقًّا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ^(٢)

تُرَادُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ ، نَحْوُ : لِمَ وَلَمْ تَرَهُ ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْوَقْفِ بَيَانُ مَا زَادَ فِيهِ ، وَهُوَ «مَ» الْأِسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ ، وَالْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ لِلْوَقْفِ ، نَحْوُ : «رَهُ» ، أَوْ الْمَجْزُومُ ، نَحْوُ : «لَمْ تَرَهُ» وَكُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ^(٣) نَحْوُ : «كَيْفَهُ» إِلَّا مَا قَطَعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ ، وَاسْمٌ «لَا» الَّتِي لِنَفْسِ الْجِنْسِ نَحْوُ : «لَا رَجُلَ» وَالْمُنَادَى نَحْوُ : «يَا زَيْدُ» وَالْفِعْلُ الْمَاضِي نَحْوُ : «ضَرَبَ» .

(١) «والتاء» مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة السباق والسياق عليه ، وتقديره : والتاء زائدة ، أو نحو ذلك ، في التأنيث ، جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والمضارعة ، معطوف على التأنيث ، ونحو ، معطوف على التأنيث أيضاً ، ونحو مضاف ود الاستفعال ، مضاف إليه ، والمطاوعة ، معطوف على الاستفعال .

(٢) «والهاء» مبتدأ ، وخبره محذوف كما تقدم في البيت السابق ، وفقاً ، حال بتقدير اسم الفاعل : أى واقفاً ، أو منصوب بزع الخافض : أى في وقف ، كله ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، ولم تره ، معطوف على له ، واللام ، مبتدأ ، وخبره محذوف على قياس ما سبق ، في الإشارة ، جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «المشتهر» ، نعت للإشارة .

(٣) تذكر أنه اشترط في الحركة : أن تكون حركة بناء ، فخرجت حركة الإعراب ، وأن لا يشبه المبنى على الحركة المعرب كالفعل الماضي فإنه يشبه المضارع المعرب ، وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير ، فما تغيرت حركة بنائه في بعض الأحوال كالمقطوع عن الإضافة واسم لا والمنادى ليس من هذا القبيل .

وَأُطْرِدَ أَيْضاً زِيَادَةُ اللّامِ فِي أَسمَاءِ الإِشَارَةِ ، نَحْوُ : ذَلِكَ ، وَتِلْكَ ، وَهَنَالِكَ .

وَأَمْنَعُ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظَلَّتْ^(١)

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك : « سَأَلْتُونِيهَا »^(٢) خالياً عما قُيِّدَتْ به زيادته فأحكم بأصالته ، إلا إن قام على زيادته حجة بينة : كسقوط همزة « شَمَالٌ » في قولهم : « شَمَلَتِ الرِّيحُ شَمُولاً » إذا هَبَّتْ شمالاً ، وكسقوط نون « حَنْظَلٌ » في قولهم : « حَظَلَّتِ الإِبِلُ » إذا آذاها أكلُ الحنظل ، وكسقوط تاء « ملكوت » في « الملك » .

(١) « وامنح ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «زيادة» مفعول به لامنع « بلا قيد » جار ومجرور متعلق بزيادة « ثبت ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « قيد » ، والجملة من ثبت وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لقيد « إن ، شرطية « لم ، نافية جازمة « تبين ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وأصله تبين ، حجة ، فاعل تبين ، والجملة فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « كحظلت ، الكاف جارة لقول محذوف كما عرفت مراراً .

(٢) فدعى العلماء قديماً بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة ، فنها قولهم «سألتونها» ومنها «اليوم تنساء» ومنها «هم يتساملون» وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد ، وهو :

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ ، تَلَرَّ يَوْمَ أَنْسِيهِ نِهَايَةً مَسْئُولٌ ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

ويروى أن طالباً سأل أستاذه عن حروف الزيادة ، فقال له «سألتونها» فقال التلميذ : لم أسأل ، فقال الأستاذ «اليوم تنساء» فقال : لم يحدث شيء ، فقال الأستاذ : قد أجبته مرتين ، ولكنك لم تفطن .

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزِ الْوَصْلِ

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَتَّبِعُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَاسْتَنْبِتُوا^(١)

لا يبتدأ بساكن، كما لا يوقف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيان بهمزة متحركة، تَوْصِلاً للنطق بالساكن، وتسمى [هذه الهمزة] همزة وَصْلٍ، وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدّرج، نحو: اسْتَنْبِتُوا — أمر للجاعة بالاستنبات.

وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ انْجَلَى^(٢)
وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخَشَ وَأَمَضَ وَانْفَذَ^(٣)

(١) «لِلْوَصْلِ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وهمز، مبتدأ مؤخر «سابق» نعت لهمز «لا» نافية «يثبت» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز، والجملة من يثبت المنى بلا وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت ثان لهمز «إلا» أداة استثناء لإيجاب الثاني «إذا» ظرف متعلق بقوله يثبت «ابتدى» فعل ماضٍ مبنى للجحول «به» جار ومجرور متعلق بابتدى «كاستنبتوا» الكاف جارة لقول محذوف، والباقي يعلم إعرابه بما سبق مكرراً.

(٢) «وهو» مبتدأ «للفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ماضٍ» صفة لفعل «احتوى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل «على أكثر» جار ومجرور متعلق باحتوى، وجملة احتوى وفاعله في محل جر صفة ثانية لفعل «من أربعة» جار ومجرور متعلق بأكثر ونحوه خبر، لمبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، ونحو مضاف و«انجلى» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٣) «والأمر» معطوف على «فعل» في البيت السابق «والمصدر» مثله «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المصدر «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمر» مبتدأ مؤخر، وأمر مضاف و«الثلاثي» مضاف إليه «كاخش» الكاف جارة لقول محذوف، كما عليت مراراً، واخش: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وامض» و«انفذا» معطوفان على اخش.

لما كان الفعلُ أصلاً في التصريف اختصَّ بكثرة بحىء أوله ساكناً ، فاحتاج إلى همزة الوصل ، فشكل فعلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيانُ في أوله بهمزة الوصل ، نحو : استخْرِجْ ، وانْطَلِقْ ، وكذلك الأمرُ منه نحو : استخْرِجْ وَأَنْطَلِقْ ، والمصدرُ نحو : استخْرِجْ وَأَنْطَلِقْ ، وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي ، نحو : أَخْشِ وَأَمْضِ وَأَنْفِذْ ، من خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ .

وَفِي أَسْمٍ - أَسْتِ ابْنِ ابْنِهِ - سَمِعَ وَاثْنَيْنِ وَامْرَأَهُ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ (١)
وَأَيْنُنْ ، هَمْزُ أَنْ كَذَا ، وَبَيْدَلُ مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسْهَلُ (٢)

لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة ، إلا في عشرة أسماء : أَسْمٍ ، وَاسْتِ ، وَابْنِ ، وَابْنُهُ ، وَاثْنَيْنِ ، وَامْرَأَةٍ ، وَابْنَةٍ ، وَاثْنَتَيْنِ ، وَأَيْنُنْ - في القسم .

(١) « وفي اسم » جار ومجرور متعلق بقوله : « سمع » ، الآتي « است » ، ابن ، ابنه ، معطوفات على اسم « سمع » ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز الوصل « واثنين » ، وامرئ ، وتأنيث « تبِع » معطوفات على ما قبله « تبع » ، فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأنيث ، والجملة من تبع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتأنيث .

(٢) « وأين » معطوف على اسم في البيت السابق : ورافعه على الحسكية ؛ لأنه ملازم للرفع ؛ إذ هو لا يستعمل إلا مبتدأ « هو » ، مبتدأ ، وهمز مضاف و « أل » ، مضاف إليه « كذا » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « ويبدل » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول ليبدل - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز أل « مدا » مفعول ثانٍ ليبدل « في الاستفهام » ، جار ومجرور متعلق ببديل « أو » حرف عطف وتخيير « يسهل » فعل مضارع مبنى للجهول . معطوف على قوله : « يبدل » السابق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

ولم تحفظ في الحروف إلا في «أل» ، ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة ، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة — لم يَجْزُ حذفُ همزة الاستفهام ؛ لثلاثي يلتبس الاستفهام بالخبر ، بل وَجَبَ إبدالُ همزة الوصل ألفاً ، نحو : أَلْأَمِيرُ قائم ؟ أو تسهيلها ، ومنه قوله :

٣٥٨ — أَلْحَقْ — إِنْ دَارَ الرَّبَابُ تَبَاعَدَتْ

أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ — أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

٣٥٨ — نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي ، وهو واقع ثاني أبيات قطعة عدتها عشرة أبيات لعمر بن أبي ربيعة المخزومي . فانظر هذه القطعة في ديوان عمر (القطعة رقم ٤ ص ١٠١ بشرحنا) .

اللغة : . أَلْحَقْ ، هو بهمزةين أولاهما همزة الاستفهام وثانيتهما همزة أل ، وقد سهلت الثانية ، فلم تحذف لثلاثي يلتبس الاستخبار بالخبر ، ولم تحقق لأنها همزة وصل «الرباب» ، بفتح الراء ، بزنة سحاب — اسم امرأة «انبت» ، انقطع ، حبل ، أراد به التواصل والآلفة «طائر» ، أراد أنه غير مستقر .

الإعراب : «أَلْحَقْ» الهمزة الأولى للاستفهام ، الحَقْ : منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، فإن رفعتَه فهو مبتدأ «إن» شرطية «دار» ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : إن تباعدت دار ، ودار مضاف و «الرباب» مضاف إليه «تباعدت» تباعد : فعل ماض . وللتاء علامة التأنيث «أو» عاطفة «انبت» ، فعل ماض «حبل» ، فاعل انبت «أن» حرف توكيد ونصب «قلبك» ، قلب : اسم أن ، وقلب مضاف والكاف مضاف إليه «طائر» ، خبر أن ، و «أن» ، ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت «الحق» ظرفاً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم أو خبر المبتدأ إن أعربت الحق مبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر .

الشاهد فيه : قوله «أَلْحَقْ» حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام على ما قررناه لك في لغة البيت .

الإبدال

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ « هَدَأْتُ مُوْطِياً » فَأَبْدَلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا^(١)

أَخْسِيراً أَثَرُ الْفِ زَيْدٍ ، وَفِي فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتَنَى^(٢)

هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التي تُبَدَّلُ من غيرها إبدالا شائعا ، وهي تسعة أحرف ، جمعها المصنف رحمه الله تعالى في قوله « هَدَأْتُ مُوْطِياً » ومعنى « هَدَأْتُ » سكنت ، و « مُوْطِياً » اسم فاعل من « أَوْطَأْتُ الرَّحْلَ » إذا جعلته وَطِئًا ؛ لكنه خَفَّفَ هَمْزَتَهُ بِإِبْدَالِهَا ياء لانهتاجها وكسر ما قبلها .

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ ، أو قليل ، فلم يتعرض المصنف له ، وذلك كقولهم في اضْطَجَعَ : « الطَّجَعَ »^(٣) وفي أَصْيَلَانِ :

(١) « أحرف » مبتدأ ، وأحرف مضاف و « الإبدال » مضاف إليه « هَدَأْتُ مُوْطِياً » قصد لفظه : خير المبتدأ « فأبدل » الفاء تفرعية ، أبدل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الهَمْزَةُ » مفعول به لأبدل « من واو » جار ومجرور متعلق بأبدل ويا ، قصر للضرورة : معطوف على واو .

(٢) « آخر » ، إثر ، كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله « واوويا » في البيت السابق ، وإثر مضاف و « ألف » مضاف إليه « زيد » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف ، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لألف « وفي فاعل » جار ومجرور متعلق بقوله « اقتنى » ، والآي ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أعل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « عينا » تمييز ، ذا ، اسم إشارة : مبتدأ « اقتنى » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، والجملة من اقتنى ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) ومن ذلك قول الراجز :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَيْعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِفْيفٍ فَالْطَّجَعَ

« أَصِيلًا »^(١) .

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء ، تَطَرَّفْنَا ، ووقعتا بعد الف زائدة ، نحو :
دُعَاء ، وبناء ، والأصل دُعَاوٌ وَبِنَايٌ .

فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة ، لم تبدل ، نحو : آيَةٌ وَرَايَةٌ ،
وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو كَتَبَايُنِ وَتَعَاوُنِ .

وأشار بقوله : « وفي فاعل ما أعلَّ عينا ذا اقتفى » إلى أن الهمزة تبدل من
الياء والواو قياساً [مُتَّبِعًا] إذا وقعت كلٌّ منهما عَيْنَ اسمِ فاعلٍ وأَعِلَّتْ في فعله ،
نحو : قَاتِلٌ وَبَائِعٌ ، وَأَصْلُهُمَا قَاوِلٌ وَبَايِعٌ ، وإسكن أَعْلَوْا حلا على الفعل ؛ فكما
خَالُوا قَالَ وَبَاعَ فَعَلُوا الْعَيْنَ أَلْفًا قَالُوا قَاتِلٌ وَبَاعَ فَعَلُوا عَيْنَ اسمِ الفاعل
همزة .

فإن لم تُعَلَّ الْعَيْنُ في الفعل صححت في اسم الفاعل ، نحو : عَوَّرَ فَهُوَ عَاوِرٌ وَعَيْنٌ
فَهُوَ عَايِنٌ .

وَلَدْتُ زَيْدًا ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَانِدِ^(٢)

(١) ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات ، والرواية الثانية : وقفت فيها أصيلا كي أسألتها ،
والرواية الثالثة : وقفت فيها أصيلا أنا أسألتها ، والمستشهد بها اللام فيها مبدلة من نون هذه ،
وأصيلان : تصغير أصلان جمع أصيل من غير رده إلى مفرده ، والأصيل — بفتح الهمزة —
الوقت دوين غروب الشمس ، وجمعه أصلان — على مثال رغيث ورغفان وكثيب وكثبان ،
ثم صغر أصلان على أصيلان ، ثم أبدلت النون الأخيرة لاما ، فقليل : أصيلا .

(٢) « والمد ، مبتدأ ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد ، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل =

تُبَدِّلُ المِمْزَةَ — [أَيْضًا] — مِمَّا وَ، أَلْفَ الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى مِثَالِ مَفَاعِلٍ ؛ إِنْ كَانَ
 مَدَّةً مَزِيدَةً فِي الْوَاحِدِ ، نَحْوُ : قِلَادَةٍ وَقِلَادَةٍ ، وَصَحِيفَةٍ وَصَحَائِفَ ، وَتَجْوِزٍ وَتَجَاوُزَ ؛
 فَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَدَّةٍ لَمْ تَبْدَلْ ، نَحْوُ : قَسْوَرَةٍ وَقَسَاوِرَ ^(١) ، وَهَكَذَا إِنْ كَانَ مَدَّةً غَيْرَ
 زَائِدَةٍ نَحْوُ : مَفَازَةٍ ^(٢) وَمَقَاوِزَ ، وَمَعِيشَةٍ وَمَعَائِشَ ، إِلَّا فِيمَا سَمِعَ فَيَحْفَظُ وَلَا يَقَاسُ
 عَلَيْهِ ، نَحْوُ : مُصِيبَةٍ وَمَصَائِبَ .

كَذَلِكَ ثَانِي لِيَنْبِذَ اِكْتِنَفًا مَدَّةً مَفَاعِلَ، كَجَمْعٍ نَيْفًا ^(٣)

أى : كذلك تُبَدِّلُ المِمْزَةُ مِنْ ثَانِي حَرْفَيْنِ لِيَنْبِذَ ، تَوْسِطَ بَيْنَهُمَا مَدَّةً مَفَاعِلَ ،
 كَمَا لَوْ سَمِيتَ [رَجُلًا] بِنَيْفٍ ثُمَّ كَسَرْتَهُ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : نَيْأَفَ — بِإِبْدَالِ الْيَاءِ

== نصب حال من الضمير المستتر في «يرى» الآتي «ثالثاً» حال إما من الضمير في يرى أيضاً
 فيكون من قبيل الأحوال المترادفة ، وإما من الضمير في زيد فيكون من قبيل الأحوال
 المتداخلة وفي الواحد جار ومجرور متعلق بزيد «همزاً» مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت
 عليّة ، أو حال من الضمير المستتر في يرى إن كانت بعصرية «يرى» فمصل مضارع مبني
 للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد ، والجملة من يرى
 ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ «في مثل» جار ومجرور متعلق بيري «كالفلاء»
 السكاف زائدة ، ومثل مضاف والقلائد مضاف إليه .

(١) القصورة : الأسد ، وفي القرآن الكريم : (كأنهم حمر مستنفرة ، فرت
 من قسورة) .

(٢) المفازة : الصحراء ، وهي مهلكة ، لكنهم سموها بذلك تفاؤلاً لسالكها بالفوز .

(٣) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثاني» مبتدأ مؤخر ، وثاني
 مضاف و «لينين» مضاف إليه «اكتنفاً» اكتنف : فعل ماضٍ ، وألف الاثنين فاعل ،
 والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل جر صفة للينين «مد» مفعول به لاكتنفاً ، ومد
 مضاف و «مفاعل» مضاف إليه «بجمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ،
 والتقدير : وذلك كان بجمعهم نيفاً ، و «نيفاً» مفعول به بلع الذي هو مصدر جمع يصحح .

للاقامة بعد ألف الجمع همزة — ومثله أول وأوائل .

فلو تَوَطَّ بينهما مدة مَفَاعِيلَ ؛ امتنع قَلْبُ الثاني منهما همزة ، كَطَوَاوَيْسَ ؛

ولهذا قيد المصنف — رحمه الله تعالى ! — ذلك بمدّة مَفَاعِلَ .

وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الهمزيًا فيما أُعِلَّ لَامًا ، وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ^(١)

وَاوًا ، وَهَمَزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدُّ فِي بَدءٍ غَيْرِ شَبِّهِ وَوَفِي الْأَشَدِّ^(٢)

قد سبق أنه يجب إبدال المدّة الزائدة في الواحد همزة ، إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو : صحيفة وصحائف ، وأنه إذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قَلْبَ الثاني منهما همزة ؛ نحو : نَيْفٌ وَنَيَافٌ .

(١) « وافتح ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » ورد ، فعل أمر أيضاً معطوف على افتح « الهمز ، مفعول أول لرد ، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لافتح على سبيل التنازع « يا ، قصر للضرورة : مفعول ثان لرد « فيما ، جار ومجرور متعلق بـرد ، أعل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « لاما ، تمييز « وفي مثل ، جار ومجرور متعلق بقوله : « جعل » الآتي ومثل مضاف و « هراوة » مضاف إليه « جعل » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الهمز .

(٢) « واوا ، مفعول ثان لجعل في البيت السابق « وهما ، مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « رد ، الآتي — أول ، هو المفعول الأول لرد الآتي تقدم أيضاً على العامل فيه : أول مضاف و « الواوين ، مضاف إليه « رد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في بدء ، جار ومجرور متعلق بـرد ، وبدء مضاف و « غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « شبه ، مضاف إليه ، وشبه مضاف و « ووفى الأشد ، قصد لفظه : مضاف إليه .

وذكر هنا أنه إذا اعتلّ لامٌ أحدِ هذين النوعين فإنه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة
الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء

فقال الأول قَضِيَّةً وَقَضَايَا — وَأَصْلُهُ قَضَائِي ، بإبدال مدة الواحدِ همزةً ،
كما فعل في صحيفة وصحائف ، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً ، فحينئذٍ : تحركت
الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً فصارت قَضَاءً ، فأبدلت الهمزة ياءً ،
فصار « قَضَايَا » .

ومثالُ الثاني زَاوِيَّةٌ وزَوَايَا — وَأَصْلُهُ : زَوَائِي ، بإبدال الواو الواقعة
بعد ألف الجمع همزةً كَنِيْفٌ وَنِيَّائِفٌ ، فقلبوا كسرة الهمزة فتحةً ، فحينئذٍ
قلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زَوَاءً] ، ثم قلبوا الهمزة
ياءً ، فصار زَوَايَا .

وأشار بقوله : « وفي مثل هِرَاوَةٍ جُعِلَ واوٌ » إلى أنه إنما تُبدل الهمزة ياءً إذا
لم تكن اللامُ واواً سلت في المفرد كما مثل : فإن كانت اللام واواً سلت في المفرد ،
لم تَلب الهمزة ياءً ، بل تَلب واواً ؛ ليشاكل الجمعُ واحدَهُ ، وذلك حيث وقعت
الواو رابعةً بعد ألف ، وذلك نحو قولهم : « هِرَاوَةٌ وَهَرَاوِي » وأصلها هَرَاوُ
كصحائف ، فقلت كسرة الهمزة فتحةً ، وقلت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
فصار هَرَاءً ، ثم قلبوا الهمزة واواً ؛ فصار « هَرَاوِي » .

وأشار بقوله : « وهزراً أول الواوين رُدٌّ » إلى أنه يجب رُدُّ أول الواوين
المُتَصَدِّرَيْنِ همزةً ، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعَلٌ ، نحو : أوَاصِلُ في
جمع واصله ، والأَصْلُ « وَوَاصِلُ » بواوين : الأولى فاء الكلمة ، والثانية بدل
من ألف فاعلة ؛ فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فاعَلٌ لم يجب الإبدال ؛ نحو :
وُوفٍ وَوُورِي — أَصْلُهُ وَاقٍ وَوَارِي ، فلما بنى للمفعول اختِيجَ إلى ضم ما قبل
الألف فأبدلت الألف واواً .

وَمَدًّا أَبْدَلَ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرًا وَائْتَمِنَ^(١)
 إِنْ يُفْتَحَ أُخْرَضَ أَوْ فُتِحَ قُلِبَ وَآوًا ، وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ^(٢)
 ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا ، وَمَا يُضْمُ وَآوًا أَصِرَ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمًّا^(٣)

(١) « وندا » مفعول ثان تقدم على عامله وهو قوله أبدل الآتي « أبدل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ثاني » مفعول أول لا بدل ، وثاني مضاف و « الهمزين » مضاف إليه « من كلمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزين « إن » شرطية « يسكن » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين ، وجواب الشرط محذوف . والتقدير : إن يسكن ثاني الهمزين فأبدله ندا .

(٢) « إن » شرطية « يفتح » فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين « إثر » ظرف متعلق بقوله يفتح ، وإثر مضاف و « ضم » مضاف إليه « أو » عاطفة « فتح » معطوف على ضم « قلب » فعل ماض مبنى للجهول ، وجواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « وآوًا » مفعوله الثاني « وياء » مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « ينقلب » الآتي — « إثر » ظرف متعلق بـ ينقلب ، وإثر مضاف و « كسر » مضاف إليه « ينقلب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين .

(٣) « ذو » مبتدأ ، وذو مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « مطلقاً » حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وما » اسم موصول : مفعول أول تقدم على عامله — وهو قوله « أصر » الآتي — « يضم » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من يضم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « وآوًا » مفعول ثان لأصر الآتي « أصر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بـ لم ، واسمه ضمير مستتر فيه « لفظاً » خبر بـ يكن « أتم » يجوز أن تجعله وصفاً فهو حينئذ نعت لقوله لفظاً ، ويجوز أن تجعل قوله لفظاً مفعولاً به مقدماً لاتم ، وأتم — على هذا — فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم يكن ، وجملته خبر يكن ، وتقدير الكلام : ما لم يكن ما يضم قد ختم كلمة : أي وقع في آخرها .

فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا ، وَأَوْثُمٌ وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمٌ^(١)

إذا اجتمع في كلمة همزتان وَجَبَ التَّخْفِيفُ ، إن لم يكونا في موضع العين ، نحو : سَتَالٌ وَرَاءُ اس .

ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما ، وجب إبدالُ الثانية مدة يُجَانِسُ حركةَ الأولى ، فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفًا ، نحو : آثَرْتُ ، وإن كانت ضمة أبدلت واوًا ، نحو : أَوْثَرُ ، وإن كانت كسرة أبدلت ياءً ، نحو : إِيثَارٌ ، وهذا هو المراد بقوله « ومدا أبدل — البيت » .

وإن تحركت ثانيتهما : فإن كانت حركتها فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوًا ؛ فالأول نحو : أَوَادِمُ جمع آدم ، وأصله أَدَمٌ ، والثاني نحو : أَوَيْدِمٌ ، تصغير آدم ، وهذا هو المراد بقوله : « إن بفتح أثر ضم أو فتح قلب واوًا » .

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياءً ، نحو لَيْمٌ — وهو مثال إصْبَعٍ من أَمٍّ ، وأصله لَيْئِمٌ ، فنقلت حركة اليم الأولى إلى الهمزة التي قبلها ، وأدغمت اليم في اليم فصار لَيْئِمٌ ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً ، فصار لَيْمٌ ، وهذا هو المراد من قوله : « وياء أثر كسر ينقلب » .

وأشار بقوله : « ذو الكسر مطلقًا كذا » إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت

(١) وذاك ، اسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب د ياء ، مطلقاً ، حالان من فاعل جاء الآتي وجاء ، قصر للضرورة : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « وأوْثُم » ، أصله فعل مضارع بمعنى أقصد ، وقد قصد هنا لفظه ، وهو مبتدأ ونحوه ، نحو : معطوف بالواو على أوْثُم ، ونحو مضاف وإليه مضاف إليه « وجهين » مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله د أم ، الآتي — وفي ثانيه ، الجار والمجرور متعلق بقوله أم ، وثاني مضاف والضمير مضاف إليه د أم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ — وهو أوْثُم المقصود لفظه — وما عطف عليه .

مكسورة تقلب ياء مطلقاً — أى : سواء كانت التى قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة — فالأول نحو : **أَيْنُ** — مضارع **أَنَّ** — وأصلها **أَيْنُ** ؛ تخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها [فصار **أَيْنُ**] وقد تحقّق ، نحو : **أَيْنُ** — بهزتين — ولم تعامل بهذه المعاملة فى غير الفعل إلا فى « أئمة » فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح ، والثانى نحو : **لَيْمٍ** مثال **إِصْبَعٍ** من **أَمٍّ** ، وأصله **لَيْمٍ** ، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، وأدغمت الميم فى الميم فصار **لَيْمٍ** ، تخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها ، فصار **لَيْمٍ** ، والثالث نحو : **أَيْنُ** — أصله **أَيْنُ** [والأصل **أُونُ**] لأنه مضارع **أَنْتَهُ** : أى جملة **يَنْتُ** — فدخله النقل والإدغام ، ثم خفف بإبدال ثانى همزتيه من جنس حركتها [فصار **أَيْنُ**] .

وأشار بقوله : « وما يضم واواً أصراً » إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة ، قلبت واواً ، سواء انفتحت الأولى ، أو انكسرت ، أو انضمت ؛ فالأول نحو : **أُوبُ** — جمع **أَبٍ** ، وهو **المرعى** — أصله **أُوبُ** ؛ لأنه **أَفْعُلٌ** ، فنقلت حركة عينه إلى فائه ، ثم أدغم فصار **أُوبُ** ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها ، فصار **أُوبُ** ، والثانى نحو : **إِوُمٌ** — مثال **إِصْبَعٍ** من **أَمٍّ** ، والثالث نحو : **أُوُمٌ** — مثال **أُبْلُمٌ** من **أَمٍّ** .

وأشار بقوله : « ما لم يكن لفظاً آم » ، فذاك ياء مطلقاً جا « إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طَرَفًا ، فإن كانت طَرَفًا صِيْرَتْ ياء مطلقاً ، سواء انضمت الأولى ، أو انكسرت ، أو انفتحت ، أو سكنت ؛ فتقول فى مثال **جَفَنَرٍ** من قرأ « **قَرَأَ** » ثم تقلب الهمزة ياء ، فتصير **قَرَأِيَا** ، فتحرّكت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار **قَرَأَى** ، وتقول فى مثال **زَبْرَجٍ** من قرأ « **قَرِئَ** » ثم تقلب الهمزة ياء فتصير **قَرِئِيَا** ، كاللنقوص ، وتقول فى مثال **بُرْثَنٍ** من قرأ « **قُرُوْ** » ثم تقلب الضمة التى على الهمزة الأولى كسرة ؛ فيصير

قُرْبًا مَثَلُ الْقَاضِي ^(١) .

وأشار بقوله : « وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجِهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ » إلى أنه إذا انضمتِ
الهمزة الثانية وافتتح ما قبلها ، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية
وَجِهَانٍ : الإبدال ، والتحقيق ، وذلك نحو : أَوْمٌ — مضارع أَمْ ، فإن شئت
أبدلت ، فقلت : أَوْمٌ ، وإن شئت حَقَّقْتُ ، فقلت : أَوْمٌ —
وكذا ما كان نحو أَوْمٌ : في كون أولى همزتيه للمتكلم ، وكسرت ثانيتهما ،
يجوز في الثانية منهما : الإبدال ، والتحقيق ، نحو : أَيْنُ مضارع أُنْ ؛ فإن شئت
أبدلت فقلت : أَيْنُ ، وإن شئت حَقَّقْتُ فقلت : أَيْنُ .

* * *

وَيَاءُ أَقْلَبِ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ ، يَوَاوِ ذَا أَفْعَلًا ^(٢)

(١) في نسخة « مثل المولى ، وكلاهما صحيح ، والمولى : اسم فاعل ماضيه أولى ، أى
أعطى ، أو آلى بمعنى حلف ، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة
وذلك أن ثبني من قرأ على وزن قطر وخبب ، فنقول قرأاً — بكسر القاف ، وفتح الراء
وسكون أولى الهمزتين — ثم قلب الهمزة الثانية ياء ، فيصير « قرأياً » بسكون الهمزة ،
وهو نظير ظي عما آخره ياء ساكن ما قبلها ، وهو ملحق بالصحيح ؛ فلا نقاب باؤه ألفاً
لسكون ما قبلها .

(٢) « وياء » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « أقلب » الآتي — « أقلب »
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ألفاً » مفعول أول لقوله « أقلب »
« كسراً » مفعول به مقدم ، وعامله قوله « تلا » الآتي « فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله « ألفاً » والجملة من تلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب
نعت لألفاً « أو » عاطفة « ياء » معطوف على قوله « كسراً » ، وياء مضاف و « تصغير » مضاف
إليه « يواو » جار ومجرور متعلق بقوله « أفعلاً » الآتي « ذا » اسم إشارة : مفعول به مقدم
لأفعلاً « أفعلاً » فعل أمر ، مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد الحقيقية المنقلبة ألفاً لاجل
الوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

في آخر ، أو قَبْلَ تاءِ التَّأْنِيثِ ، أو
زِيَادَتِي فَعْلَانِ ، ذَا أَيْضًا رَأَوْنِي^(١)

في مَصْدَرِ الْمُفْعَلِ عَيْنًا ، وَالْفِعْلِ
مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ، نَحْوُ الْحَوْلِ^(٢)

إذا وقعت الألفُ بعد كسرة وجب قلبها يا ، كقولك في جمع مِصْبَاحٍ ودينارٍ :
« مَصَابِيحَ ، وَدِنَانِيحَ »

وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير ، كقولك في غَزَالٍ : « غَزَّيْلٌ » وفي قَذَالٍ :
« قَذَّيْلٌ » .

وأشار بقوله : « بواو ذا افعل في آخر — إلى آخر البيت — » إلى أن الواو قلب
أَيْضًا ياء : إذا تَطَرَّقَتْ بعد كسرة ، أو بعد ياء التصغير ، أو وقعت قبل تاء التأنيث ،
أو قبل زيادتي فَعْلَانِ ، مكسوراً ما قبلها .

(١) « في آخر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله « واواً ، في البيت
السابق « أو ، عاطفة « قبل ، ظرف معطوف على محل الجار والمجرور الذي هو قوله
في آخر ، وقبل مضاف و « تا ، قصر للضرورة : مضاف إليه ، وتا مضاف و « التأنيث ،
مضاف إليه « أو ، عاطفة « زيادتي ، معطوف بأو على تا ، وزيادتي مضاف و « فعْلَانِ ،
مضاف إليه ، ذاء إشارة : مفعول به لرأوا الآتي « أَيْضًا ، مفعول مطلق لفعل محذوف
« رأوا ، فعل وفاعل .

(٢) « في مصدر ، جار ومجرور متعلق برأوا في البيت السابق ، ومصدر مضاف
و « المعتل ، مضاف إليه « عينا ، تمييز « والفعل ، بكسر الفاء وفتح العين — مبتدأ « منه ،
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر « صحيح ، خبر المبتدأ
« غالباً ، حال من الضمير المستكن في الخبر أَيْضًا « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير :
وذلك نحو ، ونحو مضاف و « الحول ، مضاف إليه .

فالأول نحو : « رَضِيَ ، وَقَوِيَ » أصلهما رَضِيَوَ وَقَوِوْ ؛ لأنهما من الرَضْوَانِ والقُوَّة ؛ فقبلت الواو ياء .

والثاني نحو : « جُرِيَ » تصغير جَرِيَ ، وأصله جَرِيوُ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقبلت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

والثالث نحو : شَجِيَّة ، وهى اسم فاعل المؤنث ، وكذا شُجِيَّة — مُصَفَّرَا ، وأصله شُجِيوَة — من الشَّجْو .

والرابع نحو : « غَزَبَان » وهو مِثَالُ ظَرَبَانٍ مِنَ الْغَزْوِ .

وأشار بقوله : « ذَا أَيْضًا رَأَوْا فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا » إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ ، نحو : « صَامَ صِيَامًا ، وَقَامَ قِيَامًا » والأصل صَوَامَ وَقَوَامًا ، فَأَعْلَتْ الواو في المصدر حَمَلًا لَهُ عَلَى فَعْلِهِ .

فلو صَحَّتِ الواو في الفعل لم تَعْتَلِّ في المصدر ، نحو : لَاوَذَ لَوَاذًا ، وَجَاوَرَ جَوَارًا .

وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل ، نحو : حَالَ حَوَالًا .

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ (١)

(١) « وجمع ، مبتدأ ، وجمع مضاف و ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف و عين ، مضاف إليه » أعل ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عين ، والجملة من أعل المبني للجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعمت لعين « أو ، عاطفة » سكن ، فعل ماض معطوف على أعل « فاحكم ، الفاء زائدة ، احكم : فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من احكم و فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وقد علمت مراراً أن وقوع الجملة الطليعية خبراً جائز =

أى : متى وقعت الواو عين جمع ، وأعلت في واحدٍ أو سكنت ، وجب قلبها ياء : إن انكسر ما قبلها ، ووقع بعدها ألف ، نحو : ديار ، وثياب — أصلهما دِوَار وِثَوَاب ، قلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها ، مع كونها في الواحد إما معتلة كدَار ، أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكناً كثَوَب .

* * *

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً ، وَفِي فِعْلٍ وَجْهَانٍ ، وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى كَالْحَلِيلِ^(١)
إذا وقعت الواو عين جمع مكسوراً ما قبلها واعتلت في واحدٍ ، أو سكنت ، ولم يقع بعدها الألف ، وكان على فِعْلَةٍ — وجب تصحيحها ، نحو : عَوْدَ وَعَوْدَةٍ^(٢) ، وكُوز^(٣) وِكُوزَةٍ ، وشذ نور وِثَرَةٍ^(٤) .

ومن هنا يُعلم أنه إنما تقتل في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره ، لأنه حكم على فِعْلَةٍ بوجوب التصحيح ، وعلى فِعْلٍ بجواز التصحيح والإعلال ؛

= « بلها » جار ومجرور متعلق باحكم « الإعلال » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو نعت له « فيه » حيث ، الأول جار ومجرور ، والثاني ظرف مكان ، وهما متعلقان باحكم « عن » فعل ماض ، ومعناه عرض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإعلال ، والجملة من عن وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وصححوا » فعل وفاعل « فِعْلَةٍ » مفعول به « صححوا » وفي فعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وجهان » مبتدأ مؤخر « والإعلال » مبتدأ « أولى » خبر المبتدأ « كالحليل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كالحليل .

(٢) العود : المسن من الإبل ، وقد جمعه على عبدة — بالقلب — في لغة قبيحة .

(٣) الكوز : إماء من نغار له عروة وبلبل ، وهو دخيل .

(٤) قد جاء جمع نور — بمعنى القطعة من الأقط — على ثورة كما هو الأصل .

فالتصحيح نحو : حاجة وجوح ، والإعلال نحو : قامة وقيم ، وديمة وديم ،
والتصحيح فيها قليل ، والإعلال غالب .

وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبَ كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ ، وَوَجَبَ^(١)

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ ، وَيَا كَمَوْقِنٍ ، بِذَالِهَا اعْتَرَفَ^(٢)

إذا وقعت الواو طرفاً ، رابعةً فصاعداً ، بعد فتحة ؛ قُلَيْتُ ياء ، نحو :

أَعْطَيْتُ — أصله أَعْطَوْتُ ؛ لأنه من « عَطَا يَفْطُو » إذا تَفَاوَلَ — فقلت

الواو في الماضي ياء تحلاً على المضارع ، نحو : « يُعْطَى » كالحل اسم المفعول نحو :

مُعْطَيَانِ على اسم الفاعل نحو : مُعْطَيَانِ ؛ وكذلك يُرْضَيَانِ — أصله يُرْضَوَانِ ؛

(١) « والواو ، مبتدأ ، لاما ، حال من الواو ، أو من الضمير المستتر في « انقلب »

الآتي « بعد ، ظرف متعلق بانقلب ، وبعد مضاف وفتح ، مضاف إليه « يا ، قصر

للضرورة : مفعول مقدم ، وعامله انقلب الآتي « انقلب ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر

فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواو « كالمُعْطَيَانِ ، السكاف جارة لقول محذوف : أي

كقولك ، والمُعْطَيَانِ : مبتدأ مرفوع بالالف لأنه مني « يَرْضَيَانِ ، فعل مضارع مبني

للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، والجملة من هذا الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله

في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول للقول المحذوف

« ووجب ، فعل ماضٍ .

(٢) « إبدال ، فاعل وجب الذي في آخر البيت السابق ، وإبدال مضاف و « واو ،

مضاف إليه « بعد ، ظرف متعلق بإبدال ، وبعد مضاف و « ضم ، مضاف إليه « من

ألف ، جار ومجرور متعلق بإبدال « ويا ، قصر للضرورة : وهو مبتدأ « كموقن ، جار

ومجرور متعلق بمحذوف نعت ليا « على تقدير محذوف ، وتقدير الكلام : ويا كائنة كياه

موقن « بذالها ، جاران ومجروران متعلقان بقوله « اعترف ، الآتي « اعترف ، فعل أمر ،

وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، أو هو فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وعلى كل

حال فالجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله « ويا كموقن » .

لأنه من الرضوان — قلبت واوه بعد الفتحة ياء ، تحلاً لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو : يُرَضِيَان .

وقوله « ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف » معناه أنه يجب أن يُبدَلَ من الألف واو ، إذا وقعت بعد ضمة ، كقولك في « بَايَعَ » : « بُوِيعَ » ، وفي « ضَارَبَ » : « ضُورِبَ » .

وقوله « وبا كوقن بذالها اعترف » معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة ؛ وجب إبدالها واو ، نحو : مُوقِنٌ ومُوسِرٌ — أصلهما مُئِقِنٌ ومُئِسِرٌ ؛ لأنهما من أَيْقَنَ وأَيْسَرَ — فلو تحركت الياء لم تُعَلَّ ، نحو : هَيَام .

* * *

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ « هِيمٌ » عِنْدَ جَمْعِ « أَهْيَاءَ »^(١)

يجمع قفلاء وأفعل على فُعلٍ — بضم الفاء ، وسكون العين — كما سبق في التكسير ، كخمرَاء وخُمِرٍ وأخمرٍ وخُمرٍ ؛ فإذا اعتَلَّتْ عَيْنُ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْجَمْعِ بَالْيَاءِ قَلِبَتِ الضَّمَةُ كَسْرَةً لَتَصِحَّ الْيَاءُ ، نَحْوُ : هَيْمَاءٌ وَهَيْمٌ ، وَبَيْضَاءٌ وَبَيْضٌ ، وَلَمْ تَقْلِبِ الْيَاءُ وَآوًا كَمَا فَصَلُوا فِي الْمَفْرَدِ — كَمُوقِنٍ — اسْتِثْنَاءً لِذَلِكَ فِي الْجَمْعِ .

* * *

(١) « وَيَكْسَرُ ، فَعَلَ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ « الْمَضْمُومِ » ، نَائِبٌ فَاعِلٌ يَكْسَرُ ، فِي جَمْعٍ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ يَكْسَرُ ، كَمَا ، الْكَافُ جَارَةٌ ، وَمَا : مُصَدَّرِيَّةٌ ، يُقَالُ ، فَعَلَ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ « هِيمٌ » ، قَصْدُ لَفْظِهِ : نَائِبٌ فَاعِلٌ يُقَالُ ، عِنْدَ ، ظَرْفٌ مَتَعَلِّقٌ يُقَالُ ، وَعِنْدَ مُضَافٍ وَ « جَمْعٍ » ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجَمْعٌ مُضَافٌ وَ « أَهْيَاءُ » ، مُضَافٌ إِلَيْهِ . مَجْرُورٌ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ لِلْوَصْفِيَّةِ وَوزن الفعل ، وَمَا الْمَصَدَّرِيَّةُ مَعَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرٍ مَجْرُورٌ بِالْكَافِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ بِمَحذُوفٍ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : وَذَلِكَ كَأَنَّ كَقَوْلِكَ .

وَوَاوَا أَثَرَ الضَّمِّ رُدَّ إِلَيَا مَتَى أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا^(١)
كَتَاءَ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسِبَ عَمَانَ صَيَّرَ^(٢)

إذا رقت الياء لَامَ فِعْلٍ ، أو من قبل تاء التأنيث ، أو زِيَادَتِي فَعْلَان ، وانضمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة — وجب قلبها واوًا .

فالأول : نحو قَضَوَ الرَّجُلُ^(٣) .

(١) « وواو » مفعول ثان لقوله « رد » ، الآتي « لث » ، ظرف متعلق بـ « رد » ، ولما مضاف و « الضم » مضاف إليه « رد » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « أنت » ، « اليا » قصر للضرورة : مفعول أول لـ « رد » ، متى ، اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بـ « أَلْفِي » ، فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الياء « لَام » ، مفعول ثان لـ « أَلْفِي » . ولام مضاف و « فعل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، وتقديره : متى أَلْفِي الياء لام فعل فرده واوًا « أو » حرف عطف « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله « أَلْفِي » ، وقبل مضاف و « تَا » قصر للضرورة : مضاف إليه .

(٢) « كتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتاء مضاف و « بان » مضاف إليه « من رمى » جار ومجرور متعلق بـ « بان » « كقدره » جار ومجرور متعلق بـ « كتاء » أيضاً « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله : « رد » ، في البيت قبله « إذا » ظرف زمان متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور قبله « كسبمان » جار ومجرور يقع في موضع المفعول الثاني لصير تقدم عليه « صيره » صير : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بان ، والضمير البارز مفعول أول لصير .

(٣) قضو الرجل : منناه ما أقضاه ، وذلك أنك حوالت « قضى » إلى مثال ظرف للدلالة على التعجب على ما مر في باب « ونظير ذلك : رمو الرجل بمعنى ما أرماه ، وسرو الرجل بمعنى ما أسراه : أى ما أقوى سيره ليلاً ، أما سرو الرجل — بمعنى ما أسماه وما أعظم مروءته — فواوه أصلية .

والثاني : كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى انْتَمَا على وزن مَقْدَرَةٍ ؛ فَإِنَّكَ تَقُول :
مَرْمُوءَةً .

والثالث : كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى انْتَمَا على وزن سُبْعَانَ ؛ فَإِنَّكَ تَقُول :
رَمُوءَان .

فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها .

* * *

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا فَذَٰكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُبْلَى^(١)

إذا وقعت الياء عيناً لصفة ، على وزن فُعْلَى — جاز فيها وَجْهَانِ :

أحدهما : قلبُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء .

والثاني : إبقاء الضمة ؛ فتقلب الياء واواً ، نحو : الضَّيِّقِ ، والكَيْسَى ، والضُّوقِ ،
والكُوسَى ، وهما تأنيث الأَضْيَاقِ والأَكْبَاسِ .

* * *

(١) « وإن ، شرطية ، تكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء « عيناً ، خبر تكن ، لفعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لميناً ، وصفاً ، حال من فعل ، فذاك ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، وذا اسم إشارة : مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « بالوجهين ، جار ومجرور متعلق بقوله : « يلقى » ، الآتي على أنه مفعوله الثاني « عنهم ، جار ومجرور متعلق بيلقى « يلقى » ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ ، وجملة يلقى ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

فصل

مِنْ لَامٍ فَعَلَىٰ أَسْمَاءٍ الْوَائِي بَدَلًا ، غَالِبًا جَاءَ ذَا الْبَدَلِ (١)

تُبْدَلُ الْوَائِي مِنَ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ لَامٌ اسْمٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلَى ، نَحْوُ : تَقْوَى ، وَأَصْلُهُ تَقِيًّا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَقَيْتُ - فَإِنْ كَانَتْ فَعْلَى صِفَةً لَمْ تُبْدَلِ الْيَاءُ وَائِيًا ، نَحْوُ : صَدِيًا وَخَزِيًا ، وَمِثْلُ : تَقْوَى : فَتَوَى - بِمَعْنَى التَّقِيَّا ، وَتَقْوَى - بِمَعْنَى التُّقِيَّا . وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « غَالِبًا » مِمَّا لَمْ يَتَبَدَّلِ الْيَاءُ فِيهِ وَائِيًا وَهِيَ لَامٌ اسْمٌ عَلَى فَعْلَى كَقَوْلِهِمُ لِلرَّائِحَةِ : رِيًّا .

بِالْمَكْسُورِ جَاءَ لَامٌ فَعْلَى وَصَفًا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى (٢)

أَيُّ : تُبْدَلُ الْوَائِي الْوَاقِعَةُ لَامًا لِفَعْلَى وَصَفًا يَاءُ ، نَحْوُ : الدُّنْيَا ، وَالْعُلْيَا ، وَشَدَّ

(١) « مِنْ لَامٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « بَدَلًا » الْآتِي ، وَلَامٌ مُضَافٌ وَ« فَعْلَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ وَاسْمًا ، حَالٌ مِنْ فَعْلَى « آتَى » ، فَعْلٌ مَاضٍ « الْوَائِي » فَاعِلُ آتَى « بَدَلًا » حَالٌ مِنَ الْوَائِي ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ عَلَى لَفْظِ رُبُعَةٍ ، وَبَدَلُ مُضَافٌ وَ« يَاءُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَتَقْوَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ بِمَحْذُوفٍ ، وَتَقْدِيرُ السَّكَلَامِ : وَذَلِكَ كَأَنَّ كَتَقْوَى « غَالِبًا » حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ « ذَا » الْآتِي « جَاءَ » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : فَعْلٌ مَاضٍ « ذَا » اسْمٌ إِشَارَةٌ : فَاعِلُ جَاءَ « الْبَدَلُ » بَدَلٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ ، أَوْ نَعْتٌ لَهُ .

(٢) « بِالْمَكْسُورِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنْ « لَامٍ فَعْلَى » الْآتِي « جَاءَ » فَعْلٌ مَاضٍ « لَامٍ » فَاعِلُ جَاءَ ، وَلَامٌ مُضَافٌ وَ« فَعْلَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَصَفًا » حَالٌ مِنَ فَعْلَى « وَكَوْنُ » مُبْتَدَأٌ ، وَكَوْنُ مُضَافٌ وَ« قُصْوَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ النَّاقِصِ إِلَى اسْمِهِ « نَادِرًا » خَيْرٌ الْمَصْدَرِ النَّاقِصِ « لَا » نَافِيَةٌ يَخْفَى ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى كَوْنِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ يَخْفَى الْمُنْفَى بِلَا وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَفِيُّ فِي حُلِّ رَفْعِ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ .

قول أهل الحجاز : القُصْوَى ؛ فإن كان مُفْعَلٌ أَتَمَّا سَلَتْ الْوَاوُ ، كَحَزْوَى^(١) .

فصل

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَائِصْلًا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا^(٢)
فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغَمًا وَشَدَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمًا^(٣)

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة ، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، وكان

(١) حزوى — بضم الحاء وسكون الواو — اسم مكان بعينه ، ويرد كثيراً في شعر ذى الرمة ؛ فن ذلك قوله :

أَدَارًا يَحْزُوى هِجَتِ اللَّيْنِ عِبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى بَرَفَضُ أَوْ يَتَرَقُّ

(٢) «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع ، فعل الشرط «السابق» فاعل «يسكن» من «واو» جار ومجرور متعلق بقوله «يسكن» «ويا» قصر للضرورة : معطوف على «واو» و«اتصلا» الواو عاطفة ، اتصل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو معطوف على فعل الشرط «ومن عروض» جار ومجرور متعلق بقوله : «عرياً» الآتى «عرياً» عرى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو — أيضاً — معطوف على فعل الشرط بالواو الداخلة على الجار والمجرور .

(٣) «فيا» الفاء واقعة في جواب الشرط ، ياء : مفعول ثانٍ لأقْلِبَنَّ الآتى «الواو» مفعول أول لأقْلِبَنَّ «أقْلِبَنَّ» قلب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مدغماً» بصيغة اسم الفاعل : حال من فاعل أقْلِبَنَّ «وشد» فعل ماض «معطى» فاعل شد ، وهو اسم مفعول يتعدى كفضله لاثنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه «غير» مفعول ثانٍ لمعطى ، وغير مضاف و«ما» اسم موصول : مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «رسماً» رسم : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

سكونها أصلياً — أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وذلك نحو : « سَيِّدٍ » ، ومَيِّتٍ » — والأصل سَيِّودٌ ومَيِّوتٌ ؛ فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ؛ فصار سَيِّدٌ ومَيِّتٌ .

فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك ، نحو : بُعِطِي وَاقِدٌ ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك في رُؤْيَا : « رُؤْيَا » وفي « قَوِي » : « قَوِي » .
وَشَذَّ التصحيحُ في قولهم : « يَوْمٌ أَيُّومٌ » وَشَذَّ — أيضاً — إبدال الياء واواً في قولهم : « عَوَى الكلبُ عَوَةً »^(١) .

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ يَتَحَرِّكُ أَصِلْ أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ^(٢)

(١) يقال : عوى الكلب يعوى — مثل رمى يرمى — عيا — بوزن رمى — وعواء ، وعوة ، وعوية — على فعلة كرمية — إذا لوى خطمه ثم صوت ، أو مد صوته ولم يفصح ، والآخرتان نادرتان ، والقياس عية — بفتح العين وتشديد الياء مقترحة — وشذوذ أولاهما من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة واواً ، عكس القياس القاضى بقلب الواو ياء لما ذكره الشارح ، وشذوذ ثانيتهما من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعا في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون .

(٢) « من ياء ، جار ومجرور متعلق بقوله : « أبدل ، الآتى « أو ، عاطفة « واو ، معطوف على ياء « بتحريك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطف عليه « أصل ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك ، والجملة من أصل ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتحريك « أَلِفًا مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أبدل ، الآتى — « أبدل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعد ، ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه « متصل » نعت لفتح .

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي ، وَإِنْ سَكَنَ كَفَتْ إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ ، وَهِيَ لَا يُكْفُ (١)
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلِفَ (٢)

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً ، نحو : قَالَ وَبَاعَ ،
أصلهما قَوْلَ وَبَيْعَ ، فقلبت [الواو والياء] ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .
هذا إن كانت حركتهما أصلية ؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتدَّ بها كَجَبَلٍ
وَتَوَمٍّ — أصلهما جَبَلٌ وَتَوَأْمٌ ، نقلت حركة الهمزة إلى الياءِ والواو فصار
جَبَلًا وَتَوَمًا .

فَلَوْ سَكَنَ مَا بَعْدَ الْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ وَلَمْ تَكُنْ لَامًا وَجِبَ التَّصْحِيحُ ، نَحْوُ : بَيَّانٍ
وَطَوِيلٍ ؛ فَإِنْ كَانَتَا لَامًا وَجِبَ الْإِعْلَالُ ، مَا لَمْ يَكُنِ السَّاكِنُ بَعْدَهُمَا أَلْفًا

(١) «إِنْ» شرطية «حُرِّكَ» فعل ماضٍ مبني للجهول ، فعل الشرط «التَّالِي»
نائب فاعل حرك ، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «وَأِنْ» شرطية
«سَكَنَ» فعل ماضٍ مبني للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى التَّالِي «كَفَتْ» فعل ماضٍ ، جواب الشرط ، وفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التَّالِي «إِعْلَالٌ» مفعول به لكف ، وإِعْلَالٌ مضاف
و«غَيْرُ» مضاف إليه ، و«لَا» نافية «يُكْفُ» فعل مضارع مبني للجهول .

(٢) «إِعْلَالُهَا» إِعْلَالٌ : نائب فاعل «يُكْفُ» في آخر البيت السابق ، وإِعْلَالٌ
مضاف ، و«هَا» مضاف إليه ، والجملة من يُكْفُ ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ
الذي هو قوله : «وَهِيَ» في البيت السابق «بَسَاكِنٍ» جار ومجرور متعلق بقوله : «يُكْفُ»
السابق «غَيْرِ» نعت لساكِنٍ «وُغَيْرِ» مضاف و«أَلِفٍ» مضاف إليه «أَوْ» عاطفة
«يَاءٍ» معطوف على أَلِفٍ «التَّشْدِيدِ» مبتدأ «فِيهَا» جار ومجرور متعلق بقوله «أَلِفٍ»
الآتي «قَدْ» حرف تحقيق «أَلِفٍ» فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التشديد ، والجملة من أَلِفٍ ونائب فاعله المستتر فيه في محل
رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت لياء .

أو ياء مشددة — كَرَمِيًّا وَعَلَوِيًّا ، وذلك نحو : يَحْشُونَ — أَصْلُهُ يَحْشِيُونَ
قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لالتقاء ساكنة مع
الواو الساكنة .

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَعْيَدٍ وَأُحْوَلًا^(١)
كل فعل كان اسمُ الفاعل منه على وزن أَفْعَلٍ فإنه يلزم عينه التصحيح ، نحو :
عَوَرَ فهو أَعْوَرُ ، وَهَيْفَ فهو أَهْيَفُ ، وَغَيَدَ فهو أَغْيَدُ ، [وَحَوَلَ فهو أُحْوَلُ]
وَحَلَّ المصدر على فعله ، نحو : هَيْفَ وَغَيَدَ وَعَوَرَ وَحَوَلَ .

وَأِنْ بَيْنَ تَفَاعُلٍ مِّنْ أَفْعَلٍ وَالْعَيْنُ وَآوُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُنْعَلِ^(٢)
إذا كان أَفْعَلٌ معتلاً العين فحقه أن تبدل عينه ألفاً — نحو : اعتَادَ
وَارْتَادَ — لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فَإِنْ أَبَانَ أَفْعَلٌ معنى تَفَاعُلٍ — وهو

(١) « وصح » فعل ماض « عين » فاعل صح ، وعين مضاف ود فعل ، بفتحيتين —
مضاف إليه « وفعلًا » بفتح فكسر ، وأصله فعل ماض لحكاه : معطوف على فعل ،
والألف للإطلاق « ذا » بمعنى صاحب : حال من فعل المكسور العين ، وذا مضاف
ود أَفْعَلٌ ، مضاف إليه « كأعيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف
وتقدير الكلام : وهذا كان كأعيد « وأحولا » معطوف على أعيد ، والألف للإطلاق .

(٢) « إن » شرطية « بين » فعل مضارع ، فعل الشرط « تفاعل » فاعل بين « من افتعل »
جار ومجرور متعلق بين « والعين » الواو واو الحال ، العين : مبتدأ « وَاوُ » خبر المبتدأ . والجملة
في محل نصب حال ، والرابط الواو « سلمت » سلم : فعل ماض جواب الشرط ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو ، أو إلى العين بهذا القيد . والتاء للتأنيث
« ولم » الواو حالية ، لم : نافية جازمة « نعل » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى العين ، والجملة في محل نصب حال .

الاشتراك في الفاعلية والمفعولية — حُجِّلَ عليه في التصحيح إن كان واوياً ، نحو :
اشْتَوَرُوا^(١) ؛ فإن كانت العين ياء وجب إعلالها ، نحو : ابْتَعَوْا ، واشْتَفَوْا — أى :
تَضَارَبُوا بالسيف .

وإن لِحَرْفَيْنِ ذَا الْأَعْلَالِ اسْتُحِقَّ صَحَّحَ أَوَّلٌ ، وَعَكْسُ قَدْ يَحَقُّ^(٢)
إذا كان في كلمة حَرْفًا عَلَّةً ، كلُّ واحد متحرك ، مفتوحٌ ما قبله — لم يجز
إعلالها معاً ؛ ثلثا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان ؛ فيجب إعلالُ أحدهما
وتصحيحُ الآخر ، وَالْأَحَقُّ منهما بالإعلال الثاني ، نحو : الْحَيَا وَالْهَوَى ، وَالْأَصْلُ
حَيَّ وَهَوَى ، فوجد في كل من العين واللام سببُ الإعلال ؛ فعمل به في اللام
وحدها لكونها طرفاً ، والأطرافُ محلُّ التغير . وَشَدَّ إعلالُ العينِ وتصحيح
اللام نحو : « غَايَة » .

(١) اشتوروا : أى تشاوروا . وذلك أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر الذى
يشير الآخر عليه فيه ، وأما اشتار فلان المصل ، فإنه يعمل بقلب الواو ألفاً لتحركها
مع انفتاح ما قبلها ، لأنه لا يدل على التفاعل ، ومعنى اشتار المصل : أخذه من كوارته ،
مثل « شاره يشوره » .

(٢) « إن ، شرطية ، لحرفين ، جار ومجرور متعلق بقوله : « استحق ، الآتى
« ذا ، اسم إشارة : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « الإعلال ، بدل من
اسم الإشارة ، أو عطفت بيان عليه ، أو نعت له « استحق ، فعل ماض مبنى للجهول ،
ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة لا عمل
لها مفسرة « صحح ، فعل ماض ، مبنى للجهول ، جواب الشرط « أول ، نائب فاعل
« وعكس ، مبتدأ ، وهو على تقدير الإضافة إلى محذوف ، ولهذا جاز الابتداء به مع كونه
نكرة « قد ، حرف تقليل « يحق ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى عكس ، والجملة من يحق وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذى
هو قوله عكس .

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ^(١)

إذا كان عين الكلمة واواً ، متحركة ، مفتوحاً ما قبلها ، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها ، وكان في آخرها زيادة تخصُّ الاسم — لم يَجْزُ قلبُها ألفاً ، بل يجب تصحيحها ، وذلك نحو : « جَوْلَانِ ، وهَيَّان » وشذ « مَاهَان ، وداران » .

* * *

وَقَبْلَ بِأَفْلَبِ مِمَّا الثَّوْنُ ، إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْيذًا^(٢)

لما كان النطقُ بالنون الساكنة قبل الباء عِسرًا وجب قلبُ النون ميًا ،

(١) « وعين ، مبتدأ ، وعين مضاف و د ما ، اسم موصول : مضاف إليه « آخره » ، آخر : ظرف متعلق بقوله : « زيد ، الآتي » ، منصوب على الظرفية المسكانية ، وآخر مضاف وإليه مضاف إليه « قد » ، حرف تحقيق « زيد » ، فعل ماضٍ مبنى للجهول « ما » ، اسم موصول : نائب فاعل زيد ، والجملة من زيد ونائب فاعله لا محل صلة الموصول الأول « يخص » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « الاسم » ، مفعول به ليخص ، والجملة من يخص وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول الثاني « واجب » ، خبر المبتدأ « أن » ، حرف مصدرى ونصب « يسلب » ، يسم : فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لواجب ، وتقدير البيت : وعين ما قد زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامته .

(٢) « وقبل » ، ظرف متعلق بقوله : « اقلب » ، الآتي ، وقبل مضاف و د با ، قصر للضرورة : مضاف إليه « اقلب » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ميًا » ، مفعول ثانٍ لاقب تقدم على المفعول الأول « النون » ، مفعول أول لاقب « إذا » ، ظرف تضمن معنى الشرط « كان » ، فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « مسكناً » ، خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة « إذا » ، إليها ، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه « كمن » ، الكاف جارة لقول محذوف ، وإعراب باقي الكلام ظاهر .

ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة ، ويجمعهما قوله : « مَنْ بَتَّ أَنْبِذَاً »
أى : مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْقَاهُ عَنْ بَالِكَ وَأَطْرَحَهُ ، وألف « انبذا » مُبْدَلَةٌ مِنْ نون
التوكيد الخفيفة .

فصل

لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِئْلِ كَأَنَّ^(١)
إذا كانت عينُ الفعل ياءً أو واواً متحركة ، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً — وجبَ
نقلُ حركة العين إلى الساكن قبلها ، نحو : يَبِينُ وَيَقُومُ ، والأصل يَبِينُ وَيَقُومُ —
بكسر الياء ، وضم الواو — فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما — وهو الباء ، والقاف —
وكذلك في « أَبْنِ »^(٢) .

فإن كان الساكنُ غيرَ صحيحٍ لم تنقل الحركة ، نحو : بَاتِعَ وَيِّنَ وَعَوَّقَ^(٣) .

(١) « لساكن » جار ومجرور متعلق بقوله « أنقل » الآتى « صح » فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن ، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه
في محل جر صفة لساكن « أنقل » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو
فاعل « التحريك » مفعول به لا نقل « من ذي » جار ومجرور متعلق بأنقل ، وذو مضاف
و « لين » مضاف إليه « آت » نعمت للين ، أو لذى لين . وفيه ضمير مستتر هو فاعله « عين »
حال من الضمير المستتر في آت ، وعين مضاف و « فعل » مضاف إليه « كَأَنَّ » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف .

(٢) أصل « أَبْنِ » أبين كَأ كرم ، فنقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها —
وهو الباء للوحدة — فالتقى ساكنان : الياء التي نقلت حركتها ، والنون الساكنة للبناء ؛
فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين .

(٣) ومثال ذلك من يأتى العين : زين ، ولين ، وطنين ، وعين ، وتيم ، وخيم ، =

مَا لَمْ يَكُنْ فَعِلَ تَعَجَّبَ ، وَلَا كَايِبٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَاً^(١)

أى : إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب ، أو مضاعفاً ، أو مُعْتَلَّ اللام ؛ فإن كان كذلك فلا نَقْلَ ، نحو : مَا أَبَيَّنَ الشَّيْءَ وَأَبَيَّنَ بِهِ ، وَمَا أَقْوَمَهُ وَأَقْوَمَ بِهِ ، ونحو : ائْبِضْ واسْوَدْ ، ونحو : أَهْوَى .

وَمِثْلُ فَعِلٍ فِي ذَا الْأَعْلَالِ أَمُّ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسَمٌ^(٢)

يعنى أنه يثبت للاسم الذى يُشَبِّهُ الفعل المضارع — فى زيادته فقط ، أو فى وَزْنِهِ فقط — من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل .

= ومن واوى العين : شوق ، وكور ، وروع ، وحول ، وهون ، وروق ، وسوف ، ولون ، وكون ، وهوم ، وحوم ، ونظير هذا : تعاون ، وتماور ، وتقاولوا ، وتباين ، وتبايموا .

(١) « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة ، يكن ، فعل مضارع ناقص مجزوم بـ « لا » واسمه ضمير مستتر فيه « فعل » خبر يكن ، وفعل مضاف و « تعجب » مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة « كايض » معطوف على خبر يكن « أو » عاطفة « أهوى » معطوف على ائبيض « بلام » جار ومجرور متعلق بقوله : علل الآتى « عللا » علل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والآلف للإطلاق ، والجملة فى محل جر صفة لأهوى .

(٢) « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « فعل » مضاف إليه « فى ذا » جار ومجرور متعلق بمثل ؛ لما فيه من معنى الماثلة « الإعلال » بدل من اسم الإشارة « أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « اسم » خبر المبتدأ الذى هو قوله مثل ، وجملة ضاهى مضارعا ، فى محل رفع نعت لاسم ، وجملة « وفيه وسَم » من الخبر المقدم والمبتدأ المزخر فى محل نصب حال رابطها الواو .

فالذى أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع ، وهو مثال تحلى من البيع ،
الأصلُ تبيع — بكسر التاء وسكون الباء — فنقلت حركة الياء إلى الباء
فصار تبيع .

والذى أشبه المضارع في وزنه فقط مقام ، والأصل مقوم ؛ فنقلت حركة الواو إلى
القاف ، ثم قلبت الواو ألفاً لحانسة الفتحة .

فإن أشبهه في الزيادة والزنة ؛ فإما أن يكون منقولاً من فعل ، أولاً ، فإن كان
منقولاً منه أعل كيزيد ، وإلا صح كأبيض وأسود .

ومِفْعَلٌ مُحْصَحٌ كَالْفِعَالِ وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ^(١)
أَزَلَ لِدَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّالِزَ عَوْضَ، وَحَذَفَهَا بِالنُّقْلِ رُبَّمَا عَرَضَ^(٢)

(١) د ومفعول مبتدأ ، صحح ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعول ، والجملة من صحح ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع
خبر المبتدأ ، كالفعال ، جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من الضمير المستتر في د صحح ،
السابق د وألف ، مفعول تقدم على عامله وهو قوله : د أزل ، في البيت الآتي ، وألف
مضاف و الإفعال ، مضاف إليه د واستفعال ، معطوف على الإفعال .

(٢) د أزل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د لذا ، جار
ومجرور متعلق بأزل د الإعلال ، بدل من ذا أو عطف بيان عليه أو نعت له د والتا ،
قصر للضرورة : مفعول مقدم لازم د الزم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت د عوض ، حال من التاء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة د وحذفها ،
الواو عاطفة ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه
د بالنقل ، جار ومجرور متعلق بقوله عرض الآتي ، ويروى بعد ذلك د نادراً ، وهو
حال من الضمير المستتر في قوله : د عرض ، الآتي ، ويروى مكانه د ربما ، وهو مركب
من رب الذى هو حرف تقليل ، وما الكافة د عرض ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذفها ، والجملة من عرض وفاعله المستتر فيه في محل رفع
خبر المبتدأ الذى هو حذف .

لما كان مفعالٌ غيرَ مُشَبَّهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ كَسَوَالِكٍ ، وَجِلَ أيضاً مِفْعَلٌ عليه ؛ لمشابهته له في المعنى ، فصَحَّحَ كما صحَّح مفعالَ كَقَوْلٍ وَمَقْوَالٍ^(١) .

وأشار بقوله : « وألف الإفعال واستفعال أزل — إلى آخره » إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفعالٍ أو استفعالٍ ، وكان معتلَّ العينِ ، فإن ألفه تحذف لالتقاءها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر ، وذلك نحو : إقامَة واستقامة ، وأصله إقوامٌ واستقوامٌ ، فنقلت حركة العين إلى القاء ، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها ، فالتقى ألفان ، فحذفت الثانية منهما ، ثم عُوِّضَ منها تاء التانيث ، فصار إقامَة واستقامة ، وقد تحذف هذه التاء كقولهم : أجابَ إجاباً ، ومنه قوله تعالى : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ)^(٢) .

(١) اعلم أولاً أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة ، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المحتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله لم يجر قلب الواو والياء ألفاً فيه ؛ لوجود ألف بينهما .

ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعل — بغير ألف — فمنهم من يقول : حل على مفعال ؛ لأنه أشبه في اللفظ والمعنى ، أما مشابهته لفظاً فلأنه لا فرق بينهما لفظاً إلا بزيادة الألف وهي إشباع للفتحة ، وأما مشابهته معنى ؛ فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة كخط وخطاط ، ويأتي صيغة مبالغة كقول ومقوال ، وهذا هو الذي ذكره الشارح . ومن العلماء من يقول : إن مفعلاً هو نفس مفعال غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه .

(٢) وقد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ ، منها قولهم : أعول إعوألاً ، وأغيمت السماء إغياماً ، واستحوذ عليه استحوذاً ، وأغيلت المرأة ولدها إغيالاً ، واستغيل الصبي استغيالاً ، وأسود الرجل إسوداً ، وإذا ولد له السادة أو السود ، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاة .

وَمَا لِإِفْعَالٍ — مِنْ الْخَذْفِ ، وَمِنْ نَقْلِ — فَفَعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَيْنٌ^(١)
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ ، وَنَدَرٌ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ ، وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرُ^(٢)

إذا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِ الْمَيْنِ — بِالْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ — وَجِبَ فِيهِ مَا وَجِبَ فِي إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ مِنَ النُّقْلِ وَالْخَذْفِ ؛ فَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنْ بَاعٍ وَقَالَ : « مَبِيعٌ وَمَقُولٌ » وَالْأَصْلُ مَبُيْعٌ وَمَقُودٌ ، فَنَقَلْتَ حَرَكَةَ الْمَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ : الْمَيْنُ ، وَوَاوُ مَفْعُولٍ ، فَخَذَفْتَ وََاوُ مَفْعُولٍ ، فَصَارَ مَبِيعٌ وَمَقُولٌ — وَكَانَ حَقُّ مَبِيعٍ أَنْ يَقَالَ فِيهِ : مَبُيْعٌ^(٣) ، لَكِنْ قَلَبُوا الضَّمَّةَ كَسْرَةً لِتَصَحُّحِ الْيَاءِ ، وَنَدَرُ التَّصْحِيحِ فِيمَا عَيْنُهُ وََاوُ ، قَالُوا : نَوْبُ مَصُونٍ ،

(١) « مَا ، اسم موصول : مبتدأ أول ، لإفْعَالٍ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، من الخذف ، متعلق بما تعلق به ما قبله ، ومن نقل ، معطوف على قوله من الخذف ، ففَعُولٌ ، الفاء زائدة ، ومفعول : مبتدأ ثانٍ ، به ، جار ومجرور متعلق بقوله قَيْنِ الْآتِي ، أَيْضًا ، مفعول مطلق لفعل محذوف ، قَيْنِ ، خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) « نَحْوُ ، خبر مبتدأ محذوف ، ونَحْوُ مضاف و « مَبِيعٌ ، مضاف إليه ، وَمَصُونٌ ، معطوف على مَبِيعٍ ، وَنَدَرُ ، الواو عاطفة ، وَنَدَرُ : فعل ماضٍ تصحيح ، فاعل نَدَرُ وتصحيح مضاف و « ذِي ، مضاف إليه ، وَذِي مضاف و « الْوَاوِ ، مضاف إليه ، وَفِي ذِي ، جار ومجرور متعلق بقوله : « اشْتَهَرُ ، الْآتِي ، وَذِي مضاف و « الْيَاءِ ، مضاف إليه ، اشْتَهَرُ ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على تصحيح .

(٣) لأنه بعد أن خذفت واو المفعول صارت الياء مضمومة وبعدها ياء ساكنة ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَتِ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ بَعْدَ ضَمَّةٍ قَلَبْتَ وََاوًا إِنْ كَانَ مَا هِيَ فِيهِ مَفْرَدًا كَمَا حَصَلَ فِي مَوْقِنٍ وَمَوْسِرٍ ، وَأَصْلُهُمَا مَيْقِنٌ وَمَيْسِرٌ ، وَفَعْلُهُمَا أَيْقِنُ وَأَيْسِرُ . لَكِنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ هُنَا وَقَلَبُوا ضَمَّةَ الْيَاءِ كَسْرَةً لِتَسْلَمَ الْيَاءُ ؛ لِيُظْهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

والقياس مَصُونٌ ، ولغة تميم تصحيحُ ما عينه ياء ؛ فيقولون : مَبْيُوعٌ ، وَتَحْيُوطٌ ،
ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى : « وندر تصحيح ذى الواو ، وفي ذى
اليا اشهر » (١) .

* *

(١) أصل مبيع مبيوع ؛ فنقلت ضمة الياء إلى الباء الساكنة قبلها ، فالتقى ساكنان :
الياء ، والواو ، وإلى هنا يتفق سيويه والآخرش ، ثم اختلفوا في المحذوف من الساكنين
أهو الياء التي هي عين الكلمة ، أم هو الواو الزائدة في صيغة المفعول ؟ فقال سيويه :
حذفت واو مفعول ، وقال الآخرش : حذفت عين الكلمة ، فأما الآخرش فزعم أن واو
مفعول دالة على اسم المفعول ، وما جرى به للدلالة على معنى لا يحذف ، وزعم أن المعهود
حذف أول الساكنين لا ثانيهما .

والذي ترجحه هنا هو مذهب سيويه ، ونستدل على ذلك بأنه لو كانت المحذوفة عين
الكلمة لم يختلف الواوى واليائي ، لكننا رأيناهم يقولون في الواوى مقول ومصون
ومدوف ، وفي اليائي : مبيع ومعين ومصيب ، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء في
اليائي دعوى لا يقوم عليها دليل ، فوق أنها تنقض ما احتج به الآخرش من أن واو
مفعول دالة على اسم المفعول .

والجواب عما ذكره الآخرش : أما قوله : « إن واو مفعول دالة على صيغة اسم
المفعول فلا يجوز أن تحذف » فالجواب عنه من وجهين :

أولهما : أنا لا نعلم أن الواو هي الدالة على معنى اسم المفعول ، بدليل أن اسم المفعول
من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو ، وذلك نحو : مكرم ومستعان به .

وثانيهما : أنا إن سلمنا أن للواو مدخلا في الدلالة على المعنى فلا نعلم أنه لا يجوز
حذفها ؛ لأن محل ذلك أن لو لم يكن في الصيغة ما يدل على المعنى غيرها ، فأما هنا فإن
حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى .

وأما قوله : « إن الذي يحذف هو أول الساكنين كما في نحو : قل وبيع وقاض
ومعنى » فالجواب عنه أنا لا نعلم أن هذا مطرد في كل ساكنين يلتقيان ، بل هذا خاص
بما إذا كان أول الساكنين معتلا ، وثانيهما صحيحا كما في الأمثلة التي ذكرها ، فأما إذا
كان الساكنان جيماً معتلين — كما في الذي نحن بصدده — فلا يلزم حذف الأول منهما .

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلَلِ أَنْ لَمْ تَنْحَرَّ الْأَجُودَا^(١)

إذا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنْ فَعْلٍ مَعْتَلٍّ اللَّامُ ، فلا يخلو : إما أن يكون معتلاً بالياء أو بالواو .

فإن كان معتلاً بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمة ، نحو : مَرَّيْ - والأصل - مَرْمُويْ ، فاجتمعت الواو والياء ، وَسَقَّتْ إحداها بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء - وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد تقدم ذكره .

وإن كان معتلاً بالواو ، فالأجودُ التصحيحُ ، إن لم يكن الفعل على فِعْلٍ ، نحو : « مَعْدُو » مِنْ عَدَا ، ولهذا قال المصنف : « من نحو عدا » ، ومنهم من يُعِلُّ ، فيقول : مَعْدِي^(٢) ، فإن كان الواو على فِعْلٍ ، فالصحيح الإعلال ؛ نحو : « مَرَضِي » مِنْ رَضِيَ ؛ قال الله تعالى : (أَرْجِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً) ؛ والتصحيح قليل ؛ نحو : مَرَضُوءٌ .

(١) « وصحح ، فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل « المفعول » مفعول به لصحح » من نحو ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول ، ونحو مضاف و « عدا » ، قصد لفظه : مضاف إليه « وأعلل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، إن ، شرطية ، لم ، نافية جازمة ، تنحر ، فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة لم تنحر فعل الشرط « الأجودا » مفعول به لتنحر ، والألف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه ، وتقدير الكلام : إن لم تنحر الأجود فاعطل .

(٢) ومن الإعلال قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتُ عِرْمِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ : مَعْدِيًّا عَلَيْهِ ، وَعَادِيًّا

كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَائِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَمِينٌ^(١)

إذا بُني اسمٌ على فُعُولٍ ، فإن كان جمعا ، وكانت لامه واوا — جاز فيه وجهان : التصحيح ، والإعلال ، نحو : عَصِيٌّ وَدُلِيٌّ ، في جمع عَصَاً وَدَلَوُ ، وَأَبُوٌّ ، وَنَجْوٌ ، جمع أَبٍ وَنَجْوٍ^(٢) ، والإعلالُ أجودُ من التصحيح في الجمع^(٣) ، وإن

(١) كذلك ، كذا : جار ومجرور متعلق بقوله : وجاء ، الآتي ، والكاف حرف خطاب ، ذا ، بمعنى صاحب : حال من الفعول ، وذا مضاف ووجهين ، مضاف إليه ، جا ، قصر للضرورة : فعل ماضٍ ، الفعول ، فاعل جا ، من ذي ، جار ومجرور متعلق بجا ، أو بمحذوف حال من الفعول ، وذو مضاف و ، والواو مضاف إليه ، لام ، حال من الواو ، ولام مضاف و جمع ، مضاف إليه ، أو ، عاطفة ، فرد ، معطوف على جمع ، يمين ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فرد ، والجملة في محل جر نعت لفرد ، ومعنى يمين يبدو ويظهر .

(٢) أما عصى فأصله الاصيل عصوو — بضم العين والصاد — فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصاً من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما ، فصار عصى ، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فصار عصى — بضمين وياء مشددة — فقلبت ضمة الصاد كسرة لتناسب الياء ، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب ويجوز أن تبقىها ، وأما دل فأصلها دلوو ، ثم دلوى ، ثم دلى ، وبيانه كما سبق ، وأما أبو فظاهر ، وأما نجو فيجوز أن يكون بالجمع على أنه جمع نجو ، وهو السحاب الذي أهرق ماءه ، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة على أنه جمع نحو ، بمعنى الجهة ، وقد حكى سيويه : إنكم لتظيرون في نحو كثيرة ، ومعناه إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة .

(٣) ظاهر عبارة الناطم التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع ، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه السكاكية الشافية الذي اختصر منه الألفية :

وَرَجَّحَ الْإِعْلَالَ فِي الْجَمْعِ ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوَّلَى مَا قُبِنِ =

كان مفرداً جاز فيه وجهان : الإعلال ، والتصحيح ، والتصحيح أجود ، نحو : علا
عُلُوا ، وَعَتَّاعُتُوا ، وَيَقِلُّ الإعلالُ نحو : « قَسَافِئًا » — أى قسوه .

وَشَاعَ نَحْوُ نُسَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نَيَْامٍ شُدُودُهُ نُسِيٌّ^(١)

إذا كان فمّل جمّاً لما عينه واوٌ جاز تصحيحه وإعلاله ، إن لم يكن قبل لامه
ألف ، كقولك في جمع صائم : صُومٌ وَصِيمٌ ، وفي جمع نائم : نُومٌ ، وَنِيمٌ .

فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح ، والإعلالُ شاذ ، نحو : « صُومَام » ،
و « نُومَام » ومن الإعلال قولُه :

— ٣٥٩ — * فَا أَرَقَّ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامَهَا *

== هذا ، ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول ، وشرطه ألا يكون
فعله من باب قوى ، فإن كان الفعل من باب قوى وجب فيه الإعلال .

(١) « وشاع » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شاع ، ونحو مضاف و « نيم » مضاف
إليه « في نوم » جار ومجرور متعلق بشاع ، أو بمحذوف حال من نيم « ونحو »
مبتدأ أول ، ونحو مضاف و « نيام » مضاف إليه « شدوده » شذوذ : مبتدأ ثان ،
وشذوذ مضاف والماء مضاف إليه « نيم » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شدوده ، والجملة من نيم ونائب فاعله المستتر فيه
في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

— ٣٥٩ — هذا عجز بيت لأبي الغمر الكلبي ، وصدره قوله :

* أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بِنَّةٌ مُنْذِرٌ *

اللمعة : « طرقتنا » جاءتنا ليلاً « أرق » أسهد ، وأطار النوم عن الاجفان « النيام »
جمع نائم ، واستعرف ما فيه ، والمعنى أوضح من أن يشار إليه .

فصل

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا^(١)

إذا بنى افتعال وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين - وجب إبدال حرف اللين تاء ، نحو : اتَّصَلَ ، وَاتَّصَلَ ، وَتَتَصَّلِي - والأصل فيه : أَوْتَصَالَ ، وَأَوْتَصَلَ ، وَتَوْتَصِلُ^(٢) ، فإن كان حرف اللين بدلا من همزة لم يحز لإبداله تاء ؛

= الإعراب : «ألا» أداة تنييه «طرقنا» طرق : فعل ماض ، والتاء لتأنيث ، ونا : مفعول به لطرق «مية» فاعل طرق «ابنة» نعت لمية ، وابنة مضاف و«منذر» مضاف إليه «فا» الفاء عاطفة ، وما : نافية «أرق» فعل ماض «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداة استثناء ملغاة «كلامها» كلام : فاعل أرق ، وكلام مضاف و«ها» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «النيام» في جمع نائم ، حيث أعل بقلب الواو ياء ، وكان قياسه «النوام» بالتصحیح ، وهو الأكثر استعمالا في كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَلَا أَيُّهَا الثَّوَامُ وَيَحْكُمُ هُبُوبَا أَسْأَلُكُمْ هَلْ يَقْتُلُ الرَّجُلُ الْحُبَّ

(١) «ذو» مبتدأ ، وذو مضاف و«اللين» مضاف إليه «فا» قصر للضرورة : حال من الضمير المستتر في قوله : «أبدلا» الآتي «تا» قصر للضرورة أيضاً : مفعول ثان لأبدل «في افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل ، أو بمحذوف نعت لنا «أبدلا» أبدل : فعل ماض مبنى للجهول ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو اللين الواقع مبتدأ ، وهو المفعول الأول ، وقد تقدم المفعول الثاني ، والجملة من أبدل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «في ذى» جار ومجرور متعلق بشذ ، وذى مضاف و«الهمز» مضاف إليه «نحو» فاعل شذ ، ونحو مضاف و«ائتكلا» قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واواً ، فأما مثال الياق فقولك من يسر : اتسر يتسر اتساراً فهو متسر ، وههنا أمران : الأول : أن سبب قلب الواو =

ففتول فى افضل من الأكل : ائتكَل ، ثم تبدل الهمزة ياء ، فتقول : ائجكل ، ولا يجوز إبدال الياء تاء ، وشذ قولهم « ائزَرَ » بإبدال الياء تاء^(١) .

طَا تَا اِفْتِمَالٍ رُدُّ لَإِثْرٍ مُطَبِّقٍ فِى اِدَانٍ وَاَزْدَدُ وَاذْكُرْ دَالًا بَقِى^(٢)

== والياء تاء فى هذا الموضع يرجع إلى أمرين ، أولهما : الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافى صفتيهما ؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة ، وثانيهما أنه لو لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء ، فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء نحو ابتصل وابتسر لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله ، ويكون ألفاً إذا انفتحت الفاء نحو : ياتصل وياتسر ، وواواً إذا انضمت الفاء نحو : موصل وموئسر ، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء ؛ ليكون حرفاً جليداً يقوى على حركات فاء الكلمة فلا يتغير بتغير حركتها ، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء فى التاء التالية ليزول عسر النطق ، والأمر الثانى : أن قلب حرف اللين تاء فى هذا الموضع هو اللغة الفصحى ، ومن أهل الحجاز من يقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به ، فيقول : ابتصل بأتصل ابتصالا فهو موئصل ، وابتسر بأتسر ابتساراً فهو موئسر ، ومنهم من يهمزه فيقول : ائتسر بأتسر ائتساراً فهو مؤئسر ، وأتصل بأتصل اتئصالا فهو مؤئصل ، وهذه لغة غريبة

(١) يروى المحدثون من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت عن النبي صلى الله عليه وسلم « وكأني بأمرني أن أنزر ، بفتح الهمزة وتشديد التاء من الإزار — على أنه قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم أدغمت التاء فى التاء ، ونص النحاة على أن هذا خطأ ، وأن صواب الرواية « أن أنزر » بهمزة ممدودة ثم تاء مخففة .

(٢) « طَا » عسر للضرورة : مفعول ثان تقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تَا » ، قصر للضرورة أيضاً : مفعول أول لرد ، وتاء مضاف و « افتمال » مضاف إليه « رد » ، فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لَإِثْرٍ » ظرف متعلق بقوله رد ، وإِثْرٍ مضاف و « مطبق » مضاف إليه « فى ادان » جار ومجرور متعلق بقوله : بقى =

إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق — وهي : الصاد ،
والضاد ، والطاء ، والظاء — وجب إبداله طاء ، كقولك : اضْطَبَّرَ ، واضْطَجَعَ ،
واظْطَمَنُوا ، واظْطَلَمُوا .

والأصل : اسْتَظَبَّرَ ، واضْتَجَعَ ، واظْتَمَنُوا ، واظْطَلَمُوا ؛ فأبدل من تاء
الافتعال طاء .

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالا ، نحو : اذَّانَ ،
وازدَّدَ ، واذَّكِرَ .

والأصل : اذَّانَ ، واژتَّدَ ، واذَّكِرَ ، فاستثقلت التاء بعد هذه الحروف ،
فأبدلت دالا ، وأدغمت الدال في الدال .

فصل

قَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعْدٍ أَخَذِفَ ، وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أُطْرَدَ^(١)

= « وازدد ، وادكر ، معطوفان على اذان د دالا ، حال من الضمير المستتر في بقى الآتى
د بقى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء الافتعال .
(١) « قا » قصر للضرورة : مفعول مقدم لاحذف ، وقام مضاف و « أمر » مضاف
إليه « أو » عاطفة « مضارع » معطوف على أمر د من ، حرف جر « كوعد » الكاف اسم
بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والكاف الاسمية مضاف ، و وعد — قصد لفظه —
مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من « أمر » وما عطف عليه د وفى
كعدة « الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « اطرده » الآتى « والكاف الاسمية
مضاف وعدة : مضاف إليه ، على نحو ما علمت « ذاك » اسم الإشارة : مبتدأ ، والكاف
حرف خطاب « اطرده » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
اسم الإشارة ، والجملة من اطرده وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي

مُضَارِعٍ وَبَنَيْتِي مُتَّصِفٌ^(١)

إذا كان الفعل الماضي معتلاً الفاء كَوَعَدَ^(٢) — وجب حذف الفاء : في الأمر ، والمضارع ، والمصدر إذا كان بالتاء ، وذلك نحو : عِدْ ، وَاعِدْ ، وَعِدَّةٌ ؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يحذف الفاء ، كَوَعَدٍ .

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، نحو قولك في أَكْرَمَ : يُكْرِمُ ، والأصل يُؤَكِّرِمُ ، ونحو :

(١) « وحذف ، مبتدأ ، وحذف مضاف ، ودهمز ، مضاف إليه ، وهمز مضاف و « أفعل » مضاف إليه « استمر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الهمز ، والجملة من استمر وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « في مضارع » جار ومجرور متعلق باستمر « وبنييتي » معطوف على مضارع ، وبنييتي مضاف و « متصف » مضاف إليه ، والمراد ببنييتي متصف بناء اسم الفاعل وبناء اسم المفعول .

(٢) هذا خاص بواو الفاء من المثال ، دون باقي الفاء ، وههنا أمران : الأول : أن الأصل في هذا الحذف هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة نحو : يعد ويصف ويجب ويثب . وحل على هذه الصيغة بقية المضارع نحو : أعد ، وتعد ، وتعد ، والأمر ، نحو : عد و صف ، والمصدر نحو : عدة وصفة . والأمر الثاني : أن علة الحذف في المضارع المبدوء بياء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة . وذلك لأن الياء في طبيعتها عدو الواو ، والفتحة التي عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة لأنها تقرب من الياء كما تقرب من الواو ، والكسرة أيضاً في طبيعتها عدو للواو ، وآية ما ذكرنا من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو نحو : يوجب ويوعد ويورث ، وذلك لأن الضمة هونت من أمر الياء وأضعفته بسبب كونها مجانسة للواو ، وآية ما ذكرناه من أمر الكسرة أنك ترى نحو : يوجل ويوحل — بفتح ما بعد الواو — لم تحذف منهما الواو ، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف هو وقوع الواو بين شاتين المدوتين ، بحيث لو كان الموجود إحدى المدوتين لم تسقط الواو .

مُكْرِمٍ ، ومُكْرَمٍ ، والأصلُ مُؤَكْرِمٌ ومُؤَكْرَمٌ ؛ فحذفت الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول .

ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّتْ اسْتَفْهِمُوا

وَقَرْنَ فِي أَقَرْنَ ، وَقَرْنَ نُقَلًا^(١)

إذا أسند الفعلُ الماضي ، المكسورُ العينِ ، إلى تاء الضمير أو نونه — جاز فيه
ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدها : إتمامه ، نحو : ظَلَّتْ أَفْعَلُ كَذَا ، إذا عملته بالتهار .

والثاني : حذفُ لَامِهِ ، ونقلُ حركة العينِ إلى الفاء ، نحو : ظَلَّتْ .

والثالث : حذفُ لَامِهِ ، وإبقاء فائه على حركتها ، نحو : ظَلَّتْ .

وأشار بقوله : « وَقَرْنَ فِي أَقَرْنَ » إلى أن الفعل المضارع ، المضاعف ، الذي
على وزن يَفْعِلُنَ ، إذا اتصل بنون الإناث — جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل
حركتها إلى الفاء ، وكذا الأمر منه ، وذلك نحو قولك في يَقَرْنَ : « يَقَرْنَ » ،
وفي أَقَرْنَ : « قَرْنَ » .

(١) «ظَلَّتْ» بكسر الظاء ، قصد لفظه : مبتدأ «وظَلَّتْ» بفتح الظاء ، قصد لفظه أيضاً :
معطوف عليه «في ظَلَّتْ» قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بقوله : «استعملا» الآتي
«استعملا» استعمل : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة في
عمل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه «وَقَرْنَ» بكسر القاف ، قصد لفظه : مبتدأ في
أَقَرْنَ ، قصد لفظه أيضاً : جار ومجرور متعلق بقوله : نقلاً الآتي «وَقَرْنَ» بفتح القاف ،
قصد لفظه أيضاً : معطوف على قَرْنَ الواقع مبتدأ «نقلاً» نقل : فعل ماضٍ مبني للمجهول ،
وألف الاثنين نائب فاعل «والجملة في عمل رفع خبر المبتدأ» .

وأشار بقوله : « وَقَرْنَ نُقِلًا » إلى قراءة نافع وعاصم : (وَقَرْنَ فِي يَبُوتَكُنْ)
 — بفتح القاف — وأصله أَقَرْنَ ، من قولهم : قرَّ بالمكان يقرُّ ، بمعنى يقرُّ ،
 حكاه ابن القطّاع ، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة — وهو نادر ؛ لأن هذا التضعيف
 إنما هو للمكسور العين^(١) .

(١) منها أمران نحب أن ننبهك إليهما .

الأول : أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن حذف العين من أمر المضعف
 الثلاثي المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر لم يطرّد ، وأنه يقتصر فيه على ما سمع
 منه ، نحو قراءة نافع عن عاصم في قوله تعالى : (وَقَرْنَ فِي يَبُوتَكُنْ) وأما حذف
 العين من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء
 فاحتلفوا فيه : أمطرّد هو أم غير مطرد ؟ فظاهر كلام الناظم الذي جراه الشارح عليه
 أنه مطرد ، وهذا ما نص عليه صراحة في شرح السكافية وبؤخذ من ظاهر عبارته في
 التسهيل ، وهذا هو الذي ذهب إلى التلويين من النحاة ، ونص العلماء على أنه لغة سليم ،
 وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد الحذف في ماضى المضعف الثلاثي
 المكسور العين ، وذهب سيويه إلى أنه شاذ ، ولم يسمع إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد ،
 وهما ظلت ومست وكلبة من المزيد فيه وهي احست .

والأمر الثاني : أن تخرج قراءة نافع على أن (وَقَرْنَ فِي يَبُوتَكُنْ) من المضعف أحد
 وجهين ، والثاني أنه من الأجوف ، والأصل قاربقر — على مثال خاف يخاف — وعلى
 هذا لا ينبغي أن يكون هذا اللفظ جاريا على النادر القليل عند جماعة النحاة .

الإدغام

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أَدْغَمَ لَا كِثْلٍ صَفِّ (١)
وَذُلَّ وَكَلَّى وَلَبَّيْ وَلَا كَجُسَّي وَلَا كَاخْصَصَ أَبِي (٢)
وَلَا كَهَيْلَلٍ ، وَشَذَّ فِي أَلٍّ وَنَحَوِهِ فَكَ يَنْقُلُ فَقَبْلُ (٣)

إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما ، إن لم يتصدرا ، ولم يكن ما هما فيه اسما على وزن فَعْلٍ ، أو على وزن فُعْلٍ ، أو فِعْلٍ ، أو فَعْلٍ ، ولم يتصل أول المثلين بمدغم ، ولم تسكن حركة الثاني منهما عارضة ، ولا ما هما فيه ملحقا بغيره .

(١) « أول ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أدغم ، الآتي — وأول مضاف و « مثلين ، مضاف إليه « محركين ، نعت لمثلين « في كلمة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف ، وإما نعت ثان له « أدغم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لا ، حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : أول مثلين محركين أدغم في أوزان مخصوصة لا كمثل — إلخ « كثل ، السكاف زائدة ، ومثل : معطوف على المحذوف الذي قدرناه ، ويجوز أن تسكون « لا ، ناهية ، فيكون المجزوم بها محذوفا تقديره لا تدغم ، ويكون « مثل ، مفعولا لذلك المحذوف ، وهذا الثاني ضعيف : لأن حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة ، ومثل مضاف و « صف ، مضاف إليه .

(٢) « وذل ، معطوف على « صف ، في البيت السابق « وكل ، ولَبَّ ، معطوفان على صف أيضا « ولا كجسس ، الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي ، كجسس : معطوف على كثل صف « ولا كاخضض أبي ، مثله .

(٣) « ولا كهيلل ، معطوف على ما قبله على نحو ما سبق « وشذ ، فعل ماض « في أَلٍّ ، جار ومجرور متعلق بشذ « ونحوه ، معطوف على أَلٍّ « فك ، فاعل شذ « ينقل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفك « فقبل ، الفاء عاطفة ، قبل : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فك .

فإن تَصَدَّرَا فلا إدغام كَدَدَن ، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره ؛
 فالأول كَصُفِّ وُدْرٍ ، والثاني : كَذُلِّ^(١) وُجُدْ ، والثالث : كِكَلِّ وَاِمَمِّ^(٢) ،
 والرابع : كَطَلِّ وَلَبِّ^(٣) ، والخامس : كَجُسِّ — جمع جاسٌ — والسادس :
 كَاخْصُصَ أبى ، [وأصله اخْصُصَ أبى] فنقلت حركة الهَمْزة إلى الصاد ، وحذفت الهَمْزة ،
 والسابع : كَهَيْلَل — أى أَكْثَر من قول لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ — ونحوه : قَرَدَدٌ ، وَمَهْدَدٌ .

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام ، نحو : رَدَدٌ ، وَضَنٌّ — أى : بَحَلٌّ —
 وَلَبٌّ^(٤) ، والأصل : رَدَدَدٌ ، وَضَنَنٌ ، وَلَبَّبٌ .

وأشار بقوله : « وشذ في أَلِّ ونحوه فَكٌ ينقل فقبل » إلى أنه قد جاء الفك في
 ألفاظ قِيَّاسُهَا وَجُوبُ الإدغام ؛ فجعل شاذاً مُحْفَظٌ ولا يُقَاسُ عليه ، نحو : « أَلِّ السَّاءِ »
 إذا تَمَيَّزَتْ رَاحَتُهُ ، و « لَحَحَتْ عَيْنُهُ » إذا انصَحَتْ بِالرَّامِصِ^(٥) .

* * *

(١) ذَلٌّ — بضمين — جمع ذلول ، وهو البعير الذى سهل قياده ، وجدد —
 بضمين أيضاً — جمع جديد ، وهو ضد القديم .

(٢) السَكَل : جمع كلة — بكسر الكاف فهما — وهى السُر ، واللمم : جمع لمة —
 بكسر اللام فهما — وهى الشمر الذى يجاوز شحمة الأذن .

(٣) الظلل : ما شخص وارتفع من آثار الديار ، واللبب : موضع القلادة من الصدر .

(٤) لبب — على وزن كرم — أى صار ليبياً ، واللييب : التام العقل .

(٥) الرمص — بفتح الراء والميم جميعاً — هو الوسخ الذى يجتمع فى موق العين
 إذا كان جامداً ، فإن كان سائلاً فهو الغمص ، وقد بقى مما سمع فيه الفك ولم يذكره الشارح
 قولهم : دبب الإنسان — من باب ضرب أو فرح — إذا نبت الشعر فى جبهته . وقولهم :
 صكك الفرس — من باب دخل — إذا اصطك عرقوباه ، وقولهم : ضببت الأرض =

وَحَيَّ أَفْكَكَ وَادَّغِمْ دُونَ حَدَرَ كَذَّاكَ نَحْوُ تَجَلَّى وَاسْتَقَرَّ^(١)

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفتك .

وفهم منه : أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام .

والمراد بِحَيَّ : ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تحريكهما ، نحو : حَيَّ وَعَيَّ ؛

فيجوز الإدغام ، نحو : حَيَّ وَعَيَّ^(٢) ؛ فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الإدغام اتفاقاً نحو : لَنْ يُحَيِّي^(٣) .

== من باب فرح — إذا كثر فيها الضب ، وهو الحيوان المعروف ، وقولهم : قطط القمر — من باب فرح — إذا اشتدت جمودته ، وقولهم : مشيت الدابة — من باب فرح — إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم ، وقولهم : عززت الناقة — من باب كرم — إذا ضاق مجرى لبنها .

هذا ، وقد قال قنبر بن أم صاحب :

* أُنِّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضننوا *

فهذا شاذ قياساً واستعمالاً ، أما شذوذه قياساً فظاهر . وأما شذوذه استعمالاً فلأن

« ضننوا » ليس أحد الالفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفيدة .

(١) « وحَيَّ » قصد لفظه : مفعول تقدم على عامله وهو قوله افكك الآتي « افكك » فعمل

أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وادغم » فعل أمر معطوف على افكك ،

وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل ، وله مفعول محذوف مائل للمفعول المذكور لافكك « ودون »

ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفتلين ، ودون مضاف

و « حدَرَ » مضاف إليه « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ونحو » مبتدأ

مؤخر ، ونحو مضاف و « تتجلى » قصد لفظه : مضاف إليه « واستتر » معطوف على

تتجلى ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(٢) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

عَيَّوْا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيضَتِهَا النِّعَامَةُ

(٣) يحى : هو مضارع أحيا ، على وزن أعطى ، ومنه قوله تعالى : (أليس ذلك

بقادر على أن يحيى الموتى) .

وأشار بقوله : « كذلك نحو : تَجَلَّى وَاسْتَرَّ » إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل : « تَجَلَّى » يجوز فيه الفك والإدغام ؛ فن فَكَّ — وهو القياس — نَظَرَ إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ ، وَمَنْ أَدْعَمُ أَرَادَ التَّخْفِيفَ ، فيقول : اُنْجَلَّى ؛ فيدغم أَحَدَ المثلين في الآخر فنسكن إحدى التاءين ؛ فيؤتى بهمزة الوصل تَوْصُلًا للنطق بالساكن .

وكذلك قياسُ تاء « اسْتَرَّ » الْفَكُّ ؛ لسكون ما قبل المثلين ، ويجوز الإدغام فيه بعدَ نقل حركة أول المثلين إلى الساكن ، نحو : سَتَرَّ يَسْتَرُّ سِتَارًا^(١) .

* * *

وَمَا بَتَاءَيْنِ ابْتَدَأَ ، قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنِ الْعِزِّ^(٢)

(١) أما استر فأصله استر على وزان اجتمع ، فنقلت حركة التاء الأولى إلى السين الساكنة قبلها فاستغنى عن همزة الوصل لحذفت ، وأدغمت التاء في التاء ، فصار ستر بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة ، وأما يستر فأصله يستر على مثال يجتمع ، فنقلت فتحة التاء الأولى إلى السين ، ثم أدغمت التاء في التاء فصار يستر ، بفتح ياء المضارعة وفتح السين وتشديد التاء مكسورة ، وأما ستار فأصله استار على مثال اجتماع ، فنقلت كسرة التاء الأولى إلى السين ، فاستغنى عن همزة الوصل ، وأدغمت التاء في التاء ، فصار ستاراً ، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة .

فإن قلت : فهذا الفعل الماضي يلتبس بالماضي من الثلاثي المضعف العين نحو : عظم إذا قلت : ستر فلان فلاناً .

فالجواب : أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الذي ذكرته ، ولكن المضارعين يختلفان ؛ فأنت تقول في المضارع « يستر » فتضم حرف المضارعة إن كان من مضعف العين وتفتح حرف المضارعة إن كان ماضيهِ استر ، وكذلك المصدران مختلفان ، فصدر هذا الفعل ستار ومصدر ذاك تستير .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « بتاءين » جار ومجرور متعلق بابتنى « ابتدى » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

يقال في تعلم وتنزل وتبين ونحوها : « نَعَلَمَ ، وَتَنَزَّلُ ، وَتَبَيَّنَ » بحذف إحدى التائين وإبقاء الأخرى ، وهو كثير جداً ، ومنه قوله تعالى : (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) .

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرٍ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ^(١)
نَحْوُ : حَلَّتْ مَا حَلَّتْهُ ، وَفِي جَزْمٍ وَشَبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي^(٢)

= إلى لاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « قد » حرف تقييد « يقتصر » فعل ماض مبني للمجهول « فيه » جار ومجرور متعلق بـ « يقتصر » إما على أنه نائب فاعل له ، أولاً ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة — على الحالين — في محل رفع خبر المبتدأ « على تا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بـ « يقتصر » « كتين » السكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، تبين : فعل مضارع « العبر » فاعل تبين .

(١) « وفك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حيث » ظرف مكان متعلق بفك « مدغم » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به — مع أنه نكرة — عمله فيما بعده « فيه » جار ومجرور متعلق بـ « مدغم » على أنه نائب فاعل له لكونه اسم مفعول « سكن » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « مدغم » الواقع مبتدأ ، والجملة من « سكن » و « فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ » ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها « لكونه » الجار والمجرور متعلق بفك ، وكون مضاف وإليه مضاف إليه من إضافة السكون الناقص إلى اسمه « بمضمر » جار ومجرور متعلق باقترن الآتي ، ومضمر مضاف و « الرفع » مضاف إليه « اقترن » فعل ماض ، و « فاعله ضمير مستتر فيه » ، والجملة في محل نصب خبر السكون الناقص .

(٢) « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « حلت ما حلت » قصد لفظه : مضاف إليه ، أو يجعل « نحو » مضافاً إلى قول محذوف ، وهذا الكلام مقول ذلك القول ، وعليه فإعرابه تفصيلاً غير خفي عليك لتكرره مراراً « وفي جزم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وشبه » معطوف على جزم ، وشبه مضاف و « الجزم » مضاف إليه « تخيير » مبتدأ مؤخر « قفي » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخيير ، والجملة في محل رفع نعت لتخيير .

إذا اتصل بالفعل المَدْعَمُ عَيْنُهُ فِي لَامِهِ ضَمِيرُ رَفِيعٍ سَكَنَ آخِرُهُ ؛ فيجب حينئذٍ الْفَتْحُ ، نحو : حَلَّاتٌ ، وَحَلَّلْنَا ، وَالْهِنْدَاتُ حَلَّانٌ ؛ فإذا دخل عليه جازم جاز الْفَتْحُ ، نحو : لَمْ يَحْلُلْ ، ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضِي) وقوله : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) وَالْفَتْحُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَجَازُ الْإِدْغَامِ ، نحو : « لَمْ يَحْلُ » ، ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ يُشَاقَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ — فِي سُورَةِ الْحَشْرِ) وهى لغة تميم ، والمراد بشبه الجزم سكون الآخر فى الأمر ، نحو : احْلُلْ ، وإن شئت قلت : حُلْ ؛ لأن حكم الأمر كحكم [المضارع] المجزوم .

وَفَكُّ أَفْعِلَ فِي التَّمَجُّبِ التَّزِمِ وَالْتَّزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلَمْ^(١) ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجان — نحو : احْلُلْ ، وحُلْ — استثنى من ذلك شيئين :

أحدهما : أَفْعِلَ فى التمجيب ؛ فإنه يجب فكُّه ، نحو : أَحْبِبْ زَيْدٌ ، وَأَشْدِدْ بَيَاضَ وَجْهِهِ .

الثانى : هَلَمْ ؛ فإنهم التزموا إدغامه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) « وفك » مبتدأ . وفك مضاف و « أفعل » مضاف إليه « فى التمجيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل « التزم » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فك الواقع مبتدأ ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « والتزم » فعل ماض مبنى للجهول « الإدغام » نائب فاعل لا تزم « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « فى هلم » جار ومجرور متعلق بالتزم .

وَمَا يَجْمَعُهُ عُيْتُ قَدْ كَمَلْ : نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلُ^(١)
 أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ^(٢)
 فَأَحَدُ اللَّهِ مُصَلِّيًّا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا^(٣)
 وَآلِهِ الْفَرُّ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ وَصَحْبِهِ الْمُتَخَيِّفِ الْخَيْرَةِ^(٤)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « بجمعه » الجار والمجرور متعلق بعنيت الآتي ، وجمع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة المصدر لفعله ، وجملة « عنيت » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة « قد كمل » من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ في محل رفع خبر المبتدأ « نظماً » حال من الهاء في بجمعه بتأويل المنظوم « على جل » جار ومجرور متعلق باشتمل ، و « المهملات » مضاف إليه ، وجملة « اشتمل » من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله نظماً .

(٢) « أحصى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه « من الكافية » جار ومجرور متعلق بأحصى « الخلاصة » مفعول به لأحصى « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية ، وجملة « اقتضى » صلة ما « غنى » مفعول به لاقتضى « بلا خصاصة » جار ومجرور متعلق بغنى ، أو بمحذوف صفة له .

(٣) « فأحد » الفاء للسببية ، أحد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم « مصلياً » حال من فاعل أحد « على محمد » جار ومجرور متعلق بقوله مصلياً « خير » نعت لمحمد ، وغير مضاف و « نبي » مضاف إليه ، وجملة « أرسلا » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبي في محل جر نعت لنبي .

(٤) « وآله » معطوف على محمد « الفر » نعت للآل « الكرام » البررة ، نعتان للآل أيضاً و « صحبه » معطوف على آله « المتخيفين » الخير ، نعتان للصحب .
 والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه .

خاتمة

قال أبو رجاء محمد محيي الدين عبد الحميد ، عفا الله عنه ، وغفر له
ولوالديه والمسلمين :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبمحض إحسانه وتيسيره تكلل
الحسنات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين ، وعلى آله
وصحبه الذين بهدأهم نهتدى ، وعلى ضوء حجتهم نسير الطريق إلى الفوز برضوان
الله تعالى ومحبه .

وبعد ؛ فقد كل — بتوفيق الله وحسن تأييده — ما وقفنا الله له من
تحقيق مباحث وشرح شواهد شرح الخلاصة الألفية ، لقاضى القضاة بهاء الدين
ابن عَقِيل ، شرحاً موجزاً على قدر ما يحتاج إليه المبتدئون ، وقد كان بحال
القول ذا سَمَةِ لو أننا أردنا أن نَعَرِّضَ للأقوال ومناقشتها ، وتفصيل ما أجمل
المؤلف منها ، وإيضاح ما أشار إليه من أدلتها ، ولكننا اجتزأنا من ذلك
كله باللباب وما لا بد من معرفته ، مع إعراب أبيات الألفية إعراباً مبسوطاً ،
سهل العبارة ؛ لئلا يكون لمتناول الكتاب من بعد هذا كله حاجة إلى أن
يصطحب مع هذه النسخة كتاباً آخر من الكتب التي لها ارتباط بالمتن أو
شرحه — وقد تم ذلك كله في منتصف ليلة التاسع من شهر رمضان المعظم من
سنة خمسين وثلثمائة وألف من هجرة أشرف المخلوق صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم .
والله المستول أن ينفع بعملى هذا ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يجنبني
الغرور ، ويحول بيني وبين العُجب والزَّلَل ، آمين .

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل الناس على قراءة هذه النسخة ، حتى
نفدت طبعها الأولى في وقت قريب ، فلما كثر الرجاء لإعادة طبعه أعملت
في تعليقاتي يد الإصلاح ؛ فزدت زيادات هامة ، وتدأركت ما فرط مني
في الطبعة السابقة ، وأكثرت من وجوه التحسين ؛ لأكفي بهذا الصنيع
أولئك الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنبه به ، ثم كان من
جميل الصدقة أنني فرغت من مراجعة الكتاب قبل منتصف ليلة الثلاثاء الرابع
عشر من شهر رمضان المعظم من سنة أربع وخمسين وثلثمائة وألف من هجرة الرسول
الأكرم ، صلى الله عليه وسلم .

والله تعالى المسئول أن يوفقني إلى ما يحبه ويرضاه ، آمين .

* * *

وها هي ذي الطبعة الخامسة عشرة أقدمها إلى الذين ألحوا عليّ في إعادة
طبع الكتاب في وقت ندر فيه الورق الجيد ، واستمضي شراؤه على الناس
بأضعاف ثمنه ، وقد آيئتُ إلا أن أزيد في شرحي زيادات ذات بال ، وتحقيقات
قلما يعثر عليها القارئ إلا بعد الجهد ، وقد تضاعف بها حجم الكتاب ، فلا غرو
إن أعلنت أنه « قد تلاقى في هذا الكتاب كتب » ؛ فأغنى عنها جميعاً ، في حين
أنه لا يُفني عنه شيء منها .

ربّ وفقني إلى الخير ، إنه لا يوفقني إلى الخير سواك !

كتبه

محمد بن عبد الحليم

تكملة في تصريف الأفعال

حررها

بمحمد يحيى الدين عبد الحميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين ، وَصَلَّاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى خَتَامِ المرسلين وإمامِ الْمُتَّقِينَ ،
وعلى آله وصحبه والتابعين ، ولا عُدُوَان إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ .

أما بعد ؛ فهذه خلاصة مُوجَزَة فيما أغفله صاحب الخلاصة (الألفية)
أو أَجْمَلَ الْقَوْلِ فِيهِ إجمالاً من تصريف الأفعال ، عَمِلَتْهَا لِقَارِئِي شرح بهاء الدين
أَبْنُ عَقِيلٍ ، حين حَقَّقْتُ مباحثه ، ومُتَرَحِّتُ شواهدهُ ، وتركتُ تفصيلَ الْقَوْلِ
والإسهابِ فِيهِ لِكِتَابِي (دروس التصريف) الذي صنفته لطلاب كلية
اللغة العربية في الجامع الأزهر ؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق في كتب الفن
بأسلوبٍ بديع ، ونظامٍ أنيق ، وتحقيقٍ بارع . ومن الله أَسْتَعِذُّ الْمَعُونَةَ ، وهو
حسبي ، وبه أعتصم .

الباب الأول

في المجرد والمزيد فيه من الأفعال

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في أوزانها

ينقسم الفعل إلى : مجرد ، ومزيد فيه ؛ فالمجرد إما ثلاثي ، وإما رباعي ، وكل منهما ينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف ؛ فتكون أنواع المزيد فيه خمسة .

(١) فلماضي المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية .

الأول : فَعَلَ - بفتح العين - ويكون لازماً ، نحو : جَلَسَ وَقَعَدَ ، وَتَعَدَّيَا ،
نحو : ضَرَبَ وَنَصَرَ وَفَتَحَ .

الثاني : فَعِلَ - بكسر العين - ويكون لازماً ، نحو : فَرِحَ وَجَدِلَ ، ومتعدّياً
نحو : عَلِمَ وَفَهِمَ ،

والثالث : فَعَّلَ - بضم العين - ولا يكون إلا لازماً ، نحو : ظَرَفَ وَكَرَّمُ^(١) .

(٢) ولماضي المجرد الرباعي بناء واحد ، وهو فَعَّلَلَ - بفتح ما عدا العين منه -
ويعود لازماً ، نحو : حَشَرَجَ وَدَرَبَجَ^(٢) ، ومتعدّياً ، نحو : بَغَرَجَ وَدَحَرَجَ .

(٣) ولزبد الثلاثي بحرف واحد ثلاثة أبنية ؛ الأول : فَعَّلَ - بتضمين عَيْنِهِ -

نحو : قَطَعَ وَقَدَّمَ ، والثاني : فَاعَلَ - بزيادة ألف بين الفاء والعين - نحو : قَاتَلَ
وَخَاصَمَ ، والثالث : أَفْعَلَ - بزيادة همزة قبل الفاء - نحو : أَحْسَنَ وَأَكْرَمَ .

(١) وفاء الثلاثي مفتوحة دائماً كما رأيت ؛ لقصد هم الخفة في الفعل ، والفتحة أخف

الحركات . ولأمله لا يعتمد بها ؛ لأنها متحركة أو ساكنة على ما يقتضيه البناء .

(٢) حَشَرَجَ : غرغر عند الموت وتردد نفسه ، ودَرَبَجَ : طأطأ رأسه وبسط ظهره .

(٤) ولمزيد الثلاثي بحرفين خمسة أبنية ، الأول : افْعَلْ — زيادة همزة وصل ونون قبل الفاء — نحو : انكسرَ واشمبَ ، والثاني : افْعَلْ — زيادة همزة وصل قبل الفاء وتاء بين الفاء والعين — نحو : اجتمعَ واتصل ، والثالث : افْعَلْ — زيادة همزة وصل قبل الفاء ، وتضعيف اللام — نحو : احرَّ واصْفَرَّ ، والرابع : تَفَعَّلْ — زيادة تاء قبل الفاء ، وتضعيف الميم — نحو : تَقَدَّمَ وَتَصَدَّعَ ، والخامس : تَفَاعَلَ — زيادة تاء قبل فائه ، وألف بين الفاء والميم — نحو : تَقَاتَلَ وَتَحَاصَمَ .

(٥) ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحرف أربعة أبنية ، الأول : اسْتَفْعَلَ — زيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء — نحو : اسْتَفْعَرَ واستَقَامَ ، والثاني : افْعَوْعَلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف الميم ، وزيادة واو بين العينين — نحو : اغْدَوْدَنَ واعْشَوْشَبَ ، والثالث : افْعَوْعَلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وواو مُشَدَّدة بين العين واللام — نحو : اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ^(١) ، والرابع : افْعَالَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وألف بعد العين ، وتضعيف اللام — نحو : احْمَارَّ واعْوَارَّ .

(٦) ولمزيد الرباعي بواحد بناء واحد ، وهو تَفَعَّلَ — زيادة التاء قبل فائه — نحو : تَدَخَّرَ وَتَبَعَّرَ .

(٧) ولمزيد الرباعي بحرفين بناءان ، أولهما : افْعَنَلَّ — بزيادة همزة الوصل قبل الفاء ، والنون بين العين ولامه الأولى — نحو : اخرنَجِمَ وافرَنَعَ ، وثانيهما : افْعَلَّلْ — بزيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف لامه الثانية — نحو : اسبَطَرَ واقْشَمَرَ واطْمَأَنَّ .

(٨) وَيُحَقِّقُ بِالرَّابِعِ الْمَجْرُودِ (وهو بناء « دَخَرَجَ ») ثمانية أبنية أصلها من الثلاثي فزيد فيه حرف لفرض الإلحاق ، الأول : فَعَّلَلَ نحو : جَلَبَبَ وَشَمَلَلَ .

(١) اجلوذ : أسرع في السير ، واعلوط البعير : ركبه بغير خطاب .

والثاني : فَوَعَلَ نحو : رَوَدَنَ وَهَوَّجَلَ ، والثالث : فَعَوَلَ نحو : جَهَوَرَ وَدَهَوَرَ ،
والرابع : فَعِيلَ نحو : بَيَّطَرَ وَسَيَّطَرَ ، والخامس : فَعِيلَ نحو : شَرَّيَفَ وَرَهَّيَأَ ،
والسادس : فَعَعَلَ نحو : سَنَبَلَ وَشَنَقَرَ ، والسابع : فَعَعَلَ نحو : قَلَنَسَ ، والثامن :
فَعَلَى نحو : سَلَقَى .

(٩) ويلحق بالرباعي المزيّد فيه بحرف واحد (وهو بناء « تَفَعَّلَ ») سبعة
أبنية أصلها من الثلاثي فزيّد فيه حَرَفٌ للإلحاق ثم زيدت عليه التاء ، الأول : تَفَعَّلَ
نحو : تَجَلَّبَبَ وَتَشَمَّلَ ، والثاني : تَمَفَّلَ نحو : تَمَنَّدَ ، والثالث : تَفَوَّعَلَ ، نحو :
تَكُوَّثَرَ وَتَجَوَّزَبَ ، والرابع : تَفَعَّوَلَ ، نحو : تَسَرَّوَلَ وَتَرَهَّوَكْ ، والخامس : تَفَعَّيَلَ ،
نحو : تَسَيَّطَرَ وَتَشَيَّطَنَ ، والسادس : تَفَعَّيَلَ ، نحو : تَرَهَّيَأَ ، والسابع : تَفَعَّلَى ، نحو :
تَقَلَّسَى وَتَجَمَّعَى .

(١٠) ويلحق بالرباعي المزيّد فيه بحرفين ثلاثة أبنية ، وأصلها من الثلاثي ،
فزيّد فيه حرف الإلحاق ، ثم زيد فيه حرفان ، الأول : أَفَعَنَّالَ نحو : أَفَعَنَّسَ وَأَفَعَنَّدَدَ ،
والثاني : أَفَعَنَّيَ ، نحو : أَحَرَّنَنِي وَأَسَلَّنَنِي ، والثالث : أَفَعَنَّيَ نحو : اسْتَقَنَّيَ وَاجْتَقَنَّيَ .

والإلحاق : أن تزيّد على أصول الكلمة حرفاً ، لا لغرض معنوي ، بل لتوازن
بها كلمة أخرى كي تجرى الكلمة المُلْحَقَةُ في تصريفها على ما تجرى عليه الكلمة المُلْحَقُ
بها . وضابطُ الإلحاق في الأفعال اتّحاد المصادر .

فلهذا من الأفعال — مجردها ، ومزيدها ، ومُلْحَقُها — سبعة وثلاثون بناءً .

الفصل الثاني

في معاني هذه الأبنية

(١) لا يجيء بناء فَعَّلَ — بضم العين — إلا للدلالة على غريزة أو طبيعة
أو ما أشبه ذلك ، نحو : جَدُرَ فَلَانٌ بِالْأَمْرِ ، وَخَطَرُ قَدْرُهُ . وإذا أريد التمجُّبُ

من فَعَلَ أو اللدحُ به حُوِّلَ إلى هذه الزنة ، نحو : قَضَوْا الرجلَ وَعَلِمَ ، بمعنى ما أَقْضَاهُ وما أَعْلَمَهُ .

(٢) ويحيى بناء فَعَلَ — بكسر العين — للدلالة على النمود الملازمة ، نحو : ذَرَبَ لِسَانَهُ وَبَلَغَ جَبِينَهُ ، أو للدلالة على عَرَضٍ ، نحو : جَرَبَ وَعَرَجَ وَغَمَصَ وَمَرَضَ ، أو للدلالة على كبر عَضُو ، وذلك إذا أُخِذَ من ألقاظ أعضاء الجسم الموضوعة على ثلاثة أَحْرَفٍ ، نحو : رَقِبَ وَكَبِدَ وَطَحِلَ وَجَبَةً ، وَجَبَزَتِ الْمَرْأَةُ . ويأتى لغير ذلك ، نحو : ظمى ، ورهب .

(٣) ويحيى بناء فَعَلَ — بفتح العين — للدلالة على الجمع نحو : جَمَعَ وَحَشَرَ وَحَشَدَ ، أو على التفريق ، نحو : بَذَرَ وَقَسَمَ ، أو على الإعطاء ، نحو : مَنَحَ وَحَلَّ ، أو على المنع ، نحو : حَبَسَ وَمَنَعَ ، أو على الامتناع ، نحو : أَبَى وَشَرَدَ وَجَمَعَ ، أو على القلبسة ، نحو : قَهَرَ وَتَلَّ ، أو على التحويل ، نحو : نَقَلَ وَصَرَفَ ، أو على التحول ، نحو : رَحَلَ وَذَهَبَ ، أو على الاستقرار ، نحو : ثَوَى وَسَكَنَ ، أو على السير ، نحو : ذَمَلَ وَمَشَى ، أو على السَّتْرِ ، نحو : حَجَبَ وَخَبَأَ ، أو على غير ذلك مما يَصْمُبُ حَضَرُهُ من المعاني .

(٤) ويحيى بناء فَعَلَ للدلالة على الاتخاذ ، نحو : قَنَطَرْتُ الكتابَ وَقَرَمَضْتُ : أى تَخَذْتُ قِنَطَرًا وَقَرَمُوضًا^(١) ، أو للدلالة على المشابهة ، نحو : حَنَظَلَ خُلُقُ مُحَمَّدٍ وَعَلَقَمَ ، أى أشبه الحَنَظَلَ والعاقمَ ، أو للدلالة على جَمَلٍ شَيْءٍ فى شَيْءٍ ، نحو : عِنْدَمَ قُوْبُهُ وَزَجَسَ الدَّوَاءُ ، أى جعل فيه العِنْدَمَ والزرَجَسَ ، أو للدلالة على الإصابة ، نحو : عَرَقِيَهُ وَغَلَصَمَهُ ، أى : أَصَابَ عَرَقُوْبُهُ وَغَلَصَمَتُهُ ، أو لاختصار المركبِ للدلالة على حكايته ، نحو : بَسَمَلَ وَسَبَحَلَ وَحَدَلَ وَطَلَبَقَ^(٢) ، أو لغير ذلك .

(١) القرموض — بزنة عصفور — حفرة صغيرة يسكن فيها من البرد .

(٢) سبَحَلَ : أى قال ، سَبَّحَانَ اللهَ ، وَحَدَلَ : أى قال ، الْحَمْدُ للهَ ، وَطَلَبَقَ : أى قال ، أَطَالَ اللهَ بَقَاءُكَ ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ جَعْفَدَ ، أى قال ، جَعَلْتَ فِدَاكَ ، وَ مَشَأَلَ : أى قال ، مَا شَاءَ اللهَ .

(٥) ويحيى بناء أفعل للتمدية ، نحو : أجلس وأخرج وأقام ، أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صاحب ما اشتق منه الفعل ، نحو : ألبنت الشاة ، وأثمر البستان ، أو للدلالة على المصادقة ، نحو : أبحلته وأعظمته ، أو للدلالة على السلب ، نحو : أشكيتُهُ وأقديته ، أى : أزلتُ شكواه وقذيتُ عينه ، أو للدلالة على الدخول في زمان أو مكان ، نحو : أضجر وأغرق وأتهم وأجد وأصبح وأمسى وأضحى ، أو للدلالة على الحينونة ، وهى قربُ الفاعل من الدخول في أصل الفعل ، نحو : أخصد الزرع وأصرم النخل : أى قرب حصاده وصرامه ، أو لغير ذلك .

(٦) ويحيى بناء فَعَلَ للدلالة على التكثير ، نحو : جَوَلْتُ وطَوَّفْتُ ، أو للتمدية ، نحو : خَرَجْتُ وفَرَحْتُ ، أو للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو : كَذَبْتُه وفَسَقْتُه ؛ أو للدلالة على السلب ، نحو : قَرَذْتُ البعير وقَشَرْتُ الفاكهة : أى أزلتُ قَرَادَهُ وقَشَرها ، أو للدلالة على التوجه نحو ما أخذ الفعلُ منه ، نحو : شَرَقَ وغَرَبَ وصَعَدَ ، أو لاختصار حكاية المُركَّب ، نحو : كَبَّرَ وهَلَّلَ وَحَدَّ وَسَبَّحَ ، أو للدلالة على أن الفاعل يُشَبِّه ما أخذ منه الفعلُ ، نحو : قَوَّسَ ظَهْرُهُ عَلَى ، أى : أَمَحَنِي حتى أَشَبَّه القوس ، أو للدلالة على غير ذلك من المعانى .

(٧) ويحيى بناء فَاعَلَ للدلالة على المُفَاعَلَة ، نحو : جَاذَبْتُ عليها ثوبَهُ ، أو للدلالة على التكثير ، نحو : ضَاعَفْتُ أَجْرَ المجتهد ، وكَاثَرْتُ إِحْسَانِي عليه ، أو للدلالة على الموالاة ، نحو : تَابَعْتُ القراءة ، وَوَالَيْتُ الصَّوْمَ ، أو لغير ذلك من المعانى .

(٨) ويحيى بناء انْفَعَلَ للدلالة على المُطَاوَعَة ، وَأَكْثَرُ ما تَكُونُ مطاوعة هذا البناء للثلاثى المتعدى لواحد ، نحو : كَسَرْتُهُ فَانكَسَر ، وَقُدْنُهُ فَانْقَادَ ، وقد يأتى لمطاوعة صيغة أفعل ، نحو : أَغْلَقْتُ البابَ فَانْمَلَقَ ، وَأَزْنَجْتُ عَلِيًّا فَاثْرَجَعَ .

(٩) ويحيى بناء افْتَعَلَ للدلالة على المُطَاوَعَة ، وبطاولع الثلاثى ، نحو : جَمَعْتُهُ فَاَجْتَمَعَ ، وَعَمَمْتُهُ فَاَعْتَمَ ، وبطاولع بناء أفعل ، نحو : أَنْصَفْتُهُ فَاَنْتَصَفَ ،

ويطاوع بناء فَعَلَ ، نحو : عَدَأْتُ الرمحَ فَأَعْتَدَلْ ، ويأتي للدلالة على الاتخاذ ، نحو : اِشْتَوَى واخْتَمَ^(١) ، أو للدلالة على التشارك ، نحو : اجْتَوَرَا واشْتَوَرَا ، أو للدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغة ، نحو : اِكْتَسَبَ واكْتَتَبَ ، أو للدلالة على الاختيار ، نحو : اِنْتَقَى واصْطَفَى واختَارَ ، أو لغير ذلك من المعاني .

(١٠) ويحيى بناء فَعَلَ من الأفعال الدالة على لون أو عيبٍ لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها ، نحو : اخْرَجَ واصْفَرَ واغْوَرَّ واحْوَلَ .

(١١) ويحيى بناء تَفَعَّلَ للدلالة على المطاوعة ، وهو يطاوع فَعَلَ ، نحو : هَذَبْتُه فتهَذَّبَ وعلمته فتمَلَّمَ ، أو للدلالة على التكلف^(٢) ، نحو : تَكْرَّمْ وتَشَجَّعْ ، أو للدلالة على الطلب ، نحو : تَعَظَّمْ وَتَيَقَّنْ ، أى : طلب أن يكون عظيمًا وذا يقين ، أو لغير ذلك من المعاني .

(١٢) ويحيى بناء تَفَاعَلَ للدلالة على المشاركة ، نحو : تَخَاصَمَا وتَعَارَكَ ، أو للدلالة على التكلف ، نحو : تَجَاهَلَ وَتَسَكَّسَلْ وَتَغَابَى^(٣) ، أو للدلالة على المطاوعة ، وهو يطاوع فَاعَلَ ، نحو : بَاعَدْتُهُ فتباعد وتَابَعْتُهُ فتتابع .

(١٣) ويحيى بناء اسْتَفْعَلَ للدلالة على الصَّابِ ، نحو : استغفرتُ الله واستغفرتُ الله واستغفرتُ الله ، أو للدلالة على التحوُّل من حالٍ إلى حالٍ ، نحو : اسْتَفْوَقَ الجُلُ ، واستنسرَّ البَقَاتُ ، واستنقستِ الشاةُ ، واستحجر الطينُ ، أو للدلالة على المصادفة ، نحو : استكرمتُهُ

(١) اشتوى : اتخذ شواءً ، واختم : أى اتخذ خاتماً .

(٢) الفرق بين التكلف بصيغة فَعَلَ والتكلف بصيغة تَفَاعَلَ أن الأول يستعمل فيما يجب الفاعل أن يصير إليه ، والثاني يستعمل فيما لا يجب الفاعل أن يصير إليه ، وتأمل في لفظ « تكرم » تجد الفاعل الذى يتكلف الكرم يجب أن يكون كريماً ، ثم تأمل في لفظ « تغابى » أو « تجاهل » أو « تسكسل » تجد لا يجب أن يكون غيباً أو جاهلاً أو كسولاً وإنما هو يتصنع ذلك ويظاھر به ، ومن هنا نعلم أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات الحمودة على مثال تفاعل معنى التكلف ؛ فلا تقول تسكرم ولا تفاسج ، كما أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات الذمومة على مثال تفعل معنى التكلف ؛ فلا تقول تهمل ولا تنكسل .

وَأَسْتَسَمَّنْتُهُ ، أو لاختصار حكاية المركب ، نحو : اسْتَرْجَعَ ، إذا قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أو لغير ذلك من المعاني .

(١٤) ويحيى بناء تَفَعَّلَ لمطاوعة بناء فَعَّلَ ، نحو : دَحَرَجْتُ الكُرَّةَ فَتَدَحَرَجَتْ ، وَبَعَزْتُ الحبَّ فَتَبَعَثَ .

(١٥) ويحيى بناء افْعَمَلَّ لمطاوعة بناء فَعَّلَ أيضاً ، نحو : حَرَجْتُ الإبلَ فَأَحْرَجَتْ .

(١٦) ويحيى بناء افْعَلَّ للدلالة على المبالغة ، نحو : اشْمَلَ فِي مَشْيِهِ ، وَاشْمَأَزَّ ، وَاطْمَأَنَّ ، وَاقْشَعَرَ .

الفصل الثالث

في وجود مضارع الفعل الثلاثي

قد عَرَفْتَ أن الماضي الثلاثي يحيى على ثلاثة أوجه ؛ لأن عَيْنَهُ إما مفتوحة ، وإما مكسورة ، وإما مضمومة ، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعه مكسور العين ، أو مضمومها ، أو مفتوحها ، وأن الماضي المكسور العين يأتي مضارعه مفتوح العين ، أو مكسورها ، ولا يأتي مضمومها ، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضاً ؛ فهذه ستة أوجه وردت مُسْتَفْعَلَةً بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي ، وبعضها أكثر استعمالاً من بعض .

(١) الوجه الأول : فَعَلَ يَفْعِلُ — بفتح عين الماضي ، وكسر عين المضارع — ويحيى متعدداً ، نحو : ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ورمَاهُ يرميه وباعه يبيعه ، ولازماً نحو : جلس يجلس ؛ وهو مَقِيسٌ مُطَرَّدٌ في وَاوِيٍّ^(١) ، الفاء ، نحو : وَعَدَ يَعِدُ

(١) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق ، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح ، نحو : وجأ يجأ .

وَوَصَفَ يَصِفُ وَوَجَبَ يَجِبُ ، وفي يَأْتِي العَيْن ، نحو : جاء يَجِيءُ ، وفاء يَفِيءُ ^(١) ، وباع يَبِيعُ ، وَمَانَ يَمِينُ ^(٢) ، وفي يَأْتِي اللام ^(٣) ، نحو : أوى بأَوَى وَرَى يَرَى وَتَوَى يَتَوَى وَجَرَى يَجْرَى ، وفي المضمف اللازم ، نحو : تَبَّتْ يَدُهُ تَبْتُ وَرَثَ الحبلُ يَرِثُ وَصَحَّ الأمرُ يَصَحُّ ؛ وهو مسموعٌ في غير هذه الأنواع .

(٢) الوجه الثاني : فَعَلَ يَفْعُلُ — بفتح عين الماضي ، وضم عين المضارع — ويحيى متمدياً نحو : نصره يَنْصُرُهُ وَكُتِبَ يَكْتُبُهُ وَأَمَرَهُ يَأْمُرُهُ ، ويحيى لازماً ، نحو : قَعَدَ يَقْعُدُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ ؛ وهو مقيسٌ مُطَرَّدٌ في واوى العَيْن ، نحو : بَاءَ يَبُوءُ وَجَابَ يَجُوبُ وَنَاءَ يَنْوُوءُ وَأَبَ يَثُوبُ ، وفي واوى اللام ، نحو : أَسَا يَأْسُو وَتَلَا يَتَلَوُ وَجَفَا يَجْفُو وَصَفَا يَصْفُو ، وفي المضمف المتمدى ، نحو : صَبَّ الماءُ يَصْغُهُ وَعَبَّهُ يَعْبُهُ وَحَنَّهُ يَحْنُهُ وَمَجَّ الشرابُ يَمَجُّهُ ، وفي كل فعل قَصِدَ به الدلالة على أن اثنين تفاخرا في أمر فقلب أحدهما الآخر فيه ، سواء أكان قد سُمِعَ على غير هذا الوجه أم لم يسمع ، إلا أن يكون ذلك الفعل من أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كَسْرُ عَيْنِ المضارع ، وقد ذكرناها في الوجه السابق ، فتقول : تضاربنا فَضَرَبْتُهُ فَأَنَا أَضْرِبُهُ ، وتناصرنا فنَصَرْتُهُ فَأَنَا أَنْصُرُهُ .

(٣) الوجه الثالث : فَعَلَ يَفْعُلُ — بفتح عين الماضي والمضارع جميعاً — ولم يحيى هذا الوجه إلا حيث تكون عين الفعل أو لامه حرفاً من أحرفِ الحلق

(١) فاء إلى الأمر : رجع .

(٢) مان يمين : كذب .

(٣) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرفِ الحلق ، فإن وقعت عينه حرفاً من أحرفِ الحلق كان من باب فتح ، نحو : رعى يَرعى ، وسعى يَسعى ، ونأى يَنأى ، ونهى يَنْهى ، وبأى يَبأى .

السته التي هي : الهمزة ، والماء ، والمين ، والحاء ، والفين ، والحاء ، نحو : فَتَحَ يَفْتَحُ
وَبَدَأَ يَبْدَأُ وَهَبَتْهُ يَهْبَتْهُ ، وليس معنى ذلك أنه كلما كانت المين أو اللام حرفاً من هذه
الأحرف كان الفعل على هذا الوجه .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو : نَأَى يَنُأَى ، وامتدباً نحو : فَتَحَ يَفْتَحُ ،
وَنَهَى يَنْهَى .

(٤) لوجه الرابع : فَمِلَ يَقْلُ — بكسر عين الماضي ، وفتح عين المضارع —
وهذا هو الأصل من الوجهين اللذين يجىء عليهما مضارعُ الفعل الماضي المكسور
المين ؛ لأنه أخف ، وأدلك على التصرف ، وأكثر مادة ، وكل فعل ماضٍ سمعته
مكسورَ العينِ فاعلم أن مضارعه مفتوحُ المينِ ، إلا خمسة عشر فعلاً من الواو
القاء فإنها وردت مكسورة المين في الماضي والمضارع ، وسندكرها في الوجه الخامس .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو : ظَفِرَ يَحْفَرُ يَظْفَرُ ، وَمَتَعَدَّبَا نَحْوُ : عِلِمَ
الْأَمْرَ يَبْلَغُهُ وَفَهِمَ الْمَسْأَلَةَ يَفْهَمُهَا .

(٥) الوجه الخامس : فَمِلَ يَقْلُ — بكسر عين الماضي والمضارع جميعاً —
وهو شاذ أو نادر ، ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلاً من المعتل ، وهي : وَرِثَ ، وَوَلَّى ،
وَوَرَعَ ، وَوَمِقَ ، وَوَفَّقَ ، وَوَثِقَ ، وَوَرَى الْمَخْ ، وَوَجِدَ بِهِ ، وَوَعَقَ عَلَيْهِ ،
وَوَرِكَ ، وَوَكِمَ ، وَوَقِهَ ، وَوَهَمَ ، وَوَعِمَ .

(٦) الوجه السادس : فَمِلَ يَقْلُ — يضم عين الماضي والمضارع جميعاً — وقد
عرفت أنه لا يأتي إلا لازماً ؛ ولا يكون إلا دالاً على وَصْفٍ خِلْقِي ، أى : ذى مُسْكٍ .

ولك أن تَنْقُلَ إلى هذا البناء كلَّ فعلٍ أَرَدْتَ الدلالةَ على أنه صار كالفرزة ،
أو أَرَدْتَ التعجب منه ، أو التمدح به ، ومن أمثلة هذا الوجه : حَسَنَ يَحْسُنُ ، وَكُرُمَ
يَكْرُمُ ، وَرَفَهُ يَرْفُهُ .

الباب الثاني

في الصحيح والمعتل ، وأقسامهما

وأحكام كل قسم

ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل .

فالصحيح : ما خلت حروفه الأصول من أحرفِ الة الثلاثة — وهي الألف ،

والواو ، والياء — .

والمعتل : ما كان في أصوله حرفٌ منها أو أكثر .

والصحيح ثلاثة أقسام : سالم ، ومهموز ، ومضعف .

فالسالم : ما ليس في أصوله همز ، ولا حرفان من جنس واحد ، بعد خلوّه من

أحرفِ الة ، نحو : ضَرَبَ ، وَنَصَرَ ، وَفَتَحَ ، وَفَهِمَ ، وَحَسِبَ ، وَكَرَّمَ .

والمهموز : ما كان أحدُ أصوله همزاً ، نحو : أَخَذَ وأَكَلَ ، وسَأَلَ ودَابَّ ،

وَقَرَأَ وَبَدَأَ .

والمضعف نوعان : مضعف الثلاثي ، ومضعف الرباعي ، فأما مضعف الثلاثي

فهو : ما كانت عينه ولاؤه من جنسٍ واحدٍ ، نحو : عَصَى ، وَشَذَّ ، وَمَدَّ ، وأما مضعف

الرباعي فهو : ما كانت فاؤه ولاؤه الأولى من جنسٍ وعينه ولاؤه الثانية من جنسٍ

آخر ، نحو : زَلَزَلَ ، وَوَسَّوَسَ ، وَشَاشَأَ .

والمعتل خمسة أقسام : مِثَالٌ ، وَأَجُوفٌ ، وناقص ، ولقيف مفروق ،

ولقيف مقرون .

فالمِثَال : ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ ، نحو : وَعَدَ ، وَوَرِثَ ، وَيَنْعَ ، وَيَسْرَ .

والأَجُوف : ما كانت عينه حرفَ علةٍ ، نحو قال ، وباع ، وهاب ، وخاف .

والناقص : ما كانت لامه حرفَ علةٍ ، نحو : رَضِيَ ، وَسَرَوُ ، وَهَبَى .

واللقيف المفروق : ما كانت فاؤه ولامه حرفَ علةٍ ، نحو : وَفَى ، وَوَعَى ، وَوَقَى .

واللقيف المقرون : ما كانت عينه ولامه حرفَ علةٍ ، نحو : طَوَى ، وَهَوَى ، وَحَبَى .

والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلاً يقع في ثمانية فصول .

الفصل الأول

فی السالم ، وأحكامه

وهو — كما سبقت الإشارة إليه — ما سلت حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ من الهمز ،
والتضعيف ، وحروف العلة .

وقولنا : « حروفه الأصلية » للإشارة إلى أنه لا يَصْرُّ اشتماله على حرف زائد :
من همزة ، أو حرف علة ، أو غير ذلك ، وعلى هذا فنحو « أَكْرَمَ ، وَأَسْلَمَ ، وَأَنْعَمَ »
يسمى سالمًا ، وإن كانت فيه الهمزة ؛ لأنها لا تقابل فاءه أو عيْنه أو لامه ، وإنما هي
حرف زائد ، وكذا نحو : « قَاتَلَ ، وَنَاصَرَ ، وَشَارَكَ » ونحو : « بَيَّطَرَ ، وَنَرَيْفَ ،
وَرَوَّدَنَ ، وَهُوَّجَلَ » يسمى سالمًا وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء ؛ لأنهن
لَسَنَ في مُقَابَلَةٍ واحد من أصول الكلمة ، وإنما هن أَحْرُفٌ زَائِدَةٌ ، وكذا نحو :
« اَعْلَوْطَ وَاهْبَيْتَخَ » يسمى سالمًا وإن كان فيه حرفان من جنس واحد ؛ لأن أحدهما
ليس في مُقَابِلِ أَصْلٍ ، وإنما هما زائدان .

وَحُكْمُ السالم بجميع فروعه : أنه لا يحذف منه شيء عند اتصال الضمائر ،
أو نحوها ^(١) به ، ولا عند اشتقاق غير الماضي ، لكن يجب أن تَلْحَقَ به تاء
التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا ^(٢) ، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع
متحرك ^(٣) ، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن : فإن كان أَلْفًا فتَحَّ آخرُ الفعلِ

(١) كثناء التأنيث .

(٢) في مواضع تذكر في باب الفاعل من علم الإعراب (النحو) .

(٣) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات
في الكلمة الواحدة أو ما يشابهها ؛ ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر
الفعل للاتصال به ، نحو : « ضَرَبَنِي ، وَضَرَبَكَ ، وَنَرَبَهُ » ، إذ ليس المفعول مع الفعل
كالكلمة الواحدة .

إن لم يكن مفتوحاً ، نحو : « يَضْرِبَانِ ، وَيَنْصُرَانِ ، وَأَضْرِبَا ، وَأَنْصُرَا » وإن كان آخر الفعل مفتوحاً بقي ذلك الفتح ، نحو : « ضَرَبَا ، وَنَصَرَا »^(١) ، وإن كان الضميرُ واواً ضُمَّ له آخرُ الفعل ، نحو : « ضَرَبُوا ، وَنَصَرُوا ، وَيَضْرِبُونَ ، وَيَنْصُرُونَ ، وَأَضْرِبُوا ، وَأَنْصُرُوا » وإن كان الضميرُ ياء كسر له آخر الفعل^(٢) ، نحو : « تَضْرِبِينَ ، وَتَنْصُرِينَ ، وَأَضْرِبِي ، وَأَنْصُرِي » ، وإنما يفتح آخره أو يضم أو يكسر لمناسبة أحرف الضمائر .

ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا النوع ؛ فكل تغيير يكون في أحد الأنواع فلا بد أن يكون له سبب اقتضاه ، وسنذكر مع كل نوع ما يحدث فيه من التغيرات وأسبابها ، إن شاء الله .

(١) ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحة التي كانت في « ضرب ، ونصر » قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في « ضربا ، ونصرا » ، وعلى المذهب الذي ذكرناه في الأصل يقال في « ضربا » : مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وعلى المذهب الآخر يقال في « ضربا » : مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن الفتحة في « ضربا » على الأول فتحة الناء ، وعلى الثاني هي فتحة اجتلبت لمناسبة الألف ، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ ، فافهم ذلك .

(٢) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلاً نحو : « اضربي » ، وراعت أنهم التزموا أن يجيئوا بنون الوفاة قبل ياء المتكلم — نحو : « ضربني ونصرني » ، تحرزاً عن كسر آخر الفعل ؛ لكون ياء المتكلم مفعولاً — علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة ؛ فالكسرة التي قبل ياء المخاطبة كأنها وقعت حشواً ، ككسرة اللام في علم ، وكسرة الراء في يضرب وفي اضرب ، بخلاف ما قبل ياء المتكلم فإنها لما كانت مفعولاً كانت منفصلة حقيقة وحكما ، فناسب أن يقرأ من كسر آخر الفعل .

الفصل الثاني

فی الْمُضَعَّفِ ، وأحكامه

هو — كما علمت — نوعان : مُضَعَّفُ الرَّبَاعِيِّ ، ومُضَعَّفُ الثَّلَاثِيِّ .
فأما مضعف الرباعي فهو الذي تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر^(١) ، نحو : « زَلَزَلَ ، ودَمَدَمَ ، وعَسَمَسَ » ، ويسمى مُطَابِقًا أَيْضًا .

ولعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه كان مثل السالم في جميع أحكامه ؛ فلا حاجة بنا إلى ذكر شيء عنه . بعد أن فصلنا لك أحكام السالم في الفصل السابق .
وأما مضعف الثلاثي — ويقال له « الْأَصَمُّ » أَيْضًا — فهو : ما كانت عَيْنُهُ ولامُهُ من جنسٍ وَاحِدٍ .

وقولنا « عينه ولامه » يخرج به ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام ، نحو : « أَجْلَوَذَ ، وَاَعْلَوَطَ » فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام ، بل هي زائدة ، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، وأحدهما في مقابل العين والثاني ليس في مقابل اللام ، نحو : « قَطَعَ وَذَهَبَ » فإن الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلا للام الكلمة ، وإنما هو تكرير ليمينها ؛ وكذلك ما كان أحد الحرفين للمتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين ، نحو : « أَحْمَرٌ ، وَأَحْمَارٌ »^(٢) ، ونحو : « اقْشَمَرٌ ، وَاقْشَمَاتٌ »^(٣) ؛ فإن أَحَدَ الحرفين المتجانسين في هذه المثل ونحوها ليس في مقابلة العين ، بل هو تكرير للام الكلمة .

(١) يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيراً بتكرير الصوت ، نحو : سَأَسَا ، وشَأَشَا ، وصرصر ، وبأبأ ، وهأهأ ، وقهقهه ، وبسبس .

(٢) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحاً ، وإن جرت عليهما أحكامهما من حيث الإدغام والفتك ، وذلك بسبب وقوع الحرفين المتماثلين متجاورين في آخر لفظ الفعل .

والمثال الذي ينطبق عليه التعريف قولك : « مَدَّ ، وَشَدَّ ، وَامْتَدَّ ، وَاشْتَدَّ ، وَاسْتَمَدَّ ، وَاسْتَمَرَّ »^(١).

ولم يحى المضاعف من بابي « فَتَحَ يَفْتَحُ ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ » — بفتح العين في الماضي والمضارع ، أو كسرهما فيهما — أصالة ، كما لم يحى من باب « كَرَّمَ يَكْرُمُ » — بضم العين فيهما — إلا في ألفاظ قليلة : منها كَبَيْتَ وَفَكَّكْتَ^(٢) ، أى : صرت ذائباً وَفَكَّةً ، وإنما يحى من ثلاثة الأبواب الباقية ، نحو : شَدَّ يَشُدُّ ، وَشَدَّ يَشُدُّ ، وَظَلَّ يَظَلُّ .

حكم ماضيه :

إذا أسند إلى اسم ظاهر ، أو ضمير مستقر ، أو ضمير رفع متصل ساكن — وذلك : ألف الاثنين ، وواو الجماعة — أو اتصلت به تاء التأنيث ؛ وجب فيه الإدغام ، تقول : « مَدَّ عَلَى ، وَخَفَّ مُحَمَّدٌ ، وَمَلَّ خَالِدٌ » وتقول : « الحمدان مَدَّا ، وَخَفَّا ، وَمَلَّا » وتقول : « البكران مَدَّوْا ، وَخَفَّفُوا ، وَمَلَّوْا » وتقول : « مَلَّتْ فَاطِمَةُ ، وَخَفَّتْ ، وَمَدَّتْ » .

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك — وذلك : تاء الفاعل ، ونا ، ونون النسوة — وجب فيه فك الإدغام^(٣) ، تقول : « مَدَدْتُ ، وَخَفَفْتُ ، وَمَلَلْتُ ، وَمَدَدْنَا ، وَخَفَفْنَا ، وَمَلَلْنَا ، وَمَدَدَنْ ، وَخَفَفَنْ ، وَمَلَلَنْ » .

ثم إن كان ذلك الماضى المسند للضمير المتحرك مكسور العين — نحو : ظَلَّ وَمَلَّ^(٤) — جاز فيه ثلاثة أوجه :

(١) من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان في مقابل العين واللام .

(٢) ومن ذلك أيضاً قولهم : « عززت الناقة تعزز » من باب كرم — إذا ضاع مجرى لبنها ، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغماً ومفكوكاً . والأصل هو الإدغام .

(٣) ومن العرب من يبق الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر ، وهى لغة رديئة .

(٤) أصلهما : « ظلل ، وملل » بوزن « علم » .

الأول : بقاءه على حاله الذي ذكرناه ، وهذه لغة أكثر العرب

الثاني : حَذَفُ عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها — وهي الفتحة — فتقول :

« ظَلْتُ ، وَمِلْتُ » وهذه لغة بني عامر ، وعليها جاء قوله تعالى : (٥٦ — ٦٥) :
(فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ) وقوله جلت كلمته (٢٠ — ٩٨) : (الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا)^(١).

الثالث : حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء ، تقول : « ظَلْتُ ، وَمِلْتُ » وهذه

لغة بعض أهل الحجاز .

حكم مضارعه :

إذا أسند إلى ضمير بارز ساكن — وذلك أب الأثنين ، وواو الجماعة ، وياء المؤنثة

المخاطبة — مجزوماً كان أو غير مجزوم ، أو أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن

مجزوماً ؛ وجب فيه الإدغام ، تقول : « الحمدان يَمْدَان ، وَيَخِفَانِ ، وَيَمْلَانِ ، ولن

يَمْدَا ، ولن يَخِفَا ، ولن يَمْلَا ، ولم يَخِفَا ، ولم يَمْلَا » وتقول : « الحمدون

يَمْدُون ، وَيَخِفُونَ ، وَيَمْلُونَ ، ولن يَمْدُوا ، ولم يَمْدُوا » وتقول : « أنت تَمْلَيْنِ

يا زَيْنَب ، ولن تَمْلِي ، ولم تَمْلِي » وكذلك تقول : « يَمَلَّ زيد ، ولن يَمَلَّ ، ومحمد

يَمَلُّ ، ولن يَمَلَّ » ، قال الله تعالى (٢٨ — ٣٥) : (سَتَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ)

وقال : (٢٠ — ١٨) : (وَلَا تَطْفَنُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) وفي الحديث :

« لَنْ يَمَلَّ اللَّهُ حَتَّى تَمْلُوا » .

فإن أسند إلى ضمير بارز متحرك — وذلك نون النسوة — وجب فك الإدغام ،

تقول : « النساء يَمْلَنَ ، وَيَشْدُنَ ، وَيَخَفْنَ » .

(١) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

فَظَلْتُ بِمَرَأَى شَاتِيٍّ وَبِمَسْمَعٍ أَلَا حَبْدًا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعٍ

وقوله أيضاً :

ظَلْتُ فِيهَا ذَاتَ يَوْمٍ وَاقِفًا أَسْأَلُ الْمَنْزِلَ هَلْ فِيهِ خَبْرٌ ؟

وقد جمع عمر أيضاً بين الإتمام والحذف في بيت واحد ، وهو قوله :

وَمَا مِلْتُ وَلَكِنْ زَادَ حُبُّكُمْ وَمَا ذَكَرْتُكَ إِلَّا ظَلْتُ كَالسَّيْرِ

(١٨ — شرح ابن عقيل ٤)

وإن كان مسنداً إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر ، وكان مجزوماً — جاز فيه الإدغام ، والفك ، تقول : « لم يَشُدَّ ، ولم يَمَلَّ ، ولم يَخَفْ » وتقول : « لم يَشُدُّ ، ولم يَمَلَّ ، ولم يَخَفْ » والفك أكثر استعمالاً ، قال الله تعالى (٢٠ — ١٨) : (وَمَنْ يَحْمِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى) وقال (٧٤ — ٦) : (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) ، وقال (٢٨٢ — ٢) : (وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ — فليُمْلِلِ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ) .

حكم أمره :

إذا أسند إلى ضمير ساكنٍ وجب فيه الإدغام ، نحو : « مُدَّ ، ومُدُّوا ، ومُدِّي » وإذا أسند إلى ضمير متحرك — وهو نون النسوة — وجب فيه الفك ، نحو : « اُمْدُدْنَ » وإذا أسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران : الإدغام ، والفك ، والفك أكثر استعمالاً ، وهو لغة أهل الحجاز ، قال الله تعالى (٣١ — ١٩) : (واغضضْ مِنْ صَوْتِكَ) .

وسائر العرب على الإدغام ، ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخر :

فلسنة أهل نجد فتحه ؛ قصداً إلى التخفيف ، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه ، وتشبيهاً له بنحو : « أين ، وكيف » مما بنى على الفتح وقبله حرف ساكن ؛ فهم يقولون : « غَضَّ ، وظَلَّ »^(١) ، وخِفَّ » .

ولغة بنى أسد كلفة أهل نجد ، إلا أن يقع بعد الفعل حرفٌ ساكنٌ ، فإن وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل ؛ فيقولون : « غَضَّ طَرَفَكَ ، وغَضَّ الطرف » .

ولغة بنى كعب الكسر مطلقاً ؛ فيقولون : « غَضَّ طَرَفَكَ ، وغَضَّ الطرف » . ومن العرب من يحرك الآخر بحركة الأول ؛ فيقولون : « غَضَّ ، وخِفَّ ، وظَلَّ »^(٢) .

(٢٧١) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضغف الذي من باب « علم يعلم » نحو : « ظل ومل » يلزم فيه فك الإدغام ، فتقول : « اظلل ، واملل » ولا يجوز الإدغام بخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي ، ومنهم من أنكر ذلك ، وقال : إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن ، والفاء محركة في المضارع ، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه ؛ فلم يكن هناك حاجة إلى الألف .

والضابط في وجوب الإدغام أو الفك أو جوازها في الأنواع الثلاثة أن تقول :

(١) كل موضع يكون فيه مكان المثلين من السالم حرفان متحركان يجب فيه الإدغام ، ألا ترى أن « مَدَّ » في قولك : « مَدَّ عَلَى ، والمحمدان مَدَّ » تقابل الدال الأولى صاد « نَصَرَ ، وَنَصَرَ » وتقابل الدال الثانية الراء ، وهما متحركان ؟

(٢) وكل موضع يكون فيه مكان ثانى المثلين من السالم حرف ساكن لعل الاتصال بالضمير المتحرك يجب فيه الفك ، ألا ترى أن « مَدَّ » في قولك : « مَدَدْتُ ، وَمَدَدَنْ » وكذلك « يَمُدُّ ، وَمُدَّ » في قولك : « يَمُدُّنَّ ، وَامْدُدْنَ » تقابل الدال الأولى فيهن الصاد في « نَصَرْتُ ، وَنَصَرْنَ ، وَيَنْصُرْنَ ، وَانْصُرْنَ » وهي متحركة ، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهي ساكنة ؟

(٣) وكل موضع يكون فيه ثانى المثلين من السالم حرف ساكن لغير العلة المذكورة يجوز فيه الفك والإدغام ، ألا ترى أن الدال الأولى في نحو : « لَمْ يَمْدُدْ ، وَامْدُدْ » تقابل الصاد في نحو : « لَمْ يَنْصُرْ ، وَانْصُرْ » وأن الدال الثانية تقابل الراء وهي ساكنة أخير الاتصال بالضمير المتحرك ^(١) .
وهذا للضابط مطرد في جميع ما ذكرنا .

(١) لأن السكون في « لم يمدد » ونحوه للجزم ، والسكون في « امدد » ونحوه للبناء .

الفصل الثالث

في المهموز ، وأحكامه

وهو — كما يعلم مما سبق — ما كان في مُقابلة فائه ، أو عينه ، أو لامه همز .

فأما مهموز الفاء ^(١) فيجىء على مثال نصرَ يَنْصُرُ ، نحو : أَخَذَ يَأْخُذُ ، وَأَمَرَ يَأْمُرُ ، وَأَجَرَ يَأْجُرُ ، وَأَكَلَ يَأْكُلُ ، وعلى مثال ضَرَبَ يَضْرِبُ ، نحو : أَدَبَ يَأْدِبُ ^(٢) ، وَأَبَرَ النَّخْلَ يَأْبِرُهُ ^(٣) وَأَفَرَ يَأْفِرُ ^(٤) وَأَسَرَ يَأْسِرُ ، وعلى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ ، و : أَهَبَ يَأْهَبُ ^(٥) وَالْهَ يَالَهُ ^(٦) ، وعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ ، نحو : أَرَجَ يَأْرَجُ ، وَأَشْرَعَ يَأْشُرُ ، وَأَزْبَتِ الْإِبِلُ تَأْزَبُ ^(٧) وَأَشْحَ يَأْشَحُ ^(٨) ، وعلى مثال حَسَنَ يَحْسُنُ ، نحو : أَسْلَ يَأْسُلُ ^(٩) .

وأما الصحيح من مهموز العين فيجىء على مثال فَتَحَ يَفْتَحُ ^(١٠) ، نحو : رَأْسَ يَرَأْسُ ، وَسَالَ يَسَالُ ، وَدَابَّ يَدَابُّ ، وَرَأْبُ الصَّدْعِ يَرَابُهُ ، وَطَلَى يَطْلَى ، وَطَلَى يَطْلَى .

- (١) وقد يخص هذا النوع باسم «المقطوع» ، لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها .
- (٢) أدب فهو آدب : دعا إلى طعام ، وأما أدب — بمعنى ظرف وحسن تناوله — فهو أديب ؛ فإنه من باب كرم يكرم .
- (٢) أبر النخل والزروع : أصلحه ، وقد جاء من باب نصر أيضاً .
- (٤) أفر : عدا ، ووثب .
- (٥) أهب : استعد .
- (٦) ألّه : عبد ، وأجار ، وجاء من باب فرح ، بمعنى تهيير .
- (٧) أزبت الإبل : لم تجتر .
- (٨) أشح — من باب فرح — غضب .
- (٩) يقال : رجل أسيل الخد ، أى لين الخد طويله .
- (١٠) ويجىء على مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيراً ، نحو : وأل يثل ووأى يثى .

يَعْلَمُ ، نحو : يَتَسَمَّيْنَ بِأَسْمٍ ، وَرَتَمَ بِرَأْمٍ ، وَيَتَسَمَّيْنَ بِبِئْسَ ، وَكَلَى مِثَال
حَسَنَ يَحْسُنُ ، نحو : لَوْمْ بِلَوْمْ .

وأما مهموز اللام فيجىء على مثال ضرب يضرب ، نحو : هَنَأَ الطَّمَامُ يَهْنِئُهُ ^(١) ،
وَكَلَى مِثَال فَتَحَ يَفْتَحُ ، نحو : سَبَأَ يَسْبَأُ ، وَخَفَأَ يَخْتَوِي ، وَخَجَأَ يَخْجُو ، وَخَسَأَ
يَخْسُو ، وَحَكَا الْمَقْدَةَ يَحْكُوهَا ^(٢) ، وَرَدَأَ يَرْدُوهُ ^(٣) ، وَكَلَى مِثَال عَلِمَ يَعْلَمُ ،
نحو : صَدَى يَصْدَأُ ، وَخَطَى يَخْطَأُ ، وَرَزَى يَرْزَأُ ، وَجَبَى يَجْبَأُ ^(٤) وَكَلَى مِثَال
حَسَنَ يَحْسُنُ ، نحو : بَطُو يَبْطُو ، وَجَرُو يَجْرُو ، وَدَنُو يَدْنُو ، وَكَلَى مِثَال تَصَرَ
يَنْصَرُ ، نحو : بَرَأَ يَبْرُو ^(٥) .

حكمه :

حكم المهموز بجميع أنواعه بحكم السالم : لا يحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر
ونحوها ، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه ؛ إلا كلمات محصورة : قد كثر دَوْرَانِهَا
في كلامهم لحذفوا همزتها قَصْداً إلى التضعيف ؛ وهي :

أولاً : أَخَذَ وَأَكَلَ ، حذفوا همزتهما من صيغة الأمر ، ثم حذفوا همزة الوصل
فقالوا : « حَذَّ وَكَلَّ » ^(٦) وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداء .

(١) وقد جاء هذا الفعل من بابي نصر وفتح .

ويجىء على هذا المثال كثير من المعتل نحو : جاء يجىء ، وقاء يقاء ، وفاء يفاء .

(٢) حكاً المقدمة ، أى : شديداً ، ومثله أحكأها ، واحتكأها .

(٣) ردأه به : جعله رداء له وقوة وعماداً .

(٤) جبى : ارتدع ، وكره . وخرج ، ونواري ، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح .

(٥) ويجىء مثال نصر من مهموز اللام في المعتل الأجوف كثيراً ، نحو : ياء ييوء ،

وساء يسوؤه ، وناء ينوء .

(٦) أصلهما : « أَخَذَ ، أَكَلَ » ، على مثال انصر ، لحذفوا فاء الكلمة منهما فصارا

« أَخَذَ ، أَكَلَ » ، فاستغنوا عن همزة الوصل ؛ لأنها كانت مجتلية للتوصل إلى النطق بالسالكين

وقد زال . لحذفوها ، فصارا « خَذَ ، وَكَلَّ » .

ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقه بشيء ، ولكنه غير ملتزم التزامه في الابتداء^(١)
 قال الله تعالى (٢ - ٣٢) : (خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ) ، وقال سبحانه (٧ - ٣١)
 (خُذُوا زِينَتَكُمْ) ، وقال (٢ - ١٧٧) : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ
 الْخُلُوطَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخُلُوطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) ، وقال (٧ - ٣١) : (وَكُلُوا
 وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) .

فأما في المضارع : فلم يحذفوا همزة منهما ، بل أبقوها على قياس نظائرها ، قال الله
 تعالى (٧ - ١٤٤) : (وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا) وقال جل شأنه (٤ - ٢) :
 (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) .

ثانياً : أَمَرَ وَسَالَ ، حذفوا همزتهما من صيغة الأمر أيضاً ، ثم حذفوا همزة
 الوصل استغناء عنها ، فقالوا : « مُرْ ، وَسَلْ » إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف
 إلا عند الابتداء بالكلمة : فإن كانت مسبوقه بشيء كحرف العطف لم يلتزموا حذفها ،
 بل الأكثر استعمالاً عندم في هاتين الكلمتين حينئذ إعادة همزة - التي هي
 الفاء أو العين - إليهما ؛ قال الله تعالى (٣ - ٢١١) : (سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ)
 وقال (١ - ٧٢) : (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) ، وقال (٢٠ - ١٣٢) :
 (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) .

فأما في صيغة المضارع : فإنها لا تحذف ، قال الله تعالى (٢ - ٤٤) : (أَتَأْمُرُونَ
 النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) وقال (٣ - ١١٠) : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ
 تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ) ، وقال (٥ - ١٠١) : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ
 تَسْؤَلُكُمْ ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا) .

فَوَزَنُ « مُرْ ، وَخَذْ ، وَكُلْ » عَلْ ، ووزن « سَلْ » قَلْ .

(١) وتتميمهما على قياس نظائرها - حينئذ - نادر ، بل قيل : لا يجوز .

ثالثاً : رأى ، حذفوا همزة الكلمة في صِيغَتِي المضارع والأمر ، بعد نَقْل حَرَكَةِ
الهمزة إلى الفاء ، فقالوا : « يَرى ، وَرَة »^(١) ، قال تعالى (٩٦ — ١٤) : (أَلَمْ يَكُنْ
بِأَنَّ اللَّهَ يَرى) .

فوزن « يَرى » يُفْلُ ، ووزن « رَة » فَهَ .

رابعاً : أَرى ، حذفوا همزة الكلمة ، وهى عنها فى جميع صيغهِ : الماضى ،
المضارع ، والأمر^(٢) ، وسائر المشتقات ؛ قال الله تعالى (٣١ — ٥٢) : (سَنُرِيهِمْ
آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ) وقال (٧ — ١٤٣) : (رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) وقال (٤ — ١٥٢)
(أَرِنَا اللَّهُ جَهَنَّمَ) وقال (٣١ — ٢٩) : (أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا) .

فوزن « أَرى » أَقَلَّ ، ووزن « يَرى » يُفْلُ ، ووزن « أَرِ » أَفِ .

(تنبيه) إذا كان الفعل المهموز اللام على فَعَلَ ، نحو : « قَرَأَ ، وَنَشَأَ ، وَبَدَأَ »
ثم أسند للضمير المتحرك ؛ فعامة العرب على تحقيق الهمزة ، فتقول : قَرَأْتُ ،

(١) أصل يرى ، يرى ، على مثال يفتح . تحركت الياء — التى هى لام الكلمة —
وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً ، ثم نقلوا حركة الهمزة — التى هى العين — إلى الساكن
قبلها ، فالتقى ساكنان : العين ، واللام ، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وأصل
د ر ه ، دار ه ، بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، فنقلوا حركة الهمزة ، ثم حذفوها حملاً
على حذفها فى المضارع ، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها ، فعاد الفعل على حرف
واحد ، فاجتلبوا له هاء السكت .

(٢) أصل أرى الماضى « أَرى » ، على مثال أكرم ، تحركت الياء — التى هى اللام
— وانفتح ما قبلها ، فقلت ألفاً ، ثم نقلت حركة الهمزة — التى هى العين — إلى الفاء ،
ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وأصل يرى المضارع « يَرى » ، على
مثال يكرم ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الفاء ، ثم حذفت ،
وأصل « أَر » ، الأمر « أَره » — على مثال أعط — بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، ثم نقلت
الهمزة التى هى عين الكلمة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة حملاً على حذفها فى المضارع .

وَنَشَأْتُ ، وَبَدَأْتُ ، وَحَكِي سَبْوِيهِ عَنْ أُمِّي زَيْدٌ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَخَفُ الْهَمْزَةَ ؛
 فَيَقُولُ : قَرَيْتُ ، وَنَشَيْتُ ، وَبَدَيْتُ ، وَمَلَيْتُ الْإِنَاءَ ، وَخَبَيْتُ الْمَتَاعَ ، وَذَكَرَ أَنَّهُمْ
 يَقُولُونَ فِي مُضَارَعِهِ : أَقْرَأَ ، وَأَخْبَأَ ، وَأَنْشَأَ - بِالْتَّخْفِيفِ أَيْضًا - فَعَلَى هَذَا لَوْ دَخَلَ
 عَلَى الْمُضَارَعِ جَازِمٌ : فَإِنْ كَانَ التَّخْفِيفُ بَعْدَ دُخُولِ الْجَازِمِ كَانَ التَّخْفِيفُ قِيَاسِيًّا ، وَلَمْ
 تَحْذَفِ الْأَلْفُ لِاسْتِيفَاءِ الْجَازِمِ حَظَّهُ قَبْلَ التَّخْفِيفِ ، تَقُولُ : لَمْ أَقْرَأَ ، وَلَمْ أَبْدَأَ ، وَلَمْ أَنْشَأَ ،
 وَإِنْ كَانَ التَّخْفِيفُ قَبْلَ دُخُولِ الْجَازِمِ كَانَ التَّخْفِيفُ غَيْرَ قِيَاسِيٍّ ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَلْزَمْ أَنْ
 تَحْذَفِ هَذِهِ الْأَلْفُ عِنْدَ دُخُولِ الْجَازِمِ ، كَمَا تَصْنَعُ فِي النَاقِصِ ، بَلْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَحْذِفَهَا
 كَمَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَبْقِيَهَا ؛ فَتَقُولُ : لَمْ أَقْرَأَ ، وَلَمْ أَبْدَأَ ، وَلَمْ أَنْشَأَ ، وَتَقُولُ : لَمْ أَقْرَأَ ،
 وَلَمْ أَبْدَأَ ، وَلَمْ أَنْشَأَ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ .

وَقَدْ يَخَفُفُ مَهْمُوزُ الْعَيْنِ - نَحْوُ : سَأَلَ - فَيَقَالُ فِيهِ : سَالَ ، وَفِي مُضَارَعِهِ :
 يَسَالُ ، وَفِي أَمْرِهِ : سَلْ (١) .

وَقَدْ جَاءَ عَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

سَأَلَتْ هَذَا بِلَّ رَسُولِ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هَذَا بِلَّ بِمَا قَالُوا ، وَمَا صَدَقُوا

(١) وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ حَذْفُ الْعَيْنِ مِنْ أَمْرٍ وَسَأَلَ ، شَاذًا فِي الْقِيَاسِ كَمَا ذَكَرْنَا آتِفًا ،
 بَلْ إِنَّمَا يَكُونُ الْحَذْفُ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ : كَالْحَذْفِ فِي وَخَفَ ، وَنَمَ ، وَأَصَلَ
 « سَلَ » عَلَى هَذَا : أَسَأَلَ ، نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، ثُمَّ خَفَفْتُ الْهَمْزَةَ ،
 وَاسْتَخَفَى عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، فَصَارَ « سَالَ » ، فَخَفَفْتُ الْعَيْنَ تَخْلُصًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَيَذْهَبُ
 بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى التَّزَامِ هَذَا التَّقْدِيرِ فِي هَذِهِ السَّكَلَةِ ،

قَالَ أَبُو رَجَاءٍ : وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ « سَلَ » بِالْحَذْفِ لِقَاءِ مَنْ يَخَفُفُ الْهَمْزَةَ وَحْدَهُمْ ، مَعَ
 أَنَّ الْعُلَمَاءَ ذَكَرُوا أَنَّ النُّطْقَ بِهِ مَخْذُوفُ الْهَمْزَةِ لِقَاءَ عَامَةِ الْعَرَبِ ،

الفصل الرابع

في المثال ، وأحكامه

وهو - كما علمت مما تقدم - ما كانت فاؤه حرف علة ^(١) ، وتكون فاؤه واوا ، أو ياء ، ولا يمكن أن تكون ألفاً ^(٢) ، كما لا يمكن إعلال واوه أو يائه .

فأما المثال الواوِي فيجىء على خمسة أوجه ؛ الأول : « عِلِمَ يَعْلَمُ » نحو : « وِي » ، وَوَجِعَ ، وَوَجِلَ ، وَوَحِلَ ، وَوَحَتَ ، وَوَذَرَ ، وَوَسِخَ ، وَوَسِعَ ، وَوَسِنَ ، وَوَصَبَ ، وَوَضَرَ ، وَوَطَفَ ، وَوَطَى ، وَوَغَرَ ، وَوَقَرَتِ أَذُنُهُ ، وَوَكَعَ ، وَوَلَعَ ، وَوَلَّهَ ، وَوَهَلَ . الثاني : « كَرُمَ يَكْرُمُ » نحو : « وَثَرُ » ، وَوَثِقَ ، وَوَجَزَ ، وَوَجَّهَ ، وَوَحَمَ ، وَوَضُوَ ، وَوَقَحَ . الثالث : مثال « نَفَعَ يَنْفَعُ » نحو : « وَجَأَ ، وَوَدَعَ ، وَوَزَعَ ، وَوَقَعَ ، وَوَهَبَ ، وَوَضَعَ ، وَوَلَّغَ » . الرابع : مثال « حَسِبَ يَحْسِبُ » نحو : « وَرَثَ ، وَوَرَعَ ، وَوَرِمَ ، وَوَفَّقَ ، وَوَلَّغَ » الخامس : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » نحو : « وَعَدَ ، وَوَتَبَ ، وَوَجَبَ » .

ولم يجىء من الواوِي على مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ » إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر ، وهي قولهم : « وَجَدَ يَجِدُ » ^(٣) . وعليها قول جرير :

(١) إنما سمي « مثالا » ، لأن ماضيه مثل السالم في الصحة وعدم الإعلال ، أو لأن أمره مثل الأجوف ، وقد يقال له « المعتل » ، بالإطلاق .

(٢) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، والساكن لا يقع ابتداء ، بخلاف الواو والياء ، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقما فاء ، أما الألف فإنها تقع وسطاً وآخراً وإن لم تكن أصلية ، نحو : « قال ، وباع ، وخاف ، ورعى ، وغزا » .

(٣) كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التي هي فاء الكلمة ، ولا تحذف ، لما استعمله قريباً ، فكان حقّه أن يقولوا : يوجد - بوزان « ينصر » - غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة كما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة : شئوذاً ، واستشقالا .

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَفَعَ الْفُؤَادُ بِشَرِّهِ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً^(١)

وأما المثال اليأى^(٢) فإن أملكه في العربية قليلة جداً ، وقد جاءت على أربعة أوجه ؛
الأول : مثال « عِلِمَ يَعْلَمَ » نحو : « يَيْسَ ، وَيَيْمَ ، وَيَقِظَ ، وَيَقِنَ ، وَيَيْسَ » .
الثانى : مثال « نَفَعَ يَنْفَعُ » نحو : « يَقَعُ ، وَيَنْعَ »^(٣) . الثالث : مثال « نَصَرَ
يَنْصُرُ » نحو : « يَمَنَ » . الرابع : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » نحو : « يَنْعَ »^(٤) ، وَيَسَرَ » .
حكم ماضيه :

ماضى المثال — سواء أكان واوياً أم كان يائياً — كماضى السالم فى جميع
حالاته^(٥) تقول : « وَعَدْتُ ، وَعَدْنَا ، وَعَدْتَ ، وَعَدْتِ ، وَعَدْتُمَا ، وَعَدْتُمْ ،

(١) نفع : روى ، الحوائم : العطاش ، غليلاً : حرارة عطش ، يقول : لو أنك
تشاءين لروى المحب بشرية من ريقك العذب ترك العطاش لا يجدن حرارة العطش ، وذلك
فى يدك بترك المجانية والهجر .

(٢) لم أجد أحداً من العلماء قد بين هذا ، ولكنى أردت ذكره تنمياً للبحث ، وقد
راجعت القاموس والمختار والمصباح ، لاستيما ب ما جاءوا به وبيان أبوابه التى ورد عليها ،
والعلة فى ترك الصرفين لهذا النوع سلامة فائه فى سائر تصاريفه .

(٣) جاء هذا الفعل من بابين كما ترى .

(٤) المراد أنه لا يعتل بنوع من أنواع الإعلال ؛ لأن جميعها غير ميسور فيه ؛
وبيان ذلك أن الإعلال ثلاثة أنواع : إعلال بالقلب ، وإعلال بالسكون ، وإعلال
بالحذف ؛ أما الإعلال بالقلب فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلها إلا خرفاً من أحرف العلة ؛
إذ هو الغالب فى هذا النوع ، وحرف العلة لا يكون إلا ساكناً ، ولا يمكن الابتداء
بالسكان ؛ فلا يكون حرف العلة فى مكان الفاء ؛ وأما الإعلال بالسكون فغير مقدور ،
وعلة ظاهرة ؛ وأما الإعلال بالحذف فإما أن تحذف ولا تعوض عن المحذوف شيئاً
فيكون غيباً وإلباساً بصورة الأمر ، وإما أن تحذف وتعوض : فى الأول ، أو فى
الآخر ؛ فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر .

وَعَدْتُ ، وَعَدَ ، وَعَدَا ، وَعَدْنَا ، وَعَدُوا ، وَعَدَنْ « وتقول :
 « يَسَرْتُ ، يَسَرْنَا ، يَسَرْتَ ، يَسَرْتُمْ ، يَسَرْتُمَا ، يَسَرْتُمْ ، يَسَرْتُنَّ ،
 يَسَرَ ، يَسَرَا ، يَسَرْنَا ، يَسَرُوا ، يَسَرْنَ » .

حكم مضارعه وأمره .

أما الياءُ فمثل السالم لا يحدف منه شيء^(١) ، ولا يعلّ بنوع من أنواع الإعلال .

وأما الواوُ فتحذف واؤه من المضارع والأمر وجوبا ؛ بشرطين :

الأول : أن يكون الماضي ثلاثياً مجرداً^(٢) نحو « وَصَلَ ، وَوَرِثَ » .

الثاني : أن تكون عين المضارع مكسورة : سواء أكانت عين الماضي مكسورة
 أيضاً ، نحو « وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَرِثَ يَرِثُ ، وَوَفَّقَ يَفِيقُ ، وَوَعِمَ يَعِمُ » أم كانت عين
 الماضي مفتوحة ، نحو « وَصَلَ يَصِلُ ، وَوَعَدَ يَعِدُ ، وَوَجَبَ يَجِبُ ، وَوَصَفَ يَصِفُ » .
 فإن اختلف الشرط الأول : بأن كان الفعل مزيداً فيه نحو : « أَوْجَبَ ،
 وَأَوْزَرَ ، وَأَوْعَدَ ، وَأَوْجَفَ » ونحو : « وَاعَدَ ، وَوَاوَصَلَ ، وَوَاوَزَرَ ، وَوَاوَلَ »
 لم تحذف الواو لعدم الياء المفتوحة^(٣) ، تقول : يُوجِبُ ، وَيُورِقُ ، وَيُوعِدُ ،
 وَيُوجِفُ ، وَيُوَاوِلُ ، وَيُوَاوِرُ ، وَيُوَاوِلُ » .

وإن اختلف الشرط الثاني : بأن كانت عين المضارع مضمومة ، أو مفتوحة —
 لم تحذف الواو لعدم الكسرة^(٤) تقول : « يَوْجُهُ ، وَيَوْجُرُ ، وَيَوْضُوْهُ ،

(١) رُشد من ذلك كلمتان حكاهما سيبويه وهما يسر يسر — كوعد يعد — وبس

بس — كوعم يم — في لغة .

(٢) وحيث يكون حرف المضارعة مفتوحاً ؛ ولهذا فإن أكثر الصرفين يحمل

الشرط فتح حرف المضارعة .

(٣) ولهذا لو كان نحو : « وعد ، ووصف ، وورث ، ووعم ، مبنياً للجهول لم

تحذف الواو من مضارعه ، تقول : « يوعد ، ويوصف ، ويورث ، ويوعم ، بضم حرف

المضارعة وفتح ما قبل الآخر .

وَيَوْحُمُ ، وَيَوْحُحُ « وكذا يَوْجَلُ ، وَيَوْهَلُ » وفي القرآن الكريم :
(١٥ - ٥٣) : (لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَليمِ) .

ولم يشذ من المضارع المضموم العين إلا كلمة واحدة ، وهي « يَجْدُ » في لغة عامر ،
وقد تقدمت .

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدّة أفعال : فسقطت الواو فيها ، وقياسها
البقاء ، وهي : « يَذَرُ ، وَيَسَعُ ، وَيَطَأُ ، وَيَلْعُ ، وَيَبُ ، وَيَدْعُ ، وَيَزْعُ ،
وَيَقَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَلْغُ »^(١) .

وشذت أفعال مكسورة العين في المضارع وقد سلمت من الحذف في لغة عَقِيل ،
وهي : « يَوَغِرُ ، وَيَوْلُهُ ، وَيَوْلِغُ ، وَيَوْحِلُ ، وَيَوْهِلُ » وهي عند غير
عَقِيل : مفتوحة العين ، أو محذوفة الفاء .

والأمر — في هذا كله — كالمضارع ، إلا فيما سلمت واؤه من الحذف ،
وهو مفتوح العين أو مكسورها ؛ فإن الواو في هذين قلبت باء ؛ لوقوعها ساكنة
إثر همزة الوصل المكسورة ، تقول : « يَيْجَلُ ، يَيْهَلُ ، يَيْفَرُ » بكسر العين عند عَقِيل ،
وفتحها عند غيرهم .

وتقول في أمر المحذوف الفاء : « رِثْ ، وَتَقْ ، وَفِقْ ، وَعِمْ ، وَصِلْ ، وَعِدْ ،
وَصِفْ » وتقول أيضاً : « ذَرْ ، وَسَعْ ، وَطَأْ ، وَلَعْ ، وَهَبْ ، وَدَعْ ، وَزَعْ ، وَلَغْ » .

(١) اعلم أن كثيراً من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا « يَطَأُ ويسع »
جاء موافقاً للقياس . مدعياً أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال « يضرب »
وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة ، وبعد الحذف فتحوا العين استئثالا لاجتماع
الكسرة وحرف الحلق ، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو ، أما « يَطَأُ ،
ويسع » فهما شاذان إجماعاً ؛ لأن ماضيها مكسور العين ، فقياسه فتح عين المضارع ،
وأما « يَذَرُ » فمحمول على « يدع » لأنه بمعنىناه .

وإنما حذفت الواو في الأمر — مع عدم وجود الياء المفتوحة — حملاً على حذفها في المضارع ؛ إذ الأمر إنما يقتطع منه .

(تنبيهان) : الأول : إذا كان مصدر الفعل المثال الواوى على مثال « فَعَلَ » — بكسر الفاء — جاز لك أن تحذف فاءه ^(١) ، وتَمَوْضَ عنها التاء بعد لامه ، نحو : « عِدَّةٌ ، وَزِنَةٌ ، وَصِفَةٌ » وتمويضُ هذه التاء واجب : لا يجوز عدمه عند الفراء ، ومذهب سيبويه — رحمه الله ! — أن التمويض ليس لازماً ، بل يجوز التمويض كما يجوز عدمه ^(٢) ، تمكناً بقول الفضل بن العباس :

إِنْ اتَّخِطَّ أَجْدُوا النَّبِينَ فَانْجَزُوا وَأَخْلَفُوا عِدَّةَ الْأَمْرِ الَّتِي وَعَدُوا

الثاني : إذا أردت أن تبني على مثال « افعل » من المثال الواوى أو اليأى لزمك أن قلب فاءه تاء ، ثم تدغمها في تاء افعل ، ولا يختص ذلك بالماضي ، ولا بسائر أنواع الفعل ، بل جميع المشتقات وأصلها في ذلك سواء ، تقول : « اتَّصَلَ ، واتَّعَدَ ، واتَّقَى ، يَتَّصِلُ ، وَيَتَّعِدُ ، وَيَتَّقَى ، اتَّصَلَ ، واتَّعَدَ ، واتَّقَى ، اتِّصَالاً ، واتِّعَاداً ، واتِّقَاءً ؛ فهو مُتَّصِلٌ ، ومُتَّعِدٌ ، ومُتَّقٍ — إلخ » ، وتقول : « اتَّسَرَ ، يَتَّسِرُ ، اتَّسَاراً — إلخ » .

والأصل « أَوْتَصَلَ » فقلبت الواو تاء فصار « اتَّصَلَ » فلم يكن بُدٌّ من الإدغام ، لوقوع أوّل المتجانسين ساكناً ، وثانيهما متحركاً ، وكذا الباقي .

(١) وشذ الحنفي مع التمويض في غير المصدر ، نحو « رقة : اسم للفضة ، ورحمة — اسم للأرض الموحشة — وجهة — اسم للسكان الذي تتوجه إليه » .
(٢) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة .

الفصل الخامس

في الأجوف ، وأحكامه

وهو^(١) - على ما سبقت الإشارة إليه - ما كانت عينه حرفاً من أحرف اللمة وهو على أربعة أنواع ؛ لأن عينه إما أن تكون واواً ، وإما أن تكون ياء ، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها ، وإما أن تُقلب ألفاً .

فمثال ما عينه واوٌ باقيةٌ على أصلها « حَوَلَ ، وَعَوَرَ ، وصَاوَلَ ، وقَاوَلَ ، وتَنَاوَلَ ، وتَقَاوَلَ ، وتَحَاوَرَا ، واشْتَوَرَا ، واجْتَوَرَا » .

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفاً « قَامَ ، وصَامَ ، ونَامَ رَخَافَ ، وأَقَامَ ، وأَجَاعَ ، وانْقَادَ ، وانْأَدَ ، واستَقَامَ ، واستَقْضَاءَ » .

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها « غَيَّدَ ، وَحِيدَ ، وَصِيدَ ، وَبَايَعَ ، وشَايَعَ ، وتَبَايَعَا ، وتَسَايَفَا » .

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفاً « بَاعَ ، وَجَاءَ ، وأَذَاعَ ، وأَفَاءَ ، وامْتَارَ ، واستَرَابَ ، واستَخَارَ » .

ويجىء مجردة بالاستقراء على ثلاثة أوجه ، الأول : مثال « عِلِمَ يَعْلَمُ » واوياً كان أو يائياً ، نحو : « خَافَ يَخَافُ ، ومَاتَ يَمُوتُ^(٢) ، وهَابَ يَهَابُ ، وَعَوَرَ يَعْوَرُ ، وَغَيَّدَ يَغَيِّدُ » والثاني : مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ » ولا يكون إلا واوياً ، نحو : « مَآجَ يَمْوُجُ ، وَذَابَ يَذُوبُ » ، الثالث : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » ولا يكون

(١) ويقال له : « ذو الثلاثة » لأن أكثره يكون على ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف ، والأقل محمول على الأكثر ، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم .

(٢) لغة في « مات يموت » .

إلا يَأْتِيَا ، نحو : « طَابَ يَطِيبُ ، وَعَاشَ يَمِيشُ » ولم يحىء على غير هذه الأوجه^(١) .

حكم ماضيه قبل اتصال الضائر به :

يجب تصحيح عينه — أى بقاؤها على حالها ، واواً كانت أو ياء — فى المواضع الآتية ، وهى :

أولاً : أن يكون على مثال فَعِلَ — بكسر العين^(٢) — بشرط أن يكون الوصف منه على زنة « أَفْعَلَ » وذلك فيما دَلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ ، نحو : « حَوَّلَ فَهُوَ أَخْوَلُ ، وَعَوَّرَ فَهُوَ أَغْوَرُّ ، وَخَيَّدَ فَهُوَ أَحْيَدُ ، وَغَيَّدَ فَهُوَ أَغْيَدُ » فإن كان على مثال فَعَلَ — بفتح العين — اعتلت عينه — أى : قلبت أَلْفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها — نحو : « بَاعَ ، وَعَاثَ ، وَقَالَ ، وَصَامَ » وإن كان على مثال فَعِلَ — بالكسر — لكن الوصف منه ليس على مثال أَفْعَلَ وجب إعلاله أيضاً ، نحو : « خَافَ فَهُوَ خَائِفٌ ، وَمَاتَ فَهُوَ مَيِّتٌ » .

وَشَدَّ الإِعْلَالُ فى نحو قول الشاعر :

(١) وردت كلمة واحدة على مثال كرم بكرم ، وهى قولهم : طال بطول ، عند بعض العلماء ، وهى عند غيرهم من باب نصر .

(٢) إنما أعلوا فعل — بفتح العين — ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أَفْعَلَ مع وجود الة المقتضية للإعلال فى كليهما ، وهى تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما — لعله اقتضت التصحيح فى المكسور بشرطه ، وهى أن الأصل فى الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتنا : أفعل ، وأفعال — بتشديد اللام فيها — نحو : أعشى وأعماش ، وأحمر وأحمار ، وهاتان الصيغتان يجب فىهما التصحيح لسكون ما قبل العين ، نحو : أحول وأعور ، وأحوال وأعوار ، وأغيد ، وأحيد ، وأغياذ ، وأحياد ، وصيغة فعل — بكسر العين — الذى الرصف منه على أَفْعَلَ — مقطعة من هاتين الصيغتين : فبقيت على ما كان لها قبل الاقتراع وهو التصحيح .

وَسَائِلَةٌ يَظْهَرُ الْغَيْبُ عَنْهُ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَ (١)

ثانياً : أن يكون على صيغة « فاعل » : سواء أكانت العين واواً ، نحو : « حَاوَلَ ، وَجَاوَلَ ، وَقَاوَلَ ، وَصَاوَلَ » أم كانت العين ياء نحو : « بَايَعَ ، وَضَايَعَ ، وَبَايَنَ ، وَدَايَنَ » وعلّة وجوب تصحيح هذه الصيغة أن ما قبل العين ساكن مُمْتَلِئٌ ، ولا يفعل إلقاء حركة العين عليه .

ثالثاً : أن يكون على مثال « تَفَاعَلَ » : سواء أكانت العين واواً ، نحو : « تَجَاوَلَ ، وَتَصَاوَلَ ، وَتَقَاوَلَ ، وَتَنَاقَشَا ، وَتَنَاقَشَا ، وَتَهَاوَنَا » أم كانت العين ياء نحو : « تَدَايَنَا ، وَتَبَايَعَا ، وَتَبَايَنَا ، وَتَزَايَدَا ، وَتَمَايَدَا » والعلّة في وجوب تصحيح هذه الصيغة هي العلّة السابقة في تصحيح صيغة « فاعل » قال الله تعالى (٢ - ٢٨٢) : (إِذَا تَدَايَنْتُمْ) .

رابعاً : أن يكون على مثال « فَعَلَ » — بتشديد العين — سواء أكان واوياً ، نحو : « سَوَلَ ، وَعَوَلَ ، وَسَوَّفَ ، وَكَوَّرَ ، وَهَوَّنَ » أم كان يائياً نحو : « بَيَّنَّ ، وَيَنَّتْ ، وَسَيَّرَ ، وَخَيَّرَ ، وَزَيَّنَّ ، وَصَيَّرَ » ولم تغتّل العين فراراً من الإلباس ؛ إذ لو قلبتها ألفاً لقلت في « بَيَّنَّ » مثلاً : « بَايَنَ » ، قال تعالى (٥ - ٣٠) (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ) .

خامساً : أن يكون على مثال « تَفَعَّلَ » سواء أكان واوياً ، نحو : « تَسَوَّلَ ، وَتَسَوَّرَ ، وَتَهَوَّعَ ، وَتَقَوَّلَ ، وَتَلَوَّنَ ، وَتَأَوَّلَ » أم كان يائياً ، نحو « تَطَيَّبَ ، وَتَغَيَّبَ ، وَتَمَيَّرَ ، وَتَصَيَّدَ ، وَتَشَيَّعَ ، وَتَرَيَّثَ » والعلّة هنا هي العلّة التي اقتضت تصحيح الصيغة السابقة ، قال الله تعالى (٣٨ - ٢١) : (إِذَا تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ) وقال سبحانه (١٤ - ٤٥) : (وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ قَمَلْنَا بَلَدَ)

(١) الهمزة في قوله « أعارت » ، للاستفهام . والألف في آخر قوله « تعارا » ، منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف .

سادساً : أن يكون على مثال « أَفْعَلْ » سواء أكان واوياً نحو : « اخْوَلْ » ، واغْوَرَّ ، واسْوَدَّ « أم كان يائياً ، نحو : « ابيضَّ ، واغْيَدَّ ، واحْيَدَّ » ولم تُعَلَّ العينُ لسكون ما قبلها ، ولم تنقل حركتها إلى الساكن — مع أنه حَرَفٌ جَلْدٌ يقبل الحركة ثم تُعَلَّ فراراً من التقاء الساكنين ، ومن الإلباس ، قال الله تعالى (٣ — ١٠٦) : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) وقال (٣ — ١٠٧) : (وَأَمَّا الَّذِينَ اَبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ) .

سابعاً : أن يكون على مثال « أَفْعَالٌ » سواء أكان واوياً نحو : « اخْوَالٌ » ، واغْوَارٌ « أم كان يائياً ، نحو : « ابيضاضٌ ، واغْيادٌ » والعلة في وجوب تصحيحه هي علة تصحيح الصيغة السابقة .

ثامناً : أن يكون على مثال « افْعَلَّ » وذلك بشرطين :

أحدهما : أن تكون عينه واواً .

والثاني : أن تدل الصيغة على المفاعلة ، نحو : « اجْتَوَرُوا ، واشتَوَرُوا ، وازْدَجُوا » فإن كانت العين ياء سواء أكانت الصيغة دالة على المفاعلة أم لم تكن ، نحو : « ابتاعوا ، واستأفوا ، واكتال ، وامتاز » — وجب إعلاله ، وكذلك إن كانت العين واواً ولم تدل الصيغة على المفاعلة ، نحو : « استاك ، واستاق ، واستاء ، واققاد » .

ويجب الإعلال فيما عدا ذلك ، وهو — عدا ما سبق في ثانيا الكلام على الصيغ السالفة — صِيغُ : « أَفْعَلْ » ، وانْفَعَلَ ، واشتَفَعَلَ « نحو : « أَجَابَ » ، وَأَقَامَ ، وَأَهَابَ ، وَأَخَافَ ^(١) ، ونحو : « انقاد ، وانذاح ، وانساح ،

(١) أصل « أقام » ، ونحوه : أقوم — على مثل أكرم — نقلت حركة الواو — أو الياء — إلى الساكن قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال ، فقلبت ألفاً ، فصار أقام ، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولاً . وبالقلب بعده .

وإنشاع^(١) ونحو : « استقام ، واستقال ، واستراح ، واستعاد^(٢) » .

وقد وردت كلمات على صيغة « أَفْعَلَ » وكلمات أخرى على صيغة « استَفْعَلَ » مما عينه حرفُ علةٍ من غير إعلال ، من ذلك قولهم : « أُغِيِمَتِ السماء ، وأُغَوِلَ الصبي ، واستَحُوذَ عليهم الشيطان ، واستَنَوَقَ الجمل ، واستنيسَتِ الشاة ، واستَفِيلَ^(٣) الصبي » ، وقال عمرُ بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ ؛ وَقَلَّما وَصَالَ طَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه ؛ فذهب أبو زيد والجوهرى إلى أنه لغة فصيحة لجماعة من العرب بأعيانهم^(٤) وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يُقاسُ عليه ، وقرق ابن مالك بين ما سمع من ذلك وله ثلاثى مجرد — نحو : « أُغِيِمَتِ السماء » فإنه يقال « غَامَتِ السماء » فنع أن يكون التصحيح في هذا النوع مطرداً ، وما ليس له ثلاثى مجرد — نحو : « استَنَوَقَ الجمل » — فأجاز التصحيح فيه^(٥) .

(١) أصل « انقاد » ونحوه : انقود — على مثال انكسر — وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها ، فلزم قلبها ألفاً ، فصار « انقاد » فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده .

(٢) أصل استفاد ونحوه : استفيد — على مثال استغفر — فتقلت حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن قبله ، ثم قلب حرف العلة ألفاً كما في أقام ؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب .

(٣) أى : شرب الخيل — بفتح فسكون — وهو لبن الحامل .

(٤) أى : فيجوز على لغتهم قياس ما لم يسمع على ما سمع .

(٥) والذي نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب ، وإن لم نجد أحداً من العلماء ذكره صراحة — هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن =

حكم الماضي عند اتصال الضمائر به :

أما الصيغ التي يجب فيها التصحيح ، فإن حكمها حكم السالم : لا يحذف منها شيء ، سواء أكان الضمير ساكناً أم كان متحركاً ، تقول : « غَيِّدْتَ ، وَحَوَّلْتَ ، وَغَيِّدَا ، وَحَوَّلَا ، وَغَيِّدُوا ، وَحَوَّلُوا » وتقول : « حَاوَلْتُ ، وَدَايَنْتُ ، وَحَاوَلَا ، وَدَايَنْتَا ، وَحَاوَلُوا ، وَدَايَنْتُوا » وكذا « تَقَاوَلْتُ ، وَتَمَايَدْتُ ، وَتَقَاوَلَا ، وَتَمَايَدَا » وكذا « عَوَّلْتُ ، وَبَيَّيْتُ ، وَعَوَّلَا ، وَبَيَّيْنَا - إلخ » .

أما الصيغ التي يجب فيها الإعلال ، فإن أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التأنيث ؛ بقيت على حالها ، تقول : بَاعَا ، وَقَالَا ، وَخَافَا ، وَابْتَاعَا ، وَاشْتَاكََا ، وَابْتَاَعُوا ، وَاشْتَاكَوَا ، وَأَجَابَا ، وَأَجَابُوا ، وَأَهَابُوا ، وَانْقَادَا ، وَانْمَاعَا ، وَانْقَادُوا ، وَانْمَاعُوا ، وَاسْتَقَامَا ، وَاسْتَقَامُوا ، وَاسْتَقَادُوا .

وإن أسندت إلى ضمير متحرك وَجَبَ حَذْفُ الْعَيْنِ : تخلصاً من التقاء الساكنين .
وحيث أن جميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها ، تقول : « ابْتَقَمْتُ ، وَاسْتَكْتُ ، وَاجَبْتُ ، وَأَهَبْتُ ، وَانْقَدْتُ ، وَاسْتَقَمْتُ ، وَاسْتَفَدْتُ » (١) إلخ .

== الصحيح قبله في مواضعها الأربعة — ولستني من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة في الفعل ؛ لثقل اجتماعهما حينئذ — ليست أمراً واجباً كقلب الواو أو الياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة ، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه ؛ فالعمل بالمقتضية للإعلال عندنا نوعان : أحدهما موجب ، والآخر مجوز ، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال ، وجاء فيها التصحيح على الأصل ، وقد ذكر العلماء في كل ما جاء مصححاً منها خلافاً في أنه شاذ أو لغة للجماعة من العرب .

(١) لا يخفى عليك أن أصل « أجبت » ، وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد ==

وأما الثلاثي المجرد : فإن كان على « فَعَلَ » بكسر العين — وذلك باب « عِلِمَ » — وجب كسر الفاء إيذاناً بحركة العين المحذوفة ، ولا فرق في هذا النوع بين الواوى واليائى ، تقول : « خِفْتُ ، ومِتْ ، وهَبْتُ »^(٢) وإن كان على مثال « فَعَلَ » — بفتح العين — وذلك باب « ضَرَبَ » وباب « نَصَرَ » فرّق بين الواوى واليائى ؛ فتضم فاء الواوى — وهو باب « نَصَرَ » — إيذاناً بنفس الحرف المحذوف ، وتكسر فاء اليائى — وهو باب « ضَرَبَ » — لذلك السبب . تقول : « مُنِمْتُ ، وقُدْتُ ، وقُلْتُ »^(٢) وتقول : « بَعْتُ ، وطَبْتُ . وعِشْتُ »^(٣) وإن كان مضموماً العين على فَعُلَ — حُذِفَت العين وضمت الفاء للدلالة على الواو ، نحو « طُلْتُ » قال الله تعالى : (١٩ - ٥) : « وَإِنِّى خِفْتُ الْمَوَالِىَ مِنْ وَرَائِى » . وقال سبحانه (٢٠ - ٦٨) : « قُلْنَا

= الإعلال بالنقل والقلب ، أجب ، فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزمهم إسكان الآخر ، والألف قبله ساكنة ، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين .

(١) أصل « خفت ، وأخواته » عاف ، بعد الإعلال الذى سبق بيانه ، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد ؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل ، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة على حركة العين التى حذفوها .

(٢) أصل « قلت ، وأخواته » قال ، لحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التى سبق بيانها ، وحركوا الفاء بالضممة إشعاراً بأن المحذوف واو .

(٣) أصل « طببت ، وأخواته » طاب ، لحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا ، وحركوا الفاء بالكسرة إيذاناً بأن المحذوف ياء .

ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر فى الأجوف الثلاثى إذا أسند إلى الضمير المتحرك فى موضعين ، الأول : إذا كانت العين المحذوفة مكسورة ، والثانى : إذا كانت العين مفتوحة وأصلها ياء ، ولكن الكسرة فى الأول إيذان بالحركة ، وفى الثانى إيذان بالحرف ، وتضم فى موضعين أيضاً بهذه المنزلة .

لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى) وقال جل شأنه (١٩ - ٢٣) : (يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا)^(١) ؛ وقال (١٤ - ١٥) : (قَالَتْ لِمُمْ رَسُولُهُمْ) . وقال (١٤ - ١١) : (قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) وقال (١٥ - ١٩) : (قَالُوا إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) .

حكم مضارعه :

أما المضارع من الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها فهو على غرار المضارع من السالم : لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغير ، تقول : غَيْدَ يَغِيدُ ، وَحَوْرَ يَحْوُرُ ، وَنَاوَلَ يُنَاوِلُ ، وَبَايَعَ يُبَايِعُ ، وَسَوَّلَ يُسَوِّلُ ، وَبَيْنَ يُبَيِّنُ ، وَتَقَوَّلَ يَقْتَوِّلُ ، وَتَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ ، وَتَبَايَعَ يَتَبَايَعُ ، وَتَهَاوَنَ يَتَهَاوَنُ ، وَأَحْوَلَ يَحْوُلُ ، وَاغْيَدَ يَغْيِدُ ، وَاجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ ، وَأَحْوَالَ يَحْوَالُ ، وَاغْيَادَ يَغْيَادُ .

وأما المضارع مما يجب فيه الإعلال ؛ فإنه يمثل أيضاً ، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع :

الأول : نوع يمثل بالقاب وحده ، وذلك المضارع من صيغتي « افْعَلْ وافتَعَلْ »^(٢) ؛ فإنَّ حرف العلة فيهما ينقلب ألفاً لتحركة وافتتاح ما قبله ، نحو : « انْقَادَ يَنْقَادُ ، وَانْدَاحَ يَنْدَاحُ ، وَاخْتَارَ يَخْتَارُ ، وَاشْتَارَ الْقَسَلَ يَشْتَارُهُ » .

والأصل في المضارع « يَنْقَوِدُ ، وَيَخْتَفِرُ » على مثال ينطلق ويجتمع ، فوقع كل من الواو والياء متحركاً بعد فتحة فانقلب ألفاً ؛ فصارا « يَخْتَارُ ، وَيَنْقَادُ » .

(١) قرئ في هذه الآية بكسر الميم وضمة : أما من كسرهما فعنده أن الكلمة من باب علم يعلم ككاف . وأما من ضمة فعنده أنها من باب نصر بنصر كقال يقول . وهما لثان سبقت الإشارة إليهما .

(٢) أما صيغة افعل فتعمل دائماً : واواً كانت العين أو ياء . ولا فرق في هذه الصيغة بين جميع معانيها . وأما صيغة افعل فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واواً وكانت الصيغة دالة على المفاعلة ، فالكلام هنا على غير المستوفى هذين الشرطين من هذه الصيغة .

الثاني : نوع يمثل بالنقل وحده ، وذلك المضارع من الثلاثي ، الذي يجب فيه الإعلال ، ما لم يكن من باب « علم يعلم » ؛ فإنك تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح الذي قبله ، نحو : « قَالَ يَقُولُ ، وَبَاعَ يَبِيعُ » .
والأصل في المضارع : « يَقُولُ ، وَيَبِيعُ » على مثال ينصر ويضرب ؛ نقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ؛ فصار « يَقُولُ ، وَيَبِيعُ » .

الثالث : نوع يمثل بالنقل والقلب جميعاً ، وذلك مضارع الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال إذا كان من باب « عِلِمَ يَعْلَمُ » والمضارع الواوي من صيغتي « أَفْعَلْ وَاسْتَفْعَلْ » نحو : « خَافَ يَخَافُ ، وَهَابَ يَهَابُ ، وَكَادَ يَكَادُ » ونحو : « أَقَامَ يُقِيمُ ، وَأَجَابَ يُجِيبُ ، وَأَفَادَ يُفِيدُ » ونحو : « اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ ، وَاسْتَجَابَ يَسْتَجِيبُ ، وَاسْتَفَادَ يَسْتَفِيدُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الأولى : « يَخَوْفُ » على مثال يَعْلَمُ — فنقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها ؛ فصار « يَخَوْفُ » ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ؛ فصار « يَخَافُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الثانية : « يُقِيمُ » على مثال يُكْرِمُ ، فنقلت كسرة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فصار « يُقِيمُ » ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة^(١) ، فصار « يُقِيمُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الثالثة : « يَسْتَقِيمُ » على مثال يستغفر ، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، فصار « يَسْتَقِيمُ » ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة ، فصار « يَسْتَقِيمُ »^(١) .
وقس على ذلك أخواتهن .

(١) من هنا نعلم أنه لو كانت العين في صيغتي « أَفْعَلْ ، وَاسْتَفْعَلْ » ياء في الأصل لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط ، فلو بنيت على إحداها من « بَان ، لَبَنَتْ : « أَبَان ، يَبِين ، وَاسْتَبَان يَسْتَبِين » ولم يكن في المضارع إلا نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها .

واعلم أنه يجب بقاء المضارع على ما استقر له من التصحيح أو الإللال ما دام مرفوعاً أو منصوباً ، فإذا جزم : فإن كان مما يجب تصحيحه بقى على حاله ، وإن كان مما يجب إعلاله - بأى نوع من أنواع الإللال - وجب حذف حرف العلة تخلصاً من التقاء الساكنين ، تقول : « يَخَافُ التَّقَى من عذاب الله ، وَلَنْ يَسْتَقِيمَ الظِّلُّ وَالْمُودُ أَعْوَجُ ، وَلَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَمُصِهِ ، وَإِنْ تَسْتَقِيمُ تَنْجَحُ » وبمود إليه ذلك الحرفُ المخوف : إذا أسند إلى الضمير الساكن ، نحو : « لَا تَخَافُوا » أو أَكَّدَ بِإِحْدَى نَوْنِي التوكيد ، نحو : « وَإِنَّمَا تَخَافَنَّ » ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى .

حكم أمره :

قد عرفت غير مرة أن الأمر مُقْتَطَعٌ من المضارع : بحذف حرف المضارعة ، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ، وعلى هذا فالأمرُ من الأجوف الذى تصحُّ عينه فى الماضى والمضارع مثلُ الأمر من السالم ، تقول : « أُغَيِّدُ ، وَبَيِّنْ ، وَأُجْتَوِرَا » وما أشبه ذلك .

والأمرُ من الأجوف الذى تمتل عين ماضيه ومضارعه مثلُ مضارعه المحروم : يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن ، أو يؤكد بإحدى النونين ، تقول : « خَفَ ، وَاسْتَقِمَّ ، وَأَجِبْ » ونقول : « خَافِي رَبِّكَ ، وَهَابِي عِقَابِهِ » ونقول : « خَافَنَّ خَالِقَكَ » ونحو ذلك .

حكم إسناد المضارع للضمير :

إذا أسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقى على ما استحقته من الإللال أو التصحيح ، ولم تحذف عينه ولو كان مجزوماً ، تقول : « يَخَافَانِ ، وَيَخَافُونَ ، وَتَخَافِينَ ، وَلَنْ يَخَافَا ، وَلَنْ يَخَافُوا ، وَلَنْ تَخَافِي ، وَلَمْ تَخَافَا ، وَلَمْ

تَخَافُوا ، ولم تَخَافِي « وكذا الباقي من المثل .

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُ^(١) إن كان مما يجب فيه الإعلال ، سواء أ كان مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً ، تقول : « النَّسَاءُ يَقُلْنَ ، وَلَنْ يَثْبُنَ ، ولم يَرُغْنَ »

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمرُ كالمضارع المجزوم : فلو أنه أسند إلى الضمير الساكن رَجَعْتُ إِلَيْهِ الْعَيْنُ التي حُذِفَتْ منه حالَ إسنادِهِ للضمير المستتر ، تقول : « قُولَا ، وَخَافَا ، وَيَبْعَا ، وَقُولُوا ، وَخَافُوا ، وَيَبْعُوا ، وَقُولِي ، وَخَافِي ، وَيَبْعِي » .

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة^(٢) ، تقول : « قُلْنِ ، وَخَفْنِ ، وَيَمْنِ » قال الله تعالى (٢٠ - ٤٤) : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا) وقال (٢ - ٨٣) : (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا) وقال (١٠ - ٨٩) : (فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ) وقال (٧٣ - ٢٠) : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) وقال (١٧ - ٧٨) : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ) وقال (٣٣ - ٣٢) : (وَقُلْنِ قَوْلًا مَّعْرُوفًا) وقال (٤٦ - ٣١) : (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) .

(١) حذفت العين للتخلص من التثاق الساكين ، لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة يبنى على السكون ، وحرف العلة قبل آخره ساكن أيضاً ، والأمر ساكن الآخر في حالتي تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة ، فلذا تحذف عنه العلة نفسها ، فإذا أسند إلى الضمير الساكن تحرك آخره ، فزال العلة المقتضية للحذف فترجع العين .

(٢) صورة فعل الأمر المستند إلى نون النسوة مثل صورة الفعل الماضي المستند إليها ، ولكنهما يختلفان في التقدير ، فأصل « قلن ، الأمر : « قولن » ، فالحذوف واو ، وضمة القاف أصل في صيغة الأمر ، وأصل « قلن ، الماضي : « قلن » ، فالحذوف ألف ، وهذه الألف منقلبة عن واو ، وضمة القاف عارضة عند الإسناد ، للدلالة على أن المحذوف أصله الواو كما تقدم ، ومثله الباقي .

الفصل السادس

في الناقص ، وأحكامه

وهو — كما سبقت الإشارة إليه — ما كانت لامه حرف علة ، وتكون اللام
لواو أو ياء ، ولا تكون ألفاً إلا منقلبة عن واو أو ياء .

وأنواعه — على التفصيل — ستة ؛ لأن كلا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله ،
وإما أن ينقلب ألفاً ، وإما أن تنقلب الواو ياء ، وإما أن تنقلب الياء واواً ، وما آخره
ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو ، وإما أن تكون منقلبة عن ياء .

فثال الواو الأصلية الباقية : « بَدَوُ ، وَرَخُو ، وَسَرَوُ » .

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء^(١) : « -حَلَى ، وَحَفَى ، وَحَلَى ، وَرَجَى ،
وَرَضَى ، وَشَقَى » وكذا « حَوَى ، وَقَوَى ، وَلَوَى » وستأتى هذه وأشباهاها في اللفيف .
ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفاً^(٢) : « سَمَا ، وَدَعَا ، وَغَزَا » .

(١) هذا إنما يكون في الماضي المكسور العين — وهو باب علم يعلم ليس غير —
وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء .

والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة ،
فثلاً . حتى ، تجد مكان هذه الياء واواً في « الحفوة » بضم الحاء أو كسرهما ، وهي الاسم
من الحفا ، وهو رقة القدم ، وكذلك تجد في مكان الياء من « حلَى ، واواً في مثل « الحلوى »
والحلولة . والحلوان ، وكلها مضارع حلّى الشيء . من أبواب رضى ، ودعا ، وسرو —
ضد سر . وكذلك تجد في مكان الياء من « رضى ، واواً في نحو « الرضوان ، والرضوة »
بكسر فمكون فيهما — وهكذا .

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين — وهو بالاستقراء بابان : أحدهما باب
نصر ينصر ، نحو : « دعا يدعو ، وسما يسمو ، وعدا يعدو ، والثاني باب فتح يفتح . نحو :
« صفى يصفى ، وضفى يضحى » .

والسر في قلب الواو ألفاً وقوعها متحركة مفتوحاً ما قبلها ، وتعرف أن أصل

ومثال الياء الأصلية الباقية : « رَقِيَ ، وَزَكِيَ ، وَشَمِيَ ، وَطَنِيَ ، وَصَفِيَ » ،
ومثله : « ضَوِيَ ، وَعَيِيَ ، وَهَوِيَ » وستأتى هذه وأشباهاها في اللغيف .

ومثال ما أصلُ لامِهِ الياء وقد انقلبت واواً^(١) : « نَهَوَ » وليس في العربية من
هذا النوع سوى هذه الكلمة .

ومثال ما أصلُ لامِهِ الياء وقد انقلبت ألفاً^(٢) : « رَحِمَ ، وَكَفَى ، وَهَمَى ، وَمَأَى » .

* * *

ويجىء الناقص على خمسة أوجه ؛ الأول : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »^(٣) ،
نحو : « مَرَى يَمْرَى ، وَفَلَى يَفْلَى » . الثاني : مثال « تَصَرَ يَنْصُرُ »^(٤) ، نحو :
« دَعَا يَدْعُو ، وَسَمَا يَسْمُو ، وَعَلَا يَعْلُو » . الثالث : مثال « فَتَحَ يَفْتَحُ »^(٥) ،

= الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ كالسمو ، والغزو ، والدعوة ، ونحو
ذلك ، على المنهج الذى بيناه قبل هذا ، ولم يجىء الناقص الواوى من باب ضرب
بضرب أصلاً .

(١) إنما يكون ذلك فى الماضى المضموم العين — وهو باب كرم يكرم — وذلك
لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واواً ، والذى يدل على أن أصل الواو فى نهو ،
ياء وجود الياء فى بعض تصاريف هذه الكلمة ، وذلك قولهم : « نهيمة ، للعقل » .

(٢) هذا إنما يكون فى الماضى المفتوح العين — وذلك بالاستقراء بابان :
أحدهما باب فتح يفتح ، نحو : « رأى يرى ، ونهى ينهى ، ونأى ينأى ، وسعى يسعى » ،
والثانى باب ضرب يضرب ، نحو : « هداه الله بهديه ، وقرى ضيفه بقرية ، وعصى يعصى » ،
ومنى يسقى .

(٣) ولا يكون إلا يائياً ، وتنقلب ياءه فى الماضى ألفاً كما علمت .

(٤) ولا يكون إلا واوياً ، وتنقلب واوه فى ماضيه ألفاً كما علمت .

(٥) وهذا يكون يائياً كما يكون واوياً ؛ فمثال اليائى نهى ينهى ، ومثال الواوى صفأ
يصنى ، وتنقلب الوار والياء فى ماضيه ألفاً على ما أنبأتك .

نحو : « نَحْمَا بَنَحَى ، وَطَفَى بَطَفَى ، وَرَعَى بَرَعَى ، وَسَمَى بَسَمَى » . الرابع : مثال
« كَرُمَ بِكَرُمٌ » ^(١) ، نحو : « رَخُو بَرَخُو ، وَسَرُو بِسَرُو » . الخامس : مثال
« عَلِمَ بِعِلْمٍ » ^(٢) ، نحو : « حَنَى بِحَنَى ، وَرَضَى بِرَضَى ، وَرَقَى بِرَقَى » .

حكم ماضيه قبل الاتصال بالضمائر :

أما ما عدا الثلاثي المجرد فيجب في جميعه قلب اللام ألفاً ، وذلك لأن اللام في
جميعها متحركة الأصل مفتوح ما قبلها ، فحينما وقعت الياء أو الواو في إحدى هذه
الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفاً ^(٣) .

نحو : « سَلَقَى ، وَقَلَسَى ، وَأَعْطَى ، وَأَبَقَى ، وَدَارَى ، وَنَادَى ، وَاهْتَدَى ،
وَاقْتَدَى ، وَانْجَلَى ، وَانْهَوَى ، وَتَلَقَى ، وَتَزَكَّى ، وَتَرَضَى ، وَتَمَامَى ،
وَاسْتَدْعَى ، وَاسْتَفْشَى » .

(١) ولا يكون إلا واوياً سوى كلمة « نهو » التي أشرنا إليها .

(٢) ويكون واوياً كما يكون يائياً ، فثال الواوى « حَطَى يحطى » ، ومثال اليائى
« رَقَى يرقى » ، لكن تنقلب في ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك .

(٣) غير أن الذى أصله الياء في هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياءه ألفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها من غير وساطة شيء آخر ، بخلاف ما أصله الواو منها — نحو أعطى — إذ أصله أعطو
— على مثال أحسن — فإن هذه الواو تنقلب ياء أولاً ، لكونها وقعت رابعة فصاعداً ،
فبصير : أعطى ، ثم قلبت الياء ألفاً ، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون في غير الثلاثي المجرد
بين ما أصله الياء وما أصله الواو في الكتابة . وعند الإِسْنَاد لآلف الاثنين مثلاً ، بل
يكتبون الجميع بالياء ، ويقلبون ألفه ياء عند الإِسْنَاد لآلف الاثنين ، إشارة إلى أن
أصله الذى هو الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفاً ، وكذلك عند الإِسْنَاد إلى الضمائر
المتحركة نحو : أعطيت وأرضيت وتزكيت من الواوى .

فتلخص لك من هذا الكلام أن لام الناقص في ماضى ما زاد على الثلاثة تعتل بالقلب
ألفاً البتة . ولكنها على نوعين في ذلك : الأول ما يحدث له هذا الإغلال بلا واسطة وهو
اليائى ، والثانى ما يحدث له هذا الإغلال بعد قلب حرف العلة فيه ياء وهو الواوى .

والأصلُ في جميع ذلك « أَبَقَى » مثلاً : تحركت الياء وافتتح ما قبلها فقلبت ألفاً ،
فصار « أَبَقَى » ، وقسِ الباقي .

أما الثلاثي المجرد : فإما أن تكون عينه مضمومة ، أو مكسورة ، أو مفتوحة .

فإن كانت عينه مضمومة ؛ فإن كانت اللام واواً سلت ، نحو : « سَرَوْ » وإن
كانت ياء انقلبت واواً لتطرفها أثر ضمة ، نحو : « نَهَوْ » .

وإن كانت عينه مكسورة ؛ فإن كانت اللام ياء سلت ، نحو : « بَقِيَ » وإن
كانت واواً انقلبت ياء انطرفها إثر كسرة ، نحو : « رَضِيَ » .

وإن كانت عينه مفتوحة وجب قلب لامه ألفاً — واواً كان أصلها ، أو ياء —
لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله ، نحو : « سَمَا ، وَرَمَى » .

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر :

النظر في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر ؛ فإن كانت ضمة — وهذا لا يكون
إلا في مضارع الثلاثي الواوي^(١) — صارت اللام واواً^(٢) ، نحو : « يَسْرُو » ،
ويُدْعُو » وإن كانت كسرة — ويكون ذلك في مضارع الثلاثي اليائي ، وفي
مضارع الرباعي كله ، وفي مضارع البدوء بهمزة الوصل من الخماسي والسداسي —
صارت اللام ياء^(٣) ، نحو : « يَرْمِي وَيُعْطِي ، وَيَنْهَوِي ، وَيَسْتَوِي » وإن
كانت الحركة فتحة — ويكون هذا في مضارع الثلاثي من بابي علم وفتح ، وفي

(١) سواء أكان من باب « نصر ينصر » نحو : « دعا يدعو » ، أم كان من باب « كرم
يكرم » نحو : « مرو يسرو » .

(٢) ساكنة في حالة الرفع لاستثقال الضمة على الواو . ومفتوحة في حالة النصب لخفة
الفتحة ، وتحذف في حالة الجزم .

(٣) وتأخذ ما أخذته الواو : من التسيكين حال الرفع ، والفتح حال النصب ،
والحذف حال الجزم .

مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخاشي - صارت ألفاً^(١) ، نحو : « يَرْزَى ، وَيَطْنِي ، وَيَتَوَلَّى ، وَيَتَزَكَّى » .

حكم الماضي عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها .

إذا أسند الماضي إلى الضمير المتحرك : فإن كانت لامه واواً^(٢) أو ياء سلمتا ؛ تقول « سَرَوْتُ ، وَرَضَيْتُ » وإن كانت اللام ألفاً قلبت ياء فيما زاد على الثلاثة ، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي ؛ تقول : « أَعْطَيْتُ ، وَاسْتَدْعَيْتُ » وتقول : « غَزَوْتُ ، وَدَعَوْتُ ، وَسَمَوْتُ » وتقول : « رَمَيْتُ ، وَكُنَيْتُ ، وَبَدَيْتُ » .

وإذا اتصلت به تاء التأنيث : فإن كانت اللام واواً أو ياء بقيتا وانفتحتا ؛ تقول : « سَرَوْتُ ، وَرَضَيْتُ » وإن كانت اللام ألفاً حذفت^(٣) في الثلاثي وغيره ؛ تقول : « دَعَتْ ، وَسَمَتْ ، وَغَزَتْ ، وَرَمَتْ ، وَبَنَتْ ، وَكُنَتْ » وتقول : « أَعْطَتْ ، وَوَالَتْ ، وَاسْتَدْعَتْ » .

وإذا أسند الماضي إلى الضمير الساكن : فإن كان ذلك الضمير ألفَ الاثنين بقي الفعل على حاله واوياً كان أو يائياً ؛ تقول : « سَرَوَا ، وَرَضِيَا » . وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياء في ما عدا الثلاثي ، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي ؛

(١) ولا تظهر عليها حركة أصلاً ؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف ، وتحذف في حالة الجزم كأختيها .

(٢) النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابة ، والمدار على حالة الفعل الراحنة لأعلى أصله ؛ فثلاث رضى ، وأعطى ، واستدعى ، تعتبر لاما تن ألفاً لا ياء ، ونحو : « رضى ، ورجى ، وجوى » تعتبر لاما تن ياء ، وإن كان أصلها الواو ، وهكذا .

(٣) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن أصل « رميت ، مثلاً » رميت ، على مثال ضربت - وقمت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها فاقبلت ألفاً ، فصار « رمات » ، فالتفت ما كان : الألف ، وتاء التأنيث ، لحفت الألف فرأى من التقائهما .

تقول : «أَعْطِيَا ، وَنَادِيَا ، وَنَاحِيَا ، وَاسْتَدْعِيَا» وتقول : «غَزَوْا ، وَدَعَوْا ، وَرَمَيَا ، وَبَغَبَا»^(١) ، وإن كان الضميرُ واو الجماعة حذفَ لام الفعل : واوًا كانت ، أو ياء ، أو ألفًا ، وبقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحًا للايذان بالحرف المحذوف ، وَضَمَّ الحرفُ الذي قبل الواو والياء لمناسبة واو الجماعة ؛ تقول : «أَعْطَوْا ، وَاسْتَدْعَوْا ، وَنَادَوْا ، وَغَزَوْا ، وَدَعَوْا ، وَرَمَوْا ، وَبَغَوْا» ؛ وتقول : «سَرُّوا ، وَبَذَوْا ، وَرَضَوْا ، وَبَقُّوا» قال الله تعالى (٤٣ - ٧٧) : (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ) ، وقال (٧١ - ٧) : (وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ) ، وقال (١٠ - ٢٢) : (دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) وقال (٩٨ - ٨) : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقال (٥ - ١٤) : (فَتَسَوَّأُوا حَظًّا تَمَّا ذُكِّرُوا بِهِ) .

حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر :

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة : فإن كانت لامه واوًا أو ياء سلطنا ؛ تقول : «النِّسْوَةُ يَسْرُون ، وَيَدْعُون ، وَيَغْزُون»^(٢) وتقول : «النِّسْوَةُ يَرْمِينَ ، وَيَسْرِينَ ، وَيُعْطِينَ ، وَيَسْتَدْعِينَ ، وَيُنَادِينَ»^(٣) قال الله تعالى (٢ - ٢٣٨) :

(١) لم تقلب هنا الواو والياء ألفاً مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنة ، فلو انقلبت إحداهما ألفاً لالتقى ساكنان ، فيلزم حينئذ حذف أحدهما فيصير اللفظ «غزا ، مثلاً ، فيلتبس الواحد بالمتن» .

(٢) يجب أن تنبه إلى أن الواو في هذه الكلمات كالراء في «ينصرن ، تماماً ، فهي لا الكلمة ، بخلاف الواو في قولك : «الرجال يسرون ، ونحوه مما يأتي قريباً ، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة .

(٣) الياء في نحو : «النساء يرمين ، كالباء في «يضرن ، تماماً ، فهي لام الكلمة ، بخلاف الياء في نحو : «أنت يا زينب ترمين ، فإنها ياء المخاطبة ، ولام الكلمة محذوفة على ما ستعرف .

(إِلَّا أَنْ يَفْهُونَ) وَإِنْ كَانَتْ لَامُهُ أَلْفًا قَلْبَتْ يَاءً مُطْلَقًا ، نَحْوُ : « يَرْضَيْنَ ، وَيَحْشَيْنَ ، وَيَبْزَكَيْنَ ، وَيَبْدَعَيْنَ ، وَيَبْنَجَيْنَ » .

وإِسْنَادُهُ لِأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ مِثْلُ إِسْنَادِهِ إِلَى نُونِ النِّسْوَةِ : تَسْلِمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَتَنْقَلِبُ الْأَلْفُ يَاءً مُطْلَقًا ، إِلَّا أَنْ مَاقِبِلَ نُونِ النِّسْوَةِ مَا كُنَ ، وَمَاقِبِلَ أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ مَفْتُوحٌ ؛ تَقُولُ « الْحَمْدَانِ يَسْرُوَانِ ، وَيَدْعُوَانِ ، وَيَفْزُوَانِ ، وَيَرْمِيَانِ ، وَيَسْرِيَانِ ، وَيُعْطِيَانِ ، وَيَسْتَدْعِيَانِ ، وَيُبَادِيَانِ ، وَبَرْضَانِ ، وَيَحْشِيَانِ ، وَيَبْزَكِيَانِ ، وَيَبْدَعِيَانِ ، وَيَبْنَجِيَانِ » .

وَإِذَا أَسْنَدَ الْمُضَارِعَ إِلَى وَاوِ الْجَمَاعَةِ حَذَفَتْ لَامُهُ مُطْلَقًا - وَاوً كَانَتْ ، أَوْ يَاءً أَوْ أَلْفًا - وَبَقِيَ مَاقِبِلُ الْأَلْفِ مَفْتُوحًا لِلَايْزَانِ بِنَفْسِ الْحَرْفِ الْمَحْذُوفِ ، وَضُمَّ مَاقِبِلُ الْوَاوِ مِنْ ذِي الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ لِمُنَاسَبَةِ وَاوِ الْجَمَاعَةِ ؛ تَقُولُ : « يَرْضَوْنَ ، وَيَحْشَوْنَ ، وَيَبْزَكُونَ ، وَيَبْدَعُونَ ، وَيَبْنَجُونَ » وَتَقُولُ « يَسْرُونَ ، وَيَدْعُونَ ، وَيَفْزُونَ^(١) ، وَيَرْمُونَ ، وَيَسْرُونَ^(٢) ، وَيُعْطُونَ ، وَيَسْتَدْعُونَ ، وَيُبَادُونَ » قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٦٧ - ١٢) : (يَحْشَوْنَ رَبَّهُمْ) وَقَالَ سُبْحَانَهُ (٥٧ - ٩) : (فَلَا تَتَنَجَّجُوا بِالْأَيْمِ وَالْعُدْوَانِ) وَقَالَ (٤٦ - ٤) : (إِنَّ الَّذِينَ يُبَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ) .

(١) قَدْ نَبِّهْنَاكَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ السَّكَلَاتِ ، وَنَحْوِ قَوْلِهِمْ : « النِّسَاءُ يَدْعُونَ » مِنْ أَنَّ الْوَاوَ لَامُ السَّكَلَةِ فِي الْمُسْنَدِ إِلَى النُّونِ ، وَخَمِيرُ جَمَاعَةِ الذِّكُورِ فِي الْمُسْنَدِ إِلَى الْوَاوِ ، وَهَنَّاكَ فَرْقَ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ النُّونَ فِي نَحْوِ : « النِّسَاءُ يَدْعُونَ » خَمِيرُ مَرْفُوعِ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ خَاطِلٌ ، فَلَا تَسْقُطُ فِي نَصْبٍ وَلَا جَزْمٍ ، بِخِلَافِ النُّونِ فِي نَحْوِ : « الرِّجَالُ يَدْعُونَ » فَإِنَّهَا عَلَامَةٌ عَلَى رَفْعِ الْفِعْلِ تَزُولُ بِزَوَالِهِ . هَذَا ، وَ« يَسْرُونَ » فِي هَذِهِ الْمِثْلِ مُضَارِعٌ « سَرَوْ » مِنْ بَابِ كَرَمٍ وَلَامُهُ رَاوٌ .

(٢) « يَسْرُونَ » فِي هَذِهِ الْمِثْلِ مُضَارِعٌ « سَرَى يَسْرِي » مِنْ السَّرَى - وَهُوَ السَّيْرُ لَيْلًا - وَلَامُهُ يَاءٌ .

وإذا أسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقاً - واواً كانت ،
أو ياء ، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للابذان بنفس الحرف المحذوف ، وكسر
ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة ، تقول : « تَحْشَيْنَ يَا زَيْنَبُ ، وَتَرْضَيْنَ ،
وَتَدْعِينَ ، وَتُعْلِينَ ، وَتَزِمِينَ ، وَتَبْنِينَ ، وَتُعْطِينَ ، وَتَسْتَرْضِينَ » .

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم ، والأصل أن لام الناقص تحذف في الأمر ، لبناء
الأمر على حذف حرف العلة ، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام ^(١) .

ثم إذا أسند لنون النسوة أو ألف الاثنين سلمت لاه إن كانت ياء أو واواً ،
وقلبت ياء إن كانت ألفاً ، تقول : « يَا نِسْوَةٌ اسْرُونِ ، وَأَدْعُونِ ، وَأَغْزُونِ ،
وَأَرْمِينَ ، وَأَسْرِينَ ، وَأَعْطِينَ ، وَاسْتَدْعِينَ ، وَنَادِينَ ، وَأَرْضِينَ ، وَأُخْشِينَ ،
وَتَزَكِّينَ ، وَتَدَاعِينَ ، وَتَنَاجِينَ » وتقول : « يَا مُحَمَّدَانِ اسْرُوا ، وادْعُوا ،
واغْزُوا ، وارمُوا ، واسرُوا ، وأعطيوا ، واستدعوا ، ونادوا ، وارضيوا ، واخشيوا ،
وتزكوا ، وتداعوا ، وتناجوا » .

وإذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت لاه مطلقاً - واواً كانت ،
أو ياء ، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف في الموضعين مفتوحاً ، وكسر ما عدا ما قبل ياء
المخاطبة ، وضم قبل واو الجماعة ، تقول : « اَرْضُوا ، واخشُوا ، وَتَزَكُّوا ، واسرُوا ،
وادْعُوا ، واغْزُوا ، وارمُوا ، وأعطُوا ، واستدعُوا » وتقول : « اَرْضِي ، واخشي ،
وتزك ، واسر ، وأعطي ، واستدعي » .

(١) أما مع الضمائر الساكنة فلأن بناءه قد صار على حذف النون ، وأما مع نون
النسوة فلأن بناءه حينئذ على السكون ، وحرف العلة ساكن بطبعه .

الفصل السابع

في اللفيف المفروق ، وأحكامه

وهو — كما عرفت — ما كانت قَاوُهُ ولامه حَرَفَيْنِ من أَحْرُفِ الملة .
 وتقع قَاوُهُ واوًا في كلمات كثيرة ، ولم نجد منه ما قَاوُهُ ياء إلا قولهم :
 « يَدَيَّ » ^(١) .

وتكون لامه ياء : إما باقية على أصلها ، وإما أن تتقلب ألفًا ، ولا تكون
 لامه واوًا ^(٢) .

فمثال ما أصلُ لامه الياء وقد انقلبت ألفًا : « وَحَى ، وَوَدَى ، وَوَتَّى » .
 ومثال ما لامه ياء باقية على حالها : « وَجَى ، وَرَى ، وَلَى » .
 ويجيء اللفيف المفروق على ثلاثة أوجه ؛ أحدها : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »

(١) يدى — من باب رضى — أى : ذهبت يده ويبيست ، ويداه — من باب ضرب
 — أى أصاب يده ، أو ضربها ، ويداه — ومثله أيداه — أى : اتخذ عنده يداً ، وياداه
 مياداة : جازاه يداً بيد على التصجيل ، وألفد الجومرى لبعض بنى أسد :

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسِ بْنِ وَهْبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجُدَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

(٢) في مادة « وزا » من القاموس نجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو ، فتفرغ
 بهذا الصنيع ، فتتوهم أن أصل الألف في هذا الفعل الواو ، ولكن الأثبات من العلماء
 قد انتقدوا عليه ذلك ، قال الشارح : كأنه اغتر بما في نسخ الصحاح من كتابة الوزا بالألف
 بحسب أنه واوى ، وقد صرح غيره من الأئمة نقلًا عن البطليوسى أن الوزى يكتب بالياء ،
 لأن الفاء واللام لا يكونان واوًا في حرف واحد ، وقد كرموا أن تكون العين واللام
 واوًا ، ولهذا فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين على باب « علم » ليتسنى لهم
 قلب اللام ياء ، كما في نحو : « قوى ، وشبهه ، اء بياض » .

نحو : « وَعَى يَمِي ، وَنَى يَنِي ، وَهَى يَهِي » الثاني : مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ » نحو :
« وَجِيَّ يَوْجِي » ^(١) الثالث : مثال « حَسِبَ يَحْسِبُ » نحو : « وَلِيَّ يَلِي ،
وَرِيَّ يَرِي » ^(٢) .
حكمه :

يعامل اللفيف المفروق : من جهة فائه معاملة المثال ، ومن جهة لامه معاملة الناقص .

وعلى هذا تثبت فائده في المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقاً ، وكذا إن كانت
واواً واليمين مفتوحة ، تقول : « يَدَى يَيْدِي ، وَايدِ » وتقول : « وَجِيَّ يَوْجِي
وَأَوْجَ » ^(٣) .

وتحذف فائده في المضارع من الثلاثي المجرد وفي الأمر إذا كانت واواً واليمين
مكسورة — وذلك باب ضرب ، وباب حسب — تقول : « وَعَى يَمِي ، وَوَنَى يَنِي ،
وَوَهَى يَهِي » ، وتقول : « وَلِيَّ يَلِي ، وَوَرِيَّ يَرِي » .

وتحذف لامه في المضارع المجزوم ، وفي الأمر أيضاً ، إلا إذا أسند إلى نون النسوة
أو ألف الاثنين ، تقول « النَّسْوَةُ لَمْ يَمِينَ ، وَيَنِينَ ، وَيَهِينَ ، وَيَلِينَ ، وَيَوْجِينَ » .
وتقول أيضاً : « يَانِسُوةُ عَيْن ، وَنِينَ ، وَهِينَ ، وَلِينَ ، وَوَجِينَ » ^(٤) . وتقول
عند الإسناد إلى ألف الاثنين : الحمدان يَمِيَان ، وَيَلِيَان ، وَيَهِيَان ، وَيَلِيَان ،
وَيَوْجِيَان ، وتحذف نون الرفع في الجزم والنصب ، وتقول أيضاً « يَامُحَمَّدَانِ عِيَا ، وَنِيَا ،
وَهِيَا ، وَلِيَا ، وَأَوْجِيَا » ^(٥) .

(١ ، ٢) تثبت مواد القاموس فلم أجد فيه ماورد على هذين الوجهين سوى
هذه الكلمات الثلاث ، والملة في ذلك قلة الأفعال التي وردت عليهما بوجه عام ، فإ
بالك بالمعتل ؟

(٣) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، تقول :
إيج ، كما تقول : إيجل .

فإذا أسند أحدهما إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة^(١) أو إلى الضمير المستتر حذفت الامة : فإذا كان — مع هذا — مما تحذف فاؤه صار الباقي من الفعل حرفاً واحداً ، وهو العين ؛ فيجب — حينئذٍ — اجتلابُ هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف ، تقول : « قَهْ ، لِهْ ، عَهْ ، فِهْ ، نِهْ ، دِهْ » .

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف^(٢) ، تقول : « لَمْ يَقِهْ ، وَلَمْ يَلِهْ » إلخ ، ويجوز أن تقول : « لَمْ يَلْ وَلَمْ يَقِ » وصلّاً ، ووقفاً .

(١) وتراعى عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ، ما كنت تراعيه في الناقص : من فتح ما قبل الألف المحذوفة في الموضعين ، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة ، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة .

(٢) ضرورة الابتداء والوقف تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل : حرف متحرك يبدأ به ، وحرف ساكن يوقف عليه ، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد اضطرت لاجتلاب الهاء لتقف عليها ، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجباً لصيرورة على حرف واحد ، وكان مع المضارع المجزوم جائزاً ؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء ، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف — تبعاً لعبارة ابن مالك في الألفية — أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقي على حرف واحد ، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة ؛ قال ابن هشام : « ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع ؛ أحدها : الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو : « لَمْ يَغْزِهْ ، وَلَمْ يَحْشِهْ ، وَلَمْ يَرِهْ ، ومنه (لَمْ يَتَسَنِّهْ) أو لأجل البناء نحو : « اغْزِهْ ، وَاخْشِهْ ، وَاَرِهْ ، ومنه (فَبِهْدَامِ اقْتَدِهْ) والهاء في كل ذلك جائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة — وهي : أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد — كالأمر من وعي ، فإنك تقول « عه » قال الناطم : وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائداً نحو : « لَمْ يَهْ ، وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو (وَلَمْ أَكْ) (ومن تق) بترك الهاء » اهـ .

الفصل الثامن

فی اللقیف المقرون ، وأحكامه

وهو — كما سبق — ما كانت عَيْنُهُ وِلَامُهُ حرفين من أحرفِ السلة .

وليس فيه ما عينه ياء ولامه واو أصلاً^(١) ، وليس فيه ما عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين هما « حَيَّيْ ، وَعَيَّيْ » ، وليس فيه ما عينه واو ولامه واو باقية على حالها أصلاً^(٢) .

والموجود منه — بالاستقراء — الأنواع الخمسة الآتية .

النوع الأول : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ألفاً ، نحو : « حَوَّيْ ، وَعَوَّيْ ، وَغَوَّيْ ، وَزَوَّيْ ، وَبَوَّيْ »^(٣) .

(١) ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو في « الحيوان » غير مبدلة من الياء ، وأنها أصل ، ومنهيب سيويه والتحليل أن هذه الواو منقلبة عن الياء ، وأن أصله « حييان » فاستكروهوا توالي الياءين ، قال أبو علي : « ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضي ، وكأنهم استجازوا قلب الياء واواً لغير علة — وإن كانت الواو أنقل من الياء — ليسكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها ، اهـ .

(٢) توالي الواوين ثقل مستكره جداً ، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لاهـ وكانت العين مع ذلك واواً ، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا في اللقيف الثلاثي الألف المنقلبة عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك في الناقص في نحو : « دعوت وغزوت ، بل يقلبون الألف ياء . وإن كان أصلها الواو ، فيقولون : « غويت ، وحويت ، قال دريد ابن الصمة :

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ : إِنْ غَوْتُ غَوَيْتُ ، وَإِنْ تَرَشَّدْتُ غَزِيَّةٌ أَرَشُدُ
وستعرف قريباً سر هذه المسألة .

(٣) اعتبر صاحب القاموس — ولم يخالفه الشارح — ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو ، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء ، لتصرفهم بأن كل ما كانت عينه واواً يجب أن يكون على مثال « علم » ، لكي تنقلب لاهـ ياء لثقل الواوين .

للنوع الثاني : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء ، نحو : « غَوِي ، وَقَوِي ، وَجَوِي ، وَحَوِي ، وَلَوِي » .

النوع الثالث : ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها ، نحو : « دَوِي ، وَدَوِي ، وَرَوِي ، وَضَوِي ، وَهَوِي ، وَتَوِي ، وَصَوِي » .

النوع الرابع : ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفاً ، نحو : « أَوِي ، ثَوِي ، حَوِي ، ذَوِي ، رَوِي ، شَوِي ، صَوِي ، ضَوِي ، ظَوِي ، گَوِي ، لَوِي ، هَوِي » .

النوع الخامس : ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها ، وهو « حَيِي ، وَعَيِي » .
ويجىء اللفيف المقرون الثلاثي على وجهين ؛ الأول : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »
نحو : « عَوِي ، وَحَوِي » ونحو : « ذَوِي ، وَتَوِي » ، والوجه الثاني مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ »
نحو : « غَوِي ، وَقَوِي » ونحو : « عَيِي ، وَدَوِي » .
حكمه :

أما عينه فلا يجوز فيها الإعلال بأى نوع من أنواعه ، ولو وُجدَ السببُ الموجب للإعلال ، بل تُعاملُ معاملة عين الصحيح ؛ فتبقى على حالها^(١) .
وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص ، بلا فرق^(٢) ، فإن وُجدَ ما يقتضى قلبها ألفاً

(١) لأنك لو أغللتها — على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال — مع أن فيه حرف علة مترصداً للإعلال وهو اللام — لزم اجتماع إعلالين في حرفين متجاورين في الكلمة الواحدة ، وهو غير جائز ، فوَفِرُوا العَيْنَ ، وَأَقْبُوا صَحِيحَةً ، لِيَتِمَّ كَوْنُ إعلال اللام ، وَلَئِنْ لَمْ يَكْسُوا فَعِلُوا العَيْنَ وَيَصْحَحُوا اللام — مع أن العين أسبق — لكون أو آخر الكلمات هي محال التغيرات .

(٢) كان مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون الذى صارت لامه ألفاً إلى ضمائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين يجب عليك أن تردّها إلى أصلها واو أو كانت أو ياء ، لكنهم أجمعوا على أنك تقول في « غوى ، مثلاً : « نويت ، وغوي ، وغويا » فإين كان صحيحاً ما ذهب إليه الصرفيون من أن أصل =

انقلبت ألفاً ، نحو : « طَوَى ، وَوَى ، وَغَوَى ، وَعَوَى » ونحو : « يَهْوَى ، وَيَضْوَى ، وَيَقْوَى ، وَيَجْوَى » وإن وُجد ما يقتضى سلبَ حركتها حذفت الحركة ، نحو : « يَطْوِي ، وَيَهْوِي ، وَيَلْوِي ، وَيَنْوِي » وإن وُجد ما يقتضى حذفَ اللام حذفت كافي المضارع المجزوم مسنداً إلى الظاهر أو الضمير المستتر ، وكما في الأمر المسند إلى الضمير المستتر ، وكما في سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة^(١) أو ياء المخاطبة ، تقول : « لم يَطْوِرْ محمدٌ ، ولم يَلَوْ ، واطْوِياً يا محمدان ، وألَوياً » وتقول : « الحمدون طَوَوْا ولَوَوْا ، وهم يَطْوُون ويَلْوُون ، واطْوُوا ولَوُوا ، وأَنْتِ يَا زَيْنَبُ تَطْوِينَ وتَلْوِينَ ، واطْوِي ، وألَوِي » وإن لم توجد علة تقتضى شيئاً من هذا بقيت اللام بحالها كما في « حَيَّ وَعَيَّ »^(٢) .

= الألف في جميع اللغيف المقرون منقلبة عن الياء ، وأن كل مقرون لاه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويلة إلى مثال « علم » ليتسنى قلب اللام ياء فراراً من اجتماع الواوين — كانت هذه القاعدة صحيحة ، وعلى مقتضى ما في القاموس وشرحه لاتم القاعدة ، إلا أن يدعى أنهم ردوا الألف واو أولاً كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص ، ثم قلبوا الواو ياء فراراً من الواوين .

(١) تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين ؛ فمثلاً : أصل « يلون » ، « بلوبون » ، على مثال يضربون — فاستقللت الضمة على الياء لحذفت ، فالتقى ساكنان ، لحذفت الياء ، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة .

(٢) يجوز في هاتين الكلمتين إدغام العين في اللام ؛ لأنهما مثلان متجاوران في كلمة ، وثانيهما متحرك لزوماً ، ويجوز فيهما الفك ، وهو الأكثر ؛ إذ الإدغام في الماضي يستدعي الإدغام في المضارع ، ويلزم على الإدغام في المضارع وقوع ياء مضمومة في الآخر ، وهو مرفوض عندهم ؛ ولهذا العلة نفسها لم يملوا عينه بقلبها ألفاً مع تحريكها وانفتاح ما قبلها ، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص :

عَيَّوْا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيَضَّتْهَا الْحَمَامَةُ

وقول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فَا أَصِيلاً كُنِّي أَسْأَلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً ، وَمَا بِالزَّبْرِ مِنْ أَحَدٍ

الباب الثالث

في اشتقاق صيغتي المضارع والأمر ، وفيه فصلان

الفصل الأول : في أحكام عامة .

الفصل الثاني : في أحكام تخص بعض الأنواع .

الفصل الأول

في الأحكام العامة

تُشتَقُّ صيغة المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله :
للدلالة على التكلم ، أو الخطاب ، أو الفية ، وهذه الأحرف أربعة يجمعها قولك :
« نأتى » أو « أتيت » أو « نأيت » .

ثم إن كان الماضي على أربعة أحرف — سواء أ كان كـلـهـن أصولاً نحو :
دَخَرَجَ أم كان بعضهن زائداً نحو : قَدَّمَ وأَكْرَمَ وَقَاتَلَ — وجب أن يكون حرف
المضارعة مضموماً ، تقول : « يَدْخَرُجُ ، وَيُقَدِّمُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ » .

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف نحو : ضَرَبَ ، وَنَصَرَ ، وَعَلِمَ ، أو على
خمسة نحو : تَدَخَّرَجَ ، وَانْطَلَقَ ، أو على ستة نحو : اسْتَغْفَرَ واقْعَنْدَدَ — وجب أن
يكون حرف المضارعة مفتوحاً ، تقول : « يَضْرِبُ ، يَنْصُرُ ، يَعْلَمُ ، يَقْدَخَرُجُ ،
يَنْطَلِقُ ، يَسْتَغْفِرُ ، يَقْعَنْدِدُ » .

وحركة الحرف الذى قبل الآخر هي الكسرة في مضارع الرباعى ؛ نحو : « يُكْرِمُ ،
وَيُقَدِّمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُدْخَرِجُ » ، وكذا في مضارع الخماسى والسداسى إذا كان
الماضى مبدوءاً بهزة وصل نحو : انطلق واجتمع واستخرج ؛ تقول في المضارع منهن :
« يَنْطَلِقُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَسْتَخْرِجُ » فإن كان ماضى الخماسى مبدوءاً بقاء زائدة
نحو : « تَقْدِّمُ ، وَتَقَاتِلُ ، وَتَدَخَّرِجُ » فاقبل الآخر في مضارعه مفتوح ؛ تقول :
« يَقْدِّمُ ، وَيَقَاتِلُ ، وَيَقْدَخَرِجُ » فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثى

فتفتوح أو مضموم أو مكسور ، وطريق معرفة ذلك فيه السماع^(١) من أفواه العارفين أو النقل عن المعاجم الموثوق بصحتها .

ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله ، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً — نحو : يَتَعَلَّمُ ، وَيَتَشَاوَرُ ، وَيَصُومُ ، وَيَبِيعُ — تَرَكْتَ الباقي على حاله ، إلا أنك تحذف عين الأجوف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فتقول : تَعَلَّمَ ، وَتَشَارَكَ ، وَصُمَ ، وَبِعَ .

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً — نحو : يَسْكُتُ ، وَيَعْلَمُ ، وَيَضْرِبُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَنْصَرِفُ ، وَيَسْتَغْفِرُ — اجْتَلَبْتَ همزة وصل للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهذه الهمزة يجب كسرها ، إلا في أمر الثلاثي الذي تكون عين مضارعه مضمومة أصالة ؛ فتقول : « أَكْتُبُ ، أَعْلَمُ ، أَضْرِبُ ، أَجْتَمِعُ ، أَنْصَرِفُ ، أَسْتَغْفِرُ » .

الفصل الثاني

في أحكام تخص بعض الأنواع^(٢)

أولاً : المضارع والأمر من « رأى » تحذف همزتهما — وهي عين الفعل — تقول : « يَرَى البصيرُ ما لا يرى الأعشى ، وَرَى » وتحذف الهمزة من « أَخَذَ ، وَأَكَلَ ، وَسَأَلَ » في صيغة الأمر إذا بدى بها ، تقول : خُذْ ، كُلْ ، مُرْ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : (خذوا ما آتيناكم بقوة) (كلوا من الطيبات) وفي الحديث : « مُرُوا أبا بكر فليُصَلِّ بالناس » فإن سبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران : حذف الهمزة ، وبقاؤها ، تقول : « التفت لما يعنيك وخُذْ في شأن نفسك » وإن شئت قلت : « وأخُذْ في شأن نفسك » قال الله تعالى : (وأمرُ أهالك بالصلاة) وقال سبحانه : (خُذِ الْقَوَى وَأْمُرْ بِالْعَرَفِ)^(٣)

(١) ولذلك قواعد تجرى في أكثره ، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث من الباب الأول ، وأشبعنا القول فيها في كتابنا « دروس التصريف » .

(٢) ستجد في هذا الفصل تكريراً لما ذكر في الفصول الثمانية من الباب الثاني ؛ إذ المقصود هنا ضم المتأثرات بعضها إلى جوار بعض .

(٣) انظر مباحث الميموز .

ثانياً : ماضى المضعف الثلاثى ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيها الإدغام إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك ، تقول : شَدَّ يَشُدُّ ، وَمَدَّ يَمْدُّ ، وَفَرَّ يَفِرُّ ؛ فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوة وجب الفك ؛ تقول : الفاطمات شَدْنَ وَيَشْدُنَّ ، وَمَدْنَ وَيَمْدُنَّ ، وَفَرْنَ وَيَفِرْنَ ، وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون فيجوز فيها الفك والإدغام ؛ تقول : اشدُّ ولا تَشْدُدْ ، وإن شئت قلت : شُدَّ ، ولا تَشُدَّ .

ثالثاً : تجب حذف فاء المثال الثلاثى من مضارعه وأمره بشرطين ؛ الأول : أن تكون الفاء واواً ، والثانى : أن يكون المضارع مكسور العين ، تخلصاً من وقوع الواو بين عدوتيهما : الياء المفتوحة ^(١) ، والكسرة ، تقول فى مضارع « وَعَدَ ، وَوَرِثَ » وأمرهما : « يَعِدُّ ، وَيَرِثُ ، وَعِدْ ، وَرِثْ » .

رابعاً : تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون ، ومن أمره المبني على السكون ، تقول فى « قَالَ ، وَبَاعَ ، وَخَفَ » : « لَمْ يَقُلْ » ، ولم يَبِيعْ ، ولم يَخَفْ ، وَقُلْ ، وَبِيعْ ، وَخَفْ » فإن كان المضارع مجزوماً بحذف النون أو كان الأمر مبنياً على حذف النون لم تحذف عين الأجوف ، تقول : « لَمْ يَقُولُوا ، ولم يبيعوا ، ولم يخافوا » وتقول : « قُولُوا ، وَقُولَا ، وَقُولِي ، وَيَبِعُوا ، وَيَبِيعَا ، وَيَبِيعِي ، وَخَافُوا ، وَخَافِي » .

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضى والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدهما الضمير المتحرك نحو : « الفاطمات قُلْنَ ، وَيَقْنِ ، وَخَفْنَ ، وَيَقْلْنَ ، وَيَبِيعْنَ ، وَيَخَفْنَ » وتقول : « يا فاطمات قُلْنِ خيراً ، وَيَمْنِ الدنيا ، وَخَفْنِ الله » ^(٢) .

-
- (١) هذا ظاهر فى المضارع المبذوء بالياء ، إلا أنهم أجروا المضارع المبذوء بغير الياء والأمر على سننه ؛ لأن من ماداتهم أن يحملوا الشيء على نظيره ، كما قد يحصلونه على منته .
- (٢) أنت ترى أن صيغة ماضى الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها ، والفرق بينهما يتبين بالقراءن ، فأنيت خبره بأن الماضى خبره ، وأن الأمر لإنهاء .

خامساً : تحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره ؛ تقول في مضارع «خَشِيَ، وَرَضِيَ، وَسَرَّوْ، وَرَحَى، وَطَوَّى» : «لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْضَ، وَلَمْ يَسِرْ، وَلَمْ يَرَمْ، وَلَمْ يَطْوِ» وكذا «أَخْشَ، وَارْضَ، وَاسِرْ، وَارْمِ، وَاطْوِ» .

سادساً : يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معاملة المثال ، ومن جهة لامه معاملة الناقص ؛ فيبقى أمره على حرف واحد ، فيجب إلحاق هاء السكت به ، تقول في الأمر من «وَقَى، وَوَقَّى، وَوَى، وَوَدَّى، وَوَلَّى، وَوَعَى» : «قَهْ، وَفَهْ، وَنَهْ، وَدَهْ، وَلَهْ، وَعَهْ» .

سابعاً : تحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذي على زنة افعَلْ، نحو : أَكْرَمَ، وَأَبْقَى، وَأَوْعَدَ، ومن أمره، ومن اسمي الفاعل والمفعول منه ؛ تقول : يُكْرِمُ ، وَيُبْقِي ، وَيُوعِدُ ، وتقول : أَكْرِمَ ، وَأَبْقَى ، وَأَوْعَدَ ، وتقول : هُوَ مُكْرِمٌ ، وَمُبْقِيٌ ، وَمُوعِدٌ ، وهو مُكْرِمٌ ، وَمُبْقِيٌ ، وَمُوعِدٌ .

والأصل في هذا الحذف المضارعُ المبدوء بهمزة المضارعة ، ثم حُلَّ عليه بقية صيغ المضارع ، وفعلُ الأمر ، واسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .

وإما كان الأصلُ هو الفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعة لأنه يجتمع فيه لو بقي على الأصل همتان متحركتان في أول الكلمة فكان يقال «أَأَكْرَمَ» وقياسُ نظائر ذلك أن قلب ثانية الهمزتين وأوَّ طلباً للتخفيف ، ولكنهم حذفوا في هذا الموضع وحده ثانية الهمزتين .

وقد ورد شاذاً^(١) قول الشاعر :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

وقول الراجز :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَفَنِينَ *

(١) شدوذه من جهة الاستعمال ، لا من جهة القياس .

الباب الرابع

في تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة
مع الضائر

يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمائر الرفع — إلى ثلاثة عشر وجهاً : اثنان للمتكلم ، وهما : نَصَرْتُ ، وَنَصَرْنَا^(١) ، وخمسة للمخاطب ، وهي : نَصَرْتَ ، نَصَرْتِ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُمْ^(٢) ، وستة للغائب ، وهي : نَصَرَ ، نَصَرْتَ ، نَصَرَا ، نَصَرُوا ، نَصَرْنِ^(٣) .

وللمضارع في تصاريفه ثلاثة وجهاً أيضاً : اثنان للمتكلم ، وهما : أَنْصُرُ وَتَنْصُرُ ، وخمسة للمخاطب ، وهي : تَنْصُرُ ، وَتَنْصُرِينَ ، وَتَنْصُرَانِ ، وَتَنْصُرُونَ ، وَتَنْصُرْنَ ، وستة للغائب ، وهي : يَنْصُرُ مُحَمَّدٌ ، وَتَنْصُرُ هِنْدٌ ، وَيَنْصُرَانِ ، وَيَنْصُرُونَ ، وَيَنْصُرْنَ^(٤) .

وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير — وهي أَنْصِرْ ، وَأَنْصِرِي ، وَأَنْصِرَا ، وَأَنْصِرُوا ، وَأَنْصِرْنَ — وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب^(٥) .

- (١) أولها للمتكلم وحده ، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره .
- (٢) الأول للمخاطب المذكر ، والثاني للمخاطبة المؤنثة ، والثالث للاثنتين المخاطبتين مطلقاً أى مذكرين كانا أو مؤنثين ، والرابع لجمع الذكور المخاطبتين ، والخامس لجمع الإناث المخاطبات .
- (٣) الأول للغائب المذكر ، والثاني للغائبة المؤنثة ، والثالث للاثنتين الغائبتين ، والرابع للاثنتين الغائبتين ، والخامس لجمع الذكور الغائبتين ، والسادس لجمع الإناث الغائبات .

(٤) وتفصيل المراد بها كما ذكرناه في الماضي .

(٥) وتفصيل المراد بها كما في المخاطب بالمضارع والماضي .

في تقسيم الفعل إلى مؤكد ، وغير مؤكد
وفيه فصلان

الفصل الأول

في بيان ما يجوز تأكيده ، وما يجب ، وما يمتنع

والأصل أنك نوجه كلامك إلى المخاطب لتبين له ما في نفسك : خيراً كان أو طلباً ، وقد تعرض لك حال تستدعي أن تبرز ما يتلجلج في صدرك على صورة التأكيذ ؛ لتفيد الكلام قوة لا تكون له إذا ذكرته على غير صورة التوكيد ، وقد تكفل علم المعاني ببيان هذه الحالات ؛ فليس من شأننا أن نتعرض لبيانها ، كما أننا لا نتعرض هنا لما تؤكده به الجمل الأنيمة .

وفي اللغة العربية لتوكيد الفعل نونان^(١) ، إحداهما : نون مشددة ، كالواقعة

(١) هذين النونين تأثير في لفظ الفعل ، وتأثير في معناه : أما تأثيرهما في لفظه فلأنهما يخرجانه من الإعراب إلى البناء إذا اتصل به لفظاً وتقديراً ، وأما تأثيرهما في معناه فلأن كلا منهما يخلص الفعل المضارع الاستقبال ، ويمحضه له ، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال كما يحتمل الحال . وبين النونين فرق ؛ فإن الشديدة أقوى دلالة على التأكيذ من الخفيفة ، لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيذ ؛ فإن قلت : « اضربن ، بضم الباء وبنون خفيفة فكأنك قد قلت : « اضربوا كلكم ، فإذا قلت : « اضربن ، بضم الباء وتشديد النون فكأنك قد قلت : « اضربوا كلكم أجمعون » .

وقد اختلف العلماء في هذين النونين على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أن الخفيفة أصل لبساطتها ، والشديدة فرع عنها ، الثاني عكس هذا الرأي ، الثالث : أن كلا منهما أصل قائم بنفسه ، وإليه نذهب .

في نحو قوله تعالى (١٤ - ١٢) . (وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا / والثانية نه ن ساكنة ، مثل الواقعة في قول النابغة الجعدي .

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي - وَرَبِّ الرَاقِصَاتِ - لَأُنْأَرَا
وقد اجتمعنا في قوله تعالت كلمته (١٢ - ٣٢) : (لَيْسَجَنَّ وَلَيْسَكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ) .
وليس كل فعل يجوز تأكيده ، بل الأفعال في جَوَازِ التأكيد وعدمه
على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما لا يجوز تأكيده أصلاً ، وهو الماضي ؛ لأن معناه لا يتفق مع
ما تدل عليه النون من الاستقبال .

النوع الثاني : ما يجوز تأكيده دائماً ، وهو الأمر ، وذلك لأنه للاستقبال البتة .

النوع الثالث : ما يجوز تأكيده أحياناً ، ولا يجوز تأكيده أحياناً أخرى ، وهو
المضارع ، والأحيان التي يجوز فيها تأكيده هي (١) .

أولاً : أن يقع شرطاً بعد «إن» الشرطية المدخلة في «ما» الواردة المؤكدة ،
نحو : «إِذَا تَجَنَّبَدَنْ فَأُبَشِّرْ بِحَسَنِ النِّجْجَةِ» ، وقال الله تعالى (٨ - ٥٨) :
(وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً) وقال (١٩ - ٢٦) : (فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ
أَحَدًا) ، وقال (٨ - ٤٧) : (فَأَمَّا تَنْفَقَنَّ هُنَّ) ، وقال (٧ - ٢٠٠) :
(إِنَّمَا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَمِذْ بِاللَّهِ) .

ثانياً : أن يكون واقفاً بعد أداة طلب ، نحو : «لَتَجَنَّبَدَنْ» ، ولا تَقْلَنْ ،
وهل تَقْلَنْ الخير ؟ وليتكَ تُبْصِرَنَّ المواقب ، وازرع المعروف لَتَمْلِكَنَّ تَجَنَّبَدَنْ
نوابه ، وألَا تُقْبَلَنَّ على ما ينفعك ، وهَلَا تَقْوَدَنَّ صديقك المريض ، قال الله
تعالى (١٤ - ٤٢) : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) .

(١) الجامع لهذه المسائل كلها دلالة على الاستقبال فيها ، وإنما يقصد العلماء ببيانها
تفصيل مواضع دلالة على الاستقبال ؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد .

ثالثاً : أن يكون مَنفِعاً بلا ، نحو : « لَا يَلْمِزَنَّ الْكُسُولَ وَهُوَ يَظُنُّ فِي اللَّعِبِ خَيْرًا » وقال تعالى (٨ - ٢٥) : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ) .

وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها ^(١) ، وتوكيده في الثانية أكثر من توكيده في الثالثة .

وقد تعرض له حالةٌ توجب تأكيده بحيث لا يسوغ الحجيء به غير مؤكد ، وذلك — بعد كونه مستقبلاً — إذا كان مُثَبِّتاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لامة بفاصل ، نحو : « وَاللَّهِ لَيَنْجَحَنَّ الْمُجْتَهِدُ ، وَلَيَنْدَمَنَّ الْكُسُولُ » وقال الله تعالى (٢١ - ٥٧) (وَتَأْتِيهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) .

فإذا لم يكن مستقبلاً ، أو لم يكن مثبتاً ، أو كان مفصولاً من اللام بفاصل امتنع توكيده ، قال الله تعالى (١٢ - ٨٥) : (تَأْتِيهِ تَفْتًا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ) ^(٢) ، وقال جل شأنه (٧٥ - ١) : (لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) ^(٣) ، وقال (٩٣ - ٥) : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، وقال (٣ - ١٥٨) : (وَلَئِنْ مُمٌّ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَهِ اللَّهِ تَحْشُرُونَ) .

(١) حتى ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا في ضرورة الشعر :

(٢) إذ التقدير « لا تفتأ » ، لأن « فتى » من الأفعال التي يلزم أن تسبق بالنفي أو شبهه .

(٣) في قراءة ابن كثير .

الفصل الثالث في

في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذي تريد تأكيده إما أن يكون صحيح الآخر — وذلك يشمل : السالم ، والمهموز ، والمضف ، والمثال ، والأجوف — وإما أن يكون معتل الآخر — وهو يشمل الناقص ، واللفيف بنوعيه — ثم المعتل إما أن يكون معتلاً بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء .

وعلى أية حال ، فإما أن يكون مسنداً إلى الواحد — ظاهراً ، أو مستتراً ، أو إلى ياء الواحدة ، أو ألف الاثنين ، أو الاثنين ، أو واو جمع الذكور ، أو نون جمع النسوة .

فإن كان الفعل مسنداً إلى الواحد — ظاهراً كان أو مستتراً — بنى آخره على الفتح ، صحيحاً كان آخر الفعل أو معتلاً ، ولزمك أن تردّ إليه لامه إن كانت قد حذفت — كما في الأمر من الناقص واللفيف ، والمضارع المجزوم منهما — وأن تردّ إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضاً ، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه ، وإذا كانت لامه ألماً لزمك أن تقلبها ياء مطلقاً لتقبل الفتحة . تقول « لتجتهدنَّ يا علي » ولتدعُون إلى الخير ، ولتعاونيَنَّ ذكر الشر ، ولترضينَّ بما قسم الله لك ، ولتقولنَّ الحق . وإن كان مرأً وتقول : « اجتهدنَّ ، وادعُون ، واطوينَّ ، وارضينَّ ، وقولنَّ » .
وإن كان الفعل مسنداً إلى الألف^(١) حذفت نون الرفع إن كان مرفوعاً^(٢) ،

(١) لا تنس أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفاً وجب فيه الإدغام ، فتقول فيه مؤكداً : ، غضان ، وإن كان أجوف لم تحذف عينه . وإن كان ناقصاً أو لفيماً لم تحذف لامه ، وإنما تنقلب - إذا كانت ألماً - ياء ، في المضارع والأمر مطلقاً .

(٢) الدالة في حذف نون الرفع كرامة اجتماع الأمثال ، إذ أصل « لتجتهدان ، مثلاً » « لتجتهدانن » بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة ، لحذفوا نون الرفع لما ذكرنا .

وكسرت نون التوكيد ، تقول : « لَتَجْتَهِدَنَّ ، وَلَتَدْعُوَنَّ ، وَلَتَطْوِيَنَّ ، وَلَتَرْضِيَنَّ ، وَلَتَقُولَنَّ ، وَاجْتَهِدَنَّ ، وَادْعُوَنَّ ، وَاطْوِيَنَّ ، وَارْضِيَنَّ ، وَقُولَنَّ » .

وإن كان الفعل مسنداً إلى الواو حُذِفَتْ نون الرفع ^(١) أيضاً إن كان مرفوعاً ، ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حَذَفَتْ واو الجماعة ^(٢) وأبقيت ضم ما قبلها ^(٣) ؛ تقول : « لَتَجْتَهِدَنَّ ، وَاجْتَهِدَنَّ » ، وإن كان الفعل معتل الآخر حَذَفَتْ آخر الفعل مطلقاً ، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحاً ما قبلها ^(٤) وضممت الواو ، تقول : « لَتَرْضَوَنَّ ، وَارْضَوَنَّ » ، وإن كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعة ، وضممت ما قبلها ، تقول : « لَتَدْعَنَّ ، وَلَتَطْوِيَنَّ ، وَادْعَنَّ ، وَاطْوِيَنَّ » .

وإن كان الفعل مسنداً إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضاً إن كان مرفوعاً .

(١) بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحة لأن أصلها كذلك ، فكسروها مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين ، لأن الألف ليس لها في النطق سوى ما قد يظن مدأً للصوت ، وتسميها لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة .

واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة ، لأن الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة ، ولا يجوز التقاء الساكنين ، أما مع الثقيلة — فلما كان أول الساكنين حرف مد ، مع أن الثاني حرف مدغم في مثله — اغتفر فيه التقاء الساكنين .

(٢) إنما حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين : واو الجماعة ، ونون التوكيد ، مع أنه لا التباس بالحذف لضم ما قبل الواو ، بخلاف المسند للاثنين ؛ فإنه لو حذفت الألف لا لتبس بالمسند إلى الواحد للفتحة .

(٣) فرقا بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع ، وللدلالة على المحذوف وهو الواو .

(٤) أما بقاء واو الجماعة هنا فلأن حذفها موقع في الالتباس ؛ إذ لو حذفها وفتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد ، ولو حذفها وكسرتها لالتبس بالمسند إلى الواحدة . ولو حذفها وضممت لالتبس ذو الألف بغيره ، وأما فتح ما قبلها فللدلالة على أن آخر الفعل كان ألفاً ، وأما تحريك الواو فلتخلص من التقاء الساكنين .

ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت ياء المخاطبة وأبقيت كسرة ما قبلها^(١) .
 نقول : « لتجتهدين يا فاطمة » ، واجتهدين » . وإن كان الفعل معتل الآخر حذفت
 آخر الفعل مطلقاً ، ثم إن كان اعتلأه بالآلف أبقيت ياء المخاطبة مفتوحاً ما قبلها
 وكسرت الياء^(٢) ؛ نقول : « لترضين » ، وأرضين » . وإن كان الفعل معتل الآخر
 بالواو أو الياء حذفت مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها ، نقول : « لتدعين » ،
 ولتطوين » ، وأدعين » ، وأطوين » .

وإن كان الفعل^(٣) مسنداً إلى نون جماعة الإناث جئت بالآلف فارقة^(٤) بين النونين :
 نون النسوة . وبنون التوكيد الثقيلة ، وكسرت نون التوكيد ، نقول : « لشكتبنان » ،
 واكتبنان » ، ولترضينان » ، وأرضينان » ، ولتدعونان » ، وأدعونان » ، ولتطوينان » ،
 وأطوينان » .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم

(١) التحليل لهذا لا يعسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعة .
 (٢) تعرف علة ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو .
 (٣) لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث ، إن كان مضعفاً وجب فيه الفك . وإن
 كان أجوف حذفت عنه ، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء . ويسكن آخر كل
 فعل أسند إليها .

(٤) كراهية توالي الأمثال ، ولم تحذف نون النسوة لأنها اسم . بخلاف نون الرفع .
 ولأنها لو حذفت لما بقي في الكلمة ما يدل عليها ، وأيضاً يلتبس الفعل مع حذفها بغيره
 على أية صورة جعلت آخر الفعل ، إذ لو فتحت آخر الفعل لاقتبس بالمسند إلى الواحد ،
 ولو كسرت لاقتبس بالمسند إلى الواحدة ، ولو ضمته لاقتبس بالمسند إلى جمع الذكور ،
 وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم

واخذ الله أولاً وآخرأ ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على
الألفية ، من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل ، من غير
ذكر للخلافات إلا في القليل النادر ، وقد عللنا المسائل في هوامش
هذه الزيادة تعليقات قريبة واضحة .

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلاته
وسلامه على سيدنا محمد نبي الرحمة ، وعلى آله وصحبه وسلم .

فهرس الشواهد

الواردة في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

رقم الشاهد	الشاهد	حرف الهزة
٧٣	من لد شولا قالى إنلاثها
١٠٢	وأعلم إن تسلما رتركا	للا متشابهان ولا سواء
١٣٩	أو منعتم ما تسألون فن حد	ثمسه له علينا الولاء
١٦٣	لا أقصد الجبن عن الهيجاء	(ولو تواتر زمر الأعداء)
١٧٩	لجاءت به سبط العظام ، كأنما	عمامته بين الرجال لواء
٢٥٢	بشرتلك الكرام تعد منهم	فلا ترين لغيرهم الوفاء
٣٢٩	ألم أك جاركم ويكون بيني	وبينكم المودة والإخاء ؟
٣٥٣	يا لك من تمر ومن شيشاء	ينشب في المسعل واللهاء
حرف الباء الموحدة		
١	أقلى اللوم باذل والعتابا	وقولى ، إن أصبت : لقد أصابا
١٠	على أحموزيين استقلت غشية	فأهى إلا لمحمة وتغيب
٣٣	بأن ذا الكلب عمرأ خيرهم حسبا	يظن شران يعوى حوله الذئب
٤٦	مرسعة بين أرساغه	به عسم ، يتغنى أربسا
٥٤	أهابك إجلالا ، وما بك قدرة	على ، ولكن علم عين حبيبها
٧٠	سراء بنى أنى بكر تسمى	على كانت المسومة العراب
٧٦	فكن لى شفيما يوم لا ذو شفاعه	بمن فتيلا عن سواد بن قارب
٨٦	عسى الكرب الذى أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب
٩١	كرب القلب من جواه يلوب	حين قال الوشاة : هند غضوب
٩٣	فوشكة أرضنا أن تعود	خلاف الآئيس وحوشا يبابا
١٠١	أم الحليس لمجوز شره	ترضى من اللحم بعظم الرقيه
١٠٩	إن الشباب الذى مجد عواقبه	فيه نكذ ، ولا لذات للشيب
١١١	هذا - لمعركم - الصغار بعينه	لا أم لى - إن كان ذاك - ولا أب

الشاهد	رقم الشاهد
أخا القوم واستغنى عن المسح شاربته	١٢٧
أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب	١٣٠
ترى حبه عاراً على وتحب ؟	١٣٢
ويرجع من دارين بجر الحفائب	١٦٢
فتدلا زريق المال ندل الثقالب	
ومالى إلا مذهب الحق مذهب	١٦٧
إلى حبيباً لأنها لجبيب	١٨٧
وما كان نفساً بالفراق تطيب ؟	١٩٤
لعل أبى المغوار منك قريب	١٩٦
وربه عطفاً أنقذت من عطلة	٢٠٢
وأم أوعال كها أو أقربا	٢٠٣
إلى اليوم قد جرين كل التجارب	٢٠٥
لبن غدوة حق دنت لغروب	٢٣٣
من ابن أبى شيخ الأباطح طالب	٢٤١
جنى التحل ، بل مازودت منه أطيـب	٢٨٢
وطول الدهر أم مال أصابوا ؟	٢٨٧
فاذهب فابك والأيام من عجب	٢٩٨
(سواك نقباين حزمى شععب)	٣٢٠
ما كنت أوثر لإرابا على ترب	٣٣٢
ولكن سيرأى عراض المراكب	٣٤٩
مثل الحريق وافق القصبا	٣٥٧
(كأنه السيل إذا اسلحبا)	

حرف التاء المتشابه

مقالة لبي إذا الطير مرت	٤١
مقيظ مصيف مشقى	٥٨
فيرأب ما أثاث يد الغفلات ا	١١٥
حتى أمت بنا يوماً ملبات	١٢٥
خبير بنو لهب ، فلا تك ملغيا	
من يك ذابت فهذا بقى	
ألا عمر ولى مستطاع رجوعه	
قد كنت أحجو أباهم وأخائقة	

رقم الشاهد	الشاهد
١٥٥	ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ١٩ ليت شايبا بوع فاشترت
٢٢٩	كلا أخى وخليلى واجدى عضداً فى الثائبات والمسام الملمات
٢٦٧	يا قوم قد حوقلت أو دنوت وشر حيقال الرجال الموت

حرف الجيم

١٩٨	شربن بناء البحر ، ثم ترفعت متى لجج خسر لن نثيج
٢٥٩	(عشية سمعدى لوترات لراهب بدومة تجر دونه وحجيج أقل دينة ، واهتاج للشوق ، إنها على الشوق لإخوان العزاء ميوج

حرف الحاء المهملة

٢٧	نخن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا
٣٥	وقد كنت تخفى حب سمرام حبة فبح لان منها بالذى أنت بائح
١١٦	[إذا اللقاح غدت ملقأ أصرتها] ولا كريم من الولدان مصوح
٢٨٤	إذا سارت أسماء يوما ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح
٣٢٤	يا ناق سبرى عفا فيحا إلى سليمان ففسر يحا
٢٤٧	ولو أن ليلي الأخيلى سلت على ودونى جندل وصفائح
٣٥٠	[الآن بعد لجاجتى تلحونى] إليها صدى من جانب القبر صائح ملا التقدم والقلوب صحاح

حرف الدال المهملة

٢	أزف الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالننا ، وكان قد
٧	دعائى من نجد ، فإن سنيه لعين بنا شيئا ، وشيئنا مردأ
١٩	فقلت : أعيرانى القدوم ، لعلنى أخط بها قبرا لايبض ماجد
٢١	قدنى من نصر الحبيبين قدنى ليس الإمام بالشحيح الملحد
٢٤	رأيت بنى غرباء لا يشكرونى ولا أهل هذاك الطرف الممد
٣١	من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد
٤٩	قد شككت أمه من كنت واحده وبات منتقبا فى برن الأسد
٥١	بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنومن أبناء الرجال الأباعد

الشاهد	رقم الشاهد
ألفت إليك مع بالماليد	٥٦
بحمد الله منتظنا جيّدا	٦٠
أخاك ، إذا لم تله لك منجدا	٦٣
بما كان إياهم عطية عودا	٦٧
حقو الصدور ، وما هم أولادها	٧٥
إذ غدا حشو ربيعة وبرود	٨٨
يقينا لهن بالذي أنا كائد	٩٤
ولكنني من جهبا لمعيد	٩٩
فقال من سألوا : أمسى لجهودا	١٠٠
حلت عليك عقوبة المتعمد	١٠٤
محاولة وأكثرهم جنودا	١١٧
فإن اغتباطا بالوفاء حيد	١١٩
بمقدار سسندن له سمودا	١٢٨
ورد وجوهن البيض سودا	١٤١
فأقلت من أهلى بمصر أعودها	١٥٠
ورنى نداء ذا الندى فى ذرى المجد	١٥٦
ولا شنى ذا الغى إلا ذو هدى	١٦٠
جهارا فمكن فى الغيب أحفظ للعهد	١٦٦
يحاول واش غير هجران ذى ود	١٨١
علفتها تبنا وماء باردا	١٨٢
شعوب ، وإن تستشهدى العين تشهد	٢٠١
ولا سد فقرى مثل ما ملكك يدى	٢٦١
فتى حثاك يا ابن أبى زياد	٢٧٦
جحاش الكرملين لها فديد	
فنم الزاد زاد أليك زادا	
لولا أبوك ولولا قبله عمر	
وأبرح ما أدام الله قوى	
وما كل من يبدى البشاشة كائنا	
قنافذ هداجون حول ييوتهم	
أبناؤها متكنفون أباهم	
كادت النفس أن تفيض عليه	
أموت أسمى يوم الرجام ، ولانى	
يلومونى فى حب ليل عواذلى	
مروا عجلى فقالوا : كيف سيدكم ؟	
شلت يمينك ؛ إن قلت لمسلما	
رأيت الله أكبر كل شىء	
دريت الوفى العهد ياغرو ؛ فاغتبط	
رمى الحدثن لسوة آل حرب	
فرد شعورهن السود بيضا	
وخبرت سوداء الغيم مريضة	
كما حله ذا الحلم أثواب سودد	
لم بمن بالعلياء إلا سيدا	
إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	
وألغ أحاديث الوشاة ؛ فقلبا	
لما حططت الرحل عنها واردا	
وبالجسم منى بينا لو علمته	
وما لام نفسى مثلا لى لاثم	
فلا والله لا يلقى أناس	
أتانى أنهم مزقون عرضى	
تزود مثل زاد أليك فينا	

رقم الشاهد	الشاهد
٢٩٥	ماذا ترى في عيال قد برمت بهم كانوا ثمانين ، أو زادوا ثمانية
٣٣٣	ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت غلدى
٣٣٤	مضى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
٣٤٠	من يكدنى ببيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد
٣٤٨	رهبان مدين والذين عهدتهم لو بسمعون كما سمعت كلامها
٣٥٥	أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير صداد

حرف الراء المهملة

١٣	أعوذ برب العرش من فثة بغت على ، قالى عوض إلاه ناصر
١٤	وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يحاورنا إلاك ديار ؟
١٥	بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهاير
٢٨	فا آباؤنا بأمن منه علينا اللاه قد مهدوا الحجورا
٢٩	أبكيت على سرب القطا إذ مررن بي فقلت ومثلى بالبكاء جدير :
٣٤	أمرب القطا هل من يميز جناحه لعلى إلى من قد هويت أطير ؟
٣٦	ما الله موليك فضل ، فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر
٣٧	ولقد جنيتك أكنوا وعساقلنا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر
٤٤	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمر
٤٨	فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت ، وثوب أجر
٥٠	كم عمة لك يا جرير وعالة فدعاء قد جلبت على عشاري
٦٢	إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره
٦٤	ألا يا اسلى يا دارمى على البلى ولا زال منها لا بجرعائك القطر
٨٥	يئذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير
٨٧	فأبت إلى فهم ، وما كدت آتيا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر ؟
	عسى فرج يأتى به الله ؛ لأنه له كل يوم في خلقته أن

الشاهد	رقم الشاهد
واعلم فلم المـرء ينفعه	١٠٦
تعلم شفاء النفس قهر عدوها	١٢٠
نبثت زرعة والسفاهة كاسمها	١٣٧
رأين الغواني الشيب لاح بعارضى	١٤٤
لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا	١٤٩
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	١٥٣
هل الدهر إلا ليلـة ونهارها	١٦٩
وإذا تباع كريمة أو تشتري	١٧٢
تركنا في الحضيض بنات عوج	١٧٦
أجنا حيم قتلا وأمرأ	
أنا ابن دارة معروف بها نسي	١٩١
[بانـت لتجوزنا عفاره]	١٩٣
ولـى لتعرونى لذكراك هزة	٢٠٧
ربما الجامل المؤبل فيهم	٢١٥
دعوت لما نابى مسورا	٢٢٥
تنتفض الرعدة في ظمـيرى	٢٣٢
أكل امرئ تحسين امرأ	٢٣٨
وفاق كعب بجين منقذ لك من	٢٤٣
إذا صح عون الخالق المـرء لم يجد	٢٥١
حذر أموراً لا تضير ، وآمن	٢٦٠
ثم زادوا أنهم في قومهم	٢٦٣
أرى أم عمرو دمعها قد تحدرأ	٢٦٩
فذلك لـى يلق المنيـة يلقها	٢٧٠
خـليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى	٢٧٢
تقول عربى . وهو لـى عومره :	٢٧٤
ولـى بالأكثر منهم حـى	٢٨٠
أن سوف يأتى كل ما قدرا	
فبالغ بلطف فى التحيل والمكر	
يهدى إلى غرائب الاشعار	
فأعرض عنى بالحنود النواضر	
وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر	
وحسن فعل كما يجرى سنهار	
ولـا طلوع الشمس ثم غيارها؟	
فسواك بائعها ، وأنت المشتري	
عواكف قد خضعن إلى النور	
عدا الشمطاء والطفل الصغير	
وهل بدارة يا للناس - من عار ؟	
يا جارتا ما أنت جاره	
كما انتقض الصفور بلله القطر	
وعناجيج يذهن المهار	
قلبي . قلبي بدى مسور	
من لدن الظهر إلى العصور	
ونار توفد بالليل نارا ؟	
تعجيل تهلكه والخلد فى سقر	
عسيرا من الآمال إلا ميسرا	
ما ليس منجيه من الأقدار	
غفر ذنبهم غير غفر	
بكاه على عمرو ، وما كان أصيرا	
حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر	
صورا . ولـى لاسبيل إلى الصبر	
بأس امرأ ، ولـى بش المـرء	
ولـى العزة للكائر	

الشاهد

رقم
الشاهد

- ٢٩٢ | أقسم بالله أبو حفص عمر [ما منها من نقب ولا دبر
فاغفر له اللهم إن كان لجره]
- ٢٩٦ جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر
- ٣٠٠ فأنفثته يوما يبهر عدوه ومجر عطاء يستحق المعابر
- ٣٠١ بات يمشيها بعضب باتر يقصد في أسوقها وجائر
- ٣٠٩ فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تعقبانا شرا
- ٣١١ يا تيم تيم عدى [لا أبالكم لا يلقينكم في سواة عمر]
- ٣١٥ لها بشر مثل الحرير ، ومنطق رخم الحواشي لا هراء ولا زور
- ٣١٦ لنعم الفتى تمشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
- ٣٢٢ لأستهلن الصعب أو أدرك المنى فا انقادت الآمال إلا لصابر
- ٣٣١ إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
- ٣٣٥ أياك تؤمنك تأمن غيرنا ، وإذا لم تدرك الأمن مما لم تزل حذرا
- ٣٥٦ لست بلبلى . ولكنى نهر لا أدلج الليل . ولكن أبتر
- ٣٥٨ أألق - إن دار الرباب تباعدت أو أنبت جبل - أن قلبك طائر

حرف السين المهملة

- ٧ عددت قومي كمديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى
- ٢٩١ فأين إلى أين النجاة يبلغنى ؟ أناك أناك اللاحقون احبس احبس

حرف الضاد المعجمة

- ٣٢١ وعن ولدوا عام ر ذو الطول وذو العرض

حرف الطاء المهملة

- ٢٨٧ حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

حرف العين المهملة

- ٣٥ أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لسكاع
- ٣٢ من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه
- ٧٤ أبا خراشة . أما أنت ذا نفر فإت قومي لم تأكلهم الضبيع

الشاهد

رقم
الشاهد

- ٨٩ ولو سئل الناس التراب لا وشكوا
٩٢ سقاما ذوو الأحلام سجلا على الظما
١١٠ لا نسب اليوم ولا خاة
١٤٥ [طوى النحر والأجزاء ما في غروضها]
١٥٧ لا تخزعي إن منفس أهلكنه
١٦١ بمكاظ بعشى الناظر
١٦٨ فإنهم يرجون منه شفاعا
٢٢١ إذا قيل أى الناس شر قبيلة
٢٢٦ أما ترى حيث سهل طالما
٢٣٧ على حين عانبت المشيب على الصبا
٢٣٩ سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها
٢٤٥ سبقوا هوى وأعنفوا لهوام
٢٤٨ فإنك والتأبين عروة بعد ما
٢٤٩ لقد علبت أولى المغيرة أنى
٢٥٠ أكرموا بعد رد الموت عنى
٢٨٩ يا ليتنى كنت صيباً مرضعاً
إذا بكيت قبلتنى أربعاً
٢٩٠
٢٩٣ أنا ابن التارك البكرى بشر
٣٠٢ ذرينى ؛ إن أمرك لن يطاعا
٣٠٤ إن على الله أن تباعا
٣١٩ لا تهين الفقير علك أب
٣٢٦ يا بن السكرام ألا تدنو فتبصر ما
٣٤٢ يا أقرع بن حابس يا أقرع
٣٥١ تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
وقد كربت أعناقها أن تقطعا
اتسع الخرق على الراقع
وما بقيت إلا الضلوع الجراشع
فاذا هلكت فبعد ذلك فاجزعى
ن إذا هم لمحو شعاة
إذا لم يكن إلا النيون شافع
أشارت كليب بالاكف الأصابع
نجا يضى كالشهاب لامعا
[فقلت : الماتصح والشيب وازع ؟]
[فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع]
فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
دعاك وأيدينا إليه شوارع
كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
وبعد عطائك المائة الرتاعا
تحملى الذلفاء حولا أكتما
إذا ظللت الدهر أبكى أبعجا
قد صرت البكرة يوما أجما
عليه الطير ترقبه وقوعا
وما ألفتينى حلمى مضاعا
تأتى كرها أو تجى طائعا
تركع يوما والدهر قد رفعه
قد حدثوك ، فاراء كمن سمعا
إنك إن يصرع أخوك تصرع
بنى ضوطوى لولا السكى المقنعا

الشاهد

رقم
الشاهد

حرف الفاء

- ٥٥ نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راض ، والرأى مختلف
 ٢٣٥ ومن قبل نادى كل مولى قرابة فاعطفت مولى عليه المواطف
 ٢٥٢ بعشرتكم الكرام تعد منهم فلا ترين لغيرهم ألوفاً
 ٢٥٣ تنقى يداها الحصى فى كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف
 ٣١٨ من تثقن منهم فليس بأيب [أبدا ، وقتل بنى قتية شافى]
 ٣٣٠ ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف

حرف القاف

- ٣ وقاتم الاعماق حاوى المخترق [مشبه الاعلام لماع الخفق]
 ٤٥ سرينا ونجم قد أضاء فذ بدا بحياك أخفى ضوءه كل شارق
 ٩٠ يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها
 ١٠٥ فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى طلافك لم أبخل وأنت صديق
 ١٧٤ لديك كفيل بالمنى لمؤمل وإن سواك من يؤمله يشق
 ٢٠٦ جارية لم تأكل المرفقا ولم تذق من البقول الفسقا
 ٢١٠ لواحق الاقربا فيها كالملقى
 ٢٦٥ هل أنت باعك دينار حاجتنا أو عبد رب أعا عون بن مخراق
 ٢٧٥ والتغليون بشس الفحل ظلم خلا ، وأمم زلاء منطق
 ٣٠٨ ضربت صدرها إلى ، وقالت : يا عديا لقد وقتك الاواق

حرف الكاف

- ١٢٦ فقلت : أجرنى أبا مالك وإلا فهبنى امرأ هالكا
 ١٥٤ حيكك على نيرين إذ تحاك تختبط الصوك ولا تشاك
 ١٧٥ خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما أعد عيالى شعبة من عيالك
 ١٩٢ فلما خشيت أظافيرهم نجوت ، وأرهمهم مالكا

الشاهد

رقم
الشاهد

حرف اللام

- ١٢ تنورتها من أذرعات ، وأهلها
١٨ كنية جابر إذ قال : ليتي
٢٦ وتبلى الأولى يستثمون على الأولى
٣٠ ما أنت بالحكم الترضى حكومته
٣٣ إذا ما لقيت بنى مالك
٤٠ غير نحن عند البأس منكم
٥٢ فيارب هل إلا بك النصير ينجي
٥٣ خالى لانت ، ومن جرير خاله
٥٧ يذيب الرعب منه كل غضب
٦٥ سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم
٧١ أنت تكون ماجد نبيل
٧٢ قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا
٧٧ وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن
٨٢ إن المرء ميتا بانقضاء حياته
٩٥ فلا تلحن فيها ؛ فإن بجها
١٠٧ علوا أن يؤملون ؛ فجادوا
١١٤ ألا اصطبار لسلى أم لها جلد
١١٨ علتك الباذل المعروف ، فانبعث
١٢١ دعاني الغواني عمن ، وخلتني
١٢٢ حسبت التقي والجود خير تجارة
١٢٣ فإن تزعميني كنت أجهل فيكم
١٢٩ أرجو وآمل أن تدنو مودتها
أبو حنن يورقني ، وطلق ،
أرام رفقتي ، حتى إذا ما
١٣١ إذا أنا كالذى يسمى لود
- بيثرب ، أدنى دارها نظر مالى
أصادفه ، وأفقد جل مالى
تراهن يوم الروع كالحداء القبل
ولا الاصيل ولاذى الرأى والجدل
فسلم على أيهم أفضل
إذا الداعى المثوب قال : بالآ
عليهم ؟ وهل إلا عليك الممول ؟
ينل العلاء ويكرم الأخوالا
فلولا الغمد بمسكه لسالا
فلبس سواء عالم وجهول
إذا تهب شمال بليل
فا اعتذارك من قول إذا قىلا ؟
بأعجلهم ، إذ أجمع القوم أعجل
ولكن بأن ينبغي عليه فيخذلا
أخاك مصاب القلب جم بلابله
قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى ؟
إليك بي واجفات الشوق والامل
لى اسم ، فلا أدعى به وهو أول
رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
فانى شربت الحلم بعدك بالجهل
وما إخال لدينا منك تنويل
وعمار ، وآونة أنا لا
تجافى الليل وانخول انخوالا
إلى آل فلم يدرك بلالا

الشاهد

رقم
الشاهد

- ١٤٣ يلومونى فى اشتراء النخيل ل أهلى ، فكلهم يعذل
١٤٦ فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقاها
١٥٢ جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات، وقد فعل
١٥٨ فارساً ما غادروه ملجأ غير زميل ولا نكس وكل
١٧٠ مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيه وإلا رمله
١٧٨ رأيت الناس ماحاشا قريشاً فإنما نحن أفضلهم فمالا
١٨٠ فأرسلها العراك [ولم يذدها ولم يشفق على نفص الدخال]
١٨٥ يا صاح هل حم عيش باقيا قترى لنفسك العذر فى إبعادها الأملأ ؟
١٨٨ قات تلك أذواد أصبن ونسوة فلن يذهبوا فرئنا بقتل حبال
١٩٥ ضيقت حزمى فى إبعادى الأملأ وما ارعويت، وشيار أسمى اشتعلا
٢٠٤ ولا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حاظلا
٢١١ أتنهون ولن ينهى ذوى شطط كالطن ينهب فيه الزيت والقتل
٢١٢ غدت من عليه بعد ما تم ظمؤما تصل ، وعن قيص بزياء مجمل
٢١٨ فثلك حبل قد طرقت ومرضع فألميتها عن ذى تمام محول
٢٢٠ رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضى الحياة من جلله
٢٢٨ إن للخبر وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
٢٣٧ أقب من تحت عريض من عل
٢٤٠ كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل
٢٤٦ بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن القيل
٢٤٧ ضعيف النكابة أعداء يخال الفرار يراخى الأجل
٢٥٧ كساطح صخرة يوما ليونها فلم يضرها ، وأوهى قرنه الوعل
٢٥٨ أعا الحرب لباسا إليها جلاها وليس بولاج الخوالب أعتلا
٢٦٤ الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى بينها أطفالها
٢٧٨ فقلت : اقتلوا عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين قتل
٢٧٩ دنوت وقد خطناك كالبدر أجلا فظل فؤادى فى هواك مضلا
٢٨١ إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائه أعز فأطول

الشاهد

رقم
الشاهد

- ٢٨٣ ولا عيب فيها غير أن سريعا قطوف، وأن لا شيء منهن أكسل
٢٩٧ قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تمسفن وملا
٣٠٥ ذا ، ارغواء ، فليس بعد اشتعال الرأس شيئا إلى الصبا من سبيل
٣١٢ يا زيد زيد اليعملات [الذبل تطاول الليل عليك فانزل]
٣١٣ تضل منه إلى بالهوجل في لجة أمسك فلانا عن فل
٣٢٦ [صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها تمل
٣٣٩ خليلي ، أنى تأتاني تأتيا أعا غير ما يرضيك لا يحاول
٣٤٦ لن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننقل

حرف الميم

- ٥ بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فا ظم
١٦ إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
٢٣ دم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام
٣٨ غير لاه عداك ، فاطرح اللوى ، ولا تغتر بعارض سلم
٥٩ ينام يا حدى مقلتيه ، ويتق بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان نائم
٦٦ لا طيب للعيش ما دامت منخضة لذاته بأدكار الموت والهرم
٦٩ فكيف إذا مرت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام ؟
٧٣ ندم البغاة ولات ساعة مندم ولبغى مرتع مبتغيه وخيم
٨٤ أكثر في العذل ملحا دائما لا تكثرون ، إلى عسيت صائما
٩٦ ما أعطيتني ولا سألتها إلا وإنى لحاجزى كرى
٩٧ وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللاهزم
١١٢ فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقبم
١١٣ ألا ارغواء لمن ولت شيبته وأذنت بمشيب بعده هرم ؟
١٢٤ فلا تعدد المولى شريكك في الغنى صولكتنا المولى شريكك في العدم

الشاهد

رقم
الشاهد

- ١٣٣ واقد نزلت فلا تظنى غيره متى بمنزلة الحب المكرم
١٣٤ متى تقول انقلص الراسياتى بدنين أم قاسم وقاسما ؟
١٤٢ تولى قتال المارقين بنفسه رقد أسلماه ميمد وحيم
١٤٧ فلم يدر إلا الله ما هيئت لانا عشية آناء الديار وشامها
١٤٨ تزودت من ليلي بتكليم ساعة فا زاد إلا ضعف ما بى كلامها
١٥١ ولو أن مجداً أخذ الدهر واحداً من الناس أبقي مجده الدهر مطعماً
١٥٩ تمررت الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذا حرام
١٦٤ وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللثيم تكريماً
١٨٦ لا يركبن أحد إلى الإحجام وم الوغى متخوفا لحام
١٩٠ لقي أبى أخويه خائفا منجديه فأصابوا مغنا
١٩٧ لعل الله فضلكم علينا بشيء ؛ أن أمكم شريم
٢١٣ ولند أراقى للرماح دويشة من عن يميني نارة وأمامي
٢١٤ فإب الحمر من شر المطايا كما الخطبات شر بى تميم
٢١٦ ماوى يا ربنا غارة شعواء كاللذعة بالميسم
٢١٧ وننصر مولانا ، ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم
٢١٩ بل يلد ملء الفجاج قومه لا يشتري كتانه وجهرمه
٢٢٢ وكريمة من آل قيس أفتنه حتى تبذخ فارتقى الاعلام
٢٢٣ مشين كما اهتزت رماح تسفوت أعاليها من الرياح النواصم
٢٣٠ ألا تسألون الناس أبى وأبكم غداة التقينا كان خيراً وأكرما
٢٣٤ فريشى منكم ، وهوأى معكم وإن كانت مودتكم لماما
٢٣٦ فساغ لى الشراب ، وكنت قلا أكاد أغص بالماء الخيم
٢٤٢ ولئن حلفت على يديك لأخطفن يمين أصدق من يمينك مقسم
٢٤٤ كأن بردون أبا عصام زيد حمار ذى بالبحام
٢٥٤ حتى تهجر فى الرواح ، وماجها طلب المعقب حقه المظلوم
٢٥٦ ومم مالى عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجرة البيض كالدى
٢٦٢ أوالفا مكة من ورق الحى
٢٧١ وقال نبي المسلمين : تقدموا ، وأحبب إلينا أن تكون المقدما
٣٠٣ أوعدن بالسنن والأدام رجلى ، فرجلى شئنة المناسم

الشاهد

رقم
الشاهد

- ٣٠٧ سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
 ٣١٠ إني إذا ما حدث ألما أقول : يا اللهم ، يا اللهما
 ٣١٧ يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخا على كرسيه معما
 ٢٢٣ وكنت إذا غمرت قناة قوم كسرت كعبها أو تستقيا
 ٢٢٨ لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك - إذا فعلت - عظيم
 ٣٤١ وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ، ولا حرم
 ٢٤٢ فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
 | وتأخذ بعده بذئاب عيش أجب الظفر ، ليس له سنام
 ٢٤٤ ومن يقرب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلا ما أقام ولا هضما
 ٢٤٥ قطلقها فقلت لها بكفء وإلا يعمل مفرك الحسام
 ٢٥٢ أتوا ناري فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلما
 ٢٥٩ [ألا طرقتنا مية بنة منذر] فا أرق النيام إلا كلامها

حرف النون

- ٨ عرفنا جعفرا وبني آية وأنكرنا زعانف آخرين
 ٩ أكل الدهر حل وارتحال أما يبنى على ولا يقين ؟
 | وماذا يبتغي الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين ؟
 ١١ أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبا طيانا
 ٢٠ أيها السائل عنهم وعنى لست من قيس ، ولا قيس منى
 ٣٩ غير مأسوف على زمن ينقض بالهم والحزن
 ٤٢ قومي ذرا المجد بانوها ، وقد علت بكته ذلك عدنان وقحطان
 ٤٣ لك العز إن مولاك عز ، وإن بين فأتت لدى بحوحة الهون كائن
 ٤٧ لولا اضطبار لأودى كل ذو مقة لما استقلت مطاياهن للظعن
 ٦١ صاح شمر ، ولا نزل ذاكر المو ت ، ففسياه ضلال مبين
 ٦٨ فأصبحوا والنوى عالي معرهم وليس كل النوى تلقى المساكين
 ٧٩ نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبوت حصنا بالسكاة حصينا
 ٨١ إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين
 ١٠٣ ونحن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
 ١٠٨ وصدد مشرق النحر كأن ثدياء حقان

الشاهد

رقم القائمة	الشاهد
١٣٥	أجهلاً تقول بنى لوى لعمر أهلك ، أم متجاهليننا ؟
١٣٦	قالت وكنت رجلاً فطيناً : هذا لعمر الله إسرائيلنا
١٣٨	وما عليك إذا أخبرتنى دنفا وغاب بملك يوماً أن تعودينى ؟
١٤٤	وأنبئت قيساً ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن
١٦٤	فلبت لى بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركباناً
١٧١	ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
١٧٣	ولم يبق سوى العدو دناهم كما دانوا
١٧٧	حاشا قريباً ؛ فإن الله فضله على البرية بالإسلام والدين
١٨٣	نجيت يارب نوحاً واستجبت له فى فلك ما خر فى اليم مشحوناً
١٩٩	وعاش يدعو بآيات مينة فى قومه ألف عام غير خمسينا
٢٠٨	أقطع فينا من أراق دمانا ولولاك لم يعرض لأحساننا حسن ؟
٢٠٨	لاه ابن عمك ، لا أفضلت فى حسب عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى
٢٢٤	إنك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات مترع بيون
	• لقلت عليه ، لمن يدعونى •
٢٥٥	قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٢٧٣	لنعم موئلاً المولى إذا حذرت بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الإحان
٢٨٦	ولقد أمر على التميم بسبى فضيت ، ثم قلت : لا يعنينى
٢٩٤	لعمرك ما أدرى وإن كنت دارياً بسبع رمين البحر أم بثان
٢٩٩	إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا
٣٢٥	رب وفقنى فلا أعدل عن سنن الساعين فى خير سنن
٣٢٧	فقلت : ادعى وأدعو ، إن أئدى لصوت أن ينادى داعيان
٣٣٨	حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً فى غابر الأزمان
٣٥٤	وحلت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشى بدان

حرف الهاء

١٦٦ علفتها تبنا وماء باردآ [حتى غدت همالة عيناها]

الشاهد

رقم
الشاهد

حرف الهاء

- ٢٠٩ إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
٢٧٤ تقول عرمى ، وهى لى فى عومره : بئس امرأ ، ولانى بئس المره
٣١٤ ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه

حرف الواو

- ٢٠٠ وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة التيق منهوى

حرف الالف اللينة

- ٢٣١ فأومات إيماء خفياً لحبتر فله عينا حبتر أيما ففى

حرف الياء المثناة التحتية

- ٤٤ فإما كرام هوسرون لقيتهم لحسبي من ذو عندهم ما كفايها
٧٨ تعز فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر بما قضى الله واقيا
٨٠ بدت فعل ذى ود ، فلما تبعتها تولت ، وبقت حاجتى فى فواديا
أوحلت سواد القلب ، لا أنا باغيا سواها ، ولا عن حيا متزاخيا
٩٨ (لتقعدن مقعد القصي منى ذى الفاذورة المقل
أو تحلفي بربك العلى أنى أبو ذبالك الصبي
١٨٤ ما حم من موت حمى واقياً ولا ترى من أحد ياقتا
١٨٩ تقول ابنتى : إن انطلقك واحداً إلى الروع يوماً تاركى لا أباليا
٢٦٦ باتت تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شملة صبيا
٢٦٨ ومستبدل من بعد غضيا صريمة فأحر به من طول فقر وأحريا
٢٧٧ ألا حبذا أهل الملا ، غير أنه إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا
مررت على وادى السباع ، ولا أرى كوادى السباع حين يظلم واديا
٢٨٥ أقل به ركب أتوه ثنية وأخوف إلا ما وقى الله ساريا
٣٠٦ أيا راكباً إما عرضت فبلغن ندماى من نجران أن لا تلاقيا
٣٣٧ وإنك إذ ماتت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آتيا

تمت فهرس الشواهد الواردة فى شرح ابن عقيل

مرتبة على حروف المعجم حسب القوافى

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الرابع من ، شرح ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » ، بتحقيق شرح ابن عقيل ،

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	عوامل الجزم		إعراب الفعل
٢٦	الأدوات الجازمة ضربان	٣	يرفع المضارع إذا تجرد من
	والاستشهاد لكل أداة منها		النواصب والجوازم
٣٢	الأدوات التي تقتضى فعلين قد يكون	—	من نواصب المضارع إن وأن
	الفعلان مدحاً ماضيين أو مضارعين	٥	بعض العرب يهدل أن ، حملا على
	أو متخالفين		« ما » المصدرية
٣٥	إذا كان فعل الشرط ماضياً جاز	—	من نواصب المضارع إذا بشرط
	في الجواب الرفع إذا كان الجواب	٧	تنصب أن مضمرة بعد اللام وأو
	مضارعاً	١٠	وتنصب مضمرة بعد حتى
٣٧	إذا كان الجواب لا يصلح لأن يكون	١١	وتنصب مضمرة بعد الفاء في جواب
	شرطاً ويجب اقترانه بالفاء		واحد من ثمانية أشياء
٣٨	إذا الفجائية تقوم مقام الفاء	١٤	أو والمعية كالفاء فيما ذكر
٣٨	إذا عطف مضارع بالفاء أو الواو	١٧	إذا سقطت الفاء بعد غير النفي
	على جواب الشرط جاز فيه		جزم المضارع
	ثلاثة أوجه	١٨	شرط الجزم بعد النهي أن تضع
٤٠	إذا توسط المضارع المقرون بالفاء		إن ولا بين النهي والمضارع
	أو الواو بين الشرط والجواز جاز	٢٠	إذا عطف فعل مضارع على اسم
	فيه وجهان		خالص جاز فيه النصب بأن مذكورة
٤١	يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل		أو محذوفة
٤٣	إذا اجتمع شرط وقسم حذف	٣٤	يشذ نصب المضارع بأن محذوفة
	جواب المتأخر منهما		في غير المواضع المذكورة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٤	يترجح الشرط إذا تقدمهما مبتدأ ، وقد يترجح وإن لم يسبقهما ذو خير	٦٧	العدد
٤٧	فصل في لو	٦٨	الثلثة والعشرة وما بينهما ، وتمييزهما
٤٩	استعمل « لو » استعمالين	٦٩	تمييز المائة والآلاف
—	تختص لو الشرطية بالفعل	٧٣	تمييز العدد المركب
—	إذا وقع بعد لو الشرطية مضارع انصرف إلى الماضي	٧٤	تمييز العدد المفرد ، والمعطوف
٥٢	أما ، ولولا ، ولوما	٧٥	إضافة العدد المركب إلى غير ميمه
٥٣	أما ، حرف شرط وتفصيل ، ويجب اقتران تالي تاليها بالفاء	٨٢	صيغة فاعل من العدد على وجوه
٥٥	وقد تحذف هذه الفاء في الضرورة	٨٣	كم ، وكأى ، وكذا
٥٦	للولا ولوما استعمالان	٨٤	كم ، الاستفهامية
٥٦	قد يلى أداة التحضيض اسم معمول لفعل محذوف	٨٤	« كم » الخبرية
٦١	الإخبار بالذى والآلاف واللام	٨٤	« كم » بنوعها لها الصدارة
٦١	هذا الباب يقصد به التمرين	٨٥	الحكاية
—	الطريق إلى هذا التدريب	٨٥	الحكاية بأى ، وبمن
—	إذا كان الاسم المراد الإخبار عنه مثنى فإنه يجب ثنية الموصول ، وإذا كان جموعا وجب جمع الموصول	٩١	التأنيث
٦٢	يشترط في الاسم الذى يراد الإخبار عنه أربعة شروط	٩١	علامة التأنيث التاء ، أو الآلاف
٦٤	لا يجوز الإخبار بالآلاف واللام إلا عن اسم في جملة فعلية	—	مقصورة أو ممدودة
٦٥	إذا رفعت صلة أل ضميرا عائدا على غير أل وجب فصله	—	بم تستدل على تأنيث مالا علامة فيه ؟
		٩٢	صيغ يستوى فيها المذكر والمؤنث
		٩٤	ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة
		٩٧	وأوزان المقصورة المشهورة
		٩٧	الأوزان المشهورة للآلاف الممدودة
		٩٩	المقصور والممدود
		٩٩	ضابط المقصور والممدود ، وأنواعهما وضابط القياسى منهما

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٤٤	أشياء لا يمتد بها في التصغير	١٠٢	السباعي من المقصور والمدود
١٤٥	تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث	—	يجوز قصر المدود للضرورة
١٤٦	إذا كان ثاني الاسم حرف لين رد إلى أصله عند التصغير	إجماعاً ، واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة	
١٤٨	تصغير ما حذف منه شيء	كيفية تثنية المقصور والمدود	
١٤٩	تصغير الترخيم	١٠٤	متى تقلب ألف المقصور ياء ؟
—	تصغير الاسم الثلاثي المؤنث بلاتاء	ومتى تقلب واو ؟	
١٥١	صغروا بعض المبنيات شذوذاً	١٠٦	همزة المدود على أربعة أنواع ، وحكم كل نوع منها عند التثنية
النسب		١٠٨	جمع المنقوص والمقصور جمع مذكر سالماً
—	علامة النسب بـاء مشددة	١١٠	متى تتبع عين الاسم لفائه عند جمعه جمع مؤنث سالماً
—	تحذف للنسب الياء المشددة في آخر المنسوب إليه ، إذا سبقها ثلاثة أحرف	١١١	متى لا يجوز لإتباع عين الاسم لفائه في جمع المؤنث ؟
١٥٥	النسب إلى ما آخره ألف	جمع التكسير	
—	النسب إلى المنقوص	١١٤	أبنية جموع القلة ، وما تكثرن جماله
١٥٦	النسب إلى ما قبل آخره كسرة	١١٨	أبنية جموع الكثرة ، وما تكون جمعاً له
١٥٧	النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد	التصغير	
١٥٨	النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع	١٣٩	ما يميل في كل اسم يراد تصغيره ، وأمثلة التصغير
النسب إلى نحو طيب		١٤٠	يتوصل إلى التصغير بما يتوصل به إلى التكسير على صيغة منتهى الجموع
١٥٩	فصلة وفصلة	١٤١	يجوز تعويض ياء قبل الطرف عما حذف من الاسم
١٦١	المدود	١٤٢	المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير
١٦٢	المركب بأنواعه		
١٦٣	محذوف اللام		
١٦٥	ما وضع على حرفين		
١٦٦	محذوف الفاء		

ص	الموضوع
٢١١	المواضع التي تبدل فيها الواو والياء
٢١٣	المواضع التي تبدل فيها الهمزة
	حرف علة
٢١٨	المواضع التي تبدل فيها الألف ياء
٢١٩	متى تقلب الألف والواو ياء ؟
٢٢٢	متى تقلب الواو ياء
٢٢٤	متى تقلب الياء واوا
٢٢٨	متى تقلب الواو والياء ألفاً ؟
٢٣١	لا يقتوال إعلالان في كلمة
٢٣٢	متى تبدل النون ميماً ؟
٢٣٣	الإعلال بالنقل ، رموضه
٢٣٧	اسم المفعول من معتل العين
٢٣٩	اسم المفعول من معتل اللام
٢٤٢	إبدال حرف اللين تاء
٢٤٣	إبدال التاء طاء
٢٤٤	حذف الواو من المثال الواوى
٢٤٦	حذف أحد المثليين
	الإدغام
٢٤٨	ملا يجوز إدغام المثليين فيه ، وما يجوز
٢٥٠	ما يجوز فيه الإدغام والفك
٢٥٢	متى يجب الفك ؟
٢٥٤	خاتمة الناظم
٢٥٥	خاتمة محقق الكتاب وشارح الشواهد

ص	الموضوع
١٦٧	النسب إلى الجمع
—	يستغنى عن ياء النسب بـهـجـىـ
	الاسم على بعض الصيغ
١٧٠	الوقف
١٨٢	الإمالة
	التصريف
١٩١	معنى التصريف
—	لا يدخل التصريف ما وضع على أقل من ثلاثة ، ولا يدخل الحروف وشبهها
١٩٢	الاسم ضربان : مجرد ، ومزبد فيه ، وبيان كل منهما
١٩٣	أوزان الاسم الثلاثى
١٩٤	الفعل ضربان : مجرد ، ومزبد فيه ، وأوزان المجرد ثلاثياً أو رباعياً
١٩٦	أوزان الاسم الرباعى والخامى
١٩٧	ضابط الحرف الأصلى والحرف الزائد
—	الميزان
٢٠١	مواضع زيادة الألف
٢٠٢	مواضع زيادة الياء والواو
٢٠٣	د د الهمزة والميم
٢٠٤	د د النون
٢٠٥	د د التاء ، والهاء
٢٠٦	لا يحكم بالزيادة التي تجىء على غير وجهها إلا بحجة وثبت
٢٠٧	همزة الوصل
	الإبدال
٢١٠	ذكر الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شامئاً

تمت فهرس الموضوعات

الواودة في الجزء الرابع من شرح ابن عقيل
والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس

التكملة الموضوعة في تصريف الأفعال

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٥٧	تكملة في تصريف الأفعال	٣٠٨	الفصل الثامن : في اللفيف
٢٥٩	الباب الأول : في المجرى والمزيد ، وفيه ثلاثة فصول		المقرون ، وأحكامه
٢٥٩	الفصل الأول : في أوزانها	٣١١	الباب الثالث : في اشتقاق صيغتي المضارع والأمر ، وفيه فصلان
٢٦١	الفصل الثاني : في معاني الأبنية	—	الفصل الأول : في أحكام عامة
٢٦٥	الفصل الثالث : في وجوه مضارع الفعل الثلاثي	٣١٢	الفصل الثاني : في أحكام تخص بعض أنواع الفعل
٢٦٨	الباب الثاني : في الصحيح والمعتل وأقسامهما ، وفيه ثمانية فصول	٣١٥	الباب الرابع : في وجوه تصرف الأفعال مع الضمائر
٢٦٩	الفصل الأول : في السالم وأحكامه	٣١٦	الباب الخامس : في تقسيم الفعل إلى مؤكد وغير مؤكد ، وفيه فصلان
٢٧١	الفصل الثاني : في المضعف وأحكامه	—	الفصل الأول : في بيان ما يجب توكيده منه ، وما يجوز توكيده ، وما لا يجوز توكيده
٢٧٦	الفصل الثالث : في المموز وأحكامه	٣١٩	الفصل الثاني : في أحكام آخر الفعل صحيحاً كان أو معتلاً ، عند توكيده بإحدى نوني التوكيد
٢٨١	الفصل الرابع : في المثال وأحكامه		
٢٨٦	الفصل الخامس : في الأجوف وأحكامه		
٢٩٧	الفصل السادس : في الناقص وأحكامه		
٣٠٥	الفصل السابع : في اللفيف المفروق ، وأحكامه		

تمت الفهرس ، والحمد لله أولاً وآخراً

وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

دار مصر للطباعة
سعيد جودة السحار وشركاه